



(الجزء الاول)

من

شرح المحقق الجهمي

الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخراساني على المختصر الجليل

للامام أبي الصياح سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

﴿وهم اشبه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾
﴿على المدى تمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلها فسيح جنته﴾

﴿طبع على نفقة ملزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي﴾

﴿الطبعة الثانية﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر الحجة

سنة ١٣١٧

هجرية

(بالقسم الثاني)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم الوهاب الملهم الصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاحباب وعلى آله واصحابه وبعد فيقول
 القبراني الله تعالى على بن ابي جعفر الصديقي العدوي المالك لسان الله المولى الكريم عظمة الشرح الصغير العلامة الامام والقُدوة
 الهام شيخ المالكية شرفا وغرا قدوة السالكين محمدا وعمر بن الخطاب المريدين كهف السالكين سيدي أبي عبد الله محمد بن عبد الله
 ابن علي النخعي الشهير بنسبه ونسب عصمته وبوالا واصحاب الخير انتهت اليه الياضة في مصر حتى انه لم يبق في مصر أو آخر عمره
 الا طلبته وطلبة طلبته كانا اماما في العلوم والعارفين متواضعين فلا يكاد جلس عليه من مجالسته انتهت اليه الياضة في العلم ووقف
 الناس عند فتاويه وكان متشققا بما كلفه ملبسه ومقره وكان لا يلبس الصبيح صيفا وشتا ولا بالجامع الا زهر وكان خلقه واسعا اذا
 تجلجل عند الطلبة يشغل هو بالذكري حتى يفرغ جداولهم وكان يقضي بعض مصالحه بيده من السوق ويحملها ويغاطي مصالح
 بيته في منزله ايضا وكان كثيرا لا يلبس الحياء كريم النفس جليل المعشر حلو الكلام وكان كثيرا الشفاعات عند الامراء وغيرهم وكانوا
 يهابونه ويحذرونه ويحبون شفاعته وكان مهيب المنظر عليه خمر العلماء العالمين والاولياء والصالحين وكان دائم الطهارة كثير
 الصمت زاهدا ورعا كثيرا الصيام ظوئ الليل وكان له جند عظيم في الليل وكان شهاده كاه في طاعة ما في علم او قرأة قرأت او ورد
 يقول من عاشره ما ضيق عليه قط ساعته وفتاها غافل عن مصالح دينه وآخرته وكان يتعمم بشكته يضاهي صوفيا اذا دخل منزله وله سبعة
 آف حبة وكانت ثيابه صبره على السنة المحمدية وكان كثيرا الذي كرهه تعالى لا يكاد يغفل عن قول لا اله الا الله في حال درسه وفي حال عمله
 وكان لا يسمع منه قط مذاكرة احببوه وكان النور يتحقق على وجهه يدرك كل المؤمنين وكانت الامراء والاكابر يعظمونه اعتقادا تاما
 وكان اذا ذكر جارتهم في السوق يقتل الناس عليه لجل التبرك به وتوقير يدهم من لا يصل اليه يد يمسح (٢) بدابته او ينظره الشيوخ



ويعجب به ووجهه كان قد اشتهر في اقطار الارض كغرب وبلاد التكرور والشام والجزيرة والروم واليمن
 وصار واضربون بالمثل واذعن له علماء مصر لخاص منهم والعالم وكان دائم الطهارة لا يحدث
 الا بترضا مأكلا قال اصحابه وكان لا يذكر احدا بغيبة ولا يحد أحد من اقرانه على ما آتاه الله
 من علم او اجاب او قيل من الناس بل يقول لولاه ليقضي ما عطا الله تعالى وما كان قط راسم على
 شيء من الدنيا ولا يتردد الى احسن الزوايا للشر وشرعية من شفاعته للعلوم ونحو ذلك وكان
 اذا حضر السجادة عن محسونه يجلسهم ويكرمهم في غيبتهم وحضورهم ولا يؤخذ احدا منهم

على اوقع منه في حقه بل هو كثيرا احتمال الذي طبيعة نفس كان يغفر من كنهه ومن خزانته الوقف الكتب
 القريبة العزيزة للطلاب بحيث لا ينقش بعد ذلك عنها كاتما كان من جميع الفنون فضاء به ذلك جلسته في الكتب وكان يعطي من
 الكتاب بالكتب من غير عدد اوراق وكان ياتيها الطالب ببرائة فيها اسم كتاب يطلبه فيخرج من خزائنه فيعطى له منه من غير معرفة
 اسمه واسم آية او بلفظ فيقيد بعنايتهم من عندهم اخفى من الكتاب القليل الرجل الطويل او القصير اوليته كبيرة او صغيرة او
 ابيض او سودا وهو ذلك وكان منه في ذلك الحب الجواب انشرا لوجهه تعالى وكان لا ينف في درسه وخارجه من مبتدئ ولا بليد اثنى
 فيه عمر مع تشبهه لوائح العامة والارملة وكان اذا اتى اليه طفل يشكو اليه توجهه اليه طواه فيقضي حاجته لازم القراءة جميعا
 بعد شقه البرهان الثاني والى الضاعى الاجهوى كان يقرأ من صلاة الامام الخنسي في مجلسه عذرة الانشغال به الى الضحى
 الكبيرة فترد تفريق وتدفين ثم يقوم يصلي الضحى ويترجمه الى بيته ويرعاشه بعد شفاعته في أمر الناس او يصلح بين الناس ثم
 يرجع الى المسجد يلى الظهر مجلسه بالابتغاء به ثم ياتي الى الدرس بجوار المنبر بالمقصود فيقرأ درسه من مختصر خليل ثم توجه الى
 مجلسه المذكورا والى بيته وكان يشتم من خليل نصفين نصف يقرؤه في مجلسه بالابتغاء به ونصف يقرؤه بعد الظهر عند المنبر وكان
 عازح الطلبة في درسه ويقول لهم اتمم جهلا ولا تعقلها الا المألون ويقول لهم انا اقول لكم ذلك لاجل ان تبتلوا بهمكم طلب العلم
 ومطالعة وكان في درسه اذا قرأ أثره المغير بحضور الطلبة يقول لهم هذا شرح نفيس ما احسنه لازمه ما يتوقف من عشر من سنة
 في درسه بالمقصود من خارج الدرس فما اظن ان كاتب الشمال كتب عليه مشاوان وقع ان عرض لاحد على وجه التنفير بذلك من باب
 التحصن لامة لا لخط نفسه وقد كان الامام البخاري يخرج الرواة كثيرا يقول ارجو من فضل القاد ان لا يطالبني يوم القيامة بغيبة في
 احداثي وذاك انه قد اخرجهم نصرة الذين لا تشق بذلك النفس كاذرا العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني وكان عالما

بالنحو والنصرف فرضيا حاسبا بالحققتها له الامامة المطلقة في ذلك جامع المأثر القنون وبالجملة فهو آخر الأئمة المنصرفين المنصرف
 التام عصر المحروسة وأئمة المالكية وكان له في منزلة خاصة تبع فيها وكان يقرأ بعد الظهر عجب درس المختصر اذا اتسع الوقت درسنا
 في النحو والتوحيد والفرافض أو الحساب وكان بأية الهدايا والتذو من أقصى المغرب وبلاد التكرور وجميع البلاد فلم يترك منها
 شيئا بل كان يأمر به ومعارفه بتصرفون فيها ولولم يكن من الصكرامات الاقبال الناس عليهم من سائر الاقطار وعلى كتابة مؤلفاته
 ومطالعته الكان في ذلك كفاية أخذ العلوم عن عدته من العلماء الاعلام منهم العلامة خاتمة الفقهاء أبو الارشاد علي الجوهري والعلامة
 خاتمة المحدثين الشيخ ابراهيم القاتاني والفقهاء الشيخ يوسف القفشي والمحقق الشيخ عبدالمعطي البصر والعلامة الشيخ حسين النجاشي
 والشيخ العلامة المحقق ياسين الشاشي ووالده الشيخ عبد الله الخرشى ومخرج جاعته حتى وصل ملازمه الجودون عليه نحو مائة منهم
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد القاتاني والشيخ الفاضل سبى محمد الزرقاني والشيخ الفقيه علي القاتاني والشيخ المدة شمس الدين
 القاتاني وأخوه الشيخ داود القاتاني والشيخ الفقيه محمد التبراي وأخوه الشيخ أحمد والشيخ أحمد الشراخبي والشيخ أحمد القوي
 والشيخ ابراهيم القوي والشيخ أحمد التبري والشيخ عبد الباقي القليني والشيخ عبد والشيخ العلامة علي الجودوني وتال علماء
 العصر من المذاهب الاربع في حال قراءته بعينهم المختصر في شرح البصائر للعلامة القسطلاني * مات في صبيحة يوم الاحد سابع
 عشر شهر ربيع الثاني سنة واحد ومائة وألف ودفن مع والده بقرية بعد من الشيخ العارف بالله تعالى محمد النور في وسط قرية
 المجاورين وقبره مشهور ومما أتى في عري كاه * كثر خلقا من جنازته الاجنابة الشيخ سلطان المراسي والشيخ محمد الجبالي الغري رحمه الله تعالى
 جع من المناقب في وأخر شهر صفر الحريسة مائة واثنين وألف من الهجرة النبوية جع الشيخ محمد الجبالي الغري رحمه الله تعالى
 وتظهر بركته كانت تتعلق بهم ذلك الشرح أحيت ان أجبعها النفس ولبن هو فاضل منى معتد على فضل مولانا الكريم لقصر باي
 وقوله اطلاق فينا (٣) الجود والاعتماد والفضل والاكرام جعد لغير جاتك ومن علينا باسعادك لان هذه صفاتك فأقول

يقول السيد الفقير محمد
 الخرشى المالكي الحمد لله
 المحيط بحفريات الغيوب المطلع
 على سرائر القلوب المختص

وهو حسي ونم الوكيل اعلم اني حيث قلت قال له فهو وأشار الى ما قاله في شرحه الكبير وحيث
 قلت حج فهو وأشار الى شيخ الشيوخ علي الجوهري وحيث قلت شحني ت فهو وأشار الى الشيخ مصطفى
 المغربي الجزائري (قوله يقول محمد الخرشى) كذا بضمه بجماء وروشن بدون ألف فتكون نسبة
 على غير قياس لان بطله يقال لها أوخرش من البصرة قرية من أعمال مصر وعرف نفسه لاهمن
 الامور المهمة لاني في ذلك من الاقبال على التأليف والانتفاع به وفي عدم جهالة توجب خلاف ذلك
 وما وقع من بعض المؤلفين من عدم التعريف فاما لان تكال على بعض تلامذتهم ولاشأن نسبة التأليف لهم فان قلت انه يشارك في
 ذلك الاسم كثير من أهل تلك القرية قلت نعم لان المشهور بذلك انما هو الشيخ رحمه الله (قوله الحمد لله) يجوز ان يكون مقبول القول
 الحمد لله الى آخر الشرح ولا يضر كون بعضهم مقولا لغيره فانه أيضا يشاركه ويجوز ان يكون مقوله الحمد لله الى آخر الخطبة
 والخطب سهل (قوله المحيط) يتعين أن تكون ال تعريفة لا موصولة ذا خلاف كافي المطول في آل الداخل على اسم الفاعل والمفعول
 هل هي موصولة أو حرف تعريف انما هو اذا أريد به التجدد والحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
 وأما الماس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا ولا يخفى انه ليس المراد هنا
 الحدوث وذلك لان المراد بالاحاطة تعلق علمه بالغيوب الخفية وهو يتميز بقديم فليس بحدوث فاذا علمت ذلك فنقول شبه تعلق علمه بذلك
 بالاحاطة بالشيء التي هي الاستدراكية بجماع ان متعلق كل صارت تحت القبضة واستوعب المشبه بالشيء واشتق من الاحاطة بمحض
 بمعنى متعلق علمه واستعارته تبعية وتظهر من ذلك ان الصفة جرت على غير هي له وقرب ذلك ان صفة المولى لا يقال لها غير كالأشياء
 لها عين وهذا ما يفيد ظاهر قوله تعالى احاط بكل شيء علما وقيل ان الاحاطة والعلم مترادفان فعليه يكون معنى قوله المحيط أي العالم
 فالصفة جرت على هي له (قوله بحفريات الغيوب) من اضافته كان مفعلا أي بالغيوب الخفيات أي المستترات عنّا معشر الانس أو
 معشر الثقلين أو معشر المخلوقات جمع خفية أو خفي أي ذات خفية أو خفي خفي والمراد ذات الشيء أي نفسه كان ذا نا ووصفا والغيوب
 جمع غيب بمعنى ما غاب فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أي استتر فتكون الخفيات وصفامؤكدا ويجوز أن يراد به الخفيات ما استترت
 خفاؤه فيكون وصفا مخصوصا (قوله المطلع) أي المشرف هذا معناه الأصلي ولكن المراد لازمه لان الاشراف على الشيء يستلزم العلم به فهو
 مجاز مرسل من استعمال اسم الزعم في الاذن أي العالم بما في الغيوب من السرائر فهو وصف جار على من هو له خلاف الاول كما بين
 (قوله على سرائر) جمع سريرة أو سر ما كنهه الانسان من أمر ما وإضافته الى ما بعده على معنى في أو الاقدام الاختصاصية (قوله القلوب)
 جمع قلب وهو لغة مشترك بين كوكب معروف والخالص واللب ومنه قلب الخفة ومصدر قلب الشيء رددته على بذنه أو قلبته على وجهه
 وقلبت الرجل عن الشيء صرته عنه ويطبق على المصغرة لسرعة الخواطر اليها وتزدادها في كآبل * وما معنى الانسان الانسية *

ولا القلب الا انه يتقلب وهو من ذكر الخاص بعد العام تنبها على شدة الحفظ من معاصي القلوب شاهد من في الجسد مضخة الخ (قوله بارادته) الباعداً على التصور عليه أي كل محبوب وموهور منه أي وغيرهما لان ارادته متعلقة بكل ممكن يخص بارادته لا يخرج عنها ارادته العدل المتصور والاشباه مذهب الاعتزال من انه تعالى لا يرغب في الميوهر من الشرائر والقبائح وأشار الشارح رضي الله عنه ونقضاها الى ان ما أصابك من حسنة فالحظوظ منك أن تلاحظ أن هذا انما هو فضل الله تعالى ولا تنسب الى نفسك بخلاف السببة فلا تضعها للوحي بل أضفها لنفسك وان كانت في الحفظ من الله قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ويجوز أن يراد بارادته من جهة فكون إشارة لقوله عز وجل يخص برحمتي من يشاء أي المختص برحمته أي انعامه المحبوب بسلامة العاقبة كل شخص محبوب وموهور به فهو من باب الحذف والايصال أي الى القوة الفعلى وأما على غيرهما من قولك وهبت زيدا ثوبا فلا حذف في موهور وعلى هذا الاحتمال فتكون داخل على المقصور (قوله المتعالي) أي المتز (قوله بحلال) أي بسبب عظمة صيدته ثم يجوز أن تكون الاضافة حقيقة وان تكون من اضافتها كان صفة وقوله صعدته أي رفعتها أو كونه يقصد في الحواشي وقوله عن مشابهة متعلق بقوله المتعالي كانت المشابهة في القات أو الصفة أو الأفعال وقوله كل ميوهر يجوز أن يكون فعلا لقوله مشابهة والمفعول محذوف أي المتز عن مشابهة كل ميوهره وأن يكون مفعولا أي المتز عن كونه يشابه كل ميوهر والاول أولى لموافقة قوله تعالى ليس كشيء ومعنى ميوهر ما لو كان في القاموس أي مخلوق (قوله باري التسم) معناه المسمى من العدم فانه في الجلالين والتسم جمع تسموه أي الانسان كما في القاموس وفي المصباح التسم نفس الريح والسمعة مثله تسميتهم النفس بالسكون والجمع تسم مثل قسبة وقصب وانه باري التسم أي خالق النفوس انتهى وعليه فالنسم لا يخص الانسان بل شامل لجميع الحيوان (قوله ونالق الأسمي بين خالق وبارئ القرافد وتفترق التسمية دفعا لعل الحاصل من تكرار اللفظ بعينه أن (ع) لوعبر ببارئ فيها أو بمخلق والام جمع أمة تطلق على كل نوع من الحيوان وعلى أهل كل عصر وكل صرح ولها الاطلاقات آخر الألف المناسبة المقام ما قلناه قوله ويجري القلم أي عصر القلم جاريا في الوجود من غير عسك وقد انقطع أن قلنا ما في الوجود لا يقبل التغيير وان قلنا انه قبل التغيير والتبديل وهو العدم فلا يتطرق وقوله في التقديم ليس المراد به عدم الأولية والالزام الجبريان قديم وليس كذلك بل هو حادث بل المراد بالتقديم ما تقدم فيما لايزال بغاية البعد (قوله بعلوهم) أي بما هو عليهم أو لا فاعقل ليس على بابه وهو متعلق بجري وقوله بتقديره متعلق بجري كالاولي الانها السببية فحقى عزلة القلم الكتاب وقوله التمثل الاعلى والاولى للابسة فلا يلزم تعلق حرفي برمتى القلم والمعنى بعلوهم واحد (قوله على موافقة) أشار لما قرأ في أصول الدين من أن تأثر القدر غير تأثير الارادة ثم اراد بقوله بجيشته أي مشيئة الاجراء فيهم في متعلق العلم فيشمل الواجب والمستحيل والممكن غير ما يخرج منه ما يتعلق بالاطلاع على كنه ذاته وصفاته فانه ليس مكتوب في الوجود (قوله اعطى الخ) جهة استنافية أشار بها الى استقلال الله بالتصرف بالوفاة

بارادته كل محبوب وموهور المتعالي بحلال صديته عن مشابهة كل ميوهر باري التسم وخالق الامم ويجري القلم في القدم بعلوهم أعلم بتقديره على وفق مشيئته اعطى ومنع وخفض ورفع وشروى رفع فلا مشاركة له في انعامه والوهنة ولا معندته في أحكامه ودرويشه ولا منازعه في ابراماته واقتضيه والزعم عباده المؤمنين

في كل شيء وأنها ترفع في المعنى على قوله ويجري القلم الخ أي اجري القلم اعطى ومنع وخفض ورفع ولا يخفى ما فيه من الحسنات البديعة وهو الطابق وهو الجمع بين فعيتين متضادتين أي حصل منه الاعطاء والمنع أو اعطى قوما ومنع آخرين وكذا يقال فيما بعد ثم يجوز أن يراد ما أعطى وما منع خصوص الايمان وان يراد مطلق معط (قوله وخفض ورفع) أي خفض قوما ورفع آخرين أو وقع منه الخفض والرفع أي الايمان والكفر أو مطلقا لم يخفى ان استعمال الخفض والرفع في ذلك مجاز كأطرافه الأساس لا سيما حقيقته فيما كان محسوسا (قوله فلا مشارك له الخ) تفرع على ما تقدم وقوله في انعامه الاولي في الانعام اذ عجزت له لا تنفي الآن ان يكون من آخر مشارك لولا ناعز وجل في الانعام المضاف له لا تنفي أن يكون من آخر مشارك لولا في انعام الانعام أن المقصود في المشارك سوء كان في الانعام المضاف اليه أو لا تدير وكذا تقول في قوله والوهنة ولا يقال ان الة تامة عن الضمير لانقول ليس ذلك متفقاً عليه والانعام من ألقا الوهنة فلان سبب تأخير معناه الا انه قد علم السجع (قوله وأوهنته) أي كونه الهال أي معبودا بحق (قوله ولا معاند) أي معارض في المصالح المعاند للمعارض بخلاف لا لوافق والمعارض غير الشرى فهو عطف معاير (قوله في أحكامه) الخمسة أو أفضيته (قوله ورويته) أي كونه بآيها ملك العالم (قوله ولا منازعه) مرادف لقوله ولا معاند (قوله في ابراماته) جمع ابرام أي تخمينه بآي حكمه وقوله واقتضيه جمع فاضل هو ارادته المتعلقه ازالا تخيرا وهو عطف تفسير او يراد بالابرامات تعلقات التخصيص ازالا فيكون من عطف الكل على الجزئي (قوله والزعم عباده المؤمنين) عطف على قوله اعطى أو مستأنفة أي بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا بالعقود وقوله المؤمنين خصهم بذلك كونهم للتسعين بذلك والا فكفار كذلك لانهم مخاطبون بفروع الشريعة

(قوله بالوفاء بالعقود) جمع عقد وهو العهد الموثق شبه بعقد الحبل وثلاث العقود ما عقد على عباده أي ألزمها إياهم فعلا أو تركا فظهر أن العقد مصدر رأيد به اسم المفعول وقوله وأمرهم في كتابه إشارة إلى ما أمرهم به في كتاب العزيز وقوله على لسان نبيه إشارة إلى ما أمرهم به في سنن نبيه قال عز وجل إن هو إلا ربي (قوله الموثق) جمع موثق كجس كافي القاموس والميثاق العهد ذكره فيه أيضا فعليه يكون قوله العهد تفسيره وقال النسفي في تفسيره والميثاق العهد المحكم فعليه يكون من عطف العام على الخاص أي أمرهم بحفظ ما عهد لهم أي بما أمرهم به أي القيام به فظهر أيضا أنهم من إطلاق المصدر وإدانة اسم المفعول قد برز في تنبيهه عليه وقوله وأمرهم الخ مساوية معنى لقوله والزم عباده الخ (قوله ومدح نفسه) قال تعالى إن الله لا يخلف الميعاد أي الوعد (قوله وثبتهم من خواصه) قد قال في حق اسمعيل أنه كان صادق الوعد (قوله بالوعد) كذا في نسخة الشارح (قوله بضد ذلك) أي الميثاق في ذلك وهو عدم الوفاء فلما دلالة الوفاء بالوعد (قوله إبليس) من إبليس وفي القرآن فأنه ما مبلسون وإبليس أعشى ولهذا لا ينصرف للجمجمة والعالية وقيل عربي مشتق من الانبلاس وهو الأس وورد بأنه لو كان عابرا لا تصرف قال عز وجل في حق إبليس فقسن عن أمر به فانه القسوق عن أمر الرب عدم الوفاء بالعهد (قوله ومن واقفه) فقال تعالى الذين يتقصون عهد الله من بعد ميثاقه الخ (قوله من ذري الخ) من بيته أي من أصحاب البعد عن رحمة الله وأني ذري دون أصحاب تكبر وقوله والطرد لا يخفى أن الطرد هو الإبعاد وهو وصف للمولى لا وصف لإبليس الخ ويجب أن يصدر المبنى للفعول فيكون وصفا لإبليس ومن واقفه فيكون من عطف المرافد غير أنك خبر بأن المقابلة إنما تتم لو كان المراد من العهد الوعد لأن يقال إن العهد متضمن للوعد (قوله واستخلص العلماء) آل العهدة أي العلماء العهدون الذين هم جهة الشريعة المظهرة والسين والتاريخ ثندان لنا كيد أي يخلص العلماء خلاصا تاما (قوله بعبائنه) أي اهتمامه أي برحمته أي تخليصا مصورا برحمته أي أنعمه وادارته (قوله وجعل لطيفه) أي لطيفه الجليل أي رفيق الله بهم فهو صفة فعل (قوله من غياهب) متعلق باستخلص وهو جمع غيب وهو الظلمة الشديدة كذا ذكره (هـ) بعض الحواشي العفاضة وإضافته لما بعده من إضافة المشبهة بالشمس

بالوفاء بالعقود وأمرهم في كتابه وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بحفظ المواثيق والعهود ومدح نفسه وكثيرا من خواصه بالوفاء بالوعد ووصف بضد ذلك إبليس ومن واقفه من ذري البعد والطرد واستخلص العلماء بعبائنه وجعل لطيفه من غياهب الجهات وجعلهم أمناه على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤثروا الخلق تلك الأمانات فهم مصابيح الأرض وخطاه الانبياء يستغفر لهم كل شيء

العلماء (قوله أمناه على خلقه) أي المكلفين وغيرهم لأن الصدان مكلفون بالندوبات على الاسم (قوله يحفظ شريعته) أي أحكامه وحفظه العمل بما هو تليها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فإذا أدوها سقط عنهم التماسهم بتليها (قوله الخلق) أظهر في محل الاضمار تركته شدة الاعتناء بذلك الثانية حيث لم يقع على ضميرهم بل عليهم (قوله تلك الأمانات) أظهر في محل الاضمار أيضا أنه الشريعة المأمور بالقيام بحفظها وتركته كال العناية بها أو في اسم الإشارة البعد تنويع العظم شأنه أكثر بالاعداد جواهرها وفتحها منزلة بعد المسافة ولم يقل حتى يؤثروا الخلق تلك الشريعة إما قصد التفتن أولا لما فاته التصريح بأن أماناته وهو مقصود شرح به هنا ولم يقل تلك الأمانة كالاتي إشارة إلى حيث العلماء على الحفظ لكونهم في الحقيقة أمانات فكل حكم أمناه لم يخفى أن قوله أمناه على خلقه يقيد أن الخلق هم نفس الأمانة وقوله يقومون يحفظ شريعته الخ يقيد أن الأمانة نفس الشريعة لا الخلق ففي العبارة تناف وتوحيك الجواب بمحصل كل من الشريعة والخلق أمانة أمثال الشريعة قطارة أو أمثال الخلق فن حث كون العلماء مأمورين بتعليمهم لأن الأمر بتعليمهم أمر يحفظهم بما ردهم في العذاب الإليم فهم أمانة بذلك الاعتبار أو إشارة إلى أن الأمانة لا تكون إلا بالخلق وأشار ثانيا إلى الأمانة الثانية وهي الشريعة (قوله فهم الخ) تقرير على ما تقدم قوله وجعلهم أمناه الخ (قوله مصابيح) جمع مصباح وهو السراج أي فهم كالصابغ في الأرض بجماع الاهداء وهو تشبيه بليغ بحذف الأدب ويجوز أن تكون استعاره تصريحية للهداة وكأنه قال فهم الهداة في الأرض ولم يقل فهم كالشمع مع أنه أقوى لأنه ليس موجودا عند كل أحد فالمصباح نور عام للفقير والغني وكذا العلماء ولم يقل كالشمس أو القمر مع عموم نورهما لأن نور العلماء ينير الاقتباس منه بسهولة وكل وقت كالسراج بخلاف نور الشمس والقمر (قوله وخلفاءه الانبياء) المراد إرسال أولاده من آل الترافع ثم آل الاستغاثة في بناءه على أن شرع من قلنا شرع لسالم الورد ناسخ وهو مذهب مالك أو للحن على مذهب الشافعي لأن مذهبه شرع من قلنا ليس شرعا لتاوان ورود في شرعنا ما شرده وهذا الخلاف إنما هو باعتبار الأحكام الفرعية لا الأصلية فالأمام متفقة فيها وهذا كله نابع من أن المراد العلماء على هذه الأمة أمال وأمرها ما هو أهم فلا إشكال (قوله يستغفر لهم) أي يطلب الغفران لهم أي أن الله يغفر لهم ذنوبهم ولو ما كان حسنة الإبرار كإبليس حسنة الإبرار صياتا تفسر بين (قوله كل شيء)

أى من كان ذا روح كامل عليه الغاية ويجوز أن يراد ما شمل الجادات والامانع أن الله عز وجل يخلق فيما ادرا كافتسغفر لهم على أن ذلك من جهة التسبيح التزاما وقد قال وإن من شئ إلا يسبح بحمده بنه على أن المراد التسبيح بلسان الخالق وهو المعتقد وقد قال ابن العربي سر الحجة سارعة في جميع الموجودات (قوله حق الحياتان) جمع حوت والمراد مطلق السمك ثم إن حق عاطفة على قول كل شئ وعطف بها نافع دخوله في كل شئ دفع الزهر أنها خارجة من العوم وليكون مستمرة لما لم يزل تكن على نفاذ الأرض بقية الحيوانات وخلصته انه ربهم أن التسغفر لهم هو ما شارهم في الظهور فوق الأرض فأخذ ذلك دفعه (قوله ويحجم أهل السماء) أى وأهل الأرض كما في الحديث أى أهل كل حية وأهل كل أرض ومن لازم ذلك استغفارهم لهم وقد قال العلماء ما جاف فضل العلماء فأما ذلك في العلماء العاملين فلان قلت إذا كان كذلك فالواجب لاقتصار الشارح على ما ذكر قلت لشدة محبتهم وعظمها أدهم مصفون من الكدورات البثرة المروجة لكرههم ساعة ما أولان محبة أهل الأرض فرع عن محبة أهل السماء وذلك لأن الله إذا أحب عبدا أمر أهل السماء بمحبته فإذا أحبهم أهل السماء أحبهم أهل الأرض ثم لا يخفى أن ألى في السماء والأرض للاستغراق وإن المراد بفض أهل الأرض لا كلهم لما هو معلوم من بعض أعداء الذين العلماء العاملين أو أن المحبة صر كوزة في قلوبهم والبغض المحاصل منهم كالتكافل لهم فمن لازم المحبة النفاذ للفقراء وغيره فهو المقصود الأصلي (قوله وأشهد) أى أعترف وأذعن إذا لا يعتبر إلا إذا كانت عن صميم القلب وفى ذلك الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبالد الجذء (قوله أن لا اله الا الله) أى لا معبود بحق موجود وأن مخففة من التثنية لا مقصرة وأما هذا الخبر الشأن مخدوف وجعل لا اله الا الله شعيها ووحيد حال اختلاف في صاحبها هو الله أو الضمير في الخبر وعلى الأول فهي حال مؤكدة وعلى الثاني فهي مؤسسة (قوله وحده) حال من الله أى متوحد في ذات والصفات وهي حال مؤسسة على ما تقدم وقوله لا شريك له أى في الأفعال وقوله ولا ضد له أى لا مضاد له أى لا منازع له أى برهان يحمل بحمله أى يقوم مقامه ولا يراد بالمشاهدة وقوله شاهد متفعل مطلق مبنى للتعريف لقوله أشهد وقوله أستفتح أى أطلب الشفع عندها أى عما تدعو من انفسر والبركة (قوله أبواب الجنان) الثمانية هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكفاية من القبط والعافية عن الناس وباب الرضاين أى عن الله في أحكامه وباب اليمين الذى يدخل فيه من (٦) لأحساب عليه من حاشية

مسلم السويطي ولهم ربنا الحج ولعل لكونه لا يكون إلا ما كان مبررا وذلك نادق قدس
فان قلت قد علمنا من ذلك أصعب تلك الأبواب وأنهم أناس مخصوصون لا من نطق
بالشهادتين على الوجه الذى لا يحلنه الشارح رحمه الله فقلت المعنى أنها تفتح له أكرامه ولكن
لا يشاء ولا يدخل الأمن الباب الذى هو من أهل كالأقوال في قوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية
إذا خال آخر الوضوء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وبعضهم ذكر أن لها أبوابا
ثمانية عشر ولاتنفي لأن الثمانية هي الكثرة المشهورة ومن داخل كل باب صغار ودونها كما
أخذه بعضهم ثم إن تعديده بالجنات بقدرتها كرم من واحدة وهو الأصح وقيل واحدة وعلى

حق الجنان في البحر وعندهم أهل
السماء وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ولا ضد له شاهد أستفتح
بمسددها أبواب الجنان وأشهد أن
سيدا محمد صلى الله عليه وسلم عبده
ورسوله وخليفه قطب دائرة الأنبياء

الاول فهي سبع وهو الأصح وقيل أربع وعلى الأول فهي سبع متجاورة أو سطها وأفضلها الفردوس وهو أعلاها والمرسلين
وفوقها عرش الرحمن أى هوسقها ولهذا كان مسكن الانبياء ومنها تنفتح أبواب الجنان كجاء في الحديث وجنة المأوى وجنة الخلد
وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد وبعبارة أخرى والجنان على ما ذكره ابن عباس رضى الله عنهما سبع جنة الفردوس
وجنة عدن وجنة النعيم ودار الخلد وجنة المأوى ودار السلام وعلوين وفى كل واحدة منهن اثني عشر درجاة متفاوتة على حسب
تفاوت الاعمال والعمال ثم قولنا مقابلها الجمع بالمع يقتضى التسمية على الاحلال لكن الظاهر ان لكل جنة الابواب الثمانية
(قوله سيدنا الخ) السيد هو الكامل المحتاج اليه وقيل العزيز الشريف (قوله عبده) قد علمنا ان العبودية أشرف
الصفات وهي الرضا عما يقبل الرب واستئلا لما في الحديث ولكن قولوا عبدا لله ورسوله ولله أعب الاجم الى الله ومن ثم وصفه
بفى أشرف المقامات فذكر في انزال القرآن عليه مما ترتلنا على عبدا وفى مقام الدعوة اليه وأنه لما علم عبده الله يدعو وفى مقام
الاسراء والذى أسرى بعبدته فأوحى الى عبده ما أوحى فلو كان له وصف أشرف منه في المقامات الملبس وقال ورسوله دون
نبيه لان الرسول أخس ولان رسالة النبي أفضل من نبوته (قوله وخليفه) من خلفنا الفتح وهي الحاجة أى أن الشهدا لا يقتضيان الى
مولد فليست من سواه وقصر حاجته على مولد آمن الخلفه بالضم وهي صفاء المودة ظاهري والذى يحس مولده بجمعة خالصة صافية
لا يخالطها شئ من الاغيار محبة لا توجد فيمن سواه ولم تفرق ساحة أحد من عدا (قوله قطب دائرة الانبياء الخ) الدائرة هي الخط المحيط
الذى في وسطه نقطة تسمى قطبها بحيث أن كل خط خرج من تلك النقطة واتجه الى تلك الدائرة يكون مساويا بالمسافة من الخطوط ولا
تختلفه الا وجود الدائرة والاستقامة لها الا ان تلك النقطة المتوسطة توسطها قسما كالقطر فان تكون الدائرة مستعمارة لجامعة ولقطب
قطب مستعارة لاصل ثم وصفه بالنبي صلى الله عليه وسلم على عدم ما قيل في زيد أسد على طريفة سحره الذين ثم تكون إضافة دائرة لما

بعد هالبيان فيكون المعنى أصل الجماعة الذين هم الأمية والمسلمون فكذلك لا يوجد للدارة اثبات النصفة لا يوجد للجماعة المينين بالآية من المؤمنين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوجد معادوا وجداً ومناطق الكون الأمن أحله هذا هو المبدأ الأصلية وأما من قبل التشبيه بالبيع أي كقطع سداً أثره بالنسبة لآية المؤمنين والمسلمين والمسلمين عطف خاص على عام (قوله وطراز عصابة) الطراز على التوب يجوز أن يكون يجوز بطرازين من زينة له بينهما من وجود الطراز في التوب الذين فيكون مجازاً مسلاً علاقته القزوم ثم أريد به من يجوز أن يطلق المصدر وإرادة اسم الفاعل فهو مجاز على مجاز ثم بعد ذلك وصفه النبي صلى الله عليه وسلم ويكون شبه عصابة أي جماعة أهل الله شوب في مكان زينة التوب بطرازه كذلك زينة أهل الله للمؤمنين النبي صلى الله عليه وسلم وإن شئت قلت أنه تشبيه بليغ أي النبي صلى الله عليه وسلم كالطراز بالنسبة لعصابة أهل الله للمؤمنين وإضافة عصابة لما بعد مقيان فقدر والمؤمنين لما وصف بكثرة وأخصر بمراد أي أن يرد أهل الله ما شغل الأرواح والمؤمنين (قوله صلى الله عليه وسلم) جله غير لفظاً ناشئة معنى (قوله) وجهه) جمع صاحب أو اسم جمع قولان وسأني ما يتعلق بذلك (قوله وشيعته) أتباعه وأتباعه وقع على الواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث كافي القاموس (قوله وزيد) جماعة فيكون عين شيعته على ما قلنا (قوله دأعين) أي أن الله يقبلي عليه صلاحاً دائماً وبسبب عليه كذلك أي يعظمه تعظيماً دائماً بحسبه تحت دائماً (قوله متلازمين) أي لا ينفك أحدهما عن الآخر وقوله إلى يوم الدين أي يوم الجزاء يوم الذي يجزي النفس فيه على أعمالهم ثم ذلك كناية عن الدوام لاحقية لأن المطلوب تعظيمه ولو في القيامة وأما الجنة (قوله فإن الاشتغال) الجواب محذوف أي أقول الخ لأن جواب الشرط لا يكون إلا بالاستعجال (قوله بالمعلم) أي العلم الشرعي وآلاته (قوله فمن أفضل الطاعات) أي الطاعة المستوبة بل هو أفضل الطاعات لتعدي نفسه وهو أفضل من اتفق القاصر خلا الأوقات التي قلب فيها الرواتب كأبد عليه كلام بعض أئمة المذهب حيث قال ينبغي لطالب العلم أن يدب على الرواتب والطاعة في امتثال الأمر عز الطاعات أولاً كالتنظر المزدني لعرفته والقربة هي ما توقف على معرفة المتقرب إليه وإن شوق على نية كالتقوى والعبادة ما توقف على معرفة المعبود والنية (قوله وأولى) معطوف على أفضل (قوله نفائس الأوقات) أي الأوقات النفيسة أي المرقوبة فيها باعتبار كونها أطرف الطاعة الله تعالى وأما عين عليها ظن هو وصف كثف (V) وفي الكلام استعارته بكناية شبه الأوقات بما ينفع

من ذهب وفضة واستعار اسم المشبه بالشفقة بالنفس وأثبات الاتفاق بمجمل أو أن إضافة نفائس للأوقات من إضافة المشبه به للشبه وأراد بالنفائس ما كان مرغوباً فيه من الحسبات كما هو

والمسلمين وطراز عصابة أهل الله للمؤمنين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وجهه وشيعته وحزبه صلاحاً وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين (أما بعد) فإن الاشتغال بالمعلم من أفضل الطاعات وأولى ما انتفعت فيه نفائس الأوقات خصوصاً علم الفقه العذب للرجال التكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب الإمام مالك أهلاً وحقيقاً بذلك وكان أعظم ما صنف يسير من المختصرات وأغنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الصياء خليل بن إسحق رحمه الله

الحقيقة ربما يظهر ذلك من الاتفاق والافتقار ترشح التشبيه (قوله علم الفقه) أي أخص علم الفقه خصوصاً وإضافة علم إلى الفقه لبيان الأمانة لأن شرط الأمانة أن يكون بين التصاق والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كتمام حديد (قوله العذب) العذب والزال لا مترادفان على مافي المصباح والاختار وعلى مافي القاموس فالزال أخص من حيث أنه العذب البارد الصافي السهل السلس ثم يجوز أن يكون من قبل التشبيه بالبيع أي ككلاء العذب الزلال ويجوز به عن المتشوفة إليه النفس علاقة الزوم في الجسلة لأن إله العذب يلزمه الشوق فتأمل أن كت ذاتأمل (قوله المتكفل) أي المشغل تشبه اشتباهه على بيان الحلال والحرام بتكفل إنسان لإنسان في مال واستعراهم المشبه به إلى المشع واشتق من التكفل متكفل بمعنى المشغل وأنه مجاز على (قوله بيان) أي تبين الحلال وأراد به ما لم يعمته من غير يتمثل ما عدا الحرام من الأحكام (قوله وقد كان) جله حالة وقد تقرب إلى الماضي من الحال أو مستأنفة وقد التحق (قوله وحقيقاً) مراد من حقيقاً أي مستحقاً الوصف بذلك فلا يكون قصده أن يميز مذهبه عن غيره ولم يوجد فيه ما هو كقول فلان أهل التدريس فلان في أن غيره من تصف بحسبته كثف ويجوز أن يكون مراد ذلك المتقرب من أنه لم يقرباً كدلائل لأحد مثل ما ضربته فكثرة على في الأقطار وبث في جميع الأمصار وهو في الحلال والحرام فكان بهذا الاعتبار أهلاً وحقيقاً بذلك أولاً علم من كون مذهبه سداً للذرائع (قوله أعظم الخ) خير مقدم وقوله مختصر اسمها مؤخر هذا هو الظاهر وأن أعظم إجماعاً وقوله مختصر خبر بادئ هذا الأعظم أمر مقرر في النفس مستحضرها والمحكم به هل هو هذا المختصر أو غيره فأدائه المختصر (قوله وأغنى) معطوف على كأي وأخبر بأن مختصر مولانا أبي الصياء أعظم ما صنف فيه من المختصرات ومن البيان مشهوره ببعض وأخبر بأنه أغنى عن كثير من المطولات (قوله كثير من المطولات) فيه إشارة إلى أنه لم يشعركل وهو كذلك لقوت كثير من المسائل المحتاج إليها الموجود في بعض الكتب المطولات فكم ينكر هذا المختصر مغنيا عنها وأراد بالمطلوب المطلب وهو ما صككت الزائدة فيه لفائدة لما كانت الزائدة غير معينة لفائدة كقوله «والتي قولها كذا ومساها» (قوله مولانا) المولى الناصر كذا في كتب الفقه وأراد بمعنى السيد أي الكمال المحتاج إليه أو أنه ناصر مولانا أبي ناصر مذهباً وأدينقار (قوله رحمه الله) جله معترضة قصد بها الدعاء

(قوله فكم) تعليل لقوله أعظم وهي خبرية لتكثير أي لانه كشف عن معضلات كشفا كبيرا (قوله معضلات) قال باسبن معضلات بفتح الضاد وكسر هاءين قولهم أمر معضل لا يتكلى لوجه اه والفتح عني الكسر وفي القاموس قيل أمرت من نسخة فظن بها الصيغة ضبط القلم بكسر تحت الضاد (قوله وأرد الغليل الخ) الغليل العطش أو شدته وأمر أن يلجوف كذا في القاموس فإذا علمت ذلك فيكون في العبارة استعارة تصريحية شبه التحير والتعلق الذي يقوم بالإنسان حين لا يدرك ما ربح من مسائل العمل بالقليل بأي معنى كان والجامع ظاهر واستعمال اسم الشبهه لثبته وقوله أورد أي صيرمه أورد وهو ترشيح واستعار لزال تأمل (قوله وقد وضعت) شروع في الاعتذار عن الاشتغال بهذا الشرح مع وجودنا شرح الكبير (قوله يعمل الفألخه) أراد به بيان ما يتعلق بالأعراب ويقفه المعنى المراد من الالتظ لخصوص الاول واستاد الخلل الشرح مجاز عتلى لاصحيفة في استاده لخصص وأبقاع الخلل على الالفاظ مجاز عتلى أيضا لاصحيفة في أبقاعه على عتدا لجل أوله الالفاظ يحمل معقدا على حبل الاستعارة الكتابية ويحمل قرينة (قوله تقيده ما به) جمع تقيده بمعنى مقيداته فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مجاز (قوله وقوائد) جمع فائدته وهي لغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرها وما عرف المصلحة للترتبة على الفعل من حيث أنها شرع وتوجيه والمراد هنا المعنى الأقوى (قوله على المتشددين) جمع متشدد وهو من لم يصل إلى تصور المسئلة والمتوسط من وصل اليه دون استنباط المسائل والمنتهى من وصل لتصور المسئلة وقد رعى الاستنباط وقوله وغيره الممارسين من عطف لازم أي وغيره المبالجين أي الذين تكررت مطالعتهم وقراءتهم (أ) في الفن (قوله أدركتني رجة الضعاف) أي لغتني وفي

العبارة استعارة بالكتابة بحيث شمر رقتهم على الضعاف في العلم يقامر مثلا طلب أسانبا الأمل ما أسرع إليه فلفقه اشار إلى السرعة هنا رقة فأن تكون ثم مجرد الترتيب والضعاف جمع ضعيف أي في العلم (قوله فتني الخ) تني الشيء يرد بعضه على بعض أي ترجيع بعضه على بعض فأطلقه هنا على مطلق الترجيع فقد أرتكب التجريد (قوله عنان القلم) العنان هو ما تقاد

به الدابة تقيده القلم غاية ذات عنان على طريق الاستعارة الكتابية وأشارت العنان بقليل وأمن إضافة الشبهه إلى لثبته أي القلم الشبهه بالعنان في مطلق التصرف في كل تقدير (قوله اليهم) أي إلى عيان سبب اليهم مثل هذا الشرح وقوله حب الاسعاف فاعل مجاز عتلى واستعارة الكتابية والأسعاف تبليغ المقصود أي أنه بعد أن كان موجها عنان القلم لغيرهم أي لغير مرادهم يرجع حب الاسعاف عنان القلم إليهم أي إلى مرادهم وقوله حين ظرف لقوله أدركتني الأمل خبر ما بمناد العبارة حينئذ حين الطلبي شرح في تأليف هذا الشرح فيشكده عليه قوله بعد فاجبتهم الخ كما هو ظاهر للتأمل ويجب أن يلاحظ الشيء لما كان كالحق الوقوع حين الطلب لانتم له لا يجب سائله نزل عنزل الواقع بالفعل على حد قوله تعالى في أمر الله الآية (قوله طلبه مني) لم يقل التمس بعد فابنعه المولى في أنه صار أهلا لأن يطلب منه ذلك والاخوان جمع أخ غلب في الأصحاب دون أخوة بخلاف أخوة فهو غالب فيمن كان من النسب والحاصل أن كلامنا من الأخوان وأخوة جمع أخ الآن أخوان غلب في الأصحاب وأخوة غلب في النسب (قوله وجلة) مرادف لجامعة وغيره فاعل القلم الحاصل من تكرار اللفظ (قوله تسلان) بضم التاء جمع تسليل ومصدوق للأخوات مصدوقه أن دلان فهم موصوفون بأنهم خلان وأخوان وأراد بالتسلان معنى أخص من الأخوان وهو من استندت عيبتهم وان لم يصلوا إلى مرتبة الخلقة التي هي صفات المودة (قوله لا يكون قاصرا) وصف ثان لشرما (قوله القاصرين) أي الذين هم عبارة عن المتشددين أي يتجاوزون الأطياب وعما يصعب فهمه من الإيجاز قوله خالبا وصف ثالث كالصفة لا وصف الثاني أو حال من اسم يكون كذلك (قوله الأطياب) الاتيان بالكلام الكسر لفائدة وأما إذا لم يكن لفائدة فهو قطو بل أن لم يتعين كقوله * وأني قولها كذا ومثلا * والا كان حشا وقوله * وأعلم اليوم والامس قبله * فقوله حشا لا معنى لزيادة بخلاف من ظله معطوف في معية المعطوف عليه فارتفع لزيادة * فاني لا أحتج أن الأطياب من صفة المؤلفات لأن صفة الشرح فليؤزل الأطياب باسم المفعول أي الكلام المطبوع كذا يقال في قوله من الإيجاز ومن في قوله من الإيجاز ليعتبر لبيانته واللافتني أن الإيجاز جميع أقسامه يصعب فهمه وليس كذلك أو أن من لتعليل أي الإيجاز الخلل (قوله على المتشددين) أي الذين هم القاصرون (قوله ليم نفعه العباد) تعليل لطلب الشرح على الوصف المذكور لأن عموم نفعه بالحواس عن الأمرين معا (قوله العباد) أي المتبددين وغيره بخلاف الكبير فانه قاصر على التنبه ثم نفعه المتبدد ظاهرا وتنتهي ومثله المتوسط بالسداد كره مع الأخوان وتذكر كما قد يغفل عنه (قوله الحضري) خلاف البادي وأراد بالحضري ما يشمل القروي (فاجبتهم الخ) أي بالاعطاشارة إلى أنه أجليهم فورا

قالوا (واتقوا) حال من التأنيق أجبته وقوله بالقدراى بكونه بقدرته أى يعطيه قدرته أى لا وارتفاعه على وهيمى (قوله الكريم الملك) أى كونه لا افتدرا المذكور فعبه وهيمى لا تكون إلا من كرم ملكه لا من خلقه عن علمه فيه وصفان وأحدهما خصمه بالذكر (قوله وما أئأسر الخ) فيه شذوذ جيت أدخلها التنبيه وليس الجواسم إشارة (قوله رافقا) حال وهو اسما فاعل معموله ص وش أى رافقا علامة الشرح ص مختصر من لفظة الشارح ووص مختصر من لفظة المصنف والظاهر قراءة بالمسعى لا بالاسم وفعل دخل شقيقة على فقراء الكتبة فى ثن المداد الآخر (قوله فأقول) مقول القول الآخر ففتح ويحتمل أن معموله ص الخ أى فأقول المصنف قال بسم الله الرحمن الرحيم فالصنف مبتدأ وخبره بخوف وقوله ومن الله أى والحال أنى استعند الله أى لأطلب المدد إلا من الله وهو الفهم الصائب (قوله على حصول المأمول) أى لاجل حصول المأمول وأنه نحن استعملنا معنى اتقوا (قوله بالبعثة) هى فى الأصل مصدر بسيل إذا طال بسم الله إلا أنها صارت حقيقفة عرفية فى بسم الله الرحمن الرحيم (قوله اقتداء) أى لاجل الاقتداء بالكتاب العزيز زمن حيث أنه ابتدئ بها وإن لم تكن منه على مذهبنا أو الكتاب هو حقيقة عرفية فى الألفاظ المخصوصة وهى فى الأصل مصدر كذب (قوله العزيز) أى العديم المثال فيكون من أسماء التزبه والعزيزى الغالب لأنه يغلب كل من ير بدعاوضته فهو من صفات الجلال (قوله والآخر النبوة) جمع أثر والأثر يطلق على الرؤى سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابى كإلهام المذهب المختار كذا قال التوروى فى قوله النبوة نسبة فنيى صلى الله عليه وسلم خصصة (تبيينه) قوله والآخر النبوة أى وعلاها لا لأن النبوة على حد علمنا غائبة أو ما يربده أى وسقيتها إذا لا طار النبوة يناسبها العمل الاقتداء وقوله والآخر أى وعلا يعنى اجتماعهم الفعل (قوله للاقتناع) راجع لقوله اقتداء الخ وقوله ولقوله الخ راجع لقوله والآخر وأراد اجتناب الأثر المصنف فى واحد وكان الأولى أن يزىل رجع للاجتماع فيقول ولا اجاع الامعة على الاتيان بها (قوله زىل الخ) أى حال يتهيم بشرط أو قلب تشبيه أبهى قلب على سبيل الاستعارة المكتبة أعنى ذكر التشبيه وهو هنا الآخر وشى من لوازم التشبيه وهو هنا القلب أعنى أن هذا الآخر يشبهه كأنه قلب صاحبها لا تشغله بغيره سبب إليه وقال زىل ويقل (٩) كل أمر صاحب بال الخ مع اجتنابه لأن الوصف بذى أبلغ من الوصف

الذي قد انتابنا بقدار الكرم الملائك وهما ناشر عرق المارد واقفا لشرح
(ص) والاصل (ص) تقولون ومن الله استمد على حصول المأمول (ص) بسم
الله الرحمن الرحيم (ش) افتتح كتابه بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز والانا
التوبى والاحاج لافتتاح الكتابين بها وقوله عليه الصلاة والسلام
كل امرئ يال لا يبدأه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية
فهو استراؤا نطمع أو احذم اى ناقص وقيل السركه والباله للاستعانة

(٢ - ثرى أول) يكون المراد باسم من أسماء الله فيكون كروايد كراهه أو ردى على هذا الاحتمال ان النكر نانا أصيغت إلى معرفة تم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله وهذا غير جدا وأجيبنا معنى قولهم النكر نانا أصيغت إلى معرفة ثم أنها أصل المصوم اذا دل عليه قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذ العصر متلف عن هذه الامة وقضية كلامه ان الثلاث روايات في اسم الله الرحمن الرحيم زيادة لالباء والرحن الرحيم والقول الضمير وليس كذلك أما الرواية الاولى التي هي رواية أبي رزقي كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أثر في نفسى بيان على الحكاية وكذا رواية بعضهم ونسبه الخطيب وأما الرواية الثانية فهي كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع بدون القاء الضمير هكذا في رواية الهاروى يضم الراد وأما الرواية الثالثة فهي كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أحسن والابتداء لقما كمن ذوات القرب والذنبه والاقطع من قطعت بداء واحداهما والاحتمار لقمة من الباء المعرف وقيل من قطعت أصابع كفيه وجعله صاحب الصباح صاوا بالاقطع وأما القاموس فقد فسر عن بقاء المعرف وقيل من قطعت يده أطلق كل معناه الحديث على ماقت بركته كمال الشارح أو فقت كمال آخر تنبيه للمعاقد ذنبه القى لكل به خلفته أو بن قنديه البتين يعكسهما في البطش ومحاولة الفصل أو بن قنذ أصابعه التي يتوصل بها إلى ما يروم تحصيله وحيد فهو ما من قيل التشبيه البليغ أو الاستعارة التصريحية لتناقص وقيل البركة على حد ما قيل في زيادة ساقول الشارح أى ناقص وقيل البركة إمامة المستعارة على الوجه الثاني وإما حاصل المعنى على الوجه الاول وبعضهم جعله استعارة بالكتابة فنقول شبه الذى لا يبدأ فيه بالسمة بالنقص انطقه تشبيها معترض إلى النفس وأطلق اسم المشبه به على المشبه فنكون استعارة بالكتابة ويرد عليه ان فيه جمع بين الطرفين لأن بالاحظ خصوص الصفة التي هي البتة أو بمانعى ان المذكور الوصف الصفة لا انما تسمع الصفة (قوة وقيل البركة) عطف تفسير على قوله ناقص أى المراد بتقصه حقيقة بركته وان كل حسبا (قوله وبالاستعانة) أى فليست اليه لتعدي ولا للأصاحبة أى الباء

في كلام المصنف ثم يقول ان الافضل جعلها الصاحبة على وجه التبرك لان ما بالاستعانة هي الماخلة على آفة الفعل نحو كتبت بالقلم
فجعلها بالاستعانة فيما نحن فيه يشعر بان اسم الله اقل فهو وهو خلاف الادب على ان من جعلها الاولى (قوله متعلقة بمحذوف) اعلم انه
انما جعلت بالاستعانة ومنها الصاحبة تكون متعلقة بمحذوف تقديره اؤلف مستعينا باسم الله ثم اختلف هل الحال هو المحذوف
وهو التصديق او المجرور وهو المشهور فعلى الاول محل المار والمجرور ونسب الحال المحذوف بالافضل المحذوف وعلى الثاني محله تنسب
حيث المتفعول به بالحال المحذوف ومن حيث الحالية بالفعل المحذوف انما تقر هذا على ان قوله لا تشارك متعلقة بمحذوف تقديره اؤلف
لا يظهر الا باعتبار التعلق باعتبار الحالية لا المتفعول به على القول المشهور (قوله ونحو) أى كأصنف (قوله من افتتح ونحوه) أى
كابتدئ (قوله لا يهيم قصر التبرك) أى ان التعبير بافتتح وقصوه وهم أى وقع في الوهم أى الفهم على سبيل الرجمان قصر التبرك
لا الطرف المرجوح فلا يريد ما قال انه راجع من التعبير بافتتح لا من راجح (قوله والله على الاقبات أى علم شخص لاجنس وضعه سماه
تعالى على ذاته والعلية التقديرية لا التعصية او اعلم افضل دخول الال يطلق على المعبود مطلقا وما بعد دخوله على علمه فهو علم الغلبة
على الذات العلية لكنه قبل الحذف والادغام غلبته تحقيقه بعد ما غلبته تقديرية والفرق بينهما ان الغلبة الحقيقية اللفظ فيها
أطلق بالفعل على غير ما غلب فيها من افراده والتقديرية اللفظ فيها يصلح المطلق على غير ما غلب فيها من افراده (قوله الواجب الوجود)
أعم الذي اقتضت ذاته وجوده * فلان هذا يقتضي ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعرى من ان وجود الشيء عينه
* اجاب ان السبكي في منع الموانع بان المراد بانها المتصورة في الفهم أى بالآيات الحالية عليها وجودها من الخارجية أى التي في
الواقع أى ان ذاته الحاضرة في الفهم يكتفى تصورها في الحكم بكونها خارجية وهذا ايضا لا يقال اذا كانت الذات سببا للوجود ولم
تقدمها عليه والفرق انها عينه هذا ما كتبه بعضهم على الناصر (واقول) الاقرب ان معنى قوله الواجب الوجود الذي لا يقبل
وجوده الانتفاء تقدير (قوله في الصفات ايضا) أى كإجماع الذات ثم أقول فخصته ان قوله الواجب الوجود من تمام الموضوع وهو روى
شيخ الاسلام وهو ضعيف بل الحق انه تعين (١٠) للموضوع والاوراد ان الذات الواجب الوجود كذا فلا يكون الموضوع له معينا

فلا يشد لاله الا الله التوحيد وهو خلاف ما اجمع عليه ويمكن
الجواب بان عموم الصفات باعتبار
أخصها تعينا للعلو لا باعتبار
كونها جزاء منه والصفات

التي هي فمصدق الواجب اذا لم يؤخذ تعينها لجميع الصفات بل مفعلة واحدة وهي وجوب الوجود الان بدولو والردف
بالاستانام كما هو الظاهر فيصدق بها كلها ان وجوب الوجود في الواقع يستلزم جميع الصفات لان وجوب الوجود لا يكون الا لاله والاله
لا يكون الا بصفاة المقررة في الاصول والظاهر ان من ادعى بقوله لعلوه الذات والصفات جميع الصفات معان ومعضو وفوسلوب
وافعال (قوله فهم) من عموم اللفظ لملوه (قوة التمتع الخ) فيه اشارة الى ان الرحمن مفعلة فعل وان غفر يرد الانعام يكون صفة ذات
(قوله كية) أى كرامة افراد لملوه التضفي وعظمت في نفسه ولذا ورد كافي ان عبد الحق الرحمن الدنيا والاخرة ورحمهما فرحم
مسلوه التضفي الرحمة العظيمة كقوة كيفية كالانعام لا قد ينارو باعتبار الكية باعتبار الانعام بالاف حد يمد من حيث كونها انشا
واما من حيث كونه حديدا لا ينار ان يكون حقيرا كية فيكون الانعام باعتبار كونه ممدول للرحم التضفي فلان من بدنا واحد
فلا انعام من حيث الكيفية وهي الدنار بممدول للرحم التضفي ومن حيث الكيفية كونه واحد فقط ممدول للرحم التضفي
فلان من يعبد واحد فلا شاك ولا بيان الجديدا واحد حقيرة وكيفية فالانعام بممدول للرحم التضفي ثم لا يخفى ان العظم في الدنيا
والاخرة تظاهر واماض من الحقارة فهو ظاهر في الدنيا ولا يظهر في الاخرة لانها كمالها حسام والجواب ان الحقارة تكون ولو نسبة
فما اعطى في الجنة لواسم اسد الناس وعظمهم هو خير بالنسبة لما اعطى في الدنيا (قوة او كية) أو مائة خاوي نحو راجع كالانعام
بالدينار (قوله بدقاتها) الضعيفة تدعى القديوه والتم بدون قديها (قوله لاله على الذات) التي هي الموصوفة بالرحمة والذات
مقدمة فعلا على الصفات ولا يخفى ان هذا يفتد للذلول الحلة الذات فقط التي هو القول العبد في ذاتي ظاهرا ما تقدمه (قوة
ثم الثاني) ثم بعد الترتيب وقس عليه تظاهرة (قوله لا اختصاص به) البعدا على القصور عليه أى ان الرحمن مختص بالله عز وجل
لا يشاركوا في غير ولا يرد قول جماعة مسلمة لرحمن البامة وقولهم سموت بالمجدبان الا كرمين أباه وانت غيب الوري لازلت رجائنا
لان ذلك من نعمتهم في كفرهم على أن المختص بالله على التصديق انهم المعروف دون المنكر الواقع في كلامهم (قوله ولانه ابلغ من
الثالث) أى ان الثاني لكونه ابلغ من الثالث من المبالغة قدم على الثالث وانما كان الرحمن ابلغ لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى

غالباً كما في قطع وقطع ينشأ أحدهما وتخفف الآخر فان القطع المدلول عليه بالشد أزيد من القطع المدلول عليه بالخفف فزاد
 حروف الشد ينشأ على حروف التخفف وقتنا بالثلاث ينقص يحسن وحاذر في آخر ما قاله لكن قوله بعد تقديم الثاني على الثالث
 ليكون الثالث كالثمة والردف بفسد ان العلة غير الاليفية فاذن يكون في العبارة متضاربة فالجواب أن يقول وأن بالرحيم ليكون
 كالثمة والردف أي التابع كطشان نشأت فهو أي الرحيم ليس بثمة ولا تابع بل كالثمة وكالتابع وأعمالهم يكن تنبيهه فلا فاعلة لفظ
 مقدم معنى آخر وما كان ثمة أو ردف ليس كذلك وإنما في هذه العلة تنبؤ على أن الكل منه وإن غايته شملت الخلق كلهم
 وبخاصته إنما عمل يكن تنبيهه وردف بالمفارقة والاستقلال لم تكن كالثمة والتابع لأن المقصود بيان أن الكل منه ولا في ذلك إلا ذكره
 لخصوص النعمة العظيمة كما توهم ولم يعكسه بأن قدم الرحيم على الرحمن لأن الجليل هو الأعلى يكون متبوعاً وغرة تابعاً (قوله لرجة
 به) تنازع الفقرو المضطر وأعمال الثاني انذوا عمل الأول وأضمر في الثاني لكان بقول المضطر له لرجته واللام عني إلى ولا يجوز
 أن تكون للتعطيل لقصد المعنى لأن الراجعة علة للفقير لأن رجة صفة جمال لا يصدر عنها الفقر وأمر اللام على الإلّاختصار
 لأن الاضطرار والفقر يتبدلان إلى أي غاية فقره واضطراره إلى أن لا يوزر جفقه أي أرادنا تعامه أو أنعامه وأتبعه به والرب في الأصل
 مصدر عني التربة وهي تبلغ الشيء شأناً أي إلى الحد الذي أراد المرء ثم أطلق على المال الحقيق الذي هو أرفع وجعل فاهم
 (قوله أتبع البسلة) فان قلنا من الظاهر أن المؤلف قصد ابتداء كتابه بكل من البسلة والجملة فلو وسط الحكاية بينهما ولو أقدامها على
 السجدة أو ضاقت له قصد التبرك بالبسلة في الحكاية أيضاً قال في ل (قوله بالتر بفسد نفسه) أي بالاعلام بنفسه فلا علم عني الباء
 (قوله ليعلم ذلك) أي نفسه (قوله فاهم من الأمور المهمة) تعليل لقوله أتبع مع علته التي هي قوله ليعلم الخ وإنما كان من الأمر والمهمة
 لأنه إذا لم يعلم اسم صاحب الكتاب صار مجهولاً لا لا يوثق بعقله وأما إذا علم اسم صاحب الكتاب فيثمن من يطلع عافيه لعله صاحبه
 وديانته وعلمه ومن يتبناه أو لا يتبناه ينشأ إلى أن هناك أمور مهمة غير ذلك (١١) وهو كذلك لأنه سأل أن ثلاثة واجبة وأربعة

والردف (ص) يقول الفقير المضطر لرجته (ش) أتبع البسلة بالتر بفسد نفسه ليعلم ذلك من
 يقف على كتابه فاهم من الأمور المهمة التي ينبغي تقديمها ووجه بقوله مستأنفة وأصله يقول
 نقلت ضمة عينية إلى فاهم والفقر فعل مضارع مبالغة أو صفة مشبهة كرفيع من فقر كرم بالضم
 من الفقر أي الحاجة أي المحتاج كثيراً وألذاً الحاجة لرجة به والمضطر اسم مفعول من
 اضطر بضم الطاء بالياء للتعول وهذا اللفظ مما يصفه اسم الفاعل واسم المفعول في

بالحالية تحصل البركة فندبر قال في ل ومقول يقول لإجله لجدوما يتعلق بها أوجه الجمع بقية الخطبة أو بعضها أو جميع الكتاب
 ولا يضر على هذا كون بعض الحكم ماضياً وبعضه آتياً لأن التغير بالمضارع بالنظر للشيء لا يستحضر الصورة الجمعية انتهى (قوله
 نقلت الخ) أي فسكت العين كما سكنت في الماضي بأن صارت الفاعل حيث نفعه النقل المشتركة بين الماضي والمضارع لأن الماسكت
 في الماضي سكنت في المضارع لكن في الماضي بعد فعلها الفاعل في المضارع مع بقائها من غير قلب وقيل استقلت الضمة على الواو فنقلت
 إلى الساكن قبلها وهو غير مستقيم لأن الضمة على الواو كذا على اليلغا تكون تقبلاً إذ تحرك ما قبلها أو ما عند التكرين فلا
 استئصال ولذلك أعرب دلو وتلي بالحرركات الظاهرة كذا قبل وقد يقال لما ظهرت في الاسم لفتته وأما الفعل فتشيل والنقل لا يحتمل
 ما به نقل فلذلك نقلت الضمة لاجل النقل وإنما كان الفعل تشيلاً تركب مدلوله من الحدث والزمان والقسبة (قوله كرفيع)
 كرفيع الثاني وهو بوجه صفة مشبهة فالأولى حينئذ أن يأتي بتطويع لصيغة المبالغة حيث قد (قوله من فقر) أي مأخوذة من فقر (قوله بالضم)
 متعلق بفقر وكون كرم بالضم ظاهر واحتاج لذلك إشارة إلى ما ذكرنا من المالك من قوله وأخذها من لازم وانظر هذا مع قول صاحب
 المسباح الفقير فعل بمعنى فاعل يقال فقر فقر من باب تعب إذا قل ما له قال ابن السراج ولم يشو له فقر بالضم استفنوا عنه ما فقر انتهى
 (قوله أي الحاجة) تفسر للفقر والحاجة بمعنى الاحتياج لانه المصدر لا يحتاج اليه من أمته الدنيا أي لامن الفقر بمعنى استشكى
 فقارة ظهره وقفارة الظاهر أنقرة الجمع فقار بحذف الهاء مثل حمالة ومحاب (قوله أي المحتاج كرام) أي احتياجاً كرافكتر أصفه
 لمفعول مطلق وقوله وألذاً الحاجة أي الدائم الاحتياج في كل زمن وكل مكان ولا يخفى أن دأماً الحاجة أبغى من المحتاج كثيراً لأنه
 لا يلبس من الاحتياج كثيراً ودوام الاحتياج يلبسهم من الاحتياج الكثرة من الكثرة مقوية بالتشكيك لأن التأم أكثر
 في كثرة الاحتياج لأن دأماً الاحتياج قرن عليه فيقول ناله (قوله من اضطر) أي مأخوذة منه وحيث قد قوله بضم الطاء لأنه
 للمعول في محله ودائرة الاختلاوس وكذا أن قد مشتق وأجرى كلامه على مذهب الكوفيين من أن أصل المشتقات الفعل وأما أن
 أجرى على مذهب البصريين من أن أصلها المصدر وقد في الكلام مضاف أي من مصدر اضطر فلا يحتاج لقوله بالياء للمفعول
 لأن المصدر مشتق منه المبني للفعل والمفعول معاً وإنما كان بالياء للمفعول على الأول لأن المضطر اسم مفعول لا يبنى غالباً إلا من

فعل مبنى للفعل ويجوز بناؤه للقاعلي ذكره التلاني كما ذكره شرح التامر (قوله من الضرورة) أي مشتق من المصدر المجرد
 لامن المصدر المزد الذي هو الاضطرار وظاهر من هذا التمر وان مضطر بالطاء مأخوذ من اضطر بالطاء ومشتق بالطاء مأخوذ من
 الضرورة فأقل (قوله فاصله مضطر) مفرغ على قوله ووزن مضطر وأشار إلى أن غيه مما يؤمن بحروف الزيادة التي يجمعها فوق
 سألونها (قوله وتامه لاتصال) أي المزيد (قوله تبدل طله) انما قبلت طاء لتعبر النطق بالتباعد عن الحروف واختيار المطلق بها
 من التلخ في جاز (قوله وحروف الاطلاق) انما سميت بذلك لانطبق حركاتها على الحركات الاعلى عند النطق بها والناسب
 التعبير بأرفى أي جمع فة لانها أربعة بقوم من ثلاثة فتلخ وتجمع الكثرة لافوقها إلى الملائمة عند النطق وأجيب بأنه يستعمل
 أحدهما في الآخر كما هو بان السعد صرح بما يغيبه لشمس الجعفر من ثلاثة إلى عشرة واختصاص جمع الكثرة بالانهاية (قوله
 وهي الضاد) فهو مضطر (قوله والصاد) فهو مضطر يجوز فيه البيان والادغام قبل الثاني للاول دون عكسه لان بهز ولحقه الصاد
 (قوله والطاء) المهمة لخطوطها قبلت الطاء لوجوب الادغام حيث لا اجتماع التلخ نحو المطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام
 (قوله والظاء) نحو الظاهر فيوزن فيه ثلاثة أو حقه البيان أو عدم ادغام الصاد في الطاء والادغام باللام في الثاني وأعكسه وقد دوى
 بالوجه الثلاثة قول الشاعر هو الواحد الذي يعطينا ثلثة * غفوا ونظم أحيا فنظلم (قوله لزال استطالة الضاد) أي استطالها
 في التمر لخلوها حتى اتصلت بفتح اللام ولما ادغمت اللام فيها نظروا لاضطالها عبارة عن امتداد هذا الحرف في مخرجها عند
 النطق به وهو اللسان قبل من أوله إلى آخره ٣ وقبل من أوله إلى ما قبل آخره على خلاف عندهم (قوله ومعناه المبالا) أي التشديد الحاجة
 الجهد والخيال لا يرى نفسه شيئا من الحول (١٣) والقوة لا يرى شيئا يعتد عليه كالنريق في البصر والنساق في الفتر لا يرى لأغاثته

الاموال (قوله اسم مفعول) فهو
 بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم
 (قوله وهو أخص من الفقير) أي
 أقل أفرادا كتب بعضهم مانسه
 فيه انه لم يشترط أبحاث الثمت
 يجب أن يكون أخص من المتعوت
 أي يكون ما يطلق عليه لفظ
 الثمت أقل أفرادا مما يطلق عليه
 لفظ المتعوت ثم اذا كانا مترين

الافتقار دون التقدير لزال الحركة الفارقة بينه سبب الادغام ووزنه منفتح من الضرورة
 فاصله مضطر وتامه لاتصال تبدل طاء بعد أحد حروف الاطلاق وهي الصاد والضاد والطاء
 والظاء لا يجوز ادغام الصاد في الطاء لزال استطالة الضاد بالادغام ومعناه المبالا اسم مفعول
 وهو أخص من الفقير فيكون تعاقبه بوجه في بعض النسخ يقول العبد الفقير والعبد يقال على
 أضرب أربعة الاول عبيد يحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه الثاني عبيد بالايحاديث
 ليس الاية والمبايعين بقوله أن كل من في السموات والارض الا أن الرحمن عبيد الثالث عبيد
 بالعبودية وهو المقصود بقوله واذا كرهنا أيوب ومنه سبحانه الذي أسرى عبدا ليل الرابع
 عبيد الدنيا وأعراضها وهو المعتكف على خدمتها أو أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعس

يجب أن يكون الثاني دون الاول في التعريف أو مساوياه فيه وذلك أشار ابن الحاجب بقوله والموصوف أخص
 أو مساو والمعنى بقوله التعوت دون المتعوت أو مساو أي كقولك خفي الرجل العاقل وهذا مثل الساوي ومثال العون أكرم
 هذا الرجل ومثال الاخص الغرا الحار خفي الرجل هذا هذا حاصل ما قبل (واقول) معنى كلامه أن مفهوم المضطر أخص من مفهوم
 الفقير ولا شك أن مفهوم الثمت أخص من مفهوم المتعوت ولو خصوصاً وجهها فصح قوله فيكون تعاقبه بتدبر (قوله ووجه في بعض
 النسخ) على هذا النسخة يجوز لنا وجهان وهوان يكون المضطر تعاقب العبد وان يكون تعاقب الفقير كما قاله السقن من أن الشيء اذا تعوت
 تعوت وأنى بعده بفتح أخص حاز أن يكون تعاقب الاول والثاني وعلى النسخة التي ليس فيها ذلك تعوت أن يكون تعاقب الفقير وفي
 التعبير بوجه الخ إشارة إلى فلهذه النسخة (قوله والعبد يقال على أضرب أربعة) أي يعمل على أنواع أربعة أو على جزئياتها زاد في
 القاموس نلسا وهو الانسان نا كرا كان أو أنى (قوله عبيد يحكم الشرع) أي قيمته سيها يحكم الشرع بها أي حكم الشارع (قوله
 عبيد بالايحاديث) أي قيمته مملو كيته بنسبة بسبب يجعلها أي انما من العلم إلى الوجود (قوله عبيد بالعبودية) أي قيمته لولوى أو
 مملو كيته ليس سببها بالايحاديث سببها بظواهر تنقله وذلك يكون في اقته وغيره (قوله واذا كرهنا أيوب) أي واذا كرهنا أن ناسب
 عبوديته لاننا انما مقامه بدح لاسباب لم يجدنا لوجودها في الكفر وكذا يقال فيما بعد (قوله عبيد الدنيا) أي فرض فيما تقدم بخلاف
 هذا فأناف ووجه ذلك أن ما حصل عبيد في العبدية لا يوصف بالملكه انما الملك في الايجاد والعبودية لله تعالى والمالك في الرق السيد
 بخلاف الدنيا فان من اشتغل بها عن طاعت مولاه يتصف الدنيا بأنها ملكه فلا ذلك أنما فعلها وفيه أن ذلك يمكن في عبيد العبودية
 و يفرق بينهما بقصد التفرع عن الدنيا وأعراضها الدنيا والديار والدرهم في هذا المقام وان كان لها إطلاق على غير ذلك ففصيل انها كل
 المخالفات وقبل غير ذلك (قوله وأعراضها) أي ما يعرض بها من التلاهي سببها (قوله المعتكف) أي المواقف على خدمتها ثم لا يخفى
 ان خدمتها ترجع إلى التلاهي فاذن فالفضل ان يقتصر الشارع على التلخيص يقول الرابع عبيد الدنيا ولا يزيدوا أعراضها (قوله تعس
 قول الحنفي وقبل من أوله الخ) في بعض النسخ على هذا القول وقبل من وسطه ما قبل آخره فليمر

يقع العين وكسرهما فمما هلك وسقط كالحصل عن البرمولى (قوة اظهار التذلل) أى اظهار أى جزئى من برئيات التذلل أو اظهار الحققة فى أى جزئى من برئياتهم فيستحقها ان الشئ والواو وهما وفى التعبير بظاهر اشارة الى أن التذلل قلبى ويحصل ان المراد تحصل التذلل (قوة أبلغ منها) أى أبلغ من جميع أفرادها معادها فى العادة أخص وخلاصته ان العادة الفرد الاعلى من العبودية (قوة لانها غاية التذلل) أى أعلى أفراد التذلل ولا يخفى ان هذا الاعلى يلاحظ واحد أو عا كما هو ظاهر لمن تأمل (قوة الافضال) أى غاية الاحسان أى النوع الاعلى من أنواع الاحسان ليس الا لولى تبارك وتعالى والظاهر ان راد النوع الاعلى منه ما لا يتعلق به قدرة العبد (قوة ولعل الخ) التبرجى بالنسبة لاحدهما معناه أو ما أحدهما بالعبودية فهو متعين ثم أقول لا يخفى ان رادة عبد العبودية تنكسر على قوة المنكسر خاطره لقلة العمل والقوى فلا تظهر ارادته تأمل والظاهر صحة ارادة عبد الفسار أو ضابطا يحصل نفسه غير قائمة بشكر مولاهما بتلاهما بالانسان وخطوطها كما هو شأنه لا كبر لانهم يرون أنفسهم مقصرة مستحقه لأن يفعل بها كل مكروه وقوة خاطره) فاعل بالمنكسر وسوغ ذلك وقوعه لعل لا كلف يمتنع لسوغ فتدبر وقوله أى للتألم قلبه اسناد التألم القلب مجاز على (قوة فاته أطلق الانكسار الخ) فيه دليل على انه كاتبرى الاستعارة فى المصدر قبل جزئانها فى المشتقات كلفك المجاز المرسل الجارى فى المشتقات وذلك صريح علم المعاني فلذلك عدل عن المنكسر الواقع فى المتن الى المصدر أى الانكسار اشارة لذلك (قوة على التألم للتسبب عنه) أى فى الجلة وانما لفظ الجلة لان هذا التألم القائم به ليس سببه الانكسار الذى هو تفرق أجزاءه ما كان صليبا كالخشب والتألم هو الوجد الناشئ عن الضرب أو الجرح مثلا (قوله وهو الهاجس الخ) فيه نظر فانه فوق الهاجس ولعله أطلقه عليه مجازا المجاورة * واعلم ان ما يقع فى النفس مراتب الاول الهاجس وهو ما يلقى فى القلب ولا يدوم تردده عليه ولا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه * التالى خاطره وهو برئانه فى القلب ودوام تردده عليه وهو مرفوع أيضا * والثالث حديث النفس وهو تردده على شغل أو لا وهو مرفوع أيضا لقوله صلى الله (١٣) عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمي ما حدثت به

أنسها ما لم يتكلم أو تعلم * الرابع الهم وهو ترجيع الفعل أو القول وهذا يقتضى فيه الحسنه والسيئة فؤاخذ فيه فى الحسنات دون السيئات * الخامسة العزم وهو قوة القصد والجزم بحيث يصمم

عبد الديار والفرح والعبودية اظهار التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الامن فغاية الافضل هو الله سبحانه وتعالى ولعل المؤلف اراد بالعباد المعنى الثانى أو الثالث (ص) المنكسر خاطره (ش) أى التألم قلبه فكل منهما مجاز مرسل فله أطلق الانكسار وهو التفرق على التألم للتعب عنه والخاطر وهو الهاجس على القلب الذى هو محله فالعلاقة بالسيئة والمسيئة والحالية والمحلية أى فاعلاقة غير المشابهة فلذلك كان كل منهما من المجاز المرسل ثم

القلب على الفعل وبؤاخذ فيه فى الحسنات والسيئات وهل اذا عمل يكون عليه وزران والعمل ووزر العزم قطعاً ويجرى القولان الا تبيان فى حديث النفس والهم والظاهر الاول وان كان بعيدا وحرر في فوائد الاول هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية فى الكبر والصغر والحفارة والعظم فالعزم على الزمان لا يأتى أو لا يتنزل بل العزم عليه مطلق ذنب وسيئة أخرى وليس هذا الذنب كتفعلها العزم عليه هكذا ترد الباقلانى وزعم غيره بأنه غير فعل العزم عليه وانما هو مطلق سيئة وهو ظاهر (أقول) وظاهر هذا انه صغيرة (الثانية) قوله فى الحديث ما لم يتكلم به أو تعلم أى فان تكلمت به أو علمت عما حدثت به النفس فى المعصية لم يجاوز عنه وهل يكتب عليه وزران ووزر حديث النفس ووزر التكلم أو العمل ووزر عيشته بظاهر الحديث أو انما يكتب عليه وزر واحد وهو وزر الكلام أو العمل فقط قولان والثانى هو الظاهر (الثالثة) قولنا اللهم بالسيئة لا يكتب عليه أى ما لم يتكلم بذلك السيئة أو يعمل فان تكلم بها أو عمل كتب عليه بالاول من المرتبة الثالثة ويجرى فى ذلك القولان (الرابعة) قولنا فى المرتبة الرابعة ان الله لا يكتب عليه سيئة أى ثم يظهر ان تركها خوف الناس أو عدم شهواته يكتبه حسنة وان تركها خوفا من الله كتبت له حسنة وما قلناه ان الله لا يكتب عليه ظاهراً ولو فى الحرم وقوة تعالى ومن رديه بالحد أو بالارادة العزم المصمم أو لا وعمل على فعل الظلم والتعل وما قلناه ان عمل يتنزل العزم على المعصية الخ وأما العزم على الحسنه فهو كقطعها لكن هل يساوى حسنته العزم على الله بها الوارد فى خير ومن همم بغير فعلها كتبت له حسنة كاملة وفى الواضع الفخران معنى قوة كاملة غير ناقصة أى عظم القدر لا التضعيف الى العشر فلم يظهر من ذلك تفرق بين العزم على الحسنه والهم بها نعم ان شأن العزم عليها يكتب عشر اترق مع الهم ويستل حيثما الفرق بين العزم عليها وبين فعلها الذى فيه عشر حسنات والحاصل ان العزم على الحسنه وان كتب حسنة واحدة تساوى الهم على الحسنه وان كتب عشر اترق فعلها أو اتركها الصريح فى قوله (قوة العلاقة الخ) اختلف فقيل العلاقة ما ذكره الشارح وقيل السيئة وقيل المسيئة والراجح ان العلاقة فيما مضى فيه السيئة وصفه للقول عنه (قوة والحالية والمحلية) فيه ما تقدم والراجح ان العلاقة فى ذلك الحالية

(قوله لغة العِل) أَعْمُ الصَّالِحِ والقُرْبَةُ عَلَيْهِ التَّكْسِرُ ظُهُورُ لَانِ تَكْوِينِ الْخَطِّ لِأَنَّ الْاِقْوَاتِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ لِقَوَاتِ مَطْلُوقِ الْعَمَلِ
أَوَانِ الْاِقْوَاتِ وَالْاِمَامِ فِيهِ لِكُلِّ الْعَمَلِ الْكَمَلُ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ وَالْعَمَلُ أَحْسَنُ مِنَ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمَا كَمَا يُنْسَبُ إِلَى الْعُقُولِ
وَأَمَّا الْعَمَلُ فَلْيَقَالِ الْاِفْعَاءُ كَمَا نَظَرْتُ فِيهِ فَكُرْبُورِيَّةٌ (قوله والتقوى) من قَسَبَ الْأَصْلَ وَقَالِبَتِ الْاَوَاثِمَ كَأَنِّي تَرَاثَمْتُ عَلَيْهَا وَاقْصَارُ تَقْوَى
هُوَ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِأَنَّ أَفْسَهُ التَّائِبُ (قوله فَمَنْ الْكَلَامُ الْح) مُنَاسِبٌ لِمَعْنَى الْأَصْلَاحِ لِأَنَّ فَمَنْ الْكَلَامُ قَدْ تَكُونُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْأَمْرِ
وَأَيْضًا لِأَنَّ مِنْ فَمَنْ الْكَلَامُ فِي الْجَمْعِ امْتِنَالُ الْأَمْرِ كَمَا هُوَ مَعْنَى أَهْلِ الْمَعَارِفِ مَقْهُومٌ (قوله والجز) كَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ شَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْبَى
وَقَدْ تَوَقَّعْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْحَاجِزَ الْحِجْزَ وَالتَّائِبُ مِنَ الْمَعْنَى الْقُرْبَى وَلِمَعْنَى الْأَصْلَاحِ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ الْقُرْبَى لِأَنَّ فَكُنَّا الْمَتْنِ جَعَلَ امْتِنَالُ
أَمْرِ اللَّهِ وَالْاِحْتِطَابُ عِنَاءَهُ اللَّهُ حَاسِرًا مِنْ الْعَذَابِ (قوله امْتِنَالُ الْأَمْرِ) هُوَ اِحْتِطَابُ عِنَاءِهِ أَيْ امْتِنَالُ الْأَمْرِ أَوْ اِمْرَأَتُهُ ظَلَّتْ وَمِنْ
الْاَوَامِرِ الْاِحْلَاصُ وَالصُّبُورُ وَالرِّضَا وَالْهَذَا لِلْقَنَاعَةِ وَالتَّوَكُّلِ وَشُكْرِ النِّعَمِ وَالتَّصَبُّعِ وَحُبِّهِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَتَعَلُّمُ مَا لَا يَنْصَحُ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ
وَمِنْ التَّوَاهِيِ الْحَقْدُ وَالْحَسَدُ وَالْبَغْيُ وَالغَضَبُ لِقَوْلِهِ وَالْعَفْزُ وَالتَّحْدِيدَةُ وَالْمَكْرُ وَالْكِبَرُ وَالْحَبْجُ * اَعْلَمُ الْتَقَى كَمَا هَلْ نَاصِرُ الدِّينِ
الْمُتَّقَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ الْأُولَى التَّوَقُّقُ عَنِ الْعَذَابِ الْخُلْدُ بِالتَّعَرُّقِ عَنِ الشَّرِّ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَرْزَمَهُمْ كَلِمَةُ التَّقْوَى وَالثَّانِيَةُ الْجَنَابُ
عَنِ كُلِّ حَالٍ وَمِنْ فَعْلٍ أَوْ تَرْسُقُ الصَّغَارُ عِنْدَ قُرْبِهِ هُوَ التَّعَارُفُ بِاسْمِ التَّقْوَى فِي الشَّرْعِ وَهُوَ الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا
وَاتَّقَوْا وَالثَّلَاثَةُ أَنْ تَتَزَوَّجَ عَمَّا شَفَلَ سِرَّهُ عَنِ الْخَلْقِ وَيَتَبَلَّغَ إِلَيْهِ بِشَرِّ أَمْرٍ أَنْفُسِهِ وَجَمْعُهُ هُوَ التَّقْوَى الْحَقِيقِي الْمَطْلُوبُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ فَمَا تَقْوَى فِي الْمَتْنِ أَنْ يَرُدَّ بِهَا الْمَعْنَى الثَّانِيَةَ فَالْعَمَلُ مَفَاهِيرُ هُمَا وَبِزَمِهِمَا وَجُودُ أَنْ أَرْدَبَهَا
لِلْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ فَوَيْفَارِ مَعْنَاهُمَا وَبِتَفَكُّرِهِمَا وَجُودُ أَيْ وَجُودُهَا أَنْفَتِي فَالْعَمَلُ هَذَا كَمَا فَتَقُولُ فَدَارُ الْمَصْنُفِ بِالتَّقْوَى
لِلْمَعْنَى الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الصَّحاحَ أَرَادَ بِالْمَعْنَى الْأُولَى قَوْلَ الشَّارِحِ امْتِنَالُ الْأَمْرِ أَنْ يَقْصُرَ عَلَى أَمْرِ الْوَجُوبِ وَهِيَ عَلَى نَهْيِ التَّعْزِيرِ
هُوَ إِشَارَةٌ لِمَعْنَى الثَّانِيَةِ وَأَنْ عَسَى فِي الْأَمْرِ (١٤) وَهِيَ حَقٌّ يَسْمَعُ نَهْيِ التَّعْزِيرِ وَنَهْيِ الْكَرَاهَةِ وَنَهْيِ خِلَافِ الْأُولَى

فعلوا ما شاوروا بها بالحق الثالث (قوله)
جمع نهي بمعنى منهياته
(قوله) تواضعا الخ اعني سلك سلك
هضم النفس وكسرهما لامتسك
التصديق بالنعمة وللعلو في ذلك
لم يبق ان تختمهم من سلك المسلك
الاول ومنهم من سلك المسلك الثاني

وكلا السلكين حسن والاوّل سلك الصوفية والثاني سلك الفقهاء والاصوليين والمحدثين قاله يوسف القشبي والقصد
قوله (والأصله) أي وان لم نقل ان الخلاف لا يمنع لان علمه وتوفاؤه وقوله دينه أي عبادته (قوله وكان من أهل الكشف الخ) فقد مرّ بشواه
فيه يدع حروف شواهد فناداه أو امر به على كلاب ودفع له مبلغا فكان قد عرفته وقال لا تعدّ فضل الشراء عن ذلك فقال اشتر به بمحضه
لأمره فأتى من الليل وليس عنده شيء فحسبته ميتا لا يجده فكشفتي وقد كنت على يده وكان جنديا لم يسمع رى الغزل المتشبين ولما أراد
لكفاره أخذنا سكينه فبعث السلطان اليها جنودا لفهمهم فكان رحمه الله من جملتهم (قوله كشفته) أي الذي هو الشيخ عداقة المتوفى
بمكاشفته ظاهرة كثيرة فنهضوا لمكاشفته عليه حينما اشتغل في حفر مقبرة البطال وشجوه هلكا منه فقال لهم أنظروا لأفان السهرقي
لنراها فأت (قوله فلا تزكوا أنفسكم) أي تركية فخر أو تركية كنهت بالنعمة فيكون إشارة لطريق الاولى طريق الصوفية ويجوز أن يراد
لا تزكوا أنفسكم تركية فخر لا تركية كنهت بالنعمة فيكون إشارة لطريق الثانية (قوله وقيل لمن رضى بدون قدره) أي قولا أو فعلا
ناشرا فيهم من قبيل القول وأما فعلا فكان لا يجلس في الصدر والحال آمنهم أهله أي رضى بحرمة دون المرتبة التي يقتضيها قدره
قوله رفعه اهتفوق قدره أي رفعه الله مرتبة فوق المرتبة التي يقتضيها قدره وحاصل ما أشاره القرطبي ان التواضع كان لله أو
سواه أو الشيخ أو الزاهد أو السلطان أو الحاكم فواجب على الناس متدبر ما لم يكن لأحد دينياهم أو ظاهرا لهم غير ما لا انطوف (قوله
بذلك من التقدير والمضطر أو عطف بيان عليه لان نعت العرفة اذا تقدم عليها أعرب بسبب العوامل وأعرّب بتعني بدلا أو
مطلق بيان صائر المتبوع تابعاً ونعت النكر اذا تقدم عليها نصب على الحال كقوله تعالى ولم يكن له كفو أحد (قوله خليل فعيل)
يعني وزن فعيل (قوله من الخلة) أي بعض الخلة أو ما يقتضيها فمعنى الحاجة وقد تقدم به (قوله المودة) أي الخيرة الصانعة
بالخالصة من مشارقة الاعيان (قوله ثم هي المألوف) أي انه في الاصل صفة تشبهية ثم هي المألوف به هذا المحجب الواقع
بعد فيصير في التمام أمران الخ (قوله ثم يوجد) خلاصته انه يجوز ان يلقا على علمه ويجوز ان يبعد تنكيه (قوله في معناه العلي)

أى فى معناه المتسوية العلم من حيث كونه معلولا فهو من نسبة المدلول للدال (قوله الاشتراك) القليل لان خيل مشترك اشتراكا
لفظيا (قوله امانت خليل الخ) لا يخفى ان التعت بكون بالتقريب وشبهه كما اشار الى ابن مالك بقوله • وايضا عشتق كصعب وذرب •
الخ ولا يخفى ان ابن ليس واحد من المشتق ولان شبهه كما علم من شرح الاشعري و ايضا ان كونه سائما يقتضى الوجود والتعينة تقتضى
الاشتقاق وبينهما تافى فيجب ان يتقابلة على ملاحظة تأويله بتعريب وان خلفا استخدم وجهه بانابه على عدم تأويله ومن المعلوم
ان صاحب ان يكون بينا يصح ان يكون بدلا كما هو معلوم فلا يعترض وقال الاول ان زيدا يدل (قوله ومن خيل) لا يقال كان
الاولى ان يقول وان من خيل لا تقول لان من هذا الاول لا يدعيه كونه من وليس كذلك بل القصد غير ما يشئى • كان والتعريف
يجزئ لا يتعين ان يكون السؤال عن ذلك الخ (قوله أو حال لازمة) لا يخفى ان لا يظهر ان يكون لازمة لا محبة كان فظن الخيل
مشتركا اشتراكا قاطن فلا يكون شيئا صحيحا لازمة كما هو ظاهر (قوله ويجوز ان يكون متكررا) أى علم قصد تكريره بحيث هو المراد
به بعد التكرار ذاك اما مسماة بخيل أى مسمى مصدوقها أى مسمى كل واحد من مصدوقها بخيل فهو متكرر طارلا أصليا لان الاصالة انما
هى للصفة لا للعينة ولا للتكرار (قوله عليه فابن خبر) أى لا يصح ان يكون فعلا ولا عطف بيان كونه يشترط موافقة المعنوت للتعين
والمبين للبيان فى التعريف والتشكيك وخيل حيث ذكرنا وان يصح معرفة ثم تقول انه اعترض على هذا الاحتمال بان المصنف قصد به
تعريف نفسه كما تقدم وهو شافى التشكيك ثم قال ولا يقال الوصف يحصل بالتحسين لا تقول بالمالا هو ج تقدم مرافاته على ما هو ج
انتهى والتأخر صحة كل وان كان الاول اولى لان الوصف لا بد منه فى التمييز من اجل جعل علما واسم لعل أى قصد تذكيره لانه اذا
جعل علما حصل فيه الاشتراك (قوله تخصيصه وتعيينه) اعلم ان التعيين (١٥) والتخصيص مترادفان لفظا فقال أبوهرى

تعيين الشيء تخصيصه (قوله نعم
لاصح) فيه ما تقدم (قوله يوجد
فى بعض النسخ) قال ت ابن
موسى وهو من قال ابن يعقوب
والقائل به هو ابن غازى وما قاله
ت هو الفاضل قاله الحافظ ابن
عجرفى الدرر الكامنة فى ابنة المائة
الثامنة وقد وجد ضبط المؤلف نحو
ذلك كما قاله يحيى ت (قوله فان
هذه الكنية) التى هى ابن يعقوب
على النسخة الاولى أو ابن موسى

والقصد ما بعده ازا ما عارض من الاجم الاشتراك وقوله ابن امانت خليل أو عطف بيان
أو شوبلنا محذوف أى هو ابن حقيق والجملة ما استغنى جواب سؤال مسددا كما قيل ومن
خليل أو حال لازمة ويجوز ان يكون متكررا أى مختصرا ما سمي خليل وعليه فان خبر مبتدا
محذوف أى هو ابن حقيق والجملة تعنى خليل والقصد ما يخصه وتعيينه (ص) ابن يعقوب
المالكي (ش) ابن الجوزي نعم لاصح ووجد فى بعض النسخ ابن حقيق بن موسى • فان قلت
وعلى كل فان هذه الكنية لا غرة لا اشتراكا كنهية وبين بعض الناس • قلت هذا الالباس عما
لا يضره لانه ليس المقصود نسبته الى أبيه بل مجرد تمييزه عما لكنية وقد غلبت هذه الكنية
عليه دون غيره ودون نسبته الى غيره حده كاسه وذكر ابن حجر فى الدرر الكامنة انه يكنى بأبى محمد
و يلقب بضياء الدين انتهى وكان والده حنفيا لا يلزم ما أبعد الله عن الحاح والشيخ عبد الله النوفى
فشغل ولهم ما كفا فقهه المالكي ليس نعم الاضاف اليه لان اصحى والده كان حنفيا المذهب

على الثانية • تنبيه • ليست هذه كنية وقول بعضهم ما صدر باب أو بنت فهو مخصوص بالعلام الانسان كان عرس أو بنت عرس
(قوله لا غرة) أى ان قاله الكنية التى هى ابن يعقوب أو ابن موسى (قوله هذا الالباس) المناسب هذا الاشتراك وان سمع ان يراد بالالباس
المتربى على الاشتراك (قوله لا ليس المقصود الخ) أى ليس المقصود نسبته الى أبيه فى تحصيل التمييز أى ليس العطف فى التمييز
نسبة الى أبيه أى اسم الاعلى والاولى الى الجدم وقوله بل مجرد تأويل المقصود تمييزه عن غيره كونه النسبة الى جده لا تفقد
غلبت أى القصد التمييز والعلة فيه العطفية لا النسبة المذكورة فان هذا كله لا يأتى الا قال خليل بن يعقوب (قوله وقد غلبت) أى
لانه قد غلبت وان كانت معها اشتراك (قوة دون غيره) سمى زقوله عليه وقوة ودون نسبته بغير زقوله هذه الكنية أى ان الذى غلب
عليه انما هو ابن يعقوب بدون ابن حقيق (قوله كناية) تعنى لقوله غير جده ولعل الحسن فى الجواب ان قلت وعلى كل فان نقل النسبة
التى هى ابن حقيق بن يعقوب أو ابن موسى لا تخلو جود الاشتراك قلت هذا الاشتراك لا يضره لانه قال النسبة قد غلبت عليه دون
غيره بحيث اذا أطلق خليل بن حقيق بن يعقوب لا يضره لان هذا الامام فعنا الله به (قوله ابن حجر) أى الحافظ الذى هو العسقلانى
للاهتمى (قوله فى الدرر الكامنة) أى فى أشباه المائة الثامنة التى يسمى بمحمدو يلقب بضياء الدين كذا فى خط المصنف ان اسمه محمد
وتلقبه بضياء الدين على ما قال ابن حجر وفى نسخة يكنى بأبى محمد و يلقب بضياء الدين ولكن بعد ان عرفت نفسه فلا ينبغي ان يسمى
بخليل فقط لانه (٣) المتقول عن أهل مذهبه وهم أعلم باسمهم غيرهم (قوله فشغل ولهم ما كفا) أى علامته محبة هؤلاء العلماء العاملين
(قوله كان حنفيا المذهب) وذكر المصنف أن والده كان من الاولاد الاخيرين وذكره مكاشفات وذكره عن نفسه انه صغر مفرأ
سيرة البطال ثم عرس فى غيرها من الحكايات ولم يطلع عليه احد من الطلبة فقال له الشيخ عبد الله يا خليل من أعظم الآفات السهرقى

الشرافات فلا فعلت ان الشيخ علم بحال وانتهت من ذلك الحين وذ كر ان غاري الله كان مشغولا بما فيه حتى انه اقام بمصر عشرين سنة لم يزل والنبل وانما حلق بعض شيوخه فوجد الكيفية فتحوال لم يجد الشيخ قبيل له شوش وهذا الكيف فذهب لياني بن بنقه فقال الشيخ خليل انا اولى بنقته فمجر وزل فبما الشيخ فوجه على ثالثا لخال والناس قد قلدها وعليه فبجانب ففعله فقال من هذا اولا خليل فاستعمل فذو حذا عن فرجة صافه فقال بركة ذكرو وضع الله البركة في عمره (قوله رحمه الله) لم يقبل رجعي الله لان خليل اسم ظاهر من قبيل الغنية فاسبب خبر الغائب (قوله) أي نفسه (قوله في مكارم) في بعض من مقدمة من تأخير والتقدير علا الذي يلزم أو شيء من أي تبا كدمن الدلو والثناء للوطف حاله كون ذلك معدودا من مكارم الاخلاق أي بحسن الاخلاق وهو من اضافة الصفة للوصف أي الاخلاق الحسان أي الحسنة (قوله من التناويع الدعام) لا يخفى انما يعطى فقط لانواعي بحسب بانه وان كان دعاصير يحافهونته ضما (قوله للوطف) للقيام للاضمار ونكة الاظهار والتحدث بالنعمة من حيث كونه موصوفا بالنافع (قوله لا عتافه) أي العاقبة أي اللوطف بالفضل أي بالاحسان من تألفه ذلك المختصر الذي هو نعمة ومنه لم تساوها منه ثم لا يخفى ان هذا ينفذ ان جهة رحمه القتم وضع بعض الطلبة لانهم من كلامه رحمه الله وهو يصدو يمكن أن يقال انهم من كلامه رحمه الله وقصد بذلك الاشارة الى أن القاري اذا ما حلت بالجملة يلاحظ انشاء الخطاط (قوله لحدوث المسؤولها) أي الذي تدل عليه الفعلية لاثبوتها ودوامه الذي تدل عليه الاجمية والامر في ذلك ظاهر فلا حاجة الى الاطالة بالبيان والمسؤل هو الرحمة (قوله تنافوا بالاجابة) أي تقربا للاجابة أي فكانت الرحمة حصلت بالفعل وصار يجربها (قوله وخص الرحمة لاهم جمع كل خير) جواب عما يقال هلا قال غفر الله له وحاصل الجواب ان لو قال متلا غفرا الله لكان قاصرا على سؤال نحو الغائب فلا يشعل طلب نعم أخرى من نعم الله أي والرحمة بمعنى الانعام تشمل محو الغيب وغيره فان قلت ان (١٦) الانعام حقيقة في تعلق القدرة بشئ منعم به ثبت وجوده في الخارج فلا يشمل

(ص) رحمه الله (ش) هي جملة خبر بقصدها الدعاء عمليا بما يلزم في مكارم الاخلاق من التناويع والذلل للوطف لا عتافه بالفضل وأقربا فاعطيت لحدوث المسؤول بها وأقربا خبره تنافوا بالاجابة وان كان أصل التناويع لخص الامر كغفرنا لخص الرحمة لانها تجمع كل خير ما ترحم الله في ثالث عشر ربيع الاول سنة سبع وستين وسبع مائة وذكر بعض ان بعض الطلبة رأى المؤلف بمصروفاته وأخبره ان الله غفر له ولين مسلي عليه (ص) الجملة (ش) لما افتتح بالسئلة اقتضاها حقيقيا افتتح بالجملة اقتضاها اضافيا وهو ما تقدم على الشرع في المقصود بالآيات جميعا بين حديث البسلة والجملة والجملة هو التناويع بالسان

سؤال العفو فلا يظهر قوله تجمع قلت نعم الان الرحمة تنوعت فيما يشمل محو الغيب فليس ولم يعتبر العرف (قوله سبع وستين) بسين وباء كاهو خصه رحمه الله فلا يوجد في بعض النسخ من انه التاء فانه ليس موجودا في خط الشارح وكذا هو موجود في ث في صغيره

وكبيره بتقديم السين وبعدها باسوة حقة قال ابن حجر في الدرر الكامنة تسع بتقديم التامع والسين وقوله على الشيخ في الدين الثامن والشيخ اجندز وقو بعضهم عزائلت ولهم وقع في نسخة كذلك وفي ابن تازي سنة ست وسبعين ونحوه لابن مرزوق قال حدثني بذلك القاضي الفقيه ناصر الدين الامصلي المصري وهومن أصحاب المستوف من حفاظ هذا المختصر كما أشارت لخصني ت (قوله ولي على عليه) أي غفر لي على عليه القلوب الماضية فقط وبعدها مريضون لاصحابها أو والمستقبل على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد على جوازته (قوله حقيقيا) نسبة الحقيقة أي حقيقة الاقتراح فهو من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراده الابتداء الذي يسبقه (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه اشارة الى ان الابتداء الاضافي أعظم أي ان الاقتراح الاضافي هو الاقتراح المتقدم على الاقتراح في المقصود في تلك الظهور وكلام الشارح من أن فيه تقديم افتتاح على اقتراح (قوله بالذات) أي قصدها فمن ذاته لان غره بخلاف البسلة والجملة فلهما وان كانتا مقصودتين الا ان القصيدة لم تحصل لهما من نفسها بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جمع الخ) على قوله لما افتتح بالبسلة الخ (قوله بين حديثي) أي بين العمل بحديثي البسلة والجملة قد تقدم في الشارح حديث البسلة وورد في الجملة كل كلام لا يبدأ به بالجملة فهو أحسن مراد أو بدو وغيره وحسنه ان الصلاح وغيره له وحاصل ما في ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسلة وورد في الجملة كل كلام لا يبدأ به بالجملة فهو أحسن مراد أو بدو وحسنه ان الصلاح وغيره له فبما التعارض فدفع الشارح التعارض بان جعل حديث البسلة على الابتداء الحقيقي والجملة على الابتداء الاضافي ولم يمسك لمواقفة القرأنا ليز ولقوة حديث البسلة على حديث الجملة وهناك أجوبة لا حاجة للاطالة ذكرها (قوله لفة) أي في لغة العرب أي حال كونه معدودا في الالفاظ الموضوعات المستعملة للعرب وهو حال من الجملة لانه في الحقيقة متضاف اليه والتقدير وتفسير الجملة كون الجملة فلا يرد ما يقال انه حال من المبتدأ وهو قول ضعيف (قوله بالسان) بمعنى آلة التلويح ولو غير المعهودة فيشمل

الثناء المنطوق به بغيرها خرافة علة وشيخه الثناء بغيره كالجدا النفسى وجد الجهدان لم يكن لفظا خرافة علة فليس خدالة حقيقة بل مجازا وان كان ثناء حقيقة بناء على ان الثناء الاتيان بعديل على انصاف المحمود بالصفة الجلية ولو بغير اللسان وهو الراجح للمفهوم من كلام الجوهري وغيره كرهان عبدالحق فلا يكون قيدا للسان مستدركا (قوله على الجليل الاختيارى) أى لاجل الفعل الجليل الاختيارى لتعليل الثناء وهذا الفعل الموصوف بعد كرهه المحمود عليه وأما المحمود فله لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه في التعريف بلفظ الثناء فانه كما تقدم الاتيان بعديل على انصاف المحمود بالصفة الجلية التى مصدورها المحموده وان كان المحمود عليه يشترط فيه أن يكون اختياريا يكون الحديث مختصا بالفعل المختار بخلاف الممدوح فانه يتم الاختيارى وغيره فله كره والمراد بالجليل الامر الحسن. أهم من أن يكون حسنا في حد ذاته وهو ظاهر وأوجب اعتقاد المحمود كقولك الذى تصفه بصفة ذنبه لكنها حسنة في اعتقادك أو اعتقاد مخاطبك أنت كناس أو رد على قيدا لاختيارى أنه يلزم عليه عدم صحة مداهة سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال ولا توصف بثوبها بالاختيار وأوجب بانها لما كانت عبدا للأفعال اختيارية كان الجهد عليها باعتبار تلك الأفعال المحمود عليه فعل اختياري في المال انتهى خلاصته أن المراد ما كان اختياريا بنفسه أو بآثره * (تنبيه) * الجهد يتوقف على أمور خمسة فهي أركان له محمودة ومحمود وعمله وحامد ومحمود ووصفة فالمحمود هو الملقى الذى دل عليه الصفة كقولك زيد عالم فالصفة هي هذا اللفظ ومدلولها وهو ثبوت العلم زيدا هو المحموده وأما المحمود عليه فهو ما كان الوصف بالجليل في مقابلته ثم انهم اختلفوا في الصفات كمن أعطاك شيا فكان باعتبارك على وصفك بالعلم والحلم وقد يختلفان بالاعتبار بأن يكون الشيء الواحد محمودا ومحمودا عليه لكن باعتبارين مختلفين وذلك بأن يكون الساعت على الوصف بصفة انصافه تلك الصفة كن رابته بفعل فعلا بجيلا وصار ذلك باعتبار أن تظهر مقتول هو صلى أو أنتم فيه الصفة من حيث انها باعثة على اظهارك انصافه بما محمودا عليه أو من حيث أنك وصفته بها واظهرت انها من صفاته (١٧) محمودها أو أاما الحامد فهو الواصف الذى يتحقق منه الوصف وأما المحمود فهو الوافعال

على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم سواء كن في مقابلة ثمة أم لا واصطلاحا فلبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منها سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان أو قولا

الختار اما حقيقة أو حكما ليدخل جداله على صفاته وأما الصفة فهي اللفظ الذى يدل على المحموده كما تقدم (قوله على جهة التعظيم) أى ملة كونه مصاحبا لجهة التعظيم لا التعظيم فلا يشترط بل المشترط جهته وهي عدم منافاة القلب والجوارح للسان والحاصل أن الموافقة لا تشترط بل المشترط عدم المناقاة لهما ثم نقول أن خروج الوصف بالجليل تم كخروج نفاك أنت العزيز الزالك كرم وهو مستدرك لانه ليس شأه بالجليل بل وصف التكميم كماله متصفا به حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان فى الدنيا أو باعتبار مدح حال التكميم فيها (٣ - نثرى أول) لان كونه فى النثرى عنه العزة والكرام بل يقل مع التعظيم بل قال على جهة اشارته الى انه لا يشترط موافقة القلب والجوارح للسان بل المشترط عدم منافاة اللسان كاهو ظاهر وما أفاده الشارح من كونه يحتاج الى قوله على جهة التعظيم فقد وردناه كاهو مبين فيما كنهناه على ابن عبدالحق فليراجع (قوله سواء كن في مقابلة ثمة) أى انعام أم لا هو معنى قولهم سواء تعلق بالقضائل أو بالقواضل الاول جمع فضيلة وهي الزية القاصرة على من صدقت عنه والثانية جمع فاضلة وهي الزية المنعقدة كالانعام وفى العبارة حذف ههنا النسبة بقوى بمعنى ان الشرطية وقوله سواء مخبر بمبدأ محذوف وهو الامر ان الجمله جواب الشرط والتقدير ان كان في مقابلة ثمة أو لا فلا امران سواء قال فى كره وتخصيص الفضائل بالتي لا تعدى والقواضل بالتي تعدى ليس بحسب أصل الفقه لان أصل الفقه لا يفرق بينهما فكل التخصيص اصطلاح لبعض العلماء والقوى لكن بحسب أصل الفقه انتهى وخلاصته ان هذا التعميم تنوع في الجليل الاختيارى بولاه سواء كن هذا الجليل ثمة أم لا لكن واضح * (تنبيه) * فنباشكل ما ذكرناه ان أر بدعوى ذوات الملكات فليس شئ من الملكات تعدى ذاتها وان أر بدعوى أنها عالم والقدرة تعدى أثرها فالغير والتفريق في الجواب ان المراد تعدى الاثر ولكن الزية المنعقدة ما يتوقف تحققها على تعدى الاثر ملة كونه في مقابلة ثمة أن تعظمه على اكرامه للعلم والحمد وغيره ومثاله الثاني أن تعظمه على حسن خطمه ملة (قوله بنى عن تعظيم) أى يشعر في حد ذاته بحجث لو اطعم عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجنانى ولا بدح فيه الجليل بالتي كالا بدح في دلالة اللفظ الموضوع لعنى الجليل بالوضع وعدم الاستعمال فانه يقال لا يصح أن يكون اعتقاد الجنان من أقسام الشكر لعدم الانبافه اذ لا معنى لانابه بالنسبة الى المعتقد أو ما غمره فلا يطعم ولو اطعم يقول أو فعل فذلك الماطع هو الشكر لانه لا الاعتقاد كذا قيل فى كره وقوله فذلك الماطع الخ مخموم على هذا هناك شكر ان أحدهما منى عن الآخر وكل منهما فعل بنى عن التعظيم (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله فعل أى هذا الفعل الموصوف عاذ كره بسبب كونه منها وهذا أحسن من الذى قررنا سابقا من أن يجوز تعلقه ببنى وتعلقه بتعظيم مرادى فيه غيره (قوله سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان) بأن يعتقد انصافه بصفة الكمال والمراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ما بآثا ولا وقيل

المراد الجرم وقوله بالجنان تأكيد لا يعتد لا يكون الآية تقوية تقرر بصري وقوله أو قولاً بالسان أماناً مما يحصل كالاول فكون المتبادر القول الساني أو شخص بنادعي عموماً لقول الساني والنفساني وأراد بالفعل ما قابل الانفعال فصدق بالكيف الذي التصديق من أفراد (قوله أو عموماً وخدمة بالاركان) أي هذا الجنس المتحقق في واحد ومعنا ما يتعب نفسه في طاعته وانتقاده قال في كـ وعطف الخ لعمدة على العمل في التعريف إشارة إلى أن العمل إنما يكون شكراً إذا كان على جهة الخدمة دون الأجرة كذا قيل وفيه نظر لأن التعريف ما يدل على أنه في حقيقة الأجرة لأنه قال بسبب كونه متعمداً انتهى (وأقول) إنما قال وخدمة إشارة إلى أن ذلك العمل إنما يكون حداً حقيقة إذا كان على وجه الفعل والممكنة التي هي صفة القديم وأما إذا لم يكن تلك الصفة فلا يقال له حقيقة (قوله أي الأفعال الظاهرة) لا يستقيم الاستدلال بغير مضاف أي آلات الأفعال الظاهرة في الجملة التقوى والجد اصطلاحاً للعموم والخصوص الوهمي مجتمعاً في شيء بالسان في مقابلة أفعل ونفرد الجد التقوى في ثمانية لسان في مقابلة انعام كأن يقع في مقابلة قراءته فراقمجة (قوله والمدح) أي المدح لصفة الثناء بالسان على الجليل سواء كان اختياراً أم لا على جهة التعظيم وعرفاً فعل من المدح يعني عن تعظيم المدح وحيد على اختصاص المدح عن غيره ولو كان اختصاصاً نسبياً نوعاً عن الفضائل أو الفواضل سواء كان ذلك الفعل المدح على ملأه بالسان أم بالجنان أم بالاركان (قوله والشكر) الشكر لغة هو الجدا اصطلاحاً فهماً مترادفاً إذا تم تقدير النعمة في الشكر بإصالة إلى الشاكر والافئتماء للعموم والخصوص المطلق وعرفاً صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله (قوله وكذلك) حاصله أن الـ كـ لا يمكن أن تكون للاستغراق كإعلاء الجهور فيكون مقادراً بالماضي فإن كل فرد من أفراد متحقق في الحقيقة أي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وإن كان في الظاهر أنما من محمود على الأوهمة بوسط أو بغيره وأن تكون الجنس كإعلاء الرحمن فيكون مقادراً بالالزام لأن مقادراً بالماضي بحسب الجنس المتخصص بالله وما ذكرناه لا يلزم من اختصاص جنس الجدا بـ (١٨) اختصاص كل فرد من أفراد به والالزام يمكن الجنس بخصايه لخصه في الفرد المفروض بثبوته فهو مخالف

بالاسان أو عموماً وخدمة بالاركان أي الأفعال الظاهرة والمدح والشكر مذكوران في الشرح الكبير فوجدت نفسه كـ كـ هل الأداة في الجملة للاستغراق والجنس أو لعمدة أقوال مسبوطة في الأصل أيضاً وذكر كرم الجد الاسم الكريم الجامع لمعاني الاسم والصفات أضاف المغيرة ولا يضاف إلى غيره فيقال الرحمن مثلاً اسم الله وبالقائه اسم الرحمن إشارة لاستحقاقه تعالى الجملة له وصفاته (ص) جداً أي ما زاد من النعم (ش) جداً

الفرغ من ثبوته فهو مخالف وحكي عن الشيخ أي العبد المسمى ربه الله تعالى قلت لأن الخاص العمومي ما يتناول في الألف واللام في الجدا بـ أي أم عهده فقال باسدي قالوا إنما جسدته

فقلت الحق أقول إنما عهده بـ وذلك أن الله تعالى لما علم عز خلقه عن كنه جده جده نفسه بنفسه في الآزل بناية عن خلقه منصوب قبل أن يحمده ثم أمرهم أن يحمده بذلك الجدا فقال باسدي أشهدك إنما عهده بهذا معنى حسن (قوله الاسم الكريم) أي النفس العز بر كإعلاء المصباح (قوله الجامع لمعاني الاسم والصفات) لا يخفى أن ما عدا الاسم الكريم كاه صفات أي القائل دالة على ذات وصفة كالرواب الفاضح العظيم فليس فيها اسم دالة على الذات فقط كإظهار لفظه فلا يختص الأمان يجعل العطف بالفسر تنبيهاً على أنه ليس المراد بالاسم ما دل على مجرد الذات بل المراد ما دل على الذات والصفة وتلك الجمعية من جمعية الدال لأدلول أي دلالاته عليه ثم إن يكون ظاهره في المروء على طريقة شيخ الإسلام أن الدلول لفظ الجلالة الذات مع الصفة (قوله أيضاً في المغيرة) أي أضاف إلى اسم مدلول الله فقلت مدلول الله الذات وجميع الصفات والرحن إنما مدلوله الذات والرحمة فلا يظهر أن كون الرحن اسم الذات وجميع الصفات ويمكن أن يجلب ما معني الاسم لأنه مما يطلق على ذلك باعتبار تحقق مدلوله فيه من تحقق الجز في الكل (قوله ولا يقال الاسم الرحن) أي ولا يقال أن الاسم الذات مع الرحمة لأن مدلوله أي الله وهو الذات مع كل الصفات ليس متحققاً في مدلول الرحن بخلاف مدلول الرحن فهو متحقق في مدلول الله هذا ما ظهر للفقير ولم ير ثم أقول ويمكن جر بأن هذا على التحقيق المتقدم شكاف وقد تقدم الإشارة إلى المقدر (قوله إشارة) لتعليل لقوله كـ كـ (قوله فأنه وصفاته) أي لأناته وكل صفاته ذاتية وفعليه وقال الجدا لعلم أو الخالق مثلاً لكان جداً ذاته وبعض صفاته لأناته وكل صفاته وخلاصته أنه حيث قال الجدا فهو جداً على الذات وجميع الصفات لكن لفظ الجلالة دالة على ذلك كـ كـ بخلاف نحو العالم والقادر مثلاً يجوز أن يراد بالصفات الذاتية ويكون في العبارة حذف والتقدير الجدا لذاته وصفاته الذاتية كما يستحقه لصفاته الفعلية ثم قوله إشارة إلى ما ظهر في كون الذات وجميع الصفات محموداً عليه ولا يتم ذلك إلا إذا كانت اللام في الله لتعليل وتقديرهم بخصيص أو مطلقاً أو مستحقاً بتأنيده لأن مقادراً الذات وجميع الصفات محموداً إذا كانت الاختصاص أو الاستحقاق أو المالك من حيث كونه محموداً أو حامداً إذا كانت الاختصاص مثلاً من حيثية كونه حامداً (قوله من النعم)

بيان لما أي وافي السمع التي من شأنها الزيادة وعدم الوقوف على حد فلا حاجة إلى الإطالة بما قيل هنا (قوله لفصله عنه باجني) أي وإن كان مرفوعا بالمتبادلي الصحيح لأن الجملة من جنس جهة ابتدائية وهي باجني على الخبر وجهته مصدرية وهو باجني في المفعول المطلق فلو عمل انصب في خبر كان عاملا جارا لزم فصل مفعوله أي وهو جندا باعتبار جهة وهي جهة المصدرية بجموله أي وهو الخبر باعتبار جهة تغير وهي الابتدائية تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الثابتين فتأمل كما أشار إلى ذلك الناصر القفاني لكن ظاهر كلامهم أن الذي يضر الفصل بالاجنبي المحض الذي لا يكون معمولا لأصدر أصلا يؤيد بذلك أن الفصل عما أضيف إليه المصدر لا يضر مع أنه مفعول من حيث عمل الحرف به باعتبار جهة اضافته لا باعتبار جهة مصدرية فتأمل ما وقد يقال لو سلمنا أن اختلاف جهة العمل بمنزلة اختلاف الذات فالتقابل بالجهة منصوب بالجد لذلك كوريل بالذلك الفصل لاهلما كان الخبر نظر فاضعف الفصل به على أنه يمكن أن يقال إن التبسيط طالبا للغير من الجهة التي طلب بها الجدا بحسب المعنى لانه في المعنى مفعول الجدا انتهى لـ (تنبيه) مراده بالخبر ولفظة الله تعالى على أن الجار والخبر وهو الخبر (قوله وبأني عليها) تفسير لقوله وبني ومعنى الاتيان أنه لا يكون فرد من السمع الا وفيه ما قبله جندا لا يخرج نعمة عن كونها في مقابلتها جندا (قوله لا تصحى) أي لا ينتهي بدل عليه التعليل وكذا يقال فيما بعد (قوله آحاد هذا الجدا) فيه أنه جدر في صادر من المصنف فكيف تكون له أفرادو يجب بان هذا على المبالغة وقوله لانها لا ينتهي أي ما لا يقف عند حد لا في به الامنه أي جندا لا يقف عند حد وليس المراد أن السمع المجد عليها الموجودة في الخارج لانها به تافى في نفسها الان ما دخل في الوجود من الحوادث فهو متناه الا أن خبر بان الجدا لا يصحكون الاعلى ما دخل في الوجود الا أن يكون ذلك كآية عن كثرة السمع الموجودة (١٩) جندا حتى صارت كأنها لا نهاية لها أو أنه لاحظ أن

هذه السمع غير الموجودة لما كانت في قوة الموجود لقوة الجدا في الله لاحظ أن الجدا واقع في مقابلتها أيضا (قوله فكانه قال جندا لانها له) فديقال ان المعنى وأصفك بالجبل وصفها لانها له ولا يخفى ما فيه لان وصفه منقضى ومنعدم فإن عدم النهاية والحجاب أن يقال عدم النهاية

منصوب بفعل مقدرا أي جندا لا بالجد المذکور لفصله عنه بالخبر وهو اجنبي منه كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى أحداقه جنداني عا ترا جمن نعم الله وبأني عليها ولما كانت السمع لا تصحى لزم من ذلك أن أصل هذا الجدا لا تصحى إذ لا ينتهي لا في به الامنه وفي قولنا في به مسحة لاجلها لا لقضاء وانما المراد عدمه فكأنه قال جندا لانها له وله سواء في صفة المفاعلة لا لافادة المبالغة عا في الصيغة من الغالبية وما يغالب به يؤق على أقوى ما يمكن ذكره في التخصيص في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى يخادعون الله الله فانه لا يدرى ما كانها قال تعالى الجدا والجدا الذي يغالبها كانه يريد أن لا يقوته شيء منها اه ولما كانت السمع جمع نعمة والنعمة تطلق على الانعام التي هي واصل السمع به الى المنعم عليه وهو هنا فعل من أفعال الله وعلى الشيء المنعم به نعمة المطلب بقوله بمعنى انعام أو بمعنى منعم به على جواز ارادة كل منهما وهي

تحصيل لا لتحقيق (قوله وبه وافي) كذا في نسخة الشارح فاذن يكون قوله وافي فاعل جاء (قوله بصيغة للمفاعلة) لان وافي ما خونه من الموافقة أي ما هو وافي حال كونه من تطابق صفة المفاعلة وهي حال مؤكدة فان قلت يلزم عليه ارتباط الشيء بنفسه قلت يلاحظ ان المرتبط بالمادة والمرتبط به الهيئة (قوله لا فادة المبالغة) أي المبالغة في الوطء وقوله عا في الصيغة أي بسبب ما في الصيغة أي وافي من المبالغة وقوله وما يغالب به أي أقوى ما يمكن مثل ما تصدق أن تغالب انسانا في الكرم فانك تحب أن تأني بكرم على أقوى ما يمكنك وقوله ذكره التخصيص في بعض الاحتمالات ليدرك في واحد من الاحتمالات التي ذكرها الآن يقال ان المعنى ذكره في عقب بعض الاحتمالات (قوله تزايدها) أي لاجل تزايدها (قوله تغالب الجدا) أي تريد أن تغالب الجدا أي تفوق عليه فان يوجد من السمع ما يزيد على الجدا (قوله والجدا الذي يغالبها) الاولى أن يقول والجدا لكونه مغالبته لها هو أن لا يوجد نعمة الا لا يكون مقابلها الجدا لانه المراد وأن الجدا يزيد على السمع (قوله كانه يرتلج) هو معنى مغالبته لها (قوله تطلق على الانعام) رأيت لبعض افاضلة على الانعام اصطلاح فاذن فهي حقيقة في المنعم به ويجازي في الانعام وان صار اصطلاحا فيه (قوله واصل المنعم به) الاصل يرجع لتعلق القدرة بالسمع به (قوله وهو هنا) أو ما غير ما هنا فهو فعل من أفعال العباد أي صورة ولا فاعلا فاعلا كالهة (قوله وهي الخ) هي مبتدأ وقوله كل خبر وقوله حقيقة حال من هي وقوله بالمعنى الثاني الباعث في والتقدير وهي في حال كونها حقيقة في المعنى الثاني كل ملازم وأما في المعنى الاول فهو مجاز ويحمل أن المعنى وهي في حال كونها بالمعنى الثاني حالة كون المعنى الثاني معنى حقيقيا أي ما حقه أن يكون نعمة في نفس الامر كل ملازم تحمد عاقبته وأما إذا كان مجازا فانه ومطلق ملازم وان لم تحمد عاقبته والمجازي ما ليس كذلك

(قوله ملايم) كتب بعض السيوخ أى شئ تجلب اليه النفس وتغيبه فراهته بفتح الباء الآن يقال هذا تفسير باللازم لانه اذا كان ملايما للنفس أى مناسباً لها يلزمه أن تجلب اليه فلا ينافى قراهته بكسر الباء (تنبيه) * هذا صاط لا تعريف وأنه تعريف وقد مر مضاف أى حقيقة كل (قوله محمد عاتقته) أى تحب نهايته وليس المراد حقيقة الجدل بالمعنى القوي ولا بالمعنى الاصطلاحي والمراد ما يعقبه أى ما يأتى وراءه من السعادة الابدية والتم السرمدية التى هى عاقبة السلم واتسبها عذاب فاذن كل ما وصل المؤمنين فهو متعلق بوجود ذلك فيه وان ترتب على ذلك عذاب في جهنم ولا يقال لها استدراج وقوله ومن ثم أى ومن أجل أنها كل ملايم الخ قالوا ليس القصد الترى وإنما كان لانهمة الله على كافر لا ما يعقبه نعمة أى ما يأتى بعد انعامه والعذاب الخلد (فان قلت) هذا يفيد أن الزنا نعمة فعننى هذا التفسير مع أنه لا يصح أصلاً (قلت) يراد باللام ملايم أى يقع النهي عن ذاته مشروطاً بفرج الزنا والوطاء مثلاً (قوله لانهمة الله) أى لا انعام الله (قوله على كافر) أى أى كافر كان والقصد العموم وهذا ظاهر اللفظ أى من حيث اقتضاه على الكافر والظاهر أن ما وصل من النعم أن كان سبباً للعصية فهو استدراج وان من مسلم وان لم يكن سبباً فيها فهو أن كان من مسلم فليس استدراجاً وأما من كافر فهو وان لم يكن سبباً في العصية ظاهرها فهو سبب فيها لما نمن حيث أنه سبب في بقائه الموجب لاستمرار كفره (قوله وإنما ملائمة) بفتح الميم وخفة اللام وشدة الجملة جع ملئمة بفتح الميم ومعنى موضع اللذة ذكره المناوى في شرح الجامع (قوله استدراج) أى ذو استدراج والاستدراج تحجيد الله النعم على العبد مع استرساله على المعاصي (قوله حيث الخ) أى لانه يلمع علمه بأصراره على الكفر أى استمراره ظاهر هذا أنه حيث كان يلمع مع استمراره على الاعيان أنه يقال ذلك نعمة بالعين وان ترتب على ذلك عذاب كما قد تناهوهو بعد وهذا الظاهر هو الوجه لتفسير العاقبة بما تقدم وأما أن فسرت العاقبة بما يرتب علمه فقضى أن ما وصل المؤمنين من النعم اقترن بعلم العاقب لا يقال له نعمة بالعين (٣٠) بل يقال له نعمة بما تقدم وأن القادس من كلام الشارح أنه المراد

بالمعنى الثاني حقيقة كل ملايم محمد عاتقته ومن ثم قالوا لانهمة الله على كافر وإنما ملائمة استدراج أى ما أذا نعمة بمن متاع الدنيا استدراجاً من الله حيث يلمع علمه بأصراره على الكفر إلى الموت فهي نعمة زنادها عذابه وقالت المعتزلة انها نعمة حقيقة ترتب عليها الشكر والتم الواصلة اليه نعم في صورته فسمها الاشاعة فما نظروا الى حقيقة والمعتزلة سميت انما نظروا الى صورتها والمعنى الاول أولى كما أشار اليه التفناني بقوله في الطول أن الجد على الانعام أمكن من الجد على النعمة انتهى وذلك لأن الجد على الانعام بلا واسطة وعلى النعمة بمعنى النعم به بواسطة أنه أثر الانعام والنعمة بالفتح النعم بالضم السرور وبالكسر المنة (ص) والشكره على ما أوالا من الفضل والكرم (ش) أننى على الله بما خلعه عليهم

بالعاقبة ما يأتى بعد وان لم يكن سبباً عنه وقد علمت ما ردد عليه (قوله فهي نعمة) بالعين أى صورة زنادها عذابه أى من حيث تحجدها وقفاً وقالوا فى انقضائه مدة الحياة ثم ان فى ذلك شأن ذلك لان عذاب الكافر انما هو على الكفر وتركه الواجبات وفعل المحرمات لا على تناله المحامات

(قوله وقالت المعتزلة انها نعمة حقيقة الخ) اذن تعلم أن أهل السنة لا يقولون بطلب الشكر عليها وهو بعد نعمة البعد ثم بعد كنى هذا رأيت أن القاضى أبانكر موافق للمعتزلة وصوبه الامام الرازى بقوله تعالى يا أيها اسرائيل اذكروا نعمتى الخ (قوله يرتب عليها الشكر) قال ابن السبكي وشكر النعم واجب بالشكر لا بالعقل خلافاً للمعتزلة (قوله والنعم الخ) شروع في جعل الخلاف نظماً كما قال بعض المحققين والخلف لفتى اذ لا خلاف في وصول نعم اليه وإنما النزاع في أنها اذا حصل عقابها ذلك الضرر الاذى هل نسي في العرف نعمة أم لا فهو نزاع في مجرد التسمية وهو بعد كما ذكره بعضهم ولعل وجه العبدان قضية كلام للمعتزلة أنها نعمة حقيقة لا صور فقط وقضية كلام أهل السنة أنها ليست نعمة حقيقة فلا يكون الخلف لفتاها وأخلف أيضاً هل هو نعم عليه في الآخرة أو لا فذهب الى الاول المعتزلة انما من عذاب الاول في قدرته تعالى ما هو أشد منه لكن لا يقال له في نعمة وذهب غيرهم الى الثاني (قوله نعمتم) أى من حيث أنها سبب في بقائه وهو كافر (قوله نظروا الى حقيقتها) أى حالتها الثابتة في نفس الامر من كونها تؤدى الى الحاسن مع الكفر (قوله والمعنى الاول أولى) وهو كون نعمة بمعنى انعام (قوله أمكن) أى أثبت (قوله انه أثر) أى بواسطة أى أنه أثر الانعام (قوله النعم) أى الترفه تقول تنعم زيداً اذا صارت راحة كأنه كل المأكول والنفيسة وشرب المشارب النفيسة ولبس الملابس النسفة الرفيعة البنية (قوله وبالمعنى السرور) هو الفرح الذى يقوم بالقلب عند وجوده يظهر أثره على الوجه وبشله الحزن والغم يكون في القلب ويظهر أثره على الوجه (قوله المنة) أى النعمة بمعنى النعم به بمعنى المن على التبرير فانه مضمون الامن الله والرسول والشجر والواحد (قوله على ما أوالا) أى أعطانا (قوله أننى على الله) أى فإمراننا الشكر هنا لانه على الله بما يليق به من صفات الكمال فاذن يكون قولهم الشكر لجهة غيرية لفتنا نشأته معنى أى وأكرمنا أى وأنشئنا الشكره أى الشاكر بما يليق به من على الصفات (قوله بما خلعه) أى بسبب ما خلعه عليه قال في المصباح انطلق ما يعطيه الانسان غيره من ثياب منعمة انتهى

الكمال

فأذن شبه الكمال البشري بخلعة مجامع الرغبة على طريق الاستعارة بالكنانة واسفل الخلق تخييل (قوله البشري) أي المنسوب
 للبشر من حيث كونه لا تقابلهم وقوله من الكمال سان لما مشوب ببعض أي من أفساد الكمال البشري (قوله وأعطاه) عطف على
 خلعه عطف تفسيري وشعر منه للكمال البشري (قوله على ما يليق به) كذا في نسخة السارح أي حاله كون ما أعطاه أن يعاين الوجه الذي
 يليق به وهو حال مؤكدة (قوله من ذكورة) أي أنثى على الله بسبب جوده كروا لم يجعله أنثى وحيث فلا حظ الخلو على ما لا يجرده
 عن وصف الذكورية والأنيونية (قوله ونحوه) كصفة السمع (قوله وعلى ما أعطاه) معطوف على ما قبله وعلى بمعنى الباء أي وأنثى
 على الله بسبب ما أعطاه أقسم الصفات (قوله التي يلام عليها) الأفضل التي يلام عليها والسارح لاحظ المعنى وهو كون الضد صفات (قوله
 وتوابعه) أي من المعارف والعلوم والطاعات وإن كانت الناجية تنفذ تقدير الأول الآن يكون أراد العلماء العاملين فتعقد تقديرهما معا
 (قوله وتواهيك الخ) البانزائدة أي وبكيفية ذلك من جهة كونه كمال احسان والمشاركة ما تقدم من الفضل والكرم أي احسانا كما لا
 (قوله وإلى الأول أشار بالفضل الخ) حاصله أن المراد بالفضل ما تفضل به من الصفات الجسمانية والكرم ما تفضل به من الصفات
 الروحية وبصح العكس كافى له ويكون تقدير المصنف والشكره على الذي أولانا به ومن يات لما والعائد محذوف وبصح جعل
 ما مصدرية والفضل والكرم نفايان على مصدرية هما التقدير والشكره على ما أولانا من كذا وصكنا وتكون الباء التقصير (ر)
 والمصدر مضاف للمفعول (قوله فالفضل كمال الذات) أراد بها ما يشمل الاوصاف الذاتية التي شأنها أن تقوم بكل ذات ولا يقال ان
 صفة البدن وصفة السمع مثلامن الصفات الكامنة (قوله قصد) الأولى اسقاط قصد لان الارادة نفس القصد والجواب أن يؤلف قصد
 بمعنى مقصود والاضافة للسان (قوله من الجدة) أي من أقوال الجداى قصد على طريق الاجمال ولذلك فرع على ذلك بقوله فكأنه
 يقول الخ (قوله هو كما أنثى الخ) يحتمل أن يكون تأكيد الضمير في عليه (٣١) فهو راجع لله تعالى كضمير عليه فقوله كما أنثى على
 نفسه صفة لثناء أي لأحصى

الكمال البشري وأعطاه منه على ما يليق به من ذكورة وسلامة أعضائه ووصفه من ونحوه وعلى
 ما أعطاه من الصفات التي يحمدها عليها وجنبه ضدها التي يلام عليها من الإيمان وتوابعه إلى أن
 وصله درجات العلم وتواهيك بذلك كمال احسان وإلى الأول أشار بالفضل وإلى الثاني أشار
 بالكرم فالفضل كمال الذات والكرم كمال الصفات ويدل على ارادته قصد لما لا ينهيه من الجدة
 اردافا فيجملتي (ص) لأحصى ثناءه عليه هو كما أنثى على نفسه (ش) فكأنه يقول لو أن أشرت
 في حمدى إلى أنه لا نهاية له فإن ذلك على سبيل الجملة وليس في قدرتي أن أعدد أحاديثا يستحقه عز
 وجل من الثناء على التفصيل بل ولا أنواعه وكيف ذلك على سبيل الجملة يمكن عدما لا نهاية

الله الذي أنثى على نفسه وأوقعه من على نفسه ويصغر رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما إذا ضا إلى الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي
 أنشأه على نفسه أو مثل ثناءه على نفسه في كونه قطعا تفصيليا غير متناه ومغنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشف والاصحاح
 فلا يكون اطلاقها عليه تعالى من قوله نعم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي محتاجا إلى اعتبار المضاف كذا في ذلك قوله تعالى كتب ربكم
 على نفسه الرحمة واعتبار المضاف كذا في التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا محتاج إليه أفاده الشنوافي على غيره (قوله إلى أنه لا نهاية له)
 أي المفهوم من قوة تيمس سبق جدا أو ما تارة من النعم (قوله فإن ذلك) أي فإن الجدة كائن على سبيل الاجمال فقد أظهر في موضع
 الاشمار والاصل وأن أشرت في حمدى إلى أنه لا نهاية له فاعلموا على سبيل الاجمال لانه الذي في طاقى وأما على سبيل التفصيل فلا
 ونكتة الاظهار كمال العناية بذلك الحمد وقوله وليس الخ تعليل لقوله فإن ذلك الخ (قوله إن أعداء الخ) فيه إشارة إلى أن الاصحاب معناه
 العدو وأن المعنى على سلب النعم ومع أن اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لا يطابق المراد بل يضاده وإنما كانت أحاديثا يستحقه عز
 وجل من الثناء على التفصيل لا يمكن عددها كونه واقعة في مقابلة النعم وهي لا تعدد أي لا يمكن عددها انتماها شهادة قوله عز وجل
 وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله بل ولا أنواعه) أي وليس في قدرتي أن أعلم ما يستحقه محل وعزم من أنواع الثناء لتكون
 أنواع النعم لا تحصى فأنواع الثناء الواقعة في مقابلتها لا تحصى وخلاصة أن يراد بأنواع النعم الكلية كالسمع والبصر والكلام وغير
 ذلك وكلية نعمة البصر والسمع والنعم باعتبار كثرة المتعلقات وكذا نعمة الكلام باعتبار كثرة جرائمه وعلى ذلك نفس والحاصل أن
 نوعها المتضمنة النعمة التي تعلق بها الحمد فالحمد الواقع على نعمة البصر على الاجمال نوع من الحمد والواقع في مقابلته ادراك ذلك زمثلا
 فرد من ذلك النوع (قوله وكيف) داخل على يمكن وهي مقدمة من تأخير والتقدير وذلك الحمد الذي أخبر عنه بأنه على سبيل الجملة كيف
 يمكن عدما لا نهاية لا نوعا فتقوله أنواعا غير محتمل عن المضاف إليه والاستفهام لأن الذكر ولكن المعنى كيف يمكن عدده أنواعه لا هو
 كما هو مدلول اللفظ أو أنه غير مما أضيف إليه عددا كيف يمكن عد (٣) نسخة وتكون من معنى بالأمور زوى في ظاهرة

أنواع الانهاية أى كيف يمكن عد أنواعه فقد أظهر في محل الأضمار ومعنى لانهاية أى لأنواعه والمعنى كيف يمكن عد أنواع ذلك
الجدل الذى لانهاية أى لأنواعه (قوله لعدم علمهم بالحقيقة) أى بأنواع حقيقة المجد فضلا عن آحاد وقوله ولا يعلم الواو للتعديل
ان يعلم أنواع نفسه الا هو فضلا عن الآحاد وجبت فلا يعلم أنواع المجد مقابلته لأنواع النعمة الا هو فضلا عن الآحاد وجب قرينه
يندفع ما يورد من أن الكلام في الجدل فى الآلاء (قوله فهو الذى الخ) فيه أن الكلام في العدل فى الآيات فالتميز بين ما يناسب فيثبت
فما يناسب أن يفهم الاحصاء والقدرة على الاتيان بحمل على وجه يليق بيمينه لا اقدس مماثل للجدل الذى جده بنفسه وحيث شذم أن
يكون من عموم السلب فطاق المراد اللفظ (قوله من المحامد) بيان لما والمعنى فهو الذى يقدر أن يبنى على نفسه بأى جسد من المحامد
التي يستحقها فقدر (قوله وجد المؤلف الخ) ان دفع بذلك ما قد يورد على التزم من أن الجدل على التزم شكره وقوله والشكر له من عطف الشيء
على مثله وحاصل الجواب أنه ليس كذلك وانما هو ان من الشكر أحد مملو هو الذى عبر عنه بالجدل أعظم من الثانى الذى عبر عنه
بالشكر لان جدلته تعالى على ما تزد من نعمه عليه وعلى غيره فى الذات والصفات بخلاف الشكر فانه واقع في مقابلة ما وصل اليه من
النعم فقط لان ظاهر الضمير فى أول اللفظ نفسه (قوله في مقابلة قول البراذي) بالعدل المعجزة والعدل الماهية فهو وتظهر من حيث
جسده على العام والخاص من التزم واختلاف من حيث انما ذكر المؤلف ثل وما ذكره البراذي ترى أن قوله وما المؤلف الخ يناق
ذلك وقد يقال لانهما بأن يقال وجد المؤلف العام أى ظاهر افلا يتناقض أنه محتمل أن يخصص فى الاول ويعمى فى الثانى بأن يجعل
الضمير للسبب وغيره من اخوانه المسلمين * فى شئ آخر وهو أن معنى التسميم فى الاول هو أن يقال الجدل على ما تزد من التزم
الواصلة لى ولقريه بالانحصار فى الثانى بأن يقال والشكر له على ما وصل لى وحدى من الفضل والكرم وان كان ثانياً لغيرى كما هو ثابت
لنفسى الآلهة يقع شكرى على النعمة الواصلة ولا يخفى أنه مخالف للتعيم والتخصيص فى كلام البراذي لان التخصيص فى كلامه
منعناه التزم الوصلة لى بانحصار لى بشاركى (٣٣) أحدها ولو نسبوا التعيم فيه معناه التزم الذى لم يخص لى بل بشاركى الغير فهو

تظهير في مطلق انحصار والمعم
وان اختلفا من وجه آخر (قوله في)
جميع الاحوال تنازع اللفظ
والألفاظ على الثانى وحذف
معمول الاول أى نفسه وهو ضمير
الاحوال وجاره جمعا لأن الأمانة
تعمدى على مثل وأمانه عليه قوم
آخرون وقد قال ان فى معنى على
وهو من استعمال اللفظ فى حقيقته
وحيثما والحق أن تعدى الأمانة

يعلى انما هو المستعان عليه وهو محذوف هنا تقديره على الاحوال الواقعة فيها أمالى السمتان فيه من زمان التوفيق
أو مكان فالتعدى لها على الأصل تأمل من خط الشيخ رحمه الله (قوله بواو الاستئناف) هنا بناء على أن جملة الحمد خبره فلا يصح
العطف المانع علمه من عطف الانتماء على الخبر وأما الوجه لجملة الحمد انتماء فمفككون الواو عاطفة جملة انتماء على جملة ذلك
(فان قلت) إعلامه بالخاص بالابح في وقوع السؤال (قلت) خشية ان يظهر صورة الأمان وقصد الى تشديد الالتفات فى المسئلة كما هو المناويع
فيها (قوله وانما شبه الانسان لنفسه) أى بان كان ثانياً لا يفرق بنفس الامر أى بانما يلحق أن شبه الانسان لنفسه أى وأما قوله ونسأله
الخ ليس فيه اعتراف بالجزء فلذا أتى بالتون (قوله مقام استغراق) أى بقدر الانتهاء أى أنه لا قدرة على واحد من النيات وأنت خبير
بأن هذا لا يظهر لانه انظره من حيث العجز رجوع لاول وان نظره من غير ذلك فلا معنى له وقوله ونفى الكثرة أى ونفى لكل فرد من
الأفراد الكثرة أى نفي للإطاعة على كل فرد من أفراد الحمد الكثرة أى فردا يبق بجماله لانه لا يقدر عليه الا هو فهو من عطف المرادف
خلافاً لما يفهم من ظاهر العبارة من التناقض حيث أن قوله مقام استغراق يفيد أنه من عموم السلب وقوله ونفى الكثرة يفيد أنه من
سلب العموم (قوله والثانى دعاء) فيه أن كون الطامعها كان أعظم كان الى الاحياء أقرب معناه بحسب عموم المدعو له بحسب
الداعى ومفاد كلام الشارح أنه بحسب الداعى بأن يكون الداعى جملة اجتماع على ذلك (قوله أن يعيننا والمسلمين) لا يخفى أن هذا
عموم فى المدعو لى الداعى الذى أشركه بقوله ونسأله الخ أى يعيننا والمسلمين كلهم على مهاجمة ناول ذلك فليست التوفيق فى عيننا
للمعانة بل للعلم نفسه غيراً غير مناسبتهم الغذاء (قوله والطف التوفيق والعصمة) أى والرفق فى الأمور دينية وأخرى
أى غير التوفيق والعصمة ولا يعم هذا المعنى قوله فلتا لطف أعظم والا فلا حاجة لان العصمة هى عين التوفيق فالعصمة من صفات

الرب قال صاحب الجوهره • وعصمة الباري لكل حتما • (فان قلت) العصمة خاصة بالانبياء والملائكة (قلت) تلك العصمة الواجبة
 لا الجارية والمقصود بهذه العصمة الثاني (فان قلت) قضية تفسير الطيف بما ذكر ان يكون طاب التوفيق والعصمة في حال حلوله في غيره لان
 قوته وحال الخ معطوف على قوله في جميع الاحوال (قلت) لان ذلك لانه بلاخ التوزيع في الاحوال بحسب الحال المناسب
 فالتوفيق والعصمة باعتبار طاعة الدنيا والرفق فيما بينهم غير التوفيق والعصمة في الخاتين الدنيا والرفق وخلاصته ان الطيف الذي
 نظره الدنيا التوفيق والعصمة والرفق فيما بينهم والطيف الذي نظره حال حلول الانسان الرفق فيما بينهم كسؤال المكيين ونحوه (قوله
 وقصد بالتصريح به) أي باللفظ أي بسؤال البقوة ونسائه (قوله الذين أوجبوه) أي أوجبوا اللفظ (قوله وأجاء عقليا) أي أدى لدلو جوبه
 العقل لا الشرع لأن المراد أن العقل هو الموجب (قوله كمالا يستل الموت) التشبيه في حلق عدم السؤال وذلك لان الموت واجب
 عاديا وشريا عقليا (قوله يعني) أي باللفاظ الثلاثة مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط الدال بالمدلول أو تلك الحقائق الثلاثة الجملة
 مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط الحمل بالمفصل تأمل (قوله والمراد الاشراف) أي الاطلاع لا يعني أن الاشراف من صفات العبد
 فيقدر مضاف أي الاقدار على الاشراف الذي هو من صفات المولى فاذن يكون قوله والاقدار يعني خلق القدرة تفسير وقوله والظهور
 أي الاقدار على الظهور أي الاظهار وخلصته أن قوله الاقدار الخ مفسر لكل من القاطن ونقلت قال أي نسائه الاقدار (قوله والاحوال)
 لا يعني أن هذا نياتي قوله أولا في جميع الاوقات انقصته أن يراد بالاحوال الاوقات لا ما عليه الشخص من التصللات والاضافات
 الخ وهما حلان الاول للناصر الثاني بقيد محل الخطاب لانه عرف الحال بما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هو فيه انتهى فإذا
 علمت ذلك فتقول ان ما أشار اليه الناصر تفسير باللازم لان الوقت لازم الحال اذ لا يصدر حال الا في وقت وما ذكره الخطاب تفسير
 بالحقيقة والباعث للناصر على ما قال أن مدخول في يكون ظرفا (٢٣) (فان قلت) وهل يصح ما أشار اليه الخطاب عن انما

التوفيق والعصمة فان قلت هلا سأل التوفيق قلت الطيف أعم وقصد
 بالتصريح به الردي المعترضة الذين أوجبوه عليه تعالى انزلوا وكان واجبا
 عظيما يستل كمالا يستل الموت والاعانة والعونة والعون بمعنى واحد
 والمراد الاشراف والظهور على الامر والاقدار عليه أي نسائه الاقدار
 على الذي يطلبه والاحوال جمع حال ويقال حاله وهي صفات التي التي
 يكون عليها من التصللات والاضافات كالزمان والمكان وغيرها أو
 في الطيف والاعانة الحقيقية وفي الاحوال العموم المضاف وفي الانسان للعهد
 أو الجنس والاعانة عطف الخاص على العام لانها من الطيف (ص) وحال

في الزمان الخ لان وصف الشخص هو الاستقرار في ذلك لانفس الزمان والمكان وغيرها وهو الوجه (قوله بالحقيقة) أي في ضمن
 جميع أفرادها اذ الـ والواقع عليها أو بقدر مضاف أي لافراد الحقيقة فهي لاستفراق تلك الافراد (قوله وفي الاحوال العموم
 المضاف) أي العموم المستفاد من المضاف فاذن يكون قوله جمع تأكيد في المعنى أي بعد فعل المضاف في الوهم أن الجنس الذي
 قد يتحقق ولو في واحد ويجوز أن يكون المصنف لاختلاف الجنس فالاثنين يصحح يحتاج اليه لأن العموم لا يستفاد لانه
 ونظرا عما قرر أن جعل الـ في اللفظ الحقيقة وفي الاحوال العموم تنقذ ويجوز أن يراد بقوله المضاف أي النسب للاحوال لان
 العموم وصف الاحوال (قوله وفي الانسان للعهد والجنس) والمعهود وغيره من أخواته المسلمين فهو هنا نوعي لا شخصي الذي هو
 خصوص ذات المؤلف فلا يظهر القول بانها للعهد أو الجنس والحاصل أنه ان جعل الضمير في ونسائه للتكلم وحده كانت الـ في
 الانسان للعهد والمعهود واحد مشخص وهو نفسه وان جعل التوبة وغيره من أخواته المسلمين تكون الـ أيضا للعهد والمعهود
 وغيره من أخواته المسلمين فيكون عهد أو عاقلة نظره جعلها الجنس نفعنا الله به وعلى كل فقوله وحال حلول الانسان من الاظهار في
 موضع الاختصار أو يقال انه يراد بالعهد ما ذكر من العهد النوعي والشخصي بناء على أن التوالتسليم ومعه غيره عند جعل العهد نوعيا
 أو للتكلم وحده والاعانة عام للداعي وغيره من أخواته المسلمين فلا يكون قوله الانسان من الاظهار في موضع الاختصار ويكون هو الباقي
 وحده لكل انسان بأن يلفظ بالرب في حال حلوله في غيره (قوله لانها من الطيف) ظاهر ان خصصت الاعانة بمعايد التوفيق والعصمة
 من الرفق فيما بينهم أماعني تفسيره السابق أن المراد بالظهور على الامر والاقدار عليه وظاهره مني أو آخره ولا يظهر العموم بل
 بينهما تساوي (قوله وحال) يصح برعطف على جميع الاحوال وقصد عطف على محل في جميع الاحوال أي في محمل

نصب على الظرفية لأعانة (قوله حلول) فان ثلث الافضل وحال مكث الانسان في رسمه لقصور والجواب ان اللطف في حالة الحلول لعطفها وفي غيرها أراد بالحلول المكث (قوله في رسمه) الرمن في الاصل مصدر رسمت الرمح الأرض بالتراب اذا سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وهو المراد هنا انتهى وانما لم يسم القبر به لانه رمن فيه الميت أي نصب فيه كذا في (ك) وتأمل (قوله وفي حال الخ) باق على الوجهين المتعلقين بحال (قوله الاثني بعجل جلاله) وذلك لان التوفيق للطاعة هو الذي يلبس بالله لانه يوفيه (قوله من التوفيق الخ) هذا بقيد أن قوله تعالى الله أي من حيث كون متعلق السؤال قوله جمع الاحوال الخ لخصوص قوله وحال (قوله والعصبة الخ) لازم لذئيقه (قوله والاتحاق بالنم) معطوف على التوفيق والتوفيق للطاعة والعصبة في خصوص الدنيا وقوة والاتحاق في الدنيا والآخر وهو من أفراد الرق وقوة والرق به الخ شامل لما قبله وزيادة وقوله في جمع الخ متعلق بقوله والرق الخ (قوله في الحياء والمات) مدلل من جميع أحواله وكأنه يقول والرق به في وقت حياته ووقت موته الذين هما جميع الاحوال بناء على أن المراد بالاحوال الاوقات أو أن المعنى في جميع الاحوال الكائنة في حال الحياة والموت (قوله من عطف الخاص) أي الذي هو حال الحلول أي وقت الحلول (قوله إشارة الخ) جواب عما يقال ذكر انخاص بعد العام لانه من تكتة (قوله في تلك الحال) أي في ذلك الوقت أي وقت الحلول (قوله أشد منها) أي الخلة أي أشد من نفسها السه أي اللطف في غيرها أي غير تلك الحال ولوحذف اليه كان أحسن لان الحاجة قد أضيفت فالغير اذا رجع اليها يعود على الحاجة الموصوفة تكون مضافة فلا تظهر حيث نذكر اليه فندير (قوله أي الكائنة في حال الحياة) (٣٤) ناهر ما أن المراد بالاحوال الاوصاف القائمة بالشخص لانفس الوقت وهو الحل

الثاني مع أن التماس لمقوله وحال حلول الانسان الخ الحل الاول وهو أن المراد بالاحوال الاوقات وذلك أن المراد بحال الحلول وقت الحلول (قوله فيكون من عطف خاص على خاص) القصد فيكون من عطف الغاير ولا يطلب فيه تكتة ولوع به قوله من عطف الغاير لكان أحسن (قوله إشارة) انه لقوله فيكون من عطف خاص على خاص أي باقي المتعلقين إشارة (قوله حاجة الانسان) أي احتياج

الانسان (قوله واقتداره) عطف تفسير (قوله في الحياة والمات) أي في وقتا حياة والموت (قوله ولذا الخ) أي بقوله واختياجه واقتداره (قوله الخافق ضعيفا) أي لا يصبر عن التساؤل والشهوات (قوله من ضعف) أي من ما هم فيه (قوله والصلاة الخ) اما بالنصب عطف على اللطف أو بالرفع على الاستئناف وعطف على جهة الحمد والشكران كانتا انشائيين أي لانشاء التناوؤا ممان كانتا خبريتين أي الاخبار بأنه يستحق التناوؤ ذلك الاخبار ثم افلا لان جهة الصلاة انما خبر لان الاخبار بالغة ليس بدعاء ولا يصح عطف الانشاء على انفي (قوله لما أني) أي لما جادته وشكره (قوله أداء بعض ما يجب) أي لاجل قصده أداء ما يجب كلامه بشدان الحمد والشكر واجبان وهو ظاهر فقد قال الشيخ النسوسي حكم الحمد والجواب مرفق في المركب وكفي الشهادة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم نقله الخطيب والطاهر مساواة الشكر الحمد في الوجوب أي قول القائل الشكر لله فاذ كانت ذلك فيبعد كل العدان المصنف لم يأت بالحمد والشكر الواجب حتى ألف هذا التأليف والجواب أن مراد بقوله يجب أي بما أكد (قوله اجالا) أي حاله كون ذلك المعنى اجالا وهو الحمد على كل جهة لا تفصيلا لانه ليس في الوسع (قوله وكان) أي والحال (قوله هو) ضمير فصل (قوله وجميع النعم والواو لتعليل (قوله الهداية) أي الاهتداء لخلق الاهتداء (قوله الواصلة لهم) أي الى المبادي المأمونة هذا ظاهر ولكن في الواقع أن النعمة الواصلة للكفار بواسطته صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى يديه) عطف غير لانه لا يلزم من كونها بركة أن تكون على يديه ولجل كونها على يديه فالواو اني صلى الله عليه وسلم هو القاسم على العباد تحف مولاه (قوله أداء بعض ما يجب) أي على الله عليه وسلم الخ المراد بالوجوب التأكد لا بالوجوب الحقيقي لانه متعجب في العزم ومويعدان المصنف آخرها لزم أن التأليف قاله في (قوله مساواة عليه وسلم الخ) انما كذا السلام دون الصلاة اما لان مصدره صلى وهو التصلية مهجور ولا يستعمل في الأحرار واما لان الصلاة لما أضيفت له فلا تكتة استغنى عن التأكيده بخلاف السلام

(قوله لا يذكر الله فيه) أي اتفق فيه ذكر الله بين اثنين (قوله غيداً) عطف على ذكر من عطف مفصل على مجمل لأن ذكر الله مجمل من حيث إنه صدق البداية ونهاها من حيث شموله للضعف وغيره وقوله بأي ذكر الله لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الصريح بدليل العطف في العبارة استخدام (قوله محققين كل بركة) تفسر لقوله أقطع وحاصله أن اتفق ذكر الله بين اثنين بالصريح والضعف فهو لا بركة فهو ان وجد فيه أحدهما فافقه البركة لكنها ليست كاملة ويحتمل أن المعنى محقق الحركة الكاملة في قوله بالحدث الضعيف أي إذا لم يستدفعه (قوله في فضائل الأعمال) أي لافي الأحكام لأن العمل في الأحكام إما الصحيح أو الحسن (قوله من الخير) أي من أفراد الخير (قوله أي أسأل الله أن يصلي الخ) أقول لا يخفى أنه إذا كان المراد صلاة الله وسلامه يكون المعنى عند جعله الناشئة أنشئ صلاة الله وسلامه وهذا لا يصح لأنه ليس في القدرة قلت الجواب أن المراد بالإنشاء الطلب أي أطلب صلاة الله لأن المراد به استحدث (قوله أي رحم) أي سعى الأولى أن يقول أي سعى انعاماً وقرواً بتعظيم أو يقول أي يعظمه (قوله أي يؤمن الخ) حاصله أن السلام إما أن يفسر بالأمان أو النجاة أو إتياء الذكر وقوله أو يبي من الأبقاء (قوله خالد كركر) لفظة خالدة في المعنى حال مؤسسه والتقدير أو يبي الذي كركر الجبل في حالة كونه خالياً (قوله في الجنان) متعلق بالذكر ثم أقول أعلم أن طرف الانعام لا يتوخى جميع أزمانها في العزخ والقيام والجنه وتطرف الأمان فبعد الجنة فيشمل الموقف وذلك لأن الإنشاء يصفهم بالخوف كإكرام العبد له بما كان من حسنات الأبرار وسنات المغير وذلك لوجود هوال تسمى المغفرة فلا يقال برذائله تعالى بل يغفر الله لهما تقدم من ذنبك وتطرف النجاة لا يتوخى جميع أزمانها وقد ذكر طرف الذكر وهو قوله (٢٥) في الجنان على أن القيامة تطرف ذكر أيضاً (قوله بنبيه) أي عنيته وأحالة كونه متعلقاً بنبيه (قوله الدعاء) أي الذي هو صلواته (قوله أو غيره) أي غير البقاء من معاني السلام أي المتقدمة (قوله وفي الثاني دعا بهما) لا يخفى أن الدعاء بهما أي بالصلاة والسلام هو عين الطلب لذلك كور (قوله فهو دعاء) مسلم وقوله الأئمة في الأول طلب الخ لا يخفى أنه في كل طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو نفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وإن جعل السلام أهم من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد • ومحمد اسم علم متقول من اسم مفعول المضعف بمعنى بهنيئنا عليه الصلاة والسلام معناه بهجده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيل له لم يميت أبوك أي ابنك محمد وأوليس من أسماء آبائك

بقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله فيه فسد مأهوباً بالصلاة على فهو أقطع مجموع من كل بركة وسنده ضعيف وإنزواه جامعة لكن اتفق العلماء على جواز العمل بالحدث الضعيف في فضائل الأعمال ثم يحتمل أن المؤلف يريد وصلاة الله وسلامه أي والصلاة والسلام من الله على محمد وهو من الخير المراد به الإنشاء أي أسأل الله أن يصلي عليه أي يرحم ويسلم أي يؤمن أو يحيي أو يبي خالداً ذكر الجبل في الجنان بنبيه محمد فيكون طلبه صلاة الله وسلامه ويحتمل أن يريد صلواته هو وسلامه أي أنشئ الدعاء بمحمد بالرحمة والبقاء أو غيره من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين أنه طلب في الأول صلواته وسلامه في الثاني دعاءهما وعلى كل فهو دعاء من المؤلف للنبي صلى الله عليه وسلم لأنه في الأول طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو نفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وإن جعل السلام أهم من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد • ومحمد اسم علم متقول من اسم مفعول المضعف بمعنى بهنيئنا عليه الصلاة والسلام معناه بهجده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيل له لم يميت أبوك أي ابنك محمد وأوليس من أسماء آبائك

(٤ - خرشي أول) أي من حيث أن قوله من صلى على صلاة أشارت لصلاة العبد كاحتمال الثاني وقوله صلى الله إشارة للصلاة الرب كاحتمال الأول (قوله وان جعل السلام) أي هنا (قوله وحفظ الله) ربح لادمان الذي هو أحد المعاني المتقدمة (قوله اسم) لا كيفية ولألقب وقوله علم أي لا كرت ولا اسم جنس (قوله مستقول) أي لا يتقبل (قوله المضعف) أي المضعف العين بأن تقبل الجرد إلى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حرفه الأصول من التضعيف كس ونال فالضعف هنا بالمعنى القوي دون الاصطلاح وفي عبارة أخرى منقول لامرئيجل والعلم المتقول هو التي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها والمرئيجل هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقوله المضعف مفعول موصوف بمحذوف أي الفعل للمضعف والمراد التضعيف القوي وهو التكرير رأي المكرر عنه وهو جحد بالتشديد (قوله سمى بهنيئنا) أهم السمي لمانيه من الخلاف ولما كان الرابع أنه عبد المطلب أقصم عنه قوله سمى بهجده وقوله لسابع أي في سابع ولادته ولم له آخر التسمية لسابع لكونه أراد القى عنه فالعقبة مشرقة فعدت (قوله لو أن أبه) جواب عما يقال التسمية من حق الابن دون الجد (قوله بالهام) هو القاصم في الرفع بطريق القصر بحيث يطمئن له القلب (قوله أي ابنك) كنا في نسخة الشارح رحمه الله وفيه إشارة إلى استعمال ابن في ابن الابن سبحانه أي القوي أو أن في العبارة حذف مضاف وخلاصته أن الابن حقيقة في ولما صلب (قوله وليس من أسماء آبائك) وليس في نسخة الشارح كغيرها من النسخ إذ تقوم ملك مع أنه موجود في غير من الشراح والتظاهر أنه أراد بقومه قريشاً ولعل الأغلب التسمية باسماء الأجداد دون القوم وإن كانت التسمية بكل ولما أراد بالآباء إبراهيم فقط

(قوله فقال رجوت) وحصل في ذلك الرجاء من رؤا آراءه وأنها من فضة خرجت من ظهره لها طرف بالشرق وطرف بالغرب ثم طالت كأنها شجرة على كل ورقه منها نور وأهل المشرق والمغرب يتعلقون بها فعبثت عموماً وينبعث أهلها مع محمد أهل السماء والأرض فاذعالت هذا كله فتقول قوله بالهائم لا يخفى أن الهائم لا يفيقههم أن العلة في التسمية الإلهام وقوله وسد فقال رجوت يصدق أن العلة الرجاء يمكن أن يقال أن علة التسمية ابتدأ بالرجاء وعلته المجموع من التسمية وعلتها الإلهام فالناس تقدم الرجاء على الإلهام فتدبر (قوله رجاءه) أي مرجوه (قوله وهو أبلغ الخ) جواب عما يقال هذه العلة موجودة في محمود فجاوبه الترجيع (قوله للضعافة) أي تذكر بعين الفعل وإن كان الامتنان متساوياً في عبد الخلق (قوله فهو أحل من جد الخ) أي إذا علت ما قلناه فنضيفه فائدة وهو أنه أجل من جد أفضل من جد وأفضل وأجل يعني فقد تفتن الآن التفرغ الأول انما هو بالنظر للازم أي لا يلبس من كثرة محموديته أن يقع منه كرقا فله فيكون أجل الخامدين (قوله وهو أجد الخ) أي لأننا أجد الخ وهذا في الحقيقة تصرف بعبارة المشرق أو لا واذعالت ذلك كله فما جحد من حيث أضافته إلى الخامدين يعني أكثر حامية وباعتبار إضافة إلى الخوذين عصى أكثر محمودية توكا به يقول وهو أكثر الناس حامية وأكثرهم محمودية والظاهر أن ذلك باعتبار يوم القيامة الذي هو مجمع اختلاف دليل تعقيب بقوله ومعناه هو أجد الخ فيصده الامتلاكها من الأول وهو أجد الخامدين خفيفة والمعطوف مجاز (قوله ومعناه هو أجد الخ) أي يوم القيامة قبل أن ذلك كتابة عن كثرة الحمد تعالى ولكن ذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عبد الله من سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وسنانه تسعون مائة فواتجها وقصبة من فضة سماء وزججه من زمردة خضراء ثلاث ذوائب بالشرق (٣٦) وذوابة بالغرب وذوابة وسط الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر

فقال رجوت أن يحمده في السماء والأرض وقد حقه أقهر رجاءه وهو أبلغ من محمود للضعافة فهو أجل من جد ففتح الحاء أو أفضل من جد بضمها وهو أجد الخامدين والخوذين ومعناه هو أجد الخامدين ويعنه به مقام محمودا يحمده فيه الأولون والآخرون ويقع عليه بمقامه لم يفتح بها على أحد وأمنته المجدون يحمدون الله على النساء والضراء (س) سيد العرب والجميع المبعوثين إلى النار الام (ش) لما استعمل صلى الله عليه وسلم على الحمد الكثيرة التي لم ينلها غيره وصف سيد قائل العرب والجميع والسيد قبل الحليم وقيل اتقى وقيل القصة العالم والأول أولى لقوله ابن عطية من فسر الخ بالسوداء جزأ أكثر معناه والعرب يفتخون أوصم وسكون جيل من الناس

الاول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر مائة ألف عام فالصدق ما محمد ذكره الشهاب في شرح النشأة (قوله ويعنه به مقام محمودا) أي يعنه به فيجبه مقام محمودا وضمن بعنه يقبه والمقام المحمود هو مقام الشفاعة (قوله يصده فيه) أي يسببه (قوله الأولون) أي من مضى من الامم وقوله والآخرون وهم أمته من قرن الصلاة إلى آخر القرون (قوله ويقع عليه) أي يوم القيامة (قوله بمقام) جمع جد أي مثنا آت (قوله لم يفتح بها على أحد) لاني هذا الموقوف ولا في صلاة الدنيا ودخلت نفسه باعتبار حال الدنيا (قوله وأمنته الخ) شروع وهم

في بيان فضل أمته بعد أن يبين فضله (قوله المجدون) أي كثير والحمد (قوله على السراء) أي ما يسر وما ينصر في حاله ما أو باعتبار ما ترتب على السراء من الأجر أو لأن فيه رضا بما فعل الرحمن أو باعتبار عدم وقوع ما هو أشد من ذلك الضر (قوله سيد العرب) يجوز في قوله سيد النصيب أنه مفعول لفضل محمود أي أمدح والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجواب عن التسمية لما قبله (قوله العرب والجميع) في تقديم المصنف العرب في الذكر أشعار بانهم أفضل من الجموع وكذلك الحديث ورد في ذلك (قوله لما استعمل صلى الله عليه وسلم على الحمد الكثيرة) أي التي أشار إليها اسمه الشريف وهو محمد على ما تقدم باعتبار أن واد من محمد جمع جدها بمعنى أكثر حامية أو محمودية وأراد بالاشتراك التعلق على الناطق لعل لأن كثرة جده الناس لم يتعلق به (قوله وصف بسيادة العرب والجميع) أي لكونه أكلهم واحتياجهم إليه لما قبل أن السيد معناه الكامل المحتاج إليه (قوله وقبل اتقى) أي ياتى في الثاني أو الثالث من العاقل الثلاثة من التنوير وقيل هما أي الحليم اتقى (قوله وقبل القصة العالم) كذا في نسخة من العلم أي أن السيد معناه من جميع بين الفقه والعلم وأراد بها العالمين امتناعه في العلم من الفقه هو غيره فهو أبلغ من الوصف بالفيقه فهو من باب الترقى (قوله بالسودد) بضم السين هو العز والشرق أي يلمن من تقسيم الخلق بالسودد أن السودد الأخرون منه سيد معناه الخلق فيكون معنى السيل الحليم فهو دليل باعتبار اللازم (أقول) حاصله أن العلم معنى السودد أحرز أكثر ذلك المعنى أي أكثر معناه أو أكثر جرات معناه أو أكثر ما معناه لم يظهر لا الكل ولا الأكثر ولا الأقل ولعل العبارة مقالة وبالأصل من فسر السودد بالعلم فقد أحرز أكثر معناه أي أعظم أسباب معناه وذلك لأن الصق والستر اللذين هما معنى العلم أعظم أسباب السودد الذي هو العز والشرق بخلاف التقوى إذ لم يجر إليها علم أو أفضقه والعلم كذلك (قوله جيل) أي طائفة

(قوله المعروفة) عدل اليه عن العربية فلحق المور لانه يأخذ العربية في تعريف العرب اذ لا تعرف العربية حتى تعرف العرب ولا تعرف العرب حتى تعرف العربية فليزم الدور (قوله محبة) أي سلفة وطبيعة فلا يضره تركه بغيرها اذ اتبعها ومثله في الجسم فالعرب من يتكلم باللغة العربية بطبيعته ولا عبرة بتعلمه (قوله سكان الأمصار) بالمقابل يعلم أن المراد بالأمصار ما يشبه القرى ففي شرح الكشف للقطب أن العرب سكان المدن والقرى والأعراب سكان البادية (قوله واحدها أعرابي) قال صاحب المصباح الواحد أعرابي بالفتح وهو الذي يكون صاحب شجعة وارتداد كالزحف والكرمان والقبائل إلى الأعراب أعرابي لأنه لا واحد له ينتهي أي فيكون اسم جمع وقوله لا واحدة أي لا مقر له بنسب إليه فلا ينافي قول السارح واحدها أعرابي أي الذي هو مذوب إلى الأعراب فأما علمت ذلك فيكون بين العرب والأعراب التباين وكذا نقل عن القاضي ويكون بين الجهم والأعراب العجوم والخصوس والوجهي يجتمعان في أعرابي بمعنى وينفرد الأعرابي إذا كان يتكلم باللغة العربية وينفرد الأعرابي في ما كن الأمصار والذي في النهاية والقاموس وغيرهما أن الأعراب سكان البوادي بقدر كونهم من العرب فاذن الأعراب أخص من العرب فهو الراجح ووقع في حواشي شرح نصريف العزى لبعضهم مناهضة العرب بخلاف الجهم سكنوا البوادي والقرى والأعراب سكان البوادي يتكلمون بالعربية أولاً فليزمن ما عوم وخصوص من وجه وقيل غير ذلك (قوله والأفصح فقههما) أي إذا اختلفت لفظ العرب والجهم فالأفصح فقههما معاً وأوفيهما معاً لأنهما كلهما مقابل الأفصح فقراً أحدهما ونحو الآخر في حالة الاقتراح كما علمنا من المطالب (قوله فائدة) قال ابن كثير الجهم المشهور وأن العرب كانوا قبل اسمعيل ولهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد ودود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العربية من جرهم وقال الزركشي في البحر روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول من تكلم بالعربية اسمعيل عليه السلام أرميها عبرة ثمر يش التي نزل بها القرآن وأما (٢٧) عربية قحطان ويعرب فكانت قبل اسمعيل (قوله

وهم من يتكلم باللغة المعروفة محبة سكان الأمصار والأعراب واحدها أعرابي سا كن البادية عربياً وأجمعياً والجهم في أوله وثانيه من الضبط ما في العرب والأفصح فقههما وأنهما معا وهم من يتكلم بغير اللغة العربية انتهى وضعية التنبيه في فقههما الخ عائداً إلى العرب والجهم وسائر الأمم معناه جميعاً كما عليه الجوهري وغيره والظاهر أنه أراد التثنية المكلفين من الجن والإنس لأن من عدداً الجن من الأنس داخل في العرب والجهم والأمم جمع أمة وهي الجماعة واحداً في اللفظ جمع في المعنى وكل جنس من الحيوان أمة ولا يفتبر أنكار الجوهري وغيره على الجوهري ولادعوى انفرادهم سائر بمعنى جمع وإغماحي بمعنى الباقي لا غير وحكي القاموس القولين وقال السار الباقي لأجمع كما هو جماعت وقد يستعمل له انتهى وصح جل كلام

والاعمال به ودخوله تحت دعوته تشير بقله على جميع المرسلين الأتباع فلم يعن ما كلفوا به بل ذهب بعض محقق التأخرين إلى بعثته الصلوات فركب فيها أدراكاً كالتوهم به وخضع له وأن من شيء لا يسبح بحمده بلسان المفاصل على الأعمدة وصارت باجتماعه آمنتم من المسبح والخسف فقد كان يحسب في الأمم المخنثة بل أرسل باعتبار روحه الشريفة لجميع الأمم المتقدمة والانبياؤه في تبليغ الأحكام (قوله المكلفين) لا يخفى أن المعتدات النبيان مكلفون أي مطالبون بالمندوبات ويترتب عليها ثوابهم ورفعة درجاتهم فيكون التي صلى الله عليه وسلم مراسلاً للصبيان (قوله لأن من عدداً الجن من الأنس) تعليل لحذف والتقدير وإغماحي بقوله المعوش لسائر الخ دخول الجن لأن الأنس داخلون في العرب والجهم الذي هو سيدهم فيعلم بعثته اليهم لأنهم آمنوا بالسيد فانتقلت إليهم من كونه سيدهم وأشراف منهم أن يكون معوثاً اليهم ألا ترى أن عيسى أشرف من العرب الذين كانوا في زمنه ولم يكن مراسلاً اليهم قلت لأنهم سيدهم المعنى المتقدم لأنه الكامل المحتاج اليه ولا يخفى أن ما إذا لم يكن مراسلاً إلى العرب لا يكون محتاجاً إليه لأنهم لا يكونون محتاجين إلى رسول اليهم كما هو الظاهر فقوله من الأنس بأن من عدداً الجن وقوله داخل التعبير بالدخول يقتضي أن الأنس بعض العرب والجهم وأن هناك من العرب والجهم من ليس من الأنس وليس كذلك فلو قال لهم العرب والجهم لكن أفضل الآن يقال أريد بالأنس المكلفين منهم ولا ريب في أنهم بعض العرب والجهم (قوله وهي الجماعة) حتى من غير الناطق لقوله في الحديث ولأن الكلاب أمة من الأمم لا مرن بشئها (قوله وكل جنس) أي وكل نوع وأراد الجنس القوي (قوله على الجوهري) أي في دعواه أن سائر بمعنى جميع (قوله انفرادهم) أي الجوهري عطف تفسير (قوله وإغماحي) أي سائر بمعنى الباقي (قوله) سائر إذا كان بمعنى جميع يكون مأخوذاً من سوا المدينة وهو حاط محيط بها يعني باقي يكون مأخوذاً من السور يعني البقية وهو الذي عليه الأكثر واختلافها هو الباقي مطلقاً أو أكثر أو الباقي الأقل والأول هو الصحيح (قوله وحكي القاموس القولين) لا يظهر بل القاموس معترض على الجوهري فليز كرا لا قولاً وقوله وقد يستعمل له معناه بجاز ثمر يش بقوله السار الباقي لأجمع فالظاهر هذا الحصر كيف يقال مع هذا أنه حاله قولين (قوله جماعات)

جمع جماعة فأعاد ذلك كثر القائلين ولوعر بجماعة المتضي ذلك لتحقها في ثلاثة (قوله بالنسبة لمن مضى) أي بقية بالنسبة لمن مضى فأن يكون المراد بالام جميع الطوائف أي الام المتقدمة وأمة هذا التي صلى الله عليه وسلم وبقية هذه الطوائف أمة نبينا والحاصل أن مصدق الطائفة التي هي مفرد الطوائف أمة النبي أي أي بني فالطوائف أمة الانبياء الشاملين له صلى الله عليه وسلم ثم تقول برهان قال فقد تقدمناه أرسل لجميع الانبياء والام السابقة والابناء فابقي ببلوغ الأحكام فكيف يصح هذا القول لمن الشارح ويحاج بان الاول باعتبار عالم الارواح وهذا باعتبار عالم الاجساد (فائدة) الام الماضية قبل أمة النبي صلى الله عليه وسلم سبعون أمة بأمة النبي قاتل (قوله صلى الله عليه وسلم) (٣) ككرر الصلاة جماعة بالجملة الاممية المفسدة فقيست وبين الفعلة المفسدة للتجديد والحدوث (قوله وأصحابه) اعترض بأنه جمع فله وصحابته صلى الله عليه وسلم كثير وأوجب بأنه استعمل جمع القلة في جمع الكثرة مجازا ورد بان ذلك حيث لم يكن هالكا جمع كثره وصاحبه جمع كثره محباب وصحب كاذره الجوهرى وباقى الاعتراض أيضا على قوله وأزواجه بأنهم أكثر من عشرة وان توفي عن تسع (قوله أفضل الامم) أي الاتباع والمراد بقوله لسائر الامم الجماعات أي الطوائف من اناس ومن أي وغيرهما على ما تقدم من الخلاف فسلط ما قيل ان في كلامه توافق القائلين في اللفظ والمعنى وهو معيب في السجع كالإنباء في التثنية وهو تكرار القافية بل في كلامه من الحسنات البديعية الجنس التام كما أنه لخطاب (قوله جري على جواز) أي جري على القول بجواز الصلاة مقابل ذلك كما يشهد أصل هذه العبارة تقولان قول بالمتع وقول بالكرهية وهي عبارة الشيخ سالم نقلها الشارح بالحرف ثم بان عدم صحتها زاد على هامش النصفة بعد قوله تبعوا ما استقلا لا ما أتى في قوله على جواز فلم يصح ما مع أنهم مؤذنة بالخلاف (٣٨) ومع ان الصواب كما يشهد بحسب تنبأه لا خلاف في جواز الصلاة على

غير الانبياء تبعاً والخلاف انما هو استقلالاً (قوله وآل الرجل الخ) نقله الخطيب عن المصاح ثم لا يخفى أنه يشهد أن له اطلاقاً فقط وأنه بالمعنى الاول يشمل الزوجة والسرية وأم والفتى عليه ليس هو الا في مقام الزكاة وفي المصباح ما يفيد أن له اطلاقاً ثلاثة فقد قال ولا آل أهل الشخص وهم ذور قرائته وقد أطلق على أهل

المؤلف عليه لان أمته بقية الام أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأمه أفضل الامم (ش) هذا عطف على محمد جري على جواز الصلاة على غير الانبياء تبعوا ما استقلا فليل خلاف الاول وقيل يمنع ثالثاً ما تنكره قال النووي على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضاً اتباعه وأمه أول تحررت الواو بعد فتحة قلبت ألفاً وقيل أهل قلبت الهاء همزة ثم الهزة ألفاً وانما الهاء اسم جنس مفرد في اللفظ جمع في المعنى وأق المؤلف يعلى من قوله وعلى آله جري على مذهب أهل السنة وردا على من يقول بكراهة النصل بينه وبين آله يعلى وهو مذهب الرافضة والاصحاب جمع صاحب بمعنى العصبي كما عند الاخفش ويعزى الجوهري وقال سيبويه اسم جمع اصحاب وهو من يملك وينسب مواسلة وان قلت يعنى العصبي الذي هو أخص من مطلق الصاحب وانما يجعل

بينه وعلى الأنبياء (تنبيه) أراد المصنف بالآل هنا المعنى الاول الذي هو أهله وعياله لقوله بعد جمعاً وأمه (قوله وأمه أول) أي صاحبه أن يكون عليه وليس المراد انه كان ينطق بها ولا كذا ثم غير من آل يؤل الى كذا رجع تقرباً أو نحوها (قوله قلبت الهاء همزة) لا يغال حلا قلبت الهاء ابتداء الفلان قلبها ألفاً يعنى في موضع آخر حتى يقاس عليه وما قبلها همزة فتأخر وقلب الهاء همزة لتوصل الى ابدالها الفاء هي أخف (تنبيه) قلها فائدة لا خلاف في التصغير على أهل أو آل وكلاهما مسموع (قوله اسم جنس) عبارة غير ما سمع جمع لا واحد لمن لفظه انتهى قلت هو الظاهر (قوله وهو مذهب الرافضة) هم فرقة من الشيعة تابعوا زيد بن علي ثم طهارة تيرام الشنخ في وقال كما وزر جدي فركوه ورفضوه فلذلك سموا رافضة ثم استعمل هذا اللفظ في كل من غلب هذا المذهب وأجاز الخطيب في العبارة كما أفاده صاحب المصباح (قوله يعنى العصبي) أي فليس المراد معناه القوي لأن الصاحب في اللغة من يملك وبينه محبة وان قلت (قوله كما عند الاخفش) الذي في ابن عبد الحق ان الاخفش يقول ان صاحب جمع صاحب (فائدة) روى أبو زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كل منهم محبة وروى عنه وجمع منه وعن في مرة أن زمان أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قبض عن مائة ألف وستة وعشرين ألفاً من روى عنه وسمع منه وراه فقد اختلف النقل عنه انتهى (قوله ويعزى الجوهري) فسه تساهل بل يقول الجوهري ذلك بل انما قال اصحاب جمع صعب كفر وخ وافرأخ فالأفضل أن يقول ويعزى الجوهري والجوهري هو الامام أبو نصر اسمعيل بن حنبل الجوهري رضى الله عنه (قوله وقال سيبويه اسم جمع لصاحب) أي ان اصحاب اسم جمع لصاحب المنقول عن سيبويه ان اصحاب جمع صاحب فقه سراج بان فاعل يجمع على أفعال ومثل بصاحب واصحاب وارتقاء المختصرى والرضي

٣ قول اخشى قوله صلى الله عليه وسلم ليس في نسخ الشارح التي يابى ناذ كرهنا بالجملة فقلها واجدت في بعض النسخ

(قوله لا نفاعل) علقه قوله وانما يجعل الذي هو الثاني لا الثاني وقوله فاعمل بدون ألف كذا يحظه كعادته المتعلمين في الخط من تركهم الألف في مثل هذا المنصب وقوله كما قاله الجوهرى راجع لثاني ثم يقول قد علمت ما قاله سيده والاحتشاش وقوله الرضى فاقول بأنه أى أعجاب جمع محب بالسكون اسم جمع أى لصاحب أو بالكسر تخفف صاحب انما تأشأ من عدم تصنع كتاب سيده والحاصل ان الراجح ان أعجاب جمع صاحب خلافا لمن منع ذلك (قوله والعصا عرفا) أى لا العصا لغة فيه ان العصا ليس لها معنى لغوي ومعنى عرف بل ما له الاعمى عرفى (قوله من اجتمع مؤثنا) أى بعد البعثة فيخرج من لقيه مؤثنا به سبيح ولم يدرك البعثة كزيد بن عمرو بن نفيل وعدمه من سئل عن الصلاة ويخرج من لقيه كذا ثم أسأل بعد موته كرسول يقصر ولا بد أن يكون قبل وفاته فيخرج من لقيه بعد كذا فيؤيد بخو بلدن تلك الهذلي لأنه أخير عن النبي صلى الله عليه وسلم فسر فرجوه مقتضى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة يسير وحضر الصلاة عليه ورأى محبى وشهد دفنه ثم يقول يدخل فيه البصر والاعين وهو كذلك ويدخل فيه المميز وغيره وهو كذلك لان المراد اجتمع بنفسه أو بغيره فدخل من حنكه التي صلى الله عليه وسلم والمراد الاجتماع العادى وهو الاجتماع بالآبدان في ظاهر الملك كذكر الفيتى فيخرج الانبياء المجتمعون ببلد الاسراء والآذنة الذين اجتمعوا به في السماء لكن يستثنى ان حضر عليه الصلاة والسلام فان الظاهر انه اجتمع به في الارض كذا في كذا بل رأيت في بعض الاحاديث النصريح باجتماعه به لكن لا عرف مرته وجزء الحلال بعد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام في الصلاة فانه قد اجتمع به في المطلق لانه ورد عليه الصلاة والسلام لمطاف وقف هتية قرب به شخص فسلم عليه فسل عن ذلك فقال هذا أخى عيسى انتظره حتى سلمت عليه ونقل عن بعضهم عذرا لحضر والياس منهم ويدخل أيضا الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض وخلاصة ما ذكر ان المراد العادى كما كان على ظهر الارض كما أنه بعضهم وان فرض أنه على خلاف العادة كالاجتماع بعيسى والحضر والياس وفي كلام آخر من ما يفيد أنه لا يعدم متعارفا (٣٩) كان على وجه الارض مطلقا لآبدان يكون على وجه العادة أيضا فيخرج

جمع صاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال كما قاله الجوهرى والعصا عرفا من اجتمع مؤثنا بجمدة في حياته عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذلك فيخرج من اجتمع بمؤثنا ثم ارتد ومات على رذته وروايات زيادة ذلك تقتضى ان لا تنصق العصاة لاحد في حياته لان الموت حينئذ قد تنقضى الحقيقة بانتفائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد بما بعد الرد لان الرد اذا جبط ما بعد وجودها كالإيمان سواء وفي التعريف أمور منذ كونه في الشرح الكبير والارواح جمع زوج أخصاؤه وتندرج في ذلك سراريه والفرية التسل بقع على الذكور

يشعر واحد بالآخر أولم يروا حدة منهم الا آخر من اجتمع بهم من وراستهم من كتب وعلم به خاطبه أولا ومن لقيه ما راع مروره أيضا الى غير جهته من غير مكته عند الوصول اليه وعلم به خاطبه أولا ولو رآه من كونه جدار بينهما قبل بعد اجتماعه فظهر نعم ان خاطبه مع رؤيته من الكوفة فينبغى انها اجتماع أو في حكمة فراجع ذلك ويخرج من رآه عليه الصلاة والسلام من بعد وكلامهم مصرح بأنه صحى وقد تردد في ابن السكيت في منع اللوانع وذكر ما حصله انه ان ثبت انه صحى فلا إشكال وان ثبت التزم صدق الاجتماع مع الرؤيته بعد فلتأمل وتعمل من اجتمع بمؤثنا من الجن ذكره الشنوافي * بقى شيء آخر هل يدخل في العصا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أولاد الكفار ومات قبل ان يعتنق الكفر فلهذا على القطر أم لانه محكوم بكفره تعالى كقوله يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا بيعة الكفار ولا تأخذوا في عهد الكفار ولا تأخذوا في عهد الكفار ولا تأخذوا في عهد الكفار ان من مات على الاسلام بعد رذته ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الاسلام غير صحى لمسا بقى من أن الرد تحبطة العمل بغيرها انتهى (قوله وهو خلاف الاجماع) وأجيب عنه بان هذا التعريف ليس يسمى بعد موته صحيا لان تعريف المطلق الصحى مات على الإيمان ولا فيحتمل ان هذا البعض عرف نوعا خاصا من الصحى والجواب بكنى فيه أدنى احتمال قاله الشيخ يوسف (قوله وعدم وصف المرتد) جواب عما قاله من كان يسمى صحيا لوصف المرتد بما بعد الرد مع أنه لا يوصف (قوله وفي التعريف أمور) قد علمها (قوله جمع زوج) أى لقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة وقال أيضا زوجة وقد ذكره بعدا لأصحاب الشامل لمن لم يبالا اعتنقه بشأن لشدة اتصاله صلى الله عليه وسلم (قوله وتندرج في ذلك سراريه) أى بطريق التغليب جمع سرية (قوله والفرية التسل) ونتم الفأل أشهر من كسر هاتين من الفذ وهى صغار التل لأن الله تعالى آخرهم من ظهر أيمهم كذا وأشدهم على أنفسهم وقيل من الفذ وهو التفرق لان الله ذرهم في الأرض أى غرقهم ونشرهم وقيل من ذأ الله المطلق لكن تركت الهمزة تخفيفا للكرة الاستعمال

أطرد المصباح ونظره اسم جمع (قوله كل من آمن به الخ) لكل المجموع لا للجمعي لأنه طسأى ولوعصاة وخلاصته أن المراد بقوله أمته أمة الاجابة وأما أمة الدعوة فهي المشابهة بقوله البعوث لسائر الامم فلا تراهنا لدخول الكفار فيها ولا يتناولهم الدعاء (قوله من حين بعثتني يوم القيامة) أي القرب يوم القيامة أي بالمرجة لانه تأتي قبل النفخة الاولى تذهب بها أرواح المؤمنين وأما أرواح الكفار فتذهب بالنفخة الاولى (قوله العام على الخاص) في الحقيقة من عطف الكل على الجزئية أي من ذكر الكل بعد الجزئية لان كلا من الآل والاصحاب وغيرهما من اسم الآلة التي هي عبارة عن شجرة وعن آمن وتنامن ذكر لان المعطوف عليه أغصانها والاول فقط الذي هو الآل (قوله الشامل) أي الآل لقوله بعضهم أي العصب (قوله باقيم) أي باقي العصب (قوله وآل) أي من الآل (قوله بعد الاصحاب) إشارة الى ان الاصحاب ليس المعطوف عليه (قوله من عطف الخاص) أي من ذكر الخاص بعد العام المتقدم (قوله لتتصيص الخ) جواب عما قبل عطف الخاص على العام يحتاج لتسكتة في تلك التسكتة وأما عطف العام على الخاص لا يحتاج لتسكتة (قوله على اراد دخوله) أي الخاص وقوله فيه أي العام أي خسوطهم ونوهم وروحهم من الاصحاب لان العام لا يشمل الافراد تصالبا ظاهرا ولكن الحسن ما أثرنا به سابقا (قوله أو متناقب) معطوف على ثوبا أي أكثرها متناقب جمع متقببة والمتناقب جمع مقفزة وعطف الكالات تفسر وأما انعكاسه فمحو الجمع (قوله ولا يلزم من كثرة الثواب) أي لا يلزم من أكثرية الثواب أكثرية المتناقب أي اتصال الجسدية كلكهم والخم والعلم وكثرة الصلاة والصوم وأغبر ذلك لأنه قد يتناقب على القليل الكثير فاذن لا يلزم من أكثرية المتناقب أكثرية الثواب فلا ينبغي أحدهما (٣٠) عن الآخر ولا ينبغي أن أكثرية الثواب حالة أخرى وبأكثرية المتناقب حالة

ذنبية (قوله أول الرسل آدم) لا ينبغي أن آدم نبى ورسوله بعده شئت نبى ورسول وبعده ادر يس نبى ورسوله بعده فوح كذلك فقد صرح القسطلاني في حديث الشفاعة بأن آدم نبى مرسل وكذا شئت وادر يس وهم قبل فوح فاذا علمت ذلك ففسره أول الرسل آدم أي على الاطلاق وقوله وأول نبى بعثه الله في الارض أي بعثته والتعريف بنبى في هذا ورسول في غيره تفسر وقوله في

والاناث وأمه كل من آمن به من حين بعثتني يوم القيامة وهو من عطف العام على الخاص وعطف أصحابه على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيم فيقيم ما عزم من وجهه فعلى أن أي طالب صحابي وآل وعلى بن الحسين أو لمسلم الفارسي بالعكس وعطف الازواج بعد الاصحاب لأنه اسهل لهم من عطف الخاص على العام فتتصيص على ارادة دخوله فيه ووصف أمته المذكوورين بعبادته منهم بقوله أفضل الامم أي أكثرها ثوبا أو متناقب أي مقانر وكالات ولا يلزم من كثرة الثواب أكثرية المتناقب (قائدة) أول الرسل آدم وأول نبى بعثه الله في الارض ادر يس وأول الرسل فوح وأول أنبياءه بى اسرائيل موسى ولا تعارض بين العبارتين أما آدم أرسله الله في أولاده ليعلمهم ويهديهم الى ما أمر الله به فكان أول رسول وأما فوح فهو أول رسول الى الكفار ولما أنهى الكلام على الثلاثة الواجبة التي وردت على الاقتراح بها في الآثار وهو أنهم قالوا الامور لتقدم على المقصود بالتأليف سبعة أشياء ثلاثة واجبة البسملة والحمد والصلاة وأربعة جائزة مدح الف

وذكر

الارض ليس احترازا عن غير من آدم وشيت فأنهم ما معوا في الارض وولادة حواء لم تكن الا

في الارض بل صرح الكمال الهندي في كذا لمال ان آدم لم يجمع امره في الجنة حتى هبط منها الخليفة التي أصابها كل الشجرة وكان كل واحد منهم على حدة تمام أحد هاهنا الطعاه الاخر من ناحية أخرى حتى أتا بغير بل فامرهم بأن يأتوا أهله وعلمه كيف بانها فلما أتوا جبر بل قلة كيف وجدت حواء أنك قال صلحة رواه ابن عساكر عن أنس انتهى وقوله وأول الرسل فوح أي بعداد ادر يس وأما قول السارح ولا تعارض بين العبارتين فلم أفهم وذلك لأنه سكت عن ادر يس مع الله نبى ورسول وقد قال فيه وأول نبى بعثه الله في الارض ادر يس وأيضا فقد ذكر المفسرون الحازن والطيب ان ادر يس أول من قاتل الكفار والظالمات اغصانها فأنهم لم يؤمنوا به فاذن يكون مرسل الله لهم لفضائل الظاهر ما قلنا أخذت من قول القسطلاني في شأن ادر يس وكان ادر يس أول نبى أعطى النبوة بعد آدم وشيت وفي شأن فوح وهو أول نبى بعثه الله بعد ادر يس أو نقول وأول الرسل فوح أي بصرم النبات والحيات والجمالات نقسه عن القرطبي وصي فوح لكثرة توحه على نفسه فقل لدعوتة على قومه بالهالك وقبل لمراجعته به في شأن ابنه كنهان واحمه عبد الفقار وقبل يشكر وصي ادر يس ادر يس لكثرة دراسته الحصف التي أثارت عليه واجهه أخنوخ (قوله موسى) وأما يوسف فله وان كان نبى اسرائيل ورسولا فليكن رسولا لهم بل لغفرهم ككاهل العجى أي آخر أنبياءه بى اسرائيل عيسى (قوله الواجبة) أي المتأدية التي يجب على المكلف على تركها ثواب عليه فواب الواجب (قوله وهو الخ) أي والحال والشأن (قوله على المقصود بالتأليف) أي على المقصود بجمع أي على المقصود بجمعه أو المقصود من التأليف أي الالفاظ المؤلفة (قوله وأربعة جائزة) أي وجان لا يصل لجان الثلاثة (قوله مدح الف) أي ليكون باعثا على تعاطيه والاستغفاله

(قوله وذكر الباعث) أي لفهم أن هذا الفعل الصادر منه ليس عينا ففتي قوم من يحكم بأنه عيشو كان الأولى أن يشتغل بغيره (قوله ونسبة الكتاب) لأن الاسم رفعه هو ويعلم ونظروا فيكون داعيا للاعتناء بخلاف ما إذا لم يسم فانه يصير مجهولا (قوله وبيان كفته الخ) لأن بيان الكفة يسيل المراجعة بأن رجع الى كل مسئلة في بابها بخلاف ما إذا ذكرتم مشورة وأضا أدى الرغبة في تعاطيه لانه كلما يطع بابا أو فصلا تنبعث نفسه للاستقلال بالبعد وقدوى الى غم الفائدة بتعلمه انذلا على حينئذ بخلاف ما إذا ذكرتم مشورة فتدبر (قوله من توبيع الخ) التوبيع جعله أو ما أو الفصل جعله فصلا وذلك كصفة المؤلف لا كصفة الكتاب فنقول المراد من التوبيع كونه مسمى باسمه الذي للفعل وكذا يقال فيما بعد أو أو في قوة وتفصيل بمعنى أو مانعة خلوها عن جزاء الجمع إلا أن الأخير بأن المصنف رحمه الله لم يتعرض لملاح الفنون لانه واشتهر حتى صار ذكره عزرة العيب ولم يتعرض لبيان كفته من توبيع وتفصيل لأن التفرق في أوائله يفيد معرفة اصطلاحه لأن الأصل أن يكون الكتاب كله على منهاج واحد ثم إن تقول قد علمت من هذه الفنون واشتهرت وقد قلت التفرق في مبدأ الكتاب يحجز اصطلاحه فاذن لا حاجة لبيان الاصطلاح ولإلاح الفنون بل الأولى عدم التكرار فيه من التطويل (قوله شرع في مقدمة الكتاب الخ) لا يخفى أنه محب قصر الأمور المقدمة على السبعة المذكورة ليكون أراد بالمقصود ما يحل المقصود بالثبات والمقصود بالواسطة مقدمة الكتاب ومقدمة العلم (قوله ما قدمت) أي بالثبات قدمت أمام المقصود أي بالثبات (قوله لا ارتباط) أي التصديق أي بدلولها وقوله وانقلاب الخ أي بدلولها عليه أي المقصود وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله سواء توقف المقصود) أي الشرع في المقصود أو المقصود من حيث الشروع عليها أي على معانيها بأن كان معانيها ثلاثة مخصوصة التي هي مقدمة العلم وهي التعريف والموضوع والغاية وقوله أم لا بأن كانت معانيها غير مقدمة العلم ومقدمة كتابنا هذا حيث لم يثن هذا الثقل لانه لم يتعرض لمقدمة العلم (قوله ما يتوقف) أي (٣١) معان ثلاثة مخصوصة وقوله يتوقف عليه أي على ما الواقعة على معان وقوله الشروع أي كمال الشروع لأصله

وذكر الباعث ونسبة الكتاب وبيان كفته من توبيع وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب وهي ما قدمت أمام المقصود لا ارتباط بها أو انتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها أم لا ومقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كعرفة حده وغايته وموضوعه مقدمة هذا الكتاب من قوله مبشرا بها الى قوله واقه أسأل فوطا لها يذكر الباعث ونسبة الكتاب الذين هم من الأمور الجارية فقال (ص) وبعد (ش) هي ظرف مكان مقطوع عن الإضافة لفظا لا معنى ولما جاز على الضم أي بعد السبعة والجملة والصلابة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتتم في الخطب والكلام النصيب

أى على ما الواقعة على معان وقوله الشروع أي كمال الشروع لأصله فافهم (قوله في مسائله) جمع مسئلة وهي مطالب يخبرى به عن عليه في ذلك العلم وتطلق المسئلة على الغيبة وعلى نسبتها والبرهنة انما تكون على النسبة وكذلك المطالب فان أريد بالمسئلة النسبة فلا مر ظاهر وان

أريد بها القضية بقدر مضاف أي مطالب بدلولها وخبر مسائله عائد على العلم والاضافة حقيقة أن أريد من العلم المكتد والأدراك فان أريد القواعد والضوابط فهي عين المسائل أي الكلية فتكون الإضافة للبيان (قوله كعرفة حده وغايته) المعرفة تنقسم الى قسمين تصور وتصديق فهي في جانب الحد تصور وفي جانب القاعة والموضوع والتصديق ولا بد من حذف مضاف أي التصديق بموضوعية موضوعه ولا يخفى أن موضوع علم الفقه أفعال المكلفين وحدهم العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وغايتها الفوز بالمعاد الكورى ذبا وأخرى والكافة استقصائية لأن مقدمة العلم محصورة في ثلاثة (قوله الى قوله واقه أسأل) بانتراج الغاية (قوله فوطا لها يذكر الباعث) أي قبل هذا يذكر الباعث ليس المراد أن يبين ما يتوقف على ذكر الباعث بل المراد أنه يذكر الباعث قبلها ليكون فهم ما بعدها أتم (قوله ونسبة الكتاب) فيه انما عاين انهم ما لونه تأليف مختصر وأما كون اسمه الذي يدل عليه لفظ مختصر أو غيره فمضى آخره لأن يقال لما يذكره إجمالا وقد وصفه بذلك الوصف والأصل أن ينطق في تعيين ما يدل على ذلك الوصف وهو لفظ مختصر فيكون ذلك منه إشارة الى تسميته بذلك الاسم (قوله الجارية) أي برحان (قوله هي) أي بعد أي نوعها أو شخصها (قوله ظرف مكان) أي باعتبار الرقم ونظر في زمان باعتبار اللفظ ولا يخفى أن التحقيق من سميات الكتب انما هي الالتفات فلا يظهر الالتفات الى كونها ظرف زمان ابتداء وجعلها ظرف مكان صحيح واحد وان تعذر خطأ فان اعتقادك خطأ كما وقع لبعض اخواننا هو الخطأ فتدبر (قوله ولما جاز على الضم) أي ان عملها البناء على الضم انما هو الإضافة المعنى وأخذا لفا كسمى أن المعنى المذكور هو معنى الإضافة الذي هو معنى جزئى حقه أن يؤدى بالحرف وأما على البناء على الضم فانما هو لتخالف حركة البناء كفى الاصراب للإضافة المعنى كما مر ظاهر الشارح رحمه الله فتبين الكلام في ذلك في حاشية ابن عبدالحق (قوله وتستعمل في الخطب الخ) أي بما كخطبة الجمعة والمعدود غيرها (قوله والكلام القصص) أي وكل كلام فصيح كان خطبة أو مكالبة أو غيرها مما هو من عطف العام بعد الخاص والظاهر انما انما يخص الكلام بكونه فصحا لكونه هو الأولى في التكملة والا فلو فرض أن الكلام غير فصيح فالتظاهر انه كذلك

(قوله لنقطع) أي لأفادته قطع ما قبله الخ وقوله قال بعض ومنعنا منكم وكأهلم يقف على نص مخرج من المذهب وأقبح هذا الكلام دليلاً لقوله تستعمل (قوله اقتدا بالصراطي الخ) أي فقد ثبت كمال بعض الشراح أنه على الله عليه وسلم أن يهتدى بكتبه فيستحب الاتيان بها في أوائل الخطب والكتب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (فان قلت) ذكرنا الحافظ الرهاوي في آراء بعضه عن أن يعين مصابيان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أمامه في خطبته وشبهه أي كنهه قال في وردنا وهو ما بعد المصنف قال وبعد التماس بيان الوايد (والجواب) أن المصنف تابع لقوله وفيه إشارة إلى أنهم فهموا أنها اغترت انتهى (قوله اختلاف) فقول داود عليه السلام وهل هي فصل الخطاب الذي أوتيه لأننا نقفصل بين المتقدم والمقصد والخطب والمواظع أو هو السبيل على المدعي والعين على من أنكر خلافه وقيل أول من تكلم بها يعقوب في غريب ما لا يدار فقول بسند ضعيف أن يعقوب عليه السلام لما جاءه ملك الموت قال من جعله كلاماً ما بعد قالنا لا يتم موكلاً بالبلاء وقيل أول من تكلم بها أيوب وقيل قس بن ساعدة الأيادي وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن حطاف وقيل صبيان بن وائل ونظم ذلك رضي الدين العزى فقال جري الخلف ما بعد من كان بادئاً بهم أخصه الأقوال داود أقرب وكانت لفصل الخطاب بعده * قس فصحبان فكعب فيعرب (قوله وتستعمل مع ما أو الواو) كتبنا قال الخطيب قال في نفسه نظرت في ما في شرحه وغيره واقتارنا لا يجمع بينهما كما قاله الكشي على شرح عقائد النسفي انتهى ثم أقول الظاهر أن هذه الواو استأنافية (قوله في أولهم) قدم نفسه في الدعاء الصالح لقوله تعالى حكاه عن روح رب اغفر وفي حديث الترمذي كان صلى الله عليه وسلم إذا ذكر أحد أو دعا له بدأ بنفسه (قوله الفاء لعطف مفصل الخ) أو أن الفاء واقفة في جواب شرط مقدر غير أنه رد أن جواب الشرط مستقبل (٣٢) وسؤال الجماعة ليس بمستقبل بالنسبة لما قبله فكيف يكون جواباً (قلت)

هو جواب على شيء من الجزوف
اللقية الجواب محذوف أقيم
هذا مقابلة والتقدير فأتى قائله
قد أتى (قوله على) (جمل) أي جمل
متعلقه أو جمل باعتبار متعلقه
وخلصه أن المعطوف عليه هو
أذكر والجمل انما هو متعلقه
الذي هو قوله سيهاوجه الله
ان هذا السبب يحتمل أن يكون
سؤال الجماعة أو غموض كلان

لنقطع ما قبله أعاب بعدها قال بعض الشافعية يصحب الأيمان بها في الخطب والمكاتيب اقتداء
بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وفي أول من نطق بها اختلاف وتستعمل مع أماء أو أوماء عند
بعضهم ومع أهلها مدون الأخرى (ص) فقد سألني جماعة أن أكتب لهم معالم الحقيقة
(ش) فقال العطف فصل على محل مقدر وهو العامل في الظرف أي وأذكر ثم بعد خطبتي سببها
فقد سألني جماعة الخوفا أنهما الشيطان عاها فخرجهما خيفة فآخرهما مفسر فلما أجل
قلها ولا يصح جعلها سببية لأن فاء السببية التي يكون ما بعدها مسببا عما قبلها مخوفاً
عليه فقترناه فقل هي ماعلى العكس لأن الخطبة مسبوقة عن السؤال اللهم الأعلى مازعم
الفراس أن ما بعدها قد يكون سابقاً له لأنه السابق نحو أهل مكة جاءها بأسماء وأن أي أظهر
والعالم جمع معلم مفعول من العلامة وهي الأمانة على الشيء ليعلم أن يريد به العلامة نفسها

نفسه أو رؤيته بنفسه ثم فصل هذا الأجل أي بين الرامدين هذا الجمل (قوله ثم قالوا لهما الشيطان) حاصله وهو أنه ترى قالوا لهما قال للجلال أي أذهب ما تم قالوا في قراءة فان هذا الهما أي محاسنها أي الجنة ثم قال في قوله فأخرجهما مما كانا به أي من النعيم فلذا علمت ذلك تعلم أن القراءتين بمعنى وإن العطف من عطف المسبب على السبب لا من عطف مفصل على جملة فتدبر (قوله فتاب عليه) عطف على قتل آدم الخ وقوله فغفرنا عطف على قوله وخرأ كما (قوله الأعلى ما زعم القراء) أي على ما ذهب إليه القراء وأما غير القراء فيقول معنى أهلكتهم ألهأنا هالها كما (قوله لا اله الا السباق) لا يعني أن السباق هو العذاب ومعنا أن يحيى العذاب إنما يكون قبل الإهلاك والأهلاك بعد الإلقاء فاستدل به فقلل الأولى أن يقول قد يكون سابقاً للإهلاك المعنى (فائدة) قرينة السباق أمر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخراً عنه وقد يصح عنه دلالة السباق أيضاً فقل واستعمال السباق بالمتأخر أكثر أمادلالة السباق بالمؤدته فهي دلالة التركيب على معنى يسبق إلى الفهم منع احتمال إرادة غيره ذكره الكلبا بن أبي شريف (قوله أي أنظره) لا يعني فصل هاتوان كان أن يشتر كائنه ما عليه ففعل المقول أول ولوله مقول ثان وقدم للاعتناء به لأنه (قوله معلم) سيقا أن أن المعلم هو الأثر الذي يستدل به على الطريق فاذن يكون من أثر الدلالة بنفسه فاذن يكون قوله من العلامة أي ما أخذ لا لا شق اهدم صحتة (قوله وهي الأمانة) تفسير للعلامة (قوله فيجمل أن ير عليه العلامة بنفسها) أي فرداها هو الأثر الذي يستدل به على الطريق بقوله استدلالاً على قوله وهو الظاهر قال الجوهري فاذن يكون في العبارة استعارة بالكناية شبه التحقيق الذي هو أمانات الأحكام بأمانتها بالطريق المساوكة تشبيه بعض أرف النفس واستعارة المسمى للشيء في النفس ودل عليه بذلك كشيء من ملائكة التشبيه به استعارة تضييعة ويجوز أن يستعار معالم الأداة التي تجدى بها الملائكة الأثر الذي يستدل به على الطريق ثم يحاط بالأداة واستعار

اسم المشبه الشبه استعارة قصر بجهة ولا مرد أن هذ مرتبة الجملة لا القلدة وقد قال المصنف على مذهب ما في فهو مقلد لا نقول
 الاجتهاد بل الواسع في استنباط الاحكام من أدلتها الاثبات الاحكام بأدلتها ولو سلم أن ما ذكرنا في الجملة نفلس مراد ظاهرها
 وانما مراده أن تحصل مسائل الفقه على الوجه المقرر كذا أفاد محشي الناصر (قوله ويحتمل أن يريد مكانها) أي مكان العلامة
 أي ذات الخلل الذي ثبت فيه ما يحصل على الطريق فيكون معلوم اسم مكان وظاهره أنه معنى غير لغوي فيكون مجاز أمع كلام
 القاموس بقيد أنه يطلق لقعة على كل من العلامة ومكانه يأتي ما تقتضي من الاستعارة بالكناية على هذا الاحتمال أيضا وقوله ومعلوم
 جمع معلوم على مكان العلامة استعارة تخيلية أي إثباته استعارة على ما هو مقرر مشهور (فان قلت) قد قدرت أن هذا أريد بالعلم
 العلامة يجوز الاستعارة بالكناية ولفظ العلم حقيقة إثباته تخيل أو أنه استعارة فلا ذلة وهل إذا ربح من العلم نفس المكان هل يصح
 أن يتصور به عن شيء أو يتعين أن يكون حقيقة إثباته تخيل قرينة المكنية (قلت) يصح أن يستعار لظنة الأدلة أي تلا ما كن التي
 هي مظنة لوجود الدليل فيهما من الكتب المدونة في هذا الفن أو في الأحاديث أو من مسائل بلهمها الأولى يستلزم منها الدليل (قوله
 إذا تيقنه) أي يقول ذلك إذا تيقنه (قوله وعرفه حق معرفته) عطف على تيقنه عطف تفسيري يؤيد بأن اليقين أخضر من المعرفة
 مع أن المعرفة واليقين شيء واحد ويمكن أن يرد بالعرف مجرد الاعتقاد الجازم المطابق وحققه أي الفرد الأعلى منها هو ما كان لا دليل
 وهو عين اليقين فصح العطف (قوله فصار محققا) أي متيقنا به يصح كسر الفاء الأولى وفتحها الألف خبر بأن اليقين بنفسه
 هذا وهو اليقين لا يأتي على معنى من معنى التحقيق المشهورين الذين هم هذا كالمسئلة بدليها أو ذكرها على الوجه الحق (قوله
 فيكون فعل) أي فيكون ذكر فعل أي استدل فاعله لا فاعله الانصاف بمعناه (٣٣٣) التضي الذي هو التحقيق (قوله موضع)

معلوم للسائل أي تأليف المختصر
 (قوله علامة الوقوع) أي علامة
 الوقوف أراد بالوقوف أدوار
 الحقيقة وذلك العلامة هي الدليل
 (قوله على حقيقة العلم) أي على
 حقيقة العلم الذي طلبوا الوضع
 فيه وفائدة ذلك الانصاف مع كونها
 للبيان الإشارة إلى أن المراد
 الاطلاع على المسائل التي هي
 ثابتة بنفس الامر لان حقيقة

وهو الظاهر قال الجوهري المعلم الأثر يستدل على الطريق ويحتمل أن يريد مكانها والتحقيق
 مصدق على الشيء إذا تيقنه وعرفه حق معرفته فصار محققا فيكون فعل الانصاف بمعناه
 فهو علمته أي صيرته عدلا طلب من الله والسائل وضع المختصر المذكور أن يظهر لهم
 علامة الوقوع على حقيقة العلم الذي طلبوا الوضع فيه وأعلامات التحقيق مطلقا فيه أو في
 غيره لا يقال الأولى لأن قولك يبين سؤا لهم خشية الرياء لا نقول وثمن نفسه بانتفائه
 فان قلت هذا لا بد من السؤال لا تفعل خير قلت لعله ظن استغناء الناس عنه وأن غيره أهم
 فاشتغل به حتى يحقق الاحتياج إليه بسؤال الجماعة (ص) وسلك بناوهم أنفع طريق (ش)
 لمسائل الدلالة على التحقيق وكان الشيء الواحد قد توصل إليه وبدل عليه بطرق بعضها
 أنجح من بعض وكان سؤا أنفع أنجح في هذه الجهة الداعية وأنفع نصب على الطريقة

(٥ - ختم اول) من حق إذا كانت المسائل بطلانها حقيقة مطابقة للواقع ويكون الشيء في الواقع خلافها (قوله
 وثمن نفسه) أي جزم أو ظننا قويا وقوله فان قلت الخ أي فإذا كان الامر كذلك فهل يابدر (قوله قلت الخ) حاشا لنا نسلم أنه خير
 ولكن ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهم فيكون أولى بالاشتغال به وقوله حتى يتحقق الاحتياج أي وإذا تحقق الاحتياج فيكون
 أولى من غيره وخلاصته أن المناسب للإنسان أن يترك ما هو الأولى (قوله وسلك بناوهم) انما تأتي بالضمير في بناوهم فصار مرفي
 قوله لولهم مفردا تقتضي في العبارة وأعظم المسؤل هنا وانما عدى المؤلف سلك بالياء ولم يماجمه والقياس لتكتفي في الإشارة
 بأن الله والمصاحب والمعين لهم لا بالياء للمصاحبة كما فعل بعض (قوله لمسائل الدلالة) أي اظهار الدلالة بمعنى الدليل أو زوى الدلالة
 (قوله وكان الشيء الواحد) هذا كلي ومن يرثاه التحقيق المقصود في المقام (قوله ويدل عليه) عطف مرادف (قوله أنجح من بعض)
 أي لان الطرق إلى الحق وإن كانت كلها نافعة فبعضها الانفع وهو ما قربت أموره ويختلف ذلك باختلاف الناس فهمهم
 من يتفقه العلم ومنهم من يتفقه العبادات ومنهم من يتفقه الورع ومنهم من يتفقه الزهادة ووقع ذلك في كتاب لبعض إخوان حضه فيه
 على التبرير للعبادة ثم قال وما رأي ما أنت فيه خير مما أنا فيه وكلانا نأمن شاء الله لي خير أفاده ك والذي وقع له ذلك الامام فقد
 أرسله لبعض الإخوان يشعه على التبرير للعبادة ووثق العمل فأرسله كلاما من جملته وما رأي ما أنت فيه خير مما أنا فيه (قوله
 وكان سؤا أنفع أنجح) الأفضل أن يقول وكان سؤا أنصح أي أنصح أولى (قوله بهذه الجهة الداعية) أي فقوله وسلك بناوهم
 خبره لفظا نشأه معنى والمعنى اللهم اسلك بناوهم أنفع طريق الآن للتحقيق وهو سكون المولى يذهب معهم في الطريق
 الحسية الانفع غير مراد لانه محتمل وأعمال الكلام من قيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها شبهه صر فانه ارادتهم بلوجه
 الانفع من علم وغيره يسألوكهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وإن كان مستحيلا واستعار اسم المشبه إلى المشبه واستقمن

العادة ان لا يستل الأقبيا كان مقدورا للمسؤل حال السؤال والمختصر بتامه ليس مقدورا انذالة لانعامه والمقدور انعامه تاليه والذى ينبغي تقدير مضاف أى غيره بان يقال أى الشروع فى تأليف مختصر لان الشروع هو المقدورة الآن أى عادة فلا ينافى ان ذلك انما يكون بانفساد الله تعالى فان قلت هي جارية باتمام التأليف قلت نعم لكن كثر

تخلقه فيه كذا ذكره بعض من كتب على الناس (قوله من اختصر الخ) يأتي هنا ما تقدم في قوله
من اضطر (قوله انا في المعاني الكثيرة) اشارة الى تعريف الاختصار واما الاثبات بالمعاني الكثيرة في الالفاظ الفيلسفة
الكلام كان مطولاً ثم اختصره والحق أن المختصر ما قبل لفظة كثر معناه أم لا والاطول ما كثر لفظه كثر معناه أم لا لا واس
وهي ثالثة عند الشارح ومن نعمه أن المختصر ما قبل لفظوه كثر معناه والاطول ما كثر لفظه ومعناه (قوله من غير اخلال بالمعاني
فه اشارة الى أن هذا الاختصار لا يبدآن بكون غير محل يفهم المعنى أى بحيث لا يفهمه المعنى (أقول) هذا الوصف ظاهر فيه
كان مختصراً من كلام مطول فلا لخل ماذا كنا انظر من أول الامر قليلاً ونحت معان كثر ومع انه يقال له مختصر قد بر (قوله)
مذهب على حذف مضافين) لاجابة لتقدير ذلك لان المضاف الاول هو مفهوم من صفات الشخص الفاعل وليس الكتاب مستثلاً
والاحكام التي هي المسائل نفس المذهب ويجاب بان فهم مصدر المسمى للفعول وهو من اضافة الصفة للأوصوف وازدادة أحكام
ما بعده لبيان قصد بذلك ان الاحكام هي عين المذهب الا أن الأخير كما في ك بأن الأكثر قصد به في فيصم على أن تكون معناه
على حين غفلة واما اختراعي لاجلها لا استعمالاً كان هذا المختصر لضبطه وكثرة فهمه مستعمل على مذهب مالك وقوله
مسائل تنوع في التعبير والمعنى واحد وقد تقدم أن المسئلة مطلوب بخبري يبين عن غلبه في ذلك العلم (قوله أى مذهب اليمين الاحكام)
فه اشارة الى أن مذهب في الأصل مصدر مسمى أريد به للفعول وهي الاحكام التي ذهب اليها امام من الأئمة ولا يصح جعله على الم
الانصاف لان الاحكام مذهب اليها لا فيها ووجه صحة الجمل مع التسف أن المكان هنا ليس حقيقة او اعلم هو يتنازف في
لما ينقل من حكم الى حكم ذاهب في الاحكام الاختلاف في التوسل والاحتداد وهو يدل توسع في استخراج الاحكام الشرعية الى
ما هو اقلها وجوب الصلاة والكتابة ونحوهما مما جعلت عليه الامم ليس من الفقه **تنبيه** في الاول يطلق المذهب عند المتأخرين

من أغمة المذهب على ما به الفتوى من الخلاف التي على جرته الأهم كالحج عرفة لأن ذلك هو الأهم عند الفقيه المقلد (الثاني) المراد بمذهب ما قاله هو وأصحابه على طريقتيه ونسب إليه مذهب الكون في جري على قواعد ما أصله الذي على مذهبه وليس الرأى مذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (قوله الأصح) نعم لنا ذلك وإن كان يصح أن يكون وصفاً لتبديل (قوله بطن) أي جماعة من جري أي أن تلك الجماعة سميت بنبي أصبح اسم أبيه الذي هو جدنا على الإمام رضى الله عنه خلاصته أن ذا أصبح اسم أبيه انسمت قبيلته به (قوله وهو من العرب) هكذا في نسخة بالواو والواو فتح الفاء تنفر بها على ما قبله (قوله حلفه في قريش) وحلفه بكسر الحاء وسكون الهمزة أي بحلفته أو بمعاقبته ومعاهدته أي بمعاقبته جد مع قريش وذلك لأنه هو مالك فقد قال قال عبد الرحمن بن عوف بن عبد الله التيمي ابن أخي طلحة ونحن بطريق مكة بأمالك هل لك إلى ما دعاك إليه غيرك فأينما نأ يكون من ممالكك وهذا من ممالكك فأجبت به إلى ذلك (قوله في نبي الله) أي مع نبي الله وخلاصته أن قريشاً فرق من جلتنا نبي من مرة وهذا أبي بكر الصديق رضى الله عنه فالعاهدة لم تقع مع كل قريش بل ما وقعت إلا مع نبي من مرة احتراماً عن نبي الله بن طلبة والقبيلة انما هي نبي الله لكن لما كان نبي معناه العبد أضغف إلى الله فقبل نبي الله فالخلاص أن قوله نبي الله قبل من كل والمعنى معاهدة جده مع واحد من قريش الذي هو واحد من نبي الله (قوله عند الجمهور) أي خلافاً لابن إسحق فإنه يقول مولى عقافة وكلامه مردود (قوله فهو) أي مالك من بيوت الملوأى لأن جدهم هو وهو أصبح ملك من ملوك اليمن (٣٥) (قوله إذا جازا في التسب) لا يخفى أن ذو

لم يقع في التسب إذا النسبة أصبحت فالأحسن أن يقول لأن العرب إذا صعدوا الاسم ذي يكون ذلك إشارة إلى أن المسمى ملك والحاصل كأنه دعي حتى نت أن كلمة ذي في هذا التركيب وتكون من جهة العلم فعلى برزمنه لا يخفى صاحب وهي لفظة أهل اليمن يدخلون على أعلامهم ولا يدخلون ذلك في كل عمل بل أعلام ملوكهم (قوله وابن ما كولا الخ) ما كولا بضم الكاف وسكون الواو ثم لام ألف قال ابن خلكان لا أعرف معناه ولا أدري سبب تسميته بالأمير وقال بعض أنه لقب عليه (قوله

الاجتهادية ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غسان بجملة قسامة تختبة ابن خنسل بجملة مضعومة ختمة مفتوحة ختمة تختبة كرابن ما كولا الأصح يفتح البناء نسبة إلى ذي أصبح بطن من حير وهو من العرب حلفه في قريش في نبي الله فهو مولى حلف لأمولى عشاقه عند الجمهور فهو من بيوت الملوأى لأن القاعدة عند العرب إذا جازا في التسب ذي يكون من ذلك وابن ما مولا هو الأمير أو نصير وجلت بالأمام أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر ذي الرقوع موضع من مساجد تبوك على غابة رومن المدينة ولما فاته وبين قول عباس في المشارقة أنه مسدود الدار والمروءة المشاة لأن ذا الرقوع من أعمال المدينة وكانت وفاته على الأصح يوم الأحد لعاشوراء عشرين يوماً من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد ابن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ والي المدينة المشرقة ودفن بالبقيع وقبره مشهور وعلمه قبعة بيضاء مقلد لنافع قال السخاوي إمام نافع القارئ أو مولى ابن عمر وانظر مناقب الإمام وبقية الأئمة الأربعة في الشرح الكبير فإن فيه العجب العجيب (ص) مينا له الفتوى (ش) مينا المفاعل (ما حاله) من ضمير واضعه المسؤول أي سأولقي وضع مختصر حال كوني مينا لهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال المذهب المذكور وجلبت به أمه ثلاث سنين) قال بكابر بن عبد الله الزبيري والله أنضجته الرحم اه أي فصار كامل العقل سديد الرأى (قوله سنة ثلاث وتسعين على الأشهر الخ) ومقابله ما قال ابن عبد الحكم سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين (قوله لمساجد تبوك) أي موضع سمى بمساجد لم أدروا وجه التسمية بذلك (قوله وكانت وفاته على الأصح الخ) ومقابله من أمه لعشر مضت منه وقيل لأربع عشرة وقيل لثلاث عشرة من رجب (قوله وصلى عليه) أي إماماً بالناس (قوله وال) بدون ياء على عادتهم تقدم (قوله فاته) بمقتل عن الإمام أنه أوصى الشافعي عند فراقه فقال له لا تسكن الرفيق مذهب عمك ولا تسب الدرهم لا تكن عالة على الناس واتخذ ذلك نازلاً نظراً للثلاث تسخف بك العامة ولا تدخل على ذي سلطة إلا وعنده من يعرفك وإنما جلست عند كبير فليكن منك وبينه فسجة ثلاثاً في اليمن هو أقرب منك قدس به وبعمك فحصل في نفسك شيء وتقل عن محضون وجدت كل شيء يحتاج للجباب بمصر حتى العلم أي فلا بد أن يكون العالم نازلاً به بعض الشيخ وهو كلام صدق وقول حق (قوله الجباب) بضم الجيم ما جازوا جذا الجب (قوله مينا له الفتوى) فإن قيل ما من صيغ العموم مع المؤلف لم يذكر كل قول به الفتوى قلت المراد معظم ما به الفتوى بغير سنة الواقع أو أنه أخبرنا عن عمه والآن قد بعزم على أمر ولا يتم لما عزم عليه لتسبنا أن نخبره (قوله اسم فاعل) بتبديل الهموز بعض أن يكون بكسر اللام الواحدة وسكون المثناة التحتية أي يظهر (قوله حاله من ضمير واضعه المسؤول) لا يخفى أنه لا يعلم أن يكون حالاً من ضمير سألني لأن القاعدة أن الحال وصف لصاحبها فيد في عاملها فيزوم أن يكون مولى لهم مقبلاً بالبيان المذكور ومع أنه ليس مقبلاً

به بل هو من جهة السؤال نعم المقيد بـ فـ وضعه المختصر فلناسب الاحتمال الثاني المشار به بقوله وإما مصفاً (قوله أو مرجح) أو مانعة خلق (قوله وهو الذي يقتضيه) أي الذي هو المشهور والمرجح ثم هذا ظاهر إذا كان هناك راجح فقط أو مشهور فقط فلو وجد الأمر أن وكان بينهما تناقض فيقدم المشهور على مقتضى ذلك (قوله ومنها ما هو شاذ) مقابل مشهور ورفوقه أو مرجح مقابل راجح وبالإيجاز القوي بغير المشهور والراجح لا يجوز الحكم بالمال به فإذا كان في المسئلة قولان متساويان فقبل المقتضى بخير السائل وقبل بختاره أحدهما وهو ما جرى به العمل (قوله فائدة) يجوز تقليد المذهب المخالف في بعض النوازل ويقدم على العمل بأضعف (قوله لكن أسناد البيان الخ) هذا يدل على قرينة تكسر الباطل وقال ابن القرامط فيمكن أن يكون اسم مقول مصفة لخصم رأى موصلاً عليه فيكون قوله له لا تنوي متعلقاً بقوله مختصر أو اللام في قوله لم يمتنع في (قوله لكونه ميناخية الخ) أي فهو من أسناد الشيء إلى نظره (قوله أو ما كثر قاله) هذا هو المشهور (قوله أو قول ابن القاسم في المدونة) لم ير هذا الشرح كما فاده بعض الشيوخ ولعل الأولى رواية ابن القاسم في المدونة وقوله حاصل ما استفاد من عـ في باب آخر عند قول المصنف وتصرفه الخ مع ما فاده بعض الشيوخ من رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره ابن القاسم في المدونة مقدمة على قول ابن القاسم في المدونة وأولى في غيرها وقول مالك الذي رواه عنه ابن القاسم وفي غير المدونة تقدم على قول ابن القاسم في غيرها وأما قوله فيها فهو مقدم على روايته عن الإمام في غيرها (قوله بعد الاستخارة) أي أو الالهام (٣٦)

أي لأن البعد به طرف متعبل هي حقيقة في الاتساع فإذا أريد التعقيب فيؤتى به بعد أو أن البعد به في كل شيء بحسبه والواجب بالوضع أنما تكون بعد متطوالة ويشهد الأول ثم أعزى لقوى الالباب إلى آخر الخطبة فانه يقتضي تأخير الخطبة (قوله والافضل له) عطف تفسير (قوله أو تركه) الاحسن أو تركه أي الاجابة (قوله بفتح الخاء وكسرهما) أي وفتح الباء أي طلب الاختيار أي طلب صرف الهممة لها هو المختار عند الله والاولى (قوله على أصلهما

أن منهما ما هو مشهور أو مرجح وهو الذي يقتضيه ومنها ما هو شاذ أو مرجح لا يقتضيه وإما مصفة مختصراً لكن أسناد البيان فمن الأسناد المجازي لكونه ميناخية والراجح ما قوى دليله وفي المشهور أو قول ما قوى دليله أو ما كثر قاله أو قول ابن القاسم في المدونة وعلى الأول يكون المشهور مراد فالراجح (ص) فاجبت سؤالهم بعد الاستخارة (ش) انهاء السببية واجابته لسؤالهم ما بوضع جميع التآليف ان تأخرت الخطبة عنه أو بالشرع وان تقدمت وبعد الاستخارة فتعلق بجابت وليس فيه ما يؤيد ان الاجابة بالشرع لصدقه مع الاحتمالين والمعنى انه لم يشرع في فعل ما سألوهم فيه حتى يطلب من الله أن يختاره الأولى به والافضل له من اجابة سؤالهم أو تركه فلا اختارة طلب المرة (١) بفتح الخاء وكسرهما فاستعمل على أصلهما من الطلب وطلبها بصلاتها ودعا لها الوارد في الصحاح وغيرهما وان كان الذي سألوهم فيه ما لا يكون غير من الخيرات أو أفضل وإيناره بالاشتغال أولى وأهم وقد يكون استخار في أصل الفعل خوفاً عما يعرض لمن الرابوا العظيمة أو استخار في كفته ووقته لانه كما في منسكه ان الاختارة في الحج ليست في نفس الحج لان الاختارة لا يحصل لها في الواجب والمكروه والحرام وانما هي في أنه يشترى أو يكرى وهل يرافق فلان أو غيره انتهى وفي الاختارة تسليم لامر الله وخروج من

الطلب أي فالسليم والتام الطلب الذي هو الأصل لا تأت كذا الذي هو خلاف الأصل (قوله وطلبها) استدل أو قوله بصلاتها التدبير الخ خبر والتقدير وطلبها كان بصلاتها ودعا لها (قوله وان كان الذي سألوهم فيه) أمر يتط بقوله طلب من الله أن يختاره الأولى به والافضل الخ على أن الغاية لتعطل (قوله الأولى) بمعنى أفضل فقد تفتن في التعبير (قوله وقد يكون استخار في أصل الفعل) الفرق بينه وبين ما قبله أن الذي قبل وقد نظره من التآليف وغير من الخيرات مستخار في الأولى منهما غير تأت تطرق إلى راسحته وفي هذا تردد نظر من التآليف وتوهمه نظر إلى جهة فعل من الخيرات خائفان تطرق إلى راسحته (قوله أو استخار في كفته) أي كونه مختصراً كما سألوهم أو مدلولاً لقوله ووقته أي أو وقته (قوله كما في منسكه) تطرق إلى أن الاختارة في أصل الفعل ليست مراداً وان اختلاف الحال فيما نحن فيه مع الحج فان الاختارة فيما نحن فيه في الكفة أو الوقت وفي الحج في كونه يرافق فلان (قوله ليست في نفس الحج) أي في كونه ييج أو لا ييج أصلاً (قوله لا يحمل لها في الواجب الخ) أي وانما تكون في التدبورات والباحات وخلاصته ان الاختارة في المدبورات اذا تعارض فيها أمران أحدهما يبدأ به أو يقتصر عليه لا في أهله لا منطوية وفي أصلها طومان عروض الرأى وأما المال فيج في أصله وهل يستخير في معنى أو مطلق اختيار بعضهم الأول لظاهر الحديث لأن فيه ان كنت تعلم ان هذا الأمر الخ واختار ابن عراق الثاني وقال سيدي عبد الوهاب الشسراني وهو أحسن وقدر بنامه فوجدناه جميعاً (قوله في الواجب لا يؤخذ على إطلاقه) فقد تكون في الواجب الخير كالتسحب الخخير وفيما كان موسعاً كالخج في هذا العام (قوله تسليم لامر الله) واحد الامور لا واحد الامور (قوله ونج من التدبير) وهو في حق الخلق النظر في عواقب الامور وهو المراد هنا أو ما في حق الباري جل وعز فهو ما يخاف الشيء على الوجه المحكم

(قوله فاستقر برك سبع مرات) يشكر والصلاة والدعاء (قوله ثم انظر الى انى سبق في قلبك) أى فبعض لما انتشر له صدره المراد الشراح خالعين هوى النفس وميله المحصور بغرض ظاهر أو باطن يحمله ويزينه لقلب حتى يكون سبيل له قالة في شرح العباب و يوافقه ما قاله بعضهم من أنه ينبغي أن يترقب قلبه من جميع الخواطر حتى لا يكون ما أتالى أمر من الأمور تعتدك لما يسبق الى قلبه يعمل عليه فإن الخير فيه (فتنبه) كان بعض الشايخ يستخير لغيره وقال بعض الفضلاء يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه أن الانسان يستخير لغيره والحديث في الجامع الصغير وفي الاستدلال بجاذ كرشى كافى بعض الشراح (قوله ووقر فى الر كعة الأولى) قال الشيخ خضر الشافعى واحتج بعضهم أن يزيد فى الر كعة الأولى قوله تعالى والى ربك يخلق ما يشاء ويختار الى قوله تعالى وما له ملوك وفى الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة أن اله (قوله ثم قال) أى ابن السنى وانما ألقى بتم اشارته الى حذف فى كلامه كخلفه بعض الشيوخ (قوله ولو تعذرت عليه الصلاة) أى لمكونه ليس وقت نفل أو لم يجد ما ينطهر به (قوله عدم التأخر مدة تضرهم) والتعقيب فى كل شئ يحسبه لما تقدم ان الاجابة لما يوضع التأليف أو بالشروع فيه (قوله لأن الجواب السائل الخ) أى فالاجابة حقها أن تقع على السائل فإنها يقعها على السؤال غير ظاهر وقوله لكن اذا أجاب السؤال أى على جهة الجواب العقلى وأتى به اشارته الى أنه وجه صحة فى الجملة دعما لما يتوهم من أنه لا صحته (قوله وقيل انما ألحق السؤال) عبر بأخيه نظرا الى كونه ليس على طريق الحققة أى وفى معنى طريق المجاز العقلى الابقى (قوله مقيد بالقيود الثلاثة) وهو كونه مختصرا على مذهب الامام مالكين والظاهر (٣٨) ان القيد الوسط وهو كونه على مذهب مالك انما هو من قرينة المقام

لا أنهم تطافوا بالسؤال فيه فتدبر (قوله انما هو موضع المختصر) هذا على أحد الاحتمالين المتقدمين به وأما على الاحتمال الثانى فقال فى قوله منسباً الى مقيد بالقيود الثلاثة فيكون حالاً منتظراً لأنه حين الشروع لم يكن مشيراً بالفعل (قوله كالأيقن) لأن مسؤولهم ليس هو المشير وقد يقال بصحة على طريق الاستناد المجازى كافى بيننا لما به الفتوى (قوله ومعنى كلامه) انما عبر بمعنى الخ لانه غير متبادر

أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنسى اذا هممت بأمر فاستقر برك سبع مرات ثم انظر الى انى سبق الى قلبك فان الخير فيه النورى وقرأ الى الر كعة الأولى بقل أى الكافرون بعد الفاتحة وفى الثانية بقل هو الله أحد بعد الفاتحة ثم قال ولو تعذرت عليه الصلاة استغفار بالدعاء انتهى وانما أتى بالقائه فى قوله فاجبت دون ثم للاشارة الى عدم التأخر مدة تضرهم وقوله سؤالهم حشولاً ان الجواب السائل لا السؤال فكأن بقول فاجبتهم لكن اذا أجاب سؤالهم فقد أجابهم وقيل انما ألحق السؤال ليعلم أنه يضع من سؤالهم شيئاً بل أى مقيد بالقيود الثلاثة (ص) مشيراً بقوله (ش) هو حال من فاعل أجبت لان اجابته سؤالهم انما هو موضع المختصر وهو حال الوضع مشير ولا يصح أن يكون حالاً من سؤالهم بمعنى مسؤولهم كالأيقن ومعنى كلامه أنه يقول مهمالاً وفيها موهنا ونظاره ها وحلت وقيدت وما أشبهه من كل ضمير غائب مؤنث تأنيدياً كونه كونه بكون اشارة للدعوة وضع عدو الضمير عليها غير مذكورة فنتردها في أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة الى غيرهم من كتب

من لفظ المصنف (قوله وجعلت وقيدت) أى وما أشبهه من فسرت ولا يصح أن يقال ان ذلك داخل المذهب فى أول لانه اذا جلت المدونة على شئ ولم يحصلها أحد على غيره لا يجزى الا أن لا تقدر (قوله من كل ضمير غائب مؤنث الخ) أى فى الغالب لانه قد أشير لها بضمير المذكر فى موضعين هما قوله فى الحج وقيدان أمن وقوله فى الشركة وقيد انما يبدو هذا كلامه ما يمكن فى الكلام ما يصرق الاشارة بالضمير المذكر لكونه المدونة كدولة فى التلبية وتوسط فى عاوصة وفيها عاوصة هاى التلبية وقوله فى الطلاق لا يحلوف لها فبقيا وغيرها (فائدة) الامهات أربع المدونة والموازية والتعنية والواحدة فقط المدونة للسبحون والتعنية للجن والموازية لمحمد ابن المازى والواحدة لابن حبيب ويقال ان الدواوين سبعة الاربعة الاول المختلطة والمسبوبة والجموعة والجموعة لان عبدوس والمسبوبة تقاضى اسمعيل والمختلطة لان القاسم انتهى لـ ولا يفتى ما فى عداه سابعاً التسايع لان المدونة هى نفس المختلطة وانما ذكرنا تلك الفاتحة لتوقع تلك الالفاظ فى كلامه مرجه الله (قوله وصح الخ) لاجابة ذلك لان اصطلاحه يصح الاشارة ولو فرض أنهم لم يقرروا في أذهان أهل المذهب المالكي (قوله في أذهان) الاذهان جمع ذهن وهو قوت من شأنها أن تعد النفس لاكتساب الآراء والفهم استعمالها والادكان أن يكون سرعة انتاج القضايا بسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كإحدى الامع واسطة كثرة من ازالة المقدمات المنتجة كذا قيل والظاهر ان الفهم ناشئ عن استعمال تلك القوة (قوله حتى قال مشايخهم) أى كان رشد فيه شئ لكن برب العادة بالمبالغة بالمدح كما قاله بعض الشيوخ (فائدة) واذا أطلق الكتاب فالحال يدوم المصيرورة عندهم على الغلبة عليها كالتراثر عنده هذه الأمة وكتب سيبويه عند التخصيرين

(قوله وبأول الخ) التأويل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غير بيان أردت المحقق منه فقط زدت دليل بصدقه وإجماعاً ومرادنا باللفظ في قولنا صرف اللفظ الخ الظاهر وهو ما احتل كلاماً معينين لمثلاً دلائل الخ أو أحدهما أظهر عند العقل من الآخر لكونه الموضوع له وأغلبه العرف والاستعمال فيه كلفظ أسد في أبت اليوم أسداً فإنه يحتمل معنيين وهما الحيوان المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر في الحيوان المفترس لآلهما المتعين ولا صارف عنه ويحتمل للرجل الشجاع لآلهما بل إنه لا معنى بجاريته ولا صارف له إليه ثم إن جعل على المعنى المروج سمى مؤولاً والظاهر هو اللفظ المستعمل في أظهر معنييه والمؤول هو اللفظ المستعمل في المروج منهما فإن قلت إذا كان معنى التأويل ما ذكر فكيف بطلقة المصنف على إبقاء اللفظ على ظاهره الجواب إن ذلك اصطلاح له ولا مشاحطة في الاصطلاح كما ذكره الشوافي رحمه الله (قوله وهي التأويل) أي مادة التأويل وبالألفظ التأويل هيئة والمراد بالمادة كافي له الحروف مع قطع النظر عن الحركات والسكان والتقديم وشدته (قوله ليندرج تأويلان) يعني نفسان قال بعضهم هي داخلية في مادة أول من حيث المعنى (قوله في فهم المراد منها) كذا قال الناصر قال في له وإنما قال الناصر في فهم المراد منها لأن الفهم إنما يتعلق بالمعنى لا باللفظ (قوله وهذا النوع) أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحها في فهمها وقوله من الاختلاف أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحها في فهمها ومن التبعض لأن الاختلاف صادق عليه وعلى غيره كخلاف وقولنا أو أن من يأنس (قوله وإنما هو في جهات محمل الكتاب) لا ينبغي أن يحمل اسم مكان أي محل الجمل أي ما يحمل لفظ الكتاب عليه فيفسد وقوله المعنى وإضافته جهات إلى ما بعده لبيان أي جهات هي محمل الكتاب (قوله في آراء) جمع رأى (قوله ٣٩) في الجمل أي وليس في آراءه كآفته في الجمل من

المذهب كالفتحة في الصلة فتعزى عن غيرها ولا يعزى غيرها عنها (ص) وبأول إلى اختلاف شارحها في فهمها (ش) أي شارح في هذا المختصر أيضاً وتأويل وهي التأويل ليندرج فيه تأويلان وتأويلات إلى اختلاف شارح في ذلك الموضوع منها وإن لم يتصدق والشرح شارحها في فهم المراد منها وهذا النوع من الاختلاف إنما هو في جهات محمل الكتاب وليس في آراء في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وإن كان قد تكونت تأويلات وأقوالاً في المسئلة واختلف شراح المدونة في فهمها على تلك الأقوال فكل فهمها على قول كقوله وهل هو العزم على الوطء أومع الأمسك تأويلان وخلاف وقد يكون أحدنا أو بلين موافقاً للشم وربما قد صدق ثم يصف الثاني عليه كقوله كثيراً وتؤول أيضاً على خلافه فتؤول أيضاً على عدم الكل أنقصه أولاً كما ستري ذلك بحول الله وقوته في كلامه إن شاء الله تعالى وقوله وليس في آراءه في الجمل ظاهر لأن المراد أن هذا اللفظ بغير من غير أن يكون هناك خلاف خارجي لا يقتضي التناقل وردت على البساطي متعقب كإيهامه مبسوط في الشرح الكبير (ص) وبالاختبار للشمي

اختلاف في آراءه في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وهذه العبارة البساطي واعترضها بت بما حاصله إن الشيوخ حتى اختلفت عند اختلافهم أقوالاً والظاهر كانت أقوالاً خارجية أو لا فترد شارحنا عليه بأنه لا يعد أقوالاً إلا إذا كانت أقوالاً خارجية وبوجه كونها لا تعد أقوالاً إن الشارح اللفظ الامام إنما يبيح على جهة مراده بقوله ذلك الامام وبقرائن كلامه من عود ضمير وما أشبهه وغيره والشارح من أصحاب الأقوال إنما يبيح لقوله بالكتاب والسنة أو بغير ذلك من أصول الشرع فلهذا بين بين الفريقين توارداً فلا ينبغي أن يجمع أقوالهم في المسئلة وإنما ينبغي أن يعد الكلام الذي شرحه وهو قول واحد أو الخلاف إنما هو في تصور معناه (قوله ظاهر) أي صحيح (قوله لا المراد المراد أن هذا اللفظ) أي لفظ تأويل (قوله من غير الخ) تفسير لقوله بغير مدعى من غير ملاحظة أن يكون هناك خلاف خارجي (قوله لا يقتضي التناقل) أي لا يقتضي أن هناك خلافاً خارجياً أي لا يقتضي وجود أقوال لمختلف أنهم ترجع لقول واحد اختلفت في تفسيره (قوله وردت الخ) تقدم بيانه (قوله وبالاختبار للشمي الخ) كان في المسئلة نص اختار غيره وألأنص فيها جعل كلام المؤلف شاملاً لمصوتين في التعبير بالفعل مع أنه يعبر بالاسم في الصورة الأولى كقوله في الجهاد والظاهر أنه مندوب وكقوله في الجزية والظاهر آخرها حتى قال بعضهم ما إن يكون المؤلف سكت عن اصطلاحه في هذا الوقت أو أطلق الخلاف على ما شمل هذه الصورة تغليبا (قلت) والظاهر أنه في هذين الموضوعين وشيخو هما خالف اصطلاحه ما سموا أو تصحيفاً من التامع كعبيره بالفعل فيمليه خلاف كقوله واختار في الأخير خلاف الآخر وغيّر ذلك حتى ثبت ثم إن الامام المأخوذ على الشيوخ المذكورين في كلامه يجمع إلى إدخاله في الحقيقة على مصدر بخدوف متعلق بضمير أو التقدير ومشيراً بعبادة الاختيار إلى اختيار رأي الحسن

(قوله لكن إن كان) في العبارة استخدام حيث أطلق الاختيار أو إرادته لفظه ثم رجوع الضمير به باعتبار حقيقته التفاضلية وقوله بصيغة الفعل أي معياره بصيغة الفعل كذا قيل وأقول لأجله ذلك لما تقدم أن الاسم الفاعل على المسامح يعني الذي أدخل على محذوف فيكون الضمير في كان عائدا على ذلك المحذوف هذا ما يقتضيه محل الشارح ويصح أن تقول لكن إن كان الاختيار أي تلك المادة آتية بصيغة الفعل الخ (قوله بصيغة الفعل) أي الماضي إذ يستعمل الألف (قوله لأخياره هو) يحتمل أن يكون المصطفى موضعين مضافا للفاعل فيكون مفعولا كذا هو محتمل أن يكون مضافا للمفعول فيكون مفعولا (قوله بصيغة الاسم) أي اسم المفعول قيل نال هذه القاعدة في قوله واختار في الآخر خلاف الأكثر فإن الهمي اختار فيها قول الألف ومع ذلك عرّف بالفعل وأجيب بأنه أراد بالاكثر الكل (قوله فذلك الاختيار من الخلف) أي غالباً وقد يشير بالخلاف خارج المذهب كونه والأظهر والأصح لأجل أنه لأنه قول ابن المسبب واختاره ابن رشد (قوله لا ربي) منسوب لبيعة (قوله ابن بنت الأخي) فالأخي حقيقة إنما هو جسد منسوب إليهم أي بالن (قوله لأن الفعل يدل على الحدث) (٤٠)

هذا ليكون الامن المضارع (قوة)
والوصف يدل على الثبوت) فيه
تظن لان الذي يدل على الثبوت
لما لا اسمية والصفة المشبهة واما
اسم الفاعل والمفعول فهما
للمدح قطعاً لأن الذي يكون
المؤلف قابل الفعل بالاسم مع
قطع النظر عن خصوص الوصف
كأذكر في كذا فإذا علمت ذلك
فالمناسب للشرح أن يقول
والاسم يدل على الثبوت يدل
الوصف وحاصله أن الاسم يدل
على الثبوت بأصل الوضع وعلى
الدوام بالقرينة (قوة) ومتناسبة
كل لا تخفى) وذلك لانهما كان
ما اختار في نفسه هذا مناسب
التعبير عنه بجليل على ذلك ولما
كان ما اختاره من الخلاف ثابتاً
قبل ناسب التعبير عنه بالاسم أي
فالتعبير بالاسم بالنظر لثباته

لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلفاء (ش) أي ومشيروا إعادة الاختيار إلى اختيار أبي الحسن علي بن محمد الرابي المعروف بالخيري بجمعة وهو ابن بنت الخمي لكن ان كان اختياره من عند نفسه لامن أقوال منصوفة فليسير فيشير إلى ذلك بصيغة الفعل الماضي كاختار وان كان اختياره من الأقوال المنصوفة فيشير إلى ذلك بصيغة الاسم نحو المختار كذا وانما جعل الفعل لاختيار الاشياخ في أنفسهم والاسم لاختيارهم من الخلفاء المنصوص لان الفعل يدل على الحسوث والوصف يدل على الثبوت ومناسبة كل لاخفى والخمي المذكور نزل مصفاقص ونفقه بان محرز وأبي الفضل ابن بنت مخلدون وأبي الطيب وأبي إسحق التونسي والسبوري وظهر في أيامه وطارت فتاوه وكان فقها فاضلا يداني في بعد أصحابه فاز رياسة إفریقیة ونفقه به جماعة منهم الامام أبو عبد الله المازري وأبو الفضل الخوي والكلاعي وله تعليق محمدي للسيرة سماه التبصرة حسن مفيد توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربعمائة بصفاقص وقبره بهم معروف وخصه عن ذكر مره بملحة الاختيار له أبروهم على ذلك (ص) وبالجملة لابن يونس كذلك (ش) أي ومشيروا إعادة الترجع لرجع ابن يونس لكن ان كان اختياره من عند نفسه فيشير إليه بصيغة الفعل الماضي كرجع وان كان من الخلفاء المنصوص فيشير إليه بصيغة الاسم وهو الارجع وهما معني قوله كذلك وابن يونس هو الامام أبو بكر محمد بن جسد الله بن يونس عجمي صفلي كان فقها اماما عالم الفرسيا أخذ عن أبي الحسن الحمايري وعتيق ابن الفرسي وابن أبي العباس وكان ملازما لجماعة منصوفة بالبيعة توفي في عشرين ستمائة ربيع الاول سنة إحدى وخمسين وأربعمائة وقيل في ربيع الاخر ويعبر عنه ابن عرفة بالصفلي (ص) وبالقول ولان رشد كذلك (ش) أي ومشيروا إعادة الظهور إلى تظهير ابن رشد

لکھن

الاختيار لأحداث في الموضوعين (قوله صفاقص) في نسخته بالصاد الآن الذي في القاموس سين آخر
لكن وحاصل ما فيه أنها بفتح الصاد ولا وض القاف والسين آخر وهي بلد بآخر بقية على الجر شرهم من الآبار (قوله وطارت فتاويه) أي
وانشرت فتاويه أو نقلت فتاويه إلى البلاد فهو جازا استعاره أو جعله مجازا عقليا (قوله هو في بعد أصحابه) أي أقرانه (قوله والكلاص)
بالفتح وتخفيف اللام العين المهملة نسبة إلى كلاء قبيلته من جر (قوله حمادى للدونة) أي في الترابج والمناجى (قوله لأنه أجزوهم على
ذلك) أي أكرهم استعجاله من المادة هذا ما فيه ظاهر العبارة الآن عبارة لطاب تشديد المعنى لأنه أجزوهم على الاختيار وان
كان بغير لفظ الاختيار وسأيت فيجعل كلام السارح عليه لأنه لا يظهر حينئذ تفسير التعبير بالاختيار الآن يقال الشأن في ذلك التعبير
عنده حافة الاختيار (قوله لكن إن كان اختياره) الأولى ترجيحه (قوله صفق) قال في ك وجد عندى مانصه الصفق بفتح الصاد
والقاف وكسر هاءو يجوز فتح الصاد وكسر القاف انتهى (قوله الحصارى) نسبة إلى الحصير على غير قياس كذا قاله بعض الشيوخ نسبة
من حيث سبعا وأعلمها (قوله التعدة) (١) بكسر النون معنا الشجاعة والشدة كإلى المصاح

(١) بكسر التون هكذا في النسخ ولعله سبق قلم فان النسخ في المصباح الفتح كسبه معجمه

(قوله ان كان لظاهر الخ) هذا التوزيع لحظ فيه الصيغة الصادرة منه امامادة الظهور والترجيح أو غيرها (قوله باقطار الاندلس) أي فواح الاندلس وفواحي المغرب أو بقطر من هما الاندلس والمغرب وهذا بقيد الاندلس اقليم آخر غير المغرب (قوله بصحة النظر) أي الفكر وقوله وكان اليه المزعج أي الفزع (قوله بغيره العباس) لا أدري كيف كان هو (قوله وصلى عليه) أي كان اماما (قوله والتفجع) أي حزن الناس عليه (قوله لمناظره الخ) ناظر فيه كاتقدم بالصيغة الصادرة منه (قوله ان كان) فيه إشارة الى أن الترجيح ليس بلازم من كلامه (قوله لا من لفظ قال) كقول المصنف قال وهو الاشبه فترجيح من قوله هو الاشبه واعتراض ذلك بأن المصنف يريد مكانة كلام المازري كما دعى من أنه لم يستعمل قال في معنى ترجيح بل المراد ان المازري للرجح بذلك (٤١) أعاد ترجيحه له فقوله قال وكذلك شئ

وقوله قال وان قال أفرغى
بأنف فافرا يستفاد منه
ترجيح ما ذكر لكونه جزم
به حكاه الحاصل أن كلام
الشارح ظاهر باعتبار قوله
قال وهو الاشبه وليس بظاهر
بالنسبة لقوله قال وكذلك شئ
وفوه فتدبر (قوله نزل
المهدي) بل يمتنع أعمال
فونس (قوله امام) بكسر
الهمزة كما هو مضبوط
بالفتح في نسخة (قوله أحق
ما يدعوني به) أي وهو امام
أي فصار اماما بعباعه وما
يدعوني فاعل بأحق ساذ
مسددا لغيره وأوان ما يدعوني
مستبدا وقوله حق خير مقدم
(قوله فقال له وسع الخ) لم
يجبه المصنف عليه السلام
بل دله بما هو أتمق ومستأثر
لجوابه عسرا أي ملاء الله
صديق علميا حتى لا يشق
عسكسا ومن أسئلة
السائلين أوزاد الله في حسن

اكن ان كان لظاهره أو رجحه واختار من تنسبه فيشير لفظ بصيغة الفعل الماضي كظهر وان كان
من الاقوال الخلافية فيشبهه بصيغة الاسم وهو الظاهر وهذا معنى قوله كذلك وابن رشد هو الامام
محمد بن أحمد بن رشد يعني بابي الوليد قرطبي فقيه وقته وتفقه باقطار الاندلس والمغرب المعروف بصحة
النظر وجودة التأليف ودقة الفقه وكان اليه المزعج في المشكلات ما لا يحصى الا حداثي عشرين
القدسة عشرة بن وخمسة مائة ودفن بمقبرة العباس وصلى عليه ابنه أبو القاسم وكان التناء عليه جلا
والتفجع عليه جلا ومولد منة تميم وأربع مائة (ص) والقول للمازري كذلك (ش) أي
ومشيرا إلى القبول لقول المازري لكن ان كان لظاهره أو رجحه أو اختار من رأى فيشبهه بصيغة
الفعل الماضي كقال وان كان من أقوال المذهب فيشبهه بصيغة الاسم وهو لفظ القول وهذا معنى
قوله كذلك لكن لا يتفق المؤلف اطلاق صيغة الفعل على معنى ترجيح بل انما يريد بمجرد حكمه كلام
المازري والترجيح ان كان فاعلموا عما اشتمل عليه لا من لفظ قال تأمل وأما صيغة الاسم فلم والمازري
هو الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري يعرف بالامام أصله من مازنة شيخ الرازي
وكسرهما مذبذبة في جزر صغيلة نزل المهدي امام بلاد افراسية وما وراءها من المغرب ويحكى أنه رأى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحق ما يدعوني به فقال له وسع الله صدرك فقتضا وكان آخر
المستغلين بافراسية بصفى الحق لم يروية الاحتجاج ودقة النظر وكان يفرع اليه في الفتاوى في الطب كما
يفزع اليه في الفتاوى في الفقه ويحكى أن سبب اشتغاله في الطب أنه مرض فكان يبطه يهودي فقال
له اليهودي يا سيدي ومثلي يطلب منك وماي قره أحد ما تقرّب بها في ديني مثل أن أفندكم فختنشد
اشتغل الطالب وحين أخذته بالاحازرة الفاضلي عياض بن قيسنة ست وثلاثين وخمسة مائة وقد نسبته
على الثمانين ويقولون فاجابته فقدم بحادة الظهور والترجيح أو الاختيار بندق ماقيل ان التفسير الى اسم
وفعل لا يصح لانه المقسم لكونه اسما فقط وتخصيصه الشيوخ بهذه الالفاظ لا راد اصطلاح لقصد
التفسير لأن من نسب اليه بعضا رجع بذلك اذ كثيرا ما يشير بالظهور لقول ابن رشد الاسع يعلم ذلك
بمنهض مع ما لهم ولعلم ان المراد مني ذكر ذلك فهو إشارة الى الترجيح لأن المراد مني ترجيح بعضهم شيئا
أشار اليه حتى يعرف من بوجود ترجيحات كثيرة لهم لم يشر اليها وليد كره الموقف على ترجيحهم في
الوجود وأقدمهم ابن بونس الصقلي ففتح المهمة ثم التفتي ثم ابن رشد ثم المازري واختار عدد الاربعة

(٦ - خشي اول) خلقك حتى لا تنام عما ذكر (قوله رتبة الاجتهاد) أي اجتهاد الفتوى فقد بر (قوله فكان بطيه) من باب
(١) ضرب (قوله مثل ان أفندكم) من باب ضرب كما في اختار أي طلقاف مكسورة (قوله رجع ذلك) أي بخصوص الظهور والترجيح
أو القول والاختيار ثم لا يخفى أن هذا يخالف ظاهر ما تقدم له في التعمي حيث قال لأنه أجزؤه على ذلك وبعبارة الخطاب أحسن ونصه
وتخصمهم بالتعين لكونه تصرفهم في الاختيار وبدأ بالتعمي لأنه أجزؤه على ذلك ولذا خصه بملة الاختيار وخص ابن بونس بالترجيح
لأنه أكثر اجتهاده في المسئل مع بعض أقوال من سبقه وما يختار لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات
فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهر ما في جماع كذا وكذا وخص المازري بالقول لأنه لما قوت عارضته في الله لوجوم وتصرف فيها
نصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه اه وبعبارة أخرى انما ذكر هؤلاء الاربعة لأنه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من
التعب في نشر المذهب وبذنبه وترتيبه (قوله بفتح المهمة) تقدم أنه يجوز ثلاثة أوجه

(١) كذا في النسخ والنسج في كتب اللغة أنه من باب قتل كسبه معججه

(قوله الذين هم الخ) صفة للثلاثة الاربع والاثمة الاربعه ولما كان ماعليه الخلفاء الاربعه هو ماعليه الاثمة الاربعه عدوا كانهم هم
فلذلك جعلوا اركاناً اربعة لا كثرأى فهو لا اربعة اركان مذهب مالك فلذلك خصهم وحاصله أنه لما كان هؤلاء الاربعه لقوة
تصرفهم اركان المذهب كان الاثمة اركان الذين خصهم بالذكر (قوله لنظام الدين) أى لاستقامة الدين أى الذين هم الذين من حيث
استقامته (قوله فذلك) أى قبل خلاف تلك الشبهة مقدم معنى فقدر (قوله للاختلاف الخ) أى فى غير من تقدم ذكرهم وفى غير من أتى
ويشمل من تقدم سابق ولما أتى بصحى وأحسن فلا اعتراض (قوله لفعل شرط مقدر) خلف الشرط وهو هو ما لا لا تدخل الفاء
فى جوابه ونظيره وهو وجوبه لا لا المحمول وهو حيث عليه لان المحمول لا يتقدم عامل يعمل فيه (قوله أى مهمما حديثي) أى مهمما وجد
شيء فى المكان راديه العبارة الى من أجابها بخلاف كقوله وهل تنكره الاربعة أو تمنع خلاف ورايد الشئ معنى تلك العبارة (قوله خبره
محدوف) أى غاب لا لا قد ذكره وفى وجوب غسل الميت الى أن قال خلاف (قوله ولونصبه الخ) فان قلت يمكن أن نصب ويراد به
لقظه والقول نصب المقر إذا راد به لقظه ولا راد به معناملوهم قلت يقتضى أنه يذ كرمه منصوباً بالجمع أنه انما يذ كرهه مرفوعاً (قوله
كقوله اعني عندنا مالك) أدخلت الكاف وقوله ونصير فقبل الخبر على الاجازة عندنا مالك لان القاسم فان قيل قد شهر كل من هذين
القولين فالجواب أن مراد بقوله (٤٣) للاختلاف فى التشهير وتساوى المشهورين فى الرتبة (قوله دالة على المكان قبل كما هنا)

أى على هذا الوجه وهو
اجراء التصريف مجرى كلمة
الشرط (قوله وهو عيب)
أى أمر يعيب منه لحسنه
(قوله وكل مكان) أى وكل
عبارة ذكرت فى خلافها لفظ
خلاف والى ذلك أشير
الفيشى فى الحاشية حيث
قال وحيث مبند وأن كانت
من الظروف اللازمة التى
لا تنصرف نظراً الى المعنى
المترادف لا لفظ والمعنى
المترادف كل موضع قلت فيه
خلاف وقوله فذلك خبر
المبتدأ اذا انما تدخل فى خبر

كان نظاماً الاربعه والاثمة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الاربع التى لا يتشكك الا بها (ص)
وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف فى التشهير (ش) حيث ظرف لفعل شرط متقدماً أى مهمما
وحيث شئ حيث قلت خلاف وخلاف مرفوع على الحكاية أى هو فى كلام المؤلف الا فى
الاجواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولونصبه لا يقتضى أى متى ذكر أقوالاً مختلفة فى مسئلة كقوله
اعتني به عندنا مالك لان القاسم كانت مختلفة فى التشهير وليس كذلك كإشارة الناسر للقائى وكأن
الحاصل على تقدير الشرط دخول الفاء بعد هاءم أن دخول الفاء بعد التظرف لادخل على ذلك
يلواز أن يكون لاجراً انظر على مجرى كلمة الشرط ثم قوله تعالى والذين ينادون بغيره يقولون وحيث
دالة على المكان قيل كما هنا وهو عيب التقدير وكل مكان من هذا الكتاب قلت فيه خلاف وزعم
الافشى انها قد رقت ما انتهى وتأمل قوله ولونصب الخ فان ظاهره أنه لو لا هذا الاقتضاء لصح النسب
مع أنه يمنع من صحته أى صالفت القول الخاص بالجلد لأن راديه الذكر ومعنى كلام المنفاد أن
السبوح اذا اختلفوا فى التشهير لا يقولون تساوى المشهورين فى الرتبة فلهذا ذكر القولين المشهورين
والاقتوال المشهورين وأتى بعد ما يلفظ خلاف إشارة الى ذلك وسواء كان اختلافهم فى تشهير الترجيح
بلفظ التشهير أو بلفظ عليه كقوله لم المذهب كذا أو الظاهر أو الترجيح ويحذف ذلك وان لم يتساو
المشهورين فى الرتبة فلهذا يقتصر على ما نشره ما أعلاه علم ذلك من استغناء كلامه (ص) وحيث
ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعى فى الفرع على أرجحية منصوصة (ش) أى وكل مكان

المبتدأ اذا كان عاماً وهذا الاعراب مجرى قوله وحيث ذكرت قولين الخ اه (قوله وزعم الافشى) أقول ويصح ايراد من
الزمان أيضاً لظاهره أن راداً لهم مجرد القول بتمايه قوله وقال الافشى ولم يرد به أنه كذب (قوله فانه يقتصر على ما نشره ما أعلاه) غير
ظاهر إذ قد اتفق أن لم يتساو المشهورين فى الرتبة ولم يقتصر على الاعلى كقوله فى الفذ كقوله رأياً أيضاً لكتابه نصف الحلقوم والودجين وقوله
فى الظاهر وشهر أيضاً لقطع بالسيان لأن شئى كلامه على الغالب (قوله فذلك) اسم الإشارة تراجع القولين أو الأقوال (قوله فى الفرع
الخ) الفرع هو الحكم الشرعى المتعلق بكيفية على قلبى كائنه أو غير قلبى كالوضوء كإتمام الناسر للقائى وأراد بالحكم النسبة التامة وهى
الوقوف والادفوع أعنى وقوع ثبوت المحمول الذى هو كيفية العمل للوضوء كثبوت النية واجبة فالحكم هو وقوع ثبوت الوجوب
الذى هو كيفية النية التى هى العمل وقولنا نية فى الاذان غير واجبة بالحكم فهو متوافقة بثبوت الوجوب الذى هو كيفية نية النية فعنى
تعلق الحكم الذى هو وقوع النسبة التامة أنه وقع ثبوت تلك الكيفية فذلك العمل أو لم يقع وهذا ما أفاده بعضهم وبصر أن تقول الحكم
هو ثبوت الوجوب الذى هو كيفية العمل الخ وأراد بالشرعى الأخوة فى الشرع المبعوث به التى عليه السلام والاخذ منه بشئ لاخذ
من صريحه بأن يصح بالنسبة والاخذ بالاستنباط منه فان قلت وهل يختص الكيفية بالحكم الخمسة الوجوب والحرم والتدب
والاباحة والكره أوالسعة وزيادة الفضل والافساد ولا قلت لا يختص ذلك لشو له الاضرب فى قولك الذى يضرب على الصلاة عند
يلوع العشر والمنع فى قولك الرق مانع من الارث وغير ذلك فأدرك كل فى لـ (قوله أى وكل مكان) فيه إشارة الى ما تقدم من أن حيث
فى معنى مبتدأ

(قوله قولين) أي قلنا قولين وألفظ أقوال وقوله أو وهل كذا إشارة إلى ما كتبه بعضهم فقال كان قلت أم قال ولا وحيث خلت خلاف فعبر بالقول ورفع لفظ خلاف وقال تاسوا حسد كرت قولين أو أقوالا فعبر بالذ كرت قولين أو أقوالا قلت لما كان ذكرا الأقوال أعم من أن تلفظ قول أو يقول مثلا هل كذا أو كذا قالها كذا ورايعها كذا لم يصلح الرفع على الحكاية ولا القول المناسب لقلت فلو قال وحيث قلت أقوالا لخرج ما لم يلفظ به بصيغة القول كالثانين وأما بخلاف خلاف فان كانت بعد القول لا يخرج معنى يريد ادخاله فان قلت لا يطرذ لا لا في الأقوال لا القولين قلت بل هو جار في القولين أيضا كقوله في باب الرحمن ورجع صاحب بهينه أو بما أدى من غنسه نقلت عليهما وخلاصته أن ما حل به الشارح هو عن ذلك الذي كتبه البعض بأن لا يحظ التعميم في قول المصنف وحيث كرت قولين أي كان هذا المأخذ وغيره أو التخصيص بعبارة القول في قول الشارح وكل مكان ذكرت الخ (قوله وعلم محقر زنا الخ) أي بطريق التصريح في الجمع والقياس في الشيء أي فيما كان بغير ما ذكروا القول (قوله وفي كلام الناصر القاني هذا نظر) لأجل أنه لا يستدعي طولاً (قوله ومنه في كلام المؤلف) هذا الاعتراض إشارة الناصر حيث قال والتعبير بحجاجة وهي كونها إجماعاً أظهر لأنه يفيد أن المصنف يقتصر على رجحانية الراعي الذي يقابله بضعف وعلى ما كان أرجح من غيره والتعبير بالحجة كما قال المصنف يقتضي أنه لا يقتصر على الأعلى ما كان أرجح من غيره وأما ما كان أرجحاً وما يقابله بضعف لا يقتصر عليه و يقتضي عدم التعبير بالقولين والأقوال حيث انتفت الرجحية عنهما أو عنها ولا يكون التعبير بالقولين والأقوال الأذكار حتى كل منهما وتساو ولا يس كذا وكان التعبير بأظهر المشعر نظهور تعبير المصنف مع خروج هذه الصورة عنه أعني ما إذا انفرد أحد الجانبين بالرجح وخلافاً آخر نظر إلى أن أرجح خرج بواسطة بابه النسبة عن التفضيل وصار مصدر الأعل الحديث تكون المعنى وحيث كرت قولين أو أقوالاً كذلك لكونه لم يتعلق واحد رجحانية أصلاً أو ما لو تعلقت بكل واحد رجحانية وتساوياً بغير اختلاف فهما تان صورتان وأما ما يتعلق واحد رجحانية دون الآخر يقتصر عليه وكذا لو تعلقت واحد رجحانية دون الآخر وخلاصة ما في المقام أن الاسم إذا دخلت عليه بالنسبة صار مصدر الأعل الحديث والافرق بين المشتق كأرجح أنه أفعال تفضيل أو لا كزوجه فتقول زوجه (٤٣)

من هذا المختصر كرت فيه قولين أو أقوالاً أو وهل كذا أو كذا وقالها كذا ورايعها كذا ذلك لعدم اطلاعي في الفرع الذي كرت فيه ذلك على من رجح أحدهما أو أوجدهما على الآخر وعلم محقرنا أنه لا فرق في القولين أو الأقوال بين التلفظ بصيغة القول أم لا وفي كلام الناصر القاني هذا نظر ومنه في كلام المؤلف فالتعريف شرحنا الكبير (ص) وأعتبر من المفاهيم مفهوم

ذلك منصوصاً أنه لا يرجح ما ظهر له وطمأنه رجه الله لا ليس عار بجه غير ولو شق هذا المختصر عن أن يجعل فيه ما يدل على ترجحه بخصوصه بخلاف التوضيح فإنه يشترط فيه إلى ما ظهر له (في تحفة) حكى القرافي الإجماع على تحريم التقليد في قولنا أمه إذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أي يختار قولاً ولا يبقى لأنه لا يجمع بينهما وإذا أتى بأحد القولين نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فلا يبقى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا قلنا بقي بأحد القولين اشتراط بعضهم أن لا يبقى الفقر إجماعية تشديد ولا غنىاء بما فيه تخفيف ونقطة الإجماع طرقة وهو ما ذكر قول ابن غازي ويحمل المستفي على معنى من الأقوال المتساوية بشرى العمل وقيل أنه ذكر في القولين والأقوال وهو نقل أحدهما أحب قال بعضهم وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة بمن ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندي وقال القرافي في كتاب الأحكام للحا كم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد دمج عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعف (في فائدة) قال عجب في الفتاوى في موضع وإذا حكم للحا كم بالقول الضعيف فلا يتقض حكمه ما يستدعيه حكمه كالخمس بشعة الحار ومحل مضى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع في قصة مصر وأجاب الأجهوري في موضع آخر بقوله ليس لقاضي زماننا الحكم بالقول الضعيف ولا بتدقيق حكمه ولو علمه وقصد فإن حكمه بغيره مطلق لأنه لا أعان على الحكم بحسب العمل به واقع أعلم اه وحاصله أنه إذا كانت وليته اتفعل على ما يجب العمل به وهو الرجح أو المشهور وحكمه بالقول الضعيف فله بغير حكمه وإن كانت وليته اتفعل على العمل بما يقتضيه راء فلا يجوز العمل بالحكم بالضعف وإذا وقع نزاع فله لا يتقض حكمه ويجوز تقليد مذهب الغير في بعض النوازل ولو بعد الوقوع وهو مقدم على العمل بالضعف وإذا لم يجد نصاً في نازلة فخرج له بغير أي خفيفة لأن مسائل الخلاف التي بين مالك والشافعية أشان وثلاثون مسألة فقط كذا أتى بعض المتأخرين وفيه نظر بل الظاهر كلام القرافي أنه ينتقل في تلك النازلة لمذهب الشافعي لأنه نال الإمام وقد كان أحد عجب إذا سئل في مسألة ولم يرفعه إنما يقول للسائل انه بذهب الشافعي يكتب لنا وفتي بالسؤال أكتب له جوابي كذلك (قوله واعتبر الخ) معنى اعتبار أنه كالشيء المصر به فلا يصح به المصنف ويعمل به ويقتى به كالمصر به فإن قيل قدس سر به المصنف في بعض المواضع قلت إن نصبر بجه به في بعض المواضع لتسكنه كتنسبه غيره أو فيؤيد كرها (قوله من المفاهيم)

حال من مفهوم الشرط مقدم أي حال كونه مفهوم الشرط لم يظهر نكتة التقديم ولا شال الاختصاص لأن ذلك مستفاد من قوله فقط أو ظرف لغو متعلق باعتباره فله في ك (قوله جمع مفهوم) أي على غير قياس إذ القياس في وزن يفعل أن لا يجمع جمع تكسیر استثناء عن تكسیر جمعه جمع تفخيم إن كان صفة مذكرة عاقل كمتقون في معق والابن أن كان صفة مؤنث عاقل أو صفة مالا يسقل كجائنا بالالف والتاء كعقبات جمع معتقة وكفهومات جمع مفهوم وشذ من تكسیر هذا النوع ميسير وملاعير وكسائر أشاره ابن حمزوز (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ حاله كونه ذلك المعنى مطروفا في محل النطق وأراد بالنطق التلظظ وأراد بجعله نفس اللفظ ظان قلت لزمن من يقرر أن اللفظ يحمل لاسر من المعنى والتلفظ ولا يصح ذلك قلت شذ اللفظ المعنى بمعنى دلالة اللفظ على ذلك المعنى وحيلة اللفظ التلفظ بمعنى التعليق فحاله أي النطق التأنيف في قوة تعالى فلا تقل لهما أف وهو مطروفا في أف من طرفية المدلول في الدال والنطق كما ينطبق على التأنيف بطن على حرمة (قوله لا في محل النطق) أي معنى دل عليه اللفظ حاله كونه ذلك المعنى في محل السكوت لا في محل النطق كالضرب في ولا تقل لهما أف وهو من طرفية المدلول في الدال فالسكوت يقابله النطق وحمل السكوت فقط اضرب في ولا تقل لهما أف وهو يقابل محل النطق الذي هو لفظ أف والحاصل أن محل النطق أف وحمل السكوت تضرب (قوله لم يدل عليه الخ) تفسير لقوله لا في محل النطق أي لم يدل عليه محل النطق وانما دل عليه بحمل السكوت (قوله أن يكون حكم المفهوم) الأولى أن يقول هو المفهوم الموافق لتسوق في الحكم (قوله وهو قسمان) أي ذوقين (قوله فخرى الخطاب) فخرى الكلام ما يعطى طريق القطع ولما كان (٢٤) ذلك المفهوم يعلم بطريق التسطع حتى بذلك ولولا الشارح كما قلنا لكان أحسن لأن

الشرط فقط (ش) المفاهيم جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق أي لم يدل عليه بنطوقه وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة مفهوم الموافقة أن يكون حكم المفهوم موافقا لحكم المنطوق وهو قسمان فخرى الخطاب ولحن الخطاب فقوى الخطاب أن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كضرب الوالد في المال عليه نظر المعنى قوله تعالى ولا تقل لهما أف فهو أولى من تحريم التأنيف المنطوق به لأن الضرب أشد منه في الأذية والعقوق ولحن الخطاب أن يكون المفهوم مساويا لحكم المنطوق كضرب أخا مال اليتيم المال عليه نظر المعنى قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال النسيء ظلما فإن الأحرار مساوون للأنفال في خلافه على اليتيم ومفهوم المخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفا لحكم المنطوق وهو عشرة أنواع كما هه القرافي مفهوم الصفة نحو في الثمن السائة الزكاة ومفهوم العلة نحو أعط السائل حاجته ومفهوم الشرط نحو من تطهر صلاته ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم إلا زيدا ومفهوم الغاية نحو أعوا الصيام إلى الليل ومفهوم المحصر نحو أعوا الحكم الله ومفهوم الزمان نحو سافرت يوم الجمعة ومفهوم المكان نحو لمست أمام زيد ومفهوم العدد نحو جاهدوهم فثاني

الدلالة لا يوصفها المنطوق (قوله كضرب الخ) الأولى كضرب أفهوه المفهوم (قوله نظرا المعنى) أي الموجب للحكم وهو الإذابة في الآية المذكورة (قوله قوة تعالى فاعل بالمال) (قوله المنطوق) صفة لتضرب المناسب أن يقول كضرب الوالد في فهو أولى من التأنيف المنطوق في يعلق على كل من التأنيف ويحصره والمفهوم يطلق على كل من الضرب ويحصره والمناسب أن يقول أن يكون المفهوم أولى بالحكم من

المنطوق فالضرب أولى بالتحريم من التأنيف (قوله ولحن الخطاب) لحن الكلام في الأصل معناه واصطلى على أن لحن جلته الخطاب هو أن يكون المفهوم مساويا للمنطوق في الحكم (قوله أن يكون المفهوم مساويا الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مساويا للمنطوق في الحكم (قوله كتحريم) الأولى كتحريم (قوله نظرا المعنى) التي هي والاتلاف (قوله قوة تعالى) فاعل بالمال (قوله أن الذين يأكلون الخ) لا يعني أن الذين يأكلون على ما قلنا محل النطق والنظر وفيه إلا كل المعنى هو المنطوق والمفهوم الأحرار وهو مطروفا في بحر قنوق المعنى وحمل السكوت (قوله في خلافه على اليتيم) أي في حرمة اتلافه على اليتيم (قوله أن يكون حكم المفهوم مخالفا الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مخالفا للمنطوق في الحكم (قوله في الثمن السائة الخ) أي طان مفهومه أن العداوة والعامل لا زكاة فيما وكما حقه أن يعمل لكن عارضه عندنا دليل آخر دال على منطوقه على وجوب الزكاة فنه ما هو في الأربعين شاة واهو يقدم على المفهوم في ك فلا ومن البين أنه يستثنى بملازمه مفهوم الوصف الكائن بالتحريم فبأنه يفتقر أو خواص يؤتى في الإذلال والأخراج (قوله حاجته) مفهومه إذا لم يكن محتاجا فلا تعطه (قوله من تطهر) مفهومه إذا لم يظهر لا تصح صلاته (قوله قام القوم إلا زيدا) منطوقه قيام غير زيد ومفهومه في القيام زيدا لأنه مفهوم قوى (قوله نحو أعوا الصيام إلى الليل) أي غاية الاتمام الليل أي خشه فمفهومه لا اتمام بعد دخوله (قوله أعوا الحكم الله) منطوقه إثبات الأوهة لله ومفهومه نفعنا عن غيره ثم لا يعني أن المحصر إثبات الحكم لذكور ونفيه عما دأب عليه تكون إضافة مفهوم المحصر من إضافة الجزء للكل فلا يكون من المفهوم ويجب أن المعنى مفهوم اللفظ في مقام المحصر (قوله سافرت يوم الجمعة) مفهومه في السفر في خلافه (قوله ثمانين) أي أقل ولا أكرم

(قوله وهو تعليق الحكم) أى مفهوم اللقب أمر يدل عليه تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات لأن المفهوم ليس نفس التعليق والمراد باللقب عند الأصوليين ما يشتمل أقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو أعراس محمد أو أبا بكر أو زين العابدين ويشمل أيضاً اسم الجنس الأفرادى كرجل وما هو إلجى كتمركم كذا ذكروا (قوله وهي) أى مفاهيم الخالفة متجهة عند مالك وجاءت من العلماء وغيرهم كأى حنيفة شكر كل المفاهيم أى مفاهيم الخالفة وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا أثر آخر كافى استفاء الزاكنات المعروفة قال الأصل عدم الزاكنات ردت في الساتمة فثبتت المعروفة على الأصل (قوله فقال به اتفاق) أى من الساتمة وقوله وإن خوي رتنداد من الملكية في القاموس بضم الخاء وكسر الزاى وفتح الميم وسكون النون والذال إمّا أى بكر الملكى الأصولى اه وفي عجم بنق الميم وكسرها وقد تبدل بمسكوت وبفتح الميم الحرف الأخير وهو النون إمّا الأولى فحقها التثنية والجمع والأهمال اه (قوله لأنه قليل) أى لأنه لا يدركه إلا في مواضع ثلاثة (قوله لا يتأني مع اختصار) أى لا يتأني مع مراعاة اختصار دون عدم مراعاته أى لأنه لا يصرح به كان الاختصار موجوداً فالاختصار موجوداً اعتبره أم لا (قوله وقيل فيه) أى في مفهوم الحصر وهو قليل أيضاً فلا يتأني معه اختصار (قوله تخفى عليه) أى على حقيقته (قوله وهو معتبر عندنا) تقدم معنى الاعتبار (٤٥) (قوله أنغير الميزان) علة لقوله معتبر عنده

جلدة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات نحو في التعم إلى كذا هو في حجة عند مالك وجاءت من العلماء لا المفهوم اللقب فقال به اتفاق وإن خوي رتنداد وبعض الحائبة وإما خص مفهوم الشرط لأنه أقواهاذا يقول به بعض من لا يقول بغيره إلا الغاية فإنه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط لأنه قليل لا يتأني معه اختصار فلذلك تركه بل جعل بعض الغاية من المنطوق وفي رتبة الغاية بمفهوم الحصر وقيل فيه إنه منطوق وأما مفهوم الموافقة فتخفى عليه وهو معتبر عنده كقوله في باب الحجر ولولى رد تصرف بميزان غير الميزان أى فعلى أنه من باب النص أو القياس إلجى فلا إشكال وإن قلنا أنه من المفومات فهو أخرى من مفهوم الشرط فكانه اعتبره في نفس ما نحن بصدده فكانه يقول إذا اعتبر مفهوم الشرط فأخرى مفهوم الموافقة وعلى قياس ما قلنا ابن غازى في مفهوم الموافقة يقال في مفهوم الغاية والحصر أنهم ما اعتبران لأنهما أعلى من مفهوم الشرط وكل من قال بالشرط قال بهما والخلاف بينهما أضعف من الخلاف في غيرهما فكانه قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو أعلى منه ومن تتبع كلامه نظره أنه يعتبر هذين المفهومين لزوماً مفهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى يوجب بالغ وكقوله في الحجر الجنون محمولاً لفاقته وقوله إلى حفظه مال ذى الأب ومفهوم الحصر كقوله أو ما يجب القسم لزومات في البيت لأن مراده حصر القسم في الزوجات وكقوله في باب الحجر وإنما يصحكم في الرشد وضده الخ القضاة (ص) وأشير بصحح أو استحسن إلى أن شفاغبر الذى قدمتم صحح هذا واستظهره (ش) لما عين الأشياخ الأربعة وما اطلع عليه في الدلالة على مختارهم ولم يسهه ترك التنبيه على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنه منها أو جعله لهم من تلقاء نفسه أخبره بأنه بشير إلى مختار

بأكون الذين يتلقون وقيل إن الدلالة على الأعم فهمت من القرآن وهي تعظيم الوالدين ومسانة مال النعم وعلى هذا فاللفظ مجاز مرسل من إطلاق الأخص على الأعم فالعلاقة بالنحوس (قوله أو القياس إلجى) القياس إلجى ما قطع فيه بين التفريق والعطف ولا نقل لهما ألف الأيداع وإن الذين بأكون لا تلاف (قوله فلا إشكال) أى لأن كلامنا في المفاهيم لا في النص ولا في القياس (قوله في نفس الخ) اللفظة نفس أى كيد (قوله بصدده) السدد بفتحين القرب (قوله فهو أخرى إلجى) أى أن قلنا بذوات في المفاهيم فإن خصصنا بها مخالفة فلا رد كالأفاد بعض النراج (قوله وعلى قياس ما قلنا ابن غازى) أى من كونه معتبر مفهوم الموافقة (قوله ومن تتبع إلجى) وفي بعض الحواشي أنه يعتبر مفهوم الشرط لزوماً وغيره جزاءً فانه ذلك تأمل كلامه (قوله والمبتوتة إلجى) أى ويحرم والمبتوتة حتى يوجب بالغ مفهومه ولا حرمه بعدد الألاج (قوله وقوله في الحجر إلجى) مفهومه لا الحجر على الجنون بعدد الألافه وقس (قوله لزومات) أى للسراى والأولى أن يزيد فيقول في الزوجات وفي البيت أى للسراى ولا الكسوة والتفقه (قوله وإنما يحكم في الرشد وضده القضاة) مفهومه لا حكم في ذلك لفقر القضاة (قوله وأشير بصحح أو استحسن) أى في حكم (قوله هذا إلجى) أشار بمذاق الحكم المقدراى بقولنا أى في حكم (قوله أو استظهره) أى أنه يظهر أى ظنه ظاهراً أو ألقافاً ظاهره لاقوله أو استحسنه إلجى الألبان بأو باعتبار العبارة الصادرة من هؤلاء الأشياخ والأفالعنى واحد ولا يتخى أن ما ذكر ليس نظيره ما يشير إليه بالاسم في اصطلاح الأشياخ الأربعة للتقدمة وإعقلنا ليس نظيره إلجى لأنه يشير بشئك المادتين إلى استحسنه من الأقوال أو من نفسه (قوله أو ما ظهر له) الأولى أن يقول أو ما ظهر له عطف على ما صححه

(قوله وانما لم يسمهم الخ) كأن يقولوا بشر بعد ما استخرجنا من عند السلام مثلا لكن ان كان بصيغة الاسم فاشارة الى ما صححه من الاول وان كان بصيغة الفعل فذلك لما كان من نفسه وهكذا فان قلت يسمى من تقدم دون غيره من هؤلاء فقلت لما لم يخص هؤلاء الا بغيره بل الترجيح دون غيره منهم بالنسبة المذكورة (قوله وان كان بغير استفعال) أي والحال انه بغير استفعال (قوله لكنه الخ) الاول ان يقول بدل ذلك فيوقع في النفس لوجود الاشتراك في الجملة ففرق من التشريك في المادة في الجملة لدفع ذلك الابس (قوله تفسير المعنى الاستحسان أي ان الاستحسان لما كان خفيا احتاج الى تفسيره وعليه فيكون في العبارة لف ونشر مرتب (قوله اشارت الى ما تقدم الخ) وحاصل هذا انه اذا وقع من غيرهم استحسان أو استظهار أو تعميم أي بهما المادة لا بالمعنى والا لا كني بواحدة فلما لم يعبر بصيغ أو استحسن فلا يكون قولنا المصنف صح هذا واستظهر بقاوتنا بل كل من صح هذا واستظهر مراجع لكل ويكون قوله صح هذا أو استظهره على معنى أو استحسنه أو غير ذلك باعتبار ما صدر منه ومخلصه أن الصادر لا يخص عادة والذي يعنون به لهم آثاره واحدى الصيغتين بأما لا شيء صيغة صدرت منهم لكن على هذا الوجه والذي قبله لم يظهر سر التعبير بهما دون غيرهما ودون الاكتفاء بواحد منهما أو واحدا من غيرهما فذلك قال والاقرب الى الحقيقة أي الى ما في نفس الامر والمقصود هو الموافق لما في نفس الامر وعدل عن ذلك نحو بالصدق وتزعمان التجانس بالجزء معا هو مغب (قوله ان التعصيم) أي قبيح بصيغ اذا كان في المسئلة قولان ويرجح أحدهما فيكون التعبير بصيغ عبارة التعصيم بالاسم (٤٦) فيما تقدم ويعبر باستحسان اذا كان في المسئلة قول واستنتج خلاقه أولم

يكن قول أصلا وظهوره شيء في السلم من تلقا نفسه فيكون التعبير بالاستحسان شيئا بالتعصيم بالفعل وانما كان هذا أقرب لأنه أبعد من التكرار فان قلت هلا عكس قلت وجه ما هله كإثباته بعض أن التعصيم يستدعي وجوده بصيغ قابل لافساد والاستحسان يبياد منه صدقه باعتبار حسن سواه كان مقررا أو موقفا

غير الارادة بصيغ أو استحسن صيغ الفعل لانه لم يرد تعين ذلك الفاعل ولذا قال شيئا بالتعصيم وانما لم يسمهم مع من قدمه عند ذكره اصطلاحه لكثرة تم فيؤيد الى الطول فان قلت لم يقل أو استحسنه فيعيد اللفظة كأن فعل بصيغ أو يقول أو لا يصح أو استظهر قلت انما لم يقله أولا لانه من مادة الظهور لا ينشأ رسله وان كان بغير استفعال كأن فعل لكنه فرم التشريك واتى به ناسا تسرا لمعنى الاستحسان وبعبارة أخرى وانما لم يقل أو استحسنه لطابق استحسان إشارة الى ما تقدم من أنه لا يجب أن يشير الى الترجيح الصادر من المرجح بعد ما لفظه الخصوص والاقرب الى الحقيقة أن التعصيم فيما صححه الشيخ من كلام غيره والاستحسان لما مر مع احتمال الشمول فيما وأنشئ بعض في قوله بصيغ أو استحسن شيئا على أن مراده كل لفظ دل أو اقتضى الترجيح بأي لفظ كان ما كان بلفظ القياس والاستحسان والتعصيم وبغيرها وقوله والقياس رد الجميع ان يرد بعضهم والاستحسان أخذ الجميع وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثانية ودخل المؤلف في قوة شيئا دليل استقرار كلامه أنه يشير لا استظهار نفسه في بعض المواضع (ص) وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أوله نص المتقدمين (ش) أي وأشير بلفظ التردد

فأريد الثاني تمييز (قوله مع احتمال الشمول فيهما) أي يحتمل أن يقال ان كلام الصيغتين لكل من الصيغتين التعبير بصيغ نارة واستحسن أي نارة بصح ما يتفق (قوله بل على أن مراد الخ) أي لاعلى أن مراده خصوص هاتين الصيغتين كما هو مفاد ما تقدم (قوله دل أو اقتضى الخ) أي دل على الترجيح أو اقتضاه لا يحق أنما اذ دل عليه فقد اقتضاه فهو تنويع في العبارة وان كان المعنى واحدا (قوله بأي لفظ كان) الاولى حذف البنية (قوله والاستحسان) أي بهما الهيئة لقوله والاستحسان الخ (قوله والتعصيم) أي بهما المادة لاجله الهيئة لقوله وصوب وقوفه الخ (قوله وغيرها) أي كعذري أي ودخول صحبه أو استحسن أو أولى ثم أقول وانما كان كذلك فلا وجه للتعبير بالمادتين بل أحدهما يكفي ويكون كتابة الآن قال لواقصر على واحدة لتوهم الاقتصاد عليها ولذا كرر الثانية أذن توسيع الفائدة (قوله ودخل الخ) هذا بعيد لانه لا يعتبر ترجيح نفسه وانما يعتبر الارادة المنصوصة وحيث أشار لنفسه في بعض المواضع فاعلم ذلك نادرا استطرادى لا يلتفت اليه (قائمة) اذ قبل الاظهر كأن فيه اشعار بان مقابلة فيه ظهورا بالان الاظهر اسم تفصيل يقتضي المشاركة وادنو المشهور يقابله القريب وهذا يجب الاصل والصحيح يقابله الضعيف والاصح دشعر بمقابلة لاهاسم تفصيل كالأظهر (قوله أي وأشير بلفظ) اشارت الى أن قوله وبالتردد عطف على بصيغ فكل من بالتردد وتردد ولعل متعلق به الا أن أشار في مثل هذا المقام غلبت على بالي قال الجوهري أشار اليه باليد وما وأشار عليه بالي أي لكن الى الانتهاء أي انتهت الاشارة الى الالامحجي ولا تنتهيه أيضا ولذا ما قبل في ضو إلى أجل مسمى فلذا اعاد المؤلف بما هو في أحسن (قائمة) مفاد كلام المصنف انه قد كرر التردد فهو لتردد المتأخرين وليس مراده أنه تكرر التردد المتأخرين في نقل أو في حكم يشير به لتردد وجهه فلا يراد عليه أنه أشار اليك بقولنا فقال وفي غيره للمتأخرين قولنا (قوله بلفظ التردد) أي بالتعصيم من ال بالاقتران بها

كقول

(قوله ومن بعده الخ) فيه اشارة الى أن من قبله متقدمون وأل في المتأخرين لنفس المتحقق ولو في واحد لانه قد يشير بالتردد لتردد واحد كما يأتي (قوله كان يتناولوا) ولو كان واحدا (قوله وابن القاسم) أي وأما ابن القاسم وكذا قوله وغيرهما أي وغيرهما (قوله أو يتناول بعضهم الخ) وجهه مغايرة هذا لما قبله أن الجميع اتفقوا في النقل في الموضوعين على خلاف ما نقلوه في الموضوع الآخر في وجه الاول وفي الثاني نقل بعض عنه خلاف ما نقله البعض الآخر (قوله بأن يكون قولان) أي بأن يقول شيئا يرجع عنه في غيره يعرف رجوعه عنه أولا يعرف أو يكون قولان بشرطهما وهو اختلاف الوقت وشيخه فيقتل الناقل قولان مكان أو آخر غير ما يقتصر ناقل على قول واحد أو آخر على الآخر كما قاله ابن سريون قال بعض الشراح ومقتضاه أنه يشير بالتردد لرجوع البعض للرجوع عنه وكذا في ما يأتي ما يفيد خلافه (قوله لتردد المتأخرين) أي جنس المتأخرين للمحقق ولو في واحد لكن إن كان باعتبار اثنين فكل لازم بمعاظرة من عند نفسه كأن يظهر لانه يشهد بالوجوب ويجزم به ويظهر لانه يوجب التنبه مثلا ويجزم به وإن كان باعتبار واحد فيكون معناه أنه مقصود هل الحكم كذا أو كذا (قوله أن المعطوف بأومقدر) أي وتقديره أو في الحكم أي لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو في الحكم لعدم نص المتقدمين أي في انشاء الحكم والاول في ابتداء الحكم فلا تكرار ولا اعتراض لان قوله أو في الحكم لا يغاير في المعنى في النقل حتى يعطف عليه اذا اختلف في النقل لا يقتل الا اذا كان اختلاف (٤٧) في الحكم (قوله الذي هو التحصير)

لا يخفى أن هذا يتنافه ما يأتي من أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للغير وبعد ان علمت هذا فكل منهما غير ظاهر والناسبان يقال إن كان التردد مستندا لواحد فالمراد به العبر وان كان مستندا لمتعدد فالمراد به الاختلاف مع الجزم (قوله اختلاف طرقهم) أي أحوالهم (قوله في العزو) أي بمعنى من أي العزو للذهب أي لاهل المذهب المتقدمين كان

كقولي وفي كذا ترد إلى أحد أمرين الاول تردد المتأخرين كل من أي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كأن يتناولوا عن مالك وابن القاسم وغيرهما في مكان حكمينا في مسألة ثم يتناولوا عنه في مكان آخر خلاف ذلك الحكم أو يتناول بعضهم عن حكمائها أو يتناول آخرون عنه في خلافه وسبب ذلك إما اختلاف قول الامام بأن يكون قولان وإما اختلاف في فهم كلام الامام في نفسه كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسئلة وبما عرفت اظهر أن المعطوف بأومقدر لا قوله لعدم وأن المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهر فمعها لان العطف على مقضى الظاهر يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان يحصل من المتأخرين تردد وليس كذلك لعدم معنى التردد الذي هو التحصير اذا لا تحميم مع جزم المتأخرين المتقدمين ولا سيما أمثال من تقدم وتردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للذهب فهو كقول غيره وفي كذا طرق أو طر بقاء ولم يعط علامة غير ما بين التردد في الآن الثاني في كلامه أقل كقوله وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو طلقا ترد في خف عصب ترد وفي رايغ ترد في أجزء ما وقف بالبناء ترد وفي جوازم من أطم بغير ترد ولوقال المؤلف بتردد بالرفع على ما كانه كقوله خلاف لكان أوجه لانه لم يشير به الا كذلك فان قيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جعل الخائط المواضع كالكتاب فنظر وقوله فان شئ في الاجتهاد فنزلت قال بعض انه يشير بالتردد للمتأخرين اذا جزموا بالحكم واختلفوا بالنظر اذا جزموا ووقفوا وقد

يقولوا في موضع قال مالك كذا ثم يقولوا في موضع آخر قال مالك كذا خلاف الاول وهو معنى تردد هم في النقل (قوله وفي كذا طرق) أي يقول وقوله أو طر بقاء أي يقلان فأتى على الوجهين المتقدمين لانه ما في تقسيم التردد في بعض المواضع بالطرق طر بقاء تحكي الاتفاق ومار يتحكي اختلاف كما في قوله الاسكر فتردد هو لابق على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل الآن يجب ان يانه المني لتردد هم في النقل ولو باعتبار الفهم فتدبر (قوله الا الآن الثاني في كلامه أقل) أي أقل أو أن كلامه ما قبل فاعمل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عد أمثله واقنع على ان الكاف استصانة لا تدخل شيا (قوله لانه لم يشير به الخ) وقد يشال لوقال تردد بالرفع وحكاية التناول وقع في النظر بل أو هو منه وهو مفرد ارتكب شذونا لأن حكاية المفسر شذونا لا في بعض المواضع وليس هنا منه أو هو جله بأن قدرا تباين الرامي في موافقه من الكتاب أدى الى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله الا كذلك) أي الامر قد عا لمصنوعه بالي وافق المصنف بقيد له أعم (قوله فان قيل الخ) السؤال واراد على قول المصنف بالتردد بان يشال ظاهر عبارة المصنفان ذلك المعنى لا يشير الى العبادة التردد مع انه يشير بغيرها وقد يقال لا يراد به ذلك لان المراد ان من أشرب بتردد يكون كذا لأن المراد مني كذا كذا أشرب بتردد (قوله فان قيل) سؤال واراد على هذا التصويب أي قوله ولو قال الخ (قوله اذا جزموا بالحكم) أي بان قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم حال التنب (قوله بالنظر اذا جزموا الخ) أي بحسب التاليف الذي يشير بالنظر لا اعتراض (قوله ووقفوا) عطف تفسير والاحسن ما أشيرنا اليه من أنه يشير بالتردد للغير فيما اذا كان لواحد وللجزم بالحكم والاختلاف فيه اذا كان لأكثر من المؤلف استعمل فيهما

(قوله ما يشبه النظر) وقدم قال النظر باعتبار هذا الجواب هو التوقف والتعير بقوله يشبه ثانيه فالاولى ان يقول ما وافق النظر في المعنى (قوله واوردوا) أي الفارادى توقف (قوله وقد يقع التردد) اعترض على المصنف بأهتد به التردد لغير ما ذكرناه يقع إشارة لكثرة الاختلاف وشدة تشعبه وإشعاره بكافي قوله في آخر الاقضية وفي تمكن الدعوى لغائب جلا وكثرة تردد في قوله في الشهادات وان شهد ثانيا في ان كفاية الترتيبية الاولى تردد في التردد في ذلك ليس من القسمين المذكورين وانما هو لكثرة الاختلاف كما ذكره الخطيب قال بعض ويمكن الجواب بان ما ذكره الغالب أو يقال ان أوفى المصنف ما نفعه جمع (قوله كذا يقع في بعض النسخ) أي نسخ هذا المختصر بعد قوله المتقدمين وبإلى خلاف مذهبي الخ ونسخة الناصر ليس فيه ذلك فنعلم فيها بقوله أو لعدم نص المتقدمين والله أسأل الخ (قوله وأعلى ما عطف على معوله) فيه ان المعطوفات بالواو كلها معطوفة على الأول (قوله وحقيقته الاستقراء) حاصله ان المعنى الى خلاف منسوب للمذهب وهو تركه صادق بمذهب مالك وبغيره ولكن الاستقراء فأعاد ان المرام مذهب مالك ونسخة بعض الشراح بعدم التنوين في خلاف وما بعده أي الخلاف الواقع في مذهبي ولا يريد الى خلاف مذهبي يعني المغاير لمذهبي (قوله وانهما تقدم عطفها بالواو والخ) هذا أحد أقوال ثلاثة (٤٨) وحاصله أنه وقع الخلاف في الواو الداخلة على ان الواو وصلية على ثلاثة

أقوال كونها الحال وكونها للعطف وكونها الاعتراض كما ذكره المولى سعد الدين وهذا يقتضي ان الأغية موجود مع جعلها الحال ولا يسهل هذا الذي للبالغة يكون ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها والى الحال بخلاف ذلك (قوله فاولا) شرطية وجوبها قوله لكان أجل (قوله وان التردد في ان) أي ان فرض انه التزم الا أنه لم يتردد بغير آخر العبارة وهو شرط وجوبه يقول والمناسبت يقل بحذف الواو (قوله الاغائية) معنى الاغائية الله على غاية الشيء فتحسوان تمتنى

وقع ما يشبه النظر في المعنى في خمسة مواضع منها قوله والتوقف في الكبش وفيما يجوز نظرهما خارجه واستشكل واوردوا كثر عنهما ولم تصدق وحدت واستشكل ونبهه الجمع واستشكل وقد يقع التردد في كلام المؤلف بخلاف ما ذكر (ص) وبإلى خلاف مذهبي (ش) كذا يقع في بعض النسخ أي وحيث قال الحكم كذا ولو كان كذا فإنه يشير بإتيانه بإولى أن في مذهب مالك قول آخر في المسئلة بخلافها لما نطق به فالعدل في إيلوا يشير لانه معطوف على معوله وأعلى ما عطف على معوله وخلاف سنون ومذهبي يسهل النسبة منون أيضا صفة لخلاف ويريد بالمذهب مذهب مالك كذا كذا وحقيقته الاستقراء في لفظ المؤلف قل لان ظاهر قوله وبإلوانه تفصيلا كذا حيثما وقعت ولو سرح في إيلوا بعد ما لم تقتدر في إيلوا ليس كذلك وانما تقدم عطفها بالواو والا كفاية عن جوابها ما تقدم فاولا وبإلى خلافها وان التزم ذلك في ان يقول وبإلى خلافها لا جواب بعده الى خلاف مذهبي لكان أظهر ولعل قال ابن غازي يراد به يشير بإلوانه الغائية للفروقة في إيلوا والنسبة المكتفي عن جوابها ما قبلها الى خلاف منسوب للمذهب مالك وشاهد الاستقراء بقضي بعينه وان لم يثبت في بعض النسخ ولكن لا يشير بالالى خلاف قوى ولا يطررد في ان وان سمع أنه كثر في كلامه اه في فائدة المراد الفقهاء السبعة سعيدين المسيب وعروثة الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجة من زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسلمان بن يسار واختلف في السابغ فقبيل أو لم يثبت في عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن والمذنبون يشارهم الى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن مسلمة ونظرانهم والمصريون يشارهم الى ابن القاسم وأشباه ابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم

ضررتك ولو كنت الامور معني وادالكاة الاغائة والخالفه للردود عليه باو والاسكانه القهر والافاضة ونظرا ثم وقع في شخصان الفرات وبإلى الى خلاف مذهبي فبعد يقال هو واضح إذ قد يشير به بالبالغة لالتسبه على خلاف ما هناك (قوله وشاهد الاستقراء) أي وشاهدوا الاستقراء فإضافة للسان (قوله وان لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجهة التي هي قوله وبإلى خلاف الخ (قوله ولا يطررد في ان) أي الخلاف المذهبي في ان (قوله مع أنه كثر في كلامه) والا كثر استعماله خارج المذهب (قوله فائدة) فاندتها انما ذكر يقع في الشروع فإرادان سين الرامد منها ومن الفوائد ان قاعدة المؤلف وغيره بالن أن يريدوا روايات أقوال مالك وبإلى أقوال أصحابه ومن بعدهم من المتأخرين كابر رشيد وشيوخه والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب وبالأجاء اجاع العلماء وأذا قالوا الجبه وعروانهم الاثمة الاربعة كذا في له وذكر في مطرف انه يضم المير وفتح الطاعلمه له وكسر الراء المشددة فاقوه هو أبو مصعب مطرف عبد الله بن مطرف ابن أخت الإمام مالك (قوله سعيدين للمسب) بفتح الساء كما هو المشهور وعند الحديث في قطعهم بعض الشعرا فقال الأكل من لا يقتدى بأئمة فقصته ضربي عن الحق خارجه فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعدا أبو بكر سليمان خارجه (قوله والمذنبون) أي من أتباع مالك وكذا ما يأتي (قوله وان مسلمة) محمد لا عبيد الله وان كان كل منهما أخذ عن مالك (قوله ابن التريج) هكذا ابن من البتة وما في بعض النسخ من أبي الفرج مختير صحيح

(قوة القاضي اسمعيل) هو اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل ثقة ابن المعتزل وكان يقول انظر على الناس برحلين بالصرقاة المعتل
يعلى الفقه وان المذنب يعلمني الحديث روى عنه ابيه ان الامام ابا جعفر بن محمد جمع القرآن وعلم القرآن والحديث وكان عالما بالعلماء
والفقه والكلام والعرفه يعلم اللسان وكان من نظر المير في علم كتاب سيبويه وكان المير يقول لا اشتغل بالمراسة الفقه والقضاء
لذهب براسن في النحو والادب وفي قضاء بغداد قال ابو عمر والداي ولي اسمعيل القضاء اثنتين وثلاثين سنة وفي تاريخ الخليل اقام
اسمعيل على القضاء ثمانين سنة فاعزل الاستقن وراسم اسمعيل بالمير وقت اليه وقبل يده وأنتدبه فلما بعصرناه مقبلا
حلتا الجوابا وتدرنا انقياما فلا تكثرن فيايه * فان الكريم يحل التكراما مولى سنة مائتين وتوفي وعوا بن اثنتين وعشرين سنة
رحمته الله (قوة ابن القصار) هكذا في النسخ وابن الواو هو غير مناسب والمناسف والقاضي ابي الحسن بن القصار كان فاضلا من غر حون في
ديباجة وغيره (قوة وابن محرز) بكسر الراء (قوة والقاضي مند) هو اسكندر بن فيثي أن يعد مصر بانه اعتبار الاقليم فان اسكندرية
من اقليم مصر كما علم من كلام المقرري في خطه وهو - ندين عن كنيته ابو علي سمع من شيخه ابي بكر الطرطوشي وكان من زهاد
العلماء وكبراء الصالحين فقيها فاضلا ثقة بالشيخ ابي بكر الطرطوشي وجلس لاقاء الدرس بعد الشيخ ابي بكر الطرطوشي واستمع الناس
به واثق كتابا بحسن احمد الطرازي في القصة شرح المدونة في نحو ثلاثين سفرا وتوفي قبل اكمال له تاليف في الجدل وغير ذلك قال تميم بن
محمد البادسي وكان من الفقهاء رأيت رسولا قال صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله كسبني براعتي من التاروق قال صلى
القبه مند يكتبك براعتي فقلت له ما يصلح فقال قل له بامارة كذا وكذا قال فقلت نعتت الى القبه فسند فقلت له كسبني براعة
من التاروق في قال من يكتبني براعتي من التاروق فقلت له الامارة فكسبني رقة ولما دركت تحتها الوفاة اودى أن تجعل الرقة في حافة
وتدفن معه وقال القبه ابو القاسم بن مخلوف بن عبد الله اخبرني من (٤٩) أتني به انه رأى القبه ابا علي سندن عنان بعد موته

فقلت له ما فعل الله بك فقال عرضت
علي ربي فقال لي أهلا بالنفس
الطاهرة الزكية العالمة قال الشيخ
قبي الدين دقاق العبد كان فاضلا
من أهل النظر توفي رحمه الله
بالاسكندرية سنة احدى وأربعين
وخمسمائة ودفن بمقبرة باب الاخير
ذكره صاحب الديباج وكان يكنى
ذكر ترجمه هؤلاء كاهل لكن خفنا

وتطأ بهم والعراقون يشار بهم الى القاضي اسمعيل والقاضي ابي الحسن وابن القصار وابن
الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي ابي الفرج والشيخ ابي بكر الابهري ونظائرهم
والغاربة يشار بهم الى الشيخان ابي زيد والقاسي وابن اللباد والباي والنجمي وابن محرز
وابن عبد البر وابن رشد وابن العربي والقاضي سندو الخزومي وهو المصنف من عبد الرحمن
الجزوي من كبار اصحاب مالط وروى عنه البخاري وذكره في المدارك في أول الطبقة
الاولى من اصحاب مالط وابن شبلاون هو ابو موسى بن مناس ذكره عياض في الطبقة السادسة
من المدارك وابن شعبان هو صاحب الزاهي وهو ابن القرطبي بضم القاف وسكون الراء بعد
الزاعطة مهمل متسونة فيهاء نسب (ص) واقفه اسأل ان ينفع به من كتبه او قرأه او حصله

(٧ ثرى أول) من التطويل (فائدة) وجدت في خطه على نسخة مناصره واذا اخلف المصنفون والمذنبون قدم
المصنفون غالباً والمغاربة والعراقون قدمت المغاربة كذا نقله القيسي قال عجب تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم اعلام
المذهب لان منهم ابن وهب وقد علمت حلاته وابن القاسم وأشهب وكذا تقديم المذنبين على المغاربة اذ منهم الاخوان ونظير تسديم
المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيخان (قوله وذكر في المدارك) أي ذكره عياض في المدارك وهو كتاب ذكر فيه علماء المذهب
(قوله وابن شبلاون) هو عبد الحاق قريوا توفي في سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة وهو جواب عن سؤال مقدر راسله
أنتاراهم يقولون ابن شبلاون ابن شعبان من هو ابن شبلاون من هو ابن شعبان الا أنه يراد له لوجه التخصص هذين بالذكر (قوله
وابن شعبان الخ) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة كان رأس فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالط مع
التفنن في سائر العلوم من اخبر والتاريخ والادب الى التدين والورع وكان يحن ولم يكن له بصيرة بالعرف يستمع غزاة علمه وكان واسع
الرواية كثيرا لحديث ملج التاليف شيخ الفتوى حافظ البلد واليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر ووافق موته دخول بني عبيد الروافض
وكان شديد الازم لهم وكان يدعو على نفسه بالوت قبل دولتهم ويقول اللهم امتق قبل دخولهم بمصر فكان ذلك واثق كتاب
الزاهي الشيعاني المشهور في الفقه وكتابا في احكام القرآن وكتاب مختصر مائيس في الفتنصر وغير ذلك وتوفي يوم السبت لاربع عشرة
بقبت من جادى الاولى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ودفن يوم الاحد وقديسار سنة ثمانين سنة (قوله وهو ابن القرطبي) كان يعرف
به وسين انه مصري لا مغربي * وينبغي انعام الفائدة ذكر ما شيع كثيرا فيقول والقرشاني أشهب وان نافع فقررنا أشهب مع ابن نافع
لعدم بصره والاخوان مطرف وابن الجليشون وسجاء ذلك لكثر ما استفاد علمه من الاحكام وسجلنا من اهل القضاة ان القضاة
وعبد الوهاب والمحمد ابن المروان بن جهمون واذا قيل محمد فهو ابن المروان (قوله ان يفتقره) لم يقبل الشفع بمع كونه اخضر لان

السؤال المحادثة مع المولى والمحادثة مع المولى الكرم يمتدح فيها التطويل والنفع اصيل الخير اودفع الضرر وقوله من كتبه الخ اوقع هذه الافعال المباحية موضع المستقبل تحصيله وتنزيله لا منزهة الواقع على تقدير وضع الخطبة قبله ويحتمل أن يكون وضع الخطبة أولاداً مختصرة في ذهنه (قوله وابتها إلى الله) أي تضرع كايقصد المصباح (قوله كتبه لنفسه) أي ولولم يقرأه ولم يفهم مافيه (قوله أو لغيره) أي ولو بأجرة (قوله أو حصله عاك) صادق بالهبة والصدقة والشراء ولوللجارة والمالارة غارداً بالملك ما شغل تلك الذات ومثل المنفعة (قوله أو يحفظ) لا يحتمل أن يدخل في قوة أو قرأه لأن القراءة تصديق هو مجرد قراءته بدون حفظ الآن يريد بالحفظ حفظاً حصل بمجرد النظر (قوله أو فهم) أي علمانيه (قوله أو سعى في شئ منه) أي شئ ينفع به احتراز عن كتابة أو قرأه كلمة أو كلمتين مثلاً (قوله وهذا يبلغ) أي أحسن ثم يقال لوجه ذلك لأنه يرجع لقوله قبل وهذا يتعلق بواحد الخ ويمكن توجيهه بأن اللفظة من حيث كونه صريحاً في ذلك المعنى بخلاف الأول فإنه قابل لأن ينحصر بمعاد ذلك الوجه الآلة بلزم عليه عدم حرمان الضمائر على سن واحد (قوله سن الأئمة) أي طريق الأئمة (قوله بالانتفاع الخ) أي في الدنيا والآخرة (قوله بالانتفاع) أي الغنى المصور بالانتفاع وكذا في قوله بالتوب (قوله والتفنن) بمعنى المتفننون وقوله قبول دعوتهم خبر والباء في جميل بمعنى من وإضافة جيل لما بعده من إضافة الصفة للموصوف والتقدير والظنون من صنع الله لجيل قبول دعوتهم أي الذنوب والآخرة وقوله فإن الله الخ أشار إلى قبول الذنوبية بالمشاهدة فإن قلت لوجه تسميته بالنفن (٥٠) قلت يمكن أنه عبر بالنفن باعتبار المجموع نظر الثانية الآخرة (قوله الآفاق)

جميع أوقافه من معنى الناحية من الأرض ومن السماء (قوله وجعل) أي فطر أي خلق (قوله وتجميل) معطوف على القبول (قوله والا فكم الخ) أي وإن لم تقل ذلك من علامات القبول فالأمر مشكل لا توجد ناغره انطوى وهو لم ينطو فان لم ينل من علامات القبول لحصلت الحسرة في كون كتبه لم ينطو وكتابه غيره انطوى (قوله والرجاء الخ) إشارة إلى النعمة الآخرة أي إلى المرحى فان قلت من الثمران لم قلت لتشتغل به لان الانتفاع بثمرته وطلبه ولا يمتدح

أوسى في شئ منه (ش) هذا دعاء من المؤلف رحمه الله وابتها إلى الله تعالى في أن ينفع بمختصره هذا من كتبه لنفسه أو لغيره أو قرأه أو مدس أو مقابلة أو مطالعة أو حصله عاك أو يحفظ أو فهم أو بها أوسى في شئ منه يحتمل فخير منه أن يعود على جملة المختصر لان الدعاء بما قبل هذا يتعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الأمور والمذكورة أو في جملتها ويحتمل أن يعود الضمير على واحد من الأمور المذكورة وهذا يبلغ ومن تتبع بعض على كل حال وسلك سن الأئمة في الغنى بالانتفاع يتألفهم للحصول للثروة طاجلاً بالانتفاع بها في الدنيا والآخرة بالتواب الجزيل والتفنن في جميل صنع الله قبول دعوتهم فإن الله تنشد كرمي الآفاق وجعل قلوب كثير من الخلق على محبته والاستغفار بهوي من علامات القبول وتجميل بشري المؤمنين والا فكم من تأليف حسن طوعه كره ولم يشتغل به والرحمته تعالى أن يتم الانعام بالاحسان الآخرة وأنه في ذلك قد قدم لفظ الجلالة منصوباً بأسأل لأخاطب الحصر أي أسأل ذلك الأمر إلا من الله تعالى فإنه انقاد عليه وعلى كل شئ وقوه تنبيه على أنه لم يترقب عليه متفنع من مخلوق ولا قصد بتأليفه التوسل إلى القرب منه كعادة كثير من المستغنيين لاجرم أن الله بلغه مراده بحسن نيته والسؤال لغة الطلب واصطلاحاً طلب الأدنى من الأعلى (ص) والله بعضنا

إذا كان يترقب على تأليفه الثمران لغيره يكون ذلك بالاعلى الخ وقد قال عليه السلام المال عدال على الخ من كفاؤه (قوله أنه في ذلك) أي سؤل ذلك أي معلى ذلك (قوله منصوب الخ) الأولى أن يكون الله مبتدأ أخيراً أسأل ليشهد التجدد في السؤال مرة بعد أخرى وقوله ان الجلالة الاممية تدل على الثبوت ليس على المطلاقة بل مقيد بما إذا كان خبراً عاماً ما لو كان مثلاً فان لم تدل على التجدد شيئاً بمعنى (فان قلت) يلزم على الرفع حذف العائد بخلاف نصب (قلت) حذف العائد ما ز (فان قلت) فيقول الاختصاص (قلت) صدور السؤال من الواحد قاض به كذا قيل (أقول) الفعل المضارع منه للتجدد والحدوث وان لم يجعل خبراً مع افتادة الحصر صريحاً يتدبر (قوله ولا فصل الخ) معطوف على يترقب عطف سبب على سبب لان التوسل القرب منه انما هو تلك المنفعة ولازمت له كسأله لم يترقب ولم يقصد (قوله كمادة كثير من المصنفين) كالعلم اوضاع المطول ومختصره على تلخيص المفاتيح فإنه قصد به القرب من الملك للشيء بذلك علمه لمؤخذه وهو مندوب هكذا يجعل عليه مقاصد العظماء على أنه قد يقال هذا القرب التوسل إليه صورة لاحقة (فان قلت) كيف يترك المؤلف المنسوب وهو أولى بشغله (قلت) لعل وجه الندب انما يوجد باعتبار روحاني يحصل على تركه والاعتماد على الله تعالى والافتكاك إلى الله تعالى (قوله لاجرم أن الله الخ) قال في المصباح وقوله لاجرم قال الفراهي في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثرت فحولت إلى معنى القسم وصارت بمعنى حقا ولهذا انتجاب باللام نحو لاجرم لا فظن اه ومراد الثمران أما الذنوبية فظاهرة وأما الآخرة فيلان حصول الذنوبية عنوان على حصول الآخرة خصوصاً لما هو كرم (قوله بحسن نيته) أي بسبب حسن نيته (قوله والله) بالرفع ويقال فيه ما قيل في

قوله والله أعلم فهي جملة اسمية خبرية لفظاً انشائية معني ولما تكون معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو مجردت لثبته لم يصح العطف باتفاق عند أهل المعاني وباتخلاف عند النحويين (فان قلت) لو نسب الله بأسأل هل يصح عطف والله بغير معناه على ما تقدم (قلت) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبو به منع من ذلك (قوله في القول والعمل) قابل المؤلف القول بالعمل للعرف الشائع وقوله عليه السلام الهام في أعوذ بك من النار وقارب الهام من قول وعمل وان كان العمل قد يطلق على ما يشاؤه كقوله عليه السلام أعني الاعمال بالثبات (قوله ويحفظه) معطوف على عنقه عطف تفسيراً على المراد من العصبة المحفوظ (قوله الذي هو عليه) صفة للعدل فهو واستعاره مصرحة وتقررها أن تقول شبه العدل على الحق بالزائد في الطين والوحد واستعاره اسم التشبه به تشبیه على طريق التصريح ولا ينافي ذلك قوله فهو كناية لانه أراذله فهو عبارة (قوله أو وحل) الوحد بالسكون اسم وجعه وحول محل فلس وفلاس ويجوز نفسه لجميع على أحوال مثل سبب وأسباب وهو الطين الرقيق كذا في المصباح فهو إذن عطف الخاص على العام وأما الخلق أن أراد بالطين التخصيص فيكون من عطف الغابر (قوله وإذا أردفه) أي لكونه دعاءً لم يحفظ يكون من باب التخليه بالخلاصة والجملة والقليلة يطلب بعدها التخليه بالخلاصة المهمة لأردفه بطلب التوفيق الخ الذي هو من باب التخليه لانه خلق الطاعة في العبد الآن هذا ظاهر مولواته لمثل لو حلتها فمحلها متضمنة لتخليه وكذلك تجد التوفيق بتخليه متضمنة لتخليه فهو من عطف المتلازمين (قوله وأفعاله القليلة الخ) أي المشار إليها بقوله والعمل (قوله والجوارح) معطوف على القليلة (قوله غير اللسان) أعني أخرج اللسان ليعني التكرار وفيه إشارة إلى أن العمل يطلق على فعل اللسان كما هنا (قوله أن لا يخلق الله) أي فهي عدم تعلق قدرته الله بوجود ذنب في العبد فظهر أن العصمة أمر عدي لا وجودي وقوله ذنب أي أي ذنب كان صغيراً أو كبيراً ثم إن هذا التعريف يقتضي بكثير من الصيانات التي ينبغي أن يكونوا (٥١) قريباً منهم من غير أن يعصوا أي من غير إمكان العصية وقد صدق معنى العصمة

من الزلل ووقفنا في القول والعمل (ح) هذا دعاء آخر بأن عنده الله ويحفظه من العبد عن الحق الذي هو شبهه بالزائد في طين أو وحل فهو كناية عن المخالفة ولما أردفه بطلب التوفيق إلى الاستقامة أي أقواله انشائية وأفعاله القليلة والجوارح غير اللسان والعصمة عند أهل السنة أن لا يخلق الله في العبد ذنباً وعندنا الحكماء ملزمة تمنع القيود ويصح تفسيرها على طريق أهل السنة بالملكية المذكوورة كونه أمانة ملزمة أي كيفية يخلفها الله تعالى تمنع التسبور بطريق يرى العادة بحيث تمنع عادة وقوع القيود معها وأصل زلت زلزل وهو الزل في الطين أو المنطق أي أريد به لازمه من النقص لان من زل فقد نقص في العرض أو المال أو الدين

والاختيار (قوله وعند الحكماء) مقابل أهل السنة وهم قوم كفار (قوله ملزمة) أي كيفية تمنع في النفس (قوله تمنع القيود) أي المعاصي عقلاً أي بحيث تكون هي المؤثرة في ذلك (قوله بطريق يرى العادة) هذا هو الفارق بين أهل السنة والحكماء وسكت عن المعتزلة وقد علمت أنهم عصاة والقول بالمنع العقلي يقتضي الكفر فظهر أنهم موافقون لأهل السنة ثم إذا علمت ذلك أقول لما منع من أن يقول تمنع عقلاً والمؤثر هو الله عز وجل ولا يكون ذلك مانعاً من كونه مختاراً بأن يقال إنه المولى تعالى أن يشاء أن يملأه الملكة المذكورة فلا تقع العصية قطعاً وان شاء أن يملأه المصيبة وخلاصته ان الاختيار في بقائه الملكة والطاعة أو الزلل كما قال في الجواهر والعرض لمنه مأملاً زمان عقلاً ولا يمنع اختصار المولى تعالى لانه ان شاء أوجده مملعاً وان شاء أعده مملعاً وكما قال في التلزام بين التبعة والنفس على طريق بمن يقول من أهل السنة بالنسب للعقل بينهما (قوله وأصل زلت زل) أي أي إذا أستاذني الضعيف يقل من الأذنام أي أصله قبل الاستناد إلى الضعيف ر ذنون أذنام (قوله زل) من باب ضرب كأي المصباح (قوله وهو الزل في الطين أو المنطق) أي الطين الخ لا يخفى أن ظاهره أنه حقيقة فهم ما يجازي في الزل في الفعل غير المنطق فأن يكون منافياً لصدور العبارة من أنه يجازي في المنطق وعبارة المصباح زل في منطقاً وأفعاله لا ولا يخفى عليك أن الفعل أعني عبارات ثلاثة متنافسة أن كان كلام المصباح مقسراً للحقيقة ووقف على نسخة في الأساس وقع في ظني أن فيه إسقاطاً وعليه فتكون مؤيدة للتفسير الأول المصريح بأنه حقيقة في الزل في الطين وحده (قوله أريد به لازمه) أي فهو أنما يجوز إرادة المعنى الحقيقي (قوله في العرض) موضع المدح والثناء من الإنسان وأورد ذلك مانعاً من خلو مجوز الجمع (قوله وأل المال) كما هو مشاهد من كون الإنسان يتكلم بكلمة يترتب عليها نهاب ماله بل يترتب نهاب نفسه ثم لا يخفى أن النقص في العرض يترتب على الزل في المنطق كما هو معلوم وكذا الزل في الطين إذا تعاطى أسبابه والنقص في المال يترتب على الزل في المنطق ظاهر وكذا في الطين من حيث تلوّن شبيه التي يقتضي قيمتها الغسل ولا يمتنع ما يكون معشياً يسقط في الطين فينبأ وأما الذين قترس على الزل في المنطق ظاهر وكذا في الطين إذا تعاطى أسبابه وترتب عليه فوات طاعة لعل الصواب بالانضمام أنه محصية

(قوله أو القول أو الفعل) أي من ذلك في منطقة فقد نقص في قوة أو في فعله وقوله أو غير ذلك كله وبيان ذلك أن التكلم بما لا ينبغي وجوب كسلا عن الطاعات القولية والفعلية ثم لا يخفى أنه يلزم من النقص في الدين النقص في العزم وكذا يلزم من نقصه في قوله أو فعله النقص في الدين وعليه بالنظر في بقية أطراف الكلام فإن ما ذكرناه ينسب على الباقي (قوله فهو) أي العصمة المستفاد من عصمتنا (قوله حيث) أي حين قلنا أنه لا يلزم من النقص لأن من زل فقد ألخ (قوله وفيه) أي سؤال المؤلف (قوله فذلك) أي سؤال العصمة المطلقة أي لا ينقصه من خصوص وإنما كان ذلك لدلالة المؤلف من العلماء العاملين الذين يقدلون في الأقوال والأفعال ومقابل ذلك عدم جواز سؤاله لأن العصمة أتت على الأبناء والملائكة والحساب إنما هي في حق الأبناء والملائكة واجبة وفي حق غيرهم جازة وسؤال الخاطئ جاز أن لا يخص به الأبناء وقوعهم لهم لا طلبها إلا أن الأدب سؤال الحفظ والحفظ في حقنا العصمة وقد يكون هذا هو المراد هنا اهـ وبصورة أخرى والوجه كما قال بعضهم أنه إن قصد التوفيق من جميع المعاديات والرائدات في جميع الأحوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة أو الخلف من الشيطان والخص من أفعال السوء فهذا الأمان به وبقى الكلام حال الإطلاق قال بعض المتأخرين الجواز لعدم تعيينه للمعذور وإحتماله الوجه الخاطئ أشارت إليه الشيخ أبو بكر (قوله متوافقة) أي جعل أسباب الشيء متجمعة وخاصة جعل أسباب الشيء أي شيء كان ولو نسبنا (قوله أو استعدا الخ) يرجع للعنى الذي قبله لأن تخصيص أسباب الشيء استعدا لا قد اقدم عليه ويظهر أن يكون هذان المعنيين لقولين وإن كان في عبارة بعض الشراح أنه في اللغة التأليف ساقطه بعد تفسيره بما يؤيد أنه ما لعين المذكور ينشئ (قوله جعل الله فعل العبد متوافقة الخ) لا يخفى أن ذلك يرجع لمن يقسم به ما خلق الطاعة بل ويرجع لمن فسر بخلق القدرة على الطاعة (فإن قلت) القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف فلا يسم الثاني (قلت) بإدراك القدرة العرض المقارن للفعل وبعد (٥٣) فالأول أولى لأن التوفيق ما بالوافق وهو يكون بخلق الطاعة وإن

صاحبها خلق القدرة عليها (قوله ويرتبه) عطف على يحبه أما مذهب السلف فعنى المحبة والرضا مقفوز إلى علم الله تعالى وأما على مذهب الخلف فيرجحان لعنى واحد وهو الانعام أو إرادتها لانعام (قوله هو الأمر المقرب) وهو التوفيق المذكور أو بقدر مضاف والتقدير هو خلق الأمر المقرب وإرادته الطاعات وذلك لأن التوفيق صفة المولى تعالى والأمر المقرب على هذا صفة العبد ولا يصح تفسير الأول بالثاني (قوله السعادة الأدبية) أي النسبة الأدبية وهو الأمر الطوبى إلى القى ليس بمسحود كافى

أو القول أو الفعل أو غير ذلك فهو حيث عصمة مطلقة سأل المؤلف وفيه دليل على الجواز فذلك والتوفيق جعل الأسباب متوافقة أو استعداد الأقدام على الشيء وقبل جعل الله فعل العبد متوافقة أو إرادتها لانعام (قوله هو الأمر المقرب إلى السعادة الأدبية) والتم السرمدة والهداية هي الدلالة على طريق ويوصل إلى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعترضة الدلالة الموصلة إلى المطلوب وضد التوفيق الخذلان وهو خلق قدرة العصية في العبد والمختص بالتعلم من التوفيق أربعة شدة العناية وذكره القرطبي ومعلمه ونوصيه واستواء الطبيعة أي خلوا من الميل لغير ما يلحق بها قال بعضهم إذا جاع العالم فلا تأت النعمة على المتعلم الصبر

والتواضع

(قوله والنعم السرمدة) أي

المصباح فالنعم السعادة التي لا نهاية لها وهي الخلال في الجنة (قوله والنعم السرمدة) أي النعم التي يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة إلا أنها أمر لازم لها ويجوز أن يراد منها ما أحدها أو الخلال في الجنة وما يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة إلا أنها أمر لازم لها ولا يخفى ولا عتاب فله جواد كرم وورع رحيم (قوله حصل الوصول) أي الوصول المطلوب وقوله والاهتداء أي كونه مهتديا إلى ما هو المطلوب فهو مغاير لما لا يلائم له لأن الوصول للشيء غير ذلك الشيء وإن تلازم (قوله وعند المعترضة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعترضة أنص ثم اعلم أن كلامنا التعريف مقفوز الأول مقفوز بقوله تعالى أنك لا تهدي من أحببت وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اهتدوا فمخرج من أين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء والثاني مقفوز بقوله تعالى وأما تؤذوهم فسألوهم فاستصواهم على الهدى فالأولى تفسيره على كل محل بما يناسبه (قوله وهو خلق قدرة العصية) أي أخلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر في التوفيق مع أنه ضد ما جرى في التوفيق من الأقوال يأتي هنا لكن على الضد ولعل اقتضاه على ذلك يؤيد ما قلناه من أن العبد من الأولين في التوفيق لغويان بخلاف ما فهمه عبارة الشارح من أنها مترعان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة العناية) أي الاهتمام (قوله القرينة) أي أنه القرينة أول ما يستنبط من البئر ثم نقلت لعل مجازا من سلام قيل إطلاق اسم لخال على المحمل وقوله ومعلمه ونوصيه بأن يتقن ما قرأ من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله من الميل) أي خلوا الطبيعة من أن تغلب على غيرها ما يلحق بها ثم اعلم أن الطبيعة من أجزال الإنسان المركب من الاخلاط اهـ فأن يكون اسناد الميل إليها جاز على ذلك لأنه موصف النفس فلا يستند إليها حقيق (قوله الصبر الخ) أي على الالتقاء وعلى استئذ

الطلبة وأحرارهم التي تقتضي التغير وقوة والتواضع أي لعباد وأول الطلبة لأن بالتواضع يقبل عليه لتعطيه والاخذ عنه والكبر شرف
الناس منه ومن علمه **فائدة** قيل التواضع الانكسار والتذلل وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقال الفضيل
يخضع الحق وينقاد به قبله من قلبه صغيرا وكبيرا شرفا أو وضع عارا أو عذابا كرا كان أو أتى (قوله وحسن الخلق) فقد نقل
عن محمد بن بجلان ماثنى أشهد على الشيطان من علمه علم ان تكلم تكلم به ولم وان سكنت سكنت بحلم بقول الشيطان ان سكوتك على
أشمن كلامه اه ومن ذلك بتفانك الاول في العالم ان يكون قليل الكلام جدا الانما يعني ومن حكم امامنا آتينا الله به من
صدق في حديثه منع بعقله ولم يصعب ما يصيب الناس من الهرم والخرف وقال لا يصعب للرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويشغل بما يعنيه
واذا فعل ذلك يوشك ان يقع قلبه وقال كثرة الكلام تجزع العالم ونده تنقصه ومن علم هذا ذهب باؤه ولولا حديثك الا في النساء
والصبيان وكان يقول نعم الرجل فلان لولا انه يتكلم بكلام شهر في يوم وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة الى الناس ولا يخفى
ان تواضع العالم لله وصبره وحسن خلقه يحصل نفع الطالب بل حسن الخلق مستلزم للصبر بل والتواضع فهو معنى جامع (قوله العقل)
أي كمال العقل ومن لوازمه الادب فطفه الادب عليه من عطف اللازم على المزموم (قوله والادب) أي الخلق بالاخلاق الجيدة فمن
امتناله آخر شخصه ورؤيته ابا بعض التعظيم وعدم اعتراضه عليه بقلبه ولسانه ومن اعتقاده صلاح شئيه واذا رأى شيئا فظاهر
الشرع أو نهى أو بل حسن وقدره عن الثقات فراط من الادب خبر من أربعة وعشرين فراط من العلم واجعل أدبك دقيقا وعلمك
ملما لا يخفى ان مراده بالعقل الكامل فظن بين العقل والادب التلازم (قوله وحسن الفهم) أي والفهم الحسن الحاصل
بسهولة والوفاء على الحقيقة (قوله في أراد الرفعة) أي دنيا وأخرى انتقال قصده ارشاد الناس عموما ولاهل العلم خصوصا (قوله
فليتواضع لله تعالى) في حديث النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وتعلموا العلم (٥٣) السكينة والوقار وواضعوا لئلا تعلموا منه قال
المازني أي تتعلمون منه فخذت

والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع التعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل والادب وحسن
الفهم فمن أراد الرفعة فليتواضع لله تعالى فان العزلة لا تتبع الا بقدر التزول لا ترى ان الماثل
الى أصل النعمة صعد الى أعلاها فكان سائلا لاساءة ما صعدك ههنا أعنى في رأس النعمة
وأنت قد نزلت في أسفلها فكان لسان حاله يقول لمن تواضع لله رفته الله (ص) ثم اعتذر لذوي
الالباب من التفسير الواقع في هذا الكتاب (ن) لما أعلم عال من الحق سبحانه على غير يده
من الخلق وهو ان اعتذر لذوي الالباب أي أصحاب العقول الراجعة من التفسير الواقع منه
في هذا الكتاب ومعنى اعتذر أي أطلب منهم ان يعذروني أي قبلوا اعتذاري اليهم فيعذروني

الدين من حيث ديناهم حرام كأفاده العباد فاذن قوله لله لا مفر منه لانه مفهوم لقب أو بحاجب بأنه يلزم من كونه متواضعا حاله التواضع
له لولا ان ربنا أحرر التواضع لهم فان لم تواضع لهم فلا يكون متواضعا فقدر ويحتل أن الامام في قوله له التعليل أي خلقه تواضع للعباد
وته لأجل الله (قوله سعد) في المصاحف على السلم والدرجة يصعد من باب تعب موعودا اه (قوله من تواضع لله الخ) الامام للتعليل
أو للتعزية (قوله ثم اعتذر) انما عطف المؤلف هذا الجمله ثم لا يطلب من الله تعالى وتعالى في التي قبلها فظهر حسن العطف بالاولا
توهم من التشريك امتثال ما في الصحيح لا يقل أحد ما شاء الله وشاء فلان ولكن ما شاء الله ثم ما شاء فلان لما تعطيه من ثرائي الثاني
عن الاول وعطف التي قبلها بالاول لانها من الله والتي بعده كذلك لانها من العبيد وذوي الالباب ومن التفسير متعلقا باعتذار المؤلف
ان الامام لا يتأمر من التعليل لـ (قوله التفسير) هو عدم هذا الوصف في تحصيل المقصود أي من خلل التفسير أو عيبه أو لوجه فلا
يمن بتقدير يرضى لان التفسير كان وما شاء فآتمه لا بالكتاب ثم الراد ما ظن انه تفسير أو لا في يجوز الشخص ارتكاب الخطأ باعتذر
عنه وقوله الواقع فيه كمال هضم النفس حيث نزل عن التفسير منزلة الواقع الحق الوفاق على قصد منه بالمبالغة ونقل بعضهم عن الشيخ
الفقيه الفاضل ناصر الدين الانصاري وهو من أصحاب المؤلف ان هذا التفسير انما يخص منه في حال حياته الى ان كاح وبقائه
وحديث تركته مرفا في أوراق مسودة فجمعه أصحابه وضموه الى ما يخص فكل ونفع الله لـ (قوله أي أصحاب) فان قلت لم يعدل
عن أصحاب الى ذوى قلت انما عدل اليه لانه على عظم مدخلها قال الزمخشري في قوله تعالى ان الله اخذوا منكم على الناس ان
ادخل ذو بدل على عظمتهم وكرمه وشيخه لان الخطيب (قوله العقول الراجعة) اعلم ان صاحب الغاموس فسر الالب بالعقل ويمكن
تسمية المصنف عليه ويكون الوصف بالرجحان أخذ الشارح من جعل ألق في الالب للكمال وصريح كلام المفسر ان الالب العقل
الراجح فهو أخص من مطلق العقل فيكون الوصف بالرجحان من تمام تفسير الالب لامن جعل الالب للكمال (قوله فيجوز الخ) لا يخفى ان
التي يتفرع على الجمل المذكور انما هو الانشائية لا الخبرية المشار لها بقوله والخبر

(قوله أي أسأل قول العذر) فاعذروا الاعتذار شي واحد (قوله أي أيا) أي أظهر لا يخفى أنه يكون اخبارا عن شيء حاصل بهذا اللفظ كما في قوله أنكم ختموا عن تكلم حصل بهذا اللفظ (قوله وأقول) عطف تفسير (قوله الكرام أهل التقوى) أي دفعوا عما يتوهم من أنهم الباذنون الذين كانوا عاصي (قوله أن أكرمكم عند الله أتقاكم) دليل لقوله والكرام أهل التقوى (قوله وهم أي أهل التقوى) (قوله أولو الألباب) أي أصحاب العقول الراضحة (قوله اتعاضدوا أولو الألباب) أي جهاتين لا تتعدى دليل أن أهل التقوى أولو الألباب لأنه أسند التمدد كراوى الألباب وطلب التقوى منهم ولائذ كراى الملقى ولا يخاطب بالتقوى خطابا فاعذروا أهل التقوى فأن يكون معنى قوله فاتقوا الله بأولى الألباب دمو على التقوى وأوردوا في التقوى على علم في أول الكتاب من أن لها مراتب ثلاثة فقدر (قوله ولا أحد أحب إليه العذر من الله) أحدا سها وأحب صفته والعذر فاعل بأحب وأحب حال من العذر وأحب بمعنى محبوب ومن بمعنى يدل فهو أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة فاعلى لأحد موصوف بأن العذر أحب إلى الله من أن يشاء الله بدل الله أي غير الله أي بل الله هو الموصوف بأن العذر أشد الاشياء حبا إليه أي محبوبه فظهر أن من خيرا (قوله من أجل ذلك) أي من أجل أنه لأحد أحب وبيان ذلك أن المولى فاعل مختار ما لا يخلق بأجمعهم فلو عذب الخلق بدون إرسال رسول لمصلحة لهم لأنه المالك الحقيقي يتصرف في ملكه كيف شاء فغفرت له الرسل والخلق ولم يعذبهم إلا بالمخالفة بعد ما قطع العذرهم من أنه لا عذر لهم ولولم يرسل رسلا لم يقدم دليل على أنه لا أحد أحب إليه لقول العذر (قوله لأنهم أهل الشفقة والرحمة) عطف الرحمة على ما قبله نفس رأى وأهل الشفقة والرحمة يعلمون أن الواهب والمزاجين الله وإن مقام العبد حيث أقامه فليسوس ثلاثة ولا يتبعون الهوى (قوله وأنظر تعرف العقل الخ) قال المصنف رحمه في الأرشاد علوم ضرورية بها يتميز العاقل من غيره إذا انصف وهو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المحذورات وجواز الجائزات إلى آخر كلامه الطويل وأخصر من ذلك كما أشار إليه السنوسي أنها معرفة الواجب والمحذور والمختل فلو أحاط هو الذي لا يقبل الانتفاء والمختل هو الذي لا يقبل الثبوت (٥٤) والجائز هو الذي يتقبل الثبوت والانتفاء وكل عاقل من كوزني قلبه

اعتذر الانشاء أي أسأل قول العذر والعذر أي أسألت اعتذارى وأقول لتقوى الألباب وقول العذر من العذر من شأن كرام الناس والكرام أهل التقوى أن أكرمكم عند الله أتقاكم وهم أولو الألباب أعني أكرم أولو الألباب فاتقوا الله بأولى الألباب ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المنذرين والبشرين واتماخص ذوي الألباب لأنهم أهل الشفقة والرحمة وأنظر تعرف العقل وما يتعلق به يرجع إلى الأشارة في شرحه الكبير (ص) وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل

تت اجتنب بالجم والتون بعد التاء أي حين يكون ميتا وما ذكره صاحب القاموس من أن كلمة عند البلوغ والخشوع خلاف ما عليه الجمهور من أن كلمة عند لا رابعين وقتل بعث الألباب في ذلك الوقت اه (قوله ٣ ومرجع الاشارة) لا يخفى أنه ذكر في شرحه الكبير كلاما فيما يتعلق بذلك لأنه قابل للبحث وفيه تطويل فذكر كتاب ما هو مذكور لأن التصديق أن مسمى الكتب الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي أعراض تنقضي بمجرد النطق بها فالأشارة إلى ذلك في الذهن تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت وقد تقرر أن أسماء الكتب على المشهور من قبيل علم الجنس مع أن ما في ذهن المصنف جزئى مسمى وقد تقرر أيضا أن ما في الذهن يجعل على تقدير تسليم ومسمى الكتب الامور المفصلة فلذلك يحتاج لتقدير مضافين أي مفصل نوع هذه أروع مفصل هذه وأما أن قلنا أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس فلا يحتاج لتقدير نوع وانما يحتاج لتقدير مفصل فان قلنا ما في الذهن مفصل فيحتاج لتقدير نوع فقط على جعلها من علم الجنس ولا يحتاج لتقدير أصلا على تقدير جعلها من علم الشخص فقدر (قوله وأسأل الخ) فخصمحل الشارح أن يكون واسأل متعلقا بفصل معين وهو ضمير ذوي الألباب السابق ذكره وحدها اختصارا أو إلتفاتا للقرينة تقدم ذكرهم والاصل وأسألهم إلا أنه يجوز أن لا يتعلق بعقولهم بل بملأه منزلة اللازم لهم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في كلهم وبعدها أن يكون المعنى وأسأل الله أن يجعل الناظرين في نفسه ينظرونه بعين الكمال لأن قوله فما كان الخ بقوى أرادته سؤال الناظرين في كماله أن يهديه لنا فأدأ أيضا أن التضرع والخشوع والتذلل والخشوع ألقاظ مترادفة أو كالمترادفة (قوله بلسان التضرع الخ) فمما استعاره الكتاب حيث شبه تضرعهم وخشوعهم بأنسان وأنتك اللسان فخصمحل أو بقدر مضاف أي بلسان ذي التضرع والخشوع أو بقريل التضرع والخشوع وكذا يقال فيما بعد فالحق في ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع والخشوع والطلب للتذلل والخشوع من قريب معاني الالفاظ (قوله وخطاب التذلل) انطلب بمسند مخاطبة بالكلام مخاطبة قول الحشى ومرجع كان نصته تعبر به العقل ومن سجع كتبه معصية

وخطابا وهو عند أصول الفقه الكلام الذي يتصل به الألفهام وقيل الذي يصلح للألفهام وعليه ما الخلاف في تسمية الكلام في الازل خطابا فلي الأول لا يسمى به اذ ليس هناك مخاوق بقصد افهامه وعلى الثاني يسمى به لصلاحيته للألفهام بتقدير الوجود له (قوله أن يتقرر) أي من ذكر من أولى الالالب (قوله بعين الرضا) أي بعين ندى الرضا وندى الصواب والاراضى والمصطب وأستعاره بالكناية تشبيه الرضا والصواب بالناس وتوابع العين تخييل الألفاظ تأتي لا فقه بلا سبب لان الرضا يظهر أثره في العين وكذا الصواب والرضا ضد الخطأ فهو تصور الحق بصورة الباطل والصواب ضد الخطأ وفيه ان الصواب مسقة لا أثر الذي يرضى به لا صفة التاخر كالرضا وجاب بتقدير مضاف أي واعتقاد الصواب (قوله فان ألقى تلك الكلمات تائبا الخ) أي على أحد القولين وأما على القول الآخر فالقول بعدم التايبة فيقدر منه أي النضر عنه (قوله لا بعين الخطأ) الذي هو ضد الرضا فهو تصور الحق بصورة الباطل وقوله والخطأ الذي هو ضد الصواب (قوله من نقص لفظ) أي من لفظ ناقص تفصيل بالحق وقوله كالألفاظ النقص عما يقه وأراد ما يشمل اسقاط حرف من كلمة كبحر حرم وهو ظاهر واسقاط كلمتين جملة فآراد باللفظ ما يشمل المفرد والجملة والحاصل أنه ورد على المصنف ان النقص هو الترك والتكامل انما يكون للوجود وحاصل ما أحسب من النقص يطلق تارة على المعنى المصدرى وهو ما ذكر تارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا وإطلاق النقص عليه من إطلاق المصدر على الفعل والفاعل أي المنقوص أو النقص أو ذلك الحاصل في له (قوة أحكام) جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله ومسائل جمع مسئلة ان أريد منها القضية فهو من عطف الدال على المدلول وان أريد منها النسبة (ه ه) فهو من عطف المراتف فان المسئلة تطلق على القضية وعلى نسبتها (قوله وفروع)

والنقصوع أن يتقرر بعين الرضا والصواب فكل من نقص كذا ومن خطأ أصله (ش) معنى ذلك أنه سأل ذوي الالباب بلسان تضرعه وخشوعه وخطاب تذله وخشوعه فان ألقى تلك الكلمات تائبة عن الضمير أن يتقرر كتابه بعين الرضا والصواب لا بعين الخطأ والخطأ فاعاد جديقه من نقص لفظ يحمل بالمعنى المقصود كالألفاظ النقص عما يقه حتى يفهم المعنى المراد وليس المراد ما كان فيه من نقص أحكام ومسائل وفروع لم تذكر فان ذلك لأغاية له ولا يقدر بشر على تكبير ذلك النقص وما وجد من خطا في المعاني والأحكام وفي أعراب الألفاظ أصله فكان تامة وفعالها ضمير قائم على ما هي شرطية من فوعة بالابتداء وجوابها كذا ومن لسان الجند والمعين فاعل كل من يحمل نقصا من غيره من نقص ومن الابتداء ومن خطأ أصله على تقدير وما كان من خطأ أصله كالاول وفي كلام بعض الشراح ما يقتضي ان كذا أصله بكسر الميم واللام على أنها أمران قال له أذن في الأمرين نذوى العقل والدين قال ويجوز فتحهما على المسئلة قبلهما انتهى وكلا الوجهين

القضا ان عطفها على الأحكام من عطف الدال على المدلول ويطلق الفرع على الحكم فيكون من عطف المراتف ويكون مرادفا للسئلة بمعنى الحكم وذكر الشيخ رحمه الله تفسير التهديد حين ذكر ما تقدم عنه فقال والتهديد التوطئة للقصد ليكون فهمه بعدها ثم انتهى (قوله والأحكام) عطف تقدير باعتبار خصوص ما نحن فيه فيما يظهر وان كان في حد ذاته من عطف الخاص على العام (قوله في أعراب الألفاظ) الأولى جعل ذلك من أفراد النقص (قوله فكان تامة الخ) تقرير على قوله فاجدا منه يعلم أنها تامة (قوله والبين فاعل) والتقدير رأى شي وجد في حال كونه نقصا لفظا ناقصا كالألفاظ التي أذنت له في تكيله (قوله ومن الابتداء) أي ما كان ناشئا من نقص على هذا الوجه مراد بالنقص المعنى المصدرى و مراد بالنقص منه الباقي لانها كل وجعلها ناشئا من النقص باعتبار تفرده وحده دون التروك ويجوز أن يراد به التروك ومعنى كذا أو آتاه وهذا التوجيه لا يتم في قوله ومن خطأ لأن يقال أنه أراد بالخطأ الأخطاء الذي هو مصدر أخطأ فبالسؤال الثاني عنه انطلق ثم أقول وانما قدرا الشارح وما كان يقع ما يرد على المصنف وذلك ما ورد عليه ان من خطأ معطوف على من نقص والعلل فيه كائنا المحذوف وأصله معطوف على كذا والعلل فيه ما في لازم عليه المصنف على معمولي عاملين مختلفين وهو غير جائز وحاصل جواب الشارح أن من عطف الجمل لامن عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر لا يقال هو مبني على من جو زه بشرط تقدم الجرور ولا نقول هو عنده شروط بعدم إعادة الجمل في الثاني نعم توجه على القول بالجواز مطلقا (قوله وكلا الوجهين لا يصح) أي أن الظاهر ان ما شرطية مستدأ والامر لا يكون جواب الشرط الا اذا قرن بالفاء وحذفها في مثله لا يجوز الا في الشعر وليس قبل جملتي كذا ما يصلح أن يكون موصوفا ما ولو سلم على فساد ذلك لم يقا الشرط من غير جواب والمبتدأ بالاشارة على القول بان الخبر هو الجواب انهم يصح الامر على جعل ما موصولة مفعولة بفعل بقصره كذا وعلى ان من باب الاشتغال يتقدم مع ومن خطا وما كان وير ب كذا في قوله ولا يقال ينتج لما فيه من حذف الموصول وورود معناه نحو وقولوا أنبأنا الذي أنزل النيا أنزل إليكم

(قوله واصلاح) معطوف على التنبيه وقوله بأنظلمهم تنازع فيه واصلاح (قوله بأنظلمهم حال الاقراء) مرتبط بكل من التنبيه واصلاح أي التنبيه على النقص والخطا بأنظلمهم حال الاقراء الفتوى أي الاتصا واصلاح ذلك بأنظلمهم حال الاقراء والفتوى بجانبه أي بان قول هذا فيه نقص هذا فيه خطأ والصواب كذا وكذا التنبيه على النقص والخطا واصلاح بأنظلمهم (قوله) أي أن التنبيه بحاشية على الخطا أو النقص إنما يكون من أهل الكمال على ان اتهمهم أنفسهم أو يقيمهم وأما أهل الغيا وتوهموا هذا الزمان فالواجب عليهم السكوت كما إذا نكث أهل العرفان عن تقديم في غارا الزمان والله الملمم بالصواب والله المرحوم والمآب (قوله أو التنبيه) مقابل للتنبيه والاصلاح بالانفاظ (قوله أو بالكتابة) معطوف على بكتابة أي أو التنبيه على ذلك بالكتابة في حواشي كتابه (قوله والتغيير) عطف تنبيه (قوله بالكتابة) بالانفاظ أو أراد بالكتابة المكتوب (قوله يعني انما له) أي دال انفاظه وهي النقوش لان الذي يكتب هو النقوش (قوله أو يرافها) يستثنى منه ما فاته من المسائل مما يبصره ولم يكلفه وهو قوله وان ادعت استكراه على غير لائق بلا تعلق حدثه ومن الابواب مما يبصره كذلك ولم يذكر وهو باب المقاصد فان الاول كله الاقتصار والثاني ألفه بهرام (قوله ويرى عاقل الخ) الواو وتعليل أي لانهم عاقلون الخ (قوله فن باب توضعه) أي فن باب هو موضعه فالإضافة (٥٦) للبيان (قوله من) لتعليل أي لان ما أتى به (قوله عين الكمال) أي الكمال من

قوة وهو ما قسمتم للمرابطة
تألف في الفقه جامع (قوله غاية
المأرم في جمعه) أي وغاية المقصود
من جمعه (قوله الذين) أي هوهم
الذين مدحهم الله بقوله الذين
يتقون الخ أي لان شأن الذي
لا يرى له منبه ولا يشكر أي عند
انفاظه لا يتبعه منا ولا ينبغي فلهم
أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ومن شأن من يرى
لنفسه وعمله منبه ويشكر أهله
ويؤذي من يتفنى عليه (قوله مصنف
الخ) اعلان التأليف يستلزم الافة
من أن يخلص المسائل فضلا عن
أقوالها وأجناسها القريبة
والمتصقات بها من الأضاف
ويلاحظ مراعاته في الإحسان

لا يصح وانظر وجهه في شرحنا الكبير قال ابن مرزوق في شرحه وما أذن المؤلف فيه من
تكميل النقص الواقع في كتابه واصلاح الخطا الكائن في جمعه عندي والله أعلم انه أراد
تكميله بالتنبيه على النقص والخطا واصلاح ذلك بأنظلمهم حال الاقراء والفتوى بجانبه
أو التنبيه على ذلك بكتابة في الشروحات لمن تصدى الوضع عليه أو بالكتابة في حواشي
كتابته مع التنبيه على انما حاشية وأما أن يكون أذن في اصلاح ذلك بالتبديل والتغيير
بالكتابة في أصل كتابه بحيث يكتب بعض أنفاظه ويؤلف بدلهما أو يراذفها أو ينقص فما
أظنه بأذن في هذا ولأن جواز لان فتح هذا الباب يؤدي الى نسخ الكتاب بالكتابة
ور عاقل النسخ أن الصواب مع كون ما في نفس الامر بخلافه وما قاله هذا السيد
العظيم فن باب موضعه الذي دفعه الله به مع أن ما أتى به عين الكمال في نوعه وغايه المرام
في جمعه ومكنا فضلا عما عرفون لا يرون لانفسهم ولا لغيرهم منبه ولا يشكر ومن
الذين يتفنون أموالهم في سبيل الله تعالى يتبعون ما تنقوا من أموالهم لا أن يخلصهم
ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (ص) فقلنا يخلص مصنف من الهفوات أو ينصو مؤلف من
المعرات (ش) لما اعتذر المؤلف من التقصير الواقع في تصنيفه مع ظهور الكمال فيما أتى
بفيه علل ذلك الاعتذار بهذا الكلام والمراد بقوله النسبي أي لا يخلص ولا ينصو أي إنما
اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من خطا من الصواب وهو مراده بالهفوات

ووعي في الأشخاص أم لا التأليف أخص فكل مؤلف مصنف ولا عكس والتأليف أخص من التركيب ولاني

يعين ما ذكر في التصنيف أو يقر بسببه كذا في (أقول) هذا يحسب الأصل والافاق المقام المؤلف والمصنف شيء واحد (قوله
والمراد بقوله الثاني) أي يقل من قلنا قد دخل لما في الثاني سواء جعلت ما كتبه أو ممدية (قوله أي إنما اعتذرت الخ) أشار الى أن في
كلام المصنف ما ساما الشكل الاول حذف مفرا ونقيضه والشارح ذكر القاص وحذف تنقيصه والتقدير إنما اعتذرت لاني
مصنف وكل مصنف لا يخلص من الهفوات فالأخص منها (قوله طريق الصواب) أي طريق هو الصواب (قوله وهو مراده
بالهفوات) لا ينبغي انما على هذا الحل يكون المعنى المراد من الهفوات غاير المعنى المراد من المعرات وعليه فالتفسير في الاول يخلص
ويخلص والثاني عطف ونحوه فتن انما لمجد التعبير فيها وعكس لصح وحاصل كلام الشارح ان المصنف أراد بالهفوات العدول
عن الصواب كأن يذكر في مسألة حكمه الجواز مثلا للوجوب وأراد بالصورة الوقوع في السقط كأن يذكر بعض الكلمة أو بعض
الجملة (وأقول) ولولا عكس لصح واعلم انه ذكر في الحكم ان الهفوات السقطه والزيادة اه فاذا علمت ما ذكر فاحتمل أن يكون ما ذكر حقيقة
في السقوط الى الارض والزل في المدح كالمصنف فيكون استعمال الهفوة في خطا من الصواب كلن في رأى أو قول أو فعل مجازا
أو كتابيا ويحتمل أن يكون حقيقة في خطا من الصواب فقط أو حقيقة فيها فيكون تعبير المؤلف حقيقة والمعرات جمع عثر وهي
الزلة فيعبر فيهم من الاوجه ما جرى في الهفوة (قوله وهو) أي خطا من الصواب (قوله مراده بالهفوات) فان قلت الهفوات جمع

وخطا طريق الصواب مفرد فكيف يكون المفرد معنى الجمع قلت مراده هذه اللفظة أي مانت هتوة (قوله ويحتمل الخ) هذه مقابل لما
تقدم من جعل التناقض في قوة نقل التعليل مع اتساع هذا الاحتمال في التعليل أيضا والمعلل هو قوته ولكن أعلم ان التصنيف مظنة
ذلك فالسؤال والجواب على هذا الاحتمال محذوفان وهي التعليل فالتناقض بين ذلك الاحتمال والذى يقوله تقدر بالسؤال والجواب في
هذا دون مناقبه وهي التعليل على كل حال (قوله والاول الخ) أي وان لم تكن عالما فلا يصح اعتذارك لانه من اين لذلك (قوله وانا
علمه) أي وبحث علمه كائين بقولنا والاول الخ (قوله وتطلب الخ) تفسير لتعذر (قوله بهذا التلزل) أي طلبا لتسليما لهذا التلزل أو بالبا
مصورا بهذا التلزل (قوله وبعبارة الخ) هو عين الاحتمال الاول (قوله الكسر والتفخ) فيه ان الهوة والعرق من صفات الشخص
لالمصنف بفتح التون وعجابه بأنه يصح أن يكون صفة للشخص والمعنى الهوة منه ويصح أن يكون صفة للمصنف والمعنى الهوة
فيه (قوله ثم يحتمل أن تكون ما كافة لنقل الخ) والمعنى لانه لا يخلص مصنف كما هو صريح عبارة الشارح (قوله خلاص مصنف)
أي لانه قل خلاص مصنف والمعنى على التي أي لانه لا يخلص الخ اعلم ان حاصل ما قبل في هذا المقام ان قل اذا كانت ثلاثيات
ضد كذا فلا بد لها من فاعل مع غيرها وكذا مع ما هي موصولة اسمية أو حرفية أو موصوفة فان كانت موصولا اسميا أو موصوفة فهي
الفاعل والاطتسبيل من الجمله وان كانت التي فاعلا فاعل ان لم تتصل بها وترفع الفاعل موصوفا بجملة نحو قل رجل يقول ذلك أي
مارجل يقول وقل رجلان يقولانه وبجاء يقولون والواكثما كافة لها عن (٥٧) طلب الفاعل في الاشهر لاجرائها مجرى حرف

التي ولا يصلح بها غيرها أي غيرها
الكافة ومنشئ قل طالوتر
والحاصل ان هذه الافعال لفاعل
لهذا اذا اتصلت بها ما الكافة ومنها
الفاعل المؤكد فاذا علمت ذلك ظهر
ان قول الشارح ويحتمل الخ لا يظهر
مع فرض ما لاحظته من ان قل
التي واغاب عنها التي لتوقف بسط
عذره على ذلك اذ مع قلة العناية
بطلب منه أن يكون من أهلها
(قوله وقدما) أي وزنا فاعدا
أو عوفا فاعدا فهو واسم زمان أو صفة
لمصدر محذوف (قوله سقطت
التأليف) أي سقطت منه عبارة
عن العثرة وقوله خافوا الخ عبارة

ولأن مؤلف وكل مؤلف لا يتصور من السقوط في التعريف وهو مراده العشرات ويحتمل
أن يكون قوله قبلها جواب عن سؤال مفقد كأن قال قاله اعتذارك من انتقص الواقع
في كتابك يقتضي انك عالم بالآخرين ان ذلك حتى تعذر واذا علمته فاصلمه ولا تعذر
وتطلب من غيرك بهذا التلزل فقال له لم أعلم على التعيين ولكني أعلم ان التصنيف مظنة
ذلك قبل الخ وبعبارة أخرى بوالفائه قوله قبلها واقعه موقع لام التعليل أي لانه لا يخلص
وهو تعليل لقوله اعتذر لفرق الابواب ويجوز في مصنف ومؤلف الكسر والتفخ ثم يحتمل أن
نكون ما كافة لنقل عن الطلب لفاعل وحديثه تكتب عنه في نقل ويحتمل أن تكون
مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال والفاعل المصدر للمؤلف منها ومن الفعل بعد ما هو
يخلص مصنف أي خلاص مصنف وقد عدا تأليف الناس سقطت التأليف وخافوا إزالة التأليف
كأن كالمؤلف حتى قيل من صنف فقدم استهدف ومن ألف فقد استغنى ومعنى استغنى
جعل نفسه هدفا أي غرضنا بل برميه بالعب كإبري الفرض بالنسب واستغنى أي طلب أن
يستغنى أي يبري وهو قرب من الأول وكان بعض الشيوخ كثيرا ما يقول من صنف فقد
استهدف فان أحسن فقد استعطف وان أساء فقد استغنى قيل معنى استهدف ارتفع على
أقرانه فان أحسن فيه فقد قيل القلوب اليه وان قصر فقد تعرض للتعدي والمعينان صحيحان

(٨ - غرضي أول) عن الهوة في يجوز العكس كما يعلم ذلك مما تقدم أنه مجاز على (قوله حتى قيل) ليس مقصودنا التعصيف بل
مراده حكاية ما قالوه (قوله جعل نسب هدفا) أي طلب على أن السنين والتاء للطلب أو على حقيقة ان لم يجعل ذلك (قوله أي غرضنا)
أي كالغرض الذي يرى بالتلزل وأنا أسأل بلسان التلزل واتشوع وخطاب الاحترام والخشوع من المتفخين لهذه الحواشي ان
يطر وهادعين الرضا والصواب فيما كان من صواب حسنهم وبنوه وما كان من خطأ الزلوم وغيره لانه لا يخلص مصنف من هوة
أو بنوه مؤلف من عشرة خصوصاً مع الباحثين عن العشرات قال صلى الله عليه وسلم من طلب عزرا نأخيه ليهتكم طلب الله عزه فنهتكم
وأشدوا لالتس من عيوب الناس ما تروا فنهتكم فاستراعن مساوكم اؤذ كرحاس ما فهم اذا ذكروا ولا تعيبوا حلما منهم بما فيكم
(قوله بالتلزل) السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد منهم فهي مفردة اللفظ جموعة المعنى كاذ كره في الصباح
(قوله وهو قرب من الأول) يشعر بوجود الغاية بوجود القرب ووجه المقابلة وتظاهر ووجه القرب ان من طلب القذف يلزمه
أن يكون جعل نفسه هدفا ومن جعل نفسه هدفا يلزمه ان يطلب أن يقذف (قوله ما كيداعي الكثر تأتي كأن يقول فلا كثيرا
(قوله ارتفع على أقرانه) أي التحسين يظهر تأليفه يثبت له ارتفاع على أقرانه فلا يتأخره ولا بعد حين يظهر تقصيره ويصير معزما للقذف
(قوله فقد قيل) أي طلب قيل القلوب اليه ان جعلت السنين والتاء للطلب أو ميل بالفعل ان جعلت زائدتين وكذا يقال في قوله فقد
تعرض للقذف (قوله والمعينان صحيحان) أي كون استهدف جعل نفسه هدفا أي غرضاً وارتفع على أقرانه هذا آخر الكلام على

الخطبة والمجدبة الكريم الزهاب وهاب العطايا وسبب الاسباب تنويع النكاح الجيب أن تلخ المقاصد عن قرب فأنك قريب مجيب **(باب الطهارة)** (قوله باب) قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ذكره المناوي (قوله هو في العرف معروف) وهو الجسم المعروف المركب من خشب ومن مسامير وقوله وفي الفتحة الخ فاذن الخشب المعروف لا يقال فيه لغة باب (قوله في الاجسام) أي حقيقة لقوله في داخل الاجسام التي هو الفرجة (قوله مجاز في المعاني) مجاز استعماله بأن شبه الالفاظ من حيث كونها يتوصل بها الفهم المعاني بالباب التي هو الفرجة واستعماله اسم التشبيه للشيء بالفرجة الحالية وأراد بالمعنى ما قابل الذات فيصدق باللفظ فانه معنى أي ليس بذات وليس المراد بالمعنى ما قابل اللفظ وقوله مجاز أي لغة فلا خلاف انه صار حقيقة عرفية فيها وهو المشاركة بقوة وفي الاصطلاح (قوله من المسائل) أراد بها القضايا الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية لما تقرر ان المدلول للترجيح اغماهاو اللفظ لا للمعنى (قوله مشترك في حكم) كباب الموضوع والقضايا الدالة على فرائض الموضوع وسنة ومسجباته ومكرهاته مشتركة في حكم وهو كونها متعلقة بالموضوع والمراد مشترك مدلولها كما ظهر (قوله والباب في كلام المؤلف) أي لاني كل مواضع هذا ظاهره وليس كذلك بل في كل مواضعه يأتي ذلك الآن للاعتراض بلزوم الابتداء بالتركيز لاني في مثل قول الرسالة باب ما يجب منه الموضوعات (قوله خبره محذوف) أي في الطهارة باب (قوله خبره متداخض) أي هذا باب (قوله أو منصوب بفعل محذوف) ويقال ويبيعه الرسم ويحجب بالله على لغز سبعة (قوله أو موقوف على حد ما قبل الخ) أي موقوف لامر ولا مبنى وقوله على حد ما قبل أي على طريقة هي ما قبل الخ أي من أنهم موقوفون قبل معنى التشبيه الالهامي وهي انه لا عام ولا لاهم ولا ما دعوى انه مبنى وكسر آخر لانه ما لا اكتفى في نحو باب الطهارة (٥٨)

باب

هو في العرف معروف وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاجسام كباب الخارج مجاز في المعاني كباب الطهارة وفي الاصطلاح اسم لطافة فمن المسائل مشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف ما مرفوع عند آخره محذوف أو خبر لمتداخض محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حد ما قبل في الاعداد المسرودة واعتراض الاعراب الاول بأنه يلزم عليه الابتداء بالتركيز ويجب أن المسوغ لابتداء هنا وقوعه في الجوارح أو مجرورا وهو اذا وقع خبره عن تركيزه وجب تقديمه عليها بالسوغ لابتداءها فهو هنا مقدم مقدم عليها بالإعمال أنه قد اختلف مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يستدلون به كسهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينهم من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة بأصول الدين وأعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفروع

حينئذ (قوله وقوعه في الجوارح) في عبارته تنافي وذلك لانه يشيد الآن المسوغ وقوعه في الجوارح أو مجرورا وقوله وجب تقديمه الخ فيبيان التقديم هو المسوغ والتقديم الاول وهو ان المسوغ اغماهاو كون الخبر جارا ومجرورا وتقديم انما تركب لانه اذا أخرجه بنوهم كونه فعلا لأن طلب التركيز فالتقديم طلب حثيث التخصيص (قوله فيما يستدلون) أي مقاصدهم الكافية في

التي التي يستدلون بها كسهم من نظرية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص أو في معنى من (قوله بحسب) أي باعتبار فأنبدأ واليه السببية متعلق باختلاف الاول (قوله أغراضهم) أي مقاصدهم وقوله فيمقتضوا الخ من نظرية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص كما تقدم أو في معنى من (قوله من أحكام الشريعة) من بيان لما والمبين تلك الأحكام ما باعتبار ذاتها وباعتبارها كالحاكم دون أصلها أو باعتبار بعضها فاولا كالخبري فأنه لما أراد التفرع لها أصلها ناسب الابتداء بالاصل والثاني كأن أبرز بذاته لما أرادها كالحاكم دون أصلها فيبتدئ بالاصل وناسب الابتداء بأصول الدين لأن الفرعية مبنية عليه والثالث كتبديل فأنه أراد الفرعية فقط فرب ناسب الابتداء بالاصل ولا أصول الدين وناسب الابتداء بما اقتضى المقام عند كل ابتداء به كآئين فقدر والاضافة للبيان أي أحكام هي الشريعة (قوله بأعمال القلوب) من تعاقب المتعلق بكسر الهمزة والتعلق، فقوله تلك الأحكام النسب التامة (قوله وهي الاعتقادات) تنسب لأعمال القلوب وقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجاز وهو التصديق على طريقة من يجوز ذلك (قوله المسماة) أي الاعتقادات أي متعلقة وهي الأحكام بمعنى النسب التامة وخلاصته ان أصول الدين النسب التامة كنسبة قولنا الله قادر الله مرهيد الله ميسر وفرد لا و بصح قوله وهي أي أحكام الشريعة الاعتقادات أي المعقولات (قوله وأعمال الجوارح) معطوف على أعمال القلوب (قوله الظاهرة) أي الجوارح الموصوفة بكونها ظاهرة فاتحة زاعن الخارجية الباطنة التي هي القلب أو مصفوفة للأعمال أي الأعمال الموصوفة بانظروا حركاتها ان الاعتقادات ظاهريه كانت أفعالا لا انهم ليست ظاهرة (قوله المسماة بالفروع) صفة لأعمال أي المسماة تلك الأعمال بالفروع أي المسمى تلك الأعمال بالفروع وخلاصته ان الفروع هي الأحكام وهي النسب التامة وهي أحكام الأعمال أي أحكام متعلقة بالأعمال فينبو الوجوب حكم متعلق بالموضوع مثلا التي هو عمل من الأعمال

(قوله بيان بدء الوحي) أي ابتداء الوحي أي فابتداء الخاري بيان ابتداء الوحي . الذي لغة الأعلام في خفاء وفي اصطلاح الشرع اعلام الله تعالى ابتداء النبي ما يكتب أو سأل عنه أو سألهم أي تدبر الحال الواقع في ابتداء الوحي كما أشار به البخاري بقوله في أثناء الحديث فبعث الله الملائكة فقال له اقرأ آل النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا بشاير قال فخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ففتح علي جميع ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بشاير فأتخذي فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بشاير فأتخذي فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم فمن جمع ما روي لا أثر جف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد فأتى آخر الحديث (قوله أصول الشريعة) أي أصل الشريعة التي هو الوحي الأول وجمع لفظه وذلك لأن الوحي الأول أساس للاحكام الفرعية والأصلية وقوله وما بعد من كتاب الاعيان الخ أي المحتوى على الشريعة وقوله معنى عليه أي لم يعلمت أعماها (قوله تقررت) أي ثبتت حقيقتها بالوحي الأول وغيره (قوله أحكامها) أي أحكام هي الشريعة فالأضافة للبيان وباد بالاحكام الاصولية الاحكام الاعتقادية (قوله والفرعية) هي الاحكام الفقهية والاصولية نسبة للاصول من نسبة الخاص للعالم أن أريد بالاصول النسب اليها مطلق أصولاً ومن نسبة الشيء الى نفسه لفصلها لثبوت أن أريد القواعد العامة وقوله والفرعية من نسبة الجزئيات للحكم والفرع هو الحكم المستنبط والاجتهاد من الدليل التفصيلي والتمسك عنان العلم عن التطويل (قوله وهو) أي بيان أحكامها الاصولية والفرعية (قوله في ابتداء رسالته) أي من أجل ابتداء رسالته بالكلام الخ أي من أجل جعته بين الامرين مبتدئاً بالكلام أي التكلم تأمل (قوله في فروع الدين) أي التي هي الاحكام الفقهية أي رأت في الكلام أي التكلم المتعاطف له أعما هو في فروع الدين لأن ذلك أعما كان بعد أن تقررت العقائد أي اعتقدت (٥٩) ويزعم بها من مابقا للحق عن دليل فلا حاجة الى

سألها واتاحتها لبيان الاحكام الفرعية وقوله الذي هو الواجب الاول أي التقرر بمعنى عليها واعتقادها بالادلة واطراف فروع الى الدين من اضافة الجزم الى الكل لان الدين مجموع الاحكام الفرعية والاصلية (قوله على اختلاف بين العلماء) قليل أول واجب معرفة الله قال صاحب الجواهر وهو واجزم بأن أول ما يجب معرفة الخ وهو الإشارة بقوله الذي هو الواجب الاول على اختلاف بين العلماء ولا

فابتداء البخاري ببيان بدء الوحي لقصد بيان أصول الشريعة وما ذكره بعد من كتاب الايمان وغيره مما ينسب عليه وابتداء مسلم بكتاب الايمان لأنه رأى ان الشريعة تقررت وأعما يحتاج الى بيان أحكامها الاصولية والفرعية وهو الذي قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد ومن لم يتدبر بيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى ان الكلام أعما هو في فروع الدين وذلك أعما يكون بعد تقرر العقائد التي هو الواجب الاول على اختلاف بين العلماء وهو وكل هؤلاء وأولهم مبتدئاً بالكلام في أول أركان الفروع التي هي الاسلام عليها وهو اصلها لذلك كورة في الحديث بعد ذكر الأصل الاول وهو الشهادتان ثم قال الحديث ولانها من الدين كل رأس من الجسد ثم لا يتحدون بعدها في الغالب الا في بقية الاركان المذكورة في الحديث لان مقاصدهم اختلفت هنا ايضا فثان ابتداء بالكلام في الطهارة وهم الاكثر وزناً وانها مفتاح الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط مقدم على الشرط

يعني ان معرفة الله بصدق عليها تقرر عقائده لان معرفة الله تتضمن معرفه وجوده ومعرفة قدمه ومعرفة بقائه وهكذا وقيل الواجب الاول النظر وقيل الجزم الاول من النظر وقيل غير ذلك (قوله أو جلهم) يحتاج أن تكون أو ألتك أو الاضراب (قوله بالكلام) أي التكلم (قوله في أول أركان) أي في أحكام أول الخ (قوله الفروع) أي فالصلا من أركان الفروع لا يلحق ان الفروع هي الاحكام الفقهية وأركانها خمسة فذكر في الاول بعد الشهادتين الصلاة وجعلها أركاناً للفروع من حيث ان اثباتها متوقف على اقامتها (قوله التي هي) صفة أركان الفروع من بناء الكل على معظم أجزائه أريد الاسلام الاسلام الكامل وهو مجموع الاعمال السامعة لنفسه وغيرها وأريد به النقص وهو الاذعان الظاهري المبني على الاذعان الباطني (قوله وهي الصلاة) أي أول أركان الفروع الصلاة (قوله بعد ذكر الأصل) الاضافة للبيان أي بعد ذكره هو الأصل الاول (قوله تبرك الخ) عليه قوله ابتداء الخ (قوله ولانها من الدين) أي ولانها من جهة الدين كل رأس من الجسد فكذلك الاقسام السبع يدون الرأس بل تلقى بتلف الرأس كذلك الاقسام للاحكام الفرعية يدون الصلاة اذ يصاغ الصلاة تنسج الاحكام أي فتسبج فلا يعمل بها لم يحفظها تحفظ الاحكام أي لا تنسج فتنسج بالعمل بها وأراد بالدين ما يتقرر به الى اقامته من كل طاعة (قوله ثم لا يتحدون بعدها) أي الصلاة في الغالب الخ أي ومن غير الغالب لا يتكلم على بقية الاركان وقوله بقية الاركان أي من الزكوة والصوم (قوله هنا ايضا) أي في الموضوع الذي يشكوا فيه في العقائد (قوله هنا ابتداء بالكلام في الطهارة) أي متعلقات الطهارة وسأني تعرف الطهارة (قوله ايضا) أي كما وقع الاختلاف الاول المبني بقوله البخاري ابتداء بكذا الخ (قوله التي) أي الصلاة تدخل في المفتاح أي يدخل فيها أولاً كشمس المفتاحية عبرة عن الشرطية بينها بقوله والكلام في الشرط مقدم على الكلام في الشرط

قوله رأى ان الخطاب بالطهارة) اى بالامر المحصل له الا واراى بالطهارة التطهير غير ما اراد ابن عرفة (قوله على سبيل الوجوب) متعلق بقوله الخطاب اى الخطاب بها اى طلبها الا على طريقه اى الوجوب من اثنين الجنس على أحد أنواعه اى فى أحد أنواعه فالوجوب أحد أنواع الطلب (قوله ثم عاد الى الكلام فى الطهارة) آخر جع الى الكلام فى الطهارة اى فى الاحكام التى لها ارتباط بالطهارة وتعلق بها وقوله ثم الذين ابتدؤا بالطهارة اى بالاحكام التى لها ارتباط بالطهارة التى هى صفة حكمية على ما بان (قوله ابتدؤا بالطهارة) أى الذين لم يتكلموا على العقائد وقوله أورد كروها بعد العقائد انتقالا للمأوأم (قوله من أنواعها) اى الطهارة أراى بانواعها لها ارتباط بها المين بما بانى (قوله عمل الوضوء) اى عمل هو الوضوء (قوله لانه السابق) اى لان الناقض سابق عليه عادة ولا يخفى انه اذا كان ناقضا للوضوء يكون قطعاً متأخر عنه ولا يعقل أن يكون متقدماً عليه فكيف يصح التعليل بقوله لانه السابق على عادة ويجب بانه أراى بان الناقض الموجب تأمل وقوله كروها ما يكون به الطهارة اى بسبب الطهارة وهو الوضوء والتيمم أو أراى بانها التطهير فلا حاجة الى تقدير (قوله لانه ما لم يوجد الخ) تليل لقوله كروها ما يكون به الطهارة (قوله لا وجداً للطهارة) اى سببها من الوضوء وغيره (قوله فيها) اى اسبابها (قوله فيه) اى فى الماء (قوله حقائق ستة بل سبعة) انظر الانتقال عنه الذى هو الستة حاوى من السبعة وله ما عند الطهورية (٦٠) لانه لم يذكرها مقابل وسكت عن التجسية لانه لم تستعمل فى الشرع ولو استعمل

لتقبل فى رجمها صفة حكمية فوجب لموصوفها كون الملقى هو فيه نجساً (قوله وعليها تقتصر) لا يخفى ان اتمام الغائمة بذكر الباقي فتقول الطاهر هو الموصوف بصفة حكمية أو بجسته جواز استحبابه الصلاة به أو فيه والتيس بكسر الجيم هو الموصوف بصفة حكمية أو بجسته يمنع الصلاة به أو فيه وجد الطهورية بفتح الطاء وهى كائنات عن ابن الزبير من خواص الله لاتستخدم فى الملائكة اجاعا صفة حكمية فوجب لموصوفها كونه بجسته يصير الزال به نجاسة طاهر أو نجسه به يعود على الموصوف وضرب نجاسته يعود على الالموصوفة ونجاسته نائب الفاعل وطاهر اخبر صار للموصوف به الطهورية هو الماء والزال بنجاسته هو التوب بمختلفا طهورية بصفة حكمية فوجب لموصوفها الذى هو الماء كون ذلك الماء بحيث يصير الزال به نجاسته وهو التوب متلا بذكر المعطائر اوحداً التطهير ازالة النجاسة أو رفع موانع الصلاة ومنه يتعلل حدسده الذى هو التنجيس فقيل هو لقلبه النجس طاهر وأما الطهارة فنص الطاهر فى فضله ما يتطهر به يقال تلك الفضلة طهور به ينضم الطاهر أيضاً أما الطهارة بالكسر فهى ما يضاف الى الماء من ما يوجب أو غاسول أو نحوهما (قوله والنظافة) عطف مرادف (قوله والأوساخ) عطف تفسير جمع ومنه ما على التوب وغيره من قلنا العهد (قوله وتسمى الجاز) أى يجوز استعارته تبع فيه الخطاب واعتراض بانه حقيقة لغة فى النظافة والنجس من الانسان حسنة كانت كالنجاس أو مكنونه كالغوب قال الله تعالى ومطهره من الذين كفروا أى يخلصون آدماسهم أناس يطهرون أى يستزفون عن العيب وحشده فلفظ الطهارة موضوع لقدر المشترك بين المعنيين المذكورين كما اختلروا بن رشد وتبعه فى ذلك الراعى وتوفى شره على الجلباب (قوله جواز استنباط الصلاة الخ) فهان اول التردد والتديد شافى التلخيص واجب بان التردد متعلق الحد فى الحد فلهذا يقال ان الصفة المحكمة أو جبت جواز استحباب الصلاة بالاطلاق لما يشى أو فى أولئى وبذلك يتدفع أيضاً ما رمدن ان فيه جمع حقائق فى حد واحد وهو طهارة الحدوث وطهارة الخلق والنجس وما صلحان الجمع فى التعلق أو ان ذلك فى قوة تعاريفه يكون أو لقترب

و يقالها
يعود على الالموصوفة ونجاسته نائب الفاعل وطاهر اخبر صار للموصوف به الطهورية هو الماء والزال بنجاسته هو التوب بمختلفا طهورية بصفة حكمية فوجب لموصوفها الذى هو الماء كون ذلك الماء بحيث يصير الزال به نجاسته وهو التوب متلا بذكر المعطائر اوحداً التطهير ازالة النجاسة أو رفع موانع الصلاة ومنه يتعلل حدسده الذى هو التنجيس فقيل هو لقلبه النجس طاهر وأما الطهارة فنص الطاهر فى فضله ما يتطهر به يقال تلك الفضلة طهور به ينضم الطاهر أيضاً أما الطهارة بالكسر فهى ما يضاف الى الماء من ما يوجب أو غاسول أو نحوهما (قوله والنظافة) عطف مرادف (قوله والأوساخ) عطف تفسير جمع ومنه ما على التوب وغيره من قلنا العهد (قوله وتسمى الجاز) أى يجوز استعارته تبع فيه الخطاب واعتراض بانه حقيقة لغة فى النظافة والنجس من الانسان حسنة كانت كالنجاس أو مكنونه كالغوب قال الله تعالى ومطهره من الذين كفروا أى يخلصون آدماسهم أناس يطهرون أى يستزفون عن العيب وحشده فلفظ الطهارة موضوع لقدر المشترك بين المعنيين المذكورين كما اختلروا بن رشد وتبعه فى ذلك الراعى وتوفى شره على الجلباب (قوله جواز استنباط الصلاة الخ) فهان اول التردد والتديد شافى التلخيص واجب بان التردد متعلق الحد فى الحد فلهذا يقال ان الصفة المحكمة أو جبت جواز استحباب الصلاة بالاطلاق لما يشى أو فى أولئى وبذلك يتدفع أيضاً ما رمدن ان فيه جمع حقائق فى حد واحد وهو طهارة الحدوث وطهارة الخلق والنجس وما صلحان الجمع فى التعلق أو ان ذلك فى قوة تعاريفه يكون أو لقترب

(قوله ويقابلها هذا المعنى) أى وأما لا يذهب المعنى فلا يقابلها النجاسة بأن أراد من الطهارة ترفع الحدث وإنزاله النجاسة كقوله هم الطهارة
واحدة واستظهر الخطأ بما حققته في المعنى فالأحسن الترضي لبيان كل منهما فان أقصر على أحدهما فالأقتصر على المعنى
الثاني أولى لأنه الراجح على المكلف وإقناعه أعلم (قوله وتوجب لموصوفها منع استباحة الصلاة الخ) أورد على تعريف النجاسة أنه تعبر مانع
لتعموله الثوب المصسوب والدار المصنوع بقائه يصدق على كل إنصاف حكيمة تنعم الصلاة أو فيه وأوجب بأن أثر الصب الذي هو
مانع من إباحة الصلاة بالثوب المصسوب أو فيه وهو يتعلق حق المالك لا يسمى صفة في اصطلاح الفقهاء (قوله ومعنى قوله حكمية الخ)
أى فتقوله صفة كالجس فتناول جميع الصفات (قوله وتقدر قيامها) عطف تفسيراً أى فهمى أمر اعتبارى أورد على ذلك أن الأمور
الاعتبارية لا تكون صفة والجواب أنه اصطلاح شرعى وبه يجب أن جعلها على ما علمت من العلم بوجوده على أن العلم عدم القيد
يجوز أن يكون علمه والتمسك في فعله الوجود بعدم العلم بالتمسك بالعلم كالتعميم (قوله وليست معنى
وجوداً) أى ليست صفة وجودية يمكن رؤيتها (قوله لا معنى بها) أراد به الأمر الوجودى الذى يمكن رؤيته لكن لم يجز العادة بالرؤية كالمعلم
والقدرة والكلام (قوله ولا حسي) أى كلياياش والسواد عملى وبجاسة البصر واللام في قوله لموصوفها شبه المالك والاستحقاق
لالتعليل لأنه يقتضى أن المعنى أن إيجاب استباحة لاجل الموصوف لا لوصوف والعنى على جعلها لشبه المالك والاستحقاق لظاهر
أن أى الموصوف صار كالمالك لأباحة الصلاة أو مستحقا لها ثم هذا ظاهر أن جعل قوله لموصوفها متعلقاً بما بعده من قوله جواز
استباحة الخ وأما على جعلها متعلقة بتوجب فهي التعدية (فان قلت) يرد على هذا طهارة الميت فأنها أوجب استباحة الصلاة عليه
ولم توجب استباحة الصلاة ولا به ولا فيه فكان عليه أن يزيد أو عليه ليندلل (٦١) نقض ويجزى نحوه في طهارة الأنيسة لزوجهما

ويقابلها هذا المعنى النجاسة فيقال كما قال ابن عرفة أيضاً هي صفة حكمية توجب لموصوفها
منع استباحة الصلاة به أو فيه انتهى ومعنى قوله حكمية أنه يتحكم بها أو بقدر قيامها بعلمها
وليست معنى وجوداً قائماً به لا معنى بها كالمعلم لأحسب كلسواد والياش وقوله
به أى علابسه فتشمل الثوب والبدن والماء وكل ما يجوز لأصلى ملابسته فأنفع أنه
لا يتناول طهارة الماء المضاف وقوله فيه برزبه المكان وقوله برزبه المصلى وهو شامل
لطهارة المصلى من الحدث والتنجيس لأن قوله بعد الآخر من حدث يخصه به وقوله في حد
النجاسة توجب منع الصلاة أو فيه أقصر على هذين الأمرين وهما المعبر عنهما بقوله في حد
الطهارة فالأوليان من حيث علم يقل أوله كفى في حد الطهارة لأنه لا يتناول شرعاً الحدث بحد ولا
الحدث بنجس والضمير في فيه وفيه وله عائد على الموصوف من قوله توجب لموصوفها ومعنى

المسلم أى لو طهركان عليه ان
يزيد أو لم يتبع ما يشاء وبعد ذلك
لا يتل الوضوء للسلطان والوضوء
للشاة أيضاً والحال ان المراد
توجب له الجنون بشرط توفر الشرط
وانتفاء الموانع ولذا أوجب حدث
الطهارة الكبرى وحصل مانع
الصغرى فلا يقال ان الكبرى
ليست طهارة لعدم إيجاب الإباحة
لذلك كونه بل هي طهارة وعدم

إيجاب المانع لا يترجمها عن كونها طهارة قطهراً النجاسة وما معها طهارة ولو لا المانع والمانع هو الموت والكفر وأما الوضوء للدخول
على السلطان ونحوه فليس بطهارة شرعية والتعرف لها وفيه شئ يظهر أن طهارة شرعية وأما الأوضاء المسحوبة
والاغتسلات المسنونة والمسحبة التي يصلى بها فأنها توجب جواز الاستباحة ولو لا وجود مثلها انتمسك لا يجتمعان ولا يرد على
الرمه ما صدق على القراءة فوسر العورة وأجرام الصلاة فأنها صفت توجب لموصوفها ما ذكر وليس شئ منها طهارة لأنه أوجب بأن
هذه أفعال لأصناف فلا يصدق عليها بعد الرسم أو يقال ان الصلاة بدون الأوضاء المسحوبة والاغتسلات المسحوبة أو المسنونة
مكروفة أو خلاف الأولى فلا تكون مباحة وبها يصير مباحة فصدق التعريف عليها (قوله به أى علابسه) كذا في نسخة والناسيب
بملا بسته كاهو موجود في الشراح (قوله والبدن) أى بدن المصلى (قوله والماء) الذى يحمله المصلى لقوله وكل ما يجوز لأصلى ملابسته
(قوله أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف) الأحسن أن نقول فأنفع البحث بأنه لا يتل طهارة الحدث من الخبث وغيره لأن كل
ملا بسه لأصلى وقوله الماء المضاف لأن خصوصية الخ لا يقد كونه مضافاً لأن البحث وارد على ما يحمله لأصلى كان ماء أو غيره كان الماء
مضافاً لم لا يرد بقوله بملا بسته أى مع الاتصال به فلا يرد أنه يستغنى عن فيه بتقدير ملا بسه (قوله وهو شامل الخ) حاصله ان المصلى
يقال له متطهر بالنسبة لطهارة من الحدث بالوضوء ومتطهر بالنسبة لطهارة من الخبث لكن قول ابن عرفة والآخر من حدث
تقتصر المصلى على المصلى على الحدث فلا يقال له متطهر باعتبار طهارة الخبث واعتبار طهارة الحدث (وأقول) بجملة
أنه أراده بدن البدن وجوابه بأنه داخل في قوله به دليل على أن المراد بالبدن الشخص الروح فقط فلا يقال يستثنى أن قوله شامل للطهارة
المصلى من الحدث والتنجيس (قوله ولا أحدث نجس) قول مسلم أنه لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام
النجاسة بعده أى نجس (قوله والضمير الخ) حاصله ان طهارة الحدث والتنجيس مشترك في أن كلاهما يوجب لموصوفها استباحة الصلاة

قفي الخشب توجب استباحة الصلاة لوصفها أو في موصوفها وفي الحديث توجب الاستباحة لوصفها فخصمير وبه قوله كل بعدد على الموصوف ولما أنهم طهروا الخشب وانحيت بين ذلك فقالوا والاوليان من خشب والاخير من حديد (قوله تصح) أي تسبيل موصوفها الجواز والمراد انها سبب في جواز الصلاة وان شئت قلت في اباحة الصلاة وليس المراد بالاجاب حقيقة انه خلاف مذهب أهل السنة (فان قلت) هذا يخالف ما تقرر من انها شرط في قول الاحتلثة لانه سبب في اباحة الصلاة بشرط في محتم ان كان كلامه قاصر لانها كما تسبب جواز الصلاة تسبب جواز غيرها من طواف ومشي محض وغير ذلك مما هو معلوم (وأجب) بأنه يترجم من جواز الصلاة جواز غيرها لانه رواه لا يكتفي بدلالة التزام في التعريف فتدبر ثم لا يخفى ان الاحتمالات اربعة لانه اما ان يسقط جواز واستباحة أو يذكر الاول دون الثاني أو بالعكس أو يذكرهما معاً أما عدم ذكرهما معاً بما أن يقول توجب صلواتها فلا يصح سواء ارد من الاجاب حقيقته أو التسبب فتعين تقديره في ثم ان ابن عرفة ذكر الامرين استباحة وجواز فاعترض بأن فيه اضافة الشيء الى نفسه فاجاب النازح بأن ذلك مدفوع بجعل السين والتا طلب (أقول) بمحذاه اعلم اولاً ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفيين وهو المعتقد فلا منع من ذلك وثانياً جعلها الطلب غير ظاهر لانه يفيد ان كل موصوف بها كان ثوباً أو مكاناً أو شخصاً يطلب من الله اباحته وذلك وهذا غير واقع فلا حسن ان يجعل السين والتا الزاويتين والاضافة محجة على مذهب الكوفيين نعم لو حذف ابن عرفة أحد اللغتين واكتفى واحد لكان اخسروا وان اردت غم الكلام في ذلك المقام فراجع عجب ولكن فيما ذكرنا كفاية للقاصرين (قوله فان المكلف الخ) أي مثلاً لان الموصوف (٦٢) أعين المكلفونه ما تقدم (قوله ان يسور) أي يقدم (قوله المنع)

أى تحريم قسرة العبد وقوه
المعقوب أى التعلق وليس المراد
القائم بالأعضاء لانه صفة المولى
جل وعز (فان قلت) انما هو متعلق
بالنفس لا بالأعضاء (قلت) بالمعنى
اهم متعلق بالنفس باعتبار تلك
الأعضاء ويجوز فذلك (قوله)
لا يرفع الله المالك (المطلق) أخذ المص
أما من قوه فيما بآى لا بتفسير لونا
أو طعنا أو ربحا أى وأولى غيره من
الله المضاف والمجد أو يقال كما
قال الخطيب ان تصدرا الباب منه

الجله وسبقها معاقا للجد بقيد الحصر وان لم يكن في الكلام أدانة حصر فكأنه قال انما يرفع الحدث وحكم الخيت بالامام المطلق الاولين
بل وكل طهاره شرعيه من غسل أو وضوء وان لم تكن واجبه فلا يصح شيء من ذلك الا بالامام المطلق أو انه أخذ من مفهوم المطلق تأمل
(قوله وهو الباقي الخ) ذلك الباقي أمر اعتباري وهو كون الشيء فيجانب الشرع لا يتباح حلاسته في الصلاة والقذف فلا يرتفع الا بالامام
المطلق وأما موضع الاستحجام والسيف الصقيل وشروها اذا مسح والخف والتعل اذا دل كما من أو الالف والوب وأر وانها فالحل محكوم له
بالتحاشه وانما هي عنه للضرر وقوت خلاسته ان ذلك الحكم صفة اعتباريه فالحل وليس المراد الحكم الشرعي (قوله بكل فاع) أى
بكل شيء يقتضاهما في نفسها (قوله وجود الشيء) أى أو الحادث الموجود بعد العدم وهل الوجود وجه واعتبار أو حال قولنا (قوله كافي قولهم
أدأبنا فحدث معنى الخروج) أى أو الخروج من حيث الخروج (قوله وعلى الوصف الحكمي) أى الذى حكم به الشرع والمعنى لاحصى
فهو اعتباري لا وجودي (قوله قيام) أى كقيام (قوله وعلى الترتيب) أى الترتيب أى تعلقه لما يأتي وأنت خبير بأن هذا المنع في
الحقيقه انما هو متبني عن الخروج وانما عقار بل هو وصف في الترتيب لأن الترتيب سابق عليه ويجب ان يفتقير عليه فثبتنا (قوله فاذا
ارتفع أحدهما الخ) أى وانما ثبت أحدهما ثبت الآخر لا يقال لاننا لم نعلم ما تلازم زمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فان التيمم يرفع
المنع لانه سبقياه الصلاة وغيره لا يرفع الحدث معنى الوصف القائم بالاعضاء لان المشهور انه لا يرفع الحدث فلا تلازم بينهما سالنا
نقول التيمم لا يرفع المنع فاعطاهما أو خصه فغيره للمنح عما يتباح وعلى وجه مخصوص وهو عدم الماء فلا تنساجه بالافريضة
واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المنساج طأ بالمنع ولم يتبعه شيء فأذا خطب وخلاسته ان معنى تلازمهما أنه
لا يرتفع أحدهما انما يوجب الآخر ادماجيا بل اذا ارتفع المنع فاعطاهما فمقدوم في تيمم يعود بعد ذلك الوقت ولعل الاسن ان يقال ان كلاما

من الوصف والمنع يرتفع رفعاً مقيداً أو قولهم لا يرفع الحدث أي رفعاً مطلقاً أو بعبارة الحديث أو المنع (قوله لا يتقدم مضاعف) أي لا يصح
 الابتداء بمضاعف أي حكم الحدث الذي هو الوصف أو المنع ثم يقول ولا فرق بين أن يكون كل مرتبة من حدث أو سبب أو رتبة أو شيئاً
 (قوله والمنع هو حكم الله) لا يتخير مقرر بان العبادة (قوله واجب الوجود) أتى به دفلاً لبيان أن الرتبة القديمة طويلة الزمن فيجعل مضاعف
 (قوله فكيف يتصور الخ) استفهام إنكارى (قوله ومجبئ) لادخله هنا وإن كان صحيحاً (قوله باعتبار تعلقه) أي أنه في حد ذاته ليس
 متبجداً ومرفوعاً بل مرفوعاً بغيره ومتبجداً لا تعلقه (قوله عدى) أي ليس له وجود في الخارج فلا ينافي أنه امر اعتبارى والواو في قوله
 والتعلق للتعليل أي لأنه عدى وأما لو كان وجوده لا يصح رفعه لأنه لازم أن يكون قد عدى على فرض ذلك لأن صفة القديم الوجودية
 قد عتد برغم لا يخفى أن هذا كله ما عدى أن التعلق ليس برغم مسمى الحكم وأما ما قلنا أن التعلق برغم مسمى الحكم فيكون
 الحكم هو كلام الله المتعلق بعلته فيجب أن يصدق بالفاعل والمكلف فيكون حادثاً لأن المركب من القديم والحادث حادث فلا محذور في كونه
 يتجدد ويرتفع (قوله وهو الله أو النبي الخ) الأحسن أن يقال إن الفاعل هو المكلف لأن المراد بالتعلق في ذلك المقام من قام به الفعل
 لأن أو جده فلا ردم يأتى في الأول بالوجه المصاحح اسناد فعل إلى أحد غير مقتبحة إلا أن الأخير بان قوله بعد أي حكم الخ يؤيد بان
 المراد بقوله بفعله أي بما حكمه أي بالحاكم به (قوله بواسطة) أي بواسطة هي الأحكام التي أوحاها الله إليه أو بواسطة الإيجاه
 (قوله الشارع) أي التي هو الله تعالى حقيقة والتي صلى الله عليه وسلم مجازاً (قوله أي حكم بصفة رفع الخ) لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً
 لفظ عدوله فهو بعيد غاية البعد والأقرب ما قلنا والحكم باعتبار اسناده إلى الله (٦٣) أزلى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم

حادث (قوله نظيره إلى حكم
 القصة) أي أخباره (قوله إلى
 احضاره هذا الحكم) أي الذي هو
 الحكم بصفة الرفع وإنما كان صحيحاً
 لغيره لأن ذلك لم يكن معه ودا
 (قوله أي احضاره الخ) خلاسته
 أن المصنف أراد أن يجعل هذا
 الحكم المحجب محضاً في ذهن
 السامع والفرق إلى توصل تلك
 إنما هي المضارع وأما الماضي
 فلا فلذلك عبر بالمضارع (قوله
 بخلاف الماضي فإنه لا احضار
 فيه) أي لا يتصور أن يكون آتياً
 احضار ذلك في ذهن السامع هنا

الأول إنذار برفعان الابتداء بمضاعف أي حكم الحدث فيصير إرادتهما الإيقال بالحدث هو المنع
 الترتيب الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الواو جوف فكيف يتصور رفع واجب
 الوجود لا تأقوله الحكم مرفوع ومتبجداً باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق عدى يمكن
 الارتفاع وبني المؤلف يرفع للجهول بعلم بفعله وهو الله أو النبي عليه الصلاة والسلام
 بواسطة ما أوحى الله إليه لا يقال قوله يرفع الأولى فيه التعبير بالماضي لأن هذا امر ثابت مقرر
 عن الشارع أي حكم بصفة رفع الحدث وحكم انطبقت لا تأقوله إنما عبر بالمضارع للاشارة
 إلى أنه نظيره إلى حكم القصة بذلك في المستقبل ولونظر إلى ما ثبت عن الشارع لعبر بالماضي
 وأنه عبر بالمضارع عن الماضي على نقض قوله تعالى في أمهاته نظراً إلى احضاره هذا الحكم
 المحجب في ذهن السامع أي احضاره الآن لأن المضارع يستحضره بالأمور القريبة بخلاف
 الماضي فإنه لا احضاره فيه والتي قد يجعل على تقيضه كما يجعل على نظيره وعبر بالجملة
 الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية فيقول رافع الحدث وحكم انطبقت إلى المطلق لأنها تفيد
 التجسد والحدوث والمقصود هنا ذلك ولأن نسبة الرفع إلى الماسح مجاز (ص) وهو ما صدق عليه

معناه (أقول) لا يخفى أنه لو عبر بالماضي وأخبر بالسامع فإنه يتصور في ذهنه قطعاً عن هذا احضاره في ذهن السامع فقد حصل
 الاحضار بالماضي ويمكن الجواب بأن مراداً من احضار بحيث يلاحظ أنه واقع في الحال لا مطلق احضار (قوله والتي قد يجعل على تقيضه)
 كأنها (قوله كما يجعل على تقيضه) كما هو معلوم في باب القياس كعمل الأرض على البرق حزمة إلى باجماع الاقتضات والأخبار وكما هو معلوم
 في المهازات مثلاً استعمال السبب في السبب يمكن ورود مع العرب في جزئ ويجوز أن لا تتعمل اسم السبب في جزئ غير ما استعملته
 العرب لما تقرر أن المجاز موضوع بالتوسع فتدبر (قوله التجدد والحدوث) أي شأبه نسي الفيدل عليه المضارع بالقرينة لا الوجود
 بعد العدم الذي يكون في الفعل مطلقاً لا يتوقف على قرينة وأما الجملة الاسمية فتنبذ الهواء والنبات بقرينة أيضاً لكنه ليس مراداً
 (قوله والمقصود هنا ذلك) فيه أنه قد تقدم أن الرفع قديم فقصيته أن لا يكون للمعنى على التجدد والحدوث فيجب أن هذا نظراً
 تقدم من قوة أو نظراً لحكم القصة ذلك نعم هذا الكلام ظاهر على ما قلنا أن الرفع المكلف فاعلمهم (قوله ولأن نسبة الرفع إلى الله
 مجاز) أي التي يأتى على التعبير بالجملة الاسمية وأما الفعلية فلا يأتى ذلك عليها لكن يرد أن المجاز يبلغ من الحقيقة (قوله ما صدق)
 أي الذي صدق أو شيء صدق أو يقر أمهات التنوين (قوله صدق) أي هل لأن الصدق في المفرادات معناه الجمل وفي القضايا بمعنى التحقق
 أي ما صدق أن يجعل عليه أي عرفاً كما أفاده الخطاب وفي كلام تت ما يفيد أن المراد ما صدق لفظة ملامح البطيخ لا يطلق عليه عرفاً فاما
 من غير قدي على ما قال الخطاب وهل يصح إطلاق ذلك عليه لفظة وهو المتبادر أن الأصل اختلاف المعنى القوي والعرفي وأما على ما قال تت
 فلا يصح إطلاق ذلك عليه لفظة وصحة هذا تتوقف على ثبوت تلك لفظة كذا قال قال عجم ثم أتيت في الفتاوى السيوطية ما يوافق ما ذكره

الحطاب ويرد ما ذكره ثم انك خير بان الجمل انما يكون على القدرات التي هي الجزئيات لاعلى الحقيقة التي تزداد في التعريف فاذن انما أنت بقدر مضاف أى ما صدق على افرادها ووقع ما على افرادها لا يحصل تعريف مقابل ضابطا لما لا يخفى أن فى كلامه الحكم شعنا على المطلق وكيف يحكم على الشيء بدون تصوره والحجاب أن ما هنا من قبيل تقديم الحكم على التصور لا على التصور فافهم (قوله اسم ماء) أى اسم هو لفظ ماء الذى يكتفى فى الاخبار عنه بمجرد إطلاق اسم الماء عليه (قوله بلا قيد) أى مع عدم كرا القيد (قوله التى يقال هذا ماء) كذا فى نسخة فنعنا لفظ ماء الذى يقال فى شأنه هذا ماء (قوله فيصدق) أى فيحصل (قوله فاصدق الخ) هذا يدل على ان ما ما موصولة وتكرر موصوفة لاماء بالمد (قوله كالجنس) لان المراد من الجنس ما ليس جنسا (قوله لان لفظ ماء) أى مدلول لفظ ماء (قوله عرض) أى لا جنس أى وصف عام خارج عن الماهية وذلك لانه موصوف به تعالى وقوله عام أى لا خاص (قوله كالنفس) أى لم يقل فصل لان الفصل انما تكون فى انواع المحتوية على الاجناس (قوله ان لا يقال) أى لا لا يحصل (قوله أو وصف الخ) أى كفوا هذا ما مضاف هذا ما يخص هذا ما افاده الحطاب وهذا ما ماطر أو ما ندى أى مظهر ومندى كما افاده الشيخ أحد الزفاني (قوله أو غيرهما) أى كالألف واللام التى العهد كقوله عليه الصلوات السلام اذا دارت المسئلة لان عائشة قالت لى عليه الصلاة والسلام هل على المرأة اذا هي احتلمت غسل قال عليه السلام نعم اذا دارت المسئلة الغسل أو كما قال قال فى المباحة اخذ على ماء مخصوص وهو الماء (قوله كقولنا لماء در الخ) تمثيل للاضافة (قوله ما اضافته يائية) الراجح انها اليبانية لانيانية لان الاضافة اليبانية ان يكون بين المضاف والمضاف (٦٤) اليه وم وخصوص من وجه كخاتم حديد (قوله كذا السمة) أى ان السمة يحصل

الماء والسمة كل ما عاكس ومنه قيل لسفالي البيت صمغ فلا صمغته انما لعل منها هو الصواب لانه يقال له سماء أو ان الماء نزل من السماء ثم زل الى الصواب فيكون السمة الحقيقي محلا أو ليهذا ما افاده أبو السعود (قوله والآبار) جمرة منسوبة بعد اللام الساكنة على وزن الامثال جمع ثم جمع قلة ولذا كثرت فهي البثارة على وزن الفعال (قوله والعيون) جمع عين هي مشرقة تقع على الباصرة

اسم ماء بلا قيد (ش) يعنى ان الماء المطلق هو الذات التى يقال لها هذا ماء فيصدق عليها اسم الماء بلا قيد أو على ذلك اللفظ فاصدق عليه اسم ماء كالجنس لان لفظ ماء عندهم عرض عام وبلا قيد كالنفس يخرج ما عدا المطلق من اقسام المياه اذ لا يقال فى كل منهما ماء الا زيادة قيد آخر من اضافة أو وصف أو غيرها كقولنا لماء أو ردوماء ويحتمل ولا يكتفى بالانحصار فى الاخبار عن ذاتها باسم الماء خاصة من غير قيد سوى كفى المطلق ودخل فى تعريف الماء المطلق ما اضافته يائية كخاتم حديد وما أضاف لغيره كذا السمة والآبار والعيون والبحر فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به ثم يستثنى من الآبار أنار غود فلا يجوز الوضوء بها ولا الانتفاع به لانهما عذاب لانتفاعهما وكذا ينطبق الوضوء بها يمنع التيمم بأرضها وهي مسربة خسة أمثال وعلى القول بغير الاستعمال بالماء كذا كرو فان تطهر به وصلحت صلاته كذا ينبغي كما قاله الشيخ على الجهورى فى شرحه ودخل فى حد المطلق الماء العذب ولا خلاف فيه فى المذهب ودخل فيه أيضا جميع المياه المكروهة الا تية (ص) وان جع من ندى (ش) هذا وما بعده

والذهب والشمس والمال والتقدوا الجاسوس وولد البقر

أحوال

الوحشى وخيارا الشئ ونفس الشئ والنبوع وغير ذلك والمراد من النبوع (قوله والبحر) لا يخفى ان البحر هو الماء المتسع فليس ذلك من اضافة الشئ الى محل بل هو مثل ما عايطر (قوله فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به) أى البحر انما احتاج الى ذلك لانما يحكى عن ابن كراهة الوضوء به فقد انعقد الاجماع على خلافه (قوله ثم استثنى) لاجابة لهذا الاستثناء لان الكلام فيما يسبح التطهير وبالا لافى ما يجوز دون ما يحرم وهو يصح التطهير به كما قال (قوله أبار غود) لخصوصية لا بار غود كرومته أبار قوم لوط وكل قوم أهلكتهم الله تعالى (قوله ولا الانتفاع) أى فى عين أو طبع (قوله لانهما عذاب) أى ما قوم وقع بهم العذاب فربما يحصل للاستعمال آخر من ذلك العذاب أو كراهة قهصم وفضالهم لان الله انقضهم (قوله لانتفاعه) أى فهو مطهور ونعم ثم النافعة التى كانت تردعها لمنع فيها (قوله يمنع التيمم بأرضها) هذا أحد قولين كراهة الحطاب عن الغزالي فرحون قال عجم وذكر ت فى فصل التيمم انه صحيح القول بجواز التيمم على تراب أرض غود (قوله وعلى القول بغير الاستعمال) مقابله القول بكراهة ما يعلم من عجم (قوله صحت) كذا ينبغي وذكر ان شارح حدود ابن عرقه قصر حى سلطان الصلاة وكذا د ولم يعز من تقدم من أهل المذهب ولكن الظاهر التعويل عليه (قوله ولا خلاف فيه فى المذهب) اعلم ان ذلك رداعلى ما نقله ابن حجر فى فتح البارى عن ابن التين انه نقل عن ابن حبيب منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم قال ح قلت تغليه بأشبه مطعوم يقتضى انه أراد العذب وهذا غير معروف فى المذهب اه (قوله وان جع من ندى) أى جمع فى الماء لوضوء أو الغسل وليس المراد جمع فى الماء لان هذا ليس بشرط كذا فى ك (فان قلت) هل يرد هذا على تعريف الشيخ لفظه لانه لا يصدق عليه اسم الماء لانه كرومته ندى (قلت) لا يرد عليه ذلك لان الذى ليس شئ انضاف الى الماء

وانما هو صفة لاه كما يقال ما المظهر المحمداً بطوره فهو من باب قولهم صلاته الاولى كذا قال بهرام أي فتكون الاضافة بيانية (قوله
أحوال المطلق) أي أنواعه أي من جهة أنواعه لأن قوله لا يسلب معهما الخ يفسد لأن المتبادر ان السرا والاصناف (قوله أو
على أكثرها) أو قل تردد (قوله غير ظاهر على ما لا يخفى الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يدل على أنها ليست من أفراد المطلق إلا انها ألحقت
بقي الحكم وكيف يقال أنها ليست من مع الانبائ بالغاثة المفسدة أنها من وجوب بان المراد من جعلها من صفة من حقيقة المطلق أي
بحسب الظاهر وان ألحقت بالمطلق بحسب الظاهر في الحكم وان كانت من حقيقة والتعرف صادق عليها (قوله عائدة على المطلق)
أي وأن جمع المطلق أي جمعت أفرادها لأنها الموصوفة بالجموعية والمخالطة وغير ذلك (قوله أو على الماه) فيسبب سبباً لأن ما قد
تقدم ان المراد به النظاه وان اضافة اسم اليانية (فان قلت) قوله أو على الماه لانه كور في الحد أي قوله وهو ما صدق أي شيء
صدق عليه الذي هو الماء (قلت) التعريف للحيات لا للأفراد والجموع من ندى ليس للحيات بل للأفراد وايضاً التعريف
لا يبالغ علمه فاذا علمت ذلك فالبالغ عليه هو قوله وهو الحد أي أفرادهم وكذا قوله وحكم الخ (قوله والبال) أي كذا في منزل على
الارض والاشجار آخر الليل وقوله وندى الارض بالالف المقصورة كأنه منه من (٦٥) نسختم من الصحاح نظير بها الصحة (قوله وبها)
عطف تفسير وهذا ما أشاره

أحوال المطلق لا يسلب معهما ثابت له من رفع الحدث وحكم الخ (قوله) كان صدق حد المطلق
عليها أو على أكثرها غير مظهر على ما لا يخفى أيها في صورة الاغياه تنبيه على بعد علمها
حقيقة المطلق الذي ذكر وان ألحقت به في الحكم ومفعول جمع وفاعل ذاب ومفعول جمع بعد
جوده واسم كان ومفعول خولط وفاعل قصر ضمائر عائدة على المطلق أو على الماه لانه كور في
الحد وهو ما يعني وكذلك اليها أن في مقعده ورقاً أربعة عائدة على ما ذكر في معنى كلامه في رفع الحدث
وحكم الخ (قوله) وبالمطلق وان جمع ذلك المطلق من ندى والندى قال الجوهرى المطر والبلى وندى
الارض نواتها وبها اه والظاهر من عرف الناس اليوم ان المراد منه بلل الارض وما
يقع من ذلك على أوراق الشجر ولا يصير تفسيره مع الماه من ورق الشجر حيث جمع من قوله
خلافاً لبلل (ص) أو ذاب بعينه جوده (ش) هو معطوف على جمع وكذا ما بعده فهو
في حكم الاغياه أي وان كان ذلك المطلق جامداً ذاب كالبرد والجليد والثلج ذوب وهو
باللغة المصيبة قال الجوهرى ذاب الشيء ذوباً يذوبوا ونو بالقيض جوده أو ذاب غير مذبذب بمعنى
واحد وكلام المؤلف شامل للحم الغائب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما يفسد في حاله
وقع في غير مكانه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولا يفسد كالمؤلف فيه الخلاف الأقول
بذلك كونه ذاباً لا مفهوماً لقوله ذاب أي أذوبه مذبذب بمعنى ينار أو شمس وإذا وجد داخل
البرد إذا ذاب شيء مفارق فانه ينظر به بعد سبلانه فان غير أحد أو صافه سلب ظهوره تبعاً بعد
ذلك حكمه كغيره وان لم يضر أحد أو صافه كان ظهوره في حاله (ص) أو كمنسوخ به (ش)
يعني وكذلك في شربة البهية ظهوره سواء كانت جلالة أم لا ولا يعارض هذا ما في من قوله
والا يتوق فنجسا لان الكلام هنا في الطهارة وهناك في كونهم كرهوا ومن قيد هذا بما يأتي

الجوهرى بالبلى (قوله والظاهر
الخ) أي ليس المراد من الندى في
كلام المصنف المعنى القوي
الذي أشاره الجوهرى الذي هو
المطر بل المراد به ما نعرف عند
الناس وهو ما نزل من السماء على
الارض والجلدان آخر الليل وقول
الشارح ان المراد منه بلل الارض
الأولى لأننا بصيرة نفهم
المقصود صريحاً بان يقول ان المراد
منه ما يقع على الارض والشجر
من البلى في آخر الليل (قوله ولا
يضر الخ) قال الشيخ أجدر زفاني
ويبنى أن يكون مضراً وان ذلك
ليس كالشجر بقراره لتدوره اه
فاعترض عليه بأن الذي ينسب انه
لا يضر لانه ما كفساره فاذا نزل
لا يضر ولو اللون والطعم لان التغيير
بالقرار لا يضر مطلقاً والتفرقة بين

(٩ - ثم في أول) الريح وغيره متفرقة من غير فارق (قوله كالبرد الخ) البرد يقتضي شيء ينزل من السحاب يشبه الحمى ويقال
حب السحاب (قوله والجليد) ما سقط على الارض من الندى فيصعد طاقه في القاموس (قوله والثلج) هو ما ينزل من السماء ثم يتجمد على
وجه الارض ثم يذوب بعينه جوده (قوله أو ذاب غيره) لفظة غير فاعل ذاب لانها فعل وحده مضبوطاً في نسخة نظير منها الصيغة من
الصحاح وكتب ولا تردت وخطر بالي ذلك الضبط نحو وحده فاجلده (قوله ماذا وقع في غيره) أي وقع ملح في ماء أي قصد الان اختلاف
الآ في انما هو في الطرود قد صعدوا ساقاً في انصاف والمعدن لا يضر (قوله ولا يفسد كالمؤلف) والمقابل الذي يقول انه لا يضر يقول
انه ليس من جنس الطعام (قوله ولا مفهوم لقوله ذاب) لا يخفى أن أقول هذا من مصدوق كلام المصنف لان قوله ذاب شامل لما نا
ذاب بنفسه أو ذوبه غيره (قوله داخل البرد) أي أو غير من الثلج والجليد (قوله أو كان سؤر) السؤر يضم السين المهملة وسكون
الهزة وفدت سهل أطعمه الخ (قوله وكذلك بقية الخ) أي قال المراد بالسؤر البقية وكذا يقال لبقية الطعام سؤر (قوله سواء كانت
جلالة أم لا) أي سواء كانت ما كولة اللحم ولا (قوله ومن قيد هذا بما يأتي) أي قيد بسبب ما يأتي أو بنقيض ما يأتي أي فقال أو كان
سؤر بهمة ولم تكن جلالة والمقيد هو معنى شيوخ أجدر زفاني وعبارة نزل وظهره كانت تأكل الارولات وأولاً وليس كذلك

له أي فهو قائل بان المصنف يقصد بان لا يأكل الارواث وانصر محض تمتثل بقوله ما قاله ضوابط لان كلام المؤلف هنا في المطلق من غير كراهة دليل انه يذكر شيئا هنا بما عاكبره لقوله أو كثيرا خط ينقص فلو كان كلامه هنا في المطلق ولومع كراهة ما فيه بالكثر (قوله أو فضلا) معطوف على سور وقوله طهارة بما يقص الطهارة والاضافة بيانية أي فضلة طهارتها لا لا يصح الكسر ولا انفتح أما انفتح لان الطهارة بالفتح اما الصفة بالحكمة العرفية عما تقدم واما مصدر طهر فغیر الطاهر والاهو وضهما وكل لا يصح واما الكسر فهو ما ينظر به من غاسول ونحوه (قوله على المشهور) أي ظهوره على المشهور ومقابلها لا لا يتطهر بقضلة نظير الحائض فال بعض ولا يبعد ان يجرى ذلك في فضلة تطهير الجنب (قوله لا لا يصير مكرها) لانها مستعمل في حديث وسيأتي ان محل كراهة الماء المستعمل في حدث اذا كان سيرا (قوله ان الكلام هنا في الطهارة) الاولى الطهورية (قوله أو كثيرا خط ينقص لم يغير) أي خلافا لما ذهب فيه وادبته عن ما ثبت من غير ظهوره قال الشارح ولعل ابن وهب لا يرى ذلك كثيرا والا فحق كان كثيرا خلافا في ظهوره في قوله الزاد على أنه قال الخ لو قال المراد الكبير (٦٦) ما كان أزيد من آية الفصل لكن في قال الشارح وقد اختلف في حد القليل من

الماء القليل لم يكن له حد بل يحد العادة وقع لذلك انه قال قدرا بنية الوضوء والفصل (قوله وكذا) مفهوم كثيرا) لا يخفى ان ظاهر المصنف يقصد انه يضرب الان قوله بعد ذلك ويبرر كآنية وضوء الخ يفيد انه يورد ولا شك ان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لكن عليه مواخفة في العدول عن اللفظ الشامل للقليل والكثير الى التقييد بلفظ الكثير لكن قد علمت جوابه (قوله الا ان المصنف الخ) جواب عما يقال ان المصنف نسي ان يصرح بهذا المفهوم فلم يعتبره وحاصل الجواب ان هذا المفهوم ليس من المفاهيم المضرة عندنا لأنه يرد انه تقدم الشارح ان المصنف يعتبر مفهوم الموافقة كالشرط فهذا ينافي فعل المناسب لما تقدم ان يقول وصرح بذلك

ففيه نظر (ص) أو أخص وجب (ش) هو معطوف على الجمر وهو بهمة أي ان فضلة شرب الحائض أو الجنب طهور وسواء كانا مسلمين أو كافرين وسواء كانا شاربين خمر أو لا ونسخة الواو أولى لانه نص على الصورة التوهمه فأرى سور أحدهما فلا حاجة الى جعل الواو بمعنى أو (ص) أو فضلة طهارتهما (ش) أي ان فضلة طهارة الجنب والحائض أي ما فضل منهما بعد ان تطهر أهله طهور ولا أثر لما اسقط منه ما في الاناء على المشهور وسواء نزلا في الماء واغترضا خلافا في ذلك بالغتراف مثلا يصير مكرها والماء المثل من ان الكلام هنا في الطهارة والكرهية أي آخر (ص) أو كثيرا خط ينقص لم يغير (ش) هو معطوف على خبر كان أي ان الماء الكثير وهو الزاد على آية الوضوء والفصل اذا خوط بشئ نجس وأولى بظاهر ولم يتغير أحد أو صفة كان وقوع ذلك فيه لا يسلبه الطهورية بقوله خط وأمرى جوارحه فهو ومفهومه موافقة وكذلك مفهوم كثيرا الا ان المصنف لم يعتبر هذا المفهوم لانه ليس مفهوم شرط فصرح به في السابق (ص) أو شك في غيره هل يضرب (ش) أي انها اشك في غيره لما حصل من جنس ما يضرب وهو ما يتفق عنه غالبا كطعام أو ليس من جنس ما يضرب كقرارة فلا اصل بقاؤه على الطهورية ولا يتنقل المانع أصله حتى يتحقق ما يؤثر به وأما لو علم ان التغيير مافرق وشك في طهارته وبحاجة فلا مظهر غير طهور ومفهوم قوله شك أنه لو ظن ان غيره مما يضرب لا يكون الحكم كذلك فهو كذلك اذا الحكم به عمل على التفتن بقوله هل يضرب بل من شك أو عطف بيان عليه أو تفسيره بحسب المعنى قوله هل يضرب أي هل هو مما يفرقه غالبا أو من قراره وليس المراد انه شك في غيره هل هو طاهر أو نجس فان هذا يحتاج الى أي والفرق بين قوله أو شك في غيره ما في قوله في بيان أن قوله وشك في حدث والجماع ان كلا منهما شك في المانع فلا أثره وقوله قطع قوة عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث

المفهوم وان كان يعتبر ما عليه من الخلاف (قوله أنه لو ظن ان غيره مما يضرب لا يكون الحكم كذلك) وان وأما لم يشك في ذلك قال عجم وسعه عن (قوله والحكم به عمل على الظن) أي سواء كان كثيرا كالركعة أو قليلا كالأبارك الثاني محل وفاق الاول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم ان التغير مما يضرب فيه يضرب كثيرا أو قليلا والحاصل انه اذا تغير ما لا يبر ونحوه فان تحقق أن ظن أن الذي غيره مما يسلب الطهورية أي والطاهرة تفرج لمن المراضح ورخاوة أرضها أو تغير ذلك فانه يضرب وان تحقق انه مما يسلب الطهورية أو ظن ذلك أو شك فيه فلا مظهر وأما الماء الكثير كخيل الاسكندرية يظن ان تغييره مما يسلب فيه من المراضح فهل هو طهور وهو ما قال الباقين انه مظهر الجماع ولكنه مكره الاستعمال وهو كالماء القليل فيسلب الطهورية أي والطاهرة بذلك وهو ما قاله ابن رشد والاولى كآمال ابن مرزوق ترك استعمال ما شك في غيره وحيث ظن المستعمل انه يضرب ولم يعارضه ظن أهل المعرفة فانه يعمل بظنه قطعاً ولا يظهر بل الواجب العمل بظن أهل المعرفة عند التعارض كذا ذكره عجم رحمه الله (قوله بحسب المعنى) وأما بحسب اللفظ فليس تفسير الآية بأن أي التفسيرية (أقول) يقاله تفسيره على حذف أي (قوله فان هذا يجنب) أي في العبادات ويستعمل في العبادات (قوله والفرق) مبتدأ (قوله وقوفا) كذا في نسخة بالنسبة فيكون الخ غير مجنوبا

والتقدير ظاهر لاجل الوقوف أي هنا وقوله بعد ذلك وقوفنا لتعليل قوته فلا تباد الخ (أقول) بمجموعه الخ أن هذا شك في المانع فقط وذلك لأن الشرط محقق الحصر ولو شك في الحدث الذي هو مائه وقوله شك في الشرط مؤثر معناه إذا شك هل حصله أولا بعد تيقن الحدث أو لا ولو كان جازما بالطهارة ثم شك في حدث نفسه أو لا فهو شك في المانع ومن تنازع في ذلك فلا يخاطب بغيره فالتجانب في المانع تبع النص في النقض بالحدث مع كونه شكافي المانع الأول (قوله الشرط) أي الذي هو الموضوع وقوله والصفة عامرة (الصفة وصف قائم بالشيء وقوله عامرة أي يتعلق بالحكم بها وقوله فلا تباد أي أنه لا يبين أي من تحصيل ذلك الحكم (قوة أو تقرير بمجاورة) أي بدون ملاصقة (قوله تقرير بوجه فقط) بل ولو فرض تغير الطعم واللون لا يضر لأنه لا يمكن (قوله بحسب الصورة) أي لا بحسب الحقيقة وهو جواب عما يقال قول المصنف أو تقرير بمجاورة لا يصح لقيام القليل على امتناع انتقال الأعراض ثم ظهر هذا أنه لو تيقن حصول التغير في الماء يضر على فرض حصوله وليس كذلك فلانما يجب أن يحمل على وجود التغير حقيقة ولا يرد ما تقدم من أن الأعراض لا تنتقل لأنقول كما أن العرض يبقى بقاء أمثاله على (٦٧) ما فيه يتقل منه يعني أن الحقيقة لمجاورة الماء

يخلق الله في الهواء الملاقى لسطح الماء كصفة مما له كصفة الحقيقة ثم يخلق الله في الماء كصفة متقل كصفة التي في الهواء الملاقى (قوة لأن الرائحة في الحقيقة الخ) بل ولو في الماء على ما قلنا (قوله بل) وإن كان تغير المجاورة أي تغير الريح بسبب المجاورة الملاصقة وأما تغير الطعم واللون فإنه يضر ويحمل على أنه ما زج الماء (قوله) ولم يجازمه) وحيث فلا يمتن دفع الدهن عن وجه الماء عند الاستعمال كان الدهن كثيرا وإن كان كالنقطة فالظاهر أنه لا يحتاج لقطعة فله أن قدحاً قال بعض القائل الذي لا يحتاج لقطعه هو ما لم يزج الماء لتغيره (قوله واعتبر ابن عرفة على ابن الحلب) أي شك كلام المصنف ضعيف وصار حاشه أن التغير بالمجاورة والملاقى بغير مطلقا

وأما ما يأتي فانه شك في الشرط والصفة عامرة فلا تباد الأبين وقوفنا مع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ أي يبقينا (ص) أو تقرير بمجاورة (ش) بمجاورة بالماء والشايع على كل فالمراد به تغير بوجه فقط بحسب الصورة الرائحة كربة كالحقيقة وأطرية مكنت بمجاورة فلا يضر ذلك لأن الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور له لا فيه هذا أن كان المجاور متصلا غير ملاصق بل وإن كان تغير المجاورة (يدن لاصق) سطبه ولم يجازمه لاصق فعل ماضٍ يقال بالصلو السين والرائي فظهر أن المجاور قسمان لا يتغير بأحدهما عن الآخر وما ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق أشار إليه ابن عطية الله وابن شبر وابن راشد وأعرض ابن عرفة على ابن الحاسب هذه المسئلة بأن ظاهر الروايات وأقول لهم أن كل تغير بحال معتبر وإن لم يجزج وينقل عبدالحق عن ابن عبد الرحمن عن الشيخ والقاسبي ما استقروا عليه من زيت غير مظهر اه (ص) أو رائحة قطران وما مسافر (ش) أي أن الماء إذا تغير برائحة القطران الباقية في الوعاء أو بالقاء بوجه في وعاء مسافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طعمه ويجوز الموضوع منه مراعاة لخلق الاسم على الأرجح عندئذ نقوله أو رائحة قطران معطوف على يدهن داخل في حيز الماء لعلنا على مجاور ماذا القطران من جهة المجاور والعطف يقتضي المفارقة والتقدير وإن كانت المجاورة بسبب رائحة قطران وتيسد المؤلف بالسفر تخرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بل لا يضر تغير الريح مطلقا ويضر تغير اللون والطعم مطلقا والحاصل كما قاله الحطاب أن تغير ربح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاورة ويجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وأن تغير لوناً وطعمه فإن ذلك يسلب الطهورة ولا يجوز استعماله لافي الحضر ولا في السفر إلا على ظاهر ما قلناه من أن ما شاع من بعض المتأخرين وتفسيره عند السفر والضرورة إليه ولا يجوز مع وجود غيره والله أعلم وكلام المؤلف محله ما يمكن

لأنه وطعمه نوري (قوله وينقل عبدالحق الخ) فرق صاحب الجمع بين الغلو الدهن الواقع على سطح الماء بأن كل جزء من أجزاء الماء ما زج به جزء من أجزاء الدهن في الغلو لأن الدهن ينشغ من قعر الغلو وأجانبه بخلاف الدهن الواقع في الماء فإنه يطفو على وجهه ويبقى ما تحته سالما قال الحطاب ومالك بالجمع هذا ما ألف على اسمه وقوله ينشغ بالنون والشين والين الجمعين أي يرفع (قوله فهو مظهر يجوز الموضوع منه مراعاة لخلق الاسم على الأرجح) هذا الخلاف إنما هو في بقائه بوجهه لا في الرائحة فقط والحاصل أنهم ماسئون لتان الأولى لم يبق من بجم القطران في الوعاء شيء قال ح فلا شك أنه من التغير بالمجاورة فلا يسلب الماء الطهورة ولا أشكال في ذلك الثانية ما إذا حصل التغير برائحة القطران مع وجود جزء في الوعاء قال سندقان واعتماد لخلق الاسم فإنه يجوز الموضوع وهو وعاء مطلق حتى يتغير لونه وتبطل صفة الاضافة وتوانا عينا بمجرد التغير منعناه الأول عندى أرجح (قوله وإن كانت المجاورة) أي وإن كان تغير الريح بسبب المجاورة (قوله فلا مفهومه) أي بل الحاضر والمساfer سواء (قوله مطلقا) حاضر أو مسافر وكذا قوله بغيره مطلقا (قوله ولا يجوز استعماله) أي التغير بالطعم أو اللون (قوله الأعلى) ظاهر ما قلناه من أن رائحة قطران لا يسقط لغيره رائحة أو يمكن

أن يقال أنه أشار إلى كرهه أن يراشد له لا يخطئ أن هذا من الطبقة فوعمل الحكام أن يراشد قوته بقوله المبالغة عليه
 ٣) أي المادفع قوته وأشارت لثقله لكن يصرفه نوع تدافع لأن ما قبل المبالغة وهو تغير المجاورة عام لأن ينظر لها هو الغالب
 في تغير المجاورة من أنه في الرائحة فقط والباقي رائحة لا راسية وما قبلها لا يصفى كرهذا كله البدر (قوله ما يمكن القطران دناغا)
 الظاهر تقييده بما إذا كان الدباغ في قدر الحاجة لأن كان متفاحا لمثل التغير برائحة القطران الضعيف بما يكون دباغا كلفرط
 ونحوه والقطران ينفع القاف وكسر الطاء المهملة وكسر هاء وبكسر القاف وسكون الطاء (قوله والنز بالهاء) معطوف على الطبل
 وكذا الضرب والزعلان وقوله ما يمت أي هو ما يمت وقوله حيوان أي هو حيوان (قوله الضرب قال بعض الخ) يمت في القاموس
 فقال نبات في الماء ما تم عروقها لا تصل إلى الأرض (قوله ومنه) أي من المتوفى (قوله قوامه) ينفع القاف وكسر هاء أي أجزاؤه (قوله
 وعن ما لا يخ) لا يخطئ أن المقابلة لم تظهر لأن الطهوية لا تنافي الكراهية من هذا يؤيد ما تقدم عن محشى ت أن كلام المصنف في
 المطلق الخلفي عن الكراهية (قوله الطرطوشي) يضم الطاءين هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف نسبة لبلده طرطوشة بالاندلس
 نشأ بها وتوفي بالاسكندرية في شهر شعبان سنة (٦٨) عشرين وخمسة وقال الفهني عاش أبوك سبعين سنة وتوفي في جدوى

الاولى (قوله بالسك) أي على
 فان مات فحكه كالطاهر فيض
 تفسيره (قوله أو رونه) في شرح
 عجم خيلاه وأن الروث يضر
 لأنه ليس بمعتق من الماء ولا من
 أجزاء الأرض والذى أقول الظاهر
 أنه لا يضر لأنه لا لازم فكان كالقرار
 ولا يعطى حكم السمك الميت لتدوره
 وفي كلام عجم آخر إشارة إلى
 هكذا ظهر في سابق ما ظهر في الآن
 محصة كلام عجم الاول (قوله
 احتاج إلى ذكره واثباته) أي
 كالبايض والقمر موط وقوله أولا
 أي كالصبر وقوله لأنه أمانتود
 من الماء الذي هو الصبر وقوله
 أو مما لا ينفك عنه كالبايض
 والقمر موط (قوله لو تغير بطن
 أو جري على كبريت) حاصله أن ذلك
 لا يضر سواء أحرر الماء علم أو وضعت

القطران دناغا لو علم الماء فان كان دناغا لو علم الماء فلا يضر التغير به لو نأ وطما أو يرحا أو انظر
 اذا شئت في كونه دناغا لم لا فظاهر أنه يجري فيه ما تقدم في قوة أو شئت في مقهوره هل يضر
 (ص) أو يتولد منه (ش) هو موطوف على مجاوره أي وان تغير ذلك المطلق وتولم من الماء
 كالتغير بالطيب بضم الطاء واللام بفتح اللام أيضا وفي الحشرة التي تعلم الماء والخز
 بالهاء العجبة والراي ما يمت في جوانب الجدران لا الماصة للآل قال الفهني والضرب قال
 بعض لم أقض على معناه قال سيدي زروق والزعلان حيوان صغير يتولد منه ومنه ما يشاء
 من طول مكثه بنبات الميم كاستقراره وغلظ قوامه ودنيه تعلم من ذاته كل ذلك لا يسلب
 الطهوية سواء تغيره في حال اتصاله أو التي فيه بعد انفصاله على المشهور في الثاني عند ابن
 بشر وعن ما لا الكراهية وجود غيره وبعبارة أخرى أو تغير لونه أو طعمه أو وجهه أو الجيع
 بمثل نفسه كالطبل ونحوه وقد الطرطوشي الطبل بما إذا لم يطبخ في الماء وقوله ابن غازي
 لأنه يمكن الاحتراز منه حيث نولا يضر تغير الماء به كالأور وانه احتياج الذي كوروا ثاملا
 لأنه أمانتود من الماء أو مما لا ينفك عنه (ص) أو بقراره (ش) أي أن الماء اذا تغير بما
 لا ينفك عنه غالباً عما هو من قرار الأرض كالتغير بطين أو جري على كبريت أو زنج أو طمخ
 أو غير ذلك فإنه لا يضر واحترزنا بقولنا غالباً من مثل جبل السانية كالبايض في الكلام عليه
 وظاهر قوة أو بقراره كل ولو طبع به وقال الخطيب ما حصله أنه اذا طبع الخ في الماء فغيره فقال
 عبد الحق عن بعض شيوخه حكم الماء الخفاف وما فيه غيره قلت الجارى على ما تقدم عن
 الطرطوشي في الطبل اذا طبع في الماء والقول الاول لأن تغير الطبخ أقوى اه وقوله
 نظر انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) أو بطرح ولو قصد من تراب أو طمخ (ش) يعني أن

منها وأن تغير به يحكم فيها وتخصه كغيره الحمامات وأواني القمار ولا تخبر بها الصنعة ولا كراهية على المشهور ولو ظهر
 طعم القدور ولم يترك أحد من مضى الموضوع من أنه الحديد مع سرعة تغيره وانما كان الكبريت وما معه غير مضر للماء لو نزل وضع
 التعبد به وماعه حيث نقل لأن التغير يظهر ضعفه في تنبيهه يدخل في القرائح والجر والطفل فقد نص العزني في توازنه على أن الماء اذا
 تغير بالجير وصار أصفر فإنه لا يضر ونص أيضا في محل آخر على أن الماء المطر اذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجيب مثل الجير كقوله
 بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وقوله نظر) وجه النظر أن الأثر الذي يظهر بطبخ الخ في الماء هو ما يحصل بوضع الخ في الماء من
 غير طبع وأما طبع الطيب في الماء فيحصل منه تغير طعم الماء ولونه وهذا غير التغير الحاصل به قبل طبعه وطبع الماء بالكبريت ونحوه
 كطبخه بالخم كذا في (قوله ولو قصد) أي أن لم يكن قصداً كان القته فيه الرخ ومنه لو جرى بل ووطر ح تصدا (قوله من تراب
 أو طمخ) محل الشارح يقتضي أنه لا خصوصية لقراره بل بذلك بل الخلاف يبارى الفقرة والكبريت ونحوهما كالتراب فاذن يعترض
 على المصنف وأجابه أنه اكتفى بذلك كراهية الأشياء إلى الماء وهو التراب وأنها داهية وهو الخ لكونه ماطر في غاية حكم ما يمت بها
 كالكبريت والزرنيخ والقيس عليها (م) مقول المحشى قوله بقوله المبالغة عليه ليس ذلك في نسخ الشارح التي يابينا

(قوله أو مفرغ) بفتح الميم (قوله ولو قصدنا الخ) خلاصته أن التراب وغيره لا يقتضيان مخالفة لا يضرب خلاف (قوله إن المطروح قصد السلب الخ) وجهه أن الماء يتكلم عن هذا الطارئ (قوله ولا راجح السلب الخ) ظاهره أن خلاف ابن يونس إنما هو في المثل فقط والراجحة راجحة للبالغ عليه فقد قال ابن يونس بعد أن ذكرنا الخلاف في المثل والصواب أنه لا يجوز الوضوء به لانه إذا فارق الأرض صار طمعا لا يجوز التيم عليه فقوله لا ما الخ ينفذ. مما قلنا من أن خلافه إنما هو في المثل فقط والحاصل أن قول ابن يونس ضعيف والراجح قوله قبل أو لم ينقل قوله ولا راجح السلب الخ مطلقا أي عندهم يبيح الأقوال على ظاهرها وإن كان مصنوعا عندهم فيجعل القول الثالث تفسير القولين كذا قال القاتني **تنبيه** قال في كلام المصنف أي قوله ولا راجح الخ فيما طرح قصد المثل المطروح بغير قصد يتفق على عدم سلب الطهورية اه بلطفه (قوله وأحسن الخ) فيه إشارة إلى أن هذا لا يقتضي رآ آخر وهو كذلك كره في شرحه الكبير فلا حاجة إلى ذكره (قوله ومراجع ذلك إلى ثلاثة أقوال) وجهها أن الالتفات إلى أصله يلحقه ما تارتب والالتفات إلى استعماله في الطعام يلحقه بالطعام وجه التفصيل لأن المعدني لم ينصف إليه زأخو المصنوع فقد انضاف إليه زأخا فخرج عن باب ما شار المصنف بالتردد إلى اشتغالهم الثاني في رد الأقوال إلى القول بالتفصيل وعدم رد ما قال في لكن انظر كيف ملاعذ كره التردد هنا اصطلاح المصنف المشار إليه بقوله بالتردد لأن المتأخرين هنا لم يترددوا في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم بنفسه لعدم نص المتقدمين وإنما ترددوا في بقاء أقوال المتأخرين السابقين عليهم في إطلاقها أو ردّها القول (٦٩) واحد المهم الآن يكون مراد المؤلف في اصطلاحه

الماء لا يضربه ما طرح فيه من تراب أو ملح أو مفرغ وتكريت وغير ذلك ولو قصدنا على المشهور قل التغير أو أكثر وقال المازري أن المطروح قصد السلب الطهورية لا لشكك المصنف فيه (ص) والارجح السلب الخ (ش) أي والارجح عند ابن يونس سلب طهورية المصالح الخ المطروح قصد المغير لأحد أوصاف الماء وأحسن ما طرحه يقول المؤلف (ص) وفي الالتفات على السلب به أن صنع تردد (ش) نقل المواقف عن ابن يونس ونصه اختلف المتأخرون في المثل هل هو كالتراب فلا ينقل حكم المالح المشهور من المذهب أو كالطعام فينفذه والمعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاث طرق واختلف من بعدهم هل يرجع جميع هذه الطرق إلى القول واحد فيكون من جملة كاترأب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد المصنوع أو مرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال ثم انقله والارجح أنظر طريقة القاسبي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تعبريم الخ المطروح ولو قصد صنع أم لا (ص) لا بتغير لون أو طعم أو ريح بما يفارقه باليمن طاهر أو نجس (ش) هذا مطروح على المطلق أي لأعيان متغير أو أحد أوصافه الثلاثة بما يفارقه باليمن طاهر كل بنو وعفرا ن أو نجس كقول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثير أقل لا يضرب قهراً بما لا يفارقه أصلاً كالسبك

الماء لا يضربه ما طرح فيه من تراب أو ملح أو مفرغ وتكريت وغير ذلك ولو قصدنا على المشهور قل التغير أو أكثر وقال المازري أن المطروح قصد السلب الطهورية لا لشكك المصنف فيه (ص) والارجح السلب الخ (ش) أي والارجح عند ابن يونس سلب طهورية المصالح الخ المطروح قصد المغير لأحد أوصاف الماء وأحسن ما طرحه يقول المؤلف (ص) وفي الالتفات على السلب به أن صنع تردد (ش) نقل المواقف عن ابن يونس ونصه اختلف المتأخرون في المثل هل هو كالتراب فلا ينقل حكم المالح المشهور من المذهب أو كالطعام فينفذه والمعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاث طرق واختلف من بعدهم هل يرجع جميع هذه الطرق إلى القول واحد فيكون من جملة كاترأب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد المصنوع أو مرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال ثم انقله والارجح أنظر طريقة القاسبي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تعبريم الخ المطروح ولو قصد صنع أم لا (ص) لا بتغير لون أو طعم أو ريح بما يفارقه باليمن طاهر أو نجس (ش) هذا مطروح على المطلق أي لأعيان متغير أو أحد أوصافه الثلاثة بما يفارقه باليمن طاهر كل بنو وعفرا ن أو نجس كقول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثير أقل لا يضرب قهراً بما لا يفارقه أصلاً كالسبك

كراب بنار وما كان من معدنه جارة وقوله في الأول يجوز أنفاقا تبع فيه ع ونصه نظر لأن فيه خلافاً لأنه ضعيف **تنبيه** لم يقل المصنف في أنفاقا على السلب به أن صنع وعلى عدم السلب به أن لا يصنع لأن الذين يحكون أنفاقا المذهب على سلب المصنوع لا يحكونه على عدم سلب المعدني أيضاً وإنما يجوزون كاترأب والتراب فيه اختلاف قال ح نعم إلا أن رأه اتفاق القاتنين بأن التراب لأسلب الطهورية فيصح (قوله لا يتغير) اسم فاعل صفة لموصوف محذوف أي ما متغير ويجاز حذف الموصوف هنا لقرينة السياق عليه وقوله لو لم تنص على التيمز المحلول عن الفاعل أو على التيمز لكن المحذوف **تنبيه** قال الشيخ عبد الباقي لا يتغير تحقفاً وغلبة نلن وأما أن لا يغلب الظن فلا يضرب انتهى كلامه ثم أقول هذا غير مناسب لما الذي يفرضه النقل أن المدار على الظن وإن لم يبق ولا حاجة لطب ما يفيد ذلك (قوله كقول ودم) هذا مقتضى قراءة قول المصنف أو نجس بفتح الميم فهو عين النجاسة وإن كسرت فهو الشيء النجس كما قاله النووي ويدخل عن النجاسة والحاصل أنه لا يتعين النجس من المصنف بل يجوز لأمر أن كما يفيد ما لحظ اتفاقاً في الموضعين الأولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كما قاله ل وقوله غالباً أي بحسب كل قوم فأهل البوادي لو تغيرت أنتهم باليمن فلا يضرب انتهى كما قاله ابن راسل حيث جعل الماء المتغير من أواني الأعراب باليمن ونحوهما لا ينفك عنه الماء غالباً انظر ح انتهى أي في غير ذلك لأهل البوادي دون غيرهم طهراً بغيره الصغير (قوله كالسبك الخ) قد يقال أن السبك الخ يفرق قليلاً والفرج يوصف كونه مفرقاً بغيره أصلاً كذا في رشتين راجحه (أقول) ولعل الشارح قصد أن شأن السبك يوصف كونه مفرقاً بغيره مسترالياً بل يكون مفرقاً بالفرج وقد يفرق بغيره زوال الماء عن موضعه أو ينقله عن موضعه

ولاداعي الى الالتفات الى كونه مقر اوصف كونه مقرا (قوله وانما لم يقل المؤلف الخ) قال شيخنا رحمه الله بعد غايه البعد ان مثل
 المصنف لا يشهد هذه الامور وانما يصحدها مثل سعد الدين (قوله لما كان متصورا في الازهان) أي لكثرة الاستعمال أول كونه
 هو الاصل (قوله لقوله لا خلاف فيه) أي أن من يقول بأن اللون لا يضر قوي طغى المصنف بالرد عليه أولا حيث قال لا يتغير لونا
 والذي عند الشيخ عبد الباقي أن مقتضى عليه وكذا في شرحه الكبير في صدر العبار وكذا في شرح الشرحي (قوله لان مشهور والمذهب
 الخ) لا يخفى أن هذا التعليق يقتضي أن المشهور أن اللون لا يضر لان معنى كلامه انما خضع الخلاف في الخ لان المشهور أنه يضر أي
 وأما إذا كان الخلاف قويا كسنة اللون فلا يكون المشهور أنه يضر وليس كذلك (قوله في الغائمه مطلقا) سواء كان تغيرا في الخ كثيرا
 أو قليلا (قوله كدهن) هو كل ما يدهن بمن من أوزيت أو وول أو شرج أو نحو ذلك (قوله خالط المله) أي ما زجه (قوله أو بخار
 مصطكي) بفتح الميم وضمهاو عدى الفتح فقط وفي مثل الشارح ما يقتضي أنه لا خصوصية لبخار المصطكي بل بخار العود ونحوه كذلك
 ولهذا وأدخل الكاف على مصطكي ليدخل غيرها لكان أحسن الآن يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة تقديرا على
 المضاف اليه وهو مصطكي كما هو عادة المصنف (قوله الطاهر المتباعد) أي لان شأن الدهن هو وبخار المصطكي أن يكون طاهرا (قوله
 وكذا بخار المصطكي) ضعيف بل المتحد (٧٠) الطهارة فقط (قوله وأما كونها مشبه بالخ) يمكن ضعفه بالمغايرة

الى وبما يفارق قليلا كقروا أما السك إذا ما تبينه فهو من المقارن كثيرا فيضير التغيير
 وانما لم يقل المؤلف لا بالتفسير بل وابقى المطلق لانه عطف عليه لانه لا يقول بالاشارة الى أنه يصح
 عطف النكر على المعرفة أو بالاشارة الى أن المطلق لما كان متصورا في الازهان سمح
 أن يعرف بخلاف التغيير وانما تقدم المؤلف اللون على الطم لقوله لا خلاف فيه والا كان
 الواجب تقديم الطم للاتفاق عليه وأخر الخ لضعف الخلاف فيه لان مشهور والمذهب أنه
 يضر كما صرح به ابن عرفة وغيره بخلاف ابن الماحسون في الغائمه مطلقا بل ابن ناجيه
 ظاهر المدونة والرسالة ونسب ابن عرفة لسنون التفرقة بين كون تغيير الخ كثيرا فيضير
 أو خفيفا فلا يضر (ص) كدهن خالط أو بخار مصطكي (ش) مثالا لان الطاهر المتباعد
 غالباً هذا هو الطاهر المتباعد ويحتمل أن يكونا مثالا لن التغيير المغايرة غالباً سواء كان طاهرا أو
 نجسا فان الدهن قديم يكون طاهرا أو قديما يكون نجسا وكذا بخار المصطكي وأما كونها مشبهين كما
 ذكره بعض الشراح احتمالا ففيه نظر لانها من جهة ما تقدمه والتشبيه يقتضي المغايرة والمعنى
 أن المعاد إذا تغير أحد أوصافه بالدهن المازج فانه بسبب الطهورة اتفاقا وقول الشارح
 في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب بوجه خلافا وليس مراد بل مراد المدعى اطلاق
 قول ابن الحاجب للتغير بالدهن طهورا إذ يتناول طاهرا والملاصق والخالط وقد جلف في توضيحه
 على الملاصق كما تقدم فالأحسن قوة في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك بسبب الطهورة وعن
 الما للتغير بغير عود أو مصطكي أو نحو ذلك ولا فرق في التغيير بين البين والبسير والظاهر

بالهموم والمخصوص وفي حاشية
 الشيخ يوسف القيشي أنه انما كان
 تشبيها كما قال ت لا يلازم من
 مخالطة الدهن لانه لا يضر ولو جعل
 تشبيها اقتضى أن مخالطة الدهن
 لما لا يضر الا اذا تغير أحد أوصافه
 وليس كذلك الا انما في ما يفيد
 ضعفه (قوله اذا تغير أحد أوصافه
 بالدهن المازج) لا يخفى أن كلام
 الثاني صريح في أن بخار المازجة
 مضر وقد علمته وكلام هذا الشيخ
 يفيد أن بخار المازجة لا يؤثر في
 الا اذا تغير الما أو الما اذا لم يتغير
 وأخرج ذلك الدهن فانه لا يضر
 وهو المعتمد وانما قال ح علم من
 كلام المصنف أن المعتبر في سلب
 الطهورة انها هو تغير أحد أوصاف

الما لا يجر مخالطة الماء لتغيره ووقع في الماحض أو قرب وأخرج ولم يتغير الما لم يضر وقاله في المدونة (قوله وقد جلفه) والخفي
 في توضيحه على الملاصق (أي التغيير بالرج فقط (قوله فالأحسن قوة في الصغير الخ) لا يظهر لان تلك العبارة قطعاً تفيد أن فيه خلافا
 لانه تقدم أهم بطلون المذهب على القول بالعند (قوله وكذلك بسبب الخ) اعلم ان المضر في التغيير بالخياران نضر الاناء فارغة وتحبس
 البخار حتى تفسد عليه الما هو في نحو التمرحة والوردان يكون كل منهما ملاصقا للماء لانه اذا كانت الفة نافسة ووضع على نحو
 شبا كما هو لمن التغيير بالمجاور انتهى قال ح خص المصنف بالتغير بالدهن الخالط والتغير بخار المصطكي بالذ كر لنتكته أما الاول
 فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان يدهن لاصق وأما التغيير بخار المصطكي فلينبه على الراج من الخلاف (قوله والطاهر الخ) الطاهر
 هو البين والخفي هو البسير فيضرب الربف التي يقتضيهما التصديق والجنب بذكر ما استعملها حيث لم يظهر تغير وما قاله عجب عن الخطاب
 من أنه لا يضر ما هو ولا يجرى أحد الفصل فيها لانها بضعة طاهر شذوذها صحيح لما قبل على الظن من حصول التماسكة الكثيرة
 فيموان البينين تغيرا أحداً وأوصافه من ذلك انتهى فأذا كان غلبة الظن بوجود التماسكة الكثيرة بالماء تضمن تغير أحد أوصافه وإن لم
 تظهر انتهى عجب ليس بما سئلان الخطاب ذكر بعد أن ذلك على مذهب ابن القاسم وأما على قول مالك فانه طهور بذكر ما استعمله
 حيث لم يظهر تغير وقوله أن يدر لنا التعريف بما يقتضيه أو قلنا

(قوله وحكه كغيره) فان تغير عكسكوك في طهارته ونجاسته فهو ظاهر (قوله يصرف في الكلام مسامحة) ويجاب بان المشبه بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ويجاب باحسن من ذلك وهو ان الوصف هو النجاسة أو الطهارة التامة والوصفان الاعتباريان وهما متحدان (قوله وهو عين النجاسة) قد تقدم ان النجاسة صفة حكيمة الى آخر ما تقدم ويجاب بان النجاسة تستعمل مرادها الوصف للذكور وتستعمل تارة مرادها العين المعروفة ثم لا يخفى انه قد يكون للمغير المعكس باكره ما قبل كون المغير نجسا بفتحها مطلقا تامل (قوله وصفه نجس بكسر الهاء الخ) أى وأما وصف عين النجاسة فهو نجس بفتحها وأراد الوصف الاسم (قوله كل منهما) أى النجس بالفتح والنجس بالكسر (قوله جواز تناول) أراد به الاذن في شرب الوجوب فتدبر (قوله وحيثئذ فلا مسامحة) فيه شئ: أما أولا فلا ن جواز تناول وعدمه خروج عما نحن فيه منه ٣ مما يصح به الطهارة وما لا يصح له لا يلحق الايجاب المباح وانما سانه لا يدفع المسامحة لان النجس ينفع به في غير مسجد وأدى (قوله ويصرف بين تغير) (٧١) من اضافة الصفة للوصف واختاره هذه العبارة

ليسقط لفظ تنوين بين ولي تغير (قوله برسانية) الاضافة للبيان المفهوم من الخطاب صرحان الساتية هي الساتية التي هي غير البئر فلو قال الشارح أى ساقية ومنزلها البئر لكان أحسن ولها اطلاعات أخر فتطلق على الغرب أى الروبة والفلو العظم وغير ذلك وهذا الكلام أعلاه في الحبل وأما آية الاستسقاء اذا كانت من أجزء الارض فلا يضر التغير بها ولو فاحشا وسواء غبت بها لكانت كالت حديد أو نحاس أو حجار أو حوت النار كآية الفخار ولا يضر تغير القرب بما يصلحهما من الدباغ ولو شالاه كالغير بالقر كاذكر الشيخ زروق عن الشيبى ولكن ذكر الخطاب على سبيل البحث انه يحل الساتية بجماع ضرورة الاستسقاء (قوله انظر لم يقل المؤلف) الاولى ترك هذا لان قوله لا يوجب ضميره بهم أى عبارة المصنف ضميرا وليس نالها وليس كذلك الا لا ضمير

وانفى الاما بانى بالتغير يجعل الساتية تقول بعض اذا غير الا وهو اظهر أثره ظهورا وبناطه يسلبه بخلاف الاطلاق فمقل من امدان يدرك التغير به (ص) وحكه كغيره (ش) هذا جواب من المؤلف ليس سانه اذا قلتم ان التغير بالمفارقة يسلب الطهارة فحكم الماء بفسادها لعل الطهارة أو النجاسة ليرتب عليه أمانة تالوة في غير الصلوات ومنعه والمغنى ان حكم الماء أى وصفه المحكم به بشرطه وهو الطهارة أو النجاسة تحكمه بغيره فهي الطهارة ان كان مغيره طاهرا فيستعمل في العادات من محن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ أو النجاسة ان كان مغيره نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه يتنفع به في غير مسجد وأدى كما سبق ثم بعد حل الحكم على الوصف كقوله يصرف في الكلام مسامحة لان ما غيره النجس بفتح الحاء وهو عين النجاسة وصفه نجس بكسر الهاء ومنتجس فليس حكمه أى وصفه وصفه بغيره لكن الفقهاء كسبوا ما يتسامحون باطلاق كل منهما على الآخر ورجعوا على الحكم في كلام المؤلف على الحكم الشرعى المتقسم الى طلب الفعل والترك أو التغير فيها فالغنى حيثئذ وسكبه من جواز تناول ومنعه حكمه بغيره فهو جاز تناول ان كان مغيره طاهرا ومنوعه ان كان مغيره منتجسا ونجسا وهذا أولى وحيثئذ فلا مسامحة (ص) ويصرف بين تغير جعل سانية (ش) لما دلل اطلاق كلامه على ان مطلق التغير يسلب الطهارة كقوله راعى للمعروف السابق به هنا على ما يضر فيه التغير العين دون الخفى والمعنى ان التغير لاحدا وصف الماء بجعل أو دلو استقامه برسانية فانه يضر ان كان تغيره مينا أى فاحشا كما في عبارة ابن رشد والمعتبر في كونه فاحشا أو غير فاحش قول أهل المعرفة وانظر لم يقل المؤلف ويصرف بين تغيره سانية بجعله مع انه الاولى لتلازم مرجع ضميره (ص) كغيره بروث ماشية (ش) أى كما يضر مطلق تغيره بغيره بروث الماشية وأطلق الروث على ما بين البول والقدر واحد الغدران والقدر كصهر قطع الماء بقدرها السيل مما يمتد به لغدرها أهلها عند شدة حاجتهم لها فاذا تغير أحد أوصافه بروث أو بول المواشى عند روده فانه يسلب الطهارة كان تغيره اينما لا على المعروف من الروايتين عند التخمى وتبين ان لم يجد غيره وان نوصاه أعباداً بالثبته

أصلنا فلو قال مع انه الاولى لثبته ان ذلك انما هو في تغير الماء بجعل سانية أى لا يجعل غيره فاقصروا مطلقا أو لا وقتنا وهم لا نك أن تقول وانظر لم يقل المصنف كذا الخ أى لا عند عدم قوله كذلك لم يكن مرجع الضمير تالى الضمير أى بالساتية تصديق بنى الموضوع (قوله ضميره) أى ضمير ذلك القول أى الضمير الذى فيه أى يكون مرجع الضمير تالى الضمير أى بتسلا مضافه ان ضمير جملة عائد على الساتية فيكون التذكير باعتبار كونها دلويا (قوله وأطلق الروث على ما بين) اطلاقا مجازا لا يخفى ان ذلك لا يرضى عليه فالاولى أن يقول ومثلا البول (قوله الغدران) بضم الغين لغدرها أى تركها طاهرا أو نجسا مناهة الغدر جمع غدر وهو مأخوذ من التزل لان السيل تركها الآن ذلك يعارض قوله لغدرها أهلها طاهرا لا حسن أن يجعله تعليلنا ناسا والحاصل ان غدير فعل اما مجعول أو فاعل (قوله على المعروف من الروايتين) والرواية الثانية قال ما يجهى أن يوصاه من غير أن أحرمه (قوله الحشى عاشن فيه منه في نسخة انقط منه وهي ظاهرة)

(قوله قلت أي في الرد على من يشترط الخ) هذا بعد غاية العبدل ظاهر كما أقامه الحطاب أنه لا يضر إلا التفسير البين (قوله أو شر) أي ما يشره وقوله يورق متعلق بخلافه أي تغير (قوله بهما) لاختفاء أن ضمير يورق هو اللورقوا لتبين مع أن العطف بأو وقدم عن الرضى في قوله أو فصلة لظاهرهما ما يشهد به وإن كان الأصل للأفراد (قوله أو خشب أو حشيش) فلامهم وقوله لورق المصنف ويورق شجر أو تين (قوله طوبى به) أي طوبى التبر بكم من الخشب والحشيش وقوله أو سقط عطف على طوبى وفي العبارة لف ونشر لأن طوبى راجع للخشب والحشيش وقوله أو سقط راجع لورق الشجر وقوله أو تين معطوف على ورق (قوله الإياني) اسمه عبقلة وهو بكسر الهمزة وتشديد الباء يقال الصواب يفتقه فما كان من فروع (قوله عدم التأثير) مفعول اختار (قوله والغدر) عطف خاص على عام أو مرادف تأمل (قوله ويجلب عن المؤلف الخ) لا يخفى أن الاعتراض متوجه على ظاهر المصنف والاعتراض إنما توجه على الظاهر ولا شك في ظهوره (قوله لا مفهوم في كلامه للبشر) لأننا لما لم نتغير في الأودية والغدر سقط ٣ من أوراق الشجر الثانية عليه أو التي جلبها الرياح كذلك وقوله ولا نلقد كونه في بادية لأن التي في الحاشية كذلك أقامه ح تنبيه كان على المصنف التصدير بقول ابن رشد أن صفة يقتضي أنه مرجوح وليس كذلك لكن ترك المصنف التقييد بكون سقوط كل من التين والورق غالباً لا بد منه لأن اللداعلى تعسر الاحتراز منه ويدل عليه قول الأزهري في قواعد أهلنا كانت الشجرة لا تتك عن السقوط فالشجر وإنه ملحق بالملق وإذا كان السقوط وقادرون وقت (٧٣) يصدق عاذاً أو ياء عاذاً كان وقت السقوط أكثر وليس عراده أنه إذا

كان وقت السقوط أكثر كان غزاة مستمر السقوط بل ربما يقال أنه إذا تساوى وقت السقوط وقت عدمه فإنه يكون غزاة المستمر أيضاً لعسر الاحتراز منه ويدل بها على في مسألة السلس من أن تساوى زمن انقطاعه وزمن إنشائه غزاة استمراره وينبغي أن يكون ما ينسب قطعاً بغير غزاة ما لا يصعب الاحتراز منه اهـ (قوله وفي جعل الخ) لا غدر لا يجعل الختلاف وهو الموافق لقوله عليه السلام بعث بالنبينا في غزاة السهلة ويدل به أيضاً ما جاء في غير

في التفسير لا يصدق كونه بيا فان قلت لا وجه له كالمؤلف هذا المسألة أنه دخلها تحت قوله لا يتغير لونها أو طعمها أو ريحها قلت أي في الرد على من يشترط في تغير الغدير أن يكون بيا كما هو فيه بعض الشراح حيث جعل التثنية تاماً تأمل (ص) أو يورق شجر أو تين والآنظر في أثر البادية بهما الجواز (ش) يعني أن البئر إذا تغير أحد أو صاف ما به لورق شجر أو خشب أو حشيش طوبى به أو سقط من الرياح أو غيرها فماها أو تين ألقته الرياح فماها به بسبب الظهور به وهو قول الإياني الخمي وهو المعروف من المذهب واختار ابن رشد في بئر البادية والعصاري تفسير يورق الشجر والتين وكذا الحشيش الذي تطوى به الذي لم يوجد غيره تطوى به عدم التأثير خالف في الطراز وهو قول أصحابنا العراقيين وأبي حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن الاحتراز منه لكن ابن رشد لم يخص الجواز بالبئر بل جعل في حكمها الماء للتفسير في الأودية والتندر ويجلب عن المؤلف أنه لا مفهوم في كلامه للبشر ولا يتسدد كونه في بادية وإنما خرج مخرج القالب والمدار على عسر الاحتراز كإدله عليه كلام ابن رشد وإن عرقه وغيرهما (ص) وفي جعل الختلاف الموافق لاختلاف نظر (ش) المراد بالجعل التقدير لا التفسير ولا الاعتقاد أي أن الماء إذا خالطه أعني معاصر من طاهر أو نجس موافقه في أو صافه الثلاثة

حدث بميل على التيسر والتخفيف وعدم المشقة (قوله المراد بالجعل التقدير) أي يورق وجوب تقدير الخ وقوله أو لا التفسير أي كافي قولهم جعلت الطين أرباقوا ذلك لأنه لا يجعل لاختلاف موافقته ما قبلت صفته وقوله ولا الاعتقاد فهو وجهاً للملائكة الذين هم عباد الرحمن أن الله لا يتعدن الختلاف موافق كالاتفاق المذكور في الآية ثم لا يخفى أنه حيث أربى من الجعل التقدير فتكون الكافي قوله لاختلاف رائدته وبشرية الشراح (قوله من طاهر) أي كما لو رداً أو غيرهما لقطع الرائحة وقوله أو نجس كالميل لقطع الرائحة كما عند ابن رشد وعارضة وفي تقدير الختلاف المطلق قدراً يتغسل ولولم توشى والخطأ قدرها وأقل أو أكثر وهو مخالف للمطلق في حقيقة وينفك عنه غالباً الموافق الآية في أو صافه الثلاثة وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه ومحقق أو زلت أنه لو بقيت لغزاة المطلق كقولهم راحنا فلتقت رائحة كل من مر إلى أن قال واحترزت بقوله المطلق قدراً يتغسل عاذاً كان المطلق أكثر مما يضره الختلاف المذكور كان قدراً وأقل أو أكثر وعاداً كذا من أنية تغسل يضره الختلاف المذكور ربما لمخالفة احترزت بقوله وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه عاذاً كان ذا صفة غير مخالفة للمطلق كما هو جون أي جلبت عنه فلا تضر مخالطته للمطلق قطعاً وكذا قول من خص شرب الماء وزل بصفته بضعف من الختلاف مع المطلق مع موافقته لصفته وما أنقض الموضوع بغير وجه من غير مستحب لامتدني آخر واحترزت بقوله ومحقق أو زلت الخ عاذاً لمحقق أو زلت أنه لو بقيت لم تعسر المطلق فإنه ظهور وكذا انشك في تغييره لو بقيت فلا يضر خلافاً لما في الشيخ من أن الختلاف محل التردد وعلم عداً كذا أن أقام ٣ (قوله تنقطع له بما سقط)

هذه المسئلة تسعة حاصل من ضرب ثلاث حالات المطلق قدراً تـ غسل ودونهم أو أكثر في حالات الخاطا بكسر الهمزة وهي كونه قدراً المطلق أو أقل أو أكثر وأن محل التردد في ثلاثته يكون المطلق قدراً تـ غسل سواء غطاه مثله أو أقل وكذا أكثر على البعض وقبـه أن المطلق حيث غطاه غير مطهر قطعاً ولا تفهـ المطلق مطهر قطعاً وهي كونه أكثر من أن تـ غسل كان الخاطا قدراً أو أقل أو أكثر وثلاثته في الأصل غير مطهر إلا وهي كونه أقل من أن تـ غسل كان الخاطا قدراً أو أقل أو أكثر إلا أنه يشك عليه ما صرحوا به عند قوله كـ تـ وضو من أن ما كان دون آنية الوضوء والفعل إذا حلقه نجاسة ولم تغيره فهو من المطلق وجعله من محل التردد ما إذا كان الخاطا دون في الصورة المذكورة هو ما يشهد به فرحون والافلاك ابن العربي في بقية التمهيد من غير تردد وفي كـ أنه ليس من محل الاتفاق ما إذا شرب الماء ونزل بصفته بل من محل التردد وهو ما أن لم يكن له أو صاف ذهبت كـ شربه منقضى فقل لمنه كـ شربه وكما الزبرجون بشق الزمان وسكون الراوض الحميم فالتزم ما الذي يعتبره من الأوصاف هل أو صاف أي يخالف أو أوصاف بخلاف معين فيعتبر في البول أو صاف بول شخص موافق لصاحبه في المزاج ولكنه صحيح وهذا هو الظاهر بل المتعين لأن البول من حيث هو نوصف بخلاف الماء وتختلف في الفرض المذكور لعله وأما ما قاله جون فاني ينسب إلى الجزم به أنه لا يضر الخ وفي كـ ما نصه ثم بعد كلام طويل قال ما نصه أي ابن مرزوق ثم أنك إذا علمت أوصاف الخاطا التي ذهبت تحقيقاً اعتبرت وكذا يعتبر ما غلب على الظن منها بقدر الوسط أن جعلت أو شك فيها هذا هو الذي يظهر وإعلم أن الصور خمسة وأربعون وذلك أن تضرب الأحوال الخمسة وهي ما إذا قلن أو تحقق في التغيير على تقدير الخاطا أو شك فيه (٧٣) أو تحقق أو ظن علمه في التسعة

المذكورة فحصل التردد ست هي ما إذا كان قدراً آنية الفصل والخاطا بأقسامه الثلاثة مضروب فيها إذا تحقق أو ظن التغيير والتسعة السابقة وهي ما إذا شك أو ظن أو تحقق علمه في أحوال الخاطا في الصور المذكورة محل اتفاق في عدم السلب ومنها خمس عشرة فيما إذا كان الماء أكثر من آنية الفصل وهي أن تضرب الأحوال الخمسة في أحوال الخاطا الثلاثة وبحصل محل التردد في الصورة المذكورة

أوسى منها ولم يفره لاجل الموافقة المذكورة ولو قدر بخلافه في أوصافه أو في شئ منها لغيره في جميع الأوصاف أو في بعضها فهل بقدر كـ الخاتمة يتطرق كونه طاهراً أو نجساً وإلى قوله الماء وتكرره ويجري على ما سبق وما يأتي لأن الأوصاف الموجودة أعماهي للماء وفخاطه أو لا بقدر مخالفاً للماء باق على أوصاف خلقته وذلك لما يقتضي استعماله فيه نظراً فالتعريف وجوب التقدير وعدمه ولين المؤلف اصطلاحه في النظر لقلته وقال بعض كان الأولى أن يقول تزيد وقال بعض التردد إذا جزم المتأثرين بالحكم والتقدير وإذا وقعوا لم يجز مواءم التردد في كلام المؤلف إذا كان يحصل التغيير بتقدير وجود الأوصاف التي تحصل بها الخاتمة وأما إذا كان يشك في حصول التغيير بتقديره فهو مطهر أو ناقصاً ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفهمه كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحليج وفي كلام الحطاب نظراً فالتعريف في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بما جعل في الفهم قولان (ش) يعني أن الماء إذا جعل في الفهم فهل يظهر به أولاً في ذلك قولان قول ابن القاسم أنه يظهر به خلافاً لاشبه والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفته وهي أن الماء هل يفتك عن الرين أم لا فإن القاسم رأى أنه يفتك عنه

(١٠ - خرى أول)

محل اتفاق في السلب فيما إذا كان الماء أقل من آنية الفصل والتسعة الباقية محل اتفاق في علمه هذا ما تحصل (قوله أوسى منها) المناسب ما قطعه ويقصر على قوله موافق له في أوصافه ويوجب بفرقه في ماء ورد مثلاً لقل اختلط علق بحيث ذهب طمعه ولونه تلك الخاطا وكان لها بمقدار كية ذهبت الأتاهل بقيت لغير تدريج الماء فهذا لا يفرقه إلا التغير في البعض فقط (قوله وإلى قوله الماء وكثرة) لا يفتي أنه محض فرض نجس فلا داعي إلى النظر لذلك نعم لا يجري على ما تقدم من قوله وحكمه كـ مغيرة وما يأتي من قوله وينتفع بتجسس (قوله والنظر إذا وقعوا الخ) ولذا قال بعض الشراح ما حاصله أن هذا الموضع مما وقع فيه التردد بين النجس ونفسه ولكن في عجم خلافه ما حاصله أنه ليزد للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين والقول بعدم سلب الطهوية لابن عبد السلام (قوله وفي كلام الحطاب نظر) لأنه جعل صوراً لذلك محل التردد وإذا قال بخل النظر إذا شك انتهى (قوله وفي التطهير علة) بالمد والهمز وأحد الماء يصح جعل ما موصولة أو موصوفة وجعل صله الموصولة أو صفة النكرة والأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى تقدير موصوف كذلك في بعض الشراح (قوله جعل) مفهوم جعل في القيم أو لم يصب فيه وهو في الماء لغيره في التهذيب يجوز الوضوء بالماء يقع فيه البصاق وشبهه أي كمال التماس في قبـه ابن ونس عما إذا لم يكثر حتى يتغير الماء انتهى (قوله بخلاف في حال وصفته) أي بمعنى على حال وصفته وعطف الصفة على ما قبله تفسره ولا يفتي أن الخلاف على هذا التفرير لفظي قال في الكبير وإعلم أنهم هنا لم يتعرضوا للتغيير ولا علمه بل اكتفوا في المضرب فيبقى الخاطا ووجه ذلك أن الماء لا يغير أو يرجع كان الخاطا أكثر لم يتطرق إلى التغيير انتهى

(قوله وأغتمها الخ) لا يخفى أنه لا يمكن تحقق العذم عند الشجين لأن أشبه برأى أنه لا ينفك فكيف بعقل بعد ذلك أن يفتق
عدم الانفكاك الآن يجب بالفرض والتقدير (قوله وبعبارة أخرى الخ) صاحب هذه العبارة يرى أن الخلاف حقيقي وهو أنها
متفقان على أن الله لا ينفك عن مخالطة الرق فكأن ابن القاسم يعتبر بقاصد الإطلاق عليه وأشبه يعتبر بالخاطئة في نفس الأمر
كذا في بعض الشراح قال له وقد بعضهم الخلاف بما إذا لم يكن في الفم نجاسة قال بعض وهو ظاهر (قلت) لعل وجه ظهوره أنه
يصير حجتهم ما قلنا حجة نجاسة وهي تسلب عند ابن القاسم وإن لم تقصر فبمقتضى القول أن على عدم التطهير به وإن بقي الخلاف
بعد ذلك في طهارته ونجاسته فغنى آخر قال بعضهم وعلى أن الخلاف حقيقي وأن المخاططة حصلت قطعه لتكون المسئلة عن ما قبلها
ولا يصح قولهم لأنص فيها وبجواب الواقع في الأولى موافق وبترتوعة الخلاف كما لا يورد المصنف إلّا الاعتقاد نوعه يؤثر لو كانه
راشحة بخلاف هذه فإن الرق ليس له نوعان موافق وخالف وهو جواب لطيف وقرى بعض أيضاً بينهم ما على الخلاف في حال
باحتمال المخاطة هنا وفرض وقوعه هناك قال بعض وهو ظاهر على قول ابن القاسم لأعلى قول أشبه إذا احتمل عليه بل
اللازم المخاطة قال ولا بد من اختلاف الشجين فيما لم يفتق مخالطته اختلافاً مهما فمخالطته مخالطته فمخالطته فلا تكرر
والراجح أن الخلاف في حال انتهى وانظر كيف أجمع بين كتابتهم هنا خلاف أن شبهوا قولهم لما قلنا القليل إذا خلط بطاهر لم يغيره ظهور
اتفاقاً وكان أجمع أن ذلك محمول على ما كان شأن المخاطة أن يظهر كاللحم والعسل فلما لم يغير يدل على قلته وهو ما وافق لفسفته فلا
دليل على قلته كذا أنه بعض (قوله تعذر انظاره) صادق بما إذا لم يتغير أصلاً وتعذر انظاره ومفهومه لو كان نازحاً للضرر هذا انظار
كلامه والظاهر أن المراد بالظهورتين (٧٤) أولن التغيير (فائدة) البصاق مستقرون كان طاهراً فلا اشتد

وأشبه رأي أنه لا ينفك وأما إذا تخلفنا المخاطة أوعدمها فانه يعمل على ذلك وبعبارة
أخرى في صحة التطهير من حدث أو خبث بما جعل في الفم وأخرج غير متغير بالر يق
تغير انظاره أو قبل طوله ممكنة في الفم من حيث يتحقق أنه حصل من الرق مقداره لو كان من غير
الرق لغيره فمستحيل حصول هذين الأمرين وهما عدم التغيير وعدم طول المكث قولان
وقدنا محل الخلاف بقيد عدم التغيير فظاهر وهو ظاهر أن لو غلبت لعابية الفم على
الماء لانتفى الخلاف و بعدم طول المكث لأن طول المكث الماء في فم أو حصل منه
مضغضة لانتفى الخلاف فلهذا الرق (ص) وكما يستعمل في حدث (ش) لمذاكر ما يباح
التطهير به ما يتعد كذا حكمه الكراهة المتوسطة بينهما لهذا الكلام والمعنى أن الماء اليسير
إذا استعمل في رفع حدث بان تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها يكره أن يستعمل في حدث

تذكير ابن العربي في العارضة على
من يلح صفحاته أو راق مصف
أو كتب ليسهل قراءتها فلا تافقه
على غلبة الجهل المؤدى إلى
الكفر وقال ابن الحاج لا يجوز
مسح لوح القرآن أو بعضه بالبرص
ويتعنى على معلم الصبيان أن
يتعمهم من ذلك انتهى من ك
قال بعض شيخنا وهو مجرد
زجر لأنه لا يؤدى للكفر (قوله

الماء اليسير) وأما الكثرة فلا يكره وكذا الوصف عليه ما مطلق غير مستعمل فان حسب

عليه مستعمل مثله حتى كثر تنف الكراهة فعل ما استظهره ابن الأمام والخطاب لثبوت الكراهة في كل جزء حال انفراده
واستظهره ابن عبد السلام انتفاؤه ما عدا فرق حتى صار كل جزء يسيراً فهل تعود الكراهة لأوله والظاهر لزومها ولا موجب لعودها
انظر ك (قوله بان تقاطر من الأعضاء) أي يجمع في قصرية (قوله أو اتصل بها) مثل صورتين ما اتصل بها واستعمل اتصالهما
اتصل بها وانفصل عنها كالحق قصرية غسل عضو بها وهذا الثاني يقيد بكونه يسيراً بخلاف الأول فلا يكون إلا يسيراً أي والقرض
أنه لا حكم في القصرية وأما غسله بها ولم يملكه إلا بعد ما أخرجه فالظاهر أنه غير مستعمل كانه لم يرد في وجوده عجب ذكره ثم أن
ما تقاطر من العضو الذي تربة الطهارة أو اتصل ما يستعمل بلا نزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الأخير أو اتصل به فإن استعمل
بعد مقام الطهارة فهو استعمال بماء مستعمل في حدث أيضاً وإن استعمل قبل تمام الطهارة فإن قلنا إن الحدث يرتفع عن كل عضو
بأنفسه فكذلك لا يكره (قوله يكره أن يستعمل الخ) حاصله أنه يكره استعماله حيث وجد غير في كل طهارة لا تفعل إلا بالطهور
سواء كان بصلى بها أو لا كوضوءه بارداً أو لا بوضوءه بالحنبلثوم والحاصل أن الكراهة تقيد باليسارة ووجوده مطلق وعدم
صحب مطلق غير مستعمل وتعمام غسل الضو لأن استعماله في بعض العضو أو يرى البعض الآخر وفي عجب بعد كلام طويل
ناصل عظيم ونصه والمحصل أن صور استعمال الماء المستعمل ست عشرة صورة لأن استعماله أولاً ما في حدث وما في حكمه خبث وما في
طهارة مسنونة أو مسخبة وما في غسل الأثر وهو موكل واحد من ههنا ما استعمل ثانياً فلا بد أن يستعمل في أحد ههنا ما استعمل في
حدث أو حكم خبث يكره استعماله في أحد هذين وصورته أربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستخبة وهاتان
صورتان كما يفيد مما رجح في تعليل الكراهة من أنه يختلف في ظهوره ولا يكره في غسل كذا لا وهو هاتان صورتان أيضاً والمستعمل

أو

آنية الجميع انما هو الصواب أن يقول كل موضع ولا سيما هو أو انحصر قال في الصالح الاضمر وقد وجهه آنية وجمع الآنية أو أن انتهى (قوله راكد) وأما الجارى فلا يكره استعماله كالكثير وقوله مع وجود غيره أو أذا الموجد غيره فلا يكره (قوله فوق القطرة) وأما هي فلا يكره استعمال قليل حلت فيه وهو ما نقله التاجر الثاني عن البيان وتبعه عليه بعض الشراح والذي يفيد الخطاب أن الجنس القطر ونماؤها أولى والظاهر الرجوع في قدرها المعروف أو أذا حشيت نث فلا تخلص أن القطرة تؤثر في آنية الأضوء قصير من المختلف فيه بالكرهاته والنجاسة ولا تؤثر (٧٦) في آنية الفسل وانما يؤثر فيه ما فوقها وذلك ككلام القدماء الخ (قوله)

متعلقا بالحدث فلا يناسب تقديره هنا أي وصكره استعمال ما يسير راكداً مع وجود غيره إذا خلط بغيره فوق القطرة ولم يغير شي من أوصافه وحده اليسر عند ما لا كآنية وضوءه آنية غسل فآنية الفسل قليلة وإن استعملت في الأضوء ثم إن الجار والمجرور في قوله كآنية وضوءه يصح أن يكون خبر المتبداً محذوف كقوله بعض الشراح ويصح أن يكون صفة ليسير وعلى كل حال فالكاف دالة على عدم الحصر فيدخل ما كان أقل من ذلك إذا تكرر ذلك فظهر أن قول بعض الشراح ومفهوم لم يغير أنه لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب متجيب غريبه ومفهوم بغيره لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الطهورة ومفهوم بغيره لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الطهورة فلا كراهة وان غلب سلب الطهورة وإذا نواضاً بالماء التليل المذكور وصلى فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور وانما لم يكتف بالماء لوقباً آنية الأضوء عن آنية الفسل أو بالعكس لأنه لو اقتصر على آنية الأضوء لتوهم أن آنية الفسل من الكثير ولو اقتصر على الكثير لتوهم أن آنية الأضوء متجبة (ص) أو ولغ فيه كب (ش) هو معطوف على خلط المقدّر قبل قوله بغيره ليسير قيد اليسار معترفاً به لا على يسير كقوله بعض لانه يلزم عليه أن الكلب إذا ولغ في كثير يكره استعماله لانه قسمه لان المعطوف مغاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل للأروهم كراهة الكثير أيضاً والعنف وكره استعمال ما يسير خلط بغيره أو ولغ فيه كلباً مأذوناً في اختياره لا بخلاف الكثير والولو غرض الواد وفيها كثر ذلك وهو الكلاب والسباع لا لا داعي ولا لغيره إلا الذباب والشرب للجمع فكل من ولغ شرب ولا عكس وليس إلا أنه إذا كان ظرفاً يقال ولغ بلغ ففتح الألف لهما وحكي كسرهما في الأول إذا أدخل لسانه وركه فمما فيه شيء وبفهم منه إذا أدخل لسانه من غير تحريك أنه لا يكره استعماله وكذا لو أدخل رأسه أو سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المؤلف الكراهة في الماء الملوغ فيه ولو تفتت سلامة فممن النجاسة قال ح فيما أتى عند قوله ونبد غسل آناه ما الخ تنبيه فارق سؤر الكلب وسؤر غيره من الحيوان التي لا تؤثر في النجاسة في الأمر بفسل الأضواء مسجعا وفي راقته وكره الأضوء وهو أن غلب طهارته أو ما غيره فان تفتت طهارته فلا يراق وان لم يعلم ذلك فيكره استعماله مع وجود غيره وإن من وضأ سؤره لإعادة عليه في الوقت (ص) ورا كد بفسل فيه (ش) أي وكره استعماله كدأي الاغتسال فيه فخلط بفسل فيه فغيره لضاف المقدّر قبل راكد وهو استعماله فان استعماله كد أي الاغتسال فيه كد هو الاغتسال فيه أي وكره الاغتسال في راكد ابتداء وأخرى إذا تقدم فيه الاغتسال لاصفراً كد لانه

فالكاف دالة على عدم الحصر هذا يحتاج لإثبات خصوصاً وقد قال فيمسألني وانما لم يكتف بهذا يؤذن بالتحديد تنبيه كراهة الماء القليل مقبلة بثلاثة تفويده أن يجدي غيره وأن لا يكون مادة كثير وأن لا يكون جارياً (قوله) والحكم سلب الطهورة أي والطهارة (قوله) فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور) ومما به بعيد في الوقت عندنا القاسم بصلته مراعاة لفصل آفة الخطاب (قوله) ولا على مستعمل الخ) فيه أن قوله مستعمل تقديره يسير مستعمل وجه التفرقة بين اليسير والكثير وان كان غسل الآناه بعيداً على المشهور أن اليسير قد يغير من زوايا فم الكلب فمما أن يقال فيه ذلك تنبيه كراهة الماء الملوغ فيه إذا وجد غيره (قوله) وفيها مبتداً وقوله كثر ذلك خبر أي كثر ما لو لغ الضم في العبارة شبه استخدام ذلك أن المشغلة ولو لغ بالماء المتقادم لانه بالمعنى المتقدم (قوله) وليس إلا أنه أي ويقال ليس إلا أنه إذا كان فارغاً من فسل فمما (قوله) وسركه فمما فيه شيء) ظاهره

سواء كان مأذوناً أو طاعاً وتبع الشارح ذلك في عبارة ولو لغ في الماء أو في الطعام فيسمى لغاً (قوله) ولو تفتت سلامة فممن النجاسة اندفع بذلك سؤال وارده على المصنف وصورة لم يكتف بعوم قوله وما لا شوقي فبما من ماء وحاصلها أن خاص الكلب بالذكر ولم يكتف بعوم قوله بعد ما لا شوقي لأن سؤر مختلف لسؤر غيره في ذلك (قوله) فلا يراق الأول لم يكره لانه يقتضي أنه عند الشك راقه أن الأراق خاصة بسؤر الكلب (قوله) وان من وضأ سؤره معطوف على قوله تنبيه كما يبين من كلام الخطاب (قوله) تفسر لضاف فكأنه محسوب بالمقدّر كأن قال لا لاله لاله المراد استعماله فقال المراد استعماله هو الاغتسال فيه (قوله) لاصفراً كد على أنه لو كان صفتراً كد لقال المصنف ورا كد اغتسل فيه بالماء الذي الدال على أنه وقع الاغتسال فيه فبما مضى

(قوله) ما من كانت أعضاؤه نقيصة الخ) وأما لو كان يجسد اغتسل فيه فله يجب تركه فان كان ملكه لم يجب تركه (قوله) ما لم يستعرجا) ومثل المستعرج جد ماله مادة وهو كثر الطهيرة جدا والبر الكثرة الماء لكره الاغتسال فيه وأما البر القليلة الماء فله يكره الاغتسال فيها. وخلاصة أنه ليس المراد بالقلة هنا كونها مقدرا بنية الغسل بل كونها ما ليس فيه كثرة تصوره كالمنعرج وكذلك حصل كراهة القليل ما لم يضطره فان اضطره حاز هذا تقر وعلى ما ينشأ من قولهم في كلام الشارع شي وهو أن ما لا يقبل بانه يكره الاغتسال مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أي لم يستعرج ومثل المستعرج ماله مادة وهو كثر غسل ما به من أذى أم لا لان النهي الوارد في الاغتسال في المأزاة كدعته تعبدى وأما عند ابن القاسم فله يجوز الاغتسال فيه حيث كان كثيرا مطلقا أو يسيرا وغسل ما به من الأذى غير الطاهر وكذلك ان لم يكن بهذا ولا يجوز عنده وجعل اختلاف بينهما حيث كان ما به من الأذى لا يسلب طهورة الماء ولا يفتقن على أنه لا يغتسل فيه فليس عند ابن القاسم حلة كراهة وتظهر من ذلك التفريق في عبارة الشارع وعدم المناسبة لقوله لان ما لا كراهة الخ قد علمت أنه الكا يقول أنه تعبدى وقوله وهذا الخ إنما يأتي على كلام ابن القاسم وقوله ما لم يستعرجا إنما يأتي على كلام مالك وعبارة التوضيح تقدم المراد ونصحه في بعضهم الاجماع على تركه أي المستعرج وأما ما عده فاختلغا ففكره ما لا الاغتسال فيه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا غسل ما به من الأذى أم لا وأما ابن القاسم اذا غسل ما به من الأذى وكان الماء كثيرا غسل ما به من الأذى ولم يغسله فله ابن شريك أول مع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مرقوق ويعلم من كلام المصنف أن الكراهة خاصة بالفصل فيه دون الموضوع فيه (٧٧) ونعني بظاهره أن تناول منه قنطريه خارجا

لا كراهة فيه انتهى وخلاصته أن الجنب الذي يجسده من الأذى ما ليس بالطهورة بتحقيقا وظنا لا شك بتقدير اغتساله في الراكد لا يجوز اغتساله فيه حيث يقع الأذى يجسده سواء كان سلب عنه الطاهرية أيضا أم لا وأما اذا كان جسده حال اغتساله في الراكد نقيضا أو كان الأذى مما لا يسلب الطهورة بتحقيقا ولا نظا فله يكره اغتساله فيه عند مالك مطلقا سواء كان كثيرا أم لا غسل ما به من الأذى أم لا لان

ينقض حيث أنه لا يكره الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره الاغتسال فيه ابتداء لما لا كراهة فيه يقدره على من يستعمله بعد ذلك لا يخلو من وضوء وعرق في جسمه غالباً أو لم يكن في نجاسة والعلة موجودة فيه ابتداء وهذا فحين لم تكن أعضاؤه نقيصة من الإرساخ والأذى ما من كانت أعضاؤه نقيصة من ذلك فلا يكره أن يغتسل فيه ويجعل الكراهة أيضاً ما لم يستعرج جدا كالبرك الكبيرة فله لا يكره الاغتسال فيه حيث نزل وشرب شاربه آخر وما دخل فيه فيه (ش) يعني وتما يكره مع وجود غيره سوراً بقية شرب شاربه الخ وكذلك ما أدخل بدنه اذا لم يتغير لان قصاره انه ما دخل حلت به نجاسة فله تصوره بل النجاسة فيه غير محققة ومثل الذي غيرها كالرجل وهذا ما لا يتحقق طهارة البدن والأفلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره من كرمي التوضيح بخلاف الماء الذي ولغ فيه الكلب فله يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كاشدم (ص) وما لا يتوق بحضام ما لان عسر الاحتراز منه أو كان طعاما (ش) ما من قوله ما لا يتوق الخ في موضع جر عطف على المضاف اليه وهو قوله شارب خراي وكرسور شارب خرو وسورما لا يتوق النجاسة من الماء كالطير والسباع

النهى عنده تعبدى ويجوز عند ابن القاسم حيث كان كثيرا مطلقا أو يسيرا وغسل ما به من الأذى غير الطاهر وأما اذا كان ما به من الأذى غير طاهر فله لا يجوز اغتساله فيه لأنه ينقض بذلك عند ابن القاسم فلذا تعبدى بقوله المصنف وكذا الخ لا يصح حله على قول ابن القاسم لأنه ليس عنده حلة يكره الاغتسال فيها لان الاغتسال عند ابن القاسم كذا ما جازوا وتعمق وإنما يصح حله على قول مالك بكرهه الاغتسال في الماء الراكد سواء كان يسيرا أو كثيرا وسواء كان جسده المقتل نقيضاً أو لا يذوي ولكن لا يسلب طهورة الماء المراد باليسر الذي لا يجوز الاغتسال فيه عند ابن القاسم قبل غسل ما به من الأذى هو مقدرا نسبة الفصل والمراد بالكثر الذي يكره الاغتسال فيه عند مالك مطلقا ويجوز عند ابن القاسم مطلقا ما زاد على ذلك ولم يستعرجا ومثل المستعرجا جد ماله مادة وهو كثير (قوله وسور شارب خرو) أي مسلم أو كفرو أي كثير من وشك فيه وجود غيره وكان الماء يسيرا فلا كراهة في سور شارب مروت ونحوه ولا من تحقيق طهارة نفسه ولا مع فقد غيره ولا اذا كان الماء كثيرا والمراد بالخر ما يشبه التبيد لان الحر هو المختزن ماء العنبر ما من غيره فينبذ كذلك لأنه وسار من يتعاطى النجاسات (قوله وهذا ما لا يتحقق طهارة البدن) أي أول القسم والظاهر أن غلة الظن بل التلن وأن لم يغلب كالتحقق (هـ) (نبيه) فلن وضاً نخص بما ذكر من السور وما أدخل به فمعهم وجود غيره أعاد الوضوء فقط لما يستقبل (قوله وما لا يتوق بحضام ماء) أي ولم تصل نجاسة فيه ولا طهارة قال في ك وما لا يتوق بحضام من غير الأذى عند ابن التكرار (قوله أو كان طعاما) أي ما ذكر من سور شارب خرو وما أدخل به فيه وسورما لا يتوق بحضام (قوله عطف على المضاف اليه) لا يعني أن هذا يعارض قوله بعد وحذف سور من هنا فان قوله وحذف سور من هنا يقيد أن قوله

وما لا يتوقى عقلت على قوله سؤره وهو ظاهر لان عطف قوله وما أدخل بعده فيه على سؤره معد كونه بعد يعطف على شارب خبر بحيث يكون سؤره مسلط على ما لا يتوقى (قوله وحذف الخ) خلاصته أن في كلام المصنف احتياجا كما إذا كان قوله من تطأ أي معني فلا ينافي قوله بعد وحذف الخ (قوله شمسم) أي شمسم بالشمس وسواء كان بوضع واضح فيها أولا وان كان اللفظ ظاهرا في الاول فلو عبر بشمسم لكان أولى (قوله والقول بالكرهه قوى) وهو المعتمد (قول يكون في الاواني الصفر) أي النحاس الاصفر لما يحدث من المرض هكذا نقله ابن الامام عن ابن العربي (٧٨) الا أن القسرا في قال يخرج من الامام مثل اليبا بسبب الشمسم في النحاس

والرماض فيعتل بالاجسام فيورث المرض ولا يكون ذلك في الذهب والفضة لصفتهما ما فصل ابن العربي لا يوافق على ذلك والانفلا وجهه للاقتصار على الاواني الصفر وخصص بعض الشافعية ذلك بخصوص النحاس ولم يفصل بين كونه أصفرا ولا وبعبارة أخرى وهل الكراهة شرعية وهو ما ارتضاه المطالب وأوليسه به قال ابن فرحون لان الشمس ملتبها تفصل من المأخوذة تعالوا الماء فإذا لقت اليد بسطحها خفف أن تقبض عليه فيبسي الدم فيفصل المرض بخلاف المسخن بالنار فان النار تذهب الزهومة والفرق بينهما أن الكراهة الشرعية ثابتة تاركها والتحقيق ان الارشاد شرعي والفرق بين المنعوب أنه لسبب الآخرة والارشاد لتفعل الدنيا عجم قال ابن فرحون وانظر هل تزول الكراهة بتبريده أم لا أو يرجع ذلك للأطباء وفي شرح المنهج ان بردت الكراهة فيه انتهى (أقول) وحديث قزول الكراهة بتبريده لا يرجع للشافعية لها لان في نفسه عندنا (تنبيه) يكره استعمال الشمسم في اليدين

وانما يصير الاحتراز منه فان عسر رأي شق الاحتراز منه كالماء والبار ونحوهما لم يكره كما إذا كان سؤره شارب الخمر ومندخول يده وسؤره ما لا يتوقى يحسبوا يمكن منه الاحتراز طعاما لحرمته ولا يراق لأضاعف المال وهذا ما لم يترخص على فيه وقت استعماله فان ريثت على فيه عمل عليها كما يأتي وقوله من ماء قين في المسائل الثلاث وحذف من ماء في الاول دلالة هذا عليه وحذف سؤره من هذا لانه عليه وقوله لان عسر إلى آخره المخطوف وحذف والمخطوف عليه سؤره القدر أي لا سؤره حيوان عسر الخ فان قيل المخطوف بلا بشرط فأن لا يكون داخل في ما قبلها فلا يقال جاما القوم لا يتوقى ما لا يتوقى يحسبوا شاملا لمعسر الاحتراز منه ولم يصير المخطوف داخل فيها قبلها فالجواب أن قينما قبلها حذف والتقدير وما لا يتوقى نجسا من ماء إذا لم يصير الاحتراز منه وحيث حذف المخطوف فقد داخل وصح عطف جملة لان عسر على الجملة المقدرة لكن على ذلك لان مخطوف لا يحتاجه وهي لا تعطف الا المفردات قال (اص) شمسم (ش) هذا شبه بالخروج من الكراهة على ظاهر اللفظ وعليه جملة أكثر الشراح أي فلا يكره التطهير بالماء الشمسم عند ابن شعبان وابن المجلب وابن عبد الحكم قال بعض ولم أره لغريم القول بالكرهه قوى ونقله ابن الفرات عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه ولذا أجوز ان الفرات في كلام المؤلف أن يكون شبه بالكرهه وهاتين الواجبتين قيد محذوف يكون في الاواني الصفر من البلاد الحارة كما قاله ابن الامام ونقله عن ابن العربي بذلك قال الشافعي (ص) وان ريثت على فيه وقت استعماله عمل عليها (ش) هذا يرجع عن المؤلف تنقيح كراهة سؤره شارب الخمر ومندخول يده وسؤره ما لا يتوقى يحسبوا يصير الاحتراز منه وعدم كراهة سؤره ما يصير الاحتراز منه أو ما كان في كل ذلك طعاما جاما اذا لم تعلم نجاسة ذلك العضو الحال في الماء بقوله وان ريثت على فيه الخ أي وان علت على فم الحيوان السابق أو عضون من أعضائه في جميع الصور وقت استعماله في الماء والطعام أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال أثره اعمل عليها ففرق بين قليل الماء وكثيره وقبوره وعدمه وبين مائع الطعام جامد وطول المكث وعدمه فقوله عمل عليها أي عمل على مقتضاها كما تقدم وقول الشارح وكذلك الطعام عطف على الماء يقتضي مساواتهما وليس كذلك لما استعرف من قول المؤلف ونجس كثير طعام مائع بنجس قل وتفسير الرؤية العلية لا البصرية يقع الاعتراض الذي أشار إليه المطالب بقوله ولو قال شقنت على فيه لكان أحسن لان النجاسة قد تنقيت وان لم تنجس وحيث كانت علمية فنجسها الاول الضعيف المستتر التائب عن الفاعل والثاني هو قوله على فيه وقت استعماله والخمر في قوله ريثت للنجاسة المفهومة من قوله وما لا يتوقى نجسا ولا مفهوم لتوقفه وانما خصه لانه

وضوءه وأغسل مطاير أوله وأغسل في البدن لاني غيره كالتوب نعم يكره رموا كل ما طبع فيه ان قالت الغالب الأطباء يضره ولا كراهة في شمسم البرك والانهار لعدم إمكان الصيانة وعدم تأثير الشمسم فيه (قوله وان ريثت) أصله ريثت بتقدير المهمة على الباطنة قلب مكان في موضع اليأس مكان الهمزة وهي مكان الالف ونقلت كسرة الهمزة لراء (قوله أو ما كان) مخطوف على سؤره (قوله طعاما) حال من فاعل كان والتقدير وعدم كراهة ما وجد في حال كونه طعاما من كل ما ذكر أي سؤره شارب الخمر وأندخل يده في سؤره ما لا يتوقى نجسا (قوله عطف على الماء) أي عطف على الجملة المتعلقة بالماء التي هي قوله يفرق بين الخ (قوله ويندفع الاعتراض الخ) فيقال ان المطالب قد قال ولو قال كذلك لكان أحسن فانت تراهم يعبروا بحسن لليندلى جمل الرؤية

على الحبس الآثم غير متبدل (قوله وانظر ما تائدة الخ) اجيب بان تائدة اعادتها المسئلة اثبتا كالتقسيد لسرور شارب التمر وما بعده (قوله ويكفي قبله) لان الفضلات خرجت وقت خروج الروح واما بعد خروج الروح فلا فضلات تخرج الا انه يعبر على نقيته ولما لا ينظر الى طول المكث وقر به يمكن ان يقال انه بطول المكث يقوى التغير (٧٩) يحمل من الفضلات في حال خروج الروح (قوله

وبكون التخرج الخ) أي خفيته مع قلة الماء وكبر المادة ويقال في عكسه وتوسط في عظمهما وفي صفهما وقلة الماء هذا معنى كلامه (قوله وقال الشيخ) كنا في نسخة الشارح وهذا في الخطاب فكأنه تحرفت نسخة عن لفظنا الحفظ الشيخ (قوله وما قاله ابن رشد ظاهر في الطعام) انظر هذا مع أن دربه لا تنفك عن التماسه أصلا (قوله وما قاله غيره ظاهر) أي ظاهر في غير تواء لان الشراب من الطعام فليس المراد بالمثل المراهية أحد الاشربة المعروفة فقد كان شراب فتحاح (قوله هو ان لا مطلق الشرط) كنا قال الشيخ أحد الزرقاني واعترض بأنه غير ظاهر لان المراد بالشرط في كلام المؤلف الجملة الاولى من الجنتين كما قاله الناصر وسواء كانت مقطعة بان أو اذا أو غيرها انتهى بل يقال انما صرح عفيفهم الشرط لثلا بنوهم أم أخرى بالترج (قوله لانه لا يفيد حكايته احالة على مجهول) أي على التدبيش مجهول وهو الترجع بقدرها (قوله والاحسن الخ) قد يقال ان ما قاله الزجاج هو عين ما قاله المصنف ولا جعل ذلك حل شب المصنف بقوله والمراد أن تخرج منه حتى ينزل أن ما يخرج من الحيوان عما تعافه الانفس قلزال (قوله لمسام الحيوان) أي منافذ الحيوان (قوله النبات) أي الخلوصل (قوله

الغالب وانظر ما تائدة اعادتها المسئلة مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في أول الباب (ص) واذ انما ترى ونفس سائلة برا كدولم يتغير ذب تخرج بقدر هذا لان وقع ميتا (ش) برى صفة لموصوف محذوف يعني أن الحيوان البرى الذي نفس أي دم سائلة اى جارية منه ان ذرع او جرح اذ انما في الماء الرا كدلى غير الجارى مسواعة مادة كالبر ولا كالصهر ج والبركة لان ان تكبر جدا ولم يتغير الماء فانه يستصعب أن تخرج منه بعد اخراج الميتة ويكفي قبله ويكون الترجع بقدر الماء والاداء لا يحد محدود ولما ينظر الى طول المكث وقر به وكما كثر الترجع كان أحب اليهم وأحوط وأخرج بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء أو أخرج حيا فانه لا يضر الا أن يكون يجسد نجاسة والمخالف ليس فيكون له سير ارحلته نجاسة وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت مخالطة النجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلب مخالطته النجاسة محمول عليها وهو قول سعد بن غير في قصره شراب وقعت فيها قارة فأخرجت حية فانه را في في صمغ أشهب مثله ومال السد ابن الامام وقال الشيخ وما قاله ابن رشد أظهر في الطعام وما قاله غيره ظاهر في الماء فيكون مع وجود غيره اذا كان قلسلا انتهى وأخرج أيضا بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء بعد ميتة فانه لا يستحب الترجع كما قاله المؤلف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم شرط وهو يعتبر من واحد حيث ذكركم صرح بهذا الشرط والجواب بان الشرط الذي يعتبر لزوما هو ان لا مطلق الشرط واحترز بقوله برى من البصرى فانه اذا مات في الماء لم يتغير منه فلا يستحب الترجع واحترز بقوله ونفس سائلة من النفس الحيوان البرى الذي ليس له نفس سائلة كتنفسها والمقرب فانه اذا مات في الماء لم يتغير لا يستحب ترجمه واحترز كمن الجارى فانه لا يستحب فيه الترجع ومثله البركة الكبرى جدا واحترز بقوله لم يتغير بما اذا تغير أحد اوصاف الماء فانه يجب الترجع سواء كانت حية صحر أو برية نفس سائلة أم لا غير انما تغير بالبرى السائل النفس نجس وغير مطهر واذا وجب الترجع لتغيرها لا مادته نزع كله وبطل نفس الجب بعد ذلك وما لمادة نزع منه ما نزل التغيران كان الماء كثيرا أو جميعه ان كان قليلا فلا في التهذيب والام لكن كلامه فيما تغير بالبرى السائل النفس كما هو فرض المسئلة لتعاضده وبني أن يترج في البصرى والمال انفس لسانه من البرى حتى يزول التغير فقط من غير تفصيل بين كثير وقليل ولا بين ما لمادة أو لا وبطل من الجب لطهارته وما تقدم من استحباب الترجع بقدر الماء الميتة كما قاله المؤلف لا يفيد حكايته احالة على مجهول والاحسن ان يقال كالتفسير عبارة الزجاجي يترج حتى يغلب على الثقل ان الفضلات التي خرجت من الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لا تعافه النفس ولما قالوا انما يطلب هذا الترجع لجرى العادة لا الهية بافتتاح مسام الحيوان وسيلان رطوبته عند خروج روحه ويخرج ماء طلبا لاجابة فسدل الماء ويخرج الرطوبات التي تعافه النفس ولما قالوا لا يتص التنازع بالبول لئلا تنزل الدهنية من البول فترزق فائدة الترجع ولزاد هذه العلة لم يطلب الترجع في وقوعه ميتا أو حيا وأخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استحباب الترجع مع التثويد هو المشهور وقيل يجب الترجع وعلى المشهور فهو مكر ومع وجود غيره ويعتمد على به في الوقت (ص) وانما قال تغير النفس لا يكثرة مطلق فاستحسن الطهوية وعدمها راجح (ش) يعني أن الماء الكثير اذا تغير النجاسة

وان زال تغير الماء الكثير ولا مادته النجس أي المتنجس وهو ما غيره النجس الفتح فقول الشارح يعني أن الماء الكثير استترجا اذا كان الماء يسيرا فابق على التنجيس بلا خلاف قال بعض الشارح وانظر ما حاد الكثرة (قوله اذا تغير النجاسة) احتجوا بذلك بما اذا

كان المذهب المظهر أو حصل لمذهب المظهر بظهور نزال فانه يعود ظهورها (قوله نزال تعريفاً) أي تصديقاً أو نالنا كافي له
 (قوله أو بقيل مطلق) ذكر تلك الصورة لشمول المصنف لها (قوله بما يعلم بالوقوف عليه) أي فكلام ابن ونس فيما اذا زال عين التجاسة
 بالماء المضاف فانه قال اختلف في المضاف اذا زالت به عين التجاسة هل يزول حكمها أو لا والصواب الثاني (قوله وهو في عهدته) أي
 في خدمته واعترض أيضاً بشبهة زواله بكتوب طاهر غير مطلق مع أنه ظهور واجب بأنه أراد بالكتابة المكتوبة تعسّي الخاطئة وأراد بالطلق
 لازمه وهو طاهر فكتبه قال بالكتابة أي مخالطة طاهر بأن زال بنفسه وليس مراد بالكتابة مقابل القليلة نعم اعترض على المصنف
 أيضاً به سبب أن القول الأول هو المذهب (أ) لتدعيمه أو أنه ماعلى حدس أو ليس كذلك بل المذهب القول الثاني (قوله
 أحتمل الأمر) ظاهره ولو كان

احتمال الزوال منظوناً ومقابله
 موهوماً لأن المفسر أن المظنون
 كالحق في الالتماس بان هذا انما
 يكون في العلم أو الأول وأما الرجوع
 فيمكن تحقيق أولئك زوال تفسير
 التمس كما إذا كان تفسيره نزال
 تفسير تلك الرأفة زوال الاحتقار
 أو منظوناً فانه يكون طاهراً مطلقاً
 (قوله في عبارة الخ) خبر مقدم
 والمبتدأ محذوف مؤخر والتقدير
 وفي عبارة بعضهم تبيين أي وتبيين
 كائن في عبارة بعضهم حال كونه
 مع لا الخ (قوله بالتمام) متعلق
 بظهور به الموقوف بقوله متعلق
 بقوله مع لا (قوله وقد أحجب الخ)
 وأجيب أيضاً بأن في العبارة
 استقداً (قوله وهذا مع وجود
 غيره) أي أن حصل الحكم على
 ذلك المذهب بالتجسس مع وجود غيره
 والاستعمال من غير كراهة وقه
 أن الرابع الثاني القائل بأنه باق على
 التجسس ومقتضى التوضيح
 وجوب التجسس مع وجوده والحوار
 أن معنى الكلام أن الذي يقول
 بالتجسس يقول أنا الحكم بالتجاسة

ولا يستعمل اذا وجد غيره فان لم يوجد الا هو فاقول باستعماله مراعاة لقول الأول فاذا علمت ما قررناه في
 كسبه بعض الشيوخ من رجوعه لقول الأول استشكله خطأ مخالف للقول (قوله يعني أن التجاسة تثبت الخ) بل ومثله اذا أخبر به
 طاهر غير مظهر كما قاله بعض الشراح (قوله عدل الرواية) بأن يكون مسلماً بالغا عاقلًا غير فاسق واستظهر أن الجنب في ذلك كفى آدم
 وقوله الواحد جرى على الثاني والألا ثباته ولا أكثر كذلك فانه الناس بل ولو لم يوافق عدد التواتر (وأقول) الظاهر أنهما اقتصر على
 الواحد بلين أقل ما يتحقق منه الاخبار فلا ينافي أن الاثنين والأكثر كذلك (قوله لكن اتفق الخبر والخبر مذهباً) أي بأن كان موافقاً
 في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفاً في المذهب كذا قاله في ل عن تقرير (قوله فقال المازري يستحب تركه) وهل بعيد الصلابة
 حيث نوتنا منه شيئاً ولا يظهر كلامهم الثاني (قوله وورد المالح) أي المذهب القليل بعينه عندنا فاقول وورد الماء على التجاسة

شعر

هو الأصل وعكسه هو الفرض وهو محل اختلاف بين الأئمة وعادة الوقت فتدعكس ذلك فلتجواب أن الكف داخل على الشبه كالمهو
 المستفاد من كلامهم وكلام كثير من الفقهاء اه وفيه نظر كما قال شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فإن الكفا الداخلية على المشبه لا تكون
 إلا بعد تمام الحكم كما قال أبو وروود للماعلى الخاصة لا يضر تركه وهذا ليس الأمر كذلك فلا اعتراض باق فالجواب الأحسن إن هذا
 من باب عكس التشبيه كما في قوله الأسد كز يدب العنة في التشبيه فيكون قصد المبالغة في الزد على الخالف (وخاتمة) قال في ك
 وذكر هذه المسئلة غرضه وروى لاهم استفاداً من تقدم غير أنه ذكرها قصد التصريح بالرد على الخالف كالشافعي القائل بأن ورود الخاصة
 على الماء تنصيصاً كان قليلاً اه (فصل الطاهر الخ) (قوله فصل تقدم معنا الخ) لم تقدمه ذلك ولكن سبب ذلك أنه يكون
 تقدمه في شرحه الكبير ما يفصل عليه فإنه في ذلك الشرح حين انحصر منه مذكر الإحالة ولاذكر الحال عليه إلا أن تقدم الفائدة
 فتقول الفصل لغة الخبز بين الشيتين وأصطلاحاً لم يطابقتم (٨١) للسائل بحسب القضايا من مسائل الفن

متدججة بالحباب كالأذن
 كلب والناسبة ظاهرة لأن كل فصل
 حابر بين ما قبله وما بعده (قوله
 وذكر أشياء) المذكور في ذلك هو
 استعمال الذكر المحسوس وليس
 للبوس ولكن الذي تصف بكونه
 منسكورا الحرمة والجواز
 لا الاستعمال واللبس للبوس (قوله
 ويجازل رأه للبوس) أي لبس اللبوس
 (قوله أن بين الطاهر والمباح عوماً
 وخصوصاً مطلقاً) أي بناء على أن
 المباح يستلزم الطهارة فالنسبة
 بالنسبة للضطر مباحة وطهارة
 والسلم طاهر لأباح فالاعم هو
 الطاهر والأخص هو المباح وقوله
 بعد ويمكن أن يكون بينهما عموم
 ونصوص الخ أي بناء على أن
 الإباحة لا تستلزم الطهارة فالنسبة
 مباحة وليست بطهارة وهو الحق
 والحاصل أنهم ما يجتمعان في شئ
 رخيص ويفر بالمباح بالمشية
 والطاهر بالسلم ولكن الأولى التعبير
 بقوله والخ يذل قوله ويمكن كالمهو

بتغير أحد أوصافه فتأقفر أحداهما منه فليس علقى فكان قائلاً فلا هل العبرة بالأوصاف
 سواء وردت الخاصة على الماء ووردها على ما وهذا أجابو رد على الخاصة لأن ورودت هي فقال
 لافرق والمعنى أنه لا فرق عندنا في التطهير بين أن وضع الثوب المتنجس في الأمانه ثم صب عليه
 الماء يتصل بطهارة أو الماء في الأمانه ثم وضع الثوب المتنجس فيه ويتصل بالمطهر وأخلاقاً
 للشافعي فانه يفرق في ذلك ويقولون إن ورود الماء على الخاصة طهرها وإن وردت الخاصة على
 الماء وكان دون قلتي نجس المتنجس دلاً فالتجاسة وإن لم يتغير أمانه كان أكثر من قلتي
 فلا نجس بمجرد الدلالة والقلتان بالبداهة نجسهما ثم رطل وبالمصرى على ما رجحه الرافعي
 أنه بجملة رطل واحد وجسور رطلان ثم رطل وثلاثة أوقية لأربعة أجناس أوقية وأمانه
 ما يحصيه النووي ظاهر أن جملة رطلان وستة أوقية رطلان وثلاثة أسياع رطل طاهر في شرح الزيد
 (فصل) تقدم معنا لغة وأصطلاحاً ووجه مناسبة هذا المثل هو أنه لما قدم أن ما تقبر
 من الماء طاهر ظاهر وماتقبر نجس متنجس احتاج إلى بيان الطاهر والنجس وذكره أنه أسئلة
 لا تصنف بذلك كقولهم استعماله كرمي ويجازل رأه اللبوس مطلقاً لكونه مشتركاً ما ذكر
 في الحرمة والجواز المقصود من هذا الفصل بيان الأعيان الطاهرة من الأعيان النجسة
 والمقصود من باب المباح ألا يبين الأعيان المباحة من غيرها ولا يبين من الطهارة الإباحة
 ولا من الإباحة الطهارة فلا يدخل أحد اليايين تحت الآخر وذكر الشارح في باب المباح أن يبين
 الطاهر والمباح عوماً مطلقاً ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (ص) الطاهر
 ميت ما لا دية (ش) أي أن الحيوان الذي لا دية كالغرب والذباب والخنافس ونبت
 وردان والجراد والودود التل وما في معناها وهو ما إذا هلك المذهب على النفس لمساثة
 طاهر وإن مات خفف أنفه ومعنى خفف أنه فروج روحه من أنفه بنفسه وانما كان
 ما تنسكرك طاهر لعدم الدم منه الذي هو على الاستقذار وقوله ما أي حيوان يرى أما
 تفسير ما أي حيوان فلا الذي يقربه الموت لتمام الحيوان وأما تفسير ما أي حيوان فغير شقوله
 والبحري لكن الأولى تفسيرها بمتكر لا بموجب بليل ذكر الصوف وما بعده متكر والمرد

(٩١ - نثرى أول) (قوله كالغرب) في كبره وفي بعض الحواشي الغرب والغربة والعقرب اه
 لاذن والد كعشر بأن يضم العين وإله انتهى والخنافس جمع خنفساء يضم الحاء والد والآن خنفساء وفي الحكم الخنافس دوسة
 صغيرة سوداء أصغر من الجحر أن منتهى الرمح والآن خنفساء خنفساء خنفساء تونم الغافق الجميع لغة اه واقضى كلامه أن الفتح
 أشهر وأن خنفساء لا يقال إلا للثوث اه (قوله وبنات وردان) دوية فخوا الخنافس الحمراء اللون وكما يكون في الجماعات وفي
 الكنف مصباح (قوله بنفسه) بفتح التون والغدة أي يتابع نفسه وحامله أن قولهم مات خنفساء نفسه ماتت أي ماتت
 موتاً منسوماً إلى أنفه من حيث أنه خرج روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه أو مع تتابع نفسه أي أن الذي مات على فراشه مخرج
 روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه وأما الذي يقتل أو يجرى فخرج من موضع قتله كذا كما يقولون (قوله الذي هو على الخ) الأولى
 أن يقول الذي هو على الخجاسة (قوله بليل ذ كرا الخ) فيه أن عطف التكررة على المعرفة جاز وأيضاً قد عطف المعرفة بالجرعانة

أقرب بتفسيرها معرفة (قوله وتفهيم القاسم قوله) لان اللام لك (قوله وغلب على الطعام) أي كثر منه (قوله وان غلب
 الطعام الخ) أي كثر قدره وأقل أو أكثر (قوله الخشاش) بفتح الخاء المشددة وتلث الخاء المعجمة أيضا هوام الارض وصغار دوابها
 والحاصل أنها ذاتات متعادلة متزودة لا وفي كل امان يغلب أو يساوي أو يقل فالاقسام ستة فلا غير: كل الطعام دونه في الاقسام
 الثلاثة والافان غلب الطعام: كل الجمع والافان بل طرح كله وأمان لم يمت بجفوف كل مع في الاقسام الستة ان تؤذي كله والافان
 فان شئت في قدره حاله فالتأهر أو القاعدة أن الطعام لا يطرح بالشك ويحتل علمه قياسا على ما يأتي من عدم كل خضعه شك فيه
 أرى أي يحرم وهذا الاحتمال ضعيف فلذلك قلنا فالتأهر أو كموهنا كل في غير دود وسوس الفواكه والطعام وفراخ النحل فأنها في كل
 من غير ذلك كائن على ابن الحاجب وقيل لها ابن عبد السلام وابن هرون وغيرهم (تتبعه) اعترض على المصنفين القاعدة ان
 البند اذا كان بغير قابل الجنسية فانه يكون محصورا في الخير قال عجم رحمه الله تعالى * مبتدأ بلا جنس عزفا * متصرف في
 متغيره وفا وان خلا عنها وعرف بالخبر * باللام مطلقا فمكس اذا استقر * ومن المعالم أي من انواع الطاهر غير ما ذكر كثير الاذن
 والجواب انه محصور اضافي أي الطاهر هذه الاشياء لا غير ما من يولد وعذرة وغير ذلك إلى آخر انواع الخبث (قوله كما غلب ابن نونس)
 فأنه نضاب نونس أضاعلى (٨٣) أن الطعام اذا وقعت فيه قلة انجزنا كسما قلنا وكثره ونقل ابن

عرفه عن عبد الحق عن مصنفين
 ثم دعت فيه قلة أنه يؤكل ونقل
 الباني عنه في البرغوث ونقل في
 التوارد عن مصنفين في القلة كذلك
 ولعله سبق على أن قلل الصامة
 لا يضر كثير الطعام والافيشكل
 على أصل المذهب انتهى ابن
 حزم رزق (قوله خلافا لصاحب
 التلقين) التلقين كتاب في الفقه
 لقاضي عبد الوهاب (قوله ولو
 طالت حياته) أي خلافا لابن
 نافع (قوله لفساد المعنى) أي
 لا لفساد المعنى المقصود لان
 المقصود طهارة الصبر إلى
 (قوله هو الطهور وماؤه) أي الصبر
 الملح عن أبي هريرة قال جبرجل
 بالادمة الثاني وميت ما ذكر طاهر لان ما فيه من الدم منقول وتفهيم القاسم قوله ولم
 يقل فيه ثم لا يلائم من الحكم بطاهره لان الأمان يؤكل بغيره كذا قوله وافتقر نحو الجراد
 لها عجايبوت به فاذنات من النفس لسانه في طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل وان
 تميز الطعام منه أو كل الطعام ومنه اذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح الاذ كذا كما اشار إليه القاسم
 عباس وظاهر ان الطعام اذا كان هو الغالب أنه يؤكل والمراد بقلته كونه كثيرا والخشاش
 قليلا وأما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بغيره الغالب كاهو عند ابن نونس
 خلافا لصاحب التلقين والمقول عليه كلام ابن نونس (من) والصبر ولو طالت حياته ببر
 (من) هو عطف على محل المضاف اليها ميت ويصح رفعه عطف على ميت لكن حذف
 للمضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وميت الصبر ولا يصح الرفع دون تقدير لفساد
 المعنى والمعنى ان ميتة الحيوان الصبر طاهرة لقوله عليه السلام هو الطهور وماؤه وانما
 ميتته وقوه أحلت لنا ميتتان السمك والجراد وسواهما ميت لا تنفع وحدا فنيا وبسبب
 تني فصل من اصطلاحهم أو مجموعي أو التي في النار أو دس في طين فبات أو وجد في بطن
 حوت أو طير ميتا ولا فرق بين أن يكون عملا لتطول حياته ببر كالحوت أو تطول حياته كالفهد
 الجري يتلث أو فواته فله في القاموس والسحافة الصبر وهي رأس الميتة السبع

والحاه

الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما نركب البحر ونحمل معنا
 القدر من الماء فنؤذي به عطشنا أفتوضأ جمل البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه أحل ميتته والطهور هو
 بفتح الطاء اسم له الذي يطهر وهو الطهور بضم الطاء اسم لقتل هذا هو المشهور وجعل بعضهم الطهور بالفتح مصدرا والحل بمعنى
 الحلال كل شيء بمعنى الحرام والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهي ميتة الموت ولا معنى لها هنا لا شك
 وفيه أعارب من جعلها أن يكون هو ميتة أول والطهور ميتة أو ما أخبره ماؤه والميتة من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول وأن هو
 ضمير الشأن والطهور ماؤه ميتة أو خبره ولا يخفى من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناس وعدم اعانة الضمير في قوله
 هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو ميتة أو خبره ماؤه فاعل لانه اذا علمه بكونه خبرا والبحر الملح كان في الأصل عينا فاعل
 المحسن قتل فأول أنا هاهنا ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وجفت الفواكه وغير ذلك (قوله أحلت لنا ميتتان) انقلت ان الجراد
 يحتاج في كاه كما هو مقر في المذهب وهذا الحديث منافي (قلت) لانه لا بد كذا لجراد الميتة كذا كما هو مضافا على المذكور
 منه ميتة (قوله أو طير ميتا) الآية بغسل في هذه (قوله أو تطول حياته) أي خلافا لابن نافع القائل بأنه اذا كانت تطول حياته بالبر
 لا تكون ميتة طاهرة (قوله والسحافة) في هذا الشارع هو عب والمتأهب أن يقول لسحافة بتدريج اللام على الحاه (قوله وهي رأس
 الميتة) كذا في الخطاب والتمني في ابن عرفة أنها غير رأس الميتة

(قوله السرطان) أى البحرى (قوله الاتساع) أى التسع أو نوا الاتساع أى الواسع فانسب قوله ومنه الخ (قوله لا يجوز وطه آدمى البحر) إنما استظهره ولا يجوز من الحرمة كالبحر وغيره لا احتمال أن يقال يجوز وطه كرق من الآدى فأقله ما ملحن بالدواب فلا يكون الماء يجوز وطه (قوله وماذ كوجزؤه) ان قلنا ما وجد في مصاديقه كقوله الشريعة من ذبح أو غرق كان قابلا لها كالباحر والمكره أو غير قابل لها كالبحر المتفق عليه كالخنزير أو المتخلف فيه كالبحر والكلب كان الاستثناء متصلا وان قلنا ما ذك كقوله شريعة كان الاستثناء منقطعاً أى لكن يحرم الكل ليس بظاهر الآتى خبير بان الأصل فى الاستثناء الاتصال وإضافة جزئ الاستثناء أى جميع أجزائه فهو عالم لكنه يخصص بقوله ودم مسفوح انتهى من لئ وبعبارة أخرى ويدخل في جزئه الجنين ويقتضي بحرمة الكل وما إذا تم خلقه ونبت شعره فإن كان يحرمه كوجزؤه في بطن شاة أو جنين لم يتم خلقه أو لم ينبت شعره لم يكن طاهراً ويمكن الاستثناء عن هذا التفسير رجوع الاستثناء لقوله وجزؤه أيضاً (قوله والجار والبعل) (٨٣) والخيل الخ) مشى على طريقه

والحله وسكون الالام . يفتح الالام وسكون الحياه المعمله والسرة طمان . يفتح قبل وهي ترس المله والعرفلة
الاتساع ومنه فلان بحر اى واسع العلم والحدود فوس بحر اى واسع الجرى والظاهر انه لا يجوز وطه
آدى البحر (ص) وماذ كوجزوه (ش) يريدان المذكي واجرنا من كبد وعظم وغيرهما
طاهر من (الاحترام الاكل) ش كلخزير والجارد والبقل والخليل فان كانه لا تنفع فيه واغناص
على الجزه بعد الكل لانه لا يترى من الحكم على الكل الحكم على الجزه الا ترى ان الشافعية يقولون
بنجاسة مرارة المساح وجوه . ونحن نقول ان الحبل المقتول من شعرات يحصل الانتقال ولا يترى من الحكم
عليه يحصل الانتقال للحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل الرجال يحملون الضرر العظيمة فانه لا يترى
من الحكم على الكل بحمل الضرر العظيمة للحكم على كل فرد بذلك (ص) وصوفو وروزغيرش
وشعر ولومن خنزير ان حزت (ش) يريدان ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو اخذت بعد الموت لانه مما
لا تحل الحياه وما لا تحل الحياه لا يتنجس بالموت وايضا فله طاهر قبل الموت فبعد كذا عملا بالاستصحاب
والمراد زغب الريش ما يشبه الشعر من الاطراف ولا فرق على الذهب بين صوف الخرم وشعر موو ورو
وبين صوف غيره وشعر موو ورو لكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزوه ولو بعد التلف . ويتصب غسلها
ان حزت من مئة كفى المذوقه والرسالة ابن رشد لا معنى له ان اعلم انه لم يصبا اذى . واجب ان حبيب
غسلها طاهر بالانواز ما تنه عن غير جاريا لتعلق بمن اجزا الميتة ثم انفقوه صوف من غنم ووبر
يفتح بالباطل وختم من ابل وارنب ونحوهما . وزغب ريش لطير وهو من اضافة الجز لكل لان الريش اسم
لقصبه والارغب معا وشعر يفتح العين وسكونه لمن جمع الدواب معطوف على المستثنى منه والمراد
بالجزى كلام المؤلف اعلم ان يكون بخلق او جزوه قاعدا للتب كايؤخذ من كلام ابن عرفة (ص)
والجارد هو جسم غير حي ومنفصل عنه (ش) الجملة لانه الارض التي ليس بها مطر والسنة التي
لا مطر فيها . وعنه المؤلف بما ذكره والعنى ان حكم الجمادات وهي ليس بشي روح ولا منفصل عن

الشافعية بعباسهما ليست واحدة مهم ما جرد ذكرى كذا مخرج عب (قوله ونحن نقول بالخ) أي أن الموجبة كالجواز أما الأمر
يقوله الشافعية وقد تبين وإما أمر بقوله معشر جماعة المالكية والشافعية واتفقوا عليه وهو أن الجبل الخ (قوله لا يلزم من
الحكم على الكل) أي الكل المجموع لا لا يلزم (قوله لكن لا فرق على المنصب) أي على القول للمعتد أي رأياً من يقول أن
شعر التفتيز يوجب (قوله مشروط بجزء) وأما أن الشعر تركب من نجاسة أي بعض كل منها وهو مباشر اللحم من محل التفتيز لا جميع
كل واحد منها (قوله لا معنى له) أي إذا علم أن أوازاً من أي فصل الذئب على حالة الشك وقوله وأوجب ابن حبيب غسلها أي في
حالة الشك فيتلخص أن في حالة الشك لا يفتقر الوجوب والاستحباب وهو المعتقد (قوله من غتم) المراد خصوص الشأن (قوله
وتحوصها) كعلب (قوله وشعر من جميع القواب) أي فيكون من عطف العام على الخاص ينال على كلام الصحاح وذو كرم صاحب
القاموس أن الشعر ما ليس بصوف ولا وبر فيكون من عطف الخاص على العام هذا من إدخاله وقرره بغيره أنه تعالى في تبيينه
سئل ما نفع بيع الشعر الذي يعلق من رؤس الناس فكرهه فان كان على أبيه أفاد ذلك جواز الاستئجار اه (قوله والجاء)
معطوف على قوله ميت حاله

(قوله وأخرج الميتة) فان قلت فنية التعريف ان آدم بعد الموت جسد لا له ليس حيوا لا منفصلا عن حي وهو باطل ويجب بان قوة
غير حي أي جسم ليس من شأنه الحياة وليس المراد الحي تقضي الميت حتى يكون آدم جادا ومن العلل ان آدم شأنه الحياة به تعلم
ان الميت خرج بقوله غير حي فلا حاجة لاحراجه بقوله وغير منفصل كجمل شواحي (قوله الا ان بر ما انفصل بلا واسطة الخ) الحق ان
السم ليس بجدا ولنه منفصل بلا واسطة لا ينزل على جلال غاية الامر لا يتبر الا بهذا ان آفاه شيئا الصغير (قوله او جامدا
كالحشيش) أي على قول المتوفى (قوله وسواء كان من العنب) ويقال لغير وقوله ومن غيره ويقال له نبيذ (قوله مع نشأة) أي ارتفاع
وشهامة (قوله والمفسد) ورواها محمد (قوله كعسل البلاد) كذا في مسند المؤلف تبعا لمطابره وهو لفظ الدال المهمة الميكسورة
وقيل الاولى كع البلاد (قوله كالسيكران) بضم الكاف (قوله على النع من أكلها) أي الكثير اذا القليل حرج بعضهم يجوز
أكله (قوله ولكن دليل الخ) قال القرافي (٨٤) يقول في لم أرهم يعلون الى القتال والنصرة بل عليهم الفة والمساكنة وربما

عرض لهم البكة والمتوفى
يقول لانا رأينا من طعامها
يبس أموالها لاجلها فولا
أن لهم فطماط بالمنازل
ذلك لانا لا نجد أحدا يبيع
داره بل كل من أسكر أو هو
واضح كذا قال في التوضيح
ولاحد على مستعمل المفسد
والمرقد أو غلبها التعزير
الزائر عن الملازمة ولا يحرم
منها القدر الغلب للعقل
قال البرزني ومن هنا جاز
بعض أئمتنا كل سر حوزة
الطيب لتخزين الفماغ
فاشترط بعضهم خلطها
بالدوية لا وحدها والوصاب
الحوم كآكل الاول إه
ويجوز أن يتناول من
الافيون والبغ والسكران
ما لا يصل الى التأثير في العقل
والحواس إه وحاشا

فيعوزن ان يلبى با كل الافيون ويخاف من تركه على نفسه الموت استعمال القليل غير المؤثر
في عقله أو حواسه ويسعى في تقليده وقطعه جهده ويجب عليه التوبة والتدم على ماضى
قال ابن فرحون والظاهر جواز ما سبق
في الرق القطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مضور الضرر الضعيف مضعون قال المطالب ومقتضى ما تقدم جواز بيع هذه الاشياء
من الافيون والبغ والجزوة ونحوه ولم أر فيه نصا صريحا والظاهر ان قال في ذلك يجوز بيعه لمن لا يستعمل منه القدر الغلب للعقل
ويؤمن أن يبيعه عن يستعمل ذلك كايون تخمن كلام ابن رشد (قوله كالبنج) مثال قلس وهو بفتح الباء غلب بالحق والورث
التي لا يورثها أسكر اذا شر به الانسان بعد ذوقه طاه في الصباح (قوله أجمعوا على أن المؤمن) ردها الاجماع ان الأصل نجس
ما اتصل بنجس رطب وعدم وجوده في كسب الاجماع ولقد استوعبه ابن القفطان ولم يذكر كرهه في قول المنصف ورطوبة
فرج وهذا معنى قول الشارح وسقاني لا يعرفه ردها معنا (قوله ولا يدخله الخلاف الفنى في رطوبة الفرج) أي فرج الادهي
والمقدان لفظة (قوله في جميع ذلك) كبير أو جنيبا في رطوبة الفرج وغيره هاهنا غاية ما يفهم (قوله وانظر حكم جنين البهجة)
أي في رطوبة الكلال

رد

(قوله رذائها) أي ما تقدم من قوله اجعلوا على ان المؤمن الحي الخ وورد هذا الوردان من حفظ جملة في من يحفظ (قوله وعليه) أي على الرلد كور (قوله من بجملة) أي من جملة غير صاحب الاكل كما في شرحه لـ و ذكر انه يدخل في الحي الجن وان سمته نجسة وامامته الملازمة فهي طاهرة لانهم لادم لهم لانهم انفسهم نورانية (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولعابه) خرج في بقلة أو قوم كان من قه لان معدنه نجس ويعرف ذلك بان كان رأسه على غنقن الفم الاذن المعدن على كل حال يعني عملا من منه وقيل يعرف بنحو صفر تاي الفم من المعدن (قوله لامقرها) أي ليس لها محل مخصوص (٨٥) (قوله تستعمل في الحي) أي يتغير أصلها

من الماء كقول المشرب واليهما فلا تستعمل صفة لاصلها (قوله وانما خرونها) مقابل قوله لامقرها (قوله لكن اتفاقا في هذه) وهو ما اذا كان بعد (قوله لان في الجموع خلاف) أي في البعض خلاف وهو البيض والقرق (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب لنفع التوهم (قوله وهذا ثم) أي رجوعه للسك وان كان الخلاف المأخوذ في البعض أتم ترجيحها لما فيه الخلاف (قوله وانظر تفصيل ذلك) قد علمته وجعل بهرام الباقية راجعة للبيض فقط وأرجعه للقرق قال الخطيب لعل الخلاف في البيض أقوى (قوله الالف) يقال نجسة مكسورة ومثل المسند اذا صار للجن حماراً الحي فهو نجس لأمه أصفر أو أبيض فالظاهر انه طاهر ولو كان النجس منه وهو بعضه لعل فهو نجس أيضاً (قوله وأما ما وجدنا في أي تلك النجاسة طاهرة على ما هو مقتضى عدم السفح كما ظهر من مع بحث الفضلاء ولم يظهر غيره كذا قيل الخطيب عن القرافي (قوله ويحتمل أن يقال بطهارته) هذا هو المتعين (قوله ولكنه) أي ما خرج منه لا يؤكل الا بذك

(قوله لاستحالة الى صلاح) أي لاستحالة أصله وهو الماء كقول المشرب الى صلاح وهو اللين (قوله بناء على نجاسة بالموت) والعند أنه لا نجس بالموت فيكون اللين طاهر بعد الموت (قوله ولين غيره تابع) أي للمعنى في حال نجس منه فلا حاجة الى زيادة الالف (قوله وأما الصلاة في آخره) متى بعض الشراح على كلام الفقيه على العز على كراهة الصلاة بنجس فيه منه وتطهير الوقت ورجعه بعض الشراح لأن شياً صغيراً قال بان كلام الفقيه غير متقول واعند كلام ابن دقيق العيد (قوله لا كالأهالي) أي التي لا تؤكل (قوله لا لا تخفى نجس) أكلاً أو شرباً تحقيقاً على عليه الخطيب والباطني وأبو الحسن وكذا ما شاء ذلك عند الأخوين

(قوله وما احتل أمره) معطوف على قوله ما شأنا أي فهو حيوان شأناه استعمال الخامسة ولكن يحتمل أمره أي كالمهمة التي لم تعرف باستعمال الخامسة (ثم أقول) ان مقتضى ما تقدم من قولنا لتحقيق ان قوله ما احتل أمره شامل للشك والظن غلب أم لا ولا الظاهر ان غلبة الظن كالتيقن كافي في غير هذا الموضع وحيث نقول الشارح وهو غير ظاهر ظاهر وامالو كل شأنه استعمال الخامسة كالقار ولكن احتل ان يصل اليها وان لا يصل فهو ما شأناه عجم وتبعه عيب قوله وما شأنا في وصوله فالتظاهر كراهة كله وفضلته نجسة احتسابا (أقول) الأصل الطهارة وهذا شك في المانع فليكن وما وجد من القارئ المركب فيه هذا التفصيل فان شئت الخامسة بها اتفق طهارتها مشك في وصوله للنجاسة (قوله أو مراعاة الخلاف) أي مراعاة قل قولنا في الباح وفضلته نجسان وان لم يأكل النجس (قوله وذلك كالتوليد الخ) نقل (٨٦) ذلك عجم عن بعض حذاق أشياخه وقد شاهد بعض الناس ذلك قال عجم بعد

والذي في حياة الحيوان للدمري ان العقاب جميعه أتي وبساقه طائر آخر من غير جسده وقيل ان الثعلب يساقه انتهى والقلم قابل الكلام الا ان الاولى الاختصار لما فيه من الاستمرار (قوله بعد استقراره في العدة) فيه تطرّع قولهم لان الخطب والدرهم اذا وصل الى العدة نجسا كذا في (قوله فان تفسير الخ) واذا كان الذي أو القلس متغيرا وجب منه غسل القسم والا استحب الا ان يكون ما يذهب بالصاق فله الباح (قوله على المشهور) مقابلة ما قاله ابن رشد (قوله يخلص في المسجد) من باب ضرب (قوله وقد حلت ضيقه) ذكر الخطيب بقوله لا تقيد ضيقه كما قال الشارح ورده عجمي تبشيره وليس كذلك بل القلس طاهر من غير خلاف وهو الماء الحامض قال ابن يونس فيها والقلس ماء حامض قد تفسر عن حال الماء ليس ببعض لو كان نجسا ما قلن ريبة في المسجد قال ابن يونس وربما كان طعمها فان كان يسيبرا

وأصابعه ملامح ولا شيء عليه وان كان كثيرا قطع ونحفض وابتدأ الصلوات واداب القاسم عن مالك فانت ترى بشأن أمي للمدونة حكمه بالطهارة مع وصفه بالجوهر والتغير عن حال الماء الى آخر ما قال (قوله الصبيح الزعفراني) بكسر الصاد (قوله وذكره بعض مسئلة الخ) بعد كما هو ظاهر بل تأمل (قوله لا تقول) هذا الجواب لا فائدة لان حاصل السؤال ان مقتضى العلة الطهارة مطلقا وان لم يكن به (قوله ولا تدر الصفر الخ) خلاصته ان أصل الصفر هو البقم لما كوله والمشروب وقد تغيرا فكان الواجب الحكم بنجاسته ما قاله أما الصفر فلما كان يدر خروجه صارت عترة ما بقي به وأما البقم فلما كثرت كراهته كثر من تكرار التي حكمه بطهارة لثقة فالحاصل ان علة الطهارة إما الاقلية أو الأكثرية من التي أعي فلا تنافي كل منهما بلان فرض المساواة التي حكمها بالنجاسة تنذر (قوله وانما ذكر المرار الخ) هذا من عجم في ان قوله المستغفر ومرارة في حيوان ذكره بالفعل وقد حلت

ان قول المصنف وصرفه في حيوان حتى (قوله ان قد قيل الخ) تقدم الكلام فيه (قوله سورة العنبر) قاله لازمه على نقل المصباح
 الحرة بالكسر أي بكسر الجيم ما يخرج من الابل من كرشها فتخرج طرية في الاصل العدة ثم تسحقها حتى أطلقوها على مافي العدة
 (أقول) بعد ان علمت ما ذكره الشارح لم يطل في الجرح على مافي الكرش بل أراد بها العدة التي يخرجها الابل وبعد هذا كله فنقول بان
 التراجع ليس في ذلك الجزء الذي هو الوعاء في الجرح والوراء (قوله مناسبة) أي حكيمة لا تخفى بل من اطراها (قوله يفهم من ان مرارة
 المكر وغيره طاهرة) أي مع انها طاهرة (قوله ثم ان ذكره للارادة الخ) قرر شيئا الصغيران كان القصد بقوله وصرفه وبلغ ومرارة
 مباح من حيوان حتى فنقول لا فرق بين الحرم وغيره ولا حتى وغيره فلا وجه للتقييد بقوله مباح وان كان المراد بقوله وصرفه انو طعم أي
 من حيوان حتى وقوله ومرارة مباح أي من مستعد كالكاهن المعنى المرضي في تقريره (٨٧) فلا يعترض ويقال يستغنى بقوله وصرفه

عن قوله ومرارة مباح اذا علمت
 ذلك فنقول الشارح أولا وانما
 ذكر المكر لارتباطه بقوله
 ومرارة مباح في ذلك ويستند
 فلا وجه لذلك التردد (قوله فهو
 الصفره) أي ويخص بحال الحياة
 وقوله وان أراد وطما الخ أي
 ويكون الكلام فيما بعد الموت
 تقدم ان الصفره هي الماء المتعدد
 الذي يشبه الصبغ الزعفراني
 فاذن حاصل كلامه ان الماء
 الاصفر الخارج من القم هو عين
 قول المصنف وصفره وهو عين
 ما تقدمه من ان القم الذي يشبه
 الصبغ الزعفراني الذي يخرج في
 حال الحياة وان هذا الماء الخارج
 من القم أي في حال الحياة هو موضع
 مخصوص من البدن يعتجزا من
 الحيوان وليس كذلك (قوله
 يستحيل الى صلاح كالغن) أي
 يستحيل أصله (قوله لا يخرج) أي
 فأراد الصبغ الجري ان يعلم وجوب
 الخروج وهذا معنى ليس له أصل

بأن ذلك ان قد قيل بعدم طهارتها وان يقال على هذا الجواب كان ينبغي له أن يذكر كبره البعير
 أيضا لما فهم من التراجع لا تناقض وهذا مستأنس به لان ما طراها ثم ان تصير بالباح يفهم منه
 ان مرارة المكر وغيره طاهرة فتأولها ومرارة غير حرم كان أحسن ثم ان ذكره للارادة لا حاجة اليه
 لانه ان أراد بالمرارة الماء الاصفر المر الخارج من القم فهو الصفره وان أراد وطما فهو من
 الحيوان وقدمه في التفصيل فيه من المذكي والحي والميت الذي له نفس سائلة (ص) ودم لم يسفح
 (ش) لما كانت فضلات الحيوان كما قال في توضيحه على قسمين ما لا مفره كالدم وهو يحكمه
 بالطهارة وقد تقدم وماله مقر وهو قسمان مستحيل الى صلاح كالغن والبيض ومستحيل
 الى فساد كالدم والعدة والدم قسمان مسفوح وهو الخارج من جسم اجماعا وسائلي في كلام
 المؤلف وغير مسفوح إشارة هنا طاقه على أنواع الطاهر والمقن ان الدم غير المسفوح وهو
 الذي لا يخرج بصلو حبر وجهه شرطا طاهر يخرج الدم القائم بالحي فانه لا يوصف بشئ ودم
 الميتة لخاصته جرى أم لا ومن فوائد الطهارة انه اذا أصاب التوب عنه أكثر من درهمه لا يؤمر
 بغيره ويجوز اصابته من الدم الغير المسفوح الدم الذي يخرج من قلب الشاة اذا شق (ص)
 ومسك وفأرته (ش) لما قيد طهارة الدم بعدم السفوح علم منه ان المسفوح منه قمص وهو اجماع كما
 سبق وكان بعض أفراد منته مخالف ذلك وهو المسك نص عليه طاقه على أنواع الطاهر فقال
 ومسك الخ والمعنى ان من الطاهر المسك بكسر فسكون وهو دم متعدد استحال الى صلاح وكذا
 فانه وهي وعاء الذي يكون المسك فيه من الحيوان المخصوص لانه عليه السلام تطيب بذلك ولو
 كان نجسا لما تطيب به وبعبارة أخرى المسك بكسر فسكون فارسي معرب وتسميه العرب النجوم
 خارج شول من حيوان كالغزال المعروف ولا فرق بينهما الا ان هذه أربابا نحو الشير كاتيلب الغيلة
 ورجلاها طول من يدب اثم يستحيل مسكا وأما المسك فخرج فسكون فهو الجلد ومنه قوله في
 التهذيب في باب الصادق القطار مل مسك فورد فجلو جمعه مسوك كقلاوس ومن قال في البلد
 مسك فخرج الم والمين معافوه خطأ صريح وأما الزيد فاقى الشيخ سالم فنعنا الله به بطهارة بعد
 التوقف حتى أخبره من له معرفة أنه لا يصل الى محل البول وتوقف الشيخ زروق في حيوان كل

انتمناه في الاصل القطع أي لم يقطع محله فاستداه باعتبار ذلك مجاز ثم أراد بالجر بان حقيقة أو حكما الاول ظهر والثاني كالباقى في محل
 التذكية في جملة الموجود في بطنها فكلاهما من المسفوح وغيرهما كان بالعرف فقط (قوله لا يؤمر بغيره) أي وجوده لا ينافي انه
 يؤمر بغيره استحبابا (تتم) هل منع كل الدم المسفوح تصيد وشهر الشيخ يوسف بن عمر أو معقول الحنفى بأنه يفسى القلب
 وأفضل الثواب أرفقها وبه قال الجوزي قولان (قوله ومسك وفأرته) وظاهره ولو أخذ بعد الموت وانظر الفرق منه وبين اللبن
 والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحال الى صلاح وعدم استئثار عب (قوله القطا الخ) لعل المراد تنقية القطا الذي
 في الآية (قوله فقد أتى الخ) وكذا قال عجم بعد اخبار تنقية كاشي سالم وهو خلاف قول حية الحيوان وجد في بطنه وفي بطن
 أخذا من بطن ذنبه وحواله برهق يؤخذ من هذا الاما كن بعلقة صغيرة أو بدرهم رقيق انتهى واقصر القاموس على ان موضع يجمع
 تحت ذنبها أي ذنبه وهي السور

(قوله كلام الفقهاء الخ) حاشية ان عجوزهم أكل الطعام المسكن الذي أماته الطبع دليل على جوارأ كل المسكن والاماجاز أكل الطعام (قوله عجوز) أي بنفسه أو بفعل خال (قوله أو خال) أي بالاعتنى فيه كخلط والمخ والماء فحجوه (قوله فأنها أقطر) ويظهر الانواعية بخلاف ماذا أسقط وهو خر على يده أو فوهة فنجس لا يظهر إلا القليل وصوله إليه في حال تجلسه فلا يظهر بالتبعية لكونه ليس مقره عادة بخلاف الانواعية مقره عادة قاله في ٢ واستظهر عاب انه يظهر الثوب إذا تعجز وهو الظاهر (قوله فأن ذهبت الخ) أي فان ذهبت بالعجوز هذا بما يقتضيه (٨٨) اللفظ وذلك لان قلن الحكم عشق يؤذن بالعلية وقوله بعد ألو كان الخ بنافه

المسك وقال ح لا ينبغي ان يتوقف في ذلك وجواز كالمعلوم من الدين بالضرورة وكلام
الفقهاء في باب الاحرام في كل الطعام المسك دليل على ذلك (ص) وزرع نبس (ش) أي وما
هو طاهر الزرع اناسق بالماء النجس وان نجس ظاهره بالقل والكراش ونحوه كالزرع ويحتمل أن
يريد أن القبح النجس انزاع وعينت ظاهره طاهر وكذا غير القمح ويحتمل أن يريد الماء وأعم من ذلك
أن يزوع على لباس النجاسة وتقدم أن ابن القاسم أجاز أن يعلق النعل بالعسل النجس ويسقي الماء
النجس الزرع وهو يدل على طهارته ذلك انزاع نجس بماء باع شيامنه انتهى ومنه يؤخذ حكم الاقدام
على سقي الزرع بالشي النجس (ص) وغيره نجس أو غسل (ش) يعني أن الحر اذا انتقل من المائنة
الى أن نجس أو انتقل من النجس الى الخليل فلهما تطهر لان النجاسة فيه متمثلة بالشدّة
الطرية فاذا ذهب ذهب النجس والغريم والنجاسة يدوران مع العلة وجودا وعملا أملاو كان
الاسكار باقية بحيث لا يبل وشرب أسكر قليس طاهر وظاهره نجس في أو بيه أولا وهو كذلك
ولا فرق بين ما غسل نفسه أو بشع فاعل (ص) والنجس ما استنى (ش) الكلام الاتي بيان
الاعيان النجسة بعد ما فرغ من الكلام على الاعيان الطاهرة والمعنى ان الاعيان النجسة ما تقدم
استنائه مسقية أو سكب الدخيل مفهوم ان جزئ أو ما استنى حقيقة وأما مفهوم ان جزئ فهو
معلوم من اصطلاحه للتقدم قوله وأعتبر من النجاسات مفهوم الشرط فقط وبعبارة أخرى
والنجس بقى الجلب عن النجاسة أو أفرغ أي بقاءه ما استنى أي أخرج فيما سبق بأداة استنائه كقوله
الاحمر الاكل أو شرط كقوله ان جزئ فهو نكاح ومنه ما اشار اليه بقوله (ص) (ومست غير ما ذكر)
ش وهو يرى نفس ماله ما تحسب انفع أو بذكاة غير شرعية كذبح الجحشي أو كتابي لصنعه أو
ملم لم يسم عدلا وحرم السلب أو نزع ثاؤنجن أو سكران أو مصيد كفر أي من الحيوان البري حكم
هذه المنة في هذا كله (ص) ولو لقة وأنما (ش) يعني ان منة القطة نجسة لان لها فاسا مائة
بجلاف في نحو البرغوث والبعض والغناب ونحوها فان منها طاهرة لان منها منقول على المشهور
وأما منة الاذى ولو كفر انتهى ماهرة على المعتد ومذهب ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد
الحكيم نجاسة مئنته والى الظاهر ذهب محضون وابن القصار واختاروا الثاني عياض وابن
رشد وغيرهما من الاشباح والماخبار ابن رشد اشار المؤلف بقوله (ص) (والاظهر طهارة) ش
قال عياض لان غسله وكرامه بأى تعميمه اذ لا معنى لغسل المنة التي هي بمنزلة العذرة
ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن بساض في المسجد ولما ثبت عنه عليه الصلاة
والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا لم يعلق عليه السلام ذلك في غير
ذلك وقال الخطيب ولم أره شبرا والقول بالمصدر به عند المؤلف ولان ما اقتصر عليه بل أكثر

الاستماع على الاول المعنى الاصطلاحي وفي الاخر المعنى القوي (قوله وميت) بالتخفيف والتشديد وهما القتان
 يقالان في الميت وأما المعنى فنه التشديد لا غير وحسن تصحيح قراءته بالاضافة والتنوين (قوله حكم هذه الميتة في هذا كله) كذا في نسخة
 فيكم مبتدأ وقوله الميتة أي ميتة خمر وقوله في هذا كله أي بعد فعلها تنهين ان المشارة الاخر (قوله على المشهور
 الخ) راجع لقوله فان مقتضاها رأي لان المسئلة ذات خلاف ذكره ح ويصح رجوعه لقوله بحجة لقول المصنف ولو قلنا وان كان
 الاخر بعبارة الشارح الاول (قوله سهل) بالتصغير كذا في نسخة الشارح (قوله فانه لا يجوزنا كل القول اجماعا قاله الدميري في
 حقا الموان (قوله لا يغرنك) وهو ما روين من صلاة الصلح على أبي بكر وعمره وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنصوبوا موتاكم فان

المؤمن لا ينبغي جلاو اميتار واما كما (قوله وان اخذ النسي الخ) فاعخذ النسي من قوله ان الرأى الملتئم نجس اذ لا موجب للنجاسة الا لو طهأه (قوله فقد اخذ عاصم الخ) قال في كتابنا الخ من المدونة كما ان نوضع الجنات في المسجد اذ لو كان نجسا لم يقل انه مومنه في الاعتكاف (قوله لا يدل على عند الخ) لم يطلع على المسئلة فقال عندى فهو قصور (قوله وقد قيل الخ) وعلى ذلك بعض الشراح بقوله لغسل الممكين جوفه وتطهيره ثم يشرع وجود الخلاف في المذهب وان القول بالطهارة يضيغ عن انه لا يصح فلذا قال نت وأما ما في الشفا من حكاية ابن سابق قولين عن العلماء في طهارة الخدين فمن صلى الله عليه وسلم فليس يصير مع أنها في المذهب بل الذي يلوح من هذه العبارة انها خارج المذهب (قوله وفي عبارة أخرى الخ) لما كانت العبارة الاولى قاطبة لبعث عنها بانها العبارة القصصية (قوله) عام في السلم والكافر) وقيل خاص بالسلم وأما الكافر فبقتة نسخة اتفاقا وحكاية ابن عرفة طرقتين وظاهرهما استواءهما قاله ابن مروزق لكن ما استدلل به ابن أبي زيم من الاثرى هو لا يتجسوا مونا كم فان المؤمن لا ينبغي جلاو اميتار واما كما كم في المستندة كافي ح انما ينض دليل في مينة المسلم (قوله آدمي أو غيره) ويرتب على ذلك في (٨٩) الآدى بطلان صلاته (هان قلت)

لمحكم بطهارة مينة الآدى
ورجسته ذلك وأبرتم
الخلاف فيما بين منه في
حاله حاته وحال مسونه
وجعلتم الخلاف على حد
سواء وقد تم هذا على القول
بالطهارة (قلت) لعل الفرق
انه لا يلزم من الحكم
بالطهارة على الكل الحكم
بالطهارة على الجزم وكذا
لا يلزم من تشريف الكل
تشريف الجزم فله بعض
شيوخ شيوخنا (قوله)
وحاصل كلام الامام هذا
الحاصل ليس حاصل كلام
الامام كاملا بل حاصل
ذكره الخطاب فليراجع
(قوله وظلف) قال في
الصباح الظلف من الشاة
والقرو ونحوه كالتفريق

أهل المذهب يحكمهم من غير ترجيح ومنهم من وجع الطهارة وان اخذ النسي النجاسة من اللدونة
فقد اخذ عاصم منها الطهارة ابن هرون وهذا الخلاف لا يدخل عندى اجدادا لا يتصل بل يجب الاتفاق
على طهارة أجسادهم وقد قيل بطهارة الخارج منه عليه الصلاة والسلام فكيف يحسد الكرم
انهم وفي عبارة أخرى والخلاف في غير الانبياء وأما هم فأجسادهم بل جميع فضلهم طاهر ونحو الخلاف
في طهارة مينة الآدى ونجاستها عام في السلم والكافر (ص) وما بين من حتى وبنت (ش) يعني أن
الاجراء المنصفه شقيقة أو حكاية بان تعلقت بيسير علم أو جلد بحيث لا يعول به من عن الحيوان النجس
المينة نجسة سواء اخذت منه في حال الحياة أو بعد الموت آدمي أو غيره ومنه قول النجاشي وحاصل
كلام الامام أن الخلاف فيما بين من الآدى في حال حياته وبعمومه كخلاف في مينة مئة من فالبعض
انما بين منه حيا لا يختلف في نجاسته ان عبد السلام وليس كذلك ولما كان في لفظنا عموم وليس مراد
بل المراد ما عدا ما سبق من الصفو وما عدا مينة بقوله (من قرن وعظم) وهما معروفا ونسب العظم
السن (وظلف) بالظالم لقرتوا الشاة والشي (وعاج) وهو عظم الفيل واحدة طاحة (وظفر) بالظاء
لا آدمي والعبور والاولا والواجب والتعام كذا في التوضيح والشرح وتبعهم من رأيت من الشراح في عتد
النجاس من ذى الظفر (وقصبة برش) وهي التي يكسها الشعر وسواء أصلها وطرفها على المشهور
وأما الرغب فقد تقدم انه طاهر ان يز وبه المؤلف على هندود غيرهم لمع وعصب وعروق وأعضاء
أصلية للخلاف فيما ذكر دون غيره وهذا يتدفع ايراد ابن دقيق العبد على ابن الخاحب ثم ان الاضافة في
قوله وقصبة برش من اضافة الجزم لكل وشمل قوله وما بين من حتى الخ الملتئم من الرجس لا يخبر فاه من
الجلد بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه لانه موضع متجدد منجد (ص) وجلد لودوبغ (ش) يعني
ان جلده الميتة والجلد المأخوذ من الحي نجس ولودوبغ على الشهور العاصم من قول مالك لا يجوز حله
ولا يصلى عليه قاله ابن رشد ولا يؤثر دغنه طهارة في ظاهره ولا باطنه (ص) ورخص فيه مطلقا

(١٢ - غرضي أول) الانسان والجمع أن خلافا مثل جل وأجل اه (قوله والواجب) في عتد النجاس من ذى الظفر
نظر كذا في عب وانظر ماذا يقال بعد (أقول) لامن مع من علم من ذى الظفر في ذلك الموضع وان لم يكن منه في باب الذكاة فتدبر
(قوله وسواء أصلها وطرفها الخ) ومقابلها ان النجس ما طام في اللحم أشار به ابراهيم في الوسط (قوله وهذا) أي بقولنا انية للثلاث يتدفع
اعتراض ابن دقيق العبد على ابن الحاسب أي التي هي كعبارة المنصف قاله لم تعرض لآية الأعضاء الاصلية من الحيوان كاليد
والرجل حال حيانه والقياس يقتضي أن يكون حكم هذا الميان حكم مينة ما بين مينة فلذا علمت ذلك فأقول كيف يجري الخلاف في
العظم وهو من جهة ما ذكر ويكون مثل العصب والعروق متفقا على نجاستهما بعد ذلك رأيت البدر كخلافا على الاطباء فقال اختلف
الاطباء هل العظم له احساس فله الحياة أولا لا يدل لاؤله فله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الخ تضع ما له ان يدقق
العبد (قوله بخلاف ما نزل من الرأس) قال في ك الاثرى أن من يكثر دخول الحمام من المترفين لا ينزل منهم شيء (قوله على المشهور)
مقابل المشهور خمسة أقوال من جملة ان الداغ مطهر لجميع ذلك ولومن خنزرقاه مضمون وابن عبد الحكم (قوله ورخص فيه) أي
على سبيل الاجواز وقوله فيه على حنفية مضاف أي في استعماله

وقوله في باب من المتعلق باسمه في كل يوم عليه فليزمن عليه فليزمن في جرمه في القدر المعنى واحد (قوله بعد بدفعه الخ) متعلق برخص
وكذا قوله في باب من ماء كذا في وقته معالي الاستئصال كان أظهر قال في ك وفهم من قوله بعد بدفعه أنه قبله لا يجوز الاستغفار به وجه
قال في التوضيح قال ابن هرون وهو المذهب (قوله كل من مستأخ) إشارة إلى تفسير قول المصنف مطلقاً (قوله ولا يطعن عليها) كذا قاله
أبو محمد صالح ونقل ابن عرفة عن ابن حارث أنهم انفصوا على أنه يطعن عليها فلا أقل من قوة قائل (قوله وتليس في غير الصلاة) قال في ك
ويحكم هذه الأفرام من السجود ونحوه كحل الميتة في جواز لبسها في غير الصلاة كآل الخطب لان الذابغ لها غير علم اه أقول بحمد الله
وهذا التعليل لا ينتج مدعى أنه من كى الكتابي يحمل أكله فهو طاهر فإذا كان الذابغ لها كتابي فلا ضرر (قوله خلافاً للشهر من الفرس
الخ) بالقول هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن من أهل غرناطة ويعرف بابن الفرس ويكنى أبا عبد الله ألف كتاباً في أحكام القرآن
جليل القدر من أحسن ما وضع في ذلك وكان يصف الجسم كثيراً في وقته في مثله يقول بعضهم
إذا كان التقي ضم المعالي • فليس يضرب الجسم التحليل • وإنما كان كالمصنف جسم • علمهم من وقته دليل
(قوله وقال البرزلي في مسائل الصلاة) كان (٩٠) شيئاً يذكر أن شيخه أبو عيسى الغبري (قوله أنه استعمل في غير الباسات) أي في غير

الماء (قوله وينسب الخ)
هذا ظاهر إذا كان يمتثل
شي من تلك الجلود يتعلق
بالقمح الذي ينسب بل عليها
والأفلا وجهه (قوله
الباسي) هو سليمان بن
خلف بن أسعد بن أيوب بن
وارث القاضي أبو الوليد
الباسي نسبة إلى باحة
مدنية بالندلس التي يقرب
أشبيلية وقيل هومن باحة
القيروان مائة سنة أربع
وسبعين وأربعة مائة
سنة ثلاث وأربع مائة وقوله
الأي نسبة إلى أبي بكر بن
علي بن تونس يضم الهمزة (قوله
ولعل الرواية الخ) قضية
الجمع المذكور أن ماضع
من النعال لا بد فيه من زوال
الشعر منه وأنه لا يجوز

الامن خنزير بعد بدفعه في باب من ماء (ش) في كثير من النسخ رخص بالبناء للفعول وفي بعضها النعال
العائد على الأمام يعني أن الامام رخص في استعمال جلجل الميتة بعد بدفعه كان من مستباح كالبرق أو
محرم كالحمار كى أم لا في الباسات بأن يوجب فيها العدم والقول والجواب ونحوه هو الماء لأن مقتضى دفع
عن نفسه ويغفر بل عليها ولا يطعن عليها لأنه يؤدي إلى زوال بعض أجزائها فتنقض بالتحقيق ويجلس عليها
وتليس في غير الصلاة ولا تليس ابن تونس أي في الصلاة وأما في غيرها فلا وهذا الترخيص في غير جلد
الخنزير أما هو فلا رخص فيه لا في الباسات ولا في ما لا يعرف ذلك لأنه لا كراهة فيه إجماعاً فكذلك
الذابغ خلافاً للشهر من الفرس في أحكام القرآن من أنه كثره ومثله جلد الأدي لكرامته وهذا يعلم
من وجوب دفعه وقال البرزلي في مسائل الصلاة كان شيئاً يقول أن وجد النعال من جلجل الميتة فإنه
ينسب الرجل إذا نواضاً عليه وفيه نظر فلو أزال استعماله في الماء انتهى واستظهر ح ما قاله شيخه لان الماء
يدفع عن نفسه والرجل إذا لبس ولاهاها صدق عليه أنه استعمل في غير الباسات وينبغي تقييد جواز
القرية على جلد الميتة بما إذا خلعت عن الماء وقوله وخصص الخ مستثنى من قوله وينتفع بخص لا يخص
في غير مسجد أدنى عن عرفه روى الباسي الذابغ ما أزال الشعر والريح والدم والرطوبة الإبي في شرح
مسلم لا يخفى عليك ما في اشتراط إزالة الشعر من النظر والظاهر ما أزال الرج والرطوبة وحفظه من
الاستعمال كحفظ الحياة ولعل الرواية في الجلود التي الشأن فيها زوال الشعر التي يصنع منها النعال لاما
يجلس عليه وتصنع منه الأفرية وأما يلزم إزالة الشعر على مذهب الشافعي القائل بأن الصوف يخص
وان طهارة الجلد بالذبح لا تنعدي إلى طهارة الشعر لأنه تحل الحياة فلا يحرم زواله وأما عندنا فلا وقال
ح الظاهر ما ذكره الإبي وانصر ابن ناجي كمن عرفه على ما ذكره الباسي وقال في الطراز الظاهر
لا يعتبر في الذبح أنه فأن وقع في مدبغة طهر وقال الإبي وظاهر الحديث أنه قد بدع الكفار وفي
مسلم حديث نص في ذلك (ص) وفيها كراهة العاج (ش) أي وقع في المدبغة كراهة عظم الفيل

استعمال نعال فيه شعر والظاهر عدم صحة ذلك ويمكن أن يقال أن المعنى أن العادة قد جرت بأن النعال
يراع منها الشعر فالتشبيه بحسب العادة لا لأدق ذلك شرط (قوله الأفرية) قال الإبي في حديث الأفرية في الظاهر أن الأفرية بمن جلود تلك
الكباش التي ذبحها الجحوش ومنذ كانهم ميتة وهو خلاف ما روى الباسي من أن الذابغ إزالة الشعر الآن يقال أن تلك الأفرية لا لشعرها
اه (قوله فأن وقع في مدبغة طهر) أي طهرته لقوله (قوله كراهة عظم الفيل المذكور) لا فرق بين التذبح وغيره ولذلك قال ابن مزيق
ولا معنى لاقصاف المصنف على عزو كراهة ناب الفيل المدبغة لأنه وقع فيها كراهة العظم والحاج والقرن والتلف الخ ثم أقول اعترض شيئاً
المصنف رحمه الله تعالى وغيره بأنه إذا كان مذ كراهة وحيث كان كذلك فالخص لا يجعل الكراهة على التحريم ويكون ذلك
استمهاده أو هو قول ابن ناجي أي فأن يقع في مدبغة طهره وان شهاب أجازوا أن يمتنع بأشراطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى
لعضهم عن ابن المازي أي فهو العقد قال لان عرقه وورقة وان شهاب أجازوا أن يمتنع بأشراطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى
التحريم وهو رخصة الميتة ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستعداد لآله بما يتنافس في احتكائه ونقل مجتبي فت ان المدبغة وتبرأها

المذكور

وشرح ابن الحلي وغير واحد على ان الكراهة على التثنية وعدم التعریم والمراد علاج غير المذكور واجاز ابن وهب بيع العلاج لقلوه
ومثله بيع الدوغ من منته عند ثمان يبيع قبل البع فيقصه ولو فات **(في فائدة في الرزق)** عن أبي زيد بن نوحا على شاطئي يجر فيه
عظم منته غطاء الماء والطين أي ثم يظهر فسل رجله وحملها على العظم ثم يقلها إلى ناه أن تو به لا يتخص قال الرزقان كان الغظم
يا سافوا ضح وان كان فيه دم ولحم فالصواب ان النجاسة تتعلق بجله لا أن يوقن أن رطوبتها قد ذهبت بجله ولو لم يبق الا رطوبة الماء
فيكون كالغسل البالي اه **(أقول)** ومنه يعلم ان النجاسة لا يتنجس بهن المرأة في يدها العلاج **(قوله والتوقف في الكبيحت)** معطوف
على قوله كراهة العلاج أي هل هو نجس معفوعه أو ظاهر يستثنى من جلد الميتة المذبوغ التي أتت والشيخ أبي الحسن وروى في
الشمائل ان نجس اه ع **قال في** ذكر المؤلف هذه المسئلة بعد قوله في بابي وما حسن لا ينقهره قوله في بابي وما يقتضي أنه
لا يصل عليه فثبتا حيث سؤل وهو ان السيف الذي عليه الكبيحت ما حاله لصلاته بها فأجاب بان ما كان توقف في ذلك ووجه وقفته
ما قد علمت وهذا التقدير كاف لطلب المؤلف لمسئلة المدونة وهو حسن **(قوله فارسي معرب)** أي استعمله العرب **(قوله وهو جلد الحمار)**
اعلم انه ذكر في الكبيحت ثلاثة أقوال قال ت في الكبير ولو بين المصنف الراجح من هذه التفسير اه لكن قال شيخنا الصغير رحمه
الله كلام عياض حسن **(قوله ووجه التوقف)** أي بين الطهارة والنجاسة كما يدل عليه الاخبار بقوله تعارض الخ **(قوله وعمل السلف)**
معطوف على القياس وفي العبارة حذف والتقدير وعمل السلف المتضمن للطهارة **(قوله وهو فيها)** العبارة فيها قلب **(قوله وقيل بالحوار)**
حاصل ما في ذلك ان المسئلة ذات أقوال أربعة الأول التوقف بناء على أنه قول **(٩١)** والراجح خلافه وأنه لا بعد قول الثاني الجواز
في السيف وغيره وهو رواية

المذكور ما تقدم من قوله وما بين من عظم وقرن وعاج في قبل لم يندك **(ص)** والتوقف في
الكبيحت **(ش)** يعني ان الامام توقف عن الجواب في حكم الكبيحت بفخ الكاف والميم
وسكون الضمنية وانجده المجعوب بعد ملة ثاقفة فارسي معرب وهو جلد الحمار ابن عطية اه
لا يكون الا من جلد الحمار وبالغال المسبوغ عياض جلد الفرس وشبهه غيره مذ في ووجه
التوقف تعارض القياس المتضمن للنجاسة لاسيما جاريت وعمل السيف من صلاتهم
بسيوفهم وهو فيها وظاهر كلام المؤلف ان التوقف في الكبيحت لا يفرق فيه بين ان يكون
في السيف أو غيرها وقيل بالحوار في السيف فقط وتعب المؤلف ذكر ان الحلي التوقف
بان ما كان يستعمله قال بعد ما رأيت تركه أحب الي ثم اتركه هنا وهذا على ما نسب
لهافي توضيحه ويحتمل أنه اعتمد على رواية تركه أحب الي بأن الراي هو ان القاسم بل صرح
بعضهم به وعليه اختلفوا اذ أصلى به هل يبعد في الوقت أولا وبعبارة أخرى وهل الكبيحت
نجس معفوعه أو ظاهر بالبيع فهو كالمستثنى من قوله ولودبغ وهو ظاهر ما نقلت

ثم اتركه هنا) أي اتركه ذكر التوقف **(قوله وهذا)** أي التعقيب وقوله على ما نسب لهافي توضيحه من ان القائل ورأيت تركه أحب
الي مالك **(قوله ويحتمل انه اعتمد)** شروع في الجواب عن المصنف وحاصله ان اعتراضه على ابن الحلي كان مبنيا على أن القائل ورأيت
تركه أحب الي مالك ثم ظهر بعد أن القائل ذلك انما هو ابن القاسم أي مالك الشافعي التوقف فلا اعتراض على المصنف **(قوله)**
والراي **(٣)** أي والحال ان الراي هو ان القاسم لا مالك وفي الخطاب ما يضيف ذلك لأنه مخالفه قول المواق حصر ابن تونس المدونة على
أنه ما كان استحب تركه ما ولم يجرمه اه **(قوله وعليه اختلفوا)** أي وعلى رواية تركه أحب الي ثم نقول الصواب عدم الاعادة لأنه
لا وجه للاعادة والحاصل كما فائدة بعض الشيوخ أن المعتدل كراهة ولا إعادة كان فيسفا وأغرم من نعل أو نحوهم يستحب تركه قال
في التوضيح عن ابن هرون وأصله لان تونس في الكبيحت ثلاثة أقوال الأول قوله في المدونة تركه أحب الي فيحصل أن من صلى به
يعيد في الوقت أولا إعادة عليه الثاني الجواز لما في الضمنية الثالث الجواز في السف خاصة لان المواز ان حبيب قال ابن حبيب بن
صلي به في غير السيف كثيرا أو يسيرا أعادها ما فاه على **(قوله وهل الكبيحت الخ)** من ربط بقوله ورأيت تركه أحب الي وحاصله حيث
كانت الصلاة صحيحة مع الكراهة فهل مع ذلك الحالة نجس معفوعه أو ظاهر وليس من يطابق المصنف والتوقف في الكبيحت
لانه عن التوقف **(قوله وهو)** أي ما ذكر من أنه ظاهر بالبيع ظاهر ما نقلت ت في وجه التوقف الذي ذكرته في وجه التوقف هو
ما تقدم للإشارة من قوله ووجه التوقف **(أقول)** وحيث كان ما ذكره ت هو للمقدم فلا وجه لكون الطهارة تظاهرا ما ذكرته ت
فتأمل ثم أقول بعد وحيث كان عمل السلف ما علمت فلا يناسب مخالفتهم لاهي ترك فلا جناح فلان الموافق للقبول اعتقاد القول بالحوار
إما مطلقا وفي السيف اقتصر على فعلهم فتأمل حق التأمل ٣ قوله المحقق قوله والراي في نسخ الشارح التي بأيدينا بان الراي

(قوله ما يفيد) أي تأييده طاهر بالذبح فهو مستثنى من قوله ولوديع والحاصل أن عجم اعتد ذلك فتكون الصلاة صحيحة (قوله) وقد ورد على التعليل الأول) وورد عليه أيضاً أن الأصل معشوق دون الدرهم منه فكان ينبغي أن يكون الفرع كذلك ولم يقولوه (قوله فيتعين التحجس) فيه أن القدرة لا تقتضي التحجس كالخطا وجواب بان الأصل اقتضاه التحجس ويختلف في الخطا لشكره وهو موجب للطهارة كما تقدم في العلم (قوله) ذكر الرأي مانعه والتي التي تخلق منه الولد لا يحكم عليه بعبادة ولا بطهارة لأنه لا ينقل ولا منافي في سقط على فوبان فالواجب خلق منه الولد قلنا لا نسلم أنهم جنسه لأنه لا ينقل وقد خلق منه ولا ينقل بخلاف ما انفصل ولو سلمنا أنهم جنسه لم يضر ذلك لأنه قد يكون التي طاهر في نفسه ويكون متولداً من نجس كالنبت متولداً من العدم وقيل أنهم مادام الولد في الرحم تنفذه (٩٣) فإذا سقط أبيض فصولنا حتى لا يباعه الجنتين اه (قوله على الخلاف في بوله)

ان كان بوله طاهراً لا يكون منيته طاهراً وان نجسا فنجسا (قوله بطهارة الودي) أي قد سلم الاجماع في المذي وانظر لم أجع على المذي دون الودي فقد سألنا أجد فيه فينبغي أن تراجع مذهبه في ذلك (قوله) والمذي يفتح الخ) وروى اعمال الدال وانظر هل يأتي في الاعمال اللغات الثلاث أم لا ذكره بعض الشراح (قوله) وذكر ابن قزوين أنه تصيف (التصيف) أشد من الشذوذ لأن الشذوذ يفيد شيئا في الجملة بخلاف التصيف ولكن قد مضوا بثبوت الآفة بالآمال المهمة أكثر وعليه اقتصر الجمهور يومئذ ذكره بالآمال المهمة صاحب المطالع والقاضي عياض (قوله يخرج باثر البول غالباً) ومن غير الغالب قد يخرج عند حمل ثقيل وعند استسكان المعدة (قوله) وظاهر كلام المؤلف الخ) لا ينبغي أنه يقتضي أن غسره الأدنى مذي يودي قال في ذلك وهو ظاهر كلامهم ووقف فيه ابن الامام (قوله ما ذكر) أي من المذي والودي (قوله) وغسل عائشة) جواب عما قيل لو كان طاهر ما غسلته عائشة وحاصل الجواب أنهم أنفسهم لنجاسته بل ضروري للتشريع أي لتفادي غشوه مشروع لامة والاصل الوجوب فصل على ذلك لأن أصلهم إلى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السدة عائشة مندوب لأن ذلك واجب عليها (قوله) بكسر الميم) أي كانت رقيقة أو غليظة كما في شرح شب (قوله) من فاح بريح الخ) أي ما خرج من فاح في المصباح القبيح الأبيض اختار الذي لا يخالطه دم وقطع الخرج فحاصل ما بلغه من فاحه أو أنها لا ينبغي أن فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القبيح ومفاد أن القبيح مشترك بين الصدور والمعدة المذكورة (قوله) قل ان تغلط المدة) فإذا غلطت فلا سلم لها الامدة وهي بحسب الطريق الأولى (قوله) من موضع حمل الثرثارة جمع نثرة على وزن قصبة وهي خراج صغير (قوله) من نقط النار) جمع نقطة على وزن كلمة فاح على وزن كلم كنفة ونبق وكذلك نقطان جمع نقطة على وزن كلمة واه على وزن درجة (قوله) ووطو ووطو (قوله) أي ملة الفرج وترتفع على ذلك تحجس ذكر الواطي أو ادخال اصبع أو خرقة مثلاً تتعلق بها أو بها الرطوبة (قوله) ان تغلط بعبادة كبولة

في شرحه في وجه التوقف وفي كلام أبي الحسن ما يفيد موكذا فإما ذكره ح (ص) ومضى يودي (ش) هذا معطوف على ما من قوله والتحجس ما استثنى يعني ان هذا الاشبه الثلاثة نجسة فاما التي فهم من الأدنى والمحرر الاكل نجس بلا اشكال لما لان أصلهم أو لسرور في مجرى البول ويخرج عليه طهارة مني ماؤه طاهر من الحيوانات وقد ورد على التعليل الأول أن الفضلات في باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ قلبي أسهل نجساً فينبغي أن يقال العلة الاستقذار بشرط الانفصال وقد حصلت بشرط ما يفيد التحجس لا تاتسك بعد الانفصال واختلف في مني المباح والمكروه ما على التعليل في نجاسة مني الأدنى هل تكونه من دم لم ينقل إلى صلاح فيكون مني هذا نجساً ولكنه يجزى في مجرى البول وول المباح طاهر فيكون منيه طاهر او يختلف في مني المكروه على الخلاف في بوله وعبارة أخرى والمشهور أن المنى نجس ولو من مباح الاكل وأما المذي والودي فقد حكم بعضهم الاجماع على نجاستهما وتعنه ابن دقيق الصدينقل رواة عن أحمد بطهارة الودي والمذي يشق فسكون وتخفيف التحجس بكسر الميم مع ثقل التحجس وتخفيفهما ما رقى يخرج عند التوران للشهوة يشترك فيه الذكر والانثى ومذبه باله تعالوفرهما والودي يشق والواو وسكون المهمة تقتضي التحجس وكسر المهمة وتشديد التحجس ويقال بالآمال المهمة وهو شاذ وذكر ابن قزوين أنه تصيف ما أبيض خاثر يخرج باثر البول غالباً وظاهر كلام المؤلف نجاسة ما ذكره ولو من مباح الاكل وظاهر كلام ابن ناجي ترجيح ذلك واستظهره الحطاب والخلاف في غير فضلات النساء فظاهر بخلاف وغسل عائشة رضی الله تعالى عنها التي من بوله عليه السلام لقتريع (ص) وقيل وصيد (ش) القبيح يشق الغاف وكسر هاءل وسكون التحجس مذكور كسر الميم لا يخالطه دم وقطع الخرج فحاصل ما بلغه من فاحه أو أنها لا ينبغي أن فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القبيح ومفاد أن القبيح مشترك بين الصدور والمعدة المذكورة (قوله) قل ان تغلط المدة) فإذا غلطت فلا سلم لها الامدة وهي بحسب الطريق الأولى (قوله) من موضع حمل الثرثارة جمع نثرة على وزن قصبة وهي خراج صغير (قوله) من نقط النار) جمع نقطة على وزن كلمة فاح على وزن كلم كنفة ونبق وكذلك نقطان جمع نقطة على وزن كلمة واه على وزن درجة (قوله) ووطو ووطو (قوله) أي ملة الفرج وترتفع على ذلك تحجس ذكر الواطي أو ادخال اصبع أو خرقة مثلاً تتعلق بها أو بها الرطوبة (قوله) ان تغلط بعبادة كبولة

المذي والودي (قوله) وغسل عائشة) جواب عما قيل لو كان طاهر ما غسلته عائشة وحاصل الجواب أنهم أنفسهم لنجاسته بل ضروري للتشريع أي لتفادي غشوه مشروع لامة والاصل الوجوب فصل على ذلك لأن أصلهم إلى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السدة عائشة مندوب لأن ذلك واجب عليها (قوله) بكسر الميم) أي كانت رقيقة أو غليظة كما في شرح شب (قوله) من فاح بريح الخ) أي ما خرج من فاح في المصباح القبيح الأبيض اختار الذي لا يخالطه دم وقطع الخرج فحاصل ما بلغه من فاحه أو أنها لا ينبغي أن فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القبيح ومفاد أن القبيح مشترك بين الصدور والمعدة المذكورة (قوله) قل ان تغلط المدة) فإذا غلطت فلا سلم لها الامدة وهي بحسب الطريق الأولى (قوله) من موضع حمل الثرثارة جمع نثرة على وزن قصبة وهي خراج صغير (قوله) من نقط النار) جمع نقطة على وزن كلمة فاح على وزن كلم كنفة ونبق وكذلك نقطان جمع نقطة على وزن كلمة واه على وزن درجة (قوله) ووطو ووطو (قوله) أي ملة الفرج وترتفع على ذلك تحجس ذكر الواطي أو ادخال اصبع أو خرقة مثلاً تتعلق بها أو بها الرطوبة (قوله) ان تغلط بعبادة كبولة

أى لم تكن عن تحيض كليل قبيصة عقيب حيضه و هذا لما رأى فى قوة وانزال العين القبيصة بغير المطلق (قوله فلو رطوبه
فرجه) وقد يقال لا تلازم لما فى معنى الجاح مع طهارة بوله (قوله ولومن سمك) أى وبغنى عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل المراد
بدم السمك المسفوح الحارى أو لى التقطع أو فى جمع التقطع والظاهر أن المراد ما خرج عند التقطع الاول الثانى والثالث وهكذا
قاله بعض الشيوخ (قوله وذباب) الذباب كغراب واحد الذبان بالكسر كغراب قال فى المسباح ذبابة عو حذتين ولا تغل ذبابة النون
وسمى ذبابة الكثرة بحركته واضطراره وغمر الذباب أربعون ليلة (قوله ولو كان من حيوان البحر) أى أقل غثاين خواف من وتعم اختلاف
نوعى البحرى والبرى الذى ليس له نفس سائلة (قوله فى رد) أى فى وجهه (قوله لعدم اسوداده) تعليل لقوله بل رطوبه (قوله وليس
ذلك الخ) لاحاجة لقوله بقوة فلو قال ليس ذلك بصحيح معقول قوة فالإن الامام كان أحسن ويمكن أن يكون أراد بقوله قال أى حكم
أى حكم ابن الامام فى الرد كما هو ما قبله وليس ذلك بصحيح (قوله ان سلم) أى لا تسلم (٩٣) ائمن كل السمك سلمنا منه من كل السمك

فانما ذلك لمطويات فضائل
(قوله لكان أشمل) ذكر
تت ما دفع الاعتراض
فقد قال ما منه وذباب على
ظاهر المدونة ولما انقص
عليه والا فقل قال ابن عبد
السلام القولان فى دم
الذباب والقراد مشهور
فمنهما والذى يجمعهما ابن
الحاجب مع دم السمك
(قوله كلام العيبط)
الكاف للتشبيه أى مدى حاصل
لاخط فيه (قوله وكدر)
أى غر صاف وكان للعين
واقعه أعلم انها تنوع ثلاثة
أنواع إما كلام الحاصل
الذى لاخط فيه فمواضعه
خط لان الكدر كما قلنا
غير الصافي وعدم الصفاة
بخطه وإما آخر لا تشبه

ضرورى لان بوله اذا كان طاهرا فأولى رطوبه بقرحه (ص) ودم مسفوح ولومن سمك وذباب (ش) يعنى
أن الدم المسفوح وهو الحارى يغشى من سائر الحيات وان لم يكن من حيوان البحر كالسمك أو من الذباب
أو القراد على المشهور عند ما لا ذهب القابسى واختاره ابن العربى إلى أن الدم طاهر من السمك لانه لو
كان نجسا لشرعت ذكاته ورجع تعليل ذلك لاحتياج احتمال أن تكون شرعت لازما أن الروح
بسرعة قال ابن الامام فى رد من أنكروا كون ما يخرج من السمك ذبابا بل رطوبه بتشبيهه لعدم اسوداده
بالسمك بل يبيض بخلاف سائر الحيات بقوله وليس ذلك بصحيح لان عدم اسوداده ان سلم من كل السمك لنا
خالطه من رطوبه لانه لو لم يكن غير دم انتهى واعلم أن اختلاف قدم السمك انما هو اذ اسال وأما قبل ذلك
فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر باخراجه فلا بأس بالقائه فى النار كما قاله مالك فى سماح ابن القاسم وفى
عبارة ودم المسفوح هو السائل عن مقره فى حال الحياة وبعد الموت من سائر الحيوانات وبعد
التذكية من محل التذكية ولو قال وكذا باب لدخل البعوض والقراد والجمل ونحو ذلك لكان أشمل
وأما السمك الذى يلمع ويحجل بعينه على بعض بحيث لا يخرج لعدم بشره بظاهر والافئص (ص)
وسوداء (ش) أى من النجس السوداء وهى ما يقع أسود كالدم العيبط وكدر أو أجرجر قال أى
شديد الحارة وهذه صفة النجسات قال فى الطراز العبد السواد نجسا فانما خالط أحداهما التى أو
القلي أو عذرة يتقلب لهما العذرة تنجس انتهى والقائى بهجرة آخره كلقارى يقال فقايقها فقايقا
والصدر فتوم على وزن كروع هذا أمره ويجوز تضييق هجرة قال أهل اللغة وهو الذى استندت جمرته
وقال أصحابنا هو الذى استندت جمرته حتى صار يقبل إلى السواد (ص) ورماد نجس وذخاته (ش)
أى ومن النجس رماد شئ نجس وذخاته والنجس يفتح الجيم عين النجاسة ويكسر ما النجس ويحتلما
كلامه هنا قال المؤلف فى التوضيح فى السواد قال شخصنا يبنى أن رخص فى التذكية لغيره بالزبل عندنا
بصير لعدم البأوى وما عاقلان يرى أن السواد يظهر وأن رماد النجس طاهر والقول بطهارة زبل أنجيل

جرته وشلاصته انها على الاولين مانع أسودا ما خلاص من الخط وهو ما أشار بقوله كلام العيبط وهو ما أشار به بقوله
وكدر وإما آخر خالص وظهر من ذلك التفسير برأى قوة وكدر معطوف على قوة كلام العيبط والواو بمعنى أو هكذا يظهر لى واقعه أعلم
بالصواب فليكن التفسير بقصر باهى وقلة اطلاعى لقد كتب المذهب فى بلدنا الاضطرار شرح هذا الكتاب (قوله أحداهما) مفعول
مقدم والذى أو القلي فاعل مؤخر وقوله أو عذرة معطوف على أحداهما والتقدير فلذا خالط الذى أو القلي أحداهما وعذرة ويجوز أن
يكون أحداهما فاعل والذى أو القلي مفعول وقوله أو عذرة بالرفع معطوف على أحداهما وقوله يتقلب جهة خالطها والتقدير فلذا خالط
الذى أو القلي واحد اجماعا كفى حال كون متقلب لهما العذرة فان العذرة تنجس والشارح نفعنا الله بوضع مسئلة فرفع فى الحيرة
وعبارة الدرار مستقيمة لاشئ عليها وهى الدم السواد نجسا فلذا خالط الذى أو القلي أحداهما والعذرة تنقلب لهما العذرة تنجس
اه (قوله ورماد نجس) أى مدى قد نجس فهو بالاضافة لا بالنون لانه لما كان نجسا لا ينجس لانه نجس الحاصل
ووقد يعنى موقود وقال عجب والمذهب طاهر لهما أى المراد والذخات (قوله ويحتلما كلامه) وإن كان كما قال تت ظاهر فى الاول
بمحتمل لثانى أيضا ويجوز أن ينظر فى لانه قد يكون حاملا لهما (قوله وما عاقلان يقولان ان السواد يظهر) أى الذى قد اعتمد عجب (قوله
وأن رماد النجس طاهر) لازم لقوله لانه يجمعونهما لتعليل واحد (قوله والقول بطهارة زبل أنجيل) أى

على القول بإباحته والمراد ظهورها فيها بالاحتياط * واعلم أن في التحليل القول الثلاثة مسكنا صاحب الجواهر الكراهة والتحريم
والإباحة (قوله ولقول بكر اهتبهما) أي بكر اهتبهما استعماله أي بكر اهتبهما مع كراهة استعماله أي بكر اهتبهما مع كراهة استعماله أي بكر اهتبهما مع كراهة استعماله
مكرهه وقوله ومن البغال والخيول الجير وان كان المشهور التحريم (قوله على خلاف العلماء) قد
علمت من التقرير المذكور أنه خلاف مذهبي (قوله وتفسد) معطوف على لا يمتنع (قوله وتعتبه) أي أي فقال المأخوذ من كلام
التوضيح كما يفيد صادق التأمل أنه لا يجب منه غسل في خصوص ما بالنظر لقوله من أكل ثمرات ظهر الخ فانه طاهر على تلك الأقوال
ان راعيناها أو ما حله فينبغي أن ينظر فيه لغيره وروعه وروعه ما فوقه فيعذر على الناس أمر معيشتهم غالباً لئلا يمتنع لانه يفهم منه
أن العلة المشقة وغالب الناس يتكرروا كل في اليوم الواحد أكثر من تكرار السلس الذي يفوقه واجب الوضوء وأبطالوا منه
فلتأمل بالانصاف فان فساد المال ربما انضم (٩٤) الى فساد البدن في الغسل منه في بعض الأزمنة والامكنة ولا أعلم أحداً قال

فمن اضطر الى أكل الميتة
وقوله ما يتعجب عليه أن
يفصل عنه منها وبالله
التوفيق وتعبه مع أيضاً
بقوله قلت دعوا ما لا يعبري
ذلك في عدم غسل الغنم
ممنوع عن غسلها فاعاد
هنا على ما ذكره من أن
قوله لعموم السواى عليه
مركية من هذه الأمور
وأما أن جعل كل واحد على
شبه ذلك وجه في الصلاة
أه ولما ظهر أن التعبد
طهارة الرماد والخبث
حصلت الراحة الكبرى
فعليه يكون الخبز الخبز
بالرطوبة طاهر وأولو
تعلق به شيء من الرماد

والقول بكر اهتبهما من البغال والخيول قال يصفى الأمر من هذا الخلاف ولا يفتعذر على الناس أمر
معيشتهم بالبغال والخيول على خلاف العلماء فلهذا لا تنهى زاد من في شرحه قلت ظاهر هذا
أنه لا يرضى إلا في كل الذي لا يمتنع وتصدق على الناس معيشتهم بسببه لا في الجمل في الصلاة ولا في
عدم غسل الغنم منه فتأمل ذلك كله كثيراً ما يسل عنه ويرى من لا تأمل في تعبدية الرخصة اليه وليس
ذلك بصواب فافهم اه وتعبه في مما عاين بالوقوف عليه في الشرح الكبير (س) وويل وعذرة
من آدمي يحرم ومكره (ش) يعني أن البول والعذرة نجسان مما ذكره فأما البول إلا أدى غير الانبعاث
فقد اختلف المذهب فيه والمشهور فيهما لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والأنثى في كل الطعام أم لا
زالت رايته أم لا ابن ناجي وهو كذلك على ظاهر المدقوقة التثنية اه وسواء كان البول كثيراً أو قليلاً
منظراً كروث الأروروى اغتفاره وأما البول يحرم الأكل ورويه غير الآدمي فانه نجس اغتفاره أو ما
بول المكره ورويه وكذا المباح الذي يصل الى النجاسة فانه نجس على المذهب وقيل مكره من المكره
وظاهر كلام ابن شاس وان صاحب الخشنة أن هذا القول هو المذهب لتعديدهم وعطفهم
القول بالنجاسة عليه شبل وجهه النجاسة من المكره أن يقتضي القياس أن تكون الأرواث والأوال
نجسة من كل حيوان كما قال الخائف للاستقذار خرج المباح بدليل وهو طوافه عليه السلام على بعض
وتحجوز الصلاة على مراض الغنم وبقي ما على الأصل ويدخل في الحرم حمار الوحش إذا دجن إذا
لا يؤكل عندهما لا جازاً من النجاسة قال بعض في المغني وعليه ما ينبغي حكم بولته انتهى ويدخل في المكره
الوطواط والفارح حيث كان يصل الى النجاسة والا كان نجساً كما يأتي في الأطلاع من أن الخلد مباح الأكل
ثم ان إضافة البول للجميع صحيحة وإضافة العذرة للجميع على ميل التغليب (ص) ونجس كثير طعام

فمن اضطر الى أكل الميتة
وقوله ما يتعجب عليه أن
يفصل عنه منها وبالله
التوفيق وتعبه مع أيضاً
بقوله قلت دعوا ما لا يعبري
ذلك في عدم غسل الغنم
ممنوع عن غسلها فاعاد
هنا على ما ذكره من أن
قوله لعموم السواى عليه
مركية من هذه الأمور
وأما أن جعل كل واحد على
شبه ذلك وجه في الصلاة
أه ولما ظهر أن التعبد
طهارة الرماد والخبث
حصلت الراحة الكبرى
فعليه يكون الخبز الخبز
بالرطوبة طاهر وأولو
تعلق به شيء من الرماد

وتضع الصلاة قبل غسله وهو يحمل على منتهى (قوله والمشهور نجاسة بول) كذا في عبارة ميرام في وسطه
فقال لا خلاف في نجاسة عذرة من طلقها أو ما بولته المشهور أيضاً من نجس وسواء كان صغيراً أو كبيراً الخ كما قال شارحنا هنا وبعد وجود
الخلاف في الكبير فمعد كتي هذا رأيت في كبيره جعل نجاسة بول الكبريات قالوا والخلاف في البول الذي زالت رايته وفي بول
المرضى الذي لا يستقر الماء في بطنه ويترك بصفته ولا يذهب يغسل بول الصبي ونجس بول الغلام وقيل بطهارة بول من لم يأكل كل الطعام
من الإدمى (قوله كل الطعام أم لا) اختلف فيها المراد بالطعام فأخمن الاستدراك أن المتأدوا اقتصر ابن بطال على أن المراد بالإن (قوله)
وروى اغتفاره) أي اغتفاره ما كان منظراً كالجوامع بعض الشراح (قوله أن هذا القول هو المذهب) ضعيف (قوله إذا دجن) أي
تأمن فأبو حنبل بعد تأنه فاستظهر بعض الشيوخ طهارة بولته ورويه (قوله قال بعض في المغني) للباطل المناسبات يقول قال الباطلي
في المغني أي قال في كتابه المغني (قوله ويدخل في المكره والوطواط) قيل لنجاسة غذا متوقيل لانه ليس من الطير لا يلد ولا يبص (قوله طعام)
ومثل الطعام الماء المضاف فينجس بمحاول النجاسة فيه وان كثر ولم يغيره لانه كالسائغ ولا يقع عن نفسه وهذا إذا حلت فيه بعد ما صار
مضافاً كالجوامع وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الإضافة ولم تغيره ثم أضيف بطاهر كان فانه طاهر ونقل الزقاق عن الناس أن المضاف
ليس كالطعام فإذا لاقته نجاسة لم تغيره لم ينجس (تجسبه) شبل منطوقه نجس مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر فلان حين في
زقاق أي جمع زرع وعين جلدته وجعل في قعره طرفة فارة ياسة لا يدري في أي الزقاق فرغها ان يحرم أكل

وتضع الصلاة قبل غسله وهو يحمل على منتهى (قوله والمشهور نجاسة بول) كذا في عبارة ميرام في وسطه
فقال لا خلاف في نجاسة عذرة من طلقها أو ما بولته المشهور أيضاً من نجس وسواء كان صغيراً أو كبيراً الخ كما قال شارحنا هنا وبعد وجود
الخلاف في الكبير فمعد كتي هذا رأيت في كبيره جعل نجاسة بول الكبريات قالوا والخلاف في البول الذي زالت رايته وفي بول
المرضى الذي لا يستقر الماء في بطنه ويترك بصفته ولا يذهب يغسل بول الصبي ونجس بول الغلام وقيل بطهارة بول من لم يأكل كل الطعام
من الإدمى (قوله كل الطعام أم لا) اختلف فيها المراد بالطعام فأخمن الاستدراك أن المتأدوا اقتصر ابن بطال على أن المراد بالإن (قوله)
وروى اغتفاره) أي اغتفاره ما كان منظراً كالجوامع بعض الشراح (قوله أن هذا القول هو المذهب) ضعيف (قوله إذا دجن) أي
تأمن فأبو حنبل بعد تأنه فاستظهر بعض الشيوخ طهارة بولته ورويه (قوله قال بعض في المغني) للباطل المناسبات يقول قال الباطلي
في المغني أي قال في كتابه المغني (قوله ويدخل في المكره والوطواط) قيل لنجاسة غذا متوقيل لانه ليس من الطير لا يلد ولا يبص (قوله طعام)
ومثل الطعام الماء المضاف فينجس بمحاول النجاسة فيه وان كثر ولم يغيره لانه كالسائغ ولا يقع عن نفسه وهذا إذا حلت فيه بعد ما صار
مضافاً كالجوامع وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الإضافة ولم تغيره ثم أضيف بطاهر كان فانه طاهر ونقل الزقاق عن الناس أن المضاف
ليس كالطعام فإذا لاقته نجاسة لم تغيره لم ينجس (تجسبه) شبل منطوقه نجس مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر فلان حين في
زقاق أي جمع زرع وعين جلدته وجعل في قعره طرفة فارة ياسة لا يدري في أي الزقاق فرغها ان يحرم أكل

الزئبق ويبيعها فانه ثلث وليس هذا من تجبيس الطعام بالشك لانه لا يمنع تغلق النجاسة واحده عنه ولو لم يكن باكان النجاسة تعلقت بالجميع تحققتا (قوله بنجس) فيحمل فتح الحليم وكسر هاء الاحسن النظر لانه يقتضي الامرين (قوله) وقت ملاقة النجاسة عبارة أخرى وسواء كان ما عطف الاصل أو ما جاد ما عطف انما عطف كذا في قوله بنجس ثم لم يجر خلافا للعلماء البسيرو حيث قالوا يغربل العقيق ويؤكل قال الحطاب ولا فرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو باينة ففي البرزخي مسائل ابن قدام اذا وقعت ريشة غير المذكي في طعام مائع طرح أي وسواء كان النجس الواقع فيه يمكن الاحتراز عنه أم لا خلافا لما أفتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وقهر روث الفأرة وأكلت (قوله وان لم يتغير) وحكي المازري عدم التجبيس اذا لم يتغير وهو في غاية الشذوذ (قوله لم يتباد من السابق الخ) زاد الحطاب قال فان تراصفه ومائع (قوله ان أمكن السريان في جميعه) دل على هذا قوله والافحصه (قوله بان تكون النجاسة مائعة) لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال الحطاب فرغ لا فرق بين كون النجاسة الواقعة في الحامد مائعة أو غير مائعة فانه يتقرر ان إمكان السريان اه وبعبارة أخرى وسواء كان الواقع فيه مائعا أو غير مائع لقول البرزخي أفتى شيخنا بن عرفة في هرز بنون وجدت فيه فأرة ميتة بان نجس كله لا قبل التطهير اه أقول ويحمل ذلك على طول المدة بحيث يظن السريان في الجميع (قوله والطعام متغل) أي كإن جامد وعسل جامد احتراز بذلك عن حقوقه وظاهره أنه لا قبل التجبيس بحال وقبه نظرا لانه مختلف لما ذكر عن أبي زيد انه اذا مات في رأس مطهر مختزير ونحوه أفتى وما حوله وأكل ما بقي ولو (٩٥) سرت وأقامت مدة كثيرة عما عرفت أنه

مائع بنجس قل (ش) لما بين الاعيان الطاهرة والنجسة ذكر ما اذا حمل أحدهما في الآخر والمعنى ان الطعام الكثير المائع وقت ملاقة النجاسة ولو جددت ذلك اذا وقع فيه شيء من نجس أو نجس يكن تحمله وان قل ولو عابى عنه كدكون الدرهم من الدم فانه بنجس بذلك وان لم يتغير بخلاف المائعة والمائع عن نفسه قوله بنجس أي يقتضي منه شيء تحقيقا أو ظنا لا اشكا لانما يتنجس الطعام بالشك ومفهوم كثير الطعام وقليل النجاسة أو روى بالحكم (ص) بكلامه ان أمكن السريان والافحصه (ش) هذا مفهوم قوله مائع والمعنى ان الجامد وهو الذي اذا أخذ منه شيء لم يتراذ من الباقي ما يلازم موضعه على قرب اذا وقعت فيه نجاسة تنجس ان أمكن السريان في جميعه بان تكون النجاسة مائعة والطعام متغل وقال الشارح اما بان يكون مضي زمان يباع فيه كالسمن ونحوه وإما بان يكون طال الزمان طولا يعلم منه انها سرت في جميعه كما قاله محضون وهو تفسير للذهب وان لم يكن سريان النجاسة لانتفاء الأمرين فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها فيه وقصره اه أي والسابق طاهر يباع ويؤكل لكن قال الجوزي يبين ذلك لان النقص تنقذه اه وقوله ان أمكن السريان تحقيقا أو ظنا لا اشكا كما تقدم وقل ان ظن السريان بجميعه لكان أحسن (ص) ولا يظهر زيت خولط ولحم طبخ وزيتون ملح

بشيء من صديدها لم يؤكل ويجب بان البه تكون بمسنة كافي التنبيل عند بعضهم (قوله اما بان يكون مضي زمن يباع فيه الخ) كزمن الحسر وقوله وإما بان يكون طالا زمان كزمن الشتاء (قوله وهو تفسير للذهب الخ) أي كلام محضون تفسير للذهب أي لا قول لمقابل فليس مفرج حرج هنا على التفسير المتقدم واحمل ان عبارة المذهب ان أمكن السريان ثمان محضون إذ كان الطعام الجامدا اذا سقطت فيه نجاسة ومضي زمن يباع فيه أو طال الزمان طولا يعلم منه انها سرت في جميعه

فان ذلك الطعام بنجس فقال لهم ارام ان ما ذكره محضون تفسير لعبارة المذهب لانه مقابل (قوله وان لم يكن سريان النجاسة) أي في الجميع الخ مفادنا ان الاستئثار جرح لقتل القدر وهو قوله في جميعه ومفادنا ان يمكن السريان في شيء لا يطرح شيء وهو مفاد ثلث حيث قال وقهم من قوله أمكن السريان ان ما لا يمكن سريانه فيه بان آخر جرح من جنهال بنجس منه شيء أو كان جامدا لا يمكن سريانه فيه اه وكذا في صغره وقرر شيخنا الصغران قوله والافحصه راجع لشئين اثنى هو قوله أمكن السريان وقوله بجميعه أي وان لا يمكن بجميعه بل في بعضه فيصعبه أو لم يمكن أصلا فخصه أي فيكون الجزء الملاقى للنجاسة نجسا وما بعده مؤكل ومارقره شيخنا بعدد (قوله ما سرت فيه النجاسة فقط) أي بان تلرح وما حوله أو ما قاربها وليس المراد ما التفت عليها فقط لانها اذا طرحت وحدها لا تطرح الا بما يلتفت عليها فانه في الطراز تغلب الحطاب فلو شك هل وقعت النجاسة في حال الجود أو وقعت فيه وهو مائع فان تحققنا أو ظنا انها وقعت في حال الجود أو في حال المعان علمنا على ذلك وان شككنا فان ذلك لا يطرح (قوله لكان أحسن) أي لا يفتى في المراد (قوله ولم يلح) أنهم قوله طبخ ان ما يقع التماسه انه اذا كتبت دجاجة أو نحوها وقبل غسل مذبحه ففضل له لاجل زرع ريشه ثم طبخ بعد ذلك فانه يؤكل خلافا لما حبل المدخل القائل بأنه سري في جميع أجزائه النجاسة (قوله وزيتون) مثلها الجوز والتاريخ والبصل والجوز واللفت والبن قبل أن يتصلب والغسل وأكل ما لم يطل بحيث يظن غوص النجاسة فيه (قوله لم يلح) بتفتيق اللام أي جعل فيه ملح قد علمنا أنه نجس اما لو حدها مائع ما عرفت ان نجس أي اذا كان قبل طيبه واما بعده فيفضل ويؤكل اذا لم يطل بحيث

تسرى النجاسة في جميع أجزائه وأما بشد الامتعنا أنفسه وذكر من إن أي جزء في حصة تطهر بالماء والمطبوخ إذا ما شابه النجاسة بعد طهونه فخصه أنه يغسل بالأجزاء ثم تأتيه عمارته ثم أربعة عمارات قال الخطابي وأمر هذه الصفة لغيره (قوله وبيض صلق) شمل لبيض النعام لأن غلظه قشرة لا ينافي أن يكون له مسام يسرى منها الماء وصلقي بالسين أيضا ولا فرق بين أن يسرى الماء المصقول فيه النجاسة أم لا أما لا محتمل فملحن بالطعام أو لا مضملة التغير وإما رعا فاعلقه وإن القاسم وقليل الماء ينحسه قليل النجاسة وإن لم تفره وأما وزلت عليه بعد صفة يغسل ويؤكل على ما تقدم (قوله يتعلق بكل واحد) أي مرتبط ارتباطا طبعيا لا اصطلاحيا لأنه إن حصل من باب التنازع يكون الأخير هو العامل ويضرب عمارته بالماء على جواز التنازع في أكثر من ثلاثة عوامل فقد أنشأ في التسهيل عن بعضهم وأما إذا لم يحصل من باب التنازع فإنه على ما قاله أبو يحيى من نفيه في أكثر من ثلاثة عوامل يكون أمانة متعلقا بالآخر وحذف عما (٩٦) عدا لثلاثة عليه أو متعلقا بالاول وحذف مما عدا ذلك (قوله والعامل فيها

متحد) أي في موصوفها وأنها تنسبها لأن العامل في الموصوف عامل في الصفة (قوله لما زجها الخ) هذا هو الضار بين الأدهان وغيرها لأن الأدهان يختلطها الماء ثم تفصل عنها بخلاف غيرها كاللبن يمزجها جميعا (قوله وما في معناه من جميع الأدهان) أي فقول المصنف في قصد أي وما في معناه من جميع الأدهان (قوله على المشهور) ومقاله أنه يظهر وكيفية التطهير على هذا القول أن يؤخذ أنه ووضعه فيه ثم من الزيت ووضعه عليه ماء أكثر منه ويقلب الأدهان من أسفله ويسد بيلم أو غيره ثم يصفى ثم يفتح فينزل الماء ويبقى الزيت يفعل ذلك مرة بعد مرة حتى ينزل الماء صافيا (قوله يغسل ما يتعلق به الخ) هذا إذا لم يشر بها وتسرى فيه واللام يؤكل ومثل الطبخ إذا طال مكثته نأى النجاسة حتى تشر بها (قوله المفضل بين ابتداء

وبيض صلق ينحس (ش) لما بين أن الطعام يفرق الماء في أنه إذا لا في نجاسة تنحس بمجرد اللطاف من غير اعتبار تغير تكلم على مفارقتها في عدم قبوله التطهير دون الماء فقال ولا يظهر الخ والخارج والمجرور في قوله ينحس يتعلق بكل واحد من الأفعال الأربعة السابقة والعامل فيها متصداً ولا يظهر زيت خولط ينحس ولم يطبخ ينحس وزيتون لم ينحس وبيض صلق ينحس والمراد بالزيت كل معصر أي ولا يظهر طعام من غير الأدهان كاللبن ونحوه مخط ينحس اتفاقاً لما زجها النجاسة وكذا لا يظهر زيت وما في معناه من جميع الأدهان خولط ينحس إن يشرى على المشهور (هـ) وهو لا يجي عن ابن القاسم وكذا لا يظهر لم يطبخ ينحس من ماء أو نجاسة وقعت فيه حال طهونه وكذا غيره من المطبوخات إن يشرى على المشهور قال وان وقعت فيه بعد طهونه فهو بمنزلة الخاء من السين يغسل ما يتعلق من المرق ويؤكل فقد علمت من هذا التقرير أن المؤلف يدرج في اللحم على القول الثالث المفضل بين ابتداء الطبخ وانتهائه قال بعض ويتعين حمل كلام المؤلف عليه لأنه الذي يفهم من قوله يطبخ واقتصر الشرح الكبير وإنما عدل عن خلط إلى خولط ليشمل ما إذا كان يفعل فاعل أو غيره (ص) وغار بغواص (ش) هو معطوف على زيت والمعنى ولا يظهر غار من نجس غواص كاللحم والبول والماء المنحس وقوله بغواص أي كسر الفتوة والفعل في أجزائه الأربعة كسر فاعل في الأربعة يغلب على الظن أن النجاسة سرت في جميع أجزائها قال بعض ولو أزيلت في الحال وغسلت كالتنظيف لا يظهر قال في التوضيح وفهم من تيسيد ما بين الحجاب بغواص أنه لا أثر لغيره (هـ) وقول الشارح واحتوز بالفخار من الأشياء المدونة كالصيني وما في معناه والتي لا تقبل ذلك كالخماس والزجاج (هـ) فيه نظر لأن الدهون عند ما يصير شرب قطعاً فيدخل في الفخار اللهم إلا أن تكون مدونة بالزيت (ص) ويتفتح تنحس لأن نجس في غير مسجد وأدى (ش) لما ذكر أنواع الطاهر والنجس والتنحس وكان الظاهر حكمه ظاهر الأما سنبه عليه بالمرح الاستعمال تكلم على الانتفاع وعدمه عما دام بهذا والمعنى أن الشيء المنحس وهو ما كان طاهراً في الأصل وأصابته نجاسة كالنوع للنجس والزيت ونحوه تقع فيه فأزله ونجاسة يجوز الانتفاع به في

الطبخ وانتهائه) فالقول الاول يقول يظهر اللحم يطبخ على نجس أو يقع فيه نجاسة لافرق في ابتداء الطبخ وانتهائه الثاني غير لا يظهر ذلك الثالث الذي مشى عليه المصنف يظهر إن وقعت بعده طهونه وهو الذي مشى عليه المصنف ٣ (قوله ليشمل ما كان يفعل فاعل الخ) فان قيل كل منهما معنى للقول قلت أوجب بأن خولط من المفاعلة فخصاً ما طهونه فاعل ما كان يفعل فاعل والمالم يكن بفعل فاعل بخلاف خلط فخصاً ما طهونه ففعل فاعل خولط من المفاعلة فخصاً ما طهونه فاعل ما كان يفعل فاعل والمالم يكن بأن يغسل حتى يزول طهونه ولو لم يشره بمجده دليل قوله لا لون وريح عسرا الخ (قوله وغار بغواص) ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل القوس دائماً قاله في نقله عن القاضي (قوله إن النجاسة سرت في جميع أجزائها) الظاهر أن ذلك ليس بشرط لأن سرت في البعض بحيث صار نجساً ذلك طاهر كذلك وقوله ولو أزيلت في الحال تظهر في المستعمل وأما الخاء فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه نظر الخ) لا نظر لأن جهرام قال كالصيني وما في معناه الذي في معناه هو مثله بما لا ينقص فيه الماء

(قوله وغيره كل أدى) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف منافع ومثل الالكل الشرب (قوله صغير) أي فيجب على
 وفي الصغير والمحذور منعهما (قوله أو كافر) أي لا لالراجح أن الكفار محتاطون بفروع الشريعة (قوله ما لم يكن) وقابضه (قوله
 ولا كره لأنه يكره الضميمة الخامسة) (قوله كالبول ونحوه) اختلف العلماء في جواز التداوي بالنجس غير الجرح وأما قولنا يجوز
 التداوي به أنفقنا ههنا أو ما نؤخذ من كتب وغيره من النجس أموراً يجوز استعمالها في ذلك قولوا لا ضميمة له من رحمة
 أو سابقة فيجوز ولا يقدح في جواز الإحلال عند تعارض قول زرع فيجوز وقال شيخنا الصغير ويجوز أن
 يقاد النجس النجس إذا كان يقض منه (قوله دون غيره) أي دون غير أحد الأمرين من الفصل أو التخصيص ظاهره ولو كان المشتري
 مصلياً وساقياً للشارح أنه يتقل عن الخطأ أنه يجب تبيينه عند البيع (٩٧) كان الفعل بقصد ما يمتنع أو لا كان المشتري

بصلي أم لا ليس أم لا وفي تن
 هنالك يجوز بيعه ويجب بيانها
 كان الفصل بقصد ما كان مشتريه
 مصلياً وساقياً لتحقيقه (قوله
 ولا يقدح في ذلك) أي يجوز إذا
 كان المشتري يدخل المسجد أي
 بناء على أن الإنسان نجس ففعل
 هذا الفرع مشهور بيني على
 ضعيف (قوله ولا يثبت في الج) ظاهره
 التبريم خصوصاً مع عطف الحرم
 عليه وهو الملك فيسهل نجس
 وكذا يقال في قوله ولا يثبت (قوله
 ولا يصلي لباس كافر) أي على
 طريق التبريم فإن يصلي باليهول
 قصد التعميم فيسهل صاحبه إذا
 أسلم فلا يصلي فيه حتى يسهل
 كلواه أشبه عن مالك (قوله
 غسلاً) فعلاً يصلي بقوله (قوله
 ولا يثبت شارب النجس) هذا إذا
 نفي نجاسة لسانه وأولى الصق وأما
 مع تحقق الطهارة أو نفيها والاشك
 فيها فيحصل على الطهارة بخلاف
 لباس الكافر فإنه محمول على النجاسة
 ولو مع الشك (قوله وهذا بخلاف
 منسوخ الكافر) ولا خصوصية

غير مسجد وغيره كل أدى كبيراً وصغيراً قل أو محذور مسلماً أو كافراً وانما قدرنا كل أدى
 إذ لا يصح نفي كل منافع الذي يجوز استباحه بالزيت وعمل صابوناً وعلفه الطعام المنجس
 للدواب والعسل النجس الفصل وهو من منفعته وليس له التوب المنجس وقومه فيه ما لم يكن
 وقتا يصرف فيه فله في المدونة وأما النجس وهو ما كان عنه نجاسة كالبول ونحوه فلا يجوز
 الانتفاع به وهذا في غير الحلال المخصص في استعماله في البساتين والماله ومثل قول المؤلف في
 غير مسجد وأدى جوازاً ورواه الانتفاع فيستحب بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه
 ويعمل صابوناً يغسل منه الثياب بطنق ويدهن منه الخيل والبهائم والغنم والدواب وعلف
 العسل الفصل ويطعم البهائم الطعام والخبث ما كرهه العلم أم لا يسقي الماء الدواب والزروع
 والاشجار وأما البيع كان داخل في قوله في غير مسجد فليس يجرى الماس في البيع إن
 متنجس ما يقبل التطهير كالتوب يجوز بيعه مع البيان إن كان يقصد الفصل أو يقصد دون
 غيره ولا يقدح في ذلك في مسجد ولا يبي بطوبى وأطعن ولا يعتك فيه بثوب متنجس ولا يصف
 نجس متنجس لكن لو ثبت خطئه بما متنجس فله يلبس وبصلي فيه ولا يهدم ابن رشد وهو
 الصحيح لا غير وجده تهر واه أولم توجد ثم إن قوله في غير مسجد أي وقد مسجد هذا إذا كان
 الدنانيدخل في المسجد وأما أن كان الضوء فيه والدخان خارجه حاز (ص) ولا يصلي لباس
 كافر بخلاف نسجه (ش) يعني أنه لا يصلي فرض أو نفل بلباس شخص كافر ذكر أو أنثى كساي
 أو غير مباشر جلده أم لا كان مما يلحقه نجاسة في العادة كالقيل أم لا كالعمامة غسلاً أو
 جديداً ثياباً أو أخفافاً ولا يثبت شارب النجس من المسلمين وهذا بخلاف منسوخ الكافر ما لم
 يتحقق نجاسته فله يصلي به لا لقصد الفصل ولا نهي يتوقون فيه بعض التوقي ثلاثاً قد علمهم
 أشغالهم سواء كان مما توكّل فيضته أم لا ثم إن تعليل طهارته ما صنعوه ما نهي يتوقون فيه
 بعض التوقي الخ يقتضي أن ما صنعته لنفسه وأهله محمول على النجاسة لكن في البرزق ما يفيد
 طهارة ذلك أيضاً لأفراق بين ما صنعته لنفسه ولغيره (ص) ولا بما ينأى فيه مصلاً آخر (ش)
 يعني ولا يصلي بما ينأى فيه مصلاً آخر حتى يسهل لأن الغالب عليه النجاسة وهذا المذهب
 قدم فيه الغالب على الأصل وفي بعض عبارات ولا بما ينأى فيه أي بما أعدته للثوب غير
 محتاط في طهارته فلا يردان الشخص الذي ينأى على فراشه وتوبل للثوب إن فراشه طاهر مع

(١٣ - خشي أول) التمسح بل سائر الأصناف يحملون فيها على الطهارة خلافاً لأن عرفه (قوله ما لم يتحقق) ومثل التحقق
 الظن (قائدة) قال الناصر ما يقع الخدم والزوجة التان لا يصلحان من الطعام محمول على الطهارة يؤكل فهو كمنسوخ الكافر
 (قوله لا نهي يتوقون بعض التوقي) معنى بعض التوقي أي قد راو جب عدم زهد الناس في ما صنعته (قوله مصلاً آخر) وأما نفسه فهو
 أدري بمحلله أن كان محتفظاً بصلاحه الصلاة فيه أو لا (قوله الغالب) أي التي هو النجاسة على الأصل وهو الطهارة فإن أخبره صاحب
 الثوب بطهارته وهو مصلاً فله صلى ما بين وجهه الطهارة وانتقامها (قوله أي مما أعدته للثوب) معنى المستفاد على ما قرره الحطاب
 أنك إن وجدت توبل مصلاً في ثوبك لا يسوغ لك أن تصلي به ولم يثبت قوله أعدته للثوب الخ (قوله فلا يرد الخ) قضيتنا بغيره من كونه
 ينأى في ثوب إن فراشه طاهر وإنه يكون محتاطاً في طهارته وليس كذلك فلا يظهر إن فراشه كونه فلا حسن أن يؤخذ المصنف على

نظاره كافتلنا أي إذا وجدت ما ينتم فيهمصل فلا يسوغ أن تلتصق فيه وهو على تقدير إذا كان يتخاطب في طهارته في نفس الأمر ان أخبرك بذلك فقد تقدم أنه لا بد أن يسبق أو يتفقا من قبله أو أن لم يبين ذلك فيجمل على عدم الاحتياط لأن الأصل العدم فتدبر (قوله ولا يثبت غير مصل) نظاره ولو أخرجه بطهارتها أو خصل في الثياب الخ وهو ظاهر (قوله أو غلبا) خلاصته ان الرجل اذا كان لا يصل فلا يصل بلباسه احتل أن يصل أو لا يصل فيجمل على أنه يصل وأما التمسك فإذا وجد ثوب امرأ أو احتفل أمره فلتجمل على أنها لا يصل فلا يصل في ثوبها أو ما عرفت أنها تلتصق فيصلي في ثوبه أو قوله وثياب الصبيان المتساين أن يخرجهما بعد الاستئذان وهو إشارة إلى المسئلة وهي هل ثوب الصبيان محمول على نجاسة أو الطهارة فتقبل محمول على الطهارة حتى يتبين النجاسة وقيل يحتمل على النجاسة حتى يتبين الطهارة وهو المأخوذ (قوله وبصبر رجوعه للسائل الثلاث) يتأني ما تقدمه في حل قول المصنف تنقش الطهارة وهو المأخوذ (قوله (٩٨)

يتبين: الطهارة وهو الغسل (قوله)
ولا يصلي لباسا كافر فالتائب
رجوعه إلى الخيرين فخطأ كافى نت
(قوله من غير حامل) قيل لا بد منه
وأما ما بين شاس وهو حسن ذكره
فى ك والمراد حامل بفلب معه
على الظن عدم وصول الجاسة
لما فوقه (قوله فرج دبر أو قيل)
أصله لا بين هرون واعتزله صاحب
الجمع بأن ظاهر النقل عدم دخول
الفرج لأن العلة وهى عدم الاستبراء
مقتضى فيه وإن أراد دبر الثوب
ففيه نظر اه قال بعض والظاهر
دخوله للوصول للبل اليه كذا
فى ك (أقول) سيأتي بقول
الصف ووجب استبراء ما يستفراغ
أشيعته فهو صريح فى ثبوت الاستبراء
قد ر (قوله وهل يشهد اتفاق
المنه) وهو الذى ينشئ (ب) بتمة
الحكم فى قوط الحمام أهذا كان
لادخله إلا السلون الذين
يصفقون الطهارة أو إلا لاحتياط
الفصل أى الأولى غسل الجسد
والثوب الذى يلبس عليه قبل
الفصل الآن يتبين الجاسة هذا
محصل ما ذكره فافهم (قوله)

أهـ ما دام فيه مصلى آخر لا تم بعد المصلى غير محتاط في طهارته (ص) ولا يشرب غير مصلى
الا كراهة (ش) أي لا يصلي بتياب غير مصلى قطعاً أو غالباً كالسجود بتياب الصبيان الآن يعلم
انها ممن تصل ويحل كونه لا يصلي بتياب غير مصلى ما عدا ما مضى كراهة من عمامة
أو متدبل في حصول على الطهارة الآن يكون ممن يشرب الجمر فلا يصلي فيه حتى يغسله قاله
النحوي ويصير جوع الاستئذان السائل الثلاث (ص) ولا يجمل في فرج غير عالم (ش) أي
ولا يصلي بكسر أو بل ومتزدد محاذي مقابل من غير مائل فرج دبراً وقبل غير عالم بالاستبراء
وقولنا ممن غير مائل قبل لا يمنة ومقهور غير عالم جواز الصلاة بمحاذي فرج العالم بالاستبراء
وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك الآن أخبر بالجماعة كما تقدم في قوله وقبل خبر
الواحد ابن زبني وجهها أو انتفاء ذهبها (ص) وحرر استعمال ذكر محلي (ش) لما كان الحلي
من جهة اليأس والنهي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فاشبهه الثوب النجس وكان الياضحتاج إلى
انتهاء البشرع في الكلام على ما يسوغ اقتضاه وليس من حلى الذهب والفضة وأوانيهما
وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك الرجال والنساء فقال وحرر استعمال ذكر محلي مكلف
انتفاء أو لأعلى الراجح فيصر على الولى الباسه مسلم أو كافر على المشهور نظامهم يسرور
الشريعة والمراد بالهلى ما جعل فيمنه من ذهب أو فضة متصل كسج وطراز أو منفصل
ككز وبه بالهلى على أحوجه الحلى بقية كما ساور وخلاخل ومنل الاستعمال الاقتناء وانما
نخص الاستعمال بالذكر ثلاثهم جواز لا احتياج اليه (ص) ولو منسقة وآلة تحرب
(ش) أي فيصر مخيلة لا تنقوهر بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء وعن من الحزم التي
يذهب الوسط وكذلك يحرم مخيلة الحرب على المشهور سواء متيق به كالنرس أو يضارب
به كالرم والسكين أو ركبته كالسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كالعلياء (ص) إلا
المعصف (ش) هذا ما بعد مستحق مما يحرم على الذكر استعماله وقدم المعصف لشرقه
والعنفاني يجوز استعماله محلي لجواز تحبته بالفضة وكذا الذهب على المشهور في جلدهما
يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجمل له الاعتشار ولا الاحزاب ولا الاخماس لأن
ذلك مكره وكافه الجزولي فيصير إن يعم في كلام المؤلفين يقال قوله إلا المعصف أي فلا
يحرم تحبته خارجاً ولا داخله لأنه مخرج من الحرمة وما لا يحرم يعم المباح والمكروه وأهـ

أى اعشار الاحزاب واجلسها (قوله وكذلك المقلدة في الرزق يجوز تحلية الدواة ان كتب بها قرآن (قوله ويمنع كتابة العلم الخ) أى بالنسبة
 للرجل و يتفق على جواز القساء ولا صفة أنه يجوز على اقتراشه فيكون المشهور منه حرال وجواز القساء (قوله ويمنع أيضا تحلية
 الاجازة) أى ولو بالحرر فيما يظهر (قوله والسيف) قرر شيخنا الصغير بان محل ذلك اذا كان للهادى أو ما لو كان له في بلاد الاسلام فانه لا يجوز
 (قوله والاقبال الخ) الاستئناس باعتبارهما متصل لان المحلى ما فيه الحلية والحلية الذهب والفضة والاقبال والسن فيه الذهب والفضة (قوله
 وربط سن) أى ياربط سن أى الآن يكون المحلى ذابيط سن وهو ما يربط به (قوله وربط سن) وكذلك يجوز زواربها بعد سقوطها بالنسبة إلى الدوى
 طاهر ولو كان سن مذكى عليها والاختلاف (قوله الثلاثين) من باب شرب وتعب وكره (قوله وقاسوهاى والسن على الانف) لان الانف وارد
 في الانف (قوله وخاتم الفضة) ان لسه لسنه لا لباهات فحواها وكان وزن قد هين والاحرم (قوله كما يستحب باليسرى) لانه آخر الامر ين من
 فقه صلى الله عليه وسلم ولعل وجهه ان لسه باليسرى بعد لقصه الثزين (قوله لا فرق بين الاعسر وغيره) انما قال ذلك لسؤال ورد في الجامع
 من نواز ابن رشد فها هو منها انك سألت عن وجه كراهة ما لك التتم في النبي مع ما روى عن (٩٩) النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يحب
 الثمين في أمور كلها وهل

تخصيصه للعصف بالجواز منع تحلية غيره من سائر الكتب وكذلك المقلدة والدواة وصريحه في الجواهر
 ونحوه في الطراز ويجوز كتابة القرآن في الحرر وتحلية به ويمنع كتابة العلم والسنة فيه ويمنع أيضا
 تحلية الاجازة تخلط بالرزق وشيوخه في استحسانهم جوازه (ص) والسيف والاقبال وربط سن مطلقا
 (ش) أى وكذلك يجوز استعمال السيف المحلى بالذهب والفضة سواء اتصلت بالحلية بقضته أو
 انفصلت كعمده وورد بالسنة بالجواز لانه أعظم آلات الحرب ومحل الجواز في غرس المرأة وأما هو
 فيجوز تحليته لانه بمنزلة المجمل ونحوها وظاهره ولو كانت تقابل وكذلك يجوز اتخاذ الانف من أحد
 التقديرين الثلاثين فهو من باب التداوى وكذلك يجوز ربط سن من تلطخ من أحد التقديرين وكذلك ما سجد به
 محل سن سقطت قاله ابن عرفة قوله اتخاذ الانف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس المصدق بالواحد
 والمتعدد ومعنى قول المؤلف مطلقا أى بذهب أو فضة وهو راجع لقروح الابدية واشعر اقتصاده على
 الانف والسن بالمنع في غيره ما زاد الشافعية الاعتناء بضادون الاصبع وقاسوهاى والسن على الانف
 (ص) وخاتم الفضة (ش) أى ويجوز اتخاذها من الفضة بل يستحب كما يستحب باليسرى لا لفرق بين
 الاعسر وغيره وقرئ وغيرهم ولا بأس بجعله في غيره الحاجة يتركها أو يربط خطا في اصبعه
 والذى استقر عليه العمل بجعله في الخنصر ولا يجوز تعدد الخاتم ولو كان وزن جميع المتعدد درهمين كما
 في شرح ٥ (قوله) ويجوز نقش الخواتم ونقش اصحابها واسم الله تعالى فيها وهو قول مالك وكان
 نقش خاتم صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله في ثلاثة أسطر محمد سطر أعلى ورسول سطر أوسط واسم الله سطر
 أسفل ولما كان قوله خاتم الفضة يصدق على الخالص منها والمختلط بغيرها أخرج بمغالطة محض صواب قوله
 (ص) لا ما بعض مذهب (ش) أى لا يجوز لبس خاتم بعض مذهب (قوله) واعتد المؤلف في هذا على
 ظاهر كلام ابن تيسر وأصرحه ورد بالبالغة على القائل بالكراهة ولم يحك ابن رشد غيرها واعتمده

الذين في أمور كلها وهل
 يسامح الاعسر في ذلك أم لا
 وهل بين قرئ وغيرهم في
 ذلك عرق فاجاب مذهب
 اليه مالك من استحباب
 التتم في اليسار وهو الصواب
 أى وفي اليمن مكروه وفي
 الحطاب وفي الحديث ان
 وزنه درهمان فضة وفضه
 منه وجعله مما يلي
 كفه اه والحديث
 الذى ذكره محمله لعله
 وذلك لان الانسان انما
 يتناول اليمن على ما جاءه
 بالسنة فهو اذا أراد التتم
 تناول الخاتم بيمنه فعلى
 يساره واذا أراد ان يطبع
 به على مال أو كتاب أو شئ
 تناوله بيمنه من شانه فليقطع

به ثم رده في شماله ثم قال ولا فرق بين الاعسر وغيره ولا بين القرشي وغيره (قوله ولا بأس بجعله في يمينه للحاجة الخ) أى يكون الباعث
 له على جملة في اليمن تذكر الحاجة وهل بقوت استحباب العمل في اليسار ويحصل والظاهر الحصول (قوله أو يربط خطا) ههنا مستثناة
 خارجة مناسبة للقام (قوله والمضى استقر عليه العمل الخ) قال البدوي في السبابة والوسطى الحديث على نهائى أن أن التتم في هذه
 وهذه وأما إلى السبابة والوسطى اه (تبيين) قال البدوي في بعض التقايد انظر ما وجه استحباب كونه في خنصر اليسرى اه
 ثم رأيت في جامع الفتاوى من كتب الحنفية ولا يلبسه في اليمن لانه يشبه الرافض اه واقتصر بل يقال كذلك في لبسه في غير الخنصر
 (قائمه) تردد بعض الشيوخ في قوله لا ما بعض مذهب وذهب لوقول هل يشمل الخاتم المطلى بالذهب أو يجزى فيه القولان اللذان في المنفى
 ورافضى غير الشمول ويمكن الفرق بينهما وبين المنفى بالنسبة إلى الظاهر والباطن بان اجتماع التقديرين أشد من حيث الجهل ولا كذلك نقد
 وغيره (قوله ونقش اسمها الخ) عطف تفسير (قوله واعتد المؤلف في هذا) أى في قوله لا ما بعض مذهب أى من الحرمة (قوله غيرها) أى غير
 الكراهة في اليسر وقوله واعتمده (ه) في شرحه أى اعتد الكراهة أى لا يشهد كون عملها ولو قل بل يقيده كون عملها قوله لا ما بعضه

(قوله وهل ولو كان) يعني أن عجم طالب يقول المصنف لأمابهذه ذهب الخ أي الذي ظهره الحرمة والعقد أنه أي قول المصنف لأمابهذه ذهب مكره وهل ولو كان الذهب كرهذا كلام عجم (قوله وأما نقد) فلا يجوز فيه كل ولا شرب ولا طهارة وان صحت الصلاة (قوله وأما المضاف إليه على جزء) أي يتقدم نظره مخلو سامن إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله في وقت واحد ثم إنه يحتاج إلى التنبيه أنه متنع رفعه عما داخل المعلوم وهذا لا يلزم رفع المفعول وهذا بقوله ابن مالك

• ومن رأى في الإنباع أهل حقن • عجم (قوله أو بالنصب على محلي) لكن رده أن عطفه على محلي يكون المعنى حرم استعمال ذكر الاستدوان لأمراه وهذا لأهله والجواب ما بان يجعل قوله وإن لأمراه أي وإن كان مخلو كالأمراه لكن بقوة التنبيه على ماذا كان المستعمل أمراً أو بالاعتقاد بقوله استعمال ذكر لكن بقوة التنبيه على ماذا كان لأمراه أي هذا ما يتعلق بالأعراب (قوله ولو من غير استعمال) أي ولو من غير استعمال بالفعل وبمحتمل ولو من غير قصد استعمال (قوله لا يندرج في المعنى) هذا يقتضي منع ولولا العاقبة وقوله ولو للجميل يقتضي جواز العاقبة والمحصل أن الأقسام أربعة لقصد الاستعمال لقصد العاقبة لقصد الجميل لا لقصد شيء والعاقبة تقتضي جواز (١٠٠) للعاقبة أو للقصد شيء وما قبلها يقتضي عدمه وقال نحسب نت وقع

لعب أنه قال ورم اقتناه أو لاستعمال أو لغرض قصد أو للجميل أو لعلاقة فلم أن أقساماً اقتناه أربعة ففصل في الاقتناء ونفيه فنظر أئمن منع الاقتناء منه مطلقاً ومن أجازته ككذلك ما عدا اقتنائه فلا استعمال فإنه متفق عليه هذا ما ينظر من كلامهم وتوسع عجم فإنه هنا شطبا أضمرنا عنه صغياً أو ما الاقتناء فكسر أو لفداً أسير فلذلك سائر مطلقاً وظاهر أن القولين فيما عدا قصد الاستعمال على حد سواء ففي التوافق

(٥) في شرحه وهل ولو كان الذهب كرهذا أو يتبع إذا كان ناهياً في التوافق ما قبل الثاني (ص) وأما نقد (ش) بالجر عطفه على ذكر ولا يضره كون الأول من إضافة المصدر إلى فاعله والثاني من إضافته المفعول أو على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزء أو بالرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو بالنصب على محلي أي موميح كرم فاستعمال ناه نقد وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالأعراب الذي كور في الشرح الكبير (ص) واقتناه وإن لأمراه (ش) أي وموميح كرم إدخال ناه الذهب والفضة ولو من غير استعمال لأمراه به أو للجميل وكذلك يحرم الاستنجار على مياغة الأئمن النقيدين ولا ضمان على من كسر أو تلفه إذا ابتغى من العين شيئاً على الأصح ويجوز على ما في المدونة بيعه لأن عينه تلفت أجماعاً والفرق في حرمة كل من الاستعمال والاقتناء أن المالك كورين إذا كروا الشيء وإذا قالوا لأمراه أو اللام بمعنى من أي ولو كان كل من الاقتناء والاستعمال حاصلين أمراً (ص) وفي النفس والمعمود والمضب وذى الحلقة وناه الجوهر قولان (ش) أي وفي حرمة استعمال واقتناه النقد النفسى رصاص ونحوه نظر إلى الباطن وأباحته نظر إلى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتناه النحاس ونحوه المأمور أي المخلط بأحد النقيدين نظر إلى الظاهر وأباحته نظر إلى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتناه ناه النقود أو الفخار ونحوه المضرب المشعب كسر مخبوط ذهب أو فضة أو المجموع بصفة من أحدهما أو جواز قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ذى الحلقة بسكون اللام من ذهب أو فضة وناه الجوهر كالنحو والياقوت ونحوهما والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لأن ما جل في القولين

جواز اقتنائه للجميل قولان كلاهما رجم وأبى في كلام بعض الشيعة أن الرجح المنع (قوله وكذا يحرم الاستنجار) والحاصل أي في صور التخرج وأما صور الجواز فلا بأس (قوله وأنته) بمعنى كسره فهو عطف مرادف الآن عدم الضمان إنما يظهر في صورة الامتناع وإنما قال عجم فإذا اتخذ لعلاقة فلا يحرم وعطه فلا يحرم الاستنجار عليه ويلزم من كسره قيمة صاغته لا على ما قبله وإذا تنازع وهو متلفه في اقتنائه فلا استعمال أو لغرض فإن لم يتم ربه شئياً فالظاهر قبول قوله به (قوله يجوز بيعها) أي إن بكسرها أي أو بقدي بها أسيراً (قوله لأن عينه تلفت أجماعاً) كذا أطلق الباقين وغيره ويحتمل فيه المصنف بأنه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالانفاق ويبحث ابن دقيق العيد بأن كان لا يقابل الصنعة شيء من العوض فنظروا أن كل منع القاطبة فلا يسلم هذا الحكم لباقي (قوله والمعمود) ظاهره ولو أجمع منه شئياً بالعرض على النار ومذهب الشافعي أنه يتفق على المنع فيما يجتمع منه شئ عوهم الذي يؤخذ من كلامه سندون كلام صاحب الأكال وهو الظاهر كذا في بعض الشرائع (قوله وناه الجوهر الخ) الخلاف في ذلك بين على الخلاف في علمهم على المنع والفضة فمن رأى أن العلف في ذلك لأجل السرف كأي صريح في المدون متنع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجوهر (قوله مخبوط ذهب أو فضة) كبيرة أو صغيرة في موضع الاستعمال أم لا بلغة لذلك حاشية أم لا قال في لم مرجع الكبيرة والصغيرة لتعرف (قوله بسكون اللام) أي على اللغة الفصيحة المشهورة حتى الجوهر هو غيره غير اللام أيضاً وجعلها حلق وحلقات وعلى لغة الإسكان فيجعلها حلق وحلق بكسر الحاء وقعها (٥) ذكر ما باليد (قوله ونحوها) أي كالزبد والبرجد

(قوله والحاصل) لا يمتنع ما في بعضه من المخالفة للعلل الأولى ويحجب أن يمتنع الأول نظر لفظ المصنف وإن كان الحاصل الخارج خلافه
هذه أفعاله ما يجب من المنفعة (ثم أقول) وقبه نظري القول الثاني في المنع ونزع الحلقة الجواز كاحله أو بلاؤه تدفع في تلك العبارة
منع والحاصل أن القولين في كلهما الجواز والمنع خلافاً لبعض القائل بأن القولين في المنع ونزع الحلقة المنع والكراهة (قوله وكلاهما
مربح) لم يعمد شياً في ذلك لأن شأن الممتنع والمقتضى بخلافه (ثم أقول) وكذا في مخرج شياً ما في بعضه من خلاف واستظهر الحطاب الألاحق في
المتمم والمنع بعدوان كان قد استظهره في الأكل والوزن أن الأصح من القولين في المنع ونزع الحلقة المنع كالحصر به أن الحاصب
وإن ألفا كفاً في غيرهما اهـ واختار ابن رشد في الإخراج الجواز فاعتد أن الأول لا يمتنع ما في بعضه من المخالفة للعلل الأولى
(قوله وكان فقه الصبر يتردد) فيه نظراً إلى ما يتردد في ذلك أفعاله من عدمه وأشبه بالتردد الخ اهـ إذا وقع تردد في كلاً فيهما إشارة لتردد
التأخير في النقل لأنهم متى تردداً في شيء وقصد أن يتركه يترددوا في تركه يترددوا في تركه يترددوا في تركه يترددوا في تركه
(مطلقاً) أي سواء كان ذنباً أو فضة أو غير ذلك وأعم ويخلف فيه من أفعال الجواز خلافاً لما في الحاشية (قوله ويخلف في قوله كسر
القراض كالسائط والحاصر (قوله كقتل الجسار الخ) مثل عبادة تمت فله قال وكذا ما يجري مجرى اللباس من قتل الجسار أو وزن
ثوب والجسار منه المغاربتين القتل والزنا في القتل والعرف والوزن والقتل

(قوله ولقائف الشعور)
قال ح والقاهر أن المراد
منه ما يلقن فيه شعوره
لا لفظ اه (قوله لئلا
يتوهم الخ) ظاهر العبارة
أنه ليس إشارة لتلخايف بل
اتخاذ ورفع التوهم فقط
وليس كذلك قال الخطاب
وأشار بالوللخلاف الآن
شأن هرام في الوسط يحكي
المقابل ولبيد كرهنا فلا
مقابلا فعل عبارة الشارح
أحسن من عبارة الخطاب
فتسدي (قوله كسر راء الخ)
الفصد الجنس المتصق ولو
في فرد فلذلك جمع ناة

وأخرى وقوله وأسرع جمع بينهما وبين سر المقدر اشارت لقلتها وقوله وأسرع) ورجع لقوله كسبر فقلادى الخ) كره قوله لا كسبر (الخ) أى لان السبر لا يبدل بطو مساتهاو عبادة الارض التي يجلس عليها (قوله وكذا من حرب) ظاهرا وان السبر اذا كان من حرب يسمر على الرجال والنساء والظاهر ان الحرمة على الرجال فقط (في تنبيه) دخل في قوله لا كسبر رقت الصدوق والروح وما اتخذ جدران وسقوف وأخشاب وأعشى لغير قرآن وفي الخطاب خلافه قال ما نهى طالع البرزى عن ظاهر الآية عندنا انه بكرة تزيين المساجد بالذهب لانه في المصلى فان كانت بحيث لا تشفع قطاهره انه جائز أو يتخلف في جامع القبر وان وقد مررت عليه فقول لم نسمع فيه من ينكر وهو كذلك في جامع الزينة غير ان بعضه ينهى الامام فقال شعبة الامام اننا لو اتبعنا الذين وضعوه وجدد في وقت امامته وسكت عنه لكونه واقفا علم مكرها اهـ والظاهر ان هذا القول عليه (فصل في ازالة النجاسة) قال الخطاب ينبغي ابعاد نور السلاسل للجماع ان قدر وفي بعض من أمن ظرفة العام في النجاسة لان الظاهر كما صدق على ازالة النجاسة تصدق على رفع الحدث (قوله وما زال به) أى في قوله بطهروا من قبل كذلك (قوله للمرء بالصلاة) ارتكب الحجاز الى الحجاز المرسل الى الحجاز بالخلف لا من الاول أو لمواخذظ ظاهره لا يقتضى ان محتاطه بالازالة انما تكون اذا تلبس بالصلاة بالفعل وليس كذلك الثاني فائدة ان من لا يريدها الحكم آخره وان أراد الظاهر ان تطوافه أو من صحف وكانت النجاسة في يد فإزاء التهاضر بين وان لم يرد ذلك فهل يجب ان التهاو بجزء النجس زروق عليه فالطالع يهاوهم وقبل يستحب عليه فالطالع يهاوهم وهو الراجح وهذا كما في غير النجس وأما هو فالطالع يهاوهم انما هو في سياق الاشارة فقدم وهو لولادها قاله اكل مص (في تنبيه) تعد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع

مانع من عقدها ولا تقضي لانها تجب عليه فامنع من افتتاحها عند ذكره في **ك** **تتميمه** أراد بالمعنى ما يشل الصبي والمخطوب
 بالنسبة لوليها خطاب تكليف وبالنسبة لخطاب وضع اذ هو شرط في خطاب به الصغير لا اعتبار بشرط الصلوة فيه كالجابح (قوله ملق على
 الارض) قال في **ك** وتبيد انظر العمامة بكوتة ملق على الارض يؤخذ من الاغصاء اوله يمكن كذلك لمحسن الاغصاء لان الطرف
 الجول لم يحل وفاق وهو معطوف على مقدر تقدمه كان ذلك الثوب غير طرف عمامته بل ولو كان طرف عمامته تحرك لم يحركه أم لا (قوله
 أي ولو كان الثوب بطرف الخ) أي ولو كان طرف الثوب غير طرف عمامته وليس المراد ان الثوب الحققة المعروفة فاطلق ثوب واره اياه لازمه
 وهو الجول كذا قيل أو تقول أطلق الخاص وأراد العالم قال في **ك** فان قيل المؤلف متصور حكم الازالة في ذهنه مخافة اذ الاستفهام
 يقال باعتبار الواقع على الكتاب أو جرد شخص من نفسه وخاطبه اه (قوله ولكل بعد ذلك اسم خاص) نص الابن ان كان في الوسط
 فآزار وان كان على التمكن فهو رداء وان كان على الرأس فهو خمار وعمامة (قوله كذا دخل الانف) فاذا دعي فخرج الرين حتى انقطع
 الدم لم يظهر بذلك على الاصح و**لا بد** (١٠٣) من غله وان اخرج من آذنه مد رعا ف أو غيره وجب عليه غسل آذنه واذنا

أصاب آذنه نجاسة وجب
 عليه غسل ما قدر عليه من
 صماخه (قوله اذا حفظ
 ثوبه وفيه) أي بالغسل
 أو بصب الخمر في آله أدخلها
 فيه بحيث ان الخمر استنداء
 انصب في الخلق (قوله فان
 تاب الخ) خلاسته ان
 للدار على امكان التقاير
 وعنده فان لم يكن صحت
 صلاته والا فلا بل أم لا
 فذكر التوبة فاما هو لكمال
 هذا ملخص ما في **ك**
 والمحصل ان وجوب
 التقاير لا لاجل الصلاة
 لا بانها لم يصروا
 وجوب التقاير على من
 شرب خمر (قوله كصاحب
 السلس) أي شخص صلاته

ازالة النجاسة غير المعفو عنها بالصلوة عذرك من بحول المصلي وما بعده فقبل واجبة مع الذكر
 والقدرة وقيل سنة وبقي فائدة الخلاف (ص) ولو طرف عمامته (ش) يعني ان النجاسة
 بطلب ازالتها عن ثوب المصلي وعن كل ما هو حاصل له ولو كان طرف ذلك الثوب أو العمامة أو نحوهما ملق
 على الارض لان المصلي بعد سلا ذلك في العرف بخلاف الحصى وبعبارة أخرى أي ولو كان الثوب طرف
 عمامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب يعلق على ما يلي في الوسط وعلى الرأس وعلى جميع البدن
 ولكل بعد ذلك اسم خاص (ص) وفيه (ش) معطوف على ثوب يعني ان ازالة النجاسة
 مطلوبة عن بدن المصلي الظاهر وما هو في حكمه كذا دخل الانف والاذن والعين كتحلل برادة
 خنزير في غسل داخل عينه وغسل ما قدر عليه من صماخه بخلاف تطهارة الحدث الاصغر
 والا كبره فان داخل ما ذكره من الباطن وأما باطن الجسد غير ما ذكره من المعدة لم يستدخل
 بل يولد من قلا حكمه الا بعد ان فصله وفيما أدخل فيها كمن شرب خمر أو أوشج راية محمد بعد
 شارب قليل الخمر لا يسكره صلاته أو ما مد ما يرى بقا في بطنه والافهة التي تسمى اذا سقط ثوبه
 وفيه من النجاسة وتقام على الاول ان امكنه فان تاب لم يكنه التقاير وصحت صلاته كصاحب
 السلس ولكن استدان لفساد ثوب يعطى من الرزك قوله ولا صار جازا والصاحب لا تبطل صلاته
 فان قيل أبطنا لها لادخال ذلك على نفسه لغيره فله فاجوب انه يلزم من ذلك ان وضع على ظاهر
 جسد مثلا نجاسة ثم لم يقدر على ازالها ان تكون صلاته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة يفيد
 ان الراجح رواية محمد وقال القرافي في الفروق انها المشهود واعتراض ابن الشاط عليه مردود
 (ص) ومكانه (ش) معطوف على ثوب يعني ان النجاسة بطلب ازالتها عن مكان المصلي أيضا والمعتبر
 منه موضع قيامه ومجرب ودواجره وموضع كفيه ولا يضر ما كان امامه أو على عينه أو شماته أو بين

لجزم من دفع عذره وقوله يعطى من الرزك كادى القضاء الدين ولا بد من التوبة في هذا الفرض انه عجز عن قضاء دينه وقوله ركبته
 ولاه صار جازا هذه العلة حاصل قوله كصاحب السلس فلا حاجة (قوله ولاه صار جازا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا
 كن اراق وضوءه فله يتم قال في **ك** وهل يطلب منه الاطاعة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أو لا والاول هو مقتضى جعلها كنجاسة
 الظاهر وذكر في **ك** ان كلام ابن عرفة يفيد ان شرب الخمر لفصة أو ثلثه غير وقد راعى تقاير فربما وصل أن صلاته باطلة كن
 لابس النجاسة بظاهر غير متعذر علمه قبل دخول الصلوة وصل بها متعذر فان صلاته باطلة (قوله فاجواب الخ) حاصل ذلك ان الانسليم
 ان الادخال علة لا لبطلان لانه يلزم الخ (قوله واعتراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يتحقق عليه **تتميمه** فظهر ما تقدم ان الخلاف
 في الخمر شرب به لفصة أو ثلثه غير أو كروماته ان لم يتقيا مع القدرة عليه وصل به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كن لابس النجاسة
 بظاهر غير متعذر علمه قبل دخوله في الصلوة وصل بها متعذر وقال الناصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في كل الميتة لضرورة
 وفي عجم ميل للاول ووجهه ان الضرورة زالت لا تغل على الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضي صحة صلاة المولى لسجود بعمله
 نجاسة ومن صلى بحجب من ثوبه نجاسة فان جلس عليه ولو ببعض أعضائه أو مجرد بطلت صلاته والا فلا وبصدق قولنا لا الا فلا يسقط
 بعض ثوب يجلس عليه بحيث لا يعلو صلاته لانه منسوب بحول لا لادسه

(قوله وهذا غير ظاهر) لان الحصر ليس من افراد الثوب (قوله دون المعنى) وهو التوقيف فيه أن المعنى هو الحكم وهو في المقام طلب
الازالة لا الثوب التي هي الموضوع فقعين فعلق الثوب بالمطوف فلا يناسب ذلك الجواب (قوله قدرنا في طرف ملاس) لا تقدير أصلا
بل اغتر بتركب الاستخدام بان يقال ولو كان الثوب لا يعني المحمول بل يعني الملاس فيسقط إذن على المطوف الذي هو طرف حصيره
(قوله فلا يضطر محركه كأم لا على المذهب) بمقابلة التفرقة بين محركها كمنه فتنظر والا فلا (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابلة
اتهم اذا كانت في طرفه الآخر السمي فانه تضرون في بني على التعمد للسلك المشهور بالهيدورة وهي التي تكون النجاسة بأحد وجهيها
دون الآخر فبقي على الظاهر في التعمد الذي مشى عليه الشارح أن صلاحه محصية (قوله والطرف الآخر) لا يعني أنه بالنسبة لسلك
فالمطرف الآخر ما كان ملاصقه وأما بالنسبة لطول فلا يأتي في قوله والطرف الآخر الا اذا كان جالس على طرف الطول فيكون مصدوق
قوله والطرف الآخر بالنسبة اليهما كان جالس على أو قدرا أنه جالس بين طرفي الطول بحيث يكون طول خلفه وطول أمامه
فلا يأتي هنا والطرف الآخر وكذا يقال في العرض لا يأتي ما طاله الا لو قدرا أنه جالس على طرف من طرفي العرض فيكون مصدوق الطرف
الآخر بالنسبة اليه ما كان جالس عليه وأما لو قدرا أنه جالس في وسط العرض بحيث يكتنفه طرف العرض فلا يقال فيه والطرف
الآخر من كل جانب (قوله أو واجبة) المراد بالوجوب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه وهذا أحد اطلاقين للوجوب فيسئل ازالة
النجاسة عن ثوب بمصلى النفل وعن ثياب العسبي لا ما يتأب على (١٠٣) فعليه يعاقب على تركه قاله اللقاني وأقول

والاحسن فيشمل ثياب العسبي
وذلك لان البالغ لو صلى النافلة
بالنجاسة عامدا يأتى (قوله ان
ذكر وقد ر) أي وجود مطلق
بزيهاه أو ثوب أو مكان ينتقل
اليه طاهرا ومنه ومنه عدم
الوجوب ان لم يكن ذا كرا فادان
والحكم السنة كالتسليم الاول
فان قلت كيف يتصور التكليف
بالسنة أو غيرها مع التسيان
والجواز رفع القم عن الاول ولكونه
مع الثاني من تكليف ما لا يطاق
وأقرب ما يقال أن العباد لما وقع
فيه انحطاط من التسيان والعجز

ركبته أو قدما أصابعه وبخاذي صدره أو بطنه من ثقب أسفل في نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك
بالصد الحرام من ريش الحمام فيخاف عنه صدده ويصد ويصير بين ركبته ووجهه
(ص) لا طرف حصيره (ش) إما بالمر عطف على أو إما بالنصب عطف على طرف فان قيل
على هذا الثاني يكون التقدير لأن كل الثوب طرف حصيره وهذا غير ظاهر فالجواب أن
لا تاتسرك في اللفظ دون المعنى وبعبارة أخرى ان قرأناه بالجر لا اشكال وان قرأناه بالنصب
قدرنا في طرف ملاس لا ثوب لان الحصر ليس شوب أي ولو كان ملاس المصلى طرف
جسماته لان كان ملاس المصلى طرف حصيره أي فلا يضطر محركه كأم لا على
المذهب وطرف حصيره وشمل طرفه الطويل والعرضي والسمي وهو كذلك على المشهور
والطرف الآخر أي جهة كان قوله (سنة) خبر ازالة ذكر وقد رولا وشهران في رشد
وابن ونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله (أو واجبة ان ذكر وقد ر) مصطوف على
الخبر والمراد بالوجوب شرط دليل ما يأتي به من قوة شرط لصلاحة طهارة حدثت وحقت وقيد
الذكر والقدرة في الوجوب لا في السنة اذ لا تكتفي لاه لا ينقطع عن مرتبة السنة مع العجز
والتسيان وانظر غرر الخلاف والرد على الخطأ القائل بأن الخلاف لفظي في شرط الكبر

لا يطلب تركه لعدم صحة التكليف فينبغي أن يخفف الطلب فيه بالسنة ابتداء لم يندرك أصلا جهل ادم في الوقت (قوله لاه لا ينقطع
عن مرتبة السنة مع العجز والتسيان) لاه اذ ان قدر أن ذكر نحو ط على وجه السنة فخطب جديدا لا إعادة فطلب منه مادام الوقت أي
وبعد ما بلغ الذكر وقد روتوا ذلك الاصر كذلك فأين محل الخلاف وأجاب عنه الخطأ بأن الخلاف في التعبير ونصه فقلت والذي
يظهر من نصوص أهل المذهب أن هذا الخلاف انما هو خلاف في التعبير عن القول بالراجح في ازالة النجاسة ولا ينبغي عليه اختلاف في
المعنى نظهر فائده وذلك أن المذهب في المذهب أن من صلى بالنجاسة متعديا لم يجزهاه أو جازهاه وقد روي ازالة النجاسة صلاحه أبدا
ومن صلى بها ناسيا أو غير علم أو عار عن ازالة النجاسة في الوقت على قول من قال انها سنة وقول من قال انها واجبة مع الذكر والقدرة
يظهر ذلك بذكر كلام ابن رشد الذي نقل عنه المؤلف بتسمي القول بالسنة وذكر كلام من وافقه من الشيخ على ترجيح القول بالسنة
ثم ذكر ذلك فانظر من هذا الجواب مخالف اصطلاح المؤلف لانه يشير بخلاف الى اختلاف في التمهيد للاختلاف في التعبير وأجاب
بان غرر الخلاف مأخوذ من كلام الساسي وذلك لان التأني على القول بالسنة للتلاعب والتهاون والاختلاف بالسنة وعلى القول
بالوجوب لم يلزم الواجب فغلبت اقاربا لأمريه فيه (أقول) وقوله لم يلزم التلاعب والتهاون
والاختلاف وقال عي وقوله لم يلزم ان اختلاف لفظي فيه بحث لان الاعادة على القول بالوجوب واجبة وعلى القول بالسنة مستحبة
كما يفيد كلام الفاكهي كذلك والذي في الموافقة يفيد فهم ما لان ابن رشد التمهيد للسنة فيها بما يضاف في البيان للمهم ومن
قول ابن القيم عن ما لا يرفع النجاسة من الثياب والادان سنة لا يرضى عن علي شوب

نفس عنده ناساً أو جاهلاً بالخاصة أو مضطراً إلى الصلاة أعاد الصلاة في الوقت وان صلى بها طاملاً غير مضطراً أو جاهلاً أعاد الصلاة تركه السنة عامداً انتهى. ومعنى الجهل الثاني الجهل بالحكم وانصرف بحسب نت لشارحنا واعترض على عب وجم فقال يبعد كونه شرطاً في سنة تفر بههم على القول بالسنة الاعادة في الوقت مع الجهل والبيان اذ لو كان شرطاً في سنة أيضاً لكانت سنة الله عند العجز والبيان ليس سنة ولا وجه مجتهد لا أعادوا طلاق القائلين بالسنة قال ابن رشد المشهور والآخر ما تقدم عنه ثم قال وما هال الحطاب وبعد الباقي أى في كراهه حاله المستقلة وقول عب لان ابن رشد الشهر السنة فبدها بما أيضاً كما في المواقيت فيه نظر اذ لم يقيد بهما كما علمت من كلامه وانما انفصل في الاعادة فقط انتهى كلامه (قوله وهو في الظهرين) واذا ضاق الوقت في أحدهما اختص الوقت بالآخره ومثل الظهر الجمعة فتعاد للاصرار على القول بأنهم يدل من الظهر فتعاده ان أمكن والا قبل تعاد الظهر أو لاتعاد أصلاً فلا نأى ما على القول بأنها فرض ومما هال تعاد ظهرها قطعاً وهل تعاد الجمعة أو لا والثاني هو ظاهر كلام المصنف في شرح الدولة (فلنقلت) هل العبرة بدارك الصلاة كلها (١٠٤) أو ركعتيها (قلت) يؤخذ من ابن عرفة الثاني (قوله ولان القياس) أى فلو لم

يذكر ذلك لتوهم العمل بما يقتضيه القياس (قوله وفي العشائين الفجر) ولو صلى الظهر على ما ينبغي لان الاعادة لخلل الحاصل فيها وقد قالوا في المغرب انها تعاد على هذا فأنظر هل يعاد أو لا وقد قال بعض شيوخنا يعاد لان خلل الكائن في العشائين اله ذكره الشيخ أحمد (قوله بنية الفرض) وكان القياس أن تكون الاعادة للفرع ببل أبداً (قوله وبان كراهة النفل ليست خاصة بالخ) أى فلو اعتبر كراهة النفل لما أعيد تعاد العصر (قوله لم يعاد الاصرار) أى دخوله (قوله وبانه يلزم أن تعاد الصبح بعد الاسفار) أى دخوله لانه لا نافعة تفعل بعد الاسفار أى بعد دخوله وأما قبله فتفعل كلور فلنأى (قوله ويلزم جهنا) أى بعدم الاعادة (قوله

(ص) والاعاد الظهرين للاصرار (ش) أى وان صلى بالخاصة ولم يكن ذا كراهة عند الصلاة لما بأن لم يعلم بها أصلاً أو علم ونسيها أو صلى بها طاملاً عن أزايتها فانه يعيد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظهرين الى الاصرار وفي العشائين الى الشجر وفي الصبح الى طلوع الشمس وربما فهم من قول المؤلف للاصرار انه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أنه لا شيء عليه وقد صرح بذلك ابن فرحون في الدرر وانما خص المؤلف الظهرين بالذكر تبعاً للدولة ولان القياس يقتضي أن يعاد الى الغروب كما أن العشائين يعادان الى طلوع الفجر وقرآن ونسبهما بأن الاعادة في الوقت انتهى على طريق الاستصحاب فأشبهت التنفل فكما لا يتفعل اذا اصغرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما يلز التنفل في الليل كذلك جازت الاعادة فيه اه واعترض ذلك بأن الاعادة انما هي نسبة الفرض لان النفل وبان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصرار بل تكرار النافلة من بعد صلاة العصر وبانه يلزم أن لا يعاد الصبح بعد الاسفار ويلزم بهذا القول ابن الكدوف ولم أره لغيره وتقدم أن الصبح تعاد الى طلوع الشمس ويمكن أن يجلب بأنه لا شك أن كراهة النافلة بعد الاسفار أشبهت قبله بليل جواز الصلاة على الخنطرة وسجود التلاوة وقبده وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت وان كانت شبهة الفرض لانها لما كانت على جهة الاستصحاب أشبهت النافلة فنصت في الوقت الذي فيه الكراهة أشد وبفرق بين الظهرين والصبح بأن جميع وقت الصبح قد قبل فيه له وقت مختار للصبح وانه لا نسروى وهو قول قوى في المذهب وقوله (خلاف) مبتدأ محذوف الخبر أى في ذلك خلاف في الشبهة (ص) وسقطها في صلاته بطل (ش) يعنى أن سقوط الصلاة على المصلي ولو أمم أو ما مله صلاته ولو نفل أو بدو وسقطت عنه التماسك مكانها كما في الرواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه

الكدوف) فقط بعض شيوخنا فخصه على الكاف (قوله وتقدم) لتعليل لبطان الثاني والتقدير يلزم ان تعاد الصبح تركها بعد الاسفار وهذا اللان باطل لانها تعاد بعد الاسفار (قوله بأنه لا شك الخ) جواب عن الاعتراض الثاني (ثم أقول) مسلم ما قلناه من أن كراهة بعد الاسفار أنها لأنه قال فاشبهت النفل أى المؤكد كالمصداق على الخنطرة وسجود التلاوة (قوله بليل الخ) أى الاعادة من قبل مجبة التلاوة وصلاة الخنطرة التا كدقت فعل بعد العصر الى الاصرار (قوله أشبهت النافلة) أى المؤكد (قوله بأنه جميع وقت الصبح قد قبل الخ) أقول لأن الورد لا يفعل بعد الاسفار أى يمكن حق كون وقت الصبح مستمر الى طلوع الشمس أن الورد كان يفعل الى الطلوع كالاعادة الا إن يفرق بقوة الفرض (قوله ولو سقطت عنه الصلاة مكانها) قال (٢) واستشكل هذا بما اذا سقطت من مكان على بدنا المصلي وسقطت من حيثها كالوقوف على كفه ولم تثبت على ذلك المحل فان المصلي حينئذ غير متمتع بالصلاة التماسك بل هو مغلوب فهو كالعاجز عن الزالة وأجاب بعض شيوخنا بأن هذا الفرع مبنى على اشتراط الطهارة مطلقاً وتعلقه عن مشايخه انتهى وبحت فيه بأن الشافعية يقولون بوجوب الطهارة من التماسك غير شرط ذلك والقدرة وقوله لو لم يطلان الصلاة بسقوطها على الوجه المذکور اه (قوله وهو المشهور) هذه العبارة تعارض الحطاب بالشرط

أي بمقابل المشهور أنما لا يطل إلا إذا استقرت وعلى ذلك شئ عجب نجا لعم فقال إن المسئلة متعلقة بتعبود أن تستقر عليه أو
تعلق به مني منها وأن لا تكون معلقة عنها وأن يحد لقطع ما زلها أو نوا آخر ليسه وأن ينقسم الوقت اختياراً أو ضرورياً بأن
يتق ميسع بعد ذلك أو كعقاً كذا كافي الخمسة والأعادي ثم إذا تعادى في الأختاري فعمله يصلي بغيره كراهية الصلاة أم لا
وإذا قلنا بالاعادة فالتحرر أن لا يضر أو العشا أن الغبير والصحيح المألوف الخامس أن لا يكون ما فيه الخامسة ملبوساً ومحو لا يضر وهو المألوف
نطل (قوله كذا كراهية) ومثل ذلك كراهية عمله بها فيها وأن لم يطله قبل فلو قال كراهية العمل المستلزم وظاهر قوله كذا كراهية
سواء من بعد ذلك كراهية لا يجوز ذلك كراهية على الأصح (قوله فلا يجوز استقلانه) أي على الصلاة بالطل على النكل (قوله لا يصلي بالخصاصة)
فيه أنه لم يصل بالخصاصة عمداً إلا لأن يقال علم ما مومه كعله (قوله بل الجاري على المذهب) أي المختار أي أنما هو ليس في الرفاء إذا لم يرج
انقطاع الدم قبل خروج المختار صلى على حالته وكونه طاهراً فإذا كان يستحبها بالخصاصة إذا خرج الوقت فأولى أن يتكلى فيها
فلا هذا ما ذكر في شرحه الكبير والاحسن أن يرد ما هو فيه لمختاراً أو غيره (في نفسه) كلام ابن مريزوق يفيد أن الرجوع عدم
الطلان في كل من السقوط والذكر (قوله ونسب عند الفحول فيها) وظاهره ولو تكررت منه الذكرك والتسبيح كذا كراهية في
الصلاة فقطعها وذهب ليصلها فأنسى وصلى بها ثانية وهو أحق قولين (١٠٥) ذ كراهية واستظهر ما لم يطالب كن

صلى بها ثانية وأما
لو ذكرناها فهم بالقطع ثم
نسى فتعدي لبطأت
وقيل لا تطل وهو قول
ابن القاسم وهو المتمد
وفي ع ترجيح الأول
ولكن الظاهر الثاني
لعذره وهو المناسب ليسر
الدين (قوله وانظر هل
الطلع لا بد أن يكون فوراً)
أقول وهو مقتضى قوله
لما كانت شديدة
الاتصاف الخ (قوله هل
تصح الخ) مقتضى التعليق
عدم الخصصة (قوله بتقدير
أن لو صعد) لا يناسب

زعمها ولم يكنه وسواء من زعمها أم لا (ص) كذا كراهية (ش) يعني إذا ذك كراهية غير معقوفة عنها في
الصلاة ولو نزل فلا تخطئ بطل ولو ما موماً سواء أمكنه زعمها أو لم يستحق الإمام فأن رآها بعض
ما مومس فان كان مرياً عنه أراها لها وان يصدمه كعبه وعادى على صلاته ويستحق الإمام ولو هذا
الذي رآها إلا أن يكون رآها قبل ذلك لم يجز إلا بعد ما صلى بعض صلاته فلا يجوز استقلانه لأنه صلى
بالخصاصة عمداً والطلان في كل المألوف مقبولة الوقت وهو أن يبقى منه ما يصح بعد ذلك المألوف
فأكثر فله في الأخيرة قال بعض ولا شك أن المراد بالوقت هنا الضروي وفيه نظر بل الجاري على المذهب
أن المختار وانظر وجهه في شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعني أن من رأى التكسية قبل الفحول في
الصلاة ونسى عند الفحول فيها حتى فرغ فلا تزهد ويصدق الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل فخلها
(ش) يعني أن التكسية إذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فليكن ذلك شغل النعل وصلى فان صلاته
صحيحة ولما كانت النعل شديدة الاتصاف بالرجل لم يلبسها فتم تكن كالخبر وانظر هل الطلع لا بد أن
يكون فوراً وهو الذي يشهرون الاتيان بالقائه وانظر لم يخله من فرضه الصلاة ليعمله تصح صلاته لأنه
لم يفعل فعلا بغير صلاته فهو كظهوره صحيح فيجب عليه ألا يصح له حمل التكسية بتقدير أن لو صعد النعل
كوجوب حصر عمامته وانظر هل تسعين تصور المسئلة عمداً كان ناسياً للخصاصة في أسفل نعله كما يطميه
قول تت أو كانت الجباسة أسفل نعل فتسعينها كذا كراهية فعلها ولا مفهوم لتسعينها تأملها (ص) يعني عما
بصر (ش) لما قرئ من ذكر الخصاصة المتعلقة بشرع في ذكرا تخفة المعقوفة فإذا كراهية يعني عابسه

(١٤ - عثرى أول)

هذا بعد أن علمت أن التكسية لم تكن متعلقة بالرجل (قوله
كوجوب حصر عمامته) تشبيه عابسه من قوله ألا تصح وكأنه قال يجب عليه فعلها كيجب حصر عمامته (قوله هل تسعين
تصور المسئلة عمداً كان ناسياً الخ) أقول مقتضى العلم أنه تسعين تصور المسئلة عمداً كان ناسياً • وإعلم أن هذا المثل تصح فيه
الشيخ أحمد الزحاني وهو غير مرضي عندهم وحله أيضاً أن قلبي قوله أن التكسية إذا كانت في أسفل النعل فخل النعل قبل الصلاة
ووقف عليها وصلى فان صلاته صحيحة لا يباحث في ذلك في أثناء الصلاة
فعلها إلا لا يصح على المشهور بل طائفة يجيز ذلك إذا نعل كالتوب بدليل حوازه الراؤلو كن محلي بالتقدم وهذا الجدل أيضاً
ضعيف والصحيح الذي يفيد التعل بأنها كانت متعلقة بالنعل ثم خلع النعل لم يجعل النعل برجله فبطل لا يحمل التكسية وأما دعوى
تت أنه لا فرق بين كونه ناسياً أم لا خلافاً لتت المقدد بالتسبيح ومقارنته لا يشترط فورية الطلع فان من فرضه الصلاة تأم تصح
صلاته وإن لم يخلعها من حيث كونه لم يفعل فعلا بغير صلاته واختلف فيما إذا ركعها أو لم يخلعها فحكم ابن قدامح بالطلان وغيره
بالصحة وهو المتمد قال ابن ناجي في الفرق بين النعل بنزعها فلا تطل صلاته والتوب تطل ولو طرأ من التوب بحالته والنعل واقف
عليه والخصاصة في أسفل نعله كالرأس على التكسية مثلاً كذا كراهية للمراد منه وقوله فهو كالرأس تظن في الجمل (في تنبيهه) قال
عج وهذا واضح حيث كان علم خلعها وجب حله في الصلاة فان لم يوجبه كن صلى على حذائه وأما عابسه فأنه لا يجب عليه نزعها

فليست كسنة الياس والاطلاق ملاته ان دخل الصلوة وهو عالى اليه اورد في غير ما لا يجوز بخلها فرفع ذكرها انتهى (قوله بعد حصوله) وهو الملازمة الناشئة عنها الشقة (قوله كالاحداث) تخيل لما بقي عنه بعد حصوله لاسبغ الا يغني ان الاحداث انما يعني عنهم المشقة فان لاحاجة لقوله بعد حصوله وقوله وضع هذا الكلي الذي هو قوله عما يصر (قوله كحدث مستنكح) تسهله من نافع كونه مستنكحاً بخلاف حقيقة الخارج المتعلق بالصحة وعلى ما ذكر في توضيحه عن بعضهم ان قول صاحب السلس حدث ونفوت الوضوء منه الشقة فهو حقيقة انتهى (قوله وهذا اسهل من ذلك) والحاصل انه اذا لازم كل يوم مرة فكل ما يجب ولا يسن زواؤه وغسله وأما نقض الوضوء فيه فتصل سابق وهو ان لازم كل راتين اوضف مع ما ولى كاله لا نقض ولا غسل (قوله ان كتر الد) المراد بالكثره اربع مرات فأكثر فيضاً الصغير (قوله وجع بالمقعدة وتوردها) فيه مساحلة لانه نفس الوجع الذي هو التآلم والتورم ولا خروج بل هو نفس العرق (قوله هناك) أي الكثرة هناك أي في المقعدة (قوله وهو خروج) في التعبير بخروج مساحلة بل هو نفس العرق (قوله والتورم) أي في باسودا أي بحيث يؤذي بالتورم بدل الباء (قوله افتتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مساحلة من المراد العروق النخضة أي عروق المقعدة كما صرح به الحطاب ثم اعلم ان كلامهم يفيد ان افتتاح العروق وجريان المادة يعني عنه مطلقاً كآثر (١٠٦) دمل لم ينكح فلا يصح ان يريد المصنف بقوله ان كتر الد (قوله تنبيه)

الانكح عنه بعد حصوله كالأحداث ولم يقل أحداثاً ثلاثاً لئلا يتوهم ان العقوم مقصور على حصول جمع من الأحداث والمراد بالحدث الجنس ليم سائر ما وضع هذا الكلي يجرى بقوله (كحدث مستنكح) والمعنى ان الشخص المستنكح يحدث من الأحداث كبول ونحوه يعني عما أصاب منه ويباح دخوله المسجد لما لم يحش تطافه فمع والظاهر ان ضابط المستنكح ما صرح به في باب السهم وهو ان ياتي في كل يوم مرة أو أكثر لا ما يجب منه الوضوء على نفسه الا في ثلاث من باب الأحداث وذا من باب الاخبار وهذا اسهل من ذلك فاقول وقوله وعلى الخ في قوله لا استئناس من قوله عن ثوب يصل وبنه لا ما عني عنه وبناء المفعول على ما فاعده وهو الشارح والعفو عدم الواحدة وقوله مستنكح بكسر الكاف لان الحدث هو القاهر للشخص والغالب عليه لا بالفتح لان الشخص ليس قاهر الحدث الا ان يقرأ بالاضافة أي كحدث شخص مستنكح (ص) وبلل باسودا في بيان كتر الد أو ثوب (ش) أي وعني عن نجاسة بلل باسودا بالوحدة أعمى وجع بالمقعدة وتوردها من داخل وخروج التآليل هناك والتآليل جمع تولد بضم التاء الثلاثة ثم هي متما كقوة قد تخفف وهو خروج رأس العرق بالتورم عن افتتاح عروقها وجريان مادتها والعفو عن مصيب ما ذكر في بيان كتر الد أو ثوب أو بسد كتر الد ام لا فقول بعض ثوب معطوف على عيشة له في شرطه فيه تطرؤ سواء اضطراره أو لا خلافاً لبعضهم وصرح بفاعله الكثرة لئلا يتوهم رجوعه للبلل المصيب اذا لم يصيبه بكثرة لا أصابه لا بكثرة المصيب اذ قد يصيبه كثيراً مرة أو مرتين ولا ضرورة في إزالته فاعفو والسود فرض مسئلة أي وعني عن بلل باسودا ودمل أو نحوه ومثل الثوب البدن والمكان والثوب الثوب الذي يربده كلبس الذي يربدها (ص) وثوب مرضعة

يعلم بالتأويل المذكور ان الناس سور واليسور تنى واحد وهو العروق الكثرة هناك (قوله أو جسد) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسئلة في كذا ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كتر الد) أم لا) ولابد ان يلزم كل يوم مرة أو أكثر فإلى ليس بشرط انما هو الكثرة المتقدمة قرره فيضارحه الله تعالى وهو فيدمع كأي فيضاد من مرزوق وما ياتي عند

قوله وأترمل لم ينكح حيث قيد بانصال السلان أو عدم الانصاف أو الملازمة كل يوم ولمرة على ما حبل به بعض الشراح عند قوله وأترمل لم ينكح (قوله واليسور فرض مسئلة) لا يخفى ان العمل ونحوه ليس مشروطين في الشرط المشار به بقوله ان كتر الد بل لا يعقل فيه ذلك فتدبر (قوله والثوب الذي يربده) المراد بالثوب الخسرة قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ثم اعلم ما ذكرناه من شيخنا في أنه في شارح مما بدأنا به ولكن شيخنا رحمه الله تعالى ثقة فلا يمكن ان يفسر بذلك الا بثبوت ينقل من سماح شيخه أو نقل المصنف عليه فلا يقوله من رأيه وفي شرح شب وعب أن المراد بالكثره في قول المصنف ان كتر الد بان يلزم كل يوم ولمرة وفي كذا والكثرة يصلح المشقة اه ومن المعلوم ان المشقة بالملازمة كل يوم والحاصل أنه يعني عما أصاب السيدان كتر الد بان لازم كل يوم مرة وقوله أو ثوب أي أو جسد أي بان يلزم كل يوم ولمرة فظهر أن الملازمة كل يوم ولمرة سواء في البدن أو الثوب وعلمه ان عبد السلام قيد الكثرة اجمع لا صفة للبلل بل بجملة آلاف ما يصيب الثوب فهو مثل ما يصيب من العمل اه وقد علمت أن بعض الشراح قد أثروا العمل بما كان ينشئ بان ينضبط أو لا لازم كل يوم (أقول) وإذا كان الحال ما ذكرنا فلا يظهر تخصيص الشرط بالبدن من حيث الاحتياط بالملازمة كل يوم في كل على ما قلته شب وعب والاولى ما قلناه شيخنا من أن الكثرة أربع مرات

(قوله وكفاف) نازح الكثيف (قوله ان اضطرت) راجع لغیر الام واما الام فلا يشترط بالتسبب لها في (قوله ان اضطرت) المراد ان احتاجت لان لا يشترط الاضطراب بل المار بالحاجة (قوله حال كونها) ايضا يتجسد في أي فداء البول كاقبال الشارح أي بان يجعل الصغير خروا فتمت من وصوله اليها وتجنب عنها حال البول أو يجعله مكانا خفصه مثلا أو أشار الشارح الى أن قوله يتجسد حاله وذلك ان كان وأمره بالتحجج حال من مرضه وقالوا في الخالفين الخالف الى هذا كان الخالف جزء من الخالف اليه أو كثره كانها وفيه نظر لان معنى كونه تجزئة ان يصح حذفه ويستفي عنه بالخالف اليه شقوان اتبع ما راى ابراهيم حنيفا فعندى على أو عرب بمصطفى من هذا التكلف ومن أراد جمعيه الخالفين التكرار أشار اليه في سنن أبي هريره (قوله فداء البول) عبارات أهل المنهج فتبين أن هذا في البول وصريحه ان الام بعد الغفوة الفاسط قالوا لم أر من تعرض لمن أحسبنا (١٠٧) ٨١ لكن بجوارحه لان نوب المرض لا يتناول

تجهتد (ش) هو معطوف على المجرور أى وعنى أيضا عن ثوب أو جسد أو ركن أى تجهتد
ومرر مفعولها أو غيرها إن اضطرت أولم يقبل غير حال كونها أى ضاقت به في دهر البول عنها
فإذا تحفت وأصابها من بول شيء استحب لها غسله إن تقاحش وإن لم تقاحش فالتعفو في عدم طلب
التنضيم مناهم الشك في الأصاوفي عدم وجوب الفصل مع التحقق كإغلبه المحققون (ص)
وينب لهاوب بصلاة (ش) أى وينب للرضع ومن ألحق بهاوب بصلاته من غيره وجوبه
يقولون لا في صاحب السلس والفعل وشبههما الاتصال بسبب عدمهم فلا يمكنهم التصويت من
خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا تأثم في تجد بهم الثوب بخلافه لو وجبوا استعدا للثوب
لأنه أمر بتكرار فيه حاله لال المستحى ونفقة أمر بإزالة النجاسة (ص) ودون درهم من دم
مطلقا (ش) أى وعنى عن دون الدرهم من عين الدم إذا ترافق مع غيره ولو فوق الدرهم سواء كان
دم حيض أو نفاس أو ميتة أو خنزير من الجسد وأخرج في ثوبا أو وب غير أو بدنه في الصلاة
أو أخرجها وحمل العفو الخ كدور التمسك للصلاة كالمسوق الكلالا بالنسبة للطعام فإن
مادون الدرهم من الدم أذوق في طعام بنصبه كالتسليم ومفهومة أن ما كان قدر درهم لا يعنى
عنه وهو كذلك وعدم العفو في الدرهم مقيد بعاسا في من قوته وأثر دمل الخ (ص) وفتح ومسد
(ش) أى وعنى عمادون درهم من فيج ومسد وأماما خرج من نقط الجسد نارا أو ر فلا شك
في نجاسته كالتسليم عليه لكنه كأثر الفعل يعنى عن كثرة بوليه إذا لم يتك وتخصسه
الثلاثة بالذ كر مشعر بعدم العفو عن قليل غير ما من بول أو غائط أو بوى أو مذى وهو المشهور
المعروف لما نقل عن ماثمن اغتفار مثل رؤس الاربع البول ثم ألحق بعضهم بالمعفو أن
ما يظلم على الظن من بول الطير فأنما لم يقين فلا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خف
مثل أن ترز الرجل من التعل وهي مبالغة في تعميم ما يظلم على الظن مخالطة البول إلا لا يمكن
التصر منه ولا نغبار الطريق الأصل فيه الطهارة وإعانتخص العفو بالدم ومابعه لأن
الإنسان لا يتجاوز عنه فالاحترار عن سدره عسر ودن سائر التصلبات (ص) وبول فرس
لنأز بأرض حوب (ش) أى وعنى عن بول فرس قليلا كل البول أو كثيرا أصاب وما يورثه
ولامفهوم لهذه القيود الأول بل حيث كل السر بما يضطر إلى ذلك انظر شرحنا الكبير

غيره) ولو لم يصرح له وقال ابن العربي وأيوب وغيره إن الاحتاج هو الرضى شيئاً الصغير الأول وذلك لأن الشان الاحتياج به (قوله) وحمل العفو
أنذ كور بالنسبة للمصلحة) أى ولحقول السجد والمكث فيه لا بالنسبة للطعام لأنه ينجبه كالمسبق (قوله) وهو كذلك) المعتمد به يعنى
عن الدرهم (قوله) ووقع مرسيد) فص علم ما وإن كل أسهلهم ما لأنها أقنذر عانيهم عدم العفو فيما (قوله) أصاب فو با(خ) قال فى
أن يصيب التوب الذى عليه لا أو بالنسب عليه (قوله الأول با(خ) الاحسن ان يقول ولا مفهوم لهذه القبول الأول حيث كانت الملبسة
مباشرة يحتاج اليها أو أراد الاضطرار الاحتياج بل لا مفهوم لمبول والحاصل أنه لا مفهوم لمبول ولا لغيره فضلاً عن كونه مباحاً وأولاً
كل من يلبس الأرباب الحاجه يعنى عاصياً ما من فضلتها وليد ما ذكر فى العصاب والكف بالكى بشرط الاجتهاد إلا أن من وحدت
فيه القبول المذكور فى كلام المصنف لا يعترف به الاجتهاد والاحسن ان يبقى كلام المصنف على ظاهره ويقول ولا يعتبر الاجتهاد عند
وجود هذا الشرط وأنا قد قدت فشرط الاجتهاد حيث كانت الملبسة للقبول شيئاً بالياً

(قوله وأثر ذهاب) أي عني من أثر رجليه وقبه وأمان وقع بجملته في نحو قولنا عني عما أصاب منه حيث زاد على أثر رجليه ونفسه
وهذا واضح في الذباب الصغير وأما الذباب الكبير فوقعه على الأديم نادر كمثل كذا قاله عجم (قوله وتل) المراد التل الصغير الذي
لا يمكن التقط منه بخلاف كبيره فوافقت عبارة عجم (قوله أو يول الخ) فيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لمعدن وكان المنصف المتخاص
على الترهل لأنه ادّعى عن الصدرة مع إمكان ظهور ما أصاب منها فغيرها مما لا يظهر أثره كالبول أو عالجاسة مخففة كلامه والقيح أولى
(فتحة) إذ اتفق وصولاً ثم نجح به ثوب أو بدن وشك هل ذلك من ذباب أو من نحو نبات وردان قال ظاهر عدم العفو وكان التاهر
علمه بأضاني الشك فيما أصاب من الذباب الصغير هل من فيه أو أرجله أو من وقوعه بجملته في الضفر احتياطاً وبسم (الذباب في الجناح
اليسير لانه يتبعه بعد واذن في الأيمن فليغسل في الأفاكلة كافي الحديث (قوله مسج) هذا إذا كان الأثر أكثر من درهم والأفلا يعتبر في
العضو المسج ثم عمل العضوم المسج وجوبا والأعاد في الوقت مطلقاً أو قال كن ترك الغسل (قوله لا الشرطان) أي فقط شيئاً
ووجدت ما يدل عليه (قوله والأعاد في (١٠٨) الوقت) أي الضروري يكفي له والاحسن الاختياري في العصر

والاختياري وبعض الضروري في
(ص) وأثر ذباب من عذرة (ش) يعني إن الذباب ونحوه مما لا يمكن التقط منه كعوض وتل
لأنه لا يردن ونحوه ما إذا جلس على عذرة أو بولاً ونحوه ما لم يجلس على قوب أو جسد فإنه يعني
عنه الشفة والاحتياط إلى تقديم موضع يكتفي فيه بالقلب لأن الحؤول عليه قوله وتل عالجاسة
والعفو خاص بالصلاة وأما الطعام فلا يجزى على قوله المتقدم ينص كثير طعام ما منع إلى
آخره (ص) وموضع جمجمة مسج فإذا برئ غسل (ش) أي وعني عن أثر دم موضع جمجمة أو
قصادة أو قطع عسر حال كون الموضع مسج عنه الجهل يتصرف به المتحجم من وصول الماء إلى
ذلك الجهل إلا أنه وجب رخصة تأخير الغسل لافي سقوطه مطلقاً فهذا حال فإذا برئ غسل أي
وجوبه بلع الذكراً والفترة أو سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الجمجمة ما بين الشرطان
لا الشرطان (ص) والأعاد في الوقت وأول بالتساقط والاطلاق (ش) أي أو الأثران صلي ولم
يفصل أبعاد السلاق في الوقت واختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو محمد وابن
بالتساقط وإن العمد بعيداً وتأولها أبو عمران بالاطلاق ناسياً أو عمد الساقطة الدم ومراعاة
لأن الأثر ما به يغسل واستشكلت الأعادة بما تضمنه من أن أثر الدم يعني عنه ولو زاد عن درهم مع
أن السابق هنا بعيد المسح عما هو الأثر لأن قاله هذا يعني على ما صدر به ابن مروزق من أن
الأثر والعين سواء ويرد على التحليل مساقطه كما هو في أبي عمران بالاطلاق ما قاله في صاحب
السلس أنه بعيداً إذا صلى بعد زوال عذره قبل غسل ما عني عنه لجهه وظاهره ولو لم تأمل
(ص) وكليهما مطر (ش) أي وعني عن طين مطر وماه وشك الكفاية أخذه على المضاف
إليه في الحقيقة كما هو ما نقلت من كتبنا من أن دخلها على المضاف أي وعني عما ذكر يصب
الرجل أو التراب أو الخلف أو نحو ذلك لشفة الاحتراز وهو في الغالب لا يختصم في البسابة إلا أن
المسقة منع من وجوب غسله ولا فرق بين أول المطر وغيره ولا بين ما أصاب من زوال
المطر وبعد انقطاعه مادام طيناً طر في الطريق أو التراب ولو بعد أيام من زواله لخلاف

والاختياري وبعض الضروري في
الظهر والاختياري والضروري
في العشاءين والعصر (قوله لبساة
الدم) أي لبسوه أمر القديس لأنه
يعني عن قلبه (قوله كتابيل)
بكتاف لشفته وهي بمعنى اللام
متعلق بالتعليل أي أن ما قاله من
أنه بعيداً إذا لبسوه العمد
لو كان سهلاً ما وجبوا فيه
الأعادة من قبل غسل ما عني
عنه وكثير على التحليل يرد على
نفس القول الثاني لما كره الأعادة
في الوقت مع العمد (قوله وظاهره
ولو لم) لعم أن المخرج من
قبل الذكراً ومن دبره أو من دبر
الأنثى أو من قبلها حيث لم يكن
حيضاً ولا نفاساً ظاهراً أثر العمل
أنما ينشأ بغيره عنه وهل يعني عنه
ولو خرج جمعه من بين الحدث وهو
الظاهر أو أنما يعني عنه إذا

استحكم حيث نذر الحدث كذا قال عجم فاذن قوله ولو لم تأمل ما في عدم الاستحاضة (ثم أقول) لن
قد علمت أن قوله أثر دم لبنتك يقيد إذا لازم كل محمول ومخرجه قول عجم أو أنما يعني عنه الخ (وأقول) أيضاً ولا يرد ذلك كله
لأن كلامنا في الأثر وما ذكر من أنه لا يعني عنه ولو لم تأمل ما في غير الأثر والله أعلم بالصواب (قوله كالكاف حاشية على المضاف إليه) لا يعني
أن المفهوم من هذا التفرع لا يظهر إلا قولاً أي وعني عن طين المطر وطعن الرشد وبمثل ذلك بل قوله وماه يشك في دخوله على المضاف
وأما له الرشد فلا يدخل الاعتبار إدخال الكاف على المضاف بقيد إضافته إلى المطر أي مثل طين بقيد إضافته إلى المطر ماء الرشد
وخلافه أنه باعتبار دخوله على خصوص المضاف وحده يدخل له المطر وباعتبار دخوله على خصوص المضاف إليه وحده يدخل
طين الرشد وباعتبار دخوله على المضاف بقيد إضافته إلى المطر (قوله وغيره) أي أثر المطر لا يعني أنه هنا غير قوله وبعد انقطاعه
فإنه لا صابة بعد الانقطاع بخلاف الأولى فإن الأصل في آخر التناول فحصلت المضاف في اللش الثاني منهما (قوله وأثر ذباب) معطوف
على الطريق لا يعني إذا جفت الطريقان يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارع أنه لو جف من التراب يجب الغسل وإن العفو

مادام طرأ في الثياب والظاهر أن المدار على كونه طرأ في الطرقات فالتوحيش من الثوب وهو طرأ في الطرقات فظاهر العفو
 (قوله وكذلك انصف الخ) اعلم أن هذه الصور الثلاث العفوفية لا تخاف الطين في الطرق أو لا أو التقييد بعدم الجفاف إنما هو
 فيما إذا ظن أو تحقق أن نجاسة ولم يكن المطر بحيث يغلب على الطين زوال النجاسة ولا ينجي أن في التعبد بالعفو في الثلاثة المذكورة
 تسامحا فإذا كانت أو في قوله وان اختلفت الجبال وجعل الاختلاط على التيقن والمختون فاعلم أن ذلك بالنسبة إلى بقول من
 قوله وكذلك انصف الخ ماضيه وهذا كله إذا كان متحققا وجود النجاسة أو ظنا بأنها وهما وأما إذا غلب على الطين طهارته أو شك
 أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة فإنه يكون طاهرا متحققا ولا يحمل للعفو حينئذ (قوله أو أصاب بعد تكرار
 الخ) هذا مغيرا الأولى من الثلاث بعمل الأولى على ما إذا لم يكن المحل يغلب عليه كثرة النجاسة بحيث يصير المطر ولو لم يتكرر يغلب منه زوال
 النجاسة (قوله لكن يجب الفصل هنا) وأما عدم وجوب الفصل مع الجفاف فاعلم أن هذه السكينة أو غلبة الطين بالطهارة (قوله ومن منع)
 يكسر الغلب أي من فضلات النيل أي أو المطر أي وظن وجود النجاسة أو متحققا أو لا فلا يحمل للعفو (قوله وقد يقال انما بالغ
 الناس أن تكون الواو المعال (قوله لأن غلبت عنها) أي بأن كانت النجاسة أكثر من الطين ولكن لا تظهر لها عين فاعلم ويقيد
 ما قلنا التيسيل (قوله لما قبله الشيخ الخ) قال فيها ولا بأس بطين المطر المستمتع في السكينة والطريق يصب الثوب أو الخفاف أو النعل
 أو الجسد فيه المذروءا والنجاسة وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت النجاسة بحدوثها ولا ينافيه قال الشيخ ما لم تكن
 النجاسة غالبية أو عينها فاعلم ابن بشير يحمل التقييد بخلاف قال أما (١٠٩) لو كانت كذلك وانفرد إلى الشيء فيه لم يجب

غسله كوثب المرضعة اه (قوله
 بقوله) متعلق بقيد (قوله وقيل)
 أي قبل ذلك التقييد لكن بمعنى
 أن النجاسة غالبية على الطين
 أي أكثر من الطين وقوله وفهمه
 أي وفهم التقييد على ذلك المعنى
 وهو أن المراد بالنجاسة أي غلب
 على الطين أي أكثر من الطين
 وقوله من كلامه أي كلام ابن
 أي يزيد نصا أي كلفهم ابن رشد
 والباني لما تقدم أنهما قبل التقييد
 المذكور باعتبار ذلك المعنى (قوله
 محم) أي من معنى جملة أي محل
 كلام ابن أبي زيد على ذلك المعنى

لمن حده وثلاثة بأهم نزوله وكذا انصف وغلب على الطين طهارته أو شك أو أصاب بعد
 تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة أو لا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما إذا غلب
 على الطين أو تحقق وجود النجاسة فيه واليه أشار بقوله (وان اختلفت العذرة بالمصيب)
 يقينا وظنا ولم تظهر عنها لكن يجب غسلها هنا إذا غلب الطين عن الطرق كاقبل في صاحب
 السلس إذا ترى لأن الفصل حينئذ من واحدة بخلافه ما لا ريب ومنع الطرقات فلعفو
 دائما ولو لم يجد العذرة بالنجاسة لكان أشمل وقيل يقال انما بالغ على العذرة لتبينها فبطل غيرها
 من النجاسات الأولى وأشار بقوله (لأن غلبت عنها) على الطين كأن يكون طين حراس في
 موضع فيضطرب طين المطر فيجب غسله لتبينه الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة وقوله الباني
 وابن رشد بقوله ما لم تكن النجاسة غالبية أو عينها فاعلم وفهمه مستد من كلامه أيضا وهو أولى بما
 جمعه عليه ابن هرون من أن معنى غالبية أي يغلب على الطين وجودها وجعل الصورة رابعا
 تساوا واحتل الوجود وعدمه لا يفضل على ما في المدونة ترجيح الوجود يصلي على ما فيها
 لأعلى ما عند أبي محمد ترجيح الأصل أو الغالب تحقيق الوجود ولم تظهر لاختلافها يصلي به

ابن هرون وقوله من أنما بالغ المعنى وهذا التفرع مناسب في حد ذاته لفهم الشارح والتام بعضه ببعض والذي يؤخذ من
 الخطاب أن الضمير في فهمه عائذ على ذلك التقييد هذا المعنى وقوله من كلامه الأولى أن يقول من كلامه أي المدونة وقوله أيضا
 أي كان أبي زيد يجمع أن استفهام ذلك التقييد من كلام المدونة كلفهم ابن أبي زيد لكن باعتبار المعنى المتفهم وعلى كل حال هو
 أحسن من فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد ونسوق له عبارة الخطاب ونصها بعد قول المصنف لأن غلبت أي لأن كانت
 النجاسة غالبية على الطين وهذا معنى ما قبله الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال يريد علم تكن النجاسة غالبية أو عينها فاعلم
 وقبله غير واحد كالباني وابن رشد وقيل المدونة وقال سند قوله في المدونة وإن كان فيه النجاسة يريد أن كان يعلم أنها لا تتلف عن
 النجاسات ولم يرد أن النجاسة عين فاعلم فيصميم ذلك أو كان طين حراس في موضع وقتا اختلفت بين المطر هذا يجب غسله
 ولا ضرورة في غسل مثل هذا بخلاف غسل ما يكون من الطين اه وهذا أولى مما حمل عليه ابن هرون كلام ابن أبي زيد وذكره
 في التوضيح إلى آخر ما ذكر (قوله وجعل الصور أربعا) أي ابن هرون (قوله تساوا واحتل الوجود وعدمه) كذا في نسخة الشارح فقوله
 احتل تفسير لقوله تساوا (قوله لا يفضل على ما في المدونة) أي يدون التنازل لكلام ابن أبي زيد (قوله لا ما عند أبي محمد) أي يتعلل
 فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد (قوله ترجيح الأصل) وهو الطهارة هو ناظر لقوله يصلي على ما فيها وقوله أو الغالب أي وهو النجاسة ناظر
 لقوله لا ما عند أبي محمد

(قوله لاعلى رأى أبى محمد) أى على فهم ابن هرون لكلام أبى محمد أى الجمل الذى هو الموضوع (قوله لها عين قائم) هذا القسم الرابع (قوله ولا تظن فيها خلافاً وبعد وجوده) قال قى لى لكن انظر هذا مع ان قول ابن رشد يحتمل التيسيد والخلاف عقب قول الشيخ ما لم تكن التباساً عقاباً أو عيناً فاقفه بجمع له معاً (قوله ونحن فى مندوحة عنه) أى عن فهم ابن هرون بفهم القاضي سنداً أى فى غيبته عنه (قوله أبى قولها) أى المدونة أى لم يبدعها كقوله هان أبى زيد طال الشيخ سالم أشار به أى بقوله وظاهرها فى قول ابن بشر يحتمل قول أبى محمد خلاف له (قوله وهذانها) أى العذرة وسائر التماسات (قوله يتخوضون فى طين المطر ويصلون) قال قى لى ونحن بعضهم قولها يتخوضون فى طين المطر ولا يصفونه بالمسح بالخصب والقروش بالمصر لتلوها وبه الفتوى بأقرىقة (قوله وظاهرها العفو) مع غلبتها أيضاً وقوله وظاهرها تنعيف (قوله وذيل امرأة) قال قى لى ولا عفو عن غبار النجس فى غيرها (قوله لمطال) أى ذراعاً بل ذراع اليد وهو شرعان من عدل الأرض وهذا إذا كانت محتاجة فى السرى إلى ذلك والاقلاق يدعى احتياج اليه فيه (قوله التى ليس من زهبا ليس تلف) أى بان كتمت من نسل البدو والاقلاق (قوله لا بقصد الخلاء) أى أو الأرتة فيخرج من كل رجل ولا عفو حينئذ (قوله وعن متعلق الرجل) لافريقين الواحد والاثنين (قوله نجاسة محققة جافة) مفادها ان قول المصنف نجس يفتح الجيم (قوله جافة) لارتباطه فله يجب غسله إلا ان يكون معفو عنه كظلمين (قوله حيث مرأ) اسنادها لرجل ولذيل جنازوا الحقيقة اسنادها للشخص المار (قوله حيث مرأ على أرض طاهرة) (١١٠) أى بآية كفى الرواية وبعبارة ابن عرفة كالمصنف أعم منها اذ تشمل

الأرض وغيرها لكن لا يمين كونها طاهرة (قوله رفعت الرجل) أى من فوق النجس (قوله أو بعد طول) أى من وقوعها على النجس أى سواء رفعت الرجل من فوق النجاسة فوراً أو بعد طول وخصص الكلام بالرجل لورود الحديث بذلك (ما ن قلت) إذا كان القيسيل يابساً والنجس كذلك فلا يتعلق به شئ منها فلا يحل العفو (قلت) قد يتعلق بها غبارها وهو غير معفو عنه فى غير هذين قال ابن القيم وأما غبارها فى هذين فمعفو عنه تحققت أصابته أو شك فيها خلافاً لقول الباقى

على ظاهرها لاعلى رأى أبى محمد وهو حسن لتحقيقها لها عين قائم تفعل ولا تظن فيها خلافاً وبعد وجود ما انتهى ونحن فى مندوحة عنه بفهم سندونهم من أبى قولها وما زالت الطرق وهذا فيها وصكانت النجاسة يتخوضون فى طين المطر ويصلون ولا يفسخونه على ظاهرها أى سواء غلبت النجاسة على الطين أو لا وبالله أشار بقوله (وظاهرها العفو) وأشار بقوله (ولان أصاب فيها) لقول ابن أبى زيما لم تكن النجاسة عين فاقفه الخ (ص) وذيل امرأة مطال للاستدراج بل بغير أن نجس يس بطهران بما بعده (ش) أى يعنى عن متعلق ذيل المرأة الباس التى ليس من زهبا ليس الخلف والجواب المطال بقصد السرى لا بقصد الخلاء وعن متعلق الرجل المبلوطة إذا أصاب كلاً من القبل والرجل نجاسة محققة جافة حيث مرأ على أرض طاهرة بعد رفعت الرجل بالمضرة وأبعدته على تأويل ابن الباقى اقتصر على جماعة ويصح فى يس فغلبها على أنه مصدق كفى قوة تعالى طريقاً فى البصر سالكن بمعنى اسم الفاعل ويصح فيه كسرهما على أنه مصدق شبه ثم ان قوله بطهران مستأنفاً مستأنفاً بآياها وهو كالمصنف لقلبه كان قائلاً لا لى شئ يعنى عنهم افضل لانهم ما يطهران بغير أن بغير أن عليه من طاهر بعد وليس حالا وقوله بطهران حكوا عفووا الحقيقة والافلامعى العفو (ص) وخوف ونعل من روث ودواب وقوله ان ذلكا (ش) أى وعنى عن مصاب النجس والتصل وسائر ما يشئ به من أو بال الدواب

لا يعنى على تحققت أصابة الغبار ذيل المرأة أو رجل الرجل ثم العفو فى مثل المصنف لا يختص بأرواء الدواب وأبوابها كسئلته تلف (قوله على تأويل ابن الباقى) وغير ابن الباقى يقول ليس هذا الذى أراد ما قال وأما أراد أن الرجل إذا رفعها بالمضرة فمع من تلف النجاسة إلا أن لا قدره اه أى لم يستطع الطاهر من حيث المروء على طاهر بعد انما هو من ذلك المعنى (قوله ويصح فى يس) ويصح أن تكون فعلاً ماضياً (قوله بطهران حكوا عفووا الحقيقة الخ) جواب عما قال كلام المصنف مشكل تصوراً وحكاماً الأول فله لا محل للعفو حيث كان الذيل والرجل بطهران بما بعده النجس الباس من الطاهر الباس الشائى حكمه هنا بأنها بطهران بظاهر باس بخلافه ما قلناه من أن الحديث وحكم النجس برهان بالطلاق لا بغيره ولنا ولا فرق فى المرأة بين الحرة والامة انظر عر بى تنبيه كفى فى رجل الرجل كذا بل بعد لان الرجل مائة والذيل باس ولم يظهر فى توجيه ذلك الا انه خصه بتحقيق (قوله وعفوا) عطف تفسيرا ولا يخفى أنه لازم عليه تعطيل الشئ نفسه فالافضل أن المراد بالطهارة الطهارة القوية (قوله وخف ونعل) اجتماعاً وانفردا (قوله من روث الخ) ولزبطية فلو شك فيما أصاب نفسه أو نعلها هل هو من أرواء الدواب وأبوابها أو من العذرة فالظاهر من النعل اجتماعاً (قوله وولها) فى أكثر النسخ ناو أو وعلها فإراد الضمير فى قوله لا غير مع عدم العطف بأو شاذ إلا ان يقول بالمد كوروفى بعضها بأو هو أولى (قوله ان ذلكا) استشكل الواو فى البول فانه لا يربط بين الواو والحكا والصواب لما العفو عنه كقول فرس الغازى وإما الترفع وقلة السقطها للجلاب ومنه ان الشجاعة لم يبعث لم يبق شئ يجرى حمله المسح (قوله وسائر ما يشئ به من أو بال الدواب)

(قوله على ما ذكر) أي شخص ما ذكر أو أتى وكذا على جالس أو قائم مستقيماً أو نائم (قوله من قوم مسلمين) أو مشكوك فيهم أصله أنه يحتمل ما وقع منهم على الطهارة في حال الشك عالم يتيقن الجسدية أي يغلب على الظن كافي (قوله فانه يعني عن لزوم القصص) جواب عن سؤال وهو أنه إذا كان مشكوكاً فيه فعمل على الطهارة يقلل العمل العقوى وحاصل الجواب أن العفو إنما هو عن لزوم القصص والسؤال (فان قلت) العفو عن لزوم السؤال فرع تعفُّف (قلت) لما كان الشان الثاني الذي ينزل من السقوط للجلسة واشتبه الحال كل من حقه وجوب السؤال لاجل أن يتيقن الحال ولا جواب آخر وهو أنه لما كان الشان الثاني الذي ينزل من السقوط للجلسة كل من حقه ذلك الاحتياط فصرح حيث تعلق بالعفو به (قوله ان لم يتيقن نجاسته) أي يغلب على الظن نجاسته (قوله ان أخبر بالطهارة) لا يخفى أن الكلام فيما إذا كان نازلاً من سقوط المسلمين أو المشكوك فيهم وقد قلنا يعمل على الطهارة ويعني عن لزوم السؤال فلما نسب أن يقول ان أخبر بالنجاسة أي يصدق المسلم ان أخبر بالنجاسة فيمأ كراهي أو يكون عدل رواية وبين وجه النجاسة أو انتقامها (قوله لا الكافر) فلا يعمل ما تزل منهم الأعلى الخاصة إلا أن يتيقن الطهارة أو عمل كونه يعمل ما تزل منهم على النجاسة ما لم يخبر عدل بالطهارة أي عدل رواية ولا يشترط اتفاق المذهب قبل الفرق أن الأصل في المسألة الطهارة وما إذا أخبر بما يعمل عليه فلا يشترط إسلام ولا عدل والحاصل أن الصور خمس وعشرون وذلك أن

وفي كل امان تحقق الطهارة أو
تحقق النجاسة أو نفل الطهارة
أو النجاسة أو شيكها فان تحققت
الطهارة أو نفلها فانه يحصل على
الطهارة في الصور الخمس وان
تحققت النجاسة أو نفلها فانه يحصل
على النجاسة في الصور الخمس وان
شك فانه يحصل على الطهارة في
السلطان من السلطان تحققتا أو نفلها
أو شيكا ويحصل على النجاسة في
السلطان من الكفار تحققتا أو نفلها
(قوله وهو المسلم البالغ العاقل)
الغير القاص (قوله من كل ما قبله
صلابه) اشارة الى أن الصفافة
وحدها لا تكفي بل لا بد من صلابه
قال في المصباح شيء مقيد لمسلم
مصعب لا ينقل الماء حرامه والا لا

لشارح أن يقول وشبههم كل ما فيه صفة وصلاية والاولى اسقاط المرأ لان المرأ يعني عمالها من دم
غير المباح أيضا لتكرار التظهير المطلوب دون السيف والمدينه ان فعل جعلوا واجب (قوله والزواج) الاول اسقاط الزناج قال الخطاب
خرج بذلك الزناج فانه وان شام السيف في الصفة والصلاية الا انه لا يفسد النسل (قوله ما لم يكن كذلك) أي صلبه ولو كان صلبا
أي وذلك ان تشرطنا يا ذنبي الصفة الصلاية (قوله دمه خاصة مباح) فصل بين المضاف والمضاف اليه يمكن أن يقال ان فيه نهجا الى
أن قوله من دم اسم منون لا مضاف أي من دم مباح محله وخلاسته أن قوله من دم مباح يجوز فيه التنوين أي من دم مباح محله الاضافة
أي من دم محل مباح (قوله هو مباحه أم لا) هذا هو العقد وقوله بعد مع ابن القاسم ضعيف بل فيه من افاد طلب المسح (قوله
لا تشتمها) أي الخاصة بالسلم بتقديمها ذلك لأن المقصود بذلك قال نت وخرج بالسيف الثوب الثقيل والجدس فلا يعني عما
يصيبها من على الاصح ومنازل الخلاف هل العلم تشتم الخاصة أو الاقصاد وتظهر غير خلاف في النظر لان الخاصة تتنق عصمه والفصل
لا يفسد فعلى الاول يبقى السلم بتقديمها ذلك لأن المقصود بذلك قال نت وخرج بالسيف الثوب الثقيل والجدس فلا يعني عما
لا يتعرض لاداة أي التحليل فأجاب الشارح بأنه أعاد كرم عليه من الخلاف (قوله متعلق بمحذوف ظرف مالح) ذلك المحذوف هو قوله
نفسه فان قيل انا كان المتعلق محذوفاً يكون المجرور متعللا لضعف قلت ذلك في المتعلق العام

كلاكون لا لخاص كاهنا (تنبه) الفرق بين السيف وموضع الحمامة ان الدم اذا لم ين على السيف ونحوه قطار بخلاف الحمامة (أقول) يصح أن يجعل قولة لا لخاص على آخره فعلا من غير تقدير دفع والمعنى انما قل لو جودا لا لخاص بالفضل من دم المباح على تقدير حسوه (قوله سمع ابن القاسم الخ) انظر هذامع نص الخطاب نقلنا عن التوضيح قال عيسى بن رواشه عن ابن القاسم عن مالك صحيحه الدم أوله غصه قال عيسى بن ريد في الجهاد في الصيد الذي هو عيشه (أقول) اذا علمت ذلك فالغنى ان المراد بالمباح غير المحرم فسدخل فيه المكروه المشاره في الباغيه بقوله وكمره رجل قتل أبيه وورثه وسنله دمكروه الا كل الخارج من المذكي والمراد ان ضلحا اصالة فلا يضرحر من معارض قتل من تبه واران أحسن بقية اذن امام (فلن قلت) كيف يكون جمع ابن القاسم ضعيفا فالجواب ان ذلك الجمع ليس في المدة قبل في العتبة (قوله الذي به) أخرجه من غير فلا يعني عما أصابته وهو أحد قولين والآخر العفو (قلت) وبشبههنا اختلاف في خلافهم في صاحب السلس هل العفو خاص أو معدل في غيره (قوله انما يصل بنفسه) أي سال بنفسه ومثله ما في حكمه كاذ ان انتهى العمل وكان بحيث لو تركه لا تغير بنفسه وغيره يعني عن أثره (قوله وأما ان قسرحال سيلانه) أي قسرحال اجتماع تلك المادتين والاولا القسرحال خرجت تلك المادتين (قوله وأما اليسير فهو معفو عنه) أي كل درهم فأقل (قوله وأما اليسير) هو ما دون الدرهم (قوله ولا يضرحر كقوله سيلانه) أي اذا نكح قبل ان يجتمع (١١٣) تلك للباحث فيه ثم يجتمع وسالت عن ذلك الشق

فالضحو وعبارة لا ولا يضرحر نكوه قبل السيلان فانكح أو شق قبل ان يجتمع للمدنفه ثم يجتمع الى آخر ما ذكرته تلك (قوله أو شقوه) أي كالجرح (قوله أمالو كرت) أي بأن زادت على الواحد بل في أي الحسن أن العمل الواحد اذا اضطرر الى نكها أو شق عليه تركه فانه يعني عماسال والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أن تصل سيلانه ولا ينقطع أو تنقطع انقطاعا لا يضبط كصاحب السلس أو ينقطع ولكن يشكر كذا يأتي في كل يوم مرتين أو مرتين بحيث يشق التوقي منه والاحتراز عنه فهذا يعني عنه في الصلاة وخارجها ولا ينقطع لاجله ولا يؤمر

الدم هو الذي يعسر الاحتراز منه لظنة وصوله اليه بخلاف غير من الصلوات والمباح عن دم العدوان فإنه لا يعني عنه وقال المواضع ابن القاسم يعني مسموم السيف عيسى أن كان في جهاد أو صيد لعينه ابن رشد يقول عيسى تفسير انتهى فالمراد بالمباح غير المنوع ليشمل المكروه كصداقه أو مع هذا النص (ص) وأثر مدل لم ينك (ش) يعني أنه يعني عن أثر العمل الفحش والجر بوضوحه من دم وقبح وصيد وما صائل من خط فار صيب الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا وصل بنفسه وأما ان قسرحال سيلانه فلا يعني عن أثره لانه أدخله على نفسه حيث كان كثيرا وأما اليسير فهو معفو عنه كافي المدنف ولا يضرحر نكوه قبل السيلان وكلام المؤلف فيمن به مدل واحد أو نحوه أمالو كرت كالجرح فانه مضطرا الى نكها أو يعني عما أصابته في فائدة العمل بالجملة وتشد عليه وتخفيفه كسكر وصرده ممي بذلك نقول لا كسبية المهلكة معاذرة أو لا بدعي (ص) أو ندبان تقاضى كدم راغبت (ش) أي وندب غسل جميع ما سبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان تقاضى بان يتجبا منه في المجلس أو تقدر بوجه لا به الى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب بالاشتداد كاحتجاب غسل ثوب الراغبين من ثوب تقاضى فيه كان في زمن هيجانها أم لا وظاهر الرسالة الجواب لكن جلت على الاحتجاب وكذلك جلت المدونة أيضا على الاحتجاب وفي ذلك قولان وتفسيرنا الدم بالخروج ليعالج وليخرج لهما الذي من خوفها حكمه كسائر العمل لا يعني الا عن دونه منهن ولا يلحق بهما البق والقتل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلال لان

(١٥ - غرضي أول) نفسه لا أن تقاضى فيؤمر بها كاحتجاب مدنفه وقبحة ولا يجب لانه يعلى بما على هذا جعل كلام المؤلف لا إطلاقه العفو الثاني أن لا تصل خرجه وأمكن التوقي منه بلا مشقة ان لم يلزم كل يوم فهذا لا يعني عنه ولو وصلت بنفسها هذا البعث في الصلاة قطع آخره كنها وغسل الآن يكون يسيرا فليقتل ويسى ابن رشد واليسير ما يقتله الراغب انتهى وان لم يرج انها تلتصق (قوله وندبان تقاضى) ومحل التدب انما المدنف عنه فالحال والواجب الفصل (قوله بان يتجبا منه في المجلس) هذا لا يأتي في دون الدرهم وفي شرح المدونة أنه يتجبا غسل دون الدرهم وما في حكمه وكلام المصنف لا يشمل ذلك لانه قيد التدب بالتقاضى ودون الدرهم غير متقاضى وأجاب الشارح رحمه الله بأنه لا يقتله بعض تلامذته بأنه وان لم يشمله لكن لا شاق في أنه يتجبا غسله لا نقول كلام المصنف فيما يعني عنه من غير قيد جسد وأما الدم فان العفو عنه مقيد بجسد لا يصل لتقاضى لانه يزداد عدوان الدرهم على كلام المصنف فإنه يجب عليه غسله (قوله ولا يلحق بهما البق والقمل) أي بل يتجبا مطلقا تقاضى خرجه أم لا وذلك لان الكثرة من البق والقمل متعذرة فلا مشقة في التسل بخلاف خرجه لغوث غاه كثر فلو حكنا بالاحتجاب مطلقا لمصلحة مشقة واعلم ان شارحنا تبع الشهورى وقد اعتمد هج كلام صاحب الحلال وما ذكره بأنه متفولا عن الشارح ونقل شيخنا عبادة أنه المعنى ان خرجه البق والقمل لا يجب غسله ولا يتجبا بخلاف دم البق الذي لا يجب ولا يتجبا

الاذا كثر فله مندب انتهى والظاهر الاول (قوله الا في صلاة) لاجابة لهذا الذي لا شرع قطع صلاته بغير طهارة في ك (قوله مستغفره
 وغيره) أي يختلف والنقل من أروان القواب وأولها بعد الصلاة والخروجان والسيوف المقتبل وموضع الخيامة بعد المسح بحكم
 عليها النجاسة ولا يطهر شيء من ذلك الا بغيره وغسل اليأسه من باب التعبد فلا اثر الا بالطلق ولم يخرج لنية كونها من باب التروك
 (قوله في عبارة) حاصله انه اذا جعل متعلقا بطهر تكون اليأسه مع والمعنى محل النجس بطهر مع عدم التمسك بالظن بقوله
 محل النجس لا بطهر مع عدم التمسك بطهر مع التمسك وقوله لان الخلاف ليس الخ أي ليس المراد ان بعضهم يقول الطهارة مع التمسك
 وبعضهم يقول الطهارة مع عدم التمسك أي وأمر مع التمسك في النزاع في الاشتراط وعدمه هذا حاصله (أقول) انه يلزم منه ذلك (قوله
 لا لا بالمرح) لا يعني انه يعلم بعدم (١١٤) اشتراط التمسك غير انه ليس فيه صريح بجافي الشرطية (قوله بنفسه) ولو يغير

ذلك ان لم يتوقف زوال العيب عليه (قوله ان عرف) أي جزما
 كما هو مفاد الشارح (قوله فيدخل
 الظن) له العلم بقوله على ما قال الشيخ
 سالم بن نفي في جهة النجاسة وتوهمها
 في أخرى فيجب عليه غسل الجميع
 على هذا ولو أعلى الظن حكم
 التحقق لما طلب بغسل النجاسة
 المتوهمه وبعضه فيدخل الظن
 تحت المعرفة فاذن لا يدخل تحت
 والا لا ضرورة فقط وأما على حل
 الشارح فيدخل تحت والا صورتان
 قال بعض نت وقد يثبت في غسل
 الموهوم أي الذي ذهب اليه الشيخ
 سالم بن الوهم في الحادث لا تأثره
 فليست كذلك أو أولى فلتنق
 ان الظن كالمع وإن الموهوم
 لا يغسل اذا تأثره في الحادث كما
 يأتي عن ابن عرفة توهم جانبته
 دنسك لغو (قوله ولا يجهتد
 فيفضل أحدهما على المذهب خلافا
 لأن العربي في هذه قياسا لما على
 الثوبين وعلى الخلاف في الكمين
 اذا اتسع الوقت ووجد من الماء
 ما يكفيهما فان ضاق الوقت

عن غسلهما لمعاً ولم يحدد الماء الا بما يكفي أحدهما فغسل أحدهما فان لم ينسج الوقت اعراض
 للقرى على النجاسة ولو فصل الكمين ما راككتين اتفاقاً (قوله فله أخرى) أي يجهتد فيصلي به الا ان وكذا وقت أخر حيث
 لم ينسج القرى من التمسك بغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وحمل القرى اذا اتسع الوقت للقرى والاصل في رأى واحد من حاله
 كعاجز ولا إعادة عليه فيصلي به بالقرى لا وقت بغيره (قوله والفرق على المشهور) والفرق بين الكمين بغسله والثوبين بغيري
 ان الأصل في كل من الثوبين الطهارة بغيره فاستدلنا بما في الأصل وهذا الأصل قديط في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة
 فيه ابن عبد السلام هكذا قالوا لا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لا اتصالا بزيادة التي الواحد ولا كذلك الثوبان
 (قوله بشرط أن ينفصل المصنوع المحل طهوراً) أي خالي من اعراض النجاسة قبل قوله ولا يضر التغيير بالواساخ

(قوله الأزرق المتنجس) كان نجسه باقيا على الصبح أو متأخر عنه (قوله فلا يشترط خلوص ذلك) ظاهره لا يشترط خلوصه
اعراض النجاسة وليس كذلك بل إذا كان كذلك بشرط خلوصه اعراض النجاسة لأن اعراض الزرقه ونحوها (قوله وكذلك ما صنف
الخ) اشارت لفرع آخر وهو صبغة شئ نجس فحكمه بخلاف الذي قبله من أنه لا يشترط خلوصه اعراض النجاسة لأنه لا يكون من
أفراد قول المصنف لا لون ورع عسرا (قوله ولو كانت أجزاؤه الخ) فومعنى قوله فلا يشترط خلوه وقوله وهو مشكل راجع لثانته وقد
علت أنه لا اشكال وظهر أنه مما استثنى حكم أحدهما بخلاف الحكم الأخرى **فتبينه** مقتضى قول المصنف بظهور أى لا يضره
مطلقا عليه فلا يكتفى بالنجس في تطهيره **والتم** وقد استظهر ذلك ابن العربي فإن الفرع الأول ظاهر في طرأ النجاسة بعد الصبح فلأن
النجاسة طرأت على الثوب الأبيض قبل الصبح فظهر في ذلك اتزان قلنا إن الماء المضاف حكمه حكم الطعام تنجس المصقبو يكون
من أفراد قوله وكذلك ما صنف شئ نجس فيصير على حكمه وأما قلنا أنه كالماء المطلق فلا تنجس المصقبة فيكون حكمه حكم قوله
كالثوب الأزرق المتنجس (أقول) بل و يظهر أيضا أنه إذا عرض على الثوب المصبوغ نجاسة ووضع في الماء يتقلب مضيفا فلا يظهر
حينئذ بسبب تلك النجاسة التي في الثوب وبالخاص لا أن ما ذكرنا ما ولا في معنى كلام (١١٥) الشارح إلا لاجل موافقته لما في عب
والاقتضاه الشارح أن المائل

الثلاث حكمها واحد في التنجيس
ويكون قوله فلا يشترط خلوصه
ذلكا من اعراض النجاسة
ويكون قوله وهو مشكل راجعا
لصورته وهو الذي ينبغي أن يصار
إليه (قوله ولا يلزم عصره) جمل
استثنائه أى الغسل وكذا
الأرض فلا يلزم عركها (قوله لا لون
ورع عسرا) ويصير المائل طاهرا
لأنه معفو عنه (قوله المائل
لجره في رأى العين) أى لا تلتزم
لرؤية العين وإنما قال في رأى العين
لأجل قوله معفو عنه لا طعمه وذلك
لأنه لا زال لجره في رأى العين
وفي نفس الأمر يلزم منه زوال
الطعم فلا يشترط مع أنه قد اشترط
(قوله متعلق بطهر) قال في ك

اعراض النجاسة وهي اللون والطعم والريح وأما ما انفصل متغيرا كالثوب الأزرق المتنجس
يفصل فلا يشترط خلوصه ذلك وكذلك ما صنف شئ نجس ولو كانت أجزاؤه متقطعة وهو
مشكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة (ص) ولا يلزم عصره (ش) يعنى أن محل النجس
إذا غسل بالماء الطهور وانفصل المانع المحل طهورا فإنه لا يلزم عصره لأن العصر من أن الماء
انفصل طهورا والباقي في المحل كلفصله وانفصل طاهر وقوله (مع زوال طعمه لا لون
ورع عسرا) متعلق بطهر والمعنى أنه يظهر محل النجس بغيره المزيل لجره في رأى العين
بشرط زوال طعمه ولو عسرا أولونه ربه التسريح فيقاسى من ذلك تحليل على قضاء النجاسة
في المحل و يتصور الوصول للمعرفة محل النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بان تكون في الفم
أو دعت الفم أو غلب على اللسان زواله فغير ذوق المحل استظهر أن أوان وقع وزل وأما زوال
اللون والريح حيث عسرا فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما بقوله مع زوال طعمه متعلق
ببظهر وقوله لا لون ورع عسرا معطوف على المعنى أى بشرط زوال طعمه لا لون ورع عسرا
وهذا أضعف العطف وسقط ما قال من النظر للمعين في شرحنا الكبير (ص) والعلة للتفريق
نجاسة (ش) العلة هي الماء الذي غسلت به النجاسة فلا شك في نجاستها إذا كانت متغيرة
سواء كان تغيرها باللمس أو اللون أو الريح ولم يلزم التسريح وهذا كونه آتيا من هذه المسئلة بعد
قوله منفصل كذلك المتغير عنه لكن هذا المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره وما تقدم
أن حكم محل النجس بطهر بالمطلق بين أن عينه زال بكل مانع بقوله (ولو زال عين النجاسة) عن
المحل (بغير المطلق) من مضاف أو غيره كمثل وبقوله غلب في جاف أو جف ولا في مبلول (لا يتنجس)

هذا هو المتعين وأما الساطي أن متعلق بقوله لا يلزم عصره وهو بعيد انتهى ولا يخفى أن بخلاف لقوله أولا كما كان قوله مع زوال طعمه
الخ (قوله استظهار) أى جاز فذوق الخ لا لاجل أن يستظهر أى يطلع على حقيقة حاله من أنه لا يقع لأثر النجاسة (قوله أو أن وقع
وزل) أى وأثره كغيره من الزوال أو شك هل زال أم لا وحسنه يجوز أن يقدم على ذوقها وإنما الطهر مع عدم متغيرا وجودها
أى وأثره وجودها فالحاصل أن قول الشارح أو غلب الخ لا مقهوره (قوله وسقط ما قال الخ) عبارة كـ وسقط ما قال أن في كلامه
نظر من وجهين أحدهما أن قوله بطهر مع زوال طعمه لا يقتضى الحصر في ذلك فأنه ما أن الذي يفهم من قوله لا لون ورع عسرا أن
اللون والريح أن عسرا زوالهما ثم زالا أنه لا يظهر زوالهما مع أن هذا غير صحيح غير مراد إذا شرابه الشيخ أحسن حاله فأنى (قوله وهذا
تكفي الخ) بعيدا لا يفهم منه ذلك (قوله لكن هذه المسئلة يستغنى) مراده بالمسئلة قوله المصنف والعلة (قوله ولو زال) مشكل
لأن الماء المضاف المشهور أنه كالطعام نجس بعلاماته النجاسة اللهم إلا أن يقال هذا من بابي عن أن المضاف ليس حكمه حكم الطعام
وأنما حكمه حكم الماء المطلق فهو مشهور من بابي على ضعف الأثر الأخير بأن ذلك الجواب لا يأتي في غير المضاف كمثل قلنا مناسب
لذلك الجواب الاقتصاء على المضاف ثم جعله كمثل من غير المضاف لا يأتي في كل لخل إذن لتلش ما يكون مضافا فأسأل (قوله من
مضاف الخ) فيه اشارة إلى أن المراد بغير المطلق الطاهر فإن قول المصنف بطهر بل بغير المطلق لكأنه أعسر وأحسن الأعسرة

ظاهرة وأما الأحسنه فلأن غير المطلق يصدق بالنفس والشيء (قوله والأعراض لا تنتقل) قد يقال ينتقل محلها كما تقدم في قوله وإن يعين لاصق (قوله وإن شئت في أصابته التوب الخ) ولا أثر لهم المراد الموضع الذي شك فيه منه فإن كانت ناحية واحدة فزنها فقط وإن كانت ناحيتين ردهما معاملة القاضي عياض والمراد بالناحيتين الظاهر والباطن (قوله أو ظن فلنا غير غالب) أمالو كان الظن غالباً فبأنه يجب الغسل (قوله لا امره) لعل التسليم لا امره لتبديل لأن وجب بأنه لتبديل لقوله فله يجب مع علته التي هي قوله لا مالخ (قوله من طول ماله) بالناس أي ظاهرهم من باب تعب وفي بعض النسخ ليس فيكون باله لا لقول (قوله من أمر الناس) أي شأن الناس أي من الصلابة والتابعين فهو دليل لما فيه (قوله إذا شك في وصولها) أي أو ظن فلنا غير قوي (قوله لا يقبل بمق ترك الغسل) وذلك لأن عندنا قولنا إن إزالة التجماسة واجبة (١١٦) ولومع التيسار أي من صلى التجماسة ساهياً بعيداً (قوله تشبيهه لتكميل

الحكم) أي ظاهركم فثبتت الأدلة والوجوب كما يشير إلى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعتداف حيث الأول ابن الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه تكميل ذلك الحكم بأن ذلك أي الوجوب مع الذكر والقدرتين حيث قوة أعدامه فحكمك ثبوت الأدلة وتكميله بكونها أي الأدلة بأدع المذكر والقدرتين وفي الوقت مع الجز والتيسار (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات فإن الجاهل الملق بالعامد في العبادات وغيرها الأفي مسائل مستتة فتدبر (قوله فتكون وجوب التضع) أي لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعتداف تقول فيها أي الأعدامات مع الذكر والقدرتين وفي الوقت مع الجز والتيسار (قوله فيكون مشهوراً) كأن مقابله وهو الوجوب مشهوراً أيضاً فكيف إزالة التجماسة (قوله فالجواب بأن) (قال) أمه والوجوب تصدى (ثم أقول) هنا يفهم أن التضع

ملاقى محلها) أي على مذهب الجمهور إذ لم يبق إلا الحكم وهو عرض والأعراض لا تنتقل وقال القاضي يضي وعليه ما لو دهن القول بالمسألة يت واستحب منه فبعد الاستصحابون غسل ثلثه في الأول ومع غسله على الثاني (ص) وإن شك في أصابته التوب وجب فضحه (ش) أي وإن شك على السواء أو ظن فلنا غير غالب في أصابة الخاصة غير نجاسة الطريق التوب أو خف أو وصل فله يجب عليه التضع لقطع الوسوسة لأنه إذا وجد بعد ذلك أنه يمكن أن تكون من التضع قطعاً بنفسه لا امره وعليه الصلاة والسلام بنزع الحصر الذي أسود بطول ماله لحصول الشك فيه وقول عز حزن شك في وجهه أصله أغسل ما رأيت وأضع ما لم أر ولعل الصابون والتابعين وقال مالك في المدونة وهو من أمر الناس انتهى وقولنا غير نجاسة الطريق احترازاً عن نجاسة الطريق إذا شك في وصولها أو ظن وقد خفت عنها فله لا شيء عليه كما تله إن عرفة (ص) وإن ترك أعدام الصلاة كالتبديل (ش) يعني إذا ظن الوجوب التضع فتر كونه صلى فله بعد الصلاة كما يصح ما من ترك غسل التجماسة الحقيقة فإن كان عامداً أو جاهلاً أعداماً بل وان كان ناسياً أو عاجزاً أعداماً في الوقت وهو في التلويح لا لا استقرار وفي العنان التغير وفي الصبح الطلوع وخلفه التضع لا يقبل فيه أحد طاعة الناس أبداً لا يقبل به في ترك الغسل ولو ترك التضع وغسل فقال بعضهم أن الظاهر يختلفون في الأجزاء كما يختلفون في غير غسل رأسه وأخيه وقوله كالتضع تشبيهه لتكميل الحكم لا لأعدامه فحكم عقل عنه وحصل الشارح الجاهل كالسلي في نظر فله ملحق بالعاصق باب العبادات الأفي مسائل مستتة ليس هذا من باب بصره أخرى قوة كالتبديل راجع للوجوب والأعدام أي وجوباً كوجوب الغسل وأعدامه كإعدام ترك الغسل فيكون وجوب التضع مع الذكر والقدرتين فان قيل لم يجز القول بالنسبة هنا فيكون مشهوراً فالجواب أن يقال إن واجب ورود الأمر من الشارع فيه مع أنه أهمل من إزالة التجماسة (ص) وهو يشك في البدلية (ش) المشهور أن التضع في التوب والجسد الأرض على القول به فيما عرش بالدمع وتواحدة وإن لم يضر محل أو ألقم بعد غسله المصاق والأكل مضاه من غير احتياج إلى نية فالورش المحل مطر كني لأن التباعد فيما تقع به الإزالة لا وجوب النية فكذلك لا يلزم في الغسل مع أنه بعد لتضرهم الإزالة على الماعني المشهور فكذلك في التضع ولا يمنع كونه من باب إزالة التجماسة بأن حكم إزالة التجماسة

المدة

متفق على وجوبه ليس كذلك إذ في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب التضع واستحبابه

وجوب الغسل فمن يقول بالوجوب يستدل بامر عليه الصلاة والسلام بنزع الحصر الذي أسود من طول ماله وبذلك لحصول الشك فيه (قوله وهو يشك بالبد) لما كان تضع يعني برش من باب ضرب وي معنى رشح كتضع الأظفار بالبرص كذا في القاموس والصحاح من المستفاد المراد منه ما بقوله وهو يشك (قوله المشهور الخ) ومقابله أنه يقتصر إلى نية الظهور التبعية أنه توكيد للتجماسة على مسألتين (قوله لأن التبعية تقع بالإزالة) أي إزالة التجماسة أي أو ما التبعية في تحصيل الطهارة تكفل الدين قبل ادخالها في الأمانة فيحتاج إلى نية أو أيضاً هذا قصد في غير النفس وهو لا يحتاج إلى نية (قوله في المشهور) أي في القول المشهور أي على القول المشهور (قوله ولا يمنع كونه من باب إزالة التجماسة) أي أنه قد قبل ما يمنع باب إزالة التجماسة

(قوله ونسب) أي صولة (قوله لا تنوهم) التوهم منسب على قوله يقتصر لها (قوله وقد تقدم جوابه) الانصاف أنه جواب بعد لأن
 الرش المذكور لا ينضم مع جملة البحث نظر أن بمزالت التسمية (قوله لأنه وصف) أي بقوله باليد لأن المعنى وش كائن باليد فبأنه
 يقتضي أن يكون قوله بلانية متضمن حقيقة النضج وليس كذلك فالأحسن أن يكون متعلقاً بقوله وجب (قوله على المشهور) ومقابلته
 ما لا ينفع أي يجب النضج وعزاه ابن عرقرة وأبو ابن القاسم (قوله بل هو من باب قوله وان شئت الخ) كذا استظهر الخطاب الأقوية
 لأن الأصل بقاؤه على ما به الخطاب بل هي زيادة من عند شارحنا (أقول) قضية كونها الأصل بقاؤه أنه يجب الفصل ولا يكتفي
 بالنضج فالأحسن استقامتها وجه قول الخطاب وجوب النضج أنه لا يحتمل إزالة التسمية وعدمها وأصاب الخبر بطا صارت بداني
 كونه هل أصاب الخبر بحاسة أم لا وخلاصته أن هذا التعليل إنما هو ظاهر في وجوب غسل المتنجس الذي شئت في إزالة نجاسته لأن
 الأصل بقاؤه وأما الربط الذي أصابه فإنه يجب فصله لما تقدم (قوله أو يجب غسله) هذا هو المعتقد (قوله فينبغي عدم النضج) أي
 هذا بالنسبة لقول الأول وهو أن الجسد كالنوب وأما بالنسبة للمعتقد فنقول (١٧٧) ينبغي عدم الفصل وكذا يقال في قوله وكذا

لوشئت في نجاسة المصيب وفي الإصابة
 الخ (قوله وإذا اشتبه بظهور الخ)
 فينبغي لا تقيد بالنسبة الأول
 ذكره الشارح وهو أن يتسع الوقت
 التي هو فيه الخ ما قال الشارح
 الثاني أن لا تذكر الأواني حدها
 والتحرى واحداً وبوضاها أن
 أمكنه التحري وأوسع الوقت
 والائتمار كالأواني التي أوتيت منها
 دون عدد المتنجس وزيادة أواني القيد
 الثالث أن لا يحسد ظهوراً محققاً
 غير هذه الأواني والأزكها ووضاها
 في تنبيهه أطلق المؤلف الاعتناء
 وأراد الالتباس فبعبارة زان
 الالتباس مع دليل والالتباس
 لا دليل معه (قوله بتنجس) كأي
 تنجس أحدهما بتراب طاهر طرح
 فيه والآخر بتراب نجس وقوله أو
 نجس أي كالنوب المقطوع الرخوة
 للواصف لأوصاف الماء ولاص
 فيها غير أن القاضي عياض هو باب
 خرجها على الأولى وأنها لا تفرق
 (قوله على بعد النضج الخ) ظاهره

الماء عليها ونسبها لوارش غير ملائم لذلك لعدم تنعيمه المحل لا نقول كثرة نقط الماء على
 سطحه مظنة بنسبها لأن كانت والتفت كقوله بغيره أخرى وأما إذا قد قوله بلانية لثلاثتهم
 أن النضج أمر تعبدي يقتصر على الظهور والتبديف فيه ذهون تنكسر لتسمية لا إزالة لها وقد
 تقدم جوابه وقوله بلانية حال من قوله رش لأنه وصف (ص) لأن شئت في نجاسة المصيب
 (ش) هو معطوف على قوله وان شئت وانما يجب النضج في هذه الحالة على المشهور لأن
 الأصل الطهارة وليس من هذا القبيل ما إذا تحققت نجاسة المصيب وشئت في إزالة النجاسة
 أصاب المحل رطبا غير مل هو من باب قوله وان شئت في إصابتها النوب وجب فصله لأن الأصل
 بقاؤها كأي (ص) أو فيها (ش) هذا هو الوجه الثالث وهو أن يشئت في الإصابة وفي نجاسة
 المصيب النضج ساقط هنا اتفاقاً لأن الشك كأي من وجهين ضعف ولوا سقط الوقت لهذا
 القسم لاستغنى عنه عما قبله فلهذا عدم النضج في هذه الأولى لكنه ذكره تنقيحاً للأقسام
 المسئلة (ص) وهل الجسد كالنوب أو يجب غسله خلاف (ش) أي إذا شئت في إصابة
 النجاسة الجسد هل ينضج كالنوب وهو ظاهر المذهب عند ابن شمس والمذهب عند المازري
 والأصح عند ابن الجلب أو يجب غسله وهو المذهب عند ابن رشد لأن النضج على خلاف
 القياس فيقتصر فعلى ما ورد وهو الجسد والنوب ولو تحققت إصابة الجسد وشئت في
 نجاسة المصيب فينبغي عدم النضج وكذلك لو شئت في نجاسة المصيب وفي الإصابة فاختلاف
 في الجسد أجمع للأولى ولأنه لا تناسل ولا ثلاثة لعدم النص فيهما (ص) وإذا اشتبه بظهور
 بتنجس أو نجس صلى بعد النضج وزيادة أنه (ش) يعني أنه إذا اشتبه بظهوره بتنجس أو
 نجس كبول فإنه يصلى بوضوء بعد النجس أو النضج وزيادة أنه ويصلى على الأكران
 شئت فيه فإذا كان بعد الظهور اشتبه بالنجس أو النجس اشتبه بوضوءه بثلاث
 صلوات بثلاث وضوءات أو ثلاثاً فباربع أو أربع فنجس وهكذا فقولاً زيادة أنه
 بوضوء يصلى بآخر كل وضوء ثلاثاً لأنه بعد كل واحد على ما إذا جاع الأوضاء ثم صلى بعد ذلك
 وليس مجرد فكان ينبغي الاحتراز عن ذلك بأن يقول مثلاً عقبه إذ كره كل صلاة وضوء ولو

أنه يعلم عدده فإن لم يعلم ذلك فهو صور الأولى أن لا يعلم عدده ولا عدده مقابلة وفي هذا من صلى بعد الثانية بسلام أن أخذ
 النوعين عدده كذا والآخر عدده كذا أو لا يصلح ههنا وهذا وفيه يجب أن يعتاط ويصلى بعد ذلك أكثر وزيادة أنه يمكن دخول
 هذه الصورة في قوله بعد النجس الثلاث أن يكون عدداً ثمة عشر مثلاً ويتحقق نجاسة نجسة وطهارة اثنين وشئت في ثلاثاً فينبغي
 في هذه بعد النجس تحقيقاً أو شكاً وزيادة أنه يمكن دخول هذه الصورة في قوله بعد النجس أي بعده ولو شكاً في مقتضى الاحتياط
 الحكم بعدم طهارته لأحد واحد في الصورة الأولى وعدم طهارته لأكثر في الثانية وعدم طهارته لما شك فيه في الثالثة وخلاصته
 أن الصورة الخامسة التي ذكرها الشارح فيما إذا اشتبه بظهور بظاهر تأني هذا الطريق بينهما لا تعدد الصلوات عند دخول الأولى (قوله بأن
 يقول كل صلاة وضوء) ولا يقال هذا يصح جميع الأوضاء لأنه لا جامع للأوضاء فكل من كل صلاة وضوء بل بوضوءات

(قوله في التخصيص كالتخصيص) أي فقول المصنف على بعد التخصيص قاصرا لا يشمل التخصيص أي وهذا التصويب يفيد التناوب فيكون أحسن (قوله ومفهوم الخ) وبق النظر فيما إذا اشتبه ظهور بطاهر متخصيص أو نجس فالتظاهر أنه إذا اشتبه ظهور نجس احتياطاً وإذا اشتبه ظهور بطاهر واشتبه ظهور متخصيص والتظاهر أنه يتوضأ إذا اشتبه فيه الطهور بالطاهر بعد الطاهر وزيادة ماء ويصلي صلاة واحدة والتظاهر أن تقديم التخصيص فيه الطهور بالطاهر على ما اشتبه فيه الطهور بالنجس واجب لأن ثم من يقول بجمعة الطهارة بالطاهر كافي لا (قوله والخبر أنه إذا اتحد عندهما) أي الأمانة في حقيقة المطلق ولحد وكذا الذي في الطاهر (قوله غسل الأسماء) استظهر المؤلف اشتراط الخلط في غسل الخوخة في حقيقة الغسل وفي كلام ابن العربي ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب بل يكفي صب الماء على الأذن لتليين تلك شئ يزال وقوله وراق أي الماء المولوع فيه وهو مرفوع ولا يصح نسيه بأن مضجرة عطفاً على المصدر وهو غسل لانتفاءه من استصحاب الغسل مع الازالة لأمع عدمها للاستعمال وإن الأمر بالازالة مشروط بالغسل وليس كذلك أي يتبدل كل من (١١٨) الغسل والازالة من غير تعدياً أحدهما بالآخر وراق ولو تكررت

قال عيسى بن قيس تقدم تعدياً أولون فيه كلب بما إذا كان قليلاً أم لا الكثير فلا يكره استعماله وإن كان كذلك فلا وجه لازاقته فإن قيل التعبير بالتعليل يظهر في الوجوب بغسل كلبه من أجله لا على الاستصحاب فليجواب أنه لا يعمل على نقلها تقدم من أن الماء إذا ولغ فيه كلب أنتم مكره وظلوا في أن يحصل على التبدل والازالة قاله التاصر (قوله سواء كان الخ) هذا تعبير لا مطلقاً يتناول أن الألام في الكلب العموم للأعهد فيقتصر بالمتن على غيره والمسرود بالكلب المعروف لا يطبق عليه لفظ كلب لغة (قوله تعدياً) ومعنى التعدي كما قال في التوضيح الحكم الذي لا يظهره حكمه بالنسبة المتابع أي أنها بمنزلة لا بد من حكمة وثقل لأننا استقرنا

قال المؤلف وإذا اشتبه ظهور بغير طاهر صلى بعدده وزيادة الأمان كان أحسن وأخصراً بالتخصيص كالتخصيص وكلام المؤلف فيما إذا اتسع الوقت والتجزي واحد اقتضاه أن أمكنه التجزي وأوسع الوقت التجزي والائتمار هكذا وقع في مجلس المذاكرات ثم ظهر أن هذا يجزى فيه الخلاف في قوله وهل إن خاف فواته باستعماله خلاف ما ذهبن من إفراده وبأن أن المتمدن من الخلاف القول بالجمع وأنه يعتبر خوف فوات الوقت الذي هو فيه قاله بعض ومفهوم قوله بتخصيص أو نجس أنه إذا اشتبه طاهر بطاهر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم أنه إذا اتحد عندهما أنه يتوضأ بكل منهما ولو صلى صلاة واحدة وإن كرعهما لم يجزئ زيد على أن في ذلك علم بعد الطهور من غير فيتوضأ بعد الطاهر وزيادة الماء ويصلي صلاة واحدة وما شق في كونه من الطاهر أو الطهور وفهم من جملة الطاهر وإن لم يعلم عدد واحد منهما متوضأ بالجميع وصلى صلاة واحدة وإن علم أن عدد أحد النوعين خمسة وعدد الآخر أربعة مثلاً ولا يدي ما الذي عنده خمسة ولا ما الذي عنده أربع فانه يتوضأ بعداً كثر هو زيادة ماء ويصلي صلاة واحدة (ص) وتبدل غسل الأسماء لوراق لا طعام وحوض تعبد سبعاً ولو غلب على طلاقاً غيره (ش) يعني أن الكلب سواء كان منهي عن المخاض أم لا ذوقه واحد أو متعدداً إذا ولغ في أناس ماء أي شرب منه فانه ينعبد أن راق الماء المولوع فيه ونسب أن يغسل الأسماء سبع مرات تعبد على المشهور لطهارة الكلب وقيل لغزارة وقيل لتباعد فلو كان المولوع فيه طعاماً أو حوض ماء فلا نكح الازالة والغسل لأن الغسل إنما في الأسماء فبق غير على الأصل لأن أواني الطعام مضافاً في الصلاة بخلاف أواني الماء فينقل أو أنيه غالباً ولأن الوراق يختص بالماء مخوف لا طعام وحوض بالجر عطف على ما هوها مفهوم أناء ماء على التشر المأكوس وقصبت تعبد على أن ممقول لأجله وسبغ على أن ممقول

عادة الله فوجدنا ما يصلح دارنا للأفاد (قوله لطهارة الكلب) أي أن علمكمنا بالتعبد لطهارة مطلق فليس تعدياً للتعبد بل الحكم بالتعبد فلا يرد ما قيل بالتعبد لا يعمل (قوله وقيل لغزارة) ظاهر العبارة أن تعطف على قوله لطهارة وليس كذلك بل هو معطوف على تعبد وأخلصه أنه اختف في سبب مطلقية غسل الأسماء ولو غ الكلب فقيل تعبد وقيل لغزارة وقيل لتباعد (قوله فلا نكح الازالة) أي لم يحرم في الطعام وقيل راق الماء الطعام قال في التوضيح يتناول التعبد في الخاصة وفي الغنم تدعى القول بأنه يغسل سبعاً تعبداً ويجوز شره ولا يفيق في الوضوء إذا وجد غيره من مختلف في نجاسته وعلى أنه المكسرة لا يجوز شره ما انتهى (قوله لأن أواني الطعام) الأولى أن يقول ولأن الرأوا أي طاحيداً شائعاً ورد في إلقاء الماء لانه الذي يشغل فليقل في قودر الأمر بالغسل مطلقاً لقنا الصلابة الأصلية أنه إذا ورد مطلقاً ومصدق واقعاً واحدة فيقيد المطلق (قوله بالجر الخ) لا يفتي أنه يشكل في حوض فلا يصح عطفه على ما لا له ليس محترزاً لانه محترزاً ما يجب بأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتوسع قال في التوضيح الغسل مختص بالأسماء فلو ولغ في حوض لا يغسل لانه تعبد (قوله ممقول لأجله) فيه أنه لم يتعد الفاعل فلا حسن أنه منصوب على تزج التفاضل أي على جهة التعبد

(قوله أي ذامر اتسبع) تفسير لقوله أي ذاسبع إشارة إلى أن المراد سبع من الفسلات لأن المراد سبع من الفغلقت وقد قوله أولاً أي ذاسبع إشارة إلى أنه ليس الفسل هو نفس السبع لأن السبع اسم لعدد فلا يكون نفس الفغل ولا يعد من السبعة الماء الذي وُلغ فيه الكلب (قوله لاختير راج) إشارة إلى تفسير غير أي أنه لا يصح في غيره تأخذ على الكلب ويصع ترجيح الضمير للبولوغ (قوله عند نقد الاستعمال الخ) قال عجم المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاحتعمال على ما يظهر من كلامهم لا عند قصد الاستعمال سواء اتصل بالاستعمال أم لا كما ينبغي من كلامهم ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الفسل بالاستعمال حيث لم يتصل الفسل بالاستعمال ولا فوراً عند البولوغ ولو لم يربط استعماله فلا يبعد منهم ما على أن الأمر للتراخي الخ (قوله بلانية) لأنه تعبد في الغرض لفعل الميت بخلاف ما إذا كان في النفس فيفتقر إلى (قوله بلانية) متعلق بمحذوف أي يمكن بلانية كما إشارة الشارح بقوله يمكن وتعلقه بنسب أو بغسل غير واضح لاقتضائه استحباب عدم النسبة مع إن الخلاف في الاشتراط وعدمه والظاهر من نفي الاشتراط عدم استحباب العدم قاله الشيخ أحد (قوله لأنه لم يثبت في كل الروايات) في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام لا داوغل الكلب في إناء أحدكم فليقره ثم يلبسه سبع مرات وفي لفظ آخر طهوراً ثم أحادكم إذا داوغل فيه الكلب أن يلبسه سبع مرات أولاً ولأن بالتراب وكذا روايات أخرى وتعب بأن عدم نبوته في كلها لا يقتضي تركه لأن زيادة (١١٩) العمل مقبولة قال بهراموفه نظر لأن عمل

قبول زيادة ما يمكن التي لم يرد أو توهموا الذي لم يرد أو توهموا عمن المحقق ابن حجر فيكون مخالفين هو وأولى منه فتكون الزيادة شاذة والشاذ مردود بقوله ولا يضطر برأيه (قوله لأن في بعضها أحاد من بعضها أولاً ولأن في بعضها في آخرها من قوله أكتفي واحد) أي من الوجبات أكتفي واحد (قوله أكتفي موجب واحد) أي فأن كعد فواض (الوضوء) أي فأن موجباً واحداً بفتح الجيم وهو الوضوء (قوله ولا يتعد بولوغ كلب) أي بناء على أن الألف واللام في الكلب في قوله عليه الصلاة والسلام إذا داوغل الكلب الخ لعن

مطلق لفعل وهو صفة لمصد وعحذوف والتقدير غسل سبعاً أي ذاسبع أي ذامر اتسبع وقوله بولوغ كلب لاختير أو سبع فلا يوجب الفسل ولو نشأ ولم يمس كلب وغيره فلا يحوط الفسل ولا يبعد تبعيته للألف وقوله وكل ذات رحم فوفاها بمنزلة ولعل الكلب في الأمان من غير ما لا يوجب غسله (ص) عند قصد الاستعمال بلانية ولا تريب ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب (ش) أي أن الأمر بالفسل لا يكون إلا عند قصد استعمال ذلك الأمان على المشهور وعزاه ابن عرفة لا تكروراً وعبد الحق وقيل يؤمر بالفسل بقوله بولوغ ويكتفي الفسل المذكور بلانية ولا تريب لأنه لم يثبت في كل الروايات ولا يضطر برأيه ولا يتعد الفسل المذكور بولوغ كلب مرات في الأمان وأجاعة كلاب لأن الأسباب إذا تساوت موجباتها أكتفي بواحد كعد فواض الوضوء ولو قال بولوغ كلب فأكثر لا يستفي عن قوله بعد ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب ولو أدخل به أو غيرهما من الأعضاء أو لمسه من غير تحريك أو سقط لعابه فلا يغسل ولما انتهى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي سبب الماء الذي يحصل به الطهارة وبين الأشياء الطاهرة والنجسة بيان حكم إزالة النجاسة وكيفية إزالتها وما يعنى عنه منها أتبع ذلك الكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء وفواضه والغسل وفواضه وما هو بدل عنهما وهو التيمم وعن بعض الأعضاء هو مسح الخلف باليسرة وإنما كانت تلك الفصول الثلاثة وسائل لأن معرفة طهارتها يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والنجس وسيلة الشيء

المحقق ولو في واحد (قوله وسائل) سبباً لأن جعل هذه وسائل باعتبار معرفتها لأن معرفة ما يتوصل الخ الأئمة خبر بأن معرفة تلك الأشياء لا يتكفي في معرفة صحة الطهارة لأن النجس لا يعرفه صحة الطهارة من الحدث فتوقفها على شيء آخر من محصل فراض الوضوء والفسل على أنه لا تدخل لغفوات في صحة الطهارة من النجس والحدث ويجب أن العفو في حكم الطاهر فان قلت وكذا بين الأشياء الطاهرة والنجسة قلت لأن معرفة الأشياء الطاهرة والنجسة فتبدل ما تفسر بها ما طاهر وأنجس فيجيب الأول في العبادات والثاني فهو في العبادات ثم لا يفتي أن في عبارته تنافي لأن قوله على مقاصد الطهارة وهي الوضوء وشبهه أن المراد بها طهارة الحدث فقط وهذا ينافي قوله بعد لأن معرفة ما يتوصل الخ وقوله التي هي بيان الماء أي التي هي الماء الميسر الذي يحصل به الطهارة وكذا يقال فيما بعد وقوله وكيفية إزالتها أراد بها إشارته لقوله وبطهر محل النجس الخ وقوله مقاصد الطهارة المقاصد جمع مقصد أي محل يقصد منه الطهارة ويكون سبباً في حصوله لأن قوله وهي الوضوء ظاهر في ذلك وقوله وفواضه بخلاف ذلك وكذا قوله والفسل وفواضه الآن قال سبب فيها ما من حيث حصولها أو من حيث عملها (قوله التي هي بيان الماء) أي الماء الميسر الذي يحصل بسببه الطهارة أي بواسطة الوضوء ولأن الطهارة هي الصفة الحكيمة المعرفة بما قصد (قوله إلى معرفة صحة الطهارة) أي أو علمها بما في شيء وهو أن حكم إزالة النجاسة وسيلة لطهارة أي اتصالها بالصفاء ويجب يجعله من إضافة الصفة لوصف

(قوله تكرره) لا يعني ان التكرار هو لكونه مطلوب لكل صلاة فلا يكون له من عدمه اعتبارا مستقلا وظاهر ان كلامه استعيل
 مستعمل ويجب بانه في الاول نظر للتكرار من حيث كونه تكرارا للمعنى ولومع الطلب الواجب بخلاف الثاني لم يستقر ذلك بل نظر لطلب
 الواجب والتدوير (فصل فرائض الوضوء) لا يعني ان دلالة العالم عليه محكوم فيها على كل فرد مطابقة وهو فاسد
 هنا لا يمكن للمعنى كل فرض من فرائض الوضوء على ما بين الاذنين وما عطف عليه ولا صحة له ويجب ان يحل ذلك ما تم تفرقة
 على ارادة المجموع كما هنا وان القاعدة اعطيت (قوله وترتّب العقاب الخ) لم يقل وترتّب عقابا فان الاذن لفرض ترتّب العقاب على
 تركه ويطبق الفرض على ما يتوقف صحة العبادة عليه وهو المناسب وان كان هناك شبهة في الوضوء على الوقت (قوله ويحال
 فيه) أي في الامر الذي يناب الخ (قوله فان قيل فرائض جمع كقوله عشرة تفوق) الاولى ان يقول للمخوف العشرة على ما لا ينافيه (قوله
 استعمال جمع الكثرة) أي صيغة جمع الكثرة (قوله في التامة) أي في نفس التامة لا في صيغتها (قوله بناء الخ) وهذا الجواب على القول
 الصحيح من اتفقهما في المبدأ وانما اختلافهما في الانتهاء (قوله سوا قتلنا سبده العشرة) الاولى ما فوق العشرة (قوله لان فعلا لا يجمع
 على فعائل) أي كما انما لا ينافي جمعه عليه شذونا (قوله يفضها المام) وقيل بالعكس حكاه ت (قوله وحكي الضم الخ) مقابل المعروف
 فهو شاذ كما قلناه ت وجد هذا الخطأ (١٢٠) ضعيفا (قوله أو بعد كونه مستعملا في العبادات) المناسب

أن يقول أو بعد كونه مستعملا فيه
 أي الوضوء الثاني هو بالمعنى القوي
 لان هذا متعلق بالصفة ثم ظاهر
 الشارح ان هذه احتمالات
 لا أقوال (قوله وهي التامة) أي
 الوضوء الخ الظاهر ان المشتق
 من الوضوء الوضوء مطلقا بالضم
 والفتح لكون كل منهما ماسيا فيها
 (قوله والمحسن) عطف مسبب
 (قوله وشرع بالمحسنة بن عرفة)
 لانها ان الوضوء الشرعي هو ما كان
 بالضم فالتفصيل لم يكن في الفعل
 في الضم فيكون المعنى القوي
 المتقول عنه المعنى الشرعي هو
 الفعل ثم الظاهر ان المراد بالفعل
 في التامة يجب منه هذا الصب

ما يوصل اليه بعد أن من المقاصد بالوضوء لتكرره ولا يمتطو بل لكل صلاة ما وجب أو أنه باقتال
 (فصل فرائض الوضوء)

(ش) فرائض جمع فرضة وهو الامر الذي يناب على فعله وترتّب العقاب على تركه يقال
 فيه أي اضرب فرض ويجمع الفرض على فرض فان قيل فرائض جمع كقوله عشرة تفوق مع ان
 فرائض الوضوء سبعة يقال استعمال جمع الكثرة في القلة أو بناء على أن سبدها جمع الكثرة
 من ثلاثة وأما تسبدها ففرائض الصلاة فهي سبعة وأما سبدها العشرة أو سبدها من الثلاثة
 وقول ت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فعائل بل هو جمع فرضة بمعنى
 مفروضة والوضوء بضم الواو الفعل وبضمها للمعنى المعروف في اللغة وحكي الضم والفتح
 فهما وهل هو اسم للمطلق أو بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادات
 مشتق من الوضوء بالمعنى التامة بالطاء المحبة والحسن وشرع بالمحسنة بن عرفة لجموعه
 التطهير وهو ازالة النجس أو هو رفع مانع الصلاة يقال فيه مرفوعة بضم الفاء غلبت وجوبه
 ورجل وسمع رأس واعلم ان الناس اختلفوا في عدد فرائض الوضوء وحصل ذلك ان منها فرضا
 بالجمع وهي الاعضاء الاربعة وعلى منتهوا المذهب وهو النية والحلل والقور ولا على
 المذهب وهو الماء المطلق فافترض كما هو والترتّب والجسد الطاهر لقولهم في باب الفصل
 اذا غسل مواضع الاثني عشرة الجنابة وازالة النجاسة أجزأ على المشهور ولما أراد المؤلف

أوما قامه قلمه مع الناس سواء كان وضوءا شرعيا أم لا كما في قوله صلى الله عليه وسلم ترك الطعام الوضوء قبله والوضوء
 بعده (قوله لجموعه التطهير) أي من رجوع انخاص العلم أي وقد عرف ان عرفة التطهير وقد يقال انه يصدق التعريف للمعنى لقولهم
 فلا يكتفي بالرجوع لما ذكر (قوله وهو رفع مانع الصلاة) كذا في نسخة لا يعني ان في غير من السراح وموجود في بعض النسخ وهو ازالة
 النجس أو رفع مانع الصلاة الا ان الطرف الثاني يعني عن الاول ثم بعد ذلك ان هذا الرجوع من رجوع انخاص العلم يكون تعريفا
 بالاعية يكون غير مانع ويجب ان يحواله عند الاقدمين (قوله ويقال فيه قره) لا يعني انه لا يشمل جميع اجزاء الوضوء لفرض ولا يشمل
 السن فهو عرضي فاضربا غير مبنية أن يقال في تركه مطهر زمانية تتعلق باعضائه خصوص على وجه مخصوص (قوله وهي
 الاعضاء الاربعة) أي فعل الاعضاء الاربعة غسل ما على الرأس وسحق الرأس (قائدة) خصت الاعضاء الاربعة بذلك
 لانها محل اكتساب الخطايا ولأن آدم مشى الى الشجر تبرجله وتناول منها يدهوا كل بجمعه وسر رأسه وورقها واختص الرأس بالجمع
 لسوءه قالوا كثر فيه بآثامه طهارة (قوله ولا على المذهب) أي ولا على المتقدم (قوله وهو الماء المطلق) خلافا لان رشدها علم من
 فرائضه الماء المطلق وردا به ما خرج المصلحة وانما هو لا يفعل بالوضوء بشرط فيه (قوله والترتّب) زانه ان رشدا بضاروبه بالهسته
 (قوله والجسد الطاهر) بان بعض أهل المذهب كما قلناه الخطأ قال بأنهم من فرائض الوضوء (قوله وازالة النجاسة) لا يعني ان ازالة
 النجاسة ليست شرطاً لوقوعه ان وجود النجاسة لا يضر خلوها فوهن تنافيها ووجه الدلالة انه لو كان طهارة الجسد من فرائض الوضوء

لما صحت التمتع ازالة النجاسة لان النجاسة صارت الحسد صغيرا طاهر مع انهم قالوا صحة التمتع ازالة النجاسة (قوله الجمع عليها) أي على فعلها غسلها ومسحها أي على الفعل فيها الشامل (قوله افضة الماء) أي أو ما يقوم مقام الافضة كغسل الصوف بالماء وأنه كان مغسوسا ثم أراد الوضوء (قوله على المشهور) راجع لقوله أو تابعا (قوله الاذان) أي فلا يسلان قطعاهما علم ان الصدغ كالتي الصالح مابين العين والاذن خاتمة العظم التي تأتي من من الرأس يجمع معها من العظم التي تأتي في الأسفل يغسل والحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو من العظم التي تأتي فادنو من بعض من الرأس وهو ما فوقه والجميع يصدق عليه حد الصدغ لانه بين العين والاذن الا انك بعد ان علمت ذلك يرد على المصنف انه شامل للصدغين اذ هما بين الاذن فيكونان من الفصول مع انهما من الممسوح كما هو المعتمد وأوجب بان في العبارة حذفوا التقدير مابين وتدعى الاذن مابين كلام المؤلف في تحديد الوجه وما ان بعض الاعضاء يجب غسله نارة وصفه أخرى فشي آخر والحاصل ان مابين شعري الصدغين من الوجه قطعاهما وشعر الصدغين من الرأس قطعاهما وقوف الوضوء من اليأس كذلك ومن الوضوء انحت من الوجه في غسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجهة عينا وشملا (قوله لاحتمال دخول المبدأ) الاحتمال انهما فوق الغاية وأما المبدأ فهو داخل قطعاهما (١٣١) (قوله أو التوضي) معطوف على قوله مرید الصلاة والاولى بان يقول أو مرید

الوضوء (قوله الى منتهى الذن الخ) مقصوده ان قوله ومنابت عطف على الاذن والذن عطف على منابت والتقدير غسل مابين منابت والذن وظاهر الصحة لكن مع تقدير مضاف أي منتهى الذن ومنتهى ظاهر الصحة فاذا دخل الذن وظاهر الصحة فيفسلان والناسيب تقدير مابين الخ ان لا يأتي بقوله الى منتهى التقدير والى منتهى الخ بل بقسول ان التقدير مابين منابت شعر الرأس المعتاد ومنتهى الذن وأما غسل منابت الشعر فهو من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وأراد منتهى الانتهاء ثم لا يجئ ان الانتهاء أمر اعتباري فلا يصلح ان يكون

سأولك طريقة من عملها سبحانه بالاعضاء اجمع عليها الناس عليها الكتاب والسنة حربا لها على ترتيب الا فتادنا بالكلام على غسل الوجه بقوله (ص) غسل مابين الاذنين (ش) ولم يصرح الوجه كقفاه كرحمده طولوا وعرضوا الفصل افضة الماء على الصغوم امرار اليد بالماء صلحا ومتابعا على المشهور وخرج بقوله مابين الاذنين الاذان فهو أولى من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتمال دخول المبدأ والغاية وقوله غسل خبير فرائض و يعتبر العطف سابقا على الاخبار بل من الاخبار بالمقرع على الجمع وغسل مامصدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أي غسل مرید الصلوات والمتوضي مابين الاذنين ولا يقدر المكلف لانه لا ينطبق على وضوء الصبي ثم ذكر حد الوجه طولوا فقال طاف على الاذنين (و) غسل مابين (منابت شعر الرأس المعتاد) الى منتهى الذن في فني انشد الى منتهى الجهة في حق من لم يجبه وهو مراده بقوله (والذن وظاهر الصحة) وبعبارة أخرى أي ووجب غسل مابين الاذنين مع غسل الذن في حق من لم يجبه وغسل ظاهر الوجه بكسر اللام وفصحها فمن لم يجبه وهي ما بين من الشعر على ظاهر الوجه يفتح اللام وحكي كسر هاء الفرد والتثنية وهو فلك الخنك الاسفل والمراد بغسل ظاهره امرار اليد على جميع ما هو متوجر كها كافي المدونة لان الشعر ينمو بعضه عن بعض فاذا حرك يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التصريح خلافه التقليل الا في اذنه و اتصال المبدأ بالشر (ص) في غسل اذنه و اساري بينه وبينه وظاهره شفته (ش) الوتره يفتح الواو والهاء القوقبية وهي الحاجز بين ثقب الانف والاسارير جمع اسرة وهي خطوط الجهة والكف الواحد سر بوزن غيبو المعنى المصحح على التوضي ان يغسل الوتره

(١٦ - غرض اول) فانه وان جعلت الانتهاء الجزء الاخير لم عليه خروج الجزء الاخير قالوا به ان اذنه وانها مالا نصق الجزء الاخير من الفراغ تنبيه وصف الشعر بقوله المعتاد يدخل فيما يجب غسله موضع شعر الاغصم وهو نبات الشعر في الوجه على غوم موضع المعتاد كالجمجمة يقال حل اغم وامرأة غملوا العرب بذهبته لانه على البلدان والجزين والخل وخرج موضع الصلح بالصدا المهمة وهو خلو الناحية وهي مقدم الرأس من الشعر وموضع التزع وهو خلو جانب الجبينين منه ويقال له الخ فالزعتان يفتح الزاي والعين تشبه زعة ففتحها ما هوها ما ضان على جنبي الجبينين ككتفان الناحية ذاهبان على جنبي الفاق وخما ينتمى الى الصدغين من الرأس (قوله وظاهر الصحة) وأما ما ظهره فلا يجب غسله وهو ما حلى الصدغين أسفل السبة وما كثر من أسفلها الى جهة القفا قال سديد روي ما ت شتم المالكية نو رادين السهو وي يغسل ما تحت الذن فلا أدري بوزن أو غيره (قوله وهو فلك الخنك الاسفل) أي عظم الخنك الذي عليه الانسان وهو من الانسان حيث ينف الشعر وهو أعلى وأسفل أي الفك الأعلى وأسفل والخنك الأعلى وأسفل واضافة فلك للبيان والظاهر انه انغمى فكلان كل واحد من الاعلى والاسفل معكوك من صاحبه وسرور (قوله واساري بينه) المراد بالجهة ههنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدأ الرأس فيشمل الجبينين والجهة الا في الصلاة وهي مستدير مابين الحاجبين الى الناحية والمراد بظاهر الشفتين ما يدومتهما عند انطباقهما انطباقا طبيعيا (قوله الواحد سر) أي طاساري

جمع الجمع وفي الضم جمع أسرار كاعصاب فالاسرار جمع الجمع وفي المفرد لغة أخرى وهي مرار وجمعه أسرة كزمام وأزمة فله ألفا كما في وقال شيخنا السعدي كون الواحسرة وان كان مجموعا فظاهر لكنه يقتصر على ما ورد له من تخالف القياس والحاصل ان الظاهر ان قول أسرار بجمع أسرار وزن أعصابه وهو جمع سر جمع وزن أعصابه وهو جمع سر بوزن زمام (قوله لان الماء الخ) أي ويصنع لان الماء الخ (قوله وما تحت ماله) أي التي هو الوتر (قوله وهو طرف الالف) تفسير النارن (قوله وبفسل الخ) معطوف على قوله بفسل الوتر وقوله وبفسل ما تار من ظاهر الخ أشار الى معصو رعبارة المصنف (قوله ونبه على ظاهر) وكان الأولى ان يقول انضابنه على أسرار لوجه لان المنة قد لا يدانها (قوله شعر) أي من لحة وشارب وجاب وعنفقة (قوله تحت) أي الكائن تحت فطرف صفة تصنع المصنود وأما لى ماله كونها كانت تحت والالف واللام النفس وبؤخذ من قوة تظهر ان كان بعضه خفيًا وبعضه كشفًا كان لكل حكمه (قوله اتصال الماء البشرة) اتصال الماء الظاهر الشعر الذي هو مخز ذلك الكشف (قوله وقيل يجب تخليل الكيفة (١٣٣) أيضا وهل الخلاف في كيف المرأة كما هو في الرجل والحاصل ان

المعتد ان المرأة كل رجل في وجوب تخليل الخفية دون الكشف وعلى وجوب تخليل الكشف أو نه وان كانا ضامتين فاختلاف في كيفيته ففصل الماخذ الشعر فقط وقبل باوغ الماء البشرة (قوله يقتضى التفصيل الخ) كان تقول ان ظهر عند القاطب أو مجلس القاطب التي هو وجه الكلام الى حاضر وجب تخليلها وان ظهرت عند غير ذلك لم يكن تخليل ولا مجلس القاطب بل مجرد مواجهة فلا يجب تخليلها هذا مراده وفيه شيء لا يفرض انما تظهر عند المواجهة دون تخليل وجبها قبل بالاولى لانه يلزم من ظهورها في تلك الحالة ظهورها عند القاطب أو مجلس القاطب فالحق ان عبارة البعض المذكور صواب وان نص على المترجم (قوله بل بكرة) غاية الامر انه يجب عليه ان

لان الماء يصدر عنها من أعلى الالف فلا يصيبها قال في الصلاة وما تحت ماله وهو طرف الالف وبفسل ما تار من ظاهر أحياته وأسار رجبته ونظائر شقيقه وهذا الموضع وان كانت داخلية في تعديها لوجه الان لله في نوعا فنه عليها قال البز ولي قيل ان الترضي ان يقتضى عليها وان ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضأ فنه على الوتر لان الماء يصدر عنها من أعلى الالف فلا يصيبها ونبه على ظاهر الشقين لتلايتهن انهم من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل الالف والغصم (ص) يتخلل شعر تظهر البشرة تحت (ش) الباء الامة متعلقة بفسل والتفصيل اتصال الماء الى البشرة والمعنى انه يجب غسل ظاهر الجسم مع اتصال الماء البشرة ان كان الشعر خفيًا بحيث يتبين البشرة أي خلل تحتها فان لم يصل الماء لقلته فلا يجوز تركه بتركه تخليل الشعر الكشفي على ظاهر المدقوق جزءه ان عرفه وقيل يجب تخليل الكشفية أيضا وهو قول مالك في رواه ابن وهب وابن نافع وبعبارة أخرى قوله تظهر البشرة تحت عند المواجهة وقول من قال عند القاطب أو عند مجلس القاطب يقتضى التفصيل فيما تظهر البشرة تحت وليس كذلك ونرجح بقوله تظهر الخ ما ليس كذلك فلا يجب تخليل ما تحت الكشفية قبل بكرة كقاي الموقر خلافا لمرجه ابن رشد (ص) لاجرا يرى أو خلق غائرا (ش) هذا معطوف على الوتر والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذا برى غائرا وكذا لا يجب على المكف غسل ما خلق من وجهه غائرا من أحياته وأغرها فقهوا غائرا حال من نائب فاعل خلق فيقدر مثله لغا على يرى فهو من باب التنازع في الحال وبعبارة أخرى لاجرا معطوف على ما لان محلها نصب أي أثر جرح والاولى ان يقدرة عامل أي لا يغسل جرحا يرى ولا يجعل معطوفا على الوتر لانه يقتضى تقييده بقيدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غائرا راجع لهما وقوله أو خلق غائرا ليس معطوفا على يرى لفساد المعنى فيجعل معطوفا على جرحا والمعطوف محذوف أي محذوف خلق غائرا

يجوز الشرح لمساخا هذه الغاية القول الذي في الكيفة القائل بتخللها داخل الشعر (قوله هذا معطوف على وقوله الوتر) سابقا بدم (قوله وكذا لا يجب على المكف) الاول وحذف المكف لما تقدم (قوله فهو من باب التنازع في الحال) له على طريقة أو من حيث المعنى لا الاصطلاح لما هو مقرر من ان الماهل يعمل في ضمير التنازع عن ضمير معلق وقوله الضمير حال وهو باطل لعدم الضمير والزم تشكيلا لالحال ولعل وجه الجواز على القول بضمين على القول بان ضمير النكر متكررا فانه بعض الشيوخ (قوله أي أثر جرح) يقتضى قراية جرح بفتح الجيم وروى في الضمير لاحتج بذلك (قوله والاولى ان يقدرة عامل) أي لكونه أظهر لظنه الاول من حيث انه عطف باعتبار الحمل (قوله وليس كذلك) ولا جل ذلك قال عجي انه يعلم من هذا ان من يرى من جرح غائر وما خلق كذلك ولم يثبت فيه الشعر وثبت الشعر حوله وطال بحيث ترفاهه يجب مسحها مع أمكن مسحه ولا يكفي مسح ما حوله من الشعر لان يثبت ذلك فيترك مسحه انتهى لكن المراد انها تفهم عما لا انتهى مشعولات كلام المصنف فقهوا أي لا يغسل الخ (قوله راجع لهما) أي مرئط بهم لمعاني المعنى فلا ينافي من باب التنازع أو من باب الخلف من أحد هما لانه الاول (قوله لفساد المعنى) لانه يصير المعنى أو جرحا خلق والواقع ليس كذلك لان جرح في ظاهره أو يمتنع ويمكن ان يقال كما قاله في ك تقاع ان راقى ان قوله جرحا يرى فيم حذف مضاف وضمير خلق فانه عليه أي لا عمل جرح يرى أو خلق الخ من حيث هو فهو من باب عتددهم ونصفه (قوله فيجعل معطوفا على جرحا)

الاولى أن يقول فيجعل مفة لموصوف محذوف معطوف على جرح (قوله ولكن لا يضمن إصا الماء له) فإن لم يكن سقط (قوله لا يشترط النقل إليه) فلو نزل مطرح على عضو فغسله لكفى (قوله فيشترط النقل إليه) أى إذا را ط المتوضي مسببه وأما لو أراد غسله فإنه لا يجب النقل بل يجوز أن لاقي المطر أو مراً أو نحوهما (قوله مقتصر عليه) هذه العبارة تفيد أن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك فقد قبل بعدم اشتراط النقل في المسح أيضاً كما هو ميقن لـ (أقول) هذا القول ظاهر وأما الذى شئى عليه الشارح وهو المقتد بنظره في وجهه (قوله مرفقه) ولو تقدر أن يغسل يده كالعصا (قوله أو الأيدي أن قدر) أى فيكون المصنف مقتصر على يديه بأعلى الغالب (قوله ينشئ مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء معك قرئ بهما (قوله المتصل) مفة لا آخر (قوله متكاثر في ذراعه) الأولى أن يقول متكاثر عليه أى على مرفقه (قوله ويشي معصم ان قطع) أى بعضه يرفقه قوة بشية (١٣٣) وأما ليد بالانقطع لاجل قوله بقتل ما خلق

وقوله لاجل ما لا يجب غسله أى ذلك ما لم يجب لأمكنه ذلك ولكن لا يضمن إصا الماء اليه وسكت المؤلف عن نقل الماء إلى العضو ولا يخبره إماماً أن يكون لمغسول أو مسح فإن كان لمغسول فلا يشترط النقل إليه إلا أن يكون عدم النقل يقتضى المسح فلا يضمن النقل وإن كان لمسوح فيشترط النقل إليه كإثابة البالي عن ابن القاسم كفى التوضيح وكأثابة ابن حبيب عن ابن القاسم فإنه ابن عرفه مقتصر عليه عند كرمح الرأس (ص) ويده مرفقيه (ش) يبقى أن الفرق بين الثانية غسل يديه والأيدي أن قدر مع مرفقيه ثنية مرفقاً آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمى بذلك لأن المتكبر يرفق بهذا أخذ برأيه رأسه متكاثر على ذراعه ودخل المرفق بين العضل وهو المشهور وقيل للاحتياط على قاعدة ما لا يؤمنل للأوجب الإبه وقوله ويده عطف على مامن قوله غسل ما بين الأذنين (ص) وبقية معصم ان قطع (ش) هذا جار عطف على يديه فالقرض ما غسل اليدين أو غسل بقية المعصم ان سقط بضمه فلا يشتركون كلاهما في المرفق بل على نعمن الفرق انض وأما نصيبه عطف على الؤرة فتعريف لعدم نصيب غسل بقية المعصم عن قوله غسل إلى ظاهر اليد ولا مفهوم للمعصم ولا لقطع من كل عضو سقط بعضه تعلق الحكم بباقيته غسلًا ومحا (ص) ككف عنبك (ش) الكف اليدوي مؤنثة والتكبي جمع العضو الكف والعنى ان من خلقه كف في منكبه ولم يخلق في عضد ولا ساعده فله يجب غسل ذلك الكف ومفهوم قوله ككف الخ أنه لو خلق قطعة لم عنبك فلا يجب غسلها فلو كسط جلد الذراع وتعلق به أو المرفق غسل وإن ساو زالى العضد فلا لأنها لا تعد من الذراع اعتباراً بجلها ويكون للذراع جلد آخرى (ص) بتخليل أصابعه (ش) لما كان في الساعده يفضل عنه كفى الوجهه على بعضه هنا وبالله العلية كفى جميع الترخيق أى ما هنا وهو متعلق بغسل أى الفرض غسل يديه مع مرفقيه مع بتخليل أصابعه وكأنه عند البساطى بالواو بارقع عطف على غسل أو بالنصب على العلية أى مع بتخليل أصابعه ويد ومع الصفقة أى ساعده على الأصابع ويحكها على الكف بحنى المتوضي أصابعه وعلى باطنها وروسها بأن يجمع وروس الأصابع ويحكها على الكف (ص) إلا لاحتاقه (ش) هو جار عطف على بتخليل أى غسل يديه مع بتخليل أصابعه لا مع أياه أى أداره وتحررك خاتمه والاضاف فيه العهد أى الختام المأذون في اتصاله لموله كان

ولم يكن لها مرفق لا لتصل ولو اتصلت والظاهر على ما قلناه شئنا به غسل المأذى للفرض فقط (قوله أو المرفق غسل) أى الجلد المذكور لأنه في المحل الواجب (قوله بتخليل أصابعه) شامل للأصبع الزائدة أحسنها أم لا ويخلل كل يد بالأخرى والاولى من ظاهره لأنه أمكن للأمن بباطنها تشبيكاً لها بما ذكره في الصلاة وتخليل أصابع الرجلين من أسفل والتخليل في كل غسله من الفضلات الثلاث حتى تعدل المرفق غسله (قوله بارقع عطف على غسل) لا يضي أن يفقد بتخليل أصابعه الذين فرض من فرائض الوضوء ومستعمل وليس كذلك فالأحسن أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه (قوله ومع التقطع على عقد الأصابع) أى وجوباً به على ذلك شارح الوغليسية (قوله من ظاهرها) من يحى على فيكون هي وما عطف عليها الذى هو قوله وعلى بطنها بالامن قوله بتخليل الأصابع ولا فرق فيما بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحركك) عطف تفسير

(قوله فيشمل المتعدد) أي على حق التسليم وهو مصرح به في بعض النسخ قال في كذا وانظر هل مثل الخاتم الذهب في حق المرأة غير ممن أساور وحداث في العضو فلا يجب إزالته في وضوء أو غسل كذا في صاحبها كما في الخاتم الذهب أم لا يجب تركه وقد سئل بعض شيوخنا عن ذلك فأجاب بأن الخاتم أمره أخف من هذا كما أشاره زكن قال في والتنظير والمحمل لأن ذلك مباح فهو كالخاتم وحاصله أن المأذون في إقتضائه لا يجب إيجاله كذا في مشيئة أو أساعا ولكن يجب عليه إذا نزعها أن يغسل ما تحتها فإن لم يغسله لم يجره إلا أن يتقن وصول الماء تحتها كما أنه عجم لا يفتي أنه رد أن قال كيف يميز بين أن فيه ترك الخاتم فالجواب من وجهين الأول أن ذلك مبنى على أن الخاتم ليس واجبا فهو مشروط في ضعف الثاني أن ذلك لا يشترط فيه ما بشره إليه فقد سئل من باب الخاتم بالخرقة التي في اليد كما يأتي عن الشيخ أحمد (قوله وحاشا لفلان يكتي تحريكه) لأنه قادر على ذلك المحل يسهل وعلى ما تقدم من الجواب يقال يكتي تحريكه لأنه بمثابة اليد عليها خرقة (قوله والضمير فيه راجع إلى المعصم) لا يفتي أن ترجع الضمير للمعصم يقضى بقطع على قوله وبشعة معصم لا يقطع على قوله ككف عنك (قوله والضمير فيه راجع للمعصم) هذا الكلام لا يأتي إلا لو فرض عطف قوله ونقص غيره على إجماله خاتمه وأما (١٣٤) حيث عطف على قوله ككف عنك لا يأتي هذا (قوله ونقص غيره) أي

والعضو الناقص غيره (قوله ولا توهم) قوله لو صح ذلك لما تكلم على مسح الرأس ولا غيرها من غسل الرجلين لأنه لا يتوهم خلاف ذلك (قوله وهو أسعاج) أي لفظ غيره (قوله فيندرج فيه ما يجعله المرأة) أي ويدرج فيه خاتم الذهب وخاتم الفضة الخ الخ يؤثر في إقتضائه خاتم الحديد الخ كما أشار الخلق بقوله وغير ذلك وحاصله أن المأذون في إقتضائه أي التي تدب إليه الشارع لا يطلب نزعها مطلقا في أسعاج أو أساعا وأما ما ذكره إليه أو يباح كخاتم الحديد والأسعاج والخاص والنسب فنزع أن كان منسوبا يكتي تحريكه أن كان أسعاجا فرق فيه بين الرجل والمرأة وأما الحرم كخاتم الذهب والفضة إذا كان أزيد من درهمين

وأسعاجا وضعا في وضوء أو غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد في حق التسليم ولعل من جوز فيه الرفع والنصب رأي نسخة السامري من رفعه وتحليل ونصبه أما ما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونقص غيره وحاشا لفلان يكتي تحريكه وهو ظاهر لأنه قادر على ذلك المحل يسهل (ص) ونقص غيره (ش) هو معطوف على قوله ككف عنك والضمير فيه راجع إلى المعصم أي ويجب غسل شبة المعصم ككف عنك ونقص غيره أو مبتدأ خبره وشذوذاً في ونقص غيره المعصم كذلك أي أن يبقى شيء من الفرض وجب غسله والاسقاط فنقص بالسداد المهملة لكن هذا السبيل لا فائدة فيه لأن العضو المنقوص أي الساقط بتمامه لا يتوهم غلبه حتى يحتاج إلى النص على عدم غلبه ولا يتوهم عدم الغسل في الساقط بضعه بل يغسل بضعه إن جاء على اليد المتوجة مبنى للمفاعل والتائب وغيره منصوبا أو مرفوعا والضمير للخاتم وهو أسعاج جس أسعاف فيع أي ونقص غير الخاتم من كل حائل من يدا وغيره فيندرج فيه ما يجعله المرأة وغيرهم في أساعاجهم من عظم ونحوه فلا بد من نزعها أن كان منسوبا أو إيجاله أن كان أسعاجا يدخل إليه تحته وغير ذلك (ص) ومسح ما على الجمجمة (ش) هذا عطف على غسل أي ومن فرائض الوضوء ومسح ما استقر على الجمجمة من جلد أو شعر على أن على حرف ر أو ما صعد وارتفع على الجمجمة أي أنها فعل ماض ويطلب أن يكون مسح الرأس بأحد يدك بغيره كغسله ليل لحيته لأنه ما يستعمل في حدث فبكره استعماله في هذا ونحوه وهذا حيث وجد غيره والأقلا بكرة وإذا حقت الدفيل تمام السمع جلد مختلفا فوضعت في الدفلا (ص) بعظم صدغيه مع المسترخى (ش) الباعية للصاحبة أي بعصر رأسه صاحبها بعظم صدغيه مع المسترخى من الشعر عن حد الرأس من رجل أو امرأة كذا لا ين على المشهور ونظرا لأصله كذا في كل ما خرج

مثلا فقال عجم أنه لا بد من نزعها ولو أساعا ومما نقل الخطاب والشيخ سأل يكتي تحريكه كان أسعاجا ويحت فيه عجم بأن ماتته ذلك بشعر السمع مكملها أو أجاب بأن هذا كذا في اليد مجعولا عليها خرقة (وأقول) وينبغي التعويل على هذا الخطاب ليكون النقل الذي ذكره صحيحا وعلم أن ما قاله الشارح هنا ظاهر فيما قاله الخطاب وهو أن ما تقدمه في قوله ولا يكتي تحريكه الذي هو ظاهر في مقالة عجم (قوله ما على الجمجمة) فهو بالنسب على جعل علاقته بالرجل على جعلها حرفا والجمجمة عظم الرأس المتصل على الدماغ وخرج ذلك ما على التقان الشعر فلا يجب مسحها لاحتاحت بالجمجمة انتهى وأما اختص الرأس بالسمع لسرته غالباً فتق فيه بأدنى طهارة (قوله لأنه ما يستعمل في حدث الخ) بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (قوله والا فلا يكره ما الخ) ويحل ركاه استعماله أو جواز رجعت لم يضره وكان يحصل به تعجب المسح والامتنع (قوله بعظم صدغيه) أي مسح نبت عظم ومحل النبت حيث لم يكن كالتب كآذان الصلح في الرأس كالشعر فيها وإنما قد ثبت للأصالة بدونه أن يمسح الصدغ كده ليس كذلك حاله عجم والصدغ بالصلو والسين ودالسا كنه وتضمه وقال الشيخ سالم ولعل التعبير بالعظم الأعم من الشعر ليشمل فيه البياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن ومجانبيه من خلفها قال ابن فرحون في تركه بغير ترك جزء من الرأس انتهى فتعلق في

للملازمة وبراءة الغسل ونخصت الرجلان من بين جائر الغسولات باسم المسح ليقصده في صب الماء عليه كما يكون مغلغلة للامراف
والثاني أن المراد هنا هو المسح على الخنفيين وقوله الثاني تفسير للكفين وهو بالهمز والابدال ما يطوقها بعد كسرة المرتفعين من تنأ
إذا ارتفع والباقي قوة معصم الخنفرية قاله في (قوة القياس) يقال أي حاشية القياس مع وجود النص وأيضا قد تساوى غسل
الرجلين مع غسل البدن والوجه في التنصيص على الغسل فعمل أحدهما أو كلاهما أصلا قياسا عليه تحكم ويمكن الجواب بأن غسل
البدن والوجه لم يقع فيها خلافا من أحد بخلاف غسل الرجلين فقد وقع فيه خلافا للرواين أدق قالوا وجوب المسح قطع حيث
أن يقاس الرجلان على البدن والوجه فتأمل (قوة ونسب تحليل الخ) فلوترك التحليل لم يضر إذا وصل الماء إلى ما بين الأصابع انتهى
لـ (قوة أي ونسب على المشهور) ومقابلته محب وقد رجع وإن كان ضعيفا (قوة وهو المسمى بالخر) أي تحليل أصابع الرجلين
يسمى بالخر وأما تحليل أصابع البدن فيسمى بالذبح ولعل وجه ذلك أن موضع الذبح أعلى وموضع الخرس أسفل فلذلك وقعت التسمية
على ذلك وأما تحليل أصابع الرجلين في الغسل فتقولان بالنسب والوجوب وهو الرابع (قوله من قل) تنقيف اللام مع الواحد وتشديدها
لا كثر منه (قوة وفي حديثه قولان) (١٣٦) ومثل الصيغة في الخلاف التخصيف الذي يقع له الغاربة في العارضين والشوارب قاله

زروق في شرح القرطبية واقتل
هل العنفة كشوارب أم لا
أشار إليه الزرقاني (قوة أغفاره)
جمع ظفر بضم الطاء المشاة والفله
على القصة الفصحى وفيه سكون
الفاص ضم الظفوف كسرهما وفيه
أظفوف كعصفور في تنبيه على
عدم وجوب غسل موضع التقليم
ما يزيل طولاً متفاحا بحيث
يتنى على الأصبع فلهذا إذا قل يجب
عليه غسل ما تحته كما هو خفيين
كلامه مستد وبفهم من كلامه أنه
لا يماز مع طوله وطال وفيه معرفة
أن يجب عليه فلهذا طال وظاهره
وإن لم يشن انتهى (قوة على
الذهب) وقبل بعد (قوة واختلاف
إذا حلق الشخص) والرابع من
القولين عدم الأعادة (قوة ذلك
الخ) تحليل التيم أي الذي هو قوة
والقياس وقرا الخ في الآية محمولة على المسح على الخنفيين (ص) ونسب تحليل أصابعهما
(ش) أي ونسب على المشهور تحليل أصابع الرجلين من أصلهما بمضمرة وورد في حديث آخر
بالمسح ما إذا بمضمرة اليقين فاما بمضمرة السري وهو المسمى بالخر وأما وجب تحليل أصابع
البدن دون أصابع الرجلين لعدم شدة اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فاشبه ما بينهما
الباطن لشدته الاتصال فيما بينهما (ص) ولا يعيد من ظفره وأحلق رأسه وفي حديثه قولان
(ش) يعني أن المتوضئ إذا قلم ظفرا وأحلق شعر رأسه لا يعيد غسل موضع الظفر ولا مسح
بشر الشعر على المذهب لأن القرض قد سقط بفعله أو مسحه فلا يعود بزواله كما إذا مسح
وجهه في التيم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنه واختلف إذا حلق الشخص رجلا وأمره أن يحته
أوناربه كالأعضاء أو سقطت جنبها هل يجب عليه إعادة غسل موضعها أولا قولان
وسواء كانت الصفة خفيفة أو كسفة كما هو ظاهر كلامهم وذلك لأن القائل بالوجوب نظر إلى
سرا الشعر لمعمل وقد زال بغسل ذلك الحبل ومثل من قلم ظفره في عدم الأعادة من حفر على
شوكه بعد الوضوء فإنه لا يجب عليه غسل ذلك الحبل على أحد قولين فظفره ما سارح والغلبة
عن بعض شراح السالة والفرق بينهما وبين زوال الخلف والجيرة أن مسح الخلف يدل فقط
عند حضوره بسننه والجيرة مقصودنا مسح فروها وزوال المقصد ولما فرغ من الفرائض
المجمع عليها أتبعه بالتحلل فها وبدا منها بالتحلل فقال (والفلك) أي والفريضة الخامسة ذلك
وهو واجبه لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة يشبه على شرطه في حصول مسمى
الغسل للفرق بينهما وبين الأقياس لغة وقيل واجب للتنصيف بل تنقيف اتصال الماء إلى
البشر تأويله بطل ما كثر فيه مثلا وقيل بل يسن أو يستحب والخلاف في الوضوء والغسل سواء

حقيقة أو كسفة (قوله يدل) عن مسح الرأس ٣ وقوة فقط أي مسح الرأس عند حضور أي عند
ظهور محل بدنه (قوة مقصودنا المسح) أي مقصود مسحها أي أن المسح إنما يتعلق بها بالوضع وأما لو كان المسح المتعلق بها هو الاحت
أنه مسح الموضع فلهيجه للمس عند سقوطها (قوله وقول مالك) معطوف على قوله المشهور (قوة بناء على شرطه في حصول مسمى
الغسل) أي في قوله تعالى فأغسلوا أي فلا يسمى غسل اللام مع وجوده وهو إرا السبغ في العضو والمراد باليد باطن الكف ولا يسقط
أما ذلك بالنسب ويكون الأمر بمقارن المسح وهو الأفضل وغيره مقارن قيل نذهب إليه عن العضو على الصحيح أي قبل ذهاب
وطوبى للمعنة ألا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي في ذلك بقا الرطوبة فقط خلافا للقياس في اشتراط الفارغة وهو حرج ومشفقة
في تنبيه على وعلى هذا القول وهو أن الماء واجب لنفسه فلا يكفي إدا نفاس أو الصب بغير دليل لا بد من إمرار اليد مرارا متوسطا
ولم تزل الأرواح الآن تكون متصدقة تكون مثلا كافي لـ (قوله أو يطول المكث) لا يصح عطفه على بقائه وكأنه
معطوف على محذوف وتقديره فيتحقق اتصال الماء أو بطول المكث أجزأ (أقول) يريد أن يقال إذا كان دخلا في مسمى الغسل
فلا حاجة إلى علمه فراضا متقبلا

(قوله في المجاورة) أي وهي حقيقة في المجاورة لغة (قوله والأما كن) عطف خاص على عام هو أرادهم بايقع الأرض كأن تقول هذه البقعة
تلي هذه البقعة ويعبد أن يرى بها الأما كن عند أهل الكلام من أنها التفرقات التوهمة (قوة يجاز في الأفعال) أي مجازاً استعارة
كأن تقول هذا الفعل يلي هذا الفعل (قوة ومنه) أي ومن الموالاة أخذت هذه الالتقاط الثلاثة ولا تقول والى بين الأمرين موالاة
وولاء تابع كذا في القاموس وفي المصباح والأموال أو لولاء من يلب فأنزل تأسسه (قوله والتوالي) تقول والتوالي السالك متتابع فالتوالي
التتابع وحاصلها أن التوالي فعمله لازم وأما الولاء فعمله أقر لا زماً ومتعلداً كما عرفت (قوة متصل) أي حقيقة وأحكاماً فقولهم من غير
تفرق فحاشي أي بدون تفرق أي أصلاً أو مع تفرق غير متفاحش وأعلم أن الشيخ سألنا كوما حاصله أن التفرق بين البسر لا يضر
ولو عدنا اتفاقاً على أن ما فار بآل الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر فكره قيل يمنع وهو ضعيف ولا يبعد هذا البسر هنا لعدم الخلاف
كما في حق العاجز بل بأقل من ذلك لعدم ذكره ولا يجزئ ما في هذا من عدم البيان وبه عجم بأن لا يفسد كلام الشيخ وهو
المعتد أن الطول في حق العاجز (قوله لاقتضائها القورية فيما بين الأعضاء) أي من التعبير بالمفارقة المتقضية لتوالي أمور
بعضها البعض (قوله من غير تعرض للفعل الأول) في كونه والى غير من (١٣٧) أول الوقت أي بخلاف التعبير بقوله من

فرائض الوضوء والقور فانه يقتضي
أن يكون الوضوء بفعل قور أي
من غير تراخ عقبه أي الذي
هو أول الوقت (قوله ولا كان ينبغي
أي) أي مع الطول (قوله ويجزئ
الخ) أقول لا يجزئ أن من صور
العجز على ما يأتي ما إذا ظن أن الله
يكفيه فبين أنه لا يكفيه أو شك
ولا يجزئ ما في ذلك من التسليم إذ
لا يجزئ حقيقة نعم من صور العجز
الذي فيه التفصيل على أحد القولين
ما إذا جزم بأنه يكفيه ظاهره
أو أفرقه غيره أو غلبه وليس في
ذلك تفرط (قوله وإن عجز) بفتح
الجيم أقصم من كسر هاء قبل
عجز بفتح الجيم أعجز بكسر هاءه
لغة القرآن ويقال بعكسه ثم إن
ظاهره أن العاجز يفرق بنية وليس
كذلك لأنه انما يفرق مع التفرز

(ص) وهل الموالاة واجبة إن ذكر وقد (ش) الفريضة السالمة الموالاة وهي حقيقة
لغة في الجوار وفي الأجسام الأما كن مجاز في الأفعال ومنه الولاء والتوالي وشرط
عبارة عن الاتيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفرق فحاش ومنهم من يعبر عنها
بالقور والعبارة الأولى أسهل لاقتضائها القورية فيما بين الأعضاء خاصة من غير تعرض
لفعل الأول والثانية تعطى وجوب تقديم الوضوء أول الوقت فلهذا من عبد السلام المعنى
أنه اختلف في الموالاة السالمة وسأني وألجوب في المغسول والممسوخ بالسنة والاصل
نوضاً قبل الوقت أو بعده إن ذكر وقد مر سابقاً مع العجز والنسيان كاشه ما من فاج في شرح
المدونة ثم إن مقتضى قوله إن ذكر وقد مرهنا وجوب أن لم يكن قد راعى أن العاجز ينبغي
ما لم يطل وقتضى ذلك في حقه واجبة والأما كن ينبغي أيضاً يمكن أن يقال أنما لم يكن
وأن قلنا إنه غير واجبة لعدم التفرط بخلاف الثاني (ص) وبني بنية أن نسي
مطلقاً وإن عجز ما لم يطل يحذف أعضاء من اعتدلا (ش) يعني أن نسي نسي عضواً من
أعضائه أو بعضها فانه ينبغي على وضوئه المتقدم وبسبب ذلك العضو أو الأعضاء وجوب إطال
أو لم يطل بدو بعد ما بعد ذلك العضو أو تلك الأعضاء من أعضاء وضوئه مفروضة كانت
أو مستثناة هذا إن ذكر ما قبل قبل حقائق أعضائه وإن ذكر بعد الطول يحذف أعضائه
لم يعد ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد ذلك الأعضاء واستغنى المؤلف عن هذا التفصيل بما
سذكره في الكلام من إعادة المنكس وحده أن بسبب يحذف والأفيعيد مع تأسسه لأن حكم
المنكس والنسي في إعادة سواء عندنا في القاسم وحكم إعادة ما بعد النسي السنية لأنه لا جمل
حصول الترتيب وشرط البناء المذكور أن يكون بنية هذا حكم النامي وأما العاجز عن الكمال

فأنته مستحبة ويمكن الجواب بجعل الأول الاستغفار وجواب الشرط بخلاف تقديره بنسي والبال في يحذف متعلقة بقدر تقديره ما لم
يطل طولا مقدراً يحذف أعضاء وكذا قوله بن أن وأن ما يحذف للأباسة وقوة بزمن الظرفية (قوة يعني أن من نسي الخ) تبع في ذلك
التفرع بالحطاب وقمة نظراً لا يصرفه تكراره ما سألني وفيه الكلام على ترك الموالاة كمن غسل وجهه
بنية الوضوء ثم يحصل نسيان فيترك الفضل فينبط مطلقاً وأن كل تاماً أو عاجزاً ينبغي ما لم يطل على المعتد (قوله فانه ينبغي) أي يباح
له البناء ويجوز له أن يفتدى الوضوء من أدبه وقد روي بعض الشراخ السنية بورد خضاً الصغير بأن الحكم الإباحة فلا يسب النسيان ولا
يندب بنية بخلاف هل يعذر بالنسيان أيضاً خلاف وإلا جرح أنه لا يعذر وأن من نسي تأسسه حكم العاجز هو أنه إذا طال بطل
طهارته (قوة مفروضة) الأولى مفروضة أي كأن ما بعد ذلك العضو مفروضاً أو مستثنى لا يجزئ أن ذلك اتما هو بحكم التسليم للوضوء
والأغنياء أن الترتيب بين الترائض والنسيان مستحب وأنه لا يبعد ذلك وحكم إعادة ما بعد النسي أي من عجز (قوله وأما العاجز)
حاصل ما في الشارح أن النامي ومثله المنكس على التفرق وانظر عما يكون الأكرام والظواهر أنه كراه على الإطلاق بينان
مطلقاً أم لا ومن أعين السالما لا يكفيه قطعاً ومثله خلتا في نسي طالاً أم لا ومثله ما من تعبد التفرق وأما العاجز فهو زمان

متفق عليها عندنا على عدم الناصح الطول وبنى مع عدم الطول وهو أننا نحن أم يكتفي أم لا يكتفي وثلاث صور محل خلاف فقيل ببنى مطلقا كالتام وقيل ببنى ما لم يطل أى لأنه كان عنكم التحريم وشرحتنا مع الثاني أن الراجح الأول وهو البناء مطلقا وهو ظاهر وشمل الصور الثلاث ما أجازم بأنه يكتفي به في خلافه فهو كالتام ثم بعد هذا كله اعتمد عجم أن العائد كالعاجز ببنى ما لم يطل والطول مقدور بالخلاف إلا في شبهة ذكر بعض شيوخنا ما جاهدنا في تحديد النية انما هو في التام فقط لا في غيره من صور البناء مطلقا وهو ظاهر (قوله فليس من صور العجز) وجعل عجم مثل ذلك ما إذا علمنا أنه لا يكتفي أم لا يكتفي أو شك في الكفاية فلا يبنى مطلقا بل أم لا فان قلت ان العائد قد قلتم أنه ببنى ما لم يطل على العتد وظاهر هذا أنه لا يبنى ولعل وجهه أن ما إذا قطع بعدم الكفاية أو بطل أو شك في الكفاية فنتبه منزلة بخلاف العائد أى بعد التفرقة في فليس عنده تزلزل وقد علمت أن شرحنا ذكره في الشك ببنى مع عدم الطول وظاهر الأول تزلزل النية كما قلنا والحاصل أنه إذا ظن عدم الكفاية أو عجز من شك فانه لا يبنى مطلقا وعادة عب مضطربة بخلافه لا تظهر (قوله في الزمن المعتدل) أى والمكان المعتدل (قوله في المزاج) بكسر الميم (قوله لا كون الشخص بين الشبوخة والشبوخة) أى ان اعتدال الأعضاء انما هو باعتبار المزاج لا كونه في السن بين الشبوخة والشبوخة وقوله وانما ذلك أى كونه بين الخى كونه في هذا السن متصفا بالحالة المتوسطة أى لا حار ولا بارد انما هو من صور اعتدال المزاج غالبا وأما إذا لم يعتدل المزاج بأن (١٢٨) غلبت الحرارة والبرودة فليكن كذلك الحالة المذكورة وقوله غالبا يقتضى

أن تلك الحالة توجد جدا فالاعتدال وضوئه بأن أعد من الماء ما يكتفي به ظاهر ببنى عليه وأهراقه هو غير معتدل وأغصبه أو بطل كفايته أو شك فيه فاقصر بفضه ببنى بأضاعى وضوئه للمقتضى ما لم يطل وهذا ظاهر المدونة عند البابى وجماعة واستظهر مالكا كهاتى وان كانا لخمى حتى الاتفاق وغيره للمشهور أن البناء فيما إذا أعد من الماء ما يكتفي به فبنى على أهراقه هو غير معتدل وأغصبه وإن طال كالتام وقرئ مالكا كهاتى بأن التيسار يعتذر لانفكاك عنه بخلاف الغصب والأهراق فانه نادر وأما من أعد من الماء ما لا يكتفي به فقلنا فليس من صور العجز فلا يبنى طال أم لا والطول المذكور المانع في صور العجز قليل بعد العرف وقيل يخفى الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وهو المشهور وهو مذهب المدونة فاعتدال الأعضاء في المزاج لا كون الشخص بين الشبوخة والشبوخة وانما ذلك من صور اعتدال المزاج غالبا واعتدال الزمن بين الحار والبرودة فقيم البطل عندهم دليل قائم أثر الوضوء في فصل الأخير بأثر الفصل السابق وحكمه إلا كراه على عدم المودة تحكم التيسار وقول المؤلف (أو سنة) خلاف وشبهه في المقدمات وعليه أن فرق ناسيا فلاشئ عليه وان فرق تاما فقولان لأن عبد الحكم لاشئ عليه وابن القيم بعد الوضوء والصلاة أيضا أدبا كترك سنن من منتهى عدا له كالأعباء المتهاون وهذا يشهد أن الخلاف الواقع في كلام المؤلف معنوى لا لفظى وهذا يعلم ما فى كلام الخطاب (ص) ونية رفع الحدث

أن تلك الحالة توجد جدا فالاعتدال وضوئه بأن أعد من الماء ما يكتفي به ظاهر ببنى عليه وأهراقه هو غير معتدل وأغصبه أو بطل كفايته أو شك فيه فاقصر بفضه ببنى بأضاعى وضوئه للمقتضى ما لم يطل وهذا ظاهر المدونة عند البابى وجماعة واستظهر مالكا كهاتى وان كانا لخمى حتى الاتفاق وغيره للمشهور أن البناء فيما إذا أعد من الماء ما يكتفي به فبنى على أهراقه هو غير معتدل وأغصبه وإن طال كالتام وقرئ مالكا كهاتى بأن التيسار يعتذر لانفكاك عنه بخلاف الغصب والأهراق فانه نادر وأما من أعد من الماء ما لا يكتفي به فقلنا فليس من صور العجز فلا يبنى طال أم لا والطول المذكور المانع في صور العجز قليل بعد العرف وقيل يخفى الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وهو المشهور وهو مذهب المدونة فاعتدال الأعضاء في المزاج لا كون الشخص بين الشبوخة والشبوخة وانما ذلك من صور اعتدال المزاج غالبا واعتدال الزمن بين الحار والبرودة فقيم البطل عندهم دليل قائم أثر الوضوء في فصل الأخير بأثر الفصل السابق وحكمه إلا كراه على عدم المودة تحكم التيسار وقول المؤلف (أو سنة) خلاف وشبهه في المقدمات وعليه أن فرق ناسيا فلاشئ عليه وان فرق تاما فقولان لأن عبد الحكم لاشئ عليه وابن القيم بعد الوضوء والصلاة أيضا أدبا كترك سنن من منتهى عدا له كالأعباء المتهاون وهذا يشهد أن الخلاف الواقع في كلام المؤلف معنوى لا لفظى وهذا يعلم ما فى كلام الخطاب (ص) ونية رفع الحدث

أبهرض (قوله كترك سنن من منتهى عدا) أى وساقى أن من ترك سنن من الصلاة عدا بطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من ترك المودة عدا بطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى الصلوة تحقيقا (قوله معنوى) أى لا بد من كراه الناس لاشئ عليه على القول بالسنة وقد علمت أنه على القول بالوجوب ببنى والبناء هو اعتدال فصل ما بعد التفرقة في الخلل بالمودة وحده ان حصل التذكر بعد الخلق وان حصل فيه فهو عادة وعادة ما بعد أيضا وأيضا العائد على القول بالسنة في عاداته خلاف من غير تجميع وأما على القول بالوجوب فبعد ما إذا حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كالمهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأن العائد بتركه فعل الواجب وأما القائل بالسنة فأنما هو ما أتوا بها كذا ذكره عجم والظاهر أيضا أن الاتم على القول بالوجوب أعظم من الاتم على القول بالسنة وتأسل في قوة لاشئ عليه على القول بالسنة فان ظهر أمره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح ببنى على ما فعل ولو طال (قوله به يعلم الخ) أى أنه قال الخلف انتهى أى اختلف في التعبير عن حكم المودة فبعضهم عجزه بالوجوب بالشرط الذى ذكره المؤلف وبعضهم عجزه بالسنة بالشرط الذى ذكره انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أى بالترافع والسنن والمسححات إلا أن نية الترفع بنية رفع الحدث أى نية الترفع عن العضة ونية غير هاتر رفعه أى نية الكمال أى نية رفع منع الكمال ونيت الكمال وهذا كله في وضوء الحدث بجميع أجزائه فرضا وغيره وضوء التجديد كذا والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع العضة ومنع الكمال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فرضا وسنة ومنه بدو كل الوضوء فرضا ومنه بدو بالسنن الحسن

أن أراد المتبع ما قبل الحرم والكره بخلافه الأولى والمراد رفع الحدث الأصغر لا كبره (رسمه) رفع الحدث الأصغر هل
يجزئه لأحد الجزء تحت الكل أو لا تحريمه عن سن السرعة وانفساده الأوضاع الشرعية بالقلب والتغيير فصل كالعابث من
التوضيح والظاهر الثاني وحرر (قوله أو الفرض) مطوف على قوته رفع الحدث على حذف مضاف أي إذا ما فرض والمراد بالفرض
هنا أحد اطلاقه وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه أي أصلها وكما لا ما شاب على فصله وما يقابل على تركه وحذفه يشمل الوضوء
وهذا قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل ووضوء الصبي والجند وأما الأثر فيما يقابل على تركه فلا يشمل الإحراق قطعاً
الآن تعبد العقاب بحيث يشمل التأديب في الدنيا باعتبار الصبي وكذا الأولان الآن وإذا العقاب أن لو تلبس بالعبادة بعده
والظاهر أنه لو لم يتوحد أحد ما معناه الصبح ولو قبل دخول الوقت لأن كل مكلف يعلم أن صحة العبادة تتوقف على الوضوء وأما بعد دخول
الوقت مع اتساعه فصحة إرادة المعنى الثاني وهو ما يقابل على تركه من حيثان الوجوه قد حصل دخول الوقت وإن كان فيه
اتساعاً فلا بد من عجز ربه الله تعالى (قوله أو استباحة ممنوع) أي أوبة (١٣٩) استباحة ممنوع كما لا يفصل الوضوء المجدد وصحة

عند صومه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن منع تردد (ش) هذه هي الفريضة السابعة
التي هو كان حقها التقديم كالفصل غير المؤلف لكن أطول الكلام علماء وكثرة تشعبات أخر
الكلام عليه يتفرغ من غير ما لها وهي فرض اتفاقاً أو على المشهور وقوله تعالى وما أمراً
الابيعوا الله مخلصين له الدين وفي صيغة النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوي رفع
الحدث الثاني أن ينوي إذا ما فرض أي امتثال أمر الله وتدخل السنن والنوافل بالنية
ثالثها أن ينوي استباحة ممنوع على الاستباحة لا بالطهارة ومضى خطر ذكر جمع الثلاثة
تلازمت وإن خطر ياله بعضها أجزأ عن جميعها لم يتصدع حصول الأمر كان يقول
أرفع الحدث لا أستباح الصلاة والعكس قبطل النية وتكون عند الملتصقي ولو نوى الوضوء
التي أمر الله به صبح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا نوى أحد هذه الأوجه ما رفع
حدثه وإن أشر كصحة نية تعليم أو تبرؤ لأن نية ليست مضافاً لوضوء ولا مؤثرة في نية الطهارة
من الحدث ولو أدخل الكاف على تبرؤ ليشمل التذوق والتطافة لكان أحسن وأعم بما يؤثر في نية
الوضوء لأن غسل الأعضاء لوضوء يتضمن التبرؤ فإذا نواه لم يكن ذلك عبثاً للوضوء ولا مؤثراً
فيه كما هو وتكون النية المذكرة نواها عند أول فرض وهو غسل وجهه أن ما لا يعتد
غسل يده إلى الكوعين وإن استظهره في وضوءه لاعتبر في السنن السابقة لوجهه عن نية بل
على المشهور ينوي لها نية مفردة كساقى (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن
التوضي إذا نوى أن يصلي وضوءه الظهور دون العصر أو عصره بالمصنف دون الصلاة فانه
لا يضر ويباح فصل النوى وغيره وأندلس للكلف أن قطع مسببات الأسباب الشرعية
عنها كقوله أخرج ولا يصلح إلى الوطء وأولى ولو يشأ ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدثاً
لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا فأنوى حدثاً ما ساعه أو ذكرا

(١٧ - ثوبى أول) وقد نظرت في ذلك الخطاب على الرسالة ثم ظهر الصبر (قوله أي امتثال) أي إطاعة أمر الله لا يعني أن
هذا ليس تفسيراً بالحققة بل التفسير بالحقيقة أي نوى أي ما يتوقف صحة العبادة عليه وموقر وتدخل السنن أي سنن الوضوء
وقوله والنوافل أي مستحباته ثم لا يخفى أنه على ما نشره به تكون داخله قصداً لأن الله أمر بها (قوله كراخ) المناسب حذف ذكر
أي متى خطرته الثلاثة وقوله تلازمت أي صار لا ينفك أحدهما عن الآخر (قوله ويكون عبثاً) قال في كبره عند قوله أو نسي حدثاً
لا أخرجه هو هذا حيث كان عامداً نتهى (قوله التي أمر الله) وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه (قوله ولعله لا يخرج الخ) لا يخفى أنه
نفس نية الفرض بالمعنى التي تقدم فجزأ ولعلها في التبري تحري المصنف (قوله ولا مؤثرة) عطف تفسير (قوله ولا لا تخرى) عطف
لاستظهره (قوله بل على المشهور) وهو أنه ينوي عند غسل وجهه وعلى هذا الموضوئين لآية واحدة حيث قد يقول عند صومه
فويت سنن الوضوء (قوله لا أخرجه) مطوف على محذوف أي أو نوى حدثاً ولم يخرجه لأخرجه (قوله يعني أن الشخص إذا أحدث
أحدًا الخ) ظاهر عبارته أنه نوى نفس الخارج وقوله الأفراد أي أفراد الخارج وقوله الماهية أي الماهية الكلية أي ماهية
الخارج الشاملة لجميع أفرادها مع أن هذا الاصمغ الحسن أن أراد بالحدث في المصنف النية أو الوصف من حيث ترتبه على الخارج
المخصوص ويكون المعنى أو نوى شيئاً أو وصفاً ترتبه على خصوص البول مثلاً وقوله لا أخرجه أي بان يصل منه بول أو غائط مثلاً

وفى المنع أو الوصف المرتب على البول وأخرج المنع أو الوصف المرتب على القائط ويمكن تصحيح عبارة الشارح بأن يقال فوى
 حدنا لا من حيث ذاته بل من حيث ما يرتب عليه من الوصف أو المنع وكذا يقال فيما بعد وقوله موجب وهو واحد وهو الوضوء
 وقوله ناب عن موجب الخ تفسير (قوله الايراد) أى أقرادنا لا يخرج لأن من حيث ذاتها بل من حيث ما يرتب عليها (قوله المأهبة) أى
 مأهبة الخ لا يخرج الكلمة أى من حيث ما يرتب وهو المنع أو الوصف الكلى المرتب عليه وقول الشارح بأن المراد به المأهبة هنا غير
 لازم ليصيح أن يراد به الفرض لأن من حيث ذاته ما بل من حيث ما يرتب عليه من المنع أو الوصف الجزئيين (قوله نسي حدنا) أى كغيره
 تفن حصوله أو شك فيما أو تفن حصول أحد فعله أو شك في الآخر وهذا واضح أن حصل الحد عند دفعه أو تواتر ج الأول
 وأما ما أخرج الذى حصل لنا فوقه الطلآن مع أن اليجاب اتم له بالاول أنه يكون موجبا بتقدير أن يحصل أولا (قوله مطلق
 الطهارة الأعم) مصفة لمطلق أى فوى هذا الكلى المتحقق في ذلك الفرد وذلك الفرد الأعم من جهة النوى وكأنه يقول فويت
 هذا الكلى المتحقق في أى واحد من (١٣٠) ظهر ما حدث أو التثبت وأما قوله أمان قصد الطهارة الخ فلم يقصد ذلك بل خطر بباله

ولم يخرج به سواء كان النوى هو الذى حصل منه أولا أو آخر أجزأه لأن الاحداث اذا كان
 موجبا واحدا واجتمعت تناخل حكمها واناب موجبا أحدها عن الآخر ثم ان المراد بالحدث
 هنا الاقاراد لانهاهى التى توصف بالاخراج بخلافه في قوله نوتيرفع الحدث فان المراد به المأهبة
 وإذا أعاد تكرره بعد كرمه معرفة ولو طال المؤلف أو فوى حدنا غير يخرج سواء كان
 أحسن شموله من فوى حدنا أو كغيره ولم يخرج به وأول كلام المؤلف وآخره متعلضان
 في هذه الصورة والمقول عليه مفهوم آخر وهو قوله لا أخرجه ولا مفهوم لقوله أو نسي بل
 لو تكرر كروم يخرج به فانه لا يضر (ص) أو فوى مطلق الطهارة (ش) يعنى أن التوضي اذا فوى
 بطهر مطلق الطهارة الأعم من الحدث والتثبت فلا يجوز له لأن ما يمكن صرف التنية
 للتثبت لم يرتفع الحدث أمان قصد الطهارة لا بقيد الاعية فالظاهر الاجزاء كقائه صاحب
 الطرا لان قرينة فقه تدل على طهارة الحدث ولذا قلنا فاما من قولا تكون على طهر أجزاء
 (ص) أو استباحة ما يثبت به (ش) يعنى أن التوضي اذا فوى استباحة فعل ما يثبت به الطهارة
 كقراءة القرآن ظاهرا أو النوم وتطعيم الصلابة لا يرتفع الحدث لان الفعل الذى قصد اليه
 يصح مع بقائه الحدث فلم يضره من قصد اليه التصدي له الصلابة كإفتمنه التصدي ما يثبت
 الطهارة منه ولا يقال في قول المؤلف استباحة مساححة لانها استعملت فيما كان ممنوعا عنه
 بدون الطهارة وما يثبت به ليس ممنوعا عنه مبدونها لا تقول وهو ممنوع عنه على جهة التندب
 (ص) أو قال ان كنت أحدثت فله (ش) أى كذلك لا يجوز من شك في الحدث الا صغر
 أو الاكبر وجوب عليه الطهر بنية جازمة لا ترد دفعها قاطعها وعلق بنية ولم يجر منها وقال ان
 كنت أحدثت فلهذا الطهر فلا يجوز له سواء عين حدثه أو بقي على شك وهو قول ابن القاسم
 وهذا مبني على استحباب وضوء الشاك وأما على وجوبه وهو الذنب فيجوز له لانه جازم بالنية

خصوص الامر الكلى لا يقيد
 تحققة في هذا وهذا ومنه ما اذا
 قصد الامر الكلى ملاحظا
 تحققة في ضمن الفردين والحدث
 فالتن يكون المضمر ملاحظة
 المأهبة على أى وجه كان أو
 خصوص تحققة في التثبت (قوله
 لانه ان أمكن صرف التنية الخ)
 لا يقتضي أن هذا التعليل جار في
 صورة الاجزاء ويجب بأن قوله
 ان أمكن أى امكانا أو قويا كما هو
 ظاهر من التفسير فتقدير (قوله
 كقراءة القرآن ظاهرا) أى دون
 المصنف من فوى نفسه فراءة
 القرآن ظاهرا أجزاء تلتعن
 جنباته لانه لا يجوز أن يقرأ الا
 بعد ارتضاع حدث الجنابة وأولى
 منه لو فوى قراءة القرآن في المصنف
 (قوله كما تضمنه) أى تضمن رفع
 الحدث وقوله الى ما يثبت أى الى

استباحة ما يثبت به الطهارة (قوله على جهة التندب) الاولى أن يقول على جهة الكراهة (قوله وجوب عليه الطهر بنية
 حازمة) أى على ما هو المعتدلان المعتدات يجب على الشاك الوضوء فاحتمل وجهين الوصف أو المنع فانه محققا فلذلك قلنا واجب عليه
 الطهر بنية جازمة وقوله وهذا مبني أى ما تقدم من كون هذا الطهر لا يجوز ثم مطلقا مبنى على استحباب وضوء الشاك فلا يقم المنع
 ولا الوصف وقوله وأما على وجوبه الخ أى على ما قلنا من أن المنع أو الوصف يقوم بالشاك محققا أو ما اذا قلنا الشاك يستحب الوضوء
 الذى هو قول ضعيف فلم يقم المنع ولا الوصف والحاصل أن حكما بعد العلم الاجزأ لم يكن منبعا على المعتدل مبنى على قول ضعيف
 مرعى لانه ممول به (قوله لانه جازم بالنية) لا يسلم أصحارم بالنية لان فرض المسئلة أنه قال أى اعتقد أنه ان كان أحدث فلهذا
 الوضوء والا فلا شك بعدم الاجزأ لرد الحاصل في التيقن انما يجزى وضوء الشاك اذا اعتقد أن وضوءه قد بطل بالشك وأنه صار
 محذرا يجب عليه الوضوء فبنوى حيث دفع الحدث جزأ فلهذا يجزى وضوءه تيقن حدثه أم لا فنقول الشارح فيجوز لا يسلم لانه خلاصته
 انه لا يجزى ولو قلنا ان الشاك يجب عليه الوضوء فكلما المصنف أت على القولين استحباب وضوء الشاك وجوب وضوءه هذا المخلص
 ما فرده المطلب الآن عجب لم يرتفعه فبقال والحاصل أن الشاك ان قال ان كنت أحدثت فلهذا كان حينئذ يثبت به متحضرا أن

الشك في الحدث ناقض كتحققه كانت فيه جازمة لا تردد فيها وان كان لفظه دال على التردد وأما ان كان غير متحضر ذلك فانه يكون مترددا فيها فان قلت قد يقال انه وان كان لازما بالنية فالحال انما يحسن عدم وجود المعلق عليه ذلك لانه معلق طهارته على حصول الحدث ولم يحصل وانما حصل الشك فيه قلت لا نسلم ذلك بل المعلق عليه حاصل قطعا لان الحدثان كان المراد به الناقض مطلقا وهو الظاهر فالمراد بوضوح ان كان المراد به الحدث المقابل للسبب فهو مع صدق ادائه الشك فيه كتحققه كما يشهد ما ذكره ابن غازي عن ابن رشد انتهى (أقول) أو يراد بالحدث الوصف أو المنع المترتب على الشك وهو حاصل قطعا فقد علق هذا الوصف عليه فلا ترد في النية وان كان تعليقا ظاهرا ولا ضرر بقبوله والحاصل ان عبارة الشارح ظاهرة في انما هو ما عليه عجم ومقتضاه احسن مما قاله الخطيب فليتأمل (قوله فهو مشهور) أي قول المصنف أو ان كنت أحدث فله مشهور ومنه على ضعفه وهو استحباب وضوء الشك (قوله فالوضوء الثاني لم يصادف محلا) وفائدته انه اذا نيتين لم يحدث غيبيل الوضوء وجوبا (١٣١)

فهذا مشهور ومنه على ضعفه أو يحمل كلام المؤلف على من فهمه أنه أحدث ومعه نيل الطهارة فالوضوء الثاني لم يصادف محلا انظر ابن غازي (ص) أو جديتين حدثه (ش) يعني أن من اعتقدها على وضوءه قنوصا بنية التعبد ثم نيت أن يحدث ظله مشهورا لا يجوز له لكونه لم يقصد وضوءه رفع الحدث وانما قصد به القضية فتقوله في حديثه خاص بهذه المسئلة وأما الأولى فلا يجوز له سواء نيت حدثه أو نيت على شك في تردده (ص) أو ترك الحقة فان قلت بنية الفضل (ش) يعني أن من ترك لمعقن مفصول الوضوء في القضية الأولى فان قلت في القضية الثانية أو الثالثة بنية الفضل فلا يجوز له لأن غير الواجب لا يجوز له عنه ولا من غلبها بنية الفرض فان أثر جرى على المراد فلهذا اذا أحدث بنية الفضل والافيرى فالمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند فعل الفضل لاسية الفضل المندرجة في نية الوضوء ولا مفهوم لقوله فان قلت والوقوف الفضل اذن ترك لمعقن من سخر راسه ففست بنية النية كذلك (ص) أو فرق النية على الاعضاء والظاهر في الاخر الصحة (ش) يعني أن المتوضي اذا فرق النية على الاعضاء بأن خص كل عضو بنية قطع النظر على فعله لا يجوز له ذلك والظاهر عند ابن رشد قول ابن القاسم في هذا الفرع الاخير الصحة فهو رقت في النية أن يسل وجهه بنية رفع الحدث ولا نية في انتمام الوضوء ثم يسد فغيبيل يديه وهكذا الى آخر الوضوء وليس صورتها أنه جعل ربع نية مثلا لوجهه وربعه باليد وهكذا فان هذه غيرته لان النية لا تتجزأ (ص) وعزوه بها بدو رفضها معتق (ش) ذكر مستلذين الأولى منهما عزو به النية وهو اقتطاعها بالافهول عنها والضرب في قوله بعد ما ثابتي الوجه في قوله عند وجهه والمعنى أن الفهول عن النية بعد الانشائها في فعلها عند غسل الوجه معتق لثقة استحبابها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية رفض النية وهو لغة الترك والمراد بها تقدير ما وجد من العبادات والنية كالعدم ذكر المؤلف أنه معتق أيضا بعد كمال الوضوء أو في انشائها اذا رجح وكله بنية رفع الحدث بالتر بعل المشهور وان لم يكن له أو كله بنية التبر أو بعد طول والنج كالوضوء عكس الصلات والوضوء فان رفض النية فيها غير معتق والفرق

بينه فالحكم كذلك (قوله ولا يثبت في انتمام الوضوء) أي بان نوى عدم الاتمام ولا يثبت في انتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه بكل وضوء لا بالجميع فليس من هذا أعجل هذا من باب التأكد فلا يضر فعله ونهله من ذلك التحريم أن المراد بالنية الجنس المتحقق في معتق (تبيه) الخلاف الذي ذكره المصنف مبنى على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو انفرادا ولا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الإجزاء مبنى على الثاني والقول بالاجزاء مبنى على الاول (قوله لان النية لا تتجزأ الخ) أشار لذلك ثم استدلها من عند طالع عجم وقد بحث فيها ما من باب استخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمعقن استحبابها) قال في لـ ونسعى حيث نيت محكمة ما لم يحصل مضاد لها من نية القضية كاتهم فيما تأتي بالقضية الثانية والثالثة فنية القضية أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكما هو المذكور ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للمرتدين وهما اذا كان الرفض في الائمة أو بعد الفراغ كما أنطدما لخطب (قوله والنج كالوضوء الخ) الراجح أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الائمة لا بعد ما ألحق بالغير فلا يرفضان مطلقا وقع الرفض في أثنائها أو بعدها (قوله فان رفض النية فيها غير معتق) أعني أثنائها

فيها فالحكم كذلك (قوله ولا يثبت في انتمام الوضوء) أي بان نوى عدم الاتمام ولا يثبت في انتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه بكل وضوء لا بالجميع فليس من هذا أعجل هذا من باب التأكد فلا يضر فعله ونهله من ذلك التحريم أن المراد بالنية الجنس المتحقق في معتق (تبيه) الخلاف الذي ذكره المصنف مبنى على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو انفرادا ولا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الإجزاء مبنى على الثاني والقول بالاجزاء مبنى على الاول (قوله لان النية لا تتجزأ الخ) أشار لذلك ثم استدلها من عند طالع عجم وقد بحث فيها ما من باب استخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمعقن استحبابها) قال في لـ ونسعى حيث نيت محكمة ما لم يحصل مضاد لها من نية القضية كاتهم فيما تأتي بالقضية الثانية والثالثة فنية القضية أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكما هو المذكور ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للمرتدين وهما اذا كان الرفض في الائمة أو بعد الفراغ كما أنطدما لخطب (قوله والنج كالوضوء الخ) الراجح أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الائمة لا بعد ما ألحق بالغير فلا يرفضان مطلقا وقع الرفض في أثنائها أو بعدها (قوله فان رفض النية فيها غير معتق) أعني أثنائها

وأما بعد الفراغ فقولان مرجحان واستظهر بعض الشيوخ أن التيمم والاعتكاف مثل الوضوء غير نفسان في الاشتاء لا بعد الفراغ
 • (تنبيه) • يجوز رفض الوضوء كما يجوز الاقدام على الحس وإخراج الحج من غير ضرر ورتبة في الحج نظر وأما الصلوات والصوم فلا
 كلام في الحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل والذى أقوله أن الظاهر
 أن المراد بالإعمال المفصلة الوسائل (قوله أن الوضوء معقول المعنى) أى فالوضوء للظانفة (قوله والحج محتو على عطف على
 قوة الوضوء وقوله ودفع المشقة في الحج معطوف على قوله وأن الحج محتو على عمل ما في الحج وكذا قال والفرق أن الحج والفرق دفع المشقة
 في الحج وقوله على تقدير رفضه متعلق بقوله المشقة ويصح أن يكون معطوفا على محذوف والتقدير فلم تنأ كدفهما التمسك لا ذكر ودفع
 المشقة في الحج (قوله أن أقدمت قبل حملها يسير) أى دخل عند الشرع في الوضوء بحيث لو سئل عند الشرع أى شئ يقبله يقول
 لا أدري ولا شأن أن هذا مما يعد وقوعه (قوله على قولين) أى مشهورين والقول بالبراءة هو الأصح في النظر (قوله لشرفه بالحواش)
 أى حاسة السمع والمذاق والشم والبصر (قوله أعمال الطاعات) أى أعمال هي الطاعات (قوله لما فهم من القوى المدركة) أى التي
 زعمها الحكماء وهي القوة العالقة بالقوات الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العالقة فهي المدركة للكلية والقوة
 الوهمية هي المدركة للعالم في الجزئية (١٣٢) الوجود في المحسوسات من غير أن تنأدى اليها من طرق الحواس كالدراك

الشامع في النفس وقوة الحس المشترك هي القوة التي يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبها عن الحس المدركة وهي القوة التي تنأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة والمفكرة والقوة التي من شأنها التفصيل والتركيبين الصور والمأخوذة عن الحس المشترك والعالم في المدركة بأوهام بعضها مع بعض وأهل السنة يجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى إلى آخر ما ذكرنا (قوله والحكمة) أى بناء على أن العقل في الرأس والراجع أنه في القلب (قوله غسل يديه) أى المتوضى أى

أن الوضوء معقول المعنى وإنما قبل بعدم إيجاب النية فيه والحج محتو على عمل ما في يديه فلم تنأ كدفهما التمسك لا ذكر ودفع المشقة في الحج على تقدير رفضه ولا تبطلوا أعمالكم مع فاسد في التقاضي فيه ورجعنا شمه بعد لوجه تبعا لبعضهم ووجه الجاهل هو في شرحه للوضوء أن الرفض في الاشتاء ضرر ورجحه • (ص) وفي تقديمه يسير بخلاف (ش) يعنى أنها تختلف في النية إذا تقدمت قبل حملها يسير على قولين وأما أن تقدمت بغيره فلا خلاف في عدم الإجزاء وكذا أن تأخرت عن حملها فلا خلاف في عدم الإجزاء على ما روى عن عدم اشتراط النية في الوضوء كما روى وحده السيرة أن يخرج الرجل من بيته إلى الحمام والمراد بالحمام حمام مثل المذنة المنزلة فالمراد حمام القرية الصغيرة كالمدينة المنزلة • ولما تقدم الكلام على القرائن وبدأ منها بالجمع عليه وبدأ من ذلك بالوجه لشرفه بالحواش والتعلق ثم اليمين لكثرة من أؤده أعمال الطاعات بهما ثم الرأس لما فيها من القوى المدركة والحكمة ثم الرجلين وأكل الكلام عليها ذكرنا كيف تختلف فيه منها شرع في نفسه وعدها نية يسيرة (ص) وستغسل يديه أو ثلاثا أو تسبعا (ش) يعنى أن من سنن الوضوء غسل يديه بالظاهر تين ولو جنباً أو مسحاً أو وضاً من نهر أو ماء أو نحو ذلك أو مسحاً من يديه من يوم ليل أو نهار أو بكرة تركه على المشهور ويكون الفصل لليمين قبل أن يدخلها في الماء ولو على نهر وظهر كلاماً أن ثمة أن قوة أو لا يقيد في سنة غسل اليمين ثلاثاً للوضوء وبعبارة أخرى قوة أو لا من جهة ما توقف عليه السنة لكن لا مطلقاً بل في بعض الحالات إذا لم يعتبر في تحقها ذلك حيث كان الماء كثيراً أو جارية ما يطافان كان الماء ظاهراً ونحوه وأما قدره نية

الشارع في الوضوء والتدبير ما للوضوء (قوله وضاً من نهر) لا يحنى أن غسله ما قبل الاذلال في النهر لا يكون الا الاتصال وانما قرر عجم خلافاً وهو ما في العبارة الثانية وتبعه (قوله على المشهور) راجع لقوله من سنن أى غسل اليمين سنة على القول المشهور ومقابلها ما قيل أنه يسحب زاد بعضهم أن الماء وإن كان عسلاً ما يقبض وإن كان بعداً فسنه أو راجع لقوله ذكره أى ذكره على المشهور ومقابلها ما لا شبهة للقاتل ليس ذلك عليه (قوله و يكون الفصل لليمين الحج) يجوز أن يكون حل أعراب فهو إشارة إلى أن قوله أو لا خير لكان محذوفاً أى ويكون الفصل المحكوم عليه بالسنة أو لا إلى لا تحصل السنة إلا بالتفصيل قبل الاذلال في الآلاء وبفسر أو لا قبل الاذلال أن دفع ما قبل كيف يجعل أو لا أنما توقف عليه السنة مع جعل ترتيب السنن في أنفسها أو مع القرائن مستحباً أو مباحض أو لا ثم غسل يديه فقامه ما حصل منه التمسك وهو خلاف المسحب وما حصل الجواب أن من أراد ما لا قبل الاذلال على الآلاء وليس المراد به جعله أول ما يغسل يديه وحينئذ فلا منافاة بين الحليين فمن يغسل يديه قبل الاذلال على الآلاء فلا يخلو نية فقد أتى بالسنة سواء جعل ذلك أول غسله أو قدم عليه المضغفة لكن إذا قدم المضغفة على غسل يديه فقد أتى بالسنة وتركه فضيلة الترتيب (قوله أو جارية ما يطافان) أى كثيراً وقليلاً (قوله كله لهراس) هو الحواش الصغير ولا بد من حلق في العبارة أى كان كان نظير الماء (قوله وضوء) أى كحرقته ما لم يخلط

(قوله ولم يكن الا فراغ منه) فان كان يمكن الا فراغ منه فلا تحصل السنة الا انما غسلهما خارجيه (قوله فانه يدخل يديه) أي يغسلهما
 فيه كما يحسن به بعض الشراح (قوله فان أمكنه أن يتوصل) أي بان يصل يده أو شوب (قوله فانه يغسلهما فيه) أي وهل ولو أمكنه
 التوصل على الماء فيه أو كهو ظاهر البالي أو مع عدم إمكان التوصل والاقصه وهو ظاهر ابن رشد ويمكن حمل ما لبالي عليه فان
 قلت اذا حمل كلام البالي على ظاهره بلزم أن يكون المعبر وما اذا كان قدراً نية الغسل قلنا غايه يكون مكرها مع وجود غيره
 ذكره عجم (قوله وظاهر قوله ثلاثا الخ) وقال عجم وظاهر كلام المصنف أنه يتوقف تحقق السنة على ثلث غسلها وهو ظاهر كلام
 غيره أيضاً (قوله تعديا) مفعول للاحته استشكل بان الغسل معقل أقوله عليه الصلاة والسلام فانه لا يدري أي يات بعد التمسيد
 هو الذي لم تعرف على مذهبنا هل حاله غير النوم على حاله النوم وانظر لم جملوا الغسل في الحديث على الوجوب فان ظاهر قوله
 لا يدري أي يات بعد غسل على أمهاتك هل أصابته أم لا فكان الواجب الغسل أو التمسح كإكمال المؤلف وهل الجسد الخ الآن
 يقال سنة الغسل مرأى فيه القول بالتعبد **فائدة** ظاهر كلام ابن رشد أن التمسيدات الأحكام التي لا تلازم لها بحال وهو قول
 الفقهاء ما عدا قولنا **كثيرا** الأصولي فنهى الأحكام التي لم يقم على اندراك غلظ دليل لا التي لا غلظ لها في نفس الأمر بل كل حكم له
 غلظ في نفس الأمر ارتباطه بأسرها بغيره فافضل لا عقلا ولا وجوباً (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله أو أحدث) معطوف

على كان الحديث وقع اسمها بعلو
 فليس فيه عطف غسل على اسم
 لا يشبه الفعل وهو نظيفتين (قوله
 فهما) أي في مسألة نظيفتين ومسألة
 أو أحدث في أثناءه أي يقول إذا
 كانتا نظيفتين لا يغسل وكذا
 إذا أحدث في أثناءه كأفاده تن
 الآية بصح على قول أشبه ونفك
 أنه لا يجوز أن يسن لتظيف اليد
 الغسل ولو كانت نظيفة كافي غسل
 الجصه فاصبر أو لا نظافة مع
 أن أمره تظيف الجسم فانظر ما
 الفرق (قوله ومن شأن التعبد)
 أي وأما قلنا نظافة في غسلها
 مجتمعتين لا ما يلحق في النظافة وصفه
 التفرق أن يأخذ الماخر غير على
 يد الجني ويغسلها بيده اليسرى

الوضوء والغسل ولم يكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه انما ظاهره أن أمشكو كافيها
 وان كانتا متنجستين فان كان الماء يتجسس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل إلى الماء فيفسر
 انما هما في فعل وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويتم كعاد الماء وان كان لا يتجسس
 فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا أن السنة لا تحصل إلا بهما وليس كذلك بل السنة تحصل
 بالمرأ الواحدة وما زاد علمه مستحب لجلب قول المؤلف وشق غلظ وتبليته انظر إلى الحسن
 على الرسالة وقوله تعبد مفعول لأجله راجع لغسل (ص) بطلق ونية وتظيفتين أو أحدث
 في أثناءه مقتضين (ش) هذا مما يفرع على كونه الغسل تعبد والمعنى أن غسل
 اليدين لا بد أن يكون عاماً مطلقاً مع نية الوضوء ولو كانتا نظيفتين عند مالك واختاره ابن
 القاسم وأحدث في أثناء الوضوء في غسلها أيضاً مطلق ونية خلافاً لأشبه فجمعا ومن
 شأن التعبد أيضاً أن يغسلهما بمقتضى خلافاً بين القاسم (ص) ومضغفة واستثنى (ش)
 يعني أن من السنن للمضغفة وهي لفعة الصربك وشرا قال القاضي عياض في إدخال الماء
 فانه فيمنع ضمهما ويحجم ثلاثا قال شارحه لفظ الإدخال يقتضي أنه لا بد من سبب ادخاله
 وان تدخل من غير سبب فاعل فلا بعد مضغفة وكذلك لا بد من المرح والمضغفة وان عدم
 واحد فلم يقرر السنة في المضغفة انتهى ومن السنن الاستنشاق من التمسح وهو لفعة الشم
 وشرا طيب الماء إلى الأنف بالنفث والتشويق للعداء الذي يصب في الأنف ولا بد في المضغفة
 والاستنشاق من النية بخلاف فرد مع الراس والاذنين فلا يفتقران إلى النية الفرض تضمن

ثم يفرغ ما بين يديه من الماء يغسلها باليمنى ثلاثا **فائدة** قول المصنف مقتضى ليس من تمام السنة بل مستحب الآن
 هذا الاستقبال تعبد لا معقل (قوله خلافاً بين القاسم) قال المزني ويخرج على القولين صفة غسلهما على التعبد يغسل كل يد على
 حدها لأنه صفة التعبد في غسل الأعضاء وعلى التظيف بغسلها مجتمعتين لا ما يلحق في النظافة اذا تقرر ذلك فان القاسم يقول
 بان الغسل تعبد وهو نص الخطاب فلناسب أن يقول الشارح خلافاً لأشبه ثم بعد ذلك وجدت ما يفيد صحة قول الشارح وأن ابن
 القاسم خالف أصله (قوله قال عياض) أعلم أن هذا التعريف لأن عرفة الآية قال قال القاضي ادخال الماء على ما اختلف العلماء في
 مراد ابن عرفة بالقاضي فاذني عليه الاكثر أن المراد به القاضي عبد الوهاب والقي عليه الأقل أن المراد به القاضي عياض فنارحنا
 ذهب لطريق الأقل (قوله قال شارحه) أي شارح التعريف وهو الرامع شارح تعريف ابن عرفة ومضمونه أنه يعود على التوضي
 لثلاثة ألسان (قوله وكذلك لا بد من المرح) فلان تعلمه يمكن أي بالسنه على الأرجح من القولين وكذا الوجه ما يقتضي نزل الماء من غير
 مج ولا فرق في المضغفة بين أن تكون بقوة القدم أو بالاصبع لكن استحب بعضهم إذا كتبت بالاصبع أن تكون اليمنى لا الشمال لأنها
 مست الأذى وقال الخطاب بعد كلام تقدمه فيحصل من هذا أن الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط المضغفة كإكمال الفا كما هي
 وليس ثم ما يعارضه الامتعة التي وليس فيه تصريح بنسبة ذلك إلى مذهبه (قوله وهو الشرح) تقول استثنى الذي إذا شتمته (قوله
 وشرا جذب الماء الخ) ظاهراً أنه لا يشترط ادخال الماء في الأنف ولو دخل الماء إلى الأنف ثم جذبنا الأنف في يدينا (قوله ونية الفرض)

الروايات العقلية ثم لا يبقى أن نثبت الفرض مبينة لثبوت السنة والسحب فكيف يصح هذا ويمكن الجواب بأصلها كانت تلك السنة أو المستحبات في خلال الفراض صارت السنة المتعلقة بالفراض متعلقة بها على أنه لا حاجة لذلك لأنه مفسر سنة الفراض بشيء أمثال الأمر القهري وهو يشمل السنة والمستحبات (قوله ما في السنة) لم يبق من السنة بعد ذلك إلا التعبد والقرين (قوله وان كلامنا في الثانية الخ) معطوف على قوله وهل تذكره الآية على قول أبي الحسن (قوله يعني أنه سحبت) أضاف قوله وهو بالغ مفرط في الأمر من معاتبة المبرام والذي في المواق وان من زوقا اختصاص ذلك بالاستشاق ومثل هذا من لاعدل عنهم ما كنون ذلك هو الأرجح (قوله أي إدارة الماء) أي جعل الماء دائرا في أفاضل الخلق جعل أقصى الخلق متعدداهم وقول بالتشكيك ثم أذاعت ذلك فالصواب أن يقول إدارة الماء في أفاضل القوم قال ابن فرحون للمبالغة في المفضضة إدارة الماء في أفاضل القسم وقال الشيخ زرق في شرح القرطبية بسحب التوضي للمبالغة في الماء إلى الغلصة إلا أن يكون صاحب فكره ذلك خوفا عما يصل إلى حلقة كان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعدد كسر اه إلا أن يقدم مصاف في عبارة الشارح (١٣٤) أي في أفاضل مجاور الخلق وهو القسم وقوله بعد فدخل جوفه أي فدخل مجاور

سوفه وهو سطحه (قوله والاستشاق) يتما كسبة باقي السنة والفضائل ثم ان المفضضة والاستشاق كالدين يجري بينهما ولو أحدث في أنناه و باقيهما في الدين وهل تذكره الاربعة أو تمنع خلاف وان كلامنا في الثانية والثالثة مستحبة (ص) وبالفتح مفرط (ش) أي أنه بسحب الماء فهو إدارة الماء في أفاضل الخلق في المفضضة وفي الاستشاق جديلا أقصى الالف وتكرار المبالغة لخاصة خيفة أن يغلبه الماء فدخل جوفه فان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعدد كسر (ص) وقوله ما يست أفضل (ش) يعني أن فعل المفضضة والاستشاق على فور بينهما ويست غرط أفضل بان يمتنع بعض ثلاث على الولاة ثم يستشاق كذلك (ص) وجزاء أو أحدها مفرقة (ش) أي وجزاء ان يمتنع بفرقة واحدة مثلا على الولاة ثم يستشاق كذلك أو يمتنع واحد ويستشاق أخرى وهكذا أو يمتنع بفرقة ثلاثا ويستشاق بفرقة ثلاثا وبقي مسقة أخرى الظاهر جوازها قال بعضهم لم أقف على من ذكرها وهي يمتنع من غرفة من بين والثالثة من ثمانية ثم يستشاق منها مرة ثم اتفق من ثالثة ثم ثمانية في قوله أو أحدها مبريا إلى السنتين وانما لم يقل جازا للأمر أي في ذلك كونه ماحضون والفرقة بضم الفين المجمة وفتحها وفيل بالفتح مصدر والضم اسم للفروق (ص) واستشار (ش) أي ومن السنة الاستشار وهو تارة الماء أي طرحه من أنفه بنفسه بالسيلة والإيهام من الدال السري ماسكاه من أعلاه جريهما عليه لا حرمه ويكره دون اليد كفضل الجار ما حرمه من بحر يك التفرقة وهي طرف الالف وان لم يجعل أصبعه على أنفه ولا خرج ربح الالف وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استشارا بناء على أن موضع الأصبع من تمام السنة وهو مقتضى أخذه في رقبته بمصرح الشاذلي في شرح الرسالة قيل إن ذلك مستحب (ص) ومسح وجهي كل أذن (ش) أي ومن السنة مسح ظاهر كل أذن بباطنها وهو مراد بقوله وجهي كل أذن فغيبه قلبا الوجه على الباطن وذكر كل لثلا

الاولى تأخير بعد قوله جديلا ويكون التقدير وجوبه في الاستشاق ويكون جديلا معطوفا على إدارة (قوله بان يمتنع من الخ) أي أو يمتنع بفرقة ثم يستشاق بآخرى وهكذا أقل بعضهم لم أقف على ذكرهم الثانية والذي يظهر من كلامهم الاول وقال الثاني كلامهم يصدق بوضع واحداهما فاضلة وأخرى مفضضة وكلامه وهم أنهم ما فاضلتان اه وصدق بازديك يعلم من شرح شبه (ش) ذكر الخطباء أن الذي جزمه ابن وشعل على ظاهر كلامه أنه متفق عليه أن الأفضل قطعها ثلاث غرفات بقطعها بكل غرفة منها وان قطعها بست من الصور الجارية (قوله وجزاء الخ) المراد بالمواز خلاف الاول لأجل قوله والأفضل

فان الجواز من قول بالأفضل فالأفضل خلاف الاول وعبادة عب غيرة (قوله كونهما عضوين) أي متعلقين بتوالي عضوين والاولى أن يقول فلعن (قوله والضم اسم للفروق) وهو المراد بها (قوله السابعة) أي مستحبة على ذلك بالسيلة أو أن الباء جتى مع أو حذق العاطف وعبادة تت بان ينزل به نفسه وأصبعه (قوله وهي طرف الالف) ويقال لها الزبنة وأصحاب بعضهم أن دخل أصبعه للذكور في الألف بل ما من الخاطئ والوسخ (قوله ولا يخرج ربح الالف) الاول أن يقول ولو خرج ربح الالف (قوله وقيل إن ذلك مستحب) وعليه بعض الأشياخ متسكنا عبارة تدل على أن من ترك وضع أصبعه أي في الاستشاق ترك مستصواب كون الموضوع أصابع اليسرى مستحب لو كان بالسيلة والألهم فيما يظهر وكذا كونه من أعلاه (قوله ومسح وجهي كل أذن) ولم يذكر مسح الصلح من مع أنه متسكة اتفاقا الآن الذي يفعله كلام التوضيح أن مسح الصلح من مع أنه متسكة الآن لا أنه متسكة متسكة كما هو ظاهر كلامه الشيء ومن واقع وصفه مسح الأثنين أن يجعل باطن الإبهامين على ظاهر الشصتين وآخر السنين اثنين في الصلح من وهما متساويان الآن وسيله ما لا باطن دائر من الإبهامين لا آخر وكذا تتبع عضونهما (قوله مسح ظاهر الخ) أي ظاهر الدبر كما كان ظاهرا واختلفت ففضل الظاهر ما إلى الرأس وهو الأرجح وقيل ما واجهوا من شاة الخلف النظر إلى ابتداء الخلق وهي أنها كوردة فافتقت إلى الحلال إذا ظهر الآن كان باطنها الباطن ظاهرا

(قوله وتجذبتاهما) أي فلا يكن معهما ما بين من بلل بعد مسح رأسه لانهما عضوان مستقلان لأم الرأس ولأن المسح كما أقامه تث (قوله ما تهما) أي ما لهما فهو على حذف الجار (قوله ورد مسح الرأس) ويحل كون الرتبة حيث ينبغي بعد بلل من المسح الواجب واللام بين الظاهر أنه ذاتي بدل بلل يكن بعض الرأسه يسبق بقدر البال فقط لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله من حيث) أي من مقابل جهة البدن أو من معنى إلى قال الخطيب رد الدين في مسح الرأس إلى الجمل الذي يده أمته (قوله الفرودين) ثلثة فرود حجاب الرأس (قوله فالمسوح ثاسغروا) هذه العلة متعينة لانهما يتخرج وجوب الرد وقد يقال تعطيلهم فذاع الحكم بسببه الرد يؤذن بان المسح مبني على التخييف وان الفرض انما (١٣٥) هو الأول وان كان الذي يمسح في الرد غير الذي يمسح في البه

وحينئذ فالأولى أن يني كلام الشيخ عبد الرحمن على الملاحقة فلا يؤزل كما هو عليه وتبعه الشارح (قوله) أن ردوه هذا مرد الشيخ عبد الرحمن الظاهر أن ذلك غير مراده وبطل عليه قوله قبل ولكن الرد فضيلة الخ (قوله والله) تعطيل لعدم الوجوب الذي هو من لوازم السنة إلا أنه لا ينتج خصوص السنة لاحتمال الاستصحاب فان قلت بل يحتمل الجواز قلت الترتيب القطعي لا يتناول من حكمة وأقل ما هنا الاستصحاب وقد يقال السنق السنة فعل التي المداوم عليه غير أن ذلك ليس مستقدا من العبارة (قوله) فعاد التمسك أي الفرض التمسك هو المقدم على موضعه المشرع له عادة فمعصم العبد من تعلى جهة السنة أي إذا كان ناسيا أو ما إذا كان عامدا أو جاهلا نسياني (قوله والامع) أي وان لم يحصل بعد بل بالقرع فبعد التمسك ثلاثا استنادا مع تأييد بامره مرة لبارة ذلك ولا فرق في هذه الحالة بين التمسك وغيره وهكذا قرر عجم وتبعه تلازمته والذي في الشيخ سالم والطنجي بعد التمسك مرة مرة

يتولى ثلثتان قولاً وجهي أدنين (ص) وتجذبتاهما (ش) أي ومن السنن تجذبتاها للادنين فإذا مسحهما من غير تجذبتا في سنة المسح وترك الأخرى وهو التجذبتا (ص) ورد مسح رأسه (ش) أي ومن السنن رد مسح رأسه من حيث يدأمن المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحدا للفردين ويكره تكرار المسح للرد ولذا لا يسيق أخذنا للرجل بل بأن يمسح بالرد فضيلة كالسنة الثانية لأن الشعر وجهين فالمسوح ثاسغروا ولا غالب لوم لا شعرة تبع لمن فاته انتهى وهذا الكلام يدل على أن الرد سنة متى في المسترخى وبما ورد مسح رأسه سنة ولو طال الشعر بعد تعميمه بالمسح عن طالع شعره بحيث لا يمسه الا انشال يديه تحتة في رد المسح يس في حقه إذ اعلم المسح أن ردوه هذا مرد الشيخ عبد الرحمن بان الرد سنة ولو في الشعر الطويل أي بعد التجميد إلا ندب أحدنا من يقول بوجوب مسح جميع الرأس أن يقول ان الرد قبل التجميد سنة (ص) وترتيب فراضه (ش) أي ومن السنن ترتيب فراض الوضوء من غسل وجهه قبل يديه مسح رأسه قبل رجله لأن الله تعالى عدل عن حرفي الترتيب إلى الواو التي لطلق الجمع وأقول على رضى الله عنه لا أباي إذا أعتمد وضوءي بأي أعضائي بدأت (ص) فيعاد التمسك وحدهما بعد يجفاف والامع تابعه (ش) هذا مفرع على قوله وترتيب فراض الوضوء أن من تكس وضوءه قد طال بعد انتهاء الوضوء بان جفت أعضائه فانه بعد التمسك وحده دون تابعه ان كان الفرق بين ساهيا وان كان عامدا أو جاهلا فانه يستحب إعادة الوضوء فان لم يحصل طول بل ذكر ذلك بخضرة الله أعاد التمسك وبما بعده شرعا لأفعالها إذا بدأ بغير وجهه ثم رأسه ثم رجله وبعد الأمر أعاد ذراعه فقط ليعا بعد غسل وجهه فان لم يعد الأمر أعاد ذراعيه مع ما بعدهما ثم طأوه ومسح الرأس وغسل الرجلين بقوة التمسك أي الفرض التمسك لا السنة وقوله أن بعد أي بعد من ترك من زمن تذكره أي ان طال ما عين تركه تذكره وقوله يجفاف فيفسر بالبعد أي بان بعد بعدا مقدرا يجفاف أعضائه من اعتدلا أي مع اعتدال المكان كما مر وتقدم في الموالاة أن التمرين عند الجفاف يجفاف بل يكون فيبقى هذا ذلك أي في الجفاف خفاف حتى من تنكس ناسيا وحكم إعادة التمسك السنة وانما صرح بقوة والامع تابعه وان كان مفهوم شرط لانه لا يعتبر مفهوم الشرط الا اذا كان معناه معلوما وهذا ليس كذلك فلذا صرح به (ص) ومن ترك فرضا أي بمواصلة أو سنة فعملها لا يستقبل (ش) لما كان حكم التمسك عند

واعتمد محقق فت (قوله يستحب إعادة الوضوء) أي لا الصلاة وهو قول ابن القاسم في المدونة وفي المقدمات لا يعمل ولا الصلاة وقبل بعد الوضوء الصلاة أي أيا ما في الوقت وغيره واقتصر الشارح على الأول لقبول ابن عرفة وجه التفرقة أن إعادة الوضوء من غير غيبها دليل الأمر بالتجديد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلاوا في يومين وإن نص ابن حجر على ضعفه (قوله وتقدم الخ) لم يتقدم وقوله بل بدونه صاحب ذلك القول لم يعين ذلك الدون ولكن تقدم أن المعتد أن التفرق في العمل والدوام العابر واحد وهو الحد بل جفاف فغير (قوله وهذا ليس كذلك) فيه أنه متعين لانه لما قال وحده عند الجفاف بطل ما عند عدم الجفاف يستدعي تابعه وكونه يتوهم عدم إعادة الصلاة لا يصح إلا أن يقال أنه محتمل أنه يعلم تابعه مع بعض تابعه فإذا لم يعلمه تابعه أي مع كل تابعه (قوله أي به) وجوبه بابتداء كمال الوضوء وان تركه ناسيا مطلقا كالمسح أو جاف بل أو طهر بل بشرطه في جفاف طالع أو

الوضوء كما إذا طل نذ كره بعد نسبتها ونوب آتائه بما بعد في الأحوال المتقدمة أن كل من قرب فأن بعد في يومه وحده في النسيان وبطل فيما سواه وبأن يهو في الصلاة فبطلان فيه مثلا نوبا بعد مرة مرتان كان قد فعله أو لا مرتين أو ثلاثا ولا في الجاهل بأكمل الثلاث ولا يقال إذا كان فعل ما بعده ثلاثا فبطله لأن مرتبة قبل في وهل تكره الرابعة أو تقع لا نقول على الخلاف حيث لا يطلب بها الجبل الترتيب وهذا طلب من الجاهل **فتنبه** حكم اعتنا ما صلح القرب التذنب كره الفاعل كنهائي (قوله غير النية) أما النية فأن تركها أو شك في تركها أو إتمام الوضوء مطلقا (قوله أو شك غير مستنكح) قابل الشك باليقين فدخل فيه التردد على حد سواء والظن خلافا لما في عب (قوله أن يه ثلثا) سواء قرب أو بعد لا يفسد أصلا بخلاف التمسك فإنه قد فعل (قوله وفي استثنائه الوضوء في العمد) أي إذا طل بحث جفت الأعضاء وقوة ونهائه في السهو طال أم لا وقوة وآتائه نية أي في السهو أو أما العمد والعجز عند النسيان فلا نية لأن النية الأولى منسبة (قوله وما قبل بعده) ما تقدمت من تأخير والتقدير وقع ما بعده وإعلم أنه لا بد من تقديم تأخير وتقدر في العاصر حتى تضع معناه أو التقدير وبأن هنا ما تقدم من حكم الموالات والتكيس سواء بسواء من استثنائه الوضوء في العمد الخ فقوله وفي عن من بيان تقدم على منية الذي هو قوله من حكم الموالات (قوله يقينا أو شكًا) بقيد الشك بغير المستنكح (قوله والترتيب) سنة الترتيب قلها المصنف مع ما يتعلق (١٣٦) بإتمام ما بعده فلا يدخل في كلامه هنا خلافاً لما في قوله وأما نية الشارح وسنة

إن القاسم حكم التمسك على ما تقدم أتبع به والمعنى أن من ترك فرضاً من فرض الوضوء أو الفسل غير النية يقينا أو شكاً غير مستنكح ففسل أو عسوا طعوا أو لمعة عمداً أو سهواً أي بثلاثاً فإن كان مفسولاً وبأن بالصلاة التي كان صلاتها بذلك الوضوء كن لمصلها وفي استثنائه الوضوء في العمد ونهائه في السهو وإبقائه نية وما قبل بعده بالقرب ما تقدم من حكم الموالات والتكيس سواء بسواء ولهذا لم يتعرض المؤلف للثب وأما من ترك سنة يقينا أو شكاً من سنن الوضوء أو الفسل ولم يعرض محلها ولا موقع الاتيان بها في مكره وهي المفضضة والاستثناء في وسع الأذنين والترتيب وتجديد ما تم في الوضوء مع مما ختمها في الفسل عمداً أو سهواً فإنه يفعلها إن أراد الصلاة بدون الوضوء دون ما بعده ولو قرر بالمستقبل من الصلوات ولا يبعد ما صلي في وقت ولا بعده اتفاقاً في السهو وعلى المعروف في العمد المضعف أمر الوضوء ولكونه وسيله عن أمر الصلاة كونه بمقصداً وأما ما عارض عنه كقول اليمين إلى الكوعين أو وقع أعاده في مكره كرمس الرأس بعد أخذ المطرطج وهو الاستثناء الذي لا بد من سبق الاستثناء فلا يفعل شأماً فيها ما يفعل من السن وما لا يفعل على ما لا ينشأ من خلاف الطريقة ابن الحاجب القائل بالاتباع بالنسبة أن عملها يعرض أم لا ينشأ في كلام المؤلف قرينة تفصل الترك على السهو بل هو عام فهو خلاف لما في المسدونة لأن فيها أن ترك الفرض عمداً أو سهواً لا يجوز يمكن أن يقال قوله أي به أي بالفرض وحده أو مع شيء آخر وأما تركه عمداً أو سهواً بالوضوء فقد صدق أنه أي به أي بالفرض مع شيء آخر هو نية الأعضاء **فتنبه**

تجديد الماء للأذنين بما وقع الاتيان به في مكره ولا ينبغي ذكرها أيضاً ولكنه تابع في ذكرها لأن في قوله أيضاً هو خلاف ما عند المصنف (قوله فإنه يفعلها إن أراد الصلاة) أي بذلك الوضوء ولا حاجة لقوله بعد لما يستقبل وهذا الفعل قيل سنة وقيل نداء والظاهر الأول والظاهر أن غيرها مما يتوقف على الطهارة كالطواف ونحوه كذلك وأما لو ورد الصلاة بل أراد الصلاة على طهارة أو لا أدق مراتها القرآن ظاهره وأولى إذا أراد النقص فإنه لا يطلب بالاعتناء وهذا كالمع الطول بأن لم يكن بحضرة الماء أو ما إذا كان مع القرب أي بحضرة الماء فإنه يفعلها إذا أراد التفاضل

الطهارة أراد الصلاة أم لا لأن أراد النقص وما يفهم من عب من أن الطول هو تمام الوضوء وعنده عدم تمام الوضوء فغير ظاهر كما علم مما كتبه عليه فليأمل وأما إذا كان ترك الترتيب قد ذكرنا أنه بعد التمسك ولكن الظاهر أنه يقيد بما إذا أراد قضاء الطهارة سواء أراد أن يفعل ما قبله أو ما بعده أو لا يفعل ما قبله أو لا يفعل ما بعده ما ذكر في (قوله ولو قرر) أي بان كان بحضرة الماء ما تنقل الماء أو مع من الموضوع لأن الموضوع مع عدم القرب بقرينة قوله إن أراد الصلاة (قوله لما يستقبل من الصلوات) أي يفعلها لما يستقبل أن كان يريد الصلاة (قوله وعلى المعروف في العمد) وقيل يعنى العمد في الوقت ورجح (قوله بعد أخذ المطرطج) الانسداد لأنه أي لأنه يؤدي إلى الرجوع إلى العمد مع أن الرد لا يكون به جديداً ولعلها على ذلك لكونه اللازم لأن مع الأذنين سنة فمن المعلوم أن رد مسح الرأس مما عارض عنه غيره فإن قلت ما هو المكره قلت التجديد الرد وقوله لا بد من سبق الخ أي في يؤدي لتكرار الاستنشاق وهو مكره (قوله فهو خلاف لما في المسدونة) وجهه أن المسدونة حكمت بأنه في الفرض بعد الوضوء المصنف حكم بأنه بعد الفرض المترك فقط وقوله يمكن جواباً عن ذلك الإشكال (قوله أي به) أي بالفرض وحده كلامه في الاتيان الواجب لأني الاتيان المستحب فلا ينافي أنه في الصور الثلاث يأتي بها بعد المترك مع القرب والصور الثلاث هي صورة النسيان والعمد والعجز مع القرب (قوله وأما تركه عمداً أو سهواً بالوضوء) الأولى أن

يقول وإذا أتى بالفرس مع شيء آخر فقد أتى بالبوضوء (تنبيه) إذا غسل وجهه وقد ترك الموضضة مثلاً كان ناساً قيل ينادى فيقولها بعد غمام وضوءه وقيل يرجع لفعولها ولا بعد غسل الوجه أو لا بعد غسل الوجه (قوله مع القرب) أي بأن كان جبهة الماء كاستخدام من ح (قوله جمالاً) مفرد جملة وزنن طيبة مأخوذة من خشب وشجره (قوله التي تباب على فعلها) هذا التعرّف غوامض أشجوة السفة فهو تعرّف بالاعوجاج عن اعتدال القلبيين وأما العرف فعرّف بقامساوياً لقال وهي ما طاله الشارح وخفف أمره وأيضاً كدوماء السنة فهي ما كدأ أمر ما أعظم قدره (قوله موضع طاهر الخ) أي أياها في موضع طاهر أي طاهر بالقتل وسأله الظاهر فيخرج محل الخلاف فيكونه الوضوء فلو طاهر (قوله وتقلل) أي وتقلل (قوله الجلوس الممكن) كذا في نسخة وموصف الجلوس بالممكن مجاز لأن الممكن من صفات الشخص (قوله بلا حد بسلان) أي عن العضو وأما السلان عليه فلا بد منه لأنه لا بد من إيعاب الماء للبشرة ولا كان مصححاً أو واسعاً للوروس من زيادته على غائته أمثاله وليس الناس في التقليل سواء لاختلاف عادتهم أنهم عظيم الجسم الكثير الشعر (١٣٧) الناس البشرة ومنهم على العكس من ذلك فالذي يكفي

(قوله ومن الفضائل القسلة الثانية والثالثة) فيها اشارت الى ان المحكوم عليه بالاستحباب كل من القسلة الثانية والثالثة لا المجموع من الاولى والثانية والاولى والثالثة كما هو في بعض الشراح وشفع غسله في الوضوء وفهم من اضاف شفيع الغسل ان تكرار المصوح كالاذنين ليس بفضيلة وهو كذلك لان موضوع السجدة التقفيع والتكرار يخرج عن موضوعه ويكره تتبع غصونيات الاذنين (قوله فرضية الثانية) أي موصفة الثالثة (قوله وهل الجبلان كذلك) وهو الصحيح فالواجب الاتصاف عليه وبوخا اعتماد الاول من قول الشارح وهو المشهور وفي قوله في الثاني وشهر بعض مشايخ ابن راشد (قوله والمطلوب الاتقاء) أي من القاذورات الغير المتجسدة واما القصد التي غتم وصول الماء (١٣٨) لبشرة فهي مما تجب ازالها (قوله والاقدار) عطف مرادف قوله وحكي المازري عليه

رؤس الاصابع ومن الفضائل القسلة الثانية والثالثة على المشهور وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزنا عن أشهب فرضية الثانية (ص) وهل الجبلان كذلك أو المطلوب الاتقاء (ش) يعني أما اختلف في الرجلين غير الثغبتين هل هما كقبضة الاصابع المتسوية في أنه يستحب فيما الشفع والتثلث بعد أحكام الأولى كافي الجلباب والرسالة وهو المشهور والمطلوب فيما الاتقاء لكونه مما مثل الأوساخ غالباً والأقدار ولو زاد على الثلاث وشهر بعض مشايخ ابن راشد وحكي المازري عليه الاجماع أماناً كانتا تقبضتين فكسائر الاعضاء اتفاقاً وهذا يفهم من تعبير المؤلف بالاتقاء (ص) وهل تكره الرابعة أو تقع خلاف (ش) يعني أنها اختلف هل تكره القسلة الرابعة بعد الثلاث الموصلة لها من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد أو تقع وهو نقل النعمي وغيره عن المذهب خلاف فقوله خلاف راجع لهما حذف من المسئلة الأولى دلالة هذا على والانسباغ عرفت في الثانية بتدرج كل واحد من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره على أنه المذهب ولم يحك خلافاً وشهر منه أحد القولين تماماً ولو قال لا يادة عوض الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان أحسن لشموله لما زاد على الرابعة أيضاً مع أنه منتهى في الاختصار وما يأتي من أن التجديد بعد صلاة نقل به ممنوع مبنى على أحد القولين ومحل الخلاف اننا زاد على الثلاثة بقصد الاتصاف بالوقوف قد ازالة الأوساخ لحاز (ص) وترتيب سنته أو مع فرائضه (ش) أي من الفضائل ترتيب سنن الوضوء وبعضها على بعض بان يقدم غسل البدن إلى الكوعين على الخمسة وهي على الاستنساخ وهو على الاستئثار وهو على مسح الأذنين ومن الفضائل ترتيب سنته مع فرائضه بان يقدم السنن الأولى على الوجه والفرأض الثلاث على الأذنين فالوقوف المضمضة والاستنساخ بعشر وعنه في غسل الوجه فهو كترك الجالس الوسط حتى يفرق الأرض بيديه وركبتيه ويبتدئ بشفاهه ما بعد قراعه وأما ترتيب فرائض الوضوء فبما بينها فقد مر أنه سنة فقوله أو مع فرائضه عطف على مقدّم حذنه لغيره أي مع أنفسها أو مع فرائضه وقول من قال لو قال المؤلف ومع فرائضه باسقاط هزمة أو كان أحسن فيه نظراً لأنه قد يقتضي أن ترتيب السنن في أنفسها والترتيب بينها وبين الفرائض مستحب واحد وليس كذلك إذ كل منهما مستحب باقراده كما هو مستفاد من العطف باو (ص) ومساوئ (ش) أي من الفضائل السواك وهو استعمال عود أو غيره في الاسنان لتذهب الصفرة عنها ويستاك بالجنى ويكون قبل

الاجماع) قال في ك ونقل الاجماع طريفة اه أي فلا رد أن يقال ينبغي أن يكون هذا هو الراجح (قوله وهل تكرار ما راجع الخ) هذا الخلاف جار في الوضوء والمجدد قبل فعل تن بالاول مما توقف على الطهارة كالمصلاة الآن كون حصل بالمجدد تمام ثلث الاول فلا يمنع ولا كراهة (قوله ناحية السرف) الاضافة للبيان وانما حقت النظر بتجد القول بالكرهه هو المعتمد واما القول بالتمنع فلا وجه لان الوضوء وسيله على أنه يمكن جل المنع على الكراهة (قوله بعد صلاة نقل الخ) كذلك نضحت والمناصب قبلها سبأ في قوله ولم يجدي وضوءاً من صلى به قال الشارح ولو قاله (قوله بقصد التعبد) والتظاهر أن عدم القصد رأساً بقصد التعبد (قوله أما لو قصد ازالة الأوساخ) ومثل قصد ازالة الأوساخ قصد التعبد أو التعليم (قوله وهو على الاستئثار) التظاهر الاستحباب هنا غير ممكن لانه لا يعقل استئثار قبل استنساخ (قوله وترتيب سنته) فالوجه حصل منه تنسكس بين السنن أو بين السنن والفرائض إن طلب الاعادة لترتيب

عنداً أو شهوا (قوله فلو ذكر الموضحة) صريح في الناس وقد تقدم الكلام على العائد (قوله فيه تكرر) التظاهر أن كلام ذلك الغافل صحيح وذلك أن التعبير باو يفيد أن المستحب أحدهما لا يبعد مع أن كلامهما مستحب فالتصويب ظاهر وذلك أن الكلام في مستحبات قصد بيانها معطوفات على بعض الواو وقوله وترتيب سنته أي مع بعضها اشارة لتصوره وعطف عليها الثانية وهي ترتيب السنن مع الفرائض بقوله أو مع فرائضه (قوله وهو استعمال عوداً ونحوه) فيه اشارة الى أن السواك يطلق ويراد به المصدر أي يطلق ويراد به الالة كما أورد صاحب المصباح فأورد هنا المصدر لان التكليف إنما يتعلق بالانفعال وهو أخس من سالك أي ذلك أو قبل من قولهم جاءته الابل تسالوك أي تقابل في المشي من ضبعها (قوله أو ونحوه)

كقطعة حبة (قوله ويختمض) الواو والتعليل (قوله والأراك) بفتح الهمزة الواحدة أراك (قوله والاحضر) كانه يقول وأفضل
السؤال الأول أن أحضر أو أبادس ولكن الاحضر الذي يحده طعما أفضل للفطر لكونه أبلغ في الانتفاء كما في شرح شب الاصنام
فيكره وعند الشافعية الأولى الأراك ثم هذا الفصل ثم الزيتون ثم غيره مما له ربح طيب ثم غير الصلابة في آخر ما رواه والظاهر أن
مدحها لا يخالف في ذلك (قوله وكرهه ابن حبيب الخ) منهم كلام ابن حبيب بقوله يعزل عليه وكان مراده أنهما تعرض لهذا الحكم
الابن حبيب فليتب (قوله بعد مجهول) أي خوفان أن يكون من المحدث منه (قوله وورثا لكه) بضم الهمزة وسكون الكاف
داه في العضو بأكل منه أي يقتضيه العضو (قوله عرضا في الأسنان) أي سلامة الثمنين التقطع والدماء ولأن الشيطان يستاك
فيما لم يسل ولا كذا من لاسن له يطلب منه الاستنك (قوله وان باصبع) أي مع الضمضة ليكون ذلك كذا قال في ذلك وظاهر كلام
المؤلف سواء كتبت الاصبع لينة أو خشنة وينبغي بالاصبع السبابة وفي بعض نسخ الرسالة الاصبعين وينبغي بذلك السبابة والابهام
(قوله فلا يدخلها الآباء) أي لفعلها (قوله هذا يدل) أي قوله فلا يدخلها الآباء (١٣٩) وذلك أن النبي عن النخول فرغ عن محبة

الدخول ووقعه وذلك إنما يكون
بالنبي (قوله أي أنه) أي الاستنك
بالنبي أي باصبع من أصابع النبي
(قوله وكره بعضهم بالشمال) أي
بأصبع من أصابع الشمال كما
نفسك السواك باليمين لانهن
باب الصلابة لا بالشمال لانها
مست الذئ (قوله وفي كلام قت
نظر) أي حيث يفقد أنه أراد
بالسواك ألا يتبين الجواب عنه
بان التقدير وفعل هو الزاوي كان
ذلك الفعل باصبع (قوله كاتبعه
لصلاته بعدت منه) أي سواء كان
متطهرا بما أو ثوبا أو غير متطهر
كن لا يجنبه ولا زابا أي بناء على
أنه يمسى (قوله وتسمية) وهل
يزيد الرحمن الرحيم قولان (قوله
وروى الانكسار) أي فليست
عشرة والظاهر أنها احتشدت تكون
مكرهه (قوله والاباحة) استشكل
بعضهم تصور الاباحة مع رجحان

الوضوء ويختمض بعدهم والاراك أفضل وهو خير من غيره والاحضر للفطر ويحصل بكل
عود وأفضله المتوسط بين الشدة والرخوة وكرهه ابن حبيب بعدوا زمان والرجحان فخر بهما
عرق الجذام ولا يستاك بعد مجهول ولا بالخلقة وقصبا للشعر لأن ذلك يورث الأكل والبرص
وينبغي أن يسد السواك من الجانب الأيمن عرضا في الأسنان وطولا في الأسنان ثم المراء يقول
المؤلف وسواك الفعل وهو الاحتكاك بدليل قوله وان باصبع أي حيث لم يجد غيره قال الأبي
وفي التسمية ومن لم يجد سواك فافصحه بجزء من فأسه استاك به فلا يدخلها الآباء خوف إضافة
الماء فتدلى على أنه باليمين وكرهه بعضهم بالشمال لانها مست الذئ انتهى ولو كان المراد
به ألا لفعل وان أصابعها أي وان كتبت الألف أصابع في كلام التتاني تظر (ص) كصلاة
بعدت منه (ش) أي كاتبعه لصلاته بعدت من السواك يعني الاستنك لأن الوضوء لانه
قد يكون غير سواك (ص) وتسمية (ش) المشهور أنهما من الفضائل وروى الانكسار والاباحة
ومن الفضائل الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو راغب رأسه إلى السماء أشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المتطهرين وما قبل عند فعل كل عضو فحدث بضعف جدا ولا يعل به وقول الأقفهسي أنه
ينصبه نظر (ص) وتشرع في غسل وتيمم أو كل وشرب وذكور كونه بابه وتسميته
ودخول وضد ملقن لمجد وليس وعاقب باب واطفا مصباح ووطع وسعود خطب منوا
وتيمض ميت وحده (ش) أي وكاتشرع التسمية في الوضوء وتشرع في الأضغ في غسل وتيمم
أو كل وشرب ويزيد وبارك لتأخير زقتنا وان كان لنا قال وزدنا متوجهر به لتذكر
الغافل ويعلم الجاهل وان نساق أله قال في الآلهة اسم الله في أوله فأن لم تذكر حتى فرغ
قرأ سورة الاخلاص فان الشيطان يتقايأ ما أكله وتشرع وجوب ما مع الذكر في ذلك ما أقامها

الذكر واجب بان المباح وقوع الذكر الخاص في أول العبادات الخاصة أما قس الذكر فراجع الفصل محل الاباحة غير محل التذنب
قال بعضهم وكذا روى الانكسار لا تشرع في ذلك بل لا اعتقاد رحمه في هذا المحل الخاص (قولهم اللهم اجعلني من الخ) التزاهو الذي
يذهب ثبوت والتطهر من يذهب فيكون العلى اللهم اجعلني من هؤلاء وهو لا ولا يخرجني عنهما (قوله فحدث بضعف جدا) أي
وانا كان ضعفا حادفا لعل به لان العمل إنما يكون بالضعف إذا لم يشد ضعفه (قوله وتشرع في غسل) أي في ابتداء غسل ولو
من حرام (قوله في كل وشرب) هي سنة على الراجح في الشرب والا كل والراجح أنها سنة عن في الا كل وقبل سنة كفاية وما في الشرب
فهى عن اتفاقا وهذا السر في قول الضعف تشرع لانها في بعض ما ذكر واجبة كعدا الخمر وسنة كالسنة عند الاكل والشرب
وبعضها مستحب كالباقي (قوله وليس) لثوب زار أو عمامة أو رداء (قوله ولحده) أي الحاد في قمره أي أراد من (قوله ويزيد وبارك)
الأفضل أن يقول ويزيد اللهم بارك لتأخير زقتنا وزدنا خيرنا منه وان كان لنا قال وزدنا منه أي لا يقول خرائمنا مظهر أنه لا خير من
اليمين مع أن الوارد عن ابن عباس أن أفضل الأظلة اللهم وليه اليمين وليه اليمين وتول السرف في ذلك مع ما ورد أنه ينبغي عن غيره وغيره
لا ينبغي عنه (قوله قال بسم الله في أوله) لعل الفائت في ذلك لحوق بركته لا بكل فيما تقدمه في الاكل (قوله يتقايأ ما أكله) أي

خارج الاله وفيما اشار الى أن السلطان بأكل حقيقة (قوله وعند غلق باب) ومراحده وقوسستن بريدقه من السراق (قوله وهو الذي اقتصصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح) وهو المنه كإكمال بعض التراح (قوله وابتداء صلاة نافله) أي جائز في صلاة النافله كإيقافي في قوله ومجارت كعوضه في كل شيء من الخ أي فالمراد بالشرع ما يشمل المأثر (قوله ودخل وضوءه) أي فالدخل للكشف من حيث فضاء الصلاة أمر ذوو بال فقلت (١٤٠) التسمية ومن حيث ذاته غير ذي بال فلاجل ذلك قدم المصنف باليسري فيه قال الشيخ

احد فقهاء قولها عند ارادة دخول الاربعه وهي الصلوة والركوع والقنوت وما عتبه كقطع جناح الخبز جراد كما يأتي ونشره بما في ركوب دابة وتشرع أيضا بما في ركوب سفينة وعند دخول وخروج جمل أو تشرع أيضا بما في دخول مسجد وخروج منه وعند لبس وعند الترفع وعند غلق باب وعند انقضاء مصباح وفتح الباب وعند المصباح كذلك كما استظهر ما ذكره في تشرع أيضا بما في وطء مصباح وأما الوطء الحرام والمكره فثلاثة أقوال فقبل نكره فيها وهو الذي اقتصصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح وقيل تحرم وقيل نكره في المكره وتحرم في الحرم ومن أمثلة الوطء المكره وطء الجنب فأما قبل غسل فرجه ووطء المؤذي إلى انتقاله إلى التمتع على ما يأتي في قول المؤلف ومنع مع عدمه مقبيل متوض وجماع مقبيل الاطول وتشرع أيضا بما في عدمه ومنع خطيبين أو تقيض ميت ولده وتشرع أيضا بما في عدم تلاوة القرآن وعند النوم وابتداء صلاة نافله وطواف ودخول وضوءه خلاه وعند السواك ولا تشرع في ج وعمره فإذا نوى كرملا وتعدا وتكره في الحرم والمكره ولقرآن تحرم فيها وأما قال وتشرع أي وتطلب شرعا ولم يقل وتندب لبس الواجب والمسنون والمستحب بعضهم ربحه سنة التسمية في الأكل والشرب عينا أو قبل كفاية في الأكل (ص) ولا تندب اطالة القرة (ش) المراد اطالة القرة لا بدق في المصنوع على محل الفرض أي ولا تندب الزيادة على غسل محل الفرض ولا يشك قد ثبت في حديث أبي هريرة قصة وضوءه عليه الصلاة والسلام أنه زاد في غسل الوضوء لا ناقول هذا بما انفرد به أبو هريرة روى عنه كذا أحاديث وصف وضوء الرسول وغيره وما روى في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام قال من استطاع منكم أن يطيل غرته فيفعل ففعل فمحمول على أنه يبلغ الإمام أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة على خلافه والعمل عندنا من أصول الفقه أو المراد بالقرة في الحديث ادامة الوضوء أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فيفعل (ص) ومسح الرقبة وترك مسح الأعضاء (ش) أي ولا يندب أيضا مسح الرقبة بالماء خلافاً لما في حنفية لعدم ورود ذلك في وضوءه عليه الصلاة والسلام ولا يندب ترك مسح الأعضاء أي تنسيبها بغيره مثلاً بل يباح خلافاً لما في حنفية في استحباب ترك ذلك أو كراهته (ص) وإن شك في الثالثة ففني كراهته قولان (ش) أي وإن شك في الثانية بغيره في كونها نافلة أو رابعة ففني كراهته الإنسان بغير جميع السلامة من الوقوع في المنهي عنه على تحصيل الفضلة طال في الشلل وهو الظاهر واستحباب الإنسان به اعتبار الأصل كراهته الصلاة إذا حقق أن الثاني قولان حكمهما المأثر عن الشيخ والخلاف عام في السنن والقرآن لأن كلا من الثانية والثالثة مستحب فيهما (ص) قال كشكفي صوم يوم عرفه هل هو العيد (ش) يعني أن المأثر يرى خروج قولين في هذه المسئلة من المسئلة السابقة وحيث أنه كالذي داخل على الشبه كما هو قاعدة

الفتحه

قولان وأما قول الأول يستحب ترك ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون فعله مكرهاً والجواز كونه خلاف الأولى والقول الثاني يقول بترك المسح (قوله ففني كراهته) قال ابن ناجي وهو الحق (قوله قال كشكفي صوم يوم عرفه) قال ق أنما ذكر الصوم وأن كان الشك في المسح في اليوم لا فلا تأخذ في الشك في اليوم إلا باعتبار الصوم فيه وعدمه وفي بعض النسخ استقط صوم (قوله قال كشكفي) هو المنهج الحاكم لا لا ترجيح أي فيكون في المسئلة قولان الكراهة والسبب والمرجح عند المأثر في الصوم مندوب فيكون المرجح عند في السابقة لا تندب (قوله يوم عرفه) احتجاً (قوله هل هو العيد) بل من شك أو عطف بيان عليه

(أوله ففكر صومه) رتبته على كون صحتها العبد فقول انه مقتضى كون صحتها العبد حزمة الصوم لا كراهته فلا حسن أن يقال انه
فقد تردد في كون العبد العبد فقبل بكرة لا احتمال أن يكون العبد العبد وقيل بعدمه الاستصحاب الحال فلا وجوب كراهته احتمال كون
العبد العبد لا كونه المبدل أن كونه العبد وجوب التحريم (قوله فني فعلها) في العبادة حلف والتقدير فني فعلها أي في ذنب فعلها وكراهته
فقوله بناه الخ راجع لقوله فني فعلها وقوله وترجع راجع الحذف أي الذي هو كراهة الفعل (قوله ونخرج) بالناسخ لقاعل أي خرج المازري
هنا من كلام ابن عرفة (فصل آداب قاضي الحاجة) (قوله آداب الخ) جمع أدب وهو ما يستحسن التحلي به ما فعل وجوبا كقوله
وجوب استتبراه باستتبراه أخشيه ونسبنا لا احتمال على الرجل اليسرى وجوباً كقوله ويأمن عزولاً وطاخاً وإما تركه فخرجاً كقوله
لا في القضاء وقوله ولمعه أي وآداب ما لمع من الاستحسان وقوله وغيره وهو الاستحسان على ما تقدمت وإذا تأملت تجد الاستحسان وما معه
داخل في قضاء الحاجة لقول المصنف فبذل قاضي الخ قائماً أدخل فيه الاحتياط بلباس اليسرى (قوله وهو) أي الاستحسان بمثله الاستحسان
أوما ذكر وقوله فلا يعذر مرفوع مرفوع على قوله عباد متمردة وقوله أو المكان عطف محذوم على لازم لأنه يلزم من التفرقة في المكان
التفرقة في الزمان (قوله وإنما المقصود منه الخ) كما يقول غلاب في السنن الخ أي بحيث يكون المقصود منه رفع المنع حصه وكلا
وإنما المقصود منه إتمام العمل وفيه أن الاستحسان هو نفس إتمام العمل (قوله ١٤٩) لقاضي الحاجة فيه مجاز أي لم يبق قضاء الحاجة

فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم
المسبب على السبب كما أشار إلى
ذلك الشارح بقوله لم يرد البول
(قوله رخو ظاهر) كرمل أو زراب
ظاهر (قوله ويجوز القيام) أي
أنه خلاف الأولى (قوله ومن الجاوسين)
أي كره (قوله وتعين القيام) أي
نبت بما يؤكد (قوله فله لا يجوز له
القيام) أي يكره القيام مثله
بول الرأفة أو الخصى والخفى حيث
بالمن الفرج إلا أن ابن ناجي فهم
أن المراد بصدم الجواز في كلام
التوضيح الحزمة لأنها المتبادرة
فقال صرح بعدم الجواز أي في
الفاط فله لا يجوز له القيام
اه وعاقرة فمن جعل عدم الجواز
على الكراهية يحصل وفاء وهو

انفها مسخلاً فالقاعدة المتعة أن ما بعد الكلف مشبهه والمعنى أن من شئت في صبيحة يوم ليلة
هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه لقهر الحاج فينتب أن يبيت صومه من أجل استحباب
الحال أو يصيحه العبد فذكر صومه مخافة الوقوع في المحذور قولاً ونص المازري في
المستثنى عندان عرفة ولو شئت في الثالثة فني فعلها فتقلاً المازري عن الشرح فنه على اعتبار
أصل العلم كركعات الصلاة أو رخصاً للسلا من منوع على تحصيل فضيلة ونرج عليهما
صوم يوم الشك في كونه عشرين اه
(فصل) يذكر فيه آداب قاضي الحاجة وما معه من الاستحسان وغيره • وهو عباد متمردة
يجوز تفرقه عن الزمان والمكان فلا يصدق منه ولا في خرافته ولا في متعجباته
وإنما المقصود منه إتمام العمل من التماسه خاصة لكن بسبب تقديمه على الموضوع عن
الشافي يجب تقديمه (ص) فبذل قاضي الحاجة جالوس ومنع رخو ونجس (ش) والمعنى أنه
يشد بلبس البول إذا كان المكان رخو ظاهر الجالوس لأنه أقرب للستر ويجوز له القيام إذا
أمن الإطلاع وإن كان رخواً فاحتمال الجالوس ثلاثين صومه وتعين القيام حيث أراد البول
في ذلك العمل وسأقي الكلام على السلب النجس والطاهر وقولنا لم يرد البول احتراماً من مريد
الفاط فله لا يجوز له القيام كما في التوضيح وغيره (ص) واعتماد على رجل واستحساناً بلباسه
(ش) يعني أن من الآداب أن يعتمد عند قضاء الحاجة على رجله اليسرى وإن يستحب بلباسه
اليسرى وإنما تقي اليسرى لاجل ذلك لأنه أعون على خر وج الحث وظاهره بولاً أو غائطاً

للتعين والحاصل كما في شرح شب أن المراد بلتع في هذا القيام الكراهة بالتعين أو الزم الاستحسان كما اه لنقله (قوله
واعتماد على رجل) وهو أن يجعل معظم قوته على رجله اليسرى ويرفع عن قوبه رجله اليمنى على صدوها والاستحسان بسببه
يسرى (قوله واستحسان) المراد به إزالة ما في العمل بما هو فله يطلق عليه ملوان كان التبادر الإزالة بالماه (قوله يسرى)
فعلته ورجل وتعين قطعه باضمار فعل لا اختلاف العمل ولا يقال نعم التكرار كان واحد لا يقطع لا تقول حيث لا يكون
لها تمنت مقدر قامت عليه قرينة كما هنا التقدير بسد منه ورجل منه أو أنه فعل القول بأن نعمنا يقطع وإن اتخذ (قوله لاجل ذلك)
أي لاجل رجوعه للسداد والرجل وذلك لأن الاعتماد على الرجل اليسرى أهون في خر وج الحث وحكمة ذلك أن العدة في الشك الآمن
فإذا اعتمد على ذلك صار العمل كلزني نخر وج الحث فهي شبه الآمال التي ألقى أفعده على خبته لتفرغ منه بخلاف ما إذا أقعد
معتدلاً ومن التدبیر أيضاً أن يكون الموضوع للعلاج جهة اليمنى أعلى من الجهة اليسرى شأن اليسر لأن ذلك فيه إعانة على خروج
الحديث أيضاً واستحب الاستحسان باليد اليسرى فكرمة لليمنى فإن فعلها كرمالاً لقطع أو شلل كقطعاً وغسل باطن القدمين (قوله)
وظاهره بولاً أو غائطاً جالساً وقفاً عند اللقائي ومفاد عجم أن ذلك في البول والغائط إذا كان بالسوا أو أذاباً قائماً في خر وج
تخذه ويعتد به لما وسكت عن الفاط قائماً وكلام الشافي ظاهر فيه لما تقدم من العلم

(قوة بعد الاختباء) أي إذا استعجم به الشدة ثم استعجب أو استعجب بدون استعجاء ورواه كان بعد بلها أم لا وأما إذا استعجم انشده
يحيى ونحوه ثم استعجب فلا يطلب بذلك (قوله أي محل خروج الأذى) أي الضمير في محل في المصنف راجع لخروج الأذى لا لقاضي
الحاجة فيكون ظاهره الأول أن يقال أي محل ما يلي فيه الأذى وذلك لأن محل خروج الأذى البر والمقصود ظاهر والأحسن من
ذلك كله أن يراد به نومين من الأرض والضمير عائد على قاضي الحاجة (قوة فيدعيه الخ) لا يخفى أن المقصود بظاهر وهو أن يدعيه إلى
نومين من الأرض لأن هذا لا يتفرع على ما قبله إلا إذا كان واقفا على الحفرة صدق عليه أنه ستر إلى محل في الأذى (قوله إذا لم يحسن
عليه) وظاهره ولو في الكشف الذي عليه باب الظاهر أن محل ذلك في غير الكنف أو في الألباب لها أو ما يقوم مقامه ولم يبين
حكم الأسال عند القيام حال الخطأ ولم أفهمه على نص لما كتبه ورأت عن الماوردي أي من الشائفة أنه يجب أسبال
الثوب إذا فرغ قبل انصباغ قال وهذا كما إذا لم يحسن ثوبه فإن ثوبه رفع قدر حاجته اهـ (قوله لا يرد على الخارج) أي
لا إذا لم يعد ونحوه لتخصيص المزبوع بالخارج فلا يكفي له المال أو كان في غيبة عن ذلك أي على تقدير أن لو أعدها وأما
قوة أو قدمت فهي ظاهر قوله من (١٤٣) ثلاث الخ) أي قوله أو وتره أي أعداد المزيل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الجامد

ففيه استخدام لاشبه استخدام
كأن ع. ب. لأن شبه الاستخدام
أن ند كر الشيء يعني ثم ند كر الاسم
الظاهر بمعنى آخر كأن تقول
عندي عين فأنفقت العين حيث
تريد العين الأولى الجارية وتريد
بالثانية الذهب ومحل ندب الوتر
حيث أن في الشفع فان أنفي الوتر
تصنظ من أن التدب وأما الشرح
أما ليس الواحد داخل في الوتر
فالأشياء أفضل من الواحد وأما
كان الوتر أفضل لأن الله وتر (قوله
والإسهال) أي انطلق البطن
وهو معلوم (قوله استرخوا وقلوا)
أي يكون أقرب لازالة النجاسة
التي في غضون المحمل وذلك لأن
المحل ذو غشون تنقص عنده
الماء على ما تعلق به من النجاسة فإذا
استرخى عنكم من الاتقام يكون

خلاف قول بعضهم في الغائط (ص) وبلها قبل في الأذى وغسلها بذكر باب بعده (ش) يعني
أنه يندب بل باطن البدن اليسرى قبل ملافة النجاسة من أول أعناقها ليسل إزالة ما تعلق بها
من الرائحة لأن الأذى لا تعلق النجاسة وهي جافة تعلق الرائحة بالبدن كمن منها يندب أيضا
غسل اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمل أو نحو ذلك مما يخلع الرائحة وأما قالو بلها ولم
يقول كمن الجاهل وبفسل اليسرى لأنه لا يندف في الفسل بل بالبل كاف لوصول الغرض به
(ص) وستر إلى محله وأما دمنه ووتره وتقديمه وقتره في غرضه واسترخا وموتغية رأسه
وعدم التفاته (ش) يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيدعيه إلى قوه
من الأرض إلى المحض على شابه الارتفاع قبله ما لم يره أحد أو لا وجب الستر من الآداب
أعداد المزيل من مانع أو ما يدل به رجا انتشار الخارج فلا يجوز له الماء أو تصدت إلى ثوبه
أو جسده ومن الآداب كون المزيل الجلسد وتر من ثلاث إلى سبع ثم لا يطلب إلا التماسه
ويحصل فضل الأثر بجمرة شبيه ثلاث خلافاً لثوب شعبان وإلى الفرج ومن الآداب
تقديم اتقاء القبل استنجاء واستجماء على دبره وخوف التأثر لو عكس إلا أن كل قوة يقطر
عند ملافة الملبس فله يسهل ولا ثم القبل ومن الآداب قتره في غرضه عند البول
والاستجماء الإسهال لا يظهر عليه شيء من النجاسة لا يشعر به ومن الآداب استرخاؤه
قليلاً كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلاً ضد الانقباض والتكس ومن الآداب قفظة رأسه
ولو بكمه خوفاً من علق الرائحة بالشعر ولأنه أسرع غر وج الحسد ومن الآداب عدم
التفاتة بعد قعوده وعدم نظره إلى السماء والعت بيده وأما قبل قعوده فيدب التفاته بينما
وشما لا خوف من شيء يؤذيه وأما على عن الالتفات بعد قعوده للتأثر ما يؤذيه فيقوم ويقطع

ذلك عند الاستجماء والاستجماء لا يشال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لا تقبل حصول ما ذكر
أمر محتمل أفاده عجم (قوله كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلاً الخ) قال عجم وظاهر أنها كلفته في الفسل بل هذا أولى لأن
الظاهر الذي يجب غسله في النجاسة في الجسد أشد من الظاهر الذي يجب غسله في الجنابة ونحوها لا ترى أنه يجب غسل النجاسة التي
داخل الفم ويدخل الأنف ولا يجب غسل شيء من هذا في الجنابة ونحوها (قوله تغطية رأسه) أي ملاقة القضاء الحاجة وتعلقها كمال
الاستجماء ونحوه للطلب بل قضاء الحاجة شمل حال الاستجماء (قوله ولو بكمه) أي تأثر إذا لا يكون مكشوف الرأس كما يفهم من
كلام الأبي وغيره فيكره أن يذهب لثقله حاسر أو ما قبل أي يكره أن يكون على سبيل الملبسة بالستر حيث قال وهو يخطب أيام الناس
استجماء الله إذا خلعت إلى الأذهاب إلى حاجتي في الخلافة متغيراً في حيل من ربي اهـ ومن المعلوم أن ما بكر كان رأسه مستورا
(قوله خوفاً من علق الرائحة بالشعر) أي تقطره (أقول) قضية ذلك أن يسترخيه أضعاف أن المصنف قال وتغطية رأسه (قوله
ولأنه أسرع غر وج الحسد) وذلك لأن ما لم يسهل رأسه أصابه مرض قاله الأثر في منع الخارج (قوله للتأثر ما يؤذيه) أي غير قائم
عليه يؤذيه ومن الآداب عليهم النظر إلى القفظة وأن لا يشتغل بغير ما هو فيه قبل من أدام النظر إلى ما يخرج منه إلى بصرة الوجه

(قوله غفرانك) بالنصب أى أسألت وأغفر غفرانك والوجه فى سؤال المغفرة تأخر منه عليه الصلاة والسلام على علمه إذ كان من دأبه الاستغفار فى رحلته وسكناته وتبليغاته حتى انتهى إلى طرفة الجبل الواحد مرة وأما ما كان خروج الاثنين بسبب خطيئة آدم وخالفه الأمر حيث جعل مكانه فى الأرض ومات له ذرية فهاضمة العبادون ذكره لما تولى إليه المعاصى فقدر وماه من وجد من نفسه ربح العاقبة قال أى أحب ما هنا فقال تعالى هادج خبيثتك فكان يتناصل الله عليه وسلم يقول حين خروجه من الخلاء غفرانك التماسا إلى هذا الأصل وتذكيرا لاعتناء العتقة وقوله وأما الحققة والخ الأولى للجمع بين هذه الأيات (قوله سؤغنيه طيبا) أى أدخله فى جوفى طيبا (قوله وأخرجه عنى خبيثا) الحققة هى مجموعة الأجر من خير وجهه كونه خبيثا لأن كل من عدم خروجه ومن أخرجه عن جوفى طيبا (قوله وأخرجه عنى مشقة) أى المشقة الحاصلة بسبب مكانه (قوله فاقوته) أى الخاصة التى تقوم باليدن أى غير خبيثات (قوله وأذن منصرفا) (قوله وأذن منصرفا) أى المشقة الحاصلة بسبب مكانه (قوله فاقوته) أى الخاصة التى تقوم باليدن ولا يكون الخارج من الإنسان التأثقل الذى لا منفعة فيه وقد فعلت أشهر وأيات ثلاث فالأحسن للجمع بينهما (قوله أذن أدخل الخلاء) أى أذن أذن أن يدخل الخلاء ببلل الرواة الأخرى والخلاء بغير الماء المكان الذى لأحققه تظل لموضع قضاء الحاجة وبالقصر الرطب من المشيش وبخلاء بكسر الخاء المدف التوق كالحرن فى الجبل (قوله اللهم ائى أعوذ بك من الخبيث) بضم الهمزة وروى بسكونها كما تراه الفارابى والفارسي وغيرهما ولا يصح أنكار الخطأ لجمع خبيث والخبيثات جمع خبيثه ذكران الشياطين وآثامهم وقيل الخبيث الكفر والخبيثات الشياطين وقيل الخبيث الشر والخبيثات المعاصى وفى المدخل زيادة (١٤٣)

الرجس الرجس الشيطان الرجس
وضوء في الارشاد وقرأ الرجس
بكر النون وسكون الجيم موافقة
للرجس زاذي الزاهي بعد قوله
الرجس الرجس الضال المضل
(قبوله ويجمع مع التعوذ الخ)
قال عجم بعد كلام فاستفيد
من جعل التسمية مستحبا
بافرادها ان لا تأتي بها والذكر
أولا آت محبين وكذا ما في ثم
فيه أن الورد انما يعوذ في الفضول
فقط وأما في الخرج فيقصر على
بسم الله ما أتى عاقل قدم من ثم

بوجه فقص ثوبه (ص) وذ كر وديعه وقوله (ش) أي ومن الأذاب ان يأتي بالذ كر الوارد بعد الفراع من قضاء حاجته كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم غفرانك وألجده الله الذي سوغنيه طيبا وأخرجه عني خبيثا في رزقي فتأذبه عنى شقته وأبني في جسمي قوته ومن الأذاب ان يأتي بالذ كر الوارد قبله كالفي الحصى وغيرهما من قوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلا قال وفي رواية اذا أراد ان يدخل الخلا في كني الكني اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبثاء ويجمع مع التعوذ دخولا وتورا والتمسكة كلفن وسكنة تقدم هذا الذ كر ما روى الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال ستر أي بكسر السين ما بين أعين الجن وعورتها أن يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لانه خلا وللتناسل فيه تسلط وقدر ليس في الملا ولذا قال عليه الصلاة والسلام اترك اب شيطان والركبان شيطان والثلاثة تركب ولانه موضع قد يرتفع عنه ذكراته فيغتم الشيطان عندهم كرفاهي بالاستعاذة عصمة بينه وبينه حتى يخرج وأخر المؤلف قوله وبه ليرتب عليه قوة (ص) فان قلت ففيه ان لم يعط (ش) أي فان طاب الذ كر القبل فانه يذ كر في محل نفسه ان لم يكن معه القضاء الحاجة ولم يجلس للحدث فان أعت كالكنيف أو جلس في غيره

فكون حاصله انه يقول في حالة قيامه في ذلك الحمل لافي حالة جلوسه وان لم يكشف (وأقول) الظاهر انه يقول ما لم يكشف عورته والذي
 بقدمه الخمي انه يقول ما لم يخرج منه احدته (أقول) ظاهرياً ولو كشف عواقبه كاجسم بين التوليد (قوله والظاهر الاول) وهو قوله
 فهل هو كذلك (قوله فيجوز زلعوه) كذا في نسخة الشارح باللام ولعله أشار الى الكافي فلم يتم أو ان المعنى فيجوز زالكه لاجل تعوذ أي
 تحصى أي عند الارتياح (قوله كعذ من حرق) أو خوف تلف مال وقدمه الساطي بكونه بال قال ت وهو خلاف ظاهر اطلاق
 المستفاد كرا القائل ان المال لا يكون نهماً الا اذا كان له بال المال اذا أطلق انصرف الى ماله بال الفقد ما خوذ من كلامه
 (قوله وأعي) أي كعذ من أعي (قوله وبالفضاء الخ) يعطى على مقدرة عام أي نديب لقاضي الحاجة كذا وكذا بلك مكان ونديبه
 مع ذلك بالفضاء الخ (قوله أن يستعين أعين الناس بكسجته) بحيث لا ترى حخته (قوله حتى لا يسع له صوت) فينتظر فيه لحاله فان خرج
 عن الحدبان كان له ربح قوي لمرض ونحوه فيسجد بحاجته (قوله ولا يرى عورته) ان قلت ان ذلك واجب قلت انه امر محتمل فالمراد
 يسجد بحيث يحرم به لا ترى عورته فلو انه جلس فيمليحتمل ان ترى عورته فلا يتعلق به حرمة الا انار وبت عورته بالفعل فظهر ما قاله
 رحمه الله (قوله الشئ مستدير الخ) هذا ليس معنى لقوله ان معنى الجرح لفة الاول وأما الثاني

١٤٤

فيقال له سرب قال الخطاب جهر
 بضم الجيم وسكون الحاء وهو التبع
 المستدير ويلحق به المستطيل
 ويسمى السرب بفتح وقال في لـ
 وأما اقتصر على الجسر وان كان
 السرب كذلك جراً على الثقال
 قال الشيخ زروق وبعض الشافعية
 ينبغي أن يعتد ما يبول فيه ليلان
 لم يكن فلا يبول في حراض ونحوه
 حتى يضرب رجله مرتين أو ثلاثاً
 لتفسر الهوام مخافة ان تؤذيه أو
 تخصبه (قوله خوف من الخ) أي انه
 اختلج في عمله انتهى فقل لها
 مسا كن الجن وقيل لا غير بما كان
 بعض الهوام فيشوش عليه (كان
 قلت) ان الشياطين يصبون
 القبايل (قلت) نعم الانهم

فلا يذكروه وبعبارة أخرى فان أعذمت أي كرهوه اذا دخل بجميع هذه فان أدخل رجلاً
 واحدة فهل هو كذلك أو ان اعتد عليه ألام والظاهر الاول (من) وسكون الهمزة (ش) أي
 ومن الان ادب السكون عند قضاء الحاجة وما يتعلق به من الاستحوا والاحتشام لا لمرهم
 فلا يندب السكون حينئذ فيجوز زلعوه وقد يجب كعذ من حرق أو أعي يقع أو يذم من المهم
 طلب ما ينزل به الاذي وذلك طلب منه اعداد ما ينزل به من الجمل والخطاب السكون وهو على
 قضاء الحاجة لان ذلك الحمل مما يطلب ستره وخفاؤه والحادثة تقتضي عدم ذلك (ص)
 وبالفضاء تير وبعد (ش) أي وفي بان أراد قضاء الحاجة في الفضاء أن يستعين أعين
 الناس بكسجته وان يستعين لا يسع له صوت ولا يرى عورته وما ورد من أنه عليه الصلاة
 والسلام كان اذا أراد قضاء الحاجة بمكة يخرج نحو الميادين من مكة محمول على قصد تنظيم الحرم
 لا لستر (ص) واتقوا جرح روج ومورد وطريق وظل وصلب (ش) يعني أن من الآداب
 لقاضي الحاجة لا يقصد قضاء الحاجة في مكان مستدير أو مستطيل لا خوف من خروج الهوام المؤذية
 منه أو كونه مساكن الجن ومن الآداب اتقاهم الى الجرح ولو كنت ساكنة ومنه
 المراضح التي لها منفذ يدخل الهوام فيها من موضع ويخرج من آخر مخافة من رد الريح عليه
 عليه وليل في وطوي بفرغه أو بالقرب من المراضح وبسبل السبه ولا حاجة الى مواقع في بعض
 التسخير من زيادته انفسر المورد بما يمكن الورد منه لا بما اعتد للورد وبعبارة أخرى ومن
 الآداب اتقاهم موضع ورود المامن الا بآروا النهروا العيون ولعله استغنى به عن الشط
 وهو حطب النهر وكذا لا حاجة في كرماء الغمام اذ هو أخرى من المورد والسط ومن الآداب

اتقاه

يجوز التلطمع فانما تصب الفسل هل تحب ان تلطمع (قوله اتقاهم الى الجرح)

عام في البول والغائط الرقيق قال في لـ وأما الشارح جواب عما يقال ظاهر كلام المصنف انه اتقاهم الى الجرح وانما كانت
 ساكنة لم يطلب منها اتقاهم بما عمن أن الذي في المداخل اتقاهم بها (قوله ولا حاجة الى ما وقع الخ) ظاهر العبارة ان الشط وان لم
 يتدق للورد ولا جرت العادة فيجبته والظاهر خلافه خصوصاً اذا لم يكن يقرب عبارة وبعد كتي هذا رأيت ت قال ما نفسه
 وألحق به شاطئ النهر حيث يقصد الناس اه (أقول) اذا كان يقصد الناس حار من جلة المورد (قوله ولعله استغنى به عن
 الشط) أي ان قلنا ان الما كان الورد (قوله اذ هو أخرى من النهر) في حديث مسلم لا يبولن أحدكم في الماء العام قال القاضي
 عياض هو من كراهة وارشاد هو في القليل أشد لانه يقصد وتسل النبي للجر لان الماء قد يفسد لتكرار البائلين وظن الماراة
 تعين من قراره ويلحق بالبول فيه النقوط فيه وصبا النجاسة اه وقال ابن ناجي في شرح المدونة الحار على أصل المذهب ان
 الكراهة على التمر في القليل اذ قد يغمسه فيلظن انهم من قراره وعز أعضاء بعضهم وأما الكثرة فيلحق بها قال بعض الشافعية
 ولو قبل بالتمر لم يكن يسعد اتقاهم الخطاب وقوله الكراهة على باها أي ما لا يكره جداً كالستبر كافي التلقين وصريحوا يجوزاه
 في الجلي ذ كرم في لـ

(قوله انتقام طريق) هو أهم مماثلة لان المورد طريق التهر وطريق العين وطريق البئر ولكنه ذكر متبركا بالحديث وينبغي أن يكون القاطن أشد من البول وبعد أن علمت هذا فنقول ان قول عياض يتأق قول الشارح ومن الآداب الخ يتأق قول النوادر ويكره أن يتقو بقارة الطريق قال عجم وظاهر الحديث التصريم وينبغي الرجوع الى ما فاعل المكره لا يلحق وقد قال مسلم الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الماود وقارة الطريق والقتل والبراز لا تصوب التورى كسر موحدته القاطن والملاعن جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلحق فاعلها كأنها ملعنة المعن ومحل لمن باب تسمية المكان بما يقع فيه لان الناس يأتون اليها فيسجدون العذرة فلعنوا فاعلها وظاهر كلام أهل المنهج عوم البول والقاطن وفي الحديث تخصيصه بالقاطن قال سعيد بن زريق ومثل القتل الشمس أيام الشتاء ويغمرها كالقمر (قوله أي تغل متلف) قال الخطيب كأنه لا تنفاه يحوش بعضه إلى بعض (قوله خوف فاعلهم مجسدين) أي لا احتمال أو ما لو تحقق ذلك أو غلب على القتل ذلك فيجب التردد (قوله ويكره البول في مخازن الغلبة) أي التي فيها الغلبة بالفعل أو بصدد الوضع فيها وقوله والواو النقيصة أي كالصبي وقوله يحرم في التقدير لما لاها تمام أعز الله ولا تصاحبه لهما وهو حرام وهذا أظهر (قوله انتقام الموضع الصلب القس) أي جالس أو قايما قال ابن بشر ان كان صليبا نحاسا فينبغي أن يتبركه ويقتصد غيره لانه ان ظم خاف أن يتطير عليه وان جلس خاف أن يبلطخ نجاسة الموضع اه ثم لا يخفى أنه اذا كان صليبا نحاسا لا يخشى التلطيخ نجاسة الموضع انما يخشى من رشاش البول (قوله أو ما الظاهر فيعين الجالوس فيه) أي يتدب بدا كيدا قال ابن بشر لانه يأمن من التلطيخ النجاسة ان جلس ولا يأمن ان قام كما قاله الخطيب (قوله بضم الصاد) مفادته ان ليس فيه فتح الصاد وسكون اللام وهو ما يفيد الصلاح والقاموس ولكن المحفوظ كما قال بعض السيوخ فتح الصاد وسكون اللام (١٤٥) في المصباح أن الصلب الموضع القاطن الشديد (قوله وكيف الخ)

انتقام طريق وظل يستظله الناس ويقتضونه مقبلا ومناخا عياض وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة فقد قضاه عليه الصلاة والسلام تحت حاشي أي تغل متلف ومعالمه أن يغلا ومن الآداب تجنب بيع اليهود كنائس التصاري خوف فعلهم ذلك بمساجدنا ويكره البول في مخازن الغلبة وفي الآواني النقيصة ويحرم في التقدير ومن الآداب انتقام الموضع الصلب القس وأما الظاهر فيعين الجالوس فيه كآثر الأشارنة والصلب بضم الصاد وسكون اللام أو فقتضاه شدة وبغتهم الموضع الشديد (ص) وبكيفية شح ذكر الله تعالى وتقديم سرمد خولا وعياضه ورجاعك مسجد والمقرن عنانهم (ش) يعني أنه سبحانه عندا رقتضاه الحاجة أن يعي أي يبعد كراهته الكائن معه بوفرة أو درهم أو خاتم أن يمكن وظاهره ولو مستورا وقد ذك القراطي بغير المستور وبأنه عند قوله حوز بسائر ما وافقه ومن الآداب تقديم سرمد عند الدخول للكنيف وعنايه عند الخروج تكريما ليعالها

(١٩ - خرو أول) وكراهته ذكره كتابا حوا في نصب تنصه كامل معصف ولو مستورا كان ما ذكر من الفرائض والكتب حال نزول خبث واستبراه بعدهما وقبلهما من الحرم أيضا ما اذا أحدث موضع ليس بعدا لقضاء الحاجة فلما تم حاجته أراد الفرافة وهذا ما لم تدع ضرورته من ارتباع أو خروف ضياع فيجوز ويكره الدخول في محل الخلاء شيء منه بقر أو ذئب كغيره مستورا لما تدعى إلى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور خلا لعب ويجوز التحريض بعض قرآن مستورا لا يجتمع فيه انظر وفي شرح شب وانظر لوجه المحصف كلاما زاهل يجوز دخول الخلاء بلا شرأ لم لا يرجع الخطيب الكراهة باستنفاه يد فيها كما فيه اسم القس أقوال ثلاثة الجواز وانكرو التحريم والكره (فان قلت) سألني أنه يحرم الاستجمار المكتوب وهو يرجع القول بحرمه من الاستجمار بالخاتم المكتوب (قلت) يفرق بأن الامتنان في الاستجمار المكتوب أشد من الامتنان في الاستجمار وقد علمت أن الدخول ببعض قرآن ليس كاليدخل بكه التظاهر بل ذلك على نحو مصففة فيها آيات لا مثل جزء فله يعطى حكمه كما فيما يظهر (تنبيه) نقل الخطيب عن ابن الجوزي أن الله كرفي حالة قضاء الحاجة والجماع لا يكره بالقلب بالاجماع (قوله وتقديره) أي بوبله في حق الأفعال قال بعض الشافعية ويطبق بها الصاع عند حفظها عن أي هي ريتان تقديم النبي بورت القفر وقوله دخولا لا رجوعا منسوب بان على التمييز أي بتقديم دخول سرمد ولما على تزغ الخافض أي في الدخول والمراد في حالة الدخول ولما على المصدرة لمقدرا أي خارج خرو جواد داخل دخولا أو على سرمد ولما على مؤلفين باسم الفاعل أي حالة كونه داخلًا وخارجًا أو بعد ما قبل الدخول والخروج ليس منسوبًا إليهم بل إليهم وإنما هو منسوب إليهم شخص (قوله عكس مسجد) منسوب بفعل محذوف أي بفعل ذلك عكس فعل مسجد أو مرفوع غير مبتدأ محذوف أي وذلك عكس فعل مسجد والمقرن مبتدأ والخبر محذوف والمعنى في أي والمقرن يقدمه يتناقض الدخول والخروج (قوله ما وافقه) أي ما وافق كلام القراطي (قوله عند الدخول للكنيف) قال الخطيب ظاهر كلام أهل المذهب ان هذا الادب خاص بالكنيف

بل صرح به الباطني وغيره وقال العمري من الشافعية وهذا الادب لا يختص بالثبنيان عند الاكثر بل يقدم اليسرى اذا لم يقع موضع جلوسه من اليسار فلهذا فرغ قدم اليمنى (قوله وأما التزل فيقدم الخ) هنا ما لا يمكن منزهة بالسجدة فيقدم يسرا دخولا ويخرا وجها مراعاة لحرمة السجدة ويظهر ان علة تقديم اليمنى في الخروج والسجود تكريمها بتقديمها (قوله وبالأطلاق) بل قبل وأول بالسائر أيضا اشارت على هذا التأويل (قوله ويستقولان) السائر تكسر السين ما يستمر به ويختصه الفصل (قوله من الدائر) أي فانه لا يلبس القصد بقول المصنف منزل التزل المعروف بل ما قبل الفضاه فكانت محمولة على قول المدون ولا يكره استقبال القبلة ولا استبعادها بالبول أو غائط أو جبا مائة لافي الفتاوى وأما في الدائر والقرى والمراحض التي على السطوح فلا بأس بمغليست من في كلام الشارع لبعض بل يباينة فالدليل محض نت رجه الله تعالى (قوله وسألمح إلى ذلك) بأن لا يتأخر في فضله الحاجة فيه الاستقبال أو مستند برأوى يسر عليه القول من جهة القبلة (قوله والفضة) فيه اشارت إلى أنه كان الاول أن يقول المصنف بل بول وفضله لتحويله للتخاطف لانه يتوهم من المصنف عدم شموله لكنونه أشد (١٤٦) من البول (قوله كفضاء المدن ومر احض السطوح) بل كذلك السطوح فإن

ظاهر الخطاب برأواها في فعل ما ذكر بسطح كان فيه مر حاض أم لا (قوله وأول المدونة) فيه اشارة الى أن قول المصنف وأول بالسائر راجع إلى اللغة التي هي قوله وإن لم يلبأ وقوله طلب السترم من الملائكة المصلين وصالحى الجن أى المصلين قال القسسى واختلف في تعليل الحديث فقبيل ان ذلك في حق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم مثلا يتكشف اليهم اه أقول قضية هذا التعليل انه يحرم قضاء الحاجة في الفضاء لا يجهته كانت لوجود ذلك في جامع أن الحرمه انما

ومثل الكنف المكان الذي كالجوامع موضع التفرج بخلاف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج إلا أنه يضع يسرا على ظاهره ليلبس اليمنى قبلها وفي الدخول يخلع يسرا قبل ثيابه ويضعها على ظاهره فعلة لتستمتع بثيابه ليس يمتنع على ثيابه فيقدمها في الدخول وأما التزل فيقدم ثيابه دخولا ويخروج بالاذن أى بول أو غائط (ص) ويجاز عتق طوطو بول مستقبل قبله ومستديرها وان لم يلبأ وأول بالسائر بالأطلاق لافي الفضاه ويستقولان تحتلهما ولو اختار التزل (ش) يعنى ان يصح في المنازل من الدائر والقرى الوطء والفضة مستقبل قبله ومستديرها سواء اضطر إلى ذلك كراحيض المدن التي يسر القول فيها أو أمكن القول كفضاء المدن ومر احض السطوح وأول المدونة قال عدم الإجماع وأمكن القول بالسائر كما هو رأي أبي الحسن وجعله عيدا لمخ على ظاهره من الاطلاق فالتأويل معنى التقييد عندى لا فرق بين سطح مستور وغيره ومنه لا يجرى عمران وأما الاستقبال والاستبعاد عاذ كمر من الوطء والفضة فيسائر في الفضاه فمرام وجعلت الكراهة في المدونة على التحريم كما عليه ابن عرفة وهل الله طلب السترم من الملائكة المصلين وصالحى الجن وعليها كان هناك سائر جازئ لوجود السترم أو تعظيم لجهة القبلة وعليها فالتمس مطلق لوجود القبلة وهذا القولان تحتلهما المدونة والخيار بينهما عند القسسى مع السائر التزك حتى في فضاء المنازل تعظيم لجهة القبلة وهذا لا يفهم من كلام المؤلف إذا يفهم منه إلا أن اختيار القسسى يخص قضاء الصحارى وبسائر أخرى واعترض على قوله واختار منها التزك بوجهين الاول أن ظاهره ان اختيار القسسى جازئ لوطء وليس كذلك فإن القسسى اختار في الوطء الجواز مع السائر في الفضاه وغيره الثاني ظاهره أيضا أن اختيار القسسى خاص بالفضاه مع السائر وليس كذلك بل هو جازئ فيه وغيره ما عدا الرحاض فله مع السائر يجوز اتفاقا طوع غير غير طريقتان وليس القسسى فيه اختيار وتخصيص ما في الخطاب أن الصور كلها جازئة لما اتفاقا وأعلى الراجح الصورة واحدة وهى

هى في خصوص استقبال القبلة والاستبعاد فاذن لا يظهر ذلك التعليل (قوله أو تعظيم لجهة القبلة) الاستقبال أقول قضيت المنع ولوى فضاء المدن فكلام القسسى له وجه (قوله فإن القسسى اختار الخ) انظر مع أن الله التي ارتضاها وهى تعظيم القبلة تقتضى عدم جواز ذلك أيضا (قوله خاص بالقضاء) أى الصحراء (قوله في غيره) وهو قضاء المدن وذلك محض نت بأن القولين انما هما في الدائر والقرى فقط لافي الصحراء كمرامد كمرامد لغيره (قوله ومع غيره طريقتان) الاولى لما زرى في العلم يجوز ذلك اتفاقا قال وقبله عباس في الاكمال والثانية لعبدالحق في التهذيب يجوز قال وقول بعض شيوخنا لا يجوز زوجه انتمصوص موافق لها بعيد (قوله انما اتفاقا) قطعاهى صورته انما كان بمرحاض ومعتسرا وألقطعا كالصورة الاولى من الصور الاربع (قوله وأعلى الراجح) في صور أربع الاولى ما اذا كان بمرحاض ولا تزل جازئا ما متفق عليه كما لما زرى في العلم وأعلى الراجح كما قاله عبدالحق الثانية انما كان بمرحاض وهو غير مرحاض كالمدن والقرى أى شوارعها ودخل المنزل وأوسطه الثالثة في تلك الحالة بدون سائر الرابعة في الفضاء مع السائر وخلاصة ذلك أن قوله انما اتفاقا قطعاهى صورته انما كان بمرحاض وسائر وألقطعا في صورة المرحاض بدون سائر وقوله وأعلى الراجح انما قطعاهى الثلاثة صور الاخرى من الأربع وألقطعا في الصورة الاولى حينها يظهر من ذلك ترجيح التعليل الاول وهو طلب السترم من الملائكة أو صالحى الجن المصلين لكن قد علت ما روي عليها فاقه أعلم والمراجل جواز خلاف الاول وذلك لانه

ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقا الاضربوه في مسند الزوار ثم على الله عليه وسلم قال من جلس ببول قبل القبلة فقد كفر حتى عرفها اجلا لها لم يمت من محل حتى يغفر الله **فتنه** ابن ناجي لما أقف عندنا على مقدار قدر السورة وقلوبى هي ثلث اذراع وينتهي بها ثلاثة اذرع فنادونا فان زاد ما ينسب منها على ذلك حرم قال انا عنهم وأظهر القول ان هذا أرخى ذنبه بينه وبين القبلة كفى **قوله** والمراد ما يجوز أى خلاف الأول كما يفيد ابن الملبى والجزولى **قوله** بيت المقدس المراد بيت المقدس الضيق لا بيت المقدس التي كانت قبلها **قوله** لا لا يعطف بها بعد الثاني لا يعني انه يستدبر الذى قد مرصا بعلم من ان المعطوف عليه مقدور هو القبلة فيجوز حينئذ تقدير لا يجوز كما يجوز تقدير يحرم **فتنه** ذكر السوسى في شرح عقيدة الجواز ان اربعة اربعم الشمس وحدها قدر الارض مائة مرة وستا وستين مرة وثلاث مرة وفي طبقان الشيخ عبد الوهاب الشنقرا في ترجمة مولى ابن عباس انه كان يقول سعة الشمس سعة الارض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الارض وما ذكره كل منهما مخالفا لما ذكره التتائى فانها قال والشمس كوكب ذو اوراق تعقب الاصباح وهي في السماء اربعة ايام تظهر هائل مجامع الدنيا مائة وعشرين مرة والقمر كوكب يتدحى في غير الاشهر وهو في السماء اربعة ايام وهو **(١٤٧)** قدر الدنيا مائة وعشرين مرة **قوله** ولقطة فيه نظر بل شمس أخف لسكون

الاستقبال والاستدبار في الفضاء ولا ستر فمعرفة قطعها ولو قال وحاز في غير فضاء استقبال واستدبار بوجهه وفضله كيه يسائر والامع لوفى هذا واستغنى عن قوله بمنزلة الى قوله الترك **(ص)** لا القمر ينوبت المقدس **(ش)** هذا عطف على مقدار أى لا في القضاء فيصير الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمرين فلا يحرم والمراد ما يجوز ولا يقتضي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة وما ذكرناه من أن المقدس يحرم ولو لم يعمل لا يجوز لان لا يعطف بها بعد الثاني ومثل القمر ينوبت المقدس لانه ليس قبله فلا يكره استقباله ولا استدباره بوجهه أو فضله وفي قوله القمرين تغليب للأشرف لان القمر مذكور ولقطة **(ص)** وجوب استبراح استغراق أخيه مع سلة ذكر وتزيفا **(ش)** أى وجوب على قاضى الحاجة استبراح استغراق أخيه أى استخراج البول والغائط من الفرج المعتاد وأما طهارة ما يجب ذلك مع سلة ذكر أى مده وصحة بان يجعله بين سبابة وطهارة ما يحرم من أصله الى الكثرة وتراى حذبه وهو بالتامنا فوقه والاصح والأراء ويكون كل من السلت والترخيفه فلا يسلته بقوة لانه كالضرع كسلت أعلى السداوة فتسبب عدم التنظف ولا يترفعه فخرى المسألة أى مستقر البول يفعل ذلك ثلاثا أو زيدا احتياجا أو ينقص الى حصول الظن بالنقاء حسب عادته ومن اجبه وما كره وزنه فليس كل الطبخ كالأخبير ولا الشاب كالشيخ ولا الخمر كالبرد والباء في قوله باستغراقه الاستماتة كما قاله التتائى وفيه نظر بل هي بآلة التصوير على ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سؤال المقدس كأنه قال قاله ماضورة الاستبراء فقال جرد من استغراق أخيه البول والغائط أو مصور باستغراق أخيه أو بالالتجريد مكانه جرد من

الخروج وليس له غسل ما بين من الفرج بل يحرم عليه شبهه بالواط **فتنه** انما وجب الاستبراء اتفاقا لان يحصل اتصال من الحدث المتأني لطهارة تنسبه التي شرط من غير قدا اتفاقا وأما الخاصة فأنها متفقة لطهارة تليق وفي وجوبها القدا بالذرة القدرة خلاف **قوله** ما يجعل بين السبابة والابهام فتدروى ان المندرية عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليستر ذكره فلا يطلع بين اصبعيه السبابة والابهام قال بعض الشراح أى وأغيرهما من اصابع يبرأه كانه يستر الى أن مافى الحديث ثلث متعنتا اتصالا وكونه الاسهل **قوله** ويرهما بعض المصنفين الميم **قوله** ويكون كل الخ وهو أن التروصف يكونه خففا وغر خفيف وليس كذلك بل وصف التروافعة من باب الوصف بالصفة الكاشفة فقد قال الجوهري التروافعة الفوقه هو حذب خفة **قوله** الثانية **(١)** يضم الميم بعدها فاعلمت ثم الغم فون مخففة ثم هاء **قوله** يفعل ذلك الى حصول الظن الخ فيه اشار الى أن القصد حصول الظن بالنقاء فاذن لا يترط التشف فلا مكنى مده بحيث تحقق انه لم يبق شيء يفرجه السلت ان ذلك يكفي وان لم يسل أو ستر **قوله** على ما قاله بعض المتأخرين أى اسقده بعض المتأخرين لانه عرى **قوله** أو مصورا الخ تنوع في التبريد والمعنى واحد **قوله** أو بآلة التجريد فيه أن آلة التجريد هي الماخضة على التجريد منه كافي فلو **(٢)** مرتت زيدا أسد أى جردت من زيدا أسد فانساب أن يقول جرد من استغراق الاخيق شيئا اسمه الاستبراء

- (١) يضم الميم هكذا في الاصل ولعله سبق قلم من الفتح الى الضم كتبه
- (٢) مرتت زيدا أسد هكذا في الاصل والمسابد آيت بزيدا أسد وأخوه ولا يحنى كتبه

(قوله ولا يصح أن تكون إلا الخ) أراد ألا تعتما تكون حصول الفعل وهو ألة وهو أراد بالسبب هنا ما يكون سببا في حصول الفعل من غير أن يكون ألة (قوله كالأصبع أن تكون ثلاثا) معناه كالأصبع أن يكون ثلاثا معناه (قوله ولوعذبا) أعاد به الرد على من يقول بكون الماء العذب لأنه من المعلوم بل قال بعض لا يجوز الوضوء ولا الاستغناء بالماء العذب لأنه طعام كالأثر (قوله لا ينجس الطعام) (قوله لا ينجس العذبة) أي الحكم فيه أنها زوالا بالماء العذب لا بالخر (قوله أن لا ينجس التوابين الخ) أي من الذنوب والتوابين كل ما أنجب بدونه (قوله ويجب التطهرين) أي الذين يجتمعون بين الماء والخر على ما أله الشرح وقيل التطهرين من الشرك وقيل هم الذين لم يصيبوا الذنوب (قوله وقال تعالى) أي حتى أهل قبل قوله فإن اقتصر على أطراف أجزائه أي مع وجود الماء فوخر في الحل وأصاب الذنوب فلا يصح (قوله فأنجز عني عنه) أنه باعتباره كون أطرافه (قوله كافي في الاستصحاب) فيه نظرا لأنه يقتضي التساوي بل المراتب خمس (١٤٨) الجمع بين الماء والخر المأخوذ بالجمعة غير المأخوذ بالخر غير معتد

شيئا ما ذكرنا من أن المراتب خمس (قوله في حق) فتح ثبت في المأخوذ الذي قال المصنف فلا يجب غسل الذكركه لأن غسله كله أما اقتصد أو غسل قطع أصل المني وكلاهما مستوفى في المني بخلاف الذكركه الشيخ وكذا الخطاب عن والده من وجوب غسله كله بقية (قوله أما في المني والحصى) أي وأما بقية المسائل الآتية من البول وغيره فلا يقال فيه ما ذكر (قوله وأخرج) أي أو من خرج منه معطوف على من فرضه التيمم ولا يشك أن من خرج منه ثلاثا أو غير معتادة فرضه الوضوء (قوله ومعنى صاحب السلس يكفيه الخسر) أي أن لم يتقص الوضوء والاتعين الماء وبما قصد أمانتي صاحب السلس فإن لم يوجب الوضوء شك البول يكفي فيه الخرج وإن أوجب تعين فيه الماء كقوله الخطاب على سبيل البحث فيه نظرا بل لا يحتاج لغسل أفاضت

الاستبراء شيئا وصح ما استفراغ الخبيث على حد قوله تعالى لهم فيه إذا نخلل أذهي دارا نخلل فخرج منها دارا وصح ما بينك ولا يصح أن تكون إلا قولنا لا ينجس كالأصبع أن تكون للاستغناء لأن المستعان به غير المستعان عليه والألة غير الفعل والسبب غير السبب وهنا استفراغ الخبيث هو الاستبراء (ص) وذهب جمع ما يخرج عنه (ش) يعني أنه يندب للتعني بالجمع بين الماء ولوعذبا وأخر لا زلتهما العين والأثر ولأن أهل قبل كانوا يجتمعون بينهما فاندسهم الله بقوله أن الله يحب التوابين ويجب التطهرين وقال تعالى رجال يحبون أن يتطهروا وإذا أراد أن يتقصر على أحدهما قلنا أفضل من الاقتصار على الآخر أن اقتصر على الآخر أجزائه وخالف الأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فأنجز عني عنه وقال ابن حبيب لا تجزئ مع القدرة على الماء منصرف ما ورد بالسفر وعدمه وقوة وندب الخراج مع لقوله وأعدا من بعده ولا مفهوم للغير وإنما اقتصر عليه لكونه الأصل والأفجع بين الماء وكل بابس طهر إلى آخر ما في كافي الاستصحاب (ص) وتعني في حق وحض ونفاس (ش) يعني أن هذه الأشياء لا يكتفي فيها بالخراج بل بتعني فيها الماء في المني والحصى والنفاس فذلك في حق من فرضه التيمم بعد زرع ما يكتفي غسله ومعهم الماء ما زال به الخاصة والأفضل البدن كله واجب من ذلك وبعبارة أخرى وتعني المأخوذ بالخر في حق من غير صاحب السلس كن فرضه التيمم لم يرض أو عدم ما يكتفي غسله أو خرج به لافته وغير معتادة وأجمع فاعتقل ثم أمضى كما يأتي في صور بالاولين قوله ودم حصى ونفاس وأما صحيح وجب غسله جميعه ووجد الماء الكافي في غسل الجميع ولو مرة رفع الحدث وانظرت معنى صاحب السلس يكفيه الخرج كالبول والحصى والفرد ولو لم يظاهرة وأما فيه هاتان الاستصحاب كل شيء ويعني عن خفيف الله كالأثر الاستصحاب (ص) وبول المرأة (ش) يعني وبما يتعين فيه الماء وللمراة أن كانت أو نسيا وانحصى تعديهما مخرجه إلى جهة المقعدة ثم أن قوله وبول المرأة مقيد بما خرج على وجه السلس والافتيحي أن يقال إن لم يتقص الوضوء فكفي فيه الاستصحاب والاتعين الماء (ص) ومتشعر من خرج كثيرا (ش) أي وتعني الماء في حدث متشعر من خرج كثيرا من بول

لازم كل يوم تقص الوضوء وألا وكذا يقال في قوله الآتي والافتيحي أن يقال إن لم يتقص الوضوء الخ (قوله ويعني عن خفيف الله) أي فلا يحتاج لاستصحاب (قوله كالأثر الاستصحاب) أي في حق من غير صاحب السلس (قوله وبول المرأة) ومثل بول المرأة من الرجل إذا خرج من فرجها بعد غسله لانه كيولها فلا يكتفي فيه الاستصحاب والظاهر أن مثله البول الخارج من النخبة أن أسند الخراج لانه يشترق فيعين فيه الماء ولا يكتفي فيه الخراج وأقهر قول المصنف بول أن حكمه في النافط حكم الرجل وتغسل المرأة كل ما ناله من فرجها حال جلوسها والبرك ما دون العذرة كليليض ولا تدخل المرأة يد ينهاين شربها كفعال الآتي لا يدين لهن وهومن فصل شرارهن وكذا يجرع إذا خال أصبعه بر رجل أو امرأة أو لا يقال الخفة فمكرهة في الفرق لا تقول الخفة شأنها أن تغسل لنداء (قوله وصح) أراد به مقطوع الذكركه قطع أنشاء أولا (قوله ومتشعر من خرج كثيرا) يغسل الكل ولا يقتصر على غسل ما جاوز المعتدلة لهم فدينفقرون السيور فدادوه مجتمعا هذا ظاهر كلامه كما ظاه عجم

أو
عن خفيف الله) أي فلا يحتاج لاستصحاب (قوله كالأثر الاستصحاب) أي في حق من غير صاحب السلس (قوله وبول المرأة) ومثل بول المرأة من الرجل إذا خرج من فرجها بعد غسله لانه كيولها فلا يكتفي فيه الاستصحاب والظاهر أن مثله البول الخارج من النخبة أن أسند الخراج لانه يشترق فيعين فيه الماء ولا يكتفي فيه الخراج وأقهر قول المصنف بول أن حكمه في النافط حكم الرجل وتغسل المرأة كل ما ناله من فرجها حال جلوسها والبرك ما دون العذرة كليليض ولا تدخل المرأة يد ينهاين شربها كفعال الآتي لا يدين لهن وهومن فصل شرارهن وكذا يجرع إذا خال أصبعه بر رجل أو امرأة أو لا يقال الخفة فمكرهة في الفرق لا تقول الخفة شأنها أن تغسل لنداء (قوله وصح) أراد به مقطوع الذكركه قطع أنشاء أولا (قوله ومتشعر من خرج كثيرا) يغسل الكل ولا يقتصر على غسل ما جاوز المعتدلة لهم فدينفقرون السيور فدادوه مجتمعا هذا ظاهر كلامه كما ظاه عجم

(قوله وهذا يعني الخ) وجه الاعتناء أن من أقرد المتشرع عن الخرج كثير إجماله وإن الظاهر عدم الاعتناء لأن ما ذكر من الحكم ثابت وجد فيه انتشاراً لم لا أوله فلهذا الاعتناء لا يقتضي أن يول المرأة يكفي فيه ما إذا اقتصر فيه عدم الانتشار (قوله بالاعتناء) أي بسبب الاعتناء مع اللذة وقوله عند الملاعبة متعلق بالاعتناء فاقهم والاعتناء ليس شرطاً بل المدعى على خروجه بلفظه معتاداً وإن لم يحصل معها اعتناء (قوله كنه) يتبادر من العبارة عائد على فرج المرأة وليس كذلك بل عائد على غسل الذكراً لأن المرأة تنفصل محل الذي فقط (قوله أماما خرج بغيرها) فيه ما تقدم من البحث وخلاصته أنه متى جاء كل يوم فلا يلبس حجر ولا ماء (قوله فهو كغسل النساء فلا يفترقها) حاصله أن القائلين بغسله كله اختلقوا تخمينهم قال تعبد فيصالح ثنية ومنهم من قال يقطع مادة الذي فلا يتوقف على النسبة هذا حاصله وفيه تغلغل غسله كله لا يقطع مادة الذي التي في قصة الذكراً فلما نسب إلى الذي ذهب إلى غسله كله ذهب إلى أنه تعبد كذا أقر رخصنا الصغير وجه الله تعالى وكلام الشارح هو ما في (١٤٩) نص الأخيرة ونصها على الأول أي القول

الأول وجوب غسل الذكر كله تجب الثانية في الفصل لأنه عبادت تعدية الفصل محل الذي وقيل لا تجب لأنه من باب إزالة النجاسة وتعدية محل محل يقطع أصل الذي أه وهو مشكل كما علت (قوله في الثانية قولان) أي في وجوب الثانية وعدم وجوبها والصحيح الوجوب فكان الأول للصف الاقتصار عليه (قوله ويطلبان صلاة نازكها) الرابع عدم الطلآن (قوله أولاً) أي لا يطل وأن كانت واجبة مراعاة لعدم وجوبها (قوله وكذا لو ترك) هاتان صورتان غسل بعضه يتغسل بعضه بلانية قولان في كل منهما على حد سواء (قوله واتصرت على محل الذي) لأن العبارة ظاهرة في سلب العموم لأن عموم السلب (قوله مراعاة لمرافقين) فيه إشارة إلى أن القائلين بغسله كله وجوباً

أوغاظ من ذكر رأيي وأستحق وهذا يعني عن قوله ويول المرأة لكن مقصوده التمسك على أعيان المسائل وقوله كثيراً أي انتشاراً كثيراً ومن حد السبر وهو ما حول الخرج وما طوره مما لا يمتنه كما قاله القاضي عبد الوهاب يعلم حد الكثير أي ومخا وزعن يخرج مجاوزاً كثيراً أي جاوز الخرج وما قربته مما لا يمتنه بأن وصل إلى اللتين مثلاً (ص) ومذي يغسل ذكره كله (ش) أي ويتعين المسألة أيضاً في مذي بالهجة وهو ما لا يضر يخرج عند اللثة بالاعتناء عند الملاعبة أو التذكار مع غسل ذكره فخرج المرأة كله عند لا تروى بصب اتصال الغسل وضوءه لأنه لا كان فبعداً أن شبه بعض أعضاء الأضواء ثم إن كلام المؤلف في المذي الخارج بلفظه معتاداً ما لم يخرج بغيرها فينبغي أن يجري على حكم التي الخارج بلفظه معتاداً فإن لم يوجب الوضوء كني فيه الخرج وإن أوجب تعين المسألة ولما اختلف في أن استيعاب الذكر بالغسل هل هو تعبد فيقتضيه أو محل يقطع مادة الذي فهو كغسل النساء لا يفتقر إليها أشار إلى الخلاف في ذلك فقال (ص) في الثانية ويطلبان صلاة نازكها وأتركه قولان (ش) يعني أنها تختلف هل تجب الثانية في غسل الذكر من المذي أولاً وتجب فيه وعلى القول بالوجوب بلوتر كها وغسله كله فهل يطل الصلاة تركه واجب أولاً وكذا لو تركه غسل ذكره كله واتصرت على محل الذي سواء غسله بشيء أو لا فيقبل يطل وقيل لا يطل مراعاة لمرافقين القائلين بالاكفائه بغسل محل الذي وعليه في كل محل ذكرنا يستقبل من الصلوات قولان الأول لا يباين في الفروع الثلاثة ومختلفه في الأول إن أبي زيد وفي الثاني والثالث يجيب عن عرفنا خاص الذكر بالذكراً وإن كانت المرأة تشارك الرجل في ذلك لأنه يغسل منه جميع الذكر والمرأة تنفصل محل الذي فقط إن حبس المرأة مذي وودى ومذنباً به تعافوا فخرج عند الفتوى الظاهر افتقار غسل محل الذي إلى النسبة إلى مذي المرأة لثنية (ص) ولا يستقي من ربح (ش) هو نقي ومعتاد انتهى لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منكم من استقي من ربح أي ليس على سبيلنا أو تظفره انتهى على سبيل الكراهة وهو الظاهر والمنع والربح ظاهر كاصحبه البايح (ص) وبإيجاب سبيل ظاهر متى غير مؤذ ولا محرم (ش) أي وبإجاز الاستجمار

اختلفوا في الصحة والطلآن لو اقتصر على البعض والذين قالوا بالصحة أعوام من يقول بغسل البعض وفي التوضيح أجاز بعض التأخير على أن غسل الجميع واجباً ومسحب (تبيين) ظاهر كلام المصنفين القولين بأن من ترك الثانية وفيمن غسل بعضه سواء كان تركه عداً أو سهواً وهو ظاهر لأن ذلك متيق على التجدد وقال القرافي قوله كله علم منه أنه تعبد وكل ما كان فصيلاً في النفس لا يمتنه من نية وهنا كذلك فلا يصح تبرع قوله في التيق قولان بعد قوله كله وكان ينبغي له القول بوجوب النية لا لما جرى على قوله أنه (قوله وعليه في كل محل ذكرنا يستقبل من الصلوات) وهل يعد صلاته في الوقت أو لا يعتد عليه قولان فإن بغسله لم يستقبل وصل أيضاً فله قولان كما في (قوله والظاهر الخ) الظاهر كما قال عجم خلاصتها أنهم اتفقوا على أن يغسل فليس فيه شبهة تعبد (قوله ليس على سبيلنا) فإن قلت إذا كان الأمر كذلك فما التكتة في التصريح بهذا اللفظ الموهوم فلما التكتة في التصريح باللبس بلبس الحائض فكأنه يلتفت إلى أن ليس على السنة أصلاً (قوله أي وبإجاز الاستجمار) أو أن الضمير عائد على الاستجمار لأن الاستجمار يطلق على إزاحة ما في المحل بالماء وبالإجاز فاعاد عليه الضمير باعتبار المعنى الثاني

(قوله هو تم) فيه أن الرخصة يقتصر فيها على ماورد ويمكن الجواب بأن المراد رخصة في الفعل لا في المفعول به وحيث كانت رخصة في الفعل فتم وحاصلها أن أصح شخص الاستعجار بالاجترار كما يظهر قوله عليه الصلاة والسلام ألا يجحد أحدكم ثلاثة أبحار فقص الاستعجار على ما كلن من جنس الأرض لأنه رخصة لا تعدى بها ماورد وقاس المشهور غيرهما من كل جامد على الصفة لأنه لان الرخصة في الفعل لا في المفعول به أي يقول الشارح وهو تم أي الرخصة حيث كانت في الفعل لا في المفعول به فهي تم حيث تدبر أي وقوله الاجترار مفهومة مفهومة لقب واعتدا كرا لاجترار كونها أكثر وجودا (قوله ضرورية) أي تستعمل عند الضرورة أي فهي خلاف الأصل فلا يبدل عماوردت فيه وظاهر الشارح أن التيمم ليس رخصة بل عزية والمعتدان التيمم رخصة وحيث ظاهري يفصل أن الاستعجار وان كان رخصة إلا أنه ليست ضرورة فلا تفسد فيه بكل شيء بخلاف التيمم فإنه وان كان رخصة إلا أنه ضرورة فلا يفسد فيه (قوله وجنس الأرض مطهر) أي لا غير (فإن قلت) قوله صلى الله عليه وسلم الأرض في قوله جعلت في الأرض لقب ومفهومة لا يستبر (قلت) يحمل ذلك على ما إذا لم يكن ذلك أي على خلاف الأصل كما هنا لكن يقال إن الاستعجار أيضا على خلاف الأصل فتأمل (قوله لزوما) أطلقه فليستبر (١٥٠) مفهوم غير الشرط لكن لازوما (قوله من الجواز المستوى للطرفين) فيه

شي لا لا يحتلوا ما إن يكون مراده الجمع بين المعروفين الاستعجار فيصكون مندوبا أو مراده الاقتصر فيكون خلاف الأولى (قوله والعاقبة) جمع عقار يقع العين وتشديد القاف وهو عطف مغاير أن أريد بالادوية المركبة من تلك العقاقير ومن غيرها أو منها فقط (قوله سلمة الحروف) قال اللطائي إذا كانت مكتوبة بالعربي والإفلاحة لمعناها لأن تكون من أسماء الله وقال عجم سواء كان الكتاب بالخط العربي أو بغيره كما يفسد كلام الخطاب وقوى التناصر القائي والشيخ في الدين ومقتضى ما ذكره القاموس في حاشية البخاري اختصاص الحرفة بما فيها من أسماء الله تعالى وفي كلام صاحب الدخل وابن العربي

المفهوم من قوله يذهب جمع ما يخرج عاذ كروا باليابس هنا الحلق لما فيه صلاية والفرق بين الاستعجار والتيمم في اختصاصهما بهما من جنس الأرض دون غيره أن الاستعجار رخصة وهي تم والتيمم طهارة ضرورية فلا تم وأيضا المقصود من الاستعجار إزالة العين وهي تزال بكل جامد بخلاف التيمم فإنه طهارة وهي لا تحصل إلا بطهور وجنس الأرض مطهر لقوله عليه الصلاة والسلام جعلت في الأرض مسجدا وطهورا والماء يستعمل المزيل مفهوم غير الشرط لزوما تخرج مفاهيم الأوصاف من الجواز المستوى للطرفين فيصدق حكم المخرج بالحركة والكراهة وبينه لقانون شراحيه يقال (ص) لا مبتل ونجس وأمس ومجدد محتر من مطعوم ومكتوب وذهب وقصة وحدار وروث وعظم (ش) أي لا يستعمر بالمثل لتشرية الخاصة وأخرى المانع وإن استعمر به فلا يجزئ ولا يمس غسل الحبل بعد ذلك الماء ما على عامدا قبل غسله أعاد أو ما قبل في المبتل يقال في النجس وكذا لا يستعمر بالأمس كالزجاج النجس يجزئ وأما المحرف عنه ومن القصب فيبطل في المجدد وكذا لا يستعمر بالمحتر بما الطعمه أو لشرفه وألقى القبر فالأول كالطعوم ولومن الأدوية والعقاقير وغير الخالص من النضلة والمخ والورق المنقى والثاني كالكتبة سلمة الحروف ولو بلاطلا كالسحر ولو ولو أو تواجيل لمبدلة لمختمها من أسماء الله تعالى وأسماءه لا تبدل أعنا الباطل ما في التوراة أو التحجيل من تحريف وكذا لا يستعمر ذهب وقصة وجوهو السرف وكذا لا يستعمر في جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره ويكره عليه كراهة المسجد والتصرف في ملك الغير ويكره أن يستعمر في حائط عليه كراهة قد قبل المطر عليه أو يصيبه بل فينتصق هو أو غير مسجد أو بعد نزول المطر عليه فتصبيه الجلبسة وخوفان إذا عقر جبهه وكذا يكره أو يمنع الاستعجار بروث وعظم طاهر ينسحق حتى الغير لأن الأول علف ودواب الجن والثاني طعامهم

ما يفيد أن ما فيه اسم نبي كذا إذا علمت ذلك فقوله الشارح لم يفهم من أسماء الله يقتضي أن الحرفة أو أعلاه لا اسم الله اما فينبغي ذلك قوله سلمة الحروف وخلاصته أن آخر العبر تمثيل لكلام القاموس وهو منقذ لقوله سلمة الحروف تم وقال ولما فيها لتناسب الكلام (قوله واسماءه لا تبدل) أي أن شأنهم لا يبدلون لاسماء الله (قوله أعنا الباطل ما في التوراة أو التحجيل من تحريف) أي أن ما يحكم عليه بالباطل ما عرفه بما يتعلق بشأنه حتى الله عليه وسلم (فرع) ما اختلف علمه على أن في الورق الذي يجعله السفارون في الجواز يجوز لانه صليقة ولا لا تصار كالأقلام فهو أمثاله نهي (أقول) والثاني هو الظاهر (قوله لاسرف) بالسين (قوله في جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره) (قوله ويكره عليه) ظاهره من داخل أو خارج وهو ظاهر النقل وبعض الأشياخ قصر على ما إذا كان من داخل والأسم (وأقول) بنيتي التفصيل وهو أما إذا غلب على ثلثه التصاق الناس به فيصير مالا كرمقنبر (قوله والتصرف في ملك الغير) قال الشيخ عبد الكافي محل الحرفة في ملك الغير إذا كان بغير انتموا ما بانه فيكره فقط (قوله وكذا يكره أو يمنع) أو الحكمة لتلاف لا لقرئ أي يكره على ما راجحه الخطاب أو يمنع على ظاهر كلام ابن الحاسب (قوله لأن الأول علف ودواب الجن) فيصير الروث شعرا أو تبنيا أو علفا (قوله والثاني طعامهم) لا يمتنع إذا قرأ ما كان أي يمتنع عليهم ما كلن من اللحم فمن

وانما صرح بخرجهما من الحدث لا يجابها ما هو أهم فيه أن لا يجابها ما هو أهم لا يتأخر دخولها في الحدث لان الطهارة الكبرى لا تتأخر
 الصغرى (قوله والفرقة) معطوف على قوله الداخل وكأنه يقول خرج به ليس بخارج من حقه ومعقب حشفة وهذا خلاف وما
 ليس بخارج ولا داخل كالفرقة والحق الشديد في فلا يتقاضى الوضوء اذا تم معهما الا كان على ما يأتي وقد يقال أراد بالخارج حقيقة
 أو حكما كالفرقة والحق ويحمل على ما اذا سمع الا كان أو كان يحصل به ماسة بحيث يصير يضم الركن لعدم صحة الصلاة بحيث
 (قوله والحق) بحسب البول يقال المداغ الفاسط الحاقب (قوله من بول وودي) واعلم أن بول الرايت يخرج أيضا بارتب البول الا أنه حيث
 لا حكم له فيكون ناقضا فيما اذا خرج بارتسلى بول أو خرج عند رجل شيء ثقيل (قوله ورج) أي ودم حيض ونفاس ونحو خارج
 بلذ متعانة ولما خرج بالخارج المعتاد في بلائها وغير متعانة نفس عليه في باب الغسل واستثناء التثنية بدم الحيض والنفاس واستظهار
 الشارح في التي في باب الغسل انه ليس من موجبات الوضوء مبنى على أن الطهارة الكبرى تنافي الطهارة الصغرى وليس كذلك والاما
 صريح ادراجها في الان المتأقنين لا يخرج أحدهما في الآخر (قوله ولو كان على ما أدى) أي فالمراد بقول المصنف بوليه أي مع بول
 الأذى وهو البول في محل العذرة في محلها أي بول أو كانت أكثر منه ما يعني عما خرج معه ما حيث كان مستكبرا بأن يحصل كل يوم مرة
 أو أكثر والأفلا يتعن ازالته بقاء أو جرح كثر والاعنى عنه أي يحسب محله لا بحسب اصابتة للثوب والمراد بالخصي المقتل في
 البطن وأما الواجب حصوله ورتب (١٥٣) كماله تقتض كالمشر به ونزل بصفته ومثل الخصي والمفرد الدم والقيح كانا

<p>والفرقة والحق الشديدان وأخرج قوله المعتاد بول وودي ورج به ليس معتادا كالحصى والدود ولو كان علمه أذى والرج من قبل ولو قيل امرأة لانه كالحصى خلافا للشافعية والهادي كانا في آخر باب النفاس فقوله وهو الخارج تعرف لتخرج من الحدث وقوله الخارج لا المخرج القرب أو الصفة وينتقض بالخروج أيضا لعله انما اقتصر على الخارج لان الخارج حصة الخارج في وجد النقض بالخارج وجد النقض بالخروج وشمل قوله المعتاد خروج من الرجل من فرج المرأة اذا دخل فيه بوطئه لان خروجه في هذه الحالة معتادا في غالبها وأما لو دخل فرجها بلاوطئه ثم خرج فلا يكون ناقضا كما يفيد كلام ابن عرفة وساقى مفهوم الصحة وهو المرض في أقسام السلس وقوله لاحصى معطوف على المعتاد لانه محترز لان كان الخارج حصى لا على حدث لانه ليس محترز بهرت عادة المؤلف بعطف بعض الاحكام على محترزاتها كقوله في باب البيع وعدم نهى لا ككلمة حيد (ص) وبسلس فارق أكره (ش) لما كان في مفهوم قوله في الصحة وهو السلس تفصيل على طريقة المعاربة وهي المشهور من المذهب لا على طريقة العراقيين من عدم النقض بالسلس مطلقا واحتجاب الوضوء بين المشهور وقوله وبسلس أي ونقض الوضوء</p>	<p>خاصين من أذى والانتضا والفرقة أن حصول الفضة مع الحصى والدود يغلب أي شأنه ذلك بخلاف حصوله مع دم وقيح (قوله نوع من الحدث) هذا يقتضي أن الحدث كلي وثلاث الأمور الأربعة جزئية وتظاهر أنه مشترك بين الأربعة وكان المصنف قال نقض الوضوء بنوع من الحدث وهو الخ</p>
---	---

(قوله وينقض بالخروج الخ) لا يخفى أن النقض بالخارج انما هو من حيث خروجه لا من حيث ذاته وقوله في
 وجد النقض بالخارج يروه انهم من حيث ذاته وليس كذلك (قوله اذا دخل فيه بوطئه) وكانت اغتسلت بعدما وتوضأت وفوت رفع
 الاصغر بل ولم تتروفع الاصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الا كير فقط أو تقتصر على ما عدا أعضاء الوضوء فينتقض الاصغر
 بالتي التي خرج في هذه الحالة (قوله أي غلبا) أي عند علم الجلب ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد (قوله في أقسام
 السلس) لانه سابق ان أسلمه أربعة وعدم النقض في ثلاثة من تلك الأربعة (قوله لانه ليس محترز به) وذلك لان الحدث هو المعرف
 والاحترازات انما تكون لاجزائها التعر بل ان جها لا داخل والخارج لا المعرف لانه ليس به داخل والخارج وقد يقال بل المناسب
 عطفه على حدث وذلك لان المراد بالحدث نوع منه وهو ما عرفت بهذا التعريف ولا يخفى أن الحصى والدود محترز قطعاً فتدبر (قوله
 الاحكام) جمع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشرط للعقد عليه عدم نهى الخ فإنه في قوس الشرط وفي جهة البيع عدم نهى
 أي لا وجوده كنهى كلب صيد أي كالتبني التعلق بكل الصيد من حيث بيعه أو نقول كنهى بيع كلب صيد وان شئت قلت أو
 المحكوم به بان تقدر المشروط في جهة البيع عدم نهى وكذا وكذا ونظروا أن الحكم العطوف مقدر (قوله على محترزاتها) أي مخالفتها
 تأمل (قوله وبسلس) يفتح اللام الخارج وهو المراد هنا وبكسر الشض التي فاعلم السلس وظاهر المصنف أنه ليس بحيث لعطفه
 عليه وهذا ليس كذلك والجواب انه عطف خاص على عام في الجملة لان السلس فيه تفصيل فان قيل العطوف مقيد بالعارضة فهو خاص
 دائما فالجواب أن هذا قيد خارج عن العطوف ونكتة العطف ذكر القيد (قوله واحتجاب الوضوء) ظاهر البشارة في جميع الاحوال
 وليس كذلك وظاهر أنه في غير موضع الدوام

(قوله وتنفذ الخ) فيه نظر لا ينبغي تفاديه لقوله لازم نصف الزمان ينقض وليس كذلك (قوله اذا كان يسلسل مذي) لا مفهوم له ولا يصفه المصنف لكان اخصر واشمل اذ كل سلسل من مذي او ودي او قول او فائت او ربح هذا الحكم لكن يستثنى من ذلك المني الخارج على وجه السلس فلا وجب غلبه لاوله وقد روي رفعه لا بشرط الايجاب الغسل منسوخه وجه بل ينعقد انما في وقت على الرسالة خلاف المشهور والحاصل ان المني بقية النقص لكن لا يجب غسل جميع الذكر بقية الا اذا خرج بل ينعقد اذا ما مضى هاتين الايجاب ذلك ولكن يتعين المله (قوله او نسر او نداد) ويشترطه زمن التداوي وزمن شراسته به يتداوى به واستبراء هاتين العاقله فيما عترة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا زمن طلب النكاح فان وجد ما يمنع تحيض كل خمس سنين مرفقة فانظر هل يشترطه ايضا او يلزم بشرافه (قوله انه كلما نظر اوتد كراولس امذي) هذا غير ظاهر فالناسب له (١٥٣) على ما اذا استمر به نزول المني كل

الزمن اوجه او نصفه وكان يقدر على رفعه فينقض وضوءه فان يقدر على رفعه فينقض وضوءه وامامه صوره فينقض وضوءه ولو لم يقدر على رفعه (قوله واولي مع التساوي) بل اكد (قوله فلا يعارض) العبارة توهم ان المعارضة فيها في الجملة وهو كذلك وبما ان قوله وتنبه ان لازم اكثر ينقض انه اذا انصف لادب مع وجود الطلب وانما اتقى الذنب وقدر حد الطلب فيكون الوجوب ومرادنا بسد ما يشمل السنة على طريقة العراقيين فيناقى مفهوم قوله فانقأ كد من انه لا يجب عند التساوي وماصل الجواب ان يقال ان مفهومه اولى بقرينة ما سبق لا واجب الا لو وجد

يسلسل فارق ا كرا زمان على المشهور لان لازم جميعه او ا كرا وانصفه على ما شرع ما من راشد خلاف استظهار ابن هرون بالنقض في المساوي وينبغي الوقت ان يقول ولا يسلسل لانه غير راجحة ويقول لازم ا كرا بل طريقا كذا وتستفاد منه الاقسام الاربع وقوله فارق مفهومه ثلاث صور لانقض فيها (ص) كسلسل مذي قدر على رفعه (ش) تنبيه في النقض لافي التفصيل والمعنى ان الشخص اذا كان به سلسل مذي وهو قادر على رفعه يتزوج او نسر او نداد او صوم فانه ينقض وضوءه وبمفهوم قدر على رفعه انه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر كان كغيره من الاسلا في التفصيل المتقدم فقبري فيه الاقسام الاربع والمراد بسلسل المني انه كلما نظر اوتد كراولس او بشرامذي وليس المراد انه مستردا (ص) وتنبه ان لازم ا كرا انشق (ش) لمدل مفهوم الصفه وهو قوله فارقا كذا على عدم النقض فيما عداها بين ما يوجب فيه وضوء من ذلك اي يوجب الوضوء ان لازم ا كرا زمان واولي مع التساوي فهو مفهوم واقفة يجب العمل به فلا يعارض مفهوم الصفه السابقة وعلى الاحتياط انما يشق فان شق يرد ونحوه فلا يندب وكذا ان دام ان لا فائت في الوضوء ويخصص الذنب بالوضوء دون غسل الذكر من الذي يشعر بنفسه وهو قول حصون قال لان النجاسة اخف من الحدث واسخيه في الطراز (ص) وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة ومطلقا تردد (ش) اي في قصر اعتبار الملازمة من قلة او كثرة او توسط على الموجود من السلس في وقت الصلاة من اليوم واليلة فقط ويلي من طالع الشمس الى زوالها عن الاشارة فلا ينظر الى ما قبله وهو قول ابن جماعة ويختار ابن هرون وان فرحون والشيخ عبدالله التوفي قال لا ولا ينبغي ان تؤخذ هذه السلسلة على عمومها بل ينبغي ان تنفذ اذا كان الاتيان والاضطاع مختلفا غير مضطرب فيقدر ذهنه اجمعا كتر فيعمل عليه ولو انضبط الاتيان باول الوقت اخرها او اخره بقدمها او اعتبار جميع نهاره وليله مطلقا غير قصر على اوقات المساوات وهو قول الرزقي ويختار ابن عبد السلام (ص) من مخرجه (ش) هذا متعلق بالخارج والضمير هو هذا يساوي قولهم الخارج المتعادل من المخرج المعتاد لا الشخص ولا المتوضى لانه ينقض انه كلما خرج من مخرجه شق ينقض وليس كذلك والضمير احرز وضوءه فامدوا كانه قال من

(٣٠ - خرقي أول)

التساوي والاصل عدمه وان عاتب بخلافه ان يخاطب ما كان من مرض مالم يسلم فيمن اجزاه الفضلات الناقصة (قوله وعلى الاحتياط) في الاكثر والمتوسط (قوله بشر نفسه) اي في الذنب في غسل الذكر (قوله واسخيه) اي غسل الذكر في الطراز (قوله في قصر الخ) الظاهر من القولين اولهما كاعتدائهم بعرفة وهذا التردد لعدم نص المتضمنين وبعبارة ابن عرفة وفي كون المتعريفه الزم وقت الصلاة واليوم فلا يشي شيوننا ابن جماعة والبنوري ولا يظهر عدم صلاوته وتظهر فائده فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلوات ما تمان وستون درجة وغير وقتها ثمانية درجة فاما في ما عتدوا في ما عتدوا من اوقات الصلوات فعلي الاول ينقض لمعارضة ا كرا زمان لاعي الثاني فلازمة كقوله عجم في كبرهوا الحسن مقرر شيئا من ان العاتل لكان المتعريف اوقات الصلاة اختلوا على فرقته الاولى يقول ينسب ما عتدوا في وقت الصلاة وغيره الى وقت الصلاة الثانية ما عتدوا في وقت الصلاة فقط الى اوقات الصلاة فقط وقول المصنف ومطلقا المعنى المتعريف الا في وقت الصلاة او غيرها ينسب الى اوقات الصلوات وغيرها (قوله على ان تؤخذ هذه السلسلة) اي على القول الاول وعلى الثاني (قوله وليس كذلك) اي لا ينقض في نفسه بخروج من مذي كرمع انه لا ينقض (قوله والضمير احرز الخ) تعليل لقوله يساوي الخ

(قوله ولما أوهم الخ) أي أول الكلام (قوله فلما كنت الخ) لا يتحقق اتصالا كما إذا كنت في المدة ووجه بعض الشرخ حكم ما إذا كنت فوق المدة وهو في عهده وفقد اشار خاتن إلى المدة نفس السرة وهو قول النووي قال وحكم المنقح في السرة وما إذا حكم ما فوقها وجعل شارحنا محل الخلاف ثلاث صور وهي ما إذا كانت فوق المدة وانسدا أول ينسدا وهي فوق أو تحت وسكت عما إذا انسدا أحدهما فوق المدة أو تحت لم يتناولها كقَالَ الشيخ سالم ووجهه عيج من محل الخلاف قال عيسى ت ت وهو في عهده والظاهر أن للمدة ما فوق السرة إلى منتصف الصدفة السرة مما تحت المدة وتعيينها بالظاهر أحسن من تعيينه عبرة بالعمد لان المسئلة ليست منصوبة للملكية لان المسمى قال بعد كلام النووي والمعروف أنها المكان التي نصف تحت الصدرة إلى السرة كذلك كره الفقهاء والاطباء والقانونيون اه ظاه الخطاب (١٥٤)

مخرج المدة من أو غير المعتادين ان انسدا ولما أوهم أن خروج خارج الثقب لا ينقض مطلقا مع أنه في تفصيل ذلك بقره (ص) أو شبه تحت المدة ان انسدا والافتقار (ش) أي وكذا ينقض ان خارج من ثقبه أي خروفاذا كانت تحت المدة وانسدا مخرجان فان كانت فوق للمدة مع انسدا ان خارج حين أول ينسدا وهي فوقها أو تحتها افتقار لان النقص وعدمه والاربع تحت المدة ما تحت السرة وبما فوقها ما فوق السرة وقوله والاربع انسدا وقعت المدة أي والابان لم ينسدا أو كانت فوق المدة انسدا أم لا (ص) وبسببه وهو زوال عقل وان ينوم ثقل ولو قصر لا خف ونسب ان طال (ش) لما كان ما ينقض الوضوء احدا ما وتقدم الكلام عليها وأسباب الثلث الاحداث مؤدية اليها وليست ناقصة نفسها كالنوم المؤقت لسرور الرج والعسر والمس المؤقتان الذي أعقب الكلام على الاسباب والمعنى أن من الاسباب الناقصة للوضوء استدار العقل وان كان استدار ينوم ثقل ولو كان قصيرا على المشهور وعلامة النوم الثقل سقوط شيء من يده أو انحلال حيوة أو سبلان ريقه أو بعد عن الاصوات المتصلة له لان نصف الترم فلا ينقض لان تمامه الحلق وطال لكن ينسب الوضوء مع الطول ومقتضى قوله وان ينوم ثقل أن غير النوم من الجنون والانعاه والسكر لا يشترط فيما الاستئصال وهو كذلك وقوله ثقل صفة لنوم وقوله خف صفة لموصوف محذوف هو العطوف وليس العطوف خفا أي لانوم خف فلا اعتراض وبعبارة أخرى حذفت الموصول وأتى صلة فلم تعطف إلا المفرد أي لا ما خف أي الترم التي نصف فاندفع الاعتراض أن لا لا تعطف إلا المفردات وبعبارة أخرى قوله لا خف يحتمل عطفه على ثقل وهو الظاهر لأنه مقابله ويحتمل عطفه على قصر ولا يقال لا تعطف الجمل لان قول لا تعطف التي لا يعمل لها من الاعراب أما التي لها عمل من الاعراب فتعطفها الخ فاندفع الاعتراض وحقيقة النومة تعرض للصوان من استرخاء اعصاب الدماغ عن رطوبات البصرة المتصاعدة بحيث تنف الماشع عن الاحساس رأسا وقيل رجع تأتي الانسان اذا ذهب حواسه كأنه بخرمة يعقل شاربها وقيل انعكاس الحواس الظاهرة الى الباطنة حتى يصح أن يرى الرؤيا والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمة ذلك الترم بعد السنة في الآية

عج والمراد بالمدته ما فوق السرة حتى منتصف الصدرة والسرته مما تحتها هذا هو العقد والراجع من الخلاف عدم النقص لأنه محمول على ما إذا انسدا في بعض الاوقات لا دائما والافتقار نظير ما اذا خرج من الحلق بصفة من صفاته وهو انه انقطع خروجه من اجل المعتاد أصلا نقص وأما لو تناوبا في الخروج أو كان أحدهما أكثر فلا ينقض بما خرج من الفم في ذلك ويحتثذ الفارق بين ما فوق المدة وما تحت أنها إذا كانت تحت المدة وانسدا الخرجان فينقض كذلك في بعض الاوقات أو دائما وأما إذا كانت فوق المدة أو فيها فلا ينقض الا اذا انسدا دائما وقرر شيئا منهم متى قالوا فوق المدة فهم انهم نفس المدة فلا تظهر التفرقة المتقدمة

تبيين المدة بفتح الميم وكسر العين ويقال أيضا معة تكسر الميم وسكون العين قاله في الصحاح (قوله استدار الخ) اشاره الى أنه

ليس المراد زواله حقيقة انزواله الخارج (قوله سقوط شيء من يده) أي ولم يشعر وكذا يقال فيما بعد قوله (قوله) أي ولم يشعر طال أم لا نقل عن مالك أن الحرق ينضم الجمل الى الداخل بيده بأن يجلس قائم ركبتا حامي يده على ركبته مشبكاً أصابعه أو ما سكا يده وأما الواحش بجمل أو بأم أشبه ذلك من غير أن يحس بيده فهذا حكمه حكم المستدار الخ (قوله أو سبلان ريقه) أي ولم يشعر (قوله أو بعد) أي عدم معناه (قوله صفة لموصوف محذوف) أي ويكون معطوف على ينوم (أقول) يلزم عليه حذف النكرة الموصوفة مع عدم الشرط وهو ان يكون بعض اسم مجرور عن كونه مناعن وسنألف (قوله فلا اعتراض) أي بأن لا تعطف الجمل (قوله حذف الموصول) أي أو الموصوف (قوله ويحتمل عطفه على قصر) غير ظاهر لأنه بصير المعنى ولو قصر الثقل لان كان الثقل خفيفا وهذا تناقض (قوله ولا يقال) مرتبط بالامر من عطفه على ثقل أو عطفه على قصر كما هو ظاهر (قوله أما التي لها عمل) ضعيف (قوله الماشع) أي الحواس (قوله وقيل رجع الخ) ويصح أن يكون الموصوف بالثقل أو ما هو نفسه (قوله ان الباطنة)

ظاهرة الى الخواص المانعة أى الى أحداهما وهو الحب المشترك أو شرايته أو الى الباطن فليصر (قوله باق) الامم انما تدعى دفع وهذا جواب عما يقال اذا كانت السنة لاتأخذ لانها تنقص في حقها فأولى النوم فلا حاجة ذكره وحاصل الجواب تسليم ما ذكر ولكن ذكر لتسكتة أخرى هي أن ما في هذه فعلتهم أن النوم يأخذ فله (قوله عاتد) ودخل في المعتاد الامم كاصح به الشيخ سالم (قوله أو علم حقيقة) كان ليسه يعلم هل هو جسد آدمي أو غير ما عظم أو لم (قوله فيشمل الامم والموس) الأولى قصور على الامم وأما الموس فمفصل فيه أن وجوده تنقض والا فلا فان قصد صار لا مستقدر (قوله ولو كظفر الخ) أى متصلين لا منفصلين ولو اتد وهل يجوز النظر الى شئ من محاسن المرأتى حال انفصاله أم لا والاحتياط أن لا ينظر كواو تفصل شعرها أو فرجها أو شئ من محاسنها بما هو عورته لها ظاهر لا يجوز لانهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لموتى الميت ولو غرق (قوله فائدة) لا يجوز النظر للصواب ولا للخرق ونحوهما (قوله وفي بعضها باله) أى ولو كان ملتصبا بنظر (قوله تبيه) (١٥٥) لا يشترط في اللس كونه بضمواصل بل ولو كان

زائدا للاحساس لمحت انضمامه
قصدته أو وجدان وهذا اختلاف
من الذكر وهذا ظاهر أهله عجم
والفرق أنما حال يشترط في اللس
كون العضو أصليا أو زائدا
احساس لما انضم له من قصد الله
أو الوجدان بخلاف من الذكر
لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان
لأنه أن يكون بضمواصل أو زائد
له أحسن (قوله وأول بالخياف
الخ) استظهره المطالب (قوله يجوز)
فيه شئ بل حقيقة بحسب اصطلاحه
ولامتناعه في الاصطلاح (قوله
والانضمام اتفاقا) أى مع قصد
الوجدان (قوله أن فصلته) وأما
أن قصد اللس فان وجد تنقض والا
فلا (قوله أو وجدها) أى حين اللس
فان وجدها بعد كانت من الفكر
التي لا تنقض (قوله لا تنقض)
أى لأن انتفاء غلب بعض
المطوف لانه الأول (قوله مع
قصدها) أى مع انتفاء غلبتها
(قوله من لاس الخ) الأولى
الاقتصار على لاس * وأعلم

لفهم أن النوم أقوى من السنة فبأخذته تعالى الله عن ذلك (ص) وليس يلتصا به عادة
(ش) هذا هو السبب الثاني وهو مرفوع عطف على زوال والعنى أن من أسباب فاقض
الوضوء اللس وهو ملاقة جسم لا شرط لمطلب معنى فيه كراة أو روثا أو صلابة أو روثا أو علم
حقيقته واللس ثلاثه إما على أى وجه كان ولذا عبر به في الذكر لما يشترط في تنقض الوضوء
بقصد والمرا بضمها من تغلق به اللس فيشمل الامم والموس واحتراز بقوله عاتد من
المرم فلا تنقض من الجهتين وإنما كان اللس من الأسباب لا مقيد يؤدي الى الحب وهو
خروج المني وحيدته فليس المراهق غير ناقض لوضوئه ووطو من جهة اللس واستصحاب
الفصل يقتضى استحباب الوضوء من باب أولى (ص) ولو كظفر أو شعر (ش) لما كان
المنصوص أم لا فرق بين الجسم وما اتصل به قال ولو كان اللس كظفر أو شعر أى متصلين
لا منفصلين لعدم الالتئام بينهما وادعى في بعض النسخ باللام أى ولو كان من اللس كظفر
وفي بعضها بالها أو شعر أو من غير ملاقة جسم (ص) أو سائل وأول بالخياف وبالاطلاق
(ش) أى أو كان اللس فوق سائل فله ينقض وأطلقه ابن القاسم في المدونة وروى على أن كان
خفيفا وان الكف لا ينقض اللس من فروقه وأول كلام ابن القاسم عند ابن رشد بالخياف
يجعل رواية على تفسير الوجه ل ابن الجلب رواية على خلافه وأول قول ابن القاسم
بالاطلاق كما هو ظاهره في الاطلاق التأويل عليه يتجوز وعمل التأويلين لم يحصل مع اللس
ضم أو قبض والاتض اتفاقا (ص) أن فصلته أو وجدها لا تنقض (ش) يعنى أن القبض
باللس مقصد انما قصد الله ووجدها اتفاقا أو وجدها على المنصوص أو وجدها فقط
من غير قصد ابن رشد اتفاقا أما ان تنقض فلهذا منع فيصحا فلا تنقض اتفاقا فقوله أن قصد
أى صاحبه السابق من لاس وموس وقوله أو وجدها أى من غير قصد وإنما كان وجدان
الذته اتفاقا مع عدم قصد لانه هو المقصود من الطلب وكانت أولى منه بل حكم (ص) الا
القبلة بقم وان بكرها واستغفار لاوداع أو رجعة (ش) هذا مستثنى من قوله لا تنقض أى
لا ينقض الوضوء مع انتفاء التصديق والذته اتفاقا لا القبلة على قم ولو من محرم فنقض

أن الله يفرج الدواب من المعتاد لا بإحداها أى غير أمسية المذهب ما يظهر بل بحري في تقبيل فها في تقبيل ثم الانسان (قوله
الاقبلة بضم) أى قبلة من يلبثه عاتد فلا تنقض قلبه صغيرة ولو قصد وجد لاد أن يكون المقلب بالها (قوله لاوداع) المعطوف
محدوف أى لا القبله لاوداع وأن المعطوف عليه محدوف أى لا القبله لاوداع لاوداع الخ (قوله فائدة) قال الجلال السيوطي في
كتابه الوشا حاصنه وفي كتاب الاقباة المشرازي يستدعى أحد من زيد قال حتى أى قال قلت لاراهيم النظام انما اللس العضو
لم يكن فيه من الذته انما قبل الفم الفم قال لا ان القم طبق القلب والقلب حكن الحب فاذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من ذته
الحب (قوله على قم) فيها اشارت الى أن الباقى بقم معنى على ولا يظهر مقادها على بابها الامر من * الأول أنه يلزم أن يكون وصفا كلفها
والاصل في الوصف أن يكون مخصصا * الثاني أنه يلزم عليه أنه لو قبله على بضمه منض مطلقا وليس كذلك بل هو جارح في الملاسة
تبيه لا تنقض في تقبيل شيخ لشيخ وأولى شاب لشيخ وكذا تقبيل عذبة لا يتبعه على بخلاف تقبيل شيخ لشيعة فنقض ولا يوجب

الحطاب نصافي تقبيل المرأة مثلها واستظهر انقض قال الشيخ: أحد الزرقاء في استئنه القبلة في القدم دون القبلة في الفرج تنبيه
بالاخ على الاشتداده بهذه ما ساقى من أن الفرج الصغير ناقض إلا أن ما تقدم عن السوطين في عدم الاشتداده وساقى
الكلام في الفرج الصغير (قوله أي شدة) تفسير لوجه أي بان كانت امرأته برية أو لاوي أن يقول أي شفقة شدة فتصيرها
بالشدة تفسير الشيء (قوله أو نحوها) أي نحو الشدة أي كشدة شائنا في لغته (قوله ما لم يلد) هذا في غنية عنه لان الفرض
انتفاءهما أي التصديق والوجدان أي ولا يصح أن تقول ما لم يقصد إلا لأن الفرض أنه فاسد لا بد أن يكون فاسداً الفنة (فان قلت)
قد قصدتها (قلت) الظاهر أن هذا لا يقع (١٥٦) عادة وأغابا (قوله والجلا ب في غير الفاسق) كذا في نسخته ومعنى كلامه أي

وهذا أي كون الناقض هو الوساكن وحده في غير الفاسق أي أو ما
الفاسق فالتقصيد وحده ناقض
وهذا بقيدان الفاسق من سبق
منه سبق ما بقا وساقى تنبه
ونسخة الشيخ التراوي والتخلاف
في غير الفاسق وهو تصحيح موافق
لما في كبره ونقله وعليه اقتصر
في الارشاد والتخلاف في غير الفاسق
(قوله والمراد بالفاسق من مثله
الخ) لا يخفى أن هذا ينبغي حيث
علق القصد بان وقع من فاسق أن
الفسق سابق على القصد وهذا
ظاهر كلام الشيخ عبد الرحمن
وعند عجم المراد بالفاسق من
تصنيف الفسق لقصد ما نقلت
قال بعض وسواء كان هذا الفاسق
سبقه الفسق أو قصداً الفنة
بمحرمه ولم يسبق له فسق قبل ذلك
لاهما صار فاسقا حينئذ أي حين
قصده الآن ومفاده أنه إذا كان
يشرب الخمر ولم يكن مثله يلد
بمحرمه لا يصفها فاسقا في ذلك الباب
والمتعين كلام الشيخ عبد الرحمن
من أن الفاسق من ثبت له فسق
قبل ذلك القصد (قوله والمراد

وهوهم إلا أن الفنة لا تنقض عنها ولا تشتط في النقص بالقبلة طوع ولا عذر في قبلة زوجته
كلها انتقض وضوءه وضوءه كذلك لو قبلها مكرهة قال في المجموعه وإذا قبلها في الفهم مكرهة
أو طائفة فليستوا جميعا ويحل نقض الوضوء من القبلة في الفهم أن كانت لغيرة وداع أو زوجة أم أن
كانت لقصد وداع أو زوجة أي شتما ونحوها فلا نقض ما لم يلد ويحل المؤلف ذلك في حيز القسم
الرابع وهو قوله لا تنقض دليل على هذا القيد (ص) ولا ينتظر كافتاء أو الفنة بعم على الأصح
(ش) لا يصح عطف هذا على قوله لا وداع كإفعل الشارح لأنه من متعلقات القبلة بالقبلة بالقبلة ما عا
ليس من متعلقاتها فهو محمول بقدر أي ولا ينقض الوضوء فيمنظر على الأصح ولو تكرروا ونظ
انعاطا كملوا ولو كان من حاله الامضاء عقبه ما لم يسكن عن مدعوى ولا ينقض أيضا بلس جسد
صغيرة لا تشتهى ولو قصداً الفنة أو جدها أو الفنة بعم على الأصح وهو ظاهر كلام ابن الحبيب
وابن الجلاب بخلاف ما نص عليه ابن رشد وعبد الوهاب والمزني من أنه مع الفنة لا فرق بين
الزوجة والأجنبية وذوات المحرم قال بعضهم وهو المنذهب والحق وعليه اقتصر في الارشاد
والتخلاف في غير الفاسق وبعبارة أخرى وما مضى عليه المؤلف من عدم النقض بالفنة المحرم
خلاف المشهور والمشهور أنه لا فرق مع وجود الذين ذوات المحرم وغيرها ومع القصد فقط من
غير الفاسق لأنه في المحرم ولما قال ابن رشد فقصدها من الفاسق في المحرم ناقض أم المراد
بالفاسق من مثله يلد بعمه والمراد بالمحرم باعتبار ما عدا الأمس فلو قبلت لسلها طائفة أمها
أجنبية فظهر أنهم اعلموا انتقض وضوءه وانما لم يقبل المؤلف محرمه بأسقاط لأنه تلاتهم
أن الأصح رابع له ولغيره (ص) ومطلق من ذكر المتصل ولو شق مشكلا بطن أو جنب
لنكأ وأصبح وانما إذا لم يمس (ش) يعني أن من الأسباب التلقائية للوضوء من ذكر
نفسه المتصل من غير جائل عدا أو سهواً قصد الفنة أم لا ولو غلبنا بالآتي التماسه من
الكثرة أو الصب أو شق مشكلا فخر بجعل من تيقن الطهارة وشك في الحدث والنقض
بمس الذر مشروط بأن يكون يماطن كفه أو جنبه أو يماطن أو جنب أو رأسه أو يمس أو جنبه وإن كان
الأصغر زائداً أن أحس وتصرف كخونه وإن نقض عنها فلا ينقض منه وضوءه وإن شك في
الاحساس وعدمه نقض منه الوضوء بكن تيقن الطهارة وشك في الحدث على المشهور وقوله
ومطلق معطوف على زوال أي ينتقض الوضوء بمجرد زواله وعقل وليس ومطلق من

بالمحرم باعتبار ما عدا الأمس) أي إثباتا ونفيافصح التمثيل وهذا إنما يظهر في القصد فقط إذا كان من غير
فاسق (قوله وانما لم يقبل المؤلف الخ) هذا بخلاف ما يشهد له الأول من رجوع الأصح حتى لا يلاوي وكان فيهما تقرير من جمع بينهما
(قوله ومطلق من ذكره) أي من غير جائل أو طائل كالعدم (قوله ذكره) أي جنس ذكره فيصديق بما إذا تعدد ذكره كقائي له (قوله
كخونه) أي أحس كخونه وتصرف كخونه أي تحقيقا أو شككا فالشك في المساواة ينقض قال في الشامل واختار أن ساوت غيرهما في
الاحساس والتصريف والنقض لأن لم نساو ونقل عن الشيخ أبي الحسن أنه لا بد من الاحساس في الأصابع الأصلية وعليه يرجع قوله
حسن الزائد وغيره (قوله وإن شك في الاحساس) أي في مساواته وكذا إن شك في الاحساس والمساواة أو ما يوشك في الاحساس ويجازم
بأنه على غرض وجوده لا مساواة فلا ينقض

(قوله ردة عبادة الخنسية) هذا غيرناض فالتأخر أن هذا يرجع لما تقتضيه العبادة كالاعتقود في الواب مقتدر (قوله ويرد) ولو لم ينص صبي فيما يظهر كاذ كرفي لـ (قوله على الصحيح) كذا قال ابن العربي في شرح الترمذي وكنذا قال بعض الشيوخ أنهم انطلق الفصل وهو قول عبد الحق وابن شعبان خلافاً لابن جماعة الذي ذهب إليه عجم وخلصته ما رأيت أن الراعي مطلق الفصل أيضاً وكذا كتب شيخنا عبد الله فلا حاجة إلى الإطالة على الكلام (قوله يعني أن من شك في طريان الحديث) أراد به ما يشمل السبب وأما الشك في الردة فيلزم في كل وضوء (قوله بأن شك في كل وضوء) فثبت أن الشك في الوضوء يضمن الشك في الصلاة وليس كذلك بل الشك في الوسائل لا يضمن الشك في المقاصد فالشك في الوضوء يضمن الشك في الفصل ولا يضمن الشك في الصلاة (قوله وأما يدور أنه كل يوم) ونصير عمله ذلك يحصل ذلك لظروفه في منزله واستمر عليه إلى أن مات ورد ذلك بعدم انقباض الخارج غالباً (أقول) والذي يظهر أنه متى علم أن ذلك عادة فعول عليه والذي ينبغي كافي شرح عب أن يجري في الشك هنا ما جرى في السلس فان زاد من إنشائه على زمن انقطاعه أو تساوى باقتساحه وإن قل فلا وليس المراد زمن أتتاه الوقت الذي يحصل فيه (١٥٧) بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي إذا أتاه يوماً وانقطع يوماً كان مقتضياً بقرينة آيات السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوماً بعد يومين فلا (قوله خاطر به) المحفوظ على الإنسان ضبط خاطره بفتح الراء كما قال البدري فعلا ما وقع بشكر الإنسان أو لا خاطر أول وسوا ما وقع بهذا الخطر الأول خاطر فأتاه اعتبار ما قبله والأفليس المستكبر من وقع له خاطر إن شاء الله بل هي خواطر كثيرة تقوم عنده ويجوز أن يقرأ خاطر به بكسر الراء مكسبة جمع جمع كرمال لكونه قائماً بالفاعل قال تعالى

دكره ومعنى الإطلاق وسامعه من الكثرة أو الصب كان معه عمداً أو ناساً واحترز به كرم من ذكره فلو كان معه مجرى على حكم الملاسة المازري وذو كراهية كذا كراهية ان عرفة ردة عبادة الخنسية واحترز بقوله المتصل بمالوسه بعد أن انفصل عنه فله لا ينقض وضوءه أو التذنب (ص) ورتبة (ش) لما أنهى الكلام على الأحداث والأسباب تكلم على ما ليس منه ما عدا العمل وهو شيان هذا وما بعده ففقهه ورتبة مطوف على بحث فهو ليس بحديث لأن العطف يقتضي المفارقة والسبب لأدلة العامل أي ينقض الوضوء والنسل أيضاً على الصحيح ردة إذا توفراً وانفصل ثم ارتد وعاد إلى الإسلام قبل حصول وجهه التقدير كقوله أصلاً لم يتقدم منها إسلام وكان وضوءه وغسله السابقين منه كالأحوال الكفر فيعيدهما بعد الإسلام لأنها عمل حبط بالرد وقدر كراهية الجور في شرحه إن المذهب أن الفصل لا يبطل بالردة (ص) وشك في حديث بعد طهر على الاستسكح (ش) يعني أن من شك في طريان الحديث بعد طهر سابق فلو وضوءه ينقض لأن يكون مستكحاً بأن يشك في كل وضوءاً وصلاً أو طهراً في اليوم مرة أو أكثر فلا ترتكبه الطاري بعد طهر ولا ينبغي على أول خاطر به على ما اختاره ابن عبد السلام لأن من هذه صفة لا ينضبط له خاطر الأول من غيره والوجود يشهد له لأن كان ابن عرفة أقصر على ثابته على ذلك كلام المؤلفين حصل له الشك في طريان الحديث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شك في طريان الحديث في الصلاة أو بعدها فلا يخرج منها ولا يبيدها إلا يبين أنه مشكوك أنه يدين صلاة العادة وقوله وشك أي أو أولي ترجيح احتمال الحديث وهو الظن ومع رجحان بقا الطهارة لا يجب الوضوء من السجدة وأما عكس فرض المسئلة وهو الشك في الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شك في رفته واعتد عدم غسل عضو ثم شك في غلته فلا يفرق فيه

رأيت أحدهم ذكر كبا والشمس والقمر رأيتهم ساجدين انتهى (قوله وكلام الخ) حاصله أنه يقول إن قول المصنف وشك في حدث بعدة فاضاً إذا كان قبل الدخول وأما إذا كان في الانتاء وبعد الفراغ فلا يعتد بقضائه لشك طريان الصلاة فلا يخرج منها إذا كان فيها أي وهو على صلاة صحيحة ولو استمر على شك ولا يبيدها إذا كان بعد الصلاة المتقدم ووافق الطرف الثاني قول المصنف فيما يأتي وأعلام من آخر فمرة لكن الكلام في الطرف الأول وهو ما إذا كان في الانتاء في قول المصنف فيما يأتي ولو شك في صلاته الآتية قول ضعيف وما يأتي هو المعتد ويعلم هذا القول الضعيف من معني نت وهناك قول ثالث مطلق الصلاة ولا يتأذى حكمه الشارح فيما يأتي فاعلمت ذلك فهذا الحل من الشارح وجب لنا فاعلمنا بأن في قوله ولو شك الخ فلتأخرب أن يعمل قوله هنا وشك على ما إذا كان قبل الدخول أو في الانتاء بعد الفراغ لقول المصنف وأعلام من آخر فمرة ويكون حاصله أنه إذا حصل الشك قبل الدخول أو في الانتاء فالوضوء ينتقض الانتاء وجبنا عليه التمسك في الثانية فلو رجح جانب الصلاة بالدخول فها وبذلك على أن النقص موجوداً به لو استمر على شك يطل بالعبادة ولا يلزم الحط بل المتن على ما عدا هذا القرائن الشامل لتقبل الدخول وفي الانتاء هذا هو الصحيح وقوله فلا يخرج منها راجع لقوله في الصلاة وقوله ولا يبيدها راجع لقوله أو بعدها وقوله لا مشكوك طرياناً بعد طهر باعتبار الثانية وكذا باعتبار الأولى وراية الصلاة اعتباراً كلياً بالنظر الثانية أو الأولى والنظر الأولى وإباحة ما انتهى شك بعد الفراغ فلا يطل به

بالإعادة إلا أن اثنين أحدثا في علي شك أو تبين الطهارة (قوله بل في شك) تفسير لقوله بطلب اليقين وقوله ويقتضيه أي ويسفل
 المتروكة المأخوذة أو كل أعضاء الموضوع فاطبق على الصورتين المشار إليهما بقوله ثم شك في رصه أو اعتقد (قوله وبشك في سابقتهما) المراد
 به التردد على محسب أو ما يطلق التردد على ما يفهم من كلام المواق كذا دعي عب إلا شيئا قال بل ظاهر في الأول وهو التصديق
 فينبغي أن يقتصر على من ظن تأخر الطهارة عن الحدث وتوهم تأخر الحدث عنها فويل طهارته على الاحتمال الأول دون الثاني ومن
 ظن تأخر الحدث عن الطهارة وتوهم تأخر الطهارة عنه فان طهارته تنتقض على الاحتمالين ثم يبيد هذا بغير المستكح فنفى المصنف
 الاستكح من هنا دلالة الأول على ما مر في رد عيب وارضى بحسب نت خلافة وهو عدم التمسك بقوله الاستكح فإلا
 وتأخير المصنف قوله وبشك في قوة الاستكح بدلالة على عدم تقسيم هذا القيد مستند لا على ذلك كلام عبد الحق قال في نكته
 ان لم يتقدمه يقين قبل هذا الشك فلا بد أن يتوضأ كان مستكحا أم لا وان تبين الموضوع ثم طرأ الشك كان كان مستكحا فلا شيء عليه
 (قوله من ماس الدر) وكذا نفى عندنا سد الفرجين وجوب النقض للخارج منها (قوله أصل الفخذ) بالإضافة للبيان وبعبارة تب
 من أعلى الفخذ (قوة الشرح) (١٥٨) بفتح الشين والراء الجيم تشبيها بشرح الفرج وهو مجتمعهما والجمع اسراج مثل

سبب واسباب كما نادى في
 الفصاح والشرح حلقة
 الدر (قوله ما يلتذ) ولو
 كانت عادته عدم اللذة
 (قوله أو يقصد اللذة)
 كذا في شب ولكن الذي
 ارضاه بعض الاستباح وهو
 المفهوم من عجم ان التقص
 لا يضر هنا ولو لضر انما هو
 وجود اللذة بل قال بعض
 ولو التذلل يضر وهو ظاهر
 الخطاب فقد قال ولايس
 فرج صغيرة وكذا فرج
 صغيرة فلا شافى اه
 ولم يقيد بشيء وهو ظاهر
 لان القرص فرج صغيرة
 مستكح من غيره بل بطلب اليقين ويلقي شكها اتفاقا وبفسله اتفاقا طهارة التونسي وعبد الحق وغيره
 (ص) وبشك في سابقتهما (ش) أي ونقض الموضوع بالشك في السابق من الطهر والحدث مع قبيتهما
 وسواء كان الطهر والحدث المشكوك في السابق منهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر
 مشكوكا فيه فهذه أربع صور (ص) لايس دبر أو اثنين أو فرج صغيرة وفيه (ش) لما فرغ من
 التواضع أو تسهبا ليس مناعا على المذهب فقال عالما على يحدث لايس الخ والمعنى ان هذه الاشياء
 لا تنقض الموضوع منها ماس الدر ومنه ليس الرافض يضم الراء وسكون الفاء واليقين المعجزة وهو أعلى أصل
 الفخذ مما يلي الحوف وقيل العصب الذي بين الشرج والذكر ومنها ماس الاثنين ولايس اليقية أو العانة
 ولو التذلل للجميع ومنها ماس فرج صغيرة أو صغيرا ما يلتذ أو يقصد اللذة وأما غير الفرج فلا ينقض
 ولو التذلل هذا لا يلتذ صاحبه عادة ومنها خروج في فوطس خلا لا ي خفيفة (ص) وأكل جزو ذبح
 وجماعه وقهقهة بسلامة دوس امرأته فرجها أو قلت أيضا بعد اللطاف (ش) أي وبما ينقض الموضوع
 أكل لحم جزو أو ما يلي خلا لا جده ومنها ذبح وسفن وقلع من أو ضرب أو نساد شعر خلا للفرج ومنها
 جملته من لحمه وخميمه وفصله وتخرج دم ومنها قهقهة بسلامة خلا لا ي خفيفة وبغيرها اتفاقا ومنها
 ماس امرأته فرجها أي قبلها قبضت عليه أولا ألطفت أم لا وعليه تزولت المودة لأن فرجها ليس يذكر
 فيتناوله الحديث وروى عن مالك أن عليا الموضوع وقوله عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده إلى فرجه
 فليتوضأ وروى عنه التفرقي أن تلطف فيجب الموضوع ولا فلا يجب والالطاف أن تدخل يديها بين

لأنتهى والقاعدة أن الملو لا يمان يكون مما يلتذ به عادة وتبين أن التقيد بعدم الالتذ
 لحد عجم وان طاهر كلام المصنف وجه امرأته اوراق عدم النقض ولو كان يلذ كذا قال البدر (أقول) والفقهاء ينفى التعويل عليه عدم
 التمسك وتسمية الفرج بالكس ليس عرياق الاصم (قوله ولو التذ ولو القه ولو كانت عادته اللذة (قوله مس وثن) هو الصم (قوله
 وانشاد شعر) أي شعر مخصوص لا مطلق شعر وقوله خلا لتمام أي خارج المذهب (قوله وبغيرها اتفاقا) الأولى وبغيرها اجاعا لان
 الاتفاق اتفاق المذهب والاجاع اجاع الامة (قوله فيتناوله) بالنصب لانه من تب على المنى (قوله للحدث) أي هو وقوله فصل اقمه عليه
 وسلم من مس ذكره لامن أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ لان هذا يشبهها والمشهد وروى عن أبي المرداد الفرج ذكر دليل الرواية الثانية
 (قوله ان تدخل يديها الخ) كذا قال بمرام في كبره بالتذ وفي المواق يدها بالافراد وفي نت وسال مالك أي ابن أبي أويس فقال ان
 تدخل الاصبع بين الشفرين والفظ بجرهم روى عن مالك التفرقيين أن تلطف فيجب الموضوع والا فلا وسال ابن أبي أويس مالك عن
 اللطاف فقال أن تدخل يديها اه ادخلت ذلك فاعلم أن ابن أبي أويس الناقل عن مالك تفسيره اللطاف بجدا كقول عنه أنها ان ألطفت
 ومنه ما اذا قبضت بيدها عليه ينتقض (أقول) وحيث كان الامر كذلك فالاصم رواية الاصم ونك لا ه اذا كان يقول بالنقض في
 الاصبع فأولى البدو اليدين والحاصل أن ذكر الاصبع في رواية النقض أولى وذلك لانه اذا كان الموضوع ينتقض بالاصبع فأولى
 البدو اليدين وذكر يديها في رواية عدم النقض أولى وذلك لانه اذا كان لا ينتقض باليد ينقض باليد فأولى الاصبع ولا ترجيح رواية
 يدها في جملة فندبر

(قوله واختلف المتأخرون) خلاصته أن الروايات ثلاثة تظاهر المذوبة والروايات الأخرى بأن بعضهم يقي الروايات على ظاهرها وهو التأويل الأول الذي يقي المذوبة على إطلاقها وهو المذهب لبعضهم يؤول المذوبة بصدم اللطاف وترجع الروايات الثلاثة لقول واحد وهو الذي أشاره المصنف بقوله وأولت أيضاً وهو ضعيف (قوله غسل فم) الغسل وضع المصباح التليك والمضمضة غير موضع المصباح في الفم ويخصه من أن لم يذكروا في ذلك يقول المصنف ونديب غسل فم أي يظهر الفم لإدخاله وإليه أشار الشارح بقوله غسل يدونه أي من خارج يؤيد هذه المسئلة هنا لما كان معطاه عند إرادة الطهارة ناسب ذكرها هنا (قوله نحوحم) ومثله اللين (قوله ومسايط) معطوف على فم أي يتحب غسل اليدين من سايط ونقته كاهور منج الخطاب (قوله كيبض) أي أرى كيبض (قوله ومضضة) تقدم أنها موضع المصباح في الفم وأن لم يندك (قوله من نحوإين) ودخل تحتها الصبر خلاصته أن ما كان من خارج المطلوب الغسل وما كان داخلها فالمضمضة تنكئ (قوله وقد تضمن) كالليل على ما قبله (قوله السويق) (١٥٩)

شفر بها واختلف المتأخرون في إيقاع هذا الروايات على ظاهرها أو جعل التفصيل تقسيم القولين وأن من قال بالتقضي فمصول على ما إذا أطلقت ومن قال بعدمه فمصول على ما إذا لم تطف والمذهب عدم التقضي مطلقاً (ص) ونديب غسل فم من لم يولن (ش) أي ونديب لكل أحد ويتأكد كدليل على الصلاة غسل يدونه من غير نحوحم ومسايط ونقته وغسل فم من رواج مستكرهه كيبض ومضمضة من نحوحم مطلقاً وقيد يوسف بن عمر بالجليب وقد تضمن النبي صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أي يبر من الصم واللين ومع غيره يسلط قلمه فيما لا دسم له ولا ذلك كالتبر والنبي الحلاف الذي يذهب أدنى السمع والقرص بفتح العين والميم وذلك ما فيه دسومة وأن سكنت الميم فتح العين الحالا الكثير ومع ضمها للرجل البليد ومع كسرهما الحقد قال المؤلف في شرح المذوبة (ص) وتجديد وضوءه صلى به (ش) أي ونديب لتوضي تجديد وضوءه لصلاة فرضه أن صلى ما أولاً ولأنه أوطأ وفعل به غسل لا يشرقي الطهارة وبعبارة أخرى أن صلى به حقيقة أو حكماً كالطواف لا كمن المصنف فلا بد أن يفعل به عبادة يطلق عليها في الشرع صلاة ومفهومه أن صلى به أن لم يصل به لا يجزئ وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلافه إلا أن يكون وضوءاً أولاً واحداً واحداً أو اثنين اثنين أي فلما أن يجزئ بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلافه وانظر لوجه هل يمنع من إعادة قبل أن يفعل به ماؤه قياساً على وضوءه أولاً لأن السرف في متصف منه أوقفه وانظر ما الذي ينويه بهذا وضوءه المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالجدد إذا تبين حديثه أنه ينويه به الفضيلة (ص) ولو شك في صلاته ثم إن الطهر لم يعد (ش) يعني أن من دخل الصلاة يبين ثم شك فيها هل أحدث بعد وضوءه المحدث أم لا ونمادى فيها وبعد نزعها أو فيها إن الطهر لم يعد عندئذ ما قال ابن القاسم إن لم يكن فإياه أضافه قال المؤلف لبقاء الطهارة في نفس الأمر خلافاً لأشهب ومضمون فقوله ولو شك في صلاته أي هل أحدث بعد وضوءه المحدث أم لا وأما لو شك في وضوءه فإنه يقطع ويستخلف أن كان إماماً وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطلوب بالتمادي مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفسيرين بين من شك في الصلاة ومن

شفر بها واختلف المتأخرون في إيقاع هذا الروايات على ظاهرها أو جعل التفصيل تقسيم القولين وأن من قال بالتقضي فمصول على ما إذا أطلقت ومن قال بعدمه فمصول على ما إذا لم تطف والمذهب عدم التقضي مطلقاً (ص) ونديب غسل فم من لم يولن (ش) أي ونديب لكل أحد ويتأكد كدليل على الصلاة غسل يدونه من غير نحوحم ومسايط ونقته وغسل فم من رواج مستكرهه كيبض ومضمضة من نحوحم مطلقاً وقيد يوسف بن عمر بالجليب وقد تضمن النبي صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أي يبر من الصم واللين ومع غيره يسلط قلمه فيما لا دسم له ولا ذلك كالتبر والنبي الحلاف الذي يذهب أدنى السمع والقرص بفتح العين والميم وذلك ما فيه دسومة وأن سكنت الميم فتح العين الحالا الكثير ومع ضمها للرجل البليد ومع كسرهما الحقد قال المؤلف في شرح المذوبة (ص) وتجديد وضوءه صلى به (ش) أي ونديب لتوضي تجديد وضوءه لصلاة فرضه أن صلى ما أولاً ولأنه أوطأ وفعل به غسل لا يشرقي الطهارة وبعبارة أخرى أن صلى به حقيقة أو حكماً كالطواف لا كمن المصنف فلا بد أن يفعل به عبادة يطلق عليها في الشرع صلاة ومفهومه أن صلى به أن لم يصل به لا يجزئ وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلافه إلا أن يكون وضوءاً أولاً واحداً واحداً أو اثنين اثنين أي فلما أن يجزئ بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلافه وانظر لوجه هل يمنع من إعادة قبل أن يفعل به ماؤه قياساً على وضوءه أولاً لأن السرف في متصف منه أوقفه وانظر ما الذي ينويه بهذا وضوءه المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالجدد إذا تبين حديثه أنه ينويه به الفضيلة (ص) ولو شك في صلاته ثم إن الطهر لم يعد (ش) يعني أن من دخل الصلاة يبين ثم شك فيها هل أحدث بعد وضوءه المحدث أم لا ونمادى فيها وبعد نزعها أو فيها إن الطهر لم يعد عندئذ ما قال ابن القاسم إن لم يكن فإياه أضافه قال المؤلف لبقاء الطهارة في نفس الأمر خلافاً لأشهب ومضمون فقوله ولو شك في صلاته أي هل أحدث بعد وضوءه المحدث أم لا وأما لو شك في وضوءه فإنه يقطع ويستخلف أن كان إماماً وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطلوب بالتمادي مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفسيرين بين من شك في الصلاة ومن

القول بالتمع وإن كان يكره من تلك الحبيثة وقد أجاب ابن المترعن ذلك بأن إعادة مسح الرأس من إعادة تقريبات كالنسي عتوا ثم ذكره نفسه وما بعد ما قبله (قوله منه أوقفه) تنويع والمعنى واحد (قوله لم يعد) وأما أن لم يشبه الطهارة في بصدوجها أو صلاة المأمومين محبة لكونه لم يصل بهم متعدي الحدث (قوله يبين) المراد به اعتقاد الطهارة حرماً ولأننا (قوله ثم شك فيها) أي ترد على حد سواء وأوطن الحديث (قوله هل أحدث بعد وضوءه) أي في الصلاة وقبل الدخول فيها (قوله بعد وضوءه المحدث) أي المعنى الذي قلناه (قوله بأن الطهر) أي بأن جزم وضوءه أو ترجح عنده وضوءه (قوله لبقاء الطهارة في نفس الأمر) أي لم يعد بها لكونه طاهراً في نفس الأمر (قوله خلافاً لأشهب ومضمون) أي القائلين بأن الصلاة يطل كما أفاده تت (قوله في وضوءه) أي هل وضوءاً أم لا (قوله مع أنه المراد) أي مطلوب بالتمادي وجوباً (قوله في التفرق الخ) فقد قال ابن رشد في بيانه ليس هذا بخلاف لما في المذوقين من أن يشتر بالوضوء وشك في الحدث تنقض وضوءه لأن الشك طرأ عليه في هذه بعد خروجه في الصلاة فوجب أن لا يشتر في هذا إلا يبين

نيران الشيطان يقسو بين التي أحدكم إذا كان يصلي فلا يصرف حتى يسمع صوتاً أو يجدها ومثله المدونة طراً عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجبان لا تدخل فيه إلا بطهارة متسقة وهو فرق بين (أقول) إذا علمت ذلك فالنائب أن يقول في التفرق بين المصنف والمدونة انتهى (أقول) بمعه القبول أن يقول إن النقص حاصل ولو بعد الدخول ولكن انما أمرناه بالاستمرار ترجيح جانب الصلابة بدخولها متيقن الطهارة ومتيقن فرق بين رشد المذكور أنه كان يجب عليه الاعتدال واستمر على الشك لأنه لم ينقص بغيره فبقي على المدونة على ما قبل الدخول مع أنه إذا استمر على الشك يجب عليه الوضوء والصلاة وما يجب الوضوء إلا لنفسه فتأمل ذلك فالتجديد من شاء الله بينا (قوله التلخيص) أي طن الحديث وأما الوطن الطهارة بعد شكها المستوي فمدانها الطهر (قوله فالمراد الخ) لا يجرى مثله لمصورتهم الحديث مع أنه لا تنقض فيها (قوله اختلاف أحكامها) أي وأصاها (قوله لا يجرى الخ) كذا في أي لا يجرى ما ذكر (قوله والمراد الخ) المناسب أن يحمل الحديث هنا على الوصف لأن النقص هو التصر في قول المعنى ومنع النقص ولا يصحها إلا على الجواز العقلي (قوله ومضى ثبت (١٦٠) الحديث الخ) قال إذا كان التناقض خص لهذا الحديث العدول عن قوله إلى التعميم

(قوله ومضى) ولو لنا نسخ (قوله مكتوب بالعربي) ومنه الخط الكوفي لا مكتوب بغير عربي في يجوز ولو كتب كسوراً وباءً ونحو ذلك لم يثبت (قوله غير منسوخ لفظه) وأما المنسوخ لفظه فلا يجرى منه ولو فرض أن الحكم باقي (قوله فإني) الشيخ أي فإني هي الشيخ والشيخة والمراد الحسن والحسنة (قوله وأية الرضاع) عشر رضعات يجزئ فمنه خمس معلومات (وأقول) وخمس معلومات منسوخة عندنا أيضاً فنذكرها هنا لا يناسب والحاصل أن أبقار الرضاع منسوخة لفظاً وحكماً عندنا (قوله) وأما ما في حكمه فقط كآية والذي يسوقون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم (قوله) وللمسلم حكمه هذا ظاهراً قبل الانفصال فلو انفصل الخلقة هل يجوز منه حينئذ ولا تقرر المقبل الانفصال والظاهر الأول وسور (قوله وأخرى طرف المکتوب)

لا انفصال عن كتابه فائدة ذكرها التلخيص في الشرح الصغير السابق طهر ولكنه مستقدر ولما اشتد تكثير ابن العربي على ملخص صفحات أو راق المصنف به وكذا كل كتاب ليس قبلها فلا نأخذ في غلبة الغلغل المؤذي للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح القرآن أو بعضه بالصاق وتعين على معلم الصبيان منهم من ذلك (قوله والكف) عبارة عن الكف المكتوب في التمام والحروز اه وهذا معنى مراد الأقوي الأصل العظيم الذي البعير أو الشاة كلوا إذا نجف كتبوا عليه كذا كره السيوطي في الاقتان (قوله الآية في الكتاب) أي المكتوب رسالته وخدمته وقوله والبسملة وشأنه في آخره والبسملة ليست من القرآن عندنا فلو أناس الحديث عنه باعتبار ما فهم من القرآن (قوله وما يعلق على الصالح) هذا هو إلا في قول المصنف وسور بستر (قوله) يسبحه أي يدنو وضوء (قوله وإن بعلاقة) أن لم يسم حرزاً ولا اجازة على أحد قولين والآخر التعليل ويؤيد تعليل الجواز بأنه خرج عن هيئة المصنف وضوء طهارة أخرى فإن هذا الملة لا تنقض في الكل وظاهرها خطاب أسواق القولين (قوله وهي التكاثر) وقال السوداني المراد بالسادة العبدان التي يجعل عليها المصنف وهذا أصح (قوله إلا بما تمقتضت وحدها) والليل على أن المصنف إذا ذكاه مستثنى من عموم الأحوال

(قوله أما لو قصد الخ) المراد بقصد محقق أن يكون حل الامتعة لاجل حفظه ولو لاجل ما جعلها (قوله على المرتضى) ومقابلها لأن
 الحاجب من الجواز حسب قصد العمل قبل محل المنع إذا كان هذا هو المقصود (قوله هذا يخرج من أصل المسئلة) لا يخفى أن هذا
 يقتضى قرأته بالنسب والرسم عنقه فالأحسن أنه معطوف على مصنف (قوله إن لم يقصد الأى) والمعتد ولو قصد الأى وهذا الشرط
 متعلق بالمبالغة التي هي قوة ولو كتفى بران عطية (قوله ولو الخ) المراد جنس الوضوء بالنسبة للعلم والواحد بالنسبة للتعلم ومثل
 التعلم الملم (قوله وإن خاض) قال في تخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنين وهو ظاهر لأن رفعه تحت يده تبدلوا بشئ كالوضوء
 وقال عري أي ولو كان حائضاً وجب كما هو ظاهر أطرافهم انتهى (أقول) والأظهر كلام الشارع في كونه وقال أيضاً في كونه ومثل التعلم
 المحتاج إلى الكشف عن آية توقف فيها (قوله وما يتعلق به) كحال الذهاب به إلى وضوءه في محله (قوله وإن بلغ) وإن خاض (قوله ما قبل
 الكامل) لما كان يتوهم منه أنه يشمل ولو تسعة أعشار مثلاً وهذا لا يجوز لأن ذلك أن المراد جزؤه بالعرفا كان يكون خمسة
 أوتاب مثلاً والحاصل أنه لم يقل ما قبل الكامل لتوهم أن المراد به أحد أربعة مثلاً وليس مراداً فقال ما قبل الكامل ولما كان
 يتوهم شموله تسعة أعشار مثلاً قال لكن جزؤه بالعرف فلا يشمل ما إذا (١٦١)

لا المصنف أما لو قصد المحقق فقط بالحل أوسع الامتعة فيمنع جملته عند على المرتضى (ص)
 لأدرهم وتفسير (ش) هذا يخرج من أصل المسئلة أي يمنع حدث كذا وكذا لأدرهم وغيره
 مكتوب فيه أما ما قاله فيجوز زمني ولو لكافر وكذا يجوز لغيره من التفسير ولو كتفى بران
 عطية إن لم يقصد الأى كما قاله ابن عرفة أن ظاهره (ص) ولو لم يعلم وتعلم وإن خاض
 (ش) أي ولا يمنع من لو لم يعلم وتعلم متى أورد على غير وضوء وإن خاض (قوله لأن
 من لم يعلم وتعلم والمراد بالمعلم من براد صلاح الوضوء كان حاله التعليم أم لا وقوله لم يعلم متى
 حال التعلم أو التحلي وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب (ص) وجزءه تعلم وإن بلغ
 (ش) أي وجاز من جزئه متى بل ولو بلغ والمراد بالجزء ما قبل الكامل لكن جزؤه بالعرفا
 المعتد أن لا تعلم من الكامل لأن ابن حبيب على الاتفاق على جواز من الكامل (ص)
 وجزءه زبارة وإن خاض (ش) يعني أن الحزب يجوز تعلقه على الشخص ولو بالعلم
 أو كافر أصح أو مريضاً حاملاً أو حائضاً أو ضالة أو جنباً وكذا على الهبة لعين حصلت لها أو
 تلخوف حصولها بشرط أن يكون الحزب زبارة يكسبه ويقيم من أن يصل إليه أي قال
 السهوي ولا ينبغي من غير ما تروى
 (فصل) لما انتهى الكلام على الطهارة الصغرى أتبعه بالكلام على موجبات الكبرى أي
 أسبابها التي وجبها وأوجبها أي فرائضها وسننها ومنه بدلتها وما يتعلق بها وهي الغسل بالضم
 للفعل والفتح للماعلى الأشهر والكسر لما قبل من أشنن ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة
 وعرفه بعضهم بقوله إصباح المذبح الجيع المسببة امتباحة الصلاة بذلك وعرف ابن
 عرفة موجب الغسل بقوله خروج المني بغيره ومبىة حيث غفر حتى أو منهلها من مقطوعها

(٣١ - ثوبى أول) قرأته بعد كذا قال بعض المعاصرين وفيه نظر لم يجوزوا ذكر من ذلك انتهى (قوله ولا ينبغي) أي لا يجوز
 (قوله الطهارة الصغرى) أراد الطهارة الصغرى ما تشاغته وهو الوضوء لما تقدم أن الطهارة صفة حكمية وكذا قوله على موجبات
 الكبرى أي ما تشاغته الكبرى أو بناء على أن الطهارة تطلق وادبها التطهر (قوله على الأشهر) مقابل الأشهر قولان والعكس والفتح
 فيما قرأه أشنن بضم الهمزة والكسر لقوله ولم يعرفه ابن عرفة أي شرطاً ما تروى بغيره فهو مطلقاً للماعلى التي مطلقاً
 كذا أفاده بعض الشراح (قوله إصباح المذبح) هذا يقتضى أنه لا يمن معناه في الوصول فحقيقته أنه لو كان حائضاً أو نزل عليه مطر كثير
 وتلك لا ينبغي وليس كذلك ولعله نظر للقلب أو أنه أراد بإصباح الوصول لا أمحجاً يحتاج للربنة وقوله مع ذلك فببطله واجب
 لنفسه لا لإصباح وهو المعتد (قوله في صلاة استحباب الصلاة) أي مثلاً لا يصح أن يسوى فرض الغسل (قوله وعرف ابن عرفة موجب
 الغسل) قصوره لا يشمل الحيز والغسل (قوله خروج المني) قاله الأعلام في رزق ما يخرج فربها والمراد به وصوله إلى مجمل
 ما تفضله عند الاستبراء وهو ما يدوم منها عند الجاوس قضاء الحاجة قاله الحلي (قوله بلغة أي بسبب لغة أي معناه) (قوله ومبىة)
 أي وغيو (قوله وأمنها) معطوف على حصة

(قوله في دو) بالتثنية أي ذكر كان (قوله ولو الخ) ولو كان الذر أو القليل من جهمة مات أي هذا إن لم يكن من جهمة بل ولو كان من جهمة هذا إذا كانت حبة بل ولمات وقوله غير خفي سياتي أن المعتد وجوب الغسل بدخول الذر في فرج النثى (قوله على من هي الخ) متعلق بمحذوف تقديره وهو موجب أي الغيب موجب ولا يصح أن يكون خراج من مغيب لانه بصير تصديقوا والعريف تصور و يظهر من ذلك أنه خارج عن التعريف أو نسلم أنه من ولكن نقول تصديق بقصد إتيان به بقصد منه التصور (قوله على من هي الخ) أي على إنسان الحشفة منه (قوله أو غابت فيه) مطوف على هي منه (قوله ولو مكرها) أي ولو كان ما ذكر من الذي هي منه أو غابت فيه مكرها أو إباحة (قوله من اغتابت) أي الحشفة لا يقيده كونها حشفة النثى لقوله أو فيه تأمل (قوله جميع ظاهر الخ) واستغنى المصنف عن هذا المضاف إضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالالف واللام لان المضاف إلى الاسم المحلى بالالف واللام بقيد العموم فتعمل أصابع الرجلين على الأرجح كأصابع اليدين فيجب عليه تقليل ذلك كله ولا يأخذ العموم من ألف في الجسد لان الأصل أن آل اللبني لا الاستغراق ومعنى المهذفر مراد (١٦٣) وليس من الظاهر داخل الغم والاف واليعين وأما في باب إزالة النجاسة فنه وأما

في ذكر أو قبل غير خفي ولو من جهمة مات على من هي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو إباحة علق انتهى قوله غير خفي قيد في القبل لافي الذر فلا يرى فيه ذلك فإن استثناءه عن عرفة للثني المشكل خلاف ما قاله المازري وابن العربي من أن خفي يحكم حشفته وفرجه على الشك في الحدث فيجب الغسل من اغتابت منه أو فيه حيث غلب المشهور (ص) يجب غسل ظاهر الجسدي (ش) أي يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج أي اتصاله مني بلنه مشتبه ولو لم تقارنه على مساق في من رجل أو أمر أو قيل يجب على المرأة الغسل بالأحاسر وليست كالرجل لان ناعية يعكس إلى داخل الرحم فيختلف منه الولد كما قاله سند وهو ظاهر وبعبارة أخرى البلاء السببية لا به الآلة ولا به المصاحبة ولا به الملابسة لتفاسد المعنى وما قلته من خلاف ظاهر المذهب خلاف ظاهر أقوالهم أي بسبب خروج مني والمراد بخروجه اتصاله عن مقره إلى المحل الذي يعد وصوله إليه خارجا وذلك بانفصاله عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بانفصاله إلى داخل وحمل الخلاف في مني المرأة إذا التفت في النظرة أما إذا التفت في التوم فلا غسل عليها حتى يبرز خلاف وعليه يعمل عليه عليه الصلاة والسلام إنما الملامن المله ثم ينسحب لؤلؤ أن يأتي بقوله الآق ولني تدفق ورأعته طلع أو بعين هاتكون العلامة والية لصاحبها الآية أراد أن يذكر الموجبات على حدة من غير فصل ثم يقتل منها أي غيرها (ص) وإن بنوم (ش) يعني أنه يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج مني بلنه معتادة ولو كان خروجه في حاة التوم فإن حصلت الأذقة في التوم ونزح المني معها فلا خلاف في وجوب الغسل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وإن حصلت الأذقة في التوم ثم استيقظ فلم يجد إلا فلا غسل عليه فإن خرج المني بعد ذلك في وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب فإن وجد المني ولم يذكر أنه احتلم في وجوب الغسل قولان كما قلنا

التكاسي التي في الذرفانها من الظاهر هنا فيجب على الغسل أن يستريح (قوله انصافه) أي انصافه عن محله وان ربط بقصة الذكر أو عصر بكعصه وأما أن وصل القصبة ولم يخرج بالانصاف من الخروج بان انقطع نفسه فلا جناية فالة الحطاب (قوله بلنه معتادة ويدل على ذلك قول المصنف لا بلالة وأغير معتادة (قوله لان طاعة الخ) كونها تحمل أو لا تحمل شيء آخر (قوله لا به الاكتم ظاهر (قوله ولا به الملامسة الخ) للصاحبة بقيد الاقتران بأن يكون خروج المني مقارنا للغسل بخلاف الملامسة فهي أعم من المصاحبة لتحقيقها ولو بعد الغسل (قوله لفساد المعنى) لان المني ليس آلة ولا مصاحبة لغسل ولا ملامسة (قوله وما قلته من خلاف ظاهر المذهب وخلاف أقوالهم)

أي فإن ظاهر أقوالهم أن المراد بخروج المني ورزاه الخارج الفرج ولا يكتفي في وجوب الغسل الاحساس فان قلت كيف ان هذا مع قوله سابقا وهو ظاهر أي كلامه عند ظاهر يقول معناه ظاهر في نفسه فلا يتأتى أن يخلاف ظاهر المذهب أي ظاهر من حيث علته الآية بلزم عليه أن القول المشهور لأوجه حيث كان يسل علته سندوا الظاهر أنه لا سلم علته سندوا فظهر لأوجه (قوله والمراد بخروجه الخ) هذا أتى على كلامه سندوا غلبت ضعفه لكن سياتي في قوله لا يكتفي وصل الفرج أي أنها إذا حلت وجب عليها الغسل لأنها لا تعمل الا وقد انفصل منها عن محله وحيث ظاهرا أن يقال هذا على قول سندون واقفه فهو مشهور ويبنى على ضعفه أو أن هذا في حكم ما نرج لتلقن الرابطة أنه وإن هذا لما كان كائنا ما كان يظهر في الخارج ولو لا الحمل فوجب الغسل لان الشك في موجب الغسل كضعفه (قوله إنما المله الخ) أي اغتال الغسل بالملامن أجل المله أي المني (قوله فإن وجد المني ولم يذكر أنه احتلم) خفت من رأى أنه خرج منه مني في نوم بل قد غلب أو حلق لم يرب ووزل المني فانه يجب لانه لا يشترط في التوم وجوبه بل معتادة انتهى والحاصل أنه إن رأى في نومه أنه قد غلب أو حلق لم يرب أو ضرب فلم يتبين من فومه وإنما أشعر بذلك كالحلم خرج منه مني ذلك فانه لا شيء عليه لان خروج المني من الضربة والبلغة (قوله في وجوب الغسل قولان) المعلم بهما الوجوب

(قوله عند نزوح النسي) النسيه الاطلاق (قوله بلائقة) بل سلاسل لا يحسن غسل وظاهره ان قدر على رفعه بنزوح او نسر او بصوم لا ينشئ وهو ظاهر ان عرفه وغبر واحد ونقل الشيخ احدثن تت بشرح الرسالة اما اذا قدر على رفعه وجب الغسل على المشهور واما الوضوء فحقه الفصل المتقدم (اقول) من حفظ حجة ظاهر المسألة الى ما قلته تت (قوله الصفة المقدرة) التي هي بلغة معتادة الموصوف هو الماني (قوله كن حلقا لم يربا) ومثل ذلك لوهر تداية فاقضى فامه لا غسل عليه وبقيدها الدابة بما دالم يحس بمبادئ الذنوب يستدعي والاصيب الغسل قال الشيخان وينبغي ان يقاس عليه من ترك ما ملأنا وحل حلقا فان احسن بها واستدام فيجب الغسل عليه ولم يلزمه عجز قياسه (قوله افلا قل) أي (١٦٣) أيتقن الاقل من التأثير في الكبرى وهو التأثير في الصغرى أي لا ينشئ فظهر ان

المقنى على حذف الهمزة وحذف الفضل عليه وقوله من الصغرى بيان للاقل والاستفهام لا نكاد (قوله بنوا) أي في صورتين حيث قدر على رفعه او فارقا كثر الزمن (قوله وصبره الى الوقت تسلمها) فيه نظر بل لا تسلمها لان المراه لا يتعذر خروج حتى الرجل متصفه فخرج منها قال التلاني وليس على المراه ان تنتظر بالفضل خروج الماني من فرجه لان الحنابة قد تم حكمها فغسل فلو جوبعت خارجة ودخل مأواه فيها تم خروج لا يجب عليها وضوءه ولو ساحت أخرى تدخل ما احدها في الاخرى او اغتسل لوضوءه عليها بخرجه بل نتمعتة لهسانم خرج ما احدها من الاخرى هل يجب عليها الوضوء قياسا على جاعها بخرجه او لا قياسا على جاعها دونه (قوله وجيب) أي حيث كان الغيب في محل الانقضاض أو البول أو الغيبابين الشفرين ولم يدخل في واحد منهما ما غيبا فيهما والخرج فلا يجب الغسل (قوله حشفة) فلو كان ذكره

ان واشرح شرح ان الحاسب ونقل القرافي الاجماع على وجوب الغسل فيه طرعه هذا وانما الماني المؤلف على حالة التوهم دفع ما يتوهم من ان النائم لما كان غير مكلف لا يجب عليه الغسل في تلك الحالة في خروج الماني فيها (ص) او بعد ذلك بلبت بلا جاع ولم يغسل (ش) معطوف على بنوم أي يجب الغسل بخروج من وان كان خروجه غير مقدار الغسل بل حصل بعد نيام الكبرى ان كانت الذنوب ناشئة عن غير جاع بل بلا علة فيجب الغسل عند خروجه لئلا يسهو اغتسل قبل خروجه ام لا لان غلظه لم يصادف محلا وان كانت الذنوب ناشئة عن جاع بان غالب الحشفة لم يترك ثم انزل غلظه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا وجوبه وجب الغسل فقول المؤلف ولم يغسل لا مفهومه بل يجب عليه الغسل عند خروج الماني ولو اغتسل أو اقل الخروج ومفهومه بلا جاع أو ملو حصلت الذنوب جميعا فيجب عليه الغسل عند خروج الماني ما لم يكن أو لا يغتسل (ص) لا بلائقة أو غير معتادة بنوا (ش) هذا عطف على الصفة المقدرة بقوله يعني أي يجب الغسل بسبب خروج من حيث بلغة معتادة لان آخر حلقه كمن لا يغتسل غير معتادة كمن حلقه لم يربا أو زل في ما ملأنا فاقضى فامه لا يجب عليه الغسل على المشهور خلافا للصنوع واذ لم يجب الغسل لخروج هذا الماني بنوا لان ذلك الخارج تأثيرا في الكبرى فلا قل من الصغرى (قوله فائدة) المدغمة من العقب بالادال المهمة والفتن الحجة وعكسه من النار والمجهين والمهمتين متروك (ص) كن جامع فاقبل ثم اثنى (ش) منبه في عدم وجوب الغسل ووجوب الوضوء والمغنى انتم انما غلب حشفته فاقبل حصوله من غير ما في فامه لا يغسل عليه لان الحنابة لا تكرر غسلها ولكن بنوا ومثل الرجل المراه في آخره من فرجه اما الرجل بعد الغسل يجب عليها الوضوء وعبارته المؤلف تسلمها (ص) ولا يغسل الصلاة (ش) يعني لو صلى الثلثة لاجماع أو بعده غسله وقبل خروجه منه كله أو بضمه بل أو لا ثم خرج أو بقيتمو قلنا يغتسل الاول وبنوا الثاني فقط لا يغسل الصلاة السابقة واحتملها (ص) ووجب حشفة بائع (ش) الموجب الثاني الغسل مغيب الحشفة وهو معطوف على قوله يعني أي يجب الغسل بسبب مغيب حشفة الماني على الفاعل والقول عياض الحشفة بضم الشين الكبرى وهي رأس الف ذكر وكذا يجب على المراه الغسل بذكر البهيمه وبعبارة أخرى وجب الغسل على المكلف من فاعل أو مفعول بغير حشفة أي حتى يخرج مائل كيف لا صغير ولو راحق ولا على موطأه لان ميرلا بعضها ولو التثنية ولا بلائقة كحشفة ولان رأت انسية

كله نصفه الحشفة فهل لا بد من تعسها كما هو رأي قدرها من العاشر وهو الظاهر (قوله مانع) الظاهر اما لا يعتبر بالسراغ في دخول ذكر بهيمة كحمار في فرج امرأه ولا فرق بين أن يكون بالقتار أو مكرها طمعا أو لا أو لم يسل أيضا أو وجوب على المفعول بالبلغ فإذا أخذت المراه بالبلغ ذكرنا ثم مانع وأدخله في فرجه لوجب عليه الغسل (قوله الكبر) بفتح الميم (قوله بغير جمع) لا بعضها ولو التثنية والمبالغة على التثنية تقتضي اما اغتسل أو كبري وليس كذلك (قوله انسي) التقديم لما يأتي من أن المراه اذا رأت حشفة جنبها فوطأها لا يجب عليها الغسل (قوله ولو بلغا فحشفة) أي يجب مع الحشفة والظاهر انما حصل معها الذنوب وليس الحشفة التي على الحشفة مما تفرقة الكثيفة فيجب معها الغسل لا يحصل من الذنوب بخلاف الخفة (قوله ولان رأت) قال في له وهو مشكل لانها عاين على مغيب الغلظة القاتلين بعدم حقيقته وانما هي تخيلات لا على مشبه

أهل الإسلام من ألتهم حقيقة لانهم أجسام نارية لها قوتها التشكل ولا على مذهب مالك في باب التكاسح من جواز تكاح الجن لكن النص لا غسل عليه ما لو اتى ارقضه عجم موافقاً للبدر أن الرجل والمرأتين يجب عليهما الغسل وهو التحقيق وأما لو كان زوجة الانسى فالتغسل من غير وقف ولا خلاف وحاصل ما فيه أن المسئلة لم يكن فيها نص من المتقدمين إلا أن بعض الحنفية صرح بأنه لا غسل عليها فاستظهره ابن ناجي وزاد الخطاب بأن الظاهر أن الرجل كذلك وأعرض البدر على ابن ناجي بأن قواعدها لا توافق مذهب الحنفية لان عندنا الثلث في الحديث بوجوب الغسل فلان سارى الحنفية وارضى أن الظاهر وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأتين وفي ذلك لكن النص لا غسل عليه أي نص ابن ناجي الذي قاله استظهره إلا أنه نص قديم (قوله فلا يجب عليه الغسل) زاد في ذلك وتوفي الوجوب لا ينافي الدب (قوله وان من بهيمة) أي وان كان الفرج القبيح فمن بهيمة مطبقة (قوله في فرج) متعلق بمحبس ولو لم يكن في فرج غير ما في فرج نفسه فلا غسل عليه لأنه كرجح مالم ينزل (قوله من قبل) أي بشرط الاطاعة وكذا القدر فان لم تكن اطاعة فلا غسل مالم ينزل (قوله أودبر) معطوف على قبل ولو دبر نفسه لم يزروا لحد (قوله أو في بهيمة الخ) الاولى أن يقول كطبى المصنف وان من بهيمة (قوله لعدم التكليف) فان قلت هو غير مكلف من غسله ولا قلت لأنه تعبد (قوله وأما الغيب) فإذا كان بهيمة لوجب الغسل على (١٦٤) موطناته وأما لو كان ميتاً أي بان أدخلت امرأته كرميت في فرجها فلا يجب عليها غسل إلا أن تنزل وخلاصه

من جنى ما ترأى من أنسى من الوطء والذلة والظلم أن الرجل كذلك ثم إن حشفة البالغ فوجب الغسل ولو لم يفتي مشكل وقوله في فرج ولو من ختى كما تقدم عن المازرى وابن العربي (ص) لمرأته (ش) أي فلا يجب عليه الغسل ولا على موطناته كما مر (ص) وأقدها (ش) أي وكذا يجب الغسل يجب قلداً الحشفة من مقطوعها وعن يسطق له حشفة أو من خلقت لم يولم تقطع وتوفي ذكره وأدخل منه قدرها وهل يصير فيها إذا أدخل بعضه متبطلها وهل هو انفرد أو طولها متبطلها واستظهر الاول (ص) في فرج وان من بهيمة وميت (ش) بضم أن يغيب الحشفة وأقدها من مقطوعها أو ما استعملته المرأتين ذكر بهيمة في فرج من قبل ولو لم يفتي مشكل أودبر أو في بهيمة أو ميت وجب الغسل ولا يحد غسل الميت لعدم التكليف فقوله في فرج الخ هو الغيب فيه وأما الغيب فمن بهيمة لا من ميت فيحصل كلامه على الغيب فيه وأما الغيب فيه تفصيل وقوله في فرج متعلق بغيب نفيها وإثباتها ويستثنى منه الجنى (ص) وينب لمرأته كصغيرة وطبها بالغ (ش) الا لا لتطيل وهو على حذف صاف أي لأجل وطء مرأته فيشمل الفاعل والمفعول لان الوطء لا يكون إلا بين اثنين وبعبارة أخرى أي يوجب الغسل لكل من الفاعل والمفعول في الاجل وطء مرأته كصغيرة فتؤمر بالصلاة وطبها بالغ على الاصح لاشبه وان مضون قالوا وان صليت بصغير غسل أعادت وعن مضون تعيد بالقرن بالصور أربع الفان بالغ وصغيرة مضى وكبيرة صغيران وشمل الاولين وقوله وبغيب حشفة بالغ وأما

أن المصنف كلامه في الغيب فيه (قوله ويستثنى منه الجنى) هذا على ما تقدمه وأما على كلام البدر وعجم فلا استثناء لو أن يحصل قوله وان من البهيمة في حشفة وفي فرج بالنسبة لبهيمة وقوله ميت مبالغة في فرج وبكون قول الشارح أو ما استعملته المرأتين إشارة إلى أنه يفتي قوله آخر بجعل كلامه على الغيب فيه (قوله وتندب لمرأته) أي أو ما روى بالصلوة بطي كيرة بالقة أو ما رآه أو ما روى بالصلاة أو وطئه غيره (قوله كصغيرة) تؤمر بالصلاة كما قاله الشارح وقال في ذلك وجد عندى ما نصه قوله

كصغيرة أي مطبقة فيجب على البالغ ويستحب لها أن تكت تطبق والا فلا شيء على البالغ ولكن يجب عليه ما شاء عند الاذن واج فلو ظهر عن وطبها لمرأته حمل فتؤمر بالغسل من يوم الوطء وتعتد الصلاة فيها بينهما وبين الله لا يحسب الظاهر لاحتقال جهلها من غير انتهى (قوله وطبها بالغ) على الاصح وهو قول أشهب ومقابل الاصح لا غسل عليها لأنها إنما أمرت بالوضوء وليس بمختلف الغسل (قوله أعادت) ظاهر ما إذا ولكن يحمل على ما قاله مضون في إعادة بالقرن كما يستفاد من قول الخطيب (قوله وعن مضون تعيد بالقرن) ظاهره ولو خرج الوقت أي مالم يطل كالسوم كافي بخشى تت (قوله والصورة رابع الخ) قال الخطيب الصورة العقلية أو ربح الاول أن يكون بالغين فلا إشكال في وجوب الغسل الثاني يحكى أن يكون ناغياً بالغين ولا فرق بين الصغير والمرأته على المشهور وقال ابن بشر لا غسل وقديماً ما روى على جهة النسب الثالث أن يكون الواطئ غير بالغ فلا غسل عليها إلا أن تنزل الرابع أن تكون الموطوءة غير بالغة وهي من تؤمر بالصلاة قال ابن شمس لا غسل عليها لأنها إنما أمرت بالوضوء وليس بمختلف الغسل وقال أشهب عليها أي وهو الرابع لا يخفى أن كلام الخطيب في القسم الثالث يخالف كلامه شارحنا حيث قال لأجل وطء مرأته فيشمل الفاعل والمفعول واعتمد عجم كلام الخطيب وهو الحق وعليه ففرق بين الصغيرة والمأمرة بالصلاة بشد لهما الغسل من وطء البالغ دون الكبير من وطء المرأته لعل بطريق الصغيرة على الغسل لأنها زوجة أو أمه هكذا يفهم من أطراف عجم (قوله وبغيب حشفة بالغ) فليشمل ما إذا غيب حشفة بالغ في بالقة أو في صغير متع أن الثانية هي عن قول المصنف كصغيرة وطبها

الثالث

بالف الخبير بان الحكم بالنسبة البالغ يفهم بما تقدم وبالقسبة لوطوة انما يفهم من قوله كصغيرة (قوله ابن بشر يؤمر ان
 به على جهة التنب) قال الثاني كلام ابن بشر غير منقول والحاصل على ما يفهمه عجم أن الصغير الذي يؤمر بالصلاة امره انما لا
 اذا وطئ امره اهتة أو بالغة أو صغيرة تؤمر بالصلاة فتدب به ولا تدب لها خلافا لقول شارحنا لاجل مراعاة وقوة في آخر العبارة
 فلا غسل على مقتضى المذهب أى على الاتيين معا فلا ينافى فيه تدبها لاهلها بالتضعيف المتعلق بكلام ابن بشر بالنسبة للصغيرة
 فقط (قوله لا ينعى وصل للفرج) أى من وطئ خارج الفرج فمالم يتزل أو تحتمل وتعد المسلمين يوم وصوة لانهم لا يحتمل الا بعد
 انفصال منسها وأما لو جلست على منى رجل في حمام مثلاً فشر به فرجها فحملت فاعلم لا يجب عليه الغسل لانها لا تغتفر ومعتادة
 (قوله وبغيره) معطوف على محذوف والتقدير واستحسن القول وجوب الغسل بنفسه وبغيره أى قال جنان متعلق وجوب
 الغسل مطلقا (قوله وعليه اقتصر الحمى) ضعيف بل يجب الغسل (١٦٥) (قوله لم يجزها) أى اذا قلنا بعدم وجوب الغسل عند
 خروج الوساها فكون ما شاعلى

خروج الوساها فكون ما شاعلى
 القول بان الوجوب الانقطاع ذكره
 في ل (قوله وان التفاس) الواو
 بمعنى أو وحاصله أن الغسل واجب
 مطلقا ويراد بالتفاس اما الم
 ونصلى الصورة النادرة حكم غالبا
 أو أن المراد بالتفاس تنفى الرحم
 بالوك (قوله لكن يحجب عنه
 انقطاعه) ونوب اتصاله بالصلاة
 ان حصل على انقطاع يعود بعلمه
 (قوله في شقوق الخ) ويمكن أن يتعد
 هنا مضاف والتقدير وبانقطاع
 حيض ونفاس فيثبت يكون ما شاعلى
 على القول بان الوجوب الانقطاع
 (قوله والوساها في تغليل نيب الخ)
 هذا ظاهر على جعل اللام بمعنى
 عند وأما على جعل اللام لتعليل
 فيكون ما ذكره تعللا للعلية ولعل
 مقابل الصواب ما أشار إليه
 بقوله لاهم خارج من القبل
 والغسل لازنها الاخير (قوله
 ويجب غسل كافر) ولم يقل وغسل
 كافر غطى على قوله غسل ظاهر
 الجسد خوفا من نومه غفقه على
 نائب فاعل نوب ليكون ما قرب

الثالث بقوله لاهم احمى ومن قيد البالغ يفهم الرابع وهو لو وطئ صغيره مثل غلا غسل على
 مقتضى المذهب ابن بشر يؤمر ان به على جهة التنب (ص) لا ينعى وصل للفرج ولو التفت
 (ش) يعنى أنه لا يجب الغسل ولا الوضوء حتى وصل للفرج المرأة ولو التفت لا أن تتزل فيجب
 عليها حينئذ الغسل وأعماله بوجوب الوضوء لا ينعى بحيث ولا سبب ولا غيره مما يقتضيه (ص)
 ويحيض ونفاس يدم واستحسن وبغيره لا يستأخذة ونوب لا تقطعه (ش) الموجب الثالث
 والرابع الحيض ونفاس وهما معطوفان على بنى ومراعاة ان الحيض وهو مخرج من قبل
 معتاد لهما والنفاس وأراد به تنفى الرحم بالوك فذا قيد بقوله يدم معه أو قبله لاجله أو
 بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يصح الى التقيد بما ذكرنا فخرج الولد ما لا يجب
 الغسل وعليه اقتصر الحمى قال لان اغتسلها لدم لا ولو اغتسلت فخرج الولد لا لدم
 لم يجزها وروى عن مالك بالوجوب واستظهرها ابن عبدالسلام والمؤلف في التوضيح ولذا قال
 هنا واستحسن عند ابن عبدالسلام والمؤلفين روايتين عن مالك بالوجوب والتنب وحكما
 ابن بشر يقولان وجوب الغسل في حال خروج الولد لا م أصلا بناء على اعطاه الصورة بالنادرة
 حكم غالبا وانما التفاس تنفى الرحم وقد وجد على القول بعدم الغسل هل ينتقض الوضوء
 أم لا قولان كما مر وليس من موجبات الغسل عدم الاستحاضة خلافا لظاهر الرسالة لكن يستحب
 عند انقطاعه وبما قرأنا أن الحيض والتفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمهما
 فهو شرط في محضه كما فى باب الحيض فتفق كلامه هنا مع ما ساقى وقوة لا يستأخذة
 مفهوم حيض صرح به لانه لا يعتبر بمفهوم غير الشرط واللام في انقطاعه لتعليل أو بمعنى
 عند والصواب في تغليل نوب الغسل عند انقطاع دم الاستحاضة أن يقال لاحتمال أن يكون
 خالط الاستحاضة فيحيض وهي لا تشعر (ص) ويجب غسل كافر بعد الشهادتين كما
 وضع قبلها وقد أجمع على الاسلام لا الاسلام الألبز (ش) يعنى أن الشخص الكافر
 ذكر أو أنثى اذا أسلم وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل اذا تقدمه سبب يقتضى
 وجوب الغسل من جاع أو أزال أو حيض أو نفاس المرأة فلان مقتضىه شئ من ذلك
 لم يجب عليه الغسل على الجمهور رأى ويستحب قوله بما ذكر رأى بسبب حصوله ما ذكر
 سابقا من الوجبات فالوعزم على الاسلام ولو تلفظ بالشهادتين وغتسل من موجب تقدم

مذكر وروى لا ينافيه قوله بما ذكره لا بعد قيل فيما لا استحباب في هذا الحلق مع انه ضعيف (قوله بما ذكر) أى بسبب ما ذكر (قوله وضع
 قبلها) أى الشهادتين يقتضى الشهادتين لاهما صارت على علميهما (قوله لا الاسلام) معطوف على الضمير في معنى أى لا يصح الاسلام قبل
 النطق بالشهادتين الألبز (قوله على الجمهور) بمقتضى ما يجب وان لم يتقدم سبب (قوله فالوعزم) نفسه لقول المصنف أجمع المفاخر
 النقول المذكورة في ذلك الموضع أن المراد منه صدق قلبه الا انه عازم على النطق بالشهادتين لأنهم عازم على التصديق وقاله قبل
 مصدق بالغسل خلافا لما يستفاد من عبارة عجم أن المراد العزم على التصديق ولم يكن حاصلا بالغسل أى فالوعزم على النطق
 بالشهادتين فقوله بالشهادتين اظهره في موضع الاضطرار

(قوله سواء فؤى الجنابة) أى بؤى رفع الجنابة (قوله أو فؤى به الاسلام) لاهؤى أن يكون وكأه بقول قوم الاسلام الكامل فؤى أن أكون على طهاره أى زاهق من كل فؤذ كتبه كان فؤذ كفر أو جنابة وقوله هو يستأمر أى ما ذكر من نية الخ يستأمر نية ارتفاع الوصف وهو الجنابة المنابع من قربان الصلاة أى من استأمر الكل لجزئه لان الوصف فؤذ من الاقدار (قوله واعتقاد الاسلام) أى واعتقاد وعزم على أنه ينطق بالشهادتين الا أنه ينطق (قوله القربة به) أى القربة أى بذلك الفسل التوى والاقله نية نفس الفسل (قوله ولو فؤى التنظيف وزوال الاوساخ) مع نية الاسلام (قوله فانه تار الخ) المراد البعض الخطاب ونهه الثانى قال القضى واغتسل للاسلام ولو نجابوا غابعتقد التنظيف وزوال الاوساخ فيجز عن غسل الجنابة اه وانظر مع قول ابن رشد فى سماع موسى بن معاوية اذا اغتسل فؤى الجنابة فان لم يشوا الجنابة فؤى به الاسلام أجزاء لأشأ اذا طهرهم من كل ما كان فيه اه والحاصل ان كلام ابن رشد فى السماع يقتضى الاجراء حيث فؤى الاسلام بنفسه ولو فؤى معه التنظيف والحاصل انه فؤى الاسلام والتنظيف (قوله وأما الاسلام فلا يحكمه بهزمه عليه) فى العبارة استقدم فؤوه وأما الاسلام بمعنى الوصف القائم به المتقضى لدخول الجنبة وهو الانقياد للظاهرى والباطنى فلا يحكمه بهزمه على الاسلام بالباطنى المتقدم بل بمعنى النطق بالشهادتين (قوله وبصدق) فى دعواه الخوف (١٦٦) وقوله وغيره أى جاعة المسلمين وجدت قرينة تصدق دعواه الخوف أم لا وقوله وعند القضاى ان قامت بذلك قرينة

له أجزاء الفسل سواء فؤى به الجنابة أو الاسلام لاهؤى أن يكون على طهر من كل ما كان منه وهو يستأمر برفع المنافع واعتقاد الاسلام ببعض القربة وتيممه للاسلام كسبه ومقتضى كلام بعضهم الاجراء ولو فؤى التنظيف وزوال الاوساخ فانه تطرق قول القضى بعدم الاجراء فى ذلك بكلام ابن رشد وأما الاسلام فلا يحكمه بهزمه عليه دون تلقف الا أن يكون عاجزاً عن النطق بالشهادتين لخوف أو خرس فصيح اسلامه وصدق عند الملقى وغيره ان ادعاءه بصدور عذره وعندنا القضاى ان قامت بذلك قرينة لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جعله عذراً لا نقول جعل الخوف من العذر موق على من يرى أن تركه اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف فى الاسلام الذى يستتر غلبه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون الا بسماع الغير وكلام المؤلف فى قوله عجزاً كذا كره واقصاره على ما ذكر من موجبات الفسل يقتضى أن الرتبة لا تطبق وهو المعتقد كذا كره الخطاب فى فصل الوضوء (هـ) وان شك أمدى أمهنى اغتسل (ش) أى وان شك أحد رجل أو امرأتى فى التمام لتساق أو خروج الذى اغتسل ما لم يستكبح أو فى شئ رأى فى فؤيه أمهنى مثلاً أمهنى ولم يشك فى التمام لم يكن يتام فيه أو يتام فيه هو وغيره ممن يحتلم فلا غسل عليه لكن يستحب فى الثانية فان كان يتام فيه دون غيره اغتسل وجوباً واستغنى به عن الوضوء على المشهور ويجز منه فؤى ان كان أجنبى فله يجز له عدم بزنها قاله القضى

القضاى ان قامت بذلك قرينة للقضاى أو الشهود الذين يشهدون أنه كان قائماً بدينه لم يزل أبه المسلم الذى مات قبل تلفظه وخلاصة ذلك أنه يجز للقضاى أو الشهود الاعتماد على القرائن ويحكم بآرائه عند الحاجة (قوله لا نقول الخ) هذا الجواب مبنى على أنه لا يكون ناجحاً عند الله بمجرد التصديق القلى بل ولا بالنطق مع العلم بسمعه الغير وهذا كله ضعيف والمعتقد أنه يكون ناجحاً عند الله بمجرد التصديق القلى وأما النطق فهو شرط فى اجراء الاحكام الدنيوية فله ساسب الجواب الثانى وهو ان المراد بالاسلام قربان الاحكام

الظاهر وظلغى حينئذ فلا يصح الاسلام أى اجراء الاحكام الظاهرة لا للغير عن النطق بغيرى وسواء عليه الاحكام الظاهرة وخلاصة على ذلك الجواب أن غلبه وقى فى حال ايمانه الذى يحميه عند الله لا فى حال اسلامه المقضى لاجراء الاحكام الدنيوية عليه وأما على التقر بالاول فوقع فى حال كفره لانه ينطق والنطق عليه لا يحميه بهجة الاسلام الا ان هذا القول وهو انه لا بدق صحة الاسلام القضى من نطق واسماع الغير لم يرد فى كتاب الكلام قال طاهر من النقل أن كلام المصنف يقرر بالوجه الاول وهو ان التصديق القلى لا يكتفى فى الخلاص عند الله ولا يضمن النطق بالشهادتين الا لغير (وأقول) ويحصل الجزع على خصوص الخرس من اجل أن يتنفع الجسد كذا كره (قوله كذا كره الخطاب) لا يقتضى أن الخطاب يذ كر القولين الا انه صدر بذكر القولين ان الرتبة لا تطبق للفسل وتصديره وان كان قد يتبادر منه أن رجحته الا انه محتمل (قوله وان شك) أى ان من وجد فى فؤيه الذى يتام فيه وحده لا لا وشك فى كونه مائاً أو مائاً أى ترد على حسره ما لم يصح عليه الفسل وأولى لو رجح كونه مائاً أو مائاً لو رجح كونه مائاً فانه يفضل كونه مائاً وكذا يجب على كل من يتحصن بلسانها أو يتام كل منهما فقه لم يحتل ليس غيرهما فالتوبة فانه يجب على كل منهما الفسل (قوله فى الثانية) أى فى الثانية (قوله فانه عارضة عن المصنف حكمها حكم مسألة المصنف وكذا قوله وأخرج الخ) (قوله ولكن يستحب فى الثانية) أى على كل من التخصيص ان احتل أن غيره بلسه والواجب على كل كلفنا (قوله على المشهور) منطلق بالطرفين قوله اغتسل وجوباً وقوله واستغنى ومقابل الاول فوقع ابن زياد ولم يذ كر مقابل الثانى

(قوله وسواء كراحتا) أي اغتسل وجوبا وسواء كراحي بذلك فعلا يتوهم أن مذكرا إذا كان ذكرا احتلما (قوله سواء كان ينزعه) أي في مدة اللبس السابقة أم لا وقوله وقيل بالفرق أي بين أن يستمر باللبس عيسين أول فوسفين أن ينزعه فن آخر فوسفه وإذا تأملت في ذلك تجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه فن آخر لئلا يمتد آخر فوسفه في ثلث اللبس فتدبر (قوله على ما تقدم) أي من آخر فوسفه مطلقا أي كان ينزعه أيام لبسه أولا (قوله والصوم من أول يوم صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أن يقال إن كانت فحيلة حائضا فالصلاة سابقة عنها والاعتقاد صلواتها والصوم في نفسها لحاض فضاء اه (أقول) إذا علمت حاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فحيلة حائضا فالصلاة سابقة عنها انما يتم إذا كان مقبل قدر أيام عاداتها ورات دعاء يتحقق أن يكون فيها وأما إذا كان أزديمن عاداتها أو رات دعاء ليلالا يمكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فالصلاة سابقة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه فظاهر أيام عاداتها وغير عاداتها فافهم وأطلع على ذلك أثناء الشهر مثلا وكانت عاداتها خمسة أيام فلن مفادها أنها تعيد خمسة عشر يوما مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا انما يتم إذا كان هذا اليوم الذي رات دعاء به من أيامه مستغرقا أيام عاداتها وأما إذا كان نقطة وانقطع مكاتها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لأعادتها مع ذلك اليوم الذي رات فيه نقطة الدم لأنها صامتة فلان ما سبها تقضي الامور واحدا حدثت كانت تمت كل ليلته ويحجب بعمل كلام الشيخ على ما اننا فوننة واحدة أي فيكون صومها في يوم الحاض باطلا لوجود الحاض وفيما بعد باطلا لافقد التنية (قوله وقال ابن حبيب تعدصوم يوم واحد) أي لأن الدم انقطع مكانه ولزدام لم يحجب وصارت كالجنب وقيل هو أقيس واعترض على ابن حبيب بأن الحاض (١٦٧) يقطع التتابع ورفع النية فقدم صامت بلا نية فوجب

اعادته للبع وقد يحجب بها المالم تعلم بمغتنها على النية الأولى ثم تزعمها فلا تبطل التتابع هذا محصل ما يتعلق بقوله وشكها في وقت حيض راتة الخ وهو تابع للشيخ سالم فنعا الله به وفيما قلته فنظر فقدا لان القاسم فممن رأت شوها محضا لا تدرى وقت اصابتها ان كانت لاستنكة وبلى جهدا أعادت الصلاة منه لبسه وان نزعته فعدته أخره وتعيد صوم ما تعيد صلواته ما لم تجاوز عاداتها اه قال عجم فظاهر قوله فيما إذا لم تنزعه أنها تعيد الصلاة

وسواء كراحتا أم لا وعن ابن زياد لا ينزعه الا الوضوء مع غسل الذكرواخر وحاشاكما التعويض المرجوح لا يغسل ولا يغتسل ثم تين جانبته لم يجزه ولوشك في ثالث بان يبدأ أمضى أيامه أم متى فلا شيء عليه ولورددت أمرين ليس أحدهما مائيا كالأول أمضى أياما مثلا فله يجب عليه غسل ذكربنية (ص) وأطعن من آخر فوسفه (ش) أي وأعاد من الصلاة الواجبة مأملى في الثوبين آخر فوسفه فلهما فيه ان صلى بعد ذلك التومة شيئا سواء كان ينزعه أم لا وقيل من أول فوسفه وقيل بالفرق وشكها في وقت حيض راتة في وجها كشكها في إغناية فتغسل وتعيد الصلاة على ما تقدم والصوم من أول يوم صامت فيه وقال ابن حبيب تعدصوم يوم واحد وأقر شرحنا الكبير (ص) كتحققه (ش) الضمير على الذي لا يربط كور والتشبيه في الاطمن آخر فوسفه سواء كان طريا أو يابسا على المشهور والفصل هنا تقاطعا ولما فرغ من ذكره موجه شرعي وواجبه فقال (ص) وواجبه نية موالاة كالوضوء (ش) أي وواجب الفصل أربع اشان متفق عليها أحدها تعيد المسد وتقدم هذا أول الباب في قوله يجب غسل ظاهر المسد وبني به ثقة تأتي وثانيها نية وخرج فيها الخلاف من

مدقة لبسه وفيما إذا نزعتها تعيد صلواتها مدة آخر لئلا يمتد آخر فوسفه في ثلث اللبس فتدبر (قوله وسواء كراحتا) أي اغتسل وجوبا وسواء كراحي بذلك فعلا يتوهم أن مذكرا إذا كان ذكرا احتلما (قوله سواء كان ينزعه) أي في مدة اللبس السابقة أم لا وقوله وقيل بالفرق أي بين أن يستمر باللبس عيسين أول فوسفين أن ينزعه فن آخر فوسفه وإذا تأملت في ذلك تجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه فن آخر لئلا يمتد آخر فوسفه في ثلث اللبس فتدبر (قوله على ما تقدم) أي من آخر فوسفه مطلقا أي كان ينزعه أيام لبسه أولا (قوله والصوم من أول يوم صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أن يقال إن كانت فحيلة حائضا فالصلاة سابقة عنها والاعتقاد صلواتها والصوم في نفسها لحاض فضاء اه (أقول) إذا علمت حاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فحيلة حائضا فالصلاة سابقة عنها انما يتم إذا كان مقبل قدر أيام عاداتها ورات دعاء يتحقق أن يكون فيها وأما إذا كان أزديمن عاداتها أو رات دعاء ليلالا يمكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فالصلاة سابقة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه فظاهر أيام عاداتها وغير عاداتها فافهم وأطلع على ذلك أثناء الشهر مثلا وكانت عاداتها خمسة أيام فلن مفادها أنها تعيد خمسة عشر يوما مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا انما يتم إذا كان هذا اليوم الذي رات دعاء به من أيامه مستغرقا أيام عاداتها وأما إذا كان نقطة وانقطع مكاتها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لأعادتها مع ذلك اليوم الذي رات فيه نقطة الدم لأنها صامتة فلان ما سبها تقضي الامور واحدا حدثت كانت تمت كل ليلته ويحجب بعمل كلام الشيخ على ما اننا فوننة واحدة أي فيكون صومها في يوم الحاض باطلا لوجود الحاض وفيما بعد باطلا لافقد التنية (قوله وقال ابن حبيب تعدصوم يوم واحد) أي لأن الدم انقطع مكانه ولزدام لم يحجب وصارت كالجنب وقيل هو أقيس واعترض على ابن حبيب بأن الحاض (١٦٧) يقطع التتابع ورفع النية فقدم صامت بلا نية فوجب اعادته للبع وقد يحجب بها المالم تعلم بمغتنها على النية الأولى ثم تزعمها فلا تبطل التتابع هذا محصل ما يتعلق بقوله وشكها في وقت حيض راتة الخ وهو تابع للشيخ سالم فنعا الله به وفيما قلته فنظر فقدا لان القاسم فممن رأت شوها محضا لا تدرى وقت اصابتها ان كانت لاستنكة وبلى جهدا أعادت الصلاة منه لبسه وان نزعته فعدته أخره وتعيد صوم ما تعيد صلواته ما لم تجاوز عاداتها اه قال عجم فظاهر قوله فيما إذا لم تنزعه أنها تعيد الصلاة

في التيمم في الغسل الخلاف كالاخلاف الذي في التيمم في الوضوء (قوله وقرئ الخ) أي أنه لا يصح هذا التيمم قبل قول ان الغسل يجب فيه التيمم اتفاقا بخلاف الوضوء فظهر التعبد هاتون الوضوء (قوله لكن رجوعه للاول باعتبار الصفة) فقط أي لو جوب التيمم قطعاً لأنه متيق عليه (قوله عند أول واجب) ولو عسوما كن فرضه مسح رأسه لعل وقوله وكون للنوى الخ ويجري أيضا في تقديمها يسير تخلاف (قوله أو ما يفسل الخ) مضبوط على قوله الجنابة والتقدير رفع ما يفسل لاجله كل الجسد كالحدث الأكبر (قوله كل موافقها) أي الممنوعات من مس المصنف ونحوه (قوله من سنة وجوب) بيان الحكم وقوله والناتج الخ ارجع للصفة (قوله أو نوى الجنابة بالجمعة) ولا يصح تقديم تيمم هذه الأمور أي من الجمعة واليد وكل غسل غير واجب على نية الجنابة وانظر لعدل عن جهالي حصوله لأن يقال ان الصلة لا تستلزم التراب بخلاف ما قاله وأما عدله عن بطلان انتقاله بلبته بمصلاذ كرمي له وقال القاضي أي حصل نواهما ويخص هذا التيمم بقوله أو نوى الجنابة بالجمعة (١٦٨) الخ فتأمل ومثل نية الجنابة في هذا الحيز والنفس في تيممه يخرج

من ذلك صحة تيمم فضل يوم عاشوراء مشامع نية صومه قطعاً لعمال السه ابن عرفة كافي ان مرزوق ويقوم من ذلك أن من كبر تكبيرة واحدة فوا بها بالاحرام والركوع فاته يجزئته وان سلم تسليمة واحدة فاته بالركوع والركوع فاته يجزئته قاله ابن رشد (قوله) تقدم الحيز أو تأخر مفاد عبارته أن المانع من حصول المرأة فان حصل منها أحدهما فقط ووثق من الآخر نسيانا فهل يجزئ غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء ورعا عليه قوله وواجبه نية أو لا قاله عجم وأما عندا فتلاعية فلا يجزئ قطعا كذا ينبغي وما ذكره المصنف هنا غير ضروري الذي ذكره قوله كالوضوء فهو ابضاح (قوله لكثرة موانع ماوت) لان الحيز يمنع من الصوم والوطء بخلاف الجنابة فان قلت الجنابة تمنع من القراءة بخلاف الحيز قلت بل كان كف

الوضوء وقرئ بظهور التعبد هنا تعلق الغسل بجميع البدن والنظافة هناك لتعلقه بأعضه الاوصاف والتخلف فيها أحدهما والاول والثاني الفاك الخ وقوله كالوضوء رجوعاً للنية والاول والآخر رجوعه للاول باعتبار الصفة من كونها عند أول واجب وكون للنوى رفع الجنابة أو ما يفسل كل الجسد وجوباً أو نداء أو استباحة كل موافقها أو بعضها ولا يضر اخراج بعض المتباح أو نسيان بعض الاحداث أو يضر ارجاعه ويجري في تقديمها وتأخرها ما عده ولا يكتفي مطلق الطهارة إلى غير ذلك مما مر فيه وثاني باعتبار الصفة والحكم من سنة وجوب مع الذكر والقدرة والنامع التيسار مطلقاً والنجس شرط عدم الطول فوجه التيمم ما يختلف (ص) وان قوت الحيز والجنابة أو أحدهما ناسية فلا خراً أو نوى الجنابة بالجمعة أو نية عن الجمعة مصلاً (ش) يعني أن المرأة الحائض الحية تقدم الحيز أو تأخر إذا قوتها عند غسلها حصولاً معاشكال أو نوى أحدهما أما الحيز ناسية فلا خراً أو نوى الجنابة ناسية فلا خراً حصل إلا يضاف إلى الأولى على الخصوص لاین القاسم لكثرة موانع ماوت والقاعدة جعل ما قبل تعالى أكثر وفي الثانية على مذهب المدونة خلافاً لمصنفين ولا مفهوم لقوله ناسية بل الذي لا يضر إلا اخراج على ما مر أو نوى الشخص الجنابة بالجمعة وخطه ما في نية واحدة حصولاً لنبى الطهارة على التداخل أو نوى الواجبين معاً وفسد نيابة عن الجمعة حصولاً أو نوى الجمعة ونسي الجنابة أو ذكرها لم يضرها لكن قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتفاء أي ما فاء وما نسيه والتائب والمتوب والى هذا أشار بقوله (وان نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتفاء) ولا مفهوم للجمعة بل كل غسل غير واجب (ص) وتخلل شعر وضعف مضفوره لا تقضه (ش) يعني أنه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج من مع تخلل شعر وضعف تحت كل مضفورا أي ضعه وجهه وتحرر به ولا تكف من يد الغسل رجلاً أو مراً أقبض الشعر المضفور بحيث كان حراً يدخل الماء وسطه والا فلا من حله وتقدم أن التخلل اتصال الماء إلى البشرة بخلاف الشعر بل فإنه حسه على ظاهر الشعر وتكره لشعر الرأس وغيره من حاجب وهو سد وباط وعانة كثيف وأخفيف

الجنابة مما كنهه فكذلك القراء كان الجنابة لم تكن مائة (قوله وخطه ما في نية واحدة) أي بان قل في قلبه على نية الجنابة والجمعة واقتصر على هذه لكونها محل الخلاف والاطلحكم كذلك أو أقر كلابية ولا خلاف فيه (قوله أو قصد الجنابة منهما) أي الكائنتين من الأمرين اللذين هما الجنابة والجمعة (قوله أو قصد نيابة عن الجمعة) أي جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى وهي نية الجنابة عنها (قوله والتائب والمتوب) عين ما قبله لكن اختلف باعتبار الوصف العنواني (قوله ولا مفهوم للجمعة) والظاهر أن نية الغسل السنونو والمندوبين أو نية مسنونين عن مندوب يحصلان انظر الشرح (قوله مع تخلل شعر) فيه إشارة إلى أن الواو بمعنى مع فهي الواو المعية لا الواو العطف لئلا يشوبهم أن تخلل الشعر ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك (قوله وجهه) عطف تفسير (قوله حيث كان حراً) خاصة أن هذا كان بضم حاء وكسر هاء فلو كان بضم حاء وكسر هاء لكانت الواو فاقوى الشد أو لا ما إذا كان نفسه أو محيط أو خطين فان لم يحو الشد فلا يقض والاقتض

(قوله على الأشهر) أي أن تغليب ما ذكر واجب على الأشهر ومقابل ذلك قولنا التدبوا لاجبة كما يعلم من التوضيح (قوله باليقين) مقدم من تأخر وأصل العبارة وأخرى الشقوق ومقابل من البدن فيجبه الماء وملكه ما ينسحق فيفعل المتبصر من تعميم بدون ذلك أن أمكن التعميم (قوله فلا مزمنه) يحكم به كالوضوء ولو فرض أن الماء ينزل تحت (قوله بل يكتفي الخ) أن ذلك أن قوله ولو بعد مبالغة في مقدر والتقدير يكتفي ولو بعد صب الماء احتاج لذلك لأن ظاهر المصنف غير مستقيم ونقلت لأن معناه الملك واجب هذا إذا كان مقارنا للصب بل ولو بعد الصب خلافا لما ينقولونه بعد الصب ليس واجب ونفي الوجوب بجماع الإجماع أن المردود عليه بل هو قائل بعدم الإجزاء (قوله وانفصاله) عطف تفسير عبارة نت أحسن ونصه ولو بعد صبه الماء وانفصاله عندنا أي زينة طاعية عنه غير مشروطة اهـ ويدل على ذلك ما ذكره من أنه يكتفي بالثقل ولو بعد أن انقضى في الخوض وخرج منه والمحصل أن مفاد شارحنا أنه إذا انقضى في الخوض ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن الجسد لا أنه مبتل فانه لا يكتفي مع أنه يكتفي بإفضائه عبارة نت وما ذكره (قوله ولا يكتفي غلبة الظن) هذا تفهيم الحطاب (١٦٩) عن سيدي جندرزوق وناظره فانه إذا كان

على الأشهر وأخرى الشقوق ومقابل من البدن ما ينسحق فيجبه الماء ويدل على ذلك ما ذكره أو ما لا يخفى فلا يلزمه محرم به كالوضوء كائن عليه ابن المواز خلافاً لما لا يرد (ص) ويدل على بعد الماء (ش) هذا معطوف على نسبة يعني أنه يجب على من أراد أن يقتسل شيء مما أمر أن يملك جسد ولا يشترط مقارنته له بل يكتفي ولو بعد صبه الماء عندنا أن يز يدقبل سيلانه وانفصاله عن البدن خلافاً لما في اشتراطه اللعبة وفيه مرجح وهو واجب لنفسه وبعد تاركه أداؤه تحقيق وصول الماء إلى البشر الطول مكث وهو داخل في مفهوم التسل فيبقى عنه وذكره دفع توهم عدم وجوبه به كروا من وان الظاهر ولا بد من تحقق ذلك ولا يكتفي فيه غلبة الظن بل اليقين الاستسكان وانما البيانات بالمبالغة المشار إليها بقوله ولو بعد الماء في الوضوء لأن الغالب فيه المصانحة (ص) أو بحرفة أو استنباط (ش) هذا معطوف على الظرف أي ولو كان ذلك بحرفة أو استنباط فانه واجب والحسن أن الملك إذا أمكن بالبدن بالثقة أو بالاستنباط فانه معين ولا يسقط وهذا التفسير ينظر ظاهر أمليس في كلام المؤلف ما يستفاد منه التغيير بين هذه الأشياء هو ما كنعن ذلك والحكم فيها إذا استنباط مع القدرة بالبدن عدم الإجزاء على المشهور ولا يخفى الاستنباط مع القدرة بالثقة يكتفي الملك بالثقة مع القدرة على الملك باليد على الصحيح وتعليل الزفاني في ذلك فيه نظر ومعنى الملك بالثقة أن يجعل شيئين يديه وبذلك يكتفي بعمل طرفها بيد اليمنى والآخر بيد اليسرى ويدل على وسطها أو ما لو جعل شيئا بيد يده ككتيب يدخله في يده وبذلك فان الملك حينئذ أعماه بالبدن (ص) وان تعذر سبط (ش) أي وان تعذر الملك بكل وسع سبط ويكره الماء عليه وليس من التعذر استحبابه على الملك الفصل حيث يتضرر بالثقة باليد يمكن حائط جام فان كانت بغير ملكه أو ملكه ويتضرر بذلك أو حائط جام ولم يمكنه ذلك بغيره فهو من التعذر (ص)

يكتفي غلبة الظن من وصول الماء الذي هو فرض اجتناء فأولى الملك الذي يقع فيه اختلاف بالاستحباب والسنة فلا يظهر أن غلبة الظن تكتفي وقوله بل اليقين أراد به الاعتقاد الحازم لا العلم الذي هو الجزم المطابق للواقع من دليل الذي هو المعرفة (قوله الاستسكان) أي أن الاستسكان يكفي غلبة الظن لا يكتفي أن الاستسكان متصور فشاءه التردد على السواء فظاهر أن المستسكان لا يصل على شك ولو كان على حد سواء خلاف ما يستفاد من قوله الاستسكان فانه يفيد أنه يعمل على شك التذكار وطلب بالتدليل والحاصل أن الظاهر أنه يكتفي في التدليل غلبة الظن لا حقا وأنه إذا كان مستكماً لا يعمل على التردد على السوايل بغيره (قوله

(٢٢ - نرى اول) ولو كان الملك بحرفة أي هذا إذا كان الملك يتبدل ولو كان الملك بحرفة (قوله على المشهور) ومقابل له لا يجوز ابتداءه بحرفة (قوله على الصحيح) واعتمدنا الصغور ومقابل له لا يجوز وقد تقرر به إجماع من حضون واعتمد على وردنا لهذا كونه ذلك الاعتقاد (قوله وتتنيز في ذلك قصود) ونصه وانظر ما للحكم إذا كان قادراً على الملك بالبدن بالثقة فله يكتفي بذلك أم لا (قوله فان الملك أعماه بالبدن) وفيه عجب بما إذا كان حقيقاً (أقول) لا حاجة لثقة التبدل ولو كفاية لان الماء على كل حال باليد يتبدل (قوله فان كانت بغير ملكه) أي أن يتضرر بذلك لا أن يتضرر لما ذكره من أن ليس الشخص منع غيره من نفعه بما لا يضره كالاستئثار بحداره واستباح أو انتفاع بثوره وصاحبه كنافع عب وفيه نظر بل لا يجوز مطلقاً كما تقرر وهذا الصغير رحمه الله تعالى وذلك لأنه مظنة الضرر (في تنبيهه) ما ذكره المصنف من وجوب الملك بالثقة والاستنباط عند تعذره باليد هو ما ذهب إليه حضون واستظهر في التوضيح وأشار الشارح إلى ضعف استظهاره بقوة قبل وهو الظاهر والذي ذهب إليه ابن حبيب أنه لا يجب قال ابن رشد هو الصواب مراعاة لاختلاف الأئمة يسير الذين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام حضون حيث قال يسقط كما يسقط فرض القرائن عن الأئمة ولا يلتزم من الصوابية اتخاذ حرفة ونحوها ولو كان واجبا لشارع من قطعهم اهـ

(قوله وسنته) أي الغسل ولم يتدبر (قوله غسل يديه أولاً) قال في كذا وانظر هل يطلب بتقليل يديه في غسلهما أولاً اه (أقول) الظاهر أنه يطلب وقوله صمغ أذنيه مرفوع عطفاً على غسل بعد حذف المضاف وأطامه المضاف إليه مقامه أي مسح صمغ أذنيه والقرينة على هذا الخذف أبعدا التبع لا يمكن غسله فهو من الباطن هنالما معطوف على يديه والحاصل أن السنتي الغسل مسح الصمغ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وأعمال يسمن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهما يفسلان هنادون الوضوء اه (قوله قبل ادخالهما في الأناة) أي أن المراد بالاولية قبل الدخال في الأناة على ما تقدم في فرائض الوضوء من التفصيل (قوله وهذا مصب السنة الخ) هذا بيانه أنه يورثه حدث الجنابة عند غسل يديه ولا يوجب بقع غسلهما فرائض وليس كذلك بل النية بعد نظير ما تقدم في باب الوضوء من أن نية الوضوء بعد فعل السن وان نية السنتين سابقة على نية الغرض فلا يحسب تحت لأطباق أهل المذهب على أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الأناة من سن الغسل ولو كان كما قال أي تحت من أن مصب السنة على الأولوية لقولوا تقدم غسلهما سنة وذكر النص بعد ذلك (قوله مسح صمغ الأذنين) المراد به جميع الثقب الذي في جفون الأذنين وهو ما يدخل فيه طرف الأصبع هذا هو الذي يسمن مسحه لا غسله ولما لم يوجب المصنف في ذلك من الضرب أو ما يعبه رأس الأصبع خارجاً عن الثقب المذكور فمن الظاهر الذي يجب غسله فله (سند قوله مرة مرة) أي يمتضم مررتين مستتقتين مرة (قوله وهو سنة مستقلة) أي والحال أنه سنة مستقلة (قوله لاستزام الاستنساخ) غير مناسب لأن الاستنساخ لا يستلزم الاستنساخ إلا أن يقال أراد الاستلزام عادتاً أي العادة جرت بأن من يستنشق يستنثر وعلى فرض تسليم الاستلزام نقول يفيد أن الزموم واللازمته واحدة مع أن المقصود أن كل واحد سنة على حدة (قوله أو أن الخ) أي (١٧٠) أو يقال أنها سكت عن الاستنثار والحال أنه سنة مستقلة لأن المؤلف

أطلق الخ نقول به أيضاً وهذا الإطلاق يفيد أن المجموع سنة واحدة مع أن المسمى أن كل واحد سنة مستقلة (قوله أولاً) أي قبل إزالة الأذى الذي هذا محل آخر مغاير للغسل الأول المصداق به والتحقق الأول وهو أن المراد بالاولية قبل الدخال في الأناة وان كان قبلها لم يثبت من هذا التقدير من حيث كونهما أن يغسلهما واجب

التمتع تقدم النية عند غسلهما (قوله وعلى هذا) أي على أن المراد بالاولية قبل إزالة الأذى وهذا جواب عما قاله في قولك معنى أولاً قبل إزالة الأذى يعارض ما سألنا من أنه سبب السد بإزالة الأذى وحاصل الجواب أن المراد بالاولية هنا أولية حقيقة وما سألنا أولية افتراضية فلا تعارض (قوله وفي كلام غير ما يدل عليه) أي ما يدل على أن المراد بالاولية قبل إزالة الأذى وقد تقدم أن التحقيق خلافه لأنه يخالف المصداق في الصحيحين وغيرهما من مما يفتقر إلى صلى الله عليه وسلم قالت أئمة ترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة ففضل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يديه في الأناة وخالف لما تقدم في الوضوء من أن المراد بالاولية قبل الدخال في الأناة على التفصيل المتقدم أي والحكم واحد في الموضعين وكوننا نقول بمعناه أي قبل إزالة الأذى أي وقبل الدخال في الأناة بعد غسل اللحية ليس فيه ما يدل عليه (قوله ثم نوى نية الجنابة) أي ثم أخذ في تقديم الوضوء ما يقدم على الوضوء من غسل الذكر نية الجنابة ثم نوى في الحقيقة نية الجنابة سابقة على ذلك الوضوء لكن هذا في وضوءه واقتصر عليه لمحض الصلاة ما على تقدير أنه لم ينعى ذكره وشرع في أعضاء الوضوء وغسلها نية الجنابة بل أولية رفيع الأصغر واقتصر عليها للغسل صحيح لكنه لا يصح بل يرجوعه إلى الغسل ذكره فثبت في وضوءه ثم إن منه مما لا يكتفى بصلي به (قوله وهذا التقدير) أي وهو قولنا وضوءاً كاملاً مرة (قوله يفسلان أولاً) أي ثلاثاً أو ثانياً أي مرة لقوله وضوءاً كاملاً مرة قبل ويقيد أذنيه مسح رأسه وأذنيه فقد قل في كذا في القوة الثانية ثم إن مصب التنبه التكيل غسلها ومسحها تكريرها أي أعضاء الوضوء في مسح رأسه وأذنيه وان كان يغسلها بعد ذلك يقدم الرجلين على المشهور وعلى تأخيرهما في ترك مسح الرأس وابتداء وجه القول بالترك أنه لا فائدة للمسح لأنه يغسل حينئذ وجهه مقابل أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء وترتج الرجلان بدليل في ماعداهما على الأصل وقيد بهما في الرجلين بالنقل الواجب وأما غسل الجبهة مثلاً فقد مهمما قطعاً

لأن الموضوع واجب الغسل تابع مندوب فيكون فاصلاً محلاً للفور وقطع بذلك يوسف بن عمر وقال الشيخ زروق لم يثبت اه ولعل وجه البحث أن هذا فصل خفيف لا إخلال فيه بالماء الواجبة وقال عجم وأعلم أن السنة في الغسل مع صماخ الأذن وفي الموضوع مع ظاهرهما باطنهما صماخهما وهذا في غير وضوءه الجنبية وأما فيه فهل السنة مع صماخ الأذن التي هي سنة الغسل لو بدأ بها والسنة فيه مع الأذن يظهرهما باطنهما وصماخهما وهو ظاهر قول المؤلف ثم اعتصم وضوءه كمل مرة وقد قدمنا الإشارة لذلك وعليه فإذا قُضِيَ وأتى بسنن وضوءه اندرج فيهن سنن الغسل اه المراد منه تفننا ذلك لاجل أن تنقف على ما قيل في ذلك الموضوع الصعب ثم نرجع لقول الشارع فغسلنا أولاً وثانياً وتدعى ثنت بقوله وظاهر كلام الأئمة المتقدم أنه لا يغسل البدن في وضوءه الجنبية ليعلم السنة غسلهما قبل ادخالهما الماء فلامعنى لاعدته بعد حصول السنة ويجعل قوله في الحديث ثم وضوء وضوء الصلاة على غير غسل البدن لتقدمه ولا ينقض غسلهما من فرجه وعلى هذا يحمل قول الجلاب وصف غسل الجنبية أن يبدأ بغسل يديه ثم يزبل الأذن أن كان عليه ثم وضوء وضوءه كاملاً وقول ابن الحاجب تعالى من شاس ولا كل أن يغسل يديه ثم يزبل الأذن عنه ثم يغسل ذكره ثم وضوءاً وقال الزرقاني وقوله وسنة غسل يديه أولاً أي قبل إزالة الأذى يغسل يديه ثم الماء وضوءه ولا مساعده إلا ما يؤخذ من قولهم ثم وضوء وضوءه للصلاة (قوله اعتصم بعلان في هذا الموضوع خاصة) ولا يغسل فعلها بعد (قوله ولا كل الخ) فتنه صفة كاملاً لا كل يبدأ بغسل يديه فيكون عین ثلاثاً يزبل الأذى يغسل الذكر ثم يمتنعض ويستشق ويصحب الصماخين ويصب الماء على رأسه ثلاثاً وهكذا وأما السنة الخاصة فكثيرة (قوله أن يغسل يديه) أي ثلاثاً (قوله ثم يغسل ذكره) أي ينيه رفع الجنبية (قوله) فيتوقف تحققها على كون الغسل مطلقاً (قوله) أي ينيه غسل البدن المحكوم (١٧١) عليه بأنه سنة لا يجزئ أن هذا مما يؤيد ما قلناه

من أن قوله سابقاً وهذا مذهب السنة الخ غير مناسب (قوله) وكونه ثلاثاً) ولا يعارض سنة التثنية هنا قوله في توضيحه ليس شيء في الغسل يتدب فيه التكرار غير الرأس اه أي لأنه في المندوب كالموصى به والتثنية هنا من علم السنة اه (قوله) كانت هذه الأشياء الخ لا يجزئ أن من جمل ثلثة الأشياء مع الصماخ فيشيد

اعتصم بعلان في هذا الموضوع خاصة قال ابن الحاجب ولا كل أن يغسل يديه أولاً ثم يزبل الأذن عنه ثم يغسل ذكره ثم وضوءاً اه وحاصل ما يفيد كلام الشارع هنا في شمله وكذا ابن هرذوق أن سنة غسل البدن كسنة غسلهما في الموضوع فيتوقف تحققها على كون الغسل مطلقاً ونسبة وكونه ثلاثاً أو كونه أولاً كما في وضوءه وأعلم أن جعل كل من المضمضة والاستنساخ ومسح صماخ الأذن من سنن الغسل اعتصموا به لم يغسل قبله وضوءه المستحب فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سنن وضوءه لا الغسل كما يفيد كلام الزرقاني (ص) ونسب يديه بإزالة الأذى ثم أعضاء وضوءه كاملاً ثم وضوءاً عادلاً وما منه وتثنية رأسه وقوله الماء بلاحد (ش) هنا شروع في مندوبات الغسل وهي كثيرة على ما ذكره وغيره منها البداءة قبل هذه السنن يغسل يديه قبل ادخالهما الماء ثم بإزالة الأذى عن محل هوفيه ليقع الغسل على أعضائه طاهرة

أه لا يمسح أذنيه بل يقتصر على مسح الصماخ وقد تقدم تردد عجم في ذلك وجزم الشارع مع الأذن وقد يقال لا يجزئ أن هذا وضوء قطع من الغسل فهو وضوءه فكونه من سنن وضوءه لا ينافي كونها من سنن الغسل باعتبار الحقيقة فتدبر وبعد كتب هذا رأيت شارح التلخيص قال مانصه وقوله ثم وضوءاً وضوءاً هذا أيضاً ظاهر بعض غسل الجنبية فهو واجب الفضيلة انتهى في البداءة من الأعضاء لشرها اه (قوله بداءة الأذن) أي الصلصة عن جسد فرجه وأغبرمان في وضوءه الماء الواجب البدنه والا كان الغسل باطلاً كذا في عب ويبحث فيه بعدم تسليم الجواب بل يقال يطلب بصب الماء ثانياً وثالثاً وأما حتى لا يتغير الماء (قوله) ثم أعضاء وضوءه) بل يعطف على إزالة في الكلام حذف أي تدب بداءة الأذن ثم يغسل أعضاء وضوءه وقد غسل تغلبه على المسح لأن عمله أكثر وقد تقدم طهارة تغلب (تبيه) لا يجزئ أن يظهره بالشارح وغيره أن هذا وضوءه صورته لأنه يمكن نسبة الأصغر (قوله مرة مرة) مفعول مطلق مبني على العداء وبجر مرة وقوله وأعلامه بالمرعط على إزالة أي تدب بدنه بذلك فله فيما كتبه على نسخة ك (قوله على ما ذكره غيره) أي بناء على ما ذكره غير المصنف أي فالصنف لم يستغرق المندوبات (قوله منها) أي المندوبات التي لم يذكرها الخ ولا يجزئ أي تدب بدنه التسمية ولم يذكرها هنا والظاهر أنه ما هنا ما تقدم في وضوءه من الموضوع الطاهر وغيره مما يمكن بركائه هنا ولعل الشارح أشار بالكثر لذلك (قوله هذه السنن) أي المشار إليها بقوله سابقاً سنته غسل يديه أولاً الخ التي في الصلاة وحذف أعضاء أي قبل بقية السنن لأن غسل البدن سنة أي أن البدن يغسل البدن قبل الادخال في الأناستدوب وحاصله أن غسل البدن في هذا السنة وأما تقدمه على البعض والاستنساخ فتدبر ثلثاً أو أخذ الماء أولاً فيه فتمضمض ثم يغسل يديه قبل ادخالهما في الإناء مطلق عليه أنه أتى بسنة الأناستدوب وهو البداءة فلا اعتراض عليها (قوله هو) أي الأذى فيه

(قوله لا يمن الخ) هذه الملاحظة فيها إذا كان ذلك الحمل فرجا لا غيره فلا تنطبق الطهارة على الأمرين أي وأما لو لم يغسله بنية الجنابة وتوضأ
 لا حرج إلى أن يغسل ذكره فنهض وضوءه لأن هذا ظاهر إذا ما شرد ذكره لم يدعون حائل أو انقضاء (قوله على مذهب المدونة)
 ومقابله عدم الاجزاء كذا كره الجلباب (قوله ثم بعد إزالة الأذى الخ) الأولى أن يقول ثم يغسل ذلك الحمل فرجا أو غيره بآتي بالسنة
 المتقدمة التي هي غسل الدين مرتين على ما قاله والمضغضة والاستنشاق (قوله بنية فرج الجنابة) لا حاجة لذلك بعد فرض أنه نوى الجنابة
 عند غسل ذكره فيحصل كلامه هذا على ما إذا لم يوجب الجنابة عند غسل ذكره لكن بآتي على ما تقدم من التفصيل (قوله أعلانه عما منه
 وميلاره) أي يقدم أعلاما للمبصر عما منه وميلاره أي الأعلى التي في الملبس والمبصر يقدم على الأسفل فيما يعني أن أعلى
 النشيق الأعلى يقدم على أسفل الأيمن وأعلى الشق الأيسر يقدم على أسفل الأيسر (قوله وفي أعلام الجلباب المتكسر) لا للفتل حاصله
 أن الضمير في أعلام الجلباب المتكسر وفي ملبسه للفتل ففقد أنه يقدم شقه الأيمن بلبسه على الأيسر بتمامه ثم يلبسه على ما قاله
 بعض الشراح الظاهر ثم بعده البطن والصدر ١٥ والظاهر أن يقول وما بعده الصدر ثم البطن فالصدر مقدم على البطن ولو رجع
 الضمير للفتل وقدر مضاف أي يلبسه لكن (١٧٣) أحسن ليكون الضمير على وتيرة واحد وتوضيح شيب بأن الأعلى ينشئ إلى

الركبتين ولو رجع الضمير في أعلامه
 للفتل كالضمير في ملبسه لا لآدم
 أن الأعلى أيسر وأيمن يقدم على
 الأسفل أيمن وأيسر وحديثه فيفضل
 أو لا الشق الأيمن إلى الركبتين على
 ما قرره شيخنا رحمه الله تعالى ثم ينتقل
 الشق الأيسر إلى الركبة ثم ينتقل
 الشق الأيمن فيفضل من الركبة
 للأسفل ثم ينتقل للشق الأيسر
 فيفضل من الركبة على رجل
 والفرج الثاني من ترجيع الضمير
 للضمير رجعه ضمنا الضمير قال
 رحمه الله تعالى وعليه فيفضل
 الأيمن بلباسه يظهر إلى الركبتين
 ثم ينتقل إلى الأيسر كذلك ثم يفضل
 من الركبة اليمنى للأسفل فمن
 الركبة اليسرى للأسفل ١٥ (قوله
 بأن يمهأ بكل واحدة) هذا ظاهر

ثم يغسل ذلك الحمل فرجا أو غيره بنية غسل الجنابة لا يمن من نقض الوضوء حتى ذكره بعد ذلك
 وإن لم ينو رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا يمن غسلة فأن يلبس جسدك وكثير من الناس
 لا يتفطن لذلك حتى يغسل فرجه ثم لا يعمد حفظ الوضوء فيؤدى على سلطان الفسل لهرز
 غسل الفرج عن نية طهارة المؤلف في شرحه على المدونة النسخي وإن نوى رفع الجنابة في حين
 إزالة البسامة عنه وغسل غسلا واحدا جزأ على مذهب المدونة ثم بعد إزالة الأذى بآتي
 بالسنة المتقدمة ويستحب أن بكل المروء على أعضاء وضوءه مرة بنية فرج الجنابة عنها
 ولو نوى رفع الأصفر جزأ ولو ذكره كرا لا كبره على بفرجه فنية الجنابة عليها بغير متبعية كما هو به
 كلام المتقدم منها تقديم أعلامه على ميلاره وتقدم ميلاره من أعلامه وأسفله على
 ميلاره منها والضمير في ملبسه للفتل وفي أعلام الجلباب المتكسر ومنها ثلث غسل رأسه
 بأن يمهأ بكل واحدة ومنها ثلث الملبأ لحدب صباع خللا لا أن يشعأ ويقتصر السرف
 للموسس ما لا يتفرغ لغيره ولا ثلثه بكنية غلبه الظن بخلاف غيره وليس هذا تكرار ما
 قوة في باب الوضوء قوله ما يلبس كل غسل لآدم أعاد ذكره هناك لبسه بهذا (من) كفضل
 فرج جنب لعوده لجام (ش) هذا تشبيه في الاحتصاب يعني أن الشخص إذا أراد أن يعود إلى
 وطه زوجته أو آمنه فله تسخيه أن يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة
 والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يجمع فليتوضأ وفي الغسل فواته تقوية العضو وأعمال
 الاقتوازة البسامة وكذلك تسخيه لآدم غسل فرجها كذا كره قوله كفضل فرج جنب أي
 ذكر أو أنثى (ص) ووضوئه لآدم لا يمين (س) أي ومن السجود وضوءه الجنب ولو أتى لآدم

كلامهم وبه الفتوى فتكون الثانية والثالثة متسببا واحدا ومقابل ذلك أن تكون غرقا في الشق الرأس والثالثة ولو
 لا علامه فعل الأول معنى المصنف غسلة ثلاثا على الثاني جعلها ثلاثا (قوله فقيامه) أي تقليل ما أدى لآدم لا لتكليف الأفعال (قوله
 خلافا لابن شيبان) يقول لا يبي أن أقل من صاع (قوله ما لا يتفرغ لغيره) أي سره فلا يتفرغ لغيره وهي حال بحسب المعنى أي حالة كون
 السرف سره فلا يتفرغ لغيره وأراد به المستحب وقوله ويكتفيه أي الموسوس غلبه التلح هذا عن ما تقدم في المستحب ولذا قلنا
 أراد به المستحب وقوله بخلاف غيره أي فلا يمن الاعتقاد بالآدم تقدم ما فيه (قوله ليس به الخ) هذا كلام غير مناسب لآدم لآدم
 لكون الفسل مشبه بالوضوء مشبه لآدم بتقديم الفسل ذكر (فإن قلنا) كلامنا من غير هذا الكتاب (قلت) وبالوضوء
 معلوم من غير هذا الكتاب بل المناسب أن يقال أن الفسل فيما تقدم لغيره أنه كل وضوء ثم أراد أن يذكره في باب لكونه البلب
 المفهوم منه ذلك المعنى (قوله وأعماله الآتية) ثم تقوية العضو وظاهر التنبيد عاد لوطوا الأولى وأغبرها وخصه بعضهم بالآدم
 وأما غيره فما يجب غسل فرجه وعل وجهه ثلاثا يدخل فيها الجلدة التي قاله عب وهذه ضعيفة إذ غاية ما يربط عليه تليخ الفر
 بالجماعة وهو مكره ولو بالنسبة للفرغ أذا رضى بذلك (قوله وكذلك يستحب الآتية) تبع فيه الزهراقي وفيه نظر فقد قصر وعلى الذكر
 كما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يجمع فليتوضأ

(قوله من نام على طهارة) أي سواه كان جنباً وغير جنب فأن كان إذا مات مان طاهر توهض طهارة شرعية أمر بها الشرع غير الطهارة
المعرفة بما تقدم فحياب بان الترميز في تقديم طهارة ترميز بنوع منها (قوله لنام على طهارة) وعليه فطلب منه الوضوء وحسب
وحيده ما يكفي وضوءه وحده لما للصل أولاً (قوله وقيل فلتشاط) أي التسل إلا لأن كان مراده يقتضي ولو آخر القيل وعلى ذلك لو وجد
من الماء لا يكشفه لنفسه فله لا يطلب منه الوضوء والتعطيل الثاني وهو التشاط أرجح لأن الأول لا يناسبه إخراج الحائض لأنها
عليه سادسة بخلاف ما في على الخلاف في العلة كما أشار ذلك الدرر إن الحائض يقتضي في الجمع بين التعطيل بالتوم على طهارة
وأخراج الحائض شيء (قوله ويمكن تخيجه على الثاني) فيه نظر لأنه إذا جعلت الأدم بمعنى غسلها لا يفهم قصده الأعلى ملاحظة
عده وعن جعلها للتعطيل (قوله لا مطهر) فإن قلت ترميزه بأنه طهارة تراد به يقتضي أنه مطهر قلت قد تقدم أن الطهارة تطلق
بمعنى أعم (قوله ولم يبطل الإجماع) مفاده أنه لا يبطل بخروج المني بل يقتضيه ولا يظهر وإقارن أن مراده بل الجامع حقيقة أوسع كما
تخرج المني بل يقتضيه (قوله أي ولم يبطل الخ) ظاهر تلك العبارة أن أجزأ الأول بطل أصلاً بل الجامع الثاني والظاهر أنه لم يبطل بل
يطلب بوضوء آخر يترتب النوب عليه والوعود على تركه فليقتضي إبطالها (١٧٣) بالوضوء الثاني ثواب الأول باق وما أقامه
للمصنف من بطلان الوضوء
مراده طلب وضوء آخر والحاصل
أن الأولى أن الضمير على معنى
الوضوء ولا حذف وأن يقال معنى
بطلانه أنه حكمه بمعنى أنه يطلب
بوضوء آخر (قوله حتى يقال بطل
حكمه) لا مانع من ذلك والحكم في
كل شيء يخصه (قوله لا جبر
للاوضوء) لا يخفى أن الجبر لا يقدم
له ذكر بل يتعين أن يكون الضمير
عائد على الوضوء ولكن على حذف
مضاف أي أجزأ الوضوء (قوله
فيبطله كل ما يبطل غيره) أي من
كل ناقض (قوله واقتصر مع الخ)
لا يخفى أن مفاده أن قول عياض
ببطلانه لا يقتضي بطل ناقض مع
أنه يفيد أنه يقتضي بطل ناقض
فالحاقه بينهما انحطاط من جهة

ولنهاراً ومنه لا حائض بعد انقطاع دمها وكذا غير الجنب من كل مراد التوم وقوله عليه
الصلوات السلام من نام على طهارة تعطلت روحه تحت العرش ولا يتيم الجنب إذا لم يجد ماء
أو وجد ماء لا يكتفي بالوضوء واختلف في علة استصحاب الوضوء للجنب فبطل ليس على
طهارة وقبل فلتشاط أي لعله يحصل نشاط القلب وظاهر كلام المؤلف الأول أن ظاهره
أن الأدم في التوم للتعطيل أي بوضوءه لأجل قوم أي لأجل أن يتم على طهارة ويمكن تشبيهه
على الثاني بجعل الأدم بمعنى عند أي عند قوم وكون الصلاة التوم على الطهارة والنشاط
شيء آخر وقوله لا يتم مفرغ على العتبين جميعاً فلا ظن فرعه على الثانية لأن التيم مبيع
لا مطهر (ص) ولم يبطل الإجماع (ش) يعني أن وضوء الجنب التوم لا يبطله شيء من
مبطلات الوضوء إلا لجامع لأنه لا يشرع رفع حدث وانما هو علة فلا يقتضيها إلا ما عطلت
لأجله وبعبارة أخرى أي لم يبطل أجزأ وضوء الجنب إلا لجامع دون غيره من مبطلات وضوء
غيره لأن هذا الوضوء أرفع حدثاً حتى يقال بطل حكمه فالضمير في قوله ولم يبطل لا جبر
للاوضوء وأما وضوء التوم لغير الجنب فيبطله كل ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمر وانظره
مع قول عياض في شرح الحديث السابق قلت وهذا الوضوء يقتضي الحدث الواقع قبل
الاضطجاع الواقع بعده اهـ (ص) وقسم الجنبية مواقع الأصغر والقراءة إلا كما في
لنعوذ ونحوه (ش) يعني أن الجنبية تمنع كل ما يمنع الأصغر من صلاة وطواف
ومسح ومصحف وترديد أشيا منها القرائن كسنة اللسان لرجل أو امرأته لا الحائض كما يأتي
وعمل منع القرائن في غير الآية والاشي ونحوهما على وجهه النوع عند روع أو نوم

أنفساً لا الأولية يقتضي بكل ناقض في أي وقت ومقادير ما يقتضي بكل ناقض في أي وقت بل يقتضي بكل ناقض فيما
قبل الاضطجاع لا بعده (قوله يقتضي الحدث) أراد به مطلق الناقض أو خصوص ما يخرج من الاعتدال له الفصال بحيث لا يتأخر أن
غرومته وما في عياض ذهب إليه بعض الشراح لأنه قال وأما وضوء غير الجنب التوم يقتضي الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا يقتضيه
الحدث الواقع بعد الاضطجاع (قوله لا الواقع بعده) أي بالنسبة للتوم على طهارة لا بالنسبة لصلواته ونحوها ولكن المعتبر كائنه شيئاً
الشيخ عبد الله بن ابن غب أنه يقتضي بالحدث السابق على الاضطجاع واللاحقه (قوله مواقع الأصغر) أي مجموعات الأصغر
(قوله صر كلسان) وأولى إذا كان يسمع نفسه فالمصنف نص على التوهيم فالحدث زعمه القلب أي فلا يمنع من القرائن تقلبه (قوله
وتحليل منع القراءة الخ) محل مبتدأ وقوله من غير الخ أي كثر الخ (قوله ونحوهما) أي وهو إلا أنه الواحدة فالخالف أن المراد
بكاله الثلاث فمن ثلث دخلت الكافي الآتين (قوله على وجه التعوذ) ولا يجوز له التلاوة أي علة كون الآتين والآتين
على وجه التعوذ أي أن الآتين ونحوهما إذا كان على وجه التعوذ فلا يحرم قرائنه من ثلث (أقول) لا يخفى أن هذا
يقتضي أنه في حال التعوذ بعد قراءة ما بعده فاتر ولا يفتقد كرفي لأن الاستثناء في المصنف منقطع لقوله في توضحه لا يساح ذلك
على معنى القرائن بل على معنى التعوذ والاستدلال ونحوه فثبته (قوله عند روع) أي خوف (قوله أو نوم الخ) أو ما عطفه ونحوه يجوز الجمع

(قوله أو على وجه الرق الخ) قال عجم والظاهر أن من الرق ما يقال عند كرمه بالعبادة بما عاهد عنهما مشقة الجمل لأن ما يحصل به من جهة ما يقصد بالعبادة اهـ وقوله والاستدلال كما لا بد من استنتاج الكلام في الذين وهم من أبا إلى علم (قوله لمشفقة المنع) أي محل المنع في كذا وكذا المشقة المنع على الإطلاق (قوله ولا بعد قارئاً) ويرتبط على كونه لا بعد قارئاً لأنه لا يطلب منه أن يقول أو يقرأه من الشيطان الرحيم لأجل القراءة (قوله ولا ثواب القراءة) علل عجم كونه ليس له ثواب القراءة بأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً لرب عليه أن التعوذ مأثور به فيحصل بقصد الاستئصال بقراءة التعوذ فلو قال لا ميس قارئاً لما تقدم لمكان أحسن فاذن يمكن أنه واجب عند قصد التعوذ أو ذاتاً متلاً وأما إذا تعوذ مطلقاً فهل له ثوابه من حيث أنه مأثور به وهو الظاهر وكذا ينبغي على إمام وقتي في فتحه وجوباً فيما يظهر وهل كذا ينبغي في صورت سنة أو لا وهو الظاهر (قوله وفي كلام المؤلف بحث) لا ينبغي أن الصحتان بما توجه عليه إذا كانت متكررة في المعنى وأما إذا كانت واحدة فمنها الذي هو أحد عشر حرفاً (قوله تعوذاً) أي يقرأ لأجل التعوذ (قوله بل ربحاً يشمل كلامه قراءة قل أوى) بأن ربحاً للعبادة النبوية ولما كانت العبادة تصرف في العبادة في النفس أي بلفظ ربوا والظاهر عدم الشمول (نتيجه) قال عجم ولا ينبغي أن يكون مما يتعذ به لأجل ما في الذين وكذا يجري نحوه فيما روي به أو يستدل (قوله الأسير الكعوذ الخ) يدخل (١٧٤) تحت الكاف أيضاً التبرك فقد قال البيهقي تعوذاً أو تبركاً وله أن يكرر عند تكرار الرق وانصرف أو ألقى أو التبرك (قوله لكان أخصر وأحسن) الاختصار في ظاهره ولكنه يحذف ونحوه والاحتياط من حيث شموله لقراءة قل أوى فتدبر (قوله ولو مسجد يشبه) أي وهو المعتمد أي ولو مقصود بالصحة للجمعة فيه على الرابع (قوله أو مستأجر) أي لأنه لا يشترط في الوضوء أن يكون على جهة التأيد (قوله ولو طائر) أي ولو جئنا من قبله ما أشار به بقوله وقيل المراد الخ (قوله وعابر السبل الخ) حوالب عما يقال الآية تنافي ما ذكر من أن العابر يجوز له بدون الغسل (قوله ولا جنبا الخ) منصوب على الحال أي ولا تقرأ ولا الصلاة في حال كونكم جنباً ما يلاحظ وهو

أوعلى وجه الرق والاستدلال لمشفقة المنع على الإطلاق ولا بعد قارئاً ولا له ثواب القراءة وفي كلام المؤلف بحثان يجوز لغيره قراءة للصوتين بل ظاهر كلام البيهقي أنه لا يقرأ المعوذتين أو الكرمي مع القوله يقرأ البير ولا حذفه تعوذاً بل ربحاً يشمل كلامه قراءة قل أوى فلو قال المؤلف الأسير الكعوذ لكان أخصر وأحسن (ص) ودخول مسجد ولو جئنا (ش) أي وكذا جئنا من جنبين بدخول المسجد ولو مسجد يشبه أو مستأجر يرجع بعد منة الجارة فلو أوعا راعي المشهور وعابر السبل في الآية المسافر أي لا تقرأ والصلاة أو تمسك بركتي حتى تعلم ما تقولون ولا جنبا لأعابري سبل في التيمم وقيل المراد لا تقرأ ومواضع الصلاة لا يجتازين وهو وجه القول بالمواز (ص) ككافر وإن أذن مسلم (ش) هذا تشبيه في منع دخول المسجد والمعنى أنه يحرم على الكافر أن يدخل أي مسجد كان وإن كان المسلم قد فعل الصلاة فممن الله تعالى فلا يسقط عنه ما لم تدع ضرورة حكيمة واستحب أن يدخل الكافر لما رتب من جهة علمهم (ص) ولا ينبغي تدقيقه ورأى نسخة طبع أو بعين (ش) هذا شروع عنه في ذكر علامات التي الميزة عن غيره وأعلم أن التي إذا كان وطئاً من صحيح المزاج فرائحته كرائحة الطلح بالعين المهملة وفيه لغة بالحاء المهملة

يجوز له بدون الغسل (قوله ولا جنبا الخ) منصوب على الحال أي ولا تقرأ ولا الصلاة في حال كونكم جنباً ما يلاحظ وهو أو زال يقال رجل جنب وامرأتها جنب ورجلها جنب لا يمر بجرى المصدر ولا ضم مصدر بل هو اسم مصدر لأنه لا يستوف حروف الفعل لأن فعله لا جنب فصدره لا جنبا ولا جنبا أو أصل الجنابة بعد وهي جنباً لا يجتنب موضع الصلاة أو يعماته الناس وبعد عنهم حتى يغتسل (قوله لأعابري سبل في التيمم) أي أن المسافر إذا كان جنباً يسوغ له أن يتلبس بالصلاة لكن مع التيمم فالسبل الطريق والمسافر عابرها أي يجتازها وفي هذا دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث لأنه عليه قنوه حتى تغسلوا (قوله وقيل المراد الخ) وبه قال الشافعي رضي الله عنه وهو أقنع من أئمتنا من مسلمة (نتيجه) ليس الصحيح الحاضر أن يتمم بدخول إلا أن لا يجحد الماء إلا في جوفه أو يلبغي إلى الميتة أو يكون سته داخله وأما الرض والمسافر فلم يدخوله التيمم (قوله والمعنى أنه يحرم على الكافر الخ) أي لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ويحرم على المسلم أن يأذنه في ذلك (قوله كنبه) بأن لم يوجد غير الكافر والظاهر أن من ذلك ما إذا كان الكافر هو الذي يحسن الناحون للمسلم وهل من ذلك إذا كان يأخذ جراً أو قل والظاهر أنه إذا كانت قلة خفيفة لا يباح لأن كثرت والظاهر أن الكثرة تعترف في نفسها (قوله واستحب ما لك) هكذا نسخة الشارح استحب بالتاء والحاء أي يذب أي يغلب الفحول من جهة علمهم واجب (قوله تدقق) قرر شيئاً أن التدقيق فهمو في بعض الشرع أن من المراتب السبل ولا يتدقق (قوله أو بعين) قال المواقف يفر من رائحة الطلح والعين فأوفي كلام المصنف معنى أو أوعا لا بد من تقديره عجم أي غريب رائحة طلع الخ أو عابراً تشرى قنوه أو بعين أي في حال طروته وأما ليس كل رائحة البيض (قوله من صحيح المزاج) بكسر الميم أي

[illegible]

فاتقوا القابض وإن أیزد علی الله
لا یصلی به الا بعد أن یر علی أصله
الوضوء بالماء الخال آنهما فرأمن
جهة أخرى وهی أن أن أیزد
بقول لایمن نية الوضوء وهو
المعتمد بنا علی أن الحدث یرتفع
عن کل عضو باقراده والقابض
بقول لا یحتاج لنية بنا علی أن
الحدث لا یرتفع الا بعد تمام الوضوء
(هوه) وناعلم بقول الخ) فیه إشارة
إلی أن المداد الوضوء الذی یوصف

وهو أول حمل الفحل ويسقط عنه غاربه وتقيد بأربعة احترازات من اليأس فانه أشبه بشيء
مفصول البيض وصحيح المزاج احتراز عما إذا كان مرضاً فانه يتغير فيه وقتختلف وقتحه
وقائضه ثلاثين يوماً بعد البلوغ كالحمة الطلع علم أمضى وأغلبه بذلك وإن كان يشبه غيره
لانه الموجود في بلادهم وقيل غير ذلك (ص) ويجزئ عن الموضوعاتين عدم جنبانه (ش)
أي ويجزئ نية الفحل الا كبر من جنبانه أو حبس أو نفاس عن نية الاصران كان جنباني
نفس الامر بل وإن تبين بعد اغتساله عدم جنبانه قال في الزكاة فان قصر المتطهر على
الفحل دون الوضوء أمر مؤذ في الفحل الواجب ما غفره فلا يجزئ عن الوضوء ولا يمين
الوضوء إذا أراد الصلوة أو تأمى قبل المؤلف ويقضى عن الوضوء لا شدة إلى أنه لا انقض الوضوء
وتقدم هذا في قوله ثم أعضاء وضوئه كلمة (ص) وغسل الوضوء عن غسل محله ولوانبأ
بجنبانه (ش) أي ويجزئ الفحل بنية الوضوء عن الفحل بنية الجنبانه ومعنى ذلك أنه إذا غسل

الفعل بكونه يفى عنه الوضوء المتقدم على الفعل لأنه بعد أن أعقل الفسل الذي يلى به يطالب أن يأتى بعد ذلك وضوءاً ذا ثلث هذا لأن تقول لا يخفى أن صورته وضوء حدث بعده نية الخباطة وتقدم له ليس به نية مخصوصة هي نية الحدث الأصغر فهو وإن قطعه عن الفعل فلا يظهر معنى لقوله المصنف يجوز عن الوضوء المتقدم فلا يظهر أن معنى قول المصنف يجوز عن الوضوء وأن الإنسان إذا اغتسل لا يطالب بعد بالوضوء بل يأتى به بعد المائتة ثم ما رافع الخباطة فقط أعين أن يكون وضوءاً قبل ذلك وألام ما كان يتم ذلك الألفرض أنه وضوء حقيقة بنية مخصوصة لا بد منها وليس الأمر كذلك فتدبر (قوله وغسل الوضوء) أي يغسل محل الوضوء الخ في الأصغر أي ينتهي عن غسل محله في ألا كراهة للفعل الأصلي احتراز عن غسل الرأس في الوضوء فلا يجوز عن غسل الرأس في الفسل لأن غسله في الوضوء ليس واجب بل ما مر أم وأكره وأما خلاف الأولى فلهن واجب عن واجب (قوله ولأنسبا لحنايته) أي إذا كان طالما لحنايته بل وإن كان وما لفته على التسان فقدم أنه عند العلم الأولى وذلك لأنه في حالة الفسل يحدث الخباطة كأنه ناولها معنى وإن لم يكن ناولها سابقة بخلاف صورة التسان فلهن ليس فلهن إنما يغسل أعضائه البنية (قوله ومعنى ذلك الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وغسل الوضوء الوضوء السابق على الفسل ويكون حينئذ كغير الوضوء المتأخر عن الفسل مع كونه يكتفى أيضاً بالاولى أن رايه ما هو أهم وحينئذ يغتصن عن قوله كلفتمنا وإن عن حيرة فإن قلت ما أخرج عليه عما مع الاستغناء عن قوله كلفه الخ قلت لو قصر المصنف على ما في الشرح رحمه الله لا واه قوله كلفتم من حيث اقتصانه عليها أنه لا يجوز عن الوضوء المتأخر مع أنه يجوز ذلك لا يخفى أنك خبره بأن المبالغة صالحة لمصورتين وأما قبل المبالغة لا يظهر إلا في الوضوء المتقدم ولا يظهر في المتأخر لأنه في حالة التأخر كان قد غسقه نية رفع الخباطة فكيف يعقل هذا إذا كان متعدداً لحنايته

(قوله بخلاف تيم الخ) هذا أحد محترزات المصنف الذي من محترزاته ثلاث صور بحسب القسمة العقلية لا بحسب القسمة الشرعية
 انه صورته ان فقط الاولى مسح الوضوء من مسح محله كنه زلة في رأسه ولا يتقدم على غسله في الفسل فانه يسجد فان مسح في
 الوضوء في غير ذلك مسح محله في الفسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه قلت وكلامه هو الظاهر الثانية مسح الوضوء من
 غسل محله فلا يميز قطعا كنه وضوء مسح رأسه فلا يميز عن غسل الرأس في الفسل وهما ان يمكن تارة شرعا الثالثة العقلية فقط
 غسل الوضوء من مسح محله أي بان يكون المسح متصلا في الفسل دون الوضوء وهذا لا وجود له في الشرع (قوله وان عن جيرة)
 المناسب أن يقول كلمة وان في صحيح لانه لا شأن بالمبالغ عليه هو التوهم ولا شأن أن يباين غسل الوضوء من غسل الجنابة في عضو
 صحيح توهم فيه عدم ذلك كثر مما توهم (١٧٦) عدم ذلك في عضو من بعض قدبر (قوله لان الفسل فيها واحد) وهو الفسل الخ

أعضاء الوضوء منه الوضوء ثم أراد أن يقتصر على ذلك ولا يفسله بجنابة فانه ذلك يميزه
 لان نسبة الوضوء يميز عن الفسل فانه الخمي بخلاف تيم الوضوء لا يميز عن تيم الفسل
 والفرق أن الفسل فيه نيابة أصل عن أصل والتيم فيه نيابة بدل عن بدل واطلاق الوضوء
 على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لا شك فيه انه صورة وضوء هو في الحقيقة جزء
 من الفسل الا كبر وانظر ثم حنا الكبير (ص) كلفه منها وان عن جيرة (ش) يعني أن من ترك
 لمع من الجنابة في أعضائه الوضوء ثم غفلت في الوضوء يمينه فانه ذلك يميزه ولو كانت اللمعة
 التي في أعضائه الوضوء من جيرة مسح عليها في غسله ثم سقطت أو رثت فغسلت في الوضوء
 بنيتها وانما أجزأ غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفعل فمع ما واحد وهو ما قرأنا ظاهرا
 أحدهما عن الآخر بخلاف من تيم الوضوء ناسا للجنابة فانه لا يميزه لان التيم للوضوء
 نائب عن غسل أعضاء الوضوء وتيم الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يميز ما نائب عن
 غسل بعض الجسد عما يتوب عن جميعه * ولما فرغ من الكلام على الطهارة الأصلية صغرى
 وكبرى شرع في الكلام على نائب الصغرى وهو خاص ببعض الأعضاء وهو مسح الخلف ولم
 يحدد من عرفة قال شارح الحدود و يؤخذ من كلامه أن حدثا امرارا باللباولة في الوضوء
 على ختن ملبوسين على طهر وضوءه لا عن غسل الرجلين قال وانما قصدنا بظاهر الوضوء مع
 أن طهر الفسل مسح المسح احترازا عما لو اغتسل العانة ثم أحدث الحدث الاصفرا فانه لا يصح
 له المسح مع أن هذه الصورة تدخل أو أسقط لفظ وضوءا يصدق على الحدث حدثا أصغرا أنه
 لبسهما على طهر وهو الطهر الا كبر فخرجت هذه الصورة بقول على طهر وضوء انتهى وفيه
 نظر لانها اذا قصد اخرج هذه خرجت صورة أخرى وهي من طهر لا كبر ولم يحدث فلسهما
 مع صحة المسح فيها أي فخرج أيضا ان قيدنا بالوضوء مع أنه يصح فيه المسح كما ذكرنا لجمعها الحدث
 ما نصعبه غير جامع فلو قال ملبوسين على غير حدث كان يلزم ما لنا

فصل في ص رخص (ش) هذا بان لحكم المسح في رخص أربع وجوه فالرخصة هنا
 مباحة فالحكم مباح والفعل أفضل منه عند الجمهور فان قيل كيف يكون مباحا مع أن ابن
 ناجي صرح بأنه ينوي به الفرض بخلاف ذلك يقتضي الوجوب وهل يكون الشيء واجبا

أي مع كونها فرضين أصليين
 فالجمع على واحد بخلاف ما إذا لم
 يتقدم الفعل أو يتقدم لكونها فرضين
 بان كان أحدهما فرضا والآخر
 سنة أو مستحبا ثم إن ذلك يقتضي
 أن هذا لا يمكن موجد في التيم مع
 أنه موجود في التيم فلذلك أعرض
 عن ذلك والتفت لقوله لان التيم
 الخ فلم يكن جيز العبارة على نسق
 صدرها ولا يفتي أن التعليل المتقدم
 أحسن (قوله ويؤخذ من كلامه)
 أي من المسح على الخنثين في كله
 الفقهي (قوله وفيه نظر) أقول
 لا يفتي أن النظر متوجه عليه
 حيث أتى بقوله وانما قصدنا الخ
 أي أن المراد بظاهر الوضوء الطهر
 الناشئ عن وضوءه لا عن غسل
 والا فلا قول ومرادى بظاهر الوضوء
 الطهر الذي يصح الصلاة سواء
 كان عن وضوء أو غسل لما وردت
 في فصل المسح على الخنثين
 (قوله رخص الخ) الرخصة في اللغة
 التيسير والسهولة وشرعا حكم شرعي
 سهل انتقل اليمن حكم شرعي
 صعب لعذر مع قيام السبب للحكم

الأصلي فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو شدة الترع واللبس مبلا
 والسبب للحكم الأصلي كون المائل قابلا للفعل وتمكنه احترازا عما اذا سقط (قوله أربع) أي لأوجب ولا غيره وذلك لان الرخصة تارة
 تكون وجوبا كوجوب كل الميتة للظفر وتارة تكون نهي كندب القصر في السفر وتارة تكون خلاف الأولى بخلاف أوله فبظهر
 مسافر في رمضان وتارة تكون ناهية كإباحة السواك والرخصة هنا من ذلك القبيل (قوله فالرخصة هنا مباحة) لا يفتي أن المغير عنه
 بالرخصة نفس المسح وليس هنا الرخصة بالمعنى المعروف لانها باعتبار ما لحكم فالأولى أن يقول فالرخصة هنا مباحة ومجيبا بان العبارة
 على حذف ضماضي أي يقتضي الرخصة (قوله والغسل أفضل الخ) لا يفتي أن الإباحة اذا ذكرت في شأن الرخصة ظاهرا لم يباح استنواه
 الظرف مع أن قوله أفضل يؤيد بان المسح خلاف الأولى كقوله للمسافر فالأفضل أن يقول فالحكم خلاف الأولى (قوله عند الجمهور)
 ومقابل المسح أفضل (قوله ينوي به الفرض) أي ينوي بالمسح الفرض أي ينوي الواجب أي أداه الواجب (قوله وذلك يقتضي)

أى لانه اذا سكن بنو به أداما الواجب عليه بلزم أن يكون واجبا عليه الا انك تحصر بانه يقتضى أنه لم يسمع الخفن ولم يمتصة
 الايجرد المسح انك لا تكفى والظاهر أنه تكفى ولا يشترط أن يقصدنية الفرضية (قوله كافى الوضوء الخ) فتقول هنا المسح مباح
 من حيث انه فعله ولم يتركه والغسل واجب من حيث انه أدت به عبادة كافى الوضوء قبل الوقت (قوله وما يقال الخ) جواب عما
 يقال لأحاجة قلت لان عمل الإباحة غير محلى الوجوب وحاصل الجواب أن ذلك لا يصلح لان الذى يصف بالإباحة وغيرهما من الأحكام
 انما هو المفعول هكذا فانه شارحنا تباعا لشيء آخر قال زقانى ثم ان الاشياخ قد عارضوا نصوص ثلث العبارة ويقولون الصواب أن يقول
 انما هو الفعل لقول ابن السبكي لا تكلف الأفعال أى والانتقال ليس بفعل للمكلف (وأقول) نقرر عندهم أن الفعل تارة
 يطلق بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الحاصل بالمصدر ومرجع الاول الى تعلق القدرة بالحادثة بالقدرة وان شئت قلت الى مقارفة
 القدرة بالحادثة بالقدرة والحركة ومرجع الثانى الى الحركة فلهذا لم يفتى بالمكلف على ما قرر فى
 محله وهذا ليس بعمل تحقيقى لذلك والفعل بذلك المعنى مفعول العبد حقيقة لانه متعلق بقدرة وان ارادته وكل ما كان كذلك فهو مفعول
 صدق الشارع رجحه الله فى قوله انما هو المفعول ولا ينافى ما قاله ابن السبكي لما قلنا فانهم يفتى بتعريف تلك العبارة بقوله فى
 ودقة من تبع (قوله أسبابه) أى من الحر والبرد ونحوهما أى (١٧٧)

من شغل وخوف فوات رقة (قوله
 نص هنا على التعميم) أى يقع ذلك
 التوهم ونوطة تقوله ونوطة
 معطوف على ذلك المحذوف (قوله
 فيعمل المكلف وغيره) لا يتحقق
 ان الشمول للمكلف ظاهر وأما غيره
 فنساعلى ان الامر بالامر بالشيء
 أمر بذلك الشيء (قوله ملازمة الدم)
 مبتدأ وقوله أكثر غير واجبة حاله
 (قوله لا يتركهم) عليه لعل وهو
 التخصيص على التعميم مع علمه
 وهى الرطة أى علمه المعطوفة
 (قوله لانها طاهرة) علمه بالجمع الخ
 فرضيه ان المتخصصه فى ثلث
 الاحوال الثلاثة لا يكون دم
 الاستحاضة ناقضا لوضوئها فهى
 طاهرة بذلك الاعتبار من ثلث الدم

مباحا للجواب ان المسح هنا مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذ الذى الواحد قد يكون وجهان
 يصف بالإباحة من جهة وبالوجوب من جهة كافى الوضوء قبل الوقت فانه يصف بالإباحة
 لفعله قبل الوجوب وبالوجوب يملكونه تؤدى به العبادة مخصوصة فقد روى وجوبا وما يقال من
 ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذى يصف بالإباحة وغيرهما انما هو المفعول كما
 قررناه ولما كان يتوهم قصر رخصة المسح على الرجل لانه الذى يضطر الى أسبابه غالبا نص
 هنا على التعميم فقال (ص) (رجل وامرأة) أى ذكر وأنثى فيعمل المكلف وغيره ونوطة
 لقوله (وان متحصنة) ملازمة الدم لها كذا أوستور به أو نائمة ثلاثتهم عدم الجمع بين
 الرخصتين لانها طاهرة حكا والمر وف حواز المسح بمضراً ومضراً كما أشار اليه بقوله (بمضراً
 سفر) وقيل بالسفر خاصة وانما قدم المؤلف الحضر على السفر المتفق عليه اهتماما بأمره لانه
 اختلف فيقول ما ليدون السفر وكأنه اقتضى بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
 فقد قدم تعالى الوصية على الدين وان كان أكتنعها اهتماما بأمرها لانها لا تترك معهودتى
 الشرع بخلاف الدين لانه معلوم عند كل أحد وهما لا يختلف قول ما فى السفر كالدين المعلوم
 عند كل أحد وقوله بمضراً الخ متعلق برخص أو مسح وهذا أولى (ص) مسح جوب بجلد ظاهره
 وباطنه (ش) هذا نائب فاعل رخص بنصفه أبيع أو أبيعز والافرخص انما تعدى اليه بغير
 وبعبارة أخرى لان المرخص فيه يتعدى اليه بغيره والمرخص له يتعدى بالدم كقولهم رخصت
 زريق كذا أى رخص فى مسح جو ريد وهو ما كان على شكل الخلف من قبل أو نحو

(٢٣٣ - ترشئى أول) الا انها طاهرة بغير حقيقة بل حكيمة فلذلك تكون صلاتها بالمهر رخصة ولو كانت طاهرة حقيقة لا تفتت
 الرخصة فلو ايجها لم يسمع الخفن وهو رخصة لا تجتمع لها الرخصتان فتوهم عدم الجمع فالتلفيع ذلك التوهم وانتهى وغلبا الجمع هذا
 والمعتد ان طاهرة حقيقة فاعلموا الرخصة متحققة عليه كما هو ظاهر لمن تأمل قال الشيخ نعم كسبه على كذا وأما لو كان ملازمة لها أقل
 فنقض الوضوء ولا رخصة وتكون كغيرها لم يجتمع فيها رخصتان انتهى (أقول) بمحمد الله ويعقل وجود الرخصتين باعتبار طلب
 الصلوات مع وجود الدم الذى شأنا لو كان حضا ان يمنع الصلاة وغيرها (قوله لانها لا تترك معهودتى الشرع) لم يرد بالشرع
 شرع ينساعلى الله عليه وسلم بل أراد به مطلق الشرع وكأنه يقول لم تترك معهودتى الشرع المتقدمة لهما من خصائص هذه الامة
 أى فلم تكن بهذا الاعتبار معلومة عند كل أحد أى من الامم بخلاف الدين فله معهودتى الشرع المتقدمة فهو معلوم عند كل أحد
 فظهر ان فى العبارة احتيا كالتدبر (قوله وهذا أولى) انما كان أولى لان الرخص الصادر منه صلى الله عليه وسلم أى نحو تركه لم يكن
 فى الامر من يعامل كان فى أحدهما فظاهر المحصر فان قلت قضية ذلك أن يكون ذلك متعينا لا أولى قلت يصح تعلقه برخص باعتبار ما هو
 المقصود منه وذلك لان المقصود ان الشارع سهل الانسان سواء كان فى الحضر أو فى السفر ان يمسح (قوله وبعبارة أخرى الخ) لما كانت
 العبارة الثانية أتم فاندمنى الاول ذكرها

(قوله وهو الجرموق) أي ان الجرموق هو الجورب بقدر كونه حله ظاهر وباطنه فاذن كان الافضل للصنف أن يذكره لكونه أخضر (قوله لاساقين لهما) قال شب مثل المسعى عند الناس بالجزمه وهذا القول ضعيف انتهى وتأمله (قوله فيتميز) أي تسمع (قوله المم الفائدة) أي واثبات الفاعل من أفراد (قوله أو عباد كرم البضاوى) خلاصته أن رادنا في الاصطلاح فيكون رخص مستدا باعتبار اراة الحد منته ولا يتوقف على وجود سائب وكأنه قال الترخيص الا أنك خير بأنه لا يصح الاخبار ان لأن الترخيص ليس هو المسع فخطأ ما به بعد ذلك يقول فيجعل معنى اسم الفعول والتظاهر أن يقال مستدا في محل رفع لأنه وان كان اسم هذا الاعتبار إلا أنه مشابه للبي صورة فتدبر (قوله والاخيرتان) حاصل ما فيه أن الصورة ثمان صور ثمان فرادى وهي الخف فقط والجورب فقط وست جمعا وهي ما اشار به بقوله بل والواحد الجورب على جورب أو خف أو لواقف خف على خف أو جورب أو لواقف وقوله والاخيرتان وهي خف على خف أو جورب على خف (أقول) لا يخفى أن قوله والاخيرتان يشعر بأن بقية الست ليس فيها خلاف وقوله بل والواحد يقتضى تساوى الست في الخلاف ويقتضى أن الجورب بوحده متفق عليه وليس كذلك فقد خلق في ذلك ما يختلف قول مالك في جواز المسع على الجورب وكان المذهب الذي رجع عنه مالك واخاره ابن (١٧٨) القلم جوارها حتى يفقد مدته وعطف عليه بالجورب

خف ولا يخفى أنه مستند بكون الجورب باقسامه الثلاثة فيه الخلاف لأنه اذا كان وحده فيه الخلاف فالواحد اذا انضم غيره مع أنه يمكن أن يجعل الأربع من هذه الست داخل في مقابل المبالغة فيكون مقابل المبالغة مستحور (قائده) المسع على الخفين والمسع على الجبيرة كل منهما لا يرفع الحديث على المذهب كما قاله عجم (قوله بلا حائل) أي على الخف وأما الحائل الذي على الرجل تحت الخف من طين أو غيره فلا يصح لأن المقصود المسع على الخف بطريق المباشرة وذلك حاصل (قوله كطين) مثله لأنه يحصل توهم المساحقة وهل يدخل تحت الكاف شعر الجلد وتظاهر قوله بشرط جلد الخ فمثل ما شعر

جلد ظاهره وهو ما إلى السماء وباطنه وهو ما إلى الأرض وهو الجرموق على تفسير مالك من رواية ابن القلم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق فصلان غليظان لاساقين لهما هو الجرموق يضم الجيم والميم بينهما كما كتبه وقوله مسع الخ نائب فاعل رخص وقول الشارح خبر عن رخص فيه يجوز ويحجب عن الشارح بأنه أراد بالخبر المسم الفائدة لا الخبر الاصطلاحى أو عباد كرم البضاوى في أول سورة البقرة أن الفعل اذا أراد به الحد صرح وقوعه خبرا وبشدا ومفعولا (ص) وخف ولو على خف (ش) يعنى أنه رخص في المسع على الخف ان كان منفردا بل ولو كان جوربا على جورب أو خفا على جورب أو خفا أو جوربا على لواقف أو خفا أو جوربا على خف في الرجلين أو أحدهما في الجسج والاخيرتان في المدونة وفيها الخلاف المشار اليه بالو بشرط مسحه على الاعلين أن يكون لهما ما وهو على الظهر الذي ليس بعده الاسفلين أو بعد أن أحدث ومسح على الاسفلين أو ليس الاسفلين على ظهر ثم أحدث ثم ليس الاعلين قبل أن يتروا ومسح على الاسفلين لم يمسح على الاعلين (ص) بلا حائل كطين الالهة (ش) هذا حال من قوله خف أى حالة كونه الخف كائنا بالاحمال عليه في أسفله أو أعلاه كطين وزفت ونحوه لأن يكون الحائل مهزأ فلا يطل بجزءه كان يحضر أو سافر أى لا ركب وبما تسمى وقوله بلا حائل متعلق بمسح والباء المصاحصة أى أن يمسح مسحا صاحب العدم الحائل لاحت (ص) ولاحد (ش) أى ولاحد واجب بقدر وزن مسح الخف بحيث لا يجوز أن يتعدى ونفى الحد الواجب لا يستلزم نفي الحد مطلقا فلا يشاق ما أتى من التعديل المندوب المشار اليه بقوله ونذب زعم كل جمعة (ص) بشرط جلد ظاهره وستره

وغیره ولكنه بعد ما ذكر شرعه كلفتم والعزم من مسح فوق الطين فيكون ترك مسح أسفله ان كان الطين أسفل وأعلاه المفروض ان كان الطين أعلى (قوله حال من خف) فيه ان خف تذكره (قائده) الخف يقال للفردين فهو منى في المعنى مقرر في اللفظ ولا يقال خفان الا باعتبار الفردين (قوله الالهة) هذا في مهزلة أنما بحيث يكون سائر البعض الخف لا شوك فلا أثر لها ولا بد أن يكون ما دونها في الخنك لذهب أوفضة أو مفتى مما وقع في بعض التقايده لا بد أن يكون محتاطا وهو ظاهر وفي شرح عب ثمن كان زمن ركوه غالبا يمسح عليه ركب بالقول أو لا من زمن ركوه نادوا يمسح عليه أن ركب لأن لم يركب يوق ما إذا استوى الا حرام فلم يتعزله والحاصل أن الشرط أربعة السفر وكونه باحورا كبححتاجه (قوله كان يحضر) فيه نظر بل هو حاضر على السفر (قوله ان يمسح مسحا صاحب الخ) لا يخفى أن في عبارة تنافيا وذلك لأنه قال أو لا متعلق بمسح ثم قال بعد أى ان يمسح مسحا صاحب الخ فيقتضى أن الالهة مع وعليه فيكون متعلقا بكان وعند التأمل تجد التاني هو التحقيق (قوله لا لال) أى كافي هو في الحل الاول والسكون بانزاع على الاول انسان الحال من التكررة (قائده) عن مالك لا بأس بنقض النابذة حتى يذهب إلى لاجل سرعة السير ونقل ابن قريون في التبصرة ان من استأجر دابة لا بأس ان ينفخها ان عرفت عند السير ولولم يستأجر بها (قوله بشرط الخ) الالهة مع أى مع شرط الشارح جلدا ويصح أن تكون الاضافة لبيان بشرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني مشروط (قوله ظاهر) اعترضه

عنى نت بما حصله أن مقدار النقل لا يبقى عند ذلك شرطاً له لا بد شرطاً إلا ما كان خاصاً بالباب وذلك لأن الطهارة شرط في كل لبوس مع الذكر والقدره فاعتبر على ذلك فاعتد الاشتراط من أن المسح على غير الطاهر باطل ولو مع التماس لا يعزل عليه (قوله ولودبغ) أى الإلحاح على القول بطهارته (قوله ولا متجس) يستثنى منه ما كان معفو عنه كما تقدم في قوله وخف ونعل الخ (قوله ليستة) ذكر تلك العلة هناك وبقيت الشروط لظهور العلة في تلك الشروط ولما ظهر العلة في ذلك الخوازان يقال أى مانع من لصق الخف برأس وقوله فقال ليستة (أقول) أن العلة قد يقال إنها ظاهرة لأن اللصق برأس يصد الزوال وتظهر الرجل مرفق فيزل ذلك الخف حيث تزعزعه القدم (قوله لا مانع عنه) أى لا مانع عنه بما أنه قد دخل منزل من على الفرض لثقل خياطته بسروال أو يمكن تدايم المشي مع ستره صالحة لمحوه فيه حال المسح عليه وبصح أفعى به عيج (قوله بحث لا يتكمن من لبسه) أى لا يمتنع شديداً تنقل في ذلك المخلصه أن الشرط إنما هو عدم وسعه وأما انتفاء ضيقه فليس بشرط ففى أمكن لبسه مسح والأفلا وارتضاء خيثاره الله (تنبه) المراد بتتابع الشيء عادة بالنسبة (١٧٩) لزوى المروآت فإن لم يمكن تتابع الشيء عادته لوزى المروآت فلا مسح عليه ذوال مروءة ولا عجزه (قوله متعلق برخص) عليه نقول أن شرط معناه اشتراط أى رخص رخصاً خاصاً صاحباً لاشتراط الخ (قوله وفي محضر لظرفية) فلا يلزم عليه تعليق رخصه متعدي للفظ والمعنى يعمل واحد أى يتأدى إلى متعلق برخص (قوله حال من قوله جلد الخ) أى حال من مضمون قوله جلد ظاهره وباطنه أى حلة كون التجلد المذكور لظاهرة ما الخ (قوله حال أيضاً) أى من هذه الأمور لا يفتى أنه ليس بالواحد وهو التجلد والاحسن أن يقول حال من قوله بشرط جلد الخ ثم الأولى للصنف أن يقول وطهارة ما مسطوف على ما تقدم لا بشرط في المسح لأن المصنف لم يقل الأرض مسح الخ فلا يقال

الفرض وأمكن تتابع الشيء (ش) يعنى أنه يشترط في الخف الذى يمسح عليه خمسة شروط منها أن يكون جلدًا لا مانعاً على هيئة الخف من قطن ونحوه ومنها أن يكون طاهرًا لا نجسًا كجلد ميتة ولودبغ على المشهور ولا متجساً ومنها أن يكون خرواً لا ماصقاً على هيئة بقع برأس ليستة ومنها أن يكون ستر الخ الفرض وهو المكبات لا مانع عنه لأنه أن اقتصر على المسح بقص البديل عن مبدله والأصل المساواة أن جمع معه الفصل جمع بين البديل والبديل منه وهو لا يجوز ومنها أن يتكمن من الشيء بحيث لا يكون واسعاً ولا ضيقاً جداً بحيث لا يتكمن من لبسه فلا يمسح حيث شئت ثم أن قوله بشرط الخ متعلق برخص والبعضة اللعبة وفى محضر الظرفية وقوله بطهارة حال من قوله جلد ظاهره وباطنه أى حال كون هذا الأمر مصححاً لظهور تمامه ككل وقوله بالترفة حال أيضاً (ص) بطهارة ما عكلت بالترفة وعصيان بلبسه أو سقره (ش) لما تقدم شروط المسوح أخذتكم على شروط المسح وهي خمسة أيضاً منها أن يلبسه على طهارة فلا يمسح لبسه على حدث ومنها أن تكون طهارة ثنائية ولو غفلاً فلا يمسح لبسه على طهارة ثانية ومنها أن يكون لبسه بعد كمال الطهارة حساباً أن تمامه موضوعه قبل لبسه أحترافاً إذا غفل رجله فلبسهما ثم كل أو رجلاً داخلها كما فى ومعنى بان كان يتباح بها الصلاة أحترافاً عما لو قد دخل السوق ونحوه ومنها أن يكون لبسه لا بقصد ترفة وباتى مفهومه ومنها أن يكون لبسه خالصاً عصبياً أما إن وجد العصبان فلا يمسح صوابه كان العصبان بلبسه كرجل يحرم أو سقره كما بقى حتى يتوب ثم أن قوله بطهارة ما متعلق برخص أن علق بشرط جلد الخ هو الباطن بمعنى مع أو يمسح أن علق بشرط جلد الخ به والباطنية ولا يصح تعلقه برخص أو يمسح مع اتحاد معنى الباطن

اختار لأن ما تقدم شروط المسح وهذا شرط المسوح (قوله قد تدخل السوق الخ) أى أن دخول السوق بظنة أن يصاب بشئ من الحوادث المضرب للوضوء يحصل من ذلك وقوله ونحوه أى كدخول على سلطان أو إرادة القراءة لظهور أو زيارته صالح أو دخول مسجد (قوله أو سقره) الضمير العاصي بقدره يمسح على خفه واقتصر عليه المواق وصاحب الخثرة لأن هذه الرخصة لا تقتضى السفر بل تكون في الحضر وخلاصته أن العصبان بالسفر والمراد بالسفر الذى هو عبسة أو تأثر في رخصة تختص بالسفر تقتصر الصلاة وأما الرخصة التى تكون فوق الحضر كما كل الميتة للظطر والمسح على الخفين فلا تزلزلة للعصبان بالسفر فيها وأما العصى بغير السفر كلبس خف محرم فتعز رخصته التى تكون في السفر والحضر كذا كرعيه (قوله والباطن مع) أى الباطن في قوله بشرط لأنه السابق وإن صح أن المراد بالباطن بطهارة ووافق ما سبق لمن قوله سابق ثم أن قوله بشرط الخ متعلق برخص والباطن هنا اللعبة إلا أن إذا علق الباطن بشرط برخص مع كون الباطن مع قول بشرط بأشراط أى رخص مع اشتراط جلد أى والباطن في قوله بطهارة سببية ولا يصح أن تكون الباطن بشرط السببية مع تأويل بشرط بأشراط وصحة الباطن بطهارة لفسية طهارة وأما إذا جعلت شرطاً بمعنى شروط وتكون لا متعلقة باللبس فيصح التمسك (قوله أو يمسح الخ) أى والباطن في شرطاً للسببية لأنها سابقة كما تقدم أى والباطن بطهارة اللعبة أى رخص المسح بشرط أى مشروط هو طهارة وهذا أقرب ما يقال ألا تأخذ خبراً بأنه

على تقدير تعلقها مع صبح العكس يجعل البلى شرطاً للعة وفي طهارته فلسفة والمدار على الغار (تنبيه) هذا اختلافنا
 تقدمه من ان يطهارة حال من قوة جلدنا لم يرد الخ (قوله فلا يصح واسع) أي لا يستقر جميع القدم أو جملتها في تحريم من انصف طاه مع
 (قوله) وخرق قدر ثلث القدم المراتب على السبع خافوا في الكعبين من الخرق لا يمنع السجود ولو ذكر (قوله كثيراً) كذا في ك (قوله) لا يكفي
 والثاء والباق قدر ثلث القدم المناسب لقوله قدر ثلث القدم أن يقول كثيراً لأن من جعه الكعبية والكعبية ترجع للكعبة (تنبيه)
 ما ذكره المصنف من قوله قدر ثلث القدم نحوه (١٨٠) لا ينبغي وهو مخالف لما في المدونة وابن الحالج وابن عسكر وغيرهم من

أن الكعبين هو ما يظهر منه جل القدم
 وعبر عنه ابن الحالج بالخصوص
 (قوله) كان من أعلام وأسفله) ولا
 يجري على قوله وبطلان ترك
 أعماله لأسفله لأنه جعل من
 شروط المسح ستر عمل الفرض
 وما فيه انظر في الكعبين فدان في فيه
 هذا الشرط والشرط يلزم من
 عدمه لعدم (قوله) وان يشك الخ)
 قال عجم وانظر هل المراد بالشك
 هنا طلق التردد لا تشك في
 محل الرخصة أو أن الوهم يلغى ولو
 في محل الرخصة على أن هذا شك
 في المانع وهو لا يؤثر مطلقاً واستظهر
 بعض الشراح أنه ترد على حد
 سواء فليغى الوهم قال في ك وجد
 عندى مانعه لا يشال قد تقدم
 في نواقض الوضوء أن الشك في
 المانع لا يؤثر غائباً ومضاف في قوله
 وان يشك منافي لما تقدم لا
 نقول لما كان المسح رخصة ضعيفة
 يقتصر فيها على ما ورد سابقاً لها
 الشك ولو تعدد الخرق في الخلف اثنى
 (قوله ان التصق الخ) أي بعضه
 ببعض عند المشي به وعدمه فلو علم
 أنه لا ينفق ووافق انفتاحه بعد
 ما مسح عليه ثم التصق فكالبيرة
 اذا دارت لا يسطل مسحه (قوله)

لأنه لا يصح تعلق حر في جمعى القدمين والمعنى يعامل واحد (ص) فلا يصح واسع (ن) لما
 أكل الشروط ترك الكلام على مفهوم الواضح من أن تكلم على ما سواه قد ذكرنا سبب
 اشتراط تابع المشي لا يصح خف واسع لعدم إمكانه فيه بسهولة غالباً وكان الأولى أن يذكر
 المحترقات على الترتيب السابق لكن عطفها من غير ترتيب تكالاه على ذهن السامع الريب
 (ص) وخرق قدر ثلث القدم (ن) أي بسبب اشتراط ستره قبل الترض لا يصح خرق كثيراً
 قدر ثلث القدم لا ثلث جميع الخلف سواء ظهر منه القدم أم لا سواء كان من أعلام أو أسفله ثم
 بالغ على أن الثلث يمنع المسح بقوله (وان يشك) هل بلغ الثلث أم لا لأن الفصل أصل والشك في
 الرخصة يطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان يشك ان التصق وفي بعضها بل دونه ان التصق
 أي الثلث وفي بعضها الأدونه ان التصق وفي بعضها الأقل ان التصق ومعنى الاربعه واحد
 وعلى كل فهو رابع للفهوم أي مفهوم قوله قدر ثلث القدم أي أنه مسح على الخرق الذي
 يكون أقل من الثلث ان كان ملصقاً ببعضه ببعض كالشك وقوله (كم تنفع مفر) يحتمل
 أن يكون مشياً بقوله بل دونه ان التصق فيكون التشبيه بالحوار وهو الذي حل عليه
 الشارح ويحتمل الصغر على ما إذا كان لا يصل بل اليد في المسح اليه و يحتمل أن يكون
 مشياً بمفهوم الشرط في قوله ان التصق أي فأن يلمس تصق فلا يصح كم تنفع فيكون التشبيه
 في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه السامعي وعليه يجعل ما إذا كان يصل بل اليد
 في المسح اليه وما حل عليه الشارح مشهق كالاتي ان رشد (ص) أو غسل رجليه فليسهما
 ثم كمل أو رجلاً فادخلها حتى يخلع اللبوس قبل الكمال (ن) أي مفهوم قوله سابقاً كانت
 بهاتين الصورتين والمعنى أن من تكسى وضوءه فغسل رجليه وأولاهما ثم كمل وضوءه
 أول من تكسى لأنه لما غسل رجلاه من رجليه أدخل فيها الخلف قبل غسله الأخرى فلا يصح
 إذا أحدث لأنه صدق عليه أنه ليس الخلفين قبل طهارتهما غير كامل ومثلها ما اذا لبس الخلفين
 بعد كمال الطهارة ثم ذكر لعله فأتى بها فاولى يحدث وخلع اللبوس قبل الكمال وهو الرجاء أو
 أحدهما ثلث منخله فإنه حينئذ إذا أحدث أن يصح على خفيه لأنه صدق عليه أنه
 ليسهما بعد الكمال فقوله أو غسل الخ صفة لمخروق فاعل لمخروق وهذه الجملة معطوفة على
 جملة فلا يصح واسع أي لا يصح من غسل رجليه فليسهما الخ ثم ان ليس بكسر اللوحدة من
 ليس بليس ليسوا عكسه من ليس الامر اذا اخطأ مثل قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون
 (ص) ولا عزم يضطر (ن) أي مفهوم قوله فمما سبق وعصيان والمعنى أن الرجل
 الحرم اذا لبس خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه لعصيانه بلبسه فان لبسه لضرورة

وعلى كل الخ) وذلك لأن قوله وان يشك ان التصق أصله لادونه ان التصق ومسحه بل دونه أي بل يصح دونه ان التصق
 فقوله فهو أي الشرط وله بل أولى لأن العطف بلا بعد التي ينتج الآن يجب بانه يتعرق في التابع ما لا يتعرق في المتبوع (قوله) ويجعل
 الصخر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه أنه يصح على المشق ان صغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضوء بعضه لبعض لكان ثلثاً انتهى
 لكن قد علمنا تقدم في ك (قوله فليسهما) نبي باعتبار فرد في الخلف ولو اقر ذلك ان أخضر لان الخلف اسما للردتين معاً (قوله)
 حتى يخلع اللبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجل واحدة لا يقال في الأخيرة طهارة فضيلة البدن أي في اللبس اذا كانت
 هي المدخلة قبل الكمال لا بعد غسل أو لا بد منها والترج لضرورة فاشبهه نزع البنية لأجل عود في خفه ونحوه (قوله قبل الكمال)

معلق بالمبوس لا يخلع لنفسه المعنى (قوله وفي خوف غصب ترد) أي ترد في الحكم لعدم نفس المتقدمين (قوله فهل يجوز مسحه أو
 ينع) وهو الظاهر وعلى القول بالمنع لوصلي بعدما سمع عليه هل تصح صلاته أو لا استظهر بعض الشراح الصحة الآن حل تحت وفي
 إجزائه وعدمه وعلى هذا الحل فظاهر أيضا الأول وهو الإجزاء لعل في المبالغة في الجاه والمخ عارض أدرك من جهة الغصب فأشبهه فغصبه
 شارحا ووجه الإجزاء على حل تحت أن الغاصب إذا دون في البيع في الجاه والمخ عارض أدرك من جهة الغصب فأشبهه فغصبه
 الوضوء ومدة الفرج وكتب السيد قايتو وضع فعلهم وحسب ذلك قياس على الحرم لا يلزم شرع البيع البتة كما أشاره القرافي في
 قواعد وزده ابن عرفة بما حاسله أن السبع رخصة ضعيفة لا تقي مع العيب وتلك المسائل عزائم تجميع المعصية ووجه الثاني
 القياس على الحرم وزده ابن عرفة أيضا بأن حق الله أكد وجد عندى على قوله ما حق الله أكد كما نصه فيه نظرا لأن الغصب فيه
 حق لله ولا دعى أيضا فهو أولى بالقياس صحيح فله في ذلك البدر تنبيه على أنظر الخلف المسروق هل يجري فيه الخلاف أو يفتق
 على عدم الإجزاء لكون الغاصب شبهة في الجاهة بالنسبة للسارق من حيث أن الغاصب على المغصوب بالقيمة في الجاهة لتضمنه
 بالاستيلاء كذا في بعض الحواشي (قوله أو تلوق عقاب) فيه نظرا لأنه يمسح لاه أول من الحرو البرد (قوله أو لينام) ظاهر العبارة
 أنه من باب قوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك لأننا لم نلبس لينام فيه وإذا قام نزع (١٨١) وغسل رجليه فهذا ليس الكلام فيه وإن

كان لبسه لينام فيه خوفا من شيء يؤذنه فهذا هو الذي يباحه المسح
 المحسنت عنه في الباب وإذا كان
 لبسه وإذا قام مسحه فهذا ليس
 لمجرد المسح أقاده فيك وأجب بأنه
 مطوف على محذوف أى لغناه
 أولينام أو تقول من عطفنا الخاص
 على الصالحين أنه لا ضرورة تدعو
 اليك فالأمر عرفة لابه للمسح
 كالأمر بالنوم والرجل لينام والذي
 ظهر أن قول المصنف لمجرد المسح
 أى خوفا من مشقة الفصل وقوله
 أولينام أى لبسه لينام أى لاجل
 تحصيل النوم خوفا من كل
 براغيث فالعطف مغاير وقوله وجل
 أن تشد الكراهة الخ وظاهر
 المصنف اقتداء الأول (قوله على

فانه يمسح عليه كلما أراد أن ينظر لانه امرأه ما في وجهها وكفها فقط (ص) وفي خوف غصب
 ترد (ش) يعنى أن الشخص إذا غصب خفا ولسه فهل يجوز مسحه عليه أو يمنع الأول للقرافي
 والثاني لأن عطاء الله أن التردد في جواز المسح وعدمه لا ينافي الاتفاق على منع لبسه ومحمل
 التردد حديث وقع المسح على الخلف المغصوب أمان وقع على خوف على محمول المسح فيعوز
 حيث قد قولوا واحدا (ص) ولا يلاى لمجرد المسح أو لينام وفيها يكره (ش) أقاده بما ذهبتهم قوله
 سابقا وقوله والمعنى أن من لبس خفا لمجرد المسح كراهة مشقة الفصل فقط أو لئلا في رجله
 أو تلوق عقاب أو لبسه لينام فانه لا يمسح عليه لو جرد الترفه فإن فعل لم يجز وعلى المشهور
 وبعد أمان وجل ابن رشد المدونة على ظاهرها على الكراهة في صورتين وقسم من قوله
 لمجرد المسح أنه لو لبسه لمنع ضروره ترأو بدونه فإنه فسد المسح وغيره لا يضر وأنترا الاسته
 والامور به فيها يتعلق بكلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) وكره غسله (ش) هذا شروع
 في الكلام على مكرهات المسح على الخلقين وبطلانه بهد أن أنهى الكلام على شروطه
 وبعض مفاهيمها والمعنى أنه يكره لابس الخلف غسله لئلا يفسد ولأن المسح أول مراتب
 الغسل فيقع الأمر به نعم والأصل كونه مقصودا ويجز به أن يغسله بنية الوضوء ويستحب
 له المسح لا يستقبل لأني بالامر مقصودا بخلاف لو غسله أو مسحه لطيفه ناو يامسحه في الوضوء
 فتنسى وصلى فانه لا يجوز ثموم مسحه ويبعد ولو لوى يغسله إزالة الخصلة أو الطين ووقع الحدث
 جميعا أجزأ (ص) وتكراره وتبغ غرضه (ش) أى ويحايكره لابس الخلف تكرار المسح

ظاهرها) لأنها أقالت لا يجزى فنقول التارخ على الكراهة بدل من قوله على ظاهرها فنقول المصنف وفيها يكره ما على ما هو المتبادر
 من الفتا (قوله وفانه فسد المسح) أقاده فيك أن قول المصنف ولا يلاى لمجرد المسح معناه ولا يلاى للمسح الجرد فهو من إضافة الصفة
 للوصف والصفة تخصصة احترزه عن لبسه لضرورة أن لبسه دفع ضروره الحرو والبرد وقاره فسد المسح (قوله) يمسح أيضا
 من اعتد لبسه أوليه اقتداء بالتي على الله عليه وسلم (قوله وأنترا الاسته الخ) قد تقدم ما يتعلق بشئ مما ذكر (قوله فيقع الأمر
 تبعا) كأنه يقول ولأن المسح أول جزئ من فعل أى فن حيث كونه جزأ من الغسل فتدفع الأمر به تبعا أى في القصد لا في الوجود
 فلا ينافي أن المسح سابق في الوجود (قوله ويجز به أن يغسله بنية الوضوء) أى أو تفرغ الحدث أو قصد يغسله مسحه وأما أن يغسله
 لا تشي أصلا فظاهر كلام المؤلف أنه لا يجوز به هكذا فانه بعض الشراح ولا تسلم لانه ظاهر كلام المؤلف والظاهر أنه إذا غسله واقصر عليه
 فهو نال للمسح ضمنا وأما أن مسحه فإن مسحه بنية الوضوء أو بغيره فرفع الحدث جازأ مسحا فمضملة لنية إزالة النجاسة أم لا وإذا مسحه
 بنية إزالة الطين فقط أو النجاسة التي يعنى عنها ذلك لم يجز وإذا مسحه بنية أصلا فظاهر كلامه أنه يجوز به لانه الأصل (قوله)
 تكرار المسح) وهو تكرار التام أى فاضعرا عند على المسح لعل الخلف لا ينافي قوله وخوفه على خوف في وقت واحد لا في أوقات
 تليها عارض وتب نزع كل جعته بطل بغسل وجب وهو ظاهر

(قوله بمحمدين) وأما مدونه فلا فلو حث الماسح أثناء المسح لم يجدد وكل العضو الذي حصل فيه الجفاف سواء كان الأول أو الثاني ثم إن كل الثاني فظاهر وإن كان الأول بلها الثاني والفرق بين التمسيد في مسح الرأس الفرض إذا جفت قيعده وبين عدم التمسيد هنا الرجل الواحد أن المظهر الرجل والخلف ليس المظهر أصالة ولا بشرط نقل الماسح إليه (قوله ولكن ليس هذا حقيقة البطلان) يجب أن يراه صراحة عرفة في ذلك (قوله ولو أتى بالي) الأفضل أن يأتي بشيء التفرع أي فلو أتى بصنف قوله وبطل (قوله) وبطل (يوجب) ثم ذلك يظهر في وضوء الجنب المتوم (قوله وتقدم حده) وهو الثالث ومثل ذلك ما في حكمة كالأقل منه المنفع الذي لم يصغر جدا فان خط الخف ضرور الرجل (١٨٢) مكانها فوراً أعاد المسح (قوله لم يل ساق الخف) الإضافية لبيان أن لم يل هو

ساق الخف (قوله تحت القدم) المناسب تحت أكر القدم (قوله) وكلام الجلاب تفسير أي مبين للقصد أي بأن تقول ومثل الكل الأكثر ثم أنت خبر بأن هذا مبني على ما شهره صاحب الاعتماد الآن المتعد أن مفهوم المسند ونقد على تشهير صاحب المعتقد (قوله وأولى انتزاع) غير مناسب بل هما متساويان في القصد فال في الصحاح زعنه قلعه وحولته وانتزعت مثله على أنه لو استقر لكلام الصحاح لكان الذي يشتم أن الانتزاع مطاوع زع فلا تظهر ترك الأولوية الأعلى فرض أن المصنف يغير بانتزاع فيقال وأولى زرع (قوله لأنه فاسد) لأنه يصير التقدير ويزع أكثر رجل لساق خفه لا أكثر العقب فيقتضي أنه إذا خرج العقب فإنه يبطل وليس كذلك الآن في جعله فاسداً سمح لا تقول لأنه شتم لان يكون مفهوم موافقة (قوله وان تزعمها) أي الخفين المتفرعين ولو قال زع بالانفراد أي الخف

بمحمدين بخلاف السنة وما يكره أيضاً أن يتبع غرض خفه بالمسح أي بمحمدين لما فاته التمسيد فالضمر في تكراره المسح وكلام المؤلف يوهم عوده للفعل فكان ينبغي تقديم على قوله وغده ليكون الضمير عائداً على المسح (ص) وبطل بغسل وجب (ش) أي انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو أتى بالي ليكون غاية المسح كان أحسن أي غاية المسح إلى غسل واجب وظاهر كلامه أن المسح لا يبطله إلا الغسل بالفعل وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وبطل وجوب غسل أي سواء اغتسل أم لا (ص) وبخره كثيراً (ش) يعني إذا طرأ على الخف خرق كثير وتقدم حده فله يترع خفه معاً يغسل رجله ولا بعد الوضوء وإن كان في حلا قطعها فلا يقال ففي عن هذا ما سبق في قوله وبخره قدر الثالث لأن ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (ص) ويزع أكثر رجل لساق خفه لا العقب (ش) أي وبطل المسح يترع أكثر قدمه كذا في الجلاب تفسيره لأن شرط المسح كون الرجل في الخف وأما يترع العقب والقدم كما في الخف فلا يضر لأن الأقل سبع لا أكثر سواء يترع العقب بقصد أن يترع الخف ثم يترعه فرده أو من حركة المشي وقوله ويزع وأولى انتزاع وحكم يترع الخف من القدم حكم العقب اعتباراً بمفهوم قوله أكثر رجل ثم أنه أطلق الرجل هنا على القدم وقوله لا العقب معطوف على أكثر لعل رجل لا يغسل (ص) وإذا زعمها أو أعليه أو أحدهما بادر لا يغسل كالأولة (ش) يعني أن الأولى ليس الغسل إذا مسح عليه منفردين ثم زعمها أو على من زوجين ثم زرع عليه جميعاً أو زرع أحدهما منفرداً أو أحدهما المزدوجين وأبقى الآخر وجب عليه في المسائل الأربع المبادئة إلى غسل الرجلين في الأولى والثالثة ويجب زرع الفرد الأخرى عندان القاسم لثلاث صيغ من الغسل والمسح وإلى مسح الأسفلين في الثانية أو أحدهما فقط في الرابعة ولا يجب فيها زرع الأعلى الآخر خلافاً لابن حبيب ومحتون والفرق بينهما بين الثالثة بقاء البلية فتأخر بطلانها هناك ولو أدا ليس الأعلى بعد المسح على الأسفل جائزة إذا أحدث أن يمسح عليه ومفهوم قوله بادر وآخر الغسل أو المسح أي أو استأنف كالتفصيل السابق في المولة من نسيان وعجز وعدم تحديق جفاف وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا الموضع مقسولاً (ص) وان زرع رجلاً وعسرت الأخرى وضاق الوقت في نسيان أو مسح عليه أو أن كثرت قيعته والآخر في أقوال (ش) يعني أن

كذلك (قوله أو أعليه) أي أعلى الشخص أو أعلى جنس الخف (قوله عندان القاسم) وعند غيره لا يترع الأخرى وهو خلاف المشهور (قوله والفرق بينهما) كذا في بعض النسخ والمناسبات بينهما إلا في الآية (قوله وان زرع رجلاً) أي جميعاً أو بطل (قوله وعسرت الأخرى) أي عسر عليه زعمنا بنفسه أو بغيره ولا يد من هذا (قوله أو مسح عليه) ثم إذا قلناه واحتاج لطهارة أخرى أي قبل نقض الطهارة الأخرى هل يمسح بالترتعة ومسح عليه أو يترع التي عسرت وظاهر كلام ابن القاسم الأول فانه الغنى (قوله أو أن كثرت قيعته) راجع القول الثاني ولكنه خلاف قاعده وقاعدة ابن الجلاب وإن عرفه فمن وافقه منهم أن الثالث هو الأول بآدقة ولو جري على القاعدة المذكورة لقال في مسح عليه أو نسيه أو أن كثرت واستظهره المصنف في موضعه وهي قاعدة أغلبية والأدلة السابقة في اختلاف المتابعين أن المصنف يقول والأفضل يقبل الدفع أو فيها هو الشأن والأقوال (قوله من في)

ولو كان لغزو غرم قمته (قوله خروج الوقت المختار) المعتقد أن تقول الذي هو فيه اختياراً أو ضرورياً (قوله ماذا التقدير ثلاثة أقوال) فإن قلت إن ظاهر المصنف أن كل واحد من هذه الأمور فيه ثلاثة أقوال لكونه عطف بأو وليس الأمر كذلك فليجاب أن أو بمعنى الواو (قوله وينبغي) هذا كلام الشيخ سالم الذي ارتضاه عجب أن القلة والكثرة بالنظر خلال الخلف (قوله لأجل غسلها) بطالب به من يطلب بالجمعة ولوندا كما قاله الحزبي ثم ظاهر التعليق قصر النذب على من أراد الفصل بالفعل ويحتمل نذب نزع مطلقاً فلا أقل من أن يكون الوضوء مرياً من الرخصة فله زروق (فان قلت) ألم يكن نزع كل جمعة (١٨٣) لمن يسكن غسلها إلا الوسيلة تعطى حكم مقصدها (قلت) سنية الفصل لمن لم يكن لا بأسخا ولا نذب لكن هذا يتوقف على نقل (قوله ويستحب نزع كل أسبوع) أي ولو لم يكن يوم الجمعة أي على فرض أنه لم يكن نزع يوم الجمعة وأما نزع يوم الجمعة فلا يطلب بنزع غمام الأسبوع من لبسه (قوله ووضع عتاملخ) أشهر نذب ما ذكرنا جزاه المسح بأصبع واحدة إن عم رأسه (قوله ويعرهما) من أمر فهو يضم اليأس كسر الهم (قوله وهل اليسرى كذلك) هذا تأويل ابن شبلون وقوله أو اليسرى فوقها فانه إن أي زيدوسه قال الشيخ القيشي واختار سند تأويل ابن أبي زيد ورجمه بأنه مروى عن مالك وهوهم ابن شبلون في تأويله فعمل ابن التأويل انتهى أجمع (قوله من العقب أي من جهة العقب) قوله ومع أعلاه وأسفله) والتظاهر أن أعضاء الرجلين كالأعلى لأن الأوتاب التي يختلف فيها الظاهر وهو المعبر عنه هنا بالأعلى لمسح فيها الأجناب بالأعلى كأجناب العقب ولا أجناب الأصابع من ذلك أن ما غلب الأسفل يعطى حكمه وما عداه يعطى حكم الأعلى ولا يفرق في

اللباس للنفين إذا نزع أحدهما غسله من فردة الخلف وعسر نزع الأخرى وخشي خروج الوقت المختار فهل يتيم إعطاء كل الأعضاء حكم ما تحت الخلف وتعتبر بعض الأعضاء كاعتد جمعها نقوله عبدالحق عن بعض البغداديين أو يغسل التي خرج من الخلف ويضم الأخرى قياساً على الجيرة فيجمع نذر ما تحتها الخائل من غير نزع في حفظ السالبة قلت قمته أو كثر أو يفرقه احتياطاً للعبادة إن قلت قمته ويضم عليه أن كثر ثلاثة أقوال الصغير المجرور وعلى راجع إلى الخلف الذي تعدد نزعها من إحدى الرجلين ولا إشكال في غسل المزموعة وانكسرت عنها فقوله أقوالهم مفسر لقوله في كذا وحذف المضاف وهو ثلاثة لثلاثة السباق إذا التقدير ثلاثة أقوال وهو موقوف الوقت إذا نزع فلا بد من الفرع كما مر وينبغي أن قلته القيمة وكثرته بحسب الشخص ويحتمل تعدد ما عليه من مشرعات الملبس في التيمم وقيل القلة والكثرة بالنظر خلال الخلف (ص) ونذب نزع كل جمعة (ش) أي ونذب للباس الخلف نزع كل يوم جمعة لأجل غسلها ويستحب نزع كل أسبوع أيضاً ما عدا واحد كل يوم جمعة أم لا (ص) ووضع عتاملخ أطراف أصابعه ويسرهما ثم يرفعهما لكيه (ش) أي ونذب أيضاً وضع عتاملخ على طرف أصابعه من ظاهر قدمه ما بيني ووضع اليسرى تحت أصابعه ما بين خفيه ثم يرفعها إلى الحد الأوسط ويختلف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت أصابعها أو فوقها لأنه أمكن وإلى ذلك أشار بقوله (ص) وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها أو بطن (ش) وقيل يبدل في الرجلين من الكعبين وقيل اليد اليمنى من الأصابع واليسرى من العقب ويرسمها مختلفين وهل يأتي فيها الخلاف في وضع اليسرى على إنيته فيحصل ست صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته بعد زوال طينته الست الكافي وكيف مسح أجزأه (ص) ومسح أعلاه وأسفله (ش) أي ونذب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع بينهما مندوب كافي الجلاب والتفريق والمعونة قال الشيباني وهو المشهور وجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله وبطلت إن ترك أعلاه وأسفله في الوقت أي وبطلت صلواته المسح إن اقتصر على مسح أسفل خفه وصلى لأن اقتصر على مسح أعلاه وترك مسح أسفله فلا تبطل صلواته ولكن يستحب عاداتهم إدام الوقت المختار ويستحب أن يعيد الوضوء والصلوة وترك بعض الأعلى أو الأسفل كره كله وإنما استحب إعادة الصلوة لقوة خلاف في مسح الأسفل بالوجوب وعدمه وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجب يد وضوءه من صلى به وبعضهم على إعادة الوضوء بما لم ترك مسح الأسفل جاهلاً لا حتى طال كان فيه خرم الموالاة المسترطة وهو مشكل ولما ذكر الطهارة المائية بقسميها فسرى وكسرى وما ينوب عن بعض الأعضاء

الظلال أي عند ترك مسح الأعلى تركه إذا أوسها أو جهلاً أو جهراً ثم في الباقي التيسار مطلقاً في العمد والمجز والجل إذا بطل وأما إذا طاف فستدئ الوضوء من أوله (قوله ما بعد الوضوء) أي حيث ترك مسح الأسفل جهلاً أو عمداً أو جهلاً أو طافاً فان بطل مسح الأسفل فقط وكذا إن كان تركه سهواً طال أم لا (قوله والصلوة) أي إدام الوقت (قوله وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجب يد وضوءه من صلى به وبعضهم على إعادة الوضوء بما لم ترك مسح الأسفل جاهلاً لا حتى طال كان فيه خرم الموالاة المسترطة وهو مشكل) وجهه أن الموالاة المسترطة وجوباً إنما تكون في فراغ ومسح الأسفل ليس فرض وقد يقال أراد بالمشروط ما يتوقف صحة العبادة عليه فلا يتقيد بالواجب أو أن مراده كل نفيه خرم الموالاة المسترطة أي من أي نفيه القول بالوجوب

(قوله ومسح الجبار) معطوف على التيم وأراد بالجميع الكل أو ألقا كل بالكل بالنظر للتيم والأكثر بالنسبة للجبار لقول المصنف فيما يأتي أن صح جل حده أو أقله ولم يضر غرضه وقولنا الأكثر بالنظر للجبار أي باعتبار بعض السور وعطفه على ما يوتب بعد لان الحديث في التائب (فصل التيم) (قوله لما كلنا طاهرا) ان أراد الالهية المشاهدة فسلم وان أراد الحقيقة فلا (قوله وقال في توضيحه) أي المصنف قال في توضيحه كما يستفاد من الخطاب (قوله طهارة) لم يرد بالطهارة السلفية الحكيمة بل أراد بها الهية المحتوية على مسخونية وهومن قيل اشتغال الكل على بعض أجزائه وهذا الملاقى بجاري يفيد بعض حواشي التمرير (قوله زاد ابن ناجي الخ) اعلم أن ابن ناجي لم يعرف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف في التوضيح بل قال في تعريفه طهارة تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وزاد التالفي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورية بتوجيه شيخنا الشيعي ولا حاجة لقوله لما ترابية الخ (قوله ١٥ أي كلام ابن ناجي) فذا علمت كلام ابن ناجي ظهرت لهذا المصنف طهارة تيمية لان الشيعي شيخ ابن ناجي والضمير في قولنا أي معشر أهل المذهب لان التعريف مسروق من ابن ناجي والحاصل ان قوله زاد التالفي فعل ماض مفعوله لفظين ترابية وضرورة وقوله ولا حاجة لقوله ما أي التالفي والشيعي (١٨٤) وكذا قوله يعدو لا يحتاج لقوله ما الخ ويؤيد من الشارح أن المزيد عليه

كلام التوضيح مع أنه ليس كذلك بل المزيد عليه التعريف القديم وهو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأما زاد الاول فالزيد عليه لفظ طهارة فقط وهو ليس التعريف القديم بل هو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة فالاولى أن يقول وقال ابن ناجي عن المتقدمين طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعمال الماء (قوله والمراد بالتراب جنس الارض) شروعي في جواب الاعتراض الاول (قوله على هذه الهية) هذا يقتضي أن لهم حلا على الجنان لكن لا على هذه الهية وكلام غير واحد كالتوضيح بتافيه فقد قال وهو أي التيم من خصائص

الصغرى شرع في الكلام على ما يوتب عن جمعه اقيم وهو التيم ومسح الجبار فقال (فصل في مقتضيات التيم) من أعذارنا لله البه ومتم عليه وغير ذلك وهو لغة القصد ولم يحده ابن عرفة قط ونقل بعض تلامذته عنه أنه قال ما كان جلياً ما أحده ١٥ وقال في توضيحه طهارة ترابية تستعمل على مسخ الوجه والبدن زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وزاد التالفي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورية بتوجيه شيخنا الشيعي ولا حاجة لقوله لما ترابية لان للشهور انه تيم على الجبر وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقوله ما كان يشعروا بنحر ضرورية لان ما منه بدني عنه ١٥ وقوله على الجبر يرد قيل طهه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الارض وذلك أعم لا خصوص التراب فلا اعتراض عليه ما هو التيم من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز على هذه الهية وقسم الغنائم والوصية بالثلث والوضوء على ماضي والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام هنا سواك وسواك الانبياء من قبلي والصور وتجميل الفطر والاكل والشرب والوضوء ليلالي طلع الفجر وكان يحرم ذلك على من كان قبلنا بعد النوم وكذا في حدود الاسلام ثم نزع قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى تشبعن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر وبما المؤلف جاز باب الاعذار المبيحة للتيم عبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال (ص) يتيم نوم مرض وسفر أربع الفرض ونفل (ش) والمعنى أنه يباح التيم للريض والمسافر سقراً جازاً ولو قصر الفرضية والتألف استقلالاً وتبعاً وتيم ما دأبوا به حتى لا يملك نفسه للوضوء ولا يجد من وضئه وكذا من خشي المرض من جميع مقوم وكذا من عظمت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجد

هذه الامة كالقراءة لتجميل في الوضوء وكذا الفسل والصلاة على الميت والغنائم وفي كذا واهن من خصائص هؤلاء هذه الامة كالصلاة على الجنائز وقسم الجنائز تيمية فالظاهر اسقاط قوله على هذه الهية لانها ما هو ان كان عكس فتجدها بالانصب القاعدية على التيم بغيره لا على التيم فقط كما هو الغالب (قوله وقسم الغنائم) قد كانت الغنائم لايجل لمن قبلنا تناولها ولا الاتفاص ما بل ان قبلت ترتل نأرق فترتها لا يثبت الى أن تذهب وتبلى (قوله والوصية بالثلث ما منه من استدراك الطاعة (قوله والوضوء على ماضي) أي من الخلاف فان الشارح رحماً فقد ذكر الخلاف في باب الوضوء في شرحه الكبير وقالوا لا يصح اختصاص هذه الامة بالتيم كالتيم بالوضوء الى آخر ما قال في كذا (قوله وسواك الانبياء) أي لا يجمعهم (قوله والصور الخ) أي يوتب السجود وتجميل الفطر (قوله والاكل) أي يجوز الاكل ومن خصائص هذه الامة الفسل فانه كان للانبياء السابقين لا لاهلها (قوله والمعنى أنه يباح) أي يجب وجوباً مزمناً أو وجوباً بترخيصه صا التيم واجب والخلاف هل هو واجب وجوب الغنائم أو وجوب الرخص ١٥ والراجح أنه يجب وجوباً بترخيصه هذا ما اقتضاه قول الشارح معبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب والحق ان هذا ما لا باحة الاذن الشامل للوجوب وغيره كما يتبين من الشارح فيما ساقى (قوله ولو قصر) أي ولو كان السقري قصر التيم فيه الصلاة (قوله وكذا من خشي المرض الخ) يمكن دخول هذه في قول المصنف فقد قال بعض وعدول المؤلف عن مرض بعض الاخصار في قوله مرض ليشمل

فأقصى عليه ابن فرحون من جواز تهم الحاضر الواحد له الصحيح انما قلنا ان المرض القرض والتشغل فتقوله زوم من حاصل أو يتوقع
والاضافة تأتي لانق ملاءمة والحاصل أن ما تد الجرمين غطمت بطنه ومن خشي المرض داخل في قوله فهو مرض (قوله ويخرج
المرض الخ) أي من السفر وأما المرض في قيمته ولو كان غير صحيح باعتبار تشاغله ولعل الفرق بينهما تعسر والمرض دون السفر (قوله
ويستتاب الخ) ظاهره ان الاستتابة لا تكون الا ذاتي بمقدار رخصة ولا يستتاب قبل ذلك ولا ظهور له الاحسن ما ذكره الشيخ أحمد
بقوله فهو مرض بالتوبة فان لم يثبت فالتظاهر أنه يؤثر لعل رخصة يستحبها من الضرر ويؤثر بقتل حيث تداه (قوله على المشهور) هذا
ضعيف والراجح تيممه كأي من غير سند والطريقين وابن مريزوق (قوله كراهة التيمم) لا يفتي أنه اذا كان العاصي يتيمم بكفائنا فأولى
المكروه (قوله بمعنى ان اقل الاشياء) أي لا يفتي ان تيممه مكروه بل بمعنى ان اقله لا يشبهه وان كان التيمم واجباً عليه بعد عمله له
الآنك خير بأنه اذا كان المراد اقله الحكم بان وجوبه أو الاذن على ما تقدمه فالأولى أن يراد بالباحة ما قابل الغريم فيصدق بالمكروه
وبعد كتب هذا معقداً على بعض القولين رأيت الشيخ أحمد ان زرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالباحة هنا الجواز

ليدخل المكروه والمطلوب أيضا
(قوله وخاف فوات الوقت الخ) الواو
بمعنى أو (قوله وحاضر صرح بخاتمة
الخ) كلام المؤلف مبني على القول
بأن الصلاة على الختان تقرر
كفاية ما على القول بأنها سنة
كفاية فلا يتيمم لها عند عدم غيره
لأنها تضمنه عن أصالة وهو قد
قال لاسنة وتدفع بغير صلاة فان
وجد المصل على القصر (قوله
يقدّر على استعمال الماء) أما اذا
كان يخاف من استعماله الشرر
فانه يتيمم المريض يتيمم لها (قوله
فوات وقت) بأن خشي الاستفاد
أو الاصرار (قوله بأن لا يوجد
متوضي الخ) الصواب ما في الشارح
وتتبان لم يوجد مصل غيره وقد
تبع في ذلك المطالب وفيه تقرر
لأصاحبه أنه اذا وجد حاضر صحيح
فاخذ للمريض أو مسافر قسيت
لهما الحاضر الصحيح وليس كذلك

موضوالمردا بالباح ما قابل الحرم والمكروه فدخل فيه المباح كسفر التجر له وهو مستغن
عن تحصيله والواجب كالسفر لم يجز القرض بضعه ويخرج الحرم كالسفر للصحة والمكروه كسفر
الهم والحكم في العاصي بالسفر انه يؤثر بغير رخصة يستحبها من الضرر ويؤثر بقتل حيث تداه (قوله على المشهور) هذا
ضعيف والراجح تيممه كأي من غير سند والطريقين وابن مريزوق (قوله كراهة التيمم) لا يفتي أنه اذا كان العاصي يتيمم بكفائنا فأولى
المكروه (قوله بمعنى ان اقل الاشياء) أي لا يفتي ان تيممه مكروه بل بمعنى ان اقله لا يشبهه وان كان التيمم واجباً عليه بعد عمله له
الآنك خير بأنه اذا كان المراد اقله الحكم بان وجوبه أو الاذن على ما تقدمه فالأولى أن يراد بالباحة ما قابل الغريم فيصدق بالمكروه
وبعد كتب هذا معقداً على بعض القولين رأيت الشيخ أحمد ان زرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالباحة هنا الجواز

(٢٤ - غرضي اول) وانصرحت في لما في الشارح بأنه الذي في عبارة تسو عبد الحق وغيرهما (قوله وفرض
غير جمعة) وبفعل بدلها التيمم ولولا أول الوقت لان فرضه حيث تداه (قوله يعني ان الحاضر الصحيح) أي الذي على عدم الماء ما اذا كان
يخاف من استعماله المرض فانه يتيمم المريض يتيمم بالجمعة والسنة (قوله على ظاهر المذهب) وهو المشهور (قوله وهو متقل) يعني
وأما هو فتقوله بما يقول المشهور على تقه فيعيد التظهر (قوله وهو القياس) وأما الاول وان كان مشهوراً إلا أنه خلاف القياس لان
مقتضى البديهة ان يتيمم لها كأي تيمم التظهر والحاصل ان قوله وهو القياس أي بالنظر لا لول أي قبل على ما هي بدعيه وأما على أنها
فرض يومها فلا خلاف القياس (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قلناه ان عبد الحكم بعيداً ابن حبيب والبر جمع مالك (قوله
اعادته ماصلاً) أي بوقت أو بغيره (قوله مفهوم الصفة) التي هي فرض لان قوله فرض في معنى ملائم مفرضة (قوله وان عدموا) من
أفراد عدم الماء الحق ما اذا وجدوا ما غير مطلق وأما كالفرد أو مبالا لشر خاصة وشبهها اذا التمس السبل لشر بغيره
وتتبعه قوله ان عدموا قال عجمي زما ولفظاً أو شركاً أو وهما كما يجب كلامه المستفاد لا في له المراد منه والصواب أن المراد

ان عند مواجر ما واطنا في تمة المراتب الكفاية ما يكفه للقرض والقرآن تقول انظر لسنة فاذا جمعا يكفه للقرض والقرآن نقول
عليه ان يشربوا ولا يتيموا واذا وجد ما يكفي الوجه واذا جمعه كفي البدن والراس والجلين وجب ذلك (قوله من زلة) بفتح النون كلفه
مضبوط في نسخة صحيحين القفة (قوله أو خير صادق بالطب) وظاهره ولو كانوا وافق قول المصنف وقبل التعذر غير عدول وان
مشركون والظاهر انه اذا فقد ذلك كهدا لا زمة بعول على غلبة ظنه (قوله حق الرض الخ) لا يخفى انا اذا جعل على ذلك يكون
مكرار مرة أو اثنتين بآفة وتأخر رموز ذلك لان عدم القدرة على الاستعمال ترجع لذلك وان جعل على انه عدم المله ولقدرة على
استعمال المله فهذا بمثابة الصحيح (قوله أو عطش) اعتقدا وظن العطش والمتعلق اماموت أو مرض ينشأ عنه أذى شديد أو خفيف
في الاولين يجب وفي الأخير يجوز قالوا (ص ١٨٦) ستعوا ما اذا كان لا ينشأ عن العطش المتين أو المظنون واحتمل الثلاثة فلا

يجوز التيمم وأما اذا شك في العطش
أو وهم فلا يجوز التيمم واحتمل
الاقسام والخاص ان الاقسام ستة
عشر وذلك لان ادراكها اجزء
أولها أو شك أو وهم ومتعلقه
اماهلة أو مرض معه أذى شديد
أو خفيف أو مجرد مشقة خفيفة
بدون مرض وأما اذا كان متلبسا
بالعش بالقليل فالنور المتعلق
بمطلق التردد وان متعلقه المرض
أو التلبس أهله عجم حاصله اثنا
عشر وذلك ان ادراكها اجزء
أولها أو شك أو وهم والمتعلق
لما هلك أو شديداً أي أو مرض
خفيف فهي اثنا عشر من ضرب
أربعة في ثلاثة باثني عشر وأما اذا لم
يقرب واحد من الثلاثة فلا يتيمم
فهذه أربعة تضم في خمسة عشر
تتميمه اذا تلبس بالعش فلا
يحتاج الى ان يستند في خوفه الى
قول حكيم أو يتجر به بخلافه ان لم
يتلبس فلا بد من ذلك عجم (قوله
الكلب غير المأذون) ومنه الخنزير
اذا كان يقدر على قتلها والارث

في عدم مواجئته الى المسافر والمرضى والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كل مسألة
الى ما يليق به بمعنى أن شرط جواز التيمم لهم أمور الاول منها عدم الماء الكافي لم يجب تظهيره
بأن لم يجد ماء صلاباً وحده المحدث حداً ما ضرر لا يكتفي أعضاء وضوءه الواجبة أو أكرما لا يكتفي
جميعه بنحوه وكفي وضوءه لا يجب استعمال دون الكافي مع التيمم وفاقلا لا يكتفي حنينة وخلافاً
لشافعي (ص) أو خافوا استعماله مرضاً أو زبادة أو تأخر برز (ش) يعني أن الحاضر الصحيح أو
المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضاً من زلة أو جرح واستند في خوفه الى سبب كثره
في نفسه أو غير من مقدار سببه في المزاج أو خسر صادق بالطب يتيمم للقرض والتفلس وكذا يتيمم
المرضى اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرضاً أو تأخر برز ودوام عطشه والخاص ان الصغير
في عدم مواجئته الى الثلاثة لكن العلم مختلف في حق المرض عدم القدرة على استعمال
الماء في خوفه الى المسافر والحاضر الصحيح وجهه باعتبار الافراد وقوله أو زبادة مضبوط
لفعل مخوف وقد مر في الجملته معطوف على الجملته وليس معطوف على مرضاً أي أو تأخر
المرضى زبادة أو تأخر برز فاضطر الى الاستدانة على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد
والمراد بالتلف هنا العلم والظن والاعية بالشك والوهم خلافاً لما عليه بعض الشراح
(ص) أو عطش محترمه (ش) يعني أي من قدر على استعمال الماء اذا خاف استعماله
عطش نفسه أو حيوان محترمه معه في رفقته من أذى أو حرجه ملكه أو ملك غيره بحيث تم
الخوف عليه أو يتضرر رضى رايه الموت يجب عليه التيمم أو يخشى مرضه فيعوز وعطش
خفيف لا يخشى عاقبته فهو يخرج بالحق من الكلب غير المأذون في اخذاه وأما القرد والاب
فلا يخرج وان كان في القرد قول بجرمة ما (ص) أو بطله تلف مال (ش) أي وما ينقل
القيم أن يخاف القدر على استعماله لا يطلبه تلف مال أو نفس والمال كثير وهو ما زاد على
ما يلزمه بذه في شره الملهو هذا اذا تحقق وجوده أو غلب ظنه أمان شك فله يتيمم سواء
كان المال قليلاً أو كثيراً (ص) أو خسر وج وقت (ش) معطوف على قوله تلف مال يعني أنه
اذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختياراً أو ضرورياً أن يتساعل بطلب الماء فله يسأل
التيمم وهذا ليس خاصاً بذلك بل كل من أبعج التيمم فلا بد وان يخشى فوات الوقت قبل حصره

الماله وما لا يعذب بالبعش والخاص ان غير المحترم يقدم عليه استعمال الماء في الوضوء إلا ان
يكون في الوضوء الماء تعذبه بالعش أديماً أو غير محدث تعذبه طحلاً ما لم يتغير شربه كالقنينة على الامام في نحو المرتد
والرائي الحصن ويقوم مقام الامام نائبه وجاعة المسلمين يقومون مقامهم معاً عند عدمه أو أوتادى كعدم القدر فعلى قتل الكلب
والخنزير (قوله وان كان في القرد قول) بالغ على ذلك دفعاً لما يتوهم من أنه لا بد من مواجئته الى القول لانه ما راجع الى انتفاعه
رأساً أو أفعالي القول بكرهه أكله فله من نفسه من حيث أكله لانه لا حرمته فيه (قوله ان يخاف القدر على استعماله للماء تلف مال)
والخوف لا اعتقاداً والظن فيما يظهر كأن تقدم قوله وجوده أي الماء (قوله أمان شك) سكت عن التلبس الغير القوي وحكمه كالغالب فيما
يظهر ولا فرق في ذلك من أن تكون الماله أو لغيره مما يجب حفظه (قوله وهذا ليس الخ) سأتى في نسبة هذا الخطأ في العبارة الثانية وفيه
(قوله ليس خاصاً بذلك) أي الذي يتساعل بطلب الماء الخ لا يخفى أنه قصد بذلك دفع ما يبادر من ظاهر المصنف من أن

خوف فوات الوقت أعماه في الذي يتشاغل بطلب المعاملة ومعه ما يطلب فيه التيم لا يشترط فيه خوف فوات الوقت فأخذ أن
 خوف فوات الوقت لا يمنع في كل تيم ومن ظن أن لا قدر على استعماله بأرد المأمون من تخينه خروج الوقت (قوله أو أنه)
 أي عدم أنه وبمثل ما لو علمت حقيقة وهو واضح أو حكما كانا كالتيم ذهب أو فسخ أو كانت القرو وعلمه علمه صوابا استعمالها
 والمعدم شرعا كالعدم حقا (قوله لصيقه) أي خاف فوات الوقت لأجل من الوقت وقوله أو لتأخر الجي به أي أو لم يكن خوف
 الفوات لصيقه بل لتأخر الجي به وهكذا لا يخفى أن خوف فوات الوقت لتأخر الجي مالم ليس للتشاغل بالاستعمال بل للاستغلال
 بالانتظار فيقدر معطوف وكأنه قاله في خاف بالاستعمال بالاستعمال أو بانتظار الماخفات الوقت وقوله لصيقه ناظر لادول وقوله
 أو لتأخر الجي به ناظر لمصده (قوله والرشاء) أي الخيل (قوله واعلم أن عدم المالح) شرع في تصحيح ظاهر المصنف ووقع
 ما عترض به المطلب كأنه قدم (أقول) لا يخفى أن هذا مناسب للسنة الكاف في قوله كعدم تناول أو أنه وأما على نسخة لعدم فلا
 يظهر ذلك من المصنف بل لا يظهر منه إلا كون عدم تناول أو أنه كعدم تناول أو أنه (قوله وإن لم يخف خروج الوقت)
 لا يخفى أن هذا اقتصر لهذا القطف الذي تقدمه الذي هو كلام المطلب الذي ردهم هنا بغير صواب ولا في كل تيم هو في نفس الأمر إنما
 يقدم على التيم لكونه يخاف خروج الوقت أي قبل قدرته على المله (١٨٧) ألا ترى أن التيم يتيم أو لم يصدق
 عليه أنه ما صالح التيم أو أنه

عليه أنه ما صالح التيم أو أنه
 لكونه يخاف خروج الوقت قبل
 قدرته على المعاول حاصل أن الذي
 يخاف خروج الوقت قبل قدرته
 على المله ينقسم إلى آيس وغيره
 ولفظ المطلب قوله كعدم تناول
 أو أنه أي وكذا يباح التيم مع وجود
 المله لمن عجز عن تناوله ولم يجد
 تناوله بالمال أو يجد أنه يتناولها
 وشاف فوات الوقت أن اشغل
 برفعه من البئر كأنه من المدونة
 وهو داخل في قول المصنف أو لا
 وبطله مخرج وقت وقوله أو لتأخر
 الجي به وإن لم تعد المسافة وقوله
 أو بعد المسافة الذي يترجم منه
 تأخر الجي به (قوله وإن خاف
 فواته) أي ظن فواته أو اعتقد

أن كان مريضا وقبل وجود المله كان مريضا والمراد بخروج الوقت أن لا يدرك فيه من
 الصلوات كفة (ص) كعدم تناول أو أنه (ش) قال في الرسالة قد يجب التيم مع وجود المله
 إذا لم يجد من تناوله إياه اه وقال في التلخيص يجوز التيم إذا خاف من تشاغل باستعمال المله
 فوات الوقت لصيقه أو لتأخر الجي به أو بعد المسافة في الوصول إليه أو لعدم إلا أنه أتى
 قوله إليه كالملا أو الرشاء واعلم أن عدم إلا أو المناول يتيم وإن لم يخف خروج الوقت بغيره
 عدم المله فيحصل فيه فالجي يتيم أو لم يصدق عليه وفي المطلب من أنه
 فيما إذا خاف خروج الوقت يتيم خلاف النقل (ص) وهل أن خاف فواته باستعماله خلاف
 (ش) أي وهل يتيم لم يجد ولو أكرم الواحد للمعين يد القادر على استعماله إذا خاف فوات
 الوقت الذي هو به باستعماله وإن تيم أدركه وهو الذي رواه الأبهري واختاره التونسي
 وصوبه ابن بونى وشهره ابن الماحب وأما المسمى وعياض من للسنة أو نوبنا ولوفاته
 الوقت وحكي عبد الحق عن بعض السيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا
 فلذا قال خلاف (ص) وجاز حنازة وسنة ومن مصنف وقراءه وطواف ورعته يتيم فرض
 أو نقل أن تأخر (ش) يعني أن الشخص إذا تيم لفرض أو نقل وأخرى لسنة حزان يستحب
 صلاة الحنازة غير المتبعة ولو تعددت السنة كلوز ونحوه وأخرى غير السنة ومن المصنف
 وقراءتا القرآن والبطواف غير الواجب وكتبه بشرط في صحة الفرض التيم به أن تأخر
 هذه الأشياء عنه فلو تقدمها شيء عليه صح في نفسه وأعاد تيمه لفرض ولو كان المقدم

(قوله الوقت الذي هو به) أي سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله وهو الذي رواه) وهو الراجح والخلاف بيني المحدث حذنا
 أكبر (تنبيه) إذا تيم بقاء الوقت أو غيره بعد أن شرع في الصلاة ولو لم يقدر كفة فله أن يقطع ويتم صلاة مولاه على علمه
 وجهاز وأولى إذا تيم بعد الفراغ أو لم يبين شي وأما أن ينقل الدخول في الصلاة فبغيره قطعاً (قوله فلا أقل) أي فلا أقل
 والاستفهام لا تنكار أي ينبغي الأقل من الاتفاق وذلك الأقل هو كونه مشهورا فتبين أن الفضل عليه محذور وأن من في كلامه
 بيان لادول من المتفق عليه (قوله وأخرى لسنة) قد يقال معاقلة النقل بالفرض تؤذن بأنه أراد النقل معاذا الفرض فيصدق بالسنة
 (قوله غير المتبعة) فله نظر بل الحنازة على القول بأنها سنة يصلح اسماء كانت متبعة أم لا وعلى القول بأنها فرض فلا سواء كتبه
 متبعة أم لا (قوله قراءة القرآن) أي فيما يتوقف على طهارة كراهته (تنبيه) قال عج والحاصل أنه إذا تيم واحد من
 من المصنف أو الحنازة أو القراءة أو الطواف هل يفعل به بقاها أو النقل أم لا أو الظاهر الأول وأما تيم كل الطواف فهو على ما
 قول المصنف يتيم فرض أو نقل وانظر إذا تيم لفرض وصلى به النقل فهل يفعل بقاها أو النقل أم لا أو الظاهر الأول اه وانظر إذا تيم واحد
 منها وأخر غير هل يجري فيه أو أخر غير من المتتابع أم لا اه والظاهر البريان (قوله فلا تقدم الخ) ظاهر ولو كان القاضل
 من مصنف أو قراءته جنبا ولو كانه نظر ما حكم إقدامه على فعلها قبل الفرض يتيمه على بركه أو يجوز والظاهر خلاف

الاولى واقه اعلم (قوله فحينئذيان) أي مقيدان أي محتملان عقيدتان الأكل خير بأن القيد انما هو العصة فقط ولوعبر بمحتملان
أحسن (قوله التي استازمه الجواز) فيه أن هذا ظاهرا لو لم يجد الحمل وأما ظاهره بعد الحمل لأن الجواز يحمل النفل والعصة عليها القرض
كما هو ظاهر (قوله ومفهومه بالنسبة للنفل فهو مفقود وموافق) لا يفتي أن هذا لا يتم إلا أن كان تقدم المصنف وصح القرض والنفل أن
تأخرت ولم يكن ذلك (قوله الاتصال) هل المراد أن تكون متتابعة بعضها ببعض أو لو حصل تفرق يسير وهو الظاهر أو المراد بالاتصال
اتصالها بالقرض ولا مانع من أن يكون مراده الأمرين معا والحاصل انما فاصله بطول أو خروجه من مسجد أعاد جميعه وبسر الفصل
مغتفر ومنه أنه الكسرى والمقبات (قوله ولزمه الوالاته) أي بالنظر لقولنا أي مع ما فعله (قوله وهذا الشرط) أي شرط نية
النافعة عند الفرض (قوله فالعذر للخطاب) (الخ) حاصله أن الخطيب ذكر عن ابن غازی أنه قال إن

(١٨٨)

ابن رشد نص على المسئلة فقال
ما حاصله أن سرت كتاب ابن رشد
فلم أجده ذكر القيد مع أنه في
الواقع ذكره فأجاب الشراح عن
الخطاب بأن مقصودهم تشكيك
مطلق ذلك فلم أجده وهو قد صدق
بهذا الاعتبار لأن ابن رشد انما
ذكره في المسح على الخفين
والخطاب لم يشر في مظنة ذلك
المراد أن هذا مراده وكأنه قال
والعذر للخطاب بقوله أي باعتبار
المظنة (قوله وبطل الثاني) ذكره
باعتباره كونه فرضا وقال مشتركا
فقر الكونها صلا وهو بكسر الراء
لأن الصلاتين اشتركتا في الوقت
وأراد الثاني في الفعل في التواتر
وفي المشروعية في الحاضرة فالآن
يكون محلي الثانية ناسبا لاولى
وقد تيمم بقصد معاه وناس لاولى
عند فعل الثانية ثم فعل الاولى
بعد الثانية فبطل الثانية في
الفعل وهي الظاهر والمغرب أما
لو تيمم بقصد صلاته قد ذكر أن عليه
ما قبلها فانه بعيد التيمم خالف

ركعتي القبر فلا بد من إعادة الصبح وتعيد الطواف والحنكة تغير الواجب مستفاد من قوله
لا فرض آخر ولا يشترط تأخر النفل عن النفل المتزوي بخصوصه وبطل السنة بشيئ النفل
وعكسهم غير ترتيب قال في المجموع من تيمم ولو تر بعد القبر فله أن يركع ركعتي القبر
وان تيمم لنافعة أنه أن يوتر به بقوله ان تأخرت أي وبان هذه الأمور بتيمم فرض وصح القرض
ان تأخرت في الفعل لأن تقدمت فلا يصح القرض وصحت في نفسه ما هنا نقيد ان أحدهما
مصرح به وهو الجواز والآخر ضمني وهو صحة القرض التي استازمه الجواز لأنه يستلزم العصة
فقوله ان تأخرت شرط في القيد الضمني فهو بمسابقة تيمم القرض مفهومه مخالفة أي بالنسبة
لقرض في نفسه فهو شرط في صحة ما يقع القرض بتيممه ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم
موافق وأما شرط نية النافعة عند تيمم الفرض فضعف وفي شرط الاتصال قولنا وبالمأخوذ
من قول المؤلف ولزمه الوالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور في كلام ابن رشد في البيان
والتصيل مثل ما هو مذكور في ابن غازی والتوضيح لكنه لم يذكر في باب التيمم وانما ذكره
في باب المسح على الخفين فالعذر للخطاب في قوله في مظنة ذلك لأن مظنة التيمم وأما شرط أن
لا يكره جذا فيترخص من قولهم جذا أن يجر والكسرة لا تضر والكسرة بالعرف وما عليه
الشافعية الكسرة بأن لا يدخل وقت الفريضة الثانية لا يجري على مذهبا (ص) لا فرض
آخر وانقصداو بطل الثاني ولو مشترك (ش) يعني أنه لا يجوز فرضان بتيمم واحد وانقصدا
معاصدا التيمم وإذا وقع بطل الثاني ولو لم يرض لا يقدري على مس المأخوذ أحدهما مندورة
أو فاته أو مشترك مع الآخر في الوقت كظهرين وعشاءين وأعادها ألبا على المشهور وقال
أصبح يصدق في الوقت ثمانية للمشركين وغيره ألبا وصح الاول (ص) لا بتيمم لم يثبت (ش)
هذا معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مقيدة أي لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض
ولا يفعل شي مما تقدم أو غيره بتيمم لم يثبت كالتيمم لقراءة القرآن ولو لم يثبت على القول
الضعيف بأنه تيمم أو نحو ذلك ولنا أن يجعل الألام أممية ونز يد بالحبس بالان توقف محته على
الطهارة كقراءة القرآن فظهر أن بطل النفل السابق في قوله بتيمم فرض أو نفل ما يتوقف محته
على الطهارة فلا منافاة (ص) ولزمه الوالاته (ش) أي ما فعله ويستلزم الوالاتين أفعاله

فلاجل

هذا عند قراءة

المصنف مشتركة بكسر الراء ويصح الفتح لأن كل واحدة شاركت الأخرى (قوله هذا معطوف على فرض) أي على معنى فرض أي
لأن معناه لا يفعل فرض آخر (قوله فلا منافاة) حاصله أنه يتوهم المناقاة على الجمل الثاني ويسته أن المستحب على الجمل الثاني نفس
الثالثة مع أنه تقدم أن الجواز هو السنة ومس المصنف وغير ذلك تفعل بتيمم النافعة والجمل الاول أو من الثاني وذلك لأن الاول
يدخل فيه تيمم الجنب (قوله ولزمه الوالاته) لم يقل واجبه كافي للفعل ولا فرضه كذا هو ملاذخه انما ليس بداخل في ما هيته كما خذه
بمن اعتبد (قوله ويستلزم الوالاتين أفعاله) أي أن الموالاتين مع ما قبله لا تستلزم الوالاتين أفعاله بخلاف العكس وذلك لأن الوالاتين
والوالاتين أفعاله لا يمكن الوالاتين التيمم وما قبله بل الموالاتين الجزء الأخير مثلا وما قبله في تقديره ويجوز أن تكون تلك الصورة
خاطئة في المصنف أيضا

(قوله فلاجل ذلك) أي فلاجل لزوم موالاته مع ما قبله (قوله ولا بعده) أي بعد دخول الوقت وقوله ثم أخا أي من أجزائه أي أوجته
 وبين ما قبله فالتفريع صحيح (قوله ولو لم يكن اتصاله بما قبله بشرطاً) أي اتصاله بما قبله هو اتصال أجزائه ببعضه بعض
 وقوله بشرطاً كذلك إذا كان قادراً أم لا (قوله فلذلك يشبهه بالوضوء) أحجب بأن التشبه بالنظر لحالة العائد والعاجز لا التماسي (قوله ما لم
 يتحقق المنية) أي يحزم بها كذا ذكره الحطاب عن المقرئ والظاهر أن مثل ذلك التفتن لأن التفتن في تلك الأواب يعطى حكم التحقق
 أي ما لم يفتن المنية أو يحزم بها بقرينة قامت عنده كأن يكون مثلاً (١٨٩) بحمل القيمة وهو (قوله ما لم يرجع إليه) لا يفتق
 انه اذا رجع لله يكون صورة

مفهومة بالاولى من قوله عتامة
 لان القرض لا يفتق فيه كالهبة
 وبعد كتي هذا رأيت الحطاب
 ذكر ما نصه لانه اذا رجع بقوله
 أي الماء على وجه الهبة فأرى
 على وجه القرض ولا يقال انه فيه
 تعمير المنية لأن هذا أمر قريب
 انتهى (قوله لا يفتق) انظر المراد
 بالاحتياج هل ما يحتاج لقيامه
 أو لنفقتة المعتادة غير صرف
 ولو كانت أكراماً لم يفتق
 لشهول النفقة الكسوة أو ما
 يحتاجه ولو كان صرفاً والظاهر
 الوسط وقوله الشارح لنفقة
 سفره تبع فيه جرم وهي
 مطلقة ثم ظاهره أن النفقة
 تعتبر بالأي في حالة الفقر أي
 لا بعد ولو كان محتاجاً (قوله بأن
 زاد على ثلث الثمن) لا يقتضي أن
 مراد ما نحن ماعتمد أن نأخذ
 القرضه كما هو ظاهر وبعد فلا
 يظهر كون هذا تفسيراً للغير المعتاد
 لان غير المعتاد يصدق ولو بدركم
 واحد والاخر من كلام أنشعب
 أنه متى زاد على المعتاد لا يترتب
 ولو بدركم واحد وهو المعتاد
 وشارحنا تبع الحطاب وعبدالحق

فلا محل ذلك اشتراط اتصال الناقلة بالقرينة وضعه في الوقت لاقبته ولا بعد مزاياها ولو لم يكن
 اتصاله بما قبله بشرطاً كان تفرقه ولو ناسب ما يطل لالام من جهة الموالاة كل وضوء من
 جهة عدم الاتصال المختص به التيميم كما قلنا في توضيحه فلذلك يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحارث
 وابن شمس وغيرهما (ص) وقبوله مع ما لا يفتن (ش) أي وزم أيضاً فلذلك لما قبله المنية
 بخلاف عن الماخلا بانه بقوله لقوة المنية هذا دون الاول ولو عبر الموقب بانها بقول وزم
 موالاة ما تهاجمه كذا أحسن ويكون قبول الهبة من باب أولى لان الاتهاب طلب الهبة
 وهذا ما يقتضيه المنية والا فلا يترتب قبوله وان لم يكن عن يده هذا اذا كانت المنية تظهر لها أثر
 وأما التفتن فيزيمه بقوله (ص) أو قرضه (ش) الضمير قرضه ما راجع لله والفتن وفي كل
 أما مرفوع عطف على قبول أو يحرم وعطف على هبوه يصح عطفه على عن أي لا يترتب قبول
 الثمن ولا يقرضه وهو صحيح حيث لم يكن ملابداً للموالاتة من قرضه وقبول قرضه ولا يفتق أن
 هذا المعنى ارجع ضمير قرضه لثمن اذ رجع له لا يصح لانه يترتب قرضه وقبول قرضه من
 غير اعتبار القيد للذكور (ص) وأخذ به من اعتد به يفتق (ش) مطوف على موالاة أي
 وزم من فقد الموالاة وجده يباع أخذه ان يبيع بغير اعتد في موضعه وما تاربعه يفتق بغير ثمن
 لنفقة سفره ونحوه ولو لم يبرأ العدة بأقسام البيع على المجهل ومزحل فلا معنى لتقصاره
 في أحدها قال (وان يفتق) لا يمنع القدر على الوفاة أشبه واحد الثمن وهو أحرى من لزوم
 القرض لما في من المشاحة وفي القرض من المنية فالبيع فيه للمعتاد بأن زاد على ثلث الثمن
 لم يترتب ولو كثر تداراهه كما هو مضمحل في شرخا الكبير وبعبارة أخرى واستشكل كون قوله
 وان يفتق بمبالغة في قوله لم يفتق لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته غير موجود
 وأجيب بأن قوله وان يفتق بمبالغة في قوله اعتد أي وأخذ به من اعتد وان يفتق لم يفتق
 حيث كان معه وانما لم يقدم قوله وان يفتق على لم يفتق لانه مسقة لثمن (ص) وطلبه لكل
 صلاة وان توجهه لا يفتق عنه (ش) فلما مطوف على قوله لزوم موالاة أي وزم مراد التسم
 طلب الله لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن يستأجره ما يبرأ تساوى الثمن الذي
 يترتب الشراية وان توجهه وجود الله وأولى اذا غلبه أو شك في الوجود لانه اذا رجع إليه الطلب
 مع التوجه الذي هو أضخم المراتب الثلاث فلا يترتب عليه الطلب في غير من باب أولى أما مع
 تحقق العدم فلا يترتب عليه الطلب اذا قامت في الطلب (ص) طلبه لا يشق به (ش) هو
 مفعول مطلق عالمه المصدر أي يطلبه طلباً لا يشق به فليس الرجل والضعيف كلراً أو التفرق
 ولا يغفل في كلام المؤلف اذا كان على مليون فله لا يترتب وان كان لا يشق عليه لا يفتق

والحاصل أن المصنف موافق للدوة وأتمنى زاد على المعتاد لا يترتب ما قال الشارح ضعف كما أنه بعض شيوخنا وكذا يترتب
 شره التراب بمن اعتد **مسألة** المأذون كان ملكاً عبده استظهره فمضاه له لا يجب اقتراعه وتيميمه فاسعى الزكاة (قوله
 لان عدم الاحتياج فرع الوجود) لا يظهر لانه يكون الشخص ليس عنده الثمن ولا يحتاجه كما هو معلوم عادة (قوله وان توجهه) هذا
 اذا كان التوجه قبل الطلب بالكتابة وأما لو تحقق وطلب ثم توجه بهذا الظاهر أنه لا يطلب (قوله لا يفتق عنه) المراد بالتحقق
 الاعتقاد بالحزم لا التحقق في نفس الامر (قوله بعد دخول الوقت) لكن بحمل الطلب حيث كان موضع غير الاول أو فيه وحدث
 ما يقتضي الطلب (قوله وان توجهه وجود الله) هذا على خلاف ما عليه ابن زيد فقد ذكر أن التوجه لا يترتب عليه الطلب قال ابن مزيق

وهو الصواب وينبغي أن يختلف حكم الطلب فطلب الثاني ليس كطلب الشك والتوهم فكما طلب الشك ليس كطلب التوهم
 (قوله وقاوفي الملبين كثير) خلاصته أنه إذا كان على مسافة ميلين لا يلزمه ركاء أو اجلاس شق أم لا وأما إذا كان على أقل من ميلين
 لا يلزمه بحيث شقرا كأوراجلا ولا يلزمه حيث لا يشقرا كأوراجلا فتقدير (قوله رقيقة) مثلث الرأه (قوله أو حوله من كثير)
 أي أو حوله من رقيقة كثيرة كالاربعة بحيث يكون من حوله منها كقليلة كذا في بعض القادر رشب (قوله وشبههما) أي
 كالثلاثة وما مثلهم إذا كانوا ثلاثة فأقل وثلاثة السؤل فليعدا بداوانا كانوا أربعة فأكثر والفرض أنهم فليساون فانه بعدد في
 الوقت ولا يخفى أن كون الأربعة بما يضاف إليها في الطلب عنهم دون الثلاثة فلا يخفى أن الفرق الحكم بعد وقوله فتداسات أي مرم
 عليه ولا اعتدالان كثيرا لرقعة مظنة الاحتياج الى ما عسده من الماس بعد فهذه التفسير الذي ذكره الشارح ضعيف والمعتمد أنه
 انترك الطلب في الرقة القليلة أو الرقة الكثيرة فان اعتدلا اعطاه أو ظنه فليعدا بداوان شك أعاد في الوقت وان توهم فلا اعتد
 أصلا وهذا كله إذا تميز وجود الماء أول بين شي كان من عدم وجوده فلا اعتد أصلا (قوله كالاربعة) لا يخفى أن بين الاربعة
 ونحو الخمسة عدد كثير فلم يعلم حكمه بل يعلم الرقة القليلة أو الرقة الكثيرة والظاهر أن ما زاد على الخمسة المشر من القليلة
 وما زاد على العشرة من الكثيرة قطع بالاربعة وقال عجم ولو قيل لما على الخمسة عشر الاربعة وما زاد عليها الاربعة ما بعد
 (قوله أو يشك) أي أو توهم كما ظهروا (١٩٠) وأيضا هو مفهوم قول المصنف ما إن علم الخ وهذا على طريقة المصنف فيما

المشقة كاجزءه في المقدمات وفي البيان فصال في المقدت وبازمه الصدول الى الماعن
 طر به ان كان سافرا على قدر ما يمكن من غير مشقة تلحق مع الامن على نفسه ولا حد
 في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقاوفي الملبين كثير وفي المبل ونصف مع
 الامن انه يسير ونظرا كك والراجل القوى القاديا تنهى (ص) رقيقة قليلة أو حوله
 من كثيرة (ش) أي كاربعة طلب من رقيقة قليلة كالاربعة أو خمسة كانت حوله أم لا فان
 لم يطلب أطاف الوقت الآن يكون الرجلان وشبههما فليعدا بدالكثرة الرجاء وكذلك يلزمه
 أن يطلب من رقيقة حوله كثيرة كالاربعة فان لم يفعل فقد أساء ولا بعد ومحل لزوم الطلب
 من نكسر أن يعلم الاطه أو يظن أو يشك فيه واليه أشار بقوله ان سهل مغلظهم فيشمل
 ما ذكره أمان علم مغلظهم فلا (ص) رتبة استباحة الصلاة ونية كبران كان ولو تكررت (ش)
 أي ولو لم تنجم نية استباحة الصلاة أو فرضها ان كان محمدا أو ميم نية الحدث لا كبران كان
 جنبا ولا بد في تيمم الحدث الا كبر من نيته ولو تكررت الصلاة فلا يفرغ كل صلاة بعد وجنبا
 وبصورة أخرى ولزم عند الضرر بة الأولى نية استباحة الصلاة ومثلها فرض التيمم ويستحب
 نية الصلاة التي يدفعها بعينها من فرض أو نفل أوهما على العموم لا استباحة مطلق الصلاة

تقدم وما على طريقة ابن رشد
 فلا عذر بالتوهم فظاهر شارحنا
 حيث لم يد كصورة التوهم المبل
 لابن رشد (قوله ونية استباحة
 الصلاة) أي أو ميس المحض
 أو غيره مما العار تشترط فيه قاله
 البلد (قوله أو فرضها) معطوف
 على الصلاة أي استباحة فرض
 الصلاة أي فرض هو الصلاة
 فالإضافة للبيان ولا يلزم أن ينوي
 استباحة الصلاة من الحدث
 الا مفرغ فلا يضره أن ينوي
 لم يضره من نصيبه نية استباحة
 الصلاة من الحدث الأصغر (قوله)

أوسع نية الحدث الأكبر فلزم كها فتعنه باطل كان القول تامدا أو ناسا فان نوى الا كبر من نية ان يمس عليه الصلاة
 واستباحة الأصغر فانه يجوز به تيممه أو ما لو تعمد ذلك فلا يجوز به فلو نوى رفع الحدث فتممه باطل لانه لا يقع الحدث كما يأتي وظاهر
 ما قالوه ولو نوى رفعه مقدما عليه فلهذا هذا كالمنا من فرض التيمم فعنه به ولو لم تعرض لنية الا كبر (قوله ولو تكررت الصلاة) بعد
 والاقرب ترجيح الضمير المظهر الثاني لأنه أو أنه تأدعي النية أي ولو تكررت نية التيمم (قوله عند الضرر بة الأولى) هذا ظاهر كلام
 صاحب اللع وقال نزوق محل النية الوجه بلا خلاف أي والضرر بة الأولى بة نقل المانع وهو كأن الصد الطاهر غشاها بالماء في
 الوضوء واستظهره البلد بقوله وهذا هو الظاهر لان التيمم بدل عن الوضوء والوضوء كذلك ولا يصح تقديم النية في التيمم بيسر لضعفه
 عن الوضوء والغسل المانزلة فيهما كما ظهروا شارح اللع (قوله من فرض أو نفل) أي كأن يصد به صلاة الظهر مثلا أو صلاة الوتر
 مثلا فالتعني مضي لانه نوى كأن ينوي مطلق صلاة فرض أو مطلق صلاة نفل فلما كان اللفظ محتملا لانه لأن التعيين إذا أطلق
 يضمر في الشخص وأيضاً ان عباراتهم تدل عليه (قوله أوهما على العموم) أي الشمول أي أن ينوي الظهر والنوافل التابعة له مثلا
 فن نوى به استباحة صلاة بعينها من الفرائض لم يصل بغيره من الفرائض (قوله لا استباحة مطلق الصلاة) غير مطلق إشارة الى أنه لو نوى
 ظهر أمثالا على ما علم من ظهر أو عصر ولا يصل بماترجه وقته (قوله لا استباحة مطلق الصلاة) غير مطلق إشارة الى أنه لو نوى
 استباحة الصلاة بدون أن يلاحظ مطلق فانه يصل بها الفرض قاله الشيخ أحد قائل الصلاة تشعل الفريضة والساقط فكان الظاهر
 أن هذه النية لا تنكح مع الإطلاق فالجواب أن الفريضة أقوى من التألف مع أيها التبادر فلفظ أنصرفت النية إليها

(قوله لان الفرض يحتاج لنية تخصه) اراد بالمعصوم الاضاف الى ما عدا نية الصلاة ملاخطة العوم البطل فلا شافى انه ينع
 الفرض عند نية الصلاة بدون ملاخطة المطلق المتحقق في الفرض والنقل خلاصته ان المنفى ملاخطة العوم البطل لا غير (قوله
 وعلمه الخ) اقتصر المشارح في العبارة والاحسن ما ذكره المطلب قتال وقاقتصر على الحديث عند الاصحاب اربعة احكام وماء
 الحائض اذا ظهرت به وليس التقيح بغيره وجوب الوضوء اذا وجد الماء بعده ولما لم يتم التوضي من غير كراهة اذ ان شاس
 والتميم قبل الوقت فتكون خمسة (قوله فيما) تبيين لاجال لا (قوله قال العراقي) شروع في الجمع بين القولين (قوله وقصوه للزري)
 لا يفتي انما تنسبهم من قوله وقيل وفيه ما ينبغي على ان الخلاف حقيقى ولما لم ينع عليه الفرض واقتصره هنا على المازري ولم يذكر
 ابن العربي اشارة الى ان ابن العربي لا يقول بذلك بل يقول ان الخلاف حقيقى وهو كذلك كما يعلم من نت واعلم ان حذافى اهل
 المذهب على ما قاله العراقي والماصل ان من الشيوخ من قال الخلاف فيها لفظي ومنهم من قال حقيقى وهو الاقرب لانهم اجمعوا على
 ذلك مسائل انتهى كذلك كله البدر وكذلك كرسنا عبد الله عن شيخه (١٩١) ان عب ان التحق ان الخلاف معنوي وحديث

فالجواب الاول ان يقال فلا منافاة
 بين وجود الماء والاباحة لان
 التيمم رخصة كما جعلت الصلاة
 لمن استعجز بالحجارة مع المنافع
 وهو وجود حكم الخاصة لاجل
 الرخصة انتهى (اقول) بحمد الله
 التحقق ان الماء موجود لان
 الحديث عني المنع وهو الحرمة
 وهي تنافي الاباحة (قوله فالجواب
 ان عليا) في العبارة حذف
 والتقدير لا يلزم من كونه رفعه
 ان يمسى بها كثر من فرض
 لان سواها على ما كان يرى الخ لا
 انك خبر بان نية كونه يرفع
 دفعا مطلقا عند ابن العربي ان
 يمسى بها كثر من فرض (قوله
 وتيمم وجهه) لم يقيد المصنف
 تيمم وجهه بمسحه يديه جميعا
 فلو مسح يدا واحدا من اقبل
 ولو باصبع فله سند نزد كان
 من ربط يده ولم يمسح يديه

الصالحه للفرض والنقل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه فيكون كمن نوى النقل فلا يصلى
 بذلك التيمم الفرض فلهان فرحون و يفهم منه ان تيممه صحيح وفعل بذلك التيمم غير الفرض
 (ص) ولا رفع الحديث (ش) يعني ان التيمم لا يرفع الحديث بل ينع العبادت وقيل يرفعوه عليه
 عدم كراهة امامة التيمم للتوضي وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا يمسى ولا يختار ابن العربي
 والمازري والعراقي انه اذا رفع الحديث قال العراقي وقوله لا يرفع الحديث أى لا يرفع مطلقا بل
 الى غاية التسليم ليجتمع التيقن اذا لم يحدث المنع والاباحة مصلحة متحققة اجابا على الخلاف لفظي
 وقصوه للزري فان قيل لو كان يرفع مطلقا يمسى بها كثر من فرض فالجواب ان عليا رضى
 الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع الحديث اجابا (ص) وتيمم وجهه وكفيه لكونه
 (ش) أى لو لم يتم تيمم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع غضون الوجه وراى الوتره و يحتاج
 العين والضعفة ما يمكن عليها شعر وغيره على شعره الطويلة و يبلغ بهما حيث ما يبلغ
 بهما في غسل الوجه وما لا يجزى في الوضوء لا يجزى في التيمم (ص) وترع حاشه (ش) أى لو لم
 التيمم ترع حاشه ولو ما ذوقا لبسه او متسع لالتراب لا يدخل تحته فان لم يترعه فلا يجزى
 تيممه (ص) ومعيد طهر كرتاب (ش) أى من لوازم التيمم الصعيد وهو ما سجد على وجه
 الارض من اجزاها وقد اختلف في الطين من قوله تعالى فيتموا صعيدا طيبا فقبل المراد به
 المنت وهو التراب الاما لا ينبت نباتا كالرمل والسياح وقيل المراد به الطاهر وهو الصميم فتميم
 بكل ما يد كره المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافا لاشعبان في تخصيص التراب كالشافعي
 ولا نرجيب في اشتراط عدم التراب وان كان ظاهر المدونة وشمل التراب تراب يهود وهو الذى
 صحه القرطبي في تفسير سورة الحجر واستثناهان ابن العربي من قوله عليه الصلاة والسلام
 جعلت لى الارض مسجدا وطهورا وتبعه ابن فرحون في الفناء انتهى وسبى البساطى
 هذه الكاف بالمستغصبة لاستقصائها جميع انواع الصعيد من حجر ورمل وشجرها

يكفيه تر بغير وجهه ونزاعه وان لم يستوعب محل الفرض (قوله وكفيه) افضل ان يقول يديه (قوله وراى الوتره) مثبت كالمو
 صريح كلام البدر فهو مسطوق على لا يتبع غضون (قوله ويحتاج العين) بفتح الحاء كسرهما الصول المستدبر العين مصباح (قوله
 وما لا يجزى به) أى من جهة التعميم لامن حيث تحلل البية ولا من حيث تنبع الاسار اذ لا يظن بان التيمم بخلاف الوضوء لا بد منهما
 فيه افاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله فان التراب لا يدخل تحته) هذا الوجه ضعيف فغيره ان لا يدخل تحت الحائط الضيق
 مع ان الوضوء يصح (قوله فان لم يترعه) اراد بالترع ما شغل ما لو تفته عن موضعه ومسح ما تحت قدمه ومسح غيره (قوله واستثناهان
 ابن العربي الخ) كلامه يتبين ضعف كلام ابن العربي فانه قال ويدخل في كلامه تراب يدان تعودوان كان ابن العربي قال لا يقيم عليه
 واستثناهان الخبر السابق كما حكمه القرطبي في سورة الحجر وصحح خلافه بيني تقيد كلام ابن العربي بما ان المصنف خروج الوقت
 وكل لا يجذره قال الخطيب وانظر التيمم على تراب المصهل يجوز الام ارضاصر محوا اجمع الطاعلى ان التيمم على مقربة للشركن
 اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائز (قوله لاستقصائها جميع انواع الصعيد) هذا خلاف ما هو المتعارف ان الكاف الاستقصائية

لا تدخل شيئا وقد اختلف هنا في التراب بين الحجر وبحاجب أنه لاحظ الاستقصاء لم ينظر لاصطلاحهم (قوله لانه حجر) أي غايه الامر أنه حجر ثم قاله غير مسلم بل ليس بحجر لانه لموضع في المالحات (قوله لانه طعام) فيه نظر لان الطعام غالبا يتقانه لا كل أدنى أوشبهه والمالح ليس بطعام لانه يكون لغير الأدي وقوله وتر بان بكسر التاء وسكون الراء على ما رأيت من مشيوطا بالعلم من نسخة نقل بها الصفيين القلموس (قوله ونخصاض) هو اللطيف اللين جدا قوله (قوله وأوجيل) هو الحجر كافي بحسبى نت (قوله وهو ظاهر المدونة) فقد قال فيها أوجيد الطين وعدم التراب وضع بدنه عليه وخفف ما استطاع ومنه (قوله منى على أن ما ذكر كرس من أجزاها الأرض) يقال عليه إذا لم يكن من أجزاها الأرض كيف (١٩٣) يصح التيم عليه لأن هذه العلة إنما تظهر في التيج ولا تظهر في النخصاض لانه من أجزاها الأرض قطعا فلا بد

وقيل قوله هو صعيد طهر ما احتقر من باطن الأرض كالطفل الذي تأكله التسله على المشهور لانه حجر لم يستد صلح وليس هو شيئا مدفونا بالأرض وقبل لا يتيم عليه لانه طعام قال النووي التراب اسم جنس لا ينقي ولا يجمع على الصبيح وقال الجوهري جعله أثر فوتر بان ورواها بومن أسمائه الرغام يفتح الرامو الغين العجبة ومنه أرغم الله أنفه بالرغام ولما أتت القرب حكم الجواز أثبت له حكما آخر وهو كونه أفضل مع وجود غيره لامتيع كما تقدم بقوله (وهو الأفضل) ثم بالغ على الحكم الأول وهو الجواز بقوله (ولو نقل) دون الثاني وهو كونه أفضل من غيره أن لا قال به نعم النقل يكون غير من أجزاها الأرض أفضل منه ومثل التراب في النقل السابح والرمل والحجر والمغزو والرمال النقل هنا أن يجعل حائلا بينه وبين الأرض لأن ما ينقل من موضع لا يخرج هذا ليس ينقل هنا وسياق معنى النقل في الشب ونحوه وأشار بالمبالغة لرد قول ابن بكير القائل بعدم جواز التيم عليه حيث نقل كما تنه في التوضيح (ص) ونيل ونخصاض (ش) أي جواز التيم على شيء ولو وجد غيره كذلك تيم على طين نخصاض ونحوه مما ليس بماذا لم يجد غيره من تراب أو جسل قاله في الشامل وهو ظاهر المدونة وقول ابن الحاجب وقيل وأن وجد التراب أنكروه ابن راشد وقال ابن عرفة لا أعرفه وقد ذكرنا العامل منى على أن ما ذكر كرس من أجزاها الأرض وليس من أفراد الصعد (ص) وفيها حقيده روي بيمينه (ش) قال مالك فيها يتيم على النخصاض عما ليس به ويخفف وضع بدنه روي بخامس روي باليمين وفي مختصر ابن عبد الحكم الكبير يخفف وضع بدنه ويخففه ما قبله لجمع بينهما (ص) وجعل بطبخ (ش) يعني أن التيم جائز على بخارة الجبر ونحوه حيث لم يشوا الاقل أن الشئ يخرج عن ماهية الصعيد وظاهره ولو لم يجد غيره وضاق الوقت وهو ما يقصده كلام المازري فوالله المؤلف بالطبع الشئ لأن الجلس لا يطبخ وإنما يشوى (ص) ومعدن (ش) عطف على تراب وفي بعض النسخ زيادة رقه في متعلقه بمعدن وفي أي جواز التيم بمعدن أي وزم التيم به ثم جعل أن تكون الجاهة مستأنفة وان تكون معطوفة على قوله وزم هو الاله أي وزم هو الاله وجاز التيم بمعدن أو معطوفة على تراب عطف الجلس أيضا فانه قال فيهم بالتراب بالمعدن ثم وصف المؤلف المعدن بصفات ثلاث مسلمية تدل على الأول بقوله (غير نقد) كغير ذهب ونقارضة فيتميمه التيم وعلى الثاني بقوله (وجوهر) أي وغير جوهر مما لا يقع بمواضع كياقوت ونحوه وعلى الثالث بقوله (ومتقول) أي وغير منقول أما ما نقل وأبين عن موضعه وي في أي يد الناس كالمعاقبة فلا يتيم عليها لانه معدن فلا يقع

يقال ما لوجه كون التيم من أجزاها الأرض لا يتيم عليه الا إذا فقد غيره وهو أو النخصاض والتي ليس من أجزاها الأرض يتيم عليه قطعا ثم بعد ذلك وجدت شيئا فأخذت النيل يشاء القرب بيمينه بخلاف النخصاض ويعبده تآخروا لا يقال هو ليس من أجزاها الأرض لا تقول لما جدد عليها التيق بأجزائها (قوله) روي بيمينه (ش) الظاهر أن كلا منسوب ولما قال قال عب وعلى رواية اتحاد لابن التحييف باليمين وكان الفصل بجملة لا بطل الموالات الضرورة انتهى وقوله روي باليمين انظر كيف يصح ذلك وبحاجبان قوله وضع بدنه من إضافة الصفة للموصوف أي يخفف بدنه الموضوعين (قوله وجوهر) بكسر الجيم وفتحها والكسر أكثر واطلاق الجنس عليه قبل الشئ بخارج الأول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أحمد والجلس هي الحجارة التي إذا شويت صارت حجارة انتهى وعلى كلامه أن إطلاق الجنس عليه بعد الشئ مجاز فهو يخالف ما قبله وذهب الجبري لما أضاف الشيخ أحمد

(قوله ونحوه) قال الشيخ أحمد وإنما أقر بالجنس بالذرع عن غير من أنواع الحجاره لانه الذي يخرج به الطبخ الناس عن ماهية الصعيد انتهى (قوله وان تكون معطوفة) الأصل العطف (قوله أو معطوفة على تراب عطف الجلس أيضا) فمضى بذلك أن تقديره المذكور بنظره أنه ليس من عطف الجلس بل من عطف المفردات (قوله بأوصاف ثلاث) لا ينبغي أنها صفة واحدة لأن غير مسلطة على الثلاثة فهي صفة واحدة قواما للجواب أن الشارح لاحظ تسلط غيره على كل واحد ففصل تعدد في الصفة (قوله مما لا يقع) الأولى أن يقول غير جوهر ونحوه مما لا يقع بمواضع وجسد ذلك الفصل أن الذي لم يتصف بذلك الأوصاف لم يباين أجزاها الأرض فشاغ التيم عليه وما اتصف بتلك الصفات يابن أجزاها الأرض فلا يجر التيم عليه (قوله لانهم معدن فلا يقع) أي

نخرجت بذلك عن كونهم من أجزاء الارض والذهب والجوهر خارجا بسبب كونهم في غاية الشرف (قوله يلحق بهم ما شابههم) لا يعني أنه لم يذ كر أمثاله الاول فقط وهو القليل يخرج عن جنس الارض وهو الشوق قد ذكر الشارح ما شابهه بقوله ونحاس أي وأما الثاني وهو المقلد كره مشابهه مثل الملح النطر وفلا وجه لتوقفه لانه كاللحم والسبب فليتهم عليه في محله فشنا (قوله على القف والنشر) أي الكرب أي في كلام المصنف مع كلام الشارح قوله كتب شيئا للذي يخرج عن جنس الارض وقوله ولم يسم مثل الخارج (قوله ومضوع) أي من غير حفاظ لمن تراب أو ما يوجد كذا في عب وهو استظهار من عند نفسه وهو بعيدا لا في إبقاء اللفظ على عموم وذلك لان ابن عرفه ذكر أفعالا عدة أشار لها بقوله في الخ تأمل المعدن ورأسها أن يكون نارضا وضاق الوقت من غيره انتهى إذا علمت ذلك فقول الشارح وهو ظاهر نقل ابن عرفه أي على أحد الأقوال وهو القول الاول منها والقول بالثاني قد بين المعدن والمضوع ظاهر (قوله وجعله كالجوهر) أي يخرج بذلك عن كونهم من أجزاء الارض ومثبه بعض أي وأما الاول فلم يجعله كالجوهر النفس (قوله بفصل بين ما دخلته صنعة الخ) أي كالنشر والفصل أي لا الطبخ ورجع ذلك القول لاتفاق قولين على المنع في المضوع واتفاق قولين على الجواز فله كذا كر وأولم يظهر لوجه المنع في المضوع لانه صنعة لم يخرج من كونهم من أجزاء الارض كالطبخ وذلك قال الشارح في تلمية لاتفاق قولين على المنع ولم يقل لكون الصنعة أخرجه (١٩٣) عن أجزاء الارض لان الصنعة التي في الزخام ليست الطبخ **تيسيه**

ظاهر المصنف أنه لا يتم على معدن النقد والقرن والجوهر ولوضاق الوقت ولم يجدها وهو ما يفيد كلام ابن تونس والمزري يود كر النسخ وسنداً نه يتم عليها بعدتها إذا ضاق الوقت ولم يجد غيرها أو قال ابن عرفه يتم على النقد والجوهر حيث لم يجد غيره وضاق الوقت ولم يقيد ذلك بكونه معدنه (قوله ولم يرض سائط لبن أو حجر) خلاصة كلام شب أنه إذا خلط لبن فيضر إذا كان أغلب لان كل مساويا أو أقل وأما ان خلط بنفس فيضران كان كثيرا ولم يبين حد الكثرة والظاهر أنها الثلث فأكثر وعبارة

الناس ثم مثل المؤلف بما يخرج عن جنس الارض ويخرج عنها إلى الطبيعة يلحق بها ما شابهها فقال على القف والنشر (كتب) ونحاس وحديد ورصاص وزئبق وكبريت وكل (وملح) معدني ومضوع وجد غيره أم لا وهو ظاهر نقل ابن عرفه وأما الزخام فيصير زائهم عليه مطلقا قال ابن تونس يمنع مطلقا وجعله كالجوهر النفيسة بعضهم فصل بين ما دخلته صنعة وغير ما دخلته صنعة والمراد بنقل السبب والمخ وهو ما أن شيعن عن الارض وتصير في أيدى الناس كالعقاقير فيصير زائهم على ما ذكره سائط لن أو حجر (ش) يعني ان الرض وكذلك الصبي إذا فلا يجوز زائهم عليها (ص) ولم يرض سائط لبن أو حجر (ش) يعني ان الرض وكذلك الصبي إذا فقد المانع يتم على سائط لبن أو حجر لم يغيره الحرق فيصير حبيرا أو جسا أو أجزاء أو يكون به حائل عن من مباشرة فتقدم الجار والمجرور ولا اهتمام للاختصاص (ص) لا بصير وخب (ش) أي يجوز زائهم على كره لا بصير ويسد وسطه لأن يكثر ما عليه من التراب فيناله الصبي وخب وخبش على المشهور أكن قلعه لهم لا وجد غيره أم لا بعيدا (ص) وقطعه في الوقت (ش) أي وزمن فعله في الوقت ومنه فهم اتصاله بما فعله في وقت القاتنة ذكرها وصلا الجائز الفراغ من غشه أو تيممه فلا يتم لها قبل ذلك (ص) فلا يس أول المختار والمتد في الحرقه أو وجوده وسطه والراجح آخره (ش) بمعنى أن الوقت يتصل باختلاف التيممين فلا يس من وجوده والحقه أو زوال مانع اسمه ولو قبله الظن

(٣٥ - ثرتي أول) عب ولم يخلط بنفس أو طاهر كتب والالم يتم عليه انتهى وعبارة عج فقيده بنفس بالكتب (قوله تقديم الجار والمجرور الخ) مر تب على قوله وكذا الصبي أعني تقديم الجار والمجرور على سائط وذلك لان الأصل وحاط لن أو حجر لم يرض فقدم والتقديم لا يلزم نكتة فيترجم ان التقديم المصغر فلا يصح ذلك الصبي فاجاب بقوله التقديم للاهتمام بالاصغر (قوله على المشهور وأمكن قلعه أم لا) ومقابلته أي يجوز زائهم عليه أم لا يمكن قلعه ولم يجد غيره وضاق الوقت والحاصل ان عب حمل المشهور وعدم التيمم مطلقا كشارحنا وان كلام القائل متعيف ولكن التي اعتمد عج التيمم اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره (قوله ومنه فهم اتصاله بما فعله) وجه ذلك ان اشتراط ذلك ما ظهر علا حلة عدم الفصل يشعروا بما فعله في وقت قلعه منه الى أنه اذا فعل بعد الوقت لا فصل عما فعله (قوله فلا يتم له ذلك) أي لو كان قصد الصلاة الخ لا يخلو هذا كله في الفرض وأما التوافل فتيمم لها ولو قبل وقتها لانه يصلي الفجر والوقت تيمم الوقت قبل الفجر قال شيخنا ولا خلاف ان الفجر عقب الصلوة من الوقت انما تقدم ذكره عج وفي الشيخ سالم عند قوله جازت جنازة أن عمل ذلك اذا ضل الوقت بعد الفجر وذكر عمن نص فائترسند عج فبما قلناه ونص الشيخ سالم هناك قال في المجموع عن تيمم الوقت بعد الفجر أنه أن يركع ركعتي الفجر (قوله ولو قبله الظن) هذا أيضا لان لا يس صورتان من تجزيم عدم الوجود أو يظن ظنا قويا أو يفسر الراجح بأنه الذي يجزيم بالوجود أو يغلب على ظنه أو ينفرد فيكون أيضا صورتين الجزم بالوجود أو يظن ظنا قويا أو ينفرد فيكون أيضا صورتين هذا من تردد في الوجود وعلمه على حسنا ومن ضمن الوجود ظنا قويا أو يظن ظنا قويا أو ينفرد فيكون أيضا صورتين هذا من تردد في الوجود وقيل مثله في القول والظاهر ان الظن وان لم يقو على

حكم القوي فتكون جهة الصواب أربعة عشر ويكون المتردد من ترتيب الصواب وعدمه أو الوجود وعدمه على خذسوا وضروا شأن
وصور الاليس ستة سنانها من عدم الوجود أو الوجود غالب على تلك المذاهب الغلبة غالب على تلك المذاهب بدون غلبة وقتلها في
الراجي وبعد كشي هذا رأيت الشيخ أحد الزنقات قال قوله والراجي الخ عبارة عن التقييد بان كان على يقين قال المصنف في شرحه عليها
عبر القوي وكذلك اختصره الفاضل واخصر هاجدس وهو يطعم وفي المتوسط فان كان يقين ان محرز وهو أصوب عما في المدة
للاذلة في الوقت فانعم العلم بعد ما انتهى فقها الجدل (قوله الخاتمة الخ) ظاهر العبارة أن ما ذكره هو الخاتمة من لصوص والمرضى
الذي لا يجيد الخ بتيمة من وسطه ولومع الأس قال شيخنا الصغيران كان الفقه هكذا فاسلم والافلا يظهر الجريان بين اليأس وغيره
وحاصل مراد الشارح أن المتردد من الحق بتيمة من وسط الوقت أي ندبا فلا أقدم ما عن وسطه أعاد وفي الوقت (قوله أن التأخير
مستحب) أي تأخير المتردد لوسط الوقت مستحب (قوله في الراجي الآتي) أي المشاركة بقول المصنف والراجي آخوه وكان تأييدا
ما قبلها في لفظ المصنف أي غلبة أي بتيمة آخره فان على قبله أعاد في الوقت ان وحدهما عند ان القاسم ولا فرق بين مسافر ومضرب
(قوله وهو خلاف ما ذكره المؤلف الخ) نقوله (١٩٤) لا يخالف ما يأتي لان هناك مسائل وجدنا لا أعاد في الوقت في جامع مخالف

التدب (قوله كالتقص) قال
كالتقص ولم يقل نقص كالتقص
سلفي للشارح أن هذا مني على
ضعيف وهو أن وقت المغرب المختار
متمثل في الشفق وخلاصته أن
الاول يعني على ما في المصنف
وما هنا مني على خلافه ونقص
بجسب الظاهر وهو كالتقص في
الحقيقة (قوله وهذه المسئلة) تعليل
لحذف والتقدير وهذا كالتقص
أي وليس بنقص لان هذه المسئلة
مينة الخ وعبارة شب بعد لفظ
المصنف وهو وان كان خلاف
المشهور لأن في قوله باب التيمم
وكذا في الجمع الصوري وقوله وفيها
ضعيف (قوله وسن تزينة) فان تكس
أعاد التكس وحده مع القرب ولا
يصور هنا بعد لا تمسح على
التخفيف وتقدم أن عدم الموالاة

يقيم استقيا أول المختار ليعرف فضيلة أوله إذا فاته فضيلة الماء والمتردد في الحق مع يقين
وجوده أو في وجوده السهل به وسطه بحيث يوقعان الصلاة في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت
للايقين في التضييق ومنهم من الخاتمة من لصوص ونحوها والمرضى الذي لا يجيد منا ولا
والمحبون وظاهر كلام المازري أن التأخير مستحب ونص عليه صاحب الكافي في الراجي
الآتي قال بعضهم وهو خلاف ما يذكره المؤلف من إعادة الخاتمة في الوقت فان ظاهره
الاجوب (ص) وفيها تأخير المغرب للشفق (ش) أي في المدة تأخير الراجي المغرب للشفق
وذكر مسئلة المدة لان ظاهرها كالتقص لما تقدم من أن التأخير إنما يكون في آخر الوقت
المختار للضرورة وروي وقت المغرب بمقدار الفراغ منها بعد تحصيل شرطها وما بعد ذلك
ضروري فتأخير الصلاة إليه لأجل ادراك المعاد واجب أن يؤثر الظهور والعصر مشال إلى
الغروب وهذه المسئلة مبنية على أن الوقت الاختياري عندنا في غيب الشفق وهو الظاهر
وسأني في بابها وهذا التفصيل بين الاليس وغيره إنما هو في الوقت المختار أما لو ذكر ذلك في
الوقت الضروري فيهم حينئذ من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر (ص) وسن تزينة
والمرقطين وتجدد ضرر بتقليد (ش) لما فرغ من واجبات التيمم شرع في حننه وذكرها
فلا كالتزيب بأن يبدأ بالوجه قبل البدن كالوضوء كونه إلى المرققين وتجدد الضرر الثانية
ليده وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنيتها واقصر عليه القاضي عباس في قواعده
وغيره فقط اعراض الباطي وبقى على المؤلف سنة رابعة وهي نقل ما يتعلق به من القبار فان
مسح بها على شئ قبل أن مسح بها على وجهه وبه مسح على الظاهر قل في توضيحه
أقول ما بات بالسنه فالمراد قوله نقل ما يتعلق به من القبار ترك مسح ما يتعلق به من القبار

مطلقة ثم جعل أعادته ان لم يكن صلى على الأخر وأعاد احتياجا بتمامه لا يستقبل من التوافل (قوله
والمرقطين) هو نائب الفاعل لأنه على حذف اعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الاليس الكوعين إلى المرققين (قوله وتجدد
ضرر بتقليد) جنباً إلى التيمم على تراب أو حجر كن التراب كثيراً وأقل قليلا (قوله فقط اعراض الباطي) أي بقوله لا مسح في المقدمات
بكذا الخ حاصله أن الباطي تعقب كلام المصنف في اقتصاره على الكوعين بأن مشهور المذهب وجوب المسح للمرققين وإنما اختلف
إذا اقتصر على الكوعين وصلى فالشهور يعيد في الوقت وحاصل الجواب أن ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ إذا علمت ذلك
فقول الشارح بترجيح القول بسنيتها أي سنة المسح الكوعين والضرر الثانية غير ظاهر لان غرضه أن اعراض الباطي متوجه في
الامرير وليس كذلك بل إنما هو متوجه في واحد وهو سنة المسح الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا
تكملة تعبير الشارح بقوله وذكرها (قوله مسح تيمم) أي ولو كان المسح قرايبا يظهر وكذا هو ظاهر اطلاقهم ويستأنس به بصفة
المسح على الحجر فاني عب من أنه لم يكن المسح قرايبا يسطل تيمم كافي القبيش على الزينة ضعيف (قوله فالمراد بقوله نقل ترك) تفسير
باللزم وذلك لان تفسيره بالطائفي رغبة إلى الوجه وبالنزح تقيده إلى الوجه عدم مسحها ولو مسح لم يتقاه إلى الوجه

(قوله نفسه) أعني (قوله المراد بالضرب الوضع) وهو مجاز من إطلاق اسم للزوم على اللازم وهل لا بد منه ولا يكتفى القائل به فيهما توابستهما تاء التيمم أو يكتفى ذلك الظاهر الأول والحاصل أن الذي استظهره جميع الأئمة من وضع اليدين على الأرض (قوله وبسبب) لما تقدم أنها مفعلة للحركة في باب الوضوء فلا أعادها هنا ويحذف الخلاف فيه من الاعتصام على يمين الله وعدمه (قوله فتحة أبواب الجنة الخ) في حاشية أي الحسن ما يتعلق بذلك فراجع (قوله لجواب السؤال الخ) أي لا ما استثنى من المعصيات بين الفرض والنفل فالوقوف ذكره في الظاهر الخاصة (قوله وبه) أي يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر عناء تفرق عود على باطن الخراج عصب باطن الكف كذا في خط بعض شيوخنا ونظرو (قوله إلى المرفق) أي احتيا إلى المرفق (قوله ثم مسح الباطن) مسح على قوه بدءا ومطوف على بظاهر والبعض اعتبار إضافي أو مطوف على المرفقين لكن الأول في معنى لأنه يلزم عليه أن يكون ذلك مسحاً مستقلاً عن الاستصحاب فنصب على المجموع والحاصل أن المحفوظ فيه الجركافة البدر (قوله واليه الثانية بألا) ويكون التقدير حيث شؤ به بظاهر عنه ما صالها يسراه (١٩٥) فيجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر

أصابع يده اليمنى ويجزمها منحتها إلى المرفق ويجوز كون الأولى للاتصاف (قوله لا تقدم) بالتلف المقترنة والبال للضمومة المتحققة (قوله فلا اعتراض) أي بأن فيه تعلق حرفي من محدد القطع والمعنى بعامل واحد الذي هو بدء أي حيث قلنا إن الياء الأولى بمعنى من والياء الثانية فلا (قوله) وكون المندوب الهيئة الاجتماعية الخ لا يفتي أن الهيئة الاجتماعية ما تركب من أفراده أي أجزاء تلك الماهية الاجتماعية ولو عبر بالأجزاء والافراد فكان أظهر لأن الافراد لكلها لكل وقوله فرض أي بعضها فرض وبعضها سنة وبعضها مستحب أو المصحح للرفق في سنة والى الكوع في فرض وتقديم ظاهر المصنف على الباطن مندوباً لا احتياطاً بقوله تلك

فلا تناقض قول صاحب الرسالة وإن تعلق بهما حتى نفسه نفثا خفيا والمراد بالضرب الوضع وقال بسببه رد على القائل بأنه عيب والثانية الوجه أيضا مع اليدين وعلى المشهور عيب بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يصح الواجب بما هو سنة لا نقول أثر الواجب باق من الضربة الأولى مضافا إليه الضربة الثانية بليل أم لوتر كما وفعل الوجه واليدين معا بالأولى أجزاء (ص) ونبت تسمية (ش) زادت في المدخل في فضائل السواك والصمت وذكر الله تعالى الاستقبال للقبول لا في ما تقدم من أنه يرفع التوضوء رأسه إلى السماء بعد الفراغ من الوضوء فيقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فتحة أبواب الجنة يدخل من أيها الطريق جواب السؤال الثاني وينبغي فصل بين دون الوضوء ولا يصبغ أن يكون في موضع ظاهر لفقد العلم بالتقدم في الوضوء وهي التطهير (ص) وبه بظاهر يتبادر إلى المرفق ثم مسح الباطن لا آخر الأصابع ثم يسراه كذلك (ش) الباء الأولى بمعنى من التي لا تشاء العاقبة على حد قوة تعالى عننا شربها أي منها وفي الكلام مضاف مقدر أي يوجب من مقدم ظاهر يتبادر إليه الثانية بألا (ص) كقوله كتبت بالعلم وغيرت بالقدم وقطعت بالسكين لأن اليسرى أكلة المسح وبعكس معنى الياء في قوة ثم يسراه كذلك قصير بآلة اليمنى بآلة الله وبالله اليسرى بمعنى من التي لا تشاء العاقبة فلا اعتراض وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الأفراد فرضا (ص) وبطل عيب الوضوء بوجود الماء قبل الصلاة لأنها الأناحية (ش) يعني أن التيمم يطله ما يبطل الوضوء السابق في فوائضه وسواء كان ذلك التيمم للسنة أو المحدث الأكبر ويعود جنبا على المشهور ويبطل التيمم أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة إذا اتسع الوقت المختار لأدائها ركعة بعد استعماله على ما يدل عليه الأئمة من خفة وضوئه عليه الصلاة

الهيئة الاجتماعية مع أن بعضها فرض كما تقدم وقوله والأفراد فرض أي بعض الأفراد فرض وأنت خير بأنه ليسبب التنبه على الهيئة الاجتماعية المذكورة تأملا على الترتيب كونه يبدأ من مقدم ظاهر اليمنى منتهى إلى المرفق ثم من المرفق منتهى إلى الأصابع وكذا في اليسرى فلم يتعلق السبب بذات المسح بل ذات المسح تقدم حكمه من وجوب سنة فأنهم (تسمية) لعزل المؤلف ترك العرض لزوم التخليل لأنه لا يرى ذلك فقلت تراثه من الجلب بقوة قالوا ويحطل أصابعه (قوله الأناحية) غرض منسوب لان الاستثناء صغر لغرض كذا المستثنى منه والاصل لأطرافها الأناحية (قوله ويعود جنبا على المشهور) وثمة أنه ينوي التيمم بعد ذلك من الحدث الأكبر ولو قلنا أنه لا يعود جنبا ينوي التيمم من الحدث الأصغر ويقترب على ذلك أيضا إنما عاد جنبا لا بقرأ القرآن ظاهر أو ان قلنا لا يعود يقرأ ظاهر (قوله اتسع الوقت المختار) كذا قال الخطيب وعليه لا يبطل تيممه في الضرورة مع وجود الماء قبل الصلاة بتقدمه أن من تنبه في الوقت الضروري وكل من تنبه لا يجوز تأخيرها بل يجب عليه المبادرة بفعلها (قوله من خفة الخ) أي أن خفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مرغية في الاعتماد عليها من حيث مراعاة ترك الوضوء لأنه يعتبر زمانا قليلا جدا مشاهلها كل التي صلى الله عليه وسلم وضائه

(قوله تغلبا للناشي الخ) هذا انما شرع آسان المصنفان تيمم وهو يرجو قلا بعد ان يقال يقطع لان صلاته ثبتت على تخمين نين قتاده قاله سند يحمل الانس في كلامه سدى على ما عدل الرجا فيمثل الشك الذي هو التردد على حد سواء والظاهر ابقاء النقل على ظاهره ولو دخل رجا فلا يقطع لتلبسه بالمقصود ذلك مما قد فهم من ان الرجا في سببه التأخير ولا يجب (قوله كما هو ظاهر اطلاقهم) وينبغي ان يرجع هذا القول (قوله فلا ينطه الردة) أى من المعلوم انها سبيل الوضوء فان يحتاج تيمم صلى به ويكن فيه سنة الحدث الاصغر ويسوغ ان يقرأ القرآن بظاهر أو ما على الاول فلا والحاصل انه لا يصلي بهذا التيمم قطعاً ولو على القول بعدم الطلآن لا هذا اذا اغتسل ثم ارتد فوضو سبيل وعمله لا (قوله ومثل وجود الماء الخ) ومثله أيضاً وجود رفقته معه ما قاله الشيخ سالم وتيمم فطمع عليه ركب قبل شرع في الصلاة تظن معهم الماء فلهذا لم يجد معهم أعاد تيممه لان الطلب واجب كان سبب التيمم ولا شروط اتصاله بالصلاة من فرق بينهما تفرقاً متفاحاً لم يجز (قوله ولو وجد الماء بعد تيممه فقرأ ما تعلق الخ) كذلك في نسخة الشارح وليس فيها مقصود سوى ملحقة في بعض النسخ وموجودة (١٩٦) في الخطاب فقد قال وكذا الرواى ما هو مقصود فقال دونه مانع قلته سند عن

الشافعي قال وهو موافق لمذهب مالك فان الطلب اذا وجب كان شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علته ان المقصد ليس شرطاً (قوله وبعد المصير في الوقت) أى المقصر عن الطلب للمأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يتنبه (قوله ان لم يجد) سهواً كما قد فيها يظهر (قوله بعد أبداً) أى وجوباً (قوله انه صار كالخفاف) (أقول) ويكون العائد أولوا (أقول) مقادراً ان حبس بحكمه العصة على تقدير الاعادة في الوقت فان لم يجد فطالب بالاعادة فوجو با وزن من ذلك طلآن الاولى ولا يغنى بعده ما بعد كشي هذا وجدت الطبخى ذكر ان التوضيع قال في قول ابن حبيب نظر اذ الفرض ان الصلاة مستوفاة الشروط والاركان وانما الخلل في بعض كمالها فامر

والسلام لا على ما يكون من تراخ وسوسة وان حاق صلى به وأما لو وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فان ذلك لا يسلط تيممه ولو اتسع الوقت كما صرح به الشافعي وغير واحد وعمر عليه القطع تغلبا للناشي منها ولو قل وحكمه حكيم من وجد الماء بعدها لا يستحب الاعادة الا ان يكون المانع في رحله فقيم ويدخل في الصلاة ثم ذكره فيها فانه يقطع ان اتسع الوقت فغزاة وجوده قبل الدخول فيها ثم ان قوله يبطل الوضوء شامل للشك في الحدوث ويجري فيه ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد وانظر لو تيمم فيه لا كبر هل يبطل بالردة كما هو ظاهر الخلافهم من انه يبطل بمطل الوضوء وعلى حكم ما تأب عنه فلا ينطه الردة كما أنها لا تبطل الفسل ووجود رفقته معهم الماء كوجود الماء ومثل وجود الماء القدرة على استعماله بعد التيمم للعابز عنه ولو وجد الماء بعد تيممه فقصده فقرأ ما تعلق بسبع وقهوى بطل تيممه ولو كان المانع قبل رؤيته للامع فلا يبطل تيممه (ص) وبعد المقصر في الوقت (ش) هذه رتبة وكما قال باب اعادة المقصر في الوقت وألف في المقصر للاسترقاق أى كل مقصر وقوله (وصحت ان لم يجد) أى ولو علم ان يصح يحرم على التزام الان من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد ولو رد صريحاً على ابن حبيب القائل بان تأتى الاعادة في الوقت بعد ابداً انتهى ولعل وجهه انه صار كالخفاف لما أمر به فعوقب بطلب الاعادة ابداناً بر التمسك عندنا يسقط عنه التفریط والمراد بالوقت المتقدم في قوله فلا تأتى أول التفتار فلذلك عرّفه ما عدا المبدأ تيممه على مصابول والتيمم لاعادة الحاضر فالتقسمة على يسر المسائل ولو عدا ومن قدم إحدى الحاضرتين على الأخرى ناسياً والمبدأ صلاته لتلبسه فان الوقت في حق هؤلاء الضرورى وكل من أمر بالاعادته بعد بطل الوضوء لا المقصر على كسوعه أو على مصابول فانه يبطل وتيمم وفي مسائل أخرى انظر هاف شرحنا الكبير (ص) كواجده بقره أو رطله (ش) هذا تمثيل للمقصر لتبسه والناشي ان تيمم فصل بعد ان طلب الماء لطلبه لا يشق به فليجده ثم وجد

استدرا كما في الوقت فلو أمر بالاعادة أيد الأزم انقلاب النقل فربما كانه براه لما أمر به بالاعادة وتولّد منه كالحال قبل أمره بانتهى (أقول) بمجداته الاشكال قوى (قوله والتيمم لاعادة الخ) التظاهر اسقاط قوله والتيمم بل ولو كان متوضئاً (قوله المقدمة على يسر المسائل) أى ولو عدا (قوله إحدى الحاضرتين) أى سهواً (قوله والمبدأ صلاته) أى سهواً (قوله وفي مسائل أخرى) تلك المسائل الأخرى هي بقية الاربعة المتقدمة واثنان آخران من بعض جماعة ومن تكس تيممه فالحاصل انها مسائل سبعة (قوله أو رطله الخ) قال عجب شمل لمن نسيه ولن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وقد جعل الشارح كلامه هذا شاملاً لما وما أشار الى أنهم ما في المدونة (وأقول) وليس هذا بذكر اربع قوله وناس ذكر بعده بالنسبة لصورة النسيان لان هذا من طلب وقصر في الطلب فلا يتقف عن عين الموضع الذي وضع فيه وما سأل في يحصل منه الطلب أبداً اثباتاً ذكر بعد الفراع بعد ان طلب الماء فان لم يطلبه وتيمم صلى أعاد أبداً والحاصل ان في كل من مسئلة ثم مره وحده ثلاث ضروري هي ان لم يطلب المأمور بطلبه وتيمم صلى أعاد أبداً وان طلبه ولم يجده ثم وجد أعاد في الوقت فان وجد غيره فلا اعادة وقول الشارح طلباً لا يشق

به يقتضي أنه قيد قيد أنه إذا طلبه طلبا يشق فلا احتراسا قاله ورأى أربع غير أن غيخ قد قال والمراد وجوده بشره أن يجده بالهل
الذي يطلبه فيه بلا مشقة على ما تقدم في قوله وعليه لكل صلاة طلبا لا يشق به انتهى فلهذا ما موضوع المسئلة فلا يكون قيد احتراسا
تكون الصلوة رابعا والذي يظهر أن لها مفهوما تكون أربابا بعين وبفسر قوله لا يشق به أي طلبه طلبا وهو أقل من الطلب
المطلوب منه المشارة بقوله المصنف طلبا لا يشق به لأن كلاً من أقر المقتصر (قوله بهذا لا يتكرر) لا يعني أنه لم يتكلم فيه ما حصل
على أنه معتد فأن لا يظهر قوله لأن التبيان لا يتكرر ومع الصدور جواباً أنه يؤخذ من قوله وجد الماء الذي يطلبه أنه ما علم به هو ظاهر
على ما قرره الثاني فقد قال كواحد بغيره أي وهو على ما هو عليه في مجده ثم وجد بعد الصلاة فلا يتكرر رسمته الإنسان إلا أنه مع
هذه لأن التبيان لا يتكرر مع العبد (قوله يعني أن من يتيقن المداخ) أي وجوداً ولو لم يهاضه أو قيد وقوله كذا في عناق أي جزءاً أو غلبة
ظن وينبغي أن يكون الظن مثله كما تقدم قيد ثان وقوله وجد الماء الذي كان المداخ قيد ثالث (قوله بأن زال المانع) الأفضل أن يقول
وتيقن عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلا ولم يتيقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله ووجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين
وتيقن عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلا ولم يتيقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله ووجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين

بغيره أي وجد الماء الذي طلبه فلهذا يبعد في الوقت فلو وجد غيره لم يعد والمراد وجوده بغيره
أن يجده بالهل الذي يطلبه فيه بلا مشقة فهذا لا يتكرر رسمته الإنسان إلا أنه
مع هذه لأن التبيان لا يتكرر مع العبد (ص) لأن ذهبه (ش) يعني أن من مثل
رحله في الرمال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فلهذا يقيم ولا إعادة عليه في وقت ولا
غيره لعدم تقصيره (ص) وتأخلفه أوسبج (ش) يعني أن من تيقن الماء المنوع
من الوصول إليه كمن عناق اندخل التهر وتأخلفه أوسبج عناقهم وصلى ووجد
الماء الذي كان منوعاً عنه بان زال المانع فلهذا يبعد في الوقت احتساباً فلا ولم يتيقن الماء أو وجد
غير الماء المنوع منه فلا إعادة عليه (ص) ومن يرض عنهم ناولا (ش) فيها الخائف من
لصوص أوسبج على المداخ في وسطه لكل صلاة وسكت المريض ابن ونسريد الذي
يجد الماء لا يجد من ثوابه الماء والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه ثم
أن وجدوا يعني هؤلاء الثلاثة المداخ في الوقت أعادوا ابن ونسريد والأصوب أنه الوقت المختار
وكلام المؤلف بعيد عن يرض لا يتكرر عليه المداخون عدم في وقت الصلاة ناولا أو
تكرر عليه المداخ فليس يقتصر (ص) وراح قدم ومتردد في لوقه (ش) يعني أن الراعي
للحاجزاتهم أول المختار لو وجد الماء الذي كان يرضه فلهذا يبعد احتساباً وأما لو وجد غيره
فلا إعادة عليه وأما المتردد في لوقه مع القطع وجوده ونه في الوقت المقدرة وهو الوسط
ثم وجد الماء في بعد في الوقت وأرى أنا قدم عن وقته المفترضة بخلاف المتردد في وجوده فلا
إعادة عليه مطلقاً أي سواء تيقن وقته أو قدم لأنه استدلال بالاصل وهو العلم (ص) ونس
ذكر بعدها (ش) تقدم أن الناسي إذا زاد في الصلاة قطع فإن علمه بعدها أعاد في الوقت
ومثل ناسيه لو طلبه من رفته فسقطت قيمته صلى ثم تذكر ويؤمن أنهم لو علموا بغيره ولو علم
أنهم لو علموا منه لم يعد ومثل الناسي الجاهل لكونه في ملكه كالأجير من زوجته أو رفيقه

لفظ المدونة ويشتمل إلى يرض الذي يجد الماء لا يجد من ثوابه الماء والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه وكذلك الخائف من
سباغ أو لصوص في وسط كل صلاة ثم أن وجد الماء في الوقت أعادوا نقول رادياً بالخائف الذي يعرف موضع الماء المتردد في الحقوق وقوله
ويخاف أن لا يبلغه بيان لجهة الخوف (قوله ثم أن وجد) هذا لفظ الشارح في شرحه فأنه الأفضل أن يقول يعني ما ذكر من هذه
الثلاثة (قوله وكلام المؤلف بعيد) ولا حاجة لبيان لأن كلام المصنف في المقتصر (قوله وراح قدم) فيه أنه ترك مندوباً ولا إعادة
فيه وأوجب أن الأعادة مراعاة على قول وجوب تأخر الراعي (قوله بخلاف المتردد في وجوده) والفرق بين المتردد في الحقوق وبين
التتردد في الوجود أن ذلك عند وقوعه قصير فلهذا يطلب بالأعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالتأخير فيه بخلاف المتردد في الوجود فإنه
استدلال بالاصل وهو العلم في عب أن المتردد في الوجود إذا قدم بعد ما حله الشارح من كون المتردد في الوجود ولا إعادة عليه مطلقاً
تبع فيه التوضيح والشامل وارتضى كلامهما الخطاب وأما عليه تبع فيه ابن فروخ ونرايت تضعف كلام ابن فروخ (قوله ومثل
الناسي الجاهل) قديقال هو مذكور وقد يجب بأن وضع زوجته كوضع من جهة أن شأن المرأتان تفوق شأنه (قوله لكونه في ملكه)

أى لم يكن في ملكه والواقع أنه في ملكه وقد صرح في المدونة بالثنتين واقتصر المصنف على الناس لا يقتضى أن الجاهل كذلك لان الناس عند وقوع تصدير بخلاف الجاهل المذكور (قوله على كوعيه) أى على مسح كوعيه (قوله مصابول) اسم مكان أى على موضع أصله بول قاله اللغاني (قوله ببول أو غيره) أى فلا مفهوم لقوله بول ولم يقل لارض مختصة للاختصار وانما خص البول بالذكرك لانه لا يتلذذ به (قوله الى اثنين منها الخ) فغداً هناك غيرهذين التأويلين وهو كذلك فقد اعتمد بان التوضي ينتقل هو ظاهر حقيقة لا يندرك معرفته بالشاهدة والتميم انما يقتل تراب آخر انما عرف بالاخذ فظن ان نفس الماء يقتل منه لظهور قتلنا الصعد ينتقل منه لظاهر نقله أو بترك الغضال وان الارض تسمى عليها الريح التراب فيضط الطاهر بالنفس وغير ذلك (قوله بالسكر في اصابها) أى بالاصل لعدم لا يخفى أن هذا بعد غاية البعد (قوله لا عادياً كلوضوه) لا يخفى أن تنص الماء في الوضوء ليس لمراد الاصابة كما هو ظاهر اللفظ (قوله وأولها عاض بحقق الاصابة) أى فلا عاده مع الشك كفى الشئ أحد ازرقاق (قوله وهو الحسن) أى الصرى وقوله محمد بن الحنفية هو ابن سعيد ناعلى وأمه من سى بن حنيفة فلذا قيل محمد بن الحنفية وهما محمدان ووافقهما محمد بن الحسن من أصحاب أبى حنيفة وقد أخذ عن مالك الموطأ وأقام عنده ثلاث سنين وكان في اليوم الذى بقرا فيه حديث مالك تزعم الناس عليه دون غيره قال قت وقد يقال في هذه المسئلة اشكال وذلك أن القائلين بطهارة الارض بالجفاف اختلفوا فتمهم قال يجوز التيمم عليها (١٩٨) كالصلاة ومنهم من قال يجوز الصلاة عليها دون التيمم لان طهارتها ثابتة بطريق تلقى وطهارة التراب التيمم عليه ثبت بطريق قطعي وما ثبت بطريق تلقى لا يقوم مقام ما ثبت بدليل قطعي والجواب أن كلام المصنف مبنى على أحد القولين وذلك قال القائل (قوله ومعناه أن يحصل الخ) أقول لوجه ذلك لان القين الحاصل بعد التيمم وقبل الدخول بمثابة الذى قبل التيمم فالصواب ما ذهب اليه غير الشارح من أنه غير يتيقن الاصابة ولو قبل الدخول وفي كلام عجم ما يفيد ذلك قال ابن عطاء الله ظاهر الكتاب جواز الاقدام على ذلك وشارحنا تبع الطيغى وضعف

في رحمه (ص) كتمصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى أن من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أقدامه في الوقت لقوله تعالى وجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضرب واحد عم به وجهه ووجه الى مرفقه فلا عاده عليه لا في وقت ولا غيره لضعف القول وجوب الثانية (ص) وكتميم على مصابول وأول بالسكر وكوك و بالحق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالجفاف (ش) يعنى أن من تيمم على صعد من تيمم ببول أو غيره وصلى فانه يبعد في الوقت واستشكل تقسيم الطيب بالطاهر وبأن من توضأ بما نجس بعيداً بدأ واعذر وأغنى بأمور أشار المؤلف الى اثنين من هاتين ابن حبيب وأصبح أولاً قولهم ان تيمم على موضع نجس فليعد ما كان في الوقت بالسكر في اصابها ولو تحققتا لا عادياً كلوضوه وأولها عاض بحقق الاصابة كما هو ظاهر هوالاخر قين التيمم والوضوء واقتصر في التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة لقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجفاف قال بعضهم معنى ذلك أن القين حصل له بعد التيمم ما لو تيمم متيقن الاصابة لا عادياً اه (ص) ومنع مع عدمه تعقيب متوض وجامع مغفل الاطول (ش) يعنى أنه يمنع الرجل المتوضي أن يقبل وجهه وتضع المراء أن تقبل وجهه وهي متوضعة وكذا يشير

في رحمه (ص) كتمصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى أن من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أقدامه في الوقت لقوله تعالى وجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضرب واحد عم به وجهه ووجه الى مرفقه فلا عاده عليه لا في وقت ولا غيره لضعف القول وجوب الثانية (ص) وكتميم على مصابول وأول بالسكر وكوك و بالحق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالجفاف (ش) يعنى أن من تيمم على صعد من تيمم ببول أو غيره وصلى فانه يبعد في الوقت واستشكل تقسيم الطيب بالطاهر وبأن من توضأ بما نجس بعيداً بدأ واعذر وأغنى بأمور أشار المؤلف الى اثنين من هاتين ابن حبيب وأصبح أولاً قولهم ان تيمم على موضع نجس فليعد ما كان في الوقت بالسكر في اصابها ولو تحققتا لا عادياً كلوضوه وأولها عاض بحقق الاصابة كما هو ظاهر هوالاخر قين التيمم والوضوء واقتصر في التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة لقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجفاف قال بعضهم معنى ذلك أن القين حصل له بعد التيمم ما لو تيمم متيقن الاصابة لا عادياً اه (ص) ومنع مع عدمه تعقيب متوض وجامع مغفل الاطول (ش) يعنى أنه يمنع الرجل المتوضي أن يقبل وجهه وتضع المراء أن تقبل وجهه وهي متوضعة وكذا يشير

تيممه محل كلام المصنف ان وجد طاهر غيره وأوسع الوقت فلان لم يجد غيره وضاق الوقت وجب تيممه ولا عاده عليه فيه (تيممه) ما قاله الشارح من أن التأويل الاول لا يصح وابن حبيب ليس كذلك فليس لها تأويل انما لها طرفة خاربة عن التأويلين فقد قال في اختصار الواضحة ومن تيمم بعد تيمم عالميا بغيره أعاداً بدأ وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم أنه نجس فان علم في الوقت أعاد وان لم يعلم حتى يخرج الوقت فلا عاده عليه وانما التأويل الاول لابي الفرج فقد قال ان المدونة محمولة على أن النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالما لم يتغير بنجاسة تعاد منه أبدأ وأما عاض فجعل مقابل لابي الفرج ما إذا كانت النجاسة ظاهرة فنخلص أنه ليس لابن حبيب وأصبح تأويل وانما هو ما قول مقابل لما فيها وأن التأويل الاول والثاني متفقان على تحقق الاصابة غير أن الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثاني يقول انها ظاهرة فلو الفرج يقول علت نجاستها لكتبت ان الظاهر فتكون كالمات الواقع فيه نجاسة ولم تقهر وقد عروا عن المالك المذكور بأنه مشكوك فكذلك التراب قال يحيى قت حين أقدامنا فلان قلت حل يقبله ولا عادياً في الوقت بما أنا كغير عالم بالنجاسة حال التيمم كالم بعضهم أم لا قلت بل يبي على اطلاقه كالمطعم عاض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبح مخالفاً للكتاب (قوله وجامع مغفل) المراد من هو مجال المغفل أغفل بالفضل أم لا كصلى بلغ ولم يلمسه غسل (قوله الاطول) راجع لتوض وجامع مغفل لا لانه لا يمتنع بترك التقبل ايضاً لجامع يحصل به انكسار شهوة ويسكن ما عنده بخلاف القيسيل ونحوه فانه يزيد هيجاناً ونحوه يترك شهوة ولو عجز بتضرر ببل طول فقال لا تضرب كأنه أولى

(قوله لا تفسد الصلاة بها) أي بأن لم يلزم عليها الاختلاف كمن أركان الصلاة حقيقة أو حكما وأما لو لم يخف بأن يلزم عليها عدم تكبير أركان الصلاة أو تكبيلها مع منقصة كان صار يضرب وركبه ويخون ذلك فانه يجب عليه إخراج الحديث (قوله فهو عاص) هذا على أن المنع على التصريم والمعتمد أن المنع على الكراهة (قوله أو يفتنى العنت) وليدون طول وقتنا لئلا نقول بالالتصريح كان أولى (قوله أي يمنع الرجل الخ) هذا بيان لضافته إلى الفاعل وكان المنصف يقول ومنع تقبيل شخص متوض غير مذكرا كان أو أنثى ولم يبين إضافته إلى المفعول وبينها فقرول ومنع تقبيل انسان غير متوض متوضا فصرح على المقل بكسر الباء وان لم يكن متوضا والمقبل ان يمكن من التقبيل (قوله لانه صار لا لا كبر) فان قلت الصفة واحدة قلت نعم الا ان التيمم لا لا صرا بعبارة عن العصى والتيمم لا لا كبرنا بعبارة عن الكل فيه زيادة تطهارة (قوله والباجي) معطوف على أو عسر والباجي هو الامام صاحب التصانيف أو الارساد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب أصله من مدينة بعلبكوس وانتقل جده إلى مدينة باجة التي بقرب أشبيلية (١٩٩) ونسب اليها بوقيل هو من باجة القنورون التي

ينسب اليها أبو محمد الباجي الحافظ
 ما سبعة أربع وسبعين وأربع مائة
 ذكره الشافعي في حاشيته الشفاء
 (قوله ترك مقدور عليه قبل حصوله)
 وهو الطهارة المائية في المستقبل
 التي كان يمكنه أن يحصلها أي يسفره
 في طريقه فيها الماء أو بعد مسفره
 رأسا وقوله المنع منه بعد ما أتى بعد
 الحصول وهي الطهارة المائية
 بالشخص التي منعه من وطء زوجته
 والحاصل أن في كل خلو عن طهارة
 الآلهة يسامح في الخلو عنها قبل حصولها
 كسنة السفر ولا يسامح في الخلو
 عنها بعد حصولها كسنة الماء التي
 نحن بصدد هاوله نظير كمن يترك
 السبب الحاصل للدرهم فلا يلزم
 بخلاف من تعاطى السبب وحصله
 ورماده في البحر فلا يلزم فأنواع
 الدرهم موجود في الأرضين والآله
 في الأول خلو قبل الحصول فلا يلزم
 وفي الثاني خلو بعد الحصول فلا يلزم
 (قوله المنع على الذنب) الأفضل أن
 يقول على الكراهة وهذا القول أعني

التقبيل بماله قدرة على تركه كالقول ان خفت حفته خفته لا تفسد الصلاة بها لو خلاص أنه ان
 فعل ذلك تيمم وكذلك اذا كان معه ما دخل الوقت وأهراقه فهو عاص ويجوز التيمم وكذلك
 يمنع كل من الزوجين مع عدم الماء اذا كان طاهر من الجوع فلا يجوز نالز وج ذلك لا يجوز
 لرأه أن تمكن حينئذ من نفسها الا طول يضرب في يده أو يفتنى العنت فيصور حيثئذ ان
 يطأها ولو لم تكنه وينقلان التيمم لا يجزئ شهما النفس وقوله تقبيل متوض مصدر ضاف
 لفاعله أو لفعله أي منع الرجل المتوضي أن يقبل زوجته وتمنع هي أن تقبل زوجها وهي
 متوضئة وكذا قوله وجام معقسل ونظاره ولو كان يصلي في الأصل بالتيمم لانه صار لا كبر
 بعد أن كان لا صغر ولا مائة بين من مذكروا جواز السفر في طريقه يقين فيه عدم الماء
 طلبا للآل وربي الموائش كآمال أبو عسر والباجي لو جرد الفرق بين تجوز ترك مقدور عليه
 قبل حصول المنع منه بعد ما أتى المنع على الذنب وقيل على التصريم (ص) وان نسي إحدى
 النخس تيمم بها (ش) يعني أنه اذا نسي صلاة من النخس لا يدري ما هي فله يصلي خمس صلوات
 يتيمم لمن خمس مرات لكل صلاة تيمم (ص) وقدم ذموامات ومعه جنب الاخوف عطش
 ككونه لهما وضمن قيمته (ش) يعني اذا مات صاحب الموضع شخص حي محدث جنب أو غيره
 فان الميت يقدم على المحدث الحي لحسية الميت الا ان يخاف على الحي العطش فله يكون
 حيثئذ أحق من صاحبه وبهم الميت حفظا للنفوس ويضمن قيمته للورثة أما لو كان الميت شركا
 بين الميت والحي يقدم الحي ولو لم يخف عطش الشركاء بجنبه بالشركة ويضمن قيمة نصيب الميت
 تقوله وقدم أي في ماله ولا مفهوم لقوله ومعه جنب فلو قال وقدم ذموامات ومعه ذموامات
 لكان أخصرا وأتمل وقوله ككونه لهما تنبيه في تقديم الحي لا يبعد خوف العطش وقوله
 وضمن قيمته رابع لهما أي وضمن التقديم في الأولى بقية قيمة كل المام في الثانية قيمة نصيب
 الميت لو تركه مرامي في الزمان والمكان والحال من كثرة النفقة وقتلها وكثرة الطلاب وأما
 ضمن قيمة الماموان كان من الثليات التي يراعى فيها ذم المثل لا لوالدهما مثله لضعفه

كون التقبيل ونحوه مكروها وهو العتدوا الثاني ضعف تقديره (قوله وان نسي إحدى النخس) أي وان نسي إحدى التهاريات على ثلاثا
 وان نسي إحدى المثلتين صلى اثنين وذكر هذا وان استقدم من قوله لا فرض آخر له يتوهم أن المراد الفرض بثلاثة لا لا خطا (قوله
 ذموامات) أي في ماله لا في ماله وغيره بقرينة قوله ككونه لهما (قوله الاخوف عطش) استثناء مستقطع ويقتضي أن يكون مطلق
 الحاحية من جبن وطبع مثل العطش لا (قوله وضمن قيمته) ولا يدعى هذا قول المنصف في سبب المصطرقة الثمن أن وحدها
 ذالم مصطر وهذا الضم منه (قوله الآن يخاف على الحي العطش) أي أدى أو غيره محتمر فقدم من خيف عليه العطش (قوله لكان
 أخصرا وأتمل) أي لشموله الحاضر والقباض والمحدث حدنا أصغر ولما كان المانع واحدا أو أكثر وسواء اتحد المانع أو تعددها
 أو أبا حدها وأما لا أخصرا بقل تظهر ويمكن الجواب بأن العني لكان أخصرا أي على فرض أن لو قال ومعه جنب أو غيره وقوله والحال
 من كثرة النفقة) لا يجزئ أنما اذا نظر نال القيمة في ذلك المكان لا يلتفت إلى كثرة النفقة ولا إلى قتلها بل ينظر في ذلك مرامي كثرة
 الطلاب وقتلها (قوله لا لوالدهما الخ) حاصله أنه يقول انما ضمننا القيمة ولم نضمنه لقتل الذي هو الأصل لا لوالدهما لاننا لم نضمنه

في محله وذلك مشقة عليه باصالة الخلف المحل وأما في موضع التماسكم أي عند القدم بل فيها قاض بحكمه وذلك غن على الوتر ثلاثة قد لا يكون له قيمة هناك هذا مردا والاضمان ليس في موضع التماسكم بل في الموضوع الذي أخذ فيه ولكن محل غن القيمة أن طلب بها بعدل جوع أو في محل المذكور وتغير الحال وأما في موضع غفر ما للمثل ومحل غن القيمة أيضا إذا كان له في محل الأخذ قيمة والأغرم للزل إذا تفرق ذلك فالأولى حذف قوله أيضا لا يشعر بأنه مفرق فأنهم أنه فرق واحد (قوله) (أفوق شجرة الخ) قال محشي نت تعقب بأن المقيد التيم على الخشيش أو الخشب عند عدم غيره كذا كروه في قوله لا يقتصرون خشب حتى قيد بعضهم الشجرة بعدم إمكان التيم عليها اه (قوله) (وكذا بعدم القدرة) يمكن دخوله في كلام المصنف بأن يقال قول المصنف بعدم ماء وصعد أي حقيقة أو حكايان كان عاجزا عن استعماله (قوله) (وظاهره) رد على ما نقل عن القابري قولنا حسا وهو أن الربط بوجي التيم للارض وجهه ويديه كاليات الهيا للوجود (قوله) (لأن الطهارة مشروطة) تعليل لقوله وسقط عنه أيضا فاضاؤها ثم إذا علمت ما قاله ما لا تخفى قال ابن القاسم يؤدي ويقضى احتياطاه وهو مذهب الشافعي وقال أشهب يؤدي ولا يقضى وأصبح يقضى ولا يؤدي وتظهر بعضهم إلا ربة الاقوال فقال ومن لم يجد ماء ولا استحبابا فاربعة الاقوال يحكي من مذهبها (٣٠٠) يصلى ويقضى عكس ما قاله مالك وأصبح يقضى والاداء لأشهب

وذيل الثاني هذا الخامس بقوله والقابري ذوالر بطوي لارضه بايد وجه التيم مطلباً وماذهب إليه مالك هو العقد تبيينه اختلف أهل الأصول هل من شرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي أو تعلقه في الجهة المشهور مبنى على الاول وقبول أصبح على الثاني وقول ابن القاسم على الاحتياط في جانب الاداء وقول الباطني أضفهم لقول أشهب فيه نظر لأنه الذي عليه الأكثر ولعل وجهه قول أشهب أن الأمور به يفعل الممكن منه والمكلف ما مور بالصلاة والطهارة وتعدت الطهارة في فعل الصلاة وعلى كلام أشهب لا يتصل بسبق الحدث ونسبته (قوله) (ولما كانت النظائر التي لا ترفع الخ) أي أن كل واحدة

موضع التماسكم وقد لا يكون له قيمة هناك أو قيمة قليلة فيكون ذلك غنبا ورثة الميت وأيضا لو أغفنته مثل المكان في موضع النصف وذلك غاية المخرج والمشقة لأن الاحتياج إلى الماء عما يكون في موضع يتعدى الوصول إليه غالباً كل وقت (ص) وتسقط صلاته وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (ش) يعني أن من عدم الماء والصعيد كرا كبحقبة أو موطوب لا يصل إلى الماء أو فوق شجرة تحتها ماء من الماء ومريض لا يجد ماء ولا فان الصلاة تنقطع عنه في الوقت وسقط عنه أيضا قضاؤها بعده عندما لا تكون الصلاة تنقطع عنه في الوقت أمكنه أن يوجي إلى الأرض أم لأن الطهارة مشروطة أداء وقد عدم وشرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع إلى ما ينوب عن الكل وهو التيم وعن البعض وهو مسح الخلف الجائر وفرغ من الكلام على الأولين ختم الثالث وفصله عن الخلف مع اشتراكهما في كراهية ما يكره التيم ليصعب معه في العذر المبيح لهما وهو قوله فيما يأتي أن خيف غسل جرح كالتييم فيصير حواله على معلوم بخلاف لو قدمه على التيم فيصير حواله على مجهول وجهه ابن الحاجب مع الخلف نظرا إلى الاشتراك المذكور وقال فصل (ص) وان خيف غسل جرح كالتييم مسح ثم جبرته ثم حسبته (ش) يعني أن من كان في أعضائه موضوه أن كان محدداً فاصغر أو في جسده أن كان محدداً فأكبر موضع ما لو من جرح وغيره فإن قدر على غسل ذلك الموضع من غير شتر وجب غسله في الوضوء والغسل وان خاف من غسله الماء خوفاً كالخوف المتقدم ذكره في التيم في قوله ان خافوا الاستعمال عرضاً أو زيادة أو تأخر برغفه أن يمسح على ذلك الموضع المأثور مباشرة فان خاف من وصول البلل إليه في المسح شراً كما مر فله يجعل عليه جسيمة ثم يمسح عليها

متناهية فالأخرى وغرة عدم رفع الحدث أهم الوازلة لطلب الشخص بطهارة ما تحتها كاهو من (قوله) ويستوعبا وجهه ابن الحاجب مع الخلف) ولم يقدم الخلف بل أخر الخلف عن التيم ذكر بعد الخلف الجائر ولم يقع منه إحالة كالصنف لأن نقول لو قدم المصنف التيم على الخلف ثم ذكر بعد الخلف الجائر لصحت الإحالة مع الجمع (فصل الجسيمة) (قوله جرح) بالضم الاسم وبالفتح المصدر والمراد إحالة الأول لأن المصدر لا يمسح (قوله) (فخصائنه) بفتح العين كاضطه محشي نت وجهه بما يعلم بالوقوف عليه (قوله) من جرح أو غيره) كالشعة والحاصل أن التفرق في الحاصل في البدن أن كان في الرأس قبل تمصه وفي الجسد خدش أي جرح وفيه وفي اللحم جرح والقريب العهد يشق خراج بوزن غراب وما يقع فرح وفي العظم كسر وفي العصب عرضا بقر وطولاً شق وما يمدد كثيراً شدخ في الأوردة والشرابين أي العروق الضوارب انقباض (قوله) (كالخوف الذي في التيم) المشقة هنا لا تنكث ولا يكتفي بمجرد الخوف بل لا يضمن اخبار طبيب صادق وبحرمة أن سقته بنفسه أو أخيار من هو قر بيه في المزاج (قوله) (فإن يمسح) أي غسله أن يمسح وجوهه بالان خاف هلا كاشدياً الذي يدين أن خاف الذي غير شديد (قوله) (يمسح) أي مسحه بواحد وان كان في محل يغسل ثلاثاً لا يبد أن يمسح والأيجه مختلف الخلف (قوله) (فله يجعل عليه جسيمة) قاله القاني الجسيمة ما يطيب بها الجرح كل خدزو رأ أو أعواداً وغير ذلك

(قوله وأخاف من حل العصابة) المناسب أن يقول فإن خاف من المسح على الجبيرة منع على العصابة فإن خاف من حل العصابة منع على عصابة أخرى الخ (قوله ما يسي في العرف جرحا) الأولى أن يقول على ما يسي في العرف قصد أي أن القصد يشبه الجرح في المسح مشبوذة المتقدمة والظاهر أنه تشبيه لأن المتبادر من الجرح عاقبة غير الفصادة (قوله لأن قصد مصدر الخ) ورد عليه أن الخلل الذي القصد ذات الفاعل فللناسب أن يقول أي أرغص (قوله ومراة) وعلة غمزه ومراة من مباح ومكره يكره وتقدر قلعها وأما نص على المراتب أن كانت داخل تحت الجبيرة لأنه يشوهه أنه لا يمسح عليها لأن بعض الأئمة يرى أنها من المباح لمحسة (قوله وقططن) بضم القاف وكسرها (قوله غمامة خفيف ينزعها الخ) الظاهر أن الخوف هنا كالتيجيم أي من خوف المرض أو زيادة تأخر البصر وحاصله أنه إذا قدر على مسح بعض الرأس مسح وبكيفية أن تغدس على (٢٠١)

كذلك ينبغي غرضه العمامة متأخرة هذان لا يشق عليه نقص العمامة وعودها لما كانت عليه فإن شق وكان لسمها على هذا الحالة لضرر فهل له المسح عليها وهو الماعزى أم لا وهو المأخوذ وهذا حيث لا يضرر ينقصها وعودها لا المصغ (قوله هذا مصطوف على جبيرة) لا يخفى أنه يفيد أن المارة ليست من الجبيرة مع أنها من (قوله ظاهره ولومن غير مباح) ظاهره وأن جعل المباح (قوله ولا يسحب للمسح على العمامة) أي ولا يسحب له التكيل على نقل الطين عن الطراز (قوله ونقل بعض الاستصحاب) أي استصحاب التكيل على العمامة وهو صاحب الطراز على نقل الشاذل ونقل الطين عن ماعزى عن الطراز عدم الاستصحاب واعترض عليه بأنه قد عكس النقل وقال بعض شفي أن يقال إن معنى كلام الطين لا يمسح على عمامته لا يمسح على موضع عمامته المقابل

ويستوعبها بالمسح واللام يجره فإن خاف من المسح على الجبيرة فمأخر أو خاف من حل العصابة المروطة على الجبيرة ففساد الدوايق وتقدر حلها أنه أن يمسح على العصابة المروطة على الجبيرة وهكذا كثرت العصائب فلهذا يمسح عليها إذا لم يمكن المسح على ما تحتها عبد الحق من كثرت عصابته وأمكنه مسح أسفلها لم يجره على ما فرفقه (ص) كقصد (ش) يحتمل أنه قبل ويحصل أنه تشبيه أي وكذا يمسح على ما يسي في العرف جرحا أي يشبهه في المسح بقبضه السابق والمراد على الفصل لأن قصد مصدر وهو لا يمسح (ص) ومراة وقططن صدغ وعمامة خفيف ينزعها (ش) هذا مصطوف على جبيرة أي ويمسح على المارة تجعل على التلفظ وظاهره ولو من غير مباح لأنه محتمل ضرر وروى كذلك يمسح على القروطن يلقى على الصدغ لصداق وكذلك يمسح على عمامته إذا خاف ينزعها ضرر أو يدخل في عصابته الأرم يمسح على عيبه فإن لم يقدر فعل القطنه أو على العصابة ولا ينعم فلا يمكن مسح بعض رأسه فعل ولا يستحب المسح على العمامة ونقل بعض الاستصحاب (ص) وأن يغسل أو يلاطه وانتشرت (ش) يريد أن المسح وترتيبه السابق جاري فغسل وجب من حلال أو حرام لأنه العصابة قد انقطعت فوقع الفصل المرخص فيه وهو غير مطلق بالعصبة ولا داخل فيها فلا يقاس على مسئلة العاصي بسفره فلا يقصر ولا يقطر وكذلك يجوز المسح وإن وضعت الجبيرة يلاطه وإن انتشرت العصائب وجازت على اللام لأن ذلك من ضروريات الشد في خلاف الخلف المشروط لبسه على طهارة لا يضطراره لشد في خلاف الخلف (ص) أن من حل جسد أو أقره ولم يضر غسله ولا يفرضه التيمم كان قل جدا كيد (ش) أشار بهذا إلى أن ما من من جواز المسح على المأوى وغسل ما سواه مشروط بأن يكون جل جسد مضمما والمراد بالجد مضمما أي وهو أكثر من يد أو رجل في الموضع والمعتبر من الأعضاء الفرض أو يكون أقل الجسد مضمما أي وهو أكثر من يد أو رجل قليل ما بعدد ما حال أو تغسل العصب في الموضع رتن لا يضطر الجرح أما لو عت الجرح وتقدر الفسل أو وضعت المسح الجرح ففرضه التيمم أي الفرض لا الفرض عليه بذليل قوله وأن يغسل أجزأ كما أنه يمسح أقل العصب جدا كيد أو رجل ولم يضر غسله الجرح وروى المؤلف بواسطة وهو ما يمكن جلا أو أقل كلفه وشفي أن يكون حكمه حكم ما ذاع

(٢٠٢ - ختري أول) لما مسح من رأسه وأما بقية العمامة فيبقى مسحوف في كلام القرطبي ما يفيد أن التكيل على العمامة واجب فالأقوال ثلاثة وكلام القرطبي موافق للقواعد فهو التصديق (قوله فوقع الفصل للرخص فيه) أي من حيث احتواؤه على المسح (قوله وجازت) مصطوف على ما قبله تنقسم (قوله لا يضطراره لشدّها) أي لا يلاطه أو لا تأخر فصلها لحصل ضرر قال بعض الشراح وظهره ولو لم يكن في جلها مشقة لكن بشرط أن يحصل له قبحها الضرر (قوله كيد) أي بالنظر لقاله فلو خلق لشخص وجهه رأس ويد واحدة وكانت هي العصبه لكان حكمه التيمم فله الشئ أحد المراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الفصل فأنظره هل من طرف الأصابع إلى الأظفار إلى المرفقين والظاهر الأول وكذلك أنظر المراد بالجل هل ما يجب غسله في الوضوء وهو الظاهر وهذا في الوضوء وهل الفصل كذلك أو إلى الركبتين وهو الظاهر (قوله وينبغي الخ) هذا الاحتجاج إليه الأعلى محل القيد راجع إلى الثانية فقط كما قاله البعض كبرام ويكون الحكم مختلفا أو ماعلي جعله قيد أنها محتاج للجل والعمامة أنه يندفع في ماله ما شاد

ماذ كروا (واقول) لعل كلامهم ارام أن الشأن أن الضرر وعدمه غير متغير فيما لنا كل الاقل صحيحا واما اذا كان الاكثر صحيحا فالثان عدم الضرر فكلامه بالنظر للثان فقط لا لاثان ان الحكم مختلف ^{في تنبيه} محل كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجرم واما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر فانه يحسم ما يضر ويغسل ما لا يضر (قوله وان غسل أجزا) أى غير القليل جدا واما لو اتى بغيره في القليل جدا بان غسل القليل جدا ومع الجرح فانه لا يجزئ لانه لم يأت بالاصل ولا بالبدل فكلى الارشاد واما لغسل الجميع في هذه فانه يجزئ كما قاله الشارح (قوله تروى كهاتوضا) أى ان امكن الوضوء واما ان لم يمكن لغسل الماء او لعدم القدرة على استعماله فعلى نسيء عنه الصلاة وياتى بتيمم ناقص قال ابن زحون ياتى بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة (قوله اذا لم يستطع الخ) أى او استطاع عشقة (قوله لم يفرضه الفصل) أى كل رجلين وما فرضه المسح كل ارام (قوله والمرقان) تتبع فيه الخطاب بوضعه عجم واعتمد أنه لكونه من تابع البعض الشارحين مستدلا على ذلك بان ذكر ان المسح التيمم عدم الماء الكافي للقراض ولا يعتبر السن فان (٣ - ٢) وجد كفا للقراض فلا يتيمم وكذا ينبغي في المسح هنا انتهى (اقول) وفيه شئ

بل المتعين كلام الخطاب وقتل لان سفت الوضوء متفق على سببها واما المسح للرفقين في التيمم فاقول بانه فرض قوى كما تقدم (قوله ومفهوم تغسل) انظر لم يروها بانه اذا امكن مسح بالتراب يتيمم وغسله بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكموا فيها اذا تمكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة اقوال وكان القياس أن يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كلمة أولى من مائية ناقصة (قوله يناعلى أن الاقل تسع لذكر كراهية اشارة الى أن الماء اذا تكثر تأخر جرح أن يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوى ومقتضى ابن عرفة أن حكمه حكم ما اذا كان الجرح أكثر ويمكن أن يكون هذا مراد المصنف بان

جل جسده لا يعلو قابل الجبل بالاقول علم أن النصف داخل فيه (ص) وان غسل أجزا (ش) أى وان تكلف من فرضه الجميع بين المسح والغسل في الاولين أو التيمم فيما عداهما وغسل الجميع الايام وغيرها أجزا لا ياتيه بالاصل كمال من أربع الجبلون فاقما (ص) وان تغسل مساهي بأعضاء تيمم تروى كهاتوضا (ش) الضمير في مساهي على الجراح يعنى أن الجراح اذا لم يستطع أن يحسها فوجهه وهي بأعضاء تيمم كالوجه واليدين فانه يتيمم كمالا بغسل ولا مسح كضو قطع وغسل ماسواها لانه لو تيمم تر كمالا أيضا ولا شك أن الوضوء ناقص اولى من التيمم الناقص ولو قال وغسل ماسواها كل الجاحب لشل الظهر من الاصفر والا كبر وقد يقال انما عدل عن كلام ابن الخطاب ليعلم ما فرضه الفصل وما فرضه المسح واما مسألة الفصل فتعلم بالمقابلة ومن قوله وان يغسل والمراد بأعضاء التيمم الوجه والمرتقان لانه المطلوب ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقين يصعد في الوقت كآفة الجيزى ومفهوم تغسل ولو امكن مسحها بالتراب فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل (ص) والافتقار لهما يتيمم ان كثر وبعدهما يتيممهما (ش) أى وان كان الجراح المتعذر مسحها في غير أعضائها التيمم بان كانت بأعضاء الوضوء فاقول أربعة الاول يتيمم كثر الجراح أو قلت لاني بطهارة كاملة والثاني يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء وعدم القدرة على استعماله والثالث يتيمم ان كثر الجراح بناء على أن الاقل تابع لا كثر وان قل غسل ما عداه الرابع يجمع بين الماء والتيمم بان يغسل الصحيح ويتيمم الجرح وهو احوط وعز ابن عرفة الاول لعبد الوهاب والثاني لغيره والثالث لتقل ابن بشر والرابع لبعض شيوخ عبد الحز ومفهوم ان كثره ان قل غسل ما عداه وهو القول الثالث فصدر الثالث هو الاول ومفهوم عجزه هو الثاني (ص) وان زرعها دواء أو سقطت وان بصلة قطع ورزها ومسح (ش) يعنى أن نزع الامور والحالفة بالمسح عليها في وضوءه أو غسل من جيرة وحرارة وقسط من وعامة اختيارا أو دواء أو سقطت بنفسها رزها ومسح

بل المتعين كلام الخطاب وقتل لان سفت الوضوء متفق على سببها واما المسح للرفقين في التيمم فاقول بانه فرض قوى كما تقدم (قوله ومفهوم تغسل) انظر لم يروها بانه اذا امكن مسح بالتراب يتيمم وغسله بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكموا فيها اذا تمكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة اقوال وكان القياس أن يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كلمة أولى من مائية ناقصة (قوله يناعلى أن الاقل تسع لذكر كراهية اشارة الى أن الماء اذا تكثر تأخر جرح أن يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوى ومقتضى ابن عرفة أن حكمه حكم ما اذا كان الجرح أكثر ويمكن أن يكون هذا مراد المصنف بان

يكون أراد كثيرا في نفسه وتفسيره بالنص فأكبر (قوله الجرح) أى لاجل الجرح وتقدم المائية على الترابية وان لتلازم الفصل بين الترابية وبين ما يغسل بها وانظر على القول الرابع لو كان يغشى من الوضوء المرض ونحوه محل تسقط عنه الصلاة كعادهم الماء والصيدا ويكتفى بالتيمم ويجزئ هذا في القول الثاني لكن في ابن زحون ما يبدآن هذا بتيمم ويضئ قطعها وانظر أيضا على هذا القول هل يجمعهما لكل صلاتا أو صلاة الأولى فقط فاذا اراد ان يضي أخرى تيمم فقط حيث كان الوضوء مائيا والظاهر الاول لان الطهارة عندهم مجموعهما فكل واحد منهما يجرى لها طهارة عجم (قوله فصدر الثالث) أى الذى هو قوله تيمم في ذاته يقطع النظر عن القيد ولا شك ان الاول لان الاول التيمم مطلقا (قوله ومفهوم عجزه هو الثاني) لان مفهوم ان كثره اذا كان أقل فالواجب الفصل عند الفصل يقطع النظر عن قيده تجده الثاني (قوله وان زرعها دواء) شرط جوابه محذوف تقديره دواء ومسح واما قوله قطع الخ في جوابه بان ياعتبار وان بصلة ويحتمل أن يكون قوله قطع جواب بان الاول باعتبار قوله وان بصلة يجمعها اليه البالف وقوله دواء ومسح جوابه بان ياعتبار ما قبل المباشرة وما بعدها ^{في تنبيه} يفهم من المصنف أن الجيرة ولو دأرت لا يكون حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته فانه عجم

(قوله وان غسل) وكذا ينبغي ان يقال ان صار يستطعم المسح على نفس الجرح مما شئت بعد ان كان يجتمع على الجرح ويجب ان ينقل المسح نفس الجرح أو كان مسح على عصابة وصار يستطعم المسح على الجيرة ينقل (قوله كما اذا كان عن جنابة) تمثيل لقوله رأسا (قوله ومسح الرأس) أي كما اذا كان اغتسل ومسح على العرقبة ثم قدر على مسح الرأس دون القبل فانه مسح الرأس فنهته صورة لم يكن الماسح متوشا بل مقتضاه من هذا ليس بظاهر قوله والله تعالى وان مسح لان المتأخرين كلام المصنف انه مسح صحة تأمة وبادا الاصل ولو نسبيا (قوله الفتي لا يقدر على غسلها) الصواب غسله لان الرأس مذكر لا غير الا ان يقال انما اعتبار الهامة أو البضعة (قوله من ملة) لا ينبغي ان يمد كذا لا استحاضة مدون يمد كذا لفاس والاستحاضة علامة في الانتهاء انما كذا العلامة في الانتهاء في الحيض (قوله علامة وجوده) لا ينبغي ان يمد كذا العلامة من حيث الوجود (٢٠ ٢١) ثم ذكر العلامة من حيث الانتهاء (قوله وغير ذلك) ما قيل انها مؤخر من الاجتماع

لان الحيض والمحيض مجتمع الغم
فصل الحيض (قوله طهر فاضل) اعيها بنو بين حيض فاضل فرض ان المرأة احتاضت مشا في عمرها ثلاث حضات فكل منها يقال حيض وأما حضة فلا يقال الا للوسط (قوله واليبيسة) عطف مرادف (قوله كسفرة أو كدرت الخ) وبقي الترية بتشديد الفوقية وكسر الراء وتشديد التفتحة وهي الماء المتغير دون الصفرة والظاهر انه ما سكت عن الترية مع ان مذهب ابن القاسم انها حض الاخبر لها في قوله كسفرة أو كدرت لان الترية من فيه غيرة تشبه لون التراب فان اصفر دخل في قوله كسفرة وان لم يصفر وتكد دخل في قوله أو كدرت (قوله قال ابن القاسم الخ) هو المشهور ومقابله قولان قيل انها لغو وقيل ان كانت في أيام الحيض فحيض والا فهي استحاضة والرواد بابام الحيض زمن اتاك الحيض

وان كان السقوط في صلاة بطلت ورد ما وصح وان أخر المسح جرى على الموالاة المتقدمة في الوضوء من قوله وبني نبية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم ينل بصفاف أعضائه على تقدير ان لو كان مغسولا وانما بطلت الصلاة لان سقوطها تعلق بالحدث بذلك الحمل فلم يبق شرط الصلاة بالتسمية لما بقي منها أو اعاد يقطع بها أو رامة ولا تعتبره بالطلان البقي ولا مفهوم لقوله وان تزعم العوازل لو تزعمها عدا كذلك ظاهر يدها وصح (ص) وان مسح غسل ومسح متوض رأسه (ش) يعني ان من أبيه المسح اذا صح حرجه غسله اذا كان في الاصل مغسولا رأسا كان أو غيره كما اذا كان عن جنابة أو مسحه اذا كان في الاصل مسحوا رأسا أو غيره كالنتين كما اذا كان عن وضوء وانما اتصر على ذكر الرأس لكونه فرضا ولو قال وان مسح فعل الاصل لمكان أخبر وجعل الاذنين ومسح الرأس للفصل الفتي لا يقدر على غسله ولو مسح في الصلاة قطع ومسح ولما انتهى الكلام على الطهارة الكبرى والصغرى وانهما كلا وبما تقدمه ان الحيض والنفس من موجبات الكبرى دون الاستحاضة شرع في الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة علامة وجوده وانتهاه وغير ذلك وبدا بالحيض لكثرة تكررره دون الاخيرين فقال

فصل * الحيض دم (ش) الحيض أهم من الحيضة لانها تطلق على ما اذا تقدمها طهر فاضل وتأخرها طهر فاضل وهولفة السيلان من قولهم حاض الوادي اذا سال وغور ذلك مما هو مذكور في المطول ثمان ان في الحيض حقيقة والطبيعة أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كسفرة أو كدرت) الى انها محض كلام قال ابن القاسم واذا دارت صفرة أو كدرت في أيام حيضها أو في غيرهما فهو حيض وان لم ترمعه فقال امام الحرمين الصفرة متى كالصفرة تدل على صفرة وليس على شيء من ألوان الماء القوية والضعيفة والكدر بضم الكاف شيء كد وليس على ألوان الماء الا يقال كان الاول للوف ان يقول الحيض صفرة أو كدرت كدم فيشبهه المختلف فيعلق عليه لا تقول انه سلك المبالغة في التسمية لرد على من يقول ان الصفرة والكدر ليسا حاضا (ص) خرج بنفسه من قبل من يحمل طادة (ش) يعني ان من شرط الدم ومادته ان يخرج بنفسه لا بسبب ادخال علاج وان

المعاد والراد يغير بانه زمن انقطاع الحيض المعتاد فان كانت عادته أربعة أيام من أول الشهر ثمانية الشهر صفرة أو الكدر في تلك الايام الاربعة بدلى الحيض فهو حاض فالأوت بعد الايام من أول الشهر فهو حيض ايضا غير انما تستظهر بثلاثة أيام وما بعد يكون استحاضة وكذا ألوان الصفرة أو الكدر بعد نصف شهر من الايام الاربعة فهي حيض مع انها في غير زمن حيضها (قوله شيء) قد راجح ليس بابيض خالص ولا أسود خالص (قوله لا تقول سلك الخ) لاحاطة لذلك لان الكلى عند الفقه ما دخل على المشه (قوله خرج بنفسه) الله اما التعديبه أو متعلق بمحذوف أي خرج وما لم يتسا بنفسه أي من غير سبب يخرج دم النفس والاستحاضة لان النفس سببه الولادة والاستحاضة سببها انقطاعه عن حيضها (قوله ولا علاج) أي قبل او اموأا ما أو استعملت دواء لا تان به في زمانه أو استعملت دواء على بعد ان تأخر فخرج فحيضها حاض وأما الاولى وهي ما اذا كان قبل أو لم يسئل عنها المنوف فقد سئل عن امرأتها حلت دم الحيض قبل او اناه هل تزامن الحيض أم لا طاهر ان الظاهر انها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم قال المصنف

والظاهر على محضه أنها لا تترك الصلاة الصوم قلة الحطاب قلت لا يلزم من التام في باب العدة الغاؤه في باب العبادات والفرق بين
 البابين أن المصروف في العدة راحة الرحم وإن جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال أنه لم يأت إلا بالدواء وأما في باب العبادات
 فيجوز أن لا يلحق إلا استعماله لاخرجه عن كونه من جنس كسها للطن ويحتمل أن لا يلحق إلا بغيره خرج بنفسه وقال عجم والظاهر
 أنها تترك الصلاة الصوم لاحتمال كونها مخصوصة بما لا احتمال عدمه واستظهره أن الطلاق إذا لم يكن كالطلاق في الحضي وما قلناه
 عن النفقة صحيح لا غار عليه خلافا للعج وتلذذ عجم فاتهم ما قدرنا على النفقة وجعلنا المسئلة مخصوصة وأن توقف النفقة في قصور
 وأما قول الخ في منع النفقة والتص التفرقة على النفقة في أعماق في موضوع آخر وهو ما إذا فعلت دواء لرفعها فأنها تصير طاهرا
 فالردية على النفقة في هذا المقام وهو ما إذا فعلت دواء لجلبه لا يظهر وبقي ما إذا استعمل ما رفعه بالكسوة أو بغيره والحكم الكراهة
 أن لم يستأنم قطع التسلسل أو قلته والأحرر (قوله أو تقيبه) ظاهر وهو لو كانت تحت المعتدة أو تساءل في جنين أو قبل الفرق بينه وبين الحدث
 إمكان عدم الحضي رأسا بخلاف الحدث خروجه كثير (قوله لا يصير نال) الذي يتلخص أن دم بنت أقل من تسع ليس يحض قطعا وأما
 من كانت بنت تسع أنجزت التسليم (٤٠٤) حضي أو شكتن فهو حضي والأقل ليس يحض وهل العبرة بأول التسع أو وسطها أو

آخرها أقوال وكذا ثبتت معين ليس
 يحض وبنت تسع بدلت النساء
 فإن جنين يمشي أو شكتن
 فهو حضي والأقلا والمرأفة
 وما بعدها الخمسين يجوز ما يحض
 والأساؤل والمرجع في ذلك العرف
 والعادة وأن يقول المستعصم
 فيحمل عادة والجل عاختلف
 باختلاف البلدان فلذا قال الشافعي
 أعمل النساء حضا نساء أهله
 فلئن يحض لتسع سنين هكذا
 سمعت ورأيت حديثها الحديث
 وعشر وسنة فلذا يجب أن يرجع
 في ذلك إلى معرفة السلفين على
 الفرع مؤثبات فإن شكتن
 أخذ بالاحوط انتهى (قوله واحد
 لأقل الحضي بالزمان) ولا كره

يكون من قبل لمن دبر أو تقيبه وأن يكون خروجه من تحمل عادة لا صغيرة ولا أيسة
 كسعين سنة وبسئل التساقي حسي (ص) وإن دفعة (ش) لما كان المذهب لأقل
 الحضي بالزمان بين أقله بالمقدار وهي دفعة يضم الدال وهي من المطر وغيره والدفعة بفتح
 الدال المراد كلاهما ما صح في حضي محرم به الصلاة بقبلة العبادات ويجب أن يقطعها
 الغسل وليست حصة من تسع في العدة الاستبراء وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام
 والشافعي يوم وليلة (ص) وأكره لبتداء نصف شهر (ش) لما كانت النساء مستورات في
 أقله مقترحات في أكثر من مبتدأ وحامل بين الكل واحتج بقوله بالبتداء وهي التي لم تقدم
 لها حضي قبل ذلك فلذا تخاذل عجم المذهب فالشهور أنها عكست عشرة يوما وهو مراد به نصف
 شهر أخذ بالاحوط وكلام المؤلف حيث لم تكن حاملا دليل ما بعده وليس المراد بتبادله
 استغراقه النهار وليدليل أو رأيت من الفقهاء يوم وليلة فطر تحسب ذلك اليوم أو خمسة تلك
 اليوم وهم (ص) كأقل الطهر (ش) بردي أن أقل الطهر خمسة عشر يوما على المشهور
 وقبل عشر أيام وقبل خمسة أيام وتظهر فائدة التصديق لأقل الطهر في ما لو احتج بمبتدأ
 وانقطع عنها دون خمسة عشر يوما ثم تأودوا قبل تمام طهر تام فتضم هذا الثاني للاول وتم
 منه خمسة عشر يوما عما إذا لم يقطع ثم هدم علته وان عاد دواء بعد تمام الطهر فهو حضي
 مؤتلف (ص) ولعمدة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها ما لم يتجاوز ثم هي طاهر (ش)

أى
 حد باعتبار الزمان فان قلت الدفعة تسعة من فقر أقل زمن الحضي والجواب أنهم لم يلتفتوا إلى
 الاستثناء عنه به فة التي هي أقل باعتبار المقدار وأما أن الدفعة بمعنى المرأة تصدق بالاستمرار فقوله وكلاهما ما صح لا يظهر
 ويجب أن لا يصلح لعدم أي الأصل عدم الاستمرار (قوله بين أقله بالمقدار) ولا حلا كرماعباره وأما الطهر فله أقل وهو خمسة
 عشر يوما ولا حلا باعتبار كرمي لواز أن لا يحضي في عجزها (قوله بفتح الدال) أي من المطر وغيره الرمة (قوله أو كرمي لبتداء)
 لفت لبتداء أمال أمان المتداعلي مذهب يسوي به أومن الخبر على مذهب الجمهور (قوله فالشهور بالخ) حاصل ذلك أن المبتدأ إذا
 انقطع منها العادة لها هو أنزاجها ذوات أسنيتها أو دون ذلك طهرت وانعكس بها المشهور أنها عكست خمسة عشر يوما وما قاله
 قولنا قبل فتنسل مكانها وقبل تستظهر بثلاثة أيام لم يتجاوز خمسة عشر يوما (قوله حسب الخ) أي وإن كانت الصلاة لم تنقطع عنها
 رأسا فلذا كان يأتيها كل يوم بتمتة في وقت الطهر مثلا وانقطع الدم رأسا فتمت طهره وقيل الطهر وغيره من قبلة الصلوات ويحسب
 بذلك اليوم يوم حضي وعمره أن ما زاد على خمسة عشر يوما يكون دم عليه وفساد ومن ذلك ما نزل عليها فطر دم قبل طلوع الفجر
 فحسب صبغة ذلك يوم حضي وإن صلته (قوله فيما لو حاضت بمبتدأ) أي مثلا فقد قال الشيخ سالم بن فواتة تحديد أقل الطهر في
 العبادات وهو الدم العائدية من بلفق أكثر حوضها من مبتدأ وغيره ما حكم بطهره فلا تترك له العبادات واعتباره بعده فتر كما هو في
 العدة والاستبراء عدم الاعتداد بدونه طهره فلا تخلل زواج ولا مشترع أو دواء عند مقبل مضى أقله من طهرها عند البائع لا صفته
 الثاني للاول فالجميع حصة واحدة وكما يصير على الرجعة سلق تحللها مطلقا (قوله ولعمدة) محطوف على وليتدأ أو ثلاثة معظوف

غلي نصف نفسه العطف على معمولي عاملين مختلفين فاعل المصنف ما من على القول بالجواز مطنا واستظهارا غير محمول على حد امتلاء الأضواء وحال عند من يجوز في الحال من التكرار من غير مسوغ إلا أن يجاب بأن تعدد متدا تفرعوا كقولهم تارة (قوله ثلاثة استظهارا) ولعلنا عطف بعضها بعد استحضارها من معز بتخالف المستحضرة (قوله على أكثر عاداتها) فهذا كان لها عادات واحدة استظهرت عليها وصار الاستظهار عاداتها ويجعل الاستظهار على ألا أكثر ما يسهل ذلك الأكثر (قوله ما لم يجاوز) أي مدة الاستظهار نصف شهر فيسقط الرأى وكذلك إذا زاد جتمع مدة الاستظهار (قوله ثم هي طاهر) (٣٠٥)

أي أو أكثر ثلث عادات غير حاصل سبق لها حض ولو مرة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها أما ما لو قرا عاداتها اختلفت بأن كانت تارة ثلاثا وتارة أربعة وتارة خصالا الثلاثة والأربعة أكثر وقوعا استظهرت على النجاسة لأنها أكثرها أما ما جعل الاستظهار ما لم يجاوز نصف شهر فإن تجاوزته طهرت حيثما سقطت فظهر ثلاثة أيام إذا كانت عاداتها اثني عشر يوما ويومين إذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما ويومين كانت عاداتها أربعة عشر يوما فإن كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام النجاسة عشر يوما طاهر اقتصوم وتطوف في غيبتها ما وصل زوجها ولا يجبر مطلقا على الرجعة وتبتدىء العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد النجاسة عشر يوما وإفشاء الصوم بل يستحب وقبسه أنه يستحب زوجها عدم آتياتها (ص) والحاصل بعد ثلاثة أشهر النصف وضوء في سنة فأكثر عشرين يوما ونحوها هل ما قبل الثلاثة كإبعدها أو كالمدة قولان (ش) لما كانت الحامل عندنا تحيض خلافا للحنفية ودلالة الجحش على راحة الرحم فليست كغيرها الشارع رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره وذلك كثرة العمايك ثم أشهر الحمل لأنه كلما عظم الحمل كثرت الدم والمغني أن الحامل في ثلاثة أشهر وأربعة وأخيرة أو ستة تمكت عشرين يوما وفي سبعة أشهر في ثمانية فظهر تمكت ثلاثين يوما ثم هي مستحضرة واختلف إذا رأت الدم في شهر أو شهرين من حملها وعلى ما قبل تمكتها النصف ونحوه كما إذا كانت حاملا في ثلاثة إلى ستة وهو قول الأبياتي وأكثر الحاصل لعدم ظهور الحمل في الشهر والشهرين ثم تمكت المعتادة عاداتها ولا استظهار والمبتدأة التي جلت من غير تقديم حض نصف شهر فقط وهو اختيار ابن بونى فإن قيل إذا كان الحمل لا يظهر إلا في ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول الأول أنها تمكت خمسة عشر يوما ونحوها مع أكثر غير طاهر فالجواب أن عاداتها تظهر فيما إذا صامت بعد النجاسة عشر يوما حيث كانت مبتدأة أو قبل ذلك حيث تمكت عاداتها واستظهرت فأنما إذا ظهر الحمل تقضى الصوم لأنه وقع في أيام الحض فهو كالعدم والقول الأول مبنى على أنه يلزمها ما يلزم الحامل عليها بالحمل بقرينة كل يوم الصوم عندنا لا يظهر الحمل والثاني مبنى على أنه أنما يلزمها ما يلزم الحامل إذا ظهر الحمل وهو أنما يظهر في الثالث وما بعده وعلى هذا الجواب في القولين مختلف (ص) وإن تقطع طهر لفت أيام الدم فقط على فصلها (ش) يعني أن المرأة إذا نأها الحض في وقتها وتقطع بعد يومين أو أسبوعا وأنها بعد ذلك قبل طهر تام فأنما تلفق أيام الدم ببعضها البعض على فصلها السابق فإن كانت معادة تلفقت عاداتها واستظهارها وإن كانت مبتدأة تلفقت نصف شهر وإن كانت

ورجع إلى ما عليه جماعة شيوخنا فربقية أن السنة كإبعدها لأن الحامل إذا بلغت ستة أشهر صارت في أسكنها كل بضعة وفوى بحشيت نت ذلك واعترض على عجم (قوله تمكت ثلاثين يوما) أي فصول العشرين الثلاثين وقبل النجاسة والعشرون (قوله والاستظهار) هذا نص ابن بونى الذي ذهب للقول الثاني فقامشني عليه عجم ونبهه عجم وردا على نت غور مشي بل المعتمد ما قاله شارحنا كما أفاده بحشيت نت (قوله أو القول الأول) لا يخفى أن الجواب الأول أنما جعل على القول الأول ولو لم يجاوزهم العاديات لم يكن على القول الأول أو الثاني أن يقولوا بل لا يخفى (قوله معنى القولين مختلف) أي من أول الأمر فلا يفترض أن معنى القولين مختلف معنى على الأول بقدر تنبيه العادة تمكت عندنا عجم كالشافعي وراجع عجم (قوله فإن كانت معادة الخ) فلو كانت لها عادات وأقرت بها لمست عاداتها فقلت أو كوت ثم انقطع وعادوا لعل تكون مستحضرة كالسنة إذا نأها في أيام الحض نصف شهر ثم

انقطع ثم انا قبل طهر تام او يقال يحتاج لاستظهار بمناهما اذا لم ينقطع والظاهر الثاني وحده (قوله على المشهور) ومقابلته أيام الطهر اذ اسأوت وكانت كترككون أضافوا الحيض وطهر ابرام الطهر حقيقة ولو اظلمت على ذلك ببقية عمرها (قوله قلت لاشك الخ) هذان كنعلى قوله حسن اضافة التقطيع الخ (قوله وتغتسل كلما انقطع) أى فى أيام التنفق (قوله ونبراً) أى من الصوم كافى الشيخ سالم (قوله على العرف) أى خلافاً لصاحب الارشاد القائل بأنها لاوطأ (قوله ولو علت أن الدم يعود اليها) مفادها انها اذا جازمت بعدم انشائه اؤظنت أو شكت عدم انشائه فلناتصلى وتصوم وتؤم بالاعتسالى وقوله ثم تؤمر بالاعتسالى حاصلة ان كانت فى الاختيارى وعلت أى اؤظنت أنه يعود فيه (٢٠٦) لا تطالب وكذا ان كانت فى الضرورى وعلت أنه يعود فيه لا تطالب وان كانت

حاصلاً فى ثلاثة أشهر فما كثر لفت نصف شهر ونحوه بعد ستة أشهر ولفت عشرين يوماً ونحوها وفى الشهر الاول والثاني لفت ما يلزمها على التخلُّف المتقدم والفت فى الجميع أيام الطهر انقصت عن أيام الدم اتفاقاً اذا لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً وكذا ان ساءت أو زادت على المشهور وقد علت محامراً أن المراد أيام الدم ما حصل فيه الدم أو فى ليلة ولوطرة لا سيعلى بيعة ولما كان الحيض لا حدلاً قولا قل الطهر حد حسن اضافة التقطيع بعدون الدم فان قيل ماذا كرهنا من نسبة التقطيع للطهر نأفى فيه ما بانى وتقطعه ومنعه كالحض فانه بعد نسبة التقطيع لبعض قلت لاشك ان كلامنا من الطهر والحيض تقطع بالآخر فاشاء المؤلف الى ذلك (ص) ثم هى مستحضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى ووطأ (ش) أى ثم ان حصل من ضم أيام الدم بعضها الى بعض ما يحكيها بما كثر الحيض على ما مر تفصيه صارت بعد ذلك مستحضة وتغتسل كلما انقطع لانها لا تدرى هل يعود هادماً أم لا وتصوم وتبرأ وتصلى ووطأ على المعروف ولو علت أن الدم يعود اليها ثم يؤمر بالاعتسالى حيث يعود اليها بالقرب فى وقت الصلاة فلو قال المؤلف عقب قوله كلما انقطع الا أن تعاد انشائه قبل انقضاء وقت الصلاة التى هى به لا فذلك (ص) والمميز بعد طهر ثم حض (ش) المستحضة ان تميز بين المميزين فلا اشكال انعم على حكم الطاهر ولو اقامت طول عمرها وتعد عدة المراتبة وان كانت غيرت فالمميزين الدم اما ان يكون قبل طهر تام ولا حكمه واما بعد طهر تام يوم حكم لها بالاستحضة فلهذا يميز فى العبادة اتفاقاً وفى العدة على المشهور وقوله والمميز بفتح الباء صفة لموصوف بحضوف أى والدم المميز واجبة أولون أو ردة وأثنى لا يكثر وأوقف لانهما تابعان لاد كل والشرب والحرازة والبرودة ومفهوم قوله يميز لوم يميز فهو استحضة ومفهوم بعد طهر أن المميز قبل طهر ثم استحضة (ص) ولا تستظهر على الاصح (ش) أعاد انشائه أن الدم المميز بعد طهر ثم حض واستقر بها فلناتصلى كثر عادت ما فقت وترجع مستحضة كما كانت قبل التميز ولا يحتاج لاستظهار لانه قد ثبت لها حكم الاستحضة وهو قول ابن القاسم وما لك وكلام المؤلف مقيد بما اذا دام ما ميزته بعد أيام عادتها بالصفة الحيض أما ان دام بصفة الحيض المميز فانه تستظهر بعد مضمي عادتها على المعتمد كافي المواضع وغيره (ص) والطاهر بحضوف أو قصة (ش) هذا شروع من المؤلف فى الكلام على علامة انتهاء الحيض بعد أن فرغ من الكلام على ابتدائه والمعنى أن الطهر من الحيض الذى أودع ثم صغرة ثم تزيه ثم كدرة

فى الوقت الاختيارى وعلت أنه يعود فى الضرورى فطالب فان اغتسلت فى هذه الحالة أى حالة العلم بالعود جهلاً وعدا وصلت ولم بأنها فى وقت الصلاة فهل تعتد به هذه الصلاة لتكشف الغيب انما صلتها وهى مطلوبة بالدم لانظر الى أنها صلتها وهى لا يمكن مطالبة بها باعتبار الظاهر وهذا اذا جازمت بالنسبة فان ترددت لم يعتد بها (قوله فى وقت الصلاة) بيان للقرب (قوله ثم) لاجلته الآن يقال أى يدفعها لما يتوهم أن المراد الطهر الغوى (قوله فالمميزين الدم) احتراز ذلك من المميزين الصفرة والكدرة فلا يخرج بهما عن كونها مستحضة اذ لا أثر لهما كما قال الشيخ أحمد وظاهره ولو ميزت أنهما حض أى فقول المصنف والمميز معناه الدم المميز كما يبينه عليه الشارح (قوله وفى العدة على المشهور) ومقابلته حال الشهو وإن المجاشون من انه لا يعتبر فى باب العدة (قوله ولا تستظهر الخ) لان الاستظهار لا فائدة فيه لان الاستظهار فى غيرها جاه أن ينقطع الدم وقد

غلب على الثن استمراره ومقابلته لابن المجاشون (قوله بالصفة الحيض الخ) أى بل تغير بعد أيام عادتها والحاصل انه ان دام بصفة واحدة من يومين فانه تستظهر والواقع انما يميزته بعد تمام عادتها فلانها لا تستظهر والحاصل أن المستحضة لا تستظهر حيث تغير موقعة أم لا معتاداً أم لا وغیر المستحضة تستظهر لموقعة أم لا كان بصفة الحيض أم لا والفرق بين المستحضة وغيرها أن المستحضة لما تقدم لها عدم الاستحضة ثم بعد ما ميزت أنه حض طاووا بعد تمام عادتها ثم ضم شبه الاول فتقرى جانب الاستحضة بخلاف غيرها (قوله فائدة) كيقبض خافض ونفساً فتنقبض فربحها فلا تأخذ قبل هو تعسداً ومقول المعنى لئن الفرج بالدم أو رغاوة أفرج بالدم أقول بان تأخذ قطعة صوف أو قطن ممسكة وتضعه فى فرجها (قوله ثم صغرة ثم تزيه الخ) لعل ذلك باعتبار بعض النساء لا يقدتنه من هذه الأنواع لبعض (قوله تزيه) بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء التضيئة ثم يشبه غسالة يعرف

العلم (قوله من اللص) أي مشتقة اشتقاقاً كبير (قوله قال بعضهم) وهو روى (قوله وأسألتهم) الواو بمعنى أو وكذا في ما بعده
(قوله إلا أن الذي يذكره) هذا كلام الفقيه بسند (قوله عند ابن القاسم) ومقابل قولنا الأول أن الجحوف أبلغ وهو ابن عبد
الحكم الثاني هـ ما سواه لا دوى وغيره خلاف استلزام الأقوى انظر قلت (قوله فتنتظر الصلوة) أي أدباً (قوله إذا انتظرت المذ كورد)
هذا يقتضي أن الاعتراض على المصنف من جهة ترك معتاد الجحوف (٣٠٧) فقط لا فيه ولا في معتادها ما عايناه صدر

يعرف بأحدى علامتين الجحوف أو القصصة ومعنى الأولى أن تخرج الخرقه جافاً من الدم وما
معه ولا يضر بلها بنفسه ذلك من رطبوات الفرج إذا غلغولها قالوا ومعنى الثانية أن يخرج
من فرج المرأة كالجحوف القصصة من اللص وهو الجحوف لأنها ما يشبهه وقيل يشبه العين وقيل
شيء كالخط الأبيض وروى ابن القاسم كليلول وعلى كل شيء قال بعضهم يحمل اختلافها
باعتبار النساء وأسألتهم والفصول والبدان إلا أن الذي يذكره بعض النساء يشبهه للمنى
(ص) وهي أبلغ لمعتادها فتنتظر حالاً آخر المختار (ش) يعني أن القصة أبلغ أي أطول للشك
وأحصل لليقين في الظاهر من الجحوف لأنه لا يوجد بعدهم والجحوف قد وجد بعدهم وأبلغه
القصة لا تشيد عند ابن القاسم بمعتادها فقط بل هي أبلغ من الجحوف لمعتادها وللمعتادتها
وللمعتاد الجحوف فقط لكن إذا زادت معتادة القصة فقط أو مع الجحوف الجحوف فتنتظر
القصة لا آخر الوقت المختار والفاة خارجة فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في
بقية منه بحيث يطابق فراغها لا آخره ومعنى أبلغه القصة لمعتادة الجحوف فقط أنها تظهر
برؤيتها قبله ولا تنتظر إلا أنها تنتظر القصة إذا رآه أن من اعتادت إحداها فقط إذا زادت
عادت أظهرت اتفاقاً ولا تنتظر شيئاً إلا أنه لم هو التشديد المؤلف الألفية القصة بمعتادها لكن إنما
يبدى ذلك ليرتب عليه غير من قوله فتنتظر هـ أي استجبا بالآخر المختار إذا انتظرت المذ كورد
إنما يتأخر في معتادها فقط أوسع الجحوف كما تقررنا في معتادة الجحوف فقط لا للاحتراز عن
معتادتها ومعتادة الجحوف فقط بل الألفية مطلقة كما مر (ص) وفي المبتدأ تردد (ش)
أي وفي علامة طهر المبتدأ تردد قيل لا تظهر إلا بالجحوف وقيل هـ ما سواه لا في ألفية علامة
طهر المبتدأ تردد كان الباقي نقل عن ابن القاسم أنها لا تظهر إلا بالجحوف وقيل عنه المازري
أنها إذا زادت الجحوف وألف القصة طهرت فعلى نقل الباقي لا تظهر إلا بالجحوف وعلى نقل
المازري الجحوف والقصة سواء (ص) وليس على انتظار طهرها قبل الفجر بل عند النوم
والصبح (ش) أي وليس على الحائض في أيامها أن تظن طهرها قبل الفجر لا وجوباً
ولا تنبيل بترك ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوباً
موسعاً على أن يبقى من الوقت قدراً تغسل وتصلّي ويجب وجوباً مضيقاً ثم إذا شك هل
طهرت قبل الفجر أو بعد سقطت عنها الصبح وجب عليها في الصوم الامساك والقضاء كما
بأن في قول المؤلف في باب الصوم ومع القضاء أن شكك والفرق أن الحيض مانع من أدائه
الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر مشكوك فيه وأما الصوم فالحائض
تنتع عن أدائه لا من قضاؤه (ص) ومنع صحة صلاته وصوم وجوبه (ش) الضمير في منع عائد
على الحيض أي ومنع الحيض صحة صلاته وصوم فرضاً أو نفلاً أو قضاءً ويتبع أيضاً وجوب
الصلاة اتفاقاً ووجوب الصوم على المشهور وقضائهم الصلاة بالنسبة له لم تذكر رخصة
مشتقة بأمير جديد (ص) وطلافاً (ش) معطوف على صحة فهو صحيح إن وقع وإن لم يكن

يعرف بأحدى علامتين الجحوف أو القصصة ومعنى الأولى أن تخرج الخرقه جافاً من الدم وما
معه ولا يضر بلها بنفسه ذلك من رطبوات الفرج إذا غلغولها قالوا ومعنى الثانية أن يخرج
من فرج المرأة كالجحوف القصصة من اللص وهو الجحوف لأنها ما يشبهه وقيل يشبه العين وقيل
شيء كالخط الأبيض وروى ابن القاسم كليلول وعلى كل شيء قال بعضهم يحمل اختلافها
باعتبار النساء وأسألتهم والفصول والبدان إلا أن الذي يذكره بعض النساء يشبهه للمنى
(ص) وهي أبلغ لمعتادها فتنتظر حالاً آخر المختار (ش) يعني أن القصة أبلغ أي أطول للشك
وأحصل لليقين في الظاهر من الجحوف لأنه لا يوجد بعدهم والجحوف قد وجد بعدهم وأبلغه
القصة لا تشيد عند ابن القاسم بمعتادها فقط بل هي أبلغ من الجحوف لمعتادها وللمعتادتها
وللمعتاد الجحوف فقط لكن إذا زادت معتادة القصة فقط أو مع الجحوف الجحوف فتنتظر
القصة لا آخر الوقت المختار والفاة خارجة فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في
بقية منه بحيث يطابق فراغها لا آخره ومعنى أبلغه القصة لمعتادة الجحوف فقط أنها تظهر
برؤيتها قبله ولا تنتظر إلا أنها تنتظر القصة إذا رآه أن من اعتادت إحداها فقط إذا زادت
عادت أظهرت اتفاقاً ولا تنتظر شيئاً إلا أنه لم هو التشديد المؤلف الألفية القصة بمعتادها لكن إنما
يبدى ذلك ليرتب عليه غير من قوله فتنتظر هـ أي استجبا بالآخر المختار إذا انتظرت المذ كورد
إنما يتأخر في معتادها فقط أوسع الجحوف كما تقررنا في معتادة الجحوف فقط لا للاحتراز عن
معتادتها ومعتادة الجحوف فقط بل الألفية مطلقة كما مر (ص) وفي المبتدأ تردد (ش)
أي وفي علامة طهر المبتدأ تردد قيل لا تظهر إلا بالجحوف وقيل هـ ما سواه لا في ألفية علامة
طهر المبتدأ تردد كان الباقي نقل عن ابن القاسم أنها لا تظهر إلا بالجحوف وقيل عنه المازري
أنها إذا زادت الجحوف وألف القصة طهرت فعلى نقل الباقي لا تظهر إلا بالجحوف وعلى نقل
المازري الجحوف والقصة سواء (ص) وليس على انتظار طهرها قبل الفجر بل عند النوم
والصبح (ش) أي وليس على الحائض في أيامها أن تظن طهرها قبل الفجر لا وجوباً
ولا تنبيل بترك ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوباً
موسعاً على أن يبقى من الوقت قدراً تغسل وتصلّي ويجب وجوباً مضيقاً ثم إذا شك هل
طهرت قبل الفجر أو بعد سقطت عنها الصبح وجب عليها في الصوم الامساك والقضاء كما
بأن في قول المؤلف في باب الصوم ومع القضاء أن شكك والفرق أن الحيض مانع من أدائه
الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر مشكوك فيه وأما الصوم فالحائض
تنتع عن أدائه لا من قضاؤه (ص) ومنع صحة صلاته وصوم وجوبه (ش) الضمير في منع عائد
على الحيض أي ومنع الحيض صحة صلاته وصوم فرضاً أو نفلاً أو قضاءً ويتبع أيضاً وجوب
الصلاة اتفاقاً ووجوب الصوم على المشهور وقضائهم الصلاة بالنسبة له لم تذكر رخصة
مشتقة بأمير جديد (ص) وطلافاً (ش) معطوف على صحة فهو صحيح إن وقع وإن لم يكن

جواب عما يقال إذا كان الحيض يسقط وجوب الصوم فما وجب وجوب القضاء وحاصله أننا إذا قلنا أن الحيض يمنع من وجوب
الصوم فالحائض بأمير جديد هو أمر الشارع بالقضاء لأن وجوب الأول المكلف به سقط بالحيض وإن قلنا أن وجوبه مستمر على ما
يسقط إلا أنه لم يصح منها التعلل بالقضاء بل أنه لم يرد متوجهاً عليها اهـ محشى نت (قوله معطوف على جهة) أي وجهين قد يكون
استعمل المصنف لمنع في الصحة بمعنى الرفع وفي المطلق بمعنى التبريم فاستعمل اللفظ في حقيقة وجوبه وجاز أن يفتد مالاً والشافعي

أى رفع يده صلواته وصوم يومه بلا قوه (قوله ولو لمعاده الدم لكانت فيه الاول) أى فى زمن يضاف الدم فيه لدم الاول أى أن من تقطع طهره وقتلنا نفق ثم طلقها فى يوم الطهر فانه منع لان أيام التلقى تعد أيام حمض ولو باعتبار يوم الطهر وأما التوقف عنها وهى ساقط ففسد الاربعة أشهر وعشرين يوم الوطء (قوله لان الاقرامى الاطهار) عليه تقوله بكون مسدودا من الطهر الذى بعد الخ (أقول) لا يخفى أنه اذا كان الاقرام عند ناهى الاطهار فعمله قطعاً من ذلك أنه لا يتبدى لعدم من يوم الطلاق فأى فائدة لعل المصنف ومنع الحمض ابتداءه (قوله لسله) أى كان الوطء فى مسلة أو كناية (قوله ويجبرهن) أى المسلة والكتابة أى فاذا امتنع بالمسلة والكتابة والمجنون فيجبرهن ولو بالقائم فى الماء فهر اعلمين ويسوغ له الوطء بذلك (قوله لانه العلة الخ) حاصله انما تستشكل جبره على الفسل بأنه لا يصح الابتناء وهى لا تمنع منها وحاصل الجواب أن الفسل من الحمض فيه خطا بأن خطاب وضع من جهة أنه شرط فى المصلحة الوطء وخطاب تكليف من حيث أنه علة لعدم التمسك بقدر فى التالف دون الاول وهو طاهر وهذا الجواب للقرافى وقال ابن رشد لانه تعبد فى الغير لا يحتاج لنب (٣٠٨) ولعل لا تنصى بذلك الفسل المسلة ولا الكتابة اذا أسلمت ولا المجنونة اذا أفاق

حتى يغسل لرفع حدث الحمض بنية ابتداءه ولعل لم يجز عطفه على صلاة ثلاثية يقتضى عدم الحيضة أن وقع وليس كذلك والمعنى أن الطلاق فى الحمض بعد الدخول وهى غير حاصل حرام تطول بل الفسل على المرأة لعدم اعتدائها به ذلك الحمض بل بالطهر بعده وقيل للتعبد بقم الطلاق ويجبر على الرجعة أن كان رجيبا ولو لمعاده الدم لكانت فيه الاول كناية بيسطه فى طلاق السنة (ص) وبه عدة (ش) أى موضع الحمض بدى ابتداءه عدة فمن تعبد بالقرار خلافته نسب بامام الحمض منها بل بكون مسدودا من الطهر الذى بعد الحمض كناية لان الاقرامى الاطهار (ص) ووطء فروج (ش) أى وكذا يمنع الحمض الوطء اجماعا ويجب منه التوبة لمسلة أو كناية أو مجزئة ويجبرهن الزج على الفسل الحلية الوطء ويحسب وطؤهن بذلك الفسل ولو لم تنزه لانه حلية الوطء من باب خطاب الوضع والمصلا من باب خطاب التكليف (ص) أو قوت ازار ولو بعد نقاش وتيمم (ش) المظوف محذوف أى ما تحت ازار أى ومنع الاستمتاع عما تحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويحيزو بمافوق لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشد ازارها وشاة باعلاها قال ابن القاسم شاة ما علاها أى يتجامعها فى أعينها ويطبقها أو ماشاء ما هو أعلاها اهـ ويؤخذ من هذا جواز استنائه فى يدها ولاشك فيه ويستمر المنع لما ذكره لو حصل التقاء من الحمض أو التيمم المحل الصلاة لانه وان حصلت به الصلاة لا يرفع الحدث على المشهور لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهن أى يرين الطهر فاذا تطهرن أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو بجنابة (ش) يريد أن الحائض اذا تطهرت فى حال حيضها لرفع حدثها فله لا يرفع ما حدث الحمض أو الأصغر فلا خلاف فى عدم الرفع وما أحدث الجنابة سواء تقدمت على الحمض أو تأخرت فكذلك على المشهور لان حدث الحمض جنابة

حتى يغسل لرفع حدث الحمض بنية ابتداءه ولعل لم يجز عطفه على صلاة ثلاثية يقتضى عدم الحيضة أن وقع وليس كذلك والمعنى أن الطلاق فى الحمض بعد الدخول وهى غير حاصل حرام تطول بل الفسل على المرأة لعدم اعتدائها به ذلك الحمض بل بالطهر بعده وقيل للتعبد بقم الطلاق ويجبر على الرجعة أن كان رجيبا ولو لمعاده الدم لكانت فيه الاول كناية بيسطه فى طلاق السنة (ص) وبه عدة (ش) أى موضع الحمض بدى ابتداءه عدة فمن تعبد بالقرار خلافته نسب بامام الحمض منها بل بكون مسدودا من الطهر الذى بعد الحمض كناية لان الاقرامى الاطهار (ص) ووطء فروج (ش) أى وكذا يمنع الحمض الوطء اجماعا ويجب منه التوبة لمسلة أو كناية أو مجزئة ويجبرهن الزج على الفسل الحلية الوطء ويحسب وطؤهن بذلك الفسل ولو لم تنزه لانه حلية الوطء من باب خطاب الوضع والمصلا من باب خطاب التكليف (ص) أو قوت ازار ولو بعد نقاش وتيمم (ش) المظوف محذوف أى ما تحت ازار أى ومنع الاستمتاع عما تحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويحيزو بمافوق لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشد ازارها وشاة باعلاها قال ابن القاسم شاة ما علاها أى يتجامعها فى أعينها ويطبقها أو ماشاء ما هو أعلاها اهـ ويؤخذ من هذا جواز استنائه فى يدها ولاشك فيه ويستمر المنع لما ذكره لو حصل التقاء من الحمض أو التيمم المحل الصلاة لانه وان حصلت به الصلاة لا يرفع الحدث على المشهور لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهن أى يرين الطهر فاذا تطهرن أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو بجنابة (ش) يريد أن الحائض اذا تطهرت فى حال حيضها لرفع حدثها فله لا يرفع ما حدث الحمض أو الأصغر فلا خلاف فى عدم الرفع وما أحدث الجنابة سواء تقدمت على الحمض أو تأخرت فكذلك على المشهور لان حدث الحمض جنابة

يجوز التيمم به فوق الأزار ويحتمى وطءه بغيره فهذه أربعة أبواب التيمم بما فوق الأزار أى ما زاد عن السرة والركبة بدليل مما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيرهما محل أو غيره فالصورتان أى وأما التطريق فلهما تحت الأزار فلا يحرم (قوله أعكناها) جمع عكنا الطبية فى البطن من السن والجمع عكن كعرة وعرف وربعاقيل أعكنا أقامه فى الصباح (قوله أو ماشاء) أى سواء كان عكنا أم لا (قوله ولو حصل التقاء من الحمض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد التقاء على ابن بكير القائل بالكراهة (قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم اذا كان يتيمم بعد هذا كله ما يحصل طول ينصرفه والا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحبابا (قوله أما حدث الحمض) أى الذى هو الوضوء وكذا قوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فلهما بنية اسم للوصف الذى يترتب عليه عدم القرائة والطواف وغير ذلك قد بر (قوله فكذلك على المشهور الخ) كنا قال بهرام فغاده أن المسئلة ذات خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة ثلاثين يوم خرجها مرة الخلاف منع القرائة ان قلنا لا ترتفع والأفلا هكذا قال من لكن الذى صدر به ابن رشد فى مقدمته وصو بأنهم أقر بأنهم لا تغسل كالألان حكم الجنابة يرتفع مع الحمض وهو المواب فلهما تحت (قوله) لان حدث الحمض جنابة أى حدث هو جنابة بمعنى الوصف (قوله بدليل الخ) أى أن الدليل على أن حدث الحمض جنابة أنها لو طهرت منه فبها لم يقتضها ما ساق من القرائة ولم يقطع لان فسد حكم بأنه جنابة قلنا أن جنابها القرائة فسد وهو خوف النسيان مع عدم

(قوله فاعترج الخ) أي فقامه فاعترج أي سار فاجتمع بغير واحد ولا استئاف (قوله ولاحد لاله) أي باعتبار الزمان دليل قوة خلافه لا في نوع وقوة وإن دقت معناه هذا أن لم يكن زعم فعل وإن دقت قوة على المشهور (وقوله قبل أر بعون وقيل يستل التساع) قوله خلاف لما في الإرشاد (أي يقول تعول على عادتها) (قوله ونظاهم ولو وضع الخ) قال في لُ نبئني أن حكم الوضع قبل عام السنين من ولادة الأول بأربعة أيام فأقل حكم ولادته بعد عام السنين فاستأنف الثاني فغاسا بـ **تيمية** **لنا** إذا كان من الولدين ستة أشهر فأكثرهما حملان فتقتضي العد موضع الأول وإن كان أقل من ذلك فهو حمل واحد فلا تنقضى العدة إلا الوضع الثاني وفائدة اقتضاء العد موضع الأول مع أن العقد عليها (٢١٠) منع شغلها إجماعاً عدم لحوق الثاني بمن لحق به الأول (قوله فلتلق) محل التلقيح

ما لا يخرج الفهم عندهم - ثم قل
حيثما تكون جحشا (قوة التوسل)
بذل من ابن جماعة (قوله وهو
خلاف) أي قل عندنا انقرا (فان
تلت) ما الفرق بين الخاضع
والمتسلط على القول الضعيف
(قلت) تمكروا الجحش وتذروا
النفاس (قوله ووجب وضوء جهاد)
وهو المعنى دلاه رواية ابن القاسم
وأشهب عن مالك ومنع المصنف
يقضي ذلك (قوله هو الواع) أي
الواع الذي في البطن (قوله سواء
كان أول الحمل) كما به ريد عند
صبر ورثة علقه فابعده الا أنك
خير بأن الذي في الأولية أو الأوسط
لا يكون الاسقاطا ولا مناقاة بين
كلام الباسطي وكلامهم براء (قوله
وقيل لا يتقضى الوضوء ط) كذا
ذكر صاحب الطراز (قوله في حكم
السلس) لا يفتي أنا السلس مشروطا
بأن لا يلزمه أقل الزمن وكأثره
أشرفك بقوله في حكم السلس
أي انه في حكمه في الجله ولم يقل
فهو من السلس لانه غير معتاد
أي خارج غير معتاد أي لم يعبر به
العادة المستمرة المتكررة كل وقت

فاعتبر في الاستثاف أن يكون منهما ستون ومالاً أقل (ص) وأما كثره ستون ومالاً (ش) لا حد لأقل
النفس كالحيض وإن دفعه عندنا وعند أكثر الفقهاء خلافاً لابي يوسف وأما أكثره منه إذا
تجدى متصلاً أو منقطعاً ستون وما على المشهور هي مستحاضة ولا تستظهر على الستين
كباوغ الحيض خمسة عشر وظاهره أن المال يتحول على عادمه خلافاً لابي الارشاد (ص) فإن
تخلطها من انفاسان (ش) الفاعل المستقر للستين والمفعول البارز للتوأمين أي فإن تخطت
الستون التوأمين فنفاسان فنفاساً ثانياً في نفاساً مستقلاً كالجاء وقت ولما دني في بطنها آخر
فلم تضعه إلا بعد شهرين فلما وثاني نفاساً آخر أم أن تخلطها أقل من الستين بوما نفاس واحد
فتبين بعد وضع الثاني على ما مضى من الأول وظاهره ولو وضعت الثاني قبل الستين يسير ثم
أن هذا ظاهر حيث لم يحصل لها القلعة خمسة عشر بوماً فإن حصل لها القلعة خمسة عشر بوماً
ثم أنت ولدتها فاستأنف نفاساً لا يتصلح بحكم النفاس بعض المدة المذكورة (ص) وتقبله
ومنه كالحيض (ش) يعني أن تقطع أيام دم النفاس قبل طهر تام كقطع أيام دم الحيض
فتلقن من أيام الممستين بوماً ثلثي أيام الانقطاع وتقتسل كلما انقطع وتصوم وتصلن وبوماً
ويمنع هفوة لا تصوم إلى آخر ما سبق لقراءة وقول ابن الحاجب ولا تقرأ أنعم فيه ابن جماعة
التوسن في كتابه فرض العين وهو خلاف المعروف (ص) ووجب وضوءها إذا (ش) يعني أن
الهادي ينقض الوضوء وهو ما أبين يخرج من الحامل يجمع في وضوءه عند وضوء الولد والسقط
كذا قال الشارح وقال البساطي هو الولد والواقي يكون فيه الولد وسواء كان أول الجلب أو وسطه
أو آخره الأبري لأنه بمنزلة البول له المراضة وقيل لا ينقض الوضوء ولأنه لا يخرج إلا
غلبة فهو في حكم السلس وعن مالك في مواضع أخليس هو شيء وأرى أن تصلب ابن رشد
وهو الحسن لكونه غير معتاد وأنه أشار بقوله والأظهر فيه أي أني في وضوءه وعلى كل
من القولين فهو نجس فإن لازم المراد أن نافخت من بوم الوقت حلت به

(باب)

لما اكمل الكلام على كتاب الطهارة الذي اوقع الباب موقعه اذني اكدس وط الصلاة
 اتبع نك بالكل على قبضته وطهاو اركناها وسنها ووندو باها وسبلاها وتو رجم عن هذه
 الاحكام باب ما كانت رجمه صغيره منها بكتاب وحذف المترجمه المضاف اليه الباب فلي يقل باب
 الصلاة كقول غيره كتاب الصلاة اختصارا والصلاة لغة الطهارة بمعنى البركة والاستغفار

كالبول ويجوز ولا ينافي مع معتاد الجوامع (قوله فان لازم الرأى) أي مساعفة تركه ﴿باب الوقت المختار﴾ وشربا
 (قوله لما أكل الكلام على كتاب الخ) فيه إشارة إلى أن أصل التعبير بكتاب الاما لا طريقة الاوائل فتتبع وامالها ما كان كل باب يقصد
 بالافان بحيث يصح أن يفرع على حدة تأسيب التعبير عنه بكتاب (قوله اذهي) أي كشر وط الصلاة) عليه قولها كل بلا حظقة قدس الاولية
 وكأنه يقول لما أكل الكلام عليها (ولا قوة) وأزائها) معطوف على بقية (قوله عن هذا الاحكام) أي عن دال هذه الاحكام وهي القضايا
 لان معنى التراجع الالفاظ (قوله ولا صلاة لغة العامة) أي بمعنى الركعة وان شئت قلت أو أالرجة ان أصدرت من الله تعالى هذا إشارة إلى
 ما قال بعضهم وتستعمل الصلاة بمعنى الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى أهل القبص لأصلي عليهم فله فسر في ال رواية
 الاخرى فقال أمرت بالاستغفار لهم قال وتستعمل بمعنى الركعة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى أهل القبص لأصلي عليهم فله فسر في ال رواية

أى أبى أو فى نفسه فالزائد عن معنى الماء كفى قوة وصل عليه أى ادع لهم وقوله أو سجود جوز أن يكون مرغوعاً عطف على
 ذات وإن يكون محضاً عطف على أحرار والاول أظهر وقوله فقط كلمة تدرك للانها من الزيادة وهى فعل أى اتته عن الزيادة
 على لفظ السجود واقصر عليه ودخل الفاء عليها لانها جواب بشرط مقدر وأما زائدة وأما عطفه (فان قلت) لم يقل وحده
 (قلت) كلمة فقط أخسر (قوله فدخل سجود السلاوة) أى فى قوله أو سجود فقط وقوله وسلاوة الجنازة فى قوله ذات أحرار عطف على ما قبله
 ثم لا يخفى أن أوليت الشك المتع كونها فى الحد وبديل هى لتويع وقوله ذات أحرار الخ لا ينافى انها ذات شى آخر كالعطف على ما قبله
 ليس بشامل لان صلاة الجنازة ذاتها أيضاً ثم تقولوا راجع لعدم الأحرار فى سجود السلاوة أنه ليس له تكبيره زائفة معتبرة بينه وبين
 تكبير الهوى والأفانية لا يمتنعها كأمس عليه اللقائى على نقل الفسقى وتكبير الهوى لا يمتنعها بمعنى أنها مطلوبة (فان قلت) من
 لا قدرته على الصلاة الأينية أو العاجز عن النطق فعلها موقوف بتمهله ولم يجز خاصة المحدث (قلت) الصواب أن يراد أو ما يقوم
 مقامهما واعتراض أيضاً أنه غير مانع لصدقه على من أحرأ بالحق لا شمله على ركعتي الطواف وأجيب بأن التعريف بالخواص اللازمة
 والسلام فى الصلاة لازم وفى الحج غير لازم وإن كان ركعتين ليستمن حقيقته (قوله وهو الظاهر) وغيره بالصحيح أى لصدقه حد
 السبب عليه أى سبب فى الوجوب بشرط فى الصحة والشرط يلزم من علمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه فأنه (قوله)
 الصلاة قال النوى الأشهر الأظهر أنها من الصلوات ينفتح الصادق الامم (٢١١) وهما ركعتان فى الركن من عين القلب ومثاله

بنيان فى الركوع والسجود وقلة
 كتبت فى المحف بالواو وقيل
 انها مختومتان قولهم صلت العمود
 اذا قومته لان الصلاة تحصل
 على الاستقامة ودرع المعصية
 قال تعالى ان الصلاة تنهى عن
 الفساق والمنكر وقيل انها مأخوذة
 من الصلاة لانها أصل بين العبد
 وخالفه معنى انها تدب من رجليه
 وتقر به منها (قوله سقى) يصفق أى
 يجزم بدخوله أى فى حال فرض عين
 معناه لا يدخل فى الصلاة الا اذا
 جزم بدخوله ولوم اخبار الغير لا
 أعلم خبر بأن المعتد أن الظن الغالب
 يكفى فى معرفة الوقت وبأن هذا
 الكلام (قوله الوقت الشرعى) أى

وشرعاً قال ابن عرفة قربة فعلية ذات أحرار وسلام أو سجود فقط فدخل سجود السلاوة
 وصلاة الجنازة اهـ وافتتح المؤلف كتاب الصلاة وقتها لما بشرط فى صحتها وجوبها كما قال
 بعضهم أو بيب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ويلزم من علمه عدم خطاب
 المكلف بها كما قاله القرافى وهو الظاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف لما أخره الشروط عنه
 لا ذكره ثم ذكر أن الأذان سنة ثم ذكر الشروط بعد ذلك فقال شرط لصلاحتها أن يحدث
 وخبت ومع الأمن استقبال عين الكعبة هل ستر عوته الخ ولو كان عند شرط الطرح
 بشرطه كاصبر به فى البواقي ومعرفة فرض كفاية عند القرافى يجوز التقليل فيه وفرض
 عين عند صاحب المدخل ووقف بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على أنه لا يجوز للشخص
 المخول فى الصلاة سقى يتحقق دخول الوقت (ص) الوقت المختار الظاهر من زوال الشمس لا آخر
 القائمة (ش) بيا المؤلف بيان الوقت الشرعى وبأنه باختيار هو جازم الصلاة الظاهر
 لانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الأسر امو العتي أن أول
 وقت الظاهر من ميل قرص الشمس عن وسط السماء الى جهة المغرب بأن قام عند مستقيم فان
 تنأى الظل فى النقصان وشرع فى الزيادة فذلك وقت الزوال وينتهى آخر وقت الظاهر المختار
 لا آخر القائمة وقامه الانسان سبعة أقلام يقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراعه (ص) بغير ظل

المقدرة اعدات لا المقدور لغيرها من كل أو شراب أو ساطع فأنه وقت عادى واعلم أن الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التصديق وهو
 أخس من الزمان فكل وقت زمان وليس كل زمن وقتاً والزمان لغة المدغم ليل أو نهار أو اصطلاحاً زمانه مقارنه متصديقه وهو المقتدر معلوم
 انما للاباهام وقال المازرى اذا ذكرنى بجلى سبى إلى زمانه فهو جازم يطوع الشمس وقيل الزمان مقدار حركة الفلك وأما اليوم
 فهو القدر الذى يقع بين طلوع الشمس وغروبها وأما الليل فهو القدر الذى يقع بين غروب الشمس وطلوعها (قوله لانها أول صلاة صلاها
 جبريل الخ) ومبارك أخرى لانها أول صلاة ظهرت قال بعض المحققين يمكن أن تكون من حكمة الاولية استحاجه عليه السلام الى
 تعليم جبريل لكيفية الواعظ فى أشهر الاوقات الظاهر وأبلغ اهـ (قوله بأن قام عند الج) كما به يقول ويصورت ذلك (قوله وشرع فى
 الزيادة) ولما كان تكون الزيادة سنة وحاصلها كما ارتفعت الشمس نقص الظل فأنما وصلت وسط السموى حاله الاستواء كمال
 قصته وبقيت منه بقية وقد لا تبنى وذلك مذكور بدمر نفع فى مابين أحد عشر طويلاً أيام السنة والآخر بقية سنة وعشر يوماً
 وبالمدنية الشر بقية يوم فى السنة وهو أطول يوم فيها فأنما زالت الشمس بحجاب المغرب بسبب ما فى من جانب المشرق أن يكون وزاد
 ان كان تحول لجهة المشرق فجدونه أو زيادته وهو الزوال وقوله بغير ظل الزوال السالبة تصديق بنى الموضوع فدخل الإقليم الذى
 لا ظل فيه فزوال كالأقليم الذى خط الاستواء (قوله المختار) أى الذى وقع الصلاة فيه الحرة المكلف أى أن المكلف مخير
 ايقاع الصلاة فى أى زمن من زمن التوسع من غير تغيير عليه (قوله سبعة أقلام) هذا هو الجود وقيل ستة أقلام وثلاثة عشر وقيل ستة

اقدام ونصف (قوله مفردا عن الزيادة) الاوضح أن يقول مفردا عما زالت عليه الشمس (قوله حال من الضمير في الخبر) فاعلم
 حذف المتعلق وتعمل الحارو والمجرور الضمير وأما قوله حال من ضمير متعلق بالخبر فاعلم أنه قبل حذف المتعلق الآن المتعلق قد حذف فما
 يكون الا كونه حال من الضمير في الخبر لا غير ثم ظاهر قول الشارح متعلق بما يتعلق به الخبر يؤذن بالتعلق بمتعلق من زوال ولا آخر القائمة
 وعند البيان تبين من أن ما يتعلق به آخر القائمة غير ما يتعلق به من زوال الشمس لأنه قال كان من زوال الشمس ثم قال كأن لا آخر
 القائمة وكأنه لم يحدد الغلتان صراعية لفظة واحدة فتعلق به المجروران والحاصل أن الخبر يجمع الكائنين لأنه الذي يتم به القائمة
 وهذا سهل أسهل وهو أن الظاهر متعلق بالوقت أو المختار وهو أولى وقوله من زوال الشمس متعلق بمحذوف أي ابتداءه ومن زوال
 الشمس وتكرار القائمة قبل الفراغ من الإذان وقوله لا آخر القائمة متعلق بمحذوف أي بانتهائه لا آخر القائمة وهو على حذف مضاف
 أي لا آخر ظل القائمة فالقلام يعني إلى الآن من التي لا يستدعا القائمة بما يبالها إلى التي لا ينتهها القائمة والقائمة داخلية وألف القائمة الجنس
 أي لا آخر جنس كل قائمة تفرض (قوله كما يسمى في الخ) معنى الظل الستر ومنه قوله أن في ظل ومنه ظل الجنة وأما في ما بعد الزوال
 في أنه ظل فالحسن جانب إلى جانب أي يرجع (٣١٣) وإلى الرجوع ومقابلها ما رتضاه التروى أي أنها متعارفان فما كان قبل الزوال

فهو ظل وما بعده فهو في مقتط (قوله)
 يعني أن آخر القائمة لا ينبغي أن
 هذا يدل على أن العصر داخل على
 الظهور فيكون فيه إيماء إلى ترجيح
 ذلك التصويل ولذلك أكد بعض
 شيوخنا فقال هو الأرجح كما يفهم
 من اقتصار المصنف عليه أولا
 ومن عبارة المؤلف وغيره ثم حكى
 الخلاف بعد ذلك ولم يعلم من ذلك
 وقت الاشتراك فلذا جئنا به بعد بقوله
 واشتركا (قوله واشتركا بقدر الخ)
 أي بقدر فعل أحدهما ان سفر تبين
 فسفر تبين وان حضر تبين
 فحضر تبين (قوله لكن اختلف
 الخ) لا ينبغي أن هذا اللفظ يدل على
 أن ما قبله يحتمل التوطين مع أن
 قوله وإذا كان آخر القائمة نص في
 أحدهما وهو دخول العصر على

الزوال (ش) يعني أن الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداده في القائمة بل يعتبر ظل
 القائمة مفردا عن الزيادة فقوله للظاهر حال من الضمير في الخبر ولا آخر متعلق بما يتعلق به
 الخبر وهو حال من ضمير متعلق بالخبر أي الوقت المختار كان من زوال الشمس حال كونه كأنه للظاهر
 كأن لا آخر القائمة حال كونه كأنه باعتبار ظل الزوال أو فهم قول المؤلف في ظل الزوال أن ما بعد
 الزوال يسمى ظل وهو مرضى التسوي وغيره كما يسمى في أو ما قبله ظل فقط (ص) وهو
 أول وقت العصر لا صفرار (ش) يعني أن آخر القائمة يعينه أول وقت العصر المختار إلى
 الاصفرار في الأرض والجدر وهو وقت التظليل أي سيل الشمس لغروب ومنه مفضل الليل
 بالتشديد أي قبل ظلامه لا في عين الشمس إذ لا تزال تضيئ حتى تقرب (ص) واشتركا بقدر
 أحدهما وهل في آخر القائمة الأولى وأول الثانية خلاف (ش) أي وإذا كان آخر القائمة هو
 أول وقت العصر لم يقطع حصول الاشتراك بينهما لكن اختلف بعد ذلك في المشاركة بل هي
 منها حال للعصر في آخر القائمة الأولى بقدرها واختاره ابن رشد وابن عطاء الله وابن رشد
 وأول الظاهر في أول القائمة الثانية بقدرها وهو مشهور مستند وهو مقتضى كلام ابن الحبيب خلاف
 وفادته تظهر في الإنعوم وعنده فيقول أوقع الظهور في أول القائمة الثانية في وقت العصر وعدمها في أول وقت
 العصر في آخر القائمة الأولى ثم في قوله واشتركا بقدر أحدهما اختار أن الوقت المختار لا يمدرك
 بإيقاع جميع الصلاة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد السلام ونسبهما الشارح كما يشهد
 ما ذكره عند قوله وأنما الاعتدروا في عند قوله وللغروب في الشمس ما وافقهم مختار
 المؤلف أنه يدرك بركعة كالغروب (ص) وللغروب في الشمس بقدر بقدرها بعد

الظهور (قوله في المشاركة) يفهم الرأى الاشتراك أي لكن اختلف بعد ذلك في

شروطها

المشاركة أي لمن هي منهما وقوله العصر بل من قوله لمن هي منهما (قوله للعصر في آخر القائمة الأولى) وعلى هذا فهاذا الوقت
 ضروري للعصر مقسّم على اختيارهما وهل غرة كونه ضروريًا به يجرى إيقاع الصلاة فيه والظاهر لا ولا يقرر على هذا ما قرره كونه
 ضروريًا (قوله أو للظهور الخ) وعلى ذلك يكون أول القائمة الثانية اختيارًا للظهور وإلى ما قلناه في تفسير الشارح إلى ذلك بقوله وفادته
 تظهر في الخ (قوله اشتركا) لم تبين ذلك الاستعداد لأننا شبهناه أن آخر القائمة الأولى أو أول الثانية فوق لكل منهما ما صدق بأن يقع
 فيه كلها أو بعضها أمر آخر (قوله ما ذكر) أي الشارح فقد قال ما نصه يعني أن من أوقع الصلاة في الوقت الضروري وأشياء منها فإنه
 يكون أنما (قوله أنه) الاختيار يدرك بركعة (تسبيح) هذا الخلاف يجري نحوه في العشاء من على القول بما تقدمت في المغرب
 لا شفق وهو أربع ركعات قبل الشفق أو ثلثا ان العشاء تدخل على المغرب وأما إذا قلنا أن المغرب تدخل على العشاء فيكون مقدار
 ثلاث ركعات من أول وقت العشاء (قوله وللغروب معطوف على قوله للظهور وقوله لغروب معطوف على قوله من زوال والمعنى الوقت
 المختار للغروب من غروب قرص الشمس إلى انتهائه فوق فيحصلها واشترطها وقوله بقدرها إشارة إلى انتهائها الوقت انقروا ب الشمس
 صادق في هذا ما يريه

(قوله عن في رؤس الجبال) أي بحيث أن من في رؤس الجبال لا يراها (قوله في العين الجنية) متعلق بغير أو أي غروب جميع
القرص في العين الجنية أي ذات الجأ وهي الطين الأسود أي في رأي العين والافهى أعظم من الأرض فهي قدرها ما تراه وستة
وسعين من وقت (قوله ولا عبرة بغيرها) أي لا يعول ولا يستعمل في الأرض على مغيرها خلف الجبال بل لا يعتمد الأعلى إقبال الظلمة من
جهة المشرق (قوله من ههنا) وأشار إلى جهة المشرق (قوله وأدبر النهار من ههنا) وأشار إلى جهة المغرب (قوله فقد انظر الصائم)
أي فقد حل قطره (قوله حدث كبرى ووصف كبرى) وكذا التصريح بصغرى وكبرى في كلام الخطاب يرجع فاذن الواو بمعنى أو أي أو
صغرى فإذا كانت الكبرى قائمة بقدره بحسبها وكذلك الصغرى ولو أن كل من أهل التراب بقدره بحسب التراب إلا أنما كان
متوضعا مغضلا بقدره بقدر الكبري فلو كان مغضلا غير متوضعي بقدره بقدر الصغرى كما قرأنا (فان قلت) بقدره بقدر مقدار
الكبرى لجواز أن تكون عليه (قلنا) وقد ذكرنا المقادير الكبرى لا تستقيم عن مقدار الصغرى لأدراجها فيه كيف وقد صرح بقوله
صغرى وكبرى فإذا كان المراد صغرى أو كبرى (فان قلت) بل بقدرهما معا الاتساع الزمن (قلنا) لا وجه لئلا يقع كون الكبرى تقي عن
الصغرى فاذن الوقت يختلف باختلاف الموضع ههنا ما خضعه النظر في هذه العبارة ومخلص ما يقبله لفظ ابن عرفة والأي اعتبار
الطهارة الكبرى مطلقا كان بعد ما حدث أو أصغر أو أكبر كان فرضه الموضوع (٣١٣) أو الفصل والتيمم فالوقت لا يختلف باختلاف

الموضع ولقد ابن عرفة وفي كون
آخر وقتا آخر ما يعبه بفصلها
ولقد الأبي وعلى المشهور أنه لا يعتمد
فقد أي قدر ما يعبها مقدار
الفصل لأن العمل واجب ولا يجب
قبل الوقت اه المراد منه والظاهر
أنه الموعول عليه وأعلم أن ما ذكر من
اعتبار ان طهارة الحدث وان غلبت اغما
هو باعتبار المعتاد لقلب الناس
فلا يعتبر طول بل موسوس ولا
تختص بمسرح ذلك نادر كذا
استظهر الخطاب قال عجم وراي
قدرا لاعتبار المعتاد حيث احتج
له فانه واجب ثم ان من طهارة أن
يطول استبرأ ويبحث لو بال عند
دخول الوقت ليتم استبرأه حتى

شروطها (ش) يعني ان اشتد المختار للغروب جميع قرص الشمس عن في رؤس
الجبال في العين المختو قبل السواد من المشرق ولا عبرة بغيرها عن في الأرض خلف الجبال
بل المعقد ليس على غيبها إقبال الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أقبل الليل من
ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد انظر الصائم ولا يضر أثر الجيرة ولا نقاشها مع في الجدران
وينتهي مختار المغرب بقدر ما يعب ثلاث ركعات وبمع شروط مله من طهارتي حيث حدث كبرى
وصغرى ما يميز زيادة وسرعة وروعة واستقبال قبله ورا على شروطها الاذان والاقامة فيجوز
لمصل الشروط التأخير بقدر محصلها ولو كان غير محصل لها ولو قال والمغرب بقدر ما يعب
فعلها وشروطها وأما إقامة بعد الغروب لكان أظهر في إقادة ان المصل لشروطه لا التأخير
بقدر محصلها ولو لم يكن محصلها لانه يعتبر قدر الاذان والاقامة (ص) ولعاش من غروب
جيرة الشفق الثلث الاول (ش) يعني أن أول الوقت المختار لعاش من غروب الجيرة الباقية من
بقا شامع الشمس تمتد الى ثلث الليل الاول على المشهور وقيل الى النصف ولا ينظر الى
البياض الباقي في ناحية الغروب خلافا لابي حنيفة القائل بأن الشفق هو البياض وهو متأخر
عن غروب جيرة الشفق ابن ناجي وقيل ابن هارون عن ابن القاسم نحو ما الى حنيفة
لأعرفه (ص) ولعاش من القبر الصادق الاسفار الاعلى (ش) يعني أن أول الوقت المختار
للعاش من حين طلوع القبر الصادق تمتد الى الاسفار الاعلى وهو الفتي تراه في قسم الوجوه

يخرج الوقت فان كان لا يقدر على الاتيان بأركان الصلاة أو بعضها مع الحق فانه يجب عليه أن يقول ويستبرأ وان كان يقدر
على الاتيان بالصلاة مع مدافعة الحدث ولكن لا يأتى مع ذلك بغير فراغها فانه لا يعتمد الاستبرأ مع حرمه فيه حيث أن
ومقاد عجم حيث قال أحسنه ان الوقت يختلف باختلاف المكلفين والظاهر ان طهارته لا يعتمد على طهارته معبرة
ولو يرجع لها في تنبيهات الاول قول المصنف غروب الشمس الخ اعلموا بالنسبة للقيم وأما المسافر فلا يلبس أن يعدوا الليل
ونحوه ثم يفرقون ويصلون كما في المدونة * الثاني ما ذكر من وقتها اعلموا وقت افتتاحها لوقت سدا موقت استبدلها فاقصروا على
جواز استبدالها الى مغيب الشفق ولا يجوز تطويل القرائة بعد الشفق إجماعا ويجوز زلزال الشفق إجماعا ولا يقصده أنه لا يجوز
التطويل في قرائة غيرهما من الصلوات حتى يخرج الوقت المختار * الثالث يندب تقديم شروط المغرب على وقتها فانه في انما سميت
المغرب مغربا لاقامه عند الغروب (قوله ولعاش الخ) اشتقها من العشي وهو ضعف البصر لحوادث حيث (قوله جيرة الشفق) قال
في الطراز لا يختلف أن سدا وقت العشاء لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الجيرة اه فاذن ان إضافة جيرة لبعده
للبيان وفي شمس ان إضافة الصفة لا توصف (قوله الثلث) أي لانتهائه (قوله ولعاش) سميت بذلك من الصباح وهو أول النهار أو من
الجيرة التي فيه كصباحه الوجه الجيرة فيه (قوله لا ينظر) أي لا ينظر الى الاسفار الاعلى والناحية الخارجة (قوله وهو الذي تراه في قسمه
الوجوه) والظاهر أنه ينعرف في ذلك البصر المتوسط في محل الاستيفاء ولا يغفل عنه كما قال عجم

(قوله الاسفار الظهور) لا يعني أنه يكون معنى قول المستغل لا سقرار الاعلى الظهور البين الواضح أى الظهور التظاهر ولا محتمة
فلا حسن أن يقول والاسفار الضوحيون المعنى الضوء البين الواضح أى الذى لا يخطئ (قوله لتغيره) تعطيل لقوله الكتاب (قوله كيد)
أى وسط (قوله كهية الطليسان) أى فى الطول (قوله الغيب والاسد) أى فيكون ناسرا من مشرتا كين الغيب والاسد (قوله الظلمة لونه)
أى الغيب الكتاب ظهر عبارة أنه مجرم مظلوم يتعدى ذنب وظاهره أسود وباطنه أبيض وإن ذنب السرمان أسود وأخر باطنه أبيض
وإن الاسود والذنب كله على تلك الحالة أو على أفعالها والتظاهر ليس كذلك وإنما نفس البياض الممتدة فى ظلمة الليل الذى ليس له اتساع
(قوله وتسمية العرب الخلف) أى لا يبعث الناس على الخلف (قوله الوسطى الخ) تعطيل لقوله وهو المشهور (قوله والافضل) عطف
نعم فيكون قوله الوسطى معنى التقضى (قوله وقد تفضل) أى لا غرابة لانه قد تفضل (قوله وليس المراد) الاول وليس المراد (قوله
أو معنى) معطوف على قوله بمعنى المختار وكأنه قال حافظوا على التوسط أى لاجل فضله ولو نسخة الشارح أو بمعنى التوسط والمناصب
أن يقول التوسط بالمع (قوله وهو صحيح من جهة الاحاديث) وقال ابن حبيب من أعياننا به وهو مذهب الشافعى بحسب ما أسس من
القواعد فقد قال إذا صم الحديث فهو مذهبه (٣١٤) وقد صم الحديث أنه العصر فصار مذهبه أنه العصر فذهب الذى نص عليه

أما الصحيح إلا لا يخبر بأنه إذا صح
الحديث بأنها العصر كيف هذا
مع قوله ومعلوم فضل الصحيح فإن
مقاده أن فضل الصحيح الذي عزت
به عن غيره إلا لا يخبر به ولا يذكره
ومقتضى هذه الحديث بأنها العصر
أنه ليس معلوماً تلك المثانة بل العصر
أفضل وأعظم وعلى أن العصر
هي الوسطى فإن قلنا هي الفضل
فالأحر ظاهر وأن قلنا المتوسطة
قلنا ثم توسطت بين هاتين والبلتين
(قوله وما من صلاة) أي فرض
أو نفل أو غيرها كالسنة على
التي صلى الله عليه وسلم فقد قيل
أما الظاهر وقيل المغرب وقيل العشاء
وقيل الصلوات الخمس وقيل مهمة
وقيل الصحيح والعصر وقيل الجمعة
وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة
الجماعة في جميع الصلوات وقيل صلاة
الأنوف وقيل صلاة عبد الله

وقيل صلاة عند القطر وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل غزواته وظاهر (قوله وانما متوسط الوقت الخ) ولا يشترط العزم على الاداء على الراجح (قوله الا ان ينظر المومن) يقتضي أن الظن وإن يظن بوجوب الائمه وهو كذلك يكفي للمواظف على الصلاة على السبيل فله عجب (قوله فانه ما من) أي اثم كبير تكونه ترك صلاته من الفرائض (قوله فانه السنهوي) أي الشيخ على أي حال هو شيخ أي الحسن شارح الرسالة توضيح نت وأما الشيخ ما في تفسيره بس (قوله وبفهم منه الخ) أي لان الصنف قال وانما جعل الموضوع الموت (قوله لكن اناء عند الجمهور) ويرتفع على كونه اداءه يصح أن يكون اماما لقوم ومن شاركه في ذلك المسلما مع ما قبل الجمهور القاضي فله قال فضاغطا على مقتضى الضيق (قوله فالمراد بالوسط الاشياء) فترجع على قوله اذا دخل عليه وقت الصلوات ما أتى وليس المراد بالوسط حقيقة وهو الاستحصال لان المراد بالخلل والظواهر أنه يتوهم في الانتفاء التوسط ففعل التعبير بالخلل أولى (قوله على صاحب القماموس) أيهم أن غير خالفه وهو كذلك اذ ثبت في التبريك على ما في الصحاح على ما اخذ عجب وفه نظرا لان صاحب الصحاح نص على الامر من السكون والفتح وحاصل ما في ذلك المقام أن وسط السكون ظرف هو بالتحرى كما هو معنى الاول انظر في ملازم قلتره لا تصريف ومعنى الثاني انظر في تصريف وهو ظرفان من

(قوله لرب القامة) قال الشيخ أحد الوقيين أن يعتبر طمأنة الوسط من الناس (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع شدة الحر (قوله تقديم العصر الخ) لا يخفى أن تقديم المغرب والعشاء والصبح ليس المراد تقديمه على النفل لانه لا تنفل قبلها لما تقدم يدل المراد أن البلدة بها أول الوقت أفضل من تأخيرها عن أوله وأما تقديم العصر فهذا المعنى وبمعنى عدم تقديم النفل عليها بناء على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة كما ظاهره عجم هذا كله على غير مقتضى الحسن والخطاب وأما على ما أظناه فمراد بتقديم بالنسبة للعصر لكونه يتقبل قبلها التقديم النسبي أي بعد النفل المطلوب وهو الأول والحاصل أن التقديم في الفذ الذي منه ألباعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها يعني الحقيقي على ما ظاهره عجم بنفق الثاني على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحديث على النفل فيصعب على منفرد انتظار جماعة بالنسبة لقوله والافضل لافذوعلى من يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهور ومعنى التسبيح على ما أظناه الخطاب وأما الحسن وإن هذا كله في العصر مطلقاً وفي الظهور بالنسبة للفذ وأما بالنظر للجماعة التي تطلب غير ما تنتقل قبله فطعنا لأنهم يؤخرون لرب القامة باتفاق الخطاب وعجم ثم لا يخفى أن وقت المغرب مضيق بمعنى أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطها على الغروب لتقع في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح سبب تقديم غير الظهور مغر باتفاقاً وعشاء أوجعة أو غير هاشئة أو صيفار مضان أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لا يفرحون يندب تأخير العشاء الاخر في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٢١٦) لا غير موصعة على الناس في الظهور (قوله للإبراد) أي إلى غاية وهي الإبراد

أي يدخل الإبراد وقوله لشدة الحر أي إن تلك الزيادة انما هي لأجل شدة الحر أي لما فيه من ترك المشيوك كذا على الثاني على نقل الفيض وأقول زائد على ما فيه من المثقة الخاصة بالذهب للسيد وظاهر المصنف أن شدة البرد ليست كذلك مع أن فيترك المشيوك وكأنه لا البرد إذا كان موجداً اذ ذلك لا يزول (قوله ويراد لشدة الحر) الباقى نحو الفراعين ابن حبيب فوجه ما يسير ابن عبد الحكم أن لا يجتمع معاً وتأخذ الخطاب أن الأولى تأخيرها إلى ما أخرا له

التي صلى الله عليه وسلم وهو وسط الوقت ولا ينبغي العدول عنه (قوله الفحول في وقت البرد) أي كائناً ما أصبح الوقت وأما إذا دخل ثلثة وعشرون في الصباح والمساء فصل الظهور تأخيراً عن أحدهما لأجل الجماعة أو الآخر للإبراد كذا في تنبيه ك قال في ك وهذا خاص بالجماعة لأن العلة وهي اذهاب الخشوع متفعية في الفذ لا تقدم على بيته ولا يصبه الحر فلا يذهب خشوعه خلافاً لما شرح في ادراجها اما في عبارة المؤلف فهو مخالف لقوله والافضل لافذوعلى ما تقدم من وجود في الجماعة لانهم ربما يؤتون المسجد في الحرف يذهب خشوعهم انتهى لا يخفى أن ظاهره كانت الجماعة تنتظر غير ما أم لأوله قرره شيخنا الصغير ولكن الظاهر بل المتعين جعله في الجماعة المنتظرة غير هالان الجماعة التي لم تنتظر غير هاشئة الشد كما تقدم التنبية عليه (قوله الرضا) الرضا هي اخباره الحليمة من حر الشمس كما أظناه المصباح (قوله قبل يشكنا) بضم الكاف وفتح اللامتين تحت وقيل انهم طلبوا تأخيراً اذا تعادى قدر الإبراد (قوله قليلا) أي تأخيراً قليلاً أو زماناً قليلاً (قوله لا اجتماع الناس) هذا التعليل يؤيد بأن العمل بقدر اجتماع الناس ولذلك قال عجم والظواهر أنه بقدر ما يجتمع الناس فيه غالباً بحسب العادة (قوله وأوجب الخ) وأوجب أيضاً بان التأخير قليلاً بالنسبة للعشاء في حكم التقديم فليس المراد التقديم بالنسبة للعشاء حقيقة (قوله الرضا) أي الاماكن التي حول البلد كخارج السور وقوله والحرس جمع محرس فيقيد ما يأتي في الأذان عند قوله وقعد بمعنى محل الحراسة وهو عطف تفسير على ما قبله غير أن هذا ينافي قوله سابقاً ناهل الربط ملحوظاً بالنظر في عدم التأخير إلا أن يجعل ما تقدم على ريب ليس أهلها شأنهم التفرق لأجل الجراصة وهما على أهل ريب شأنهم التفرق لأجل نكح وبعد قول المصنف وفيه ضعف كما قاله الحقاقي (قوله يضم الجاهل الخ)

والاشهر أنه يقع الجواهر المصنوعة المخلقة الاشهر وان روي على (قوله كوجوبها أي كاهو شرط في وجوبها لان العند
انه سبب ما تقدم وقوله بان الصلاة أي يحكمه بان الصلاة (قوله) وعدم يتقن رابعة العدة) بمعنى ما قبله (قوله مع حرمته ذلك) متعلق
بقوله لا يجوز (قوله) فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت) كافي وقوله وان شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعدد كافي السوادي
هنا بقية كلامه في ك (أقول) وحيث قال كذلك فاعلم منه أنه اذا شك بعد الغر وج من الصلاة حكمه اذا شك فيها من أنه اذا تبين
وقوع الاحرام منه بعد دخول الوقت فلا يضر وقال ع ح ما حصل أنه اذا شك قبل اوفى الاثنية بضر مطلقا باقسام الشك الثلاثة
الظن والشك والوهم تبين الفعل خارج الوقت او داخله او لم يتبين شيء فنهض عن عشرين عروا ما اذا شك بعد الغر وج من الصلاة
باقسامه الثلاثة فان تبين أنه فعل في الوقت فلا ضرر وان لم يتبين شيء او تبين خلافه فضرر فنهضت عده والحاصل أن شارحا وعج
يتفقان فيما انحصر الشك قبل المخل أو بعد عام الصلاة وبقتر كان فيما انحصر الشك في أثناء الصلاة وقد تبين لنا الحكم وشارحا
تبع السوادي واعتضه ع ح قائلا وليس هذا كمن شك في الوضوء في أثناءه لان الشك في الشرط ليس كالشك في السبب الا ترى أن
المراد بالشك فيه مطلق التردد وانما كان السبب مخالفا للشرط لقوته على الشرط اذ لم يتبين وجوده او عدمه والعدم والشرط
انما يترتب من عدمه لعدم تبين قوه عدم دخوله وظن دخوله لا يصيل بخلاف الشرط فان من فهم عدم الوضوء وظن الوضوء صلى
وأبطل الشك في الوضوء لا يؤثر عتبه هو والعلم بخلاف السبب ثم قال واذ علم هذا فقياس الشك في الوقت في أثناءها على مسئلة الشك
في الشرط في أثناءها للتشابه اليها يقول المؤلف ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعدد كافي السوادي شارحه فيه نظر انتهى المراد
منه واذ علم هذا كله من كلام ع ح وشارحا فقد رد محضيت وأن العبرة بالظن الغالب بل كلام الساطي بقوله يكتفي مطلق
الظن ونفس محضيت وما قاله الساطي هو الظاهر الموافق لكلامهم في (٢١٧) الجواهر من اشته عليه الوقت فيجب عليه وجوب
غلب على ظنه دخوله وان خشي

الوقت لم يجز ولو وقعت فيه (ش) لما كان دخول الوقت شرطاً في صحة الصلاة كوجوبها أشار
الى هذا المؤلف بان الصلاة لا تجزئ من صلاها وهشاك في دخول الوقت وتبين انها وقعت
فيه لتدنية عده وعدم يتقن رابعة العدة مع حرمته ذلك ان فروق من ادا الفقه ما حال الشك حيث
أطلقوه مطلقاً لم ترد انتهى فيمثل الظن والوهم على المذهب ولا بد من دخول الوقت بالتحقق
ولا يكتفي غلبة الظن خلافاً لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول على ما اذا شك في الوقت عند
تكثير الاحرام أما لو طرأ الشك في دخوله وعدم دخوله بعد الاحرام بنسبة جازمة فلا يضر اذا
تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (ص) والضروري بعد المختار المطلق في الصبح والغروب
في الظهرين والعشرين في العشاءين (ش) المراد بالبعدية هنا التناول والعقب وفي الكلام حذف

(٢٨ - خريش أول) ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه دخوله فان تبين الوقوع فيه اذ ادخله شارحه زروق وماذا كرم من
العمل على غلبة الظن لم تقف عليه لغيره لكن مسائلهم على اعتبار الظن الذي في معنى القطع وفي الجواهر ما يدل عليه انتهى المراد
من كلام محضيت نت ولم بكل كلام زروق بقية كلامه بعد قوله وفي الجواهر ما يدل عليه فهم التحقيق وما في معناه فان كشف
الغيب على خلافه بطلت كاذبا على شا كلوصا من انتهى وأفسد ان القول انما قل على الاكفاه بالظن الغالب وكلام
الساطي يقتضي ما يعلم من شرحه ان مطلق الظن يكتفي ما تقدم فقوله محضيت نت وما قاله الساطي هو الظاهر الخ لا يسعني عتقم وانما
ذكرنا تلك العبارة بطوله لوان كان يمكن الاختصار بنسبة قليل لاجل ان تطلع على التوضيح فيحصل لنا ما نبتة في تبيينه قد علمت
ما اذا شك في دخول الوقت وأما اذا شك في غيره وجه فتدري الا اذا كافي ع ح لان الاصل البقاء وقال القاني عصره لا يأنى اداه
ولا قصه لا يغير مطالب مع المباداة الى الفعل حرصا على الوقت فلا يوقى الا اذا ظن أنه بقا الوقت ثم تبين وجه صحته صلاته اتفاقا كما
صرح به ان عطاء الله والظاهر أن عكسه منه (قوله والضروري) مبتدأ وقوله بعد المختار غير المراد بالضرور وقوله الحاجة وان لم
تصل الى الاضطراب (قوله المطلق) أي أول جز منه في الاق (قوله الغروب) لا ير بما عليه ظاهره من امتداد وقت الظهر للغروب
لاختلاف المشرق والظلمة وفي اختصاص الوقت بالاشية اذا اتفق عن ادراكها ك ويجري مثله في العشاءين والحاصل أن
للمسئلة ذات خلاف فقبل العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه تقتض
ذكر ما بين ريشو ويجري ذلك في قوة والظهر في العشاءين فلا الشيخ ما لو قد علمت المراد في منهما (قوله المراد بالبعدية هنا التناول) لما
كانت بعد الظهر فاستعاضا قلت آت بعد العصر فالغني آت بعد العصر لكن محله فان أردت القرب قلت بعد الصبح كما كان ذلك
المصباح فاذ علمت ذلك فقوله المصنف بعد المختار وهم أن بين الضروري والاختيارى مدغم مع أميل صلى له وحاصل جوابه أنها

هنا تسعمل في معناه الحقيقي بل في معني مجازي وهو النكاح والعقب (قوله أي ابتداء الضر وري) فقوله الطلوع ليس متعلقا بابتداء
 المحذور بل هو سالن الضر وري أي حالة كون الضر وري عند الطلوع أي إلى أول سرحته كما تقدم (قوله نالوا المختار) أي في حق كل
 واحد غير معذور ومساقر يجمع بجمع تقديم فهو قبل مختار الثانية لهما بعد دخول مختار الأولى لأقلها أيضا فالعذر وهو ما أشاره المصنف
 بقوله وقد تم تألف الأغصان بالسافر هو ما أشاره المصنف بقوله ورخص الخ (قوله من دخول مختار العصر الخ) هذا بناء على أن العصر
 داخل على الظهر (قوله أو بعد مضي) معطوف على قوله دخول الخ والمعنى من دخول مختار العصر أو من بعلبعض الخ أي على أن الظهر
 داخل على العصر ولو حذف بعد كان أوضح ويكون المعنى ويمتدثر وري الظهر من دخول مختار العصر أو من مضي أربع ركعات
 الاشتراك أي مضي زمن أربع ركعات وقوله منها أي من القائمة الثانية وهو متعلق بخصي (قوله إلى الاصرار) متعلق بمتندثر أي إلى
 دخول الاصرار والفاية خاتمة وقوله ثم يحصل منه أي من دخول الاصرار (قوله كذلك) أي امتدادا شاملا لامتداد الضر وري
 الظهر افراد أو اجتماعا وقوله من مضي متعلق بمتندثر (قوله إلى مضي الثلث الأول) أي إلى فراغه وفراغه فراغ الجزء الأخير وانقضاءه
 فتكون القائمة الثانية (قوله ثم يحصل منه) أي من المضي (قوله ركعة) أي بسجدة واحدة قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع
 طمانية بركوع ورفع منه وصحودين مجذبتين (٣١٨) ومع اعتدال على القول بوجوبه على سنته كالفاتحة بناء على أنهما لا يجب

الأي الجبل وينبني على هذا أن
 تؤخر القراءة لأن ما لا يتوصل
 إلى الواجب إلا به فهو واجب وأما
 الصورة فبصيرت ركعاتي من تحقيق
 أو غلب على نفسه من وج الوقت
 بقراءة في ركعة انظر عب (قوله
 عندنا القاسم) أي وأما أنه
 يقول تندرك بركوع وحده وسأني
 (قوله وكذلك الخ) الاختباري الخ
 قال عيم وينبني أن يكون هو الراجح
 دلالة القول بأنه يدرك بالأحرام
 عليه لا اتفاق قولين عليه خلافا
 القول بأنه لا يدرك إلا بجمع
 الصلاة وعنده فمضيه للوقت
 لا يقيد كونه ضروريا على أنه إذا
 كان يدرك الضر وري ركعة مع
 انما عداها فله في غير الوقت

مضاف أي ابتداء الضر وري نالوا المختار مضي بذلك اختصاص جواز التأخير إليه بأرباب
 الضر ورات وأتم غيرهم وإن كان الجميع مؤذين فبند الضر وري من الاسفار الأعلى للطلوع في
 الصبح ويمتدثر وري الظهر الخاص ضر وريتهما من دخول مختار العصر وهو أول القسمة
 الثانية أو بعلبعض أربع ركعات والاشتراك منها إلى الاصرار منتهى مختار العصر ثم يحصل
 منه الاشتراك في الضر وري لغيره وبقي الظهر وري ويمتدثر وري المغرب كذلك من مضي
 مقدار ما يسبغها بعد تحصيل شر وطها إلى مضي الثلث الأول منتهى مختار العشاء ثم يحصل منه
 الاشتراك في الضر وري لغيره في العشاء من (ص) وتندرك فيه الصبح ركعة لأقل (ش) يعني
 ان الوقت الضر وري يدرك ركعة في آخره بسجدة واحدة ان القام بعد الظهر كباقي وقتها
 ان المدة في الوقت وخارجها إذا لاقضه كباقي وقتها كذلك يدرك الوقت الاختباري ركعة على
 ما استظهر المصنف وغيره لكن لا يأتي في الاختباري بفضل ركعة عن الأولى كباقي في
 الضر وري لأنها لا يشتر كل في الاختباري وعلى ادراك الاختباري بركعة كالضر وري
 في أدرك ركعة فبقوا باقيها في الضر وري بغيره عند لا يأتي وأما من صرح المؤلف بقوله لأقل
 للبالغة في ردعي الخالف وهو أشبه بقائل بادر ذلك الصبح للوقت بالركوع فقط ولتنبيه
 على ما يتوهم ولا يلائم بغير مفهوم غير الشرط وأما من صرح بالركوع بالركوع فغيرها يؤخذ
 مما يأتي من قوله بفضل ركعة عن الأولى ان كانت متعددة والركعة (ص) والكل أداء

قائل الاختباري إذ فعل ما عدا الركعة فواقع في وقت الصلاة ان كان ضر وري (قوله لأنها لا يشتر كل
 في الاختباري) أي لا يشتر كل في الوقت الاختباري بحيث يسبغها أو يسبح واحد أو ركعة من الأخرى فلا بد أنهما شتر كان في
 الاختباري بناء على أن الظهر داخل على العصر إذا شتر ولا يربان وقت الاشتراك المذكور واختباري لهما مع الالاه لا يسبح كما قلنا
 (قوله للبالغة) أي وأما أصل الرد فقد حصل بقوله ركعة (قوله ولتنبيه على ما يتوهم) أي من ان المراد بالركعة الركوع كما أطلق
 ذلك في كلامهم كذا كر شب (أقول) إذا كان تطلق الركعة على الركوع عندهم فلا تنبيه على ما يتوهم لأنه لا بدعي أن المعنى لأقل
 أي من الركوع (قوله وأنه لا يعتبر الخ) لا يعني أن المعنى حينئذ وانما صرح بذلك لأنه لا يعتبر الخ ولا يظن أنه لان عدم الاعتبار لا يسبح
 أن يكون علته التصرع فيجيب بأن المعنى وانما صرح بالتصرع فيكون استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه بناء على مذهب مالك والشافعي
 (قوله وانما لخص الخ) جواب عما يقال لا مفهوم لقول المصنف وتندرك الصبح ركعة لان غيره مثله في كلام المصنف قصور وحاصل
 الجواب انما لخص الصبح لان غيرها الخ (قوله ان كانت متعددة والاخر ركعة) لا يعني أن المصنف ليس فيه تصرع بذلك انما يقال
 بفضل ركعة عن الأولى وقوله ان كانت متعددة والاخر ركعة لا يفهم ان من المختار أن يقال إذا كانت متعددة الحكم ما قال وأما انما تكن
 متعددة فيحصل أن يقال بها كالأخص ما صرح بقصر الركعة على الصبح هنا تنبيه كون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي
 ما قدمه من أن الوقت عند الطلوع والغروب والمغرب لان وقت الصلاة أمر مغاير لادراكها فلا يربان من وجوده ووجوده (قوله والكل أداء)

أى مؤبدى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وهى قضاء فعلا) الأولى حقيقة لا يخفى أنه على هذا القول لو حاضرت في الركعة الثانية أو أوعى عليه فلهما يجب القضاء ويصح الاقتداء بمفعليهما وقضاء خلف قضاء حقيقة فإن قلت ما عثرة كون الأداء حكما قللت رفع الأثم فقط ووورد على كلام ابن قدامان إشكال وهو أن نسبة الأثم مخالفة لنية المأموم الذى دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لأن المأموم تأول الأداء واجب بآية القضاء تنوب عن نية الأداء وعكسه على ما قال البرزنجي إنه المذهب وظاهره فصل ذلك عند استلحاقه أو سهو أو الإغلاى ما يأتي في قوله أو الأداء أو يضعه عما يفيد خلافه ثم على كلام ابن قدامان يجوز الدخول ولو شك هل هو في الركعة الأولى أو الثانية وعلى كلام غيره لا يجوز الدخول حالة الشك وكذا إذا تحقق أنه الثانية وإدخاله في الشارح ذكر الطرسقن فالمرطبة الأولى تحكم بان الكل أداء حقيقة وهى ظاهر كلام الفقهاء وبني الشارح عليها ما تقدم من كونها إذا حاضرت في الركعة الثانية أو أوعى عليه فلهما سقط ومن أنه لا يصح أن يتعدى فيها (٢١٩) لأن المأموم مؤد حقيقته والمأموم لم يكنه دلت

معه بعد الوقت فاحض حقيقة والطرقة الثانية طرقتان فداخ ومن واقعته أن الكل أداء حكما لاحقة يصح الاقتداء به في الركعة الثانية لأنه قضاء خلف قضاء حقيقة وبني عليه أيضا قضاء الركعة الثانية لمن حاضرت أو أوعى عليه فيها وهى طرقة بعض الأصوليين فإذا علمت ذلك فقوله الشارح وهو الراجح لأن الركعة الثانية أداء حكما يقتضى أنه وفاق وهى طرقة فقهية يرد به على الأول الذى يقول بعدم صحة الاقتداء وسقوط القضاء وليس كذلك فإن يكون الراجح هو الأول لأن الفقهية مقدمة على الأصولية فإن قلت ما ذكرتم من القولين في غرضه الحائض هل يقدم منه نص أولا قلت نعم فقد روى ابن حصون عن أبيه وحبوب القضاء وقال أصح قضاءه قال في المتن الأول أظهر وقد ذكر القولين في مسائل ابن قدامان وقال الظاهر

(ش) يعنى أنه إذا أصلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقى بعد خروج الوقت فإن الكل أداء وعلى هذا لو حاضرت امرأة في الركعة الثانية مشاء سقطت عنها تلك الصلاة لأنها حاضرت فيها وكذلك لو أوعى على شخص فيها وكذا لو أوعى شخص به في الركعة التى بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لأن شرط الموافقة في الأداء والقضاء فصلان لا مالم يكملها أدعكس المأموم وجزء ابن قدامان في الغاية بمسألة دخول المأموم معه بنية القضاء ونحوه لا يبي على ابن قدامان وهو الراجح لأن الركعة الثانية أداء حكما يقتضى قضاء فعلا (ص) والظاهر أن القضاء أفضل ركعة عن الأولى لا الأخيرة (ش) أى بتدرك المشتركة وهما الطهران والعشا آن في الوقت الضروري بفضل ركعة عن الصلاة الأولى عند مالك وابن القاسم وأصح لأنه لا يجب تقديمها على الأخرى فعلا وجب التقديم بها وعند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة ومحمود بن عيسى بقدر الثانية وبفضل عنها الأولى ركعة لأنها كانت الوقت أنضا فوجب عليه الأخيرة اتفاقا وجب التقديم بها وتظهر فائدة الخلاف في شخص حاضرا سافرا فظهر ثلاث قبل التبر فعلى المذهب الأول تدرك الأخيرة وعلى الثاني تدركهما بفضل ركعة عن العشاء المفصولة أربع أو اثنتين حصل الوقت وقادم ظهر أيضا لأربع قبل التبر فعلى الأول تدركهما بفضل ركعة عن المغرب والعشاء وعلى الثاني تدرك العشاء فقط وأسقط المغرب بأربع قبلها في التقديم ثم يخصص أدركهما وثلاث سقطت الأولى اتفاقا فيها. ولو حاضرت كل منهما شئ من ذلك سقط مدوكة كإياها في تمثيل المؤلف لما ذكر بقوله (كما سافر وقادم) مشكل لأن يظهر فيه للتقدير الأولى أو الثانية فائدة إذ المسافر لأربع قبل التبر يرضى العشاء فربما على كلا القولين وكذا الأقل لاختصاص الوقت بالأخيرة والقادم لأربع قبله يرضى العشاء محضرة على كلا القولين وكذا الأقل كما مر هذا في الصلاة الليلة وأما التبر فلهما أفضل من العشاء محضرة على كلا القولين وكذا الأقل كما مر السلاتين لأنه إذا سافر قبل التبر ولو لم يركع عصر العصر اتفاقا وقدم قبل التبر ولو لم يركع كنهما فكان المناسب التبريل بعائنه كن طهرت وأحاضت كإياها الزرقاني

تقضى انتهى (أقول) كلام أصح جار على طرقة الفقهاء كلام حصون جار على طرقة بعض الأصوليين وماذا كلام المتن ترجيح ما جاء على طرقة الأصوليين وقضاء عند الشارح (قوله والظاهر) معطوف على الصريح (قوله في شخص حاضرا سافرا) هذا جواب عن الإشكال الذى أشار به الشارح بقوله فتمثل المؤلف لما ذكر بقوله كما سافر سافرا في مشكل وحاصل الجواب أن قول المصنف كحاضر الخ يحصل على إنسان حاضرا سافرا وقادم طهرت من ذلك الحيز إلا أنك تخبر بأن المدا على الظهر والحض لا على السفر والتقدم بقوله الشارح مشكل أى دون ذلك الجواب (قوله هذا في الصلاة الليلة) والحاصل أنه لا يظهر ثمرة في النهار بين حضرا وسفرا كان عذرا أم لا فهذا أربع وكذا السبتان إذا لم يكن عند سفر أو حضر فإنه مضمونان وأما إذا كان عند ركعتين فظهر فيه القرعة حضرا أو سفرا فالصورتان ستة لا تظهر لها ثمرة واثنان تظهر لها ثمرة (قوله وأحاضت) الأولى أسقطها لأنه سافرا في قوله وأسقط عند حصول غير نوم الخ ويمكن الجواب بأن المعنى يقول كذا ويحذف قوله وأسقط عند حصول الخ

(قوله وأثم الاعداء) قال الشيخ سالم والمختار عند الباجي وغيره جواز التأخير عن أوله لا بشرط العزم خلافاً لعبد الوهاب (قوله لعذر) أي الإلزام (قوله تكفر) أي بسبب كفر سوا غلبة الخطيئة بالفروع أم لا لأن الإسلام يجب قبله خلافاً لما لو لم يخص من ذلك بخطيئتهم بها (قوله ومسا) فأناب في الضرورة ولو بأدراك ركعة صلاها ولا ثم عليه ويجب عليه ولو كان صلاها قبل على المشهور ولو نوى حين صلاها ما يبرأ من الفرض بحسب زعمه خلافاً للشيخ عبد الكافي إذ لا يتوب بغير عزم واجب في مثل هذا فأناب في أثناءها بكلماته وإن كان بعيداً كلما فاته صلاتها فمرضاها تأسع الوقت والقطع وابتداء ما لا يعيد الوضوء عطفاً بحيث لم ينتقض لأن البالغ بكلماته ليس من فواته (قوله ونوم) قال عجي يجوز للإنسان أن يتم بالليل وإن جوز أي اعتقد أو نل أن نومه يبقى حتى يخرج وقت صلاة الصبح إذ لا يترك أمرًا جازاً لشيء يجب عليه كإفاته الباجي عن الأصحاب وأما النوم بعد دخول الوقت فإن علم أن نومه أنه يبقى حتى يخرج الوقت فله لا يجوز انتهى أي ما لم يكن بوقته بمن يتوجه موقفاً أنه لو شك في الخروج فإنه يجوز له وهل يجب إبقاء التائم لأن صريح في المذهب إلا أن القرطبي قد قال لا يعبدان يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المندوب لأن التائم وإن لم يكن مكافئاً لكن ما عسر ربع الزوال (٣٢٠) فهو كالفافل وتبييه الغافل واجب انتهى (قوله لاسكر) ومنها ما يشبه من كل منزل العقل (قوله ومنها الصبا) يفتح الصاد والمذو بكسر هاء النقص فاته في الصباح (قوله أي التسيان) أراد به ما يشغل السهو بل في اللغة غفل عنه أي سهواً والتسيان زوال الشيء من الذاكرة. والمحافظة والسهو زوال الشيء من الذاكرة. لا من المحافظة (قوله أو التسهل) وسكت المصنف عنه ثلثاً خيه مع الحيف في الأحكام لأن الكافي مسددة لأنه لا تنبيه (قوله فكالمجنون) كافي السبع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت انتهى استقره بنومه (قوله في الحقيقة المتأخر) أي به إشارة إلى أن قول المصنف الاعداء بكفر المقيدان العلة في الإسقاط الكفر لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لأن العلة

(ص) وأثم الاعداء تكفروا بردة وصبا وانعما وجنون ونوم وغفلة كحيف لاسكر (ش) يعني أن من أوقع الصلاة كلها وأشياء منها في وقت الضرورة ومن غير عذر من الاعتذار إلا في سبيلها فإنه يكون أثمًا وإن كان مؤثماً في الاعتذار الكفر الأصلي أو الطارئ بردة ومنها الصبا ومنها الانعما والجنون والنوم والغفلة أي التسيان ومنها الحيف والتفاس فلذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق المغنى أو المجنون أو استيقظ التائم أو التامس أو طهرت الحائض أو انتفضت في وقت الضرورة أو أدوا الصلوات فيه من غير أن يلمس تكفيراً في الظاهر وهو ما عدا الكفر وكذا لا يعذر عاها من سببه كالسكران فإنه إذا أفاق في الوقت الضروري يؤدى الصلاة فيه مع الأثم أما الفاضل عليه السكر غلبة كثير العالم فكالمجنون وانعما عذر الشارع الكافر ترغيباً في الإسلام ففي الحقيقة المتأخر من الأثم ليس الكفر بل الإسلام الفنى عبقه لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ص) والمعذور غير كافر بقدره الطهر (ش) يعني أن ما يقع به الإدراك في حق أبواب الاعتذار بقدر بعد حصول الطهارة إلا في حق الكافر لاتفاء عذره بركه الإسلام مع عكسه فيه فلا يبرأ من الإدراك وقته من حين يسلم وماله الإدراك تقدم في قوه وتوذلك الصبح فيه بركة لأقل والطهران والعشا أن يفضل ركعة عن الأولى فكأنه قال والركعة التي هي الإدراك تعتبر بسرعة الوقت لها مع تقدير الطهر فأي عذر غير كفر وأما الكفر فلا يقدر فيه طهر وفائدة التقدير السقوط وعلمه والإدراك وعلمه (ص) وإن نل إذا كف ما فركم فخرج الوقت قضى الأخيرة (ش) يعني أن صاحب العذر المسقط عذره إذا نال عذره ونل إدراك صلاتي الظهر والعصر مثلاً بأن

كل منزل العقل (قوله ومنها الصبا) يفتح الصاد والمذو بكسر هاء النقص فاته في الصباح (قوله أي التسيان) أراد به ما يشغل السهو بل في اللغة غفل عنه أي سهواً والتسيان زوال الشيء من الذاكرة. والمحافظة والسهو زوال الشيء من الذاكرة. لا من المحافظة (قوله أو التسهل) وسكت المصنف عنه ثلثاً خيه مع الحيف في الأحكام لأن الكافي مسددة لأنه لا تنبيه (قوله فكالمجنون) كافي السبع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت انتهى استقره بنومه (قوله في الحقيقة المتأخر) أي به إشارة إلى أن قول المصنف الاعداء بكفر المقيدان العلة في الإسقاط الكفر لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لأن العلة

قدر

في الإسقاط في الحقيقة انما هي الترغيب في الإسلام (قوله بقدره الطهر) أي بالمأجست يمكن

من أهل التيم والاقدره الطهر بالترتيب وانه تطهر أم لا أي طهر شخص وسط وانما قدر الطهر بالمع أنه إذا خشي شخص استعمال المسخروج الوقت تيم لا هذا من يحقق حال مخاطب شيء من الصلاة أم لا وإذا إذا تحقق ذلك بأن قدر أن تيم أن تطهر بالماء لم يدرك الصلاة وإن تيم أدركها فاته بتيم فاته عجي (قوله بقدر بعد حصول الطهارة) أي من الحديث الأصغر والأكبر لا من الحديث عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأن الاعتداع مع ضيق الوقت ولا يتغير بسرعة ولا استقبال ولا استمرار واجب أن لو كان يحتاج إليه كذا فاته عجي (قوله والإدراك) ناظر لقوله وعندهما أي عدم السقوط أي وإذا كان لا يسقط فيطالب بالإدراك وقوله وعنده ناظر لقوله والسقوط أي وإذا كان يسقط فلا يطالب بالإدراك إلا أن المطالبة ليست عن عدم السقوط فالتأنيب فيها لافاظها بخلاف السقوط فهو عن عدم المطالبة فلذلك يكون قولنا فلا يطالب المقصود منه التفسير لا التفريع بخلاف الأول (قوله وإن نل إدراكهما) مفهومه لو نل إدراك الثلاثة وشك في إدراك الأولى أو شك في إدراكها لمعاً أنه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والظاهر أنه في الأولى لم يخاطب بالثانية فلذا فاهلها وإن أمم مخاطب الأولى أي به لولا أن عليه حيث أتى بها بغير خروج الوقت لانه مذکور وأنه في الثانية لا يخاطب بشيء بل يصير حتى يتبين لشيء ولو بغير خروج الوقت فيعمل عليه ولا ثم عليه أن يتبين بغير وجه أنه ياتى متى لا معذوراً فانه عجي

(قوله وكذا يخرج الوقت الخ) أي فالداو على نكاح إذا كهما قان أن المدرك الثانية فيقتضا فقط فهو مفهوماً بالاولى لانه اذا قضى الاخيرة تجبر دعة من الاولى فألومع صلاتها ابتهاجها وأقدرها ولوعلم قبل خروج الوقت أنه ان كل ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وتكون رقالة) فان قلت التثنية ما رجع مكره في المذهب قلت اذا كان مدخولاً عليه ومما هان اليه مدخولاً عليه (قوله أو بعدا) الاولى اسقاطه لان المسئلة تخرق خلاف كما يفيد آخر العبارة ويحمل الخلاف حيث كان غلبه أو نسياناً وأما اذا كان عدداً فاتفق بانه القضاء (قوله بأن تين كونه مضافاً وأخصاً) أراد الجنس ما يشمل المتخص ونحس العقب كالقول اذ عدم الظهور في صادق بكل ذلك حتى ثالث بغضل وهو أنه ان تيناً أنه مضاف (٢٣١) فالقضاء وان تيناً أنه نفس أو غير ما كان فإنه بقدره الظاهر والفرق أن الجنس

قد رخص ركعات قبل القريب فبطل ركعة بسجدة تهلل الظهر فترت الشمس فانه يقضى العصر ويضيق الى هذا الركعة أخرى وتكون نافلة. وكذا لو خرج الوقت بعد ان صلى ثلاث ركعات فانه يأتي برابعة وتكون نافلة لا مقدرين انما يجب علمنا الثانية دون الاولى (ص) وان ظهر فأحدث أو نسين عدم طهورة الماء أو ذكر ما ينافي فلقضه (ش) لما قدمنا للنعوذ بقدره الظهر كان مثلية سؤال وهو هل يقدر ولو تكررت فاجاب لا ماصور انك بصورتين من زال عذره وطن ادراك الصلوتين واحداهما وظهر فأحدث غلبة أو ناسا أو عاقل فعل ما لفته أو نسين عدم طهورة المسابطين كونه مضافا ونحافظن فيها اتساع الوقت للصلاة بطهارة ثامة مائة أو أربعة فبطلت من طهارة فخرج الوقت فاقضاء واجب عليه على حسب التقدير الاول ولا عبرة باستغرق الوقت من طهارة ثامة وجع معهم صورة ثالثة تشاركهما في الحكم وهي ما اذا ذكر من الفوائض ما يجب تسدده على الحاضرة فاقى بخرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه القضاء ايضا على حسب التقدير الاول ولا عبرة عما استغرق الوقت من الفوائض فاقا بالآخر القاسم في الطرفين وخلافه وفاقا للسنون وتخصيص ابن الحاجب في الوسطى والمقابل لما صححه ابن الحاجب يقول بعيد الطهارة وتيسر لما في من الوقت ويعمل عليه وذكر القولين في الشامل بغير رجوع (ص) واسقط عذره من غير قوم ونسيان المذكر (ش) يعني أن العذر المقتضى انطرا في الوقت المذكر ان زال عذره أسقطه فكذلك الحاضر مثلا الظهرين والسايمين يظهر الخامس والثانية فقط الظهر هادون ذلك كذلك يستعان اذا حصل الحيض نجس قبل القريب أو أسقط الثانية فقط وتختف الاولى عليها ان حضرت دون ذلك ولو انزلت الصلاة على ما يخبر الصلاة المسافر ولو انزلها عاما ونحوه لا بر عرفة عن ابن شبر ومثل الحيض الغامض الجنون وأما المسبفلا يتأني لا لا يطرأ وأخرج التام والثاني فلا يستعان المذكر لكن يقطن الاثم كما روى انه انتهى الكلام على الاوقات وعلى اتم المؤخر عن الاختيار بغير عذر ذلك الضرورى وأولى عنهما وكان الاثر فرغ التكليف كان منقطة سؤال سائل هذا حكم المكلف فاحكم عذره فاجاب بقوله (ص) وأمر من صلى بها السبع وضرب بعشر (ش) يعني أن المصلي ذكر أو ناسا يؤخره مذاب كالولي على الصحيح الصلاة اذا دخل في سبع سنين وهو من الانتظار أو خرج من الاسنان لا ناسا مع أنه قال أضر الصبي اذا سقطت أسنانه أو اذا ثبتت المراد بالاول واذا دخل في عشرين سنين ولم يمتثل بالقول ضرب بضر باخيه فاقول لما حيث علم اطلته والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان

سنة فلا تأتي أنه يطلب بها إنما كإساقى التنبيه عليه فاذن يطلب بالثالث فلهذا ويدل عليه ما سبق في برهانه أنه مخاطب بالثاني
والمراد قوله (السبع) أي الدخول فيها كإفالة الشارع (قوله لعشر) أي الدخول فيها وإن كانت العبارة محتملة لتعريف (قوله على الصبي)
راجع لقوله يومئذ (قوله إذا دخل في سبع سنين) أي لا آخرها ولا وسطها (قوله يومئذ) دليل لإتيانها أي إنما احتج لقوله
لإتيانها لأنه يطلق للمعنيين فالوهم بهذا غير أنهم يحتجوا به لا يقال للمعنيين (قوله خفيا) أي غير مبرح وهو الذي لا يسكره ظمأ
ولا هم لحما ولا يشبع حارجه (قوله حيث علم أهله) فيدعي الضرب حال عجزه وإذا علم أن الضرب لا يفيد فاته لا يفعله أو لو قيل إنه أذن
يقرب علمه مقصده لا يتبرع. ٨١ (أقول) مقصده أن الأمر إذا علم عدم طاقته لا يشرع (قوله والصواب اعتبار الضرب) أي لا مبالاة

الجزء من كونه يضرب على الظاهر من فوق التوبة وبحث القدم عن ما نال ما إلى ثلاثة أسواط فإن زاد عليها كان قصاصا ما نال نسا
 من ذلك شين وجهه جاز فلتا شى عليه والارزقه (قوله لغري اى داود الخ) هذا نداء على أن الامر بالامر بالشيء أمر بملك الشى وهذا قول
 ابن رشد والفرافقة خلاصته أن الصبي مأمور من الشارع ومقابلته أن الامر بالامر بالشيء ليس أمر بالشيء فكذلك الصبي
 أمر من أبه لأن الشارع (قوله ما جوران) لازم لقوله مندوبان (قوله وانما أمره بالعبادة) أى وانما أمره بالعبادة لأجل
 الإصلاح فاضافة قيل لما بعد ما يليان (قوله كرامة الدابة) أى تذليلها وخلاصة ما هنا أن المانع الحقيقى لرباطة تذليلها أى
 جعلها سهلة لا تقيد وهو عين الإصلاح فلا يظهر أن يقال كرامة الدابة لأجل صلاحها كما هو ظاهر اللفظ وانما الذى يظهر كضرب
 الدابة لأجل صلاحها الذى هو تذليلها أى كونه ساهلة لا تقيد (قوله الحديث رفع الخ) تعطيل لقوله وقيل للمأمور الولي فقط وفيه أن
 الحديث انما قيل على دفع الائتم لا على عدم الثواب الذى هو مقتضى الامر الآن يجب بأن الأصل تساويهما في الكتب وعدمه (قوله
 وعليه) أى على أن المأمور الولي فقط (قوله فقيل ثوابه) الاول حذف قبل ويقول وعليه فتواهم والى قبل الخ (قوله والصحيح الخ)
 رجوع لاعتدال الشارع بقوله والصواب الخ (٣٢٢) فعدم كتب السياسات متفق عليه والتراجع في كتب الحسنة فصبب الحجة

قوله وتكتب للحسنة قال
 في لى وكتاب الصبي على اللتوبات
 وعلى ترك المكر وهات ورفع القلم
 عن الصبي في الواجب والحرام
 والمراد بالولي ما يشبه الاب والوصي
 والحاضن والحاضنة (قوله الاعلى
 الخ) استثناء منقطع ويقوم ما قبل
 الاستثناء بأنه يكتفى بشوب واحد هو
 قول في النهب فانما كان احدهم
 لا يساوي كفى ويقوم ما بعده أنه
 لا يملك واحد من ثوب وهو قول
 آخر وقوله وعند النعمى هذا قول
 ثالث في المواضع يقتضى اعتماده
 كما فاده عيج وانظره (قوله يقرش
 لكل واحد فراس) قال عيج يقتضى
 أن يكون لكل واحد غطاء والاحسن
 أن الاقوال بحسب حال الولي للطفل
 من غنى وفقر فانما كانت متعاقبة
 النعمى والاقول غيره بحسب

والامر للصبي بالفعل ولولي به الامر به من الشارع لغري اى داود وما أولادكم بالصلاة وهم
 أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع والصواب أن الصبي
 والولي مندوبان مأجوران وقيل المأجور الولي فقط ولأولاد الصبي على فعله وانما أمره
 بالعبادة على سبيل الإصلاح كرامة الدابة الحديث رفع القلم عن ثلاث وعليه فقيل ثوابه
 ثوابه قيل على السواء وقيل ثلثه للاحوال والصحيح أن الصغير لا تكتب عليه السياسات وتكتب
 له الحسنات والصواب رواية ابن وهب أن التفرقة في المضاجع لعشر لا عند الانتصار خلافا لابن
 القاسم ومعنى التفرقة عند ابن حبيب أنه لا ينفرد أحدهم مع أبويه ولا مع غيره منهم الاعلى كل
 واحد منهم فوبحائل وعند النعمى يقرش لكل واحد فراس على حدة سواء كانوا ذكورا
 أو أنثى أو محتلين وقد علمت أن حكم التفرقة لا يصح باذم يحصل التفرقة وتلاصقا
 بعورته من غير حائل بينهما فانه مكره والمخاطب بذلك الولي وظاهره وتومع قصد الله
 وجودها وأما تلاصقه بالباقيين بعورته من غير حائل بينهما فحرام وأما غيرهما من
 جسد ما فمكروه فان تلاصق بالباقيين بعورته من غير حائل بينهما فمكروه أى ولا يحصل
 قصد الله أو وجودها والاحرام وان تلاصق بالغ وغيره بعورته من غير حائل أو بمخاطب فانه
 يجرى الحكم في البالغ على ما مر ولا حرمة على غيره وانما يكره ذلك لأن كل من يؤمر بالتفرقة
 والمرأتان كل رجلين فيما مر (ص) ومنع نقل عند طلوع الشمس وغروبها وخطة الجمعة (ش)
 لما كان كل ما قدمه من أول الاوقات الى هنا خلاصا بالفرصة الوقتية وكان يجوز ما يقعها في كل
 وقت كما يأتي في باب قضائهم أخذ الاتن تكلم على الوقت بالنسبة الى النافذة المتأخرات لقراض
 الجسد ليشمل الجنازة وقضاء النفل المقدس والنفل المنور عيالا وله ذكر أنه يحرم ابتاع

الحال (قوله وتلاصقا بعورتهما) هذا راجع الاول وهو الاستعانة بالشرع خصوصاً والفقراء أكثر
 الناس (قوله والمخاطب بذلك الولي) بل وهم أيضا على ما تقدم (قوله وأما تلاصقه بالباقيين) يؤخذ منه اجتماع رجلين تحت كساء بحيث
 لا يحصل تماس ولا رؤية (قوله فمكروه) أى لا تصلة أو وجدان والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن الصدقة عشرة عشر ثلاث عشرة
 عشوة وصدورنا مكرهات وصدورنا مكرهات وبيان ذلك متى كان مع قصد الله أو وجدانها أوهما مع حرم كان تلاصقهما بعورتهما
 أو غيرهما بمخاطب وبغيره ثلاثة في أربعة باني عشر وإذا عدم ما ذكرناه تلاصقا بعورتهما بلا حائل حرم ومخاطب كره وان تلاصقا
 بغيرهما كان بلا حائل كره وان كان بمخاطب جاز (قوله على ما مر) أى الحرمة في عورة البالغ عند عدم الحائل وكذا مع وجود الحائل
 عند قصد الله أو وجدانها ومع قصدهما لكرهتهما كره في العورة وغيرهما مع قصد الله فيحرم مطلقا وبغيره يكره مع عدم الحائل
 ويجوز مع الحائل (قوله وانما يكره ذلك الخ) لا يخفى أن هذا يقتضى أنه يكره لولي أن يكره البالغ من أن يلاصق ذكره بربابته الغير
 البالغ الذى تشبه بالنفس والتأخر أنه يحرم على الولي أن يكره البالغ أن يفعل ما يكره في حجره (قوله الوقتية) أى التى لها وقت
 محدد معين احتوازا عن فرصة غير وقتية كصلاة الجنازة على القبر بانها فرض كفاية (قوله عيالا وله) راجع لقوله وقضاء النفل

النفل

المفسدة والنفل المتذور (قوله النفل المدخول عليه) احتوز ذلك عما إذا كان غير مدخول عليه كن ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاؤه بشعها لأنه لم يمتد قبله بعد (قوله لا تقصروا) يفتح الهمزة بقوة بشرى شيطان الخ) إليه معنى على (قوله وقيل معنى القرن القوة) فتكون التثنية للدلالة على قوة تلك القوة كأنهم قوتان واستعمال القرن في القومين استعمال اسم السبب في السبب لأنه يتسبب عن القرن القوة والراجح الأول لأن الأصل إبقاء اللفظ على ظاهره إلا لاجتماع ولا بد هنا (قوله لها) أي عندها قوة خوفا من الاشتغال عن جماعها الواجب أي عن استماعها الواجب وأراد بها السكوت فان فكر دون كلام حتى يسبح ما قال الإمام فلا يأثم وراجع باب الجمعة واحتوز خطبة الجمعة عن خطبة غيرها فالصلوة وقتها مكروهة كاستظهره عجم (قوله بل وقت جلوسه) وكذلك عند صعوده أي المعتاد فلو غاب في غير الوقت المعتاد بان يادره في غير الوقت المعتاد فها يظهر (قوله في جمع التنازل) ظاهره أنه لا يجمع التنازل تكون متوافقة على الاتفاق على الحكم فيها ولا يسلم أي فسكوته عن وقت الجلوس والصعود من المختلف فيه مع أن السيوري يقول الركون للداخل وقت خطبة الجمعة أولى (قوله لعدم اختصاص النفل به) (٣٣٣) أي بالحرمه والبداخلة على القصور أي إن

الحرمه ليست مقصورة على النفل بل القصر كذلك وذكر كونها بمعنى المنع أي بالحرم النفل يحرم غيره (قوله ولعدم اختصاصه وقت) أي أن يحرم النفل وقت الاقامة ليس معينا في زمن مخصوص ككونه عقب الزوال مثلا بحيث يكون حجر مع لذات الوقت وذلك لأن الاقامة ليس لها زمن مخصوص (قوله وانما هو لوجوب الاشتغال بالاقامة) أي بذات الاقامة أو أرباد الاقامة المقامة أي الصلاة لاقامة ثم بعد ذلك وجبت في الشيخ سالم المقامة (قوله وانما هو) أي التصريم (قوله بلعن) بضم العين (قوله ولا يقال النفل) أي جرمة النفل (قوله لأنها لما كانت منشطة وقت) أي هو بعد الزوال وتكرري

النفل المدخول عليه عند ثلاثة أوقات أحدها عند طلوع الشمس أي ظهور حاجبها الاقحجر إلى يافها بارتفاع جميعها وثانيها عند غروب أي استتار طرفها الموائى الأفق إلى نهاب جميعها لتغير ارتفاعها بارتفاع الشمس ولا غروبها فها تطلع بقرى شيطان أو على قرى شيطان فتقبل قرانها بانوارها وقبل معنى القرن القوة أي تطلع حين قوة الشيطان والراجح كونه على ظاهره وهو أن الراد بانوارها ومعناه أنه يدعى رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليضرب الساجد لها كالساجدة وثالثها عند خطبة الجمعة خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء داخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند خطبة الجمعة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده لغيره وانما قصر على التفرغ عليه بما على عادته في جمع النفل وانكالا على ما يحرم في باب الجمعة ولابد كقولهم حرمة النفل حين إقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل به لعدم اختصاصه بوقت وانما هو وجوب الاشتغال بالمقامة ولا يلحق في الإمام فهو لاهم آخر كنفيل من خشى خروج وقت الفريضة ومن عليه فوائت ولا يقال النفل عند الخطبة أيضا ليس بخصوص الوقت بل لاهم آخر هو السماع لأنها لما كانت منشطة بوقت وتكرري كل أسبوع واختص التصريم بها بالنفل شابت الوقت المحدود المختص بذلك (ص) ذكره بعد غير وفرض عصره إلى أن ترتفع قسدرغ وتصلى المغرب (ش) يعني أنه يكره صلاة النفل المقابل للصلاة التي بعد طلوع الغبر الصادق وبعد أمانه فرض العصر وظاهره ولو قدمت على الوقت كافي جمع التقديم ولا بأس به بعد العصر لمن لم يسهه وقدم صلاه غيره لأن النهي ليس لذات الوقت بل أماحة الطروق إلى الصلاة وقت الطلوع والغروب أو حقا للفرضين ليكون ما بعدهما مستقولا لا يمتدحهما من دخلوا نحوه على قولين حكاهما المازري وابن رشد ومع ابن القاسم يشع من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاؤه لأنه لم يتعد نفلا بعد العصر وهذا لا يخرج من تيسره أو لا بالنفل بالمدخول عليه ويعد ركعة النفل بعد الغبر

المحدد المختص بذلك أي يحرم النفل فكان التصريم لذات الوقت ولا يتناقى أن يكون لاهم آخرها السماع (قوله بالنفل) أي دون الفرض فالصبر أضافي خلا بآية يحرم غير النفل والبداخلة على المقصور عليه (قوله وكره بعد فجر) ولو داخل مسجد وقوله وفرض عصره لا بعد إذ أنه قبل صلاته وهنالك قوة وفرض عصره وعصر (قوله قيد رخ) أي قدر رخوم الزمن أرماع العرب وقدره انشاعه شربا أي بالشرب المتوسط (قوله وأوصاف الفرضين الخ) فيه أمران الأول أنه كما يتبعهما دعا وغيره من تسبيح وتحميد وتكبير يتبع غيرهما الثاني أن النفل بعد الفرض حكمه كونه بار الفرض وان كان المصلي لا يصدق فيه نتيجة فوك كطلبه أعظم من الدعاء وغيره لأن يقال أن كذا الطلوع وغيره بعدها أكلوا زيد من نفسه بعد غيرها (قوله على قولين الخ) أي في الصلاة وظاهره أن كلام المازري وابن رشد كرهذين القولين غير أن الأولى كافي الخطأ بذكر عن ابن رشد التعليل الأول فخط (قوله من ذكر بعد ركعة) ولو ذكر قبل ركوعه قال ابن رشد لا يظهر قطعه ولو ذكر بعد أجمه فيما يجوز النفل بعد جري على قول ابن القاسم وأشبه في وجوب إتمامه من أصح ما عايناهم لخذ كراهة لا على

(قوله القنا) جمع فتاتوهي الرغ حضافة الارماح لثناضافة ليليان (قوله فتعود الكراهة الخ) استشكل بأن وقت المغرب مضى لانه بقدر بقطعه لا يفسر وظهر لأوجب بأنه تصور فمن كان محصلا لشر وطها أنه يجوز له التأخير بقدر يحصل الشروط (قوله فلنأتم عنه خاصة) هذا شرط أول وكان من عادة من شرط ثان أن لا يخاف فوات جماعة وهذا يؤخذ من الشارع بعدوان لا يخاف دخول اسفار (قوله التامع) هو غير التام أي من فامه سنة اليوم أي بسدا اليوم (قوله لم يصله على المشهور) أي خلافا للجواب في الحاق التام (قوله قبل اسفار واصفرار) كلام الشارح (٣٢٤) يقتضي رجوع ذلك الجنازة وسجود التلاوة فقط ولكن المعتد رجوعه للورد

أضلاله لا يقبل بعد الاسفار وقال في لـ وحده على ما نصه وجنازة ومجود تلاوة قبل اسفار واصفرار أي بعد العصر قبل الاصفرار كما في نت ومفهوما لم يصل العصر يصل على الجنازة ما لم يخش خروج الاصفرار أي وما لم يخش التغير (قوله ما لم تدفن) أي ما لم يوضع في القبر ولم يسو التراب أو بشرط تسوية التراب ولولم تكمل أو بشرط الكمال والظاهر الوسط (قوله وقال أنشبه لاتعادولم تدفن) كأنه قال لاتعادفت أولا وابن القاسم يفصل فهذه أربع صور عند علم الخوف عليهن التغير وحاصلها أنها لاتعادي وقت الكراهة دفنت أم لا أو ما وقت المنع فتعادي ما لم تدفن واقتصر في الطراز على قول أنشبه قال لأنه أين من قول ابن القاسم (قوله وهذا مع عدم الخوف عليها) أي محل المنع والكراهة ما لم يخش عليها ولا قبض عليها ولاعاده دفنت أم لا كان الوقت وقت منع أو كراهة فظهر أن الصورتان قال في وما ذكره المؤلف من عدم الصلاة على الجنازة بعد الاصفرار أو الاسفار مبني على القول بسنة الصلاة الآتية على ذلك القول

الأن يطالع حاسب الشمس فيصرم أن أي يتكامل جمع قرصه فتعود الكراهة إلى أن ترتفع عن الاقوي قد خرج طويز من أرماع القنا والفيدي بفسر القاف القدر وطول الرخ اثنا عشر شرا من الاشياء المتوسطة وتعد كراهة النفل بعد أداء العصر إلى غروب طرف الشمس فيصرم إلى استئثار جمعها فتعود الكراهة إلى أن تصل إلى المغرب وبما قرأناه مانع الاعتراض بدخول وقتي المنع في يوم وقتي الكراهة ولم ينبه المؤلف على ذلك لغرب العهد بوقت المنع فلا يفسل عنه فقوله أن ترتفع قد خرج راجع لسنة الغمر وقوله وتصل إلى المغرب راجع لقوله وفرض عصر من باب القف والشر وظاهر قوله وتصل إلى المغرب ولوى الرجوع من عرفة إلى دقة (ص) الأركن في الغمر والورد قبل الفرض لنأتم عنه (ش) هذا مستثنى من قوله بعد في أي الا ركعتي الغمر والورد إلى فلا بأس بايقاعهما بعد الغمر قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد وأما الغمر إلى محل التافة ومثل الغمر الشفع والزمن غير شرط وأما جواز الورد فلأنه من غير خاصة ولكن من غايته الانتباه آخر الليل فقلته عينا ومثله الناعس والساهي فلو أخره عمدا إلى طلوع الغمر لم يصله على المشهور وكذا لو خشي بتأخيره فوات فضل الجماعة وظاهر المداينة بالنظر على الفرض ولوأدى إلى تأخير عن أول وقتها المختار خلافا لما صاحب الارشاد في أنه يبادر لفرضه ولا يفسحها إلا من أصبح ينتظر جماعة ولم يفتن الشفع والورد ذكره لهم في باب النفل ولا صلاة الحسوف لكونها لا تصل إلى بعد الغمر (ص) وجنازة وسجود تلاوة قبل اسفار واصفرار (ش) هذا مستثنى من وقتي الكراهة أي أن الجنازة التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة يفعل كل منهما قبل الاسفار بعد الغمر وقبل الاصفرار بعد العصر ومنهم من يقول أن فعلهما في الاسفار والاصفرار غير جائز أي جواز استثنى الطرفين إذ فعلهما حينئذ منكر ولا يمتنع خلافا لما في الشل والتمتع فعلهما عند الطلوع والغروب لان حكمهما فاعدا كحكم النفل فلو صليت في وقت المنع أو بعدت ما لم تدفن قاله ابن القاسم وقال أنشبه لاتعادولم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها أو ما لو صليت في وقت الكراهة فالظاهر أنها لاتعادي حال (ص) وقطع بحر وقتي (ش) يعني أن من دخل في حرمة صلاة تافة في وقت من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها قطع وجوبا في وقت المنع ونوبا في وقت الكراهة اذ لا يتقرب إلى الله بمنهي عنه ولا قضاء عليه لانه مغلوب على القطع وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة وهو الجارى على تعليمهم السابق وأما بعد علم الركعتين فلا ينبغي شموله له لئلا يفسد الأمر بالسلام والأمر بالقطع مشعر بأنه ساقطه لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة لا ينافي الوقت ولا المعنى في ذات العبادة يمنع من انعقاده بل المعنى خارج عن الذات فلا يمنع الانعقاد كالصلاة في الارض المعصوبة ولتلك حال وقطع ولم يسل بطلان بخلاف لو كان النهي

كان ينبغي أن لا تصل في وقت المنع ولو خيف التغير ولعل ذلك من اعاد القول بالفرض (قوله وقطع المعنى محرم وقتي) أمر عمدا أو سهوا أو جهلا لا من دخل والامام يختب يوم الجمعة وأمر سهوا أو جهلا لانه لا يقطع لقوله الخلاف في أمر الداخل والامام يختب بالنفل بخلاف غير الجمعة (قوله وهو الجارى على تعليمهم السابق) وهو أنه لا يتقرب إلى الله بمنهي عنه أقول لا ينبغي أن هذا متنازع لما تقدم من قوة ومع ابن القاسم الخ فان قلت ما تقدم دخل ابتداء فاصدا فرضا وما هنا فاصدا فاضلا قلت آل الامر إلى أنه نقل وأخبر في عين من أجزم فرض من غير أن يملك عليه ومن يحرم بقتل سلعها (قوله يشعر بأنه ساقطه) والشيخ يصي الشاوي حكمه بالطلاق وهو الظاهر للمتن (قوله بل على خارج) هو الاشتغال عن مصلح الخطبة في الجمعة ولهذا الشيطان فترسه

من التعميم (قوله كاللهي عن صوم زمن الحضي) راجع للهي عن ذات العباد وقوله والليل راجع للهي ذات الوقت وقوله وكذا صوم يوم العباد راجع للهي ذات اليوم وأن كان من جملة أفراد الوقت غير جمع لقوله لمعنى ذات العباد فتقول من ظرفية العام في الخاص مراداً بذلك الخاص وإضافة ذات العباد لبيان وكأنه قال بخلاف ما لو كان الهي للعباد تو بعد كشي هذا راجع بتشرح جمع الجوامع وبمقتضى ما قلنا من أن الهي ذات العباد (قوله وهو الأعراس) فيه شيء لأن الأعراس أمر لازم لذات الصوم في اليوم فلا يكن الهي ذات اليوم ويمكن الجواب بأن المعنى أو كان الهي لازم ذات اليوم وهو الأعراس فهو لازم لذات اليوم أي لصيام ذات اليوم لكن أي فرق بينه وبين الهي عن الصلاة وقت الطلوع والغروب بخلاف الهي عنها لازم لها وهو وقتها والظاهر أنه لا فرق و بعد كشي هذا رأيت كتاباً يقتضي أن المراد بقطع الطلوع بالشمس أي الصبح و رأيت الهي صوم من صوم الحر والأوقات فقال بعد الحكم على الهي بأنه يقتضي الفساد سواء رجع الهي فيما ذكر في نفسه كصلاة الحاضر وصومها لم يلزمه كصوم الخاضر بعينه عن ضيق الله تعالى كما تقدم وكذا خلافه في الأوقات المكرهه لفساد الأوقات اللازمة لها بفعلها فهو لها لازم كصوم الصلاة في المكان المهي عنه لأنه ليس بلازم لها بفعلها نفسه لجواز ارتفاع الهي عنه قبل فعلها فيه كأن جعل الجامع مسجداً ولا يضرب زوال الاسم لأن المكان باق بجاه مع أن الوقت المطلق لازم لصفة الصلاة في الجملة لأن الشارع أفتها بمختلف المكان شيخ الإسلام (قوله في حرمت الخ) جمع حزمة بمعنى حزمة أي دخل في الصلاة محترمة أي الموقرة المعظمة بعدم التمسك بخلافها (قوله يقال لكل ذي حافر) أي لموضع برك كل ذي حافر وللإسباع أي ولقمت (قوله ودليله في الثاني) أي الهي هو القتم (٢٣٥) لأن المصنف قال و جازت جريض بقرا وغتم

(قوله شرعاً ولقمة) فعدان كلام الحب جاز على أسلوب اللغة العربية فيستدل بكلامهم على أن هذا معنى لغوي وحيث كان يستدل بكلامهم على أنهم معني لغوي فكيف يقال الدليل أنان الشرع واللغة (قوله مزاج) ضم الميم وقضها محل لقوله القتم وحيث وأما بالكسر فهو اسم للسرو والفرح كذا كتب بعضهم وقال صح وما ذكره في المصباح من أن السرب وزان مجلس هو المطلق لما ذكره من أنهم من باب ضرب يضرب فإن اسم الزمان والمكان

لمعنى في ذات العباد وأوقات الوقت أو اليوم كالهي عن صوم زمن الحضي والليل وكذا صوم يوم العيد فيمنع من انعقادها فإن الهي عن صوم يوم العيد ذات اليوم وهو الأعراس عن ضيق الله تعالى وحلفاً وقوله يحرم على أن المراد من دخل في حرمت الصلاة لا من كثرة كبيرة الأرواح بل من معدودات التلاوة في وقت هي (ص) و جازت جريض بقرا وغتم (ش) يعني أن الصلاة غير البقر والقتم جازت من غير كراهة والمرضى اسم مكان المرض بمعنى البروك بوزنه فعل كقصد وجهه أرباض ومرضى يقال لكل ذي حافر وللإسباع ورض البطن ما يلي الأرض من البقر والشاة ودليله في الثاني شرعاً ولقمة الحديث الصحيحين كان عليه الصلاة والسلام يصل في مرضى القتم يقول بعضهم المستعمل القتم المزاج حرود (ص) كصغير قولهم لولم يشرك ورضه ويجوز توحيجه أن أمنت من الخسب والأفلاخا على الأحسن أن لم يحقق (ش) هذا تنبيه في الجواز والمعنى أن الصلاة تجوز في المقبرة عامرة أو دارسة نعيم فيها أو شوكاً فيه جعل بينه وبينها حائل أم لا كتبت لسم أولم يشرك ولو كان القبرين يديه على المشهور في الجميع لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بتبش مقبرتهم

(٢٩ - خرش أول) مما مضى جاز على يفعل مكسور العين ووزن مجلس وفي تت ما يخالف ذلك فإنه قال استعمل لهما أي البقر والقتم مرضى كقصد مجلس ابن زيدو يقال ذلك لكل حافر وللإسباع اه (قوله مقبرة) تنبأ للوحدة المثل الذي دفن فيه بالفضل وأما المثل العبد للدفن ولين في فيه فليس من محل الخلاف (قوله مزاج) يفتح الميم وتضم بالواو وتفتح موضع طرح الزبل (قوله ويجزى) يفتح الميم وكسر الزاي موضع الحزب فله الشاذل وفي تت أنها (١) بكسر الميم وتفتح جازت وكسر (قوله أن أمنت) كوضع بها لايصل له نخاسة أي تحققت طهارتها كافي شرب وشه فيما يظهر التلن والمراد البقرة التي صلى فيها لجمع المواضع (قوله والأفلاخا) أي أديبه هذا في غير جهة الطريق إذا صلى فيها الضيق المحظون الصلاة فيها حيث لا تؤذ ولا تزعج كوفي ك (قوله تجوز في المقبرة) كيف هذا مع أن القبر حسن لا معنى عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي إلا أن يقال الكلام هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشي أو كان القبر غير مستقيم والطريق دونه فله في ك (قوله ولو كان القبرين يديه) قال المازني مشهور بالذهب جوازها ولو كان القبرين يديه أي خلاف قلن يقول يجوز إذا كان على عينه أو يارده لأن كل بين يديه فلا يجوز أن يله فيه من الشبه عن يمينه غير الله وكان القبر معبوده فعل هذا تجوز الصلاة على القبر عند صاحب هذا القول وحرره (قوله على المشهور في الجميع) أي ومقابل المشهور في التعميم الأول ما قاله ابن حبيب أن صلى في مقابر الكفار فإن كانت عامرة أعاد بدأ وأوداسة فلا إعادة في مقابر المسلمين لا إعادة طافاً ومقابل التعميم الثاني ما قاله عبد الوهاب تكراه في الجدي من مقابر المسلمين وفي القديمة أن كانت مشوشة ما لم يجعل بينه وبينها حصيرة أو تكراه في مقابر المشركين ومقابل التعميم الثالث قول عبد الوهاب حيث قال يجعل بينه وبينها حصيرة ومقابل التعميم الرابع

(١) بكسر الميم قال البناي قال الرامضين لمعنى قلنا ما هو يفتح الميم ولا وجه لكسرهما اه كشي معجبه

ما قاله الخطيب ونصه وقيل يجوز بقاء المسلمين وتكره بقاء المشركين اه فانما كان كذلك فلو قال كان التعبير بين يديه أولا لكان أحسن لاجل أن يكون النظام واحدا (قوله ترجيح الأصل) هو الطهارة وقوله على الغالب الذي هو الخاصة لا يعني أن هذا لا يناسب ذكره هنا إنما يناسب قوله بالاغلاط لا لأن فرض المصنف هنا في محقق الطهارة وأما عند الشك فلا إعادة أبدية ترجيح الأصل على الغالب وأما لو نظرنا للغالب فيعيد أبدأ أو الحاصل أم عند الشك بعيد في الوقت على المشهور ومقابل قول ابن حبيب بعد العمد والجاهل أبدأ أو الأول راعى الأصل وابن حبيب راعى الغالب (قوله وإن تحققت) أى وأظنت (قوله خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد) لا يعني أن الذي يظهر من كلام ابن رشد مخالف للقواعد إذ كيف تنقل الكراهة مع وجود الضرورة (قوله فيصل كلامه على الفارسية مطلقا) خلاصته أن الفارسية تذكر الصلاة (٢٣٦) فيها أو لا إعادة للصلاة التي فيها (قوله ذكرناه ناهي المذهب) لاهلها إن علمنا

و جعل محصل موضوعها بناء ما على ترجيح الأصل على الغالب وجعل ما لا حديث لا يحمل على الضرورة على حاله فضاء الحاجة ويجوز الصلاة في الجزئية موضع طرح الزيل ويجوز أيضا في الجزئية موضع الجزئية وهو الذبح والحر أى الحمل بنجاسة أى الحمل المعدل فذبح فعبد على محل الذبح وبصلى والمؤلف قال أن أمنت من النجس والحمل بنجاسة قد يؤمن من النجس يتخى عن محل الدم وبصلى لا يحمل تطبيق العلم كالأهل بعضهم لأنه لا نجاسة قبله لأنه انما يقدم غير مسقوح ويجوز أيضا الصلاة في نجاسة الطريق وهى وسط الطريق وقارعة الطريق أو علامة أى نجاسة والحكم فيها واحد وإنما نص على التوهم وحمل الجواز أن أمنت البقاع الأربع من النجس وأن شك في نجاسة أعاد في الوقت وإن تحققت أعاد العمد والجاهل أبدأ أو الناسى في الوقت فقوله والى أى بان لم تؤن نجاستها من شك فيها فلا إعادة أى أبدية فلا ينافي إعادة في الوقت (ص) وكراهة بكسنة ولم تعد (ش) أى وكراهة الصلاة بكسنة وأغبرها محامو متعبدا للكفر سواء كانت عامرة أو دارسة وهذا حيث يضطر للزول بها كبر ونحوه فإن اضطر لذلك فلا كراهة في العارسة وكذلك في العارسة على ما يفهم من المتن خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد من أن الكراهة في العارسة ولو اضطر للزول بها ثم إن حمل قول المؤلف ولم تعد على نفي الإعادة مطلقا فيصلى كلامه على العارسة مطلقا وعلى العارسة حيث اضطر للزول بها أو زلها اختيارا وعلى نفي فرائض طاهر وإن حمل على نفي الإعادة لا بدية فقط فلا ينافي الإعادة في الوقت ويحمل كلامه على من زلها بالعارسة اختيارا وبصلى بأرضها أو على فرائضها التعبير الطاهر ومقر زلها كلام المؤلف هو المستفاد من كلام المؤلف والزرقي وابن غازي ويظهر من كلامهم أنه المعتقد وهو خلاف ما ذكره مستند من عدم الإعادة مطلقا ذكره ناهي المذهب (ص) ويعطى إبل ولو آمن وفي الإعادة قولان (ش) أى تكره الصلاة يعطى الإبل أى موضع مباركها عندئذ قاله المازري ولو بسط عليه شيا طاهرا ولو لم يجده غيره ولو آمن من نجاسته وبفهمته أن موضوع ميتة النجس يعطى ولا تكره الصلاة فيه وهل الكراهة تعبد وهو اختار أو لشدة تقارها فلا يخرج علم القرن من خرج علم المازري الجواز بعد انصرافها أو انا وقع وزل وصلى في معاطن الإبل فهل بعيد في الوقت سواء كان عامدا أو جاهلا أو ناسيا أو أوالا في الوقت خاصة بالناسي وأما العمد والجاهل بالحكم فيعيد أبدأ

بالصور لم يؤمر بالإعادة وهو ظاهر المذهب وإن علمنا بالنجاسة قال يحضون بعيد في الوقت وعلى قول ابن حبيب بعد أبدأ في العمد والجاهل اه والتعليل بالنجاسة أظهر اه ولا حمل ذلك لم يعد الشارح ظاهر المذهب (قوله أى) موضع مباركها عندئذ اه لتشرب عللا وهو التشرب الثاني يعطى وهو الشرب الأول اه قاله تت وظاهر الخطاب اعتياده خلاف تقديره الكاتب فإنه قال إنما نهى عن المعاطن التي من عادة الإبل تغدو وتروح وأما لو بان في بعض المناسبات لحزنت الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بعيد في السفر اه وقوله وأما لو بان أن الخ يشعل ما لو بان تلبسه أو أوكرو عليه فلا يكره في محل الزلزل في العقبة ونحوها ثم إن تقديره الكاتب جارى في تفسير المعطن بحمل بروكها مطلقا سواء كان بين شربها عللا ونهلا وغير ذلك قاله عجم (قوله ولو لم يجده غيره) انظر مع أن صلواته في تلك الحالة

واجبة فضلا عن أن تكون مكرهة ولم توجد في غيره (قوله وبفهمته أن موضوع الخ) هكذا قال الخطيب واقتصر فيعيد قولان اعتياده وفي شب ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل ميتة أو حيوانا أو حيث شئت المراد بحمل بروكها مطلقا فاعده كلام ابن الكاتب (قوله فلا يخرج) أى إذا قلنا بأنه معطن بشدة التفر فلا يخرج فذلك قاله تت وخرج عن التعليل بنفاهة البقر (أقول) وأولى الخروج عن التعميد وقيل في العلة غير ذلك فقبل العلة كثر ترثها وقيل وسخها لأنها تقصد السهول فيجمع النجاسة فيها وقيل سورا تحتها وقيل غير ذلك (قوله فهل بعيد في الوقت) استظهر بعض الشيوخ أن المراد بالوقت الضرورى أن علمنا بالنجاسة أو قلنا أنها ماوى الشياطين أو لسورا تحتها أو تعبدنا فطر المراد بالوقت (قوله فيعيد أبدأ) مقتضى قوله بناه أن الإعادة لا بدية وجوباً بالإنه لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط الخ فالناسب ما تقدم أن يحمل الإبدية على وجه الاستصحاب كالأهل عليه ببعضهم

(قوله بناء على تعارض الأصل) وهو الطهارة وقوله والغالب هو التحاسة لأنه لا يخفى أن هذا الأنسب ما تقدم من قوله ولو بسط عليها طاهرا (قوله في حد الاعادة) أي فيما تجده الاعادة وتضيطة الاعادة وهو يرجع للكيفية (قوله أو كيفما) أي صفتها (قوله أو متبناها) أي أفعالها التي يرجع إليها أو تنصفها وهو راجع للكيفية (قوله هل تجد) أي تضبط وتعين (قوله ومن ترك فرضا) أي من الخمس وطلب فضله بسعة وقته ولو ضرر بالباطل ما تكررا فان لم يطلب بسعته وانما طلب بضيقه لم يقتل وسكت المصنف عما تركه فرضين وقد أشاره ابن عرفة في حاصله وتركه فرضين مشترك في الوقت فغفر له ما يخص ركعتي في النهار بتعين واليستنعي أما النهار ستان فواضح لانه لم يبق لأدراك الظهر الا ركعة فلو أخر لبقاء أقل من ذلك لم ين أن لا يقتل بالظهر لانه ما صارت فائتة لكون الوقت اذا ضاق اختص بالآخرية والفائتة لا يقتل بها وأما العشاء أن غلانه اذا ضاق الوقت اختص بالآخرية فلعشاء أربع وبلغ بركة لانه اذا ضاق الوقت اختص بالآخرية والفائتة لا يقتل بها وقد صرح ابن بشار بذلك وأنه المشهور ويستفاد منه أنه بقدر الثانية دون الاولى عكس ما تقدم (قوله آخر) أي آخر وجوب بأي أخره الامام أو نائبه أو جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر فاتهم بقومون مقام الامام أو نائبه ثم إن ظاهر قوله أخر لبقاء ركعة أنه لا يقدره الطهارة وهو المناسب لحرمة العام ويحتمل أن يقدره الطهارة اذا الصلاة لا تكون بدونها وعلى هذا فنقل بقدره الطهارة الترابية وهو المناسب لحرمة العلماء والمائة لان الأصل وعليه فانما قدرت الطهارة للمائة وخاف باستعمالها فوات الركعة فينبغي أن يجري فيها الخلاف السابق في قوله (٢٣٧) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف والرابع القول بالتيمم انتهى وفي تقرير

بعض الاشياخ ترجع الاول وهو أنه لا يلتفت تقدر الطهارة أصلا التي هو ظاهر المصنف وهو الطاهر (قوله وقتل بالسيف) أي ان كان له أو مبعدا أو اقلاقه لا يطالب به بحيث إذا بشر وعنه) إشارة الى اخصاري المصنف وهو أن قوله فرض أي أقر عشر وعنه دليل قوله بعد والمجاهد كافر (قوله قبل يهدد) أي بالقتل (قوله ولا طمأنينة) أي ولا اعتدال (قوله يضرب عنقه) لأنه ينفس خلافا لبعض أصحابنا في أنه ينفس بالسيف حتى يصل

قولان بناء على تعارض الأصل والغالب فقوله في الاعادة أي وفي حد الاعادة أو كيفما أو متبناها قولان هل تجده بالوقت مطلقا أو بعد الوقت في الناسي لاقى غيره (ص) ومن ترك فرضا أخر لبقاء ركعة بعد تبنيها من الضر ويرى وقتل بالسيف حدا ولو قال أنا أفعل (ش) يعني أن من امتنع من أداء الصلاة فرضين وأقر عشر وعنه فإنه لا يقتل بذلك بل يهدد ويضرب ولم يزل معه كذلك الى أن يبي من الوقت الضر ويرى مقدار ركعة كاملة يسجدتها من غير اعتبار قرائن فائتة ولا طمأنينة للخلاف فان قام الفضل لم يقتل والقتل بالسيف في الحال يضرب عنقه حدا لا كفر اعتدال خلافا لان حبيب ولو قال أنا أفعل مع مجامعة على الترك ولم يشتر لانه ينهم على التأخر حتى تصير فائتة فلا يقتل بها الا لارق على المذهب بين أن ينفع قولوا فعلا أو ينهم فعلا كالوعد به ولم يفعلها لان عدم امتناعه بالقول لا أثره وانما يقتل لاجل الترك والترك يحتمل فيه فليقتل بمقابله وقال ابن حبيب اذا قل أنا أفعل لا يقتل ويبلغ في أدبه (ص) وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره (ش) يعني أنه عما تروى على قتله حدا لا كفر الصلاة عليه وعدم اخفائه قبل يسم كعبه من قبو والمسلمين فعلى المذهب انه يصل على غيره أهل الفضل والصلاح وترثه ورثته وتؤكل ذبيحته ويدفن في مقابر المسلمين من غير اخفائه قبره وعلى مقابله عدم الجميع (ص) لا فائتة على الأصح (ش) يصح عطفها على

أوعوت (قوله حدا) رواه ولو كان حدا سقط بونه قبل إقامة الحد عليه بعض الحدود ويمكن الجواب بأن عصبته انما هي من ترك الفعل فتوبته انما تكون بالشروع في الفعل لان مجرد قوله تبت وهو لم يشروع في الفعل (قوله خلافا لان حبيب) فانه يقول يقتل كفرا (قوله لانه يهتم على التأخير الخ) هذا يقتضي أنه اذا وجب قتله غسل وان خرج الوقت لانه لا يقتل وهو ضعيف بل النص من أنه يقتل ولا يقال لا يقتل لانه فائتة لان الفائتة التي لا يقتل بها فائتة لم يحصل ما طلب في وقتها (قوله وصلى عليه غير فاضل) أي يكره للفاضل أن يصل عليه زجرا لامثاله (قوله ولا يطمس قبره) أي يكره فيما يظهر (قوله فعلى المذهب) أي فينبغي على المذهب أي المعتدل من كونه مسلما غير كافر (قوله لا فائتة) أي فائتة لم يطلب بها في الوقت والاى الى أن لا يقتل أحد لانه يؤخر الى أن يبي مقدار ركعة ثم يظهر فيقول الوقت فنقول لاقتل بالفائتة هكذا روى بعض الشيوخ وهو ظاهر موقوف لنفاه قول المصنف أخر لبقاء ركعة يسجدتها من أنه لا يعتد بتقدير الطهر صونا لله فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول عجم ان الركعة الاولى باقية بالمسلى خالي من طمأنينة ونحو ذلك لانه يدرك بها الوقت وخلصته أهلا كان لا يعتد به الطهر من المعاصي أهلا لادن من الطهر فانما يظهر بالمسلك كونه فرضا مستلزمات الوقت وحيث فات الوقت فما أصبح الآن تصل الصلاة كلها طمأنينة واعتدال ونحو ذلك (قوله على الأصح) أو قال على القول ببل على الأصح لكن أن لا يلى أن ترجع هذا القول انما هو للآزري لأن شاكلا لم يوافقنا التزم حيث أشار بالقول للآزري وبالترجيح لأن يونس وبالظهور لأن يشهد بالاختيار للشي ولم يلتزم أنه متى وجد قولنا ولأن يشهد عاذه من هذه المواد كما هنالك (قوله يصح عطفها الخ) التقدير عليه وقتل في فرض من لاقى الفائتة ولا يخفى ما فيه فان الفائتة من أفراد الفرض فلا يظهر العطف

الآثرى الى قوله في وجه النصب عطفنا على فرضنا الخ (قوله ونصبه عطفنا على فرضنا اعتبار وصفه) أى أنه معطوف على فرضنا باعتبار تقديره بكونه حاضرا والاحسن أن نقول معطوف على صفة فرضنا أى فرضنا حاضرا (قوله ورفعنا عطفنا على المعنى) أى عطف جمل وصفه أن لا لا تعطف الجمل بل المتردات (قوله حديث عهد بالاسلام) أى حديث علم بالانصاف بالاسلام أو بالسلامة (قوله كالمرتد) أى ثلاثة أيام وقوله كالمرتد أى غيره فلا يبقى آمن أفسر المرتد (قوله على أرجح الروايات) أى عن الامام ثم يجوز أن يكون على حذف المضاف أى وعلى أرجح الروايات ويجوز أن يكون حالاً أى حاله كون ذلك آتيا على أرجح الروايات (وقيل الاذان في الاذان اسم مصدر وأن يقال أذن المؤذن الصلوات أعلم حاله الفصل بالفتح أى اسمان فعل بالتشديد مثل ودع ودعا واسلم سلاما وكم كلاما وزوج زواجا وجهر جهرا فاله في الصباح (قائمة في الاذان شرع في السنة الأولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل بقوله تعالى اذا فؤدى الصلاة لأية وعليه مشروعيته بالقرآن وقيل في كماله الاسراء (قائمة أخرى (قائمة أذن العصر بل أذن العصر فاله البدر (قوله وما يتبعه) أى من الأامة (قوله الاعلام الخ) أى فيكون اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله بأى شيء كان) وأما اصطلاحا فهو الاعلام بدخول وقت الصلاة لئلا يخطئ خصوص على وجه مخصوص (قائمة (قائمة حاصل ما رزاه عجم أن الأامة أفضل من الاذان والأامة مولى الأامة والاذن فيه من نية أى نية الفعل ولا يشترط فيه نية التقرب فلا بد أن ذكر الله تعالى ثم بدله أن يؤذن ابتداء التكبير ولا يبنى على التكبير (٢٣٨) الأولى لوقوعه بلائية كاذره الطغياني (قوله مستحق) أراد به الاشتقاق

الضهير المقدس مع جاز بعد قوله وقيل أى فيه لافائة ونصبه عطفنا على فرضنا باعتبار وصفه أى فرضنا حاضرا لافائة والجليل على تقدير حاضرا قوله آخر بقا كرمه الخ ورفعنا عطفنا على المعنى أى الفرض الحاضر يقتل تاركه لافائة فلا يقتل تاركها (ص) والجاحد كافر (ش) أى والتارك الجاحد شر وعرة الفرض أو مشرو وعرة كرم أو نحوها ووضوء وليس حديث عهد بالاسلام ككفر انفا قبل اجماع واستتاب كالمرد عند الاكثر على أرجح الروايات ولما تكلم على الوقت شرع بتكلم على ما بعده بدخوله فقال

وقيل في الاذان وما يتبعه * وهو لغة الاعلام بأى شيء كل مشتق من الاذن بفقتين وهو الاستماع أو من الاذن بالضم كأنه أودع ما علمه أذن صاحبه وأذن بالفتح والتشديد أعلم وأذن بفتح كسر أباح واستمع ومنه حديث ما أذن الله لكى كأنه لنبي يفتي بالقرآن وفى الاذان لغة ثانية الاذن (ص) من الاذان لجماعة طلبت غيرها في فرض روقى (ص) يعنى أن الاذان في المصروف كل مسجد يسنه على المشهور للجماعة لافائة تطلب غيرها في فرض لا غير وقتى أداى اختيارى ولو حكا لا يختص بخروجه فخرجه فيعيد الاداء لافائة فيكره الاذان لها لا وقتى اذ هو وقتى لقوله عليه الصلاة والسلام لا وقت لها الاذنى وبالاختبارى الضرورى فلا يؤذن فيه وكذا الوخشى به خروج الوقت ودخل بقولنا ولو حكا الصلاة للجموعة

الاكبر (قوله كأنه أودع) بوجه لاخذه من الاذن ولما كان توجيه أحسنه من الاستماع ظاهر الم بتكلم عليه (قوله وأذن بالفتح والتشديد) أى الذى هو فصل الاذان (قوله وأذن بفتح وكسر) قصد استيفاء تصرف تلك المادة (قوله أباح) هذا معنى على حديث وقوله واستمع معنى آخر على حديثه وباقى أيضا معنى علم ومنه فأنوا بغير من الله ورسوله (قوله ومنه) أى ومن كونه بمعنى استمع (قوله ما أذن الله) بكسر الهمزة أى ما استمع قال الهوى بمعناه ما استمع والله لا يشفع مع من عجم أراد به

لازمة من القبول والرضا (قوله كأنه) يشع القائل (قوله يتفق بالقرآن) قال الآثرى أى آخرى عبد الملك عن الربيع عن الشافعى أن معناه يصر والترافق وتفقها أو تحقق ذلك في الحديث الآخر زيو القرآن بأصواتكم وهذا ناسخ إلى أن القراء على الخان حائرة وهو مذهب الشافعى وأما عندنا فأكبره فعلى مذهبا يفسر يتفق يستغنى عنه فذهبنا بغير التفتي بالاستغناء وقوله في الحديث زيو القرآن بأصواتكم مقلوب أى زيو أصواتكم بالقرآن (قوله الاذنين) بفتح الهمزة وكسر الزال (قوله وفى كل مسجد) تلاصق للمسجدان أو تقاربا أو أحدهما فوق الآخر مثل ذلك المسجد الذى فيه أهله ولا يجوز لهم ذلك القسم ابتداء لان ملكهم فدارت عنهم بالقبض (قوله سنة على المشهور) راجع للامرين خلفا من يقول انه فرض كفاية في البلد وفى كل مسجد والراجع أنه سنة باعتبار كل مسجد أى باعتبار المساجد أو ما فى المصروف واجب على الكفاية فقاتلون تركه (قوله لا لا تخذ) فيكره (قوله التى تطلب غيرها) فى حضرا أو سفر وأما التى لا تطلب غيرها فيكره لها الاذان (قوله وفى فرض) احتراز بمن السن والنوافل فالاذان له لم يكرهه (قوله وقتى) خرجت الحاجة فيكره الاذان لها قال عجم والظاهر أن الاذان فى الضرورى كالاذان للقوات ولكن يرد عليه الاذان فى الجمع كان جمع تقديم أو تأخير فانه اذان فى غير اختيارى مع أنه مشرووع على ميل السنة وسياق الجواب بأنه اختيارى حكا (قوله اذ هو وقتى) أى اذ الفرض قائم وقتى أى ذوق وقت وهو وقت نكركها (قوله فلا يؤذن) أى يكره (قوله وكذا الوخشى خروج الوقت) بأن طعن خروج الوقت فيجزم بنى ما نأشك والظاهر أنه يكره وفي مسائل الشيخ ابن حنبل من الآثار خبر بن

تقدبا

لابأس بالاذنان ما لم يخرج الوقت للمستحب وأول الوقت أولى له (قوله كما يستظهر) راجع للشبه أي قوة أي بكراهة أي بكراهة على الظاهر (قوله أن المشهور أن الاذنان ستة الخ) مقابلهما قال ابن عبد الحكم من وجوب الاذنان الثاني فمسلان كان الأول مشروعية فظاهر العارضة أن الخلاف في الاذنانين معاصر مسلم (قوله يعني أن الاذنان) أي بالعلمي المتقدم إذا المراد به أولاً الفعل وترجيع الضمير عليه باعتبار الكلمات (قوله باعتبار جله) أي وأما باعتبار كماله فهي ثمان وستون كلمة في غير الصبح وست وسبعون في أذان الصبح وهذا هو الصواب خلافاً لما قاله وكلمة اثنتان وستون (قوله ثلاث مقتضى الخ) فيه نظر لأن الضمير راجع لكل كلمة وكل واحد منها قد ذكر مرتين فهو زمان قولك لعل الحال متى أي اثنين اثنين وإنما يقتضي الترتيب لو عاد الضمير على التكثير فقط وليس كذلك (تنبيه) لو أقر الاذنان أو شفع الأقامة ولو غلط المخرج والظاهر أن تواتر كثره كثر ترجيعه وانظر لو أقر نصفه هل يكون كلفاً وهو الظاهر أو يغفر كونه أقله ويجري مثل هذا التفصيل في شفع الأقامة (قوله صادرة على الله عليه وسلم) أي حيث قالها بالآل فأمره يجعلها في هذا الصبح لا من غير (قوله وقول عمر بن الخطاب) جواب عما (٣٢٩) يقال إن المشروعية من غير (قوله إنكار على المؤذن) أي لا تسرع لها بجعلها

تدعيها وأخيراً فيؤذن لها ولا يؤذن له من الكفاية أي بكراهة كالاستظهار وأشاركه قوله (ولو جمعة) إلى أن المشهور أن الاذنان ستة ففيها كغيرها من الصلوات (ص) وهو متى (ش) يعني أن الاذنان باعتبار جله السبع عشرة وأما التسع عشرة في الصبح متى يفتح فتشديد من التثنية ما عدا الجملة الأخيرة فظاهر ما يفرد لا يفتح فتكون تخفيف المصدول عن اثنين اثنين ثلاث مقتضى الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه لجميع الكلمات قول المؤلف (ولو الصلاة تخير من النوم) المشروعة في أداء الصبح خاصة فتنبه على مذهب المدونة وهو المشهور خلافاً لابن وهب في إفراده أو اقتصر في التوضيح على أن مشروعتها في الصبح صادرة على الله عليه وسلم كالذكره صاحب الاستذكار وغيره وقول عمر بن الخطاب يرضى الله عنه اجعلها في أداء الصبح حين جاء يؤذن بالصلاة في جملته دائماً فقال الصلاة تخير من النوم وانكسر على المؤذن أن يستعمل شيأ من ألقاظ الاذنان في غير محلها كما كرمات التلبية في غير الموضع ١٥ وانكسر المؤلف على شهرتها خاصة ما ابتدأ الصبح فلم ينبه عليه فقره ولو الصلاة تخير مبتدأ وخبر والجملة محكية في محل نصب خبر كان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي ينشئ هذا اللفظ (ص) مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولاً (ش) يعني أنه يسن المؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولاً ويكون صوته في الترجيع مساوياً للصوت في التكبير وهذا هو المعتمد ويحتمل أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته في التكبير فتقوله أولاً لا يحتمل للشهادتين ويحتمل التكبير وعلى هذا القول يكون صوته في التكبير مساوياً للصوت في الشهادتين قبل الترجيع ثم لا بد من إجماع الناس لها ما عدا ما يحصل به الأعلام والالابكن أنما بالنسبة وإنما طلب الترجيع لعل أهل المدينة ولا ثم الرأى على الله عليه وسلم بما يأخذون من حكمته ذلك اغاظة الكفار وألاناً بالمحذورة أخفى صوته بها محبة من قومه لما كان عليهم شدة

لأمر الرقعة وهي الرقعة لا يقتضي خفض صوته وليس كذلك (قوله يعني أنه يسن الخ) أي خلافاً لسل الاذنان يتر كقول الأئمة مقتضى مذهبنا كونه ركناً يسل الاذنان يتر كغير ظاهر (قوله أن يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولومن المؤذن المنفرد بظاهره أن الترجيع اسم للعود إلى الشهادتين وهو صريح من الحجاب وكلام الأصحاب ظاهر فيه ويحتمل أنما يسن أن يأتى به أو ليجوع وهو ظاهر فانه الخطاب (قوله ويكون صوته الخ) أي وأعلى أي أرفع أو لا صوته بالتكبير لتمامه ثم خفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوي رفعه بالتكبير أو أعلى كافي (قوله ويحتمل أن يرجع الخ) ظاهره أنه مجرد احتمال لا قول وقوله هذا هو المعتمد يقتضي أمقوله وهو الحق بل هما قولان يحتملها المصنف ولكن الأول هو المشهور (قوله ثم لا بد من إسماع الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل بالأعلام) المناسب أن يقول يحصل بالعلم والالابكن أنما بالنسبة أي لأن الترجيع يكون من جهة حقيقة الاذنان ينبوع التي أخفاها أولاً فلا يكون أنما بالنسبة الترجيع وفيما أنه كيف يمكن مع أنه ملاحظ أنه ليس من أصل الاذنان بل من كماله كما يقولون تلك الآية لا تصرف في كونها من حقيقة الاذنان وإنما هي الشارح على ذلك لقولنا الميزان يترجمنا غلط بعض المواضع للمؤذن فيبقى صوته حتى لا يسمع وهذا غلط ١٥ (قوله اغاظة الكفار) أي بظهور وجود الله

لأمر الرقعة وهي الرقعة لا يقتضي خفض صوته وليس كذلك (قوله يعني أنه يسن الخ) أي خلافاً لسل الاذنان يتر كقول الأئمة مقتضى مذهبنا كونه ركناً يسل الاذنان يتر كغير ظاهر (قوله أن يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولومن المؤذن المنفرد بظاهره أن الترجيع اسم للعود إلى الشهادتين وهو صريح من الحجاب وكلام الأصحاب ظاهر فيه ويحتمل أنما يسن أن يأتى به أو ليجوع وهو ظاهر فانه الخطاب (قوله ويكون صوته الخ) أي وأعلى أي أرفع أو لا صوته بالتكبير لتمامه ثم خفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوي رفعه بالتكبير أو أعلى كافي (قوله ويحتمل أن يرجع الخ) ظاهره أنه مجرد احتمال لا قول وقوله هذا هو المعتمد يقتضي أمقوله وهو الحق بل هما قولان يحتملها المصنف ولكن الأول هو المشهور (قوله ثم لا بد من إسماع الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل بالأعلام) المناسب أن يقول يحصل بالعلم والالابكن أنما بالنسبة أي لأن الترجيع يكون من جهة حقيقة الاذنان ينبوع التي أخفاها أولاً فلا يكون أنما بالنسبة الترجيع وفيما أنه كيف يمكن مع أنه ملاحظ أنه ليس من أصل الاذنان بل من كماله كما يقولون تلك الآية لا تصرف في كونها من حقيقة الاذنان وإنما هي الشارح على ذلك لقولنا الميزان يترجمنا غلط بعض المواضع للمؤذن فيبقى صوته حتى لا يسمع وهذا غلط ١٥ (قوله اغاظة الكفار) أي بظهور وجود الله

وانفراد بالعبودية ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ساكتها) تفسير لقوله موقوف الجبل (قوله وعليه سكنت) من عطف
 اللازم لان الوقت يقتضي السكوت (قوله اختار شيوخ الخ) قضية ذلك ان الخلاف في جميع جهه وخس ابن رشد الخلاف بالتكثير بين
 الاولين قالوا ما غرهم علم ان الفاضله لم ينقل عن احسن السلف والخلف انه ينطق به الاموقا اه (قوله والجميع جائز) أي وكل من
 الاعراب وعدمه جائز أي لا يختل تركه الاذان فلا يتأني ما تقدم من أن الاولى تكون الجمل في الاذان ساكنة (قوله الواجبة)
 أي التي يختل الاذان تركها (قوله مثل الصفات السابقة) أي جنس الصفات لانه لا يتقدم الاصفه واحده وهي قوله مني وقوله
 واللاحقه كقوله بلا فصل الخ على ما بين (٣٣٠) (قوله أي يكره ذلك) ظاهره ولو طال الفصل وبطل الاذان أي

فليس الاذان كالصلاة النافله في
 حرمة قطعها (قوله أي ويرد بعد
 فراغه) وجوبه وان لم يكن المسلم
 حاضرا أو أجمع ان حضوره لا يكتفي
 بإشارة في حالة الاذان والملي كلؤذن
 في جميع ما ذكر كما يقول الشارح
 ويبحث فيه بأن الفصل في الاذان
 اذا طال يبطل بخلاف التلبية
 وأيضا التلبية استمرارها بعد
 الاتيان بالملي واجب بخلاف
 رد السلام فله واجب اه وتأمل
 ولا رد على قاضي حاجة أو جامع
 ولو بني المسلم لانها وان شاركا
 الملي والمؤذن في كراهة السلام
 عليهما لم يجب عليهما الرد بعد
 الفراغ لانها في حالة تنافي الفكر
 (قوله حيث أصبح الرد) أي أذنت
 فلا يتأني أنه مطلوب (قوله ليس
 لها وقع في النفس) أي تأتفرق
 النفس لكون قطعها ليس بمحرم
 (قوله والصلاخ الخ) كانت فوضا
 أو نفلا (قوله لا اعتقاده أنه غير
 أذان) يعلم منه أن الطول ما يحصل
 به السماع اعتقاد أنه غير أذان
 وأما لو تأتفرقت غيره ولا ينفق

بعضه لتي صلى الله عليه وسلم فدعاء عليه الصلاة والسلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع ولا
 ينتفي هذا بان تنافسيه كالملي في الخ (ص) يجوز (ش) أي موقوف الجبل ساكنة قال
 الجوهرى من حرف أسكنه وعليه سكنت المازرى اختار شيوخه صفية جزمه وشيوخ
 القرويين تأخره والجميع جائز اه فليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة
 واللاحقه كما هو عليه كلام المؤلف وانما جعل الاذان مبنيا لامتداد الصوت فيه وأعربت
 اللاحقه لانها لا تحتاج لرفع صوت الاجتماع عندها والسلام من المن في الاذان مستحب
 (ص) بلا فصل ولو بإشارة لكلام (ص) يعني أن الفصل بين كلمته يخرج عنه من نظامه فلا
 يفصل بينهما بسلام ولا رد ولا بإشارة بسلام أو غيره ولا يفرض ذلك أي يكره ذلك ولم يأت المؤلف
 بهذا الوصف صريحا بان يقول مثلا متصلا على وتيرة الاوصاف قبله مناسبة قوله ولو بإشارة
 لكلام أو حاجة أي ويرد بعد فراغه كما ورد المسبوق على الإمام اذا غرض من صلاته ولم يكن
 الإمام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث أجمع له الإشارة في الصلاة دون الاذان هو
 أن الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس فلا وجوب فيه الرد بإشارة تنطرق إلى الكلام لفظا
 والصلاة لا تعظمها في النفوس لا يتطرق فيها من الإشارة إلى الكلام والملي ملحق بالمؤذن
 (ص) وبني ان لم يبطل (ش) أي وان حصل شيء مما يمسك أو غيره عدا أو سهوا بان لم يبطل
 فان طال ابتداء الاذان لا خلاه بنظام الاذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير أذان
 ولا يعلم من كلام المؤلف صريح الحكم في فصل كليات الاذان من كراهة أو حرمة قال سنده
 أما كلامه فمكره ولا يختلف فيه وانظر الحكم في غير الكلام من كل أو شرب والظاهر أنه
 كذلك وقوله في العمدة ونعم الاكل والشرب والكلام ورد بالسلام يبنى أن يكون مراده
 بالمتع الكراهة (ص) غير مقدم على الوقت الا الصبح فبدس الليل (ش) يعني أنه يشترط في
 الاذان أن لا يكون مقدما على الوقت اجماعا لقوات فائدته وهو الاداء بدخوله فيعاده بعده
 ليعلم من قدمي من أهل الدور أن الاذان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تقديم أذانها
 بدس الليل الاخير كما طه الجزولي وقيل ان الاذان المتقدم هو السنة وهو ما يفيد كلام
 سنده وأما تقديمه فمستحب ومقتضى كلام سنده أنه لا يؤذن لها أذان ثان عند طلوع الفجر وهو
 مقتضى كلام المؤلف وكلام صاحب المدخل يفيد أنه يطلب لها أذان ثان عند طلوع الفجر
 بل يفيد أنه مسأولا في الاول في المشروعية وانما خرجت الصبح عن أصل المشروعية فلا تان

على أذان الاول ولوربها وإقامة مثل الاذان فأنفك كله عجم (قوله والظاهر أنه كذلك) بدليل
 أي يكره فخاصة ان الفصل بكل من الكلام أو الاكل أو الشرب يكره ولا حرمة ما لم يصب على صبي أو أعى أو دابة أن ينقع في بر
 وشبهه أو نسي نكف ماله أو لونه أو فلتسليمه يعني ان قرب أو يندى ان بعد (قوله غير مقدم الخ) خبر ليندا محذوف أو حال (قوله
 الا الصبح) يجوز رفعه على البدلية من الضمير المستتر وهو المختار والنصب لانه مستثنى من مني (قوله يعني أنه يشترط في الاذان
 الخ) أي فغفله قبل الوقت حرام كما صرح به عجم (قوله كما طه الجزولي) حاصل ذلك أنه ليس لها الاذان واحدة تقدم على موضعه
 (قوله وأما تقديمه فمستحب) في العبارة متضاربة وذلك لان قوله المتقدم يفيد أن سندا يقول بان لها أذانين الاول هو السنة
 والثاني مستحب وقوله وأما تقديمه يؤذن بأنه أذان واحد الآن تقديمه مستحب (قوله أنه مسأولا في المشروعية) المناسبان

يقول في السنة لان المشروعية تصفق بحمل الاول سنة والثاني مستحب بل أقول كلام صاحب المغفل يشذ تعدد الأذان في سبب الليل
 الاخيرة قال والسنة المتقدمة في الأذان أن يؤذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوفاها متتالية يؤذن في الظهر من العشرة الى خمسة
 عشر وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة وفي الشاء كذلك والصحيح يؤذن لها على المشهور من سبب الليل الاخير الى طلوع الفجر وفي كل
 ذلك يؤذن واحد بعد واحد ثم كرأ المؤذن الاخير يؤذن عند طلوع الفجر اهـ فقوله الشارح مطلب لها أذان ثان لا يفهمه كما
 علمت وقال عجم الذي ينبغي ان كل واحد من الأذنين سنة كما في اذان الجمعة وينبغي أن الثاني آكد من الاول (أقول) وهو يرجع
 لكلام صاحب المغفل وان خالفه في زيادة ينبغي ان يقول ان الاول مستحب والثاني هو السنة والذي يفهمه النقل كما أفاده محشي نت
 أن الاول هو السنة فقط وأما الثاني فهو مستحب لاسنة وذلك لانه لو كان كل منهما سنة لكان أذان الصبح حاصل في وقتها كما كان الاول
 حاصل في وقته ولم يقولوا أذان الصبح يقدم على وقتها مع أنهم قد قالوا ذلك ولكن انبهوا على ذلك أي على أن كلامه ماسنة فاذن المقالات
 أربعة ليس لها الأذان واحد يقدم لها الأذان كل منهما سنة الاول سنة والثاني مستحب وعكسه وقد علمت ما رتضاه محشي نت من
 كون الاول سنة والثاني مستحب وقد عارض بعضهم لسند يؤخذ من كلام الخطيب قوة وشارحنا له خلافا حيث قال ويقضي كلام
 سندنا في تعالفاي واعتقده (وأقول) وهو المتبادر من لفظ سندنا خلافا لأفاده الخطيب بل في شارحنا الاشارة الى امرين فقوله أن
 الأذان المتقدم الخ للقبيلان لها أذان ثان ياتي على فهم الخطيب وقوله ويقضي الخ ياتي على التبادر من لفظه وقد تقدم أنه فهم اللقائي
 وورد ما يفيد مشروعية الأذنين فإذا علمت هذا كله فالتقسيم اميل الى ما قلناه (٣٣١) محشي نت فندبر (قوله دليل)

وهو قوله على افعه عليه وسلم
 إن بلا ينادي بليل فكلا
 واشربوا حتى ينادي ابن أم
 مكتوم (قوله ولا ينادي
 الخ) معطوف على قوله
 دليل (قوله التأهب)
 أي الاستعداد (قوله
 وفصله التخليص) أي
 الظلة أي الصلاة في الظلة
 (قوله على صفة الأذان الخ)
 أقول هذا أدرج ما تقدم
 في شرطه بأن يقول وصحته

دليل في ما عداها على الاصل ولا ينادي التمس وهم نائم محتاجون الى التأهب وادراك فضل
 الجماعة وفضيلة التخليص بخلاف غيرهما من الصلوات فلم يتركهم متصرفين في أمسألهم فلا يحتاجون
 الى أكثر من الاعلام بدخول الوقت ولما فرغ من الكلام على صفة الأذان التي يحل عدمها بالصحة وقد
 لا يخل شرع في شرطه التي يلزم من عدمها العدم بقوله (ص) وصحته بالسلام وعقل وذكرة
 وبإرخ (ش) أي بشرط صحة الأذان أن يكون فاعله مسلما مستمرا عاقل ذا ذكر اعتقدا بالاعلان لا يصح
 من كفر اذا ابتدئ بجهره وقوله لا يكون به مسلما وقال ابن عطاء الله يكون مسلما وارضاء
 بعضهم وعلى أنه يكون مسلما يرجع عن الاسلام يكون مرتدا ان وقف على الدعاء والا فلا ولا يصح
 الأذان من مجنون وسكران وصلي لا يملكهم ولا يصح من امرأه ولا حتى مشكل وعدم فهم من الصبي
 المبلول ولو وجد غيره وهو مذهب المدونة وقيل يصح مطلقا وقيل ان كان مع نساءه وفي موضع
 لا يوجد غيره فيه وقيل ان كان ضابطا وأذن في حاله بالغ وهذا الاخير ما من عرفه للقبلي قال الخطيب
 قلت لا ينبغي أن يختلف فيه اهـ ويجري مثله في الإقامة فانه يشترط فيه لما يشترط في الأذان

بعد تقدم على الوقت وكذا وكذا خصوصا وقد قال الشارح في ما تقدم يعني أنه يشترط الخ (قوله مستقر الخ) فلما رتب بعد الأذان فانه بعد
 حيث كان الوقت يقيان أو خرج الوقت فلا عاذا فتم بطل ثوابه كذا قال عجم (أقول) لا ينبغي أن تفرقه حيث سلت وهي الاعلام ومقابل ذلك
 ما نقله الخطيب عن التواد من أنهم أن أعادوا الأذان فحسن وان اجتزأ برك أجزأهم اهـ ووجهه ظاهر وان كان نقل عجم يفيد ضعفه
 (قوله وقال ابن عطاء الله) هو الراجح ومقتضى عجم قائلا فلا وذن الكافر كان بأذانه مسلما عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح
 يقتضي أن فيه خلافا وليس كذلك (قوله ان وقف على الدعاء) أي عرف أركان الاسلام من وجوبها وتوصووم ذكرا (قوله ولا الاذلا)
 أي وان لم يوقف على الدعاء لا يكون مرتدا ثم ان ادعى عدوا فام عليه دليل قبل منه الا فلا (قوله وهو مذهب) الظاهر حذف الواو
 ويكون خب جعدهم (قوله وقيل يصح مطلقا) أي وجد غيره أم لاسوله كل مع نساءه وفي موضع لا يوجد غيره أم لا كان ضابطا أم لا أذن نعا
 بالغ أم لا (فان قلت) كيف يصح أذانه مع عدم الضبط ومع عدم تبعته لا اذان غيره كاهو قضية الاطلاق في ذلك القول (قلت) لعل الصحة
 لكونه وان لم يكن ضابطا وافق ما في نفس الامر (أقول) لا ينبغي بعده هذا القول ولفظ ابن عرفة وفيه من المسمى المميز ثالثا لم
 يوجد غيره وكان ضابطا تعال بالغ (قوله وقيل ان كان ضابطا) أي طلا وقت كافي الخطيب (أقول) انتقوا على تلك العبارة وظاهرا أنه
 لا بد من الامر من كونه ضابطا لا وطا ويؤذن تعال بالاذان بالغ (أقول) هو مشكل لانه اذا أذن في حاله لم يكن ذلك فالتظاهر لا كسقاء
 حيث لم يحل بشي من أركان الأذان إلا ان قال الواو أعني أو أي وأذن تعال غيره أي تعال الاذان بالغ غيره أو تعال لم ياتي آخر (فان قلت)
 الحكم ظاهر في الطرف الثاني وهو من كان تأهبا بالغ وأما الطرف الاول أعني كونه ضابطا فكيف يصح تقليله كونه غير بالغ (قلت)

الفرض أنه ضابط وعلم بالصدق فلا مانع حينئذ من تقليده هكذا ظهر والله أعلم وهو الموفق للصواب (قوله حيث لم يتحقق حصول الأذان) أي لم يتحقق دخول الوقت (قوله وإن لم يعتد بالخ) أي بحيث يعرف الوقت بأقامته ثم هذا مشكل وهو أن إقامة الصبي مستحبة وإقامة البالغين سنة فكيف يجوز التسحب عن السنة (قوله ولم يكن ضابطا) أي بأن لم يكن ضابطا حيث لم يأت فيها بمحظ (قوله متطهر) أي تطهيره متطهر وفيه جواز الأول (قوله فيكون كالعلم الخ) فربيع على قوله متطهر من الحدث الأصغر الخ (قوله انتفع الناس بعلمه) أي فإن تطهر من الحدثين وأذن بتأدية الناس إلى الصلاة (قوله بخلاف الأذان) فلا يكروا بل ارتكب خلاف الأولى (قوله في ثياب من شعر) الأولى في ثياب من شعر لانه الذي في الخطاب والتبائن بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شعر بستر العورة المغلفة فقط يكون فلا حين مختار (قوله وأسرأويل) معطوف على ثياب وهو من عطف العام على الخاص بأو (قوله لا توابخه) أي في فعله وقوله ولا عاقب فيه أي في فعله (قوله قلت لعل فائدته) تربي بحاشي من الجزم وشدة تورع والابوزيد حاضره (قوله لما تفرز) كذا في نسخة فاللام زائدة أي ما تقرر (قوله أي حسن الصوت (٣٣٣) الخ) جعل الشارح صيغة مفعولاً من الحسن والارتفاع وقصر الخطاب على

الارتفاع وجعل الحسن زائداً على كلام المصنف في فرع ويجوز الكلام والمؤذن يؤذن وقد كانت الصباية تقطع فله البد (قوله) انه يرجع فيه لاهل المعرفة اهـ على جهالة (قوله) تقطيع الصوت) أي عنده وتخططه وقال بعضهم التطريب مبد للمقصود وقصر غيره (قوله) وترعيده أي بأن يحصل فيه اضطراب (قوله) أنه أي أصبب التطريب خفة أي تشام خفة أو أن المعنى الأصلي له خفة قال في الصباح طر يطرب ياقه طرب من باب تعب وطر وب مبالغة وهو خفة تصببه لشدة حره وأسرور العامة تخصه بالسرور وطر ب في

وهذا حيث لم يتحقق حصول الأذان والأقامته صحيحة وإن لم يعتد على إقامته من تعشير إقامته ولم يكن ضابطا (ص) وينب متطهر صيت من تقع قائم الأعداء مستقبل الاستماع (ش) أي وينب أن يؤذن متطهر من الحدث الأكبر والأصغر لأنه ادع إلى الصلاة فيبدأ بها فيكون كالعلم العمل إذا تكلم انتفع الناس بعلمه بخلاف غير المتطهر واستحب ذلك لقيم أكدها وبكره تركها بخلاف الأذان وبكره أذان الجنب في غير المسجد والكراهة للقيم أشد ويستحب المؤذن والمقيم حسن الهيئة فلا يفسلان في ثياب من شعر كافي الخطاب وأسرأويل وانظر ما تقدم في الكراهة في الإقامة مع ما تقرر أن المكروه لا توابخه ولا عاقب قلت له فائدته لما تقرر أن ما شئت كراهته يكون التواب في تركه أكثر من التواب في تركه ما لم تشدد كراهة فعله أو أن العاتبة على ما شئت كراهته أكرم من العاتبة على مادونه وينب أن يكون صيغته أي حسن الصوت من نفسه لكن بغير تطريب فانه مكره ولما فاته التوسع والإقرار ابن راشد كذا أن مصر والكراهة على بله ما لم يتفاحش فيجزم التثاق وانظر ما حاد التفاحش والتطهر أنه يرجع فيه لاهل المعرفة والتطريب هو تقطيع الصوت وترعيده أصله خفة تصبب المرء من شدة الفرح والحزن من الاضطراب أو الطربة كالمال سند ويستحب أن لا يكون طارداً وكرهه يقوم بأمر المسجد وراى القريب ولا يفسد على من أذن موضعه أو جعل فيه صادق القول حافظا لحلقه من اشتغال الحرام محسناً أذانه وينب أن يكون من تفعالي محل أن أمكن ويستحب أن يكون قريباً من الميوت وينب أن يكون قائماً لا أعز من مرض وغوه وانظر ما طلب القيام لمعاليه السلف لأنه أقرب إلى التواضع وأبلغ في السماع وأجاز في المدونة أذان الركب لأنه في معنى القائم بل أبلغ في السماع وقال الزرقاني وقوله الاعتذار أي يؤذن لنفسه لا لغيره يدل عليه ما في المدونة وصريحه الخمي فقال قال ما في كسر ما أن القاعد الآن يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس اهـ وينب أن يكون مستقبل القبلة فلا يلتفت إلا لسماع الناس فيدور

صوته رجعه وند (قوله من الاضطراب) أي أن التطريب مأخوذ أي مشتق الاشتقاق لا كبر من الاضطراب الذي هو ويؤذن بمعنى التطريب (قوله والطربة) أي وأما خوتن الطربة كأنه مصدر طرب بمعنى طرب في التواء لأنه واحدة الاطرب (قوله) ويستحب أن لا يكون طارداً الجن الخطافي الاعراب يقال فلان لجان أي يحيط فاه في الختار فيظهر منه أن المعنى يستحب أن لا يلين فليست المبالغة مقصودة حتى يقيد بأن التذبذب على عدم المبالغة فيه فقط (قوله وراى القريب) أصل العابر قليو سوف بن عمر ونقلها الخطابي وهي ويؤانس القريب من المؤانسة (قوله) محسناً أذانه أي فاصداً أجره على الله والظاهر أن مثل ذلك أخذ أجره من وقف المسجد أو من بيت المال لكن بشرط أن يكون على قدر ما لم يعط من بيت المال أو الوقت لا يترك الأذان فيكون المحترمة زمنه أخذ أجره من المصلين أو من الوقت أو بيت المال وكان إذا لم يعط من ذلك يترك الأذان (قوله) وينب أن يكون قائماً فإذا نه سبالا فيعزده مكرهه (قوله في السماع) كذا في نسخة فإراد الاستماع (قوله أذان الركب) هذا يكون في السفر (قوله) الاستماع للناس فيدور أي جوازاً وظاهر كلام ابن بشر استحبته لقوله ان قصد المبالغة في الاستماع فهو مشروع وقد يقال المشروعية تستعمل فيما هو

أعم من المطلوب كالبيع والاجارة قبله بعض الشراح التي أقول أنه إذا كان يلتفت للاسماع يكون مندوبا ولا يحتاج لقررد (قوله) جواز الدوران المراد به الاذن لما تقدم (قوله وهو كذلك) فيه اشارة الى ترجيح هذا القول وان التقيا ياتي بعد ضعيف (قوله) وجاز ان ينتدى الخ) الظاهر انه أراد به ليس يكره ومغلا ينافي أخلاف الاول فتصديق أنه يجوز الاذان لغیر القبة يحترز قول المصنف مستقلا فيكون قصد أن خلاف ذلك المستحب خلاف الاول لا مكرهه (قوله لاسماعه) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن سمع الحاء كالأذان ويقه منه أن غير السامع لا يندب الحكاية وإن أخبر بالأذان أو رأى المؤذن وعلم أنه مؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كعمه وإذا تعدد المؤذنون فإنه يحكي الأول ان ترتب الاذان والاحكي اذان واحد ويندب الحاء كمتابعة المؤذن فان لم يتابعه أقر يستحب وهو الحكاية وترك آخر وقوله لاسماعه فيه أنه يحكي اذان نفسه ومجمل أنه يحكي لاسماعه نفسه وهل يحكي المؤذن مؤذنا آخر سمعه أو لا فلا ولا على الاول فيحكيه بعد فراغه (قوله) فقوله مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان واجيب بان التثنية تصدق بالشئتين عند العرب بالثنية في الكل وفي البعض فالثلث المذكور في الاذان ان حل على أعلى (٣٣٣)

الاذان أو على أدنى الرتب
كفي التتميد خاصة وهو
مشهور من مذهب مالك فأما
البدر (قوله الكتب الستة)
الضاري ومسلم والترمذي
والنسائي وأبو داود وابن
ماجه (قوله) والتهيل
والشهادة أي المشارة
بقوله أنه داخل فهو تهليل
بالنظر لقوله لا اله الا الله
وتشهد بالنظر لقوله أشهد
(قوله) لأنه تمجيد أي تعظيم
ناظر لقوله الله أكبر (قوله)
وتوحيد أي أفراد الله
تعالى بالوحدانية ناظر
لقوله أشهد أن لا اله الا الله
(قوله دعاء الى الصلاة) أي في
قوله على الصلاة والاولى
أن يزيد والفلاح أي ودعاء

ويؤذن كيف تسر عليه وظاهرها كل المؤلف جواز الدوران حال الاذان وهو كذلك وقيل بعد
الفراغ للكسمة واثنتان كان لم يقص من صورته فالاول والاثنان ورايهما لا يدور الا عند
الحاجة قال التونسي وبارئان، يندى الاذان لغیر القبة (ص) وحكاية لاسماعه لنتهي الشهادتين
(ش) أي ويندب حكاية الاذان لاسماعه بأن يقول مثل ما يقول المؤذن غير أنه سمع المؤذن فقوله
مثل ما يقول نخرجه أصح الكتب الستة وظاهر الامر الوجوب. وقوله ان يشيروا بن ذرقون
عندنا لكن القرينة الصارفة عنه تبعية قول الحاشي لقوله الهكي التي هو الاذان فانه
ابن عبد البر ويتابعه على المشهور لنتهي لفظ الشهادتين لان التكبير والتهليل والتشهد لفظ هو
في عبادة الله لا في تمجيد وتوحيد والحاجة دعاء الى الصلاة والاسماع ليس بدعاء اليها ومقابل المشهور
طلب حكاية الاذان بجمعه وروى عن مالك واختاره المازري واستظهره في موضع لا يورده
في صحيح الضاري وغيره وعليه فيدل عن الجمع بين الحوقلة أي بموضع حي على الفلاح
بقوله لا حول ولا قوة الا بالله زاد في وضعه الصلي العظيم ويكرر الحوقلة أو يعلى عدد الحوقلة
ويحكي ما بعد ذلك والحكمة في الابدال أن غير الجمع لنتي من الفاظ ذكر بعبادته كيه
الثواب كالمؤذن والجملة دعاء الى الصلاة والفلاح لا يحصل الا بجمعه الا لاسماع. وذلك المؤذن
دون الحاء في ظاهر الحاء كيقول بها الحوقلة التي يؤجر فائلا أعلنها وأخشاها ولما سجد دعاء
المؤذن فان معناه التبري من الحول والقوة على اتقان الصلاة والفلاح لا يقول الله وقوته وهي
كافي للصحيح عنه عليه الصلاة والسلام انها كثر من كنوز الجنة أي أجرها مدخر لقاتلها كما
يدخر الكنز وفي خبر إذا قال الله العبد قال الله أسلم عبدي واستسلم والحوقلة مؤلفة منها فالحاء
والواو من الحول والقوة من القوة واللام من اسم الله تعالى (ص) متفق (ش) أي حال كون لفظ

(٣٠ - عرشي أقول) الى الفلاح أي القوز بالمطلب فكان الدعاء الى الصلاة دعاء الى القوز بجميع المطالب وقطعها على وجهها
سبب في القوز بجميع المطالب (تنبيه) أقول على هذا القول هل ترك الحكاية في بقية أولى وأما تركه في ك ما يفيد الاول (قوله)
ومقابل المشهور) قال بعضهم أنف لاهل المذهب على ما يقول الحاء كعند قول المؤذن في صلاة الصبح الصلاة خير من النوم على مقابل
المشهور وحكي التروية فيه قولين فقال قول صدقت وبررت بكسر الراء الاولى وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالصلاة خير من النوم (قوله) زاد في وضعه الصلي العظيم) قال الخطاب قلت لم أر زيدا بقوله الصلي العظيم في كلام أحد وظاهر كلامهم
أنه يجوز أن أربع مرات وهو ظاهر وصريح ذلك التروية (قوله) الحول والقوة عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما تفسر ما قلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم ما تفسر ما قلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم
أما لا يعرفون الله ثم ضرب بيده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام وقيل معنى الحول الحركة أي لا حركة ولا استطاعة
الاعيشة الله وكذا قال شلب وآسرون وكلام شارحنا يمكن اتناؤه على الوجهين (قوله) كثر من كنوز الجنة) قال الخطاب في قوله صلى الله
عليه وسلم كثر من كنوز الجنة اشارة الى عظم الثواب الذي يحصل بها ونفاسه والا لجميع الثواب مدخر في الآخرة (قلت) وقول
الشارح أي أجرها مدخر لقاتلها كما يدخر الكنز فيه اشارة الى عظم ذلك الاجر (قوله) أسلم عبدي (قوله) أي افتاد عبدي وسلم لي الامر وقوله

وانسلم فسر في المختار بانفاذكون معنى ما قبله الا ان الاول ان يفسر مع ما هو اخص لان زيادة البنية تدل على زيادة المعنى في الجمله
اولان الشاهد ثمة اتم اى اعتبار المقام بان يقال وزاد في الاقتصاد لامرى (قوله الحصول المثلثة) فنه ان المثلثة انما هي ظاهرة في حكاية
الترجيع ايضا (قوله لامفتراضا) معطوف على متفلا فو داخل تحت المبالغة اذا خلافا جارى القسمين فتقول الشارح خلافا لما الاول
ان يزيد في قول وخلافا لمن يقول يحكى في الفرض (هنا قلت) جعل لامفتراضا خلافا للمبالغة ووردت في طائفة كما يظهر (قلت) يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في النبوع (قوله ولا يتجاوز الشاهدتين) اى وان قلنا ان الحكاية في غير الصلاة اى آخر الاذان فانه الحطاب وذكر
تقولا لتعلق ذلك وقال في لـ وحده ندى مائه ولو هلل او كبر او جعدا وشكر في صلاته لا يمتل وهو جائز ولو قلنا تستأى الله فلا تضى
عليه ولو قال ولا حول ولا قوة الا بالله فلا يمتل صلاته وقيل يمتل اه قال في الطراز وهل يحكيه بعد فراغه من الصلاة اى القرينة
الظاهر ان يحكيه كما هو المؤذن السلام (٢٣٤) بعد فراغه اه وجزءه في الضميمة ناسبا للطراز (قوله السفر

الشرعى) اى الذى هو
مسافة اربعة بردا فى
تقصير الصلاة (قوله
بارض فلاة) بوزن صاة
لاما فيها والجمع فلا كصى
وجمع الجمع افلا مثل
سبب واسباب (قوله صلى
عن يمينه ملك) يحتمل
انهما الحافظان وان ذلك
مكانهما من المكلفين
الصلاة وغيرها ويحتمل ان
هذا حكم مختص باللائكة
وحكم الآخرين مختلف
لذلك فانه لو صلى معه
رجلان فاما وراؤه ويحتمل
ان المراد بقوله صلى عن
يمينه ملك ان الملكين
وراءه الا ان احدهما مثل
لمحة العين والاخر لمحة
البارى في السوطى هذا
الحديث مرسل له حكم

الشاهدتين حتى اى لا مرجع فلا يحكى الترجيع فيصير ذلك مرجعا للحصول المثلثة في قوله عليه الصلاة
والسلام مثل ما يقول بالثبوت الاول ولان الترجيع اتمها للاسماع والحاكى غير مسمع والظاهر ان من
لم يسمع التشهد الاول يحكى في الترجيع وفى كلام النخعي ما يدل عليه فانه بعضهم (ص) ولو متفلا
لامفتراضا (ش) يريد ان الحكاية مستحبة لمن صلى النافلة وتكرملن صلى القرينة على المشهور خلافا
لمن يقول ان المصلى فرضا او نفلا لا يحكى ولا يتجاوز التشهدين فان تجاوزهما فلا بد ان يبدل الحجة لثنتين
بالخوف لثنتين والابطل صلاته ان فعل ذلك عدا او جهلا لاسم ولا نه تكلم فيها بما لم يشعر خارجها
فاخرى ان لا يشعر فيها وبمثل قوله لامفتراضا الفرض الاصلى والمنذور ويحكيه بعد فراغه كرد السلام
ومراده بالنقل ما قبل الفرض (ص) واذن فذا ان سافر (ش) هذا محترز قوله لجماعة طلبت غيرها
والمعنى انه ندب الاذان لفساد سافر عن الحاضرة اى ان كان فضلا من الارض فليس المراد بالسفر
السفر الشرعى بل القوى غير المواطن بعيدين المسببة ان كان يقول من صلى بارض فلاة صلى عن
يمينه ملك وعن شماله ملك فاذا اذن واقام صلى خلفه من الملائكة امثال الجبال ولا مفهوم لفساد وكذا
الجماعة التي لم تطلب غيرها فندب لهم الاذان في السفر واما ان طلبت غيرها فليس في حقهم الاذان
(ص) لاجاعة لم تطلب غيرها على المختار (ش) يعنى ان الجماعة الحاضرة من التي لم تطلب غيرها كاهل
الربط والزوايا لا ينسب في حقهم اذان وكذلك الفدا الحاضرة على المختار عند النخعي اقلوه في قول مالك
لا احب الاذان لفساد الحاضر والجماعة المفردة هو الصواب ومقابله الاحتجاب بقول مالك مرة اخرى
ان اذنا لفسن واختار ابن نسير قال لانه ذكروا ينهى عن الذكروا اياه ويحتمل قوله الاول على
معنى لا يؤمر به بكونه مرهبا لا لغة في مساجد الجماعات اه واما ان كانت الجماعة مسافة فانه
يستحب لها الاذان كما احتجب لفسد كامر (ص) وجزا اعى (ش) هذا شروع منه فيما استوى طرفاه من
الجمعة والكال بعد ان فرغ من شروط الصحة والكال والمعنى انه يجوز اذان الرجل الاعى كما يجوز امامته
اذا سكن ثمة ما بنواو يكون تابعه لغيره او لغيره ثمة ففضله اشبه في الاذان والامامة على

الرفع وقدر وصوله لاسر فوعا اخرج الناسق من طريق داود بن اى هذ عن اى عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال العبد
قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في ارض فاقام الصلاة صلى خلفه ملكان فاذا اذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يراه
طرفاير تكون بركوعه ويسجدون بوجوهه ويؤمنون على دعائه ذكروا شرط الموطا (قوله لاجاعة لم تطلب غيرها) حال الحطاب هل
مكروا وصباح ظاهر كلامهم ان الاول تركه (قوله وكذا الفدا الحاضر الخ) فكلما التخصي جارى في الصورتين كما افاده الحطاب خلافا لظاهر
المصنف (قوله ويحتمل الخ) اى حتى لا يحصل تعارض بين كلامى الامام الموجب لتوقف (قوله لا يؤمر من الخ) اى على طريق السنة
(قوله وجزا اعى) وظهر ما ن لا يرجح اذان الصبر على الاعى (قوله بين الصحة والكال) اى حال كونه اتيان الصحة والكال اى
متوسطين الصحة والكال وذلك ان الصحة تتحقق ولو مع عدم الجواز فبالاعتبار بالذكور الجائز للسوى الطرفين مرتبة فوق الصحة
وتحت الكال اى فوق الصحة لا مطلقا بل الصحة الجامعة للكرامة والحرمة وخلاف الاول (قوله فاذا كان ثمة) اى ان يكون من اهل
العدالة والوسط بحيث اذا مع الاذان من انسان او اخره احد بالوقت يضبطه اى ينقته في صدره ولا يتشكل (قوله ولو يكون تابعه لغيره)
بان يسمع اذان غيره (قوله ولغيره ثمة) اى بالوقت بان يتغيره انسان بان الوقت دخل قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد ان ذكروا قول

شارحنوا ويكون تابعاً الخ مانصه كان شخضاً يحيى أنه كان بمجامع القصر وان صاحب الوقت أعمى وكان لا يخفى ويذكر أنه كان يشم لطلوع
 القمر راحة اه (أقول) لا يخفى أنه ان كان ذلك له عندنا فإنه يكتفي بذلك (قوله العبد الرضى) أى ذوالاخلاق المرضية (قوله ثم وعلى وفد
 الزنا) أى ان الاعرابي يقدم على ولد الزنا أى اذا كان الاعرابي رضيعاً له ومقيداً في كلام أشبه (قوله وقد دخل في كلامه تعدد الخ لا يدخل
 قال بعضهم وانظروا كان المسجد واسعاً وأذن في بعض جهاته والظاهر جوازها في جهة أخرى (قوله وأما تعدد الأذان) فمبني لأن
 الأذان في كل مسجد سنة (قوله وهو أفضل الخ) فيه أنه حينئذ يكون مندوباً مع ان كلامه في الخبر لا في المتدبر بل ظاهر المصنف ان
 الترتيب والجم مستوفيان (قوله من الخمسة الى العشرة) فسر العدد على ذلك المقدار (٢٣٥) في هذه الاوقات تنظر الكونه

لا يحل بكونه يؤدى التخرج
عن الوقت الأفضل وهو
أول الوقت (قوله إلا
المغرب فلا يؤذن لها إلا
واحد) أى ولا يجوز
ترتيبهم أنى تخرج وقتها
الاختارى ومثل المغرب
غيرها إذا خاف خروج
وقتها المختار وأما إذا المؤذن
الترتيب الى خروج وقت
المغرب الوقت المختار فانه
يكره وكذلك يكره ترتيب
الاذان في غيرهما إذا أدى
الى تأخير الصلاة عن وقتها
المستحب فانه الخطأ
والظاهر أن المراد بأول
الوقت هو المصلحة في
الحديث أول الوقت رضوان
الله وانظر ما قدره من الوقت
فانه عجب **تيسير** انا
اختلفوا في الاذان في
المغرب أو غيرهما قدم
الأدور ثم حسن الصوت
فان استوا أقرعوا ذكره
في حاشية الفتي **قوله**
هل كنكلا إذا ذكره أقول

[illegible]

وهو الظاهر ثم بعد ذلك هذا رأيت عي قال مانعه وحكاية أي الأذان الواجب أو السنة أو المندوب والمكروه والحرام فلا يبيحني
واقترع محاكم النجاشي (قوله وفي المدخل الخ) لا يبيحني أن ظاهر المصنف التخيير بين الترتيب والجمع وهو ظاهر النوادر عن ابن حبيب وظاهر
كلام صاحب المدخل المخالفة لما ذكره أن الجمع مكروه وقوله ولا يبيحني أنا منهم من جمعه لم يقلها صاحب المدخل (قوله ويرى باعتق) أي
الأذان (قوله ولا اتباع) أي اتباع السلف الصالح (قوله بخالفه السنة) هذه مفسدة أولى (قوله ومن كان الخ) مفسدة ثانية (قوله ولا
يقعهم السامع ما يقولون) مفسدة ثالثة (قوله والتابع على بعضهم) مفسدة رابعة (قوله لكن المطلوب) أي فالمراد بالجواز بالنسبة خلاف
الأولى (قوله وحكاية قبله) أي يجوز لسامع الأذان حكاية بعضي خلاف الأولى ذات التاعة مستحبة هنا ما ظهر لي مما تقدم (قوله كذلك
بلحاجة أم) كان المؤمن يطأ في أثناءه أم (قوله والعمل بقرينة) أي الجواز أي على أهل المدينة فيما يظهر

(قوله فلا بد من نطق المؤذن بالخال) واللام يكن آتيا عند وجهها ما يظهر كافي عب **تنبه** لا تنفوت الحكاية بفسراغ المؤذن فيحيى ولوانتهى المؤذن (قوله من باب إطلاق ما يجزئ) أى أمن باب مجاز الاول (قوله أو على الأقامة وحدها) أى أو علم بما معاقته جاز (قوله أو على أحدهما مع الصلاة) أى أو معهما مع الصلاة أى وكان الاجراء ما وقع على الاذان والاقامة والقيام بالسجد لأعلى الصلاة قاله فى المدونة (قوله وهو فى المكتوبة عندى أشد كراهة) وجهه ابن رشد بأن القرينة وان كانت تلازمه لاقى مسجد بعينه فلازم من مرعاة أوقاتها وحدها ما يتخشى أن يكون لولا الاجرة لتقصير فى بعضها والتألف لا تلازمه أصلا وكانت الاجرة عليها خاف لان الاجرة على فعل (٢٣٦) مالا يلزم الاجرة جازة وان كان فى ذلك قربة وقوله ومنعها من حبيب

أى منع الاجرة على الصلاة كالاذان قال المطالب وظاهر كلام ابن حبيب أن المنع على التبريم انتهى (قوله) يريد أنه بكرة السلام على اللبى) أى أن قول المصنف كملب معناه أنه بكرة السلام على اللبى ويصح أن يكون العسفى أى كما بكرة سلامه بل على بكرة السلام منه وعليه (قوله ذريعة الحرام) أى فى الاذان وقوله بخلاف السلام على المصلى فلا يكره ومثله المتطهر والمنقوض (قوله وعقل حاجته الخ) تعليل بالظن فلا بد من كان عنده خادم (قوله سواء أذن لها أم لا) أى وقع أذنانها لمنه أو من غيره أولا والاولى أن يرفع قول وسواء أراد أذاعتها أم لا أى خلافا لظاهر المصنف ويكون هو محط الفائدة ويحجب بأن مراد المصنف

قبل نطق المؤذن بما فيه فلا بد من نطق المؤذن به على كلا الاحتمالين وإطلاق الحكاية على ما لم يأت من باب إطلاق ما يجزئ لكل ونفك لان الجزء شكى (ص) وأجرة عليه أو مع صلاة (ش) أى يجوز أخذ الاجرة على الاذان وحده أو على الأقامة وحدها أو على أحدهما مع الصلاة قرينة وتألفه وسواء كانت الاجرة من بيت المال كما فعل عمر أو من أحد الناس على المشهور ومنعها من حبيب من أحد الناس على الاذان (ص) وكره عليها (ش) يعنى أنه بكرة أخذ الاجرة على الصلاة أى إمامتها مفردة فراضا أو تغلعا على مذهب المدونة ابن القاسم وهو فى المكتوبة عندى أشد كراهة وان وقعت تحت وحكم بها كالأجرة على الحج وأجازها ابن عبد الحكم ومنعها من حبيب كالاذان ويجوز الصلاة خلف من يأخذ الاجرة من غير كراهة قاله فى صناعته وبطل الكراهة إذا كانت الاجرة تؤخذ من المصلين وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهة لأنه من باب الاعانة لأن باب الاجارة كما قاله ابن عرفة (ص) وسلام عليه كلب (ش) يريد أنه بكرة السلام على اللبى والمؤذن لان ذلك ذريعة الرد بخلاف السلام على المصلى فلا يكره كما مر (ص) وأما من ركب (ش) قال فى المدونة ويؤذن رجا ولا يقيم الا نازلا وانما كرهه لتزوجه بعد ما وقع بآبته وهو طول السنة اتصال الأقامة بالصلاة فقل وأمر من غير كبر يشغل أجزأه (ص) أو بعد صلواته كآذانه (ش) يعنى أنه بكرة إقامة العبد لصلواته وكذلك آذانه والمراد أن من برئت فتمت من صلاة يكره أن يقيم لها أو يؤذن لها سواء أذن لها أو لا أو لم يبين بطلانها فإنه يستأنف لها الأقامة ولو قرع على نهارها ويجوز آذانه وكذا لو أذن لها ولم يصلها (ص) وتسبب الأقامة مفردة وتنبه تكبيرها لفرض وان نفضا (ش) يعنى ان الأقامة تقترض ولو قضاه سنة الجماعة والفرد وتكون مفردة الا التكبير الاول والاخير فبين لكن الجماعة سنة على وجه الكناية وللنفرد على وجه العينة فلو شفعها غلط لم تجز على المشهور ويستحب الامام تأخير الاحرام قليلا بعد الأقامة بقدر تسوية الصفوف وهى إحدى المسائل التى يعرف بها فقه الامام والتأخير خطفه الاحرام والسلام أى إسراره بهم الثلاث اشارة لما موم فيها أو فى إحداها والثالثة تقصر الجلطة الوسطى (ص) وصحت ولو ركت عمدا (ش) أى وصحت صلاة من ترك الأقامة ولو عاد أو لا إعادة عليه فى الوقت ولا غيره على المشهور ولأنها سنة منفصلة لا تنفصل الصلاة فكذا يتركها ولو لا ما لا وجب منه وجوبه على المصلى وجب عليه إعادة أو لا إعادة عليه فى الوقت ولما قوى القول بطلان صلاة تارك الأقامة أعني المؤلف بوجهه بل ولم يفعل مثله فى الاذان لان القول بالبطلان تركه غير معروف فى المذهب وان كان مرموياً عن مالك (ص) وان أقامت المرأة سرا حسن (ش) أى وان أقامت المرأة سرا حال انقضاءها

بالعزم يطلب بالاعادة والحاصل أن كل من برئت فتمت من صلاة يكره أن يؤذن لها أو يقيم سواء أراد أعادتها أم لا (قوله ويجوز آذانه) أى فى مسجد آخر لان هذا المسجد آذنه لهما فيه وقوله وكذا لو أذن لها أى يؤذن بموضع آخر (قوله لفرض) أى على نكافى ولا السنة وأورانية كالزور والعبد (قوله وللنفرد) أى المنفرد عن جماعة الرجال فيصنف بالمصلى وحده ومن يوم التمس فقط ولو كلفوا كوراوا نال التمس فى حق الرجال (قوله ولو ركت عمدا) أى هذا اذا تركت مهموا اتفاقا قبل ولو ركت عمدا (قوله ولا إعادة عليه) أى ولكن يستغفر الله العابد كما حال فى المدونة لان العبد يحرم بالتقرب بالطاعة عقوبة على ذنوب سلفت منه ويعان عليها بطاعته (قوله ولا ناله سنة) الاولى حذف الواو

(قوله راجع لقيد بقيد) فالأقامة وصف السرية متذوب واحد وعليه بعض الشراح وفي أي الحسن على الرسالة ما يفيد أن كلام من الإقامة والسرية مستحب على حدة هذا كله إذا ضلعت وحدها أو إذا ضلعت مع جماعة فتسكت في إقامتهم (قوله لأن صوتها عورة) ضعيف والمعتمد أن صوتها ليس بعورة في المأمولات وغيرهما بل بعرض موجب القهر شيئا والحاصل أن بعضهم يقول أن صوتها عورة وجاز شراؤها أو أخذها للضرر ويقول بعضهم إن العنى غرضها (٢٣٧) عورة وقد علمت ما قلنا شيئا (قوله بل المستحب لكل منفرد)

المستحب لكل منفرد) فانه ذكر المنفرد إذا أقام سرا أو بسنة ومستحب وأما المرأة فتأتي بحسب أو باثنين كأن تقدم (قوله وحضور) عطفا على الإعلام (قوله فليقيم) أي ندبا (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التنبيه على مخالفة أي خفيفة فانه يقول يقوم عند حي على الفلاح وقول سعيد يقوم عند قوله أو أله الله أكبر (قوله الظاهر يعود الضمير في معها لقوله قد قامت الصلاة) فنقول لم يتقدم لفظ قد قامت الصلاة (قوله وما به الإعلام) وهو الإذن وأراد بالأعلام العلم والألاذان هو الإعلام الخصوص (قوله بل عند بعضهم الوقت بشرط) فتناسد كذا الشرط بعد الوقت لأن قوله شرع يناسب ما قبله الاضطراب (قوله فصل شرط لصلاة) (قوله طهارة حدث وخبت) الإضافة على معنى الإلام

حسن أي يستحب لها الإقامة عند ابن القاسم وكره لها أئمة الإقامة فالحسن راجع إلى المقيد بقيد لا إلى قيده فقط وهو السرية إذ لا يعلم منه حثنا لحكم المقيد في نفسه وليس مراده أن الجهر أحسن بل قبيح مكره وأخلاف الأولى وقيدنا حسن إقامتها ليجل انفرادها إذ لا يجوز أن تكون مقية الجماعة ولا تحصل السنة بإقامتها لهم كالإذن لأن صوتها عورة وتقيد الأسرار بالمرأة غير معتبر بل المستحب لكل منفرد ولو رجلا الأسرار وأعلم أن طلب المرأة ترك الأقامة كالإذن لأن مشروعيته لا إعلام بدخول الوقت وحضور الجماعة أو مشروعيته لا إعلام بالنفس بالثأب لصلاته فطلب من الجميع ولو صيا قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة وإذا ضل الصبي لنفسه فليقيم (ص) وليقيم معها أو بعد ما قدر الطاقة (ش) يعني أنه لا يتحدد في وقت قيام المصلين لصلاته حال الأقامة كما يقول غيرنا ولكن على قدر طاقة الناس منهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي الظاهر يعود الضمير في معها لقوله قد قامت الصلاة دليل قوله أو بعد ما بعد والقريب قوله ويضع أن يرجع للأقامة الخ ولم أنهى الكلام على أوقات الصلاة وما به الإعلام وكان الدخول فيها كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها بل عند بعضهم الوقت شرط شرع في الكلام عليه والفرق بينه وبين الفرض المعبر عنه بالركن خروجيه عن الماهية ودخول الفرض فيها فاقال

فصل في شرط لصلاة طهارة حدث وخبت (ش) الإلام معني في وهو على حذف مضاف أي في صلاة أي في صحة صلاة ويحتل أن الإلام لتلخيص أي لأجل صلاة لكن لا يعلم منه الشروط ولأن العلة تغاير المعلول فتجعل الإلام معني في أي شرط في صحة صلاة فرض أو نفل حائرا أو فائتا ذات ركوع وسجود أو لا اتفاقا طهارة حدث أصغرا أو كبرياء أو بدنه من تيم ومسح ابتداء وما في كل حال من الذكروا القدرة وعدمها فالصلوة على محل أو طهر أحدتها فيها ولو سوا أو غلبة طلبت بخلاف طهارة الخبث فليست شرطا في الصحة إلا في حال الذكروا القدرة على المشهور ابتداء ودواما فستقوتها في صلاته بطل كذا كراهتها فاطلاقه في طهارة الخبث الشرطية مقيد عاصي في الطهارة من الذكروا القدرة والوجوب المذكور في الطهارة مقيد بالشرطية المذكورة هنا فلا ساقولن كما قبل والفرق بين الواجب الشرط والواجب غير الشرط أن الواجب الشرط يلزمهم عدمه بعدم بخلاف الواجب غير الشرط ولذا كراهته من شروط الصلاة طهارة الخبث وكان الرافعي مناقب لذلك وله أحكام تخصه تتعلق بالصلاة شرع منها في هذا الفصل فقال (ص) وإن رجع قبلها ودام آخر لا الاختيار وصل (ش) قال في التنبهات يقال رجع يعرف بشيخ الماضي ومنهم المستقبل وهي اللغة الفصحى وقيل بالضم فيها وأصل اشتقاقه من السبق لسبق القدم إلى أتمه ومنه رجع فلان الخليل إذا تقدمها يقال من التهور اه فليزيد كراهية التنبهات رجع يعرف

أي طهارة منفسو طهارة حدث وخبت كقول غلام زيد أي غلام منسوب لزيد وأما كونه على أي جهة منسوبة فشيء آخر (قوله لكن لا يعلم منه الشروط) أي الشروط لا تفقد حذف المتعلق أو أي من باب الحذف والإيصال فالتقول أكرمت لأجل زيد ويجوز أن يكون المكرم أنا أو آخر غير زيد فقولنا شرط لأجل صلاة طهارة حدث وخبت محتمل لأن يكون طهارة الحدث والخبث شرطا في شيء آخر غير الصلاة والعلة في الشرطية الصلاة لأن الظاهر والابتداء أن الشروط للصلاة لا شيء آخر فقدر (قوله ولأن العلة تغاير المعلول) مفاده أنها إذا جعلت لتلخيص لا لتكون العلة مغايرة للمعلول وليس كذلك بل العلة مغايرة للمعلول بالارباب (قوله على المشهور) وقيل واجبة مطلقا كذهب الشافعي (قوله بين الشرطية) فنقول أنه قد تدين كونه واجبا بشرط بقوله ويقوتها في صلاته بمطل الخ (قوله وأصل اشتقاقه) الضمير عائذ على المفهوم معنى وهو الرافعي (قوله من السبق) أي من الرجع بمعنى السبق (قوله ويقال من التهور) أي من الرجع بمعنى التهور

(قوله بضم الراء الخ) هو ان كان مبنيًا للقول لفظًا لكنه مبنى للفاعل حقيقة والى ذلك يشير الشارح بقوله معنى أى وذلك أى ما ذكر من اللغات بمعنى (قوله ودام بالفعل) أى لأن المراد من الفعل (قوله ان رجلا انقطاعه) أى اعتقاد أن من أنه ينقطع وقول المصنف آخر لا اختيارى معناه آخر وجوبا (قوله آخر لا اختيارى) ظاهره ولو رجعة كافى كـ (قوله وان لم ينقطع الخ) كأنه يقول فان انقطع فى آخر الوقت فالظاهر وان لم ينقطع وخشى خروجه الخ (قوله بحيث يبقى) تصويره شبيهة بالخروج (قوله صلى على حالته) أى فى آخر الوقت يقول المصنف لا آخر لا اختيارى أى المغرب آخره بحيث يدرك فيه ركعة فالمراد الا آخر ولو حكا (قوله ان المبرج انقطاعه) بان اعتقد عدم الانقطاع أو ظن عدم الانقطاع أو شك فيه كذا ابن بشر وذوكر بعض المشايخ فتعلا عن ابن يسريان السائل يؤثر كركن رجلا انقطاعه (قوله من غير تأخير) أى عن أول الوقت بل صلى أول الوقت والحاصل انه ان رجع قبلها ودام فضوره خمس عشرة صورة وذلك أنه ما ان يعتقدا انقطاعه أو يظنه أو يشك فيه أو يعتقد عدم انقطاعه أو يظنه والدم فى كل اماسائل أو قاطر أو راسخ فان اعتقدا أو ظن انقطاعه آخر الوقت آخر وجوبا وبعد ذلك ان انقطع آخر الوقت فالظاهر وان لم ينقطع آخر الوقت صلى على حالته وان اعتقد عدم الانقطاع (٢٣٨) أو يظنه أو شك فيه صلى من غير تأخير أصلا (قوله وحيت صلى على حالته) (أما فى آخر

الوقت ان كان رجلا انقطاعه
أولا ثم لم ينقطع ولم يأتى أوله
اذ المبرج الانقطاع على
ما تقدم (قوله أو خشيته تلطخ)
أى تلطخ ثوبه أى بقسده
الفعل لأجسد ولا المسجد
لانه اذا كان يحشى تلطخ
جسده فصلى ركوع
ومعجود واذا كان يحشى
تلطخ المسجد فليقطع ولو
ضاف الوقت ولو بأقل من
درهم (قوله ثم ان انقطع الخ)
هذا انما يأتى فيما اذا كان
اعتقدا أو ظن عدم الانقطاع
أول الوقت أو شك فيه
وفلما يصلى فى أول الوقت

كصغر ضمير رجع رجع ككرم بكرم وذوكر فى الصحاح اللغات الثلاث التى ذكرها القرائى وهى فتح العين فى الماضى وضمها وفصلها فى المستقبل والشاذة ههنا مع ما ذكره فى القاموس أى يضار واد رجع بفتح كسمع بضم و رجع بضم الراء وكسر العين معنى ثمان المؤلف قسمه الى قسمين مشر الى الاول بقوله وان رجع الخ والمعنى ان من بدا الصلاة اذ رجع قبل الدخول فيها ودام بالفعل فان رجلا انقطاعه آخر وجوبا لا آخر لا اختيارى فان لم ينقطع وخشى خروجه بحيث يبقى منه ماضى ركعة منها أو كلها على الخلاف المتقدم من أن الوقت الاختيارى يدرك ركعة أو بالجمع على ما تقدم ويعتبره مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلى على حالته اذ المبرج انقطاعه من غير تأخير اذا لا بد فيه وحيت صلى على حالته ولم يقد على الركوع أو السجود لضربه أو خشيته تلطخ أو ما ثم ان انقطع معه فى بقية من الوقت لم يجب الاعادة (ص) أو فها وان عيدا وجنازة فظن دوامه له انما ان لم يلطخ ففرس مسجد (ش) وهذا هو القسم الثانى وهو قسم قوله قبلها يعنى انه اذا حصل الرافى فى الصلاة فلا يتأخر ما ان يظن دوامه لا آخر الوقت الاختيارى ولا يظن ذلك فان لم يظن الدوام فى نفسى وان ظن دوامه فى فرض العين ونحو فوات غيره من عيدا وجنازة ثم الصلاة على حالته التى هو عليها لان المحافظة على الاختيارى ولو مع التجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعد موصلة العيد والجنازة مع الرافى أولى من تركها بخلاف طالع المسألة لا يقيم لهم العدم مشروعية لهما فى الحضر وكذا لو رأى تجاسة فو به وخاف فواتها بانصرافه لنفسه أو أهمها بل ويثبتهما كذلك ويجعل الاتمام المذكور ان يكون فى بيته أو معه ما فرشه على فراش المسجد المصحب

(٢٣٩) قوله المصنف لا آخر لا اختيارى بقصد أنه ان رجع قبل دخوله لصلاة عيدا وجنازة فله يترك كما هو
كل عند ان المرازخ فواتها لم لا يريد على اعتداده مذ كرم المصنف لهما فى هذا القسم وقال أشهب يدخل ان خاف فواتها
(قوله لم يجب الاعادة الخ) ونفى الاتين استحبابا ولكن الظاهر عدمه (قوله أو فها) محصله ست صور وذلك ان الدم اماسائل أو قاطر أو راسخ وهو فى كل ما ان يعتقدا الدوام أو يظنه ويساوى مقابل ذلك (قوله ان لم يلطخ ففرس مسجد) ولو بدون درهم فان خشى تلطخه بذلك قطع وخرج منه صيانة لان الطهارة شرط حتى يتقيد بان باده عن الدرهم ولو خشى خروج الوقت اذا لابس تلطخه بضيقه وكفرشه بلاطه أو أنه ففرس حكا (قوله ونحو فوات غير من عيدا وجنازة) قال عجم ونص ما فى بعض التقارير بظاهر أن المراد بخوف فواتها مع الامام خوف أن لا يدرك معه ركعة من العيد وأن لا يدرك معه تكبيرة غير الاولى من الجنازة فمن أدرك معه ركعة من العيد خرج لقفل الدم وكذا من أدرك معه التكبيرة الثانية من الجنازة وأما من لم يدرك ما ذكره من خاف أن يخرج لقفل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجنازة فله لا يخرج لقفل الدم ويغضى مع الامام والحاصل أنه يخرج لقفل الدم ان حصل له الرافى بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرة من الجنازة وكذا ان حصل له الرافى قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد وتكبيرة من الجنازة غير الاولى اه (قوله بل ويثبتهما كذلك) أى قد دخل فيما ان خاف الفوات هذا على قول أشهب وأما على كلام ابن المرازخ فلا بد من خاف الفوات أم لا (قوله أن يكون فى بيته) أو فى مسجد غير مفروش بأن كان يحسب أو متر بواو مثلها لاني

الدم عن فرش المسجد بخرقة (قوله فان كان في مسجد مقروش) ويدخل في الفرش السلاط (قوله ولن في العبد الخ) أي يقال في العبد ولن الخ لأن كلام المصنف انما هو في الفرض والحاصل انه تارة يحصل له الرأف قبل المحضول في العبد والخانة وتارة يحصل له الرأف فيهما فإذا حصل له الرأف قبل المحضول فيهما عندنا بن المواز لا يدخل فيه ما على حالته من التلبس بالرأف خاف القوات أم لا وما عندنا أنه يجب إدخاله فيهما على حالته وانما يدخل بعد غسل القدم وأما من حصل له الرأف فيهما فانه عندنا بن المواز يخرج لفصل الدم خاف القوات أم لا وعندنا شبه الأولى أن يخرج لفصل الدم ان لم يخف القوات فان خاف القوات فلا أولى له أن لا يخرج ويصلى على حالته (قوله يعني ان الرأف الخ) والقرض انما نزل دوام الدم لا نحو الاختيارى وقوله لا يجسد أي فيصلي بالدم ركوع وسجود لان الجسد لا يقصد الفصل ولوزاد على درهم خلافا لعب وشب نبعنا لعج (قوله أو ما لهما) إلا أن الامام واجبه من ظن أو جزم أذى شديد أو هلاكا ومندوب مع شكوك كذا جزم أو ظن أو شك أذى غير شديد فيما نظره من بعض الشيوخ استظهر أن المصنف عليه الامام في حالة الشك محافظة على صوته والنفس وقال في شرح شب والظاهر أن العبد هنا مطلق الخوف وان لم يستدل بخبر بمن نفسه أو لمن يقاربه أو لقول عارف وأما مع توصيه فيصنع الجواز وعدمه ولا اعاده عليه بوقت حيث أو ما ثم ارفع القدم عنه بعد الصلاة (٢٣٩) (قوله أو ما لهما) يناسب الأولى وكذا قوله لكن

للكركوع الخ وقوله وان فسد رجلي الكركوع الخ فاطل رجليه أو أحدهما (قوله فقله بأنامل يسره) ان كان ينهيه القتل قل أو كثر وظاهره ان القتل واجب فلا يجوز قطع الصلاة فان قطع أفسد عليه وعليهم (قوله فان زاد عن درهم) يحصل الدرهم هنا من حيز اليسرى وفي المعقوفات من حيز اليمين والراجح في الماين ان الدرهم من حيز اليسر كافي شب (قوله أي بطلت) رده محشى تت فقال قوله قطع هكذا عبر ابن الحارث بن شاس وابن رشد قال في المقدسات فليقطع ويتدلى لانه صار بذلك حاملا لحجامة وكذا الباقي والتمحي

أو المترب فان كان في مسجد مقروش يخشى ثلوثه قطع ولا يتهامله كما قبل فقوله دوامه راجع لما قبل المبالغة وتظن في العبد والخانة قد دوامه للفرغ منهما وقوله ان لم يطلع فيبقى الامام وكلام الشارح في الوسط غير ظاهر فانه قال واسترزه بقوله ان لم يطلع فرش مسجد ما اذا خشي ذلك فانه يومئذ كركوع والسجود الخ والصواب ما قلناه في الصغيرين أنه يخرج حيث شئت ولا يتهاول كلامه في الكبير حسن (ص) وأما الخوف فانه أو تطلع ثوبه لا يجسد (ش) يعني أن الرأف في الصلاة ان خشي ضررا يجنيه بالركوع والسجود أو بأحدهما أو ما لهما لكن للركوع من قيام والسجود من جلوس وان قدر على الكركوع أو ما للسجود من جلوس وان فقد على السجود أو ما للركوع من قيام كذا يومئذ على ما ذكرنا ان خشي بهما أو بأحدهما تطلع ثيابه التي يقصد الفصل وان خشي تطلع جسده بالدم لم يهرج حيث لم يخف ضررا (ص) وان لم يظن ورشح ثوبه بأنامل يسره (ش) هذا قسم قوله ولن دوامه فما تقدمه يعني ان الرأف في الصلاة لا يظن دوام الدم لا نحو الاختلاف فلا يخلو اما ان يكون الدم اخصا إلى زول بالقتل أو لا يزول به بان يكون فاطرا أو سائلا فان كانا مضافا لقطع وليقتله بأنامل يده الخس الأولى أن يكون بأنامل يده اليسرى فان تجاوز الا ناسل الاول وحصل في الا ناسل الوسطى أو يمين درهم بطلت الصلاة ولا يعتبر ما في الا ناسل الاول ولو زاد ما فيها عن درهم فقوله (فان زاد عن درهم قطع) أي فان زاد ما في الا ناسل الوسطى عن درهم قطع أي بطلت واتعاب بالقطع لاجل ما بعده لانه مع خوف التلطيح لا تبطل (ص) كان تلطيحه

بل جميع أهل المذهب يعرفون بالقطع اذا تلطيح بغير المعقوفة وهو الدرهم أو دونه بعد انتقاله الا ناسل الوسطى وكذلك السائل والقاطر وتصبر بهم بالقطع اشارة لبعضها وهذا هو القياس الموافق للذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانما صحبه وانما للدونة وغيره اعمروا في ذلك بالقطع وتقدم على وجوبه بالقطع أو أصابعه فكذلك يقال هنا بل بناسل باب أولى الضرورة وتقدم أن تعبير المؤلف بالبطان مستلزم وأما هنا فاصواب وما ذكرنا من أن ما هنا مبني على حكم العلم بالنجاسة في الصلاة بل أولى هو المتعين وهو الذي يفهم من كلامه نصوص أهل المذهب وهو واضح إلى آخر ما قل (قوله كان تلطيحه) حله شارحا على ما اذا خشي تلطيحه عما لا يعني عنه أي وكان الوقت متصفا ببعض الشراخ حله على ما اذا تلطيح بالقتل بجزا د عن درهم ولم يشر الوقت وهذا السائل والقاطر عند عدم ظن الدوام خفف ذلك بكون القطع مستقلا في البطان بالنسبة له وهو حقيقة بالنسبة لقوله أو خشي ثلوثه مسجد فقول شارحنا وان لم يشر ظاهره ان قوله كان تلطيحه ليس في السائل والقاطر مع أنه يفهم كما قلناه بعض الشراخ فالنسب ان يقول أي بان لم يتلطيح بالفعل ولم يخش ثلوث المسجد فله القطع الخ والحاصل أنه اذا لم يظن الدوام وكان في الا ناسل حله اما ان يكون معتقدا لقطع أو ظنه أو يشك وفي كل امارا ثم أو سائلا أو قاطرا فنهذه تسعة ظلال اشبع باقسامه هو قول المصنف ورشح والسائل والقاطر باقسامها الستة هو ما اشار به بقوله كان تلطيحه الخ والاشبع هو الذي يشبع من الاتف مثل العرق والسائل هو الذي ينزل منه مثل الخيط والقاطر هو

الذي يقطر قطرة بعد قطرة مثل ما لمطر ولا مفهوم لقوله رشح اذا القاطر اذا كان خفيا كذلك لا يتأني فيه القنصل وأما السائل فلا يتأني فيه ذلك لانه المسترمل وكذا القاطر الرقيق والراسخ اذا كثر بحيث لا يذهب القنصل فلو قال هل يقوله ورشح وأمكنه فله لكان أولى (قوله أو خشي ثلاثين مسجدا) أي ولو خشي خروج الوقت وكان ذلك المسجد غير محجب ولا مترب وأما المحجب أو المترب غير المقروض فمستلحق حتى ينزل المقتول في خلال الحصة (قوله وهو القطع) أي يندب القطع والحاصل أن ابن القاسم ومالك اتفاقا على جواز القطع غير أن مالك يقول يندب البناء وابن القاسم يندب القطع فندير (قوله وجه النظر) أي الفكر وقوله والقياس الظاهر انه ليس المراد به حل مجهول على معلوم في حكمه لانه موجود في القيسر بل مراده القسعة فتدبر يكون عطف القياس على النظر تقسيرا وبين ذلك نت بقوله لان شأن الصلاة اتصال علمها من غير تحللها بشغل ولا انصراف عن القبلة لكن النظر كيف يسدل ان القاسم عن العمل بالعبادة والتابعين (قوله مسك أنفه) ليس بمسك برطبا في البناء ما هو ارشاد لما يعينه على تقليل الحاجة لان كثرتا منع من البناء ومن عده شرط الأثر به بخصوصه بل بشرط عنده التحفظ من الحاجة ولو لم يعسكه (قوله للتحجب من الدم) أي فلا يخرج أصلا أي لانه لو مسك من أسفل لا تحجب الدم (٣٤٠) (قوله لصدة الخ) حاصل هذا المسئلة على التحقيق بعدم رابعة النصوص المفيدة

لأوروق على الحق أن ابن الحاجب غير باقرب فاعترض عليه لشعوره لمورنين احدا هما مرادة والثانية غير مرادة وذلك ان اقرب بحسب العرق يصدق بكتابين يعيدن واحدهما اقرب بين الاخرى يصدق بكتابين فريين واحدهما اقرب بين الاخرى الوجه الاول لا يصح البناء لانه لا مد من وجود القرب في نفسه فاحتاج المصنف اقرب اشارة الى أنه بشرط مع الاقربية القرب فاذا وجد المد بدل كان معه اقربية فانه يضر وقتنا بحسب العرق وأما بحسب القلة فيقتضي المشاركة في القرب في نفسه فقول شارح لصده أي صدق اقرب والاضح أن يقول شارح وأني يقرب مع اقرب بل ان اقرب يصدق بصورتين

أو خشي ثلاثين مسجدا (ش) تشبيه في القطع يعني ان الارتفاع في الصلاة اذا خشي بتماده تلطفه بما لا يعني عنه من الدم أو خشي ثلاثين المسجودين بما يعني عنه فله بقطع صلاته ولا يجوز له التمدد (ص) والافله القطع وندب البناء (ش) أي أو ان لم يربح من سال أو قطر ولم يطلع به فله أن يقطع صلاته ويقبل ولكن يندب البناء لان عليه عمل العجالة والتابعين وجهه هو أصحاب مالك وأخذ ابن القاسم بقوله الآخر وهو القطع ورجح ما ذهبوا به النظر والقياس (ص) فيخرج مسك أنفه ليقبل ان لم يجاوز اقرب مكان عن قرب ويستدبر قبله بلا عذر وبطالحا وسكلم ولو سهوا (ش) يعني انه اذا فعل ما هو المتدبر وهو البناء فيخرج مسك أنفه من أسفله أو من اعلاه وهو الاول للباسحيس الدم ليقبل الدم يعني على ما تقدمه من صلاته بشرط أربعة الاول أن لا يجد الماء في موضع فيجازه لانه متى جازع من الامكان بطلت صلاته وأني باقرب مع قرب بلصده على قرب غيره اقرب منه وعلى بعد غيره اقرب منه واحتز بقوله يمكن من غير الممكن فان مجازته لا تضرب في البناء الشرط الثاني أن لا يستدبر القبلة من غير عذر فان استدبرها من غير عذر بطلت واذا استدبرها لطلب الماء لم تبطل الشرط الثالث أن لا يطأ نجاسة فان وطئ نجسا برطبا أو يسا بطلت أي حيث علم بها فيها لا بد له لكن بعد في الوقت لكن يستثنى أرواث الدواب وأرواثها ولو رطبة اذا لم يكن له مندوحة وانما سكت عنه لتقدمه في المعفوات الرابع أن لا يتكلم جاهلا أو عمدا فان تكلم بطلت اتفاقا طاله في المقدمات واختلفوا اذا تكلم ناسيا فهل يبطل أيضا أم لا والمشهور البطول والافريقين أن يكون الكلام في جهل أو عوده (ص) ان كان يحكم عتقا واستخلف الامام في بناء القنصل خلاف (ش) يعني ان البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة اماما كان أو

احدا هما مرادة والثانية غير مرادة فلذا اقيس بر يكون ناصيا المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ما موما علم بها فانه اذا كانت غير أرواث الدواب وأرواثها فتنسل مطلقا كانت مندوحة أو لا ما ان كانت أرواث الدواب أو أرواثها فتنسل ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فبعد في الوقت وظاهره مطلقا فله لكن يستثنى الخ رابع لما ذكرنا من انها قال عيج ما حاصله أنه ان وطئ نجاسة فلا يتحمله تارة يكون عالما بختار او تارة يكون عالما بغير مختار وتارة يكون ناسيا قاطعا الاول فيبطل مطلقا أرواث الدواب وغيرها من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب ناسية وان كان الثاني لعمومه وانتشاره في الطريق فان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث الدواب أو أرواثها ولو طبا لاعداده عليه محال وان كانت غير أرواث الدواب أو أرواثها فلا تبطل أيضا وينبغي أن بعد في الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة طائرا وانما طار قرون الدواب وولها التجبر من غير حاله ما كانا يعني عنهم في مثل هذا كآنا في حكم الطاهر فان وطئ ناسيا كان من أرواث الدواب وأرواثها فلا عذبة عليه مطلقا وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان تذكر فيها وقد تعلق به شيء منها بطلت صلاته وان لم تعلق به شيء جرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فبين رأي بعد رفعه من السجود وهو في الصلاة يجعل محبوبا نجاسة فقد قال ابن عرفة يبطل صلاته وقال غيره لا يبطل (قوله يعني ان البناء الخ)

فيه إشارة إلى أن مشروا في الناهن أصله لا في نديب البنية (قوله لكن إن كان اماما يستقل استحبابا) إلا أنما يستقل بغير الكلام فان تكلم بطلت عليه دونهم إن كان هو وأوليه وعليهم في العمد والجمل كل في التوضيح (قوله والاختلافوا انشاؤا) أي عديدا (قوله والواجب الاختلاف عليهم) أي لأعلى الامام (قوله قد غدت بسجديتها) لا ينبغي أن الكمال لا يكون بالسجدتين فقط بل غنام الر كعة بالجلوس إن كان يقوم منه جلوس ويكون بالقيام إن كان يقوم منه قيام فلو ركع وسجد السجدين ثم قبل الجلوس والقيام رجع فلا يعتد تلك الر كعة (قوله ولكن ينبغي على الاحرام) هذا أصل على الر كعة الاولى وأما لقوله إن كان شراط في الر كعة الثانية فقول بعنه فانقول ينبغي على الر كعة الاولى وهكذا (قوله وأتم مكانه) أي وجوبا (قوله إن ظن فراغ امامه) وأولى إذا اعتقد فراغ امامه أو أراد معه ما حمل الاعتقاد وذلك ما يتقيد واستعداد أو باخبار عدل (قوله ولا يطلعت) أي وإن لم يتم مكانه أو في الاقرب إليه (قوله ورجع ان ظن) أي يرجع إلى آخر بموضع يصح فيه الاقتداء به امامه الخ فان تعدى الموضع الذي يصح الاقتداء به بأن يسمع أقوال المبلغين أو يرى أفعال المأمومين بطلت حللته وأولى لو اعتقد (٣٤١) (قوله ولو يشهد) متعلق بقامى ولو كان باقيا تشهد بل ولو لم يحصل معه التشهد وظن أنه يحصل معه السلام فقط فانه

يرجع أيضا (قوله) أي في مكان غسل الدم) حصل قول المصنف مكانه على مكان غسل الدم وسئل ذلك لورجع لظن بقائه فعمل في أثناء المسافة أنه فرغ فانه يتم في مكان عليه فان تعدد مع الامكان بطلت (قوله ولو تبين بعد ذلك بقائه اماما) اعترض بأنه قد سلم قبل امامه وأجيب بأن هذا مبني على أن الزاعف يخرج عن حكم الامام بخروجه الزاعف حتى يرجع إليه واناعلم للمأموم أن الامام باق ولكنه يفرغ من الصلاة قبل وصول المأموم اليه فانه يتم ولو سبق الامام بالفعل والسلام (قوله مطلقا) أي سوا ظن بقائه اماما وظن فراغه في الاحوال كلها (قوله لاول الجامع) أي لاول جزء من أجزاء الجامع الذي ابتدأ هاتيكه فالتف واللام فيه لله مدعى

مأمورا ولكن إن كان اماما يستقل استحبابا والاختلافوا انشاؤا وان شاؤا صلاوا اقتذا في غير الجمعة والواجب الاختلاف عليهم وأما الفقه في البنية هو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة وليس في البناء قطع وهو قول ابن حبيب وشهره البايع خلاف منشؤه هل ونصة البناء لمرمة الصلاة تلح من ابطال العمل أو تفصيل فضل الجماعة فينبى على الاول دون الثاني (ص) واذ بان لم يستدل بالركعة كملت (ش) يعني أنه اذا بقي لم يعتد بالركعة قد تمت بسجديتها فيعتد بها ويتدنى من أول التي تليها فيخرج عن القراءة ولا يرجع لفضل السجود واذ لم يتم ركعة بسجديتها فلا يعتد بها رجاءا لم يكن ينبغي على الاحرام ويتدنى القراءة (ص) وأتم مكانه ظن فراغ امامه وأمكن والا فلا قرب إليه ولا يطلعت ورجع ان ظن بقائه أو شك ولو يشهد (ش) يعني أن الزاعف اذا خرج لفصل المقي في غير الجمعة حالتان احدهما أن يظن فراغ امامه والاخرى أن يظن بقائه أو يشك فان ظن فراغه أتم في مكان غسل الدم إن أمكن وإن لم يمكن فأقرب المواضع الممكنة اليه يريد تصح حللته ولو تبين بعد ذلك بقائه الامام لانه فعل ما هو مطلق عليه ولا يكلف بغيره وإن ظن بقائه الامام أو شك فغير جمع ولو كان ظنه أو شك أنه في تشهد على المشهور وقال ابن شعبان إن لم يرجع ادراك ركعة أتم مكانه وانما لزيمه الرجوع مع الشك لان الاصل في مهمات الصلاة ما لا يخرج عنه الا بعد اذن وظن وهذا التقسيم بالنسبة إلى المأموم والامام لانه يستقل ويصير مأموما بلزيم من الرجوع ما يلزم للمأموم وأما الفقيه مكانه (ص) وفي الجمعة مطلقا لاول الجامع ولا يطلعت وإن لم يتم ركعة في الجمعة ابتدأ ظهر ابراهيم (ش) ما تقدم من اعتبار فراغ الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة وأما ما إذا رجع بعد ان صلى ركعة مع الامام فيلزم بالرجوع إلى الجامع الاول ولو ظن فراغه ليصلي ما بقي عليه لانه شرط في صحته فان أتم مكانه في غير الجمعة مع ظنه بقائه الامام أو شك أو في الجمعة ولو مع ظن الفراغ بطلت فاضطر في بطلت الرجوع إلى المسئلة الجمعة ومسئلة ما اذا ظن بقائه الامام أو شك في غير الجمعة هذا كله اذا حصل له رعا بعد كل ركعة من الجمعة كما مر

(٣٤١ - خرمي اول) ويتمن عليه الصلاة في أول جزء ما يمكنه الصلاة قبل الانتقال لياخذ الاذان عن الصلاة خارجا ولا يكتفي بوجوهه وطرقه المتصرفة ولو ابتدأ هاتيكه الفسخ حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل أنه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال منه وبين الجامع حائل أضاف ركعة إلى مامعه وابتدأ ظهر ابراهيم (قوله وإن لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعة الثانية أو ظن أدراكها وتختلف ظنه قطع وابتدأ ولا ينبغي على امرائه على المشهور ولو بقي على امرائه وصلى أو يعاقل الخطاب الظاهر الصحيح أو لم ينصوا (قوله ابتدأ ظهر ابراهيم) أي في أي مكان ينبغي أن تبدأ الجمعة لالتوابع عن نية الظهر (قوله إلى الجامع الاول) يفيد أن قول المصنف لاول الجامع من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الجامع الاول أي الذي صلى فيه الجمعة احترازا عن الذي لم يصل فيه غير أنه يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع أنه لا يصح ظنا لأن لا تجعل الاضافة حقيقية والمعنى كما قلنا (قوله هنا كذا اذا حصل الخ) أي وأما وظن أنه يدرك معه ركعة بعد رجوعه أو الاقرب ورجع ويضع ويتدنى ظهر ا

باحرام والحاصل أنه لا يرجع في الجمعة للجامع إلا إذا كان حصل مع الإمام ركعة أو بطل إدراك ركعة (قوله وسلم) انصرف) أي تخلّفه
سلامه بالجماعة على خروجه والاستغفار في ذلك كريد على أن الخروج لفعل الدم هو الأصل وعلى هذا فقولته وسلم ليس على جهة
الطلب فإن قلت ما قلته وقوله وانصرف قلت الرد على ابن حبيب القائل بأنه يسلم ويذهب لفعل الدم ثم يعود فيشهد ويسلم ثم ينصرف
(قوله فيجلس ويشهد الخ) أي بعيدا عن المصلين وكان فعله قبل ذلك ووجه اعادته أنه أن يتصل بالسلام وقد حصل فصل كثير بينهما
فأمر باعادته فالتصلي بالسلام (قوله قبل انصرافه) انظر ما المراد بالانصراف هل هو القول عن محل جلوسه ونوجه لغز القصة
أوجز قيامه أو ما يحصل منه فعل بطل الصلاة كاستدراك أو شيء كثير وقصة ذلك أنه لم يسلم بعد انصرافه لا يسلم الآن السوداني
يقول وانصرف لفعله وياؤا الصنفين والثلاثة فسمع الإمام يسلم فذهب (قوله وجه الشيوخ الخ) أي أن الشيوخ خرجوا كالإمام بن
يونس على التقييد للكلاب من القاسم أي على الخلاف (قوله عقد السنتين) أي أن العقد لم يأت بعد (قوله فأنه أخف من الشيء
لفعل الدم ثم تقول هذا اللفظ يقتضي أن السنة (٢٤٣) تحصل ببعضه وان هذا البعض له حد محدد ومع أنه يحالفه ما في عقد قول

وان لم يتم مع الإمام ركعة سجدة بها في الجمعة استأخرها حرام جديد أي مكان شاء (ص)
وسلم وانصرف ان رغب بعد سلامه (ش) قال فيها وان سلم الإمام ثم رغب للمأموم سلم
وأجزأه صلاته وأشار بقوله لا قبله إلى ما رواه ابن القاسم عن مالك ومن رغب بعد التشهد
قبل سلام الإمام انصرف فصل الدم ثم رجع بغير تكبير فيجلس ويشهد ويسلم اه وهذا
ما لم يسلم الإمام عقب رعا فقبل انصرافه والاسلم من غير انصراف كن رغب بعد سلامه
فأله ابن يونس وغير وجه الشيوخ على التفسير (تفسيره) قال المطلب وهذا حكم المأموم
وانظر ما الحكم لو رغب الإمام قبل سلامه أو التذلل على القول بيناه ولم أر فيه نصا والظاهر أن
يقال أنه ان حصل الرعا بعد أن أتى بقدر السنتين التشهد فذهب يسلم والإمام والغنى ذلك
سواء وان رغب قبل ذلك فإن الإمام يستخف بهم من يتم بهم التشهد يخرج لفعل الدم
ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفذ فيخرج لفعل الدم ويتم مكانه (ص) ولا يبين غيره (ش)
يعني أن من حصل ثماني مائة في الصلاة سبق حدث أو تذكرة أو سوط أو خمسة أو
تذكرة أو غيره ذلك لما يبطل الصلاة لا يني على ما مضى من صلاته بل يقطعها ويستأنفها
خلافا لابي حنيفة في البناء مع الحدث الغالب ولا يشبه في البناء من رأى في ثوبه أو جسدته نجاسة
أو أصابه ذلك في الصلاة فورما السوائف التي بعد حصول المنافي فلا بد رده عليه المرحوم
والناس حتى يسلم الإمام فأنه ما بين على ما مضى من صلاتهما (ص) كظنه فخرج
فظهر فيه (ش) يعني أنه إذا ظن أنه رغب فخرج ثم تبين عدم الرعا فعند مالك لا يني لأنه
مفرط وتبطل صلاته وعند مصنفين يني لأنه فعل ما يجوز له والضمير الثلاثة راجعة إلى
الرعا وفاعل خرج هو المصل فقولته كتبه مصنفات بقوله حذف فاعله أي كل من
المصل الرعا فخرج فظهر فيه فان صلاته تبطل ولو كان اماما وتبطل صلاته المأموم أيضا
على الراجح من أقوال ثلاثة (ص) ومن ذرعه في لم تبطل صلاته (ش) ذرعه بذلك المجته
أي غلبه والمصنفين ان من ذرعه في أو قل أو بطلن يسير طاهر ويرد منه شيئا بعد انقضاء

المصنف وهل لفظ التشهد سنة
حيث قال وتظاهر كلامه عدم
حصول السنة ببعض التشهد خلافا
لأبي نجي في كفايه بعضه قياسا
على السورة اه (أقول) الآن
التي يني من السورة أنه آية
لا بعضها إلا أن يكون بهال بعض
آية الدين فالتظاهر أن قال هناك
يأتي ببعضه ما على ما قال ابن
ناجي قياسا على السورة (قوله)
ويصير حكمه حكم المأموم) ويأتي
فيقول المصنف يرجع ان ظن
بقاعا وشك الخ وفيه أن القياس أن
لا يستخف الإمام ولو رغب قبل
أن يأتي بقدر السنتين من التشهد
نخفه سلامه بالنجاسة على خروجه
لفعل الدم لكثرة المنافي لكن روى
القول يبطلان الصلاة بعد ترك
السن فذهب بعض الفضلاء قال
عج قلت قد علمت أن التشهد كما
هو سنة في حق الإمام والفذ هو
سنة في حق المأموم وقد علمت

في قوله وسلم وانصرف الخ أنه لم يترك التشهد فافقدوا الإمام كذلك قال بعض الشيوخ وقد يفرق بين
الإمام والفذ والمأموم بأن المأموم يحمل عنه الإمام التشهد بخلاف الإمام والفذ (قوله فأنه ما بين الخ) أي لانهم لم يحصل منهما
مناف من حدث ونحوه أي بؤا التعاس والازدحام فغير مناف لأن التعاس خفيف لا ينقض الوضوء والاولى أن يقول الشارع والمراد
بالمعنى ما كان منافيا فلا بد الخ (قوله والضمير الثلاثة) ضمير بغيره وضمير ظنه وضمير نفسه (قوله من أقوال ثلاثة الخ) قد عرفت
قولا والقولان البقيان القول بأن لا تبطل عليهم مطلقا والقول بالتفصيل ان كل من عدو أو أبان كان في ليس لم تبطل عليهم ولا تبطل
(قوله يسير طاهر) هذان التقيدان ظاهران في التي والمقتضى فصار حاله أن عدم البطلان مقيد بقوله ثلاثة القلة والغلبة والطهارة
وأنه متى فقدوا أحسن هذه الثلاثة بطلت الصلاة وليس بظاهر في البطلان لان البطل لا يكون الا طاهرا والظاهر أن كثرة بحيث لا يتم
إخراجه لا تضر (قوله ولم يرد) أي لم يرجع منه شيئا بعد ما كان طهرا طهرا في التي والمقتضى وأما البطل

فقد علمت من باب الصوم أنه لا يضرب ابتلاعه على المتمدول وأمكن طرحه أو الظاهر أن الصلاة كذلك (قوله وهو المشهور) أي يقول ابن رشد المشهور أن من زدرعه التي أو القلس في ردة فالتى عليه في صلاته ولا في صيامه ما ومقابلته في المدة فنهضاً ومن تبقا في الصلاة علمداً وغيره علمداً ابتداء الصلاة (قوله قول ابن القاسم) الآن القول على حذو ما في النقلة وأما في التسيان فالراجح الجملة هذا في الصلاة وأما الصوم فالراجح من القولين القول بالقضاء فمع حال القول المصنف في باب الصوم وقضى في الفرض مطلقاً (قوله لأنه يتلدى) المستثنى منه محذوف تقديره لم يستثن قولاً لأن يتلدى (قوله إلا إذا شابه أحد أوصاف العذرة) أي هو الراجح خلافه وأنه ينحس بعمد التنصير وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة فألا بعض الشيوخ الأثني عشر بأن قوله والقلس كالتي أي في التفصيل المتقدم من أنه إذا غلبه شيء منه وكان يسيراً ظاهره أن صلاته لا تبطل وإن كان كثيراً (٢٤٣) أو تبطلت وكون الخامسة نصفه معينة

أمر آخر فيمكن برأيه على قول ابن رشد وغيره فلأن لا يظهر قوله وقوله الخ فإنه يقتضي بحسب ظاهره أن الأول جاز على كلام غيره وقد علمت ما قلنا (قوله عبارة عما فات المسبوق فله مع العلم) لا يخفى أن هذا لا يشمل ما إذا أدرك حاضر فأنه يصلح لتسافر فالتعريف الشامل أن يقال البناء ما أتى على المسدود والقضاء ما بقي عليه المدرك ويجب بيان المعنى ليصامح فله فعل الامام (قوله فإليه) أي فالكلمة التي فيها البناء وهي البناء أي الكلمة التي فيها البناء وهي الفوات بعد الخول (قوله والغاف لقاف) أي والكلمة التي فيها لقاف وهي القضاء للكلمة التي فيها لقاف وهي أن يفوت فعل الخول (قوله وانما المشهور بتقديم البناء) ووجه تقديم البناء على القضاء انصباب حكم المأمورية عليه فكان أول التقديم منه (قوله وقال حصون يقدم القضاء)

التي يحصل يمكن طرحه لم تبطل صلاته عند ابن القاسم وهو المشهور فإن تعمد إلى ما أو القلس أو رده بعد انتهاء طاعتها بطلت صلاته وصيامه ولم يحك ابن رشد فيه خلافاً وفي فساد صلاته وصيامه لا يتلوه سهر أو غلبة قول ابن القاسم ولم يحك ابن رنسي في التسيان إلا أنه يتلدى وبسبب بعد السلام ولو كرراً بطل ولو كان طاهر أو القلس كالتي وقول ابن رشد القلس ما حاضر ظاهر تنصيف العذرة ولا يفسد الصلاة متى على مذهبه في القلس من أنه لا يكون نجحاً إلا إذا شابه أحد أوصاف العذرة (ص) وإذا اجتمع بناء وفناء لم يحكم أحدك الواسطين أو أحدهما أو حاضر أدرك فأنه صلاته سافراً وخوف محض قدم البناء وحسب في آخره الامام ولم تكن ثابتة (ش) أعلم أن البناء كما قاله الأشياخ عبارة عما فات المسبوق فله مع العلم بعد الخول معه والقضاء عبارة عما يأتي به عوضاً عما فات قبل دخوله مع العلم بالامام فإليه البناء والقاف يؤد كمر المؤلف لاحتياج البناء والقضاء من صور وان المشهور بتقديم البناء وهو مذهب ابن القاسم وقال حصون يقدم القضاء الأول أن يدرك الثانية والثالثة معاً وهو ما يذهب الواسطين ويعني به أن الامام سبق المأموم بركعة من الرابعة وأدرك معه الواسطين ورعق في الرابعة فلما خرج لفعل الدعواته الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن تسمر أو يسمر على المشهور قبل النهوض ليصلي كما فصل الامام لأنها اربعة فاستمعوا كانت بالنسبة إلى المأموم فأنه لو كان القضاء مستهناً أن يكون عقب جالس ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة يجهران كانت جهراً وتقلب بأم الجناحين ثم قبل طرفها بأم القرآن وسورة وعند حصون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة من غير جالس ثم بركعة البناء بأم القرآن فقط الثانية أن يفوته الأولى والثانية فيدرك الثالثة فتفوته الرابعة بالرفع فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس انفاً ثم ركعتي القضاء بأم القرآن وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند حصون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لأنها ثالثة ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط ونسب إلى الجلي على هذا النقل ووسطها بالقراءة الثالثة أن يفوته الأولى ويدرك الثانية فتفوته الثالثة فتتوالى الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لأنها ثالثة تغلبها الحكم نفسه ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخر تاماته

لأن القضاء فعل أول ركعات الصلاة فهو أولى بالتقديم حاصله أن يقدم البناء هو أن يفعل أولاً ثم القضاء ففعل الامام من قسرة وجلس فيما كى الامام وتقديم القضاء أن يفعل أولاً فأنه قبل الخول على صفة ما فعل الامام كما كان من سورة مع الفاتحة أي به كذلك وما جلس فيه الامام يجلس فيه ولو لم يكن محل جلوسه وما يجلس فيه الامام لا يجلس فيه المأموم الآن يكون محل جلوسه كان تكون ثالثة فأنه يجلس ولو لم يكن امامه يجلس فيها ترجيحاً لما لم نفسه (قوله ولأن القضاء) أي إلى الركعة التي فاتته قبل الخول (قوله ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس) المناسب أن يقول ولا يجلس (قوله ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور) فيه ما تقدم (قوله ويجلس على المشهور) لا يخفى أنه يقتضي أنه وقع اختلاف في قول ابن القاسم وفيه المشهور وغيره وهو كذلك قال ابن الجاحظ وعلى تقديم الباقي جلوسه في آخر تاماته قولنا فاشار المصنف بقوله ولم تكن ثابتة رد قول ابن حبيب بعدم الجلوس إذا لم تكن ثابتة

(قوله ثم ركعتين بام القرآن فقط) ظاهره انه لا يجلس بينهما شيئا. ذكر في هذا مورد الاختلاف فيها بالساعة المتصلة من جعلها أن تترك الأولى ويرعى في الثانية ويدرك الثالثة وتقوته الرابعة فلا إشكال أن الرابعة بناء واختلاف في الثالثة في كونها بناء أو فقط (قوله ثم ركعتين بام القرآن فقط) وهاتان صورتان (الخ) ظاهره أنه لم يقل بالجلوس بينهما وأقتره هل هو كذلك شخصاً عداقة والظاهر كذلك (قوله الزايعان يدرك الثالثة) من صلاة المسافر الركعة (الخ) وأما الأدرك الأولى فليس معه إلا بناء فقط وأما الأدرك الثانية فصلا حاضر فهو قوله أو أحدهما يصدق عليه تفسير (٢٤٤) البناء كما مات المأموم بعد الفسوخ سواء كان مفعولاً أو لا مأموراً لا لتفسيره بما فسره الشارح كأن تقدم

فصل ستر العورة (قوله في الثغر) الثغر الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو (قوله وغيره) معطوف على الثغر كمثل في الفار (قوله) وما يتوقع منه ضرر وفساد عطف عام على خاص كالأمر عوردة (قوله) ومنه عور المكان أي من الذي يتوقع منه ضرر وفساد قولهم عور المكان من باب تعب إذا صار يتوقع منه ضرر وفساد (قوله والمرأة عورة) يتوقع الفساد من رؤيتها) ظاهره أن ذلك من جهة الأصل وإن قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد ولو شرعنا تفسيره أن يقال إذا كان ذلك من الأصل فأين خلاف الأصل فأقول الظاهر أن خلاف الأصل ما بين المرأة والركبة بالنسبة حيث يراد بها ما يشتمل الخفضة والمغلطة والسوأتان حيث يراد بالمغلطة (قوله) لا من العور) معطوف على محذوف وكأنه يقول والمرأة عورة من العور يعني توقع الفساد من رؤيتها (الخ) (قوله وقديقال الخ) فيه أن هذا الاختصاص بطور فيه لئلا يشترع (قوله هل ستر عورته) وحكم ستر بعض العورة بحكم سترها كلها

ثم ركعة بام القرآن وسورة عند محضون بأي ركعة بام القرآن وسورة يجلس لئلا ياتيه ثم ركعتين بام القرآن فقط وهاتان صورتان داخلتان تحت قوله أو أحدهما الرابطة أن يدرك الخامسة من صلاة المسافر الركعة الثانية وتقوته الأولى قبل دخوله معه وهذه الصورة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم ومضون لأن الأولى التي فاتته وألقضه والاخرتين بناء على أن الحاضر إذا صلى خلف المسافر لا يضره وكذلك حكم الصورة الخامسة وهي أنا لأمام إذا صلى صلاة الخوف فإنه يقسم القوم طائفتين فصلى بالطائفة الأولى ركعتين ثم يصرفون تمام العدو ويصلي بالثانية الركعتين الباقيتين كما يأتي في باب صلاة الخوف فإذا أدرك مع الأولى الركعة الثانية فإنه يصرف معهم فقد فات ركعة قبل الفسخ ولو ركعتان بعد الدخول مع الإمام فالركعة الأولى فضايلة والآخران باطلان وأما بعد الدخول قوله لأعرف وكذا التماس ومن حرم فلو قال لا ركعتان كان أشبه ولم أنهى الكلام على ما قسم من الشرحين المذكورين شرع في الكلام على الثالث فقال

فصل في حكم ستر العورة توصف بالسرية وهي في الأصل الخلق في الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ومنه عور المكان وقوله تعالى أن يدعون عورة أي خالية يتوقع فيها الفساد والمرأة عورة يتوقع الفساد من رؤيتها أو ما جعل كلاهما من العور بمعنى التبع لعدم تحققه في الجملة من التسليط للنفس والبال وقد يقال المراد بالجمع ما يستقيم شرعاً وإن ميله إلى طبع (ص) هل ستر عورته بكسب (ش) افتخار المؤلف بالاستفهام على لسان سائل وجوابه قوله خلاف أي في ذلك خلاف ستر متنا وغيره وقوله شرط وقوله لا يمتنع على ستر أي هل ستر عورته المكلف لصلاة طهر أو ليس شرط واتمها واجب فقط فلا خلاف في الوجوب واتمها خلاف في الشرطية وعدمها وسأقي فائدة والمراد بالكسب ما لا يشك البدن أي لا يظهر منه لون الجسد فالشاف كالعدم قال في توضحه كالمصدق في الزرع وتبع المؤلف ابن الحاجب التابع لأن بشر في أن الشاف كالعدم وفرق بينه وبين الواسف إلا في في قوله مكره بعد لا يرجع مع أن ابن رشد عزا لأن القاسم التسوية بينهما في الاعتدق الوقت لا لاسفرار ومنه لا يجزئ على ما ذكره ونظيره في جنس عن النوادر وإذا قل إن عورته قول ابن بشر وتابعه ما يشك كالعدم ما يصرف لفته بكرة وهم لم يلقفته رابة الباشي التسوية بينهما في الاعتدق الوقت وفرق بعضهم بينهما بقوله الكسب الصفيق أي بستر كثيف أي صفيق واجر زرع من الشاف الذي لا يدوم منه العور من غير تأمل وعليه يحمل قول من قال أن الشاف كالعدم وأما الشاف الذي لا يدوم منه العورة الإتمام وهو يحمل قول من

(قوله المكلف) أي لأن العورة إذا صلى عراً فإنه يصدق الوقت فإن صلى بلا وضوء فلا شبهة بعد ما بدأ نداء (قال) ولستمون بعدد القرب لأبعد موضع وثلاثة (قوله والمراد بالكسب الخ) لا يعني أن هذا تفسير مرادوا بالظاهر المناسب للقام الصفيق ولو غير كشف (قوله وتابعه) بصيغة التثنية والتابع لأن بشر ابن شاس وابن الحاجب قاله ابن عب (قوله ووقوق الخ) فيه نظراً لبعثتي أنه قول ثالث مع أنه ليس في المذهب الأقوال الأولى على ما زعمه المصنف وتسع فيه ابن الحاجب والقول الثاني لأن الاسم أنه لا إعادة عليه مع كونه يشك ولو كانت العورة تظهر لغير التأمل فضلاً عن التأمل ولو وصلت المرأة في ثوب مشتملي فصلاحتها جمعة وهو المذهب لابن عب على ما نقله شيخنا عبد الله

(قوله الماتجاه) أضاف أنه يلزمه قبوله ولو تحقق التسع والفرق يشعرون ما في التيمم الماتجاه له وأنه قبل بالاستعمال
 وبصر مستعلا وقاعه التفوس بخلاف التوب (قوله وطلبه) معطوف على قبوله لأنه لم يتقدم ما يتفرع هذا عليه فيصاب به يتفرق
 التابع ما لا يتفرق في التسع (قوله كافي التيمم) أضاف أنه يشتر به بين معنائه في صحة وإن بزمته وأنه يطلب لكل صلاة ومن رقة قليلة
 أو حوله من كثرة أو الظاهر أنه لا يلزمه قبول هبة الذات لوجود الماتية القوية في ذلك (قوله وإن باعارة) أي وإن كان التيمم مستلما باعارة
 من غير طلب أضاف ذلك دفع ما رد عن المصنف أن فيه عطف العام على الخاص بأو وحاصل جوابه أنه من عطف الخاص (قوله حتى
 يعطف عليه) كاهو التبادر (قوله محققا في النجس) من تحقق العام في الخاص والمنظورة ذلك الخاص دليل قوله وإن كان الخ (قوله على
 ظاهر المذهب) فيه إشارة إلى أن ظاهر المذهب جواز التوب بالنجس إلى آخره فان لم يكن انظر نص تحت طالع في الخبر ولو وجد جلد
 كلب أو خنزير أو مستعمل في المذهب السري في غير الصلوات ما قبلت عن الخبر وما قبلت ذلك فليس ظاهر المذهب فيما يتعلق
 بالصلاة (قوله أو حشيشا أو طينا) معطوف على قوله نجسا أي وإن كان الكشيف حشيشا أو طينا أي الآن في الطين قولنا أحدهما
 ما ذكره الشارح والآخر لا يستبرأ لأنه مظنة بيه وتطهره فيكشف وهذا إذا لم يجد غيره صكما يشهد الشارح وفي عبارة شب
 وأما الاستبرأ بالمال فن فرضه الاستبرأ كواصب وداف الظاهر أنه كلفين أي وأما لو لم يكن فرضه الاستبرأ بالمال فكل ما قدر على الركوع
 والصوم فله يصلي عزاءا فاعاد كما ساجدا وقوله والنجس أولى (أي إذا كان (٣٤٥) يصلي بالنجس فأولى بالنجس وأما إذا
 اجتماعه فقدم النجس فقد قال

قال ابن السكيت تصعب فيه الصلوات به يجمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب (ص) وإن
 باعارة أو طلب (ش) يعني أن التيمم مطلوب وإن كان ما يستبرأ به لغريه أو أغار به من غير طلب
 فيجب عليه قبوله كهيئة الماتوضو لقله الماتية وطلبه باستعارة من جهل بطلبه أو شره
 كافي التيمم وقوله وإن باعارة أي من غير طلب أو أغار به بعده (ص) أو نجس وحده (ش) هذا
 ليس مغاير الكشيف حتى يعطف عليه وإنما هو ما أتت فيه أي وإن كان الكشيف نجس أي
 وإن كان الكشيف محققا في النجس أي وإن كان الكشيف نجسا في ذاته كجلد كلب أو خنزير على
 ظاهر المذهب إن لم يجد غيره ولا يصلي عزاءا أو حشيشا أو طينا والنجس أولى (ص) تكرير
 وهو مقدم (ش) يعني وكذا إن لم يجد إلا ما يحرر فاته يصلي به وهو المشهور وإذا اجتمع مع
 النجس أو النجس قدم الحرر على المشهور وهو قول ابن القاسم لأنه لا منافاة بين الحرر
 والصلوات بخلاف النجاسة ولأنه ليس يجوز لأمر ورث وقال أصبغ يقدم النجس لأن الحر يرمع
 بسبب مطلقا والنجس انما يقع في الصلوات والمنوع في حالة أولى من المنوع مطلقا (ص)
 شرط إن ذكر وقد وان يخالف الصلوات بخلاف (ش) هنا خبر المبدأ وهو شرط يعني أنما تختلف
 في سائر الصلوات بخلاف أو يماز في ضوئه أو ظلام هل هو شرط في صحتها أو كرو قد وهو
 المعروف من المذهب بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الأريكة

تشبهها في المقيدون بقدمه أو الجواز وعدمه فمات (قوله وهو المشهور) ومقابله ما في سماع ابن القاسم أنه يصلي عزاءا ولا يصلي
 بالحرر (قوله لأنه لا منافاة بين الحرر والصلوات) أي لأن الحر يرطأه ورثا الظاهر أن يصلي بدون النجس (قوله ولأنه ليس
 يجوز لأمر ورث) يعارض ذلك أن النجس يلبس في غير أوقات الصلوات من غير حرمة (قوله وقال أصبغ يقدم النجس) ضعيف اعلم
 أن حاصل ما قيل إن التوب بالنجس يصلي به اتفاقا وفي الحرر والخلاف وذلك لأن التوب بالنجس جازئ ليس في جميع الأوقات إلا في حالة
 الصلوات بخلاف الحرر إلا أنه إذا اجتمع ما يقدم الحرر في مقتضى ما ذكره العكس والجواب أنه إذا أصلي بالنجس مع وجود غيره تبطل وأما
 الحرر فلا يطلان (قوله إن ذكر وقد) وقال نحشى تحت ثمنا ذكر المؤلف من قبل ذكره والقدر تبع فيما بين عطفه الله ذكره
 عنه في توضيحه من أنه شرط في الصلوات المذكورة والقدر ولم يقدم غيره بالذكر وهو الظاهر في عدم التمسك بأعلى القول الشرطية
 كما صرح به الجزولي فإن السترك من من فرائض الصلوات على عزاء أو غيره فلو لم يترز وهو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو
 متعمدا أعادها أه وهو الجارى على قواعد المذهب ولم يعدوا ههنا المسائل التي تسقط بالتيسر وذلك يدل على عدم اعتباره
 والله أعلم اه (قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد) لا يخفى أن هذا الدليل على الوجوب يفتقد دون الشرطية التي هو المذقي
 الآن فقال الأصل في كل واجب أن يحصل الاختلال بتركه ومعنى الآية على هذا استلزام العورة واجب عند كل صلاة (قوله وقيل المراد
 بالزينة الأريكة) فليحتمل أن يكون الأريكة

(قوة والمساجد الصلوات) من قبل اسم العمل على الخلق واجمع القولين وأما قوله أو الصلاة في المساجد فلا يصح إلا للثلاثين فقط وعلى هذا فلا يندب الرداء إلا أن يصلى في المساجد فقط بخلافه على التي فيه فيعيد الإطلاق (قوله وقيل زلت ردالمالك كذا يفعلون من الطواف عراة) أقول وعلى هذا فقوله عند كل مسجد أى عند كل طواف (قوله أو واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكر والتقدير أن الأعداء في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرط فيعيد أدامع الذكر والتقدير لا مع عدمه ما بقي الوقت (قوله السواتن) سميت بالسواتن لأن كشفها مبني بمصاحبهما ويدخل عليه كذا أو حرنا (قوله ومن الدرر) أى المؤخر (قوله ما بين الاليتين) أى الذي هو من الدرر (قوله لا يعيد لكشف الفخذ) أى ولو تعمد لا في الوقت ولا في غيره ولا يعيد لكشف إحدى اليدين وأما بعضها أو كشف عانة وما فوقه فليس تارة ما يعيد نظر بل في الوقت كذا أو حر وقيل بحث قال عجم ولم يبين ذلك البحث وحاصل ذلك التثريب أن من العانة وما حذى ذلك من المؤخر إلى ما قبل السرة من الخلف يعيد فيه الرجل في الوقت والسرة وما حاذ من الخلف خارجا وقد علمت أن في السواتن الإعادة بأول الأعادة في الفخذ ولعل وجه البحث الذي أشاره عجم أن ما فوق العانة ينبغي أن يلحق بالفخذ فلا إعادة فيه (قوله وأما الامة الخ) حاصله أن الغلظة من مؤخر الامة لا يلتزم من مقدمتها فخرجها وما والا كذا ينبغي وعلى ما تقدم من التثريب في الرجل أن تقول (٢٤٦)

والمساجد الصلوات أو الصلاة في المساجد وقيل زلت ردالمالك كذا يفعلون من الطواف عراة أو واجب غير شرط وشهر وهذا مطوى في كلام المؤلف ولا يصح أن يراه القول بالسنة أو التسبب لانه لم يشهر وينبغي عليه ما وصلى مكشوف العورة فعلى الشريعة يعيد أبا وعلى نفيها يعيد في الوقت أى مع العصيان (تبيينه) الخلاف المذكور في العودة للغلظة وقوله بعدوهي من رجل وأما ما بين مرة وركبة في العودة الشاملة للغلظة والمخففة ثم إن العودة للغلظة من الرجل هي السواتن وهما كما قال البرزقي عن ابن عرفة من المتقدم الذكر والاثنيان من الدرر ما بين الاليتين وهذا في حق الرجل وسبب أن انه لا يعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تعمد أو ألاما لاف قد ذكر المؤلف أنها تعيد في الوقت لكشف الفخذ وينبغي أن تعيد لكشف الفخذين كذلك في الوقت وان تعيد أبا في كشف بعض الاليتين وبأى ما يعيد الرجل فيه في الوقت وأما الحر فمقتضى أنها تعيد في الوقت في كشف صدرها أو بعضه أو أطرافها أو بعضها أو في مجموع ذلك في الوقت وأنها تعيد في كشف ما هو فوق المخصر في الوقت كما يشهد به قوة كعبية أن كالتقاع وأنها تعيد فيعيد اذ كان أبا كما يفيد كلام المؤلف فيما يأتي ونحوه للثلاثين (ص) وهي من رجل وأما عنوان يشأ به حر منع أمر أمة ما بين مرة وركبة (ش) بمعنى أن عودة الرجل مع مثله أمة ولو يشأ بمن أمة وبعيدان مع رجل أو أمر أمة بالنسبة للرجل بقوله سلامة ما بين السرة والركبة وعودة الحر مع حر أمة ولو كفرة بالنسبة للرجل بما بين السرة والركبة وهما خارجان وبعبارة أخرى وهي أى العودة الشاملة

أو بعضه) ومثل ذلك ما حاذ من الظاهر (قوله وأنها تعيد فيعيد ذلك أبا) قال عجم والغلظة لمرة بطنها وساها وما بينهما وما حذى ذلك خلفها كما يفيد قول ابن عرفة أن ما صدرها أو شعرها أو قدمها أبا عادت في الوقت والأبدا ه ومثل الصدر الظاهر في الأعادة وقت فيما يظهر للثلاثين ه قلت نظر عجم في الساق والظاهر أنه لا يزيد على الصدر وما حذاه من الظاهر مع أن الحكم فيها من الأعادة في الوقت وكلام ابن عرفة لا يؤخذ على عموم فقد قال عجم الظاهر أنها انما صلت بأية الكف وغيره عما قبل الصدر تعيد في الوقت خلافا لما يشبهه كلام

ابن عرفة بل نقل الشيخ عن أشبهه أن ما يدعى رأسها وذراعها وبطنها أو الفخذين أبا عادت في الوقت لأن خلاف ما في نت أهل الكشف البطن أبا (تبيينه) النظر للعودة مستورة بآثر وجسها من فوق سائر لا يجوز ذلك عجم وقوله لا يجوز رأى ما دامت متصلة وأما لو انقطعت فلا يجزم جهل خلافا لثلاثة كما أشاره الشيخ إلى قوله عودة الرجل الخ) أى الشخص الذي فعل هذا فليمن عور ما بين السرة والركبة وأما المالكة فلا تصح إرادتهم هـ لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة بل ولا علم لتأنيدهم قائله الخافي (قوله بالنسبة للرجل) وهو الصلاة الاحسن قصوره على الرؤية لأن الصلاة حاله فيها واحدة فلا يقال فيها مع مثله ولا يقال فيها مع رجل الخ (قوله ما بين السرة والركبة الخ) أى عودة الرجل مع مثله ما بين السرة والركبة وهو موافق لما قاله ابن القطان من حرمة النظر لفخذ الرجل وشهر في المدخل الكراهة والظاهر أن النظر لفخذ الامة حرام بالاتزان شب وأما مع المرأة فاعدا الوجه والأطراف فاختلف عودة الرجل مع مثله ومع المرأة هذا بالنسبة للرجل وأما بالنسبة للصلاة فحين السرة والركبة وعودة الامة بالنسبة للصلاة كذلك واعتقلنا الأولى قصوره على الرؤية وإن كان الحكم كذلك في الصلاة لأن اللعبة بما تظهره الا ترى (قوله ولو كفرة) أى وإن حرم على حرمة مسلمة كشف شيء من بدنها إلا وجهها وأطرافها في بدى حرمة كفرة إلا أن يلزم من حرمة الكشف كون ذلك عودة

(قوله مع غير اجنبية) أي مع غير امرأ أجنبية كانت الاجنبية حرمة وأمة وهذا أحسن من قوله أول العباد مع رجل فانه فاسر والحاصل أن عورة الرجل مع منة أو مع امرأ متعصر ما بين سرور كربة وأمام الاجنبية فاعدا الوجه والاطراف فالاجنبية ولو أمة لا ترى منه إلا ما راها الرجل مع محرمه وهو ينظر منها ما عدا ما بين السرور والكربة والفرق قدوة باعتبار الرجل وضعف دعائه بها والحاصل أن عورة الحرة المسلمة مع الكافرة غير أنها جميع جسدها لا وجهها وكفها وأما عورة أمها الكافرة فكعورتها مع امرأ مسلمة جميع ما بين سرتها وكبتها كما أن أفا قد بعض الشيوخ ولكن الأحسن أن يقال أن عورتها مع الكافرة كعورتها مع المسلمة غير أنها يحرم عليها أن تكشفها إلا أن يذن الوجه والكفن لأنه لا يذن من حرمة الكشف كونه عورة (قوله فان قلت الخ) هذا سؤال وارد على قوله وانما قلنا الخ كانه يقول لأجله لهذا كله لأن الكلام في الرؤية بالنسبة للصلاة (قوله قلت رد الخ) أي ويصعق ما قلنا من أنه بالنسبة للرؤية والصلاة هداما فأول كلامه الآن قوله في العورة التي لا ترى بقصره على الرؤية (قوله وانظر الاعتراض الخ) ونسبه واعتراض على قول المؤلف بغير سرور وكربة من وجهين أحدهما أنه لا يصح عرية لأن بينه لا تقع خبرا لأنها لا تصرف لأنها من الظروف اللازمة والآخر أن كلامه لا يصدق إلا بالتقبل (٣٤٧)

زيد بن دار عمرو يعني وسطها ويمكن الجواب عن الأول بأن بيننا لغة أنها متصرف وعليها جاد قوله تعالى لقد قطع بينكم بالرفع فبأنه لغة قليلة وعن الثاني بأن هذه صفة أو صفة لوصول أو موصوف محذوف والتقدير ما بين سرور ولو زاد لفظة ما لن دفع الاعتراض أن تفصيل خبرا ويشمل ما يشبهه بين لأن ما بين صيغ العموم وعلى حسن فهمها ولا اختصار يجوز أن يقدرا على أن

للفظة والخففة من رجل مع غير أجنبية ما بين سرور كربة وانما قلنا مع غير أجنبية لما يأتي أن الاجنبية اختار من الاجنبي الوجه والاطراف فان قلت هذا بيان لعورة التي يجب سترها في الصلاة لاهلها والعورة التي لا ترى قلت رد قوله ورتمع امرأته في العورة التي لا ترى إذ عورة الحرة في الصلاة جميع جسدها ما عدا وجهها وكفها كإباني وانظر الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة العربية وغيره في شرحنا الكبير (ص) ومع أجني غير الوجه والكفن (ش) معطوف على امرأته والمعنى أن عورة الحرة تمتع الرجل الاجنبي جميع بدنهما حتى دلاليها وقصبتها ما عدا الوجه والكفن ظاهرهما وبطنهما فيجوز النظر لهما بالانكسار ولا خشية فتشتم غير عورتها ولو شافوا قال ما أتى كل المرأة مع غير ذي سرور مع غلبها وقتها كل مع زوجها وغيره من يؤاكله ابن القطان فيه باحداً بالمرأة أو وجهها وذيها للاجني إذا تصوروا كل الأكل الأكل هذا ولعل هذا لا يعارض منع كل الزوج مع مطلقة الرجعية لاحتلال كون المنع خاصا بالطلاق لعدم احترامها لما بينهما من المودعة والافتقار لصدق عدلها على ما يشد على الاجنبي (ص) وأعدت لصددها وأطرافها بوقت (ش) لما كانت عورة الحرة تنقسم كاتقسام عورة الرجل إلى مقلظة كلبطن والظهر وخففة وهو ما أشتر اليها مع حكمها بقوله وأعدت لصددها وأطرافها بوقت يعني أن الحرة إذا صلت بادية الصدر فقط أو الأطراف فقط أوهما فأنها تعيد تلك الصلاة في الوقت الآخر في بيانه ويشمل الحرة أم الولد في أنها تعيد لصددها وأطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسواهم صل منهما كشف ذلك عدا أو جهلا ونسبنا والمراد بأطرافها ظهور قدميها وكوعها وأعرها وظهور بعض هذه كظهر كلاها وفي الإبي

ماك
• وأمن المنعوث والمنعقل •
يجوز حذفه والقرينة هنا موجودة وهو أن المراد جميع ما بين السرور والكربة اه و ذلك معني
تت بأن ابن مالك صرح في تفسيره بأن من الظروف المنصرفة

ومثل شراحه فليكن بقوله تعالى لقد قطع بينكم بالرفع وقوله تعالى هذا فرق بيني وبينك بلطف ولين وكذا خلاف في ذلك ولا حيلة لغة قليلة على أنها لا يحتاج للجواب الأول إذا أعرب بين بالرفع وهو غير لازم لاحتلال أن يعرب بالنصب على الترفية على جهة الخبر بالظرف وهو الموجود في النسخ (أقول) وبدأ جعل بين صلة محذوف لا يرفع لأنه بعيدا عن الموضع في آخر الأوسط فتندر (قوله والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الاجنبي) كان حر أو عبدا مسلما أو كافرا ولا يذن من حرمة كشفها لكافة أن تكون عورة بخلاف لعب والحاصل أنه لا يجوز للمرأة المسلمة أن تبدي شيئا من جسدها ولو وجهها وبدا لكافر وإن لم يكن عورة فالأولى التعميم فكقلنا كقوله وخفيضا الصغير رجه الله تعالى (قوله حتى دلاليها) قال بعض الشراح والظاهر أن المراعى في كون ما ذكر عورتها اتصاله لا كما يقول الشافعي من أنه عورة ولو انفصل من شرح شب وبني أن يكون عورة المسلمة مع عبدها لكافة غير أن الاجنبي (قوله ولا خشية فتنة) فسر المصباح الفتنة بالتحفة والابتلاء والمراد هنا ابتلاء خاص وهو الابتلاء بالذلة (قوله وأعدت لصددها وأطرافها) الصد من ليس من الأطراف بل دليل تغاير المنصف بينهما (قوله بوقت) هو في الظاهر من الأصغر فراد في العامين تأويل كله أو الصبح الطلوع (قوله ولهم قدميها) يستفاد منه أن بطون قدميها لا تنكشف وإن كان من عورتها (قوله وكوعها) الأولى وكوعها بالرفع عطف على ظهور وكذا تعيد في الوقت إذا صلت بادية الكف وغيره مما يقابل الصد في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة

(قوله اذ كفها الكوعين) يفيد ذلك أن الكوعين ليسا من عورة المرأة (قوله ككشف أمة) ظاهر مان كشفه من حرة تعبد أبا داود والام يكن تفصيصة ما عادة الأمة في الوقت معنى (قوله فلا اعاده عليه في الشهور) ومقابله يعيد في الوقت (قوله والقدمات) عطف على ما فوق المتخبر أي ظهر اوطنا فالتألف الاطراف المتقدمة (قوله والفرعان) من المنكب إلى طرف الاصبع الوسطي يخالفه ما عليه في جامع الكافي ونصه ولا بأس أن يطرق إلى وجه أم امرأته وشعرها وكفها وكذا زوجة أبيه وزوجة ابنه ولا يظن ممن إلى المعصم ولا نوح ولا جسد (تبيينه) لا يجوز تدان النظر وإدامته إلى امرأته من مخارجه أو غيرها من الاعتدال الحاجة إليه واخبر ورفق في الشهور وكفها وعليه تعيد كلام المصنف غير ترداد النظر وإدامته ومفهوم الشبهة أنه يجوز ذلك في المخالفة ذكره الخطاب (قوله ومن المحرم) ظاهر مانه شامل لتسبب الرضاع والمهر وظاهره ولو كانا قاطبة في (قوة قوة داعيتها) أي غير أن المباح من من تسلط على ذلك الفعل فاذا رأى كثر تسلطها وان لم يكن مثلهافي القامعة لانه ليس عندها مثلها (قوله غير أم الولد) أي تخيير بأن أم الولد لا تقيد كرها

(٢٤٨)

ذراعها بدل كوعها وهو الظاهر اذ كفها الكوعين ليسا من عورتها (ص) ككشف أمة نخذ الأرجل (ش) تشبيه في الاعادة في الوقت والمعنى أن الأمة ولو كانت ثابته اذ اصلت ما دية التخذ فأنه يعيد في الوقت استصحابا بخلاف الرجل فلا اعاده عليه على المشهور لانه منها أغلظ وسواء كان الكشف في ما عدا أو جوار أو نسباً أو الظاهر أن التخذين كالخذفين ما (ص) ومع محرم غير الوجه والاطراف (ش) يعني أن عورة المرأة مع الرجل المحرم من نسب أو رضاع أو صهر جميع يفتي بالوجه والاطراف وهي ما فوق النحر وهو شامل لشعر الرأس والقدمات والفرعان فليس له أن يرى ندى أو صدرها أو ساقيها والبدن والغد مع سيده كالمحرم يرى منها الوجه والاطراف المتقدمة وترى منه ما ترا من محرمها كحياض (ص) وترى من الاجنبي ما ترا من محرمه من غير محرم من المحرم كرجل مع مثله (ش) يعني أن المرأة يجوز لها أن تنظر من الاجنبي الوجه والاطراف المتقدمة التي راها المحرم من محرمه اذ ما ذكر كر ليس بعورة بالتسبب إليه وترى من محرمها ما راها الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا ما بين السرة أو الركبته ثم أن قوله وترى من الاجنبي أي وترى المرأه أو لأمه كما هو ظاهر فصل الخطاب والمواقف خلافا لما في ثت من قصر على المرأة وعلى ما قلته الخطاب فالأمة ترى من الاجنبي الوجه والاطراف ولا ترى منه غير ذلك ويرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس العكس فوعدا عيتها الرجل وضعف داعيتها لها (ص) ولا تطلب أمة بتغطية رأس (ش) لما قدم تعيد عورة الأمة الواجبسترها أشار حكم ما عداها والمعنى أن الأمة ومن نهيا بقية رق من مكانة ومعضنة غير أم الولد بدليل ما يأتي لا تطلب لأوجوبها ولا تطلب تغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فخطا وليها (ص) وتبسترها بخلاوة (ش) يعني أنه يجب ستر العورة المغلظة في الخلوة لتفريع الصلاة عن الملازمة ويكره التبصر لغير حاجة

خصوص الصلاة وقتها قال تت ولا تطلب أمة بتغطية رأس في صلاتها أنه يجوز لها أن لا تغطي كالأرجل واذا اصلت بغيره لم تعد الخ (قوة تخطا لها) أي نديا فباعتبار ما بين السرة والركبة وحاصل ما في المقام أن أم الولد وغيرها اشتركا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندي ما زاد على ذلك الأجزاء واختلاف في الرأس فأم الولد يندب لها وغيرها أقوال ثلاثة بالغواز وندب التغطية وندب عدمها أفاده عجم رحمة الله والحاصل أن المعتمد ما قلنا كما قلده شيخنا قال عياض الصواب ندي بتغطية في الصلاة لأنها أولى من الرجل ولا ينبغي اليوم الكشف مطلقاً لعدم الفساد في أكثر الناس فلا تخرجت جاز من كشفه الرأس في الأسواق والأوقاف لوجب على الإمام أن

عنه من ذلك ولا يلزم الإمامية فيه فمن من المراتر وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاماً فقال ولا تطلب أمة لأوجوب أو لا بدليل تدب بعدم التغطية كما شرحه ابن ناجي وقد كان عمر رضي الله عنه يضرب من تغطي رأسها من الإمامة لا يشترط بالمرأه ووصوب سند الجواز كما نقله أبو سعيد لا نغايها أن تكون كالأرجل فإذا لم يستصحب كشف رأسه بل يجوز في الأمة الأولى (قوله المغلظة) قال عجم الذي عليه معظم أئمتنا أن المراد منها العورة المغلظة وهي ما عدا ما بين السرة والركبة لا كشفها ادعاه تفصيلها للمنة عدم ولم أر فيه مستنداً أو فسرته النعمي بالسواءين خاصة وظاهره قوله العورة وغيره أو في ابن عبد السلام العورة في هذا الفرع والفقهاء السواء أن ما عدا ما بين السرة والركبة ولا بدليل في ذلك التخذ من الرجل اه فزاد ابن عبد السلام على ما عدا النعمي ما وافي السواءين وهو ظاهر ثم أن كلام النعمي يدل على أن الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا الحكم بخلاف ابن عبد السلام ولعله لم يقصد الحصر فيما ذكر من التخذ لرجل أفاده الشيخ أحمد الزرقاني قال عجم وقد اقتصر أبو الحسن على كلام النعمي ولم يرد عليه شيئاً (قلت) مقتضى قوله ولا بدليل أن ذلك من الأمة يدل على هذا العورة هي ليس المراد بها العورة المغلظة فقط ولا ما يشمله من مثل الخففة وإنما المراد بها العورة خاصة انتهى فالحق لا يدرع والذي رجحه شيخنا الصغير كلام ابن عبد السلام

أن المراجع السنو أن ما قام بهما في مطلق شخص (قوله وصغيرة ستر واجب) ومثل الصغيرة الصغيرة في أنه سببه الستر الواجب على الرجل (قوله وإن لم تراهم الخ) حاصل المصنف على هذا أن الصغيرة التي تؤمر بالصلاة يستحب لها الستر الواجب على الحر وتراهم وأما الاعداء فتدرك القناع فشرط أن تكون مراعاة هذا نظر بالمصنف بحسب ما اقتضاه كلامه إلا أنه فيه شيء وذلك لأن أشبه بقول بأن من يؤمر بالصلاة تصفلا لوجه لتقيد المراهقة فلا أشبه وإذا اصلت الصبية التي لم تبلغ الحيض بغير قناع وهي ممن يؤمر بالصلاة فتعقد في الوقت وأما المدونة فلم تذكر الاعداء وإنما قالت والحر المراهقة ومن يؤمر منهن بالصلاة في الستر كالباقة انتهى فان أخذنا الاعداء من التشبيه بالباقة فلا فرق بين المراهقة وغيرها وفي ابن بونس قال إن القاسم في الجارية التي لم تبلغ الحيض ومثلها قد أمرت بالصلاة وقد بلغت اثني عشر سنة أو إحدى (٢٤٩) عشرة سنة تؤمر بأن تسهرن نفسها في الصلاة

ما تستر المرأة بالصغيرة فلم يذكر أيضا الاعداء إلا ما يؤخذ من التشبيه فان كان هذا معتقده كما يظهر من توضحه فيقيد أيضا بقوله وصغيرة بالمراهقة فيكون مخالفا للمدونة ويكون حرمه بالاعداء لا دليل فيه إلا ما يؤخذ من التشبيه والظاهر من توضحه أنه معتقد قول أشبه إلا أنه لم يتفقه على وجهه بل تفقه على أنه في المراهقة يجزى على ذلك في مختصره وليس كذلك كما علمت وقد تفقه الشارح والموافقين لمؤدق علم وجهه وبالله التوفيق فله عشتى نت رجما لله قوله ستر ظهوره والقديمين) هذا بخلاف ما تقدمه من أن عورتها ما عدا الوجه والكفين يدخل بطون القدمين فالعبارة التي بعدها تخالفها وهي المواقفة لما تقدم إلا أن في نسبة العبارة الأولى هنا المدونة فإنه قال كذا في المدونة غير أن شيخنا السيد أفاضان بطون القدمين من الواجب ستره فقرأته لا اعادة فيه وتفه عن بعض العلماء وهو الموافق لما تقدم (قوله ستر عورتها) أي عورة المرأة الصغيرة

(ص) ولا مرد وصغيرة ستر واجب على الحر (ش) هنا عطف على سترها أي وتبسطه صغيرة تؤمر بالصلاة وإن لم تراهم ولا مردون وغيرهما ممن فيماتة حرية الستر الواجب على الحر بالباقة من قناع ودرع يستظهر والقديمين وبعبارة أخرى أي ستر الزائد على القدر المشرك بينهما في الوجوب وهو ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافتقار عورتها واجب وقوله الواجب على الحر أي في الصلاة وهو جميع بينهما (ص) وأعدت أن راهقت للاصفرار ككيفية أن تر كالتقاع (ش) يعني أن الصغيرة إذا راهقت كبنت إحدى عشرة سنة والكيفية لمرة وأم الولد إذا ترك كل القناع وصلحت بأدب الشعر فتعد كلاما من العشاءين للغير والصبي الشمس والظهرين للاصفرار النجس وإن كانت المرأة بنت ثمان كان أمرها أخف وتقدم توجيه ابن رشد وابن بونس لأعداء الظاهرين للاصفرار لا لغيره وبأن الاعداء مسجبة فهي كالنافة ولا تصل نافة عند الاصفرار ولو قال كلم ولعل كان أنسب للاختصار ولأنه نص المدونة أنه قدم حكم الكيفية ثم أتبعه لصدرها أو طرافها وقت (ص) كصل بحر وان انفر (ش) تشبيه في الاعداء في الوقت يعني أن من صلى بحر أو بذهب لاسلك فله بعيد في الوقت وإن انفر باللبس مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل بأعدائه بدأ بمحتل وإن انفر في الوجود أي لم يوجد غيره حتى لا يخلو لا يصح القائل بعدم الاعداء وأما من صلى حامله في كفة أو في جيبه أو في حقه لا اعادة عليه ولا ثم عليه (ص) أو بنجس بغير (ش) أي وكذلك بعيدا من الاصفرار إذا صلى ثوب بنجس ذاتا أو طرافه لا بساله أو حاشا ولا بعيد في شيء طاهر غير راذل فائدت في الاعداء شيء بنجس أو سر وكذلك لا بعيد في الآخر إذا صلى بأحد أو بالباقي في بحر بنجس وبغير انظر قصة وحذف المضاف مع غير اختصار وذلك سائر أي بعيد في غير النجس وفي غير البحر وقوله بغير متعلق بأعداء المدلول عليه عما تقدم (ص) أو بوجود مطهر (ش) أي وكذلك بعيد في الوقت حيث وجد ما يظهر به الثوب الذي صلى فيه قوله بغير راجع البحر والنجس وقوله أو بوجود مطهر راجع النجس أو للنجس (ص) وإن ظن عدم صلاته أو صلى بظاهر (ش) برهان من صلى ثوب بنجس أو سر بظن أنه لم يصل فصل بنوب طاهر ثم كراهه صلى ثوب بنجس أو سر بظنه بعيدا ثالث حر لأن الصلاة الثانية لم تقع جازة الأولى فيأتي بالثالثة للبر بغيره وإن ظن الخ بباقة في الاعداء في الوقت

(٣٢ - عرق اول) وعورة أم الولد التي هي بين السرة والركبة والوجوب بالنسبة للصغيرة باعتبار ولها (قوله إن تر كالتقاع) ذكر باعتبار كونها شخصين (قوله والكيفية لمرة وأم الولد) إلا أن الأولى أن يجعل المصنف على أم الولد لأن المرأة الكبيرة تقدم الكلام عليها (قوله للاختصار) لا اختصارا كان يذكر الشرط (قوله ولاهضن المدونة) أي أن المدونة صرحت بأم الولد (قوله بعيد في شيء طاهر) إلا أن الحر مطلقا وفي النجس إذا كان طاهر أو ناسيا وهذا كلام مستأنف متعلق بالطرفين (قوله وبالباقي) أي وأما الباقي فقرة أو بوجود مطهر فهي السببية (قوله فصل بنوب طاهر ثم كراهه صلى ثوب بنجس أو سر) أشكر إلى أن في المصنف حذفاً والتقدير وصلى بظاهر أو غير بر لاجل أن رجح البسيتين أو أشكر إلى أن عمل مسئلة النجس مسئلة الحر يرغران الأولى أن يقول الشارح ظن أن لم يصل فصل بنوب بظاهر أو غير بر

(قوله هو الجاري الخ) وهو المذهب وعلى عدم الاعادة فقال في الفرق شتو بين من صلى ثوب نجس أو سر به أنه بعيد في الوقت أن المصلي مكلف معهم بالسفر إلى جهة بخلافه منع التعري فليس مكلفا به (قوله أو سر) لا لتبديد الصلاة في الحرير بالنسيان خلافا لما يظهر من ظاهر الساق (قوله وكرو محمد) أي ليس بمحمد (قوله أي يصف جرمها) أي أرقته أو أحاطت بها (قوله كالخزام) أي على قوب رقيق وأما الخزام على القطن فلا تحديده وروى المتألف فلا كراهة ويحتمل أن مراده بالعرص ما يشمل القطنية والخففة كاللبن فيكون الخزام على القطن مكررها (قوله لا يرج) أي يضرب (قوله لا ليس من زى العرب والسلف) لا يحنى أن السلف شتد بهم وأما العرب فلا يفتدي بهم (٣٥٠) وكان ذلك ليكون السلف واقتت العرب (قوله وأما وصلي بخرنا الخ) خلاصته أن

التحديدها المنزلة كراهة فيه بالتعديله الكراهة انما تحققت باعتبار كشف الكتف فينتد فيني أن رواد المأثر ما هو اعظم قدر (قوله له لاة) راجع لثلاثة لا للمسد أيضا خلافا لما في الشيخ أحمد الرزقاني وأولاه قوله لاة من قوله وتلزم ليس بجمعه أيضا المكان أولى ليخرج من هذه تلك كالأرباب ومن علمه تغل (قوله نقطة الوجه) ظاهره كانه فيكون مخالفا للقولين الا نعوذ يمكن أن يقال انه على حذف مضاف أي بعض الوجه فيأتي على القولين الا تبين فتكون المسئلة ذات قولين لا ذات أقوال أو تقول تقطيع متعلقة بالوجه (قوله والتمام نقطة) الأولى أن يقول وكذلك يكره التلثم وهو نقطة الشفة السفلى بالتمام (قوله لانه من الغلو) أي الزيادة في الدين الذي تزد به السنة السمياه أي لان ما ذكر من الامرين (قوله انتقاب نقطة) أي ذو نقطة (قوله وضعه) عطف تقسيم (قوله وأولى ذله) أي تشديده في حال نزوله للسجود مكره كما يفعله بعض (قوله

(ص) لا عاجز صلى عر بانا (ش) بالرفع عطف على الضمير المستتر في أو عادت لصدرها وبالجر عطف على مصل والمعنى أن العار عن السجود بكل شيء انما صلى عر بانا نحو جلد ما ستر به في الوقت فلا اعادة عليه ولم يحك ابن رشد خلافه وجعل المأثرى المذهب الاعادة في الوقت قال بعضهم وهو الجاري على تقديم النجس والحرير على التعري لانه اذا زلت الاعادة من صلى فمعها مع تقديمها على التعري فلتزج مع التعري الاضغاف منها أخرى وأما على تقديم التعري عليها فلا اشكال (ص) كفاية (ش) تشبيه في عدم الاعادة يعني أن من صلى فاتة ثم تبين له أنه صلاها بنجس أو سر فلا يبعدها عند وجود غيره لا تفصلها عن غيرها (ص) وكرو محمد (ش) أي وكرو ملج بدالعه وروى أي يصف جرمها كالخزام والسرور بل والنوب الرقيق الصفيق ما يمكن الوصف بسبب ربح فان كان يسيبه فلا كراهة كما أشار إلى ذلك بقوله (لا يرج) ومثله البلل ثم أن كراهة ما يحسد في غير المأثر في الجلاب وابن الحاجب أي لانه من زى السلف بخلاف السر وال لا ينليس من زى العرب والسلف والمراد بالملز والخففة أي ما يلصق به ويسترجع جسده وان كان محمدا وأما وصلي بخرنا على كفاية شئ مع القدرة على التياب ففكره وظاهر قوله وكرو محمد ولو خارج الصلاة وهو واضح كافي المطلب (ص) وانتقاب مرأة كتف كم وشعر الصلاة تلم (ش) يعني وكذلك يكره أن يركب الرجل الانتقاب في الصلاة وهو نقطة الوجه بالانتقاب والتمام نقطة الشفة السفلى لانه من الصلوات الذين ولا اعادة على فاعله وفي النهاية السهم سدا القسم بالتمام والانتقاب ما يصل الى العيون انتهى وقال بعضهم الانتقاب نقطة الأنف وكذلك يكره للسلي تشمير يده وضمه لان في ذلك ضمير بامن ترك انشوع وأولى ذله عن السابق ومثله انما صلى بختم أو أجمع شعر وهذا اذا فصله لاجل الصلاة أما لو كان ذلك لباسه أو كان لاجل شغل فحضر الصلاة فصلى به فلا كراهة فيه قاله ابن نونس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أجمع على سبعة أعضاؤي لا كتف شعرا ولا فو بأفخبر أن النبي عن ذلك اتهموا اذا قصد به الصلاة للكف معناه الضم وروى اذا مضى الانسان فجمع شعره كسبه بكل شعره حسنة (ص) كتف مشترك صدر أو ساقا (ش) هذا تشبيه لاطلة الحكم وهو الكراهة المعنى أنه يكره مل يشرأمة أنه لا يكشف صدرها أو ساقها أو معصها نص عليه في الواضحة عن مالك وراذلي البيان عن ابن التماس هل ينظر الوجه والكف ونحوهما كز واج الحرة فان قلت الظاهر لذين بلا شهوة جاز فز كره كشفهما قلت لما كان

كشفتها كشمها من الانتقاب وما بعده (قوله فلا كراهة فيه) أي سواء عاينا كان الكشفه أو لا يكسر الفاسم باب من الشغل أم لا لأن الفضل ارسله وظاهر كلام المواق كراهة الانتقاب في الصلاة وان يتعلمها (قوله ولا) كتف بكسر الفاسم باب ضرب (قوله اتهموا اذا قصد به الصلاة) لان ذلك كالكف مقترن بالسجود يؤذن بأن ذلك لاجل الصلاة (قوله وروى الخ) أي في بيان حكمة النبي عما تقدم لكنه لا يفيد الكراهة انما يحتمل خلاف الأولى (قوله والمعنى أنه يكره مل يداخ) أي دجل وأما المرأة فلا أن تشتري عبدا فيحرم عليها أن ترضى صدره (قوله يداخ) أي أو أمان اشتري بالشفل فلا كراهة (قوله أن يكشف الخ) أما لو كنت مكشوفة من أول الأمر فلا كراهة وأما جبهه بالبدخرام (قوله ونحوهما) أي كلهم والقديمين ولا يراد بالجو قبضة الأطراف لانه يتكده عليه قوله أو معصهما وهو الأقرب بل ظاهر الفتد (قوله كز واج الحرة) ليس التشبيه تاما لان ز واج الحرة يقتصر على الوجه

والكف (قوله والغالب انما يقصدهما التلذذ) أي بحسب المصلحة والافهوا حرام (فان قلت) هو عين ما بعده على هذا (قلت) الذي
 يعلم لزراع فيه غلبة فقد يقال ان الغالب معرفة الاطلاع على الحالة لا اللفة (قوله في حال سبل رداؤه) أي انه انصف بكشف الصدر
 والساق في حال سبل الرد امع انك خير بان الكشف المذكور مكره وان لم يسبل الرد (قوله ككشف مستر صدر الخ) أي ان الانسان
 اذا كان مسترا ينبغي على جنده الشغل لصدور ساقه بكره ان تكشفه صدرا أو ساقا الا انه رداؤه لم يسمع مسترا ايضا كما يظهر (قوله
 وصممه) بفتح السين المهملة وتشديد الميم والمذكرة الكرماني وابن حجر وقال خمس الذين تليها بالسبيل لهم نوعان فصنف مقدره (قوله مستر)
 يحتمل قرأته بكسر السين وضمها وفيها القول بالمسباح المستر والكفر والضم ما يستتر به بالفتح المصدر كقول أي فعل السائر
 (قوله ان كانت مع سترتها من مستر أو ثوب) أي فالثوب الذي اشتبه به اشتغال الصلوة محتوي على البدن فوق الميزر والثوب وقوله
 في معنى المربوط أي لانه لما في الثوب الذي فيه طول على جميع اكشافه وجعله محيطا به صلا كل روط (قوله أولا ولا يسائر الارض
 الخ) أي يديه معا فيكون الثوب محيطا به من الجانبين وتكون يديه مستورتين تحت الثوب المحيط به وقوله انكشف عورته فنه نظر
 اذ لا انكشف مع وجود السائر وقوله فان عدم السائر يتبادر من العبارة ان الثوب المحتجب به على الاعلى فقط وأما الاسفل فالانزاسات
 فعلى تقدير لو عدم الانزاسات تكون العورة مكشوفة بالفعل فيرد ان يقال فلا (٣٥٩) تكون الحرمة من جهة الصلابة من حصول

الكشف ابتداء لأنه يقال وان
 كان بعد افقرض الكلام في
 سائر جميع البدن محيط بالبدن
 وليس هناك سائر موضع لانه لو سائر
 كما هو مطلوب لحصل الكشف
 وخلاصته أنه اذا لم يكن هناك
 سائر يحصل الاكتشاف عند
 حصول مباشرة الارض الذي هو
 المطلوب فلذلك منع حينئذ يكون
 المنع عند حصول الامر المطلوب
 لامطابقا (قوله وبعبارة أخرى)
 هذه العبارة تختلف الاول وذلك
 لان الاول تفيد ان الثوب محيط به
 من كل جانب سائر ليد معا وهذه
 العبارة صريحة في عدم اشغال
 الثوب على البدن معا بل على
 احداها فعلى تقدير اذا عدم السائر

كشفه ما فعله أو أفعال العقلاء تصان عن العيب والغالب انما يقصدهما التلذذ جل الكشف
 على قصد ذلك أو ان الكشف مظنة اللفة بخلاف النظر لهما من غير كشف وأما جسه بالبدن
 فحرام ويقع في بعض النسخ كما قال ابن غزالي ككشف مسدل بدل مستر وصوابه سدل من
 سدل ثلاثا لانه لم يسمع أسدل أي كبراهة صلاة تخص كشف صدره أو ساقه في حال سدل
 رداؤه وفي بعض النسخ ككشف مستر بضم الميم وسكون المهملة وكسر التاء أي يكبر ملن كان
 مسترا أن يكشف في الصلاة صدرا أو ساقا (ص) وصممه بستر والامن (ش) أي وكره في
 الصلاة الاشتغال بالصما من كل مع سترتها من مستر أو ثوب لانه في معنى المربوط فلا يمكن
 من انعام الركوع والسجود وأولاه لا يسائر الارض يديه وان مباشرهما انكشف عورته فان
 عدم السائر منعت حصول الكشف حينئذ وبعبارة أخرى أي وكره في الصلاة اشتغال الصما
 وهي عند الفقهاء أن يشغل ثوب يلبسه على منكبيه غير جائده اليسرى من تحته أو خرجا
 أحدي يديه من تحته وهذا الثاني ظاهر الرسالة وانما كره لانه يديه ومعه جنبه فهو كمن صلى
 ثوب ليس على أكشافه منه شيء لان كشف البعض ككشف الكل والاول هو ما ذكره الشارح
 عن ابن نونس وفسر أول كلامه الصلوة بالاضطباع فانه قال في قوله وصممه بستر أي وكره
 اشتغال الصما اذا كانت مع ستر غيرها ومعنى ذلك أن يرتدى الرجل فيسدي ككف الآمن
 ويسدل الطرف اليسر وفي البضاري انتهى عن ذلك وانما كان مكره والحال في معنى المربوط

يكون مكشوقا بحيث يقره عند الفقهاء) أي أو ما في اللفة نفسهما في الصالح والقاسوس بان رد الكسامين قبل عيئه على بدنه اليسرى
 وتاخره اليسرى ثم رده ثانية من خلفه على يده اليمنى وتاخره الآمن فيقطع ما عاها انتهى (أقول) هذا التفسير مفاد العبارة الاولى (قوله بلبسه
 الخ) لا ينبغي أن على هذين الوجهين لا يكون الا في محيط من الجانبين بل من جانب اليمنى فقط على الاول أو من أحد الجانبين
 على الثاني بخلاف الاول فلا راد محيط به من الجانبين ويمكن حل العبارة الاولى على هذا ويكون معنى قوله لا يسائر الارض يديه
 أي معا فلا تافي أم مباشر واحدة فتدبر (قوله وانما كره الخ) أي عند السائر وقوله لانه يديه وانما هذا اذا كان السائر ثوبا أو
 سرا ولا وأما لو كان ثوبا فلا تتم تلك العلة ثم تأتى العلة الثالثة وهو أنه في معنى المربوط ثوبا فيأتي ما تقدم من أنه اذا لم يكن سائرا فحرمة
 ظاهرة (قوله لان كشف البعض) وهو الجانب ككشف الكل هذا يقتضي أن الجانب من الكف وليس كذلك فالاولى أن يقول ان
 كشف الجانب ككشف الكف (قوله فسر أول كلامه الصلوة بالاضطباع) أي ظهر بصرف أول كلامه لانه لا يفسر الشيء بغير حقيقته
 (قوله ويسدل الطرف) أي على الطرف اليسر حاصل الاضطباع على ما أطلق في أن يرتدى رداؤه أي صغيره يخرج ثوبه من تحت
 يده اليمنى ليضعه على كفه اليسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصلوة أي لان الصلوة اشتغال في جميع يديه بخلاف الاضطباع
 كالقوفة مثلا (قوله لانه في معنى المربوط) يفرض هنا فيما اذا كان على الشق اليسر طرف الرداء الصغير ثم خرجت الرداء بحيث
 صار الطرف مستدودا على اليسر بل والكراهة من حيث هو الكف الآمن وهذا ظاهر اذا كان السائر مسترا أو سرا والا وأما لو كان

فوباليدوكلف الامين ويجعل ذلك على ما اذا كان المضطبع في الاعلى فقط وأما لو كان على جميع البدن كرهاء كبير يستر العورة فلا حرمه عند عدم الساتر عنه ثم يقول ان الكراهة خاصة بدون الانتفاذ لان كتمه الامين مكشوف (قوله ثم قال قال ابن تونس الخ) هذا هو التفسير لما مضى (قوله ان يشتمل بالنوب على منكبيه) أي بحيث يكون محيطا به من كل جانب (قوله وليس عليه منظر) لا يخفى انهم يستدلون به وهي ما بين السرة والركبة مكشوفة طالع لا يخفى وقوله منظر أي لا يلبس (قوله ثم كرهه) أي فهو لا يلبس فلا ذهاب اليه المصنف (قوله قال ابن القاسم) مراد بما لا يحجب الوجوب (قوله وليس يضيق) أي ليس يحرم وعدم الحرمة صادق بالجواز والكراهة فأتى على قول مالك الاول والثاني وأليس يخفى عنه أصلا فيكون موافقا لقول مالك الاول (قوله أن يرتدى) أي بداء صغير كافي له (قوله انكشف جنبه) لا يخفى عليك أنه يلبس هنا رابط كاعل يساقا وان الكراهة انما جاءت من كشف الجنب (قوله فهو جائز) أي لان كلا من الكففين مستور والجنب مستور (قوله جاز كالنوشج) ظاهر عبارة مستوى الطرفين وفي ثبوت أنه محتمل للجواز والكراهة (قوله اذارتا الخالس) من اضافة المصدر للفاعل وقوله هو بمنفوع به أي يجعل الخالس في محيطا بظهره وقوله هو كتمه مبتدأ (٢٥٢) وقوله ان صدره خيرا والخال ان تركبته مضمومتان لصدوره وهذا لا يكون في

نوب مسلول في العنق بل في مثل ملطقة مثلا وحاصل تقريره بمرام أنه اذا كان هناك ساتر تحذلك كلباس جاز والاضيق لعدم الساتر العورة (أقول) فالحرمة اذن لا يتوهم خلافها والباسطي يقول لاجزء بل الكراهة أي حيث لم يكن ساتر كلباس أي ويجعل الحيوة ساترة بنفسها وهذا أقرب فان قلت هل جعلت كلام بهرام حرمه فوجوا زافيا ما كانت الحيوة ساترة وتكون الحرمة عند عدم الساتر تخوف سقوط الحيوة قلت منع من ذلك ظاهر تقريره (تنبه) هذا الاحتياط بكمه في غير الصلاة أي بحضور جماعة وفي صلاة في بعض أفعالها كالنشهد والظاهر تقرير الباسطي قال بعض

ولا يتكبر من الركون والسيود المندوب ثم قال قال ابن تونس قال في العتبة واشتمال الصماء المنهى عنه أن يشتمل بالنوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحتها وليس عليه منظر وأجاز مالكان كتمه ساتر ثم كرهه قال ابن القاسم وزكاه إلى الحديث وليس يضيق اذا كان مؤثرا قال مالك والاضطباع أن يرتدى ويخرج يديه من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء انتهى أي لانه اذا أخرج يده المستورة بالازار انكشف جنبه وأما نوشج وهو أخذ أحد طرفيه من تحت يده اليمنى ليشمعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر من تحت اليسرى ليشمعه على كتفه اليمنى فهو جائز (ص) كلباسه لاستمرعه (ش) جوز الشارح أن التشبه فيما بعدوا وهو المنع حيث لاستمرعه الجوار كالنوشج كاحوال الاحتياط قال ابن عرفة هو اذارتا الخالس يظهر ويركبا ما في صدره به معتد عليه وأجاز الباسطي وجه آخر وهو أنه راجع إلى ما قبل والاول يكون المعنى ان الاحتياط الذي لاستمرعه مكره اذا كان النوب الخفي بساتر العورة خوف سقوطه فيؤذى إلى انكشف آخر جبهه وظهره وأنه لا كراهة مع وجود الساتر الفرق على هذا بينهم مظاهر (ص) وعصى وصحت ان لبس حريرا (ش) يعني أن المصلي المذكور اذا لبس حريرا لم يصح وجود غيره فان صلاته تصح مع عصيانه لاجماع أهل العلم قال ابن رشد على حرمه ليس خالصه على الحال انتهى والمشهور المنع لحكمة أو جهاد خلافا لان المجشون وكذا اقتراشه والارتفاق بخلافه وأجاز ابن القاسم وابن حبيب تطبيقه ستر كلبسات حيث لا يستند اليها الرجال لانها انما لبس لستره بمن الحيطان قال ابن رشد واعترضت حكاية صاحب المدخل منع ذلك ابن عرفة أجاز الكل خط العلم

الشرح وأون الاحتياط بالنوب هو الغالب والافداء كالتوب (قوله بينهما) أي بين الصماء والحيوة وقد

يقال ان الفرق بينهما مظاهر حتى على الاول الذي هو كلام بهرام لان مع الساتر في الحيوة على الاول الجواز لا الكراهة كاستدلاله بقوله كالنوشج (قوله والمشهور بالمنع لحكمة) ما لم يتعين طر يقا الدوام والاحاز (قوله خلافا لابن المجشون) معللا بأن نفسه المباحة والارهاب في الحرب وأنه يفتي عنه القتال من التلب (قوله والارتفاق) أي كالاستندالية (قوله كالشجانات) بضم الشاء الشجانة هي الناموسية في عرف مصر وقول الشارح لانها انما لبس ستر لستره بمن الحيطان لا يظهر (قوله قال ابن رشد) الاول أن يقول قال ابن رشد التفسير العائد على ما تقدم لان الاعتراض من الخطاب واعترضت مبنى القعول (قوله خط العلم) الاضافة للبيان أي خط هو العلم قال ابن حبيب ولا بأس بالعلم الحر في الثوب وان عظم ليختص في الرخصة فيه والصلاة وقيل أربعة أصابع وقيل ثلاثة وقيل سبعين وقيل أصبع وأما السجاف فيجوز القليل والمراد بالقليل ما دون الثلث والكتير الثلثا كثر لان الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل تقر ربح بعض شيوخنا الرضا والفرق بينهما أن العلم أشد اتصالا بالنوب وبعضهم فاس السجاف على خط العلم فذلك بزم الشيخ أحد النافذ في حرمه ما زاد على أربعة أصابع وتقر بعض الاستساخ في خط السجوة وأنت تقر بربحها وانه الذهب فلم يجوزوا منه شيئا ولو قل وأما ما قيل في أرباب مصر من جعل الحرير ونحوه على الجبال خصوصا الخياط هل يجوز زام

الظاهر المنع كذا فيروا نظر مو بصور خط الطر في الحبكة التي يجعل في القوطة مشلا (قوله والخياطية) أي بالحجر (قوله والراية) أي رايتها الحرب وأما التي للشيخ فلا يجوز لأنهم بقصدونه الفخر كذا نقل عن بعض الشيوخ (قوله والراية) يسكن الام وسكون اليه وفتح النون في القاموس بسنة القص وهي المعروفة الآن بالنسق (قوله وأما الخياط) قال في وأما الجته سر ورسده وبر وفخوه كحرام وقرره شيخنا الصغير وفي بعض شرح الرسالة الكراهية (قوله أظهر الأقوال) اعلم أن الخياط عبادته عما كان سداه من الحرير واللحم من الورق فقط وأما الذي يغيره من قطن أو كان فلا يقال فيه خمر وفي الجمع أربعة أقوال أولها لبسها حاتم من قيسل المباح من لبسها بالتمسك بها ومن تركها لم يؤجر على تركها الثاني أن لبسها غير ما ترك لبسها ثم ومن تركها لم يجرى الثالث أن لبسها مكروه وفي لبسها لم يؤجر من تركها رابع وهذا أظهر الأقوال وأولها بالصواب الرابع الفرق بين لبس الخياط وسائر الثياب فيجوز لبس الخياط ولا يجوز لبس سواه والله نهيان حبيب وهو أضعف الأقوال كذا في المفصلات بعدد في بعض أذاعت خاتمة قوله والشارح وما في معناه أي وما في معنى الخياط فلنظر فاصر على نوع مخصوص وهو ما كان (٣٥٣) سداه من حرير وجنته من حرير (قوله كساه ابريسم)

يجوز فتح السين وشهها ابريسم ما كان سداه من حرير وجنته من قطن (قوله فانه) ذكرناه بنق لا نسند أن لبس أحسن لللبوس خصوصا في حال صلاته وأفضله البياض غير الخلق فيكره كما كره ما لبس الصوف خوف الشهرة لأن في غسره من القطن ونحوه ما يفتي عنه وقالوا ينبغي للعالم أن يلبس ما يميز عن غيره وأجاز ما لبس والشافعي لبس الأحمر والمعمر والمزفر قاله البرقي وقال النووي في شرح مسلم مذهب مالك جواز لبس المعصر والأوق تركه (قوله ما لم يجره القصاب يباح الخ) جازمه أن الأرض المعصوبة أنفالية من البياض يجوز الصلاة فيها ما لم يجره القصاب فإذا بناها حرمت الصلاة فيها ثم يؤخذ منه أن الصلاة في الدور المعصوبة لا يجوز وهو كذلك وأن وقع وزل صحت حال بعضهم

والخاطبة به ابن رشد والراية وبعض أصحاب المازري والطوق والراية ومنع ابن حبيب الجيب والراية قال ابن عرفة لا أعرف بأحاطة بعبية الزوج الزوجتين تركه ابن ناجي بالمنع هنا حكم خالصه وأما الخياط وهو مسداه حرير وجنته من حرير وما في معناه من الثياب التي طعمها قطن أو كان فقال ابن رشد أظهر الأقوال وأولها بالصواب أن لبسها مكروه يؤجر على تركه ولا يأثم في فعله لأن من المشتبهات للتكافة أدلة سهلها وحرمها التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من انتهاها فقد استمر الله وعرضه وعليه باقي ما حكى عن لباس مالك كساه ابريسم كساه ما بهرون الرشيد انتهى وأول لبس المسلمين الحرير في زمن علي وأول من لبس الحرير عبد الله بن عامر بن كزير (ص) أوزها وأوسر فأوتر محرما فيها (ش) يعني أن الصلي إذا لبس خياصا أو غيره وأسرق في صلاته أو نظر في المحرم فلا تبطل صلاته وإن كان عاميا تنازع الأفعال الثلاثة فتعوق فيها يعيد في الحرير والذهب في الوقت كأمير والعرف خلاف قول من قال يعيد من صلى ثوبا بمقصوبه أو في دار مقصوبة قاله المازري وقال أبو بكر بن عبد الرحمن الصلاة في أراضى المسلمين بشرائطهم جائزة بلا خلاف ما لم يجره القصاب بناء أو حوزا انتهى ويستثنى من قوله نظر محرما فيها من طر عورة نفسها أو عورة إمامه فإن صلاته تسقط وإن نظر عورة غيره لم تسقط ما لم يشغل ذلك أو تلذذ به كذا من عرفة وغيره ولعل المراد بالاستئغال الاشتغال الذي يتضمن خلا بركن من أركان الصلاة لكن محل بطلان صلاته من طر عورة نفسه أو عورة إمامه حيث كان النظر عبدا وإن شئ كونه في صلاة بالنظر لعورة إمامه وأما بالنظر لعورة نفسه فلا بد من العلم عمدا أنه في صلاة (ص) وإن لم يجد الأستر إلا حذو فحبه فثانها لغيره (ش) يعني أنه إذا وجد العلي رايا ستر لا يكتفي إلا أحد الفريقين القبل أو الظهر فليس يستقبل للشد فتشأ والدبر لانه أشد دعورا خصوصا عند الدركوع والسجود أو إوارى أبعاشه ولم يكن في ذلك شهوة ولا قول مرجع

ومنه يؤخذ منع البسم والشراء في الأسواق المعصوبة قبل ولا يجوز الخوض في الدور المعصوبة (قوله من طر عورة نفسه) فإن قلت أي فرق بين هذين وغيرهما من الحرم قلت الحرم المتعلق ذات الصلاة سطها كذا كروا منه في قصد الكبر بالعوف أو بالإمانة (قوله أو يتلذذ) قال في وهل شد البطلان تبعده النظر وهو الظاهر وأولو كان نكسا (قوله حيث كان النظر عبدا وإن شئ كونه في صلاة الخ) فإن قلت أي فرق بين النظر لعورة إمامه والنظر لعورة غيره هل يجره أو لا يجوز بخلاف عورة نفسه مع ملاحظة شد ارتباطه بصلاة إمامه وأورد على الفرق ما لو كان الزوج إماما لزوجته فستل صلاتها إن تعدت نظر عورة مع أنه لا يجره على أنظر عورة زوجها وأجيب بأنما كان نظرها لعورة من نكسا فلهذا اشتغالها بزملة إمام غير زوج وأما النظر لعورة نفسه خارج الصلاة فليس من المزمور وتقول عن الترمذي الحكيم رضي الله عنه أن من يداوم عليه ابتلى لارنا (قوله لشد نفسه) لا يجنى أن المعنى على التفضل أي كونه أشد فحشا (قوله لاه أشد دعورا) أي أشد فحشا كأن القاتل بكل منهما لا يسلم لصاحبه عليه (قوله خصوصا الخ) قد يقال في غير الحالات مستور باللبتين فلهذا أظهر القول بستر القبل لأن الدبر أغنى يظهر في حالتين فقط (قوله أو إوارى أبعاشه) كما تنسوى عنده الأمران (قوله تيبه) محل الأقوال إذا سأل كشف كل كشف الآتي

وأما لو لم يتبين وكشفهما كالأصلي الحائض ستره برأ وخلفه حائض ستره قبل (قوله أو على شرطته) أي مع الذكر والقدرة (قوله فلا يشك الخ) أي لا يقال إن فرق كإثبات الطهارة بشرط كذلك ستر العورة بشرط وقد قالوا تنقطع الصلاة عند فقد الطهارة ولم يقولوا أنها تنقطع مع فقد الستر بل قالوا يطلب بهاءه فالواصل الجواب أن هذا الفرع عيني على أن الستر غير بشرط أصلاً بل سنة أو مستحب وهما قولان أو بشرط في الصحة وأما الطهارة فنقط في الوجوب أي والصحة أي قرأ طرف الوجوب (قوله فان اجتمعوا بظلام الخ) أي يجب عليهم تخصيصه بفعله السراج (قوله صلوا قياماً) أي ركوع ومجود كما ظاهره الشارح (قوله غاضين) أي وجوباً بأي غصين أو بصارهم قال ابن عبد السلام وكراهة غرض الصبر في غير هذا انتهى (قوله امامهم وسلمهم) يمكن أن يكون لأنهما يصح فيه من كسوة القوم (قوله ثم التسه) أي فرأى أي فالتفت كما تلاحظه أحياناً (قوله ومنه ولو ركعوا غرض البصر) أي على الظاهر (قوله لا يندفع الستر ٣٥٤) وهذا مع فقهه أي في فعل الغرض غشاة ستره أي فأنظر كوا الغرض صاروا بمثابة

الذي ليستمر مع القدرة على الستر والظاهر أن الغرض والتحرق قاعاً هو لعدم الرؤية المرتبة عليها الحرمة فيجبر على ما تقدم لا يكون ذلك بستر الستر وبغيره شب وتبين الظاهر إلا في الوقت ويدل ذلك قوله لأن ذلك مع ستر العورة وهذا مع فقد انتهى وتأمل (قوله مكشوفة رأس) أي مثلاً كآبته عليه الشارح (قوله أو وجد عريان) سواء كان مأجوداً قد نسيه أو لا بخلاف التيمم بجد الماء في الصلاة (قوله استتر) أي وجوباً (قوله والأعاد) أي دماً ولا منافاة بين كون الاستتار واجباً ابتداءً بعد ذلك فندب الاعادة فقط لأن استتار الفعل ابتداء لا يضمن في وجوب الفعل ابتداء بكافي تراب النسوان فإنه واجب ابتداء وكافي مسحة كشف صدرها الخ (قوله فمضت ذلك أخبرت أنها أعتقت) أي أعلمت أنها أعتقت (قوله كالمغنين) ولا تحجب الذي

عندما طلق الأقوال (ص) ومن عجز على عريانا (ش) يعني أن من عجز عن كل ما تقدم من وجوب الستر فإنه يصلي عريانا فاعلموا ركعاً وسجداً وهذا بناء على عدم شرطية الستر وأعلى شرطية للصحة لا لأجوب فلا يشك بعدم الماء الصعید لأن الطهارة بشرط في الوجوب على ما مشى عليه المؤلف في قوله وتنقطع صلاة وقضائهما بعدم ما عوصي به (ص) فان اجتمعوا بظلام فكالمستورين والافتقار وان لم يكن صلوا قياماً غاضين امامهم وسلمهم (ش) يعني أن العرا إذا اجتمعوا في ظلام الليل أو الظلمة مكان فأنهم يصلون الصلاة على هيئة من قيام وركوع ومجود بنية معهم امامهم فان كانا لا يجتمعان في ضوء كتهار أو ليس مقفراً فأنهم يتفرقون ان أمكن ويصلون أفذاذا فان لم يكن نفرهم يخوف على مال أو نفس من عدواً أو سبع أو لصين مكان صلوا قياماً غاضين أو بصارهم وركعوا وسجدوا وامامهم وسلمهم فان كان معهم في هذه الحالة تساءلوا في أن يصلي الرجال ثم التسامع تصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ولو تركوا التفرق مع القدرة عليه فالتأثر أنه عتبه من صلى عريانا مع القدرة على الاستتر فيعيد أبدأ ومنه ولو ركعوا غرض البصر ولا يقال هذا بغيره من نظر عورتها معه أو غيره فيجبر عليه ما تقدم لا يندفع الستر وهذا مع فقهه كافي شرح الجهورى (ص) وان علت في صلاة بتحت مكشوفة رأس أو وجد عريان أو باستتران قريباً أو بالأعذار وقت (ش) يعني أن الأمة إذا أحرمت بصلوة فرض مكشوفة الرأس أو الساق أو نحو مما يجوز زيارتها كشفه فمضت ذلك أخبرت أنها أعتقت سواء كان العتق متقدماً على إحرامها أو متأخراً فأنها تستتران وحدها عند شأها فرياً يستتر به بحيث لا يكون في تناولها فعل كثير كالصغير ولا تبطل ما سبق لها فان لم تجد شيئاً أو وجدته شيئاً بعيداً قلتما تصكمل صلاتها على ما هي عليه وتعددها مادام الوقت ومثل الأمة من صلى عريانا لعدم ما يستتر به ثم وجد ما يستتر به هو في الصلاة فان كنت فرياً لمسته أخذته واستتر به وكل صلاته والا كلها أو أعادها مادام الوقت وأما ان لم يجد ما يستتر به إلا بعد فراغه من الصلاة فلا إعادة عليه كما مر في قوله لا تجزى صلى عريانا فقله مكشوفة رأس الخ فاعل علت وقوله استتر اجواب الشرط وأقبحه مذكر اعتقليا وبعبارة أخرى قوله والأيابان لم يستترا

خرج منه ولا الذي أخذ الستر منه (قوله فان لم تجد شيئاً الخ) حاصل نقر الراشع ان مع مفهوم قول المصنف ان قرب صادق بصورتين أن تكون الساتر بعيداً أو لم يجد ستر أصلاً وصدق على صورتين قول المصنف والا لأن العتق وإن لم يكن الساتر قريباً بأن لم يكن موجوداً أصلاً أو موجوداً مع البعدان السالبة تصديق بني الموضوع هذا بالنسبة للأمة وأما بالنسبة للعريان فيجعل الشارح مفهومه صورة واحدة وهو ما إذا كان بعيداً وأما إذا لم يجد ستر أصلاً فلا إعادة فترق بين المستثنين وشارح الخطيب (قوله وبعبارة أخرى قوله والا الخ) هذا الحاصل بخلاف مقدار الحاصل الأول وذلك لأن ظاهره أن الاعادة انما هي في القرب ولم تأخذ الساتر فقط ونص ابن القاسم واقفه فقد قال في الأمة تعتق بعد ركعتين من الفريضة أو سهاجاً من كشف فان لم تجد من ينالها فاختار أو وصلت اليه لم تعدوا فغدت على أخذه ولم تأخذ أعادت في الوقت وكذلك العريان لم يجدوا بالرب ونس وجهه قول ابن القاسم أنه دخلت في الصلاة بما يجوز زيارتها لم يجب عليها إعادة فان وصلت إلى النبل لم تجد تستتر به أعادت لأنها قدرت على استتار

من غير بطلان ما تقدم له الخافض ووجد الخافض هذا بعد كتي هذا رأيت محشى ثنا قوى كلام ابن القاسم فان كان يكون المعلول عليه عبارة ثلثه تدون الاولى والخطاب يعتمد الحل الاول وهو الاعاد مع العبدوا حاصل أن مفاد العبارة الثمانية أنه لا عاداة لانافا كان السائر في يوم لا تستبره وأمانا كان بعد الاول يمكن سائر أصلا فلا تطلب بالاعاداة في الوقت (قوله ورجمه بعض) وهو عجم وانظروا وحصل نصي أو متصنف لفقدها فهو باطرا في صلاتها يظهر أن اتسع الوقت بطلت كذا كرحاسه فيها أو متوطها فيها والاعادى اه من عب وفيه منى ثأى فرق يشه وبين المصلى عزنا الملتد كالكثوب (قوله فالظاهر القرعة) ظاهرا وان لم يحصل تنازع (قوله كذا تنازعوا في التقدم) أى بدون سبق (قوله وانظر اذا ضاقت الخ) الظاهر أن يقال اعتمد عدم التسامح لانظر كما يؤخذ من عبارة الطراز أن يؤخذ منه أم يجوز التسليم لغيره وان كان يبنى (٢٥٥) عزنا بالامه على كل حال لا يضمن صلاته بدون سائر

التمنى ﴿ فصل في الكلام على الاستقبال ﴾ عرف بعض الاشياخ الاستقبال بأنه ايقاع الشخص صلاته الى جهة مخصوصة مع الأمن والاختيار وعرف القبلة بأنها جهة مخصوصة يوقع فيها الصلاة الملبدون غيرها مع الأمن والاختيار فدخل في الجهة مخصوصة صوبها السفر الى اكب الغدابة في صلاة النفل ويقول مع الأمن خرجت صلاة الاتمام وقولنا والاختيار خرجت صلاة العابر عن الاستقبال ﴿ فائدة ﴾ قال بعض الشيوخ الجلوس مستقبل القبلة فيه فائدة فان طبعه يوشع في الاقوال اننا الجلوس القبلة ينور البصر ومن جهة الشرع فقلوه خير المحال ما مستقبله القبلة (قوله زلت بعد وقعة هجر) أي الاولى الصواب أن التعلو أن التعلو في رجب ويبري بعد في رمضان هذا ما عليه أهل السير وفي الموطأ حولت القبلة قبل بدر بنهرين (قوله بشهرين أو ثلاثه) انظر هل هذا شاذ أو حكاية خلاف وكذا قوله بعد ستة عشر أو سبعة عشر (قوله فكانت نائمة ثلاث) هذا فتح فعل وقوله وكان قبل صلاة الى بيت المقدس صلى الى الكعبة (قوله ووقع في البخاري الخ) قضية كلامه ترجيح الاول

(قوله الوحي) أي الإيحاء أي التلقين الحاصل بسبب إلهامه سبحانه وتعالى بل أي يكون الموقن بالبريل غل المحصولي إلهامه وسلم منها في ذلك الموضع وسائر ما في ذلك (قوله لاجتماع الصحابة) قصدوا على جامع عمر وعائش ومن الصحابة (قوله من غاب عن البيت) أي والفرس أنه في مكة أو المدينة (قوله وقوله عن الخ) لا يخفى أن قوله العيان بالحق الذي خبره عنه نزل قوله الاستأثر في قوله وقوله التقليد وهي الشار لها بقوله وقوله غيره (قوله ومع الأمن) يصح أن تكون الواو والظف أي بشرط مع الأمن استقبال عين الكعبة الجبلية معطوبة على جهة شرط لصلواتها فحدثت وخبت وأنت تكون للاستئناف وهو أول ما لفظه ابن هشام من أن الواو والداخلية في أول الفوائد وفصول المصنفين الأولى أن تكون للاستئناف فله الثاني (قوله ومع الأمن) أي أو القندرة كما زاد الشارح خرج الأمن المسابقة حال الالتحام وكذا الخافضين سيم وخرج بقوله والقندرة المرض الذي لا يمكنه التحول ولا التحول والربوط ومن تحت الهدم فلا يشترط في حق هؤلاء الاستقبال (٣٥٦) (قوله استقبال عين الخ) وفهم من قوله عين أنه لا يصلي في مريب أو مطمئنتها

وهو كذلك فله في الطراز (قوله لمن بكه) أي ومن كان يجوارها لمن يمكنه المسامحة بقينا (قوله في الاجتهاد نظر) أخرج القول بأنه لا يمكن المسامحة بقينا (قوله ونحوه) أي كسابع (قوله بقينا) بالمشاهدة قلن كن بالسجدة الحرام والمراد بالمشاهدة الإحسان فيشمل الإيعاش (قوله بجميعه) فلو خرج منه عضو عن الكعبة بطلت صلاته تقهلا لمطابق عن ابن العربي (قوله أو قوسا) نصف البائرة (قوله والعاجز عن ذلك المرض) أي وبالحال أنه في مكة (قوله ولكن بعد كل منهما في الوقت) إذا صلي في وقته المقدرة فلا يصح التردد قبل الوسط فأنظر كذلك نيب الإعادة وقوله والراجح آخره ألا يأتي فيمن كان آخره آخر الوقت بحيث وافق فراغه منها دخول الوقت الثاني (قوله ولو صلى إلى غيرها) أي صلى المريض والحاصل أن الأول

يقابلها وتقبل وهي أقسام قبل تحقيق وهي قبل الوحي صك قبله عليه الصلاة والسلام وقبله لاجتماع وهي قبله جامع عمرو بن العاص لاجتماع الصحابة عليها وقبله استأثر وهي قبله من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام وقبله اجتهاد وهي قبله من لم يكن في الطريق وقبله بدل وهي الآتية في قوله وصوب سفر قصر الخ وقبله تضيق وهي الآتية في قوله فإن لم يجدوا وحسب جهته وقوله عيان وهو ما أشار إليه الآن بقوله عاطفا له على طهارة حدثت بقوله (ص) ومع الأمن استقبال عين الكعبة قلن بكه فان شق في الاجتهاد قلن (ش) أي وشروط لفرض ونقل مع الأمن من عدو ونحوه ومع القدرة مسامحة بماذا من الكعبة بقينا جميع بدنه لمن هو عكفا نقاطا ولا يكتفي الاجتهاد ولا جهته لان القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد المرض لقطا فلو وصف صنف مع ساطها فصلا لا تلجأ عن جها ولو يعرض بدنه بالظن فيصلاون دائرة أو قوسا والعاجز عن ذلك المرض ونحوه كعاد الماء فصلي الآيس أول المختار والراجح آخره ولكن بعيد كل منهما في الوقت كصحيح ليس عكفا خطأ ولو صلى إلى غيرهما فقد رتب على القول أو التحول بل أعاد ما لفظه ابن نونس أي أو يصلي المتردد وسطه كما يفهم التشبيه فان لم يقدر على المسامحة فوجهه استدلال بالمطالع والمغارب كن غيرها وإن أمكنه ولكن شق عليه تحصيله الكونه مريضا أو شيا يحتاج لصعود سطح ونحوه مما فيه خرج في جواز الاجتهاد بالمطالع ونحوها كن بغيره بالافتقار المخرج من الدين ومنعه منه نظر إلى القدرة ابن راشد وهو الصواب نظر أي تردد كما لفظه ابن شاس تردد المتأخرون في ذلك (ص) والأخلاق أظهر جهته بالاجتهاد (ش) أي وإن لم يكن عكفا ولا بالمدينة ولم يكن مسافرا فإن الواجب عليه استقبال الجهة لا سمت خلا فالان القصار ونبي عليه السلام واجه دفعا خطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت لسماع ما على مقابلها إذا كان مذهب الشافعي ووجه ابن رشد في قواعد الكبرى الأولى بأنه منبى على تقدير مجذوف في قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهة شطر مدل عليه قوة عليه الصلاتة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبله إذا

مريض عاجز لا يقدر على القول ولا التحول بل وهذا مرض يقدر على أحدهما فتدبر (قوله على القول) أي تحوله بنفسه وقوله ولا التحول بل أي كون التغير بحوله (قوله فان لم يقدر على المسامحة) والصور أنه في مكة أي تعذر عليه ذلك لكونه لا يمكنه أن يطلع على سطح أو نحو ذلك (قوله استدلال بالمطالع) أي باللكوا كب الطالعة والمغاربة على سمت الكعبة (قوله كن بغيرها) أي يستدل على الجهة فلم يكن التشبيه تاما (قوله ولكن يشق عليه) أي فلم يقدر على الاستقبال والمراد المشقة الشديدة وليس تعي خوف المرض ولا زيادته (قوله في جواز الاجتهاد) أي على العين لا على الجهة والمعمد أنه لا يمكن المسامحة بقينا (فان قلت) سمائي ان وجوب القيام بسقط بالمسمة مع أنه ركن قلنا قد يفوق الشرط الركن في القوة كما هو أكانا الاستقبال فله شرط في الفريضة والنافة والقيام على السجدة الفريضة (قوله) كان حقه أن يقول تردد (قوله كن بغيرها) التشبيه ليس بتمام لان الذي فيل يجهل على العين والي بغيرها يحتاج على الجهة لا على العين (قوله احتجنا) غير محمول عن الفاعل أي ويحصل ذلك الاجتهاد أو محمول عن التبرير أي فالأظهر الاجتهاد في الجهة أو منصوب بنزع الخافض أي بالاجتهاد

فوجه

(قوله لم يكن مسافرا) احتراز به عما إذا كان مسافرا فإنه يصلي بجهة سفره أى في القبلة (قوله وليس المراد أنهم الخ) فإن ذلك من تكليف ما لا يطاق حصل كلامه أنه يقول كل واحد من الصف الطويل بقدر ما سلت ومقابل وأن لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين (أقول) فضية ذلك أنه على الشهور لا يتقرب المسامنة بل يقول يمكن أن القبلة في تلك الجهة وأن فرض على تقدير رجوع الأرض لا يكون مسامتا وإذا حال شيخنا عبد الله وأما على الشهور فظاهر الجواب على المصلى اعتقادات أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولم يتقدرا ثم بما قبله بديل جهة الصف الطويل حد ذاته يستحيل أن كل واحد منها يراها إلا أنه ورد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد حصل له مسامنة الجهة الكثيرة ولوأزيد من ألف (قوله طوله اثنى عشرة وعشرون) المعتدات طوله اثنى عشرة وعشرون والمراد طولها من الأرض إلى السماء (قوله فإنه يستدل بحججه) أى ولا يجوز الاحتجاج بقول بل وكذا في قبلة مصر لا يجوز الاحتجاج ثم الفرق يظهر في الانحراف اليسير والصلاة تقريبا (قوله أنه لا ما يجتهد) هذا الفراد شافى ما تقدم الاثبات خير بان هذا يقتضى أنه يصلى الله عليه وسلم يحطى إلا أنه لا يفر عليه والتعقيق (٣٥٧) أنه لا يقع في اجتاده خطأ ما فضلا عن وقوعه ولا يفر عليه شيئا لم يد (قوله هذا

استظهار أى استعلام عن ابن رشد أى ذواستعلامه أى دليل يفيد استعلامه وقوة على من يقول لا بد من مسامنة العين (قوله ولهذا قال من في شرحه الخ) لا ينبغي أن هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكفاية داخلية على المشبه وبوجوب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس القصد الأفادة بمضوءه وإنما القصد الإلحاق به وهذا بعد (قوله وأما ان يقي منها شئ الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مكة عند النقص يجتهد في الجهة وذلك كتب شيخنا على قوله فإنه يصلى إلى جهة اجتاده (قوله التي أرى اجتاده لها) أشكر إلى أن كلام

نوجه نحو ما يت ١٥ ولا يحتاج إلى هذا التغيير إذا فسر الشطر بالجهة كما هو والمراد بـ استظهار أى استعلام عن ابن رشد أى ذواستعلامه أى دليل يفيد استعلامه وقوة على من يقول لا بد من مسامنة العين (قوله ولهذا قال من في شرحه الخ) لا ينبغي أن هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكفاية داخلية على المشبه وبوجوب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس القصد الأفادة بمضوءه وإنما القصد الإلحاق به وهذا بعد (قوله وأما ان يقي منها شئ الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مكة عند النقص يجتهد في الجهة وذلك كتب شيخنا على قوله فإنه يصلى إلى جهة اجتاده (قوله التي أرى اجتاده لها) أشكر إلى أن كلام

(٣٣٣ - ثرى أول) المصنف في قبلة الاجتهاد لا في قبلة القطع ولا الإجماع ولا يقطع عن غير تفصيل وبعدنا (قوله أى أو شرق أو غرب) هذا يفيد أن الوجه للشرق والغرب بين الانحراف الكثير وهو ما في المدينة واقصرته عليه وفي بعض الشروح ما يقيد أمن الانحراف اليسير إلا أن ذلك دخلت أنه مخالف للثبوت فلهذا ضعف (قوله وان كان مع عدم ظهورها الخ) أى وهو المختصر (قوله حيث أخطأ) أى وهذا نسى وصافى والظاهر الإجزاء للصلاة (قوله وصوب) وبطل في صلاته عليها ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وضرب بسوط وتحريك رجل ولا يفت (قوله دابة) عرفا كونه معتادا خرج بقوله تعالى لا الذى لكن مقتضى جعلهم السفن والى التي محترزا لأنه لا يشمول دابة العمل والادنى وهو الظاهر لأن الدابة كانت سفن من قبه لا سفينة عدم تسهيل الركوع والسجود ونزع الركوب بمقوله بالوجه (قوله يعنى أن) فيه إشارة إلى أن صوب مبتدأ وقوله يدل بمعنى عوض خبر عن صوب وقدم متعلقه عليه وهو قوله لا كـ لجمع القوم بعضهم بعض (قوله وان تروا) ولكن الأفضل أن يصلى وترها الأرض ولو كانت نفسه أن يتقل على دابته فإنه في المدة (قوله بشرط أن لا يكون سفره) وهل يعتبر ذلك من محل ابتداء السفر أم من حين غروجه من منزله

وينبغي على ذلك صلاة التامة في حين خروج من منزله وابتدائه محل القصر حيثما توجهت اليه القبلة يجوز أو لا انظر في ذلك (قوله)
والجمل كالدابة) بفتح الجيم الأولى وكسر الثانية وعكسه وسكون المهملة هكذا قال ت و اعترضه شخصه فقال فظاهر أن العكس جائز
في الجمل القصر كب عليه وليس كذلك بل العكس خاص بعلاقة السيف كما في القاموس (قوله ونحوه) كسفة أو موهبة أو مقب و هل
يدخل فيه الحقة أو في كلسية و الظاهر الأول لأن الجمل ما يحمل ولو كان على أكثر من دابة إلا أن بعض الاشخاص قرأ أنها تكون
كلسية إذا قدر على الصلاة فيها يجمع فرضها من غير قصص تنبيه قول المصنف وموافق أي الفرض أنه يومئ ولا يسجد
على الدابة يومئ أي ناحية الأرض وانقلنا (٣٥٨) ويؤتي ناحية الأرض في السجود فلا يشترط أن تكون الأرض ظاهرة لا نجاسة

فلا رخص في ذلك في حضر ولا في بلد ولا في سفر غير مباح ولو إلى القبلة ولا للمشي ولا
را كسفسنة والجمل كالدابة وهو ما ركب فيه من شقوف وغيره وإذا استوفى هذه الشروط
فله أن يتقدم يتقدم إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يتقدم إلى جهة القبلة (وان سهل الابتداء
لها) بأن كانت الدابة مظهرة أو واقفة خلافاً لأن حبيب في إيجابه الابتداء مستقبلاً حيث
ولو انحرف بعد إحرامه إلى غير جهة سفره عامداً لفرضه وتطلت الآن يكون إلى القبلة
فلا شيء عليه لأنها الأصل وإن كان لضرورة كل شيء أنظر به أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولو
وصل منزل أو طاعة وهو في الصلاة ترك علها أو بالارض را كعوا ساجداً إلا على من يجوز زوال الأعيان
في الخل الصريح فتم علها وإن لم يكن منزل أو طاعة مخفف القراءات ثم علها بالسارته و هل المراد
عقرن الأطامه ما يقربها طاعة تنقطع حكم السفر أو محل سكنه وبه يشعر التعليل (ص) لاسفينة
فيسودر معاً أن أمكن (ش) هذا قصر مع عقود القيد الرابع ما فيه من اختلاف أي
أن را كلسفينة منع من تنقله صوب سفره كالقصر ليس باستقباله بدورانه بل جهة القبلة
إذا دارت عن محله أمكانه الأصلي فيباحث توجهت كلها بمجامع المشقة لكن لا يصلي إجماع
والفرض والخل في هذا سواء الضمير في معها القبلة كالأشكال الساطي ولا أشكال أو لاسفينة
كأقال الشارح أي بدور مع دوراني أي صاحب دورته بدورته الآن السفينة تدور لغير
القبلة وهو لا يدور إلى القبلة وفيه تكلف فالأولى عود الضمير على القبلة أي فيسودر بل جهة
القبلة إذا دارت عنها على نسخة إسقاط معاً (ص) و هل أن أو ما أو مطلقاً أو بلان (ش) أي
و هل يقع التعليل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكنة أن كان يصلي إجماع لعذر
اقتضى صلاته إجماع لمرض ونحوه أو ما أن كان ير كوع ويحذف في حيث توجهت به ولو أمكنه
الدوران أو منع التعليل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكنة مطلقاً
أو بلان في فهم صبيح منع التعليل في السفينة حيث توجهت به مع إمكان الدوران هل كونه يصلي
إجماع أو كونه يصلي حيث توجهت به ولا يريد المؤلف أن الإجماع في السفينة لغیر مرض
أو عذر يصح كما قد يبدون كلامه وقرر عليه بعضهم وأقال به (ص) ولا يفتلجهت غيره
ولا عواراً الماصر (ش) يعني أن المجتهد وهو من يعرف الأدلة لا يسوغ له أن يقلد غيره مع
اتساع الوقت وظهور الأدلة لأن قدرته على الاجتهاد مانعة من تقليد هذا التقليد فر ع ن

(قوله أي فيسودر) بمكان في نسخة المشرح والناسب أو فيسودر (قوله هل كونه يصلي إجماع) أي لما
فيه من زيادة الرخصة تنبيه قد علمت حال النقل وأما الفرض فبصله بالسنة في دوران أمكن مطلقاً أو أما العذر أو يومئ
فإن لم يمكن صلاته حيث توجهت به وإن اتسع الوقت كما هو ظاهر المدونة وقيدت بالضيقة ولعله لقب (قوله أن الإجماع بالناسب
أن يقول ولا يريد المؤلف بقوله وهل الخ أن علم المنع أن أو المتمرص أو عذر أي بل يحمل على أن المراد وهل محل المنع أن أو ما
لعذر هذا حاصله والصواب مع ذلك القائل أنه محشى نت فأنه إذا كان المصنف في الصحيح الذي يقدر على الركوع والسجود
وإن التأويل الأول بقوله هل المنع حيث توجهت به إلا بما قلنا كان ركوع وسجود فقوله الصلاة فيها حيث توجهت به والثاني بقوله
عليها المنع كونه لغیر القبلة فلا كان يصلي القبلة إجماعاً فيجوز ولو كان صحيحاً والثاني لأن أي زدوا الأول لأن الثبوت (قوله أن التقليد الخ)
عليه لقوله مانعة الخ وأي لا يعمل بقصر إلا إذا لم يمكن الأصل وإنما كان التقليد فرعاً عن الاجتهاد لا له إلا إذا كان هذا المجتهد

فالمجتهد أصل والمتلفرغ (قوله بان كان في كل وقت يحمل) أي متعبداً لأن كل من قسراً لا يلزم منه اختلاف الأدلة (قوله وان خفيث عليه الأدلة سال غير من المجتهدين) أي عن كسفة الاحتياط (فان قلت) اذا خفيث عليه الأدلة بان كان غيباً مثلاً فخير وسأني أن المجتهد اذا تخير بغيره ولا يقلدوا يجب يحمل ماساً على ما اذا لم يجد مجتهداً وهو اجد وسأني ما يتعلق بذلك (قوله يريد اذا كان البلد الذي فيه خراباً) أي مع جهل ما يجب محرابه وأولى ادخل خطره وأما لو كان الناصب امام المسلمين أو اجتمع أهل البلد على نصبه وتكررت فيه الصلاة فهو كالعامرة والمخالفة للحكم فيها مستنوبة كاعتكاف ما لم يقطع خطها كل فلا يقلدوا لفرق في البلدين أن تكون مصر أو لا تقول الشارح أمالو كان البلد عامراً الخ إشارة إلى أنه المراد من قوله الأمر بكافة الشارح حواته ليس المراد خصوص المصر كإدلى على ذلك النص وكلام الأئمة ونص ذلك ما نقل عن ابن القصار وهو يجوز تقليد محراب البلاد التي تكررت صلواتها ونصبها للأئمة أه فهو كإثري مطلق صادق بكون البلد عامراً أو خراباً بمصر أو غيرها (قوله بتكرره الصلاة) وأما اذا لم يتكرر فيها الصلاة فلا تقلد لان عدم التكرير يؤذن باختلال فيها (٢٥٩) (قوله امام المسلمين) أي الذي شأنه الاعتناء بالدين (قوله أو اجتمع أهل البلد) أي الذين ينظرون بهم المعرفة وانهم لا يضعون قبله الا عن معرفة (قوله وهو معنى قوله الامر) أي فليس المراد خصوص المصر وبقائه التوفيق (قوله وهو العاجز نفسه بالفعل والقوة) لواقصر على القوة لكفاه لانه يلزم من كونه عاجزاً بالقوة أن يكون عاجزاً بالفعل ولا العكس كالأعشى الذي خفيث عليه الأدلة فإنه عاجز بالفعل لا بالقوة فلذلك يمكن إبطاله بالقوة فلا يقلد في الجواهر البصير الجاهل بالأدلة فان كان بحيث لو اطلع على وجه الاحتياط لا هتدى لزمه السؤال ولا يقلد وان لم يكن بحيث يهتدى لزمه التقليد أه (قوله وان لم يكن من محراب مصر) قال السالطي وظاهر

الاحتياط وسأني الاحتياط لكل صلاة ان كانا لوقتاً مختلفين فما الأدلة بان كان في كل وقت يحمل والا فلا فان ظهرت الأدلة وضاق الوقت عن الاستدلال لم يقلد مجتهداً غيره وان خفيث عليه الأدلة سال غير من المجتهدين فان بانه صواب اجتهدا تبعه والا انتظر ظهور الأدلة ما لم يخف نوح الوقت فانه يقلد ولا يقلد ما ضاع امارته ان كان البلد الذي هو فيه خراباً أمالو كان البلد عامراً بتكرره الصلاة توهم أن امام المسلمين قد نصب محراباً واجتمع أهل البلد على نصبه فانه يجب أن يقلد وهو معنى قوله الامر ولا يجوز الاحتياط حينئذ (ص) وان أعني وسأل عن الأدلة (ش) يعني أن المجتهد لا يقلد غيره وان كان أعني ولكن يسأل للكلف العارف العدل الرواية عن الأدلة كسؤاله عن القطب في أي جهة أو عن الكوكب الفلاني (ص) وقيل غيرهم مكلفاً فلا يجوز (ش) يعني أن غير المتأهل للاجتهاد وهو العاجز عنه بالفعل والقوة بصراً أو أعني يقلد محراباً وان لم يكن من محراب مصر أو مكلفاً بالفتاوى فلا يقلد ما ضاع امارته زاد ابن الحاجب مسلماً قال في توضيحه ينبغي أن يراد عدلاً أي عدلاً رواة فكان على المؤلف أن يعبر بدليل مكلفاً بعدل رواة لان العدالة تستلزم التكليف وتستلزم الاسلام أيضاً ولا تستلزم الحرقة أو في أو غيرها ما نفعه خلا لا مائة جمع فلا اجتماعاً ضر وقوله مكلفاً بعمل القوة فله وحذف مثله من قوله وسأل عن الأدلة الأدلة هذا عليه على ما عليه في توضيحه ولم يرض قول ابن عبد السلام بالتعميم (ص) فان لم يجد محراباً ولا غيره مجتهداً غير (ش) يعني أن العاجز اذا لم يجد من يسأله ولم يجد من يقلده ولا محراباً فانه يتخير بجهة من الجهات الأربع ويصلي الهامة واحدة فان عبد الحكم وعزاه سنداً لكافة قوله انه اذا تخير المجتهد بان خفيث عليه الأدلة لم يكن أو ظلة أو يجب عليه

المصنف التخصير والظاهر انه يقدم المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجتهد أه (قوله زاد ابن الحاجب مسلماً) يجعل كلام المصنف موصوفه مسلماً (قوله ينبغي أن تراد عدلاً) اعترضه الثاني بما حمله من لاجحة تلك الزيادة لان من المعلوم انه لا يقبل الاعدال الرواية (قوله بالتعميم) أي ظناً بان عبد السلام قال في قول ابن الحاجب وسأل عن الأدلة قال ولا يحتاج ضماناً يسأل مكلفاً (قوله يعني أن العاجز اذا لم يجد من يسأله) هو الاعني المتقدم في قوله وان أعني وقوله ولم يجد من يقلده هو البصير الذي لم يجد من يقلده ولا محراباً أي الذي لم يكن يجتهد ولا قال به لم يرد فان لم يجد الاعني العاجز والبصير الجاهل من يقلده أو التمس الامارة على المجتهد فخير فانه يختار جهة ويصلي الهامة اذا علمت ذلك فالاولى للشارح أن يقول أو البصير الجاهل الذي لم يجد (قوله فانه يتخير بجهة الخ) وينبغي أخيراً أن لا تخلو الوقت زماناً والمانع وظاهر المصنف أنه يصلي لأي جهة شاء من غير ركون نفسه لجهة وفي الخيرة يتخير بجهة ترك الهامة ويصلي إليها واحدة (قوله وعزاه سنداً لكافة) وهو المعتمد (قوله بان خفيث عليه الأدلة) حل السالطي كلام المصنف على من التمس عليه الأدلة مع ظهورها وقال قبله ولا يؤخذ من كلام المصنف حكم المجتهد تخفى عنه الأدلة وتقل في توضيحه عن ابن القصار أنه يقلد أي محراب كان بل تقدم للشارح أن من خفيث عليه الأدلة يقلد غيره من المجتهدين والحاصل أن كلام الشارح هنا يفيد أن من خفيث عليه الأدلة يتخير ولا يقلد أه جعل القول بالتقليد مقابلاً

وهو مناف لما تقدم من أنه يسأل غيره من المجتهدين فإن بان له صواب اجتهد به الخ وحصل ما هاض على ما لا بد الم يجد مجتهدا آخر بعائنه مقابلته للقول بالتخير بقوة وقيل بقلده الخ (قوله أو لجهله بأعيانها الخ) أي ويعلم كيفية الاستدلال حتى ينصف بكونه مجتهدا وأما لو كان يعلم عن الآلة ويتجهل كيفية الاستدلال فهو مقلد كما يشهد ما يأتي (قوله ولو صلى أربع الخ) أي المتخير بالخلاف المجهلة الشامل للقلد الذي لا يجتهد من قبله والمجتهد للتخير بالخلاف المجهلة قاله ع في نقول الشارح وقيل يصلي أربع الخ وهو هم أنه راجع للمجتهد للتخير فقط وليس كذلك بل راجع هو للقلد الذي لا يجتهد من قبله صرحا وبالجملة أنه إذا سبق الخطأ بعد الفراغ فلا داعي أو ما في الاشتغال كالإعني فلا يقطع ولو انحرف كثيرا أو كلبصر كذا انظر الشيخ سالم وجعل على كلام المنصف شاملا لهما بين الصورتين أيضا فيكون حاصله أنه إذا سبق الخطأ في أثناء الصلاة ففي (٣٦٠) الصورة الأربعة يقطع غير الإعني والمصرف يسيرا أو أما إذا سبق الخطأ فلا

من النظر أو لجهله بأعيانها أو نسيه لا عيانه وقيل بقلده كالعاجز الجاهل طاه في توضيحه وهو أظهر وقيل يصلي أربع وهو قول ابن مسلة واليه أشار بقوله (ولو صلى أربع الخ) لكل جهة صلاحا خلطا (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختم) عند النخعي وهذا إذا شك في الجهات الأربع وأما أن شك في جهتين صلى صلاتين أو ثلاثا صلى ثلاثا صلات (ص) فإن سبق خطأ بصلاة قطع غير الإعني ومصرف يسيرا فيستقبلان وبعدهما أعاد في الوقت المختار (ش) لما فرغ من الكلام على مطلوبة الاستقبال استداعره عنه دواما والمعنى أن القلدا أو المجتهد إذا سبق له الخطأ يقبض أو نطاف في استقباله في قبلة الاجتهاد والتقليد وهو في الصلاة فإن كان الإعني ولو كثر انحرف أو أوبصر انحرف يسيرا فأنه ما يستقبلان القبلة وينسب على صلاتهما أما البصر المتصرف كثيرا فأنه يقطع على المشهور وينتدب بأقامة تكافئ المدونة وأما أن سبق الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فإن كان غير الإعني أو مصرف يسيرا بان كان بصيرا منحرفا كثيرا فأنه بعد احتياطيا مادام الوقت وأما الإعني والبصر المتصرف يسيرا فلا بعدان الصلاة لثبوت لهما بعدها خطأ فخطأه مقفولة وبعدهما أعاد في الوقت أي وان سبق الخطأ بعدها أعاد في الوقت من يؤمر بالقطع حيث سبق له الخطأ فلهو البصر المتصرف كثيرا أو غا وجب القطع فيها ولو لم يجب إلا بعدتها لأن ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبلت الحكم وبعدها كظهوره فيه بعلمت الحكم ونهس من قوله تين أنه لو شك بعد إتمامه ولو يتيقن لجهته لتعادى لا يدخل باجتهاد لم يتيقن خطؤه ولو رجع للإعني بصره في الصلاة فاشك في روي كالشك في عدد الركعات فالهتد وقولنا في قبلة الاجتهاد والتقليد احترازنا عن نيكة والمدسة وجامع عمرو ابن العاص عصر فإن كان من هؤلاء الثلاثة يقطع سواء كان لا انحرف فيها يسيرا أو كثيرا الإعني أو غيره (ص) وهل بعد النسي أبدا خلاف (ش) يعني أن من نسي مطلوبة الاستقبال أو نسي أن يستقبل جهتها قبله هل يعيد الصلاة أبدا ابن ونس وهو الراجح فيه وشهره ابن رشد قال لأن الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف أو في الوقت

بعد المتصرف كثيرا في الوقت الإقابلة الاجتهاد والتقليد وأما الذي في قبلة التخير بشيها فلا داعية عليه أصلا كذا قال ع في تيسر الشخس لم واعتز به محض نت بان الحكم فيها كذلك أي الاعادة في الوقت (قوله) فأنهما يستقبلان القبلة) فإن لم يحصل استقبالهما فمما الصلاة صحيحة في الإعني مطلقا وفي البصر المتصرف يسيرا كذلك في عب والمناسب في الانحراف اليسر فيهما لأن الانحراف الكثير يطل مع الإعني بعد العلم وحكم الإقدام على الانحراف اليسر الحرمة فلا نظر (قوله مادام الوقت) فالعائن للغير والصبح للظواهر والظهران فلا صفر خلافًا لظاهر المنصف (قوله كظهور الخطأ في الدليل) هذا نظري في المجتهد القاضى بحكم شيء يقتضى ما ظهره من الآلة ثم

سبق الخطأ بعد الحكم فقد انقضت الامرو وأما إذا سبق الخطأ قبل الحكم فلا يحكمو يأتي ذلك في المقلد الذي أعطى ملكة الترجيح (تتبعه) نذ كلف نفس المدونة لتعلم منه أن من شرق أو غرب فقد انحرف كثيرا ونص من استدبر أو شرق أو غرب وبن أنهما القبلة وعلم في الصلاة قطع وانبدأ الصلاة بأطمة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد في الوقت وعبارتهام قال في المدونة من علم وهو في الصلاة فاستدبر القبلة أو شرق أو غرب يقطع وان علم في الصلاة أنما انحرف يسيرا فليصرف للقبلة يعني اه (قوله وهل يعيد النامي أبدا) أي النامي الذي سبق بعد الفراغ من الصلاة أنه أخطأ خطأ أو نسي فيها لا يظله هو الانحراف الكثير (قوله نسي مطلوبة الاستقبال) أي يجبها بان زان من مدرسته وكان باقيا في حافظته لا يأمز من المحافظة والا كان جاهلا بالحكم الاستقبال قتيلا ومثله يقال في قوله ونسي وخلاصته أنه لم يلحظكم وسع عليه لأنه غفل فاعتقد أنه ليس واجب وصلى لغیر القبلة فذا هو الراد خلافا لما يتوهم منها أنه صلى القبلة وليس كذلك (قوله لا يشترط فيها علم المكلف) أي أن الشأن فيها ذلك ألا ترى أن الوضوء مشروط في صحة الصلاة فالصلاة بدونها فاسدة مع التسبب وظاهر أن هذا في شرط لا يشترط فيها العلم والقدرة كإزالة النجاسة

(قوله) إن شذوهو المشهور في المذهب) لا يخفى أن ما عاشر هذا القول ولم يشهر الأول جله من شهر الأول والثاني غير مناسب (قوله من غير تعين) كذا في نسخة تعين بالاء والهم والصاب يقرن بالواو في أي أنه إذا ما اجتهدنا أن في هذه الجهة القليلة فليس ذلك يقابل غلبة ظن (قوله وحمل في صلاة الفرض) وحمله أن يبدأ ذن من ذلك بعد الفراغ أو ما لو بين ذلك في ظاهره ما يحل وبعد ذلك ما كان شيا واضحا ومع قول المصنف قطع غراعي الخ (قوله وفي قوله الاحتاد والتخير) كذا في نسخة موشح شب والناسب أن نقول والتمثيل لا تقدم المباحر أحل في قوله قطع غراعي على قوله الاحتاد والتقليد أي وأما قوله التخير فلا إعادة بعدها وأما شب فقد تقدم له في حل قول المصنف قطع غراعي أي قال وأما لو بين له الخطا بعدها في قوله التخير فلا إعادة لانه دخل مجزا فذلك اه (قوله ومثل الناسي الماحل) لا يخفى أن ذلك عدلت أن الناسي على قسمين وبقي قسم من الأول يناسي عن الأدلة ويعلم كيفية الاستدلال فإن قدر على معرفته سأل أو غيره متركه بطلت لانه مجتهد في لغو القليلة متعمدا ولم يشذوه في حدته وتقدم له إعادة عليه بعدها الثاني عالم بالادلة إلا أنه ناس لكيفية الاستدلال فهو مقادير تقدم الفصل فحين أن يظهر في الصلاة فيقطع أو بعده فيعيق الوقت (قوله أي جهتها) لا يخفى أنه يقال إذا كان مع وجود من يقلده وأجرها ما اقتدرت (٣٦١) الواجب عليه فهو بمثابة من على لغو القليلة

متعمداً فالقياس بالطلاق جواً
نظير الجهد وإن لم يكن مع وجود
من قبله فهو معتبر بغيره وقدم أنه
للاعادة بعدها أو إعادة في الوقت
للاختلاف المذكور وإن كان جاهلاً
مقلداً فيعيد في الوقت حيث تبين له
خطأه بعدها وأما الجاهل بالحكم
فقد عرفت من كلامه أنه بعد أن
الآن يعمل على الأول ويحصل هذه
السئلة لم يختلف فيها حكم الجاهل
والعالم وبقي من أقسام الجاهل
قسمان الأول جاهل عن الأدلة
ويعلم كفة الاستدلال الثاني
عكسه والحكم فيها كما في الناسي
وقد تقدم وإن شاء الله تنقح الكلام
في هذه الأقسام في ثمانية عـب
(قوله أعلم أن المشهور من النقل
الج) المتبادر من المنع الحرمية
وبدل عليه كلامي في لـ وقد
ذكر بعض النحاة قولن بالحرمية

ابن رشد وهو المشهور في المذهب من أجل أنه يرجع إلى اجتهاد من غيرتين خلاف في التشهير وعنه في صلاة الفرض وأما النفل فلا إعادة وفي قبلة الاجتهاد والتفسير ومثل التامى الجاهل مقابلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أدنى قولاً واحداً (ص) وجازت سنة فيها وفي الجحرا لاي جهة لافرض في عداق الوقت وأول النسيان والاطلاق (ش) اعلم ان المشهور منع النفل المؤكدها ابتداءً وأذا وقع صرح كتمتي الغيرة وكعتي الطواف الواجب والسجود ما عدا ذلك من النفل غير المؤكد فلا بأس به قبل سبب صلاحية عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين المبنيين وكانتغل غير المؤكد في الجواز فيها ركوع الطواف غير الواجب نص عليه في المدونة وأجاز جميع ذلك الشهاب وابن عبدالحكم ويحيى بن علي في الكعبة ان يصلي لاي جهة ولو لمهت بها لم يمتنعوا وأما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز ابتعاها هناك وفي الجحرا وتعادق الوقت سواء كان عامداً أو ناسياً وسكرها على الأقامة هناك فقول المؤلف وجازت سنة فيها ما أن يجعل على حقيقة السنة وأخرى غيرها لو يكون ما شاعلى ما لا شهاب وابن عبد الحكم لكنه خلاف المشهور وأما أن يرد الجواز للصحة بعد الوقوع والقرن ولو عجز به الملمن الاعراض فان قلت ولو عجز به الموضع قوله لافرض في عداق الوقت ويأثمه اعطف على فاعل صحت المتعصى لعدم الصحة في قوله لافرض وهو منافي لقوله في عداق الوقت قلت لانسلم المنافاة وذلك لان الراد بالصحة المدلول عليها أصبحت الصحة التامة التي لا أعادتها مع انوني الصحة المذكورة صادقة بعدم الصحة بالكعبة والصحة التي معها لا إعادة وهذا الثاني هو المراد بتسليم قوله في عداق الوقت وأما أن يجعل قوله وجازت على معنى نفقت وقوله لاي جهة راجع للكعبة دون الجحرا لانه لو رجع له أيضاً لأهم جواز الصلاة فيه ولو استبدرك الكعبة أو شرف أو غرب

والكراهة وإن المذهب الكراهة فإذا كان المذهب الكراهة في الفرض فالتفصل المؤكدين باب أو في عدم الحرمة فليكن الحكم الكراهة أيضا (قوله يل يندب لصلاها الخ) فديقال أصله من إقناعه وسلم التافه غير المؤكدة أدنى في مطلق صلاة لا لها على فيها على أن استقبال حائط منها يكتفي لاجتماعها أو أدنى استقبال حائط في صلاتين أصوات فليكن الباقي كذلك (قوله وأجاز جميع نكاحا شهب) قلت وهو ظاهر (قوله وأما صلاة الفرض فلا يجوز إيقاعها الخ) التبادر الحرمة وقد تقدم أنها القولين والراجح الكراهة فعلى الوقت مطلقا في الصلاة التي هي فرض عين أو أما المكافئ كجائزته فعلى الفرضية يعاد وعلى السنية لا يعاد وعلى كل حال لا يجوز دفعه فيها (قوله وما إن يرد بالجواز الصلة) أي من باب إطلاق المألوم أو إباحة الأمر (قوله والفرق) عطف تفسير (قوله ولو جرح المسلم من الاعتراض) أي قبل الجواب بأنه أراد بالجواز الصحة وأما بعد الجواب فلا اعتراض أي بأنه ما شاع على التعريف وهذا بناء على أن المراد منع الإرادة (قوله التي لا طاعت فيها) تفسير لقوله التامة أي أن المراد بإتمام أنه لا طاعت فيها فلا شيء أن ذلك مكروه وأحرام (قوله وما إن يحمل قوله يجوزت على معنى نفدت) عطف على قوة وما إن يرد بالجواز الصلة لا يعني أنه يرجع للصحة (قوله أو شرق أو غرب) ظاهر عبارته أنه انشراح أو غرب أي استقبل الشرق أو الغرب لا يكون مستدرا فكيف قيل إمامي جهة عينه

أويساره وهو ذلك (قوله قال ح ولم أره منصوحاً) ردمحشى تت بقوله وقد يقال لأوجه لعدم ظهوره وعدم محضه وجواز
 نصر المالكة كان عمر وغيره على أن حكم الصلاة فيه كاليت وقد نصوا على الجواز في البتة ولو لم يلهيه مشقها هو في هذا الحالة غير
 مستقبل شيئاً كذا يقال في الخبر على ما يقتضيه التسمية اه (قوله أدين الله) أي أدين به أي أعبد الله وقوله واعتقده عطف
 تفسير قال الخطيب رد على بعض المالكية في زمسه على مستقبل الخبر مستدبر البيت كما أقامه المصنف من أن قوله لا يسهل - متعلق
 بالخبر (قوله أو يسبق الشرفاً والقرب) ظاهر عبارته أنه في حالة استقباله الشرق والقرب لا يكون مستدبراً للكعبة ولا عن عيـنه
 ولا عن شماله كما هو مقتضى العطف مع أن الذي عن عيـنه أو شماله لا يخرج عن كونه مستقبل للشرق أو القرب فاعلم أو بمعنى
 الواو وهي لطف التفسير (قوله على المشهور) ومقابلته ما قبله ابن الحاجب وابن شاس في نقلهما أن قطعة من سطحها يحرفها
 ثم إن ابن ربيعة قد زاد ما من الحاجب وابن شاس بأن ذلك انما هو عن أبي حنيفة (قوله في اعتبار الهوا) هذا شعر بالمتألفان
 القول باعتبار الهوا مطلق ولم يكن هناك قطعة من سطحها والقول بأنه يكفي قطعة من سطحها لا يلتفت للهوا وكان عبارة الشارح
 ملقطة من قولين فإن بعض الشراح نقل عن أبي حنيفة أنه يقول بكفايته بقطعة من سطحها وظاهر ذلك أن مجرد الهوا لا يكتفيه
 وبعضهم نقل أن أبا حنيفة يقول بكفايته (٢٦٣) بالهوا أي فلا يلتفت لقطعة من سطحها (قوله صحة ما عدا) أي بناء على

اعتبار الهوا أو كفايته بقطعة
 من سطحها (قوله ونفاط الجلاب) اه
 قد يقال المتبادر من قوله لا بأس
 الخ أن المراد به ما كان غير مؤكـد
 والتظاهر القول بصحة ما عدا
 الفرض مؤكداً وغيره لأن الفرض
 قوت ليس لغيره فتدبر (قوله لكن
 نص الخ) لكن ربما يتوهم أن
 مقابل ذلك ضعف لأننا قد
 بوجه فافاداً يقول قوي شوله على
 المشهور (قوله هل هو مقابل
 لاطلاق الجلاب) وهو الظاهر
 وبعد كتبني هذا وجدت في
 شرح ب وحاصله أن المعتمد مع
 ما عدا الفرض لأنه الذي اقتصر
 عليه في توضيحه وصدر به إن عرفة
 فقال والفرض على ظهرها متوجع

عنه قال الخطيب ولم أر ذلك منصوحاً والظاهر أنه لا يصح ولا يجوز والذي أدين الله به واعتقده
 أنه لا يجوز لأحد أن يستدبر الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن عيـنه أو شماله أو يستقبل
 الشرق والغرب ويحرم عليه ذلك ينهى عنهم فعله فإن عاد أدب (ص) وبطل فرض على
 ظهرها (ش) يعني أن من صلى فرضاً على ظهرها فإنه يبطل ويعيده أبدأ على المشهور ولو كان
 بين يديه قطعة من سطحها فإنه على ما مر من أن المأمور به جهة البناء لا بعضه ولا الهوا مطلقاً
 لا يبيح في اعتبار الهوا أو كفايته بقطعة من سطحها من لازم البطلان على ظهرها المنع
 وبفهم من تخصص الفرض بالبطلان صحة ما عدا وهو ذلك ونفاط الجلاب قال لا بأس بشغله
 عليها اه لكن نص الثاني في الدين القامى في تاريخه شفاء الغرام على عدم صحة السنن
 والثالثة لتؤكـد كركعي الفجر وركعتي الطواف الواجب على سطح الكعبة قال على
 المشهور اه فاطر هل هو متقابل لاطلاق الجلاب أو مخصص له وأما الصلاة تحت الكعبة
 كالوجه فحرفه قصتها فإني أبطل وأقول كما هو مقتضى كلام سندر (ص) كلاً رب (ش) يعني
 أن الموقع للفرض على الدابة بعد ما حدث كان صحته آمناً يدل قوله (ص) إلا للاتهام أو
 خوف من كسب وان لغرها (ش) أي إلا لاجل الاتهام في قتال عدو كافر وغيره من كل قتال
 جاز للقتل بدع نفس أو مال أو حر أو امرأة جائزة أو لاجل خوف من اغتراس سبع أو لصوص
 إن نزل عن الدابة فيصليان عليها أيعا القبلية أن تغدرا وان تغدرا التوجه إليها صلى الغيرة واحترز
 بقوله إلا للاتهام صلاة التسمية فإن الاستقبال فيها شرط (ص) وإن أعاد الخائب بوقت

ابن حبيب والتفل الجلاب لا بأس بفعله عليه (قوله أو مخصص له) بأن تقول ما أقامه إطلاق الجلاب من الصحة فيما
 عدا الفرض يخرج منه السنن والتوافل المؤكـد فيسبغ التوافل الغيرة المؤكـد فهي التي تصح فقط (قوله وأما الصلاة الخ) لما مر من
 الكلام على الصلاة في الكعبة وعلى الكعبة وإلى جهة الكعبة طفق تكلم على الصلاة تحت الكعبة وأقارنها بالاطالة ولا يصح بها
 قصور الجنب أن يسلم تحت الكعبة والحاصل أن المسجد يعطى أعلامه في التشريف والتعظيم وأما ما كان من تحت فلا يعطى
 حكمه بها (قوله كلاً رب الخ) أي أن الفرض على الغاية باطل إذا كان يؤدي إلى الصلاة بالإيماء أو ركوع وسجود جالساً أو أماً إذا
 كان يؤدي الصلاة على الغاية كاملة بسجدة فهي صحيحة على ما أقامه سندوهو الرابع في قول الشارح بعد ما أي بالقد المذكور
 (قوله حيث كان صحياً) أي قوله فيما يأتي والارض لا يطبق التزويله وقوله أنما قوله إلا للاتهام في قول الشارح بدليل قوله إلا للاتهام
 أي في آخر العبارة (قوله من كل قتال) بيان التفسير (قوله جاز للقتل) بالقتال المحمىة لا بالقتال المهملة يقال جاز عن حريمه بياض باب قتل
 حتى ودفع (قوله أو امرأة جائزة) معطوف على قوله كل قتال أو من هرمة جائزة كما إذا كانت لغيره لقتال أو تحبض إلى فتنة أي يفضي
 على الغاية إيماء في حال تحفة وتحبضه (قوله فيصليان عليها) أي إلى الارض أي إلى أعلى الارض لا إلى قبره وسواها (قوله فإن
 الاستقبال فيها شرط) كذا في بت وظاهره أنه لو أمكنهم التقيم بدون الاستقبال أنهم لا يقيمون

(قوله وانظر الاعتراض على المؤلف) لفظ المدونة والشديد للرض التي لا يقدر أن يجلس لا يعني أن يصلي المكتوبة في المحل لكن في الأرض فعملها الغنى والمنازلة على الكراهة كما صنع المؤلف وابن رشد والتوسى على المنع وتأولها ابن ونس على من صلى على الدابة حيثما توجهت ولو استقبل القبلة باز وعزالاين أبيز يظن الخلاف في حال انتهى فورد على المؤلف أن لفظ المدونة لا يعين واختلاف في جعلها على الكراهة والمنع ويرجع واحد منها بل مقتضى عزو المنع لان رشد والتوسى قوته على تأويل الكراهة فلا قال المؤلف ونها في الاخر لا يعين لاسم من ذلك انتهى كـ **فصل فرائض الصلاة** (قوله تكبيرة الاحرام) **فروع** من صلى وحده ثم شك في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كبير فغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبتدئ واذا ذكر بعد شكه كان أحرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال حصون عفي في صلاته وإذا سلم سالمه فان قالوا أحرم (٣٦٤) رجع الى قولهم وان شكوا أعاد جميعهم ذكره الا فتاى انتهى (قوله وفاقا) أي

الخصائص فقول الثاني تعالى شارح أول مرض لا يطبق الزلوي به غير ظاهر (ص) وفيها كراهة الاخير (ش) يعني في المدونة كراهة تصلا لمريض على الدابة وهو المراد بالآخر أي من الفروع الأربعة المذكورة وانظر الاعتراض على المؤلف في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من شروط الصلاة الخارجة عن ما ههنا شرع في الكلام على فرائضها المعبر عنها بالاركان الداخلة في ما ههنا متعالتا ليدكر منها ومندوبها وما يتعلق بذلك فقال **فصل** (ص) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام (ش) يعني أن فرائض الصلاة وفاقا وخلافا خمسة عشر أولها تكبيرة الاحرام متفق عليها لكل مصل ولو ما صوما فلا يحلها عنه امامه كالمعمل الفاتحة والمراد بالصلاة ولو نقلا أو اماما يختص بالفرض فسبأ في قوته يجب بفرض قيام وفرائض جمع فريضة بمعنى مقروضة أي مقروضات الصلاة لاجع فرض لان جمع فعل على فعال غير مسوع واضافة فرائض للصلاة من اضافة البعض للكل لان الفرائض بعض الصلاة واطافة التكبير الاحرام من اضافة الجزء للكل كسديد ان قلنا ان الاحرام مركب من التكبير والنسبة والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحرمات ولا يحصل الدخول في الحرمات الا بالثلاثة أو من اضافة المصاحب للصاحب بمثل طليسان البردان قلنا ان الاحرام النسبة والتوجه الى الصلاة وليست بيانية خلافا لبعضهم (ص) وقيام لها (ش) ثانيا القيام تكبيرة الاحرام في الفرض للقادر غير المسبوق فلا يجوز تأجيلها جالسا أو متحنا بنا على العمل وقد بنا بالفرض بلبيل قوله يجب فرض قيام وغير المسبوق بلبيل قوله (ص) المسبوق فتأويلان (ش) يعني أن القيام تكبيرة الاحرام هل هو واجب مطلقا أو واجب في حق غير المسبوق أو اما اتمام في حقه فلا يجب عليه فإذا فعل بعض تكبيرة الاحرام في حال قيامه وأتمه في حال انحطاطه أو بعده غير فصل بين أجزائه فهل يعتد بذلك الركنة بناء على القول الثاني أو لا يعتد بها بناء على القول الأول وصلاته صحيحة على كل حال والتأويلان جريان فيمن نوى تكبيرة العقدة أو أداءه والركوع أو لم ينوهما

تكبيرة الاحرام وقوله وخلافا أي كاللذانينة والاستبدال (قوله) والمراد بالصلاة ولو نقلا أو بصرف كل فرض الى ما يليه فالتقيام للفاتحة وتكبيرة الاحرام واجب في الفرض غير واجب في النفل (قوله) وفرائض جمع فريضة والمراد بالفريضة ما تتوقف صحة العبادة عليه لاجل أن يشمل صلاة الصبي لما يثاب على فعله وبقا على تركها لا تخرج صلاة الصبي (قوله) ان قلنا ان الاحرام الخ جعله زريق هو التحقين (قوله والاستقبال) في عبده الاستقبال بحث ان الاستقبال شرط من شروط الصلاة (قوله) لانه عبارة الخ هذا لا ينعى الدعوى لانه انما ينعى توقف الاحرام عليها لانه عبارة عن الدخول في الحرمات أي التماس بالحرمات أي الدخول في ذي الحرمات التي هي الصلاة والحرمات جمع حرمة ومن المعلوم

أن الصلاة ذات حرمة لانها يحرم فيها التكلم ونحوه (قوله طليسان البردان) لان الطليسان يصاب البردان بلسه والطليسان اسم لقال الذي يغطي به الرأس (قوله والتوجه) عطف مرادف (قوله وليست بيانية) أي البيان خلافا لبعضهم وان قلنا البيان لان اضافة البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم حديد (قوله من غرض) وأما مع تبطل (قوله العقد) أي عقد الصلاة أي الدخول فيها (قوله أو فاء أو الركوع) أي قصد تكبيرة الاحرام معا (قوله أو لم ينوهما) أي لا تمانا لم ينوهما بصرفه لاجل وهو القدور ترك ثلاث صبر والصلاة صحيحة في اثنين وباطلة في واحدة وهي أي الثلاث اذا كبر في حال انحطاط أو أتمه في حال انحطاط أو بعده بلا فصل أو مع فصل أي طول بل فهي صحيحة في الاولين باطلة في الثلاثة فتلخص أن الصورة مستطرفة في اثنين وصحيحة في اثنين مع القطع بعدم اجراء الركنة وصحيحة في اثنين مع الخلاف في الاعتداد بذلك الركنة مع عدمه (طائفتان) كيف تصح الصلاة دون الركنة اما اتفاقا أو على أحد القولين مع أن عدم الاعتداد بها انما هو لخلل الواقع في الاحرام ولكن الواجب عدم صحة الصلاة لخلل الواقع في احرامها وترك القيام فالحق جوابا أن ما حصل القيام في الركنة

(ص)

الثالثة لهذه الركعة فكان الأحرار حصل فيه فكون أول صلاته لكونه مأموماً ولا تجد فيه عبادة إذا كان دخول المسجون من الأمام في الركعة الأخيرة لأنه لا يمن حصول تكبير بعد سلام الأمام بل أدرك التسبيح حيث ألفت تلك الركعة (قوله وأما الجزى الله أكبر) بشرط أن يكون الأول أن يكون بالعربة لأنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموه صلى ولم يرو أنه صلى الله عليه وسلم انتزع صلاته بغير هذه الكلمة ولا بغير العربية مع معرفته بجميع اللغات كما ذكره شيخنا عن ابن عباس وأما أشار الشارع بقوله أن المصلي لا يجزى به إلخ إلا أن هذا الشرط إنما يكون في حق القادر عليه الثاني أن يكون مستقبل الثالث أن تكون قائماً الرابع تقديم الجلالة الخامس مداهمداً طبيعياً السادس عدم مدعى الهمة وبين لا ملاحقه لإيها الاستفهام السابع عدم مبداء أكبر التامس عدم تشديد رائها التسلم وعدم أو قبل الجلالة العاشر عدم وقفة طويلة بين كلمته فلا تضر بسيرة الحادى عشر دخول وقت الفرض في الفراض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء وغير الثاني عشر تأخيرها عن تكبيرة الإمام في حق مأموماً بهذه اثنا عشر شرطاً لا اختل واحد منها لم تنقد صلاته ولا يضر عدم ترتم الراس أو أكبر كذا في شرح ع يزيد تقول العاشر التامس إلخ (قوله للعل) أى عمل أهل المدينة وقوله وأما العمل إلخ وجوه ثلث بمعنى توقف تعليل (قوله خلافاً لابي (٣٦٥) حنيفة والشافعي) أعلم أن الخلاف بينهما ليس واحداً فالشافعي لا يمن لفظ

(ص) وأما الجزى الله أكبر (ش) لما كان معنى التكبير التعظيم فيتموهما إجراء كل مادل على ذلك من أخصر الجزى منه والمعنى أن المصلي لا يجزى منه كل لفظ يدل على التعظيم لأنظر الله أكبر لا غيره من الله أجل أو أعظم أو الأكبر أو الأكبر والمحل على توقف خلافاً لابي حنيفة والشافعي ولأوسط حراً وأوسع الباء أو أتى بمرادف ذلك من لغة أو اثنين كنداء أكبر يجزى خالف في الأخيرة وقول العامة الله وكبره مدخل في الجواز لجواز قلب الهمزة أو إذا وليت ضمة انتهى وتقول ابن جري في روايته لا يشهد العامة فقال من قال الله أكبر بالمبدل يجزى وإن قال الله وكبر ببدال الهمزة وأجاز انتهى وكذلك لا يطل لو جمع بين الهمزة والواو وقال الله وكبر (ص) فإن عجز سقط (ش) يعنى أن المصلي إذا عجز عن التطق بالتكبير كالمترس أو عجمة ولوقدر على بعضها وأمرادها من غير العربية فإنه يسقط عنه النطق ويكتفى منه بالتبني ولا يزمه الاتيان بالمرادف ولا بالبعض القادر عليه كطوى ع اللسان السطبع النطق بالبه كما في شرح الشيخ سالم وفي كلام غيره أنه يسقط عنه النطق ولا يزمه الاتيان بمجرد قدره حيث كانت قدرته على نحو الباء من الحروف المفردة فإن قدر على النطق أكثر من حرف فإن كل ما يقدر على الاتيان به بعد تكبيره أخذ العرب بزمه النطق به وإن كان ليس كذلك فهل يزمه أن ينطق به إن دل على معنى لا يطل الصلاة كان يدل على ذات الله وصفته لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أم لا وإن دل على معنى يطل الصلاة لم ينطق به (ص) ونسبة الصلوات المعتبرة (ش) فالنهاية الصلوات المعتبرة بكونها ظاهراً أو عصاراً أو وزراً أو غيرها أو كسوفاً فلا يكتفى فيه منطلق

التكبير إلا أنه يجوز والله أكبر وأبو حنيفة يجوز والله العظيم (قوله كنداء أكبر) هذان لغة (قوله لم يدخل) أى أنه لا يدخل في الجواز (قوله لجواز قلب الخ) فتدفع بأنه لا يزم من جواز الشئ في اللغة جوازه في الشرع لجواز وجه في العربية لم يقر أنه أحد فانه لا يجوز ارتكابه في القرءان على أن قوله لم يدخل في الجواز أخبار عن ثبوت المدخلة ولا يزم منه جواز الارتكاب لأن معناه وجهه ولا يزم من ثبوت الوجه ثبوته (قوله جزى) بتشديد الزاى (قوله كبار بالمبدل يجزى) خالف الطرازان كبار جمع أكبر والكبار الطبل الكبير قال شيخنا الصغير وسمعت من الأشياخ أنه

(٣٤ - خروى أول) إذا قال الله أكبر بالصلاة صحيحة وقال أيضاً الظاهر أنه لا يضر التشديد لأنه مع الوقت مع التضعيف في لغة العرب (قوله بين الهمزة والواو إلخ) كذا قال الفقيه على العشاء لأنه قالوا جميع بين الهمزة والواو فصلاته صحيحة ونظر بعض الأشياخ في ذلك بأنه لم يرو تعطيلهم بقضى البطلان فالظاهر أنه يجب لهم زرع في شرح المختصر وقال أيضاً أي فرق بينهم وبين كبار بالمبدل أن كبار كلهم ما جمع كبرت تقول وأكبر بهم أن اللزوم يكاد عطف عليهم لغيره بخلاف تقديره مثلاً موجوداً وإيضافاً تقدم عدم هذه الاتيان أو قبل الجلالة مع أنه لا يخل بالمعنى فأولى في عدم العجز زيادة الواو متوسطة (قوله فإن عجز سقط) وسقط التقاطع على ما استظهره ابن ناجي وفي شرح الشيخ عبد الباقي فإن عجز سقط طلبه ودخل بالنسبة لغيره فمعرفة بسيرة ولا يبرأ منه من لغة فإن أتى بمرادفه من لغة بطلت صلاته انتهى قال بعض شيوخنا رحمه الله تعالى يظهر عدم البطلان فيما سأل على الخطب صحيحة وكذا قال شيخ بعض شيوخنا ثم لا يخفى أن قول الشارع ولا يزمه الاتيان بالمرادف ما قد يقتضى الصحة والافتكان بقوله ويسقط الاتيان بالمرادف (قوله وفي كلام غيره) وهو الذى يبنى إعتقاده (قوله بعد تكبيراً عند العرب) أى كأنها أسقط الراء (قوله فهل يزمه أن ينطق به) أى وهو الظاهر والمعنى الحديث (قوله على ذات الله وصفته) أى أكبر (قوله وإن دل على معنى يطل الصلاة) أى ككبر مثلاً (قوله بكونها ظاهراً أو عصاراً إلخ) أشار إلى أن قول المستنفوينة الصلاة المعتبرة خاص بالفرائض

والتواقل المتقدمة بأسبيلهم أقوية أو كسوف أي مثلاً لدخول الاستغناء أو أزمانها كل زوايا الغيرة أي مثلاً لدخول العبد في افتتاح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد رد هالها لأمم تجزى وأما النقل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكتفي بنية الصلاة المطلقة فإذا صلى مثلاً قبل الظهر مثلاً أو بعد دخل المسجد انصرف ذلك إلى نافذة الظهر والعصر والضحي وقيل إلى الليل ونحوه للسجد ولو لم يشأ ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور التوابين بنية الفعل بقصد الامتثال تتضمن التواب (قوله ويستثنى من ذلك نية الجملة) أي عند الالتباس لا عند التبدل فتجزى بقوله إن المحاب ومن دخل الخ كما أفاده بعض الشيوخ وكان المطلوب حقاً (٢) النحول على ما أحرجه الإمام وتكون صلاته صحيحة اتفاقاً (قوله وعكسه) المناسب وعكسه أي عكس الظن (قوله ونية الاخص) أي ما شرطه أخص وقوله ونية الاعم أي ما شرطه أعم (قوله هذا من اضافة المصدر) أي فالمراد باللفظ التلظي أي تلفظ الناري أو المصلي أي أن الضمير يصح رجوعه للناوي المأخو من نية والمصلي المأخو من الصلاة والباعث على كونه أراد باللفظ التلظي لأن الاحكام من جواز وغيره انما هي أوصاف الفعل (قوله واسم) أي ما زوأته وأنت خير بأن الحائز يطلق بمعنى المستوى الطرفين ومعنى ما قبل المكره فيصدق بخلاف الأولى فلا بد أن يكون قوله فواسع أي جازي بمعنى أنه ليس بمكروه فلا ينافي أنه بخلاف الأولى لأن يكون وسواساً وهذا التفسير (٣٦٦)

الفرض ويستثنى من ذلك نية الجملة عن الظهر فتجزى على المشهور بخلاف العكس إن المحاب وفيه ظن الظهر جمعة وعكسه ثلاثة أقوال مشهورة هاتجزي في الأولى قال المؤلف وجه المشهور أن شروط الجملة أخص من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف الاعم (ص) ولفظه واسع (ش) هذا من اضافة المصدر إلى فاعله أي لفظ الناري أو المصلي واسع فينبغي أن لا يتلفظ بقصد ما بان بقوله قد نوى فرض الوقت مثلاً لأن النية محلها القلب فلا مدخل للسان فيها فان تلفظ فواسع وقد خالف الأولى (ص) وإن خالفها فقد (ش) أي وإن خالفته لفظه فالعبرة بالنية دون اللفظ كما يرى في تلفظ بعصر مثلاً وهذا إذا تخلفا فاسهوا وأما إن فعله متعمداً فهو متلاعب قال في الارشاد الاحوط الاعادة أي فيما إذا فعل ذلك سهواً قال الشيخ زروق في شرحه لخلاف في الشبهة اذ يحتمل تعليل نية جالس سبق إليه لسانته انتهى وهذا التعليل يقتضي أن مراد ما بالاعادة قاعدة الصلاة أن تذكر ذلك بعد ما فرغ منها وإعادة النية أن تذكر ذلك قبل الفراغ عنها انتهى (ص) والرض مبطل (ش) يعني أن الرض للصلاة يبطلها كالصوم بخلاف الوضوء والحلج لا فيهما ضياع مال وظاهر كلامه هناك أن الرض مبطل لها كان في أثناءها أو بعد الفراغ منها وظاهر كلامه في باب الصوم أنه إذا رضى بعد الفطر لا يرتفع لانه قال هناك أوقف نية نهاراً والحاصل أن الصوم والصلاة إذا رضى قبل تمامهما يبطلان وأما بعد غلغلهما فمقتولان وهو ظاهر كلام الشارع هنا وفي الشامل أنهم إذا رضى بعد تمامهما فلا يرتفعان وهو الذي رجحه سدوا بن جاعة وابن راشد

معنى واسع غير ضيق فيما يعبر به كان يقول أصلي فرض الظهر أصلي الظهر أو نوى أصلي الظهر أو نحو ذلك فأنتم التلظي وعدمه على حد سواء (قوله فالنقد) أي فالعبرة بما عقده أي نواهيد على ذلك قول الشارع فالعبرة بالنية الخ (قوله للضلاف في الشبهة) كذا في نسخة من الاشتهاء والأولى أن يقول للضلاف والشبهة كذا في زروق على الارشاد أي أن بعضهم حكم بعدم لصحة مع التيسار أيضاً (قوله وهذا التعليل يقتضي الخ) لا يقتضي أن هذا التعليل لا يقتضي هذا التفصيل (قوله وإعادة النية الخ) ظاهر مع اعتدادهما لفصل من الركعات ورجايد عليه قول

المصنف فالعقد يقتضي إعادة النية مع عدم اعتدادهما بفعل من الركعات قبل وهو الظاهر بل والنجوى المتعين في كلام الارشاد لانه كالأدب عن قول المصنف فالعقد يجعله هو الاحوط ولعل المراد إعادة اللفظ موافقاً للنية والألا فالعرض أن نية موافقة لماعليه والمخالفة في اللفظ فقط كذا في عب (أقول) لا ينبغي اتقاد نية عن ذلك فالأحسن أن المراد إعادة النية حاله عن مخالفة قصد بنية وحدها دون تلفظ وحاصله أن معنى الاحتمال الثاني أنه يتبدل الصلاة من أولها (فان قلت) أنه إذا ابتدأ الصلاة من أولها فقد أعاد الصلاة فلا يصح مقابلة قوله أعاد الصلاة الخ (قلت) لا لأن التعبير بقوله أعاد الصلاة يفيد أن الصلاة قد غت وأما في مستأنافه تم فلذلك قال إعادة النية كتابة عن كونه يتبدل الصلاة (قلت) وسكت عن الجاهل لأنه انما تكلم على التمسد والتسلي والظاهر أنه لمعنى بالعاصدون لم يلحق به في بعض المسائل والأحسن لم يبق في ترك الناحية أن المراد بتم الصلاة بعيد ما بعد وانتهى الأول معناه انتهى كلامه زروق وانتهى الثاني انتهى كلامه من تكلم على كلامه زروق وأظنه عجب (قوله وهو الذي رجحه سند) وهو المعتقد قال بعض شيوخنا حاصله أن الوضوء يقتضي في الانداع على الراجح ومثله الغسل والعكس والشك والتيمم وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان لأن الاتي لا بعد الفراغ وأما الصلاة والصوم فيرتفعان في الاتي ما بعد الفراغ ولا من جرحان (قوله الخ) وكان المطلوب خفاً له حيث كذبهم من نسخة

(قوله سلام) أي يحقق السلام بليل قوله أو لئله أي كتحقق سلام مع سهو عن عدم كل صلاته فهو ساه غير مأمي ساه عن عدم كل الصلاة غير مأمي باعتبار صدور السلام بقول الشارع سلم بها أي عن الإتمام فلا ينافي أنه متحقق السلام (قوله فأنم ينقل) يعني بتعيينه بما إذا كان ينقل قبل الفريضة التي بطلت ظن لم ينقل قبلها كغروب لئله كما إذا كان يصلي العصر بعد دخول وقت المغرب ولا مفهوم لقوله ينقل بل وكذا الوقت يفرض (قوله أنم يخرج من الفاتحة) أي أخر غيرهما فوافق قول القسائي والطلوع بتمام الفاتحة وجعل عي قراءة الفاتحة ليست بطول وإنما قال بليته (٣٦٧) ع أن طالت قراءة فيمأخر فيه مما زاد على الفاتحة أذهي ليست طولاً كما يفهم

من أبي الحسن ويحتمل خروج منها إلى غيرها فخالف كلام القسائي وعي والفتن أنه لا يصلحها إلا أن كلامه قريب لما رنا القسائي والظاهر أن المدار على الدخول في غيرها (قوله ولا يزال الركوع يستأنم الطول) أي فلا حاشية لقول المصنف أن طالت (قوله فأنم النقل الخ) لا يعني أنه يتم النقل في ثلاث صور وبتع في الفرض وفي واحدة والفرق بين الفرض والنفل أن الفرض يقضى والنافلة لا تقضى (قوله ينأني أن الخ) وهو الراجح كما أنه بعض شيوينا (قوله أو عزت) معطوف على نطقه الخ أي أو أن عزت (قوله أو لم ينو الركعات) أي ليس على ذلك والافتقد نوى لما ذكرنا في قوله ونية الصلاة المعينة لكن لا كل نية ذلك (قوله ويجز بها فله في هذه نية النافلة) هذا على أحد القولين فخرج عند الشارع هذا القول وتطيرك من ظن أنه في العصر فأنم ذلك ثم بين أنه في الظهر فقال أشبه بجز بصلاته وقال يحيى بن عمر لا يجز بقله النعمي (قوله أدام وأضام) لف ونشر ولكن الأفضل تعيين الأدام والقضاء

والنعمي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول بغيره (ص) سلام أو لئله فأنم ينقل أن طالت أو ركع أو الألفا (ش) هذا تنبيه في البطون والمعنى أن من سلم بها أي من أتت من ركعة واحدة مثل صلاة الأتمام ولا تعلم في نفس الأمر أو ظن السلام فلفظه الإتمام ولم يكن منها ركعة في نفس الأمر ثم ظم كل منهما إلى نافلة أكرم بها أو فرض فإن صلته التي خرج منها بقينا أو لئله تبطل عندنا في التمام أن طالت قراءة في الصلاة المشروعة فيها بأن خرج من الفاتحة أو ركع فيها بالنافلة ولو لم يطل ولا يزال الركوع يستأنم الطول لا يتناول لأنك إنك أنفدت تكون القراءة سابقة عنه ليعزم عنها وانما يتبدل الفصل بين تكبيره وركوعه وإذا حكم بطلان الصلاة التي خرج منها فأنم النقل النفي هو فيه وقطع غيره وهو الفرض وذهب الأشعاع أن عقد ركعة كما يأتي في قوله في باب السهو في فرض أن أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النقل وقطع غيره الخ ثم إن إتمام النقل متبديع إذا اتسع الوقت وعقد ركعة بسجدة واحدة وانما إذا الوقت وقوله فيما يأتي وأتم النقل الخ متبديع إذا اتسع الوقت فإن شاق قطعهما وهما لم يعدد ركعة فإن عقدها أتمها وان شاق الوقت وأما الفرض فله لا يشفعها أن عقد ركعة إلا إذا اتسع الوقت وقوله فيما يأتي وذهب الأشعاع الخ خاص بالفرض وإن لم يحصل طول ولا انقطاع لبطون لما خرج منه ولكن بلي ما عليه نية النافلة ورجع إلى ما في طرق الصلاة فيما قبل ثم يقوم بناء على أن الحركة ذكر كمرقصه كامر وهو ظاهر أطال فلهما ويسجد بعد السلام وقوله فأنم ينقل أي شرع في نقل لكن لما كان إتمامه بالنافلة وشروعه فيها إتماماً لصلاته في الصورة عبر عنه بالإتمام ولو عبر بشرع لكان أظهر (ص) كأن لم ينسه أو عزت أو لم ينو الركعات أو الألفا أو أضد (ش) هذا تنبيه في عدم البطون والمعنى أن من لم يظن السلام بل ظن أنه في نافلة وتحول نية الينا فإن صلته حاصلة كافي التي قبلها ويجز به في هذه ما فعل نية النافلة والفرق بين هاتين النيتين قبلها أنه فيما قصد الخروج من الفرض حين علم السلام أو لئله وفي هاتين بوجبه من قصد ذلك وكذلك تصح صلاة من عزت بنية بان عقل عنها بعد الألفا بما في محلهما في استعمالهما بشقة سواء كان الشاغل عنهما نيو أو أوزوا متقدما على الصلاة أو طارئاً كراهة التشكر بنوي وكذا تصح صلاة من لم ينعقد الركعات اتفاقاً عندنا بنشر على الأصح عند غيرنا كل صلاة تستأنم عدد ركعاتها وعلى هذا يفرض قوله فيما بعد جازة لدخول على ما شرطه الإمام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الحاضر أو الفائتة أداماً أو أضد لاستأنم الوقت الأدام وعدمه الفضل يمكن لا تنوب نية القضاء في الأداء ولا يحكمه لقوله لم في الصوم لو بقي الأسيرين يتصر في صوم رمضان شهر أو يصوم ثم تبين أنه صام قبله لم يحزم ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان

كذا رأيت بخط بعض الفضلاء (قوله لكن لا ينوب الخ) ومثله النعمي فيمن بقي يصلي الظهر قبل الزوال بأما فله يسجد ظهر جميع الأيام ولا يجنب بظهر اليوم الثاني عن الأول انتهى لا يفعلها في وقتها بحسب اعتقادهم بل يكن هو في الواقع لم نوى القضاء فلفظه خروج الوقت فظهر أنه فيه تفصيل وكذا عكسه بخلاف لنوى أحدهما عندا أو جهلا وهو في غير فلا يصح تبطل صلاته (فان قلت) أي فرق بين المستئين (قلت) أن مستئي الإجزاء المتحد للصوم بالادام والقضاء فلهما لا في اعتقادنا أداماً عين الصلاة التي تبين أنها قضاء عندنا بالعكس بخلاف مستئي عدم الإجزاء فليس الصلاة التي اعتقدنا أداماً عين الصلاة التي تبين أنها قضاء بل هي غيرها

(قوله بالنسبة للاقتداء) أي بتبعه المأموم لأمامه في زمن صلته في شرح عب بعلمه وهو هذا جلي من كلامهم وفيه مني فاعلمه عن
 نت ثم قال ولعل وجه الشيء أن يلحقه والحقبة واحداً تذهي نية الاقتداء والتي الواحد إذا اختلف الاعتبار فيه باعتبار الحنية
 ولا اختلاف هنا مع مراعاة المصنف والمضائق التي انتهى كلام عب واعترضه بعض شيوخنا بأن ما هنا كذلك فأنها ركن بالنسبة للصلاة
 فلا تصح دونها بشرط بالنظر للاقتداء فلا يصح أي بغيرها انتهى (وأقول) أنا ما لم لا يتجسس سؤال الدور ودالاه قال بشرط الاقتداء
 فحده شرطاً في الاقتداء في الصلاة واجب بجواب آخر به أشار إلى قولين بالركنية والشرطية (قوله خصمه بهذا) التخصيص
 ليس يظهر في الأولى لأن المأموم يدخل على الصلاة المعينة من ظهر أرمع والمجهول لها ما هو صفة الصلاة التي تلبس بها الإمام
 (قوله ولا يدري أهو مسافر أو مقيم) أي ولا يدري جواباً أهو لا يخفى حاله أنه داخل فعلى أنها صلاة الظهر أو العصر غير أنه لا يدري
 أنها حاضرة به أو غير به فهو ناو الصلاة المعينة بكونها ظهر أو عصر فكيف يكون ذلك مستثنى (قوله وكذلك الخ) أي بما لم يحصل به
 المصنف (قوله ويجزى كلاً الخ) الجزاء يظهر بالنسبة للمأموم المسافر إذا تبين كونه حاضراً به أو غير به وكذا بالنسبة للقيم إذا
 تبين أنها حاضرة به أو ما باعتبار تبين أنها (٣٦٨) سفر به فمن حيث الاعتبار بما فعل مع أمه (قوله على أنها أحداها باعتبارها) أي

دخل على أنها جمة فتبين أنها ظهر
 (قوله في الوجهين) أراد بها ما أنا
 فلي أنها جمة وعكسه لأن كلام
 أشبه في ذلك لا ما يقابل من العبارة
 أن الوجهين أنها مسئلة ما إذا ظن
 الظهر جمة وعكسه ومسئلة
 ما إذا ظن أن الإمام مسافر وعكسه
 وتبين خلاف ما ظن في المسئلتين
 (قوله لكن تقدم) استدراك على
 قوله فلا تجزى به عند أشبه في
 الوجهين بأنه قد تقدم أن المقيم
 أنه إذا ظن الظهر جمة فزوى
 الجمة فلها اقتصر لأن شرط الجمة
 أحسن من شرط الظهر (قوله
 وبأن في كلام المؤلف) معطوف
 على قوله تقدم فهو من جملة
 الاستدراك لأن المستدرك عليه
 باعتبارها المعطوف لم يتقدم فلما
 ظل فيها تقدم فلا تجزى به في الأولى
 وكذا الثانية في الوجهين عند أشبه

قوله على المشهور وكلا يلزم نية أحداً ولا قضاء بالزمن نية الأيام انقضاء وسأقي في قضاء القوائت
 عند قوله أي المؤلف وان علمه دون يومها صلاتها والله ما يتخرج منه خلاف في ذلك (ص)
 ونية اقتداء المأموم (ش) رابعها نية اقتداء المأموم بصلاته أمامه فإن لم يزل ذلك بطلت صلاته
 قاله في الجواهر وأما الإمام فلا يجب عليه أي نية الإمامة إلا في مسائل تأتي وقال الشافعي
 قال بعض مشايخي قد استشكل على بعض مشايخنا الجمع بين هذا وإن كان أحق قوله إلا في شرط
 الاقتداء انتهى لما قبله كيف يتصلون نية الاقتداء بأمر تركنا وأمر شرطاً والركن داخل
 المصلحة والشرط خارجاً وأجاب بأنه لا إشكال باختلاف الجهة وذلك لأن ركعتيه مأخوذة
 بالنسبة للصلاة بشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهو هذا جلي من كلامهم انتهى (ص) وبما لا يدخل
 على ما حرمه الإمام (ش) لما كان قولونه الصلاة المعينة عاماً خصمه بهذا المعنى أن
 المأموم المسافر أو المقيم إذا وجد اماماً ولا يدري أهو مسافر أو مقيم فإنه يجوز أن يدخل معه
 ويحرم على ما حرم ويجزى به ما صدف من ذلك من حاضرة به أو سفر به وكذا لمن دخل جامعاً
 وجد اماماً لم يحرم ما لا يدري أرمع بجميعه أو يظهر يوم الخميس فإنه يجوز أن يدخل على ما حرم
 به الإمام ويجزى به ما صدف من ظهر أو جمة ويجزى كل من المسافر والمقيم ما تبين من سفر به
 أو حاضرة به وإن خالف حاله حال الإمام لكن يتم المقيم بعد الإمام المسافر ويتم المسافر مع
 الإمام المقيم انتهى بخلاف لو دخل على أنها أحداها باعتبارها بقاصد الأثر فلا تجزى به عند
 أشبه في الوجهين قاله في النوادر لكن تقدم ما لا ينحصر في المصنف فمن ظن الظهر جمة وعكسها
 وبأن في كلام المؤلف من ظن القوم سفر انظر خلافه وعكسه والفرق بين من ظن ما حرم
 به الإمام ومن عمن شأقه خلافه أن الأول غير مختلف لأمامه في نية بخلاف الثاني
 وجعلنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المسئلتين تبعاً لنقول خلافه (ص) وبطلت

لكان أحسن فالأولى هي ما أشار إليه الشارح بقوله والمعنى أن المأموم المسافر والمقيم الخ والثانية هي المشارها
 بقوله وكذلك من دخل جامعاً الخ والشاهد في مفهوم قوله أن كان مسافراً أو ظن أن المصنف قال وان ظنهم سفر انظر خلافه أعاداً
 أن كان مسافراً كعكسه إذ مفهوم مسافراً لو كان حاضراً لا يثبت له الشاهد في هذا المفهوم (قوله خلافتي عم) وهو حج فزاد ثلثة
 وهي أن شك هل هو في الظهر أو في العصر فإن تبين أن الذي كان يصلي فيه هو الذي على المأموم من ظهر أو عصر فظاهر وإن تبين
 مخالفته فصلاتاً للمأموم فافهم أن كل من فصل في الظهر مقرباً أو صاحب الامام في الظهر ولو صلاها بعد أذان العصر ولا يتوهم
 سقوط العصر عن المأموم في مثل ما يأتي من اشتراط مساواة المأموم للإمام في الصلاة وما هنا كاه على جواز الاقتداء على الدخول وما
 الجزاء وعدمه مقدراً عرفان كان الإمام في العصر ولم يصل المأموم الظهر فاحرم على الإمام فإذا هو في العصر فصلاتاً للمأموم
 صالحة ولو تبين ذلك في أثناءه اتعاضد عليها بعد في الوقت فقط بعد صلاة الظهر التي عليه ويستفي ههنا من كون ترتيب الحاضرتين
 المشترك في الوقت والجباشر طاً ابتدأ ودواماً فليست باطله بخلاف من صلى العصر وذكر وهو فيها أن عليه الظهر فإن العصر بطل

الطوطي ومن وافقه زروق (قوله ان اتسع الوقت الخ) فصد من امكن التعليم فهو يقتضي أن العارض ليس وشهو لا يجب عليه أن يأتي وهو كذلك وذلك لان امكن شي ونفسه انما يكونان فيما قبل ذلك وأما الآخر فلا يقبل ذلك لأن لا يكون الائتمار في حقه واجبا (قوله والا فواجب موع) الاولى أن يقول والا فواجب موع أو كفاي لغو ونشر مرتب (قوله الآية) أي الا بالائتمار فان قراءة الفاتحة اما اعتبار الصدور عن قلبه بقدر ما يتيسر من الذكر أي مع وجوب الذكر لا كماله عليه ظاهر العبارة (قوله ونبت) أي بقرامة (قوله عبدالرحمن بن قاسم) أي المالكي (قوله ونبت فصل الخ) للاتباعين تكبير القيام بتكبير الركوع طاه في لثاقه فائدة (قوله لا يقرأ بالاعية والفاهر بطلان الصلاة طاه الخ) ينقله عن البدر الفراق (قوله ولكن ينبغي جعله على التسليم) الاولى أن يقول وينبغي أن يسبح لسبقه أن الفصل مسبب والتسليم مسبب وعبارته تنفيذ أنهم مسبب واحد (قوله يحيى ابن الحاحب فيها ثلاثة) وهي الوجوب في الكل والوجوب في الجبل والوجوب في ركعة وقول الشارح من هنا يقتضي أن هناك شي غير ذلك وهو كذلك فقبل انها تجب في النصف وعلى القول بلانها تجب في الجبل فكيف في الزائد سنة كذا كرم الشارح (قوله أي غير تمام) أي فهي فاسدة تكرره لتأكيد الفساد فكلهم ارادة عدم الكمال مع الصحة (قوله لانه الظاهر من السياق) أي من ظاهر سياق الحديث وقوله ان جعل القسرا ان لا يقتضي أن متنعى هذه العلة أن يقول لانه الظاهر من

سبب وجوبها يعلم ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم ووجبت عليه فان شرط في التعلم قضى من الصلوات ماصلى فذا بعد مضى قدر ما يعلم فيه طاه الفتي قال بعض ولم تعرض لوجوب التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعلم أم لا وينبغي أن يفصل فان ضاق الوقت ولم يجد غيره وجب أن يعلم والا فواجب موع فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم أثبت من يحسن ان وجبه وجوب الا نقرأتها واجبة ولا يتوصل للواجب سينتد الا بان يصل فذا ابطلت (ص) فان لم يمكن الاختار سقوطها (ش) يعني أنه ان لم يمكن التعلم بما تقدم يمكن الائتمار لعدم مقتضى بما اختار الفتي قول عبد الوهاب بسقوط القيام وبدل الفاتحة من ذكر ونحوه ومقابل قول مضمون يجب قيامه بقدر ما يتيسر من الذكر ولو طرأ على الامي فادى او طرأ عليه العلم بها في الصلاة بان مع من قرأها فطلعت بحفظه من مجرد السماع لم يقطع وتنها كعابر عن القيام قدر عليه في اثباتها الضمير المتى في قوله فان لم يمكن التعلم والائتمار ولو انقطع ضمير التثنية لم يكن به بأس بل قال الشيخ عبدالرحمن بن قاسم الصواب التعبير بالافراد وذلك لان الضمير المستتر حينئذ يكون عائدا على الائتمار المقرب على عدم امكن التعليم فقد استفيد عدم امكن الشيقين ورجعنا ضمير سقوطها للقيام وبدل الفاتحة لا لفاتحة لان مقابل القول المختار لا يقول بعدم سقوطها اذ لا قائل به لان الموضوع عنه لم يمكن تعلمها (ص) وذهب فصل بين تكبيره وركوعه (ش) أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الفاتحة على من لا يمكنه الاثبات بها ينبغي أن يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف ما ما على القول بوجوب بدلها فالفصل موجود قطعاً فلا يتصور رتبه وقوله فصل صادق بالسكوت والتسليم ولكن ينبغي جعله على التسليم والموقع اختلاف في المذهب في وجوب الفاتحة وعنده فقيل لا تجب في شي من الركعات لجل الامام له وهو لا يحمل فرضاً فانه ابن شبلون وروى الواقدى عن مالك نحوه فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وعلى وجوبها اختلف في مقدار ما يجب فيه من الركعات على أقوال حكى ابن الحاحب منها ثلاثة أشار المؤلف الى المشهور منها بقوله (ص) وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو لا بل خلاف (ش) الاول للمالك في المدة وشهر ما من شاس وابن الحاحب وعبد الوهاب وابن عبد البر غير من صلى صلاة لم يقرأ فيها بالقرآن ففي خداج خداج خداج أي غير تمام يناعت أن المراد الصلاة كل ركعة لانه الظاهر من السياق ان جعل القرض الصلاة كل قيام فهو كاقبل كل صلاة لم يركع فيها أول سجدة وقبل تجب في الجبل ونس في الأقل واليه يرجع مالك وشهر صاحب الارشاد وهو ابن عكر القرافي وهو ظاهر المذهب وان ضعفه في توضيحه ما يعلم بالوقوف عليه وقيل يكفي في هاء ركعة وهو قول الغيرة لا قال كلف بقول المؤلف خلاف مع أنه ضعف القول الثاني لا نقول هو مقتضى التفسير الموجود لأهل المذهب ولا يعزل على ما يظهر وعلى القولين ان ركعاهما أو لم يمكن تلافيها

المعنى (قوله ان جعل القراءة من الصلاة كل قيام) أي ظالمظورة كل قيام وهو الركعة (قوله فهو كاقبل بطلت كل صلاة) فيه إشارة الى كون المراد بالصلاة كل ركعة أمر متفق عليه للاتفاق على أن المراد بكل صلاة كل ركعة (قوله وان ضعفه في توضيحه ما يعلم بالوقوف عليه) ونسبه وهو ضعيف أي من جهة الدليل لان قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بالقرآن ففي خداج خداج خداج أن المراد بها كل ركعة ومحتمل كاهو ظاهر اللفظ الصلاة بتسمائها فكيف في هاء ركعة كقول المغيرة والقول بالوجوب الا كثر ما لا يخلو احد الاحفالين ووجهه على ضعفه أن الحكم لا كثر في الغالب (قوله وعلى القولين) أي وعلى أحد

القولين وهو أنها واجبة في الكل (قوله والتفصيل) صدق الشارح فلا حاجة إلى الالتفات اليه وذكره (قوله وانتر كهاسهو اسجد قبل السلام) لا يخفى أن هذا مما يعين تقدراً أحدهما فيما تقدم هو قيل على القول بوجوبه في الجبل يسجد في العمدت كهاسه في ركعة أو بعضها أو ما على القول بوجوبه في الكل فبطل الصلاة تركه بعضها عدا قطعاً (قوله على أنه) أي لكنه لأنها تأتي لهذا المعنى (قوله وثانها) أنه يلحق تحريم القول بالسجود عن عدم بقوله بأنما ما سقطت فيه الفاتحة من الركعات أنه انتر كهاسه من أول الرابعة وثانها يسجد قبل السلام لا لقلب الركعات في حقه وانتر كهاسه الثالثة والرابعة منها أو من أحدهما يسجد بعد السلام وهذا القول لا يعرف على قول المنع كما فهم من عجم (قوله لكن الذي التوضيح) استدراك على كلام تبيين أنه نافي (قوله وانتر كهاسه) أي أو بعض آية وبصدق المؤلف بما ذكره كهاسه في ركعة ولعل وجهه ما إذا قال القول بوجوبه في كل ركعة بل قال عجم ولقال المؤلف وانتر كهاسه أو كلها ولو في كل صلاة لطابق ما في التوضيح من أن من تركها في نصف صلاته يسجد وما رجه الفاعل كهاسه من أن الشهور أن من تركها في كل صلاة يسجد ورجح ابن راشد البطلان فيما شهر فيه التوضيح السجود والحاصل أن الصور أربع ترك بعضها ترك كلها عدا أو سهواً فالترك (٣٧١) سهواً فيه السجود قبل السلام مطلقاً ترك بعضها

أو كلها في ركعة أو ركعتين في الرابعة كما شهره في التوضيح أو ثلاث كافي الفاعل كهاسه وهاهنا صورتان الثالثة تركها كلها عدا في ركعة على القول بوجوبه في الجبل هل يبطل وعليه انقصر بعض شراح الرسالة أولاً وهو الموافق لما مر ويسجد قبل السلام وتقبله الفني وعلى القول بوجوبه في كل ركعة يبطل قطعاً الرابعة ترك بعضها عدا فالقولان على الجبل والبطلان على الكل هكذا ينبغي تفصيل من هذا أن ترك بعضها عدا كتركها كلها عدا يجري فيه القولان على الجبل ويتفق البطلان على الوجوب في الكل أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى فأنما عانت هذا كله فنفسدك أن عجم فهم أن المراد بالعادة احتياطاً أصحاب العادة في الوقت فخر عليه محض

بطلت تلك الركعة وإن أمكن تلافوها وتلاها فصحت وإن تلافها أو تركت عدا بطلت الصلاة كلها والتفصيل الذي ذكره المؤلف في التوضيح عن ابن رشيم طوله ضعيف والمعلوم عليه قوله بترك ركعتين وطالبوني أن لم يسلم ولم يستقر كوعاً وبجعت الثانية أولى ببطلانها لقد واصلم الخ وقوله أو الجبل أي وتسكن في الأقل لكن لا تحكم السنن فإن تركها عدا بطلت صلاته باتفاق كل من القولين لأن هذه سنة شهرت فرضيتها وانتر كهاسهو اسجد قبل السلام فإن لم يسجد بطلت صلاته وإن لم يكن عن ثلاث سنة لأن هذه سنة شهرت فرضيتها وقال التتاني وفهم من قوله الجبل أن المترك منها القراءة ثلاثاً أو رابعة أو ما عدا ولو تركها في ركعتين تشابه أو في اثنتين من رابعة لم يكن الحكم كذلك أنه حتى في روضه في ذلك قولين ابن عطاء الله أشهرهما ينادي ويسجد قبل السلام ويعدله وهو مذهب الدونمة وثانها لا يصح وابن عبيد الحكم يلحق ما تركه من قراءة الفاتحة ويسجد بسجد السلام له لكن الذي في التوضيح أنه يقادى ويسجد قبل السلام ويعد احتياطاً (ص) وانتر كهاسه منه يسجد (ش) يستعمل أنه مقرر على قوله أو الجبل والأظهر أنه مقرر على القولين السابقين أي وانتر كهاسه من الفاتحة أي سهواً ولم يكن التلافي بأن تركه يسجد قبل السلام فإن أمكنه تلافيا تلافياً وأماناً تركها عدا بطلت صلاته على القولين لأنها وإن كانت سنة في الأقل على القول بوجوبه في الجبل لكنها سنة شهرت فرضيتها وجزء السنة سنة (ص) وركوع تقريباً احتاء فيه من ركعتيه (ش) سابعها الركوع وهو لغة انحناء الظهر وأما شرطاً فله الذي لا يسمى ركوعاً لأنه كمالاً بان شعبان انحناء مع يديه على آخر فذه بحيث تقرب بطناً كتيمن ركعتيهما فقصرت بالركوع على نسبة ظهره ولو قطعت أحداها وضع الأخرى على ركبتها فله في الطراز وقوله احتاء

تنبأه غير صحيح بل المراد أنه بكل صلاته وبعداً ما وجب أفاضه بالسجود قبل السلام لا احتمال أنها وجبت في الصلاة في الجملة لا في كل ركعة ويسجد لا احتمال أنها وجبت في كل ركعة وسبق النظر فيما انتر كهاسه في كل ركعات الصلاة ظاهر أنه يجري على مسئلة ترك ركعتين أو ركعة واحدة كما أفاده الشارح (قوله مقرر على القولين) أي مراعاة القول بأنها واجبة في ركعة وذهب إلى ذلك الاحتياط (قوله فأنه الذي لا يسمى ركوعاً لأنه الخ) هذا يشيد أن وضع اليدين واجباً وأنه لو سلمهما من غير وضع لبطت وهو قول أبي يوسف الرضي وذكره ابن زكي وابن ناجي احتياطاً بوضع اليدين فلو سلمهما لم يضر كما قاله ابن فرحون وابن الحسن وهو الرابع كما أفاده شيخنا عدا فله كلام المصنف ظاهر في الأول ويمكن جله على الثاني بأن راديقه تقرب أي أن لو وضعنا (قوله بحيث تقرب الخ) انظر هل مقدار التقرب أن يكون أطراف الأصابع على الركبتين أم لا وهذا مسئلة وهي ما إذا حرم المسبوق خلف الإمام ولم يحن إلا بعد دفع الإمام فعلوم أن لا مأمور لا يعتد بتلك الركعة ولكن يفرح إذا لا يرفع فلنرفع مع الإمام فلنصلاته لا تبطل ولا يقال هو قاض في صلب الإمام لا تقول إنما عدا فهاهنا كان ما فعله بعنده وهذا ركعتيه ليست كذلك كذا أفاده (قوله نسبة ظهره) فتركها المأمور الأكمل وهو التسوية قال أشهب لا يرفع رأسه ولا ينكسه وأحسنه اعتدال ظهره

(قوله والجمع) أي جمع المفرد وهو راحة لاجتماع المني فكذلك يرفع (قوله بحمالة على الكمال) أي فقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع وطأ ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من ماله لم يرق منه شيء تأمل (قوله معتدلتين) حال من المضاف إليه في قوله استواءهما مؤكدة (قوله فلا يرفعهما) أعلم أن ابن فرحون قد قال فيهما معتدلتين أي بدون إرباز وقال البساطي يبرزهما قليلا مستويين لكن وضع كفيه عليهما وضع كلام البساطي فإذا علمت ذلك فلا تناسب في ترجيح أحد القولين على الآخر (قوله والرفع) المناسب للتدريج في المختار مع الرجل تدبعا إذا ضبط ظهره موطأ رأسه فيكون رأسه أشد انحناء من اليه اه فقرأ بأبدال المهمة لا غير فأنظر كلام الشارح مع هذا (قوله تنكيس الرأس ورفع العززة) أي جموع الامرين هو الرفع (قوله بهذا لمحجة أو مهمة) الصواب أن قرأته بالمهمة لا غير (قوله أعاد صلاته) أي حيث كان عندما والآخر في تلك الركعة قال في ك (قوله من سطوح غرفة الخ) والمراد بسطوح الغرفة الجواهر الفردة (٣٧٣) المضمومة بعضها بالوصف بعض وقوله وأسر برأي سطوح سريرهم أقول ومفاده أن يكون

والجمع راح بلاناه فيه فان لم تقرب راحته من ركبته لم يكن ركوعا واعلموا عايله وهذه الكيفية خلاف الاولى وأكله تنكيسهما من موضع كيفية فوق الاولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه وكيفية ركوعه عليه الصلاة والسلام بحمالة عندنا على الكمال ورفع العززة (ص) وتدين كنيتهما من موضعهما (ش) أي وتدين عيني راحتيه من ركبتيه ونصب ركبتيه أي استواءهما معتدلتين فلا يبرزهما إلا قدر ما يمكن وضع كفيه عليهما ولا يرفع رأسه ولا يرفع يديه بهذا لمحجة أو مهمة تنكيس الرأس ورفع العززة بل يجعل الظهر مستويا (ص) ورفع منه (ش) ثمانية الأرفع من الركوع على المشهور راحتيه عرفة فينقلب بتعديركه ويرجع سجودا في السهرو يسجد بعد السلام إلا المأموم فيجعله الإمام فليبرز جمع سجودا ويرجع قائما أعاد صلاته قال ابن المأز (ص) وسجد على جهته (ش) ثمانية السجود وهو لغة الانخفاض إلى الأرض بحيث انخفضت مالت وأما شرطه الواجب لصقها بالأرض أو ما اتصل به من سطوح غرفة أو سرير خشب أو شريط للريش العاجين الزول إلى الأرض كائن ذلك المصوق على أدنى جزء جهته وهي مستدبر ما بين الحاجبين إلى الناصية ويستحب الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث تستقر منسطة وترمأ كشدا لجهة الأرض وأنكر ما أبو سعيد الخدرى على من نهر أتر فيها (ص) وأعاد ترك أنه هوت (ش) يعني أن المصلي لو ترك السجود على الألف واقتصر على الجهة فإنه يستحب إعادة مداوم الوقت الضروري لأن السجود على الألف واجب خفيف فان قلت لا شيء لم يطلب من وجهته فروح بالسجود على الألف بل طلب بالاعمال جري في صلاته نزاع حيث يجب على الألف كما يأتي مع أن السجود عليه واجب قلت لأن السجود على الألف انما هو مطلوب بطريق التبعية لجهة لا بطريق الاستقلال كما يدل على ذلك مسئلة الأعيان مع بعضهم أن السجود على الألف مستحب أو الإعادة مراعاة لما يقول وجوبه لأن المستحب لا يتطلب الإعادة لتركه وظاهر كلام المؤلف أن عليه الإعادة ولو ترك السجود عليه في سجدة واحدة ضمن رباعية (ص) ومن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه

ماتسلة لجهة من سطح محل المصلي الخ فهو معنى قول ابن عرفة قص الأرض أو ما اتصل به من سطح محل المصلي كالسرير بالجهة فالتن لا يصح السجود على صكرى أو حجر خشرة في الأرض خشرة ووضعه فيها بحيث صار مساويا للأرض وأولى لو كان مرتفعا ولا على مفتاح ونحو ذلك والترم بعضهم ذلك كما قاله شارح تعاريف أن عرفة الآن ذلك الشارح قال وفي ذلك بحث وذكره في شرحه أن تعرفان عرفة يجعل تعرف بالجهة الكاملة وذكره شب أنه لو حذف سطح لكان أولى بخلاف ذلك أنه يصح السجود على ما ذكره رحمه الله أن تعرف شارحنا حيث قال فيه وأقله الواجب يقتضي بطلان الصلاة عما ذكره تعرفان عرفة كذلك أن يجعل تعرف بالجهة الكاملة فإذا جعل تعرف

للجهة الكاملة كذا ذكرنا في قبله لجهة خصوصاً وقد قال شب لو حذف سطح الخ (قوله أو شريط للريش) أي للالحج كما (ش) يفيد ما نقله الخطيب أي ويجعل على أن ذلك المرض لا يتقدم أن ينزل على الأرض وحينئذ تكون صلاته الصحيحة والمرضى الذي يقدر أن ينزل على الأرض على الشريط باطلاً وانظر هل ذلك مسلم وحر (قوله على أدنى جزء جهته) أي فلا يشترط تمكن جميعاً فبعضها يكفي (قوله مستدبر ما بين الحاجبين) فلو سجد على ما فوق الحاجب فلا يكفي (قوله إلى الناصية) أي شرعاً مقدم الرأس (قوله وأعاد ترك أنه هوت) بوقت ظاهر عندما أوسهوا وهو واضح في الثاني وأما الأول فقد جرى خلاف في تأرك السنة عمداداً أقل أن يكون كنائرك السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا يدفع الانتقال أي وظاهر النقل أن فيه السجود مطلقاً (قوله ورجع بعض) وهو عجم أي وأن المراد بالوقت الاختياري (وأقول) الظاهر أن المراد بالاختياري في العصر وإلى الاستمرار في الظهر والغفر في المشاء من والظلع في الصبح (قوله) ومن على أطراف قدميه) انظر هل ما ذكره المصنف في جميع الصلاة أو في كل ركعة أو في كل سجدة كذا نظر عجم وقال الشيخ أجد ينبغي أن يكون كل ما ذكره في كل ركعة وأن يكون من السن غير الحقيقية فيبغي ترك أحد أطراف القدمين أو أحدى

الركبتين أو الدين عدم السجود لان التروك بعض سنة (قوله وأشار بقوله على الأصح في الأولين الخ) صريح في رجوع على الأصح
 الثلاث مسائل الأمتخلاف قاعدة رحمه الله تعالى فالأحسن رجوعه لما بعد الكافي كما هو القاعدة (قوله لقول ابن القصار) لا
 يخفى أن كلام ابن القصار يدل على أن مجموع السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة لا كل واحد سنة وهو خلاف ما يقع في
 الفهم من أن كل واحد سنة ويمكن حمل كلام ابن القصار عليه ويكون قوله سنة أي كل واحد سنة على أنه إذا كان سند المصنف قول
 ابن القصار فيعرض على الثبوت أن ابن القصار عراقي وعندهم السنة والمستحب حتى واحد والمقابلة يفرون بين السنة والمستحب
 والمصنف فخلص طريقتهم (قوله لا في الأصل الخ) حاصله أنه يقول إن السجود على الدين ليس يفرض مطلقا وقد حكم بأن في ترك
 السجود عليه بالأعادة أي في الوقت ولا عائق في المسقط فليكن السجود على ذلك سنة على الأصح فأناعت ذلك فنقول إن اعتبار سند
 الأصح عدم الأعادة أي فلا تكون الأعادة واجبة بل سنة لان الأقرب لفرض السنة (ثم أقول) سابق أن من ترك سنة من سنن
 الصلاة عمد أو جهلا فقبل تبطل صلاته وقيل لصح ويستغفر الله تعالى ولم يقولوا بالأعادة أصلا فذكر الأعادة في ذلك المقام مشكل (قوله
 ورفع منه) قال عاب وفي إجازة صلاتين لم يرفع يديه بين (٢٧٣) السجدة تنع الزرع الفرض قولان المشهور الإجزاء
 اه أي أن المسئلة ذات قولين

(ش) يعني أنه بسن السجود على أطراف القدمين بأن يأسر بأصابعه الأرض ويجعل
 كميها أعلى واحترز به من السجود على ظهوره على الركبتين كما بسن السجود على الدين
 على الأرض وأشار بقوله (على الأصح) في الأولين لقول ابن القصار الذي يقوى في نفسه أن
 السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة اه وفي الثالث لقول سند الأصح عاقل من
 ترك السجود على يديه اه أي لا في الأصل فيما بعد لتركه من غير القراض أنهما السنة كما يأتي
 في قوله وعن سنة يعيد في الوقت (ص) ورفع منه (ش) عاشرها الرفع من السجود لان السجدة
 وإن طاللت لاتتموز وسبعين فلا بد من فصل السجدة حتى يكونا اثنتين ولم ذكر المؤلف
 فرضية الجلوس بين السجدة حتى لو لم يركب أو رأى أن الجلوس بينهما هو الاعتدال من رفع
 السجود فطعن في المؤلف عنه ذكر الاعتدال في جميع الأركان (ص) وجلوس لسلام (ش)
 حادى عشرته الجلوس لأجل إيقاع السلام فليز ما لاخر من الجلوس الذي يقع فيه السلام
 فرض وما قبله سنة فلا يزعم إيقاع فرض في سنة بل في فرض فلا يرفع رأسه من السجود واعتدل
 جالس أو سقم كان ذلك الجلوس هو الواجب فقامت السنة ولو جلس ثم تشهد كان آتيا لفرض
 والسنة (ص) وسلام عزف بال (ش) ثاني عشرته السلام المرفوع بال لا بال إضافة كسلاحي
 أو سلام الله ولا بد من قول السلام عليكم ولا تنكي النية لقلادرو لا يقوم مقامه شيء من الاضداد
 وسواء كان المصل إماما أو مأموما أو نذا اذ لا يحتاجون معصوب أقلهم الحفظة ولا يضر
 زائدة ووجه الله وركانه لانها خلاصة من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب أنها ليست بسنة
 وإن ثبت بها الحديث لانهم يصعبوا على أهل المدينة كالسجدة الثانية للإمام والفسخ لا يفي
 السلام أن يكون بالعربية فان قدر على الأتيان به غير العربية فلا يأتي بموان قدر على الأتيان

(٣٥ - ثريث اول) للقدار أي بخلاف العاخر فيصعب عليه الخروج بالنية قطعا فيما يظهر ولا يجزى فيه خلاف إلا في المصنف
 لأنه قد يقره (قوله ولا يرد مقامه شيء من الاضداد) أي خلافا لما حكى الباقي عن ابن القاسم أن من سبقه الحدث في آخر صلاته
 أجزأته صلاته وأنكر نسبته إلى القاسم على هذا الوجه انظر بهرام (قوله اذ لا يحتاجون معصوب) توجهه الاثنان بالجمع في قوله عليكم
 وأراد جنس المعصوب المتحقق في اثنين أو أكثر يباعى أن أقل الجمع اثنان والمراد معصوب من الملائكة كما تفصح عنه حيث قال اذ
 لا يحتاج الانسان من معصوب من الملائكة أقلهم الحفظة الذين لا يفارقونه بعزائ أخرى ويبدخل في خطاه الملائكة أي الحفظة ومن
 صلى معه كما قال صلى الله عليه وسلم فلان آمن وأسلم صلى معهم من الملائكة أمثال الجبال (ثم أقول) الظاهر أن النية المستترقة أنما هي من
 حيث انشروا من الصلاة فقط لا من حيث السلام على الملائكة ولا على المأمومين وسكن الزاني قولنا لم يحجب المسلم عليه من أفراد
 وتتمت وجمع ونذكر أن ثمة (قوله ولا يضر الخ) وانظر هل هو مكره أو خلاف الأولى ولا يظهر أنه خلاف الأولى (١) (قوله لم تضرب أي لم
 تضرب صلاته ولم يحرمه ويعدو محتمل لكرامته وخلاف الأولى كما قلناه بعض الشراح (قوله فان قدر على الأتيان به غير العربية فلا يأتي به)

فلو أتى به العفة ذكر نفي في تقريره الطلان وتقدم عنه ظهوره في تكبيرة الاحرام والى ظهره لغير شيوخ شيوخه العفة فلما
على الدعاء العفة لقادر على العربية (قوله) ولكنه معنى ليس بأجنبي (الح) كسلام أو سلام (قوله) عن جنه) أي عن غير من أفراد
جنسه كسلام الواقع تحية (قوله) لا تسحب النية الأولى) فيه أن النية الأولى تسمى مدخلة ولا تناسب السلام الذي يخرج
النية عن حجة (قوله) المشهور عدم الاشتراط (أي) أهل تسحب فقط (قوله) والملائكة) الحفظ وغيرهم ممن صلى معهم منهم (قوله) والسلام
على الملائكة) ظاهره ولو كان على سائر أو خلفه ولم يقل وعلى المأمومين الذين على عينه مع ان ذلك مطلوب كما يظهر من كلامه فيما
بأق (قوله) والثانية (رد) أي على الامام (٣٧٤) أي والثالثة (رد) على من على يسلم (أقول) الظاهر أن نيته السلام على الملائكة

والمأمومين لا يتقدم بالقول بالاشتراط
كما هو قضية القصد والظاهر أيضا
أن ذلك على سبيل الاستحباب (قوله)
يعني ان الأولى (الح) أخذ من تعبير
الصفحة بأجزأ (قوله) على الأصح
عند ابن الحاجب) مقابلة قولان
قيل سنة وقيل فضيلة (قوله) وترتيب
آدم) أي مؤدى وبلازمه ترتيب
الاداء (قوله) لا تبطل صلاة غايبة
الاصح (الح) فهو محتمل للأجزاء
وعده (قوله) أعاد) أي السورة
قوله) ولو فاتت محل التلافي) أي
بان النحي (قوله) على القول بلزوم
الترتيب) أي لا تصح سنة السورة
الا إذا كانت بعد الفاتحة رابع
لقوله لا تأم عن ما بعده (قوله) في فصل
الاركان) أي الفصل بين الاركان
كامل عليه تت فهي فاصلة
ملائين الر كوع والسجود (قوله)
فأما أو ساجدا) المناسب حالها
بل قوله ساجدا (قوله) والأكثر
على نفسه) هو الرابع كما يستفاد
من الخطاب الآن في شرح شب
انه ضعيف وهو ظاهر من صنع المصنف
(قوله) سورة) لا اثنين أو سورة
وبعض أخرى فله مكرهه والسنة
حصلت بالأولى والكرهية تعلقت
بالسنة وجوز ما يلجى والمجازى

في النافذة خاصة من غير كراهة وكم لا تذكر رقل هو الله أحد في ركعة فقل رعب (قوله) بعد الفاتحة)
أي ان كان يحفظ الفاتحة والاقر أماديون فالحق ونظا لهم أن كونها بعد الفاتحة شرط لاستتممتها (قوله) ولو آية
كدهما متان وأفاد أن ما أقل من آية لا يمكن الآن تكون الآية قطرية كما في الذين فكفي بعضها الذي بال ولو أعاد الفاتحة فلا
تحصل السنة وقد كان عرفه كراهة تكرار السورة في الركعة الثانية وقيل خلاف الأولى ويجوز وأظهره ليجري مثل ذلك في النافذة
أما (قوله) وكال السورة مستحب) أي يوزن كمالها مكره (قوله) بليل (الح) في نفسه حتى وذلك لأنه يقال انما يسجد لتركه لأنه سنة
قرا

خفيفة وكررها ثلثة وثلاثون مرة (قوله فلا سورة فيه) أي فلا يجوز أن يقرأها مرة واحدة ولا يكرر مخصوص صلاته بسورة فيما ظهر في كلام بعض ما يفهمه (قوله إلا أنهم لم يسألوا عن عرفة) يجب عليه أن يقرأها في كل ركعة من ركعاتها لأنه لو فعل ذلك بطلت صلاته لأنه نفل كثيرها وقوله فلا تسند تبرع على كلام ابن عرفة لأنه منه (قوله أفله أن يسمع نفسه) وظاهر المصنف أن الجهر جميعه في محله سنة واحدة وكذا السور وعمل المواقين وواقفه لأن كل واحد منهما في كل ركعة سنة ولا بدعي الأول أنه يسجد لتلك الجهر أو السري في ركعة مع أنه لا يسجد لتلك بعض سنة وأجيب بأن ترك البعض الفيلة بال تركه الكل (قوله أنه حركة لسان) هذا اصطلاح الفقهاء والألفاظ التي أن أعلى السور هو أقواله (٢٧٥) أي غايته وهو أن بالغ في جهتها وأن عدم

المبالغة فيه (قوله فإن لم يحرك لسانه) أي بان قرأ بقلبه (قوله) أي مع سر الرجل) حاصله أفضة التسوية بين أمرين الأول سرها أي أعلى سرها وجهها الثاني سر الرجل إذا أعلامه فقه مع سر الرجل معناه إذا أعلامه دليل التعطيل وانظر حال الحمل على هذا فكان يكتبني غلاظة المساوتين أعلى سرها وجهها فتدبر (قوله) لأن صوتها عذرة) العبد كما إذا ناصر الغافق في فتاويه وشخصنا الصغير انفس بصورته ونص التاضر رفع صوت المرأة التي يفتنى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذا الحشية لأن الجنازة والافى الاعراس سواه كان تغاريت أم لا ورويه من يفتنى منها الفتنة حرام وأما القواعد من التساهل لا يصح سماع أصواتهن وأما مباحة المرأة لغير الحرم فلا يجوز والله أعلم (قوله) فله على قول ابن القاسم متين) قال المؤلف في شرح المدونة والى قطع به أن مذهب المدونة أن كل تكبيرة سنة وإذا أمر بالصعود في التلذذ ولو كان مجموع التكبير هو السنة

قرأ أولها وخرج بالقرض ما عدا ما كان قراءة أما زاد على أم القرآن من سجد وبالقوى ما لا وقت له كالجزاة فلا فائدة فيها فضلا عن السورة والمسمع وقته ما لا يقع وقته فلا سورة فيه خمسة خروج الوقت فقول السورة فيه يجوز لما علمت أن السنة ما زاد على القاطعة ولولاه (ص) وقام لها (ش) يعني أن القيام بالسورة في كل ركعة سنة لا تنقصه لأنه سنة لغيره السورة وهي سنة فهو كذلك فخرج من غير عن السورة القاطعة ولا يقوم قدرها وبعبارة أخرى وفائدة كون القيام بالسورة سنة أنه لو استند في حال قيامها لم يحسن لو أنزل العباد لسط صحت صلاته على كلام المؤلف وظاهر كلام ابن عرفة أن القيام لها واجب فلا يستند في حال قيامها بطلت صلاته إلا أنهم لم يسألوا عن عرفة في هذا (ص) وجهه أفله أن يسمع نفسه ومن يله وسر بصلهما (ش) يعني أن من سن الصلاة الجهر فيها يجهر فيه كأولى المغرب والعشاء الصبح والسري فيا سريه كالتلذذ والعصر وأخير في العشاء * وأعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقرآن فإن لم يحرك لسانه لم يجزه لأنه لا يصدق فيه دليل جواز الخسب وأعلامه أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه من يله وأعلامه لاحتة والمرادون الرجل في الجهر بأن يسمع نفسه فقط فيكون أعلى جهرها وأدناها واحد أو على هذا يستوى في جهتها السر والجهر أي مع سر الرجل إذا أعلامه كما مر أن يسمع نفسه فقط لأن صوتها عذرة وما كان فتنة ولا ذلك لا تؤخذ اتفاقا ومحل مطلوبية الجهر أن كان وحده أو ما لو كان قرأ بلسنه متصل آخر فحكى في جهه حكم المرأة وهذا في غير الاحكام وأما هو في الغ في رفع صوتيه بقدر ما يسمع من خلفه (ص) وكل تكبيرة إلا الاحرام (ش) يعني أن كل تكبيرة من تكبيرة الصلاة تسوى تكبيرة الاحرام فإنها قسرت على تكبيرة الجهر لأن المراد الكل الجبهي أي كل فرد من أفراد التكبير فيكون ما شاع على قول ابن القاسم ويحتمل أن المراد الكل الجمعي فيكون ما شاع على قول الأجهري واختاره وأشار إليه لأنه يدل على الكل الجمعي قوة الاحرام لأن الاستثناء إنما يكون من الجميع لأن المجموع فله على قول ابن القاسم متعين (ص) وسع التلذذ على جده لا مام وفقرش) أي وكل لفظ مع القلب عليه عند رفع الركوع لا مام يقتصر عليها وفقرش زيد استحبابا بار شاولك الجسدان المراد بها الحث على التعمد فلوب الامام مامومه ولا تجوز القذف فجاوب نفسه وأما قول المأمورين بالكل الجمعي فبأنى والاصل في مشروعية مع أنه لمن جده أن الصديق رضي الله عنه لم تفته صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فجاء يوما

لمأموره بالسجود وقوله متعين قديقال كلام المصنف على الاستثناء النقطع (قوله) وكل مع التلذذ جده) فيما شأله إلى أن سمع أهلها من جده مطوف على تكبيرة فهو عاش على أن كل تسبيحة تسبحة وتكون جده على المقابل وهو أن المجموع سنة (قوله) لأن المراد بها الحث على التعمد) أي أن المراد بالترغيب في التعمد والحث عليه وكان يجب نفسه على الجسدان كان منفردا أو من خلفه من المأمورين أن كان أماما وبه مال الحذاق كذلك نقل عن بعض الأشياخ إذا علمت ذلك فأقول إن حقيقة اللفظ سمع أقصم جده فتكون الإلهامات وهذا المعنى ليس بمراد قطعاً فيكون المراد من السماع الاستجابة من استعمال اسم السبب في المسبب أي أن الله استجاب دعاء من جده لأن الحمد طالب بجمعه المزمع من ربه ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مقصودا لإيجابه فتكون الجملة خبرية لفظاً ومعنى ويحتمل أن يكون المقصود طلب التعمد لأنه يتسبب عن استجابة الدعاء فهو مجاز على مجاز ويحتمل أن المعنى المهم اسمع لمن

جمله أي اختصه (قوله وهول) أي بلا خيب (قوله مكبر في الركوع) وانظر هل أدرك ركوع الأول أو غيرها فان قلت الرفع بالتكبير كرايضا قلت لا ثم ذكر وجوب العمل بالصلاة وشكره بنقض الآية كذا في عب أي بخلاف الله أي كبر فانه ذكر ركوب فيها حت على التكبير وقوله وشكر الخ لا يخفى أن كل ذكر شكر فتكون منية التمتع بركعة من الصلاة (قوله وكل تشهد مستهنة) قال في ك وجعدي ماضيه ويكر ما لم يجر بالشهادة ويدخل في قوله وكل تشهد صحيح السهو ك (قوله على مشاهره ابن بزرة) ومقابله وجوب الاختير وذكر النعمي قولاً وجوب الأول ولا فرق بين كون المصلّي قد أدام أو أدام وما هو المأتم فيسقط طلبه حتى حق المأمور في بعض الأحوال كسماحه حتى قام الامام (٢٧٦) فليقيم ولا يشهدو كسماحه حتى سلم الامام وانفصل عن محله بخلاف ما اذا لم انفصل

وقته صلاة العصر فظن أنها قامت معه عليه الصلاة والسلام فاعتكف فلما وهول ودخل المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فقل جبريل والنجي في الركوع فقال الحمد لله مع أهل البيت جده فقل سمع الله من جده فقال الحمد لله عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصار من ضمن ذلك الوقت بركة أبي بكر (ص) وكل تشهد (ش) يعني أن كل تشهد مستهنة على مشاهره ابن بزرة وسواء كان بهذه الالفاظ التي وردت عن عمر أم يغيرها بدليل ما يأتي في قوله وهل لفظ التشهد مستهنة أو فضيلة خلاف وسواء التشهد الأول والثاني والثالث والرابع كما تصرف في مسائل اجتماع القضاء والبناء فهو أو أم فائدة من قول غيره والتشهد الأول والثاني لقصوره (س) والجلوس الأول والآخر فانه على قدر السلام من الثاني (ش) والمعنى أن الجلوس جميعه مستهنة الاقدم ما وقع فيه السلام من الآخر فانه فرض اذا السلام فرض لا يخله من محل وليس محله الا الجلوس اجاباً والايمة الفرض المطلق الاية من مقدور المكلف فهو واجب (ص) وعلى الطائفة (ش) أي أو الزائدة على مقدار الطائفة سنة وانظر ما قدرهنا الزائدة في حق الفرض والمأمور والامام وهل هو مستوفى بما يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كما كان رفع الركوع ومن السجدة الأولى وكلام المؤلف يقتضي استوائه في جميع ما ذكر (ص) ورد مقتضى على امامه ثم يباروه به أحد (ش) يعني ان ورد المأمور بعد تسليمة التحليل على امامه التي أدرك معه ركعة فكثر خصه بها مشايخ اليه بقلبه لا بآسمه ولو كان امامه ثم على يشاره ان كان بها جلسته وفهم من تقيدها بعد أدرك ركعة عدم ركن أدرك دونها على أحد من امام وغيره بل بسلام الفذقة حتى لا يأن من يدرك معه ركعة ليس بالملزم ولا يستجيبهوه وانما يسمى تسليم المقتضى على امامه رد لان الامام يقصد بسلامه الخروج من الصلاة والملازمة ومن معهم المأمورين فسلامهم عليه رد كسلامه عليهم والفذقة الخروج والملازمة وانما يمكن الرد على الامام فمضاً كارد في غير الصلاة لان المقصود من سلام المصلّي الخروج من الصلاة والتمتع بنوع وهذا يطلب الرد من المأمورين على امامهم وعلى من على يبارهم ولولم يقصد واحد منهما السلام عليهم وقوله على امامه سواء بقي في مكانه أو انصرف منه عند قيام المأمور بالسجود لقضاء ما عليه وقوله ثم يباروه فيه مسأحة لان البار لا يعلم عليه أي ثم رده على من في يباره أو على من على يباره والواو في قوله وبه أحد أو احوال أي والحال كونه أي في يباره أحد من المأمورين في الجزاء التي أدركه هذا المأمور مع الامام ولولم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواه حتى ذلك

عنه ولو تحول فيه يسيراً (قوله والجلوس الأول) سنة تاسعة والرائد سنة عاشره (قوله أن الجلوس جميعه) أي كل واحد من الجلوس الآخر وعمره سنة وهو من أوله إلى آخر سنة فاستعمل اللفظ في الامرين معا والاستثناء ناظر للثاني غير أنه لا يخفى أنه شامل للجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولقد عاين سلام الامام وبعده ولقد عاين سلام الامام وعلى من على يبارهم مع أنه قال في التوضيح ان حكم الظرف حكم المظروف وهو يقيد ان الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يختلف فيه بالنسبة والفضيلة والجلوس للتعاقيل سلام الامام مستحب وله بعده مكروه ولقد عاين الامام وعلى من على يبارهم سنة اعطاه الظرف حكم المظروف (قوله من الآخر) فيه اشارة الى أنه أراد بالثاني الآخر فبشأن ما فيه تشهدان أو أكثر (قوله وليس محله الا الجلوس) أي يجب ما ثبت في الشرع (قوله ولا يأن الفرض المطلق الخ) احتراز به عن الفرض المفيد وجوبه بما يتوقف عليه كالأجر أو غيره مما يتوقف على ملك الصاب فلا يتأصل

بجسده (قوله كرايضا) قيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو اطلال فسد أو أقرط بحيث لا يجد النافر العاقل في صلاته يتكبر كما قال ابن عمر لكن ما طاله في الامام والندوة المأمورين فهو في حقه محذور بان لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفعله ما في عند قوله لكن سبقه ممنوع والظاهر البطلان كذا في عجم (قوله ورد مقتضى على امامه) سنة (قوله ثم يباروه الخ) أي ثم رده على من على يباره كما اشارته الشارح (قوله والحال كونه به) أي في يباره أحد من المأمورين وظاهره مسامحته لا تقصمه أو تأخره عنه وظاهره أيضاً يقرب منه أو بعد وظهر أيضاً حال بينهما حائل كرجل يصلي أو ركبي أولاً (قوله في الجزاء الذي الخ) محترزاً ما اذا أدرك مع الامام في الرابعة الركعة الثانية في صلاة الخوف فعمل بسلام على من على يبارهم نظراً للاشتراك كما

في الصلاة ولا نظر الى أن كل طائفة عتقة من صلى امامهم مستقل أو يقال ان المسلم من الطائفة الثانية اذا سلم على يساره أضمن الطائفة الأولى سلم عليه بخلاف من سلم من الطائفة الأولى فلا يسلم على من كان من الطائفة الثالثة لأن السهو المترتب مع الأولى يرتب على الثانية بخلاف العكس كذا تردد ع (أقول) بل قول الشارح المذكور يقتضي أنه لو أدرك الإمام في الركعة الأخيرة من الظهر مثلاً وكانت تلك الركعة فانت اسماؤه عاقي مثلاً لا يسلم عليه (قوله ان ينتظر تسليمة ربه) هكذا في نسخة بأضافة تسليم الى الضمير وقوله ربه مفعول ينتظر الا انك خبير بأن الناس حذق في ورده ويقولون ان ينتظر تسليمة سلامه الا ان يقال ان الشارح قسائل بعدم كتب التفتيش تكون تسليمة متضافلة وقوله في سلامه مفعول ينتظر (قوله فليس المراءخ) مفرغ على قوله وانما لم يكتبه في يساره أحد من المأمومين (قوله وليس الراد) عطف على قوله فليس الخ والمعطوف على المفعول مفرغ فالما المعطوف عليه فقد عطف فيه المفعول عليه وأما هذا المعطوف فالمرع عليه وقوله ولا يطلب من على عينه (قوله التاكيد والاهتمام) لأن تسليمة الراد ليست واجبة بل سنة (قوله بتسليمة التحليل) وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب وأما غيره هامن التكبير فينبغي للامام دون المأموم فالأفضل له السر والتمننه كما (٣٧٧) يشعر به كلام نزوق ولعل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث تندب الجهر وتسليمة التحليل حيث يحسن الجهر ان الأولى صليتها التنية الواجبة جزما بخلاف الثانية ففي وجوب التنية معها اختلاف وأيضا انضم الى تكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة عما يدل على الدخول في الصلاة (قوله ليعلم الخ) ظاهر في الآمام وقوله ولأنه يستدعيها الراد ظاهر في الآمام والمأموم (قوله فلا يس الجهرية) والافضل اسراره (قوله فاني لم أرمته) أقول الظاهر انه كلام لا به قابل لأن يقتضيه آخر فاعلم الأولى ظاهرة فيه (قوله في حق الرجل الذي لم يحصل بجهره التحليل عليه) هذا يتصور في حق الرجل يكون مسبوقا

الأحد أو انصرف كان مسبوقا أو الراد أو لا سبق على واحتمل ما وسوا سبق من على اليسار بالسلام وتأخر اذا لم يكن سلامه ولا يطلب من على عينه ان ينتظر تسليمة ربه في سلامه فليس المراد من قوله به أحد مسطلق أحد على يساره ولو لم يكن مأموما وليس المراد من كونه ببقائه الى حين الرد عليه كاهو الرجوع عنه بل لو كان مسبوقا وقام القضاء عليه فليفرغ منه حتى ذهبن على يساره فله رد عليه على ما رجح اليمالك واختاره ابن القاسم قال النجاشي لأن السلام ينتظم طاهوه ونحوه تقدمت منهم يجب ردها انتهى وحر ادبها لوجوب التأكد والاهتمام (ص) وجهر بتسليمة التحليل فضا (ش) أي ومن السنن جهر المسمى اماما كان أو مأموما بتسليمة التحليل ليعلم بجهره ومن الصلاة التلاية يقتضيه ولا يستدعيها في اختلاف السلام الثاني لأنه رد فلا يستدعيه فلا يس الجهر به وانظر ما حكاه الفذ قال الخطيب باخا في آره الات منقولاً فاحترز بقوله فقط عن الجهر في تسليم غيره وانما يتصور ذلك في المأموم ثم ذكره المؤلف في حق الرجل الذي ليس معهم يحصل بجهره التحليل عليه وأما المرأه فظهر ما أن تسلم نفسها فقول الثاني ظاهره تسوية الرجال والنساء انتهى أي في العود أي عود السلام لا في الجهرية (ص) وان سلم على اليسار ثم تكلم لم يطل (ش) يعني أن من سلم من امامه وانفذ على اليسار بعد أقصدا التحليل ثم تكلم لم يطل صلاته لأنه اعتزله التسليم وهو فضيلة وكذا لو سلم المأموم عن الأولى وهو يعتقد الخروج بالثانية وأما ان سلم المأموم عن اليسار الفضل عامدا ونسبه العود الأولى أو ساهيا بنظره أن تسلم الأولى وهو مع ذلك يرى أن تسليمة اليسار فضيلة لا يخرج من الصلاة فقال الامر قبل عوده لتسليمة التحليل بطلت قاله النجاشي ومقتضى

أي عود السلام) أي الاسرار في عود السلام هذا هو الذي يقتضيه كلام تت وخلاصه ان التسوية في كون الرد يكون سر أو لا في نفس العود (قوله ثم تكلم لم يطل صلاته) لا يخرج إذا أقصد التحليل فخرج من الصلاة فسواء تكلم أو لا فلا يتوهم بطلان حتى يصح عليه قال عب وأولى ان لم يتكلم لم يطل والأولوية لا ظهور لها هنا (قوله وهو يعتقد الخروج) الأولى أن يقول وهو ناءا والخروج بالثانية لأن الاعتقاد هو العلم باصلاح الفقه وليس مرادا (قوله ونسبه العود الأولى) فإن من العود بطلت صلاته بمجرد السلام (قوله بنظره) أي يعتقد أنه سلم وقوله وهو مع ذلك يرى أي يعتقدوا ما ظن أن تسلم الأولى أي اعتقاد تسلم الأولى وكان يرى أن تسليمة اليسار واجبة فخرج من الصلاة فإن صلاته صحيحة وأن لم يرجع للأولى وحصل ما في ذلك المقام ان المصنف قال وان تسلم الخ قصد به الرد على ابن شعبان القائل بالبطالان وفصل النجاشي ذلك التفصيل فقال من يشهدنا جميع بين الغويلين أي من قال بصدمة البطلان فيتمول على وجه ومن قال بالبطالان فيتمول على وجه وقد ارتضى كلام النجاشي التوضيح والشرح والتأني وحل الجدل كلام المصنف بوجه آخر فقال وان تسلم على اليسار ان يرد تسليما فاصدا التحليل وأما ان قصد به الفضيلة فيبطل كما صرح به ابن عرفة اه أي ولم يرتض ابن عرفة كلام النجاشي (قوله فقال الامر) فإن لم يطل الامر بأن قرب لم يطل وليس التسليم الثاني للفضيلة على اليسار كلام الاجبي قبل تسليمة التحليل لا سيما لافهم مع قصد الاتيان بتسليمة التحليل عليه صار يكن قدم فضيلة على فرض وان كان قد جفت

عج بأن القواعد تقتضي بطلان صلاته بتقصيره القضية (قوله ثم ان تفصيل النعمى الخ) لا يخفى ان هذا لا يظهر فيه ان كرمين الصورتين الاخريتين ثم لا ياتي الاثنا كان خالي المذهب في حال سلامه على يساره ويمكن ان يجاب بأن قوله وهو يرى الخ أى يعتقد نفس الامر وهو الا ان خالي المذهب خال عج وان لم يقصد بسلامه تحليلا ولا ردا فان قلنا باشتراطية الخروج به فانه يصير بمنزلة من سلم القضية فيجوز فيه ما جرى فيه على ما قدمناه وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فهو بمنزلة من سلم للتفصيل (قوله أى الاستتار) انما اقول المسترنا الاستتار لانه لا تكلف الا بطلان او اشارة الى ان قوله بظاهر متعلق به لانه متعلق بمحذوف أى كائنه لانه يأتى على كون ستره بمعنى الذات المستتر بها (قوله ولو في النقل) أى اوفى محمود سهاؤا وتلاوه لان كلا صلاته (قوله تسن الامام والنذر) هذا ضعيف والمغذ ان الستره مستحبة فالتامه بقض الخواطر عن الانتشار وكف النفس عن الاسترسال حتى يكون العبد مستجعا لما يجاب به (قوله ان خشي كل المرور) أى عظماء أو شكا لا وهما فلا يطلب كمالها الا بطلب بحث لم يخش كل المرور بأن كان بعضا لا يبرحها أحدا ويمكن مر منفع والمرور في أسفله قت (قوله لان ٢٧٨) الامام سترت لن خلفه كما قلناه ماله وهذا القول هو الراجح (قوله بين الصف

الذى خلفه) أى خلف الامام (قوله وبين ما قبله) المناسب أن يقول وبين ما بعده لان الصنفين يعتبر ميثوقا من الصف الذى يلى الامم (فان قلت) المشي بين الصف الثاني متلاويين ستره سواء قلنا انها الامام أو ستره الامام مشي بين المولى وستره وقد قلت يجوزاه فابواب السن سترت ليله ستره حساو حكا ولين يسوء بينها حاجز ستره حكا لاسا والذى يتبع فيه المرور هو الاول دون الثاني وفي الخطاب ما يقيد هذا (قوله هذا متعلق بستره) أى لما تقدم من ستره بمعنى الاستتار (قوله في غلط ربح الخ) أى أن أقل ما تكون ان تكون في غلط ربح الخ وأولى اذا كانا غلط فان كانا فى من غلط ربح فلا يحصل به المطالب وقوله وطول ذراع وأولى أطول من ذلك فان كان أدنى من ذلك فلا

كلام التوضيح والشرح والتأني اعتماد كلام النعمى ثم ان تفصيل النعمى خاص بالمأموم الذى على يساره غيره كما قلناه الخطاب وهو ظاهر لانه اذا لم يكن على يساره أحد فالصلاة صحيحة لان الغالب أنه لا يقصد بها الخروج من الصلاة (ص) وستره لامام وفذان خشيما ورأ (ش) والمعنى ان الستره أى الاستتار ولو في النقل تسن الامام والفذان خشي كل المرور بين أيديهما وان لم يخش فلا يطلبان بالستره ومفهوم لامام وفذان المأموم لا يطلب بالستره لان الامام ستره لمن خلفه كما قلناه ماله فى البدنة وان ستره الامام سترت لن خلفه كما قلناه ماله لو هاب واختلف هل معناه هو احد فى كلام ماله حذف مضاف والتقدير ان ستره الامام سترت لن خلفه او يختلف فيبقى كلام ماله على ظاهره وعليه فيمتنع على قول ماله المرور بين الامام وبين الصف الذى خلفه كما يمتنع المرور بينه وبين ستره لانه مرور بين المولى وبين ستره فعملو يجوز المرور بين الصف الذى خلفه وبين ما قبله لانه ليس بمرور بين الستره والمولى وان كانت الستره ستره مصروف كلهم لانه قد حال بينهم حائل وأما على قول عبد الوهاب من ان ستره الامام سترت لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان ستره الصف الاول اغماهى ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وبين ستره الامام (ص) بظاهر ثابت غير مشغل (ش) هذا متعلق بستره وأشار به الى صفته أو أشار الى قدرها بقوله (في غلط ربح وطول ذراع) واحترز بظاهر من النص كقصة البول ونحوها ومثله ما أشار اليه المؤلف بقوله (لادابة) شاعى ان المراد بها الغل ونحوه مما هو محقق ويحتمل أنه محترز ثابت ويحتمل أنه محترز زائد ويكره الاستتار بالجر الواحد وان وجد غيره لانه يشبه عبدة الاول وان واليه أشار بقوله (وغير واحد) وأما الاجتزاء بشارفان لم يجزئ بالجر الواحد جعله عن يمينه أو عن يساره ولا يصحده سمنا وكذا كل ستره كافي الارشاد واحترز ثابت من السوط المجلد ونحوه فانه يسقط على الارض كل غلط في الارض طولاً أو عرضاً واليه أشار بقوله (وخط)

يحصل الذنب (قوله كقصة البول) أى جعل ستره قنطرة من رقيقة قدر طول

ومثله ذراع فسر بعض ما بين طرف المرفق الى الطرف الاصبع الوسطى اه وانظر هذا مع ما تقدم في فصل قضاء الحاجه من أن الستره قدر مؤثرة للرجل وهى ثلثا ذراع (قوله ونحوه) وهو القوس والجارح لاصلا انه أراد باله الدابة عراهاوى القوس والبغل والجارح لافته لمسباني انه يجوز الاستتار بنظر الرجل ويطبق بالدابة عراها كل ما رجع به نجس كالكلب ونحوه وفى العنية لا يستتر بالليل والليل والجارح لان اواله النجس بخلاف الليل والظلم الى آخر ما قل (قوله ويحتمل أنه محترز ثابت) هذا على فرض ان لا تربط الدابة (قوله لانه أشبه بعبدة الاول) أى ان المستتر به شبه عبدا لا وان لا يأتى انما كانوا يجامون ونهم جبروا واحدا واليه أشار بقوله وجيز الخ الا انك خبر بان الذى جعل محترز دابة قد كره قضاءه ان يكون ما بعده مثله ولم يتقدم ما يكون بالجر الواحد محترزاً لأن: يعمل من افراد المشغل من حيث كونه أشبه بعبدة الاول أى ان المستتر به أشبه بعبدة الاول ان (قوله ولا يصحده) من باب نضر أى ولا يجعله يتجاءه وقوله ونحوه أى كقصة (قوله كل غلط في الارض طولاً أو عرضاً) كانه أراد بطولاً ما انما جعله من القبلة الى غيرها وأراد

بالعرض ما كان من المشرق للغرب وعبارته في ك وخطه بأن يحيط الانسان من المشرق للغرب بأرض القبلة الى يد القبلة وهو محترز ثابت (قوله ومثله) أى في عدم الاستمرار في عدم السبات والحقها مع ان لها سباتا نظر المسألة بالخط من حيث انها لا ارتفاع لها (قوله الوادى) الموضوع المنخفض من الارض كالبركة (قوله كنائم) أى فهو مشغل باعتبار ما عرض لمن خرج حتى منه يشوش على المصلى أو كشف عورة غيره كقائل عن الامام (قوله وحلق المحدثين) قال في المختار الحلقة بالسكن حلقه الباب وحلقه القوم والجمع الحلق فيقتضيان على غير قياس قال الاصمعي حلقه بكبدرة وبدر وقصة وقصع اه المراد منه أى حلق المحدثين في نفسه وغيره لاستغفال باله مفهومه لو كانوا سكين يستريحونهم ولذا ذكر الصائلي أنه يجوز الاستتار بالخلق اذا كان أهلها سكوناً أى اذا لم يكن بوجه بعضهم اليه والا فهو مشغل وقال ابن شعبان ولا بأس بالستر بالحدثين ما لم يكونوا متطيقين (قوله وما يؤمن) أى في دبره كفى تت أى يفعل به في دبره ومثله الكافر (قوله وكذا زوجه ومثله) يدل على أنه أراد بالاجنبية ما عدا الزوجة والا فهو قوله وأراد به الخ لا يتاقيه إلا أن يجعل الزوا ويصلى أو (قوله والصلى الذى يثبت مثله) أى اذا لم يكن جليلاً والا فهو أحد من الرأى لورده أن مع الرأى شيطان واحد ومع الجليل شيطانان (قوله وان كان لا ينحفظ من الوضوء) كذا في ك والا حسن ما قاله عج ونصه (٢٧٩)

ومثله الوادى والحفرة والماء والتار ولا يصلى لشغل كسائم وحلق المحدثين وما يؤمن ولا يلحق من واجبه ولا يلى ظهور امرأه أجنبية وكذا زوجته وأمه واليه أشار بقوله (وأجنبية) وأراد بها ما عدا الحرم ولا بأس بالاستتار بظهر الرجل اذا رضى أن يثبت مثله والصلى الذى يثبت مثله وان كان لا ينحفظ من الوضوء واختار أبوهم هذه الرأى فى جرت العاقبة بكونه يعمل ستره للآب يكتفى في السرة وكذلك الزرع ان كان بعضهم راكعاً على بعض وقيدنا عدم الاستتار بالاجنبية بالظهر لان الاستتار بالوجه لا خصوصية له بل الرجل لا يستريح وجهه لاهن المشغل واختلف هل يجوز الاستتار بظهر الحرم أو بكرة قولان واليه أشار بقوله (وفى الحرم قولان) أى بالجواز والكراهة وأما وجهها فلا خصوصية لها في منع الاستتار به وأيضاً هو قد تدخل في المشغل وظاهره يشمل الحرم ينسب أو صهر أو رضاع (ص) وأتم ما ربه مندوحة وصل تعرض (ش) يعنى أن المأز إذا كانت مسعة ترك الرويين يدى المصلى ومرفقه بأتم كلين يدى المصلى سرة أم لا تعرض المصلى أم لا فان كان لا مندوحة له والمصلى هو الذى تعرض للروى بأن صلى لفيرة سرة جعل يحشى به المروى وهو قادر عليها أو على الالتجاء الى شئ فلا تم على المأز وأتم المصلى فقط حيث حصل المروية في الحبل المذ كرو كما لا تم على واحد منهم جامعاً من لا مندوحة له ولا تعرض فالصواب أربع بأتم وعكسها بأتم للمأز المصلى وعكسها ولا منافاة بين كون السرة مندوحة بين الأتم بتركها إذا التزم متعلق بضعها والأتم بالمروى ومما تغاير ان قوله وأتم ما رأى غير متصل وطائفتان مروى والطائفتان حركة متصل آخر ومروى لا تضرب يدى المصلى والحاصل أنه يجوز للمروى بين يدى المصلى لسرة ولغيرها ان كان المأز مصلياً ولو كان مندوحة ويكره ان كان المأز طائفة مندوحة وأما ان كان المأز غير متصل وطائفتان

أحد الطرفين ولا يكون طوله اذاعا الاختلاف في ذلك وعليه فبقية عموم قوله بظاهر وقوله وطول ذراع طاله شخصاً اه عج (قوله وكذلك الزرع الخ) هنا كله من كلام أى مهدى قال ابن ناجي وما طاله في الزرع ظاهر وأما الرأى فيه فظاهر كلامهم خلافة لقرنه اه (قوله اذا كان سترها) باليم كافي نسخة المطاب (قوله وفى الحرم) أى الاتى خاصة وأما الحرم من الرجال فستبره ان كان يظهر وكذا يقال في المأز هل تستبرع صهرها كآبها وأخوها وأبنائها يظهر (أقول) والظاهر من القولين الجواز والظاهر انهما لا يستبرعا الا جنى كما ان الاجنبى لا يستبرعها وانظره (قوله وأتم ما رأى الخ) وكذا تناول آخر شأ ومكمل آخر بين يدى متصل (قوله صلى لسرة) أى بان كان بوضع يثني فيه المروى صلى لسرة وقوله أولاً أى وأبصر لسرة أى بان كان لم يطلب اليه أو قصر فيها (قوله تعرض المصلى الخ) بان صلى بوضع يحشى فيه المروى دون سرة وقوله أم لا أى لم يتعرض أى بان صلى بوضع لا يحشى فيه المروى أو بوضع يحشى فيه المروى وصل لسرة ولا يثنى ان أحد التعمين يكتفى فلو قصر على أحد هذا الكلام بل رعاؤهم أن التعرض يخفى في روع السرة فيثنى ما بعده من قوله صلى لفيرة سرة فغير التعرض (قوله وبين الأتم تركها) أى مع تركها فليست بالاجنبية لان الترك ليس سبباً للأتم بل السبب في الأتم المروى مصحلاً تركها (قوله أنه يجوز للمروى بين يدى المصلى الخ) هذه صواب أربع (قوله ويكره ان كان المأز طائفاً)

أي حال ان المصلى صلى لسترته وأما بقسرة فيجوز لو كان الطائف مندوحة لاحرمه على ذلك المصلى ومصور أربع وحاصلها انه اذا تمكن لمندوحة فيجوز لطاقصلي لسترته أو لا وماذا كان مندوحة فكمرة اذ اصلي لسترته أو ما اذ اصلي لغير سترته فيجوز (قوله لم يحرم المرد) بل يجوز المرد وذلك لانه لا يلزم من نفي الحرمة الجواز مع أنها المقصود لا يجوز ذلك المصلى لانه صلى لغير سترته وخلاصته ان المصلى اذا صلى لغير سترته في المسجد الحرام فلا يحرم المرد بين يديه بل يجوز كان المار طائفا أو غيره وليس للمصلى الدفر لم يحرم على المصلى ان كان المار غير طائف لان كان طائفا وهذا كله حيث كان لغير سترته والفرق بين الطائفين وغيرهم من المارين بين يديه في احالة الصلاة اليهم ان الطائفين مصلون لان الطواف بالبيت صلاة وان جازيته الكلام الا ترى انه لا يكون الا على طهارة وماذا اصلي لسترته أي في المسجد الحرام فيحرم على غير الطائفين وعلى غير المصلين المرد وبكره الطائفة ان كان مندوحة ويجوز للمصلى فان غلبت في صورة كراهة مرور الطائفة على المصلى أن يبدأ أولا قلت المفهوم من كلام ابن رشد انه يدروا والحاصل أن الصورة اثنا عشر أربعة في المار الطائف وأربعة في المار المصلى وأربعة في المار غير المصلى والطائفة وأتممت كان لامندوحة فيجوز مطلقا وكذلك مندوحة سترته والا بان لم يكن بالمسجد الحرام وصلى فيحرم مطلقا كما

(٢٨٠)

فيحرم مرورهم ان كان مندوحة بين يدي المصلى بغير المسجد الحرام مطلقا وبه ان صلى لسترته فان صلى لغير سترته لم يحرم المرد بين يديه وان كان لغير مندوحة فقول المؤلف أو ثم ما راى المار غير مصل والطائفة وهذا ما لم يكن المرد بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير سترته فانه لا يحرم المرد بين يديه ولو كان لغير مندوحة (ص) وانصت مقتد (ش) يريدان الانصت للامام فيما يجهر فيه من في الفتحة وغيره او بقرائه مع قراءة الامام لا على المشهور من وجوب انصت من لا يسمع الخطبة فانه البرزى واليه اشارة بقوله (ولو سكت امامه) بين التكبير والفاصلة أو بعدهما القول سند المعروف اذ سكت امامه لا يقرأ أو قبل يقرأ (ص) ونبت أن أسر (ش) أي ونبت القراءة من الفتحة أو السورة في محلها المفهوم من قوله وانصت مقتدان أسر الامام أي ان كانت صلته سرية ولو قال ونبت في السر كان انعقد لانه قد يجهر في السرية عدا أو نسيا مثلا (ص) كرفع يديه مع ارامه حين شروعه (ش) تشبيه في الندب والمعنى انه سبب للمصلى رفع يديه عند ارامه حين يشرع في التكبير يحاذي بها متكبيه قائم بذن أو أصابه مما على السماء على صورة التناشئ لا على صورة الراهبان يجعل ظهورهما على السجدة ويطونهما على الارض ولا راغب بان تكون البدان قائمتين يحاذي كفا متكبيه وأصابعه اذ تشبه وجعل في شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو المذهب وانما كلنا الرفع حين الشروع في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده لثلاث تفوت فائدة الرفع وحكمته وهوان التكبير شرع في الصلاة مقرونا بغيره كانت اركانها لما لم يكن مع تكبيرة الاحرام ركوع شرع معه هاركة البدن وقيل لان المناقبين كانت تحمل الاصنام تحت آباطها فامر المصلى بالرفع ليدن فهو عمارا لبيده وبني حكمه كالرمل في طواف القدوم

اذا كان المسجد الحرام وصلى لسترته (قوله وهذا) الحسن ان يقول فقول المصنف وأما المار متبججا اذا يكن المرد بين يدي مصل بالمسجد الحرام وماذا كان المرد بين يدي مصل بالمسجد الحرام والحال انه صلى لغير سترته فانه لا يحرم المرد بين يديه كان المار مصل أو طائفا أو لا فتدبر تشبيهه في ندب الدفوف السرية قبل شروعه في الرفع وقيل قدر عز الشاوي في كون حرم المصلى بغيره فقدر رمة يجهر أو يسمع أو يرخ أو قد مضى به السلف أو قد ركوعه وسجود هو أو لا وقد يسر الدين أقوال ويدفع المصلى المار دفعا خفيما لا يشغله فان كثر اطل ولودعه فسقط منه تبار أو انخرق ثوبه ضمن ولودعا ما ذنوبه فانه

ان عرفة ولومات كانت بدنه على العاقلة عند اهل المذهب فانه لا نفهي وذلك لانه لا كان ما ذنوبه في الجبهة كان كالحلقة لذلك لم يقبل فيه وكلت الامة على العاقلة (قوله انصت مقتد) ليس المراد بالانصت السكوت مع الاستماع لان في المبالغة مستندنا اذ لا استماع مع سكوت الاما بل المراد به السكوت وحسن ذلك بالفتة ظاهره بذكر من لم يسمع فانه الشيخ أحمد (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور ومن وجوب انصت الخ أي وأما على مقاله فيقرأ فقد قال ابن فرعون في التفسير مقر اذا كان في موضع لا يسمع الامام (قوله القارئ من الفتحة) أي القراءة للفتحة أو ان من بيانه لحذوف والتقدير القارئ من الفتحة (قوله يحاذي كفا متكبيه قائم بذن أو أصابه مما على السماء على صورة التناشئ لا على صورة الراهبان) أي وهو المناسب لفظة العقل لان الشخص اذا انشأ شاة أن يكون هكذا (قوله يحاذي كفا) التناظر بطور تكبيره فيرجع بصورة التناظر المتقدمة وان كانت العادة تحت ليلطن والظاهر كالمظهر والاحسن ما في عبارة شب ونصه وقيل رفعهما مبسوطتين ويطونهما مما على السماء وظهورهما على الارض وهذه صفة الراغب وقد سره بقوله تعاليفه بغيره غايرها ومبشرفه في عب (قوله وحكمته) عطف تفسير (قوله مع تكبيرة الاحرام ركوع) المناسب بان يقول حركة ركعتن (قوله كالرمل في الحج) فان حكمته قول المشركين ان المؤمنين قد وهنتهم حتى يرتكبوا ما ياربم لتكديهم

(قوله الاشارة الى أن المصلي رخص الدنيا) هذا يكون على صورة التأييد (قوله وقطوبل قراءة صبح الخ) فان ابتداء سورة قصيرة قطعها وترجع في طوبى الضرورة وتصرف أو خوف خروج وقت سجود (قوله قبل من الخرات) وهو الرابع (قوله الى عيسى) الغاية خارجه (قوله لكثره فضل سورة) أى ان الفصل بين السور كثير بكثره السور (قوله أوله منسوخه) أى آلهة أوله منسوخه فيه وظاهره ان فيه منسوخا إلا أنه قليل ولعل المراد بالقله العدم وقوله والظاهر تليها أى يقرأ في الصبح من طوال الفصل وفي الظهر من قصار طوله اهـ شب (قوله انا طلبت منه الجماعة التطويل) أى وكانوا محصورين وعلم قدوتهم فان علم عذرهم أو وجهه أو كانوا غير معينين فالتحقيق أحسن كدامفاد عب والظاهر أنك تقول اذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهم منهم وكانوا محصورين ولم يعلم عذرهم فهم عند الجاهل مع الطلب أو الفهم يحصلون على القدرة خلافا لتمام (قوله في المغرب والعصر) لا يعلم منه (٢٨١) ان المغرب أطول والعصر أطول وأما

سواء والمشهور كما قال زروق أنهم سواء وهو قول مالك وقيل العصر أطول من المغرب وهو ظاهر في نفسه وقيل العصر دون المغرب (قوله انتهى) كذا في أي انتهى ما نقلته من بعض الشرح ولم يعين قائله لكونه ظاهرا لا يتوهم في قبوله (قوله تقصير قراءة ركعة) أعاد أن المراد بقوله وتقصيرها أى تقصير نفس القراءة لا تقصير الزمن فعلى ما قرره الشارح لو قرأ في الثانية قراءة أكثر من الأولى ولكنه تدبر في قراءة الركعة الأولى فأطال القيام الأولى أكثر من الثانية لم يكن أتيا بالمسح وفي التوضيح ان المراد تقصير الثانية عن الأولى في الزمن أى وان كانت القراءة في

أول الاشارة الى أن المصلي رخص الدنيا وما فيها وأقبل على الله عز وجل (ص) وقطوبل قراءة صبح والظاهر تليها (ش) يعنى أنه يستحب للقدن يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال الفصل والظاهر تليها في الطول عند مالك وعند أشبه مثلها وطول الفصل قبل من الخرات وقيل من شوري الى عيسى وصحى بالفصل لكثره فضل سورة وأوله منسوخه ومثل الفذ في احتساب قطوبل ما ذكر الامام اذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهم منهم ذلك والا فالتطويل منه التقصير (ص) وتقصيرها بمغرب وعصر كوسط بعينه (ش) أى وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر وأوله من عيسى الى الضحى الى الآخر كما يستحب ان يقرأ في العشاء ما بين الطول والقصر وأوله من عيسى الى الضحى وهذا من الاختيار وأما مع الضرورة كسفر أو اضطرار فالتحقيق على حسب الامكان انتهى (ص) وثانية عن أولى (ش) معطوف على الضمير الجرويا بالحق وهو انه لمن تقصيرها من غير إعادة الجركا عند ان مكث حيث قال وليس عندى لازما أى يوجب في الغرض تقصير قراءة ركعة ثانية عن أولى ويكره بالمبالغة في تقصيرها عنها فالقلة تنص الربع أو أقل منه قاله الفقهاء رادوا بذكر كون الثانية أطول من الأولى قاله يوسف ابن عمر وانظر المساواة قاله الألفهسى وأنه لا يطول قراءة الثانية في النافلة اذا وجد الخلاوة (ص) وجلس أول (ش) أى ويحب تقصير الجلوس الأول عن الثاني فيه وعطف على ثانية والمراد بالاول ماعدا الجلوس الأخير (ص) وقول مقتدر بن بلال الحمد (ش) أى ويحب في الصلاة قول الحمد والامور ربنا ولك الحمد وتقدم ان المؤلف قال في سنن الصلاة وسجع اقبل من حمده لا ما وقد ذكر القصة هنا والله يعلم منه أنه مخاطب بقوله مع الله لن جده على سبيل السنة ومخاطب بقوله ربنا ولك الحمد على سبيل الاستصحاب فحقه أن يقولها مع ما يأتي بالسنة والندوب وانظر رحم الترتيب والظاهر أنه مستحب بقول بعضهم أنه لا يصلح من كلام المؤلف ان الفذ يجمع بينهما في نظر الأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لان الكلام بينهما جلتان جلة النساء لان النداء مفعول به فعل محذوف وجلة الحمد مفعول الواو ثلاث جمل جلة النداء مفعول لاء الحمد وجلة محذوفة هي جواب النداء الواو ومنسوبة عليها أى ربنا استجب ولك الحمد وانظر الاعراض على الشرح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتيسر ركوع ومجدود (ش) أى ويحب تسخير ركوع نحو سبحان رب العظيم

(٣٦ - ثمرى أول) الثانية أكثر من القراءة في الأولى بأن تزل في الأولى وهو الظاهر وكلام المصنف هنا يمكن جعله على كافي عب (قوله وانظر المساواة) أى اظهر له في مكرهه وخلاف الأولى هذا معناه تحقيقا لقوله وجلس أول) وأما تقصير السجدة الثانية عن الأولى فقال الألفهسى نقله عن الجزولي لا أعرف فيه نصا (قوله جعله جواب النداء) لان قوله ربنا في وقتا قبل ربنا استجب وقوله والواو منه عليها أى لكون الواو عاطفة فتؤذن بأن هذا التسمية معطوف عليه والحاصل ان الروايات مختلفة في ثبات الواو وحذفها أو كثر الروايات على اثباتها عليه فتكون جلة مع الله لن جده معناه الصا على حذفها تكون جلة مع الله لن جده ما خبره أو غيرها الحب على الصمد (قوله وانظر الخ) ونصه وحده على ما نصه وقول الشارح وانبات الواو أولى لان الكلام عليه جلتان فيه فطربل الكلام مع الواو ثلاث جمل وهي النداء وجوابه المحذوف الذي دل على الواو والمبتدأ وخبره الذي هو قولك ولما نجد ويمكن التماس وجهه لكلام الشارح وهو ان يجعل في الكلام تقدير أو يصير قوله جلتان أى مفعول به ما أو أخرى محذوفة دل عليها الواو (قوله وتيسر ركوع الخ) وظاهر كلامه أنه غير محدود بواحدة وثلاث ولا بخصوص بلغة معين خلافا لن بقول الله ثلاث

(قوله ومحمد) خبره لا محذور وقد مره وذلك بمحمد أي بسبب توقيفه وعاقبته على التسليم من إطلاق اسم المسبب على السبب وقبل الباعضي إلا في الكلام سبحانه ربي العظيم والحمد وهو قول الناظرية كذا ذكره شب (قوله فاغفر) هذا دعاء ولا ضر فيه لأنه يندب في السجود والحاصل أن الدعاء في السجود مستحب فاختصاره على أحدهما بقوت المندوب لا يخرجه ولا دعاء مخصوصا عطف خاص على عام وذلك لأن قوله جدا شامل للتسليم والدعاء (فان قلت) كلامنا في التسليم فلا وجه لقوله ولادعاء (قلت) المقول في السجود كاتين لك تضيق التسليم والدعاء (قوله وأكرهه) هنا الكلام أي أن الامام أنكركل وقوله ابن رشد كلامه مستأنف وخلاصه أن ابن رشد قال معنى أنكركل الامام ذلك أنكركه نفسه وأنه قد لا يتعدى فلا يشاق أن الأولي ذلك أي فالأفضل أن يقول في السجود سبحانه ربي الأعلى وفي الركوع سبحانه ربي العظيم ووجه ذلك أن السجود أشرف من الركوع وسجنان ربي الأعلى أشرف من سبحانه ربي العظيم فأعلى الأشرف للأشرف وغيره لقوله (قوله لأنه من السنن) أراد بها الطريقة لأن ذلك مستحب (قوله يندب على المذهب) (٢٨٢) مقابلة لنفسه (قوله فلا يندب للامام) أي بل يكره وهو لأن القاسم

ومحمد وسجود نحو سبحانه ربي ظلمت نفسي وعلمت سوا فاغفر لي ولم يمدحك في ذلك هذا ولادعاء مخصوصا وهذا معنى قوله في المدة لا عرف قول الناس في الركوع سبحانه ربي العظيم وفي السجود سبحانه ربي الأعلى وأكرهه ابن رشد أي أنكركه ووجهه وتعيينه لأن تركه أحسن من فعله لأنه من السنن التي يستحب العمل بها عند الجميع (ص) وتأمين فذم مطلقا وامام يسر ومأموم يسرا وجهان سمعه على الظاهر وامام ربه (ش) أي أنه يندب على المذهب تأمين الضد أي قوله آمين عقب ولا الضالين في قراءته سواء كانت قراءة الصلاة أم أوجها كما يندب للامام التأمين على قراءته في السرية وكذا مأموم وأما في الجهر به فلا يندب للامام ويندب للمأموم أن يسمع قراءة الامام لأنه مؤمن حينئذ على دعائه فان لم يسمعه فلا على الظاهر عند ابن رشد لأنه ليس معه دعاء يؤمن عليه لأن نفسه لأنه لا يسمع أو لا امامه لعدم سماعه والتأمين اجابة وهي فرع السماع فالجهر كما قاله ابن عبدوس ربما أوقعه في غير موضعه ويرى عاصدا في عذاب وكل من طلب منه التأمين اماما كمن أو غيره يستحب الاسرار به لأنه دعاء والاصل فيه الاخفاء فالضمير في ان سمعه للجهر أي ان سمع جهر الامام بأخر الفاتحة ولا يصح عود الضمير على التأمين لأن الامام لا يؤمن (ص) وقنوت سرا يصح فقط وقيل الركوع (ش) هو أيضا معطوف على الجهر ورأى وينب القنوت على المشهور وهو لغة الطاعة والعبادة ان ابراهيم كان أمة قاتلته والسكوت وقوم الله قاتلين والقيام في الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء ضمير وهو المراد هنا ويندب أيضا أن يكون سرا ويندب أيضا أن يكون في الصبح لاني وتر ولا في سائر الصلوات عند الحاجة خلافا من ذهب إلى ذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة فله سندوا الظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهة ويندب أيضا أن يكون قبل الركوع لما فيه من الرقي بالسبوق وعدم التصل به بين ركعي الصلاة ولقضى القنوت حتى انقضى

أو يجوز وهو لعبد الملق أو يخير وهو لا ينكر (قوله فان لم يسمعه فلا على الظاهر) أي فلا يؤمن على الظاهر فيه إشارة إلى أن قول المصنف على الظاهر ليس راسعا للخطوط لأنه ادعاه به يؤمر بالتأمين انفا كما قاله ابن ونس فتعين رجوعه لفهم أي لأن لم يسمعه على الظاهر لكن فيه نظر من جهة أخرى وذلك لأن ظاهره أنه إذا لم يسمعه لا يؤمر بالتأمين مع أنه أمور بعده كما قاله الشيخ أحدوا الظاهر استحبابا وإن يكره التأمين (قوله) ويرى عاصدا في عذاب أي متعلقة بالمؤمنين أي أو بالكافرين من حيث ترجى علمهم (قوله أي ان سمع جهر الامام بأخر الفاتحة) أي الذي هو واللاضمين ويصح رجوعه للامام أي ان سمع الامام في آخر الفاتحة قال عبد وعل الفرق

بينه وبين قوله في تكبير العبد ويقرأ مؤتم لم يسمع لسته فان سمع تأمين مأموم فهل لا يؤمن وقوطع ظاهر الخبر ولجعل ابن عرفة الضمير عفا بلا يؤمن لانهم نواب الامام قولان (قوله وقنوت) هو جهر ومعطوف على الجهر والسابق (قوله على المشهور) وقيل سنة (قوله لغة الطاعة والعبادة) هما بمعنى وهو الاقتداء والخضوع أي وأما اصطلاحا فالحال بعضهم ان العبادة أخص وذلك لأن الطاعة امتثال الأمر مطلقا والعبادة ما توقف على النسبة ومعرفة العبد وتفرق الطاعة في النظر الموصل لمعرفة الله تعالى وظاهر كلامه أنه ليس له معان لغوية إلا ما ذكر وليس كذلك إذ من معانيه القوة بالاقرباء بالعبودية والسمت والشموع (قوله والسكوت وقوم الله قاتلين) الحديث زيد بن أرقم كانتكم في الصلاة حتى نزلت فأمروا بالسكوت ونهيناعن الكلام رواه الشيخان (قوله والدعاء ضمير) فيه شيء وذلك لأنه يقال الدعاء ضميرا وشيئا يقال قتله وعليه الآن المراد هنا الدعاء بضمير (قوله بين ركعي الصلاة) أخا فله بعض شيوخنا المراء بما لركوع والسجود ولم ينظر لرفع لانه ليس بجمعا على ركعتيه (قوله حتى انقضى) أي شرع في الانتهاء وانقضى ولم يطقن في صورتين البطلان وأما الواجبي وطأما فيكون من باب الاتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة إن لم

يركع ثانياً فان ركع بطلت صلاته (قوله فلو رجع له بطلت) حاصله انما اذا نسي القنوت قبل الركوع فإنه يقف ثم يعيده ولا يرجع له من الركوع اذا تذكره فان رجع فبطلت صلاته لانه رجع من فرض السجدة (قوله بطلت صلاته) أي لا يملك من تركه الجالس ترك ثلاث سنين ومن تركه السجود المترتبة على ثلاث سنين بطلت (قوله حذر من الرياء) لا يخفى انما اذا طلب من كل مصل في تلك الصلاة بعد خوف الرياء لان الرياء ما يظهر عند الانفراد بشئ لا يشركه فيه كل الناس (قوله صفته ذاتية) فيه شئ ثان كونه سراً صفة اعتبارية وكذلك كونه قبل الركوع وكذا كونه بصريح وجعل سر صفة وجودية تؤدي لقيام المعنى بالمعنى (قوله وأهمل الحالية الخ) في الحالية شئ ثان الخال فليس له ما له اوصاف صاحبها فينبغي ان القنوت يقيد كونه سرًا مندوب أو لأن التدب نصب على السرية فلا يعلم حكم القنوت في حد ذاته مع انه مندوب مطلقاً (قوله لا يندوب) أي من حيث انه لا يعطى قنوت في ضمن الفرد الذي أتى به فلا يبقى أنه باقياً كما كان بالنظر لصفاته سرًا مثلاً (قوله هذا هو السجدة الرابع) بل السجدة الخامسة لان القنوت في ذاته مستحب وكونه سرًا مستحب ثان وكونه بصريح مستحب ثالث وكونه قبل الركوع مستحب رابع وكونه بهذا اللفظ مستحب خامس ولعل صاحب هذه العبارة يرى ان مجموع القنوت وكونه سرًا مستحب واحد وهو غير مناسب (قوله روماء لك) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن العصب والتابعين وظاهره أنه لا يرد وغيره وهو بعيد ولعل الأولى ان يقال انما اختاره (٢٨٣)

لم يرجع له وقت يعده فلو رجع له بطلت لا يقال بعدم البطلان قياساً على الرابع للجالس لان الجالس أشد منه الذي أتى له تركه السجود للجالس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله سر أي وندب كونه سرًا لا ندعاه وهو سبب الاسرار به حذر من الرياء وقوله وقبل الركوع ولما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يصفه بالواو وأهمل الحالية لمقله ولما كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له صفة بالواو (ص) ولفظه اللهم أنتستعينك إلى آخره (ش) أي ومن التدب كون القنوت بهذا اللفظ فلو دعي غيره مثل اللهم اهدنا إلى آخره لا يفي عند ديب وأصل آخر وبعبارة أخرى هذا هو السجدة الرابع ولفظه الوارد فيه الذي روماء لك تقديره رواية صاحب المذهب وولو قاه وان لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قد مر روماء لك لاسر وأصل اللهم ما أفحذت الياء وعض عنها الميم وهي مبنية على ضمة مقدرة على الميم انما تستعينك أي تطلب منك العون وحذف متعلقه ليم ولما كان مشهوراً بضرورة تضي عن ذكره قال المؤلف إلى آخره وتستغفرك أي تطلب مغفرتك أي تسرك على معاصيتك وترك مؤاخذتك والمتعلق محذوف بالتعميم وتؤمن بك أي تصدق بما ظهر من آياتك وتتوكل عليك أي تفوض أمرك اليك وتضع أي تخضع ونذل لك وتضع أي الايمان كلها الواحدة منك وتترك أي تترك موالاة من يجهل نعمتك اللهم اياك تعبد أي لا تعبد الا اياك تقدم المول التخصيص وهكذا في قوله ولا تعصني ونسجد واليك نسبي وتحفدي أي انصلي ولا تسجدوا لنسبي أي ينادي في طاعتك وعبادتك الا لك

لم يرجع له وقت يعده فلو رجع له بطلت لا يقال بعدم البطلان قياساً على الرابع للجالس لان الجالس أشد منه الذي أتى له تركه السجود للجالس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله سر أي وندب كونه سرًا لا ندعاه وهو سبب الاسرار به حذر من الرياء وقوله وقبل الركوع ولما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يصفه بالواو وأهمل الحالية لمقله ولما كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له صفة بالواو (ص) ولفظه اللهم أنتستعينك إلى آخره (ش) أي ومن التدب كون القنوت بهذا اللفظ فلو دعي غيره مثل اللهم اهدنا إلى آخره لا يفي عند ديب وأصل آخر وبعبارة أخرى هذا هو السجدة الرابع ولفظه الوارد فيه الذي روماء لك تقديره رواية صاحب المذهب وولو قاه وان لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قد مر روماء لك لاسر وأصل اللهم ما أفحذت الياء وعض عنها الميم وهي مبنية على ضمة مقدرة على الميم انما تستعينك أي تطلب منك العون وحذف متعلقه ليم ولما كان مشهوراً بضرورة تضي عن ذكره قال المؤلف إلى آخره وتستغفرك أي تطلب مغفرتك أي تسرك على معاصيتك وترك مؤاخذتك والمتعلق محذوف بالتعميم وتؤمن بك أي تصدق بما ظهر من آياتك وتتوكل عليك أي تفوض أمرك اليك وتضع أي تخضع ونذل لك وتضع أي الايمان كلها الواحدة منك وتترك أي تترك موالاة من يجهل نعمتك اللهم اياك تعبد أي لا تعبد الا اياك تقدم المول التخصيص وهكذا في قوله ولا تعصني ونسجد واليك نسبي وتحفدي أي انصلي ولا تسجدوا لنسبي أي ينادي في طاعتك وعبادتك الا لك

انظر ارفض الله تعالى والاحسن ان راديه المحو (قوله والمتعلق محذوف) لا يخفى ان السرائع او متعلق بالمعصية وقيدته الشارح سواء حذف أو ذكر فهو غير متفاوت والحوادث انما لو ذكر وقال على معاصيتك وقع في الوهم ان الرادع اص معهودة وعند الحذف فلا ياتي ذلك فاختار وعندهم من احتمال العهد وغيره انما هو عند الذكروا ما عند الحذف فلا احتمال لخاص عليه الاكار (قوله تصدق بما ظهر من آياتك) يجوز ان الرادع الالات أقرباً نية والمعنى علم ظاهر من البيان ويجوز ان رادعها العلامات الفاعلة على وجوده وصفاته ويحتاج لتقدير مضاف أي تصدق بدلول ما ظهر أو المراد تصديقهم من حيث انها فاعلة على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله تفوض أمرك اليك) أي ومن شأن الكبريم القوي اذا قوض الامور اليه أتى على أحسن وجه (قوله ونذل عطف تفسير أي نذل (قوله وتخلع) أي تخلعهم ان أعناقنا فقد شيه الايمان بحمل لازم للمعنى استعارة الكناية (قوله لو احدثت لك أي لكونك واحداً في الاولية لا مشاركتك فيها (قوله من يجهل نعمتك) أي لا يشكرها ولو مؤثنا عاصيها فليس المراد بال كفر حقيقة بل جهل النعمة بالمعنى المذكور أو أراد النعمة العظمى وهي نعمته تعالى الله عليه وسلم فانها النعمة العظمى فالخذ على حقيقته لقوله تعالى لا تحمدوه قومياً بآيات من آياته ولا يرد جواز نكاح الكناية مع ان في تكاها ما لاله الا ان السكاح من باب العلامات والمراد انما هو نفس الدين (قوله وعبادتك) عطف مرادف (قوله الا لك) أي فلسنا يا صديقين بطاعتك وعبادتك يا موصيه

(قوله وخص السجود) أقول أى وخص الصلاة وان دخلت في العادة لشرفها (قوله اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أى اذا قرب أحوال العبد من ربه كائن في حال كونه ساجداً (فان ظنت) ان اقرب الاحوال هو السجود واللفظ بمعنى يختلفه (قلت) لان ذلك ان المراد به حال السجود من الزمن والحاصل في زمن السجود هو السجود وكانه قال اقرب أحوال العبد من ربه سجدته والسجود العبدول عن ذلك الى ما ذكرته في النفس كل مذهب يمكن حتى تقع على ذلك المعنى فيمكن في النفس شدة تفكيرك (قوله فغلب وتبادر) عطف المنادى عطف تقدير أى ان المراد بالخدمة المبادر لطاعتك وظهور من الشارح ان عطف تحفد على نسبي مرادف (قوله ولما برتهم على الخدمة) أى لما واثمهم على الخدمة وهومن عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله زجورججتك) أى احسانك الذي ليس في مقابلة عمل (قوله نعمتك) أى انعامك (قوله لمباً) أى محل لبعث اليه (قوله فخص بين الرجا والخوف) أى مترددون بينهما أى تارة زجورججتك وتارة تخاف فتنتقل من هذا الى هذا وبالعكس فلا تلازم واحكامهما وفيه إشارة لما قال بعضهم انه ينبغي أن يكون المكلف متردداً بينهما على السواء وقال بعضهم ينبغي تقديم الخوف في حال الصحة والاخر في حال المرض وهو الاول (قوله على المشهور) وقيل بالكسر والفتح وعبر بعضهم بقوله والكسر أشهر اه فعل مراد الشارح بقوله على المشهور انه أشهر فلا ينافي صحة الفتح (قوله ضد الهزل) فيكون معنى الحق المتحقق أى الثابت في الواقع ونفس الامر فقوله الشارح والثابت هو معناه (قوله أى لاحق بهم) فيكون ملحق من الحق بمعنى ملحق باللازم أى ان (٣٨٤) العقاب يطلب الكفار بنفسه لا بواسطة توصله اليهم فهو مباغلة في ارتباط

وخص السجود وان كان داخل في عموم الصلاة لشرفها اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومعنى تحفد بكسر الفاء وقصها أى تخضع وتبادر الى طاعتك وعبدتك ومنه سمي الخدم خندة تلسا برتهم ولما برتهم على الخدمة زجورججتك لان أعمالك الاتي بشكر نعمتك خالفاً لمبدأ الارباع ججتك وتضاف عذابك أى تحذر عقابك فخص بين الرجا والخوف لان شأن القادر أن يرجى فضله ويخاف عذابه الجذب بكسر الجيم على المشهور الحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم ان عذابك بالكفر من ملحق بكسر الحاء أى لاحق بهم أو ملحق بهم الهوان وبقصها اسم منقول والفاعل هو الله أو الملائكة وزاد في التلغين بعد تحفد اللهم اهدنا فغن هدت وطانا فغن عافيت وقشنا وما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يدل من واليت ولا يضر من عادت تبارك وتعالى (ص) وتكبر في السرور الا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله (ش) لمحرر أن كل تكبيرة وتحميدة تسببه من عمل التكبير الاول به وقيل عليه التحميد والمعنى انه يستحب لكل مصل أن يكون تكبيره وتحميده واقفاً حال السرور في الاركان من ركوع وسجود وقيام مع ربه الر كن من أوله لا آخره لأن يكون قيامه لثالثه اماماً أو غيره فيستحب أن لا يكبر حتى يستقل قائماً لعل أوله كنشخ صلاة ولا قبل بترص الصلاة ركعتين

العذاب بهم وقوله أو ملحق بهم الهوان فيكون من الحق المتعدى وكذا جعله اسم معقول (قوله وزاد في التلغين) كتاب في الفقه صغير لعدد الوهاب بعد تحفد ظاهره انه لا يقول زجورججتك الخ (قوله اهدنا الخ) أى وصلنا المطلوب مع من هديت فني معنى مع وكذا ما بعد وأثر التعبير في إشارة الى قوة ارتباط هدايته بهدايتهم الى تقديم النظر فيه وان المراد اهدنا حالة كوننا داخلين في جملة من هديت وهو بالغ وكذا يقال في قوله وعافانا وحاصل ذلك طلب

العافية في الآخر وفي الدنيا وقد قدم الاول لانه اهم (قوله وقشنا وما قضيت) معناه ان الله قد قدر المكروه بعدم دعه وحل العبد الحاسب فاذا استجاب دعاهم لم يقع القضاء لموافاة شرطه وليس هو رد القضاء المبرم أو اراد بما يشمل القضاء المبرم والمقصود من الدعاء التخفيف عنه ومنه صلة الاحم تردي العر والرزق وفي قول المصنف الخ إشارة الى أن بعضه غير كاف في الخروج عن الطلب كما ذكر في لك (قوله انك تقضي الخ) الظاهر ان التعليل ليس مقصوداً بل التصديق المولى تبارك وتعالى بطل على طريق التأكيد والتحقيق لاجل أن سقوط العبد عما سواه واليحيى اليه التماس غير مشوب بغيره (قوله تقضي) أى تحكم على من ترده من عبائك بما ترده (قوله ولا يقضي عليك) أى غيرك لا يمكن أن يقضي عليك بأمر لانه عاجز والمجاز لازمه (قوله لا يدل من واليت) أى لا يهان من قمت بأمره بتدبيره (قوله ولا يعز) أى لا يحصل العز أى القوة والغلبة (قوله عادت) أى لم تقم بأمره بتدبيره (قوله من عادت) أى بخلاف ذلك (قوله تبارك) أى تعاضلت بالصفات الثبوتية والسلبية (قوله وتعالى) أى تترفع عن كل ما لا يليق بك فهو من عطف انحصار على العام (قوله تته) أى وصلى مالي خلف شاقني بمجره بالقنوت قننت معه سراقى نفسه (قوله فلا استقلاله) قاله قبل استقلاله في اعادته بعده قولان والافضل الاول لأنه لا يؤخر تأخير قيامه الى ان تصاب امامه وقوله من اثنتين ولو بالنسبة للامام فيشمل ما لو حصل المأموم الركعة الثانية في تنبيهه ولو كان الامام شافعياً يكبر حال القيام فالتظاهر صير المأموم لتكبيره حتى يستقل بعده قائماً (قوله وتحميده) أى سمع الله من جده (قوله لمصر به الر كن) لان أصل الصلاة كظام والذكر كنهها ولا عبرة بغيره ليس فيه فخ (قوله اماماً أو غيره) فيه نظر لانه يصح دعاءه ان ادرك مأموم الركعة الثانية فيقضي انما اذا قام لثالثة بكبر بعد ان يستقل وليس كذلك فالرابعة لثالثة بالنسبة للامام كانت المأموم ثانية أو ثالثة فاعلم وقد أشرفنا عليه (قوله لعل) أى عمل أهل المدينة

(قوله ونجل قيام الثلاثة على الرابعة) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله أولا أنه كفتح صلاته مع أنه لا يظهر في المغرب مع أن الحكم فيها كذلك واعلم أن المأموم إذا أدرك ركعتين فانه يؤخر إلى أن يستقل (قوله والجلوس كله) معطوف على نائب فاعل نيب وقوله وهيته إشارة إلى أن في العبارة حذفا وعلى هذا الظاهر في قول المصنف بافضله لنصو رأي مصورة تلك الهية بكذا وكذا ويحتمل أن لا يقدر وتكون البية بمعنى مع أي حال كون الجلوس مقارنا لهذه الهية فإن لم يكن مقارنا حصل السنة وفلت الاحتجاب وانما طلب منه هذه الهية حتى يكون مستقبلا لجميع أعضائه للقبلة ومن هنا نكر ما زاد في قوله أو شبهه في حال الصلاة حتى تكون متمصية فحصل لها بركة الصلاة (قوله وفي التشديد) أي خلافا لابن العربي في اختياره في تشديدها لا يكون البية على رجله اليسرى (قوله ورك الرجل اليسرى) فيه إشارة إلى حذف في العبارة (قوله والنتية) أي إحدى اليدين وهذا الإشارة إلى أن الأولى المصنف ذكر هذه والفقهاء بافضاء اليسرى للأرض يحتمل والنتية عليها وعلى الأرض والثاني هو المراد كذا في عب ويبحث فيه لانه متى كان ساق اليمنى فوق قدم اليسرى لا تكون اليدين الاعلى الأرض (قوله جانب) (٢٨٥) الأولى حذف جانب وقدم ويقول ويجعل ساق اليمنى عليها وفيه إشارة إلى

وجعل قيام الثلاثة على قيام الرابعة (ص) والجلوس كله بافضاء اليسرى للأرض والى عليها وإيهامها للأرض (ش) هذا إشارة إلى أن ما يستحب في صفة الجلوس أقدم بيان حكمه أي وهيته الجلوس كله بين السجدين وفي التشديد بأن يقضى أي وصل ذلك الرجل اليسرى والنتية للأرض ويستحب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الأيمن مرتفعاً عن الأرض ويقضى بإيهام اليمنى وبعض أصابعها الأرض فتصير سجداً إلى الجانب الأيمن وقعوده على طرف الورك الأيسر (ص) ووضع يديه على ركبتيه ركوعه (ش) أي ونيب وضع يديه على ركبتيه ركوعه بجافا ضيقه عن جنبه ولا يضمهما ولا يفترش ذراعيه وهذا تكرار مع قوة ونيب عكبتهم منها وفي بعض النسخ إسقاط لفظ ركوعه وجر لفظ وضع عطفاً على قوله بافضاء اليسرى فهو من إتمام صفة الجلوس كما أشار إليه ابن غازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه على ركبتيه ركوعه تكرار مع قوة ونيب عكبتهم منها لأن ذلك مستحب آخر على من هذا والحاصل أن الكيفيات ثلاثة واحدة خلاف الأولى وهي قوله تقرب وإحاطة به من ركبتيه واثنان مستحبان وهما قوله ونيب عكبتهم منها وقوله ووضع يديه الخ لكن الأولى أعلى من الثانية وقوله على ركبتيه أي فوق ركبتيه أي على العضو التي فوق ركبتيه والعضو التي فوق ركبتيه ههنا ما أخذ به فعلى هنا على فوق فلا يلزم أن المألّف يقول أعلى ركبتيه (ص) ووضعهما حذو أذنيه أو قريبهما فيحد (ش) فيها ما لا يتوسه يديه إلى القبلة ولم يحدد أين يضعهما الرسالة فجعل يديه حذو أذنيه أو دون ذلك اه وظاهر كلام المؤلف كالمسألة تساوى الحالتين ولم يعلم من كلامهما مقدار التقرب التي يقوم مقام المحاذاة في التدب فانه يحتمل أن يكون بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لهما ويحتمل غير ذلك (ص) وبجاءت أن جل فيه بطنه فخذيه ومرقبيه ركبتيه (ش) يريد أن الرجل يستحب أن

أن العبارة فيها ثلاثة أضافات مقدرة وهي هية وورك وبطن وموصوف وهو ال رجل ومعطوف وهو اليدين يسبقه معطوف آخر وهو تفرج فخذيه وتقديره عامل على مقتضى كلامه وانظر ما قد ذكرنا في (قوله بجافا) هذا مستحب آخر وقوله ولا يضمهما بيان لما قبله (قوله ولا يفترش ذراعيه) لا يفتح أن هذا انما يناسب حال الجلوس (قوله وهذا تكرار) ساقها جواب عنه بعد (قوله عطفاً على قوله بافضاء) أي على اقتضائهم قوله بافضاء (قوله فهو من إتمام الخ) (قوله وقوله ووضع يديه الخ) هذا متعلق بما في بعض النسخ (قوله فلا يلزم الخ) حاصله انه يجب كان ذلك سار باعلى بعض النسخ من إسقاط قوله ركوعه فإن المصنف أن يقول أعلى ركبتيه أي يضع يديه في أعلى الركبتين أي في المكان المرتفع على ركبتيه هذا مراداً لأن اللفظ لا يؤيده لأن أعلى الركبتين هو الجزء العالي منها التي ليس فوقه جزء أعلى منه إلا أن ترى أن أعلى الاله هو الجزء الأعلى الذي ليس فوقه جزء أعلى الركبتين والقصد خلاف ذلك كما بين (ثم أقول) وهذا التأويل بعيد عن اللفظ (قوله تساوى الحالتين) أي تكونان والتخير في ك و ش ابنا وتو بية إشارة إلى قول آخر (قوله ويحتمل غير ذلك) بأن تكون أطراف الأصابع أقرب لهما (قوله ومرقبيه ركبتيه) مرقيبه معطوف على بطنه وركبتيه معطوف على فخذيه وهو من باب العطف على معولي عامل واحد هو جائز والمجاورة للمباعدة

(قوله يفرق بين بطنه ونفذه) هذا معنى قول المصنف ومخافة رجل فيه بطنه (قوله وبين من فقيصه وحجته) صورة خارجة وكذا بين ركبته الآن بمخافة بين الرقيقين والنجيين تؤخذ لزومان مخافة الرقيقين للركبتين في حال المخافة للركبتين محاذين للركبتين فتدبر والصورة الثانية من المصنف هي ما أشار إليه بقوله ومخافة من فقهه الخ الأولى أن أياً بينهما كما فعل في الأولى ثم يقول ومخافة كذا استلزم كذا (قوله قيد) كذا في ك وهذا إذا كانت الماعدة بينهما بحيث يكونان الرقيقان محاذين للركبتين (قوله وبطنه بالجر بدل) هذا الأعراب البساطي جعلها القضي فاسد لأن بطنه بصيغة فاعل لا مهمول ونفذه شئته فغذبال معجمة ما بين الركبة والورك وهي مؤنثة وفيها أربع لغات (٢٨٦) فغذ الفاعل كسر الفاعع سكون الخاء وفتح الفاء وكسر الخاء والهاء (قوله يجعل

بطنه الخ) فضيه حذف عاملين
(أقول) ويصح أن يكون بطنه
معمول بحافاة قوية فغذبه على
نزع الحافض أى بحافى الرجل
لمنه عن غذبه وكذا يقال فيما بعد
قوله (ولا يصحهما) أى الرقيقين
الخ هذا لأجرام الحافاة المرتقين
لرقيقين حيث تكون الحافاة
المدكوزة مع السامة (قوة فى حق
كل مصل) أى الأسافر (قوة
أكدها) أى كرهاها (قوة
قالة ابن رشد الخ) مكنت عن
صلاته لأموه فى صلته بالجماعة
والقبائل وفى الدار والفناء والظاهر
أنه فوق الغنى ودون الاما هو محتمل
أن يقال أنه كالفقه عجم (قوة
وأفاد فماسبى الخ) لا يخفى أن
ماسبى قاصر على الامام فعمل منه
أنه خلاف الأولى فى حق غيره (قوة
هو الثوب أو البرد الخ) خالف فى الاختار
ابن دسمن الثياب جعه برود أو براد
كساء أو سد مريح اه فعليه يكون
من عطف الخاص على العام بأو
(قوة تاقته) يقال لما بين المنكب
والعناقق وهو موضع الرءاء
والمنكب كالمجلس مجمع عظم العنق
والكتف فعمل هذا أقوه ومن

مكرو مقصدا لتسني ولم يقصد شأ مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلان بعده خلافه (قوله بتفرقة) أي الامام وقوله فيها أي في المدونة بين الفرض والنقل يجوز في النقل (قوله مع تأديته إلى كراهة كل الخ) لأن خيفة اعتقاد الوجوب يمكن في جميع المندوبات فهو ضعيف من وجهين (قوله خيفة الخ) أي وهو من قبيل التفات وهذا التعليل ضعيف لانه اذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بيعا لم يتخصص نفسه في الترتيب (قوله وعليه فلا يتخصص الكراهة بالفرض) بل النقل كذلك مع استيعوز القبض في النقل أي في هذا التعليل ضعيف فظهر من ذلك الترتيب كونه ان التعليل الاول هو الرابع (قوله وعليه) أي وعلى قوله بعض السراح (قوله لا يكره) بل ينبغي على ما تقدم (قوله فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب) أي مظنة اعتقاد الفاعل الوجوب ومظنة غير معين يعرف الحكم أي في فاعل يعرف الحكم أي محل الاعتقاد فبعبه تجريد (قوله أو مظنة خوف الخ) أي مظنة لكون الناس يخافون أي يظنون ان الفاعل يعتقد الوجوب فينبغي عنه على ذلك أو يذمونه وكلاهما لا يصح أو مظنة لكون الفاعل يظن من أجل فعله ان الناس يعتقدون الوجوب فينبغي عنه والحاصل اننا اذا قلنا مظنة الاعتقاد أي فيكون المترقب بنفس الاعتقاد اما من الفاعل أو من غيره وما على أنه مظنة الخوف فالتعريف الخوف للاعتقاد والخوف اما من الفاعل على غيره الاعتقاد أو الخوف من

التفسير على الفاعل أن يكون الفاعل يعتقد الوجوب فالحقني مختلف وكلاهما صحيح والحاصل ان المعنى محل الخوف الاعتقاد أي محل لظن الاعتقاد فتقسم المظنة بموضع الظن غاية الامر أنه عبر عن الظن بالخوف لكون الخوف أهمهم الظن لأنه يعمل الشك وليس في العبارة على هذا التجريد (قوله أي اذا هو أي) أي ان قوله في محصوده محتمل لان يكون في رفعه من محصوده (قوله أو آخرهما عند القيام) عكس ركعتي العبري في زوجه وقامه أي عكس ركعتي العبري التسني في يديه فانه يقوم عليها ولكن يقدم زوجته في مؤخر رجله عند القيام قبل أن يديه عند القيام فركعتاه مؤخرتان في القيام والانسان ركعتاه مقدمتان وفي

أن يعتقد وجوبه الجاهل وهو الجاهل وان رشد وضعف هذا التأويل بتفرقة بين الفرض والنقل مع تأديته إلى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة انظار الخشوع ليس في الباطن وقد تموز الذي صلى الله عليه وسلم منه وهو لعائن وعلمه فلا يتخصص الكراهة بالفرض فله بعض السراح وهو في الثاني وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلاً بالمظنة فلذا اتفق الاعتماد عند الفاضل لا يكره وأما التعليل الثالث فالمظنة أي أنه مظنة انظار الخشوع وأما التعليل الثاني فيحتمل أن يكون بالمظنة ويحتمل أن يكون كالاول وعلى أنه تعليل بالمظنة فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب أو مظنة خوف اعتقاد الوجوب ونهم محققون ان القبض في الفرض مكرو وبأي صفة كانت وان الفرض فيه الخلاف في النقل القبض بسعة خاصة كإيمر وأما على غير ذلك فحكمه الجواز مطلقا وليس فيه اختلاف المتقدم (ص) وتقديمه في محصوده (ش) يعني أنه يسقط في الصلاة تقديم الدين في السجود أي اذا هو أي يدل عليه قوله (وأن آخرهما عند القيام) أي أو يندب تأخيرهما عند القيام (ص) وعقد عن أي تشهد به الثلاث ماذا السبابة والاهتمام (ش) أي وندب الأصلي أن يعتقد في تشهد واحد أو أكثر الوسطى والبصرة والخصر من البدن أي ماذا السبابة والاهتمام تحت السبابة ولا يقبض شيئا من أصابع اليسرى ولو قطعت اليمنى ثم قبضه اجمالا بعد ذلك لان ماذا السبابة والاهتمام هو صورة عشرين ثم يحتمل أن يقبض الثلاث صفة تسعة وهو جعلها على طرف الكف فمصر تسعة وعشرين كما قال ابن الحاجب ويحتمل جعلها وسط الكف وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل جعلها وسط الكف مع وضع الاهتمام على أكلة الوسطى وهي صفة ثلاث وخمسين وبعبارة أخرى ليس في كلام المؤلف كنية وضع الثلاث ولا كنية حال الاهتمام مع السبابة وقول الاكثر انه على هيئة عدد السبع

حالة القول ركعتا الانسان مؤخرتان وركعتا العبرة مقدمتان وهذا أحسن مما عي ونصه عكس العبري في زوجه وقامه فانه غير واحد أما زوجه فظاهر وأما قامه فبعبه عكس ركعتي العبري في يديه لقيامه بهما وان كان بعد ظهر يديه لرجليه (قوله الثلاث) يدل بعض من عناه مقدربه الضمير ربط البعض بكلمة أي أصابعه الثلاث والاولى جعله يدل كل من كل أي عقده بعض عناه الثلاث فالثلاث يدل من بعض وبذلك الكل من الكل لا يشترط فيه ضمير (قوله ماذا السبابة) نعت بثلاث لان العرب كانت تشير بها للسب (قوله) والاهتمام تحت السبابة) أي إلى جانبها ولا نسك أنه مخفف عن السبابة كذلك قال الخطاير جرحه الله تعالى ولا ينبغي انه اذا كان كذلك فتكون ممدونة على الوسطى فيوافق العبارة الثابتة لان ماذا السبابة والاهتمام أي بالمعنى المتقدم (قوله وهو صفة ثلاث) الافضل وهو صفة ثلاث فتكون ثلاث وعشرين (قوله وهي صفة ثلاث وخمسين) لا يفتي أن وضع الثلاثة الاصابع ثلاثا ويكون وضع الاهتمام على أكلة الوسطى مع ماذا السبابة بخمسين هذا مفاد الاله منافعا لتأنيده العبارة الثانية التي جعلناها موافقة للاولى لان مفاد العبارة الثانية ان ذلك العشرين لا الخمسين والاهتمام ان قوله مع وضع الاهتمام أي داس الاهتمام على أكلة الوسطى بحيث تكون الاهتمام مخفية هذا حاصل ما ذكره العلماء العارفين ويحتدق قوله ماذا السبابة والاهتمام صفة عشرين أي بدون المختلة

(قوله والموافق لما ذكره في غيره من كتبها) العلة أنها ذكر أحوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو وانما خصت بالاشارة دون غيرها لان عروقتها متصلة بنشاط القلب وانما حركت انزعج القلب فينبغي لذلك والحاصل ان الراجح ان يحركها الى السلام جهة اليمن واليسار لانوق ومحت كما قبله في آفاده بعض شيوخنا (قوله ولو طال التشهد) المناسب ولو طال الجلوس (قوله ولكن الاول الخ) لاجل حاجة لذلك (قوله ونظامه المدونة) هذا هو المختار (قوله ودعا به تشهد ثان) راديه تشهد السلام وان كان ثانيا واربعا ويدخل في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما عاب (قوله يعني ان التشهد) الموافق للنقل كما أفاده محضى نت ان اختلفا فيهم بالسنة والفضيلة انما هو في أصل التشهد وأما كونه اللفظ الوارد فهو مستحب لا غير وذكرا النقل المؤيد لذلك وراجحه (قوله والجهر به مدعاة) أي فهو مكروه (قوله ولكن الافضل ما في الخبر كما يأتي) (٣٨٨) وعديه ولم يذكره وهو الالمهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم انك جدي محمد كذا في عاب نبال الشيخين سالم قال ابن عيب وفيه نظر بل في البخاري ذكر الال في المجلس في بعض الروايات وفي بعضها ساقطة قال ابن حجر هذا يقتصر من الرواة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بالأل في الحديث لانهما نزلت الآية قالت له صلى الله عليه وسلم الصلاة شئ أمر الله بالصلاة والسلام أما السلام فقد عرفت فاما الصلاة فقال قولوا الالمهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جدي محمد اه (قوله يتم بذلك أي يكونها في التشهد الأخير) قوله اللفاظ الدالة على الملك كقوله له ملك السموات والارض (قوله مسخفة) بالنسبة الى المفسول أي بسبب قول المولى أن نصف جدولها (قوله وهي الاعمال الصالحات) أي نام واربها (قوله) أي لا ينبغي

والعشر فيكون الخنصر والينصر والوسطى اطرافهن على اللمعة التي تحت الابهام ويسط المسحوق يجعل جنبها الى السماء وعدا الابهام يجانها على الوسطى (ص) ويحرك بكها دائما (ش) أو يذهب تحريك السابعة عينا وشمالا لاصابعها الى وجهه ككلمة دائما أي من أول التشهد لآخره وهو أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله والموافق لما ذكره في غيره من كتبها أن ينتهي الى السلام ولو طال التشهد (ص) وتنامي بالسلام (ش) أي ويحسب في الصلاة التنامي بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبلته متيامنا قليلا عياض وتأول بعضهم أن المأموم كذلك ونظامه المدونة أنه يسلم عن يمينه وقالة الباقى وعبد الحق اه وحاصله أن الفذ والامام يسلم قبلته متيامنا قليلا وأما المأموم فقبل كذلك وقبل بداهة بالسلام عن يمينه قال أبو محمد صالح ويكون التنامي عند النطق بالكاف والميم من عليكم (ص) ودعا به تشهد ثان (ش) يعني أن الدعاء يستحب في التشهد الثاني ويحذف بعد التشهد ولو لم يزل طول الجلوس الثاني على الاول اذ لا يزيد فيه على التشهد (ص) وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام سنة أو فضيلة خلاف (ش) يعني ان التشهد بأي لفظ كان سنة كأمرو ذكره الخلف في أن التشهد باللفظ الوارد عن عمر رضى الله عنه الا في رواية التي علمه الناس على المنبر بمحض الصحابة سنة فقصير الا في آية ياسين أو فضيلة والسنة مطلق لفظ تيسر وعلى كل حسب أمره والجهر به بدعة وجعل بلا خلاف واختلاف أيضا هل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بأي لفظ سنة في التشهد الأخير ولكن الافضل ما في الخبر كما يأتي أو فضيلة كما شهروا من عطاء الله خلاف ومجمل بعد التشهد وقبل الدعاء يدل على أن الصلاة على النبي انما هي في التشهد الأخير ما يأتي النصر به من كراهة الدعاء في التشهد الأول والصلاة على النبي دعاء به يعلم أن كلام المؤلف غير محتاج لان يتم بذلك ولتظ التشهد المختار لما ذكره هو الخصائص أي اللفاظ الدالة على الملك مسخفة عنه تعالى الزا كيات التاميات وهي الاعمال الصالحة الطيبات أي الكامات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها الصلوات الخس لله وقبل كل الصلوات وقبل الادعية وقبل العبادات كلها السلام اسم من اسمائه تعالى أي الله عليك حفظ وراض أم التي ورجة الله المار بها ما جدد من نعمات احسانه وزاد في بعض روايات الموطأ وبركاته أي خيرا منه المتزايدة السلام أي الله شهيد

أن لا تكون الاله (قوله وما والاها) ناسه كما مر عروف ونهى عن منكر (قوله وقبل كل الصلوات) علنا فراضا أو نفلا (قوله وقبل العبادات كلها) فيدخل الزكاة والصوم فيكون من اطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليك) متعلق بحفظ وراض أما متعلقه براض فظاهر لان على نافي يعني عن كقول الشاعر اه اذا وضعت على بنقوشه وأما متعلقه بحفظ فلا يظهر الا يجعل على معنى الام وحفظه مسالفة حافظة أي حافظ لأن من الشيطان وسوسته أو من المضاررة الحسية والاعتورية (قوله أيها النبي) ملاحظ كما مضى التي صلى الله عليه وسلفا فاذن ملاحظ الروضه الشريفه (قوله نعمات احسانه) قال في المصباح النعمة العطية وقال في المختار بقول نعمت الرحمت وكان النعمة اسم العطية التي بها ارتاح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة وازدقت نعمات الاحسان من اضافة المتعلق بفتح الام لمتعلق بكسر الام (قوله المتزايدة) أي الاتخذه في الزيادة في كل وقت ونظير

وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع وله اخذ من كلام صاحب الطراز (قوله وبعد سلام امام) ولو بقي في مكانه بخلاف التشهد لانه يشهد بعد سلام امامه ان بني في مكانه أو تحول نحو لا يسيرا (قوله فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع) أي وقول المستحب بعد طائفة أي وقبل سورة بديل ما هنا وقد علمت ما فيه (قوله وفي الرفع من السجدة الثانية) لم تكن موجودة في الخطاب ولعل عدم ذكرها لكون محل مشغول بالتكبير مع التشهد فان كان يعقب السجدة الثانية تشهدوا بالتكبير اذا كان يعقبها قيام معبرا عن ركوع من اولها آخره الا ان كلام الخطاب ربما يفيد ما قاله ولا بأس بالدعاء في أدراك الصلاة كلها سوى الركوع فانه يكره الدعاء فيه (قوله لكن منه ما هو جائز) وهو ما قبل الركوع ومنه ما هو مندوب بخاص كرفع من الركوع فانه خاص بربنا ولا الحمد لان الحمد له طالب منه المندوب ما شئ كان كالسجود بين السجدين كذا في غير (أقول) كون الدعاء من مستوى الطرفين بعد ذلك لان الدعاء مع الصلاة فالظاهر أن ما وقع في كلامهم من كونهما أحوالاً إنما القصد أنهما دون فيه فلا ينافي السبب لانه مستوى الطرفين كما هو ظاهر الشارح أو يقال أنا لا اجتمع (٣٩٠) حيث كونه في هذا الموضع فلا ينافي أنه في ذاته مندوب وقول عبد مندوب بخاص

وبعد سلام امام وتشهد أول (ش) يعني أنه يكره في هذه المواضع الدعاء كأنكر ما بالنسبة والتعذير في الفرض لكن قوه وأثناءها وانما صورته هو في الترض وأما في النفل لجائز تنص عليه سندو يفيد كلام التوضيح والتماس في شرح الجلاب قاله الخطاب وما عدا هذه المواضع الخفية لا يكره الدعاء فيه فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع ولا بعد الرفع منه وقبل السجود ولا في السجود ولا بين السجدين (ص) لا بين سجدة (ش) أي فلا يكره للطائفتين سجدة واحدة والحكم أنه مستحب كسجدة واحدة بعد التشهد الآخر ولولا المزايا لغيرها ليشمل الدعاء بين السجدين وبعد القراءة وقبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع وفي السجود وفي الرفع من السجدة الثانية لكان أحسن أي أن الدعاء لا يكره في واحد من ذلك لكن منه ما هو جائز ومنه ما هو مستحب (ص) ودعا أحب وإن دنا (ش) أي وجبت جازا الدعاء على الشخص الملقى بما أحب مما هو ممكن من أمراً أو دنياً كنسوة زرقوز وجه حسنة وقلنا لم يلزمه احتراز من الممتنع شرعاً أو عادة فانه يحرم الدعاء بذلك (ص) وسعى من أحب (ش) أي وللصلى أن يسعى من أحب الدعاء أو عله فقد دعا على الصلاة والسلام للولدين بالمعصية وسماه وقال بعد رفعه من الركوع غفر الله لهما وأسلم مسأله الله ودعا على آخر فقال وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بني الحنظلة والعن رجلان ودعا لهما ثم سجد كالصحيح مسلم (ص) ولولا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل (ش) هذا انما قاله لغائب أو حاضر بقصد مكالته والابتلاء بصلاته كافي شرح الشيخ مسلم (ص) وكره سجود على ثوب لا يصير وتره كحسن (ش) أي وكره تغيير سر أو برد أو خشونة أرض على مسلك مسجل ولو امرأة السجود بالجهة والكفان تبع لها على ثوب متصل عنه من قطن ونحوه من كل ما فيه رقاصة مما تشبه الأرض كصبر السامان ونحوها بخلاف السجود على الحصى الخفاف أو الأديم ونحوه

أي هو ربنا ولا الحمد كذا في صحيح ذا كراما يفيد وفي شرح الجلاب ما ظاهره العموم (قوله مما هو ممكن) أي عادية شرعاً بليل ما بعد (قوله فانه يحرم الدعاء بذلك) أي بالمتنع شرعاً أو عادة الأولى فيما إذا كان معتاداً في رعب وانظر هل تبطل الصلاة مطلقاً أو بالمتنع شرعاً أو عادة اه (أقول) والظاهر صحة الصلاة مطلقاً سواء كان معتاداً على الجميع بين الصدين أو عادة أو شرعاً (قوله غفر الله) قبيلة وكذا أسلم وقوله أسأله الله المسألة المتأثرة أي لم يلحق الله بهما مكرها (قوله عصية) يضم العيين قبيلة (قوله لسان) يفتح الهمزة قبيلة (قوله رعلان) بكسر الراء والنون وقيل يفتح النون وفي رواية ذكرها مسلم عن أنس بن مالك قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صاحباً دعوا على رجل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله في ذلك الروايتين فلا تصرح بدعائه على عصية وعجابه الشارح ليس فيها تصرح بدعائه على عصية إلا أنه قد يقال ان الاخبار عنهما بالعصيان يتضمن الدعاء عليها وفيه بعد (نسخه) يجوز الدعاء على الظالم بعزله كل ظالم أوله وبقوله الأولى عدم الدعاء على من لم يرم ظلمه فان عملاً الأولى الدعاء وينهى عن الدعاء عليه ذهاباً أو لادماً أو له أو بالوقوف في معصية لان ارادة المعصية معصية أو مجزئات تحصل فوق ما يستحقه وفي سبوا الخطاب بسوا الحاجة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المتع خلافاً لربي (قوله وتره كحسن) أي ان الأولى بخلافه أي لما في تركه من التواضع ومن هنا يعلم أن الملكية يفرق بين المكر ومخلاف الأولى (قوله والكفان تبع لها) أفرد لا مصدر فلا يقال ان الأولى تابعتها ومقتضى التبعية أنها لا تبطل باليدن كراهة استقلالها بمسجد على الأرض بحيث هو دون عبادة لا كراهة وظاهر لنقل الكراهة وأما اذا كان متصلاً فسبأ في قوفه وطرف كره (قوله مما تشبه الأرض) قصور بل كل ما فيه رقاصة أي تنم من كان أوصوف أو نحو ذلك كذلك (قوله كصبر السامان) كذا في نسخة أي السمر المر وف (قوله أو الأديم) كذا في نسخة يعني الجلد والذي في شب الدوم وقد شيخنا بعد الله فقال لهما أولى لان الأديم أولى في الكراهة من غيره وتأمله (قوله ونحوه)

أي حكايا لم يمد لفرش عصفق صف أول والام يكره كل من الواقتا ومن ربيع وقفه أو من أجنبي وقفه لفرش نصف أول
 للزوم وقفه إن جاز أو كره لأن التراجع على الصف الأول مطلوب وبهم منه أن عاقر في غير الصف الأول يكره السجود عليه
 وأشعره قومه مسجداً ولو وقف وجلس عليه وسجد على غيره فلا كراهة (قوله ورفع أن وصباح) لا ينجي أن الرفع ليس فيه اتصال
 بالأرض بخلاف النصب فيه اتصال بحيث كان فيه اتصال فيكون سجوداً حقيقة فلا يرجع حيث ذكره وهذا إذا نوى الجلاء بل
 لا يرجع إلا إذا رفع حجر أبداً اتصال خلافاً لما في عب ولا يشترط في السجود ارتفاع أسفله على أعاليه خلافاً لما في ثمة يقال أيضاً أنه
 إذا كان رفعه بقصد السجود فلا يظهر فيه هذا إذا نوى بآتائه الأرض ولفظ المدونة وإن رفع شيئاً بقصد السجود كما هو مبيح كلامها
 وجهل فلا إعادة عليه وهذا التقيد انما هو للتمسك وقد ظهر عدم الثامه (قوله ليعز عن السجود) أو كان عامداً أو جاهلاً والذي حكه
 الشيخ أحمد عن بعض شيوخه الكراهة مع الصحة ولم يفسل بين جاهل وغيره والذي ارتضاها الشيخ سالم وغيره ونسبها للدونة صحة
 صلاته إن كان عامداً أو جاهلاً والذي ارتضاها عجي بطلان صلاة الصبح بفعل ذلك خطأ جاهلاً كان ذلك أو عامداً (قوله أي طاعات
 عامته) قصد الخس دليل قوله بعد وهذا كان قد راجع والطاقة التعصية المجتمعة من طيات كما هو معروف (قوله وإن كان)
 أي الكور كثيراً يقل وإن كان كثيراً الطابق لقوله قدر الطائفتين لشهره لما (٢٩١) إذا كان الطائفتان كسفتين ففيه إعادة ثم
 ظاهره إعادة أو ليس كذلك

بل المراد إعادة في الوقت والفرش
 أنهم مشدودة على الجهة والافتطال
 في ابن يونس وغيره إعادة في
 الوقت وصريح ذلك ثبت في كبره
 وقال ابن عرفة ابن حبيب ابن عبد
 الحكم إذا كان قدر الطائفتين وإن
 كان كثيراً أعاد في الوقت أنس
 أنه الأرض والحاصل أن ذلك
 فمستدعي الجهة وأما ما رزعا
 حقيق لصومها بالأرض فلا يجزئ
 قطعاً وقوله تفسير رأى إن كلام ابن
 حبيب تقيد بالدونة لا خلاف
 (قوله) وكذا يكره السجود على
 طرف الخ (أي) إلا لضرورة
 أو روى في كتاب ابن بشير يكره
 السجود باليمين في السجود إلا أن

فلا يكره لكن ترك السجود على ذلك أحسن (ص) ورفع موم يسجد عليه (ش) هذا معطوف
 على سجود أي وكره مسجد على ثوب ورفع أن وصباح موم ليعز عن السجود شيئاً إلى جهته
 يسجد عليه فإن فعل لم يعد وهذا إذا نوى بآتائه الأرض فإن نوى به ما رفعه دون الأرض لم يجز
 كما قاله الشيخ (ص) وسجد على كور عامته أو طرف كم ونقل حصاه من ظله لم يسجد
 وقراه ترك أو مسجد (ش) أي وكره لغيره أو برداً أيضاً السجود على كور أي طاعات علمته
 ولا إعادة عليه ابن حبيب هذا إذا كان قدر الطائفتين وإن كان كثيراً أعاد التوسيع هو تفسر
 وكذا يكره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فللرد بالكم شيء متصل بالمصلى وكذا
 يكره للمصلى في المسجد أن يتقل حصاه أو زابا من موضع ظل في المسجد لأجل السجود عليه
 في موضع تفسر وإذا دعا المصلى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا
 ذكره القرافي في الكوع أو التشهد أو السجود طهرت أن أقرأ القرآن أو كعاداً أو ساجداً فاما
 الركوع فمقطوعه الرب وأما السجود فاحتمد فيه بالعادة فمن أن يسجد لكم لأنهما حالتا
 نزل فخصا بالذكر فكمرا للجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد فالضمير في ما راجع
 للسجود أي وكره نقل الحصاه من موضع التقل لأجل السجود فالإمالة لتعليل لكن ما أدى
 للتفسير مكره سواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يوجبهم التحصن الآن يقال إن
 كراهة نقله لغير الصلاة مفهومة من كلامه بالآل (ص) ودعا خاص (ش) أي وكره أن
 يدعو المصلى بينما لا يدعو غيره في ركوع أو سجود لأن أسماءه تعالى كثيرة وسماها لواحد سمى

تدعو في ذلك ضرورة أو روى اه (قوله لتفخيره) أي إن الكراهة للتفخير فلم يثبت التفخير فلا كراهة (قوله فاما الركوع فمقطوعه الرب)
 أي التسبيح فهو سبحانه رب العظم وأما السجود فظاهر الحديث أنه لا يبع في السجود مع أنه يندب التسبيح فيه أيضاً والحاصل
 أنه يندب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فمقتن) أي مقتن (قوله لأنهما) تعليل لحذف أي وأما مطلب التعليل والتعظيم والتعظيم لهما
 حالتا دل وقوله فخصا بالذكر أي والمخلوق في الصلاة مختلف أو أو لم اعطفت (قوله فخصا بالذكر) تفرع على قوله حالتا دل أي والقرآن
 ينبغي رفعه حاسوباً وليس في الركوع والسجود ترفع له حاسوباً بالداخل على المقصود عليه أي أنها ما صنعت بالركوع لا يتجاوز إلى
 القرآن لأنهما حالتا دل والقرآن ينبغي رفعه والحاصل أن الذكر مناسب للذكر بخفض الحال والقرآن بالعكس (قوله فمكره) أي وصحت
 خست بالذكر حكم بكرهه بالجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكأنه قال حكم بكرهه بالجمع بين كلام الخالق والمخلوق فالتعظيم وهو يختلف ما قاله
 الحكم بمقتن يؤذن بعلمه ما أخذ الاشتقاق وكأنه قال حكم بكرهه بالجمع بين كلام الخالق والمخلوق فالتعظيم وهو يختلف ما قاله
 من أن العلم كون الركوع والسجود حالتا دل وكان الشارح لم يفت ذلك لا مفتح في الجلة (قوله لكن ما أدى للتفخير مكره) فإن لم
 يؤدى التفخير فلا كراهة كما هو مصرح به (قوله لتفخيره الصلاة) الحسن أن يقول لتفخيره السجود (قوله المصلى) بل وكره لتفخيره المصلى (قوله في)
 ركوع أو سجود) الأولى حذيفة كوي لا مفتح على دعاء (قوله لأن أسماءه كثيرة وسماها لواحد) بما علم أنه يكره أن يدعو بشيء

خاص أي كثر في مباحث الرزق والقيامات على الرزق وهكذا (أقول) إن كان المعنى شياً واحداً فقد ضاق بمجال الداعين لأن الاتساع إنما يكون إذا تعدد معناه أو أضاف الواقع أن معناه مختلفة لأن عالم ذات ثبت لها العلم وواجبات ثبت لها كثرة الهبة وهكذا والجواب إن المعنى أن مرجع معناه إلى ذات واحدة تنصف بصفات متعددة كالإتساع من حيث الصفات المتعددة فتدبر (قوله ليس) على كونه معنى نفسه تلك الأسماء الكثيرة (قوله بمجال الداعين) أي محل جولانهم أي محل دعائهم أي ما يدعون به من أممائه تعالى (قوله كالآلواب) أي فهي للداعين كالآلواب والطرق الموصلة للتقصود أي الآلواب الحسية (قوله إذ قد يكون بعضها أقرب من بعض) على الأقلية أي على ما هي نفسه تلك الأسماء الكثيرة لاجل الإتساع إذ قد يكون الخ في قولنا تكن كثيرة لا على الترتيب والظاهر أن يقول وقد يكون بعضها أقرب الخ (قوله بما في خاصيته) وإن لم يكن يحسن بذلك أو يعلمه أحديك وخلاصة أن خصوص المدعو به بخصوص الاسم الخلق بذلك المعنى والمنظورة خصوص ذلك المعنى فيستفيد خيل في المكروه ما لو كان يدعو بشي معين ولو بالاسم الجامع للصفات كلفظة الجلالة فلو لم يقف على الدعاء بشي معين فلا كراهة ولو بالاسم الجامع كأن يدعى بالآلهة أو رزقني بالله أو رزقني بالعلم وهكذا وحاصله أنه لا كراهة يدعون متعددة باسم الجلالة فقط أو بأسماء مناسبة وإن لم يكن لعامة الناس نعم التعظيم أفضل كما أنه دعاء أو قال لا ولعل كراهة الخاص الذي لا يدعو بغيره لم يكن متعلقة عاماً كعبادة النار من مع كفايته معاً فلا كراهة في ملازمة ذلك كما شاهدت عجب يدعو به اه (قوله لغتر في شأنه) أي شأن ذلك الاسم أي حاله أي خاصيته وقوله ضعيف في أحواله أي ذلك الاسم والمراد به خواصه فهو معنى ما قبله (قوله ويحتمل أن يكون المعنى الخ) وتناكد كراهته في حق الإمام أي يكره للإمام أن يخص نفسه وقد ورد في الحديث أن (٢٩٣) ذلك خيانة للمؤمن فله في الخلخلة ويحتمل الصورتين معاً (قوله دعائي

الصلوة الخ) مفهومه الجواز خارجاً وهو كذلك (قوله وأحرام) ظاهره أحرام الصلاة مع أنه تقدم أنه يشترط أن تكون تكسيرة الأحرام بالربسة وأنه باطل بالجمعة ففعل المسئلة ذات قولين فما هنا على قول وما تقدم على قبول ولذلك قال بعض الشراح وانظر هذا أي قول المصنف أو بجمعة لقاد مع ما في الأخيرة

بها نفسه ليس بمجال الداعين بها وتنتفع لهم أبواب الخيرات كالآلواب إذ قد يكون بعضها أقرب من بعض لاختلافها باختلاف أحوال الداعين فربما يصلح الداعية بعضها الشخص دون آخر لكونه خاصاً في خاصيته لا يصلح الدعاء لغتر في شأنه ضعيف في أحواله ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكره أن يخص نفسه بعموم المسلمين فإن الدعاء للعامة نفع (ص) أو بجمعة لقاد (ش) أي وكره كافي المدونة دعائي الصلاة وأحرام وحلف بجمعة لقاد على العربية ولو لا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة ومفهومه الجواز العاجز (ص) والتفات (ش) أي وكره للصلوات الثلاث خاصة لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كافي الحديث (ص) وتشبيك أصابع وفرقتها (ش) أي وكره في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشبيك أصابع ولا بأس به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشبيك الفرقة للأصابع ووقع في الخطاب ما يفيد أن مالكا وابن القاسم

اتفقا

عن الطراز من بطلان صلاته دعا أوسع وأكبر بالجمعة ولو غير فادروا لم يحكم فيه خلافاً اه ذكره الخطاب بهذا مما يشد وجود الاختلاف وجعل أحرام في عبارة المدونة على الخج وإن أمكن بعيد (قوله وحلف بجمعة) رأيت في بعض التنايد أنه لا ينقد المصنف إذا لم يكن بالعربية (أقول) وهو ظاهر ما في باب الميم والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في تكسية الأحرام بجمعة أنه متفق عليها بالصيغة العربية الواردت من عب (قوله ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة) ظاهره ولو في المسجد وليس كذلك فليقتد بغير المساجد في الكلام أيضاً بالجمعة في المساجد لمن كان قادراً على العربية انتهى عن رطانة الأطامس وقال أنها حث أي كبر وخديعة فإن ونس نهى عن اغماؤه في المساجد وقيل اغماؤه يحضر من لا يفهم لاهن من نتائج اثنين دون ثالث قال الفرقاء ونكر مخالفتهم لأنه لو سلمية الخلف اه (قوله التفات) ولو يجمع جسم حيث يقسم جلالاً إلى القلة بلا حاجة كما قال الشراح وأما التصحيف مما هو عليه في الجلاب لا بأس به وكذا ظاهر كلام صاحب الطراز لأن الخطاب قال والظاهر أن ذلك إنما هو للضرورة أو ما يضر ضرورة فهمون الالتفات الخ وإذا كان من الالتفات فهو بالنسبة أخف من العنق وفي العنق أخف من الصدر والصدر أخف من ثي البدن كله (قوله لاه اختلاس) أي استلاب كافي المختار أي أن الالتفات سلب أقوى فالسنة والتأمل لا كيدولا بد من تقدير مضاف أي ذو استلاب (قوله من صلاة العبد) أي خشوعاً أو كلاً أو أواباً من صلاة العبد والضعف في قوله لاه واقع موقع المصدر والتقدير لاه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كلاً أو خشوعاً ذلك الاختلاس فهو مصدره يؤكد (قوله ولا بأس به في غيرها) الظاهر أنه أراد به أنه ليس بمتكروه بل هو خلاف الأولى لما رأيت مما يفيد ذلك لمعنه من التناؤل بالنسبة للأمور لأنه صح في حديثي الدين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد كاذ كرم أن رسله لأن به قال إن هذا بيان للجواز فلا ينافي أنه خلاف الأولى (قوله وكذلك الفرقة) التشبيه تام أي في الكراهة في الصلوة خلاف الأولى في غيرها (قوله ووقع في الخطاب ما يفيد

ما لم يظن أنه يجزأ إلى أنه لا يدري فانه يحرم عليه وان كان يعتقد أنه لا يجزأ فذلك لكن وقع وزل وجرد بالطلاق والحرمة والتأخر أيضا أنه يحرم عليه اذا ظن أن الأخرى مطلقا تجزأ إلى أنه صار لا يدري كم صلى فالتعلق بشعر الصلاة كأن يفكر في تجهيز عيش والتعلق بالصلاة كأن يفكر في ارتكابه مطلقا هذا كله يظهر في واقع العلم (قوله) وكه يحسب ويجزأ وغيره) أي أو القرض أنه لا يتغير ركعتان أو ركبان الصلاة (قوله) كرمالات أن يصلي وفي فخرهم) أي حيث لا يتغيره أخرج حرف قراءة (قوله من يتبعه) أي جزأ (قوله) ومنهم من لا يتبعه) أي يتحقق عدم المنع من خشى تجنبه أي شك تجنبه أي ندبا وكره فعله وأما الذين يجب (قوله في حله الدونة) أي الحائكة بالكرامة (قوله على من يشوش عليه) أي بحيث يشك في ذلك وأما لو كان يتبعه تحققلما كره بل يحرم هذا هو المطابق لسباق الكلام والا فيمكن أن يقسم الشك من بحيث يتبع الكمال (٣٩٤) (قوله) بغير الجنس) أقول بل وبالجنس لما تقدم أن التار يظهر (قوله) موضع الفاء

أي قرب موضع الفاء وهو ما كان قبل الفاء يصدق الفاء (قوله) وتزويق قبله) ذهب أو غيره وكذا كتابة بالقلم وتزويق السجدة ذهب أو غيره لا تحسب شائبة وتخصصه فلا يكره بل يستحبان (قوله) اذا ساء الخ) ساء لفظ موضوع للدم ولازم في المكروه بل لو لم يكن فانه تجزؤه عن اللوم الشديد (قوله) لعدد الركنات) أي لعدد كم صلى ومن ذلك التعليل عند تكبيره صلاة الحائزة بأصابعه كأن يعتقد أصابعه تكبيرة الأحرار ثم يعتقد غيره عند التكبيرة الثانية لأجل معرفة العدد وهكذا (قوله) زواياه) أي أركانه (قوله) في الصلاة في المساجد المبنية بالمال الحرام مكروهة وكذلك الحوائط المبنية بالحرام مكروهة فالف في الأخيرة وقوله قولان أي بغير ترجيح (قوله) يعلم عاصيق التبادر يعلم الليل عاصيق والناس أن يقول ولم يعلم ذلك أي الذي هو بخصوص صلاة الفرض وكرهه القيام حراما بكونه بدل وأطلق الجميع

فظاهر كلام المؤلف أنه غير مكروه (ص) وحل شي بكم أوتم (ش) الباطل الظرفية أي ويكره أن يجعل في خشا وهو في صلاته فيها كرمالات أن يصلي وكه يحسب ويجزأ وغيره وفيها كرمات أن يصلي وفيه درهم أو دينار أو شيء من الأشياء ابن القاسم فإن فعل فلا إعادة قال سنن من الناس من يتبعه الدرهم بخارج الحرم ومنهم من لا يتبعه من خشى تجنبه ومثله للشيء في حله المدونة على من يشوش عليه دون غيره اه ويحل قول المدونة في الخبز على الخبز بغير جنس وأصل أشبه شيئا على وزن فعلاء كمرء كرهوا اجتماعهم زين بينهم ألفا فقلوا اللام وهي الهزئة الأولى في موضع الفاسقوا أو أشبهه على وزن فعلاء فهو وغيره منصرف لآل التائبين وان كان اسم جمع لا جعلائي (ص) وتزويق قبله (ش) أي وما يكره وتزويق قبله المصلي ثلاثه وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا ساء على قوم فزعموا مساجدهم (ص) وتجدد مصنفه لمصلي (ش) الضمير في غير راجع للعراب أو للسجدة المفهوم من السياق والضمير في راجع للعصف واللام يعني إلى أي يكره مجعل المصلي في المراب مصفا ليصلي إليه أي إلى جهته وان كان ذلك موضع فعلها بآيه وأما حكم القراءة في العصف في الصلاة فهو ما أشاره المؤلف في فصل ندب نقل بقوله وتقرر مصنف في فرض أو أثناء نقل لأوله (ص) وعث بليته أو غيرها (ش) أي يكره ذلك وليس من العثم تحويل خاتمه من أصبع آخر أصبعه كاعت خوف السهولان فعل ذلك لأصلاح الصلاة (ص) كسناه مصدغ غير ربع (ش) أي كأيكره منه مصدغ ربع لعدم تسوية الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه بالكرامة والحوال في كرم الصلاة بقولان ومثله غير الربع ما اذا كان ربعا لكن قبله في بعض زواياه فلو كان كبناء مسجد لم تستوفيه الصفوف لكان أمثل ولما قدم أن بعض فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاصا بصلاة الفرض دون غيرها وكان ذلك القيام مراتب وبل يعلم عاصيق عقد لفظ ترجع فقال

فصل في بيان حكم القيام وبه ومرتبتها (ص) يجب بفرض قيام المباشرة أو نحوه فيها أو قبل نداء كالتيمم (ش) يعني أنه يجب القيام لفرض كالفاتحة وقيام الهوى للركوع ولو للأموه وتكبيره الأحرار غير المسبوق في صلاة الفرض المباشرة وأراد ما فوق الواحد كما بين ذلك بمأني (قوله) ترجع) أي فصلا فصل يجب بفرض في المراتب ما تنوقف محصة فادحة الصلاة عليه فدخل في ذلك صلاة الصبح والباطنية (قوله) قيام) أي مستقل ببليل ما يأتي والتعتاذا علم يجوز حذفه ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال لأن القيام فرض مستقل ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال فأن يجزأها وقد رعبه ويجب عليه أن يأتيه وان قدر علمه واجب أن يأتي بها (قوله) وقيام الهوى للركوع) فيه إشارة إلى أن الفرض في كلام المصنف أعمر عاصيق لأنه فيما سبق خاص بفرضين وهما القيام لتكبيره الأحرار القيام لفاتحة وهذا أعمر منهما فاستلهمما ويشمل القيام لغيرهما كركوع فلا تكرار لهما فنقول ذلك وموطئة لقوله لا الشك في أن الأولى حذف قيام وهوى لأن الهوى لا اعتدال إلى أسفل وهو ركوع لاه الاختفاء (قوله في صلاة الفرض) إشارة إلى أن قول المصنف يجب بفرض ليس المراد في أي صلاة كانت فرضا أو تفل بل المراد يجب بفرض في صلاة الفرض وهذا اذا جلت الفرض في كلام المصنف على الأجزاء الفرضية أي التي تنوقف عليها صحة العبادة كالفاتحة

ولو كانت الصلاة نافذة كالمستفاد من شرح شب وهو الثاني أراد الشارح كائين من المحتمل أن يكون المصنف أراد بقوله بفرض العبادات المفروضة كالمواظبة على النجس والفرص المنذور أن تذوقه القيام والكفاي كالحاجة إلى القول بفرضه ما لا على منبها فينبذ القيام ولكن يحتاج للتفصيل وفي الفرض أي كنافعة لا السورة وهو الذي ذهب إليه عب (قوله نافذة) كذا اقتضاه ان فرحون لكن عمدا كما نحن مضاداً ما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالشفقة كما ظاهراً أن عبد السلام هو الرابع وهي غير خوف المرض أو زيادة تركه بعد وليس حصول الوخوة أو السقوط أو الانغماس المشقة الفادحة بل من المرض (قوله أو أكرامه) انظر الأكرام هنا يكون عذراً والظاهر أنه يخوف القتل فله عب والقي أو قول الظاهر أنه يخوف القتل أو الضرب المؤلم فله مثل المرض (قوله فلو عبر بالقدر) أي بأن يقول يصح بفرض قيامه القدرة (قوله كما في التيمم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف كالتميم معناه كالضرب الموجب للتميم وهو خوف المرض أو زيادة تركه وأما قوله بالسبب تفت وقال عجب يرجع لقوله أو خوفه ولقوله ضرراً فلا بد أن يكون الخوف مستنداً لخبار عارف إلى آخر ما تقدم (قوله جازر) الأولى أن يقول لماذا ترك بالأم التي التقوية أي سوا حصل الخوف للمرض أو زيادة تركه أو الانغماس أن أفراد المرض وظاهر الشارح (٢٩٥)

أن الباقي قول المصنف به السببية وقوله في الصلاة متعلق بقوله حصل الخ (قوله بغيره العادة) أي في نفسه أو في مقاربه في المزاج ومثل ذلك أخبار الطبيب العارف وقد يقال اعتبار الخوف على هذا الوجه بشق في الصلاة فمعتبر مطلق الخوف الحاصل كذا في عب (قوله وقوله) الام زائدة وهو معطوف على تقدم وقوله قيد الخ أي بقوله بفرض أي صلاة فرض أي ما عدا السورة (قوله يرجع قائماً) أي لما في الركوع من قيام (قوله في كل العبادة) فرضاً أو قلاً (قوله في الجملة) أي كالقيام لأنه لا يكون واجباً صلاة الفرض (قوله وهذا) أي قولنا

نافذة أو أكرامه فسقط حينئذ فلو عبر بالقدر فكان أشمل وكذا يسقط القيام لو خاف المصلي بالقيام ضرراً كخافاً أو مرضاً أو زيادة تركه أو خاف في التيمم سوا أو سوا حصل الخوف بما ذكره سبب القيام الصلاة أو قيل بدخوله فيها بغيره العادة وهذا الفرض في كلامه على النافذة وما معها أي في صلاة الفرض ولم يعمله على صلاة الفرض ثلاثاً يشعل غير المرافعة القيام صلاة الفرض يشعل القيام للسورة مع أن القيام لها سنة وقد يقال يمنع التيمم لو تقدم الحكم بالسببية لقيام السورة ولو لم يمنع قوة فله عجز عن نافذة قائماً جلس فيقيامه ما ناله وحينئذ فيفيد كلامه وجوب القيام بالركوع الذي لم يعلم حكمه في فرائض الصلاة يدل على وجوبه وقوله من ترك الركوع يرجع قائماً (ص) كخروج رجب (ش) هو راجع إلى المستثنى والمعنى أنه يجب بفرض قيام الانشئة أو خوف ضرراً أو ترك رجب بالقيام والامن من ذلك بالتعود فيقبل قاعدة أنه ابن عبد الحكم إذا حافظه على الشرط الواجب في كل العبادة أو من المحافظة على الركن الواجب في الجملة وهذا يسقط قول سند لم لا يصلي قائماً ويقتصر بخروج الزرع وبصير كالسلس فلا يترك الركن لأجله كالمرابن يصلي قائماً باده العورة (ص) ثم استدلالاً للجنب وحائض وله ما عدا بوقت (ش) هن معني المرتبة الثانية وهي القيام مستنداً عند العجز عن قيامه مستنداً لمحافظة على صورة الأصل ما أمكن ويستند لكل شيء من جماد وحيوان لا زوجة وأجنبية ولا جنب ممن محرم أو رجل أو حائض أو ناقض وإذا خاف واستند لهما أعاد الصلاة في الوقت إن وجد من يستند عليه غيرهما ولا إعادة لأن الاستناد

إذا لمحافظة الخ (قوله لم لا يصلي قائماً) ظاهر العادة أنه مجرد بحث من سدوق ك وشب وهو سند إلى أنه لا يجلس تقديراً على كل الشرط (قوله لا يترك الركن لأجله) نقول أنه ثمانية سلس بقدر على رفعه ولست أن أقول أنه لا يقدر على رفعه لأنه لا يقدر على رفعه إلا بالجلوس وهو متوجع منه شرعاً والممنوع شرعاً كالعدم حساً (قوله كالمرابن) الأولى أن يجعل تنظيراً قائماً بقوله ولأنه كالمرابن بجميع المحافظة على الركن وترك الشرط والجواب الفرق بين الشرطين فستر الصورة قبل غرض شرط والظاهر شرط قطعاً (قوله استناد) عطف على قيام مع مراعاة تحذوف ومضاف حل عليها الكلام أي قيام مستقل وهذا هو المحذوف ثم ذواته وهذا هو المضاف (قوله لكل شيء الخ) يشي إلى أن المخطوف عليه وهو كل شيء أي يستند لكل شيء من جماد لا جنب الخ ونسب أن المخطوف عليه بلا يجب أن يكون مختلفاً لما قبله لاد أخلافيه ويجاب بأنه بقدر صفة أي يستند لكل شيء يجوز الاستناد إليه ولا يقدر لايصبح فيه نافذة وله أعاد بوقت (قوله لا لزوجة وأمة الخ) هذا إذا تحقق حصول الذمة أو الاشتغال الذي تقتضيه الصلاة سوا وجدي غير من أم لا وإن لم يتحقق ذلك بل تحقق خلافه أو زود في ذلك فانه يستند اليه ويصلي ولا إعادة عليه وحده غير من أم لا والسرة يشعل الزوجية فإذا علمت ذلك فالأولى سنن في ذكر الزوجية لا موبد كره على حديثه بتفصيله للذكور (قوله أو حائض) أي محرم ما علم أن كلام الشارح قاصر على ما إذا كان المصلي رجلاً أو امرأة كان المصلي امرأة فتقول لا جنب من ذكر من مجازها أو امرأة اصطفاً أي من مجازها لم لا أو يخاص كنت (قوله أعاد الخ) أي بعد ما من الصلاة مع التكرار

(قوله يوقت) هو في العشاء من الضيق والاصفر في الظهرين (قوله وترجع) الواو الاستئناف وسعي المترجع مترجعا
 لانه جعل نفسه ارباعا الفخذان والساقان أي جعل نفسه ارباعا على الارض (قوله تحت ركبته اليسرى) أي أوتحت وتحت وركبه اليسرى
 أوتحت ساقه أو بين ساقه وورقه وكذا يقال في الطرف الاخر كنفا في بعض السراخ وما ذكره الشارح هو الاصل (قوله لان حكمه يعلم
 الخ) يقال وكذا حكم المترجع يعلم من خارج فلا يحسن أن الكاف داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله ويرفع كذلك)
 أي مترجعا (قوله بكسر الجيم) لان المراد الهيئة لا المرتبة فيكون بفتح الجيم (قوله استحياء) فيه نظرا لان الضمير في حال السجود منه
 لقول المصنف وسن على أطراف قدميه (٢٩٦) (قوله بأن ينثي رجله) تفسير لغيره لان هذا الاعتناء هو ما بين السجدين لا في حال

السجود (قوله في سجوده) متعلق
 ينثي لانه تفسير لغيره اذا أراد
 أن يسجد (قوله وبين سجده)
 معطوف على قوله اذا أراد أن يسجد
 (قوله وفي الرفع منها الخ) لم يتقدم
 ما يتعلق بالرفع من السجدة حتى
 يقول كذلك (قوله لا خصوصية لما بين
 السجدين الخ) أي بل يغير في حال
 التشهد وفي حال السجود والحاصل
 أنه يغير جلسته بين سجده وفي
 حال سجوده وتشهده لكن
 الاستحياء في جلوسه بين السجدين
 والتشهد والسنية في حال السجود
 (قوله وانما اقتصر الخ) يقال عليه انه
 قد علم حكم الجلوس بين السجدين
 والتشهد من قوله والجلوس كله
 فتدبر (قوله لجواز الاعتقاد) أراد
 بخلاف الأولى (قوله في الوقت
 الضروري الخ) لا يؤخذ على
 الإطلاق بل الضرور وفي العشاءين
 والفسر وبعض الضرور وفي
 الظهرين والاختيار يقط في
 العصر لانه بعيد في الظهرين
 للاصفرار (قوله تندب على
 أعين) قال القرافي كان ينبغي أن
 يقول كذلك أي مستقلا ثم
 مستندا لاجنب وحائض ولهما

عليهما حديثان واجب (ص) ثم جلوس كذلك (ش) أي ثم بعد العجز عن الاستناد يجب جلوس
 كذلك أي كالقيام بحالته وشبهه أحكامه مستقلا مستندا لاجنب وحائض ولهما أعلام
 بوقت وظاهر كلام المؤلف كابن شمس وابن الحاجب وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس
 مستقلا والذي ذكره غيره أن ترتبهما مستحب كذا كره ابن تايبي والشيخ زروق وهو الأرجح انظر
 المواق (ص) وترجع كالتمثل وغير جلسته بين سجده (ش) أي حيث قلنا على القرض
 حاله على أي حال فيسحب الترتيب كجلوس المتفضل فيخالف بين جلوسه فيجعل رجله اليمنى
 تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تغييره بالفعل وهم وجوب
 الترتيب قال كالتمثل لان المتفضل لا يجب عليه الترتيب لان حكمه يعلم من المذهب والاصل
 ظاهره لم يذكره في غير أمر معا ويركع كذلك واضعاه عليه على ركبته ويرفع كذلك ثم يغير جلسته
 بكسر الجيم استحياء أي هيئته اذا أراد أن يسجد بأن ينثي رجله اليسرى في سجوده وبين
 سجده وبفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع مترجعا للقراءة ثم يفسد في
 الركعة الثانية كإفعل في الأولى ويجلس للتشهد كجلوس القارئ اذا كل تشهد رجع مترجعا
 قبل التكبير الذي ينوي به القيام لثالثة كما أنه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما فترجعه
 بدل قيامه فقد ظهر لك أنه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلوس وانما اقتصر على
 التغيير بين السجدين لثلاثتهم أنه يجلس بينهم مترجعا أو ما تنصير في السجود فقد تقدم
 ما يفهم منه وهو سنة السجود على أطراف قدميه (ص) ولو سقط فأنزل زوال عباد بطلت
 والاكره (ش) يعني أن القادر على القيام أو الجلوس مستقلا اذا استند إلى شيء عسلا أو جهلا
 بحيث لو أنزل ما استند اليه سقط فإن صلاته تبطل ويجب عليه اعادتها من باب أولى لو سقط
 بالفعل وان استند هو وان ثلث الركعة تبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفالحة وأما قيام
 السورة فلا شيء عليه لان قيامه سنة لا شيء عليه في تركه كما قاله ابن تايبي ولو كان المفعول فيه
 الاستناد فلا شيء عليه لجواز الاعتماد فيها من غير عذر ولو كان الاستناد خفيفا بحيث لو
 أزيل المستند اليه لا يسقط صاحبه لم تبطل صلاته لكن بركه ذلك وبعد في الوقت الضروري
 (ص) ثم ندب على أي ثم أيسر ثم ظهر (ش) هذا عطف على قوله جلوس من قوله ثم جلوس
 أي أن من عجز عن الحالات الأربع وقدر على حالات الاستقامة الثلاث شدته بالدعاء
 بالصلاة على شقه الايمن ووجهه الى القبلة كما يفعله في سجده ثم على شقه الايسر فان لم يفعل
 المندوبين المذكورين جازة الصلاة على ظهره ورجلاه الى القبلة وانظر الكلام على عطف

أما بوقت والتدب من نصب على التقديم والأفاحد الحالات الثلاث واجب الايهته (قوله عطف على
 جلوس) فيه مسامحة بل المعطوف محذوف مع عطف محذوف والتقدير ثم اضطجاع وتندب على أي ثم أيسر ثم ظهر (قوله ثم على شقه
 الايسر) أي وجهه للقبلة والابطال (قوله جازة الصلاة على ظهره) لان الترتيب بين البطن وحالات الاضطجاع الثلاث واجب
 فظهر أن قول المصنف ظهر من عطف الجمل أي ثم جازة الصلاة على ظهره ما ذكره صلى على ظهره ولو جعل من عطف المفردات
 لاقتضى أن تقديم الظهر على البطن مشدود مع أنه واجب وانما صلى على البطن قائم يصلي ورأسه للقبلة كالساجد عكس الظهر اذا
 عجز عن صلاته على ظهره والابطال (تبيينه) قال عجم والحاصل أن صور الترتيب بين هذه الأمور عشر صور فصور الترتيب بين

القيام مستقلا بين كل واحد من الأربعة بعد ما رتبة والترتيب بين القيام مستقلا وبين كل واحد من الثلاثة بعد صوره ثلاث والترتيب بين الجلوس مستقلا والاثني بعد صوره اثنتان والترتيب بين الجلوس مستقلا وبين الاضطجاع صوره واحدة وكلها ماعدا الترتيب بين القيام مستقلا والجلوس مستقلا واجبا ما بينهما فحجب (قوله الاعن القيام) أي استعلا واستنادا (قوله أو ما للجلوس) أي وجوبه بأن يفعل بطلت حالته (قوله أو يوسى للجلوس) أي السجدة وهل يشترط نية أن هذا الإيماء للجلوس أو لا ركوع مثلا أو لا يشترط ذلك بل نية الصلاة المعنى أولا كذا هكذا انظر عجب خلافا لما عجب وسكت عن حال السجدة هل يوسى بها للارض إذا كان لا يقدري على الوقوف والارض ووضعها على الارض إذا كان يقدري على الوقوف أو لا يقدري على الوقوف أو لا يقدري على الوقوف وهو الموافق لما تقدم في حالة الإيماء للركوع (قوله مصطوف على لفظ واحد) أي سمع كونه الواو بمعنى أو والمصطوف مخذوف لأن التقدير أو هو مع الجلوس (قوله مسلط على المصطوف) فيكون المعنى والعابز (٢٩٧) عن كل شيء الاعن القيام مع الجلوس يوسى للجلوس أو ما عابز الاعن القيام مع الجلوس أو ما للجلوس

قوله ثم ظهر في الشرح الكبير (ص) أو ما عابز الاعن القيام مع الجلوس أو ما للجلوس (ش) يعني أن العابز عن جميع الاركان الاعن القيام فقادري عليه يفعل حالته كلها من قيام ويوسى للجلوس أخفض من الركوع فان قدر على القيام مع الجلوس أيضا أو ما لم يركع من قيام وبعد ذلك ركبه في أعماقه ويوسى للسجدة الأولى والثانية من جلوس ثم الاستثناء من متعلق عابز إذا المعنى أو ما عابز عن كل شيء الاعن القيام وحده فليس عابز عنه وقوله ومع الجلوس مصطوف على لفظ واحد المقدور لكن يلزم على هذا الاستثناء عن قوله أو ما الثاني لأن أو الأولى مسلط على المصطوف وان قدر شرط اتقى أي وان قدر عليه مع الجلوس أو ما للجلوس منه وأجاب بعض شيوخنا عن الاشكال المذكور بأن نكتة التصريح بقوله أو ما الثاني رفع إيمانه يوسى من قيام مطلقا كالأشارة التي رافق وحل الشارح غير معقول (ص) وهل يجب فيه الوضوء ويجزئ أن يصعد على أنفه أو يلائن (ش) ذكر المؤلف مستثنى في كل منهما أو يلائن الأولى هل يجب على من صلى إيمانه قيام أو جلوس أن يأتي منه بوسعه بحيث لا يبطئ زائدا عليه حتى يوقصر عن طاقته فسدت حالته وهو ظاهر ما رواه ابن شعبان في مختصره واستظهر أنه أقر بالأصل أو يكفي ما يسمى إيمانه المقدور على أكثره ولا يشترط أن يأتي بنهاية بوسعه وأخذه القنبي والمازني من الدونة المسئلة الثانية من يجبهته قر وحتمه من السجود فلا يصعد على أنفه أو يغاي يوسى كآله ابن القاسم في الدونة فان وقع ونزل وصعد على أنفه فقال أشهب يجزئ لانه زائد على الإيماء واختلف التأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كآله أشهب أم لا فقال بعضهم وحكام عن ابن القصار وهو خلاف قول أشهب وقال غيره من الأشياخ هو موافق لأشهب لأن الإيماء لا يختص بحد ينتهي إليه ولو غاب الموضع الأرض أجزاء فافترق بآلة لمس الأرض بالاف لا تؤزم أن الإيماء رخصة وتخفيف من ترك الرخصة وركب المشقة فانه يعتد بمافعل كتهم أيمه أجمع لهم لعذر فحصل الشقة واعتدل بالمافعة يجزئ والى هذا الخلاف وما قبله أشار تأويلين (ص) وهل يوسى سيده أو يضعه على الأرض وهو اختار كسر عمامته بسجود أو يلائن

للجلوس أو ما للجلوس (قوله اتقى) أي الاشكال (قوله إيمانه يوسى من قيام مطلقا) أي سواء عجز عن كل شيء الاعن القيام أو عجز عن كل شيء الاعن القيام والجلوس ثم انظر كيف يصح ذلك مع قوله للجلوس منه ونسقط أو ما الأول عليه ويكون المعنى والعباز عن كل شيء الاعن القيام وحده أي القيام مستقلا واستنادا أو هو مع الجلوس ويلائن الأول يوسى من قيام مطلقا والثاني يوسى للركوع من قيام وللجلوس من جلوس (قوله وحل الشارح غير معقول) أي لانه قال يرد العابز بإباحة الإيماء في كل حال لا عند العجز عن القيام فقط فانه لا بإباحة ذلك بل يصلى الصلاة جالسا ركوعها وصعودها اه (قوله) ويجزئ أي يناء على الوفاق أي أو لا يجزئ بناء على الخلاف اعتبارا بكلام ابن القاسم طاربا لكلام أشهب وجه بعضهم المعتمد (قوله

(٣٨ - خرشي اول) بحيث لا يبطئ زائدا أي لا يلائن بمساواة الإيماء للركوع لا يلائن في السجود وعدم تغيير أحد هما عن الآخر يوقصر عنه بطلت حالته إذا فعل ذلك عددا أو جهلا لا سهوا هكذا ينبغي كآله بعض الفضلاء (قوله أو يكفي ما يسمى إيمانه) ولا يجب أن يبدل ويصعد عليه فلا بد من تغيير الركوع عن السجود أي يبق في وسعه ما يحصل به تغيير أحد هما عن الآخر (قوله وسعه) أي طاقته (قوله كآله ابن القاسم) يجزئ من يجبهته قر وحتمه من السجود على طاقته ما مأمورا بالإيماء ولا يصعد على الألف (قوله ومن ترك الرخصة وركب المشقة) أي ترك كما لو في الجاهل تدخل تلك الصورة لانه هنا لا يصعد بجهته إلى الأرض وإعرا المنصف قال ولا يصعد على أنفه عند ابن القاسم وقال أشهب لا يجوز له أن يلائن (قوله وهل يوسى سيده الخ) لا ينبغي كآله الشارح أن ذلك أغا هو في حالة الجلوس أو ما لم يركع من قيام أو جلوس فانه في حالة الانحناء يدير كفيه وفي حالة الجلوس يضعهما على ركبتيه وهل ذلك واجب قال عجب وفي كلام الشارح اشترطه (قوله أو يضعهما) المناسب الأول (قوله كسر عمامته الخ) اشترط

الحصر ولم يشترط طهاره البقعة التي يوثى اليها لان السجود فرض قطعاً وطهاره البقعة قبل سنة وقيل واجبة على ما تقدم (قوله كما يفعل الساجد غير الموثى) اذا لم يأت في الفعل ولم يتزل ليجزم وقد أشارنا في مجع بقوله وقوله أو يضعهما على الأرض وحكمه حكم وضعهما في السجود بل يقدّر عليه كذا في بعض النماذج وفيه نظر فان المستفاد من كلامه أن الشارع لم يوجب له (قوله الآن يكون خفيفاً) أي الذي على جبهته المفهوم من سياق الكلام (قوله أو لا يوثى بهما في حال قيامه) أي بل يرسلهما إلى جانبه كما رأيت به بخط الشيوخ المارفين على مجع (قوله بل يضعهما على ركبتيه) انظر هل هو واجب عند ذلك القائل كما هو ظاهر اللفظ وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله العوامل الثلاث) أي (٢٩٨) التي هي يوثى ويضعهما وحصر وقول المصنف في قوله يوثى (قوله

أو لا يفعل باليد شيئاً) حاصله ان التأويل الثاني محذوف وأما قوله وهل يوثى بيديه فتبين ان أوما للسجود من قيام وقوله أو يضعهما فيما إذا أوما من جلوس وظهر من ذلك أن أوفي قوله أو يضعهما يعني الواو لانه لا معنى لاوفي ذلك الموضع ورد ذلك محضى تحت بأن التأويلين مفرضان فيمن يصلي جالساً أحدهما سجد كرويه وأنه ان كان يقدّر ان يسجد عليهما سجد والا أوما والثاني تأويل محذوف وهو أنه لا يفعل بهما شيئاً وكلامه ظاهر كما يعلم من الفصل (قوله وان سجد) أي وان جلس وسجد لا ينهض (قوله ثم جلس) أي استمر جالساً (قوله أنه اذا جلس) زاد شب وسجد فهو يشترط أن في العبارة اضماراً والتقدير وان جلس وسجد لا ينهض واقتصر شارحنا على ذكر وجلس ولم يذكر وسجد كإفعل شب ولعل السرفي تفسير سجد بيجلس ان ظاهر المصنف من كونه اذا سجد لا ينهض من السجود بل يستمر ساجداً غير مراد بالمراد بالسجود

(ش) ما ذكره المؤلف بين لاحت التاويلين فيمن يوثى للسجود وهو أن الموثى للسجود اذا أوماه من قيام أوما بيديه وان أوماه من جلوس وضعهما على الأرض كما يفعل الساجد غير الموثى وهذا هو المختار عندنا الخمي وبعض القرويين كما يجب عليه أن يرفع عمايته عن جبهته اتفاقاً كما يفعل الساجد غير الموثى والباطل صلاته الآن يكون خفيفاً كالطائفة والطائفتين فذكر فقط والتاويل الثاني مطوى تقديره أو لا يوثى بهما في حال قيامه ولا يضعهما على الأرض في حال جلوسه بل يضعهما على ركبتيه حيث أوما للسجود من جلوس لانهما تابعتان للجبهة في السجود وهي لم تحصد وهذا قول ابن تائغ وتاويل أي عران مع بعض القرويين وإلى ما ذكره وطوا ما أشار بقوله تأويلان اذا تقرر هذا علم ان محل التأويلين مسئلة الأعيان للسجود فقوله بسجود يتنازع العوامل الثلاث أي وهل يوثى مع ايمائه يظهر هو رأسه للسجود بيديه أيضاً اذا صلى قائماً يضعهما ان صلى جالساً على الأرض في ايمائه السجود ان قدر كما يحصر عمايته عن جبهته في ايمائه أي أو لا يفعل باليد شيئاً كما ذكرنا من ايماء قائماً ووضع لهما السائل يجعلهما على ركبتيه وقوله تأويلان راجع لما قبل التشبيه (ص) وان قدر على الكل وان سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس (ش) يعني ان المصلي اذا كان يقدر على جميع أركان الصلاة من قيام وقراءة وتوركوع وحصول ورفع رجليهما والجلوس الا أنه اذا جلس لا يقدر على التوضوء للقيام فانه يصلي الاول قائماً بركعة صلاته جالساً واليه مال الخمي والتونسي وابن يونس وقيل يصلي بركعة صلاته قائماً ايماء الا الأخيرة فانه يركع ويسجد فيها (ص) وان خضعه سجد وانتقل للأعلى (ش) أي وان خضع في الصلاة فعذو عن حالة عجز من اضطجاع أو جلوس أو ايماء انتقل وجوباً عن حاله تلك الأعلى منها من جلوس وقيام واتمام ولا يجوز له اتمه ما على الحالة الاولى وقيننا بقولنا في الصلاة ليخرج من خضع بعد اقل بعد كافي جماع عيسى (ص) وان عجز عن فاتحة فاعلم جلس (ش) يعني اذا عجز المصلي عن قراءة الفاتحة كلاً أو بعضاً في حال القيام ولا يعجز عن ذلك جالساً فانه يجلس ويقرأ الفاتحة بعد قيامه لكبره الاحرام وقدر ما يتيسر من الفاتحة وبأن عجز عنه منها جالساً على التورب وجوباً في كل ركعة وعلى القول بالساذ القائل وجوباً في ركعة يقوم بقدر ما يمكنه ويستطع منه مجزئاً في الأخيرة فيجلس ويأتى بأما القرآن أو بعضها واحترز بقوله فاتحة على عجز عن السور وتوحدتها فانه تركها يصلي قائماً ويركع اربعة الفاتحة

الجلوس الشاملة ولغيره من أحوال الجلوس (قوله انتقل وجوباً الخ) أي أو نداء قائماً الترتيب فيه وأخرى مندوب فالتاس للشارح أن زيد (قوله من جلوس) أي اذا كان يصلي مضطجعا وقوله أو قياماً اذا كان يصلي من جلوس وقوله أو اتعام أي اذا كان يصلي قائماً بالاعاءة ثم قدر على الركوع والسجود فبقي فيهما الهدامة الاتعام (قوله وان عجز عن فاتحة فاعلم جلس) وأما تكبيره الاحرام فمن قيام أي عجزاً ولو حدة أو غيرهما سجد على القيام من غير قراءة أو لم يقدر عليه أيضاً ومن مثل المصنف من عجز عنها جالساً وقدر عليها مضطجعا فانه يضطجع ويدخل في كلام المصنف من لم يكن حافظاً لهما يقدر على قراءتها في مصحف جالساً (قوله يأتى بأما القرآن أو بعضها الخ) المناسب لقوله يقوم بقدر ما يمكنه أن يقول فيجلس ويأتى ببعضها وذلك لان لا ياتى بالكل لا يكون الا اذا لم يقدر على شيء منها وهو قائم

(قوله بطرف) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا و جمعا قال الله تعالى لا يرثها لهم طرفهم (قوله انه في المختار) قوله (قوله) أي رجل أو رأس (أقول) في هذا التعميم نظر هذا ليس محل وقف وذلك لان المسئلة الثانية انما هي للمازري وقد قصرها على الطرف والحاجب ونصفه في شرح التلخيص اذ لم يقطع المر بوضوح أن يوجب رأسه كروك والوجود يقتضي المذهب فاما بطرفه لانه يوجب يوجب ويوجب يكون مصليا مع النية اه (قوله وذلك) أي قوله وهو أحوط يتضمن ان لا ينسب ان قوله وهو أحوط يقتضي ان مقتضى المذهب الوجوب بل ساقط ان ان يشترط بالبحر عن دليل يقتضيه وحسب اقر بذلك فلا مقتضى في المذهب (قوله وقطع ان بشرى في الثانية عذبه الشافعي) أي قاطعا بالحكم بما في المذهب وانما الشافعي (قوله وبه سقط) حاصله انه يقول ان المازري تكلم على الذي يقدر على الاعمال بطرف أو حاجب مع النية ولم يصرح بنفي وجوده في المذهب لعله بل مقتضى المذهب الوجوب وان بشرى صرح بأن القادر على الاعمال بطرف أو حاجب أو غيره لا خلاف أي في المذهب انه يصل ويوجب وانما في النص عن العارفين جميع ذلك سوى النية بالقلب ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب بل اقر بالبحر عن (٣٩٩) دليل يقتضي ذلك حيث كان كل منهما تكلم على مسئلة وجوابها باختلاف

على مسئلة وجوابها باختلاف فكيف ينسب كلا من المسئلتين لكل من الشيعين هذا ما عترض به ابن غازي والجواب عنهم وبينهم الاول ان السند عن كلاً من المازري وابن بشرى قال لاص ومقتضى المذهب الوجوب ونعم في القول فتقول هو اعم من الصراحة والضمنية واعتراضك بان غازي ناظر الى القول صراحة الثاني ان في الكلام لفا ونشرا مشوشا الا ان الجواب الاول اولى من الجواب الثاني لما فيه من زيادة الفائدة فاذا علمت ذلك فقولوه وبه أي بما ذكر من الجوابين (قوله بالنظر للقاتل والمقول) القائل هو المازري وغيره والمقول هو الذي لاص الخ فلا يصح راجع لقوله وغيره ومقتضى المذهب الوجوب راجع لقوله فقال (قوله) ومربا أي ومربا بالنظر لتصوير

وأخرى ما عارض عن طوال السورة (ص) وان لم يقدر الاعلى نية اومع اعيا بطرف فقال وغيره لاص ومقتضى المذهب الوجوب (ش) يعني ان المصلي اذا لم يقدر على شيء من الاقوال والافعال الاعلى نية أو قدر عليها في الصلاة مع الاعيا بطرف أو بدأ وغيره هل من سائر الاعضاء فقال ابن بشرى في الاولى لاص وأوجب الشافعي القصد في الصلاة وهو أحوط وذلك يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب عندئذ وقال المازري في الثانية مقتضى المذهب الوجوب وذلك يتضمن لاص وقطع ابن بشرى في الثانية عذبه الشافعي كما عديم الخلاف فيه وللمازري أن لا ينسب له ذلك فقولوه فقال وغيره لاص راجع للستين أي فقال كل واحد منهما في مسئلته لاص ومقتضى المذهب الوجوب بل لكن ابن بشرى قال في مسئلته لاص صريحاً ومقتضى المذهب الوجوب نعمنا والمازري قال في مسئلته لاص نعمنا ومقتضى المذهب الوجوب صريحاً وهذا أولى من جعله لغوا ونشرا مشوشاً وبه سقط اعتراض ابن غازي وغيره على المؤلف أي لغوا ونشرا مشوشاً بالنظر للقاتل والمقول ومربا بالنظر لتصوير والمقول والمراد بغيره هو ابن بشرى (ص) ويا زقذح عن أي جالس لا استقلال فيه أبداً (ش) يريد ان اخرج المأمون العين لوجع صداع ونحوه علم انه يؤدي الى الجلس جاز بلا خلاف وفي جواز له لعوده بصار فقط وصلاته كذلك ومنعه وجوب قيامه وان عذبت عنه روايتا ابن وهب وابن القاسم وأما ان علم انه يؤدي الى الاستلقاء امتنع وان فعل وصلى أعاد أبداً وظاهره طال زمنه أو قل وعلمه بعضهم يتردد النصح وأوجب بان المشاهدة حصوله وجوزة أشبه التوسى وهو الاشبه كوازا لتدأوى فيصور الانتقال الى الاضطجاع كما يجوز بالفصد الانتقال من الفصل الى موضع الغرض وما يليه مما لا بد من رباطه ابن باجى وبه الفتوى باقر بقية وجهه عن الحاجب واليه أشار بقوله (وهصح عذره أيضاً) كعذر الجالس وفرق في رواية ابن حبيب بين اضطجاعه وما نحوه فيجوز أو أربعين وما نحوه فلا (ص) ولربما

الذي هو قوله وان لم يقدر الاعلى نية اومع اعيا بطرف وقد عرفت المقول (قوله ويا زقذح عن) أي اخرج ما من العين لعوده البصر ولا خصوصية للعين بل مداولة لتأخر الجسد كذلك (قوله وفي جواز له لعوده بصار) الاولى حمل المصنف على هذه الصورة وهي التقدير للإسراع في التقدح للمذهب اجمع جاز بلا خلاف ولو أدى الاستلقاء هذه المأبى فله الخطأ جملة الله تعالى والباطل والبرزى (قوله) وصلاته كذلك أي جالساً (قوله روايتا ابن وهب الخ) لف ونشر مرتب فان وهب راجع لقوله وفي جواز له وابن القاسم راجع لقوله ومنعه (قوله يتردد النصح) أي التمتع أي لم يقطع حصول التمتع (قوله وأوجب) جواب للمتن (قوله كعذر الجالس) في العبارة تحذف لفظة أي والتقدير أي كعذر الجالس فهو بيان لعنى أيضاً (قوله وفرق الخ) كالجرح بين القولين (قوله ونحوها) لا يخفى انه اذا كان المراد بالنحو الزندقة فانه يتبين وان أرادها ما كان أقل فتظهر فائدة ولا يخفى ما في الاتباع بين اليوم ونحوه والثلاثين في يعلم حكمه ويمكن أن يقال أراد بنحو اليوم الاثني عشر فأقل وأراد بنحو الاربعين ما زاد على ذلك وحرر (قوله ولا يرض) متعلق بمعذوف يدل عليه ما تقدمه والتقدير ويحوز لربما ولا يلزم على الام العلة لكن يشترط في المفروض على الجس أن لا يكون قطعة من ثوب الفضلى وأن

يكون كشيء لكن تقدم في قوله وأثبت أسفل فعل لعلها ما يقتضي العصة فيما إذا كان المرفوض قطعة من ثوب المصلي وقدم اليه
 ثم بعض شيوخنا في شرح الرسالة (قوله كالصحيح على الأرجح) أي الأتمه مكره لان المطلوب من الصحيح تنظيف ثيابه وسباحتها عن
 النجاسة وبه ومكانه مقابل الأرجح أنه لا يجوز للصحيح لانه يصير محر كالثوب للنجاسة (قوله على فراش نجس) أي أو أرض متنجسة
 (قوله لانه أشد مكره الخ) هذا إذا وجد كناية يصل فيه غير المرفوض بالحرق وأما ان لم يجد سواء صار على ضرره فيجوز بالستر عند
 القدرة عليه ومن غير الستر عند العجز عنه (قوله أي يجوز للتنفل) المراد خلاف الأولى والأفضل القيام إلا في السنة فان الجلوس
 فيه مكره كذا في عرج وظاهره لا فرق بين الوتر وغيره يوافق ما نقل عن ابن عبد السلام (قوله مع قدرته على القيام) أي والاستناد إلى
 وقوفه والتنفل جلوساً وأولى عكسه لانه انتقال إلى أعلى وظاهر كلامهم أنه يجوز في التناهل تكرار القيام والجلوس وهما يقيدهما إذا
 لم يكن من الأفعال الكثيرة أم لا لأن هذا مشرو ع فيها واستظهر بعض وقال بعض شيوخنا ينبغي ما يخرج إلى حد اللعب (قوله بان
 نذر ذلك بالانظ) بان قال نذري صلاة ركعتين من قيام فله يجب عليه القيام وأما ان قال نذري على صلاة ركعتين من غير أن تنطق
 بقيام فله لا يجب القيام وتبرأ منه بقوله لا يصح عدم الأتم والأفضل الفعل من قيام لا بد من أن صلاة الجلوس في التنفل على
 النصف من صلاة القائم (قوله وأما مائة ذك) أي نسبة النفل فلما فلا تكن في وجوب القيام إلا إذا نذر بالخصوص كقوله على صلاة
 ركعتين من قيام (قوله ولا يجوز أن تنفل (٣٠٠) مضطجعا) بل لا تصح في هذه الحالة كذا في بعض الشيوخ رحمه الله تعالى

ستر تجس بطاهر لصلى كالصحيح على الأرجح (ش) يعني أنه يجوز للربض وكذا الصحيح أن
 يصل على فراش نجس إذا بسط عليه ثوب طاهر كشيء وأما الحر فلا يجوز الجلوس عليه
 ولو ستر بكثان أو قطن لانه أشد مكره من النجس لكن هذا يخالف للمع من أن الحر يركع
 على النجس وقد يقال ما هناك في حال الضرورة وما هناك حال عدمها (ص) ولتنفل جلوساً
 ولو في أثناءها أن يدخل على الأتم لا مضطجعا وإن أوى (ش) أي ويجوز للتنفل الجلوس
 مع القدرة على القيام ولو في أثناء الصلاة كالوصل ركعة قائماً أو إذا ن جلس في الثانية أن
 لم يدخل أولاً لم يتم القيام بان نذر ذلك حافظ وأما نسبة ذلك فلا تكن كها هو المرتضى وإن
 خالف وأتم ما يبعد أن التزام الأتم لا يتبطل صلته كذا ينبغي ولا يجوز أن
 يتنفل مضطجعا مع القدرة على ما قوفه أو تدخل على ذلك أولاً أو تبدأ التناهل به ويجوز
 للربض • والمفروض من الكلام على فرائض الصلوات ما يتعلق به شرع قصداً في الكلام
 على حكم قضاء الصلوات الفائتة وترتيبها في نفسها ومع غيرها وبأن كيفية ما يفعل عند الشك
 في الاتيان بها أو في غيرها أو في ترتيبها واختر به الكلام في بيان حكم ترتيبها الحاضرين فقال
 مشير الحكم العلم بقوله
 فصل وجب قضاء فاتتة مطلقاً (ش) يعني ان الصلاة الفائتة يجب على المكلف
 قضاؤها فوراً سواء أتركها أم لا أو سهاها أو ساءلها في بيان ذلك السلام أو الحرب والمؤلف

(قوله وما يتعلق بها) أي بشرائض
 الصلاة أي من سنن ومستحبات
 وغير ذلك (قوله شرع قصداً الخ)
 فيه اشارت إلى ان هناك شيئاً شرع
 فيه غير مقصود وهو ما اشارت
 بقوله بعد واختر به الكلام الخ
 (قوله عند الشك في الاتيان بها
 الخ) لا يعني ان المصنف والشارح
 لم يتكلموا على ذلك ونحن ننبه
 فنقول ان الشخص إذا تحقق
 أو ظن صلاة عليه فصلى عليه
 أن يأتي بها ولو في وقت النهي وأما
 عند الشك فيتوقف وقت النهي
 وجوب باقي المهرم وبها في المكره
 ويقعده فيما عداهما لكن بشرط
 أن يستدل لعلامة لا مجرد

الوهم (قوله أو في ترتيبها الخ) لا يعني ان الذي شك في ترتيبها ان كانت معينة
 فقد تكلم عليها المصنف وان لم تكن معينة فلم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح ونبينا ان شاء الله تعالى (قوله) أي يسببه أي
 بسبب الكلام على قضاء الصلاة الفائتة الكلام الخ (أقول) وما المانع من أن يكون هذا مقصوداً لابتداء ما ينافي ذلك كون المصنف
 صدر الباب ببيان حكم الفرائض لكون الكلام فيها أكثر ثم بعد ذلك وجدت ابن الحاجب انما عاهد هذا الفصل للفوائض ولم يذكر
 مسئلة الحاضرين ثم ذكرها المصنف في شرحه عليه فكان الشارح لاحظاً معصداً بن الحاجب فجعل الباب مقصوداً للدون
 الحاضرين في أن قال ولم يفسد ابن الحاجب الأمرين معا (قوله الحكم العام) هو المشاركة بقوله ويجب الخ أن ظاهره سواء كانت
 كثيرة أو قليلة علم ترتيبها من الأخرى أم لا كن معها حاضر أم لا لا غير ذلك فصل قضاء الفوائض (قوله فائتة) أي بحقيقة
 الفوات أو ظنوناً أو مشكوكه وأما الوهم والتجور العلى فلا كما ذابغ الصبي وبه هم أو جواز أن عليه صلاة كما ذكرها الخطاب
 (قوله فوراً) أي ولا يجوز أن يؤخر الاعتذار ما يحتاج اليه من معاشه قال أبو الحسن انظر هل درس العلم من ذلك أم لا مراده العلم
 غير المعنى وأما المعنى فيقدم مطلقاً كذا في الترمذي وشراف القرطبي وغيره فمما ينظر أن يوجد ما يلحق بقضي في كل يوم وسبب أن يكون
 مقرطاً اليوم فلا إلا أن لا يقدر إلا عليه ومن ذلك من يصل مع كل صلاة صلاة التظاهر ان من هلهم بفعله لم يكن مقرطاً إلى مع

الاشتغال بالحاجة أي أنه مع الاشتغال بالحاجة أقل ما يقضى كل يوم من زمان وأما عند علمه فيجب قضاء المحذور ولا يجوز تأجيله إلى غيره الفوائت الأصغر يومه والشفع والوتر لا غيره كالترابيع فإن فعل الأمر من حيث كونه طاعة وانهم من حيث التأخير (قوله سواء تركها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف مطلقاً راجع لقوله فائتة يصير رجوعه أيضاً للقضاء أي قضاء غيره مقدس وقتاً ولكن يستثنى المشكوكه (قوله ومع ذلك) أي وقد تولا بأن الجزء إلا لا كرمولاً في باقي النهار يتنبدل في اليقين فإن زال الأكرام قبل خروج الوقت أعاد استحباباً ما دام الوقت فإن خرج الوقت فلا داعية وتأنزال في الصلاة بطلت لأنزال الأكرام كذا ذكر (قوله شرط) صفة لموصوف مخفوف أي وجوباً بشرط طوعاً أو بغيره حالاً من ترتيب ولا ينبغي أنه يشمل ما زاد انقضاء الوقت عن قطعه ما يجب حصار ما يبع منه فعل الأولى فقط وينبغي أن يقال الترتيب واجب غير شرط (٣٠١) (قوله على المعروف) راجع لقوله أو في الأثناء

الاول وقتاً تقضى على وجوب ترتيب
الماضتين وانما خلف أعاد
الثانية بلا خلاف ومقابل المعروف
ما قاله الشيخ جدد الزماني أنه
لو ذكر الظهر في عصر يومه فإن
فيه التفصيل إلا في فملاؤك كرم
يسير الفوائت في حاضرة (قوله
ووجب مع ذلك لشرطاً) لا ينبغي
أن هذا من تعارض وقتين وقت
الفائتة الذي هو وزن تذكرها
ووقت الحاضرة فلما تعارض الوقتان
قدم وقت المتقدم على وقت
الحاضرة (قوله أعاد الحاضرة
استحباً بعد إتيانها) ولو مفرغاً
أوعدها بعد وتران الأعادة
المذكورة ليست لفصل الجماعة
(قوله ينبغي أن كل الخ) وقد
حصل الخلط في صلاة الإمام فليكن
في صلاة المأموم (قوله وهنا
لا خلط في صلاة المأموم) أصل
الصلاة على السلي في صلاة الإمام
بالنظر إلى الخلط في الصلاة نفسها
وهنا الصلاة نفسها لا الخلط فيها
إله فزاد التارخ ما ترى وهو

تكلم على أربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحواضر والفوائت في أنفسها وترتيب
الفوائت مع الحواضر فأشار إلى الأخير بقوله ويسيرها مع حاضرة وإلى ما قبله بقوله والفوائت
في أنفسها وإلى ما قبله بقوله ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطاً (ش) أي وجب مع ذلك ترتيباً ما أدى إلى الاشتغال
المعروف ترتيب الحاضرتين كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فقدم الظهر على العصر
والمغرب على العشاء فلو بدأ بالأخيرة ناساً الأولى أعاد الأخيرة مادام الوقت بعد أن يصلى
الأولى فلا يبدأ بالأخيرة وهو متذكر كالأولى أو جاهل بالحكم أعاد الأخيرة أي بعد أن يصلى الأولى
(ص) والفوائت في أنفسها (ش) عطف على حاضرتين فتبين أن ترتيباً لا يوجب مع
ذلك ترتيب الفوائت كترت وقتاً حتمية وأختلفت في أنفسها لكن ليس بشرط فلا يلزم من
عدمه العدم فلا يصحدها أصلاً ولا يفتونكس ولو عايد الأوقات فترجح وقتها (ص)
ويسيرها مع حاضرتين شرطاً وهل أربع أو خمس خلاف (ش) هو أيضاً مجرور وعطف
على ما عطف عليه معاقلة أي وجب مع ذلك لشرطاً أيضاً ترتيب يسير الفوائت أصلاً وبقا
إذا اجتمع مع الحاضرة فقدم عليها وان خرج وقتها على مذهب المدونة واختلف في أكثر اليسير
هل أربع صلوات وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة وأخمس صلوات وهو قول
الما قبل وقدمه ابن الحاجب وشهر جماعة منهم المازري وتتبدل البداة بالحاضرة مع الفوائت
الكثيرة لأن نصف فوائت الوقت والأوجب (ص) فإن خالف ولو عايد أعاد وقت الضرو ودون
أعادتها مأمومه خلاف (ش) وهذا راجع لقوله ويسيرها مع حاضرة الخ أي فإن خالف ولو عايد
وقدم الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة واستحباً بعد إتيانها يسير الفوائت بالوقت
الضرو ونرى المذكور فيه رخصة بسجدتها فكثر وهو الغروب في الظهر والعصر في العشاءين
والطلوع في الصبح كالأخالف ناسياً في الحاضرتين وهل يصليها مأموم الإمام المعيد وشهره ابن
يزيد رتبته على أن كل خلط في صلاة الإمام خلط في صلاة المأموم ولا أعاد على مأمومه وهو
الذي يرجع إليه ما لا يقله ابن القاسم واختاره القسبي وطائفة بناء على أن الأعادة تلتل في
الصلاة نفسها وهنا لا خلط في صلاة المأموم وانما هو في صلاة الإمام لأنه هو الذي عليه السير
المقدم عليه الحاضرة والراجح منهما الأعادة (ص) وإن ذكر اليسير في صلاة لوجه قطع فذ

مضمر وحاصل كلام السالطي أن الأعادة تلتل في الصلاة نفسها أي لم تكن اختل منها شرط وهما يحصل منها شيء لأنها مستوفية
الشروط والأركان فقوله لا شارح وانما هو في صلاة الإمام لا يصح (قوله والراجح منهما الأعادة) ضعيف بل الراجح كإقراره الأشياخ
واعتمدوا عدم الأعادة (تنبيه) انما جرى خلاف في إعادة المأموم وجزموا بالاعتناء بموم السلي بالصلاة حيث بعد لأن الخلط الذي
يحصل بالصلاة بالاعتناء أشد من الخلط الحاصل بترك الترتيب (قوله في صلاة) أي فرض أو قبل ما عدا الحائز فإنه لا يلحق به بعد
ولا كسوف ولا استنسية كما هو ظاهر كلامهم (قوله ولو جع) كان الأولى حذفها لأن الفضل لا تنصو ربه جمعة أو يأتي به بعده وأمام
ومأمومه الأولى أولى لاستقامتها عن غيرها (قوله قطع فذ) وجوباً وهو ظاهر المذهب قاله في التوضيح وذكر أن القول بالاستحباب

(قوله وشفع ان ترك) أي استصحابا كما يفيد أو بالحسن أو وجوبا كما هو مقتضى كلام بعض الشراح وهذا الحكم عام في الصحيح والجمعة وصلاة العصر كغيره على قول ضعيف ومقابله قولنا الانعامور بجهان عرقه والقطع وهو ما اعتقده الشيخ عبد الرحمن (توسيعه) محل كونه يشفع ان تركه مقيد بما اذا لم يخش خروج وقت المذكورة فبصر الشفع وتعين القطع كل الوقت ضرورا كما اذا ذكر التظهر في العصر وقد بقي للفرق وبركة أو اختيارا يتصور في جمع التقديم كما اذا حصل العصر في وقت الظهور المختار ثم تذكّر التظهر فانه يقطع العصر ويصل التظهر خشية خروج (٣٠٣) الوقت (قوله لا مؤتم) أي فلا يقطع الا أنه بعد ما ظهر امامادام الوقت (قوله

ولو جمعة) قال هارم بر يادته يتعادى مع امامه وبعدهما ظهرا وهو المذهب وقال أشهب ان علمنا انه اذا قطع وصل التمسية أدرك ركعتين الجمعة قطع والأحدى ولا يبعد ظهرا اه وفي شب خلافه ونصه وان لم يؤتم ذلك تخادى مع الامام وأطاد ظهرا أربعا على ما نقله ابن يونس عنه أي عن أشهب ومقاد هذا كله ان قوله ولو جمعة راجع للأمرور وفي بعض الشراح أنه مبالغة في جمع ما تقدم من قطع الامام ومأمومه وتعادى الأمرور (قوله ولا يتخلف الامام على المشهور) ومقابله أنه يستتلف وهو رواية أشهب (وقوله وأما المأموم فيتعادى) وهو مسلم قصده ذكر الموافق أنه يتعادى أيضا اذا ذكر حاضرة في حاضرة وان كان بعدها بعد ذلك (أي) قوله فانه لو كل أربعا (الخ) كذا في نسخة والنسب لو كل اثنين وبعدهما في حاضرة في مع ما يأتي في قول المصنف في صيد السهو وأم النقل وقطع غيره (قوله ولو أراد ذلك) أي للموافقة التي شرح بها كلام المصنف (قوله وعليه حل حاول) أي على المخالفة وهو من ابن فرحون وهو ضعيف

وشفع ان تركه وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة (ش) يعني أن المصلّي فذا أو اماما أو مأموما اذا ترك صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو ترك ركبا أو أربعا على اختلاف إلى واحد وهو في صلاة فان كان من الفذ والامام يؤمر بقطع ما هو فيه لم يركع فان ركع ركعة بسجدتها شفعها أي كملها ركعتين نافله وسلم وسواء ذكر فيها ما خرج وقته أم لا كما لو ترك ظهر يومه في عصره ولكن ان تعادى بعد ذلك صكره صحت في غير مشركي الوقت لما تقدم من أن الترتيب ليس شرطيا في غير المشتركين وعلى رواية ابن الماجشون من الشرطة تبطل ظاهري توضيحه واذا قلنا بقطع الامام ولو جمعة فتبطل صلاة المأمومين ولا يتخلف الامام على المشهور وأما المأموم فيتعادى مع امامه وبعده غير المشاركة في الوقت استصحابا بعد انبائاته بمذكرة من الصلوات السابقة وبأن في المشاركة بعد انبائاته بخبرتها الشرطة ترتيبها مع الفذ ولو قلنا قال ابن عبد السلام ان التعادى مشكل اذ فيه امر اعاد حق الامام بالتعادى على صلاة فاستوجب على المأموم اعادتها ولا حتى لا امام في ذلك ولا فرق في تعادى المأموم واعادتها ما هو بها في الوقت بين الجمعة وغيره او بعدها جمعة ان أمكنه والا ظهرا اذ هي بطلها فراجع اليه عند تعذر الاصل ومقتضى قوله وشفع ان تركه في الغرض وأما النقل فمقتضى تركه أم لا فظهر تأثيره في كونه فانه لو كملها بتمام ظهره لذكر تأثيره بخلاف الغرض فانه بظهوره الاثر وهو شفعه نقل بعضهم ثم ظاهر كلامه مخالفة الامام والمأموم للفقهاء في التفصيل السابق ولو أراد ذلك لا فرق قوله وشفع ان تركه ليعني قوله وامام ومأمومه وعلم محل حاله وهو من ابن فرحون والذي يظهر من كلام التهذيب ان الامام ومأمومه كالنقل في التفصيل وعليه فيكون في كلامه الحنفين الثاني لدلالة الاول عليه أو يأتي بالكافي فيقول كلامهم ومأمومه ليؤذن التفصيل (ص) وكل فذ بعد شفع من المغرب (ش) يعني أن الفذ اذا ذكر اليسمين القوائت بعدما تم من المغرب ركعتين فانه يكملها بنية الغرض ولا يخرج عن نقل ثلاث ركعات بطلها ولا ان ظاهرها الذي يعطى حكمه وهذا هو العلم في قوله (كثلاث من غيرها) أي كما يكمل غير المغرب اذا ذكر اليسم بعدما كمل ثلاث ركعات وهو ظاهر كلام أهل المذهب ولو في عشرة كتي الوقت ثم بعد التكيل يقول ما تقدم من الاعادة الواجبة والمستحب وعلى هذا التعمير درج الشيخ سالم في شرحه وتفرقة الاجمور في شرحه بقوله وفيه نظر لما تقدم من أن من ذكر حاضرة في حاضرة ان الصلاة تبطل بمجرد الذكر وأيضا لا معنى لوجوب تكميل صلاة يجب اعادتها أبدا وليس من مساجين الامام وأيضا كلام المؤلف في التكيل بنية الغرض وهذا لا يتأتى فيمن تذكّر حاضرة في حاضرة (ص) وان جهل عين منية مطلقا صلى نحو ما وان علمها دون يومها صلاها نالها (ش) يعني أن من تذكّر فالتكتمن الصلوات الخمس سواء فاتته ناسيا أو عامدا

من القنينة الحكم (قوله ركعتين) أي اثنتين (قوله ثلاث من غيرها) أي أتم ثلاث ركعات بسجدة تليها أي لفسحها العظيم فانه ذكره قبل عقدا لثلاثة رجوع وتشهد وسر (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أي من التكيل بعد الثلاث من غير المغرب وبعده ركعتين من المغرب الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكل الخ قوله الاعادة الواجبة) أي باعتبار مشركي الوقت (قوله سواء فاتته ناسيا أو عامدا) إشارة إلى تفسير الاطلاق فقول المصنف منسية أي طرأ لها التيسير فلا ينافي إتمام كتي في الاول عددا أو سهوا ويجوز أن ير جمع قوله

هذا اذا كان الجهل الخ إشارة الى أن قوله مطلقا راجع لقوله وان جهل ويصح أن يرجع لقوله منسية أي جهل جهلا مطلقا ونسي نسيانا مطلقا يحترز به عن النسيان أو الجهل المقيد بذلك وان شئت قلت في تفسيره علم يومها وأوجهه في يومين أو ثلاثة أو في الأسبوع (قوله لا يدري ماهي) تفسير الجهل أي أن المراد بالجهل عدم العلم بالشيء الشامل (٣٠ ٣) لئلا يظن والوهم (قوله فانه يصلي المداوات

النفس) الا انه يبدأ بالليتين اذا علم أن المقدم في تلك الحالة الليل وتقدم النهار يات اذا علم تقاعها وان شك في خبر (قوله اذا لا يطلب منه) الاولى التفريع والا كان مصدرية (قوله فاذا قوى بها يومها) أي على وجه الكمال لان المنهية لا يشترط تعيين اليوم (قوله أم لا) أي أم لا تعرف من يتأخذها من الأخرى ههنا يتكلم عليها المصنف ولا التارخ وحاصلها انه اذا ترك صلاتين لا يدري ماهما ولا يدري نسبة أحدهما من الأخرى فلا يخفى من ان يعلم انها من يوم واحد أو من يومين أو لا يعلم ذلك فان كان يعلم انها من يوم واحد لكن لا يعلم أحدهما يصح ونظير أو أصبح وعصر أو أصبح ومغرب أو أصبح وعشاء أو ظهر وعصر أو ظهر ومغرب أو ظهر وعشاء أو عصر ومغرب أو عصر وعشاء أو أصبح وعشاء فانه يصلي خمسا يبدأ بالصبح ويحتم بالعشاء هذا فيما اذا كان الليل متأخرا وأما اذا كان متقدما كانا كان لا يدري هل هي المغرب والعشاء والمغرب والصبح أو الظهر والعصر فانه يصلي ستا يبدأ بالمغرب وان كان يعلم انها

لا يدري ماهي فانه يصلي الصلوات الخمس اذا تراءت منه الإيهام وهو مطلوب بمرعاة القصة لان كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي المنسية أو المتركه فصار بعد حالات الثلث خمسا فوجب استيفائها ويجزئ الثانية في كل واحد من الخمس بانها هي فلا يقال الثانية مرتين هذا اذا كان الجهل قلة غفيرة مقبلة ولا نهار وهو معنى الإطلاق فلو علم أنها نهارية صلى ثلاثا وليلة صلى اثنتين فان علم الغائبة يكونها ظهر أم لا الا انه جهل يومها فلا يعلم أهو السبت أو الاحد أو غيره فانه يصلي الصلاة المعينة ولا عبرة بكون يومها صحيحا ولا لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدد أيام الأسبوع اذا اختلفت الصلاة المعينة باختلاف الأيام فاذا قوى بها يومها الذي تركت فيه فقد رتنته اذ لو كررها لا يجبل في بيته الا على يوم صحيح فاذا كان لا بد من الإحالة على مجهول فلا فائدة في التكرار وهذا معنى قوله صلاها نوا باله أي صلاها نوا باله اليوم الذي يعلم اقتضاها والا فالصوم المجهول لا نوى (ص) وان نسي صلاة فأنها يصلي ستا ونب تقدم ظهر (ش) هل شروع فيها اذا كانت المنسية أكثر من واحدة وبلغت المنسى اذا زاد على الواحدة فلا يخفى اما أن يكون صلاتين أو أكثر والصلاة ان اصابه غيبات أو لا وغير المعينتين اما أن تعرف مرتبة أحدهما من الأخرى أم لا فان عرفت مرتبتهما فاما من يوم أو أكثر فاما من يومهم هي اما ثلثتها أو ثلثتها أو أربعها أو خمسها وان لم يكن من يوم الثانية اما عاقلتها وهي ماضية وحديثة عشرتها وسادسة عشرتها وحديثة عشرتها وسادسة عشرتها ولا بد من ثلثتها والافهى منسية أي عاقلتها لثلاثتها أو ثلثتها أو أربعها أو خمسها فاشارة المؤلف الى هذا ككاملين يوم وعرف مرتبة الثانية من الأولى بقوله وان نسي الخ والمعنى ان من نسي صلاتين فليعلم خمس صلوات منها اثنتان للليتين ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري أحدهما من صلاتي النهار أو ههنا من صلاة الليل أو واحداهما من صلاة النهار أو الأخرى من صلاة الليل ولا يدري هل الليل سابق النهار أو النهار سابق الليل فيقتصر كونهما ماضيا أو عصرا أو عصرًا أو عصرًا أو مغربًا أو مغربًا وعشاء أو عشاء أو صبحا أو صبحا فانه يصلي ست صلوات متوالية يستحب عاقلتها باحتمال كونه المبتزلة مع ما قبله فيأتي بعد احتياط بحالات السكوت ويستحب في جميع مسائل السلب كلها أن يبدأ بالظهور ويحتمل انها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من نكس القوائيم عدا أو ههنا لا إعادة عليه اذ بالفرغ منها خرج وقتها وترتيب المفعولات انما هو مع بقائه الوقت غير اتمته يحصل بخمس صلوات فصلاحة السادسة انما هي لحصول الترتيب وقد علمت سقوط طلبه حيث ذل على الراجح وأما على مقابلته من من ترك الترتيب في القوائيم بعيدا فلا فلاشكال فهو مشهور ومن على ضعف وهذا لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غير ما يأتي ومنه قوله أو عدا المبتدأ الخ (ص) وفي ثلثتها أو أربعها أو خمسها كذلك ينبغي بالنسي (ش) يريد انه اذا نسي صلاته أو ثلثتها ولا يدري ماهما أو صلاة ورابعها أو خمسها فانه يصلي ست صلوات كانا ان نسي صلاة وثلاثتها الا أن صفة الفضل مختلفة ففي الأولى يبدأ بالظهور وفي ثلثتها وهي المغرب وثلاث ثلثتها وهي الصبح ويربع ثلثتها

من يومين أو لا يعلم هل ههنا من يوم واحد أو من يومين فانه يصلي الخمس مرتين (قوله والافهى منسية) أي ههنا لم تكن عاقلتها الخ (قوله في جميع مسائل السلب كلها) هذه الكلمة غير مفصلة لأن براد الكل المجموع على اثنين قلت (قوله وقد علمت سقوط طلبه على الراجح) أي فيكون نكس كل (قوله فهو مشهور) هذا هو الجواب أي طاعتكم بكونه يصلي ستا مشهور ومن على ضعف وهو ان الترتيب شرط

(قوله أي بالناس من المتسي) لما كان قوله ينافي المتسي وجماعته وهم من أن الثاني خارج عن المتسي لأن المضاف وغير المضاف اليه واحد ليس منسباً بقوله ذلك بقوله أي بالناس من المتسي مفيداً أن المعايير بالكلية والجزئية (قوله أن القرض) بيان لا ريباً للمعنى وبه أي يقول للعالم التنبيه الخ (قوله فلس المراد الخ) بل المراد به ذلك الخ ووجه أن التنبيه باعتبار ما انفصل عنه ولا فلا مفهوم لقوله ينفي لأنه ينفي ويشترط ويرجع وهكذا (قوله أنه يدفع الاعتراض الخ) لا يخفى أن الاعتراض كما أفهم من وجهه أن الأول يدفع بما قال دون الثاني (قوله عين المتسي) أي جنس المتسي وذلك لأن المتسي اثنين لا واحد (قوله ليست تمام المتسي بل بعضه) كذا في نسخة الشارح فإذا علمت ذلك فاللام في تمام معنى الباطل بل قوله بل بعضه أي أن التنبيه انما هي بعض المتسي أي يحجزه (قوله هو مجرور على المصطوف والمعطوف الخ أي الماشابه ٤٠ ٣٠) بقوله وفي ثالثه أن المعنى وفي صلاتها ثالثاً فالمعطوف عليه صلاته المعطوف

وهي العصور ويحصى ثنائتها وهي العصور بسدس ثنائتها وهي الظهور وفي الثانية يبدأ
بالظهور ثم ثقب بعشاء الآخرة ثم بالعصر ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهور وفي الثالثة يبدأ بالظهور
ثم ثقب بالصبح ثم بعشاء الآخرة ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهور فقولته ثقب أي ثقب ثنائي
المنى أي الثنائي من المنى كما يرشد إليه المعنى إذا انقضى من الأولى وثنائتها أو رباعيتها
وأحماستها كل منها منسوبة وبعبارة أخرى فعل التثنية بالنظر إلى فعل كل صلاتها الصلاة
التي قبلها فلو أن وقع المنى في المرتبة الثانية بالتسليم لم ينقل عن فعله فليس المراد الثانية
ضديك ولا ضديع ولا ضديخص ولا ضد يسدس بل المراد أنه وقع في المرتبة الثانية
وبه يدفع الاعتراض عليه بأنه لا مفعول يثني بل يثني ويرجع ويحصى ويسدس وبأن عين
المنى مجعولة فكيف يقول يثني بالمنى ثم الثانية ليست أقلم بالمنى بل ببعضه لأن المعنى
هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فعمل في الكلام مضافا مفعلا أي يثني بالمنى (ص)
وصلى الخ من ثقب في صلاتها وحادية عشرتها (ش) يعني أنه إذا نسى صلاة وسادستها ولم يذكر
ما بعدها وصلاته وحادية عشرتها فله صلى الخ من ثقب بأن يصلها ثم يصعد ما تواليه وذهب
تقديم ظهر لأم حاشا لثلاثين ومنع لأن سادستها هي مماثلة المنسية من يوم ثان وحادية
عشرتها هي مماثلة التسعة من يوم ثالث وكذا الحكم في كل مماثلتين كسادسة عشرتها وحادية
عشرتها ومائتيه ذلك وأما وجوب الخ من ثقب لأن من نسى صلاته من يوم لا يدري عنها فيصلي
لكل منسية بخلافه أن كان الأولى ظهر الحادية عشرتها ظهر اليوم الثالث وسادسة
عشرتها ظهر اليوم الرابع وحادية عشرتها ظهر الخامس وهو لا يدري أي ظهر أو عصر أو
مغرب أو عشاء أو صبح فحاشا كذا وكذا لو العلم أن المنسية ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء
أو صبح أو حادية عشرتها أو سادسة عشرتها الخ صلى ظهر من فقط أو عصر من أو مغرب من
أو عشاء من أو صبح من وسكت المؤلف عن حكم ما بين التماثلين كصلاة وسابعها إلى عاشرتها
وكصلاة وثانية عشرتها إلى خامسة عشرتها وهكذا وأما الظاهر بل الصواب أن حكمه كذا
من وجوب صلاتها الخ من ثقب للعبة السابقة وهو ما مجعولتان من يومين فيصلي لكل
مجعولة خسا كما قاله العلامة الساطي وقال الخطيب صلى ستا يثني بالمنى انظر وجهه في
الشرح الكبير (ص) وفي صلاتين من يومين معنيين لا يدري السابقة صلاههما أو أعا المبتدأة

[illegible]

الضرورة أن الترتيب هنا لا يتصور حصوله بكل وجه إلا باعتبار الفعل فكأن مما لا ينصل إلى الواجب إلا بفعله وواجب بخلافه الأول هنا
ما ظهر في الجواب اهـ (قوله لا يدري السابقة من الصلاة) يمكن أن ينسبته بالأفراد والناسب من الصلاتين لأن براد الجنس
المحقق أكثر من واحد (قوله بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر) أي بأن عرف بأن الظهر السبت والعصر الاحد ولا يعلم
السابق منهما على الآخر وقوله أو يعلمه أي يعلم السابق أي بأن عرف أن السبت سابق على الاحد لكن لا يدري الظهر السبت أو الاحد
(قلت) وخلاصة هذا ان اليومين معينان فتحتي ثلاثة اليومين غير معينين كأن يعلم أن عليه الظهر والعصر وأنهما من يومين لكن
لا يدري أي اليومين فقوله ان لم يتعين الومان اتفاقا لا يظهر ذلك الشرط الا اذا كان عليه دخل قبله ذلك الورد وقد علمت بما فررنا
عدم الخول (قوله كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما) أي وعرف ما تلى يوم الاثنين أن تعين ما تلى قاصر على تلك الصورة كما هو
ظاهر بل هو شامل لصورة أخرى وهي ما إذا علم السابق منهما ولا يدري أي الصلاتين ثم لا يخفى أن كلامه هذا يشعر بأن موضوع
الاختلاف ما ذكره وليس كذلك بل موضوع الاختلاف الصورة الثانية التي ذكرناها (قوله وقبل ان عرف اليومين الخ) قصر على صورة
وهو ما إذا عرف أنها السبت والاحد ولا يدري أي الصلاتين وهذا (٣٠٥) ولعلم أن السبت سابق على الاحد وأما لو عرف

أن السبت الظهر ولا احد العصر
ولا يدري ما هو السابق فلا يأتي
فيه ما ذكره من كونه يصلي لكل
منهما ظهر وعصر (قوله وهذا
يندفع اعتراض المواق) حاصل
اعتراضه أنه يقول ان ابن يونس
صوب أنه يصلي ظهرين عصرين
أو عصرين اثنين ظهرين لا فرق بين
كون اليومين معينين وغير معينين
ومقابلته انه اذا كان الومان
معينين يصلي لكل يوم صلاتين
فالمصنف حثه بقوله معينين
فليس على غير مختار ابن يونس
فيكون ناهيا للقول الضعيف
وحاصل الجواب ان قوله معينين
ليس صفة ليومين حتى ياتي الاعتراض
بل صفة لصلاتين يعني فرضين
(واقول) حامدا لله تعالى انه
لا اعتراض على جعله صفة ليومين

(ش) أي وفي نسيان صلاتين معينتين كظهر وعصر مثلا من يومين لا يدري السابقة
من الصلاتين بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر أو يعلمه ولا يدري أي الصلاتين له
صلاهما أو أياهما مبتدأ حتى يصير ظهرين عصرين أو عصرين اثنين ظهرين ان لم يتعين الومان
اتفاقا وكذا ان تعينا كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما معينتين بالتام صفة لصلاتين فانه
ينصل بموصوفه لا مذكور صفة لليومين ان لا فرق بين كون اليومين معينين كسبت واحد أو غير
معينين على المشهور وقبل ان عرف اليومين كسبت واحد فصلي ظهر وعصر السبت وظهر
وعصر الاحد ويصح أن يكون معينين بالتد كصفة لصلاتين أيضا وذكر الصفة باعتبار
أن الصلاتين معنى الغرضين ويقوم الاطلاق في اليومين صريحا على هذا الضبط أيضا وهذا
يندفع اعتراض المواق (ص) ومع الشك في القصر أو تأخر كل حضرة بفترة (ش) يعني
فإن شك مع ما تقدم في القصر أي نسي ظهر وعصر معينتين من يومين لا يدري السابقة منهما
وشك مع ذلك هل كان الترتيب ما في السفر أو في الحضرة فالحصص أنه يصلي ظهر أحضره ثم هي
سفرة ثم عصر أحضره ثم هي سفرة ثم ظهر أحضره ثم هي سفرة وليست البداية
بالحضرية متعينة كما يشعر به كلام المؤلف كإن الحاجب بل يصح العكس لكن البداية
بالحضرية أولى لانها مجزئة سواء كانت تليها في السنة حضرة أو سفرة بخلاف العكس ولا
مفهوم لقوله أن بل المراد بعدلان حقيقة انهما كان من غير اتصال وهو لا يشترط ولو أبطل
أنه لا يعدل كان أولى لانه لا يتقبل القورية والبعدية تصديق الترخي والمأخوذ من التينة لا بعد
المغرب والصبح لانهما لا يقصران خلافاً ليقول بإحاطتهما كما هو قول حكام من عرفه ولا فائدة
فيه (ص) وثلاثاً كذلك سبعاً وأربعا ثلاثاً عشرتوجسا إحدى وعشرين (ش) هذا

(٣٩ - خشي أول) لانه اذا كان الحكم ما ذكره المصنف في اليومين المعينين الذي هو محل الخلاف حاولي محل الاتفاق فتدبر
(قوله بالصحيح) ومقابل الصحيح يصلي ظهر وعصر اتمتين ثم بقصورتين ثم تلتين وهذا القول منقول عن ابن القاسم (قوله بخلاف العكس)
بل واعداً للحضر بفسفرة ليس واجب بل مستحب كما تلي ذلك لان التقصير منه لا يقال قياس ذلك أن تكون الاعادة سنة كالتقصير
لأنه لا يقول لا يدعي من أن يكون ذلك الفعل أو لا سنة أو الاعادة مستحبة الأخرى أنه اذا اشتغل في صلاة عن فعل سنة بعدد الوقت وجبت
سكوماً بالاعادة في الوقت فهي مستحبة وهو واضح بل تكون الاعادة في الوقت ناشئة عن ترك واجب كما هو ما ذكره مسبقاً أسفل النصف
نساء على أن مسبقاً أسفل واجب قال في التوضيح وفي الاعادة لها سفرة اشكال لان اعادتين أتت في السفر مستحبة في الوقت ولا وقت هنا
فالتى ياتي هنا على أصل المذهب ان يصلي حضران ليس الا وانظر هل يقال المسئلة التي أمر بالاعادة فيها في الوقت واذا خرج
الوقت لاعادة انما هي اثم فيها بالتقصير بخلاف واثمها وعندها أمر باتمامها بانه على أنها عليه كذلك وأمر بالالتزام بسفرة
لاحتمال أن تكون كذلك فيكون قد حصل سنة القصر فلا راي في ذلك بها الوقت (قوله وثلاثاً كذلك الخ) معمول لمقتضى وان
ذكر ثلاثاً كونها كذلك أي معينتين ولا يدري السابقة على سبعاً وقوله أو رباعية مختلف أي كذلك أي وان ذكر رباعية حال

كونها كذلك على ثلاثة عشر وهكذا يقال فيما بعد **(تنبيه)** كان حقها أن يؤخر قوله ومع الشك في القصر عن قوله وخساستها
فقد كرها آخر الباب ليس لأنها في جميع مسائل الباب **عج** (قوله لأنها فاتته على الترتيب الأول فقد برئ المالح) حاصله
أن كلام الصلوات الثلاثة ست احتمالات اثنتان مع التقدم واثنتان مع التأخر واثنتان مع التوسط وذلك لأنه على تقدير تقديم
الصبح فيحصل أن يكون الذي بعده الظهر ثم العصر ويحتمل العكس أي أن يكون بعدها العصر ثم الظهر وعلى تقدير توسطها فيحصل
أن يكون الذي قبلها الظهر والذي بعدها العصر ويحتمل العكس وعلى تقدير تأخرها فيحصل أن يكون الأول الظهر ثم العصر ويحتمل
العكس وكذا يقال في كل من الظهر والعصر ففي احتمالات ثمانية عشر ولا يجمع تلك الاحتمالات إلا إذا صلاها سبعا فحينئذ نقول
أنه إذا صلاها سبعا صلاها أولاً مرتبة ثم صلاها ثانياً كذلك ثم صلى الصبح فقد حصل الصبح في الترتيب الأول التقدم على الظهر
ثم العصر وعند حصول الترتيب الثاني حصل لها التقدم على العصر الكائن في الترتيب الأول ولا يتوسط في الظهر الحاصل في
الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين الظهر الكائن في الترتيب الأول والعصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين العصر
الكائن في الترتيب الأول والظهر الكائن في الترتيب الثاني فقد حصل لها التوسطان وحصل لها باعتبار كونها أول الترتيب الثاني
التأخر عن الظهر ثم العصر أي الذي قبلها بالصبح والعصر وقبل العصر الظهر وحصل لها باعتبار كونها آخر التأخر عن العصر الكائن في
الترتيب الأول ثم الظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل للظهر باعتبار كونه في الترتيب الأول التقدم على الصبح الكائن في أول
الترتيب الثاني ثم العصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها باعتبار كونها في الترتيب الأول التقدم على العصر

(٣٠٦)

الكائن في الترتيب الأول ثم الصبح
الكائن في أول الترتيب الثاني هذان
التقدمان للظهر وحصل لها أي
الظهر التوسط بين الصبح والعصر
في الترتيب الأول والتوسط باعتبار
كونها في الترتيب الثاني بين العصر
الكائن في الترتيب الأول والصبح
الآخر وحصل لها أي للظهر
باعتبار كونه في الترتيب
الثاني التأخر عن العصر الكائن في
الترتيب الأول ثم الصبح الكائن في
أول الترتيب الثاني وحصل لها في
حال كونها في الترتيب الثاني التأخر

من تتقوه وفي صلاتين من وبين معنيين المالح أي أن من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح
ونظر وعصر من ثلاثة أيام ولا يدرى الساعة منها فانه يصل سبعاً الثلاثة مرتبة ويبيدها ثم يعيد
البدء ثلاثة ليحيط بحالات الشكوك لأن ما فاتته على الترتيب الأول فقد برئ به ويحتمل
أن الصبح آخرها أو أولها الظهر وأوسطها العصر فيعيد الصبح ويحتمل أن الظهر آخرها فيعيد
ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر بعد الظهر ويحتمل أن الصبح
متوسطة بعد الظهر وقبل العصر فيعيد الصبح ثلاثاً وان نسي أربع صلوات معينات كصبح
ونظر وعصر ومغرب بين أربعة أيام صلى ثلاث عشرة صلاة الأربعة مرتبة ويبيدها
ويعيد ثم يعيد ما ابتدأ به ليحيط بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات معينات كظهر
وعصر ومغرب وبوعش وصبح من خمسة أيام صلى إحدى وعشرين صلاة الخمسة مرتبة
ويبيدها ويبيدها ثم يعيد ما ابتدأ به ليحيط بحالات الشكوك فعني قوله كذلك أي
معينات كانت الأيام معينة أم غير معينة مع الشك في التقدم والتأخر فقول الثاني في قوله
كذلك أي معينات من ثلاثة أيام معينة غير ظاهراً (ص) وصلى في ثلاث مرتبة من يوم

عن الصبح الكائن في أول الترتيب الأول ثم العصر كذلك أي الكائن في الترتيب الأول وقس على ذلك حال العصر
وقد أعطينا الضابط (قوله ويحتمل أن الصبح آخرها) هذا أحد التأخيرين الذين قد أعلمناهما (قوله ويحتمل أن الظهر آخرها)
وقبلها بالصبح وقبلها أي الصبح بصلتها العصر فهذا أحد التأخيرين والتأخر الثاني هو التأخر عن العصر وقبل العصر الصبح أي
الصبح الكائن في الترتيب الأول والعصر الكائن في الترتيب الأول (قوله ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح) لا يخفى أن هذا
التوسط الذي للعصر يحقق بالصبح التي فعلت في أول الترتيب الثاني فلناسب استقاطه (قوله ويحتمل أن الصبح متوسطة بعد الظهر
وقبل العصر المالح) لا يخفى أن هذا التوسط قد تحقق لها بفعل العصر في الدور الثاني لأنها صارت متوسطة بين الظهر الكائن في الترتيب
الأول والعصر الكائن في الترتيب الثاني والضابط على ما مشى عليه أن تضرب بعدد التيسيرات في أقل منها أو احدوتين يعلمها واحداً أو
تضرب في أقل منها باثنين وتزيد على انحصار عدد التيسيرات واحداً وتضرب بعدد ذلك الواحد في مثله وتزيد على المجتمع عددها وتضرب بعدد
التيسيرات في أقل منها باثنين وتزيد على انحصار عدد التيسيرات واحداً وهذه الضوابط تأتي فيما لأنها به من الصلوات كما ذكرنا من
صلوات معينات من ستة أيام ولا يدرى الساعة أولها سبعا كذلك وهكذا وهذا فيهم من قول المؤلف (قوله وصلى في ثلاث المالح) مؤخر
من تقديم حقه إن يصله قوله وان نسي صلاتاً أو اثنتين لأنه من تقته ولعل ناسخ المصلحة فتزججه في غير موضعه ويمكن الجواب أنه انما
ارتكب ذلك لأجل أن ينسب في قوله صلى متافقه فيما تقدم وفي ثلثها أو رباعيتها أو خامستها كذلك طلب الاختصار

(قوله وأربعاً ثانياً الخ) قال بهرام أر بعولتصامعمول لقوله نسي والتخدير وان نسي أر بعاً أي حال كونها كذلك أي من نسيته من يوم لا يعلم الأولى على غلبها وان نسي خسأى في حال كونها كذلك أي من نسيته من يوم لا يعلم الأولى على تسعاً ويعتدل أن يكون أر بعاً وخسأ من نسيته على إسقاط الخلاف أي في أربع يصلي غلباً وفي خمس يصلي تسعاً قال المراد أي وشذ صرف عن تشيع الهيجوار والمعروف عدم الصرف وقيل هاتان (قوله من يوم وليلة) فيه إشارة إلى حلف طائف ومطوف على قوله من يوم فيكون أراد باليوم النهار فقط وليس هذان مجتمعين كما فادق لك أن قد يطلق اليوم ورأيه الفرد الكامل منه وهو النهار مع الليل وهو دورة الفلك ليلاً ونهاراً (قوله وهذا) أي الخروج من العهد بما ذكر (قوله فله يبرأ) (٣٠٧) بأربع صلوات) فإذ علم تقدم النهار بدأ بالظهر

ولا يعلم الأولى تسعاً وأربعاً تسعاً وتسعاً (ش) لما تقدم أن من جهل عين منسية يصلي خمساً ومنسية وأربعاً يصلي تسعاً وكان الصواب لذلك أنه كلما زادوا واحدة زادها على الخمس الثانية الواحدة فإذا نسي ثلاث صلوات من نسيته أي متواليته من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فله يصلي سبع صلوات من نسيته لأن الواحدة المجهولة من الثلاث خسأ فبدأ بالظهر ويحتمل بالعصر وإذا نسي أربع صلوات من نسيته أي متواليته من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فله يصلي تسعاً صلوات من نسيته لأن الواحدة المجهولة من الأربع خسأ وإذا نسي خمس صلوات متواليته من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فله يصلي تسع صلوات لأن الواحدة المجهولة من الخمس خسأ فتقوله هاتين يوم أي ليلة ولا بد أن لا يعلم سبق الليل اليوم وعكسه وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا يعلم أيان الصلوات وبعبارة أخرى وما ذكرناه في تقرير وصلي في ثلاث من نسيته الخ فمن أنه لا يدري هل الثلاث من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل ولا يدري هل الليل سابق أو النهار أشارت إلى أنه لو علم أن بعضها من النهار وبعضها من الليل لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك انحصار البراءة حيث ثبتت بصلوات فيبدأ بالظهر ويحتمل به احتمال أن تكون واحدة من النهار واثنين من الليل وعكسه فخرج من عهده من بصلوات بالظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا على احتمال كون النهار سابقاً على الليل وأما على احتمال تأخره فلا بد من صلوات الصبح والظهر بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لم يعلم تقدم الليل على النهار ولا عكسه وأما ما علم تقدم أحدهما بعينه على الآخر فانه يبرأ بأربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما إذا علم أن بعضهما من النهار وبعضهما من الليل وأما أن كان لا يدري هل كلها من النهار أو بعضها من النهار وبعضهما من الليل فله يصلي خسأ فقط اهـ ثم أنه يصلها مرتبة وهو الصحيح * ولما فرغ من الكلام على ما فصل من أحكام السهو عن الصلاة كلها نسي في الكلام على السهو عن بعضها فقال

فصل في ذكر نسيته حكم السهو وما يتعلق به والسهو القول عن الشيء تقدمه ذكر أو لا وأما النسيان فلا بد أن تقدمه ذكر والفرق بين السهو والتفلة أن التفلة تكون عما لا يكون والسهو يكون عما يكون فتقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول لهووت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون وقرن آخر وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن

فصل سجود السهو (قوله حكم السهو) أي سجود السهو أو أن الإضافة تأتي لأدنى ملازمة (قوله وأما النسيان الخ) أي يتقرر بينهما العموم والخصوص المطلق وهذا بخلاف المقرر وأن السهو زوال المعلوم عن المذكر فقط والنسيان زوال المعلوم عن المذكر والمحافظة معاً (قوله عما لا يكون)

الأولى حذف لا (قوله والسهو يكون عما يكون) الأولى اثباتها بدليل ما بعده (قوله تقول غفلت الخ) من باب دخل فهو بفتح الفاء (قوله عن هذا الشيء) أي عن فساد ما حتى كان أي حتى حصل قلم أي بالعدم حصوله أي فالتفلة في الحقيقة عن سبب علم ذلك الشيء (قوله لا نسيان إذا سهوت عن الشيء لم يكن) أي لأنك إذا سهوت عن أمر لم يتقرر خارجه ليعمل هذا على فعل اختار سها عن فعله لأنه لا شك ولا ريب أنه إذا سها عن فعل اختار له لا يكون أي بوصف كونه فعلاً اختارياً فلا ينافي أنه يكون لا جهداً الاعتبار (قوله) وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير أي السهو عن فعل النفس بذلك يعلم أن هذا الفرق ملازم للفرق الأول بل هو موضع كاتبين من تقريرنا وظهر بذلك التباين بين الغفلة والسهو وأما بين النسيان والتفلة فلم يتعرض له وظهر أن يكون بينهما التباين لأن النسيان يكون عن فعل النفس تقول نسيت أن أفعل نسيت أن أكل ونحو ذلك وظهر أيضاً أن هذا التعريف للغفلة لا يظهر به ما ذكر

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغفل عن ذكره الضاعون وفي القاموس ما يفيد تردف الغفلة والسهو فانه قال غفل عنه
سها (قوله سها عن النبي) أي الذي هو من فعله (قوله مطلقا) أي سواء كان عن ثلاث سنن أو أقل (قوله لا مام ومنفرد الخ) أي
أصالة والأطام ومنه ما يطالب بالسجود مع الإمام (قوله الكبير) وهو الشيخ أجود القيسي احتراز عن الشيخ محمد القيسي شارح العزبة
ودأبهم إن شهاب الدين لقبيل اسمه أحمد وشيخ الدين لقبيل اسمه محمد (قوله أشار الخ) جواب عن سؤال مشدرك أن قال لا يقول
وهل أشار فأجاب بقوله أشار أو معطوف على جوابيها وهو آخر وحذف العاطف (قوله بمعنى موجب السجود الخ) أي في العبارة
استخدام ثم لا يخفى ما فيه وذلك لأنه لا يكون حيث فيه تناف ذلك لا مام ولا يفيد أن على السجود السهو وحده قال السهو وقوله وإن
تكرر يفيد أن العبارة ما هو أعم فالأحسن أن يرجع الضمير للسهو ويكون في المفهوم تفصيل أي ما إذا لم يكن سهو وتارة يسجد كما
إذا طول الخ ويمكن أن يقال إن قوله بمعنى (٣٠٨) موجب السجود تفسير للسهو أي المشابهة بقوله من السهو (قوله من نوع واحد)

أي نقص أو زيادة (قوله اجزاء) هكذا حكى البساطي الإجماع على
عدم التعدد قوله أو أكثر كنقص
وزيادة) أي فهو راجع إلى
أنه لا يتكرر ومقابلته ما ظاهرا في أبي
حازم وعبد العزيز من أنه تعدد
بأن يسجد قبل وبعد (قوله فانه
يسجد) أي لكن بشرط أن
يستأنز ترلثة كطلوع بعد الزرع
من الركوع لأن استأنز ترلث
مستحب كطلوع الجلجلة الوسطى
(قوله كما إذا جاز الخ) لا يخفى أنه
لا حاجة لذلك بناء على ما تقدم من
قوله لا مام ومنفرد فقامل (قوله
أو تكامل المصلي الخ) لا يخفى أن
السبب مقدم على السبب والمصنف
جعل السهو والتكرار سببا في
محدثين فقط فتكون السجدتان
بعد السهو والتكرار فإذا طرأ سهو
آخر بعد السجود فله حكم آخر فلا
يقال حينئذ إن المصنف يقيد بكذا
لأن التقييد بكذا انما يكون لو كان
المصنف محتملا لغير التقييد ومنه

فعل الغير وقد سها عن النبي فهو سها ولموقع في المنهج اختلاف في حكمه قليلا أو بعدا
بالوجوب والنية ووجوب القبلي عن ثلاث سنن وسننه عبادتها وكان الراجح سننيتها بعدا
أو قليلا مطلقا عنه بقوله (س) سن لسهو الخ (ش) أي من لسهو لا مام ومنفرد محدثان
والمراد بالمتفرد ولو حكى البطل المسبوق إذا قام له قضاء بعد سلام امامه وكلام المؤلف في غير
السنن دليل قوله فيما يأتي لأن استسكه السهو في غير ما شئ عن سننك والآن
فالسجود لمستحب كما يأتي عند قوله أو استسكه الشك وقول الشارح وأما السجود
البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه الخ فانه نظر فانه تنوع في هذه العبارة التوضيح لكن معترض
فإن شهاب الدين القيسي الكبير ينقل عن الطراز وأجوبة ابن رشد إلى وجوب في السجود
البعدي ولما كان السهو قد يشكر من المصلي آخر الشارح سجوده إلى تمام الصلاة وإن كان
الأصل أن يوقى بالمبار عند سجوده لكن لائق لكل سهو يسجد عنه لربما تكرر سهوه
ورق عليه تخفف عنه لطفا به أشار إلى ذلك بقوله وإن تكرر رأى السهو بمعنى موجب السجود
من نوع واحد اجزاء أو أكثر كنقص وزيادة وقتا بمعنى موجب السجود ليشمل الطول بالحل
الذي لم يشرع الطولية فانه يسجد ولا سهو بها بل هو معد على ما يأتي وهذا إذا كان التكرار
قبل السجود للسهو أما إن كان بعد السجود فإن السجود يشكر كما إذا سجد المسبوق مع امامه
القبلي ثم سها في قضاؤه فنقص أو زيادة فانه يسجد للسهو ولا يعتري بسجوده السابق مع الإمام
أو تكامل المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا كافي النواذر عن
ابن حبيب واللام في قوله لسهو لتعليل مع ملاحظة محدثان لأنه في نسبة التقديم أي من
الانسان يسجدتين أو طبل على وجه السنة الثانية يسجدتين لاجل جبر أو دفع خلل سهو أو جبر
أو دفع خلل شك تنقلب هنا في السهو فخطه شامل للشك بقية قوله كتم شك فقوله وإن تكرر
مبالغة في محدثان الآخر في كلامه لا في سن لأن السهو التكرار لا يتوهم في أصل السجود
حتى يبالغ عليه وإما التوهم السهو المتفرد لا يرتبنا توهم أنه لا يسجد له لأنه خفيف فكان
يقول وإن انفرد لكن لما كان قوله محدثان في نسبة التقديم بالغ عليه (ص) بنقص سنة

قل من يسجد لنقص قبل سلامه ثم ذكر أنه بقي عليه منها فاقعه وسها فيه فانه يسجد ثانيا (قوله لتعليل) أي التعليل مؤكدة
لقوله من (قوله مع ملاحظة) أي فاعمل ليس السنة فقط بل سن السجدتين (قوله أو طبل) هذا في المعنى تفسير لما قبله فالأفضل أن يقول
أي طلب الخ (قوله وجه السنة) الإضافة للسان نوافذهم الأجل ثم التفصيل لأنها وقع في النفس (قوله أو دفع) لا يخفى أن دفع خلل
السهو جبر فهو متوهم في التبعير والمراد واحد (قوله فتطلب الخ) لا يخفى أن المفرع عليه لا ينتج ذلك انما ينتج أن في المصنف حذف العاطف
والمعطوف ثم أقول لا يخفى أنه لا حاجة لذلك بل الأولى أن يبقى المتن على ظاهره وقوله كتم شك تشبه فيما تقدم من الحكم وغيره (قوله
في أصل السجود) أي من حيث عدمه وكأنه يقول لا يتوهم عدم السجود والأحسن أن يقال يحمل قول المصنف وإن تكرر الخ
من نوعين ويكون فيه إشارة إلى الخلاف خارج المذهب من أنه يشكر بأن يسجد قبل وبعد كما هو عاده (قوله بنقص سنة) أي سهو
بمنه بنقص سنة وتلبيه بنقص السنة لكثرة سبيله وهو مذهب عنه كما قاله الثاني وإضافة نقص السنة من إضافة المصنف

للفعل أي نقص المصلي سنة أو إضافة المصدر لفاعل لانه يأتي لازما ومتعبدا (قوله جئنا) فالتجيزي الواحدة فلو وجدوا واحدة وتذكري السلام أضاف اليه الأخرى فان كان سلم محدا الأخرى وشهد وسلم ولا يجوز عليه وتنع الزيادة على اثنين ولو وجدنا ثلاثا فلا يجوز عليه قبلها أو بعدها وخاف النسي في القبلي فقال إن جئنا ثلاثا لم يجز بعد السلام (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهد مودعته والظاهر أنه لو وجد قبل التشهد يكتفي بركبته ولا صلاة تشهد واحد (قوله مؤكدة) يدخل في السنة المؤكدة الفاضحة في الأقل اذا سها عنها في أقل الصلاة وأقيها في صلواتها في سجدها وإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المغرب عن ثلاث سنن (قوله ولو خفيعة) على هذا يكون قول المصنف أومع زائد معطوف على مؤكدة أي أو سنة مطلقة زائدة (قوله قبل سلامه) هذا حتم لم يصل خلف من رأى السجود بعد السلام والأخلاص مخالفة فان الخلط شره (قوله تغلب الجانب النقص على الشهور) مقابلها ما نقل عن علي بن عيسى عن بركات من تغلبه الزيادة وأنه يسجد بعد السلام (قوله أو مترددتا به) أي أو النقص متردد بين نفسه وبين الزيادة هذا معناه ولا يظهر وجهه فليرجع الضمير للنقص لا لجمعنا الحقيق بل بمعنى الخلل (٣٠٩) والمعنى أو تردد الجانبين لكونه نقصا أو زيادة

مؤكدة أومع زائدة مجيدان قبل سلامه (ش) يعني ان المصلي اذا نقص سنة مؤكدة داخل الصلاة سهوا أو كراهة على أم القرآن أو نقص سنة ولو خفيعة ككيفية مع زيادة كقبامه مع ذلك الخامسة فانه يسجد قبل سلامه مجدين تغلبا الجانب النقص على الزيادة على الشهور والفرقيين كون النقص محققا أو مشكوكا فيه أو مترددا بين الزيادة كما قال القرافي في الخسيرة اذا تمقن موجب السجود وتردده هل هو قبل أو بعدى كالوشك هل صلى أو رعا أو نكأ فانتهى لانه شك في الزيادة والنقص فيجب جانب النقص فليست زائدة على كلام المؤلف خلافا لثاني ومن تبعه والفرقيين كون النقص مع الزيادة حقيقيا أو مشكوكا في أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه في صور الشك يسجد قبل السلام وان تحققت الزيادة أو شك فيها فعده كأيافا فالصور تسع بصورة القرافي يسجد بعد السلام في الصورتين الأخيرتين منها وخارجا عن الزيادة في التسع وبالمؤكدة من الخفيعة ككيفية وتسبيحة وبدخل الصلاة عملها خارجا كالزاد والأامة وبالسهرع اذا كان الترك عمدا فلا يسجد لشي من ذلك بل لا بد من الاتيان بالقرض التروك ان أمكن التساير بأن لم يعقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص كأيافا في قوله وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا يأتي ان الصلاة تبطل اذا جهل تخفيعة أو مشكوب ومثله ما لو سجد ترك ما هو خارج عنها وعلم ما قرر ان النقص من الزيادة لا يتحقق بكونه عن نقص سنة مؤكدة على المشهور (ص) وبالجماع في الجمعة (ش) أي يسجد السجود القبلي في الجماع الاول اذا ترتب عن نقص في الجمعة كالأدرك مع الامراكعة وطلم القضاء فها عن السور ومثلا ولا يسجد في غيره ومقتضى سابق هذا ان السجود قبل وهذا مبني على ان الخروج من الجماع لا يستطو لوانما الطول بالعرف كالمذهب بان القامع وأما السجود العبد من الجمعة فيسجد في أي جامع كان

فأتمل (قوله في صور الشك) أي الشك في النقص أو هو مع الزيادة (قوله عمدا اذا كان الترك عمدا) سابقا في فيه الخلط (قوله وبأن) أن الصلاة تبطل اذا جهل (ص) أي اذا سجد قبل السلام متعبدا لانه قد قل على الشهور) مقابلها يتعدى بكونه عن سنة مؤكدة (قوله وبالجماع الخ) معطوف على مقدري في الجماع وغيره في غير الجمعة وبالجماع وسجد في الجمعة (قوله اذا ترتب عن نقص في الجمعة) أي وأما اذا لم يكن في الجمعة فيسجد عند طلوع شمس وغروبها وخفيعة لانه داخل الصلاة بل ولو أخرجه ذلك العلنيان ترتب عن صلاة فرض واختلف ان ترتب عن نقل فصل ذلك وهو ظاهر المذنب وقيل لا واختلف في كونه تقسيرا للذوق (قوله ولا يسجد في غيره) أي غير الجماع الاول والرأى بكونه أو لا أنه مبني فيه الجمعة وقضيتها ما لا يصح السجود في الرحمة ولا في الطرق المتصلة إلا أنه قد ذكر عجم أنه على القول بجمعة الجمعة في رجب ليسجد بالطريق المتصلة وان لم يكن ثم سجد ولا اتصال صفوف كالمعتد بسجد فيها لانه اذا جهل الجمعة فيها أو في السجود في غيره قال عجم لو سجد في الجمعة في غير الجماع فيكون بمنزلة من كان في فصل فيه اذا طالع يفر أن يكون عن ثلاث أم لا (قوله في أي جامع كان) فقد نص الشيخ أبو الحسن بقوله فلا بد من السجود في الجماع وان لم يكن الذي مبني فيه

اه وسببنا فلا يكتفي قط في الزوايا التي تنافسها الصلوات الخمس دون الجمعة

(قوله أى وأعاد على المشهور) ومقابل عدم إعادة التشهد وهو مالك أيضاً واختاره عبد الملك (قوله أى والصلاة والسلام) لما لم يكن ذلك مفهوماً من المصنف زاده (قوله ومن قوله أعاد تشهده الخ) وهم أنه غير كلام المؤلف وليس كذلك لا عنه (قوله ولا يبطئ) يعنى الذى قبله (قوله ومن أقيمت الخ) أى وكذا من أقيمت الخ الذى هو بقية المواضع (قوله ولا يخاف أن التشهد الخ) الاولى أن يقدمه عند قوله ومن قوله أعاد تشهده فإنه لا يدعى ولا يبطئ فتدبر الآن فى شرح شب خلاف ما قاله الشارح التابع فيه للطباطب ونص شرح شب فيه بحيث لا نه أن أراد به المعنى العلمى الخفى القهوى فهو علم عند الثقة على الجميع وإن أراد به نداء أشهد أن لا إله إلا الله خرج النكتات اهـ والظاهر عدم صحة ذلك لقول المصنف وهل التشهد والصلاة إلى آخر ما تقدم (قوله حتى انحني) ظاهره وإن لم يضع يديه على ركبتيه وهو الموافق لقول المصنف فيملياً في الترتيل وكوع في الانحناء كسر الخ (قوله وأيد به بأقل السر) أى بحركة لسان (قوله بأعلى السر) وهو صياحه فانه لا يسجد لقرب أبلى السر من الجهر وألا من أتى بأعلى السر تكون قرأته جهر وإن الغالب أن من أسمع نفسه يسمع غيره وألا ما قارب الشئ يعطى حكمه وقرره بعض الشيوخ واشهر البحث في ذلك بأن أعلى الشئ هو الوجه الا كل منه فأعلى السر حركة اللسان لا صياحه النفس (٣١٠) غير أن ذلك مصطلح لهم ولا مباح فيه (قوله كسباً في الخ) لا يحنى أن ذلك لا يأتي لأن

(ص) وأعاد تشهده (ش) أى وأعاد على المشهور الساجد للسلام قبل السلام تشهده احتجاباً باليقع سلامه عقب تشهد وفهم من كلام المؤلف أن السجود القبلى يكون بعد الفراغ من التشهد أى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعى ولا يبطئ فله ابن حبيب وهذا أحد مواضع لا يبطئ في تشهدها للدعاء من أقيمت عليه الصلاة أو خرج عليه الخطيب وهو في تشهدها فله من سماع التشهد حتى سلم الإمام وماذا كرنا من أن إعادة التشهد للسجود القبلى مستحب تبعاً فيه الشيخ سالم في شرحه ولكن الذى يظهر من كلام المؤلف ومن صنيع جلاله أن أعاده على سبيل التنية فانه جعل قول ابن وهب بالاحتجاب مقابلاً وأما الثاني فقد قرر كلام المؤلف بالاحتجاب قال واختاره ابن رشد فأنظر فيه وبكر لكل خفض ورفع فهى أربع تكبيرات ولا خلاف في أن التشهد سادس القصاص قاله قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (ص) كركرك جهر وسورة بقرن وتشهدين (ش) هذا مثال للنقص السنة الواجبة للسجود والمعنى أن من ترك الجهر فيما يجهر فيه في صلاة الفرض من الفاتحة أو مع السورة وأيد به بأعلى السر وترك السورة في صلاة الفرض ولم يذكر ما ترك حتى انحني أو ترك لفظ التشهدين ولو نفل فانه يسجد في ركعة قبل السلام وقولنا من الفاتحة أو مع السورة احترازاً عما لو ترك الجهر وأيد به بأعلى السر في السورة فقط فانه لا يجوز عليه لأنه سنة واحدة غير مؤكدة اللهم إلا أن ترك ذلك في ركعتين وقولنا وأيد به بأعلى السر احترازاً عما إذا أتى بأعلى السر فانه لا يسجد كما أتى في قوله وهو يسجد جهر أو سر الخ وقوله بعد وترك سر أى وأتى بأعلى الجهر وظاهر قوله وسورة بقرن ولين ركعة كذا ذكره في المدونة وظاهر قوله وتشهدين أى وأتى بالجلوس يشمل النقل لاتباعه بعد القيد (ص) والافيهه (ش) أى

الذى يأتيه أن يسجد الجهر والسر حالة وسطى كباقيتين (قوله أى وأتى بأعلى الجهر) وهو أن يسمع نفسه ويرد على صياحه من يله أى وأما الواجبة بأدى الجهر فله لاشئ عليه أى كما يأتي في قوله ويسجد جهر أو سر (قوله وسورة بقرن الخ) الاولى أن يقول وظاهر قوله كركرك جهر أو سورة بقرن ولين ركعة لأجل أفاده أن ترك الجهر من ركعة موجب للسجود فانه وإن لم يترك سنة مؤكدة إلا أنه ترك بعض سنة مؤكدة بالقلب بالجلوس له وذلك لما تقدم أن الجهر جميعه في الصلاة مستغنى عنه كذا قال عجم فالحق أن السجود لبعض السنة أى لتركه قد يكون مطلوباً كترك الجهر في الفاتحة من الفريضة وقد يكون مبطلاً كالسجود لترك

تكبيره وتظهر الفرق بينك الفرقين بان الشئ يعظم بنا كدنيا كدنية الجهر في الفاتحة في ركعة فقط كان بعض سنة مؤكدة لأنه شرف يشرف في الفاتحة فتعزى على تكبيره واحدة فتدبر وحاصل ما يقال أن الأول أيد به بأعلى السر فانه يسجد بعد السلام لأنه زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة ولين ركعة أو في السورة ولكن من ركعتين وكذا عكسه لو أصر في محل الجهر فانه يسجد قبل السلام وأما لو كان ما وقع فيه الخاتمة كالأية والاتباع من النجاسة أو من السورة فقط من ركعة فلا سجود ذكره في شرح الرسالة (قوله وتشهدين) يتصور ذلك حيث يجلس ثلاثاً في مسائل اجتماع النجاسة القضاء كى أدرك النجاسة وفاته الثالثة ولا يسهه فانه يأتي بركعة ويجلس للتشهد ثم بركعة ويجلس للتشهد أيضاً ثم الثالثة ويجلس للتشهد فأنسى تشهدين من هذه سجود بصوراً أيضاً مما يأتي في النقل وظاهر قوله وتشهدين أن التشهد الواحد لا يسجد له والمعد السجود (قوله أى وأتى بالجلوس) وأولى أن ترك الجلوس (قوله يشمل النقل) لا يحنى أنه لا يهمل في النقل ترك تشهدين بحيث يطالب بالسجود لأن غاية ما يصل إلى النقل أربع عشرين ركعة من اثنين فانه وإن سفي حقه مؤ كذا تشهده بعد اثنين لأن التشهد الأخير تشهدين ذكره قبل فوات محله فيحصل واجب بأنه ملتبس الترك على الترك حقيقة والترك حكاً وذلك أن آخر الثاني عن أول جلوسه وقد ترك الاول حقيقة فلم يأت

ما بعد ان هناك من يقول بأنه يكون مستاو يكون غاسا قال عجم وأشاره بعض حذاق أشاخي بقوله ان تأخير الثاني عن محله نزل منزلة تركه وهو مشكل فان السجود في الحقيقة انما هو للتقص والزيادة وهي تأخير عن محله وأجيب بأنه لا بد كرحى سلم وقد قال في المدونة اذ ذك ذلك بقر بالسلام جمع وتشهد وسلم ومحمد بناء على ان السلام ليس بمانع من الاستدراك كما قال وروى عنه ان السلام بقوت بناء على ان مانع خالصه أصله عقب رفعه من السجدة الأخيرة من الصلاة ثماني بالشهد عقب السلام وأقر به ولا بد في هذا الجواب من دعوى أن ساقى به من التشهد منزل منزلة العدم حتى يكون السجود تركا تشبهين والاحتكام ان يكون السجود تركا التشهد الاول وزيادة السلام والتشهد بعده (قوله بل تحذف الزيادة الخ) لا يخفى ان هذا التفسير بحسب المعنى المراد والا فلا صنف صادق على ما اذا كان السهو ينقص سنة غير مؤكدة وأعرض تشدبر (قوله في كل ويشرب) أي جمع بينهما أي في جمع بينهما ما وابطلت صلاته ولا ينقصه سجوده وأما لو فعل أحدهما لم يفسد (٣١١) بالسجود وسيأتي ما يتعلق بقوله وفيه ان أكل

أوشرب المحرم الخ قوله فإنه لا سجود عليه على السجود ومقابلته يسجد خلاصته ان الزيادة القولية اذا وقعت سهوا لا توجب سجودا على المعتمد وقوله كتم لك هذا اذا شك قبل السلام وأما اذا شك بعد أن سلم على يقين فقال الهولوى اختلافه فقبل بدنى على يقينه الاول ولا يؤثر والشك بعد السلام وقبل يؤثر وهو الرابع (قوله من ترك قرا تهما) بقصور لان المراد بتن سلامتهما من ترك قرا تهما من ترك ركوع أو سجود وأما لو تنق السلامة كما اذا شك في كونه سها عن سجود الاول مثلا أولا فان النسيبة ترجع أولى والثالثة ترجع ثانية وأما لو تنق سلامتهما من ترك الفرض الا أنه شك في ترك السورة فإنه مخاطب بالسجود قبل السلام الا أنه لا انقلاب (قوله لانقلاب الركعات) ظهر بحال تركه وانما الانقلاب في الاول ان يحذف السجود لانه

وان اتفق التقص بجميع صوره من يقن أو شك أفرادا أو اجتماعا بل تحذف الزيادة البسرة وتحقق أو شك فيها فيسجد بعد السلام الواجب أو السني فيشمل تسليم الرد على الامام والاموم وانما حذفت الزيادة باليسر تأخرا عن الامم الكثرة فانها مبطله سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالكلام نسيانا وبطلان أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل ان ينسى أنه في صلاة فائى كل ويشرب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثرة منه في الركعة والثالثة أربع ركعات وقولنا في الزيادة الكثرة من غير أقوال الصلاة تأخرا عما اذا كانت من أقوالها كالسجود مع أم القرآن في الأخيرة والورومع السورة التوع أم القرآن في الأولى فانه لا سجود عليه على المشهور (ص) كتم لك (ش) هذا تمثيل للزيادة المشكوكة فأرى الحقيقة يعنى ان الشخص الصلى اذا شك هل صلى ثلاثا أم أربع يعاود لكن موساهلة بين على الأقل الحق وباقى عما شك فيه وسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الماتى به وساقى ما اذا كان مستكبرا وموضع كلام المؤلف انه قد تحقق سلامة الركعتين الأولى من ترك قرا تهما أو الخوس بهما ولو لا السجود قبل السلام لاحتمال الزيادة والتقصان أى نقص السورة لانقلاب الركعات وعلى هذا يعمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام خلافا لابن لياة ثم المراد بالشك المطلق التردد وكذا يقال في قوله ومقتصر على شفع شك آخر به أو يؤثر فيشعل الوهم فانه واجب بخلاف الوهم معتبر في الفرائض دون غيرهما فاذا علم انه صلى ثلاثا ولو توهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم وانما توهم انه ترك تكبيرين لم يسجد فقول المؤلف لك ليس نظرا لقوامت على ما لا يقتضى ان يتم شك أى يزيد فيه وليس كذلك فالإدعاء ليعمل وهي متعلقة بتم أو يحذف أى وإتمامه لاجل دفع شك أو يؤول شك عسكوك أى كتم لفعل منكوك فيه على نظريته كما قال الساجى ووجه تنقله ان المشكوك فيه انما هو الركعة التي حصل فيها الشك والاعتمام هو واقع في الصلاة وعلى انه ظرف له ومتعلق بتم تكون الامم منه متبعية لتم والاولى ان الامم بمعنى مع وما يدخل تحت الكافي في قوله كتم لك من قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها بعد قرائته الفاتحة كما هو المطلوب

لانقلاب سبع ترك الخوس (قوله وعلى هذا يعمل الخ) أى وأما السجود بعد السلام فلا يكون الاعتدال في الزيادة هنا معناه (قوله خلافا لابن لياة) أى فلا يقول بذلك الجمل وحاصله ان ابن لياة يقول بسجد الزيادة بعد السلام الا اذا صلى وشك هل صلى ثلاثا أم أربعا فانه يسجد قبل السلام غير الموطا اذا شك أحدكم في صلاة فليدرك ثلاثا أم أربعا فليصل ركعة ثم يسجد سجدة قبل السلام اه أى والفرض انه تحقق سلامة الركعتين أو اثنين عنده فكانت الامم بالسجود قبل السلام مع هذا الحذف فنحن نعيد (قوله في الفرائض) أى في الاجزاء الفرائض (قوله أى من دفعه) أى ليس المراد انما ان أحدنا خصوصا وقد كان نقص عنه فيطالب باتمامه (قوله أو يحذف) أى المشار به بقوله وإتمامه وتقدر دفع لادمنه علقه بتم أو باتمام (قوله وعلى أنه ظرف لقول الخ) أى المحكوم به بتم بناو بل شك عسكوك فيه (قوله والاولى ان الامم بمعنى مع) أى ان الاعتراض وان انفع بالتأويل بل يدفع يكون الامم بمعنى مع ولعل وجه الاول ما ذكر من البحث على انه يمكن جهة التعليل بدون حذف المضاعف أى ان وجود الشك وتحققه موجب للاعتمام وهو ظاهر

(قوله فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام) هذه العبارة التي قالها الشارح هي عبارة الشيخ أحمد بالحرف الى قوله انظر بالحسن ما داخل الفاتحة (اقول) انظر كيف يأتي هذا وقد تقدم لشارحن ان الزيادة القولية لا واجب سجوداً أي ازيداً القولية في السن لأنه سبأني ان تذكر بالفاتحة سهواً واجب السجود على انه لا فرق بينه وبين ما بعد من قوله وأما من قرأ السورة الخ بل بقيد قال السجود عند الشك في الفاتحة أولى لأن الفاتحة تكررت احتمالاً لاهذا هو الظاهر وان كان بعض الاشياخ عال بعدم السجود فقال لا احتمال لعدم بيان الفاتحة فتكون قراءة السورة في محلها بخلاف الصورة الاولى فانه قد علم السورة على الفاتحة نسباً للفاتحة الخ والشيخ سالم سوي بين المستثنين في عدم السجود فقال ولو قدم السورة على أم القرآن ثم رجع لا أم القرآن أعاد السورة وأشك في قراءة أم القرآن بعد قراءة السورة فقرأها وأعاد السورة فلا سجود له وذكر عب الحكم عند تقديم السورة بالسجود كما قال الشارح مستكلاً على كون الزيادة القولية لا يجب فيها فعل مذهب المدونة قال في هو الحكم بالسجود ضعيف وإن اعتمد عب (قوله أشرع في الوتر) أي جواباً لأشرع في الوتر الخ هذا فاسر على ما إذا كان شك في حال القيام مع ان الحكم عام في حال قيامه أو جلوسه أو سجوده فتدبر (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما نقل عن مالكين من رواية على أنه يسجد قبل لا احتمال أن يكون في وتره فيشفعه بسجدين للثني الواردة لوتران في ليلة (قوله) (١١٢)

فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام وأما من قرأ السورة ثم شك في الفاتحة فله بقروها ويعيد السورة ولا يسجد عليه انظر بالحسن (ص) ومقتصر على شفع شك أهو به أو بوتر (ش) يريد أن من لم يشرع في الوتر أو هو في ثنية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام لا احتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير أن يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع فلا ناهذا هو المشهور فقول ومقتصر على شفع بيان الحكم والسجود جميعاً وقوله شك أهو بالخ تفسير لما قبله من مقتصر تقديره وكشك مقتصر على شفع وصورة شك أهو به أو بوتر وقوله ومقتصر الخ يعني عنه قوله كتم شك اذ فهم منه أن الشك ينشأ على الأقل والناتفة في ذلك كالفرصة ولما كان هذا يقتصر على الركنين المتبقيتين فيسلم منهما على أنه ما شفعه وما قبله لا يقتصر على المتيقن بل يأتي بما شك فيه عبر في كل منهما بما يناسب حكمه فحصل التقابل بين القطعين بأوجز عبارة (ص) أو ترك السجود بفرض (ش) يعني انه اذا ترك السجود بفرض والفرض هو الفاتحة أو مع السورة وأدله ما على الجهر فانه يسجد بعد السلام أمالؤه بأذى الجهر فلا سجود وانما عدل عن أن يقول أوجهر فيما سبفه بفرض قصد الاختصار (ص) أو امتنع به الشك ولا يفي عنه (ش) يعني وكذا يسجد بعد السلام لكن استحباباً اذا استمكنه الشك أي داخله وكثر منه بان يطرأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة وفي اليوم مرة أو مرتين

على الشفع أي يجعل تلك الركعة التي هو فيها ثنية الشفع وقوله والسجود جميعاً أي من حيث عطفه على قوله متم شك الذي قد جعل تمثيلاً بما يسجد به عند تدبر وقوله تفسير لما قبله من مقتصر الظاهر لاجابة هذا المضائق المقدور ذلك لان الحق ان المتم شك يسجد بعد السلام كذلكها أي المتقصر فيقول بالتقدير المذكور فتناسب بين المتعاطفين (قوله والناتفة) أي المشار لها بقوله ومقتصر الخ أي والحال ان الناتفة كالفرصة (قوله ولما كان هذا يقتصر الخ) يمكن ان يجعل هذا جواباً عن قوله ان كتم شك يغتفر عن

قوله مقتصر الخ (قوله عبر في كل منهما بما يناسب) أي بلفظ يناسب حكمه فعبّر في الثاني بلفظ مقتصر المناسب لحكمه وهو كونه مقتصر من مناسبة اللفظ لعماد عبر في الاول بلفظ متم المناسب لحكمه وهو كونه يتم على الوجه المذكور (قوله بأوجز عبارة) أراد بانسب اذهنا عبارة متم شك ومقتصر على شفع أو اللفظ أو جز عبارة في كل وهذا أوضح فتدبر (قوله وأما الزيادة بأذى الجهر) بأن يسمع نفسه ومن يليه هذا ما حل ببعض الشراح لأنه لا يناسب ما سبأني لشارح من أنه أدله بحال الوسطي (قوله ولا يفي عنه) أي عن مقتضاه (قوله لكن استحباباً) كذا قال القاضى عبد الوهاب قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف إلا لأن البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المنسحب على ما يشاء السنة فليس هذا بل ما على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمنسحب (قوله ما ينظر أعلاه في كل وضوء الخ) لا يخفى ان هذا بقيد انضمام الشك في الوسائل للشك في المقام وليس كذلك (قوله أو في اليوم مرة أو مرتين) أي تم كلام عبد الوهاب وعلمه فان لم يطرأ إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس يستسكن من ابن عرفة قال عجب فقوله في كل وضوء أي سواء استقلت صفة إنشائه فيه كأن ياتيه مرتين في نفسه ومرتين في مسجده رأسه ونحو ذلك أم لا وكذا يقال في قوله أو صلاة وقوله فان لم يطرأ إلا بعد يوم أو يومين يشد أن ما أتى في اليوم التالي يوم انقطاعه أو يوم انقطاعه أو أيام انقطاعه غير مستسكن وأما ما أتى في اليوم التالي ليوم إنشائه فهل يكون مستسكناً لثبوته في اليوم الذي قبله أو انما يكون مستسكناً في اليوم التالي ليوم إنشائه أو غير ذلك يحرر قلت والذي يظهر أن يقال انه اذا أتى في يومين متوالين فانه يكون في اليوم التالي منهما

مستحكان علم من عاده انه باقى في اليوم الثالث أيضا أو بطل ذلك وأما لو علم أو ظن أن يومه في اليوم الثالث فإنه لا يأنس في اليوم الثالث فإنه يكون في اليوم الثاني غير مستحك والظاهر أنه في اليوم الأول غير مستحك ولو علم أنه بمراتبه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال هو في هذه الحالة مستحك كالיום الثاني فمأمله ثم ظهر لي أن الذي ينبغي أن يجري في مستحك الشك ما جرى في مستحك السلس فإذا زاد من إتيانه على زمن عدم إتيانه أو تساوى فهو مستحك وإن قل زمن إتيانه فليس مستحك وليس المراد بزمن إتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته بعد ما يقرب أو قطعاه هو الذي لا يحصل شيء من ذلك يخرج من أجرته فإذا أتاه يوما أو أتاه يومين ولم يأت يوما فهو مستحك فإذا أتاه يوما أو قطعاه عنه يومين فليس مستحك بل الذي تقتضيه الخيفة السعة أن المراد بالمستحك ما يشق معه الوضوء في الشك في الوضوء في الصلاة ما تشق معه الصلاة (قوله وأضرب) ففسره الله بكسر الهمزة وفتح الراء وهذا لغة جميع العرب ما عدا طائفتها بالفتح (قوله وجوبا) فلما خالف وعمل بعقضاءه ولو عدا أو جهلا لم يتطل ماله ذكره الحطاب (قوله زعم الشيطان) جواب عما يقال السجود مشكل لبنائه على الأكثر فلا موجب (٣١٣) للسجود وحال الجواب أن السجود دائما

هو لزعم الشيطان (قوله لان الاشتغال به) تعذر لقوله أضرب (قوله مخصوص به) أي بسبب هذه أي قصر على ما عدا هذه سبب إخراج هذه (قوله كثيرا) أي إتيانا كثيرا (قوله هل زاد أو نقص) مستثنى أي هل زاد أو أوهل نقص أولا (قوله كطول) أي عدا لان ابن رشد دائما يظهر ذلك في العدد وهذا الذي يصح جل كلام المصنف عليه وأما هو فهو على القاعدة أي أنه يصعد أي انطوئ له والاختلاف فيه بين ابن رشد وغيره حتى يستظهره ومراعاة المصنف أنه طول طولا زائدا على طمأنينة واجبة وسنة ويحل السجود في كلامه حيث ترتب على الطول ترك سنة كما تقدم في الرفع من الركوع فإنه يترك السجود

وأضرب عنه وجوبا أي لا يصلح ويبنى على الأكثر فإذا شك فيما صلاه اثنان أم ثلاث أو ثلاث أم أربع بنى على ثلاث وأتى ركعة وسلم وعلى أربعة وسلم ومعه هذا السلام فمما زعم الشيطان لان الاشتغال به يؤتى إلى الشك في الأيمان والعاداة واستحكاك الوضوء كالمصنوع ابن تيمية وقول أهل المذهب الشك في النقص كقصه مخصوص به كما انتهى فقوله ولهم عنه مستأنف والحاصل أن الشك مستحك وغير مستحك والسهو كلف الشك المستحك هو أن يعترى المصلي كثيرا ما يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئا يبنى عليه وحكمه أنه يلهو عنه ولا صلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كافي عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار بقوله أو استنكته الشك ولهم عنه والشك غير المستحك كمن شك أصلي ثلاثا أم أربعاً وحكمه واضح واليه أشار بقوله كتم الشك ومقتصر على شغل الخ والسهو المستحك هو الذي يعترى المصلي كثيرا وهو أن يسهو ويتيقن أنه سجد وحكمه أنه يصلح ولا يسجد عليه واليه أشار بقوله لان استنكته السهو يصلح والسهو غير المستحك هو الذي لا يعترى المصلي كثيرا وحكمه أنه يصلح ويسجد حسب ما ساهم من زيادة أو نقص واليه أشار بقوله سن السهو والفرق بين السهو والشك أن الأول يضبط مآثره بخلاف الثاني (ص) كطول يجعل لم شرع على الظاهر (ش) أي إذا طول متفكرا لشك حصل عنده فيما يتعلق بصلاته فإنه انطوئ يجعل لم شرع فيه التطويل كالرفع من الركوع والخلاص بين السجدين ومن استوفى للقيام على يديه وركبته فإنه يسجد بعد السلام وانطوئ يجعل لم شرع فيه التطويل أي يكون التطويل فيه قربا كالقيام والركوع والسجود والجلوس فلا يسجد عليه إلا أن يخرج عن حده فليس يسجد ومقتضى كلام المؤلف أنه إذا طول في الجلسة الوسطى لمادركه أن يسجد لان التطويل فيها غير مشروع بل يكره مع أن ابن رشد قال الصواب لا يسجد على من فعل ذلك وهو قول ابن القاسم

(٤٠ - خري اول) فان ترتب عليه ترك مستحب فقط كطول جعله وسطى فتركه مستحب فان قلت حينئذ كان يسجد قبل السلام وقد يقال ان مناطه الطول يجعل لم شرع به بشرط أن يشعرك ترك سنة فتعين ترك سنة شرط في كون الطول في العمل الذي لم شرع به مقتضيا للسجود أفاده عب (قوله اذا طول) فلو لم يطول فلا يسجد عليه بوضع ذلك قول المتن من شك في صلاته لم أنه أن يجعل لم شرع كأي ما ساهنه فان تذكر والاعل على ما سبق من أن المستحك يبنى على الكمال وغيره يبنى على القبح ما لم يطول فان طال فإن القاسم لا يرى عليه السجود مطلقا وسحقون يرى عليه السجود مطلقا وقرئ أشبه فرأى عليه السجود حيث طول يجعل لم شرع فيه التطويل وعدمه حيث طول يجعل لم شرع فيه التطويل ابن رشد وقوله أصح الأقوال (قوله فيما يتعلق بصلاته) أي فتفكر فيما زعموا ما طول فيه عبنا ولقد كرم في من غير صلاته فانظر ما حكمه ومن العبث التفكر في ذلك العمل فيصعد للتقرب إلى الله تعالى والظاهر لا بطلان بل السجود بالطريق الأولى ما لم يخرج عن الحد وحرر (قوله والجلوس) أي الثاني (قوله الآن يخرج عن حله) قال عجم وانظر ما حده والمراد أنه طول يجعل لم شرع به فالتقرب إلى الله تعالى فلو طول فيه عبنا ولقد كرم في من غير صلاته فانظر ما الحكم أفاده عجم (قلت) والظاهر أيضا لا بطلان بل يسجد وحرر (قوله وهو قول ابن القاسم) ومما يلهو قول مجنون يسجد

والحاصل أن ترك التطويل في الركعة من الركوع سنة وكذا في السجدة وهذا لا يفعله كلامه في سبقت الصلاة وهذا أمران الأول
تقدم أن الزائد على الطمأنينة فتكون السنة ترك التطويل الزائد على الطمأنينة ولا أحد للتطويل
عليه الذي يوجب السجود وفي بعض التقار بأن هذا قدر الشاهد * فانه ما إن ترك التطويل التي هو سنة هل هو سنة مؤكدة أو سنة
خفيفة لم أر في ذلك نصا ولا يعلم ذلك من كون السجدة ولا التطويل لأن النص المنضم الزائدة جرى خلاف في أنه هل يشترط أن يكون
في مؤكدة أم لا كما قال عجي (وأقول) النص هنا مؤكدة جازيل أخشى طربا في قدس التطويل في ذاته هو ترك السنة (قوله)
وإن بعد شهر) انظر ما حكم تأخير مدة تعان الصلاة هل هو مكروه أم لا والحاصل أنه بفعله في ما ذكره لا في الصلاة ولو ثبت في صلاة
جمعة قال مالك في المدونة ومن ذكر سجودا بعد ما من صلاة قصته وهو في فريضة أو نافلة لم تقسدا واحدة منها قال ابن القاسم فإذا فرغ
مما هو فيه يصعد (قوله وهو كتابه) المناسب أن يقول الآن يقال هو كتابه الخ (قوله وهو غيره) أي بالطول وقوله لكان أحسن أي
لما فيه من التصريح بالاطواب (قوله لأن النافلة صارت فرضا الخ) مفادها أنه يأتي به متى ما ذكره ولو وقت نهي ولو لم يتعان نافلة وهو
كذلك عند صاحب الطراز ونظار (٣١٤) كلام ابن عبد السلام أنه لا يسجد هما في وقت نهي ولو كان مرثيا

لأن قصرهما مستحب ولا سجود في تركه مستحب فكان على المؤلف استثناء هذين كلامه في قول لم
يشرع به إلا الجلسه الوسطى على الظاهر (ص) وإن بعد شهر (ش) راجع لقوله في عدم أي أو لا يصعد
وإن كان سجودا بعد شهر وسنة حاول ولو بعد شهر وعلى كل حال لا يشبهه لكنه تسع المدونة في التعبير
بالشهر وهو كتابه عن الطول ولو غيره كان أحسن فأن قلت لم أم بالسجود بعد شهر وليس هو فرض
والقاعدة أن النافلة لا تقضي فالجواب أنها لا يمكن جازا الفرض أمره بالتعبية لأن نفسه فأن قلت هذا
الجواب فيه قصور لأن هذا إما إذا كانت الصلاة المجبورة فريضة مع أن هذا الحكم جازيا إذا كانت نافلة
والجواب أن قوله لما كان جازا الفرض الخ شامل لأن النافلة صارت فرضا بالشرع في فاعلا أشكال وإنما كان
السجود القبلي المرتب من سنتين أو سنة مؤكدة لا يوقف به مع الطول والبعدي يوقف به مطلقا لا في غير
الشيطان والقبلي جاز والتزغيم لا ينتقد بزمان بخلاف الجازي لأن السجود البعدي أكد من القبلي
المدكور ولما قيل بعدم السجود في بعض أفراد كقص تكبيرتين (ص) بأحرام ونسب وسلام جهرا (ش)
يعني أن السجود البعدي أو القبلي إذا أخر طه يحتاج إلى أحرام يعني أنه ينوي بتكبيره الهوى الأحرام
وليس الأحرام تكبيرا فزائدة على تكبيرة الهوى وهل يقع فيه بهذا الأحرام أم لا أم أرفيه نصا كما قاله
الحطاب والى تشهد والى سلام يحجره كلام الصلاة وأما السجود القبلي إذا أتى به في محله فلا يحتاج
إلى نية أحرام لأنه في الصلاة ثم إن السلام في السجود البعدي واجب غير شرط فلا ينطل الصلاة بتركه
وأحرى أن لا ينطل بتركه الأحرام يعني التكبير وأما السنة فلا بد منها في الطراز لا خلاف أن التكبير لهما
ليس شرطاً أي فلا ينطل بتركه فلو ترك التسالفة وهي الأحرام أي التكبير والتشهد والسلام أو أتى بنية

عن فريضة وقوله إن ناجي
عنه وعن غير واحد فأنظر
في شرحه الرسالة وقال عبد
الحق عن بعض شيوخه
أن ترتب عن فرض أتى به
حينما ذكر وعن ثل في
الوقت المباح (قوله لأنه
لترغيم) وكونه فيه ترغيم
الشيطان لا يشاء كونه
جازا والحاصل أن في
البعدي شيئين كونه جازا
ومرغما للشيطان فراعى
أهل المسند الامرين
(قوله والقبلي جاز) والجار
يكون متصلا بالمجسور
أو متاخرا عنه (قوله
بخلاف الجاز) أي المحض

فانظر

التي ليس فيه ترغيم وهو القبلي فلا بد ما قال أول الكلام يقتضي أن الجهر يصح ولو مع البعد
والآخر يقتضي أنه لا يصح إلا مع القرب (قوله ولما) أي ولو كونه أ كد (قوله قبل بعدم السجود في بعض أفراد) أي القبلي يعارض هذا
بأن الصلاة تنطل ببعض صور ترك القبلي وهو ما إذا كان عن ثلاث سنين وطال فذلك يقتضي أن القبلي أ كد (قوله وتشهد) أي تشهد
الجولس الأول نقط (قوله يعني الخ) لا يعني أن هذا التكبير للأحرام لا مناسبة له إلا بمعنى لكون المراد بالأحرام أن ينوي بتكبيره
الهوى الأحرام فالأحسن عبارة عجي حيث قال والمراد بالأحرام المعترف في البعدي النية مع تكبيرة السجود والظاهر أن تكبيرة السجود
سنة وأما النية فلا بد منها (قوله لم أرفيه نصا كما قاله الحطاب) والظاهر أنه لا يرفع كافي بعض الشراح (قوله والى تشهد) أي على طريق
السنة (قوله يحجره) أي سنة وخلاصة أن الجهر سنة كلام الفريضة (قوله فلا يحتاج إلى نية أحرام) إضافة للبيان أن أريد
بالأحرام مجرد النية فإن أريد به النية مع التكبير كما هو مفاد عبارة عجي المقدمة فهو من إضافة الجزاء للكل وما ذكره شارحنا من عدم
الاحتياج منقول عن الهواري (قوله لأنه في الصلاة) أي فنية الصلاة المعينة منسجمة على أي فلو اتفق أنه في السجدة نية لا داعي
كونه ساجدا لله ولو لمحت إذا علمت ذلك فقول عب وأما القبلي فالسلام لا يصلح في محتاج لتكبيره هو مع نية أه لا تظهر لأنه
مختلفا لثقل (قوله فلا ينطل الصلاة بتركه) المناسب للسجود كما يستفاد من عبارة ابن رشد وجواب بأنه أراد بالصلاة السجود لا الصلاة
التابع لها السجود (قوله فلا بد منها) أي في محبة السجود في محبة الصلاة التابع لها السجود

(قوله وصح سجود السهو وان تقدم به سجدته) ولو كان المقدمه الامور دون امامه والفرض اضما موم لاسحبوق (قوله أو أخر قبله) ولو الامور بأن سجدة الامام القبلي في محله وأخرها للموم وصحت صلاته ولو أخر الامام القبلي قبل بقدم الامور وقيل يؤخر (قوله لان فعل الساهي لا يصف بجعله الخ) فظاهر ذلك انه لا يكتسه ما وقع من سجود سهو وبطلان عاتده (أقول) لا يفتي أن سجدته كونه مقدما أو أخر مخرج كونه قاصدا فله وحش ان الامر كذلك فظاهر الصحة لان السهو يتعلق بتقدي لانائه لانه مقصود بحسبها (قوله لان استسكه السهو الخ) سابق بين الشارح وجه عطفه ويجوز وجه آخر وهو ان يكون معطوفا على معنى ما تقدم أي وسجد قبل السلام أو بعده ان حصل ما تقدم لان استسكه السهو ولا سجود عليه وأما عطفه على قوله لان استسكه السهو فله معنى وثق وذلك لان أخرجه مما فيه السجود بعد السلام لا يدل على انتفاء السجود بالكلية الذي هو المراد لاحتمال السجود قبل السلام وان كان هذا بعدا اذ لا تنص هنا والحاصل انه لا سجود عليه لم يحصل من نقص أو زيادة أو نقص وزيادة عند انقلاب الر كعات للرجح اللاحق (قوله) مثل أن يكون عاتده أبدأ السهو عن الجلوس الاول الخ) فظاهر أن ذلك يكتفي منه في كل يوم ولو مر من صلاة (قوله ثم شك في تركه ذلك) كذا في الشيخ جدد الظاهر بل المتعين حذفه لان هذا المستكح يضبط ما فعله (قوله فانه يصلح صلاته) أما اصلاح الاول فانه يأتي به اذ لم يفارق أو يفارق على ما يأتي من الخلاف وأما اصلاح الثاني بان يذكر ترك السجود قبل ان يعقد ركعة الثانية فانه يرجع ويسجد (قوله ولا سجود عليه) وانظر ما حكم سجودهم لوجه حرام أو مكروه أو الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعين كذا في بعض الشراح قال عجي فلو سجده لسهو في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تطل صلاته حيث كان متعمدا أو جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد لسهو ولم يسه أم لان هنالك من يقول بسجوده وهنا (٣١٥) واضع اذا أصح ما ساهنه وأما ان لم يصلح فانه يكون عسرة التارك له وهو من لم يستسكه السهو فيجزي عليه حكمه أي وهو السجود وقولهم الساهي المستكح لا يسجد عليه متبجها الا لاصلاح هذا ما يفهم من كلام عجي لكن كلامه بعد في اثنيه الرابع في سجدته لا يسجد عليه حيث تعذر الاصلاح وهو المناسب فقط المصنف والحاصل انه لا يسجد عليه مطلقا أسكنه اصلاح أم لا تقدر والظاهر الصحة

فالتظاهر انه صحيح (ص) وصح ان تقدم أو أخر (ش) الضمير موزع اذ قال عجي وصح سجود السهو ان تقدم به ولو عدا رعا للذهب الساهي ولا يجوز ابتداء أو أخر قبله وعيا للذهب أي خفيفة ويكره ابتداءه بعبارة أخرى قوله وصح ان تقدم أي عدا لان فعل الساهي لا يصف بجعله ولا قساده لا غير مكلف (ص) لان استسكه السهو ويصل (ش) يعني ان من استسكه السهو أي كتركه عليه مثل أن يكون عاتده أبدأ السهو عن الجلوس الاول أو يكون عاتده نسيان السجود ثم شك في تركه فانه يصلح صلاته ولا يسجد عليه ثم ان قوله لان الخ عطف على معنى قوله ينقص لان معنى لنقص والتقدير ينقص لان استسكا السهو ولا لفرصة الخ وبعبارة أخرى ويصل أي يأتي بعساه عنه أي يصلح ما يمكنه اصلاحه من الفرائض والنسب والمصنعات كما اذا ترك السور مثلا ثم ركع ولم يمكنه يديه من ركبته وأما الفرض فلا يمين الاتيان به ويسجد بعد السلام كما اذا ترك الفاتحة مثلا ولم يكن الاتيان به فانه يأتي بركعة ويسجد بعد السلام

فما انظر فيه عجي (قوله كما اذا ترك السورة) مثال ترك السنة وترك مثال ما اذا ترك السجود وأمكنه اصلاحه ونقول مثله ما اذا ترك القنوت حتى انقضى فانه يمكنه اصلاحه بان شئت بعد ركوع (قوله ولم يمكن يديه من ركبته) هذا يقتضي توقف الركوع على تمكن السدين من الركبتين وليس كذلك اذ العتداء اذا سئل يديه يصح ركوعه ثم كماله ركة الله تعالى صادق بصورتين الاولى ما اذا انقضى ولم يضع الثانية أن يكون وضع ولم يمكن يديه من ركبته ولا يفتي أنه منافيا لتقدمه من أن السورة تقوى بالاتناء ومخالف لقول شب كما اذا ترك السورة مثلا ثم ترك قبل تمام الاتناء فانه يرجع وباقها والظاهر أن القول عليه ما تقدم من القنوت بالاتناء الا ان كلام شب بحسب ظاهره مخالف لقول المصنف فمما ساقى الا ترك ركوع بالاتناء ومخالف لما تقدم لشارحا والتحقيق ما ساقى من أن القنوت يتحقق بمجرد الاتناء وان لم يكمل بدل على ذلك بعضهم (قوله كما اذا ترك الفاتحة) مثال ما اذا ترك الفرض وقتنا يأتي مع أنه هنالك ما يأتي في بال ركعة بتامها والحاصل ان المناسب لقام ان عمل بما اذا أمكنه الاتيان بالفاتحة وأما شبهة فلا يأتى فيه ذلك بل المطلوب منه حيث لا الاتيان بالركعة بتامها (قوله ولم يمكن الاتيان بها) أي فاذا أسكنه الاتيان بها فأتى بها ظاهره ولو فعل فعلا ولا يسجد عليه وهو كذلك لان الفرض اتسما مثلا (قوله ويسجد بعد السلام) كيف هذا مع أنه شرح لقول المصنف لان استسكه السهو من أنه يصلح ولا يسجد عليه ويجيب وان كان بعيدا بان يحمل هذا على ما اذا لم يكن مستكحا وأما اذا كان مستكحا فلا يسجد عليه وجه كونه يسجد بعد السلام معناه ياتى في الركعة التي فاتته ولم يمكنه الاتيان بها أو أتى بدلها وهو يحمل على ما اذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة حتى لا ترتب على ذلك ترك السورة وأما لو كانت من غيرهما كان تكون من الاولى أو الثانية لكان السجود قبلها لا انقلاب الر كعات في حقه فيؤدى ذلك الى أن يصلح هذا الركعة بفاتحة فقط لانه يحصل ما صرح اول

صلاته وقد يقال لا يثبت أن يأتي بالبدل إذا كانت الفاتحة من الثالثة والأربعة لما تقدم من أنه إذا تركها سهواً من ركعة أو اثنين من رباعية تغير بجمود السهو (قوله وبعبارة أخرى) التعويل على هذه العبارة وإنه إذا لم يمكنه الإصلاح فلا سجود عليه كذا ذكره شيخنا عبد الله بن بعض شيوخه (قوله بأن كان باقياً) يراد به ما يشمل ما إذا طرأ على الأرض بيديه درن ركبته أو بالعكس لأجل أن يناسب قوله وإن كان قبل مفارقة الخ (قوله والافتلاشي عليه) أي الإصلاح عليه فلو أن محل الإصلاح بمفارقة يديه (قوله أنه يصلح ولا يثبت) أي ولا سجود عليه (قوله وليس هو كن لم يستكبح بقوت ذلك) هذا أخص من قول المصنف ولا يثبت أن يرجع ولو استقل وعليه فيسقط قوله الثاني والافتلا (٣١٦) بما إذا لم يكن مستكبحاً في السهو والاربع للإصلاح (قوله وأوشك الخ)

المراد به حيث تعلق بالفرائض مطلق التردد الشامل للوهم (قوله فتفكر قليلاً) بل وكذا لو طالت التفكر لأن الشك باشراده لا يوجب سجود سهو ونطوّل التفكر في ذلك أعماه على وجه العدد فلا يتعاقب به سجود وعلى ذلك تدل أصول المذهب ذكره أو الحسن الصغير لكن يحمل ذلك على عمل شرع فيه التطويل وأما جعل لم يشرع فيه ذلك فيسجد كما تقدم (قوله أو سجود واحدة) معطوف على قوله استكبحه السهو أي أتى بسجدة واحدة بسبب شكه فيه هل سجدة اثنتين أو المعطوف محذوف أي سجدة اثنتين أو واحدة وقوله هل الخ تفسير لشكك أي صورة شكك فقوله أو سجود واحدة بيان حكم المسئلة لا ضرورة شكك فليست الواحدة هي المشكوك فيها أي أن الحكم إذا شك هل سجدة واحدة أو اثنتين أنه سجود واحدة (قوله فتستسلل) أي تفصل المشقة الكبرى ولا تسئل وهو مستحيل لأن التسلسل باعتبار المستقبل لاستحالة فيه (قوله ولا ينبغي له أن يعمد ذلك) أي يكره فقد قال التلخيصي ويكره يعمد ذلك لتغير

وبعبارة أخرى يصلح إذا أمكنه بأن كان باقياً كالسها عن الحائض والتكسيرة وتذكر قبل مفارقة الأرض بيديه ركعتيه والافتلاشي عليه ولا سجود لعدم خطابه وظاهر كلام أبي الحسن على الإرسالة أنه يصلح ولا يثبت بمفارقة الأرض بيديه وركبته ولو استقل وليس هو كن لم يستكبح بقوت ذلك (ص) أوشك هل سها أو سلم (ش) يعني أنه إذا شك هل سها عن شيء أم لا فتفكر قليلاً ثم بين أنه لم يسه فلاتشي عليه وكذلك إذا شك هل سلم أم لا فإنه يسلم ولا سجود عليه أن كان غير باولم يعرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن انحرف عنه سجداً أو طلجداً بطلت وإن توسط أو فارق مكانه بنى بأوامر تشهد وسلم وسجدة بعد السلام كما يأتي في ناسي السلام وحذف المؤلف بعد لها تقدير وهل سها أو لم يسه أو سلم أو لم يعلم (ص) أو سجود واحدة في شكه هل سجدة اثنتين (ش) يراد إذا شك في سجدة في السهو هل سجدها أو أعادها سجدة واحدة ثم أفاضه بسجدة أخرى على المحقق ولا سهو عليه فالتعريف قوله فيه راجع إلى سجود السهو وأنما لم يكن عليه سجود سهو لأن لو أمكن ذلك لا يمكن أن يسلك أيضاً فإنه من أن يسجد وقد يسلك أيضاً فإنه من أن يسجد أيضاً فتستسلل ذلك ولو سجدة التثنية ثلاثاً بعد السلام فإن كان بعد افتلاشي عليه (ص) أو زاد سجدة في آخره أو خرج من سورة تغيرها (ش) يعني أنه إذا زاد سجدة في الثالثة والرابعة مع أم القرآن فلا سجود عليه على المشهور خلافاً للشهاب ودل كلامه بطريق الآروية أنه لو زادها في إحدى الآخرين لا سجود عليه اتفاقاً ولا سجود عليه أيضاً إذا خرج من سورة في غيرهما ولا ينبغي له أن يعمد ذلك كما في الشارح ما لم يكن اتخذه سجدة فمعه في صلاة شرع عنها التطويل فلا بد أن يتركها إلى سورة تطويلة كافي الجلاب (ص) أو غلبة أو قل (ش) أي فلا سجود عليه ولا يثبت صلاته فذلك وهذا إذا كان كل منهما طاهر ليسر أو لم يزد منه شيئاً كان عداً وهو قادر على طرحه فلا يخرج غلبته ومثل الصلاة الصيام فإن أزد منه شيئاً كان عداً وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في عدم صلاته وصيامه وإن كان نسياناً تعالى في الصلاة وسجدة بعد السلام وإن كان غلبة في بطلان صلاة أو لولان على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان (ص) ولا لفرضة (ش) معطوف على معنى قوله أنه استكبحه ولا تأت كيد الثاني أي ولا يسجد لاستكاح السهو والفرصة ويجوز العطف على بنفس الخ وما روى عن مالك في الفاتحة بحسب السجود فغني عن عدم الوجوب وهذا وما بعده مفهوم ما تقدم من أن طاعة السجود ترك السكت المؤكدة (ص) أو غير مؤكدة كشهد (ش) أي ولا يسجد لغريسة مؤكدة كلفظ تشهد أو جلس له قال في توضيحه كالطراز أنه المذهب خلاف ما سرح به ابن رشد والنعني

تظم القرآن والتخليط على المتبع أن كان وكلام الشارح هذا يفيد أن المصنف يحمل على السهو كما يفيد مشرح وغيرهما عيب وكذا يكره في الصلاة فتعمد الخروج من رواية إلى رواية كأن في آية أو آيتين (قوله ذلك) أي يؤذنه بجني سبب (قوله طاهراً يسرا الخ) فإن كان كثيراً أو تجسبطلت صلاته أو طم بعض الشيوخ (قوله ويجوز العطف الخ) إذا تأملت تجسده معطوفاً على قوله أول الباب من سهو سجدة ثالثة تنقص فرض ولا يسجد لفرقة والناسب الأول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق بالوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وتقدم ما بوضع ذلك في قول المصنف وإن تركها يعمد (قوله جلس الخ) قال الشيخ أحمد وأما لورفع من السجود مكرراً ويجز أن اطمان بالرفع من سلم المكان عليه السجود لأنه تنقص لفظ تشهد والجواب له

(قوله من إيجاب السجود) اما لا محذور على جنتين نفسه وكونه بالاتفاق المخصوصة أو وأنه في حديثه سنة مؤ كذبة على ما تقدم من
 المحدث (قوله وسجله ان جرى وبغيره المشهور) أي وهو المحدث (قوله عليه) متعلق بقوله دلالة وقوله فوق ذلك أي أن قوله ينقص
 سنة مؤ كذبة فوق قوله وبغيره مؤ كذبة أي مستقدم عليه ويحتمل أن يحذف العاطف أي أو فوق ذلك أي ولو أكرم من سنة مؤ كذبة
 تنبيه على سبل صلاته ان محذور لا غير المأ كذبة أي أي عداو يلزم من البطان المحرمة (قوله ويرتفع عن أعلى السراج) الذي
 هو سماع نفسه فقط حاصلها حالة وسطى بين أعلى السر وهو سماع نفسه وأدنى الجهر وهو سماع نفسه ومن يليه فتشكون ثلثا الحالة
 وسطى يسمع نفسه ويزيد فوق ذلك قليلا أي لكن لا يسمعها من يليه (قوله بأن لا يبلغ فيه) أي السر (قوله بأن يرتفع عن أعلى
 السر) الذي هو سماع النفس فقط وقوله وينزل عن أدنى الجهر الذي هو سماع نفسه ومن يليه فخلاصته ان يرتفع على سماع النفس
 ولكن لا يصل لسماع من يليه فهي حالة وسطى فرجع بسر الجهر وبسر السر شيء واحد وانما قال في جميع الصلاة الجهر وجميع
 الصلاة السر لانه لا يفرق الحال من التي بعدها هي قوله واعلان (٣١٧) بكتابة على أن الحال مفترق بنفس هذا

التصوير وحل عب المصنف
 محل آخر فقال بسير جهر بأن
 أسمع نفسه ومن يليه وذلك بالغة
 فيه بأكثر من ذلك واقتصر في
 السر على بسير سر بأن حرك
 لسانه فقط ولم أرفعه فسمع نفسه
 وهو مخالف لغيره شارحا ومخالف
 لما عجم أيضا فانه قال بسير جهر
 أي في محل السر أي لا يصور على
 من أتى بأقل الجهر في الصلاة
 السرية وقوله بسير سر أي
 بأعلى السر في محل الجهر وهو
 المراقب للقول فقد قال المصنف
 في شرح المدة وبلغ بالجهر
 بالآية وشكوهذا الجهر فيما سر
 فيه جهر ليس بالقوى جدا وأسر
 فيه جهر فيه سر ليس ياشد
 جدا نص عليه ان أتى في
 المختصر فاذا علمت ذلك فقول
 المصنف فيما تقدم وأقول سر

وبغيره من إيجاب السجود وسجله ان جرى وبغيره المشهور وحذف المؤلف الموصوف وهو
 سنة كافر لانه لا نقول ينقص سنة مؤ كذبة فوق ذلك عليه وقوله أو غير مؤ كذبة أي بغيرها
 وأما مع زيادة فيسجد (ص) وبسر جهر أو سر (ش) أي ولا يصور على من اقتصر في الصلاة
 الجهر على بسير جهر بأن لا يبلغ فيه بأن ينزل عن أقل الجهر بأن يسمع نفسه لا من يليه
 ويرتفع عن أعلى السر في جميع الصلاة الجهرية واقتصر في الصلاة السرية على بسير سر
 بأن لا يبلغ فيه بأن يرتفع عن أعلى السر وينزل عن أدنى الجهر في جميع الصلاة السرية وقوله
 (واعلان بكتابة) معطوف على تشهد وأن الكافي داخله على اعلان فهي مؤخر من تقدم
 فيدخل بالكافي الاسرار بكتابة فلا يكون ساكنه أي وكاعلان بكتابة في الصلاة السرية
 وكسر اربكان في الصلاة الجهرية وحديثه في اعلان الاسرار بكتابة تكرار مع سر
 جهر وسر لان ذلك في جميع الصلاة وهذا في بعضها به يعلم رد اقل ان المؤلف ساكت عن
 الاسرار نحو الآية (ص) واعادة سورة فقط لهما (ش) أي ولا يصور في اعادة السورة
 لاجل الجهر أو السر حيث قرأ على خلاف سنننا واذ كذا قبل الاختصار فرجع وأتى بها على
 سنننا فقط ذلك واحترز بقوله فقط عما عدا أم القرآن والسورة وأما القرآن فقط لم يحرث
 قرأها جهر أو السر حيث قرأها سر واذ كذا قبل الاختصار لم يصور لو كرام القرآن
 سهوا ويحذف خلاف السورة ويظهر من كلام المتقدم خلاف في بطلان صلاته من كرام
 القرآن عدا (ص) وتكبير (ش) أي ولا يصور في ترك تكبيرة لانه سنة خفيفة ما لم تكن
 من تكبيرة العدا ولا يصور ترك واحدة فاكتر لان كل واحد سنة مؤ كذبة (ص) وفي
 ابد لها يسمع أقل من جده وعكسه تاويلان (ش) يعني أن المصلي اذا أبدل التكبير سماعا
 لمن جده عند الخفض أو كوع وفات التداول بأن تليس بالركن الذي يليه أو أبدل مع الله لمن
 جده عند الرفع بالتكبير وفات التداول في سجدة قبل السلام لانه نفس ذكره واذ آخر

أي وأتى بأعلى الجهر لا أقوله الذي هو سماع النفس ومن يليه (قوله معطوف على تشهد) هذا غير مناسب وذلك لان عطفه
 على تشهد يقتضي أنه تمثيل للسنة الغير المأ كذبة وليس كذلك بل هو معطوف على معنى لان استكبه السهر (قوله أو أن
 الكافي) المناسب حذف أو ويقول والكافي الا انك خير بان الكافي اذا كتبت داخله على اعلان يقتضي أن الاعلان باثنين
 ليس كالاعلان بالآية مع أن الظاهر أن مثل الاعلان بالآية لا يتناول قائله كذا (قوله تكرارا) أقول لا يتوهم
 تكرار بدون ذلك بل التصور بين المستثنين بين نفسه محقق للمقابلة (قوله هو قائله) أي بقوله ما مؤخر من تقديم (قوله أي
 ولا يصور في اعادة السورة) أي مع طلبه بالآية لاجل أن أتى بها على سنننا (قوله واذ كذا قبل الاختصار) قيد بذلك لانه انما
 بعيد القراءة لتحصيل السر أو الجهر الا اذا كان قبل الاختصار كان الخفض كذا سر أو جهر فيما يقرب بالاختصار
 (قوله فانه يسجد) أي بعد السلام (قوله ويظهر خلاف الخ) والمعتمد بطلان (قوله ولا يصور ترك تكبيرة) فلو وجد قبل السلام
 عدا أو جهلا بطلت

(قوله أو عدمه لأنه لم يتضح الخ) هذا التعليل وجهه في أن يكون هو المعتد (قوله ولو وقع الادل في الموضوعين) وإن ادخل إحدى
تكملة في السجود خفياً أو رفعاً باسم الله فإن جسد لم يسجد فلان ألدلهما معاً ما يجب كذا ينبغي (قوله وكان التعذر له اتباع الام لانها
الغالب) أي لأن الواو لا أكثر رواية المدونة أي أن المدونة ترويت بأو والغالب رواية الواو اعلم وألاذ كرتل نص المدونة
لتطلع به على حقيقة الحال ونصها وإذا جعل الامام أو المفسر موضع سمع الله أن جسد الله أكبر وأومض الله أكبر سمع الله لمن جسد
قيل جرحه ويقول كالجرح عليه فان لم يرجع ومضى مع قبول السلام كالأصاغة ابن عرفة رواها ابن أبي زئبج بأو ورواها لا كبر الواو
ثم قال المأوأة واختلف المذهب فمن بدل أحد هذين الموضوعين خاصة فقيل لا يسجد عليه لأن قصارى ما فيه أنه أدخل بتكبيره أو ما في
معناها ولا يسجد بذلك وقيل بقبول السلام لأنه نص ما كان مأموراً بأن يقول فلم يشغل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه
اه (أقول) لا يخفى أن تلك الرواية باتمة بقوله غير مركن وليس فيها سجود فظهر من ذلك ترجيح القول بعدم السجود وعلمت من هنا
النص أن ما أشار إليه المصنف بتأويلان أنما هو خلاف لتأويلان وعلمت أن المدونة تغيرت بالواو في غالب رواياتها وعلمت صحة ما قلناه (قوله
ولا لادارة مؤتم) اعلم أن عيج قد قلنا ذكر المصنف ما لا يسجد له مؤتمه ما هو مطلوب ومنه ما هو جائز ومنه ما هو مكروه وأشار إلى
الاول بقوله ولا لادارة مؤتم في قوله ولا الجائز (٣١٨) وإلى الثاني بقوله ولا الجائز إلى قوله ولا لتبسم وإلى الثالث بقوله ولا

لتبسم (قوله فأداه (١) عن يساره) أي يمينه كما سرح به في بعض روايات البخاري (قوله أو عضدي) لا شك في الرواية (قوله وكلهافي البخاري) لعل الواقعة تعددت أو أنها واقعة واحدة واتفق فيها الاختلاف بالكل وظهر أنها ثلاث روايات (قوله أو اصلاح رداء) أي سهو الان عدم مطلوب وما يطلب عدمه لا يسجد له وهو يقال مثل ذلك في إدارة المؤتم وسد الفرجة أي ما يطلب على غير وجه الفريضة حتى لا ترد الفسحة فان عدمها مطلوب ويتصور في سهو السجود كما إذا أعادها هو أو اصلاح رداء متعبدان خفاً أو اصلاحه ولم ينص

أو عدمه لأنه لم يتضح سنة مؤكدة ولم يرد ما يجب زيادته السجود كمن زاد سورة في آخره تأويلان ولو وقع الادل في الموضوعين معاً لا يسجد فلو واحداً وإن لم يمت التدارك وأني بالذكر المشروع فيه فلا يسجد عليه وهذا ظاهر قال ان الصواب في قول المؤلف وعكسه أن يكون بأو بالواو وكان التعذر له اتباع الام لانها الغالب في الرواية (ص) ولا لادارة مؤتم (ش) معطوف على لأن استنكحه السهو وكذا ما بعده أي ولا يسجد لادارة مؤتم إلى عينه أو خلفه لقصة ابن عباس حيث قام عن يساره صلى الله عليه وسلم فأداه عن يمينه لكن وقع في رواية فأخذ يدي أو عضدي وفي رواية رأيي وفي رواية بأذي وكلهافي البخاري (ص) وأصلاح رداء أو ستره سقطت (ش) أي ولا يسجد لأصلاح سقطت عن ظهره لأنه عليه الصلاة والسلام ذلك أو لأصلاح ستره سقطت سنده إذا كان الساعد يديه في يمينها أمان كان فأنما ينص لذلك فقيل لأنه يعقبر منه للضرورة وهو بمثابة الخطأ لا لأجل جرح يرمي به العقب (ص) أو كشي مصفين لستره أو فرجة أو دفع مار (ش) أي ولا يسجد في مشي المصلي الصقن والثلاثة لأجل ستره يستتر بها أو لأجل فرجة يستأهلها أو لأجل دفع مار بين يديه وإن بعد أشار إليه فالكاف الداخلة على المنضاف وهو مشي في الحقيقة داخل على المنضاف إليه فتدخل الثلاثة كذا كرنا ويحتمل إضمار الكاف على المنضاف ويدخل ما أشبهه من الفعل اليسرى كشي أو غز أو حك أو نحو ذلك ابن يونس الشأن في الصلاة سداً للفرج فإذا رأى وهو صلى

له أو فلا يستحب بل ينهي عنه ولكن لا تبطل الصلاة اه (قوله أو لأصلاح ستره سقطت) أي ويستحب فرجة أو لأصلاح خف لم ينص لها من قيام أو انقلا (قوله فتقبل) أي مكروه كراهة شديدة (قوله لأنه يعقبر منه) هذا إذا كان مرة فان انحط مرتين بطلت صلاته لأنه فعل كثير وانظر هل تكرار الإدارة كذلك أم لا وكذا النار فيما بعده (ش) تبسم (ش) حيث كانت تلك الأشياء يطلب عدمها لكونها لماعة فلا يتوهم سجود لها حالة السهو حتى ينصر على نفيه (قوله وهو بمثابة الخطأ لا لغيره) سياتي أنه يجوز تسلي العقب التي تريد وتظاهره ولو انحط فيكون هذا اعتنا به من حيث عدم السجود وإن لم يكن مثله في الحكم لأنه ما يكره بشدة وسد العقب يجوز ذلك فيها حيث ارادته تعالى في ظاهر المصنف من الإطلاق (قوله لستره) أي كسبوق سلم امامه فقام لقضاء ما عليه فيحذر ما يقرب منه من السواري يستتر به لا يخفى أن المصنف قد جعل المشي كالمصفي في الشكل وهو أعياه وورد في الفرجة فقط على اختلاف أما لستره فقد حدد القرب فيها بما تقوله أهل المعرفة أي فلا يجيد بالصفين ولا بالثلاثة الآن لأن يكون المصنف قسر العقب بالثلاثة والمراد كصفوف الجماعة وأما دفع المار فأنما قيد أشبه فيها كائنين بالقرب وكذا المدونة نصت في الدابة بالقرب الذي سمره الشارح فمما سأتى باليسارة الآن يكون المصنف قسر القرب في الموضوعين بالصفين والثلاثة (قوله أو لأجل فرجة) يضم الفاعل فرجة إلى الحائط وأما التقصير من الامر فلهذه اتماماً تقصير المشي للفرجة بالصفين والثلاثة غير الصف الذي خرج منه وغير الصف الذي فيه الفرجة وفي عب وانظر هل يجري ذلك فيما قبل القرب من المسائل وما بعدها (قوله وإن بعد أشار إليه) كذا في نسخة

(١) عن يساره كذا في نسخ الحسن والفي في الشارح عن يمينه كجزي كتبه صحيحه

شئنا وفي بعض النسخ أشهبان كذا قريباً إلى ما في (قوله صقوا) هنا جمع كذا فيحصل على أقل أفراد
 القلة ثلاثة وأولى أقل (قوله وروى ابن نافع) هنا قول آخر خلاف ما مضى عليه المصنف وعنا ما حذيقه بالقرب والعدل لم يقد
 بالصف ولا أكثر فيمكن أن يكون عول في ذلك على ما قول أهل المعرفة كالأولى الآن بغير القرب بالصف والعدل لاثنين والثلاثة
 فلا يكون مخالفاً للصف والظاهر كما قال عجم اغتارماً إذا حصل شيء لكل من السعة والقربة كسبوق معنى لقربة ثم السعة
 بعد سلام امامه وكذا يقال في اصلاح الروايع اصلاح السعة اه وظاهر عدم اغتاراً زيم اثنين والظاهر اذا كان ذلك
 مطلوباً بالاضر (قوله ومع ابن القاسم الخ) يرجع هذا القول إلى ونيس ويكون ابن ونيس جعل الثلاثة مثل الاثنين وإن قول ابن القاسم
 صفان معناه أي أن الثلاثة (قوله أو ذهب دابته) ومثل دابته دابة غيره (قوله يريدان كان يسيراً) نص المسوق أن نقلت دابته
 وهو يصلي شيء إليها فيقرب إن كنت عن يمينه أو يساره أو يمين يديه وقطع أن بعدت طلبها اه فانت تراها فيدب بالقرب ولا مفهوم
 لها قبل كذلك دابة غيره ومثل الهابة أو لقيرءه المالية أو لقيرءه غيره فيه تفصيل الهابة (قوله هذا إذا كان في سعة من الوقت الخ) هذا
 إذا كان المال كثيراً أي يضمره كأي سعة من عرفه وأما أن قل غنا فلا يقطع اتسع الوقت وأضاق والحاصل أن إذا كان كثيراً فيقطع إذا
 اتسع الوقت وأما إذا ضاق فلا يقطع وأما إذا كان قليلاً فلا يقطع (٣١٩) مطلقاً (قوله يحتاج على نفسه) أي هلا كالأو

مشقة شديدة لأقرق حيث ينبغي أن
 يكون الثمن كثيراً أو قليلاً ضاق
 الوقت أو اتسع فالصورتان والمال
 كالهابة في هذه الصور الثابتة
 (قوله والظاهر أن المراد بالوقت
 الضروري) الظاهر ما هو فيه
 سواء كان اختياراً أو ضرورياً (قوله
 وإن يجب أو فقرة) أربع لاربعة
 فيه وظاهره كإن عرفة أن الاستدلال
 بضرر ولعل ذلك وفي الرافعي لا يضر
 معه والظاهر أن ما هنا أولى قاله
 عجم قال ع هو ظاهر في
 تعاقب الدابة للضرورة فيستدبرها
 فقط دون السعة والقربة ودفع
 المرائظة وقوله وإن يجب أي
 عينا أو مثلاً وقوله أو فقرة وهي
 الرجوع إلى خلف وجهه مستقبل

فرجة امامه أو عن يمينه أو يساره بحيث يجد السبل إلى السد هاتفتقدم إليها سداً ولو لا بأس
 أن يضيق إليها صقوا فارقاً وروى ابن نافع من رفع من ركوع فرأى فرجة مشى إلى سدها أن
 قربت ابن حبيب أن بعدت صبر حتى يسجد ويقوم ومع ابن القاسم يشق إليها إذا كان بينها
 وبينه صفان ابن رشد في الحديث من سد فرجة في الصف دفعه الله بها في الجنة درجة حتى أتى الله
 له في الجنة بيتاً (ص) أو ذهب دابته (ش) معطوف على قوله لسعة أي ولا سجود عليه في
 مشه لا يتبريد إذا كان يسيراً قال في هاتفت تقدمت الدابة قطع الصلاة وطولها قال في البيان
 هذا إذا كان في سعة من الوقت والاتحاد وان ذهبت ما لم يكن في مغاير يحتاج على نفسه أن
 تركها أو الظاهر أن المراد بالوقت الضروري (ص) وإن يجب أو فقرة (ش) راجع للسائل
 الأربع قبله كإن التحديد بالصدق فيها جعلوا الصواب فقهرى بألف التانيث لاثباته كأي غيره
 في باب الحج في طواف الوداع حيث قل ولا يرجع القهري وكثيراً ما يقع للوقت تدارك ما يقع
 منه من خلال ذكره في موضع قبله أو بعد في الفتاوى أو في الحكم نعمنا الله به وسبح بعض أن ذلك
 لغة (ص) وفتح على امامه ان وقف (ش) أي ولا سجود على مصلى في فتح على امامه أو غيره
 عن هومعه في تلك الصلاة وهو جاز أن وقف واستطم وأما أن شرح من سورة أخرى في فكره
 الفتح عليه ولا أنفسد الفلجزى وبعبارة أخرى قوله ان وقف أي واستطم أو ترد في طلبه
 الفتح عليه حينئذ ولا يفكره الفتح عليه وهذا غير الفاتحة وأما هي فيجب أن يقع عليه
 مطلقاً وانظر ما الحكم إذا تكرر الفتح عليه في شرحنا الكبير (ص) وسدقيه لتأويب وفتح

امامه (قوله تدارك) أراد به الاتيان بالصواب فلا مردان التدارك إنما يكون إذا كان الصواب بعد (قوله أو غيره) أي فلا مفهوم لقوله
 امامه وهذا ناظر لمفهوم ما ساقى والعلم بمفهوم ما هنا وإن فتح على غير امامه تبطل صلاته باعتبار مفهوم ما هنا قضاء عجم وارتضى
 الشيخ في مفهوم ما ساقى (قوله وهو جاز) أي ما دون فسه فلا ينافي الذنب أو السنة وهذا في السور قبلنا في العبارة الآية (قوله
 واستطم) أي طلب الفتح عليه وحينئذ فلا بد من علم كونه استطم بقرينة فلو جهل الأمر فلا يفتح عليه لأنه في فكره فيما يقرأ (قوله
 أو تردد) معطوف على قوله ان وقف أي أو لم يقبل ترددان قال من لا أولئك هم المفلون أن الذين كفروا ختم الله على قلوبهم أي فغير
 فليدبر ما هو الذي بعد المفلون ومثل ذلك أنكر رتبة (قوله فيطلب منه الفتح الخ) لما لم يعلم طلب الفتح من كلام المصنف فيه عليه
 بقوله فيطلب الخ (قوله فيطلب) اما سنة أن ترتب على الفتح حصول سنة أو يدب أن وقف عليه حصول مندوب كالكمال
 السورة (قوله والافكره) أي بأن انتفى الوقف والرد بان خرج من سورته إلى غيرها أو وقف ولم يظهر قرينة على أن قصده الاستطعم
 (قوله مطلقاً) أي وقف أو لا بان شرح من سورته إلى غيرها (قوله وانظر ما الحكم إذا تكرر الفتح عليه) أعلم أنه إذا تكرر الفتح عليه
 في الفاتحة فصلالة امام صحيحة فتركة من طرأ الهجز عن ركن من أركان الصلاة وانظر هل تبطل صلاته ترك الفتح عليه بقرينة من اتهم
 بعلم عن ركن أو لا وبفصل فعلى القول بوجوبها في الكل تبطل والا فلا (قوله وسدقيه لتأويب) قال عجم السد مطلوب

للتأنيب وأما غيره فغير مطلوب وانظر هل يكره تعدد أم لا ولا يجد في سهو ٨١ والظاهر الكراهة وسد بيني مطلقا نظاهرها وانما
 وظاهر اليسرى لا يثبتها الملاحظة إلا الخاص طاه أو الحسن ولعل حكم السبب بالطن الكرامة (قوله أو نفث) بفتح التون وسكون
 الفاء (قوله بغير بصاق) راجع لقوله ونفث الخ والتقدير والتشريح بغير بصاق هذا التعريف للشيخ أبي الحسن فقال النفث
 بغير بصاق كثافتهم الزبيب والتل بالصاق ٨٢ (قوله الصاق بلا صوت) أي أو ما بصوت فان كان عددا أو جهلا فانه يبتل صلاؤه
 وإن كان سهوا فحينئذ كان قد فاء أو ما ملأ أو ما وكلاهما في محمدها المعتمد كما قد امتنع وبما كتبه بعض شيوخنا (قوله وهذا
 هو المناسب) أي لأنه لا يفعل بالتوب إلا البصاق أي ما ذكر في العبارة التاسعة الصادق القليلين فظهر أن الأقوال الثلاثة إنما هي فري
 الاخرين بأن يحمل قول أبي محمد (٣٢٠) في القرض وقول ابن شبلون في النقل (قوله وأما قول بعضهم) هذا قول رابع غم

يتوب لحاجة (ش) يريد أنه لا يجود عليه في تلبية لاجل تشاؤب أو نفث يتوب لحاجة والتشويج كالنقر بغير بصاق كثافتهم الزيب والتفيل بالبصاق وفي عبارة النفس هو البصاق بلا صوت كقوله أو محمد أوه كما قاله ابن شبلون وهذا هو المناسب لقول المؤلف ونفث يتوب وما قبله بعضهم النفث نفخ الطيف بلارنق وقيل مع رنق والصحيح الأول انتهى فلا شائس ما هنا إذا نفخ بالقلم مطل سواء لطف أم لا وحكم النفث الجواز كائنه من كلام الأبي فإنه قال في حديث البصاق فإن لم يجد فلفظ فلفظ هكذا ونقل في نوته فيه دليل على جواز البصاق في الصلاة لمن احتاج إليه والنفث اليسير إذا لم يصغعه عينا إذا لم يسلم من البصاق وكذا يجب أن يكون التنخض والتخضم إن احتاج إليه ما انتهى وقال الزرقاني ومفهوم قوله لتشاؤب أنه لو سده فغيره لمكان تلبسه الجود مع أن هذا فعل خفيف فلا يجود فيه مع السهو ولا بطلان مع العمد ومفهوم حاجة أن النفث لغرض حاجة فيه الجود مع السهو وظاهره أنه يشبه النفث فيسجد بسببه إن كان سهوا وبطل الصلاة إن كان عدا انتهى **تنبية** التشاؤب هو النفث الذي ينفض منه الذم لدفع الخيارات المحققة في عضلات الفم وهو أعم ما يكون من امتلاء المعدة وهو ورن الكسل وقيل البدن وسوء الفهم والغفلة قاله الكرماني (ص) كتخضع والخضاع عدم الإبطال بلغيرها (ش) يريد أن التخضع لحاجة لا يبطل الصلاة ولا يجود فيه ابن شبر ولا خلاف فيه واختلف إذا تخضع لغير حاجة هل يكون كالكلام فيفرق فيه بين العمد والسهو وهو قول مالك في المختصر أو لا يبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك أيضا وأخذ به ابن القاسم واختاره الألباني في شرحه وصححه في السهو والضمير المجرور بالباء تأد على التخضع والضمير المجرور بغير راجع إلى قوله حاجة وظاهره أنه لا يغيرها أي لغير حاجة ولو فعله عينا وهو مقتضى نقل الخطاب عن القسبي ولا مانع من ذلك إذ فعل ما ليس من جنس الصلاة وهو قتل لا يبطلها وبعضهم جعل قوله لغيرها أي لغير حاجة تتعلق بالصلاة ولا بد أن يكون على غير وجه العتص كان يشبهه ليعلم الناس أنه في صلاة فإن فعله عينا فلا وجه أن يكون لا يشد على هذا جهة الشيخ سالم في شرحه ونحوه في الزرقاني (ص) وتسمع رجل أو امرأة لضرورة (ش) يعني إن التسمع من رجل أو امرأة لضرورة عرضت في الصلاة لا يجود فيه

الرج (قوله الجارات الخ) أى الاشياء التى كاللذان (قوله المحققة) أى الجماعة فى عضلات الفك جمع كانت
عضلة والعضلة كل لحمية مجمعة مكثر من فية عصبية فى المختار (قوله الفك) الذى (قوله وعوا) يكون الخ) أى الشاؤب (قوله وهو بورث
الكسل) أى امتلا بالمعدة (قوة الكرماني) فى الباب الكرماني بالكسر والكون نسبة الى كرماني بحلة نيسابور اه ونقل عن
ابن جعمان تعجب قبحها قال العين وقد ضبط بالوجهين (قوة كنفخه) والاولى تركوان كلنشي ثابدة فى صلاته لقوله عليه الصلاة
والسلام من ثابته شئ فى صلاته فليسبح فان كل النسخ لاجل الايمان بالقرائفة بطلب وجو باحث توقف القراءة الواجبة عليه
وندا واستأنخت توقف القراءة الغير الواجبة عليه (قوله وهو مقتضى) نقل المصنف عن النسخ (قوله قدس) قال عن النسخي فان فعل
أى النسخ لا معرض له يحتاج اليه فلا شئ عليه فى صلاته وان تخلف غير محتاج اليه فيقبل تبطل صلاته وقيل لا شئ عليه به أخفاذ
ليس هذا كلاما من بابنه اه فاذا علمت ذلك فراجع هو ما حل به الخطاب (قوله وهو قليل لا يبطلها) أى فقوله ولو عينا بقيد ما قبل

والأبطل أن يفعل ما ليس من جنس الصلاة بطلها كثرة (قوله كانت مما يتعلق بأصلها) كدفعه سبحانه اقتلبنه أمامه على سهوه (قوله أولا) أي ولا يتعلق بأصلها كإثارة أعني خشية أن يقع في حقرة (قوله وان تجردت عنهم) أي بان يقول سبحانه اقتلبنه كذا في غير محل سبحانه الله (قوله فيجعل الخ) فقال قوله ولا بطلت أي ما يمكن تسبيح (قوله وضعف أمر التصديق) أي لما شاركه بقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شي في صلاته فليسبح الخ والوجه لم يفتقر النساء (قوله لأن من الخ) أي لقوله وضعف فيه أن ثالث القول لا تنفي الضعيف وبعبارة فإن قلت القاعدة تخصص العام بالخاص فالخاص خارج التامين التسبيح ويصفتن جميعا من الحديثين أوجب بأن مالكا ضعف العمل بالتصديق لأنه رأى أن التسبيح كره في كراهية الأولى في الصلاة من غير موافق لم يصح عنه حديث حيث التصديق وإن كان صحيحه بعض الأئمة إلا يلزمه تصحيح غيره لجواز أن يكون عنده فيه فإدراج لغيره المصح (قوله وقوله إنما التصديق) هذان تارة الحديث الذي يلبسه الذي فصل بينهما عنه بقوله لأن من أفاط العموم والخاص ذكر ع ب فقال وفي أبي الحسن في قوله وضعف ما لا التصديق للتامين حديث التسبيح الخ هو من نابه شي في صلاته فليسبح وإنما التصديق للتامين من أفاط العموم (قوله يجعل على وجه التام) أي ذم التسامع تركه من التصديق وزل التسبيح ثم إن في هذان أو هو أن الروايات يفسر بعضها بعضا وقوله في الرواية الأخرى وليصدق التسامع على أبي ليس المراد التام (قوله والمراد بالضرورة الحاشية الخ) أي مفهومة أنه إذا كان لغير حاجة ليس حكمه كذلك وفيه تفصيل وهو أنه إن قصد التاميم بعينها لا الحاجة بطلت الصلاة وإن قصد ذلك وكان لغير حاجة أصلا لم يضر والظاهر كراهته (قوله ثم إن المراد بالرجل والمرأاة الجنس) أي ظنرا بالرجل (٣٣١) الجنس المتصق في واحد أو أكثر والمراد بالمرأاة الجنس كذلك أي المتصق في واحد أو أكثر ولا يقال ولا يصفتن بعضهم جمع النسوة ولكن المراد المصلى أي من النساء مطلقا واحدة أو أكثر وخلاصته أن المراد بالمرأاة جنس المرأة المطلقة واحدة أو أكثر ولا يصفتن من زاد أمته للصلي ولا يصفتن من زاد أمته للصلي من النساء مطلقا واحدة أو أكثر وصيغة الجمع لم تكن مستعملة في حقيقتها فإذا علمت هذا فتكلم على الحكم والحكم أنها التصديق مكرره كإضافتي ك فان قلت إن

كانت مما يتعلق بأصلها أولا وان تجردت عنهم فيجعل قول المؤلف الآتي و ذكر قصد التاميم به ويعملوا لا بطلت على ما عدا التسبيح قال مالك ولا يأن بالتسبيح في الصلاة الحاجة للرجل والنساء وضعف أمر التصديق بحديث التسبيح وهو قوله من نابه شي في صلاته فليسبح لأن من أفاط العموم وقوله إنما التصديق للتامين يحتمل أن يكون على وجه التام ويحتمل أن يكون أبا على وجه التخصيص أي لفظ العام فقدم الظاهر على المحتمل انتهى أي قدم الظاهر من نابه الخ على ما يحتمل أن يكون مخصوصا ويحتمل أن يكون عاما والمراد بالضرورة الحاجة التي هي أهم من الضرورة ثم المراد بالرجل والمرأاة الجنس ولما قال (ولا يصفتن) بعضهم جمع النسوة والمراد المصلى مطلقا (ص) وكلام لا لأصلها بعد سلام (س) أي ولا يجوز في كلام قليل عدا لأصلاح الصلاة من مأموم أمامه بعد السلام وقوله ابن عرفة كامام مسلم من اتنين ولم يفقه التسبيح فكلهم بعضهم فقال بغيرهم فصدقوا أو زادوا وجلس في غير محله ولم يفقه فكلهم بعضهم ابن حبيب بن رأى في نوب أمامه بحاجة فليدع عنه ويخبره كلاما ابن رشد يجوز أن استخلف ساعد دخوله ولا علم له بحاشي الإمام السؤال إذا لم يفهم بالإشارة ومن أمام بعد سلام

(٤١ - خرئى أول) صورته مارة على ما فيه وما الفرق بينه وبين عدم جهرها بالصلاة لغيره بقوله بالضرورة هنا الاختلاف في لفظ التسبيح سبحانه الله كإرواء الحضارى عنه صلى الله عليه وسلم من نابه شي في صلاته فليسبح سبحانه الله وصفة التصديق على القول به أن تضرب تظهر أصعب من غيرها على باطن كفه السرى وأعلم أن التسبيح مستحب وغيره من إلزام الله حاز عجم (قوله وكلام الخ) أي من أمام أو مأموم أو منهما (قوله ولا يجوز في كلام قليل عدا) لا يخفى أن الشأن في العدم عدم السجود فلا تنزه فيه السجود ثم لو قال ولا خلل في كلام قليل عدا غير أن الباعث رحمه الله على ما قال أن الكلام في نفي السجود (قوله وفيه) أي وقيل السلام فلا مفهوم لقول المصنف بعد سلام أمام (قوله ابن عرفة) تمثل لما إذا وقع الكلام من المأموم مع أن هذا مخنوع لما إذا وقع من كل (قوله ولم يفقه التسبيح) أي بالتسبيح (قوله فكلهم بعضهم) أي ولم يصدق بذلك قال فسأل بعضهم وقوله ولم يفقه أي فسجوا ولم يفقه به (قوله فليدع عنه) ظاهر العبارة أنه لا يسبح مع أنه شرط في عدم السجود شرط منها أن لا يفهم إلا لم يحصل طول بتراجعه ويمكن الجواب بأن هذا مني على عدم اشتراط الشرط الأول وظاهره أنه لا يكتفي بأراءة التخصيص لاحتمال أن تخفى ويحق ما لم يفقه خفى فان قلت خلا كفى بالأخبار بدون الفتوى قلت أنه عند الفتوى لا يحتاج لرفع صوت والحاصل أنه بشرط في عدم السجود بشرط أن لا يفهم إلا ولم يحصل طول بتراجعه وسلم معتقدا الكمال ونشأ حكمهم كلام المأمومين أو بعضهم لأم نفعه فان اختلف شرط من الأربعة بطلت صلاته وصلاتهم (قوله يجوز أن استخلف الخ) لا يخفى أن مأموم بحسب الأصل (قوله فكلهم) بأن يقول لهم كم صلى ولم يقل إذا يفهم بالتسبيح لأن هذا الموضع ليس محل تسبيح (قوله إذا لم يفهم بالإشارة) أي إذا أشار لهم فأشاروا إليه ولم يفهم

بالإشارة هذا إذا قرئ فيهم من فهمه ويحتل ان يقرأ اذا لم يفهم من أفهم أي اذا لم يفهمه السؤال عن عدم ما سلم (قوله لم يحصل له شك بعده) أي من نفسه (قوله ولو شك بعد ان سلم على يقين) من نفسه بدليل العبارة الثانية وقوله بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أي فبالاخبار غيرهم وانظر هذا مع قوله فقياساً في من مأمومه وقوله أو بعضهم أي يسأل بيقينهم وانظر هذا مع قوله ورجع امام الخ قوله (الداخل) لا يعني أن الداعي من ذكر لا يكون بنفي السجود وإنما يكون ثابتاً للجواز تأمل (قوله وان حدث الخ) معطوف على قوله ان الكلام والحدث هو أقصر الصلاة أم نسبت يا رسول الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن (قوله من فذم مأموم) فالغرض المأموم يعلن على ما علم عندهما كان المأموم وحده أو مع الامام ولا يتطرق ان يقول غيرهما ما يبلغ عدد التواتر فيرجعه ويرد في يقينه (قوله من مأمومه) لان المشاركة في الصلاة أضبط من غيره هذا مقتضى الدفقة وارقتنه من في شرحه وكتب بعض شيوخنا انه المعتمد وظاهر من صنع ابن الحارث ان الفرقين كونهم مأمومه أم لا أو كلام التوضيح يقتضي أنه الراجح قال في (٣٣٣) وعليه ينظر ما للفرق بين الغدو والامام اه (قوله على الكمال الذي أخبر به الخ) أي

وهو غير مستنك وكذا يرجع لهما ان أخبراه بنفس وهو مستنك بنفي على الأكثر (قوله ان لم يتبين كذبهما) أي بان غلب على ظنه صدقهما أو ترد فيه والرد بان يتبين هنا الجزم لا العلم المطابق للواقع فالوضع ان يجعل قوله وغلب على ظنه الخ بياناً لقوله ان لم يتبين كذبهما (قوله رجع ليقينه) فان عمل على كلامهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم ثم اذا عمل على يقينه ولم يرجع لقوله ما فان كانا أخبراه بالنقص فعلاعه ما بقي من صلاته فإذ سلم أتابعاه

أوقعه معتقداً التمام ولم يحصل له شك بعده كن سلامه من اثنين أو غيرهما أم لو سلم على شك بطلت صلاته ولو شك بعد ان سلم على يقين فالشكور مع السؤال لا مع الشك مخاطب باليقين وبعبارة أخرى ولا يجوز ولا ما لم السؤال حيث حصل له الشك قبل سلامه ويجب عليه فعل ما تراه به ذمته وكذا من حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وان سأل بالكلام بطلت صلاته بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أو بعضهم واعلم أن المؤلف أغناص على عدم السجود في الكلام لا صلاحها بعد سلام مع ان الكلام لا صلاحها قبله كذلك لا تمنع العمد الذي لا يبطل الصلاة لدعي من ذكر ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز توطيل الصلاة به على الراجح وان حديث ذي الدين منسوخ (ص) ورجع امام فقط لعدين ان لم يتبين الاكثر منهم جداً (ش) يعني ان الامام لا غيره من فذم مأموم اذا أخبره عدلان من مأمومه بالاغنام وغلب على ظنه صدقهما أو ترد فيه فأنه يفتي على الكمال الذي أخبر به ويعتمد على قوله ما ان لم يتبين كذبهما فيما أخبراه به من التمام فان يتبين كذبهما فدرج بيقينه ولم يرجع لهما ولا لا كذا لاكثرهم جداً بحيث يفسد خبرهم العلم الضروري فيترك بيقينه و يرجع لهم فيما أخبروه به من نقص أو كمال ونظر رنا صدر المسئلة عما اذا أخبره العدلان بالتمام هو الذي يتبين ولا يصح جله على ما اذا أخبراه بالنقص لانه يقتضي انه عند عدم يقينه خلاف ما أخبراه به من النقص لا يرجع الا اذا أخبره عدلان وليس كذلك اذ هو في هذه الحافة صار شاكافي النقص بسبب الاخبار ولو من واحد وان كان معتقداً الكمال أو لا فيجب عليه العمل باليقين بل ولو حصل له الشك من نفسه فلا اخباراً أحد أصلاً فأنه يفتي على اليقين ثم ان الاستثناء منقطع اذا اشترط في خبر من بلغ هذا المقدار عداً ولا أن يكونوا مأمومين جئت (ص) ولا الحمد عا طس أو مبشر وذب تركه (ش) يعني أن المصل اذا جعل عطاسه أو بشارة تبشيراً واسترجع من مصيبة أخبر بها السجود عليه

بني عليهم أفذاذاً وأما ما كان بالتمام فكما قام ثمانية فإتي فيها بنفسه (قوله من نقص أو كمال) هذا التعميم محقق لقوله فقياساً في ان الاستثناء منقطع وحاصله ان اذا كثروا جازاته بغية رواهم أخيراً وبالتمام أو أخيراً بالنقص مستكسماً لا كن قبل السلام أو بعده يتبين خلاف ما أخبراه أو شك (قوله بل ولو حصل له الشك الخ) فلا تدخل هذه الصورة في كلام المستفاد من حيث تعدد الصور الثانية وهي انك تقول اذا لم يتبين خلاف خبرهما بل شك أو غلب على ظنه صدقهما فارجع لقوله ما أخبراه بالتمام أو بالنقص مستكسماً لا لا وسواء في هذا الأربع أخيراً قبل السلام أو بعده معتقداً الكمال فارجع لقوله ما في هذه الصور الثانية فان لم يرجع بطلت صلاته (قوله منقطع) ويصح أن يكون متصلاً والتقدير فان يتبين لم يرجع لعدين ولا لا كذا لاكثرهم جداً (قوله لعطاسه) بضم العين فهو مصدر كاهو مفاده فهو أحد المصدرين لعطس والثاني عطس شخه اسين وسكون الطاء لأنه ساني بقول والعطاس يتخرف في نافي ذلك وعن كن يجب ان قوله بخلاف ذي بخار (قوله أو بشارة) معطوف على أصله لا يعني أن هذا من غير كونه الحمدوا فاعلم البشيرة شخ الشين وبشارة تكسر الباء ونسبها والفاعل بشير والمصدر التبشير وقوله بشير أي يتعلقه بها أو ان في العبارة اسقدها ما طابق البشارة ولا يعني التبشير فارجع الضعيفها بحسب التبشير به ثم ان في كلام الشارح إشارة إلى قاعدة أصولية وهي أن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي بعملية المأخذ الذي هو

لكن

المصدر الآن ذلك ظاهر في عطاس وأما بشارتقليس بمصدره لا بمصدر بشر التبشير ويجيب بأن اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله لكن
 شديده ترك الحمد) وكذلك الاسترجاع لقول ابن القاسم إذا أحرقت الصلاة عابسه فعدائه أو بصيغته فاسترجع أو بشي فبقول
 الجدل على كل حال أو الذي ينهته تتم الصلوات فلا يعين وصلاته يميزه (قوله ويجعل ابن يقرأ أمشير) كذلك في شخصته يجعل الخ
 لا يعني أن هذا مقتضى أن هذا حال آخر غير ما أشار به بقوله أو بشارته بشي وليس كذلك بل هو عونه فلا وضه وقوله ويجعل أن
 يقرأ أن يقول أو لا يدل قوله بشارت الخ أو بشارته بشي بكسر الشين كانت البشارة للعامد أو غيره (قوله والظاهر الأول لقول ابن القاسم
 لا يعين) قوله لم يبرح معهما الجملة التي ينهته تتم الصلوات أو على كل حال وجهه أن في الجمع يجعل الكراهة والحرمه وهي لاتوهم
 فاقبل ما هناك الكراهة (فان قلت) ما المانع من جعله على خلاف الأولى (قلت) أن ألفاظ الامام وأتباعه عزلة ألفاظ الشارع
 والتي عزلة للنهي وخلاف الأولى لم يصرف فيه بالنهي بل إنما أخص من لفظ الأوامر بالمندوب (قوله الخيشوم) أقصى الألف (قوله
 وأشاره ترسلهم) أي وأما الرد باللفظ فيقبل عند أوجه لا سهوا (٣٣٣) فيسجد (قوله لا لاصلاحها) يحترز قوله لنفسه

وكأنه يقول جازت فعله لاجل حاجة
 نفسه (قوله وان طال الانصات
 جدا يبطل صلاته) أي عند أوجه لا
 أو سهوا (قوله وان كان بين ذلك
 سجد بعد السلام) أي أن كان سهوا
 وأما عندا فيبطل (قوله وقصره
 بعضهم بأنه الاعتقاد الخ) أي
 ولا يحتاج لتقييده بالطلوع لأنه جاز
 مطلقا (قوله من جهة أو مقرب)
 الحية تكون لذلك والاني والله
 للأفراد كقوله ودجاجة على أنه
 قد روي عن العرب رأيت حيا على
 حية أي ذكر كراعي أني فله في المختار
 والعقرب يقال لذكر كروالائي
 والغالب عليها التأنيث والاتي
 عقربه وعقرباه مفتوح عند وغير
 مصروف والذكر عقربان يضم
 العين والراء (قوله وفي سجوده
 قولان) معنا ما إذا كان ساهبا عن
 كونه في صلاة كما يقيد مج وبخه

لكن شديده ترك الحمد وسواها جهر الان ما هو فيه أهم بالاشتغال به ويجعل أن يقرأ أمشير يرفع
 المجبة فيكون فيما إذا كانت البشارة للعامد فقط ولا يعلم من كلام المؤلف هل الجملة مكرهه أو
 خلاف الأولى والظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يعين والعطاس بخار يطعم بسر عمن
 الخيشوم يدفعه مضرة (ص) ولا جازر كانتا فعل فخر وترويح رجليه وقتل عقرب تريد
 وأشار بسلام وأحاجة (ش) يعني ولا يندرج في ارتكاب جازت فعله في الصلاة لنفسه لا لاصلاحها
 فمن ذلك الانصات اليسر لسماح بخيراته في المدة ابن بشير وان طال الانصات جدا يبطل صلاته
 لأنه اشتغل عن الصلاة وان كان بين ذلك سجدة بعد السلام أي أن كان سهوا والطلوع والقلة
 والتوسط بالعصر كذا ينبغي ومن ذلك ترويح الرجليين والمفسر والمشار به بالاعتدال على
 رجل ورفع الأخرى احتاج لما يقدره ابن عبد السلام من أنه طول انه موع متفاد على مكرهه
 وقصره بعضهم بأنه الاعتقاد على إحدى رجلين مع عدم رفع الأخرى ومن ذلك قتل ما يحاذي من
 حية أو عقرب بترديه فان لم يترده كرمقه لاهوا في سجودهم قتلان ويكره قتل ما عند الحية والعقرب
 من طير أو مسيد أو ذرة أو حشرة أو بعضه ولا يبطل الصلاة بشي من ذلك إلا ما فيه شغل كثير ثم
 المراد بإرادة العقرب أن تأتي من جهته لا ما يحاذيها لا نقصا أحدا ولأن الارادة من صفات
 العقلاء ومن ذلك الإشارة بيد أو رأس بسلام أو إشارة بسلام لا بدائه فانه
 وهو ظاهر قوله في المدة يقول ذاه وبصارا أخرى وأشار بسلام أي بسلام لا بدائه فانه
 مكره وخلافه لأن الحاجب الغالب بجوازه قال ابن هرون ولم أر ذلك في تفسيره وتكره عندى صواب
 وكلام المؤلف في الجائز اه ولا فرق في جواز الإشارة للصلاة ردا وطلباً ثم الأولى أن
 يقرأ قول المؤلف بخبر بالكسر اسم فاعل ليشمل ما إذا كان الانصات من الخبر بالفتح
 أو من غيره وأما أن قرئ بالفتح فلا يشمل الثاني وفي هذا الجائز في هذه المسائل وشوننا في

عب وهو كلام ظاهر من حيث السجود الآية ليس بظاهر من حيث أنه لم يكن الكلام على سنة واحدة لان الكراهة مع العلم بكونه في
 الصلاة وتلاخاف مع السهو ولكن الظاهر إتياء اللفظ على ظاهره كما هو الموافق لنص ابن عرفة ابن رشد وجوب فعله بقتل حية أو أذنه
 ولم يصح إذا كرمته قتلها ولم ترد في سجوده قولان اه فهذا ظاهر ظهوره راقيا في أن الخلاف في السجود في حالة الكراهة ولا توجد
 الكراهة إلا مع العلم بكونه في الصلاة الآية بشكل بأن السهو هو الموجب للسجود إلا أن يجب بأن مثل الطول في محل لا ينطبق فيه
 التطويل فهو مع كونه عينا فقه السجود (قوله أو ذرة) قال في المختار ترجع ذرة وهي أصغر التل (قوله ونحوه) الواحد من التل
 (قوله أو بعضه) قال في المختار والبعض البق الواحد بعضه (قوله ولأن الارادة من صفات العقلاء) رد محشئ نت بأن العقلاء
 مطبقون على وصف الحيوان بأنه المتحرك بالارادة لا فرق بين كونه إنسانا أو غيره (قوله وجوبه) أي الرد وقوله وهو ظاهر لأن صفته
 الأمر يقتضي الوجوب (قوله ولا فرق في جواز الإشارة للصلاة ردا وطلباً) الآن ابن القاسم في ذلك بالخيف (قوله ليشمل ما إذا كان
 الانصات الخ) أي ويجعل اللام للتعليل (قوله وأما أن قرئ بالفتح الخ) واللام حيث تنجس في أي وانصات واقع من محض أو ثابت بخبر
 من حيث هو غير عينه

(قوله مع أن بعضه جائز) أي الذي هو الاصلاح وحاصله أنه يترأى بعض الذي تقدم جائزاً لأنه مفيد بكونه للاصلاح لا يمتنع أن كل ما تقدم جائز بمعنى المأذون فيه لا بعضه (قوله) أولاً لأن المراد بالجائز ما استوى طرفاه) يراد على ذلك الجواب أمراً أن الأول أنه يقتضي أنه على الجواب الأول لا يكون المراد بالجائز ما استوى طرفاه مع أنه على كل حال مراد بهما استوى طرفاه لأن يقال على الجواب الأول حقيقة الاستواء طيب مراده الثاني أنه صرح ابن رشد بأنه يقدم بأنه يجب قتل العقر إذا أرادته (قوله هذا يخرج الخ) لا يمتنع ما في هذا من التساوي لا إخراج شيء من أمر يقتضي دخول الشيء في ذلك الأمر مع أن الرد على التمثيل لم يدخل فيما تقدم من قوة كانتا قتل الخمر أو أن يقال أنه داخل تحت التكليف احتمالاً لا منظوراً به لظاهره في أنه لا بد من تقدير مضاف أي يخرج من نعي الجواز (قوله وبعبارة أخرى الخ) هذه العبارة ظاهرة (قوله وكذلك بعض المعطوف عليه) لا يمتنع ما في هذا من التساوي فإن المعطوف عليه هو الإشارة (قوله في تصوير) المراد بالتصديق (٣٣٤) الصحيح (قوله على المشهور) مقابلة الجد قبل سر أوفيل جهوراً (قوله)

عسر) أراد به التعذر بدليل التعليل (قوله قلت يمكن فرضه الخ) جواب بالتسليم وإن عدم التعسر بالنسبة لحالة أخرى (قوله قلت يمكن فرضه) فإن قلت يمكن فرضه إذا ارتكبت المذكور وجد قلنا إن جد العاطس منهي عنه فهو معدوم شرطاً وهو كالمعدوم حساً فثبته عدم فلا يستحق ردنا بهذا يظهر الفرق بين رد السلام والرد (قوله في معصية المحادثة) الإضافة للبيان أي من قبيل المحادثة (قوله وحيث عطف تفسير والسميت هو الهيئة) فإن قلت أي مناسبة في الدماء بذلك قلنا إن العاطس حين عطاسه تتغير هيئته (قوله الشجاعة) أي فرح الاعداء ببقائه تغير هيئته كالحاصلة عنه بالعطاس (قوله تنبيه) قال أبو عبد الله الشين المجبة أعلم في كلامهم وأكثر (قوله أول من عطس آدم) شفع الطاف بالمأخى وكسرها

أول طلعها النفس لا اصلاحها احترازاً عما سبق من الجائز فإنه جائز وهو الاصلاح كالشفع على الامام والتسليم فهو إشارة لجواب اعتراض على المؤلف بأن يقال قوله ولا يجائز يقتضي أن ما قبله ليس من الجائز مع أن بعضه جائز وأولاً المراد بالجائز ما استوى طرفاه وما ذكر قبل هذا مطلوب كأن ما ذكره في قوله ولا يتقسم الخ مذكوره (ص) لا على شمت (ش) هذا يخرج من الجواز أي لا يرد على شمت فلا يجوز أي يكره وبعبارة أخرى المعطوف محذوف وكذلك بعض المعطوف عليه أي وإشارته بسلام لا إشارة للرد على شمت أي قلبي من الجائز بل هو منهي عنه لقوله في المدونة ولا يرد على شمت إشارة كان في فرض أن أولاً أه الواوغي وفي تصور التمثيل على المشهور عسر لأنه فرع سماع الحمد والعرض أنه لا يحذف كيف يرد قلت يمكن فرضه لئلا عطس وجد جهراً قبل الإحرام ثم أحرم فثبته صدق حيث أن لا يرد أه فإن قيل كيف كرهتم الإشارة للرد على التمثيل في النافذة وأجبت بحكاية الأذان فيها قيل لأن الردها في معنى المحادثة والتشمت قول من جمع جد العاطس بوجهك الله بالمهمل من التمثيل وهو الهدى أي جعلت الله على هدى وصمت حسن وبالحجة معناه أنه دعا الله عنك الشجاعة (قوله) أول من عطس آدم وهو من الله والتائب من الشيطان عينا تقي من فوق والمد والهمز مخففاً على وزن تفاعل ولا يقال تائب بالواو قاله الجوهري وقال عباس يقال تائب بالواو وتائبوا بالعين التائب التائب والمد والهمز يقال تائب تائباً بالذخ فله وأصل هذه الكلمة من قوله متتوب إذا صابه الكسل وهو شيء يعتري الإنسان من شيء أكله أو يشربه فيصيبه منه فترة كفترة النعاس وقال سيدي زروق قيل إن العطاس من الله ومعناه أنه من حيز الحسية قالوا لا يخفف الدماغ ويسهل بعض العبادات وفي الحديث أنه يقطع عرق الفالج والسعال يقطع عرق البرص والار كالم يقطع عرق الخدام والرد يقطع عرق الحمى وروى أن من سمع عطاساً فسقه بالجد كان آمناً من الشوص ورأيت في جدار زمين مكتوباً من قرأ الفاتحة عند عطاسه أمن من قلع أضراسه وفي الحديث إن الدعاء عند العطاس مستجاب وقد شرطني بحمل نقله فاجتبت عنه أه قلت

وضمها في المستقبل (قوله والتائب من الشيطان) أي أن من حيز الشر وأصل سبه من الشيطان لأنه جاء على كثرة لا كل (قوله تمتان من فوق) الذي في القاموس بطلانه الملتص (قوله وأصل هذه الكلمة (قوله فترة) هي الانكسار والضعف مختار (قوله ومعناه أنه من حيز الخ) جواب عما يقال كل شيء من الله تعالى (قوله ويسهل) عطف مسبب على سبب (قوله بعض العبادات) مصدوق ببعض العبادة التي تتوقف على فكرة كتراتها القرآن لا فتحو الصوم (قوله عرق الفالج) كأنه أراد بعرق الفالج مد في العرق ينشأ منها هذا الفالج قال في المصباح والفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولاً فيقبل إحساسه وسركته وربما كان في الشقين ويحدث فتنة أه وقوله والرد يقطع عرق الحمى) وكان المعنى الذي يحصل عند حصول اليرقان لا مود تعرض لذلك والأظفار تدب في جلا البصر على حسب ما قال (قوله وقد شرطني بحمل نقله) شرط من باب يدخل قاله في المختار (قوله قلت الخ) أراد أن يبين ما ذكر من الأحاديث والمخذ كور ثلاث وألها وروى أن من سمع الخ الثاني ورأيت في جدار زمين الثالث (قوله وفي الحديث إن الدعاء عند العطاس مستجاب الخ)

(قوله حديث اللوص) المنسب ان يقول حديث الشوص لان الذي تقدم كان آتيا من الشوص (قوله في البطن) أي وإذا كان الوجع في البطن فالظن موجوع (قوله من الخمة) مرض ينشأ عن كثرة الأكل (قوله وحديث العطار الخ) لا يخفى أن هذا الحديث يمد كرميما تقدم ما يفيد الإشارة إليه الآن يقال ان شأن ما كان الحديث الذي يتحدث به عندهم حقان يستحب عنده الدعاء (قوله الأفراد) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله أصل) تأكيد لأصل أي أصل بلغ القافية في القوة (قوله وشاهد) جمع شاهد وهو الحديث الموافق في المعنى دون اللفظ ثم لا يخفى أن شواهد جمع وهذا حديث واحد الآن يراد بالخير (قوله عطف عنده) بالنسبة للمول كذا ضبطه بعض شيوخنا (قوله وفي معرفة الصحابة) اسم كتاب (قوله كائين) ظاهره عدم البطلان بالان في عدم مولو كان من الاصوات المحقة بالكلام لا لمعمل ضرورة (قوله في كلام ابن غازي نظر) عبارة صوابه كائين بالواو عطف على كائنات انهم على ما اخرج تحت قوله ولا يخفى اه وحاصل رد الشارح انه ليس من أفراد الجائز والفي أقول ان هذا الاتين الفي يقع من الرخص تارة يصل الى حد الغلبة بحيث يصير كالجمل الما يصدر عنه وتارة يكون له اختيار فيه أي (٣٢٥)

المصنف الاطلاق (قوله اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع) أي لا يتعلق بالخشوع في الصلاة لا يتعلق بالخشوع في الصلاة بدليل قوله بعد وان كان من باب الخشوع لا يخفى أن المتطوق يصدق بصورتين بأن كان لهية أو وجع (قوله فلا شيء فيه اذا كان غلبة) وأما اذا كان اختيارا فبطل وسكت عن السهو فعمل كالغلبة لا يعود فيه أو فيه السهو وهو الظاهر (قوله وهذا معنى قوله وبكأن تنقش) أي فبطل قول المصنف على ما اذا كان غلبة وظاهره ولو ذكر (قوله والا فبالكلام) أي بأن كان لمصيبة أو وجع فبالكلام كان اختيارا أو غلبة أو كان تنقش وكان اختيارا (قوله وقيل انه عطف الله بالغلبة) هو معنى قوله وهذا معنى قوله وبكأن تنقش (قوله يفرق بين عمد وسهو) أي فلما كان عند اقبل وكذا كان

حديث اللوص رواه ابن الأثير في النهاية بلفظ من سبق العاطس بالمجد من من الشوص والموص والمواص وهو ضعيف والاول بفتح الشين المجعوع والضرس وقيل وجع في البطن والثاني وجع الاذن وقيل وجع الخ والثالث بكسر العين المهمة ورفع اللام التثنية وسكون الواو وآخر مهملة أو وجع في البطن من الخمة وحديث العطار خرج الطبراني والمارق في في الأفراد أو على لفظه من حديث شاذ عطف عنده وهو حق وخرجه السيوطي وقال انه منكر عن أبي الزناد وقال النووي له أصل أصل له شاهد عند الطبراني في رفوعه أصدق الحديث ما عطف عنده وفي معرفة الصحابة وسند الطيالسي من سعادة المراء العطار عند الدعاء فله الحافظ السخاوي (ص) كائين لوجع (ش) تشبيه في عدم السجود في الجواز لان هذا وقع من غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلذا حسن التشبيه من المؤلف دون العطف في كلام ابن غازي نظر وأما البكاء المسجوع اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع بل يتعلق بالكلام فيبطل عمد وسجد لسهو وان كان من باب الخشوع فلا شيء فيه اذا كان غلبة وهذا معنى قوله (وبكأن تنقش والا فبالكلام) والمراد بالضعف الخشوع عطف على ما لا يكره اظهار الضعف في الصلاة وقيل انه عطف الله بالغلبة وقوله والارجع لثاني الاتين والبكاء أي والا بان أن لغرض وجع أو بكي لغرض الخشوع كصية أو وجع فبالكلام يفرق بين عمد وسهو وكبر وقيل (ص) كسلام على مقترض (ش) أي ولا يكره السلام على المني في غرض ولا فافله كصماه ونص المدونة فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لافي الجواز لثاني عند السجود اذا فرض أن المسلم ليس بعمل فلا يتوهم انه يسجد وإذا كان المناسب ماسلكه المؤلف من ترك العاطف ولو قال على محل بدل مقترض لكان أمثل وأخصر (ص) والتبسم (ش) أي لا يعود فيه سواء كان عمدا أو سهوا غير ان الممدكروه لان التبسم حركة الشفتين فهو حركة الاخفاف والتبسمين وعزفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير

غلبة (قوله وكبره وقيل له أي وكبر السهو وقيل له اذا كان كثير السهو فبطل وان كان قلته لا يبطل) فالتبسم هذا كله اذا كان الكبر بصوت وأما اذا كان لا صوت فيه لا يبطل اختيارا أو غلبة فتشعالم لا يفتي الآن بكثر الاختيار والحاصل ان الكلام حصل بلا صوت لا يبطل مطلقا اختيارا أو غلبة فتشعالم لا يفتي الآن بكثر الاختيار وأما بصوت فان كان اختيارا لا يبطل مطلقا كان تنقش أم لا بان كان لمصيبة وان كان غلبة ان كان تنقش لم يبطل ظاهره وان كثروا كان لغرضه أو بطل شرح عب وسكت عن السهو وقد علمت حكمه (قوله ولا يكره السلام الخ) صادق بالنسبة للجواز والظاهر ان المراد الجواز المستوي الطرفين ولا يقال ان السلام عليه سنة كبره لان فيه إشغالا (قوله غير ان الممدكروه) وينبغي الا أنه مقيد بالبسر على ما ينبغي فان كرا بطل الصلاة ولو كان سهوا لا يمتن الافعال الكثيرة حيث كان لغرض ضرورة وان كان له انلا كما ذكر في ك فان توسطه محقق في سهو كائين وانظر اذا كان عمدا كاف في الشان ان ما كان السجود في سهو فالبطلان في عمد وبعد كتي هذا رأيت شيئا عبادا كتب عن بعض شيوخنا ان الظاهر البطلان معلل بثلث العلل (قوله بأنه انبساط الخ) ليس هو عين ما قبله بل لازمه (قوله مع ظهور البشري) كآلية ان الواقع

(قوله وقيل هو أول الضحك) أي قبل الضحك (فان غلت) ما المانع لك من أن تقول قوله أول الضحك أول جزء من أجزاء الضحك (قلت) المانع لفعله ومضى الخ رسائي ما يتعلق بذلك (قوله فلا يجوز في ذلك من هذين) أقول لا يتوهم السجود وأعلم أن القرعة والاتفات إن كثر أطل مطلقاً وإن اثنى أطل عمده ومجده هو وكلام المصنف في السسر (قوله وقوله تدليج) ومثل بلع ما منها بلع تينة كاملة أو لقمة كان كل منهما مباحه قبل الدخول في الصلاة وقال شيخنا وأما مضغ التينة فإنه يبطلها لأن المضغ لا يقتصر إلا إذا كان يسيراً كإبريق الأسنان (قوله ولا سجود في ذلك) أي في تعديله ما بين الأسنان فيه أن العمل لا يتوهم فيه السجود حتى يتقرب ويمكن أن نجانبه أن المراد تعديله في ذاته مع كونه (٣٣٦) ناسياً لله في صلاته وإن كان بعيداً من الانقطاع ويقال أيضاً إن كان يتوهم أن عمده

مثل الطول في الرجل الذي بشرع فيه التطوع بل أنه يسجد لعمدة نص عليه أو يحمل المصنف على السهو وإذا تفرع ما بين الأسنان من المثلثة فلا يجوز به (قوله) ولأنك تطول الخ لا ينبغي أن تعمد به ما بين الأسنان لما كان يومه أنه كالأكل يومه البطان في عمده والسهو في سهوه نص على أنه لا سهو وطالب السؤال أنما هو من حجية أن يروي حشبة التشويش على المصلي بما يبين الأسنان من حيث عدم القوة على القراءة من حيث المكان الذي يضع يده أي ثم طارئ القرآن (قوله) يسرا جدا الأولى حذف حاشا (قوله) وفوقه يبطل عمده أي يسجد لسهوه (قوله) والكثير جدا يبطل مطلقا ظاهرا ولو كان ضرورة كافي عب (قوله) والأبطل الخ لا يدخل تحت والإمام بقصد التهذيب أصلا لأنها لا تبطل ولا شيء عليه تيسيرا أو غيره (قوله) ما عدا التسبيح أي لأن التسبيح لا يتعد جعل مخصوص بل محله جميع الصلاة ومثل التسبيح إن شاء بحوجه أنه تهنيل كالأن

العصة كما ذكرهم رام (قوله لما ورد فيه كلام) لغير الأئمة ذكره نت فقال عند قول المصنف وقع على امامه ان وقف الخ وفي حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فليس عليه فقال لا ي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك (قوله أبطوا فيه) هذان نسخة في الطريقة وهي بمعنى بألسنته أي ان الوجه الذي أبطوا بسببه وهو ان ذلك في معنى المكالمه والمحادثة (قوله وهو ظاهر قول المدونة) أي يظهر قولها ولا يصل على مصل آخر فهو شامل لما اذا فتح ما موم على ما موم مع في صلاة (قوله وبطلت بتهمة) ولو كانت سرورا وإعلاء الله لا ولله في الجنة على ما أتى به غير واحد (قوله وتعدى المأموم) مراعاتنا بقول بعض الصلاة وهو مضمون (قوله تغلص) أي تباعد (قوله مع التكرار) أي بدوا لسان وهو لازم لما قبله واعلم ان من غلبت عليه التهمة كلما صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كانت تلازم في إحدى المشرتين فانه يقدم أو يؤخر أشارة ع وج هذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش أو سبغ بحيث لا يصبر على عدم الاكل (٣٣٧) والشرب (قوله والافهوا الضحك) قضيته

أن الضحك ليس معه صوت فيكون التسميع عن الضحك وهو ما ذهب اليه الجزولي فسد قال الجزولي في شرح الرسالة التسميع هو الضحك وانشرح الوجه وانفجر الفرح اه وقال الافهسي في شرحها الضحك على وجهين بغير صوت وهو التسميع وبصوت وهو المراد بقول الرسالة ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد أجزؤه اه وان تقدم له بقيد البانية بين التسميع والضحك فالأقوال ثلاثة (قوله قطع مطلقا) أي أعاد أو سهوا أو غلبة أو نسيانا (قوله ويرجع ما موم) وأعاد أبدأ وهل يصح ما موم أي في الوقت أو لا واستظهره ابن رشد (قوله ويرجع ما موم) رعايل يقول بالعصة في الغلبة والنسيان (قوله هذان لم يقدروا الخ) أي في المدة التي ضحك فيها لأن جميع الصلاة كأن ضحك في ركعة فقط وانقطع الضحك فالعني وتعدى المأموم

ولا اشكال في البطلان لان ذلك في معنى المكالمه وإعلاء الله فقصه على الامام لما ورد فيه كما مر فلو كان المفتوح عليه معه في الصلاة الا أنه ما موم فالظاهر البطلان لان الوجه الذي أبطوا فيه صلاته اذا فتح على من هو في صلاة أخرى موجود هنا كما أشار لهذا البرهوني فاعتبر مفهوم ما سبق من قوله وفتح على امامه ان وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح احد على من ليس معه في الصلاة ولا يصل على مصل آخر اه وارضاء ه في شرحه وتقدم أنا شرحا أولا على اعتبار مفهوم ما هنا به العال في شرحه (ص) وبطلت بتهمة وتعدى المأموم ان لم يقدّر على الترك (ش) يعني ان الصلاة تبطل بسبب التهمة وهي تغلص الشقيع مع التكرار عن الانسان عند الانحباب مع الصوت والافهوا الضحك سواء وقعت عدا أو نسيانا التكون في صلاة أو غلبة فلما كان المصلي أو اماما أو موميا لكن ان كان هذا قطع مطلقا وان كان اما قطع أيضا ويقطع من خلفه أيضا ولا يختلف وقوعه لأن القسم في العتبية ونحوه في الموازيه ان الامام يستغفر في النسيان والغلبة ويرجع ما موم او اقتصر عليه ه في شرحه وان كان ما موم قطع ان تعدى وان نسي أو غلبه تعدى مع الامام مراعاتنا بقول بعضه بعيدا هذا ان لم يقدّر على الترك استندوا بما لان الدوام كالابتداء وأما الذي يضحك مختارا ولو شاء ان يترك عنه أسك فلا خلاف أنه يبطل على نفسه صلاته وصلا من خلفه ان كان اماما وظاهره ولو كان حصل له الضحك أو غلبة ثم تعدى عليه وأمكنه تركه بعد وهو ظاهر لان الدوام كالابتداء وظاهر قوله تعدى المأموم الوجوب وهو الذي يظهر من التعديل المتقدم للجمادى وقيل مستحب ومحل الجمادى في غير الجمعة والاقطع ودخل مع الامام ثلاثا فتوته كما هو منقول في التي بعدهها وهذا ينبغي قياسا على تلك جميع العلة كما أشار اليه البرهوني (ص) كتكبير الركوع بلا نية احرام وذكر طائفة (ش) لما كان المأموم التهمة محكان البطلان وجوب التداي في الثاني من الحكمين وهو الجمادى مستثنى الاول المأموم اذا كبر الركوع في أي ركعة أدرك

ان لم يقدّر على الترك في تلك المدة ان كان الضحك فيها غلبة من أولها الى آخرها وكذا فاعله نسيانا فان قدر على الترك أول المدة أو آخرها قطع وابتداء (قوله وهو الذي يظهر من التعديل المتقدم) أي الذي هو قوله مراعاتنا بقول التهمة ثم يقول انه اعتقد في الوجوب للظاهر لانهم مع انه منصوب فقال الزاني تعدى وجوبا وأعاد استقبالا وقال عبد الوهاب تعدى استقبالا وأعاد وجوبا قال محمدي ثم وقول الزاني بعيد اه على ان مراعاة القول بالعصة لا يقتضي كونه تعدى وجوبا بالانضمام اليه من مساجين الامام (قوله ومحل الجمادى في غير الجمعة) وبقيد ان ضاعا اذا لم يفت بتمادي خروج الوقت والقطع وبما اذا لم ينزم على بقائه ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو بطن تلك فجوزع القيد أربعة ذكر المصنف منها واحدا والشارح واحدا ذكر البقية والفرق بين التهمة تاسا والكلام تاسا ان نسيان التهمة لم يشرع حنفا في الصلاة فنهائهم اشهدوا الكلام مشروعا حنفا كما كلام لاصلاحها (قوله يجمع الصلوة) أي التي هي قوله ثلاثا فتوته (قوله شبه في الثاني من الحكمين وهو الجمادى) أي وجوب الجمادى أي بالنظر لجمع المستثنى أي قوله كتكبيره فركضه على بلا نية ثم اورد ذكر طائفة فلا ينافي في أنها التسبب الاول في تسميه

في الحكمين مع البطلان ووجوب التبادي فلا ينافي آخر العبارة ثم ما ذكرنا من كون الحكم في قوله تكبيره الخ وجوب التبادي هو ظاهر الموثقة ومقابل الاحتياط وهو قوله في الجلاب وقول ابن المالحون (قوله ناسيا للاحرام) حاصل ما أشار اليه ان في عبارة المصنف احتمالين اولهما اذا كبر بقصد ركوعه فلا عين نية الصلاة المعينة ولم تقع متناصلا فانه يتبادى مع امامه على صلاة باطلة مراعاتين بقول بالجملة أي وان الامام يحمل عنه نية الصلاة المعينة هذا معنى عبارة على ما يفهم من الاحتمال الثاني الذي أشار اليه بجملة الصلاة وذلك ان الاحتمال الثاني الذي أشار اليه بجملة الصلاة المعينة ثم كبر فاصدا الركوع فاعلا عن النية فيفسد حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسر فلما علمت ذلك فقول المصنف لا يتبادى مع امامه أي ناسيا للاحرام واذا حكم بالجملة في الثاني لهذا المعنى فليكن الاحتمال الاول هذا فلا عين النية تراها خلاصة ما يفهم من شارحنا هنا وفي ذلك ومعند عجب الاحتمال الثاني ولكن المأخوذ من القول بان معنى (٣٢٨) قول المصنف تكبيره الخ انه نوى الصلاة المعينة الا أنه كبر فاصدا

الركوع فاعلا عن النية الذي هو عين الاحتمال الثاني في كلام شارحنا الذي حكم فيه بالجملة فان الصلاة باطلة ويخادى مع امامه على صلاة باطلة مراعاتين يقول بالجملة فاتبع الحق واطلع تعلم صحته ما قلنا وذلك اننا قد علمنا ان الله نافلا عن بعض شيوخه ما نصه ولا يقال هذا الاحتمال الثاني عين التي قبله لانه مصدر بان التبادي لا يقيد البطلان فقتضاه أن الصلاة صحيحة لاننا نقول الشيخ حفظه الله في الشرح انما قصد النص على أن المصلي في هذا الفرع يجب عليه التبادي بقطع النظر عن كون الصلاة صحيحة أو باطلة انعمرة هذا يأتي في كلام المصنف في فصل الجماعة تفصيله اه واعلم ان جميع الشراح قرضوا كلام المصنف في المأموم مع أنه بتصورا اضافي المنفرد فيما اذا كان ممن سقط عنه القراءة

فها الامام اولى او غيرها ناسيا للاحرام فانه يتبادى مع امامه * الثاني من ذكر في صلاته صلاة فائنة او حاضرة مشاركة له هو فيها فانه يتبادى لكن التبادي في ذكر الفاتنة في الحاضرة على صلاة صحيحة واما في ذكر الحاضرة في الحاضرة فعلى صلاة باطلة والدليل على ان قصد المؤلف التشبيه في التبادي لافي البطلان كونه لم يعطها معنى قوله بيقهقه قبل قرن الاولى بكاف التشبيه وجر الثانية من الباء والخارج العطف على القهقهة كر راءه فقال ويحدث الخ وما البطلان وعدمه فيه ما فسد ان تن كافي محله بكلام شاف فقال في الاولى في فصل الجماعة وان كرل ركوع وقوى بالعقد او فراه اول من هوها جزء وان لم ينو ناسيا لعملى المأموم فقط وفي الثانية في فصل الفوائت ومع ذكر ترتيب حائرين شرط الى قوله وان ذكر اليسرى في صلاة قطع فذو شفع ان ركع وامام ومأموم لا يؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة ويحتمل ان يقرركلام المؤلف على وجه يكون التبادي فيه مع الامام على صلاة صحيحة انظر شرحنا الكبير (ص) ويحدث (ش) هو معطوف على يقهقهة أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث فيها اعم من حصوله فيها او قبل الصلاة فذكر فيها (ص) ويسجد بفضيلة (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة ولو كثرت كفوت وتوابع ركوع ومجود أعادها أي اذا فعل ذلك عمدا او جهلا ولم يقتضيه بسجد ذلك وكذا يقال فيما بعده ويسجد معه (ص) اول تكبيرة (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك سنة واحدة غير مؤكدة او ترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالأقامة أعادها وفي بعض النسخ أول تكبيرة لكنه يوهم أنه اذا سجد قبل السلام ترك سنتين تبطل وليس الحكم كذلك والرافع لهذا قوله قبل وتنهدين اذهمن أمثلة السجود القبلي اذا المعنى كشهدين واخيار بدعيل التكبيرة التعميد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والتشهد فلا اشكال ولو اقتصر على هذا الفرع لا غناء عن ذكر البطلان بسجود الفضيلة اللهم ذلك منه بالاول لكن فيه خلاف فنص عليه لذلك (ص) ويحتمل عن قرن وعن سنة يعيد في الوقت (ش) هذا معطوف على

ليكونه لا يجزى بعله اوضاع عليه الوقت وعلى القول بعدم الوجوب للناقحة في كل ركعة اعادة شيئا (قوله أي وبطلت الصلاة) لما كان رعايتهم من قول المصنف بحث ان المراد يوجد حدث مع أن المراد ما هو اعم أول الشارح العبارة تقتل أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث ونص على هذا مع عدم فهم الحقيقة رد على من يقول انه يبنى على ما فعل من صلاته كلعاف (قوله لم يقتل الخ) أي والاوجب اتباعه في السجود ولا تبطل صلاته فان خافه قال الظاهر عدم البطلان فاعاد بعض الشيوخ قال يهرأ في وسطه واخلاف ان الصلاة تبطل بذكر الحدث او حصوله (قوله اذا المعنى كشهدين) أي ويجعل على أنه مجلس لهما وذهبا الى القول بان القضاة المخصوص مستحب والا ليقين أنه ترك أربع سن على تقدير ان يكون لفظ التشهد مستحبا أو مستسقا فلما ان لفظ التشهد منه أي لفظ المخصوص (قوله لكن فيه خلاف) أي في السجود للفضيلة خلاف انظر هذا مع قول ابن عبد السلام نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة أعادها وكذا قال في المشهور اذا سجد للتكبيرة الواحدة أي ترك التكبيرة

بقهقهة

(قوله بلاية الخ) أثبات ان المظلم انما هو بلاية الشغل عن القرض لاذنه والبالسية ولاتهم أنه أشد بطلاناً إلى الساء في
 شغل للإبادة للبالية (قوله مشغل عن قرض) أي بحيث لم يأت بها أصلاً أو أتى به على حالة غير مرضية بان يقسم وركبه أو فخذ
 ولا يأتى بالبلاية الأصعب شديدة وإعلم ان محل مطالبتها بالمشغل اذا دام وأما اذا حصل نزع الغلاطه كما يفهم من البرزلى (قوله
 أي محصور) كذا في نسخة الأولى أي حصر وأما محصور فهو تفسير الحاقن والحاصل ان الحاقن هو المحصور بالبول والمحاق هو
 المحصور بالغائط والمحصور بهما يقال في الحاقن وأما المحصور بالبرج فيقال له سارق كذا في الخطيب على أي شجاع واعتزض عليه بأن
 الحاقن هو الذي ضاق خفه فخرج قدمه وأما يقال لما يتعلق بالبرج حاقن بالجملة والقاع والراي (قوله أو غشيان) هو توران
 النفس وانقطاع المعامله الخارج فيصير مشرط على التقاض ولا يتقاضا (قوله الذي هو فيه) ضرورنا كان واختارنا (قوله وظاهره
 ولو كانت غير مؤ كذا) كذا في كلام غير مختلف ترك السنة عدا المختلف فيه والقرآنه هناك داخل على انيابه بالسنة فله البدر
 وقال البدر انما مشغل عن سنة أي بعد الوقوع والافيه ومخاطب كافي من بالقطع وخرجت النسخة (قوله ويجوز ان يصدر لفظ
 بمشغل متعلقا بعيد أي بقدر لفظ بمشغل وذلك المقدور متعلق بعيد (قوله وهي لغة (٣٣٩) رديته الخ) أي بمشغل لغرضه دليل
 قوله والقصير شاغل وقوله فيه أي
 في مشغل كما يدل عليه سياق
 كلامه وقد قال ان مشغل كونه
 من مشغل اسم فاعل قيل ما فكيف
 يقول لغرضه رديته وبعد كني
 هذا آيات القاموس جعل اللغات
 ثلاثاً في مشغل ونصه وأشغله لغة
 جيدة وأولها أورديته وهي
 ظاهرة (أقول) ذكر بعضهم ان
 أوفى كلام القاموس إشارة للخلاف
 (قوله كالثانية على المشهور)
 ومقابلته انما يبطل بزيادة اثنتين
 قال في ذلك وانما يبطل المغرب
 بزيادة اربع بزيادة اربع كراهية
 لانها وترها لو يكونها لاتعداد
 لتبطل الجماعة فتقوى أمرها
 بهذا الوجه قال عب والظاهر
 ان مقدار كمة هنا رفع الرأس
 فاذن رفع رأسه في ثمانية في رابعة

بمهمة أي وبطلت الصلاة بلاية مشغل عن قرض تحقن أي محصور يسول أو فرقة
 أو غشيان منه من ركوع أو سجود أو غيره مما هو فرض وان أشغله عن سنة يصعد في الوقت
 الذي هو فيه على ما يظهر وظاهره ولو كانت غير مؤ كذا في نسخة في الفرض والظاهر ان النقل
 الحدود الذي وقت معين كذا وأما الوقت معين فلا يتأتى فيه هنا وان أشغله عن
 قضية فلا شيء عليه فقوله وعن سنة يجوز ان يكون في الكلام حذف تقديره وان أشغله عن
 سنة بعد في الوقت ويجوز ان يقدر لفظ بمشغل متعلقا بعيد وقوله وعن سنة متعلق بمشغل
 المقدور والتقدير وبعيد في الوقت بمشغل عن سنة فكل فهو من عطف الجمل وكل هذا
 هروب من عطف عن سنة عن فرض المنسلط عليه البطلان فيتنقض الكلام ومشغل
 اسم فاعل من أشغل برأيه أي لغرضه رديته والقصير شاغل لكن نقل صاحب القاموس
 فيه ثلاثة أقوال وصدر بانه لغة جديدة وثبت بالقول بانه لغة قديمة وثبت بانه لغة رديته (ص)
 وبزيادة أربع ركعتين في الثانية (ش) يعني ان الاربعة لا يبطلها الا زيادة أربع ركعت
 متبقية سهوا كالثانية على المشهور ولا تأكل فيصير بعد السلام وأما الثانية الأصلية كالصحيح
 والجمعة فانه يبطلها بزيادة ركعتين فأكثر بخلاف القصور وتر عدا صلها فلا يبطلها الا زيادة
 أربع ركعة على أن الاربعة هي الأصل وهو الصحيح وما تقدم من أن الجماعة يبطلها ركعتان مبني
 على انها فرض يومها على مقابلة فلا يبطلها الا زيادة أربع والقولان مشهوران وخرج بعيد
 اليقين ما لو شئت في الزيادة الكثرة فانه يجب بالسجود اتفاقاً فانه ابن رشد وأما النافذة المحدودة
 كالقصير والعدين والكسوف والاستسقاء فالظاهر بطلان ركعتين وأما الزيادة يبطل
 بزيادة مثله كما في الواق (ص) وبمكة كسجدة (ش) يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً

(٤٣ - خري اول) أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية طلعت (قوله وعلى مقابلة) أي مقابل فرض يومها وهو انما يدل عن
 الظاهر (قوله والقولان مشهوران) أي كونه فرض يومها ومقابلته قوله ما لو شئت في الزيادة الكثرة فانه يجب على الخصال في القدمات لا يفارق
 الشك اليقين الا في موضعين اذنا في الزيادة الكثرة تاحصر محصور السهو اتفاقاً بخلاف تبقيها وانما ذكر الشك لشيء لهي عنه (قوله والظاهر
 بطلانه بركعتين) ولو على غير صفة الكسوف فيما يظهر وأما النافذة غير المحدودة فلا يبطل عقدة بركعتين بزيادة مثله سهوا كما هو مقتضى
 قول المصنف وفي الخامسة مطلقاً كذا في قول الأخرى وقوله في الخامسة في نافذة أربع وبطلانها سبعة وسجدة بعد السلام لان الذي عليه الجماعة
 من العمل في النافذة عدم الزيادة على أربع فان لم يرجع من الخامسة بطلت صلاة له من عب وهو آخر نحن عرج وسنين ان شاء
 الله تعالى ما يتبره المراد في حاشية عب (قوله فلا يبطل بزيادة مثله) انظر هذا مع ما ذكر من أن النقل المحدود يبطل بزيادة مثله وقد يفرق
 بأن كون النافذة ركعة واحدة أمر غير غالب والكثرة إما ركعتان أو أكثر فلما زاد في الزيادة واحدة جمع لها والغالب أن ركعتان هما
 من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب محض وإذا لم يبطل بزيادة مثله فمصلحة بعد السلام أفاده فيصير عداقة (قوله
 يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً) أي وأجهلاً وهذا في الفرض والنقل المحدود كالشفع والقطر

غزيره المخلص ع (قوله من دخول الكاف) أي ما دخل تحت الكاف (قوله وتقدم فيه خلاف) ظاهره تقدم في مطلق الذكر
 خلاف ولم يتقدم ذلك انما تقدم ذلك في خصوص الفاتحة (قوله عدم البطان أيضاً) لفظ أيضاً ربط بفعل اعتماداً واعتماداً كما
 اعتماداً في قولنا والظاهر لا تبطل (قوله على المشهور) ومقابله عدم البطان لان النسخ ليس فيه سر وفيه كالكلام (قوله لامن
 الانف) لانه لا حروف فيه (فان قلت) ما يخرج من الانف قد يشغل على الحروفه (قلت) ما خرج من الانف ليس يحرف وان كان
 على صورة الحرف لان الخارج الى الحروف ليس هي ولا شيء منها في الانف (فان قلت) الصوت مجرد عن الحرف يبطل كما يأتي عند قوله
 أو كلام (قلت) الصوت خارج من محل الكلام مجرد وفي خلاف ما خرج من الانف وبني تقدم عدم البطان في الانف غير العيب
 فان عيب جري على الاعمال الكثيرة لانه فصل من غير جنس الصلاة اه فله ع (قوله والخالف) أي خارج المذهب (قوله
 أو شرب) وظاهره لو لم يكن انما لم يكن غلبة فله ع (قوله وتبطل اذا وجباً) كذا أو شرب لانه لا تقاد نفسه وجب عليه القطع ولو خشي خروج
 الوقت (قوله أي الصوت) فيه إشارة (٣٣٠) الى ان المصنف لم يرد بالكلام حقيقة بل مطلق الصوت سواء اشتمل على

سرفاً أو كراماً لا فاذ انشأ كلاماً
 أو وقع كالشرب بطلت صلاته وفي
 الحاق إشارة الاخرس به فانه ان
 فسد الكلام (قوله أو وقع منه
 مكرهاً) والفرق بين الاكراه عليه
 والاكراه على ترك الركن القطعي
 ان ما يترك منه صار بمنزلة ما يجز
 عنه ويؤتى ببدله بخلاف الاكراه
 على الكلام والفرق بين الاكراه
 عليه ونسيان ان التام لا شعور
 عنده (قوله ونحوه) أي نحو الاعي
 أي من صغير ومصحف ومال وديانة
 كافي له فلا تدخل المصنف
 الكاف على قوله لا تقاد أي لثمل
 ذلك والحاصل انه يجب الكلام
 لتلف الماله مطلقاً حيث خشي
 بطله على نفسه الهلاك أو المسقة
 الشديدة أو أمان لم يخش ذلك
 فان كثر واتسع الوقت فانه لا يجب
 عليه التخلي فان ضاق الوقت
 وجب عليه التمدد وان كان

فانما تبطل فقهه كسجدة أي من كل ركن ففعل وانما قد مر ما يدخل الكافر كنافع لا مطلق
 فعل حتى لا يترك قوله أو نفي الخ معه وخروج بقوله بالركن الفعلي القول كتركه بالنافعة
 والظاهر لا تبطل لانه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتمد (قوله) في شرحه عدم البطان أيضاً
 (ص) أو نفي (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتقدم النسخ من الفهم على المشهور ولان الانف
 حال السجدة ولا يشترط في الابطال بالنسخ ان يظهر منه حرف كما يتوهم بعض علمائنا
 والخالف اه وكان مراد ببعض علمائنا ان قدح لان الاية نقل عنه أن النسخ الذي هو
 كالكلام ما ينطق فيه بالفوه اه (ص) وبإي كل أو شرب أو ف (ش) أي وكذا تبطل
 الصلاة بتقدم الاكل والشرب أو اخرج التيء والفسر لتلاعيه (ص) أو كلام وان بكرة
 أو وجب لا تقاد أي (ش) يعني أن الكلام أي الصوت سواء اشتمل على حرفاً أو كراماً لا
 يبطل للصلاة اذا وقع عدواناً قبل او وقع منه مكرهاً اتسع الوقت أم لا أو وجب عليه التخليص
 أي ونحو من مهوأة أو لا يجنبه عليه الصلاة والسلام على أحد القولين (ص) الا لاصلاحها
 فكثيره (ش) هذا مستثنى من قوله أو كلام لامن خصوص قوله أو وجب لا تقاد أي أي الا
 ان يكون تعبد بالكلام قبل السلام أو بعده لاصلاحها عند تعذر التسبيح فلا يبطل ذلك
 الصلاة الا ان يكثر لانه حينئذ تعرض عن الصلاة والمراد بالكثرة في نفسه وان تعلق بالاصلاح
 وتوقف عليه (ص) وبسلام أو كل وشرب وفيها ان كل أو شرب التحجير وهل اختلاف
 اولاً للسلام في الاولى أو لجمع تأويلان (ش) يعني ان الصلاة تبطل وقوع السلام والا كل
 والشرب سهو أو روت المدونة أو الشرب لكثرة المنافي هكذا وقع لما لك في كتاب الصلاة
 الاول وقع لما لك أضافي كتاب الصلوات الثاني انما لا تبطل بالا كل أو الشرب بل بغير السجود
 البعدى فهل ما في أحد الكتابين من المدونة منافي لما في الاخر من المنافي في الموضوعين
 حاصل مع قطع النظر عن تعددها ومحلها فالحكم بالبطان في أحد الموضوعين دون الآخر

استئناف
 يسر افلا يجوز له الكلام ولو اتسع الوقت (قوله من مهوأة) بفتح الميم أي
 حقة فله في المصباح فان خالف ضمن فيه خطأ كنا وجدنا وانظر (قوله أو لا يجنبه عليه الصلاة والسلام على أحد القولين) أي كما كان
 يقع الرسي من اجتماعه في البقرة والراجع من القولين لا تبطل آفاده ع (قوله لامن خصوص قوله أو وجب لا تقاد أي) لعل عطفه
 على ذلك يفسد ان الكلام لاصلاحها واجب وأما محله مستثنى من قوله أو كلام فلا يفسد ذلك (قوله الا ان يكثر) وأولى بكثرة لا يتعلق
 بالاصلاح أو أقول بل ولو قلنا لانه متعمد كنا كثر فعل جوارح عدواً سهواً كفضل قلب حيث لا يدري معه قدر ما حلي من عب
 (قوله وبسلام) أي من صلاته ساهبا عن كونه فيها وان قصدنا لنطقه (قوله ورويت المدونة أو الشرب) أي مع السلام (قوله لكثرة
 المنافي) أي تعدده ثلاثة أو اثنين لاجل ان يأتي على الروايتين (قوله بالا كل أو الشرب) أي أو السلام (قوله مع قطع النظر عن تعدده
 واتحاده) أي فقوله في الروايتين الثانية لا تبطل بالا كل أو الشرب أي ولا بالا كل مع الشرب والسلام وأولى بوجود آخر من بل بغير السجود
 السهو وقوله في الرواية الاولى لا تبطل بالا كل والشرب والسلام أي أو السلام أي ولا كل وحده وبالشرب وحده

وبالسلام لان الثاني موجود (قوله مع أحد القطعين) مفهوم لبق فلا ينافي أنه على رواية الأو أو موجود مع القطعين (قوله الثاني الصلاة) صفة لأحد القطعين (قوله فاولو بوجسلا) وذلك لان السلام أشد من الأكل والشرب وذلك لأنه جعلت ذاته علامة على الخروج من الصلاة فعلى هذا التأويل لو وجد أكل أو شرب بمعان فإبطال (أقول) هذا التأويل غفلة عن تعليل المدونة التي هو قوله لكثرة التنافي والحاصل ان تعليل المدونة يدل على ضعف الخلاف وترجيح الوفاق بالجمع (قوله وهذا على رواية الأو أو فقط) وسكت عن رواية أو على هذا أقول الأولى أن يقول أو أن يحكم بالطلاق في الأولى لطلق الجمع أي بين اثنين فصديق يجمع كل شرب أو أكل وسلام أو شرب بجمع سلام وأولى اجتماع الثلاثة وهذا التأويل هو الموافق لتعليل المدونة الأولى (قوله واعلم الخ) هذا كالحاصل لما تقدم (قوله في محل قال أي في الكتاب الأولى أي على رواية الأو أو أو (قوله أي (٣٣١) يجمع الأكل مع الشرب الخ) كذا في نسخة

(أقول) لا يخفى أنه ليس في الكتاب الأولى جمع بين الأكل والشرب فقط فلا يحسن أن يقول وأما من وفق بالجمع بين الاثنين فكان ذلك موجود في السلام مع كل من الأكل والشرب موجود مع الأكل والشرب فقط فيبطل الجمع بين الأكل والشرب كما يبطل الجمع بين السلام والأكل أو الشرب (قوله) لان السلام أشد من الأكل وحدهما (الشرب) وجه كونه أشد مناقضة لجعل علي في الخروج من الصلاة (قوله فالحاصل الثلاثة اتفق الموقفان على

اختلاف أو لا اختلاف بين الكتابين وانما جاء البطلان في الكتاب الأول لوجود السلام مع أحد القطعين الثاني الصلاة وهذا على رواية الأو أو أو فاولو بوجسلا لاستوى الجواب بعدم البطلان أو تعليله البطلان في الأول بالجمع بين ثلاثة أشياء وليس في الكتاب الثاني ذلك وهذا على رواية الأو أو فقط واعلم ان من جعل بين المحلين خلافا قطر الى حصول التنافي يقطع النظر عن تعدده واتحاده في محل طال ان حصول التنافي بخصوص سواه كان سلاما أو كلا وشربا أو أحدهما فقط أو اثنين منهما مبطل وعلى هذا فالاختلاف بطريق حصوله لا كل وحده أو الشرب بوجسلا والسلام وحده أو السلام مع الأكل أو الشرب أو في الثلاثة وأما من وفق بان الأول فيه سلام فعدمه ان البطلان حيث حصل السلام مع الأكل والشرب بأجمع أحدهما ولا يحصل السلام وحده ولا يحصل الأكل مع الشرب ومن وفق بالجمع أي بجمع الأكل مع الشرب فيقول بطلانها بالسلام مع أحدهما الأولى كما هو ظاهر لان السلام أشد من الأكل لا كل وحده أو الشرب وحده فالحاصل الثلاثة اتفق الموقفان على البطلان وكذا فالحاصل السلام مع الأكل أو الشرب وإذا حصل الأكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده فتعاقل الصحة وإذا حصل الأكل والشرب بالسلام فاختلاف الموقفان في أناطة البطلان بالسلام يقول بعدم البطلان ومن أناطه بالجمع قال بالبطلان وكلام المؤلف هنا في الامام والفرد وأما المأموم فالامام يحمله عنه (ص) وانصرف لحدث ثم يتبين فيه (ش) يعني ان الحاصل اذا قل ان أحدنا فانصرف من صلاته ثم يتبين أنه لم يحدث فلها تبطل عليه تنفر يطره والمراد ان انصرف الاعراض بالنسبة ولولم يلزم عن مكانه (ص) كسلك شك في الاعمال ثم ظهر الكمال على الاظهر (ش) يعني ان من سلم وهو غير متيقن ان تمام ثم ظهره بعد السلام الكمال فلان صلاته تبطل على اظهر القولين عند ان رشد خلفا فتم ما وجب عليه من البناء على اليقين وأولى بظهور النقصان أو لم يظهر شي أصلا لا ينشك في السبب المانع للسلام وهو بضر ومقابله صحة الصلاة وهو قول ان حسب لانه شك في المانع وهو لا يضر (ص) ويصحو المسوق مع الامام بعد اقليل ان لم يبق تركمة (ش) يعني ان المسوق اذا لم يبق مع الامام من الصلاة تركمة ومجمعه عمدا أو جهلا سهو ترتب عليه فان صلاته تبطل سواء كانا السجود قبل السلام أو بعده على المشهور لا غير ما هو حقيقة واقعا لا يستبعد بعد تمام صلاته أيضا فله في المدونة وقوله ويصحو الخ هو

من مسئلة الرافع ما ضره (قوله نعين نفسه) وأولى ان لم يتبين شي (قوله كسلك) من صلاته عمدا أو جهلا وأما هو فان تذكر قرب اصل بان بعد السلام لا يعتد به من لم يأنه وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله هو غير متيقن) فيه إشارة الى ان المراد بالنشك عدم اليقين وأولى لو سلم معتقدا عدم التمام (قوله لانه شك في المانع الخ) أقول لا يخفى ان السبب المانع هو التمام والمانع هنا عدم التمام مع ان عدم السبب لا يعدم تعاطي المانع هو الوصف الموجود في الحسن ما ظاهره غير من أن ابن حبيب يقول انهما باجازه كزوج بامر أو لا بدري أو زوجا هي أميت ثم انكشف موتها وانقضت عتق اقبل العقد على الوفاق بان نسخ النكاح فيه اضاعة مبال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعته للمال ولا كذلك الصلاة (قوله سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور) ومقابله ما لا يخفى من بيع الامام في سجود القبل لا لا بعدى وقاله في بيعه فيها اه

(قوله فوقه وبشماله) أي من أفراد هذه بعيد وقوله وانما ضرب الخ أقول لم يقصد المصنف المعة على حقيقة الترتيب المراد منه واقفه في السجود ما قبل أو بعد لأخصوص المقارنة (قوله خفيق القبلي) الأول يرجوع الشرط للثلاثين وقوله وآخر البعدي يقصدنا أن قدمه تبطل صلاته لأن المتبادر من قوله وآخر البعدي الوجوب والاصل في مخالفة الواجب البطالة فاستفيد منه بطلان الصلاة من سجدة البعدي مع الإمام وقد أدركه معركته وأولى إذا لم يدرك ركعته أو أكثر جميع الشرط الثلاثة كما قال الشارح فبعد أن يخاطب بالسجود البعدي أن لم يلحق ركعة لأن قوله وآخر البعدي أي البعدي المتقدم وهو شامل لما إذا لحق ركعة أو لا (قوله ولوترك إمامه السجود) أي عمدا أو إياها وسهوا (قوله يسجد قبل قضاء ما عليه) فإن أخرته لتتمام صلاة تنسبه عدلا أو جهلا بطلت لمخالفتها للإمام في الأفعال لا سهوا فلا تبطل قلمه حيث قبل سلامه أو أخره كذلك ركع وقى شرح ثب ولو خالف في القبلي وأخره في إتمام صلاته فسجد بهت فهو مخالف عب (قوله ولوترك إمامه السجود) وكان عن ثلاث سنين وطال بطلت صلاة توصلت بها للمسبوق الفاعل وترد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبب الحذف ونسبته **وتشبهه** كلام المصنف فيما إذا سجد الإمام في سجدة قبل سلامه ولو كان على رأى الإمام (٣٣٣) فقط كشافي يسجد قبل السلام ترك قوت خفيته المالك في ذلك وليس له ترك

قوله وتعد كسجدة لكن أعادها ما لان هذا التصو لا يفهم مما سبق وأما لاجل أن ترتب عليه قوله والاسجد وقوله مع الإمام أي أوقبلها وبعده وانما ضرب على المتوهم لأنه ربما يتوهم صحة صلاته بالتبع وقوله أن لم يلحق ركعة خفيق القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطحيني وهو الصواب (ص) والاسجد ولوترك إمامه أو لم يدرك موجباً وآخر البعدي (ش) أي وإن لحق ركعة كما ذكرنا كان السجود المترتب على إمامه قبلها سجدة قبل قضاء ما عليه ولوترك إمامه السجود ولو لم يدرك سهواً إمامه بأن كان سهواً في الركعة الثالثة أو أوال ركعات الثلاث وإن كان السجود المترتب على الإمام بعد إتمام سجده قبل قضاء ما عليه بل بعد إتمامه بجملته وسلامه فإن دخل عليه فيما يقضى سهواً ينقص سجدة زيادة الإمام ونقص نفسه قبل السلام وإن سهاى زيادة سجدة بعد السلام ولوقدم البعدي عدلا بطلت وجهه لم تبطل عند ابن القاسم كلتا سي تبطل ابن رشد وهو القياس على المذهب لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها وعنده ابن القاسم بالجهل بحكمه بحكم الناسى مراعاة التماثل وجوب سجود مع الإمام وهو قول سفيان ولآخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام محل بطله المأموم المسبوق بعد إتمام صلاته نفسه وهو ما يفيد كلام الرزنى وما صدره الشيخ زيم الدين أو قبل قيامه لإتمام صلاته وهو ما يفيد فقره على مسأله المستطوف وغير ذلك كلام الشيخ زيم الدين أو أن كان عن ثلاث سنين فالثاني والألاول وهو ما ذكر ابن ناجي وارتضاه هو وبعض من قبله وشخصه أبو مهدي وانظر تحقيق ذلك في الشرح الكبير (ص) ولاسهو على مؤتممة القدوة (ش) يعني أنه لا يسجد سهواً على مأموم ولو عن سنين كثيرة حيث وقع منه السهو في حال اقتدائه

السجود معه (قوله) وأنا كان السجود المترتب على الإمام بعد إتمامه فلا يسجد قبل قيامه لقضائه عليه) والمراد بعدي ولو في مذهب الإمام وانظر لو كان بعد إتمام الصلاة وقدمه الإمام وهو ممن يرى السجود تارة قبل السلام وتارة بعد فهل يسجد معه المأموم نظرا لفعله أو لا يسجد معه نظرا لصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للتفاوت في ذلك وأما أن كان الإمام ممن يرى السجود دائما قبل السلام كالشافعي فينبغي أن يفعله مع ولا يجوز تأخير (قوله) وعنده ابن القاسم بالجهل وحصل عب يقتضى تركه جميعه ولكن الذي رجحه بعض الشياخ قول عيسى

من أنه لا يعتد بالجهل وهو الظاهر (قوله هل يفعله المأموم المسبوق بعد إتمام صلاته نفسه) أي قبل سلام نفسه أو بعده لا ينقطع قدرته بسلام الإمام ولا أن أخر السجود عن محله أضغفتنا كدما أخره بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذلك عجم وأقول والظاهر الصحة (قوله ما يفيد كلام الرزنى) ونفسه أنه اختاره فلا يناسب التعيير بأحد مقتدر (قوله أو قبل قيامه) أي أو بعد إتمامه الإمام أو بعده فلا أخره في هذا الظاهر الصحة (قوله وهو ما يفيد فقره) أي لا يفتقر إلى الاستخفاف (أ) أي لا يفتقر عن نقص ولا يشترط تأخير الإمامة أنه هو منها حقيقة ومراده المستخفاف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فإنه يسجد بعد كل صلاة أو قبلها قبل كل صلاة نفسه بحيث فيه بأنه أتى عن الإمام كان بمنزلة فيما يفعله ولا كذلك مسأله ثلثنا هذه (قوله فالثاني) أي لأن الثني تبطل الصلاة بترك ركعة من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فاعلم الإمام فبنيته فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لأنه كالجمع بين التوابع (قوله ولاسهو الخ) ظاهر أن الإمام لا يحمل عنه نقص السن عدواً وليس كذلك (قوله حالة القدوة) فيخالف فقط وذلك أن مثل الغاف هو الشخص المتدبر والمصنف أراد المصدر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الاشتكاف أي حالة كونه خلف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف حالة القدوة متصوب بعامل مقدراً شعره بالسلام تقديره إذا عثره سبب موجب حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا

مجدود لا يقتضي انه سجد بعد الصلاة القدوة وليس كذلك (قوله لقراتموا السجود) أي سجودها المأمور (قوله لا اله الا الله) أراد الله
أي بحيث يحل الخلل الواقع في الأركان بل قال لا اله الا الله (قوله ويركع يسجد) فهم من قوله يسجد أن السجدة لا تبطل
بتركه وهو كذلك ويسجد متى ذكره (قوله وطال) ان تركه سهوا أو أمانا عند التبطل وان لم تبطل قطعاً عن قوله بتركه قبل شامل الترك
سهوا أو عمد لكن الترك سهواً مقيد بقوله وطال بدون العدد. وقال الشيخ سالم الأفريقي ان تركه بكونه عمداً سهواً (قوله فان الجلوس
قولي) وهو التشهد والمراد ان ترك الجلوس محتج على قولي وهو التشهد فعلى وهو ذاته فذاته سنة والتشهد في ذاته سنة وكونه باللفظ
المخصوص سنة على أحد القولين (قوله على خلاف بين سراج الرسالة في هذه) (٣٣٣٣) أي فقد قال بعضهم ان القيام لها وسرها

أو جهرها من صحتها فإذا تركها مع
القيام لها لم يترك الأمانة واحدة
فلا تبطل الصلاة بترك السجود
لها ولو كانت مؤكدة بعضهم
يقول القيام لها سنة زائدة على
السورة والسر أو الجهر كذلك
فتبطل الصلاة بترك السجود حيث
ترك الجميع وكلام سراج خليل
ربيعي في تركه (قوله ولا
سجود) لم يقبل فلا سجود كما قال
المصنف إشارة إلى الصلوة اذ
لا ملازمة بين عدم التبطل وترك
السجود فلو عجز المصنف بالوكان
أحسن أي لا أقل فلا يبطل وإن ولا
سجود ولا تبطل بترك العبد ولو
طال وسجد متى ذكره (قوله ولا
سجود حيث عجز عن القيام) وثبت
لأنه سنة من بطل الصلاة وتابعة
ومن حكم التابع أن يعلى حكم
المتبوع بالقرب فإذا بعد لم يلحق به
ومقابل لأن عباد الحكم سجد
وان طال (قوله عند ان القاسم)
وهو العذر (قوله لم يجاوز من
الصفوف مالا) أي صفوفه لا ينبغي
أي لا يصح أن يصلي مكان يلي
مكان صلاتهم أي الصفوف جمع
صف عناء عن الجماعة للصفقة
لكنه لا يمكنه الاقتداء بالامام

بالامام وظاهره ولو فوى الامام انه لا يحمله عنه لانه عليه بطريق الاصالة وجوب الامام ضامن
أي لقراة والسجود بالامانة لان صلاته لا تجزى عن عمر واجاماً ما بعد مفارقة الامام فلا
يحمل سهواً لا قطع القدوة وسجوداً لا تجزى في كلام المؤلف السجود لا سهواً
سأه (ص) وترك قبل عن ثلاث سنين وطال لا أقل فلا سجود (ش) يعني أن الصلاة تبطل بترك
سجود السهو الذي قبل السلام إذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قولية كثلاث تنكيات
أو أربعين مع تسمية أو قطعية ترك الجلوس غير الأخير كاقبل وفيه نظر فان الجلوس قولي
وفعلي أو قولية وقطعية ترك السورة لا تشملها على نفسها والقيام لها وصفتها من سر أو جهر
على خلاف بين سراج الرسالة في هذه لأن كان عن نقص أقل من ثلاث سنين فلا تبطل في هذه
الحالة ولا سجود حيث عجز عن ان القاسم والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وبالروح
من المسجد عند أشهب فان صلى عند في الصلوة بسجد لم يجاوز من الصفوف ولا ينبغي أن
يصل بصلاتهم ومثل الطول ما إذا حصل مانع كالأحداث قال ابن هرون أو ترككم أو لا يس
لجاسة أو استدراك قبله عامداً انتهى (ص) وان ذكره في صلاته وبطلت فكذا كرها (ش)
اعلم ان كل مجزوءه وقيل أو بعدى لا تبطل الصلاة بتركه لا يقطع ذكره في صلاة دخل فيها
من فرض أو فضل بل يتأدى ثم يأتي بالعدى ويسقط التقبل ولا يفسد كره في صلاة أخرى
واحدتهما كما قاله ابن يونس وأما ذكره التقبل البطل تركه وهو مرجع الضمير في قوله وان
ذكر ما لا يخفى والعنى انه إذا لم يسجد سجود السهو التقبل المترتب عن ثلاث سنين حتى أحرم صلاة
أخرى فذكرها وقد حكم بطلان الأولى بان طال ما بين الخروج منها والذكر فكذا كره صلاة
في أخرى وتقدم حكمه في القوائت عند قوله وان ذكر اليسرى في صلاة قطع قد وشفع ان ركع
وامام وما سواه لا يؤتم الخ وبطل على أن الضمير عائد على السجود التقبل المترتب عن ثلاث
سنين لأن أقل تفرع بعاد البطلان على الطول وأما ركوع وعدمه على عدم ذلك وما كان عن
أقل منه في البطلان مطلقاً والواو في بطلت وأوال حال أي والحال ان الأولى بطلت أي
حكم بطلانها بالطول والطول في هذه خارج الصلاة وفي الآية في نفس الصلاة والضمير
المؤث في قوله فكذا كرها عائد على الصلاة مطلقاً لا يقيد كونه أي المذ كورفها فهو راجع
للتقديرين (ص) والافكبعض (ش) أي وان لم يصح بطلان الأولى لسهو وانما يطول
وحدث فهو كذا كره بعض صلاة كركوع أو ركعة ونحوهما في صلاة أخرى وهما أربعة أسوال
وذلك الأولى لا تخفى لهما أن تكون فرضاً أو نافلة والثانية كذلك فاشأر إلى كون الأولى

والمراد الصفوف ولو مقدرة وقال المأمور بان تكملوا الصلاة لا تقصدوا بالامام لكن أحسن (قوله عامداً) قال الشيخ أحمد الزرقاني
ونعمه في الظاهر أن قصد العذر راجع للثلاثة اه أي التي التكم وملازمة الخاصة واستدراك قبلية (قوله لا تبطل الصلاة
بتركه) صفة مخصوصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالنظر للبعدي (قوله واحدتهما) أي لامن المذ كورفها ولا من المذ كورفها (قوله وقد
حكم بطلان الأولى) فهما إشارة إلى أن قول المصنف وبطلت حال الآن ظاهر المصنف وبطلت أي المذ كورفها مع ان الضمير راجع
لأن كورفها الأولى لأن يترزق يقول وبطلت هي (قوله تفرع ما لا) لاجتماع ذلك في تركه من جنس قول المصنف وبطلت (قوله
لا يقيد كونه أي المذ كورفها) فيه ان الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المتروكة منها السجود وليس مرجع الضمير في قوله فكذا كرها

فصل الصلاة المذكورة في هذا المتن (قوله فن فرض الخ) النافذ داخله على شرط مقدس حوا به بطلت وقوله إن طال القراءة أو ركع شرط في الجواب والتقدير وإن ذكره في فرض بطلت أن طال القراءة أو ركع (قوله بطلت) هذا إذا كان قد سلم منها أو نزل السلام واللام تطل ويرجع لانتمامها ويعتد بجمعها في المذكور وفيما يخصه لا صلاح الأولى وهذا في المشبه وهو قوله فكذلك ولا يجزئ منه في المشبه وهو نقص قبل عن ثلاث سنين لم يحصل (٣٣٤) طول قبل الدخول في الثانية وإنما حصل بعده ولم يسلم من الأولى

ولأنه (قوله وأتم التفل) أي المقابل للفرض فيشمل السنة والندوب (قوله وقطع غيره) أي بسلام أو غيره (قوله وندب الاشفاق) يستثنى منه المغرب فلا يشقعهما والصبح والجمعة بناء على أن كل من كل ركعة أتمه بنية الفرض وأما القول بأنه يشقه بنية التفل وهو المنهبط فلا يستثنى وانظر هل التفل المذكور كالفرض أو كالنفل (قوله لا للمأموم فلا يقطع) وهذا بخلاف ما إذا حصل التذكر قبل البطلان في الأولى فإن المأموم يساوي الفرد والامام في الرجوع لأنه يبين أنه في صلاة فليس من مساجين (قوله فالنفلان مقترنان) فيه نظر دل صاروا محلاً واحداً كأفاده عجم فالسنة اهـ ذكره هنا لتصريح بالحكم (قوله بخلاف ما قبله) أي الإشارة بقوله فن فرض الخ ونقلت أنه لما طال في الثانية أو أغنى بطلت الأولى ويسير عقلة من ذكر صلاح في صلاة المشارة بقوله وإن ذكر البسم في صلاة ولو رجعة قطع إلى أن قال المصنف لا مؤتم وتقدم في الشارح أن المؤتم يكون على قسمين إن ذكر فائنة من يسير الفوائت يتبدى مع إمامه على صلاة صحيحة وإن ذكر حاضرة في حاضرة تتبادى على

فريضة ونحوه وجهان بقوله (ص) فن فرض أن طال القراءة أو ركع بطلت وأتم التفل وقطع غيره وندب الاشفاق أن عسدر كمة (ش) والمعنى أن الأولى إذا كانت فريضة وترك سجود السهو القليل منها قد ذكره في صلاة أخرى كانت فرضاً أو نفلاً بعد الفراغ من النافذة وهو المراد بالطول أو بعد الاختصاص غير قراءة كأموم أو أي طان الصلاة المنكوك ومنه ما هو الأولى تبطل ولا منافاة بين قوله أن طال القراءة الخ منع كون فرض المسئلة أن لا طول لأن الطول المنتقى في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول المذكور هو الحاصل بعد التلبس بها حيث بطلت الأولى لسجود الطول أو الاختناخ في المشروع فبالتخلو الثانية إماماً تكون فرضاً أو نفلاً فإن كانت فلا إتماماً كان في سعة من الوقت ذكره أم لا طان ضاق الوقت قطع أن لم يركع والمراد بالوقت الذي هو فيه وإن كانت فرضاً قطع بسلام لكن يشدب أن عقد ركعة بسجودتها أن يخرج عن شفع وهذا حق الإمام والنفلا للمأموم فلا يقطع كأن تقدم في باب الفوائت لا يقال يستغنى عن قوله هنا وندب الاشفاق الخ بقوله في الفوائت. وشفع أن يركع لا تقول بين هاتين سبب فين الحكم هنا الذي لا يفهم من هناك وهذا بناء على أن قوله فيما تقدم وشفع أن يركع معناه أنه يشدب الاشفاق وأما على ما فيه كلام بعضهم من أنه محمول على الوجوب كإذ كره في التوضيع فالخلاف مقترن ولا إشكال وعقد ركعة هنا بانتهاءها بسجودتها وبحل الاشفاق حيث أتت الوقت فلا حول (ص) والاربع بسلام (ش) أي وإن لم يحصل منه في الثانية طول ولا اختناخ يرجع لا صلاح الأولى ولو أمم أو يجب عليه ترك السلام بما هو فيه لا لا يخل على نفسه بسلام لا يقول لا تسحب حكم الصلاة الأولى عليه ولهذا رجع هنا ولو أمم أو بخلاف ما قبله وإذا أصل الأولى بسجود بعد السلام وإذا علمت هذا ظهر لك أن قول الساسي في قول المؤلف بسلام معناه أنه لا يحتاج إلى سلام فيه نظر لاجتماعه أنه يرجع بالسلام أنها لا تبطل مع أن الحكم بالبطلان وبحل البطلان فيما انرجع بالسلام حيث كان الموقوف غير السجود القبلي والافلا بطلان لأن السلام لا يمنع من سجوده لقول المؤلف وسحان قدم أو آخر (ص) ومن نفل في فرض عداى كني نقل أن أطلها أو ركع (ش) أشار إلى الوجهين الآخرين وهو ما إذا كانت الأولى نفلاً والثانية المشروعة فإن فرضاً أو نفلاً والمعنى أنه إذا ذكر القبلي البطل تركه أو البعض كركوع ونحوه من نفل وقد دخل في فرض عداى فيه طلال أو عقد ركعة أو لا أمم أو غير محرمة الفرض على التفل ثم لا ضاع عليه فلما التفل لأنه لا يعتمد إبطاله كما يتبادى أيضاً إذا ذكره في نفل مثل الأول لكن يحل التبادى هنا أن طال القراءة أو ركع والاربع لا صلاح التفل الأول وتنه وسلم وسجد بعد السلام وأبشدا الثانية التي كان فيها إنشاء وحمل كلام المؤلف إذا سلم أو نزل السلام أو ما نزل يسلم ولائنه فإنه يعتد بتمامه ولا يتجلى في الثاني ولو طال القراءة أو ركع كأن تقدم في الفرض كما أشركه (د) في شرحه (ص) وهل بعد ترك سنة أو لا وسجد خلاف (ش) أي وهل تبطل الصلاة ترك سنة

مؤسكة

مسألة طالعة ولما كان الصلي هنا مأموراً بالتفادى أمر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نقل) ولو

مؤكداً وقوله كني نقل أي ولو ثبت المذكور منه (قوله إذا سلم أو نزل السلام) أي من التفل الأول (قوله يعتد بجمعها) أي إذا كان الذي شرع فيه من جنس المترك وأما في مسئلة المؤلف في هذا وهو ما إذا كان المترك سجود سهو قبل فلا يعتد بتمامه من ركعة وغيرها (قوله ولو طال القراءة أو ركع) أي في التفل الثاني لا يثبت أن يظهر هذا ولو كان الأول نفلاً والثاني فرضاً لم يسلم من

الاول ولائنه فيكبل النفل بالقرض (قوله أو لا تبطل ذلك) كلام غير واحد في حديثه للعقد (قوله أو اقتصر على هذا) أي على الاحتياط الثاني ورد عليه أن يقال إذا كنت تبطل ترك سجود السهو القليل عن ثلاثين فأمرى أن تبطل بترك الثلاثين عمدا وأجيب بأن القاسم يبطل سجود السهو القليل عن ثلاثين منزلة القرض وقال البدراني ترك السجود عن ثلاثين ترك أمرين السجود وهو سببه بخلاف المداوعلم أن الشارح ذكر أربعة قيود وهو أن المتروك ستمائة كذا عمدا أو جهلا ولم يشتر فرضتها والمسلم فذا وأمام وهناك قيد خامس وهو أن تكون الستة داخلية في الصلاة (قوله أو أيا المأموم فلا تنجلي عليه) أي لا تبطل صلاته أو أياهم كذا قيل ويشهد الخطاب (قوله وبترك ركن) أي بعد تحقق الماهية وكلام (٣٣٥) المؤلف يفيد ذلك لأن الكلام في دخل

الصلاة وطرا عليه نقص (قوله على التفصيل السابق) أي إن قولنا لا يقيد الطول لا يؤخذ على إطلاقه يسئل على التفصيل السابق (قوله وتداركه) فيه إشارة إلى الأمرين عكس تداركه كل ركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالتبعية وتكبيره أو الحرام فلا لانه غير متصل (قوله إن لم يسلم) أي أملا أو سلم ما يمكن كونه في الصلاة أو غلطاً فإني به كمصلحة الأخيرة وبعد التشهد (قوله الأخيرة أي به) أي الأخيرة ولو يجب اعتقاده بقول الشارح من الرابطة أي مثلاً لا جلي أن يشمل ما إذا سلم في الرابعة من ركعتين معتقداً للأعم وقد فاتته صحة من الركعة الثانية فانه يغتفر تداركه كذا في تسليم معتقداً

مؤكد عمدا أو جهلا وهو قول ابن كنانة وشهر في البيان لتلاعبه أو لا تبطل بذلك ويستغفر أقبل كون العبادة قد حوفظ على أركانها وشروطها وهو قول مالك وابن القاسم وشهر ما بن عطاء الله ولا وجود عليه لأن السجود انما هو السهو بخلاف في التشهير وكلام المؤلف يحتل وحدة السنة كما عند ابن رشد في المقدمات وأما أن كثرت بطلت وبمحتمل الجنس فتناول السنة ولو كرت كذا كرست عن المدونة من ترك السورة في الركعتين الأولىين عمدا يستغفر الله ولا شيء عليه انتهى واقتصر على هذا زادوهنا حيث لم تشتر فرضتها أو لا تبطل الصلاة بتعدت كمالها فالتحفظ على القول بأنها واجبة في الجمل أي وسنة في الأقل ومحمل الخلاف في الفذوالامام وأما المأموم فلا تنجلي عليه ولو ترك جميع الستة عمداً في الارشاد انتهى وانما شرح المؤلف بقوله ولا وجود مع أنه لا يسان هنا رد القول بالسجود الذي صحبه الجلاب والخلاف خاص بين الصلاة وأما سنن الوضوء فلا تبطل الصلاة ولو تركها كلها والفرق أن سنن الوضوء موسية وسنن الصلاة مقيدة وهو أقوى من الوسيلة (ص) وبترك ركن وطال (ش) يعني أن المصلّي انترك ركنين الصلاة أو طال بحيث لا يتساركه إماما يعرف أو بانطرح من المسجد كإيائي فأن تبطل وأمام المدا فلا تبطل الطول (ص) كشرط (ش) تشبيهه في الطل أن لا يقيد الطول أي وكذا تبطل الصلاة بترك شرط من شروطها على التفصيل السابق في أبواب الشروط من تركها عمدا أو سهوا مع القدرة أو مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استباحة أو راحه (ص) وتداركه إن لم يسلم ولم يقدر كوعا (ش) خذبايان لله وقوله فيما تقدم وطال وكأه قال فان لم تبطل فانه يتساركه وسيأتي كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع الخ فحق تداركاته في بقية من غير استئناف ركعة فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة أي به أن لم يسلم التارك نفسه فلو ترك المأموم سجدة من الرابعة وسلم الإمام فانه يسجد عذابين القاسم ومطرف وأشهب وابن الماحشون وقبل سلام الإمام حائل فلا يسجدون أي ركعة تعلق في التوضيح ومفهوم أن لم يسلم أنه أن سلم وهو معتقد الاتمام فأت تداركه ويستأنف ركعة أن كل تقريب بالوا استأنف الصلاة كإيائي في قوله وبني أن قرب ولم يخرج من المسجد فهو مفهوم الشرط هنا وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة أي به أن لم يسجد ركوعا من ركعة أو سلمة تلي ركعة التقص فان عسفه ألقى ركعة التقص وقامت للمعقودة مقامها كإيائي في قوله وبرعت الثانية أولى بطلانها لعقد الإمام بفوت تلافيا مأمومه وفي البرموي ولم يعقد التارك لركن

بعد التذكري ويشهدو يسلم ويسجد بعد السهو أن قرب تذكرة فان طال بطلت (قوله ركعة أو سلمة) خرج بقيد الصلاة معتقدا خمسة سهواً إلى الركعة التي نقص منها فلا يقع عقده ركوعها تداركه ما تركه من الركعة الأربعة لأن الست لها رتبة في جمع بكل ركعة التقص وقيل عقدها يقع كالصلاة تبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة فضاغوا لأن (قوله وعقد الإمام بفوت الخ) كذا قال الشيخ سالم وكذا في نقل المواقف عن عبد الملك في حديثه اعتماده ونصه قال عبد الملك كذا المأموم إذا كان قائما في الثانية فذكر صاحبين الأولى وإن فيها قبل جمع حاله ساقط يسجد إلا أن يختلف أن يرفع الإمام من ركوع الثانية فيسجد فيها ويقضي ركعة اه (قوله وفي البرموي ولم يعقد التارك لركن) هذا خلاف ما قبله إلى هذا ذهب الشيخ أحمد الزرقاني فقال أي لم يعقد التارك ركوعا أو سجدة أو

إذا عقده الإمام فانه لا يشبه التدارك الى أن قال ونص الضمعي في التصرة ومن نص خلفه الامام حتى رجع الامام وانقضت صلاته جائز
 له أن يعيد التي نقص فيها لان الذي فعله الامام وهو ان يصلي لا يحول منه وبين اصلاحهما ونهى عب وشب الى كلام اليرمويني
 (قوله) ان كان تغير عند الركوع وقال لأفضل أي لأرجح حتى يرجع الامام أسمن الركوع فان عقد الامام
 بقيت تدارك ذلك الركن والصلاة صحيحة مع العبد كذا في امدادى والركعة باطلة وهذا خلاف ما عليه حج والقي عليه حج انها
 تبطل الصلاة وهو الظاهر (قوله والاقتراح) أي وأما إذا كان لعذر فله يقوت الاولى إذا أوزع عن ركوع الاولى حتى رفع
 الامام رأسه فله بقيت تداركه وأما إذا لم تكن أولى فلا يكون عقدا ركوع وهو الرفع من الركوع مقوياً بل لا يقوت الا الرفع من سجودها
 (قوله اتبعه في غير الاولى) أي فصل كقطعه وقوله في غير الاولى أي وأما الاولى فلا يتبعه أي فلا يسفل شيأ وبطلت تلك الركعة
 وتنبه لا يخفى ان هذا الكلام أي كلام اليرمويني في غير محله وذلك ان كلام المصنف لم يقدر كوطمان الركعة التي تلي ركعة
 النفس وأما هذا الذي ذكر من قوله وأما عقد الامام فيقوت ان كان لعذر وعذر والى آخر ما عاين في ركعة النفس لا في الركعة
 التالية لركعة النفس فتدبر (قوله وهو رفع رأس) أي سقطت من اعتدالها إذا رفع دونها ما يكون بمن ليرفع لاجل ركنها مخالفاً
 لاشبه (قوله لا ترك ركوع) وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يشبه
 الاستثناء وأما بقيته ورفع رأسه من التي تلي (٣٣٦) ما ذكره من (قوله في الاختصاص) عبارة حج بالاختصاص مظهر وان لم

يطلب من وتبعه عب وانما كان تركه
 بقيته الاختصاص لانه ان وجع للاول
 فقد أبطل هذا وانما عظم هذا
 بطل الاول فلا بد من ابطال أحد
 الركعتين وإبقاء هذا اولى لانه
 من ليس به انتهى الآن ذلك يتأنيبه
 قول الشارح وقال أشبه بوضع
 اليدين على الركبتين فانه يفيد ان
 الوضع لا بد من صوابه في ذلك
 ظاهر انه يقوت التدارك في هذه
 المسائل بغير الاختصاص وان لم يكن
 دونه من ركنيه والانسب له
 بكلام التوضيح وافق ابن القاسم
 أشبه في انعقاد الركعة وضع

وأما عقد الامام فيقوت ان كان لعذر وعذر والاقتراح فله فقط كإبائى في قوله وان زوجه
 مؤثر عن ركوع أو نسي أو نحوه اتبعه في غير الاولى (اص) وهو رفع رأس الا ترك ركوع
 قبل الاختصاص كسر وتكبير عبيد وصحة تلاوتهم في ركعة بعض واقعة مقرب عليه وهو بها (ش)
 يعني ان العقد المقيب لتدارك الركن الموجب لبطلان ركعته رفع الرأس من الركعة التالية
 لركعة النفس وهو مذهب ابن القاسم وقال أشبه بوضع اليدين على الركبتين في الاثني عشر
 مسائل يقول ابن القاسم فيها يقول أشبه منها اذ نسي الركوع فليد كرماً لا في ركوعه
 من التي تليها ومنها ترك السراويل الجهر أو السوداء والتكبير بان يقدم السورة على أم
 القرآن فليد كر ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها اذ نسي تكبير العبد أو صعد التلاوة
 حتى وضع يديه على ركبتيه لكن صعد التلاوة تقوت بالاختصاص في الركعة التي قرأها فيها
 كانت الصلاة قرصاً أو نفل لا يمكن يأتي بها في التالية فقط في الركعة التي تليها كإبائى
 في باب سجود التلاوة من قوله ويجاوزها يسير بسجود تكبير يعيدها بالفرض ما لم يكن
 بالنفيل في ثابته ففي فعلها قبل الفاتحة وتلاوة لا فرق بين ترك سجدة تكبير العبد وبعضه
 لان كل تكبير سنة مؤكدة كإبائى في صلاة العبد ومنها اذا ذكر بعضاً من صلاة أخرى

الدين في مسائل بل في عبارته في التوضيح فائدة وهي ان المعتبر وضع الدين لا على خمس
 الركعتين حيث قال وضع الدين ولم يقل على الركعتين فأذا نماز طلع الى فوق الركعتين يسيراً أو نزل عنهما كذلك كفي في الاعتداد
 به وكان مقرباً للندب فقط اه وبعبارة ثبت بعد قول المصنف في الاختصاص وهو وضع الدين على الركعتين وبعبارة البساطي ابن بونس
 يجعل ما لا عقداً ركعة امكن الدين من الركعتين في أربعة مواضع في الذي نسي تكبير العبد في صلاة العبد والذي نسي سجود
 التلاوة والذي ذكر سجود سهو قبل السلام من أربعة في أربعة أو نافلة والذي نسي السورة مع أم القرآن فذكر ذلك وهو راكع
 فانه يتأدى في ذلك كله وقال في ذلك ولو رجع لهذه الامور المذكورة بعد ان رجع بطلت صلاته لانه رجع بعد أن تلبس بالفرض الى
 السنة ولا يعارضه صحة صلاة من رجع وترك الجالس بعد ان استقل قائماً لان تلك التلبس بالركن انما يكون بتمام القراءة للفاتحة
 (أقول) الظاهر ان المصنف فهم من يقولهم المصلحة بالوضع ان المداور على الاختصاص وظاهر التعليل المذكور وان لم يتم الاختصاص
 وظاهر شب فيما تقدم لا من علم الاختصاص (قوله كسر) الكافي للاشبه ولا يلزم استيعاب جميع المسائل وأما جعله المتمثل للركن
 المطلق والمضاف اليه كاللفظ الذي هو ركوع فهو في غاية التكلف (قوله عشر مسائل) أي فالتارك للسجدة والركعة والسرورة
 صوره والتكبير كذلك يكون عذر كالمعض صورته حقيقة أو حكماً كسجود السهو (قوله أو التاكيد) لا يخفى ان نسيه ترك
 السورة فهو رجع مع لقيه (قوله حتى وضع يديه على ركبتيه) فيه ما تقدم (قوله ومنها اذا ذكر بعضاً من صلاة أخرى) أي بعد ان ذكر
 بالاختصاص ان كان لا يفر الكون أسماً وأما وما أطل بان كان نفس عن الغرامان كان بقراً لأن طول القراءات منزلة الركوع في

ركعة

فوات التلافي كما تقدم بأن خارج ما تقدم في قوله من فرض **(تنبيه)** يدخل تحت قوله وذكر بعض صور وهو من فرض في فرض أو نفل أو من نفل في نفل فهذه ثلاث في السجود القبلي المترتب عن ثلاث (٣٣٧) سن ثلاث أيضا (قوله ومن إذا أقبل المغرب)

أشاروا لقول المشتق وأطامه مغرب أي ومقتضى أقامة مغرب عليه وهو بيان القطع وال دخول مع الامام فلا قطع فهو عطف على دخول الكافي فسطح خبر بعضهم في عطفه على ما إذا أو ما إذا لم يكن فلا يفوت ما يقتضيه أقامته عليه وهو بما يقتضيه ويدخل معه (قوله ولذا ضبط الخ) وعليه فيسدى أن الواو الفاعلة على قوله وأطامه مغرب زائدة وأنها ليست في نفسه (قوله ولم يخرج من المسجد) المراد بان تخرج ما بعد خروجك فلا تخرج لاحدى رجليه لا بعد ترو جاعرا وهذا إذا كان يخرج من المسجد أو ما كان لا يخرج منه فساق الشارح ينهى الخ وذلك بأن لا يرى أفعال الامام ولا الأمور من ولا يسمع قوله ولا قول له لا الاقتداء بحصول برؤيته فعل الامام أو سماع قوله أو رؤيته فعل المأمومين أو سماع قولهم (قوله أو صلى بأزاء الباب) كذا في نسخة أو صلى بأو أو الأولى حذف الهمزة بأن يقول وان كان المسجد صغيرا أو صلى بأزاء الباب وغير ذلك فيهم بأولى (قوله فلو تركه الاحرام عن التكبير) إشارة إلى أن قول المصنف بتركه فيه استفهام حيث ذكر الاحرام أو لا يعني وهو التيقن والتكبير ورجع الضمير عليه بمعنى آخر وهو التكبير وحكم التكبير وحده لا الوجوب أو السنة

كر كفة ونحوها وبشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث سن ومنه إذا أقبل المغرب عليه وهو في المسجد وقد سبق يديه من ركبته من ركوع الثالثة هذا هو النقل عن ابن القاسم فإن الاحتياط المذكور يثبت القطع وال دخول مع الامام وما في الشارح بتعاليق توضيح من أن المراد قد يمكن يديه من ركبته من ركوع الثانية فليس بصحيح وصوابه الثالثة وقولنا هو في المسجد احتراز عما إذا أقبلت عليه وهو في غيره فانه يتبادر لأن النهي عن صلاتين معا إنما كان في المسجد ثم ما شئ عليه المؤلف في مسئلة أقامة المغرب عليه وهو بها وعلى قول أشهب والجموعة لا على مذهب المدونة لأن مذهبها لا يقطع ويدخل مع الامام الراتب إلا أن يتربص كعتين بسجدة ثم ما فلا يصح جعلها حينئذ من المسائل التي تغتفر بالاحتياط لأن العلم الر كعتين مغفوت للقطع وإن لم يبق الثالثة وإنما شئ المؤلف في هذه على غير المشهور قصدنا لجمع النظائر وهو لا حله فيقتصر ذلك ولا يثبت بعضه قوله وأطامه مغرب عليه وذكر بعض أقامة مغرب على أن ذكر فعل ماض وبعض فاعله وأطامة مغفولة وهو تركه منقطع لفرد من النظائر من غير فاعله وأما غير المغرب فقد ذكر المؤلف حكمه فيما يأتي في فصل الجملة في قوله وإن أقبلت عليه وهو في صلاة قطع إن خشي قوائمه والآثم الثالثة أو فريضة غيرها والآنصر في الثالثة عن شفع كالأوليان عقدها (ص) وبخلاف قرب ولم يخرج من المسجد (ش) هذا مفهوماً قوله إن لم يسلم قاله فلا ينسب إلى أن قرب مكان قوله فيما يأتي ويرجع الثانية إلى الخ لجمع لفهوه قوله ولم يقدر كوعا وبعبارة أخرى لما ذكر أنه نداء له فانه يعني أنه ما في حيث لم يحصل سلام إن كان التقص من الأخير تركه هنا لم يحصل سلام فالتسديد لا بداعض وبني على ما معه من الركعات والتي ركعة التقص إن قربت مغفولة للصلاة ولم يخرج من المسجد على ما أتى فإن انضم إلى سلامه بعد أو خروج من المسجد ابتداء الصلاة لم يحصل إلا عرض عنها بالكلية ثم إن الواو في قوله ولم يخرج من المسجد إما للعطف التفسيرى وضابطه أن يكون ما بعد حرف التقسيم عن ما قبله أي القرب لم يخرج من المسجد فيكون ما شئ على مذهب أشهب تارك كل مذهب ابن القاسم أو أن الواو بمعنى أو وأول تنوع الخلاف أي وبخلاف قرب على قول ابن القاسم على في المسجد أم لا والقرب محدود بالعرف ولم يخرج من المسجد على قول أشهب وكأله قال وفي حد المناقولان وقول ابن القاسم هو المذهب والمراد بالمسجد عند أشهب المحل المحصور فإن صلى في غير محل محصور كالصلاة مثلا فبان منتهى المحل لا يمكنه فيه الاقتداء بظواهره أن يخرج من المسجد طول وإن كان المسجد صغيرا أو صلى بأزاء الباب وعلى قول أشهب ما يحصل في المسجد طول جدا بالعرف فانه يضمر (ص) بأمر أو لم تبطل بتركه (ش) هذا بيان كيفية البناء متى إذا خشي مع القرب ولو جحد ظاهر جمع بأمر أي بتكبير ونية وسدبه ورفع اليدين حين شروعه فلو تركه الاحرام بمعنى التكبير لم تبطل الصلاة ولا بد من النسبة أي نية تمام ما في ولو قرب بجحد انقطاعا وإذا قيل بالاحرام فهل يجلس ثم يقوم لتحصي له التهمة بعد سلامه وهو قول ابن القاسم عند الساجي وعبد الحق وصاحب الباب وغيرهم أو لا يجلس ويتبادر على ما له وهو قول ابن نافع وشاعلى أن الحركه إلى الركن مقصودة أم لا وإلى الأول أشار بقوله (ص) (وجلس على الأظهر) (ش) أي

(٤٣ - خروى أول) كذا في نسخة مشروح شب وظاهر السنة وأما السنة أو أمة السنة فواجبة (قوله التهمة) أي القيام من قام أو بقطع مختار (قوله نافع على أن الحركه) أي التحرك للركن وهو القيام مقصود أي التحرك لقيامه حيث كونه ركنا للصلاة مقصود والمراد أنه لا بد أن يكون ذلك القيام مقصودا للصلاة مبتدأ (قوله وجلس) أي وجوب على الأظهر لأنه وسيلة لتواجب الوسيلة تعطى حكم

المفسد فأنه خلف أو حرم من قيامه فالتظاهر بعدم البطلان مرادنا لمن يقول يحرم قائما **تبيينه** لا يكبر بل هو له الاحرام وانما يجلس
بغير تكبير فأنما يجلس كبر الاحرام غير يقوم (٣٣٨) بالتكبير الذي يفعله من فارق الصلاة من اثنتين (قوله على ظاهر قول ابن وونس)

وجلس من نذر قائما لا جرم أي لباقي بمن جلوس لانه الحاشية التي فارق منها الصلاة لان
نهيته قبل لم تكن لها طلة ابن شبلون ابن رشد هو الصواب والافرق بين أن يكون سلامه من
اثنتين أو أقل أو أكثر على ظاهر قول ابن وونس من قال يرجع بأحرام بركته أن يقول يجلس لأن
نهيته لم تكن الصلاة انتهى وهذا حق نذر كبر بعد أن سلم وقام وأما من نذر وهو يجلس فانه
يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام انفا كما قاله ابن عبد السلام قوله وجلس له أي لباقي به
من جلوس لا يجلس له بعد أن يأتي بالاحرام من قيام خلافا لما شرح (ص) وأعاد تارك السلام
التشهد وسجدان تخفف عن القبلة (ش) لما قدم أن من ترك ركعتين الأخير بتداركها لم
يسلم وان السلام بقيت التدارك على المشهور ولأنه ركن حصل بعد ركعة السهو فاشبهه بعقد
ما بعدها كان مظنة سؤال وهو أن يقال فلو كان التارك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده
فما الذي يقوت تداركه فأجاب مشير إلى أن ذلك على خمسة أقسام بقوله وأعاد الخ والمعنى أن
من ترك السلام سهوا أو طال طولا متوسطا أو فارق موضعه فانه يعيد التشهد بعد أن يرجع
بأحرام من جلوس ليقيم سلامه عقب التشهد فيسلم ويسجد بعد السلام وان طال بعد أن طلت
وان قريب جدا لكن انصرف عن القبلة فقط من غير طول ولا مقارفة موضعه فانه يعتدل إلى
القبلة فيسلم ويسجد ولا يحتاج هذا إلى تكبير ولا إعادة تشهد وأما من تخفف في هذا القسم عن
القبلة فيسلم فقط ولا يسجد ولا تتفاه موصيه فتقوله وأعاد الخ هذا اذا طال طولا متوسطا أو فارق
موضعه وسكت عن ذكر عوده بأحرام في هذين القسمين انك لا على العموم السابق في قوله
بأحرام وسكت عن سجوده لوضوح الزيادة ودليل أن مراده هذان القسمان دون قسم الطول
جد البطل الصلاة وقوله فيما سبق وبترك ركن وطال ودون قسم القرب جد الذي لا أحرام فيه
ولا تشهد وقوله وسجدان تخفف الخ (ص) ورجع تارك الجلوس الاول أن لم يشارك الأرض
بيده وركبته ولا يسجد ولا افلا (ش) لما ذكر السنن التي يقوت تداركها بالركوع لانه ركن
عقد بعده هو كان من السنن الجلوس الاول والركن بعده القيام شرع في بيان ما هو منه من ذلك
فقال ورجع الخ والمعنى أن من ترك الجلوس الاول سهوا فذكره بعد أن فارق الأرض بيديه
دون ركبته أو ركبته دون يديه أو فارق بيده وركبة واحدة أو ركبته ويده واحدة أو سجد
واحدة وركبة واحدة أو أتى في الأرض إحدى اليدين فقط أو إحدى الركبتين فقط فان الحكم
فيما ذكر الرجوع إلى أبيه مع التشهد ولا يسجد عليه في ترسخه ذلك لان الترخيخ المذكور
لا يبطل عمده ولا يبطل عمده ولا يسجد في سهوه فله في موضعه فان غداى ولم يرجع لم يبطل
في السهو ويسجد قبل السلام ويمرر بالعمد على ترك السنن متعمدا والمشهور والحق
الجاهل بالعمد انتهى فان فارق الأرض بيده وركبته مع ما نذر كرفلا يرجع ان استقل انفا
وكذا ان لم يستقل على المشهور ويسجد قبل السلام والظاهر أن حكم الرجوع المشار اليه
بقوله ورجع تارك الجلوس الخ السابقة على القول بأن عدم ترك الجلوس لا يبطل الصلاة
وعلى مقابلة الإحزاب وقوله الجلوس الاول والتشهد منه والمراد بالاول غير جلوس السلام
لشمس الاول ووجه مراده ما جلوس السلام وقوله الأرض أو السرير واقتصر على الأرض
لان الغالب وقوله والا فلا تصرح بعفوم الشرط ليرتب عليه قوله ص (ولا تبطل ان يرجع

وأما قوله أو يده واحدة وركبة واحدة فقد ترك فيه يده واحدة وركبة واحدة معا (قوله والتظاهر الخ) بل الظاهر ولو
السنة مطلقا وبهذا لا يخفى على قاعدة الباب هل ترك السنة عمدا يبطل أم لا خلاف والوسيلة تعطى حكم مقصدها **تبيينه** إنما
لم يرجع للسورة ونحوه من الر كوع للاتفاق على فرضيته بخلاف قيامه قبل التشهد للشاخصة فانها غير متفق على فرضيتها بل ركعة

بل فيه خلاف (قوله واستقل) بل ولوقر الآن عنها كما في طبع وانظر المراد بقوله اهل الفاتحة فقط وهي والسورة ويصوب ذلك في مسائل البناء والاضافه قد يكون غير احتال لكه التي في التشديد فياحتمل ضرورة كذا في عب ولكن الظاهر الفاتحة فقط لانها الازمنة (قوله) وكذا ان يرجع بعد استقلا سهوا هذا بعيدا لما نرجع حين تذكر وقفا بعيدا يمكن أنه قد ثبت كرو يتأدى ثم ينسب فيرجع ثم اذرجع فنسب التشهد فقام ظاهر بطلانها ان يرجع فاما بعد اغتفارهم التسان الثاني كذا في عبد وتامه (قوله مراعاتن يرى أن عليه الرجوع) مناف لقوله فيما تقدم فلا يرجع ان استقل اتفاقا الآن يقال أنه اتفاق طريقة (قوله وظاهره ولو كان ظاهرا) أي الماهل هذا مداول للمذا إلا أنه غير مناسب لأن الذي يكون عالما بخطا فاعلم هو المحدث والعاقل فيه الخلاف بالطلان وعدمه وسند من يقول بالطلان ونص سندوا ان يرجع غير متأول بأن كمن عالما بخطا وبغضه فهدأ فتدصله بلا ريب اهـ (قوله فلا ينقض حتى يشهد) فان قام عدا قبل التشهد بطلت صلاته عندنا في العلم ولعله ينبغي بطلان بمجرد تركه متخلفا بقول أشهب (قوله أي وتبعه مامومه) أي وجوبه فان لم يتبعه سهوا أو تأو لا يصح صلاته لا عندنا أو ههنا (قوله كمن يرجعه) أي أي الامام مشروعا كانا كان لم يفارق الأرض بيده وركبته (قوله ألام) بأن فارق الأرض بيده (٣٣٩) وركبته (قوله وسواء انصبت المأموم) لا ينبغي أن

و يكون من أفراد العبد الذي فيه السجود كما يفيد بعض التفارغ على ت الكبير فقول الشارح وزيادة وهو القيام بالمسحولة وهو جند بانه غير القيام وهي الرجوع (قوله والمراد الاستواء فاعلمنا) جواب عما يقال قوله ما لم يتوقف قيامه على ذاقق الارض سببه وركبته وان لم يستقل فاعلمنا مع أنه في تلك الحالة لا يسجود فاجاب عاذر كقولنا كما مؤسسة لان الاستواء يتحقق في حالة الخلق وس حالة القيام فأعذر أن المراد الاستواء في حالة كونه فاعلمنا (قوله ولا اكمل أربعا) ظاهر القول عن مالك الوجوب (قوله وفي الخامسة مطلقا) فان لم يرجع بطلت صلاته والفريضة كالتامة (قوله فانه بكل ما هو فيه) هذا ان قلنا ان التساهيا وما لو قام عدا في ثالثه النفل فان صلاته لم يطل بخوفه في قول المصنف وبعدد كسبية (قوله في غير الفجر) اعلم أن العبد والكسوف والاستسقاء والكثير وانما استثنى ما ذكر لان ما دونها يبطلها بل في الطراز اذا لم الفجر فلا يختلف في بطلانه ولأن الشارع حمله ما تقع فعله أربعا يضافه (قوله تنقصه السلام) أى في الموردين والاريدان وختمه أى في الأخيرة (قوله على هذا التعليل) أى أزيد على هذا التعليل حاصله ان النافس يقول في المسئلة الأولى انما بعد فصل تنقصه السلام عن سجدة الاصلى ونقصه النعمى بلزومه فمن صلى الظهر خمساً فقد تنقص في سجدة وقوله بعد الخامسة فكأن أن التأخير نقص مع أنه سجد في هذه بعدد رمان عرقه باستقلال الركعة عن في النفل أى بالسلام ونقصه في خامسة الظهر لان خامسة الظهر متفق على فقيامه محض زيادته وأما الثالث فهو الرابعة في

التفعل فتم من يقول في التفعل أربع وعندنا اثنتان فهو تنقض السلام من اثنتين عندنا حال تكيله أو يعاولا ينقض بأن السلام فرض ولا يجبر بالسجود لأن روى كون التفعل أربع يصير بسلام الركعتين كسنة وأما في المسئلة الثانية فوجهه أنه ما ينقص وزيادة والنقص تقديمه وإن يأنه واضحة (قوله سواء اعتقدنا الخامسة أم لا) بناء على أنه لا روى من الخلاف إلا ما روى واشهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلاف غيره (قوله وتارك ركوع) يشمل ما إذا كان انحطاطه بنية الركوع ونسى الركوع بعد ذلك (قوله من ظفحه أو غيرها) الصواب أن لا يقرأ الفاتحة بل يقرأ غيرها هائلا بلزم عليه تكرار ركبن القولى وهو لا يكرر كذا قرر رخصنا الصغرى وواقفه قول الخطيب بعد أن ذكر التفعل فقال ما نصه موعلمه أن المطلوب قراءة حتى من القرآن ولا ينسب له إعادة الفاتحة وهو ظاهر والله أعلم اه أقول بظاهره ولو في الأخيرين مع أنهم ليستحل سورة (قوله فان رجع محدودا) أى على الأول (قوله ولو رجع إلى القيام معتدلا لا يبطل) وجهه أنه رأى أن الرفع مقصودا أنه وبعد ذلك رأيت في عب مانصه والفرق بينهما أن هذا أتى بزيادة بخلاف من رجع محدودا باني ترك الركوع وحاصل ما يقال أنه يخص قوله على هذا ونسب أن يقرأ بالصبح والجمعة وبأول الركعة والثالثة وهذا يقتضى أنه بعد الانتهاء فاجزأ ركع ثم يرفع وليس كذلك ويدل على ذلك قوله وكان رأى الخ وإليك كتب شيخنا مانصه وعلى قول محدود لا يقرأ وكذلك لا يقرأ على (٣٤٠) قول ابن حبيب في أنه يرجع قائما لأنه يحتمل قيام السجود وإنما القرأه أن ترك

الركوع اه ولعل وجه ذلك القول أنه لا يقال له سادس من الركوع (قوله وظاهر كلام ابن حبيب) أى والقرص أنه يجزأ ساجدا بعد الرفع لأنه بعد ركع (قوله وعلى قول محدود لا يقرأ) بل وعلى قول ابن حبيب لا يقرأ أيضا (قوله فاستغنى بذلك عن ذكر الرفع) أى فأراد المصنف بقوله وتارك ركوع ما يشمل تارك الرفع منه ويخص قوله ونسب أن يقرأ بأجزاء الركوع (قوله وسجدت) عطف على ركوع وقوله يجلس معطوف على يرجع الواقع خبرا عن المتدا الذي هو تارك فقد عطف الواو شيئين على شيئين وصح هذا العطف لأن قوله وتارك أى ومصل

في الشرح الكبير فقول المؤلف مطلقا أى سواء اعتقدنا الخامسة أم لا ولا يصح أن يدخل الفرض في الإطلاق ثلاثا فيه وقوله وسجدت إذا الفرض أن يرجع بعد قيامه الخامسة قائما بسجد بعد السلام قلز باله خمسة فخصم فيه ما يرجع للتفعل المكل أو يعاولا يرجع فيه من الخامسة عطفها أم لا وذلك أن تضم في الإطلاق وتخصر قوله وسجدت فيه ما أى في مسئلتى التفعل فقط دون الفرض (ص) وتارك ركوع يرجع قائما ونسب أن يقرأ (ش) يعنى أن من ترك الركوع في صلاة فليتركه كره حتى يسجد فانه يرجع قائما لينخط له من قيام على المشهور وقيل محدودا وعلى المشهور فتدبره أن يقرأ قبل انحطاطه شأن من القرآن من فاتحة أو غيرها لأن شأن الركوع أن يعقب قراءة فان رجع محدودا لم يطل صلاته عما به من أى بالسجدتين من جلوس كاذ كره وأما وترك الرفع من الركوع فقال بحمد يرجع إلى الركوع محدودا ثم يرفع ولو رجع إلى القيام معتدلا لا يبطل وظاهر كلام ابن حبيب أنه يرجع قائما كاركوع وكان رأى أن القسم من رفع الركوع أن ينص السجود من قيام فانه يرجع قائما وانحط للسجود فقد حصل المقصود انتهى وعلى قول محدود لا يقرأ فاعلم المؤلف يرى أن ابن حبيب فاستغنى بذلك عن ذكر الرفع (ص) وسجدت يجلس لا يسجدت (ش) يعنى أن من تركه نسي سجدة واحدة فانه يجلس لياق بها من جلوس بناء على أن الحركة للركن مقصودة بخلاف لو تركه أنه ترك السجدتين بعد قيامه فانه بانيهما من غير جلوس بل ينص لهما من قيام كن لم يسجد بها ومقتضى التعليل أنه يجلس لترك سجدة ولو كان جلس أولا وتقسيد التوضيح إنما باني

تارك وهو شامل لكل مصل كذلك أذهرهم جنس ولا يخفى أنهم باب العطف على معمول واحد وان كان العمل مختلفا ليعمل أن التعار بالاعتبار من منزلة التعار بالذات وبحوزان يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه باقيا على جزمه وقد وجد شرط المسئلة لأن الحذف المعطوف لفظ تارك وهنا المعطوف عليه لفظ تارك (قوله نسي سجدة) أى تركها ولم يصدقها عليها (قوله فانه يجلس لياق بها من جلوس) فلو لم يجلس فالتظاهر بالطلان لأن الجلوس بين السجدتين فرض كذا في لك (قوله بناء على أن الحركة للركن مقصودة) أراد بها أن السجدة الثانية ثم لا يخفى أن قصد الثانية يتحقق ولو أقي بها من قيام ويمكن أن يقال إن قصد الثانية من حيث كونها ثانية إنما يتحقق بقصد الاتيان بهما من جلوس (قوله بخلاف لو تركه أنه ترك السجدتين الخ) مقهومة لترك السجدتين وهو حالس فانه يقوم لياق بالسجدتين معطاهما من قيام فان لم يشعل وسجد ههنا من جلوس ههنا وسجد قبل السلام لنقص الانحطاط لها فاما لانحطاط لها غير واجب واللا يجبر بسجود السهو وبكرهه كذلك (أقول) كونه بكرة التمدد وفي حالة السهو يسجد لله ولا ينهل لأن سجود السهو واجب وان كان انقص سنة ثم كذا عبادا ثم لا يكره بناء على القول الثاني القائل يستغفر الله ولا يأتى عليه (قوله وتقسيد التوضيح) أى أنه قصد في توضيحه بما لا يمكن من جلوس أولا والآخر بغير جلوس اتفاقا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة يقال فانه قد في الجلوس أولا ولا معنى لتقسيد ولا لحكاية الاتفاق

(قوله ولا يجب ركوع أوله بسجود ثابته) أي الركوع الحاصل منه أو لا يضم إليه سجود ثابته بحيث يصير المجموع ركعة فأراد بالجب انضم (قوله لا المواق) ونص المواقف لأن القسم ان نسي سجدة من الأولى والركعة الثانية وسجدته قبلت بسجدة يصليها الأولى وبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئا لأن ثبته في هذا السجود دائما كل ركعة ثالثة لا يجزئ لها ركعة الأولى اه وادعى محل المصنف بالتقول (قوله ويسجد بعد السلام) فان قلت لم ترتب السجود ههنا من أن الزيادة بعد الجواب أنه لما كانت الزيادة غير مشروعة أشبهت السهو فعلى هذا قولهم من سهو أي حقيقة أو حكما كما هنا كذلك (قوله ولم يذ كر أو في الام) كذا ولو واجب في نسخه والمناسب اسقاط الواو أي ولم يذ كر مضمون في الام التي هي المدونة الآن بقال حصونا لعظم شأنه نزل منزلة جامعة وأما التهذيب فهو لبرادي وهو مختصمها (قوله فسجد كما هو الخ) أي كما هو جالس لقص النهوض أي فيسجد قبل السلام ان ترك ذلك سهوا وان تركه عديا كركعة ذلك على ما تقدم فربما (٣٤١) (قوله وان ذ كر وهو قائم) أي من الثانية وقوله أو قام أي أو ذ كر وهو جالس ثم قام لياقي بالسجدتين من قيام وقوله يسجد بعده أي لما عسى من أن يذ وهو السجدتان الواقعتان في الركعة الثانية (قوله ولهذا يعقب على أي سجد) أي التي هو صاحب التهذيب (تتبعه) إذا ذ كر وهو جالس أو سجد أنه ترك من الأولى السجود ومن الثانية الركوع ولنا بعدم الجبر قال عبدالحق ينبغى أن يرجع للقيام لياقي بالسجدتين وهو مختصمهما من قيام فان لم يرجع وسجد ههنا فقد نقص الاحتياط بسجدة قبل السلام اه (قوله بأربع سجدة) وكذا لوزن الثمان سجدة أصل ركوع الاربعة سجدة بنى عليها ولا مفهوم لسجدة واحدة واعتقد بها لاجل قوله الأول والأخير كونهما وانما اختلفت الناقول بأربع أي ترك أربع ولا مفهوم للاربعة ولا لاول (قوله) لان الخطاب يصير عن ثلثين زاد وبما سهوا وهو جواب عما قال تقدم من أن السلام ليس مانعا من النسي فقصته أنه بنى هنا ولهم وحاصل الجواب أنه انما بين ههنا لاعتقاده من زاد وبما سهوا (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذا لو بطلت الثانية بعد الثالثة ورجعت الثالثة فثابتة ثم محصل انقلاب ركعات الام ان واقعه بعض ما موصى على السهو والام تتقلب بسبب لان الأولى من صلاته موعب عليه أن يتم لاجل قصه وعدم انقلاب ركعاته في هذا الخطا ظاهر لانهم يأتون بالسجدة قبلاني عند قوله وان سجدا مام سجدة وعاصمه أنهم اذا ما واقفوا لم تتقلب بل يصرفونها وعند انقلاب يصير بانها فهو على كل حال أت ركعة زائفة يمكن هل هي بانها وقضا هو هذا كله اذا لم يكر واجدا والا فلا يتناول قضاء (قوله يطلونها) البه السببية وقوله لفظ وامام محتمل أن يتنازع قوله ورجعت وقوله يطلونها أو أعل الثاني وحذف من الأول الجار والمجرور أي ورجعت لفظ وامام (قوله وتقلب الركعات بالنسبة للثلاث والام) أي اذا انقلبت ركعات الامام وانقلبت سجدة قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة أو ابعده (تتبعه) أعنا أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

بناع على أن الحركة لركن غير مقصودة (ص) ولا يجزئ ركوع أوله بسجود ثابته (ش) ظاهره أنه ترك من الأولى سجودها كله فالانسب جعل حلالا لالمواق ولم تعرض المؤلف هنا لسجود السهو هل هو قبل أو بعد أو التفصيل حال حاولو في المدونة اذا نسي السجود من الأولى والركوع من الثانية وسجد يسجد للركوع وبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئا ويسجد بعد السلام ههنا من التهذيب ولم يذ كر أو في الام السجود بعد السلام قال أبو ابراهيم وفائدة أنه اذا ذ كر وهو جالس فسجد كما هو فقد نقص النهوض فيسجد قبل السلام وان ذ كر وهو قائم أو قام لياقي بالسجود من القيام كما كان عليه يسجد به ولهذا ينعقب على أي سجد انتهى ط المؤلف ما شى على ما في الام أي فيجوز على هذا التفصيل وانما أمر بان يأتي بالسجود ليصلح الأولى لان التدارك لم يفت الابركوع ولا ركوع هنا وفي عكس صورة المؤلف وهو أن ينسى من الأولى الركوع ومن الثانية السجود لاجب لسجود الأولى بركوع الثانية اتفاقا فالجواب ترتيب الاداء كما ط المؤلف أعنا نص على الصورة المتوهمه لان السجود المفعول بعد ركوع فرعا يتوهم انه يجزئ (ص) وبطل بأربع سجدة من أربع ركعات الاول (ش) وبدأ من ترك أربع سجدة من أربع ركعات أي من كل ركعة سجدة من الاربعة فان الثلاث ركعات الأولى تبطل عليه لقوات تدارك اصلاح كل ركعة بعقد ما بعدها فاقصر الاربعة أولى ثم يأتي بثانيتها بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم ركعتين بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان مع زيادة وهي الغاء الاول ونقص ما هي السورة من الاربعة التي صارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجدة أصل ركوع الاربعة سجدة بنى عليها وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيما على المشهور لان السلام فالتدارك الاخيرة (ص) ورجعت الثانية أولى بطلان التقدوام (ش) هذا راجع لفهم قوله سابقا ولم يعقد ركوعا أي فان عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص بطلت الأولى ورجعت هذه الثانية أولى وتقلب الركعات بالنسبة للثلاث والام على المشهور وما مومه تبعه وقبل لا انقلاب فعلى

لان السلام فالتدارك قال الخطاب ويصير عن ثلثين زاد وبما سهوا وهو جواب عما قال تقدم من أن السلام ليس مانعا من النسي فقصته أنه بنى هنا ولهم وحاصل الجواب أنه انما بين ههنا لاعتقاده من زاد وبما سهوا (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذا لو بطلت الثانية بعد الثالثة ورجعت الثالثة فثابتة ثم محصل انقلاب ركعات الام ان واقعه بعض ما موصى على السهو والام تتقلب بسبب لان الأولى من صلاته موعب عليه أن يتم لاجل قصه وعدم انقلاب ركعاته في هذا الخطا ظاهر لانهم يأتون بالسجدة قبلاني عند قوله وان سجدا مام سجدة وعاصمه أنهم اذا ما واقفوا لم تتقلب بل يصرفونها وعند انقلاب يصير بانها فهو على كل حال أت ركعة زائفة يمكن هل هي بانها وقضا هو هذا كله اذا لم يكر واجدا والا فلا يتناول قضاء (قوله يطلونها) البه السببية وقوله لفظ وامام محتمل أن يتنازع قوله ورجعت وقوله يطلونها أو أعل الثاني وحذف من الأول الجار والمجرور أي ورجعت لفظ وامام (قوله وتقلب الركعات بالنسبة للثلاث والام) أي اذا انقلبت ركعات الامام وانقلبت سجدة قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة أو ابعده (تتبعه) أعنا أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

ركوعا مع أنه مفرغ على مفهومه كما ظهر بقوله هذا راجع لفهوم الخلق المناسب بينه وبين قوله هنا بطل بأربع مجلدات من أربع ركعات
الاول كأن قال لا تقال له وماوراء ذلك فقال ترجع الراجعة اولى كانه اذا بطلت الاولى ترجع الثانية اولى أي فهو راجع لما قبله من حيث
الانقلاب وليس متعلقا بما قبله بلصقه من كل وجه لا يحكم في التي قبلها بطلان الثلاث الاول فكيف، قال رجعت الثانية اولى (قوله
وان شك) الى قوله سجدها هاتم الكلام (٣٤٣) وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخرة تفصيل لهذه

القاعدة فالجمله مستأنفة اشتقاقا
بما يتفاد به انصاح الجمله التي قبلها
لا حال وقوله سجدها فان ترك
الانسان ما بطلت صلاته لانه تمتد
ابطال ركعة ما مكنته تلافيها وان
تحقق تحملها لم يسجد (قوله على
أي حال عند ابن القاسم) يتبين لك
المقابل عما يأتي عند تبين ما ذكره
المصنف (قوله فان حصل له) فيه
اشارة الى أن الاولى للمصنف أن
يقول في الاخرة بطله التفصيلية
(قوله في الجلسة الاخيرة) فيه
اشارة الى أن معنى قول المصنف
وفي الاخرة أي وفي الجلسة الاخيرة
(قوله فانه اذا سجد السجدة التي
يجبر بها الرابعة) أي التي هو
مذهب ابن القاسم الذي اشار
اليه الشارح بقوله عند ابن القاسم
وخالفه أصبح واشبه فقالا بأن
ركعة فقط لان المطالب انما هو
رفع الشك بأقل ما يمكن وكل ما زاد
على ما يرتفع بالشك فهو خارج
عن الصلاة يجب اطراحه (قوله
فانه ابن القاسم) ومثابه ابن
المباينون فانهم واقفوه على كل
ما قاله الا انه خالفه في ذلك فزاد
التشهد قبل الانسان بالركعة لان
سجوده انما هو مخصص للرابعة
والتشهد من عامها ورواها ابن
القاسم ان الحق له ثلاث ركعات

المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته بناء على ما بطل بالقرآن فقط كآبائي بما قبلها ايضا
بأم القرآن فقط وعلى الشاذ الركعة الاخيرة فتنسب عن الاولى بشر أنهما بطل بالقرآن وسورة
ومفهومه لتقوم امام أن ركعات الامور لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها
فآبائي يبدل ما بطل على صفته فان كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل يأتي يبدلها بأم
القرآن وسورة جهره ان كانت جهرية وترى ان كانت سرية (ص) وان شك في سجدة لم يدبر
مجلسها سجدها وفي الاخرة يأتي ركعة وقام ثلثة ثلاث ورابعة ركعتين وتشهد (ش) لما
كانت القاعدة أن الشك في التقصان كتحققه فرغ على هذه القاعدة ما ذكره والمعنى أن المعسلي
اذا شك في سجدة لم يدبر على أيها لم لا على تقدير تركها لم يدبر تعين مجلسها المتروكة منه أيضا أي
ركعة من الركعات فانه يجب عليه الاتيان بالسجدة الا أن على أي حال عند ابن القاسم
وأمرى لو تبين تركها وشك في مجلسها فقط وانما وجب الاتيان بها الا لأن احتمال أن يكون
ذلك المجلس الذي هو فيه مجلسها ومتى أمكن وضع الركبتين في ثلثة تعين في الاتيان بها في محل ذكرها
تتقن سلامتها فصار الشك فيها بطل فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا كما اشار اليه المؤلف فان
حصل له الشك في الجلسة الاخيرة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الرابعة التي لم يفت
تدركها المحتمل كون السجدة نهايتي ركعة بأم القرآن فقط لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الثلاث الاول ولا يتشهد قبل ثباتها ركعة لان الحق له ثلاث قاله ابن القاسم
وليس محلا للشك وسجد قبل السلام لنقص السورة لا لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للند
والامام كآبائي وان حصل الشك في قيام الثالثة فانه اذا شك سجدا السجدة التي يجبر بها الثانية التي
لم يفت تدركها المحتمل كون السجدة منهايتي ثلاث ركعات ويبني على ركعة فقط لاحتمال
كون السجدة من الاولى وقد بطلت بعضها فالثانية فيقرأ في التي قام بها بأم القرآن وسورة
ويتشهد بعدها ثم ركعتين بأم القرآن فقط ويسجد بعد السلام ومثل هذه السورة سواء
لو تدرك في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابعة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها
الثالثة المحتمل كون السجدة منهايتي تشهد عند ابن القاسم لانه بنماها ثبت له ركعتان لانه ليس
معه محقق الا تسوي ركعتين وياقي بعد ذلك تركعتين لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الاولين بشر أنهما بطل بالقرآن فقط يسجد قبل السلام فقوله لم يدبر محتمل أن
يكون بدلان قوله شك في مجلسها فالتكثير كون الترتيب متعقبا محتمل أن يكون صفة السجدة أي
شك في سجدة بمجموعة العمل فهو شك في السجدة وفي مجلسها وحكم المستثنين واحد كما اثرناه وقال
ز قوله وفي الاخرة يأتي ركعة أي بالفتحة فقط ان كان هذا او اماما لا انقلاب الركعات
في حقها يسجد قبل السلام لنقص السورة وان سكنا ما مومأني بها بالفتحة وسورة
لاحتمال أن تكون السجدة من الاولى أو من الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقها

وليس محلا للتشهد واختاره محمد (قوله لا انقلاب الركعات) هذا ما قاله صحبون وقال أشبه بآبائي بأم القرآن وسورة بعد
ويسجد بعد السلام وهو ضعيف (قوله اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية) أي عند ابن القاسم وخالفه وأشبه وأصبح فقالا له
يبني على ركعة فقط (قوله فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة) أي عند ابن القاسم ومثابه لا أشبه وأصبح من كونه يبني على
ركعتين وياقي ما بني عليه فانه علمت ذلك فلا بد من اشارة أن يقول فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة عند ابن القاسم وقد
عرفت بمثابه هذا ما فهمه تت وجهرام (قوله بمحتمل أن يكون بدلان قوله شك في مجلسها) يدل كل لا بد لا احتمال والاولى أن

يقول يدل من قوله شك في سجدة (قوله ويحتمل عطفه) هنا غير مناسب لما تقدم أن قوله وفي الأخير ما تفصيل لما قبله (قوله ولو شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة الخ) الحاصل أنه إذا شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة تعذر تلافي الثالثة تشهد عقب الثالثة وتصور أنه ثانية مع أنها بالثالثة فقط فسيجد قبل السلام فظهر أن قول الشارح لنقص السور مع الزيادة ظاهر وأما قوله والجلوس في سجدة فهو مستبعد وأخير الآلة لا فائدة فيه لأن الفرض أنقاد أمرنا بطلبه بعد الثالثة التي صارت ثالثة بقدر (قوله وانظر في ذلك) أقول ينبغي الجزم بعدم التشهد (قوله وان وجد امام سجدة الخ) فرض المصنف الكلام فيها إذا تركها من الأولى إلى الرابعة لثبوت هذا العمل ولا مفهوم لذلك بل إذا وجد سجدة ترك الأخير عن أي ركعة كانت الأولى وقام ثالثة أو من الثالثة وقام الثالثة أو من الرابعة وقام الرابعة لم يتبع وسجدة (قوله وسجدة) المراد التسبيح الذي يحصل به التنية غالباً وشأنه ذلك وانما سجد لاجل أن يرجع فان رجع قاله وأشيع فلان تركوا التسبيح بطلت ويكتفى بولون بعضهم لأنه (٣٤٣) فرض كفاية (قوله) أي أنه لأن التسبيح لا بد ولعله

انما فعل عن له فيه ثلاثتهم تترتبه يقال سجد له أنزله أي تترتبه الإمام عما يليق من النقص وليس مرادنا (قوله وجب عليهم عنده سجودها) أي ولا يشهدون بسجودهم لها قبله قوله ولا يساعده على جلوس أخطأ فيه زاد في ذلك لكن انظر هل يصحون له كاملاً جالس في أول السور وجلوس ثابته قال بعد ذلك وظهر كلام المؤلف أنهم لا يكملونه وهو واضح لأن هذه المسئلة على الوجه الذي ذكره المؤلف لصحتون وهو يرى أن الكلام لأصلاح الصلاة مفسد وقال ع وظهر المصنف أنهم لا يعيدون التسبيح مرتين أخرى وهو ظاهر لما قبل من محضون ولعله إذا لم تنبه بالتسبيح الحاصل عقب الترك فلا يتيه بالواقع بعد طول اه وانظر لو أعادوا التسبيح هل تبطل والظاهر لا تبطل (قوله) والله أشار بقوله كسعوده الخ) وسكت عما ذكر القسود في

بعد السلام احتمال أن تكون المأني بها بعد السلام زائدة ثم إن قوله وفي الأخير يحتمل أن يكون متعلقاً بما في ويحتمل عطفه على في سجدة وقوله وقام ثالثة بثلاث أي فأتى بركة بالفاتحة وسورة ويحتمل ثم يأتي ركعتين وهذا إذا كان فذاً أو أما لو كان كان مأموراً في ركعتين مع الإمام ثم بعد سلامه يأتي ركعة بالفاتحة وسورة عشية من سبق بركة وسجد بعد السلام بكامر ولو شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة فلا يسجد لفوات التدارك ثم يأتي بركتين ويسجد قبل السلام لنقص السورة والجلوس في سجدة مع الزيادة وقوله وفي قيام رابعة ركعتين وتشهد عقب السجدة التي يأتي بها ويسجد قبل السلام وهذا أيضاً حق الفذ والإمام فإذا لم يسجد فظاهر بطلان صلاة الإمام وأما المأموم فإنه يأتي ركعة مع الإمام ثم بعد سلامه يأتي بركة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام والظاهر أنه لا يشهد عقب الثانية بالسجدة وانظر في ذلك انتهى (من) وإن وجد امام سجدة لم يتبع وسجدة فإذا خيف عقده قاموا فلا تجلس قاموا كسعوده مثلاً فلا سلم أو أوبركة وأمامهم أحدهم وسجدوا فيه (ش) يعني أن الإمام إذا وجد سجدة واحدة من الركعة الأولى وترك الأخرى وقام هو أو ما قرئ به أو شاركه فيه بعض فلا يتبعه المأموم العاقل بسجدة في قيامه وترك السجدة وسجد فراجع فلا كلام وإن لم يرجع وخافوا أن يعقد ركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا لأنفسهم السجدة وإن وجدوا هم لم يجزهم نص عليه محضون لكن لا تبطل صلاتهم ولعله لاجل الاختلاف في ذلك وإن رجع إلى الإمام وجب عليهم عند سجودها معه فإذا جلس بعد هذه الركعة التي ينهها ثابته كان كاملاً جلس بعد الأولى فلا يتبع ويقومون ولا يساعده على جلوس أخطأ فيه كما أنهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الأول لحمله فيه لا يتبعونه في الأخير أيضاً لأنها الثالثة في نفس الأمر والله أشار بقوله كسعوده ثالثة في نفس الأمر بظننا رابعة فإذا ترك الإمام قبل سلامه أتى ركعة يتابعه فيها القوم فلان يشذروا ولم يطلعت صلاتهم طال وأوبركة فور الانقضاء فأنشأوا وصحبتهم وإن شأوا أمهم فيها أحدهم لان

ثابته والحكم أنهم يتبعونه في قيامه لك (قوله بطلت صلاته إن طال) فله نظر لأن السلام في هذه عند محضون عذرة الحدث فتبطل صلاته بمجرد سلامه ومنه إن التماس أن لا تبطل إلا إذا طال الأمر بعد السلام وأما القرب في أي فقه قوله وبني انقرب الخ (قوله) وأوبركة ركعة الخ) أي ولا ينتظر منه أن يرجع وبني لما تقدم أن سلامه عند محضون عذرة الحدث وتحصيل المسئلة كافي الخطاب أنه إذا ساءل الإمام عن السجدة الثانية وقام وسجده فلم يرجع قبل سجدة أو لا تسجدون لأنفسهم ونجيز بهم تلك الركعة ولا يتبعون الإمام فيها إذا رجع فسجدوا هو وقول ابن الموزا وهو الصحيح على ما نقل البغوي والمازري وقول ابن القاسم أيضاً الآلة قال يصحبه الإعادة أي إعادة الصلاة ومن ذهب محضون أنهم لم يسجدوا ولو وجدوا لم يسجدوا بها وإذا ساءل الإمام نجوه فيها وعلم منه أن تعيدهم يسجدوا لا ينصرفهم وكانه لا خلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقاً أو ساءلها الإمام عنها وحده أو هو وبعض من خلفه وهو ظاهر كلام البغوي والمازري وعليه ففهمه المصنف وأما الخلاف إذا ساءلها الإمام بعضها وبعض من خلفه وأما إذا ساءلها وحده فلا يتبعونه فيها ويسجدونها ونجيز بهم وإن أتبعوا الإمام في تركها بطلت صلاتهم باتفاقهم وهذا مظهر في أن رشدوا ظاهر المصنف أنه مشى على

قول محضون وأنه فهم أن الخلاف جارٍ في السورتين فقام له والله أعلم وإلا راجع طالع ابن رشد في جعل كلام المصنف على ما أناسها مع الامام غيره وأما الوافر بالسوء فله يجب على من أن يسجدوا السجدة التي تركها الامام ويجلسون معه حيث جلس ولا يشعرون لها كفاية من رشد الاتفاق عليه فأقول حرأني أن يكون مشهورا بعد هذا كله فطاعة ذلك حال عجز خلاف مذهبه محضون وانهم إذا خافوا عقد الامام فانهم يسجدون السجدة التي سها الامام ويعتدون بها وانما تاذكرها ولا يسجدوا فلا يعيدون لمعه ولا فرق بين أن يوافقوه بعض المأمومين في السوء عن السجدة أم لا ولكن تنبذ كفة الامام ولا تنقبذ كفاتهم قال عجز ولا يضرب ذلك ما غنصر الخفاضة بالاداء والقضه ثم قال ايضا انما يسجدون السجدة على المعتد به وليس بهم وخوف عقد الامام كما في ابن عبد السلام ٨١ (أقول) وظاهر هذا الذي ذكره عجز أنهم لا يكمونه على هذا المعتد الذي هو مقابل محضون فانظر وقال عجز وانما ترك المأموم التسبيح بطلت صلاة جميعهم وظاهر ولو تركوه فهو الكفر العلة تقتضي ان الصلاة لا تبطل بتركه سائنا كما سجد كر عند قول المصنف ولما قاله ان سجد والتعليل الذي أشار اليه هو انه لما أمكنه (٣٤٤) ردا مامه عنه ولم يفعل كان متبذاه (قوله اتبعه في غير الاولى) لا لتسحاب

سلامه كحدثه أي في جواز الاستخلاف لان الركعة التي في بيانها لان الاولى حين بطلت رجعت الثانية عوضا عنها وانما يسجدوا قبل السلام لتحقيق التماس في السورة من الركعة والخمسة الوسطى لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية عوضا عنها فكانت الامام أسقط الجلوس الوسط ناسيا عقب الثانية التي صارت ثانية في نفس الامر والسورة من التي رجعت ثانية والنقص الحاصل من الامام وجوب السجود وسواها واقعة المأموم على ذلك أم لا (ن) وان زوجهم مؤتم عن ركوع أو نكس أو نحو ما تبعه في غير الاولى لم يرجع من سجودها (ن) يعني ان المأموم اذا زوجهم عن الركوع مع امامه أو نكس أو سها أو غفل أو اشتغل بجل أرزاه وشبهه وهو مراه بخوفه طنه بفعل ما قام به بسبب ما ذكره فضاء في سلب الامام ان وقع في هذا في ركوع ثانية أو ثالثة أو رابعة مدة كون الامام لم يرجع رأسه من السجدة الثانية فقلوه اتبعه أي فعل ما سبقه به الامام في غير الاولى أي اولى المأموم لا الامام وأما ان فوته ما ذكر ركوع أو لا فلا يسباح الا لبيان به يدفع الامام ليجزئها ساجدا ولا يركع ويلقي هذا الركعة فقلوه وان زوجهم أي فودع فعداء به لان زوجهم يتعدى يعني يقال اذ جعلوا على الماء وقوله مؤتم بيان للواقع وقوله أو نحو فاعل بفعل محذوف تقديره أو حصل نحوه لانه لا يطف الاسم على الفعل الا اذا أشبهه وهنا ليس كذلك فهمون عطف الجمل ويجوز نصبه على أنه متعول فقل محذوف أي أو فعل نحوه وهو من عطف الجمل وقوله اتبعه أي فعل ما قبله وليس المراد اتبعه ترك ما فعله كما هو ظاهر بخلاف وزوجهم عن ركوع الركعة الاولى فانه يتابعه في السجود ويصير كسجود أدرك الامام في السجود ولا يسجل ما زوجهم عنه ولا يتبذ ما ذكره المؤلف في العذر بل لا فرق بين ذي العذر وغيره الا ان ذا العذر لا يأثم ويأثم غيره على قياس قول المؤلف لكن سبقه ممنوع وانظر الشرح الكبير فان فيه فوائد نفيسة (ص) أو حصة ظان لم يلزم فاقبل عقدا امامه تعالى

حكم المأمومة عليه بادراكه الاولى فاولم يتبعه تبطل صلاته (قوله ما لم يرجع من سجودها) ظاهر مسجودها كله وهو كذلك والحاصل ان قوله مسجودها مفرصا في المعرفة قسم السجدين معا عموما تحويلا فكانه قال ما لم يرجع من كل مسجودها وأعاد الضمير مؤتماع أنه عائد على الغير وهو مذكور لكون الغير واقعا على الركعة فراحى المعنى أو اكتسب لفظ غير التائبين المضاف اليه والسر ان مدة طلبة طنه أنه لم يرجع من تمام مسجودها في شيء وهو ان قوله ما لم يرجع ان جعل نظرا لابتداء الاتباع أشكل من حيث انه يقتضي انه لو شرع في الرفع من الركوع فرفع الامام رأسه من السجدة الثانية أنه باقى بالسجدين لكونه في ابتداء الاتباع لم يكن رافعا رأسه من السجدين مع ان

البروني قال فان اتبعه بأن يركع ورفع من الركعة وادركه أن يخبر ساجدا فرفع الامام رأسه من السجدة الثانية فانظر ما الحكم هل يخبر ساجدا ويسجد السجدين ولو لم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهله وبترك السجدين لا أحفظ فيها نصا وان جعل ظر فالاتباع اشكل من حيث انه اذا كان يدرك في الثانية من السجدين ويقول الثانية بعينه أنه لا يتبعه مع ان الموافقات للقول أنه يتبعه فاذا ظن ان لا يدركه في شيء من السجدين لم يشغل ما زوجهم عنه وقضى ركعة فان خالف وأدرك صحت صلاته ولم يازمه شيء فلا عيبا من فان لم يدرك بطلت صلاته انما قبل ذلك عمدا أو جهلا فاذا فعل مع ظن الادراك ويختلف طنه التي مافعه من التكامل وقضى ركعة فان قلت تداركه لاذ كر فعله هو لا يكون الا بعد سلام الامام قلت خفف ذلك فعل الامام بعد اتمام المأموم والقضاء الذي لا يقضه الا بعد سلام الامام هو ما سبقه به الامام قبل أن يخبرهم معه ك (قوله ولا يتبذ ما ذكره المؤلف في العذر) أي ولذلك قال فيما تقدم واشتغل بجل أرزاه فان مثل ذلك لا بعد عذرنا كان عمدا كما قال بعض ونازه عجز بأن كلمة أهل المذهب اتفقت كالصنف على أن التفصيل المذكور هنا في ذي العذر وهو يقتضي بطلان صلاته غيره (قوله فان لم يطعم فيها قبل عقدا امامه) قدم التي مع انه قال فان لم يطعم فيها قبل عقدا امامه مسجودها والاعتدائ وقضى ركعة ولا يسجدوا عليه ان يتبين لكان مساويا

لما فعله مع الترتيب لان الثاني هو الاصل (قوله ولا يصح عليه ان يتيقن) هذا اعلم من فرض المسئلة ان موضوع المسئلة انه متيقن ترك السجدة والدليل على الاعبىة تقسيمه بان يقوله ان يتيقن لانه لم يرد ما هو اعلم من فرض المسئلة كان يقول ولا يصح عليه ان يتيقن موضوع المسئلة والطمع هو الرجا فهو من قبيل الظن كذا في (قوله بظنية الظن) تفسير لقوله الرجا فخذ تصديق بما اذا ثبت من عدم الاتيان او ظنه او شك او ظن الاتيان فاذا يتكون مخالفا لما في كالتقدم ولعل ما في ك احسن الان يجب بان اضافة غلبة الى الظن اضافة للبيان واداء الرجا ما يشمل الشك ووجد في المواقيع عبارة في العلم وتارة بالظن وفي بعض التقارير المتسوبة الى عجم تفسير الطمع بالظن وأولى العلم وبني الحزم بذلك لان الطمع هو الرجا وهو الطرف الرابع (قوله سواء كانت أولى الخ) والفرق بين المراجعة عن السجدة وعن الركوع ان السجدة حصلت له احكام المأمومة بمجرد دفع الرأس من الركوع والمراجعة عنها بعد ذلك بخلاف الركوع (قوله وقيل فصل) فيقال ان تبعه في غير الاولى ما لم يقدر كوعها (٣٤٥) واما الاولى فلا يتبعه حيث زوجهم

عن السجدة معه (قوله) وفيه العطف على الجملة قبل كلها) أي فانه عطف أو نفس على زوجهم قبل الاتيان بقوله أو سجدة لانه أعني سجدة معطوف على ركوع وركوع معمول لزوجهم المعطوف على المعمول معمول فسلزم العطف على الجملة قبل كلها فيتم في لزوجهم أو حصل له نفاص عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوجهم عن الركوع أو كمن زوجهم عن السجدة والاول هو البين كما قال ابن يونس (قوله فيشقق انتفاله موجبا) أي عن نفسه وعن امامه أي حازم بانتفاله موجبا وهذا على طريقة سخون

وقضى ركعة والاصحها ولا يصح عليه ان يتيقن (ش) يعني ان من زوجهم أو نفس أو غيره عن سجدة مع الامام يريدون كذا سجدة من باب أولى حتى قام الامام لم يلها فان لم يقربها وبظنية الظن في الاتيان بها أو بما قبل عقدا مامه ورفع رأسه من ركوع ما يلها اتى مع الامام فمما هو فيه وترك السجدة أو الاتيان لانه لو اشتغل بها أو بما قبل يحصل له سؤر ركعة ومع وقوعه في مخالفة الامام فامر بالتأدي للسلم من المخالفة مع حصول ركعة الامامه وبقضى بعد سلام الامام ركعة بدل ركعة التقص بقرائها بأم القرآن وسورة الماعن ان الاولى اذا طلعت على المأموم لم تقلب الثانية أولى كالامام والفضل يبقى على حالها أولى ويحرم فيها ان كانت احدي الاولين من صلاة جهرية ولا يصح عليه ان يادرك ركعة التقص ان يتيقن ترك السجدة منها لانها زائدة في حكم الامام يحلها عنه وان لم يكن على يقين من تركها بسجد بعد السلام لاحتمال غلام صلاته فالركعة الماتى بها بعد الامام زائدة تليق في حكمه ولا يقال انها عدد ولا يصح في السجدة لا تاتى قول هو كمن لم يدر أصلى ثلاثا أو أربعاً فان قوى رجاءه وبظنية الظن في الاتيان بالسجدة أو السجدة قبل عقدا مامه وهو رفع رأسه سجدها أو سجدة مسواه كانت أولى صلاته أم لا على المشهور وقيل بفصل بين الاولى وغيرها كراجحة عن الركوع وقوله أو سجدة الخ معطوف على ركوع ونفسه العطف على الجملة قبل كلها وانظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وان قام امام الخامسة فتشقق انتقامو جها يجلس والاتبعه فان خالف عد اطلت فيها (ش) يعني ان الامام اذا قام لاثانة كخامسة في رابعة أو رابعة في ثالثة أو ثالثة في ثانية رجعت مع علم وان عمادي بعد عليه اطل عليه وعلى من خلفه وان لم يعلم فأمومه على ما فهم من توضيحه على خمسة اقسام متيقن انتفاله تلك الركعة ومتيقن موجبا لعله بطلان احدي الاربع ووجه من وجوه البطلان وظان للموجب وظان عدمه وشاك للموجب فتشقق انتفاله للموجب بالاعتقاد الحازم لكل صلاته وصلاته امامه يجلس وجوبا ويسبح فان لم يقفه كله بعضهم وامان يتيقن ثبوت الموجب او ظنه او وهمه أو شك

(٤٤ - ختم أول) المقدمة وأما على مذهب ابن القاسم المتقدم الموافق لقول ابن رشد كل سهو لا يصح له الامام عن خلفه فلا يكون سهو وعنه سهوهم اذ هم تعاقب فيكون قوله فتشقق انتقامو جها يجلس أي عن نفسه وكذا يقال في نظيره في الاقسام الماخلة تحت قوله والاتبعه والماحصل انه اختلف في هو الامام في الاركان هل يسرى للأمر فلا يتخلص من عهده بفعله إلا وعلى هذا الخلاف يشترع كل سهو لا يصح له الامام الخ (قوله اتبعه) وجوبا ثم ان نظيره قيام امامه لو جب فواضح وان نظيره بعد فراغه من الخامسة سواء كان قبل سلامه أو بعده أنه لم يقم لوجب وان قام سهواً سجدها بسلام وسجدها مع المتبع (قوله فان خالف عد) أي ولو شكاً كقول غير متاول (قوله بالاعتقاد الحازم) قصور لثقتن انتفاله للموجب (قوله يجلس وجوبا ويسبح) لا يخفى ان صحة صلاته مشروطة بما مر من أن يسبح ولم يظهره خلل في صلاته ويدل على الاول قوله ان يسبح وعلى الثاني قوله لان زمة الخ فان لم يسبح بطلت (قوله كله بعضهم) أي اذا كان كله بعضهم فيرجع لقولهم ان يتيقن هتة أو شك فيها فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان أجمع مأمومه على نفي الموجب فان تيقن خلاف خبرهم فلا يجب عليه الرجوع إلا أن يذكر واحداً بحث بشد خبرهم العلم الضروري فيجب رجوعه لان تيقنه حيث ثبت غيره الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وامان أن لم يذكر واحداً فهل يسلمون قبله أو ينتظر منه حتى يسلم وسجد

لسهوه قولان. **تبيينه** ما تقدم من انه اذا لم يفهم بالتسبيح بكلمه بعضهم اعترضه شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بان اذ لم يفهم بالتسبيح يشيرون به فان لم يفهمه كما هو مقرية الكلام اذ لم يفهم بالاشارة (قوله طلت صلاة كل ان لم يتبين) بهذا يفهم ان قوله طلت أى تبيان البطلان (قوله فباتي بالمالس بركة) قال (٤٦ ٣) الامام قتل موجب أم لا أى لم يعرف ماعنده ما اذا قال الامام بعد ذلك لتغير موجب أى علم عدم الموجب لئلا يترك الركة

فلا يجب عليه ذلك (قوله ويبيدها المتبع) أى اذا علم أن الاتيان لموجب ومثله الشك لان علم عدم الموجب (قوله فان خالف عدا) المناسب أن يقول فان خالف عدا أى أوجهلا غير متاول لان التأويل في الجاهل الخ (قوله وان قال قتل موجب الخ) قال عجم اعلم ان كلام المؤلف هنا يجب فيه تأخير الواو عن محلها وادخالها على محبت فيكون حينئذ كلامه هكذا ويبيدها المتبع ان قال قتل موجب أى وقسمه واعتقاده مما كان أولا وصحت بان زعمه اتباعه وتبعه وأما بقية الكلام على ما هو فيه خلل من وجهين الاول أنه يقتضى أنه انما تصح صلاة من زعمه اتباعه وتبعه حيث قال قتل موجب وهذا وان وافق ما لا نرى عيب السلام لكنه يختلف لكلام ابن هرون وهو الرضى الثانى أنه يفيد أو يوجب أن قوله ولما به ان سجد فيما اذا قال الامام قتل موجب ان التبادر عطفه على معمول جواب الشرط مع أن قوله ان سجد هذا أهم من أن يقول الامام قتل موجب أم لا ويبيده عجم واقطر بل يكتفى أن يسجد البعض كذا في كذا لأن في عب في غير ذلك الموضع أنه يكتفى بتسبيح البعض لانه فسر من كفاية (قوله والام تصح صلاته ويبيدها) أى اذا تركه عدا (قوله ولم يتغير بيقينه)

فيه فانه يجب عليه في هذه الاحوال الاربعة أن يتبعه في قيامه وجوب بالان الشخص انما يعتد من صلاته عاتيقن اذ امكن فان خالف من أمر بالجلوس وتبعه عدا أو جلس من أمر بالقيام عدا بطلت صلاة كل ان لم يتبين أن ما فصوله من الخصاله متوافقة لما في نفس الامر اما ان يتبين لمن حكمه القيام فليس موافقة فعليه في نفس الامر أن يتبينه ولا امام عدم الموجب وزيادة تلك الركة فقال ح الظاهر صحة صلاته ولا تضرة المخالفة ولم أره منصوصا انتهى وأما من حكمه بالجلوس فقام عدا ثم يتبين ان الامام قام لموجب فان صلاته تصح عندئذ المواز كما باتى وهو الموافق لما هو قول المؤلف ولم يتبع مع قوله لان زعمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع فانه يتبين ان زعمه اتباعه في نفس الامر واتبع ان صلاته صحيحة واختار الحمي البطلان وعلى كلام ابن المواز فهل يتوب تلك الركة عن ركعة الخلل وهو ظاهر عبارة ابن المواز الآية أو يقتضيه قولان وثانیه ما هو الموافق لقتول المؤلف وتار له سجد من كذا اولاد لا تجزئه الخامسة ان تعمدوا (ص) لاسهوا فباتي بالمالس بركة ويبيدها المتبع (ص) أى فلا يطل صلاته من حكمه بالجلوس فقام سهوا ولا صلاح من حكمه القيام فليس سهوا لكن باتي بالمالس سهوا عما أمر به من اتباع الامام بركة اذا استمر على اعتقاده ذلك ويبيدها الركة المتبع للامام فقام سهوا عما أمر به من الجلوس يتبينه انتفاء الموجب اذا تبين له خطأ بيقينه ولا تجزئه تركه السهوى أصل المشهور وقيل تجزئه وهو الجارى مع مفهوم قول المؤلف الا أنى لا تجزئه الخامسة ان تعمدوا قوله فان خالف عدا أى ان لم يكن متاولا بدليل قوله كتسبح تأول وجوبه على المختار فان كلام الحمي هو المذهب وقوله فان خالف أى أحدهما لا يبيده وقوله عدا حقيقة أو حكما كن خالف جهلا فلا نه ملحق بالعامد انما يقول فان خالف ان العطف بالواو فالاصح المطابقة وتقدم تقييد البطلان فعماما اذ لم يتبين ان مافعله كل من الخالفه متوافقة لما في نفس الامر فقوله طلت أى تبيان البطلان لا بطلت بالتعلل والاوراد عليه صورة العدة (ص) وان قال قتل موجب بحيث لم يزمه اتباعه وتبعه ولما به ان سجد (ش) لما فرغ من بيان الا لازم لما هو من قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما ترتب على من خالفه شأما أمر به عدا أو سهوا شىء في بيان احكامهم بعد السلام فقال وان قال الخ والمضى ان الامام اذا قال بعد السلام لم يتبعه في الخامسة ولم يبقعه اعاقبت موجب وذلك لاني استنطقت الشائحت ونحوها ولم أفعل ذلك سهوا وانما الحكم ينقسم باعتبار الامور من خمسة اقسام من يلزمه اتباعه بان يكون من أحد الانقسام الاربعة وتبعه كما مر به يذو جلس سهوا اكن باتي بركة كما مر ومقابله وهو من يتبين انتفاء الموجب وجلس فتصم صلاته ما معا لكن صحة صلاته من جلس لتبين انتفاء الموجب مشروطة بأن يسجد للامام والامام تصح صلاته ويبيدها ويراد شرط على التسبيح ولم يتغير بيقينه بدليل قوله لان زعمه اتباعه في نفس الامر الخ بأن استمر على بيقينه وتكذيب الامام والتسديد الاول لحيثون والثانى لان المواز فان تغير بيقينه فهو وقوله لان زعمه الخ فسلوه ان سجد فيسدى مقابله قط خلافا لت (ص) كتسبح تأول وجوبه على المختار (ش) لما تقدم من مخالف

أى بقوله قتل موجب أم لا لا تقدم ان قوله ولما به ان سجد سواء قال الامام قتل موجب أم لا وبعض من كتب يقول المراد بقوله ما أمر قتل موجب أن باتي بما يؤثر وجود الموجب ولو هو ما كان هذا اللفظ أو غيره فان في هذا اللفظ ولم يؤثر عند الامور ما ذكره يعتبر في حق متيقن انتفائه اه (قوله كتسبح تأول وجوبه على المختار) لافرق بين أن يقول الامام قتل موجب أم لا كما عليه الخطاب وهو الراجح وقيل

خاص بما إذا قال الإمام قبله وجب فإن لم يقبل بطلت على المأموم وعليه شيخهم وإذا لم يطل صلاة فإن اشترى على ثمن انتفاء
الموجب لم يؤثر عنده قول الإمام قبله وجب أو لم يجب فلا شيء عليه والأبأن أن يقول الإمام طناً أو شكناً في أن السامع بعد ذلك لا يفتد
أولى وعلى أنه لا بعد فيجزي في التأويل القولان هل نقى الركعة تنوب عن ركعة الخلل أو يقضيها **تنبه** يفهم من كلامه حلول أن
المراد بالتأويل أن تكون حاله لا يظن أن عليه اتباعه وإن لم يخطر بباله حديثنا فاحصل الإمام لم يؤتم به ونحوه (قوله كصحة صلاة)
لاحاجة لتقدير صحة لأن الصحة هي مفاد التسمية (قوله ولم ينسج) أي ابتداء (قوله هذا يخرج من قوله صحت الخ) فشيء لأن الإخراج
فرع الأصول بل هو في الحقيقة معطوف على محذوف هو بخبر زه والتقدير وصحت لمقاتله مع صلح ولم يتغير اعتقاده لأن الزمخ لا ينعنا
لأن تغير اعتقاده (قوله أي معتقدا الخ) أشار إلى أنه ليس للرد باليقين (٣٤٧)

بل المراد الاعتقاد الحازم
(قوله ولم يتجز مسبقاً على الخ) هذا
حكم بعد الوقوع وأما التقديم على
ذلك ابتداء فبغني أن يصحكون
حراماً (قوله بخامستها) أي بخفي
ان الاسم إذا زديقه بال النسبة
وإنه التائب صار مصدراداً على
الحدث أي بكونها خامسة ولو قال
بخاصها أو بخامستها لم يستند
هذا المعنى (قوله فاهلها سابها)
أي باعتبار اعتقاد المأموم (قوله)
لم تنسج عن الركعة) أي فباني
ركعة أخرى ويضرب ذلك بأن
ظهر أن الوجوب من الركعة
الاولى التي فانت المسبوق فلم
ينسج ذلك فالتأثير أنه باني بركعتين
المسبوق بها والتي حصل فيها
الخلل بخزان أن يكون من الركعات
التي حصلها مع الإمام (قوله)
والحال أن الإمام قال بطلت وجوب

ما أمر به من الجلوس وقام عند بطلت صلاته وكان يظهره تشمل العائد والجاهل وهو الجاري
على المشهور من إلحاق الجاهل بالعائد فأذن الفسخ اختاره للصحة فنبه بقوله صحت
الخ قوله كتسج الخ والمعنى أن من تلقى انتفاء الموجب وتبعه جهلاً متأولاً وجوب الاتباع
فإن صلاته صحيحة على ما اختاره الفسخ ففقه كتسج أي كصحة صلاته تمتع فقوله على المختار
متعلق بالضاف الاول (ص) لأن الزمخ انتفع في نفس الامر ولم يتبع (ش) هذا يخرج من
قوله صحت ومعنى ذلك أن من جلس مستقناً معتقداً انتفاء الموجب ثم لم يصدق ظنه وتبين
له خطأ نفسه فإن صلاته تبطل فهذا بقاؤه وقوله لمقاتله ان سج أي ولم يتغير ظنه وهذا تفريعاً
كان أولاً يعتقده وانما لم يصح صلاته لأنه من أنه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو مؤاخذ
بالتأثير تارة على نفس الامر أخرى (س) ولم يتجز مسبقاً على خامستها (س) يريد أن
المسبوق ركعة فأكراً إذا اتبع الإمام في الركعة التي فاهلها سابها وهو على أنها خامسة
لأمامه تنسج عن الركعة التي سبقها وهذا قول مالك وقال ابن الوازنجري لأن الغيب
كشفها بأربعة وقال زهير بخبرنا عن الركعة لا الصلاة أي ولم يتجز الركعة مسبقاً
علم بكونها خامسة لا اعتقاده الكمال بخبر رد الإمام أول صلاته وسماعه قراءته للسرعة والحال أن
الإمام قال قبله وجوب والفرق بين هذا ما تقدمت من أن من وجب عليه الجلوس وقام عند تبطل
صلاته أن المسبوق لما كتبت عليه ركعة قطعاً وقام عليها فأكاه فاهلها فذلك لا يخفى عنه
القيام بخلاف من قام وليس عليه شيء قطعاً فله عتاب من قبله إذ في الصلاة انتقض وهذا علم
أن الكلام السابق مشد بغير المسبوق فبعد أول كلامه ما خر موعلاً أيضاً هذه المسئلة غير مقيدة
بما إذا اتبع متأولاً كما جله على ذلك السهوي ومن تبعه لا يقتضي كلامهم الإطلاق والملي
للعمل المذكور المعارضة لما تقدم وقد علم الجواب عنها (ص) وهل كذا لم يعلم أو تجزئ الآن
يجمع مأموم على نفي الموجب قولان (ش) اعلم أن المسبوق إذا تبع الإمام في الخامسة وهو غير
عالم بذلك فهل لا تجزئه تلك الركعة عاصي به وسواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وتجزئه
الآن يجمع مأموم على نفي الموجب في ذلك قولان فجعل الخلاف في اجزائها وعدمه حيث أجمع

الصلاة ولو قال الإمام قبله وجب وحمل كلام المصنف كما قال بعضهم الآن يجمع كل من خلف الإمام على أنه لم يسقط شيئاً (قوله والفرق
بين هذا الخ) لاحاجة لهذا الفرق لأن الفرض أنه قال قبله وجب وبطلان فيما سبق لم يقل الإمام فيه بطلت لوجوب أي فلم يتغير اعتقاد
المأموم المذكور لاحاجة لهذا الكلام لا يقتض (قوله والملي العمل المذكور) وهو محل السهوي (قوله وقد علم الجواب
عنها) أي بأن ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رحمه الله زيادة لا (قوله فجعل الخلاف الخ) هذا
لا تناسب للفرع عليه الفتي هو في نسخة السارح وبأن لا لا ولا الأصل فهل تجزئه تلك الركعة عاصي به إلا أن يقال قصده بذلك
الإشارة إلى أن كلام المصنف لا يستقيم والاولى للصف أن يقول وهل عند عدم العلم تجزئه مطلقاً أو تجزئ الآن يجمع الخ وأظهر ليري
خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها والقاس خلافه لما سبق في الخامسة من أن المأموم إذا كثر واجداً بشيخه هم العلم
الضروري فإن الإمام يفتي نفسه ويرجع لقولهم ويقاس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثر واجداً وسبق أيضاً أنهم إذا لم يكثر واجداً مع
تيقنه خلاف قولهم وعدم شك منه فلا يرجع ويقاس هذا أن تكون الركعة صحيحة لقوله بالإجماع بطلت لوجوب

(قوله هذا اذا قال الامام قتل موجب) أي ان محل الخلاف في الصورة الاولى والى الاتفاق في الثانية ان قال قتل موجب والافلا تجزئ
الركعة اتفاقا في صورتين (قوله فظن ان زائدة) أي يعتقد انها زائدة على حذوقه تعالى فظنوا أنهم ملاقوا ربهم الخ (قوله قال
ابن غلاب وهو المشهور) أي في صحة الصلاة الآن مقتضى التعليل بالظان الا انه رد عليه قول المصنف فحاصله ان وبعد كسبه أي
من الظان فيها والجواب ان ما تقدم يمكن عليه في نفس الامر وما هنا عليه في نفس الامر وقد علمت أنهم في هذا المبحث راعون
ما في نفس الامر وفي الخطاب عن الواو اى المشهور بظان الصلاة حيثئذ يمكن حله على الامام والقذوم لان غلاب على المأمور لان
تجزئه ومقابلها لان القسم لا تجزئ قال سفيان ولعله لفقد قصد الحركة
هذه رافى الجلة (قوله قال مشهورنا) ٣٤٨

للمأمومين على نفي الموجب وأما إن لم يجزه هو اعلى ذلك فخير من نفي غير خلاف وهذا إذا قال الامام
فقبل وجوب الاصلاته بجميعها ولا تجزئته تلك الركعة انفاها وكلام المؤلف مشكل اذ ليس ثم قول
بعد الاجزاء وما اجمع مأمومو على نفي الموجب أم لا كما هو ظاهر وجنائه عليه فلا قول وهل
يجزئ ان لم يعلم أو لا أن يجمع مأمومو على نفي الموجب قولان لطابقا للمنفرد والمراد بقوله الا
أن يجمع مأمومو على نفي الموجب أن يجمعوا على نفي الموجب عن أنفسهم فقط وان لم يجمعوا
على نفيه عن امامهم وهذا على ما عليه ابن القاسم وابن الواز واليه جل ابن غازي كلام المؤلف
وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يجزه الامام عن خلفه لا يكون سهو عنه سهوا لهم اذ هم فعلاه
وأما على ما تقدم للوف في مسئلة وان جسد امام بمجدة الخالف لهذه القاعدة ولقول ابن القاسم
وان المواز ان المؤلف يجمعهم على نفي الموجب عن أنفسهم وعن امامهم (ص) وتارك
محدثين كأولا لا تجزئ الركعة الخامسة ان تعدها (ش) يريد ان من ترك ركعته أو نحو مجدة
من الاولى أو الثانية مثلا وفات التدارك ولم يقبله فذلك واعتقد كل صلاته وأتى ركعة نظنها
زائدة فإذا علمه مثلها لا تجزئ تلك الركعة الخامسة في رابعة أو الرابعة في ثلاثية ان تعدها
عند محزون نوصو ابن المواز قال ابن غلاب وهو المشهور لا نالاع أمالوصى خامسة أو
رابعة ما يوز كر محدث من الاولى فالتسهو وأنها تجزئ اه وعلم نفي ربالسئلة أنه تذ كر
السجدة ونحوها من كأولا بعد ما عقد الركعة الزائدة عدا أو سهوا وأما تذ كر ما ذكر قبل
ذلك فلا يكون ما ياتي به زائد الاثم اعوض عما حصل فيه الخلل كما أشار الى ذلك الشارح
وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كان هذا أو أاما أو مأموما أو الاقوه والقرع الذي قبله ولا
مفهوم لخامسة ولما كان سجود التلاوة لا يشبه سجود السجود لا سيما كما هي في الزيادة على
أو كان الصلاة المحدودة وان تفارقا في بعض الاحكام أتبعه بمعبر ابجده لفظها الخبر ومعناها
الطلب فقال

﴿فَنَسِلْ فِي مَعْجَدِ التَّلَاوَةِ﴾
 (قوله وان تغاروا في بعض الاحكام)
 وذلك ان معجود التلاوة لا يتناول
 الصلاة تركه كعبه بعض افراد معجود
 السهو وتطلب تركه كغير ذلك (قوله)
 محدد بشرط الصلاة) أي الصلاة
 النافذة لا يجوز ان تغفل عن العمل على الدابة
 أي تعير القبلة في سفر القصر
 كصلاة النافلة وفي السفينة لغیر
 القبلة فان لم يكن الدوران (قوله)
 أو السجدة) الاحسن ان تكون

فصل مسجد بشرط الصلاة (ش) فاعل جديف كلامه هو قارئ والباء في قوله بشرط وبلا احرام متعلقة بعبادة الاولى منهما لتحتمل ان تكون اللعبة او السبحة والثانية للتعبدية والمعنى مسجد القارئ مع حصول شرط الصلاة او بسبب حصول شرطها من طهارة واستقبال وسفر وروضة ونحوها من اشياء الصلاة ولما كانت من بوابع القراءة كان لها بها ايضا شامسة وهو عدم الاحرام والسلام فلما نال (بلا احرام وسلام قارئ) أي وبلا رفع يدين أي بلا احرام زائد على تكبير الهوى انما باق شلاف سجود السهو والذي هو من بوابع الصلاة فاعلى حكمها

العية ولا تظهر السبيبة لان وجود الشرط ليس سببا للوجود وانما سبب المجود
 القراءة أو السماع وحاصله ان جعلها السبيبة شافيا من مدخولها شروط (قوله والثانية للتعدي) لان يظهر بل الذي يظهر انما القابلية
 حال من فاعل محدد (قوله بخلاف مجود السهو) أي فتحناج الى احرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الشكل وذلك لانه كالارتفاع يديه
 في مجود التلاوة لا يرفع ما في مجود السهو ولا يحتاج هنا التكبير زائد على تكبير الهوى لاحتياج في مجود السهو الى تكبير زائد على
 تكبير الهوى نعم مجود السهو يحتاج لسلام بخلاف مجود التلاوة فان قلت مجود أن يرتد بالاحرام النبوة أي فتحناج لها في مجود السهو
 أي البعدى ولا يحتاج لها هنا لان عجم قد قال لا تطلب منه النبوة في مجود لانة الفعل ولانة التقرب بكونها نابعة لما لانة فسيه

قلت بعد ذلك طاعة العباد كيف يعبدون تفصيل فضيلة أو سنة بدون تيه خصوصاً وقد ذكر غنج في حاشية الرسالة أنه لا بد من التمسك بالاعمال الثابتات وخذوا بالمشائخ فالتصواب الرجوع اليه كقوله بعض الاشياخ (أقول) ولعل التعبد بالتفصيل بالماضي الإشارة الى أنه ينبغي المحافظة على ذلك ﴿ تنبيه ﴾ قوله بلا حرام وسلام أي الاقتصار خروج من خلاف على أن أبوتوبه يقول أنه يسلم منها كالصلاة (قوله ان لا معنى به) أي معنى صحيح فالنبي العامة (قوله في أقل أفرادها) أي لا المعنى الحق (قوة إشارة الى أن الفعل الخ) الانساب أن يقول إشارة الى أنه يكفي سجدة واحدة لان الفعل يكفي في تحقق مدلوله (٣٤٩) واحد فسوقه مساق التعليل (قوله في)

(قوله وقبه بعد) أى من العبارة (قوله لكان أخضر) جواب ذلك ما بعده (قوله اختلف المتعلق) أى الفاعل (قوله ان كان اختلف) أى فلم يعطف ان كانا على أنه ان أردت لاختلاف الفاعل (قوله أما الثاني فظاهر) وذلك لأنه يقول وصل ليوم فيخفف أن (أقول) فإذا تفتت النكتة المتقدمة (قوله لا ثانية الحج الخ) ولو صيد في ثانية الحج وما بعد ما بطلت صلاته إلا أن تكون متقدما بين سجدة واحدة فلا يطلان فلو سجد هادونا ما بطلت صلاته وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته وقال عجل لا ثانية الحج أى يكره وقول الترمذي عن معناه يكره وقوله والنجم معطوف (٣٥٠) على فائفة أى ولا يصحده التيمم كذا في (قوله انه مفعول مجيد) يعده

قوله لا ثانية الحج لان
المسح لا يصح بسبب
قصراته فائفة الحج
فانما يجب كون في السجدة
أى مجيد بسبب قرأته
آيات إحدى عشرة سجدة
(قوله يعززم) أى بأمر
الناس بالسجود فيها (قوله
وقيل هي) أى العزائم ما
ثبت الخ الحاصل ان
الاحدى عشرة سجدة
تسمى عزائم فتدال حج
ومعنا الاحدى عشرة
عزائم بالغة في فعل
السجود بخلاف ان تترك
واختلف في العزائم فقبل
هي الأمور ما وقيل ما
ثبت دليل شرعى الخ كانه
يشير إلى ما عند الاحدى
عشرة لم يحتل عن معارض
راجع وهو غسل أهل
الدينة (قوله والمشركون)
أى لهمهم ان مدح ألهمهم
بقوله أقرأتم الآيات والعزى
ومنة الثالثة الأخرى وأتى
الشیطان صوتا مثل صوت
سجود تلك الغرائق العلى
وان شفاعتهن لترتجى الا

الشارح وغير واحد هو خلاف ما عليه السهوى من جعله شرطاً في سجود القارئ أيضاً وقد نقله أبو
الحسن عنه في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليسمع شرطاً فيهما ما قبله في السمع فقط وقبه
بعد والظاهر من العبارة اختصاصه بالسمع ثم قال وصل ليوم لكان أخضر وقال السهوى فان قلت
لم يعطف الحج على جلس ليعلم مع ان كاهن شرطاً فيه قلت فظاهر واقعه انه رأى ما اختلف المتعلق
صار ذلك كالذين لا يشتركون بينهم فترك العطف فقلت اه وتكره قوله تعالى ولا تنفعكم نحسى ان أردت
أن أصحركم ان كان الله يريد أن يغويكم ثم لو قمت المؤلف خوة ان صل ليوم وما بعد على المبالغة لكان
أحسن وأخضر أما الثاني فظاهر وأما الاول فلا بد هو من أن اشتراط الصلاة وما بعد ما حاشيت ترك
القارئ وصل بقصر الامور نعم ان قوله ليسمع مسمى للمفعول وللفاعل وقصره نت على الاول وهو
قصور (ص) أى إحدى عشرة لا ثانية الحج والتجويد والانساق والقلم (ش) هذا متعلق بشو له سجدة أى سجدة
فأرى ومستمع في إحدى عشرة سجدة ولو حذف لفظة في مائدة انه مفعول مجيد المتعدي ولعل في هنا
للسببية على حد قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأتان في مرة الحديث والافانظر في فيه مجازية
وهي العزائم أى الأمور التي يعززم الناس بالسجود فيها وقيل هي ثابت بدليل شرعى حال عن معارض
راجع وليس في الفصل منها شيء على المشهور والاحدى عشرة هي آخر الاعراف والاصال في الرعد
ويؤمنون في النحل وخشوعاً في صحن وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في القران والعظيم في
النمل ولا يتكبرون في السجدة وأما في ص وتعدون في حم السجدة وما يروى زيادة على ما هنا يحمل
على النسخ عند المأثور ان الذي استقر من أمره عليه الصلاة والسلام إحدى عشرة وزاد ان وهب وان
حبيب بار ما ردها المؤلف صرح بما هو انه لا سجود في ثانية الحج عند قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا
واسجدوا والان في مقامه الخ كوع الذي هو أحد أركان الصلاة ولا في التيمم عند قوله تعالى فاسجدوا لله
واعبدوا وان سجده صلى الله عليه وسلم سجدة عند هاهو في أول سورة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الحرم ومجده المؤمنين والجن والمشركون غير أبي لهب دفع حنث من تراب إلى جبهته وقال
يكفي هذا الان اجاعا قتها ما المذنبه وقرأنا على ترك السجود فليمع تكرار القراءه قليلا ونهرا يدل على
النسخ الا يجمعون على ترك سنة طاله في النسخه عن ان قوله غير أبي لهب فيه تكرر انظر وجهه في الشرح
الكبير ولا في الانتفاق عند قوله تعالى واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون ولا في القلم عند قوله
واسجدوا فترك تصديع العمل على الحديث (ص) وهل سنة أو فسخه خلاف (ش) هذه جملة
استثنائية فقصم بفتحها تفصيل الحكم الذي أجله في قوله سجدة أى طلب منه السجود وهل هذا الطلب
على وجه السنة وظاهر كلامهم انها غير مؤكدة مشهورة من عطا الله وابن الفاكهاني
وعليه الاكثر والافضلية وهو قول الباقي وابن الكاتب وصدر به ابن الحارث ومن فاعده تتهير

ما صدر
أكثر خبر بان القاضى عياضاً هذا بعد ثبوتها في ك وجد عندى ما تصه وسبب سجود
المشركين معه عليه الصلاة والسلام مدح ألهمهم عند قرأته أقرأتم الآيات والعزى ومنة الثالثة الأخرى الحكم المذكورة الاتي تلك
اذا قسمه ضررى (قوله انظر وجهه الحج) قال في ك لكن قال في شرحه ان الصواب غير الوليد بن المغيرة قبل غير أبي لهب كذا قال بعضهم
قلت وقبه تكرر فان الذي روي الشيخين ان الفاعل تلك أمية بن خلف (قوله تفصيل) أى تبين لاذ كرت فاصيل (قوله وهل سنة)
ومعنى ابن عرفة انه الراجع وكان ينبغي للمنف الا تصار عليه فان القول بالفضيلة لم يشهر

(قوله لا تنافي القضية الخ) بل تنافي لأن طريقة المصنف انه اترادف المسحب (قوله لان الواجب بجامع الجائز) لا يفتي أن الجائز يطلق بمعنى المأذون وبمعنى مستوى الطريقين بمعنى خلاف الأولى فالجماعة أعماهى على المعنى الأول لا مطلقا كما هو معنى لفظة (قوله) الا كثرة الثواب وقلته) أى لا ما قاله البعض المشار به بقوله يقول بعضهم الخ (قوله على القولين) تفسير لقوله مطلقا (قوله وبطل ما قبل المتبادر ذهن قلبها) وجه ذلك أنه يقع في ذهنهم انها كانت في صلاة فلا تنقصر التكبير الذى يقر به من الصلاة فيجب عليها بخلاف ما اذا كانت بغير صلاة فنفتقر الى التكبير الذى يقر بها حتى يصعد (٣٥١) لها هذا غاية ما يقهه فين الشارح بالقل ان

ما صدر به خلاف وكان الأولى أن يقول أو مسحبة لان السنة لا تنافي القضية التي انما يقابل عنها في فلا يقال في الشيء الواجب أو جائز لان الواجب بجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف وأما الصبي فيصاطب به انما يوجب على الخلاف الا كثرة الثواب وقلته وأما الصبي في الصلاة فهو مطلوب مطلقا على القولين فقول بعضهم يبنى على القول بالنسبة انه يصعد في الفرض وعلى القول الآخر لا يصعد هاهنا فيه نظر (ص) وكبر تقصير ورفع ولو بغير صلاة (ش) قاله في بركا اذا صعدا واذا فرغ أو أنه متناه في الصلاة اتفاقا وفي غيرهما هذا خلاف والذي رجح المالك التكبير اثنان بنونس وهو أحسن والظاهر أن حكم التكبير السنية كتكبير الصلوات واذا علمت ما قرره من أن التكبير للسجدة رفعا ونخفا متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح الروايات ظهر لك صواب المبالغة وبطل ما قبل من أن المتبادر ذهن قلبها (ص) وص وأناب وفصلت تعددون (ش) أى ويجعل سجدة ص هذا الموضوع فليست بأعجوب وأناب هو الخير ولما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم تعرض القسم المتفق على جعل السجدة واحدة كما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انهم اعتدوا بأن يسبق قوله تعالى فاستقر به وزر كما هو أناب وقيل عند قوله تعالى لا رني وحسن ما ب والثاني سجدة ص فليست والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسمون وان قيل أن أين لا يقال قد وقع خلاف في سجدة الفيل قيل عند قوله العظيم وهو الرابع وقيل عند قوله وما يعلنون فكان على المؤلف أن يبين محله على المعتدل لا تقول قد هو من عرفه ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في الغل ونقل ابن عبد السلام محله هاهنا وما يعلنون وهم (ص) وكرهه محمود شكر أوزار (ش) أى ذكره على المشهور سجود شكر عند إشارة عيسى أو دفع مضرة لعل ولذا أنكر مالك قولهم سجدة أو بكر يوم الجمعة حين بشر بقتل مسيلة بكسر اللام قائلا ما سمعته قط وأراه كذبوا عليه وقد دفع الله على نبيه وعلى المسلمين فما سمعت أن أحدا منهم سجدة كذا بكره سجود لرسول أو طلبة أو رعية شديدة ودل كلامه على أن الصلاة لا تكبر بل تطلب (ص) وجهه بجمع سجدة (ش) يعنى انه يكرها فظاهر سجدة ثلاث ولائحة المساجد بمعنى أشهرها والمداومة عليها خوفا اعتقاد وجوبها وان الصلاة تبطل بتركها كما هو مشاهد الا أن عند كثير من العوام فقول جهر بظهور وأشهر ومداومة كأنشأه ت. وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكرها الجهر بالسجدة في المسجد ولم أقف على هذا متصو صائغره ولو كان هذا الكلام مؤخر عن قوله وقراءة تخليج لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائدا على القراء الخ وفي دل كلامه عليه يعلم وجوه لا يفتي وهو التكرار مع قوله ههنا وأقيم الفارق في المسجد الخ ومع ما يأتيه في باب أحيا الموات

ما صدر به خلاف وكان الأولى أن يقول أو مسحبة لان السنة لا تنافي القضية التي انما يقابل عنها في فلا يقال في الشيء الواجب أو جائز لان الواجب بجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف وأما الصبي فيصاطب به انما يوجب على الخلاف الا كثرة الثواب وقلته وأما الصبي في الصلاة فهو مطلوب مطلقا على القولين فقول بعضهم يبنى على القول بالنسبة انه يصعد في الفرض وعلى القول الآخر لا يصعد هاهنا فيه نظر (ص) وكبر تقصير ورفع ولو بغير صلاة (ش) قاله في بركا اذا صعدا واذا فرغ أو أنه متناه في الصلاة اتفاقا وفي غيرهما هذا خلاف والذي رجح المالك التكبير اثنان بنونس وهو أحسن والظاهر أن حكم التكبير السنية كتكبير الصلوات واذا علمت ما قرره من أن التكبير للسجدة رفعا ونخفا متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح الروايات ظهر لك صواب المبالغة وبطل ما قبل من أن المتبادر ذهن قلبها (ص) وص وأناب وفصلت تعددون (ش) أى ويجعل سجدة ص هذا الموضوع فليست بأعجوب وأناب هو الخير ولما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم تعرض القسم المتفق على جعل السجدة واحدة كما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انهم اعتدوا بأن يسبق قوله تعالى فاستقر به وزر كما هو أناب وقيل عند قوله تعالى لا رني وحسن ما ب والثاني سجدة ص فليست والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسمون وان قيل أن أين لا يقال قد وقع خلاف في سجدة الفيل قيل عند قوله العظيم وهو الرابع وقيل عند قوله وما يعلنون فكان على المؤلف أن يبين محله على المعتدل لا تقول قد هو من عرفه ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في الغل ونقل ابن عبد السلام محله هاهنا وما يعلنون وهم (ص) وكرهه محمود شكر أوزار (ش) أى ذكره على المشهور سجود شكر عند إشارة عيسى أو دفع مضرة لعل ولذا أنكر مالك قولهم سجدة أو بكر يوم الجمعة حين بشر بقتل مسيلة بكسر اللام قائلا ما سمعته قط وأراه كذبوا عليه وقد دفع الله على نبيه وعلى المسلمين فما سمعت أن أحدا منهم سجدة كذا بكره سجود لرسول أو طلبة أو رعية شديدة ودل كلامه على أن الصلاة لا تكبر بل تطلب (ص) وجهه بجمع سجدة (ش) يعنى انه يكرها فظاهر سجدة ثلاث ولائحة المساجد بمعنى أشهرها والمداومة عليها خوفا اعتقاد وجوبها وان الصلاة تبطل بتركها كما هو مشاهد الا أن عند كثير من العوام فقول جهر بظهور وأشهر ومداومة كأنشأه ت. وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكرها الجهر بالسجدة في المسجد ولم أقف على هذا متصو صائغره ولو كان هذا الكلام مؤخر عن قوله وقراءة تخليج لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائدا على القراء الخ وفي دل كلامه عليه يعلم وجوه لا يفتي وهو التكرار مع قوله ههنا وأقيم الفارق في المسجد الخ ومع ما يأتيه في باب أحيا الموات

وهل يصلون ركعتين أو أكثر كره بعضهم عن القمى أنه يسحب ركعتان ولم أره اه والذي يظهر الوجه بان جهم الامام على ذلك وانما شرعت الصلاة ثلاثا لانهما يتخاف منه (قوله ودل كلامه الخ) دلالة لانهما فهم لقب لا يعتبر (قوله أشهرها والمداومة عليها) لا يفتي أن ذلك يؤخذ من قوله وتعددها فريضة بالطريق الاول (قوله انه يكرها الجهر بالسجدة في المسجد) أى فعلها بحضور الناس في المسجد (قوله عليه) أى على ترجيح الضمير لقراءة (قوله لا يفتي) الى هنا انتهى كلام ابن غازي (قوله وهو) أى ما ذكر من الوجوه التكرار ولا يفتي أن ما ذكره وجه واحد وهو التكرار الا أنه متعدد فوجب بأنه أراد بالوجوه من حيث تعدد التكرار أو أراد بالجمع ما فاق في الواحد يظهر وجه التعدد أيضا لمن جهة أن الأصل في الضمير أن يكون عائدا على متقدم وترجع ملتزم خلاف الأصل ثم لا يفتي أن

الذي وصف بأنه تكرار مع غيره أتمها والثاني لا الأول لأنني يجب أن المراد لادامته وهو أنه يمكن الاستغناء عن ذلك بما في (قوله فيه يجوز) أي يجوز استعارة شبه الأضفار والمداومة بالجهر بالقرآن في جميع اطلاع الغيرة على ذلك واستعراستهم المشبه به لشيء (قوله وعلى كلام ابن غازي) فمدان ابن غازي لم يقل ذلك ولو كان هذا الكلام مؤخر الأمكن وعلى تقدير لو جعل على ذلك مكان شبهه بعد من وجوه (قوله وقراءة تبطين) ما ذكره المصنف وهو المشهور من مذهبه الجهر ورويه الشافعي إلى جواز اختياره ابن العربي بل قال إنه سنة وإن كثرت من فقهاء الأمصار استحسنته وسماعه زيد غبطة بالقرآن وأما ما ذكره في القلوب خشية (قوله ومن المكر وقراءة السبع) أي ومن أفراد محكم بكرامته التي هو قراءة الجماعة لمن مطلق المكر وقراءة السبع ويحتمل كلام المصنف صورة أخرى فإنها منكروه عند علماء وهو أن يقرأ واحد بجمع حزب ثم الثاني كذلك وهي المسماة بالمداومة وتقل التزوي عن مالك جوازها وحمل الكراهة ما لم يشترط ذلك وأوقف بقوله مسجد (٣٥٢) أو به ولو من غير واقفه والأفلا كراهة وحمل الكراهة في تلك الصورة

الزائد ثم يقرأ كل واحد سورة مستقلة والأفلا كراهة لفصل بالسور كما لا تكمل المداومة بلغة الذي كان يدرس به جبريل النبي صلى الله عليه وسلم برضاه من قراءته وإعادة التي عين ما قرأه جبريل (قوله لا لتعليم) أطلقه على حقيقة وهو أفادة الغير ويجاز وهو التعليل الذي هو الإفادة من الغير (قوله يرد) ولأنه (قوله) وهذا على خلاف قول الأكثر (قوله) يقام ندبا هذا أنظر أعلى الوجه المشروع والأوجبت إقامته (قوله وظاهره ولو لم يرفع صوته) في كلام غيره أن عمل الإقامة إذا رفع صوته وهو ظاهر والحاصل

من كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن فعلى جواب تن فيه يجوز لأن المراد بالجهر الإظهار وعلى كلام ابن غازي مقدم من تأخير (ص) وقراءة تبطين (ش) أي وكراهة قراءة تبطين أي نظرب الصوت أي ترجمه ترجع لا يترجمه عن حد القرآن أو الأحر كذا المتصور وقت المدغم وعكسهما (ص) بجماعة (ش) تشبهه في الحكم وهو الكراهة ابن نونس وكراهة اجتماع القراء يترقن في سورة واحدة وقال ابن بكر من عمل الناس ورأى مدعة وحمل كراهة قراءة الجماعة ما لم يشترط ذلك الواقف والأوجب فعله وظاهر كلامه الكراهة ولو على كل واحد على قراءة نفسه وهو كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الأذان ومن المكر وقراءة السبع يضم أوله (ص) وسببها لا لتعليم (ش) أي وكراهة جلوس المسجد فقط أي ليس الحاصل له على الجلوس إلا السجدة أي لأجل أن بسببها فقط لا لتعليم يرد ولا ثواب كما قاله أبو الحسن (ص) وأقيم الشارقي في المسجد يوم خيس أو غيره (ش) أي أن الغارقي في المسجد يوم خيس وغيره يقام ندبا وظاهره ولو لم يرفع صوته بها وهذا كان على سبيل الدوام لأن الغالب قصد الدوام وهذا ما لم يشترط الواقف ذلك فيجب فعله (ص) وفي كراهة الجماعة على الواحد روايتان (ش) أي وفي كراهة الجماعة أي ما زاد على الواحد دفعه على الواحد إذا لا بد أن يرفع صوته ما يقرأ بعضهم بالأصغالي غيرهم فقد يحط في ذلك الحين ونظن أنه قد جمع في فصل عنه انطواء ونظمه مذهبه وعدم كراهة التلقة إذا دخل على القراء يقرأ كل واحد أذ قد يكثر ونظن أنهم جمعهم أحسن من القطع ببعضهم روايتان كنما في كراهته ولا يراه صوابا ثم رجع وخففه (ص) واجتماع الدعاء يوم عرفة (ش) أي وكراهة الاجتماع يوم عرفة دعاء أي بأي دعاء كان في المسجد ومقام الرجل في منزله أحب إلى لأن ذلك من البدع المحدث التي لم ترد عن السلف فقوله دعاء بالتسوية لا بالاضافة لأنها متضمنة أن دعاء خاصا وأنه لا يكره الاجتماع يوم عرفة إلا لدعائهم وليس كذلك وينبغي أن يخص كراهة الاجتماع المذكور برفع يده على أنه من سنة ذلك اليوم أو ما من فعله لا على هذا الوجه فلا يكره كراهة ابن رشد أنه يقام بشرط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يتصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله في أقرينه وقد فعل ذلك على الدعاء بمكره أو ما نصالحه لا مقام فله الساطع ويؤمر بالسكوت أو القراءتسرا (قوله لأن الغالب قصد الدنيا) هذا التعليل ينتج الإقامة ولو لم يقصد الدعاء (قوله) وعدم كراهة التلقة إذا دخل على القراء يقرأ كل واحد أذ قد يكثر ونظن أنهم جمعهم أحسن لا ينبغي أن قوله أذ قد يكثر وينبغي أن يفتقد أي التلقة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض السراخ أن محل الروايتين إذا كان يحصل بمشقة كل واحد يقرأ مدمشقة وإذا كان الكراهة بانفاق اه (قوله ثم رجع وخففه) أي تخفيفا ووصل إلى درجة الرابحة بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجع وخففه كان لأوجب عدم كراهة الآية الأولى لأن رجوعه بمثابة التسخيف قلت المرجع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كذا كراهة الاجتماع لدعاء يوم عرفة (قوله) يوقاس عليه الذكر (قوله) وإقامته (قوله) وليس كذلك أي ليس له دعاء خاص والكراهة لا تشبهه على تشديد وجوده فظاهر الالتفات مع أنه ورد عن ابن عباس أنه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عرفة اللهم أنت الذي تكلمت وتسمع كلامي إلى آخر ما هو في حاشية عب ويمكن أن يكون النبي منصبا على الجموع ويجب ما المراد ليس له دعاء خاص أي مقمته فلا ينافي أنه دعاء خاصا ولو ما هو ما في الحديث (قوله كراهة ابن رشد) أي فانه يكره إذا فعله على أنه من سنة التخصيص وأما على غير ذلك فلا كراهة

أنه يقام بشرط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يتصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله في أقرينه وقد فعل ذلك على الدعاء بمكره أو ما نصالحه لا مقام فله الساطع ويؤمر بالسكوت أو القراءتسرا (قوله لأن الغالب قصد الدنيا) هذا التعليل ينتج الإقامة ولو لم يقصد الدعاء (قوله) وعدم كراهة التلقة إذا دخل على القراء يقرأ كل واحد أذ قد يكثر ونظن أنهم جمعهم أحسن لا ينبغي أن قوله أذ قد يكثر وينبغي أن يفتقد أي التلقة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض السراخ أن محل الروايتين إذا كان يحصل بمشقة كل واحد يقرأ مدمشقة وإذا كان الكراهة بانفاق اه (قوله ثم رجع وخففه) أي تخفيفا ووصل إلى درجة الرابحة بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجع وخففه كان لأوجب عدم كراهة الآية الأولى لأن رجوعه بمثابة التسخيف قلت المرجع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كذا كراهة الاجتماع لدعاء يوم عرفة (قوله) يوقاس عليه الذكر (قوله) وإقامته (قوله) وليس كذلك أي ليس له دعاء خاص والكراهة لا تشبهه على تشديد وجوده فظاهر الالتفات مع أنه ورد عن ابن عباس أنه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عرفة اللهم أنت الذي تكلمت وتسمع كلامي إلى آخر ما هو في حاشية عب ويمكن أن يكون النبي منصبا على الجموع ويجب ما المراد ليس له دعاء خاص أي مقمته فلا ينافي أنه دعاء خاصا ولو ما هو ما في الحديث (قوله كراهة ابن رشد) أي فانه يكره إذا فعله على أنه من سنة التخصيص وأما على غير ذلك فلا كراهة

(قوله منك) أى من احسانك وقوله واليك أى ومقره اليه السك (قوله وتقدم عن المواق) أى فى قول المصلى فى السجود
 سبحانه ردى الاعلى وفى ركوعه محض ردى العظم تقدمه لمكره وان عمل ذلك اذ جعل ذلك أمرا لازما لا بد منه والافهم مستحب
 (قوله فى غير السجدة لا يكره) لانه حتى أن تعبد الكراهة بكونه اذا فعله على اتم من سنة ذلك اليوم بقصد الكراهة ولو لم يكن فى المسجد الا
 أن يريده وان كان لا يكره الا لا خلاف الاولى (قوله على انها ليست كلساجد) لعل ذلك ان ذلك الموضوع معقد فى الاموات واعلم ان
 اشبه كان يقول بجواز ذلك والطاهر انه لا يعتقد ان سنة ذلك اليوم فكان يفعله بجامع مصر قال مصنفون فخره وكان يصلى
 النافلة يالسا وفى جانبه مرة يصلى منها السؤال فانه اعطى سائلا دينارا فذكره فقال أوما كنا تفعل ذلك من أول النهار وكان يديه
 خراج مصر وهو ما على بقوله فقال ابن القاسم وجعلنا بعضكم لبعض فتنة تعرض بالحال فله عاض (قوله وقت حواز) أى وقت حواز
 السجدة لا نه قد يجوز ولا يجوز النافلة كعاد الفجر الى الاسفار وبعد العصر الى الاصفرار (قوله تاو بلان) محل التأويلين ما لم يقرأ
 بصلاة الفرض وقت نهى والامجدها (قوله عدم والى آيات القرآن) أى عدم والى آيات القرآن مكرره وعدم والى الكلمات وحام
 (قوله أو بجواز الآية كها) ابن رشد هو الصواب للتأويل المعنى اه ظاهر ماته (٣٥٣) على الاول يلزم تغير المعنى لكنه ليس

ظاهرا فى مثل ذلك آخر
 الاعراف وغيرهما يعرف
 بالتأمل ^{في} تنبيهنا
 بالتأويلين فلا يرجع
 لقراءتها اذا نظهر أو زال
 وقت الكراهة لنص أهل
 المذهب على أن القضاء
 من شعار الفرائض وهذا هو
 المذهب خلافا للاب
 وكذا القولان فيما انال
 يتجاوزها وقت نهى وفعلها
 فيما انظر ع (قوله أى
 محل ذكرها أى السجدة)
 وبأن يعمل فعلها أى يفسط
 واجدوا قه وبأن بقوله
 ان كنتم اياه تعبدون (قوله)
 انظر شرحنا الكبير

فى نحو قول المصنف اللهم منك واليك وتقدم عن المواق عند قول المؤلف وتسبح ركوع وسجود ما يفيد
 ذلك ثم يفهم من كلام الشارح أن الاجتماع على الوجه المذكور فى غير السجدة لا يكره ومنه ما يفعل
 عباد الفسرافة بناء على انها ليست كلساجد (ص) ويجاوز من المنظر وقت حواز والافضل
 بجواز فعلها أو الآية تاو بلان (ش) أى أنه يكره مجاوزتها أى تعدي سجدة التلاوة لمن قرأ محلها فى وقت
 حوازها وهو منظر وأما من تركه فليس بجوازها وقد تتعلق به الكراهة من جهة أخرى وهي عدم
 نوال آيات القرآن فان لم يكن منظرها أو كان الوقت ليس وقت حواز أو لم يكن منظرها أو لا الوقت
 وقت حواز لهما فهل بجواز فعلها فقط فيجاوز ما يشاء فى الحج وأب فى ص وهكذا ويجوز الآية كلها
 تاو بلان وحل بعضهم كلام المؤلف على خلاف ظاهره ففعل فيه حذف مصنف أى محل ذكرها أى
 السجدة وبأن يعمل فعلها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نقيضا (ص) واقتصار عليها وأول
 بالكلمة والإبه قال وهو الاشبه (ش) يعنى أنه يكره الاقتصار على قراءة السجدة كان يفعل ذلك
 لاجل أن يسجد والا فلا كراهة وانما كره الاقتصار عليها لان قصد السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل
 قاله أنيب اه وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز فى المدونة ويكره قراءتها خاصة لا قبلها شئ
 ولا بعدها شئ ثم يسجدها فى صلاة أو غيرها واختلف الاشياخ فى ذلك فخذ كره الحنفى فى كنهه عن
 بعضهم أن الكراهة مخصوصة بما اذا قرأ موضع السجدة مثل أو اسجدوا الا لا يسجدوا فلا كراهة فيها
 لانه صار باليافى وحكى فى تهذيب الطالبين بعض الشيوخ أنه يكره قراءتها لا بمنزل أو اسجدوا
 قه الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هو لم يستمر على قراءتها لا بآيات

(٤٥ - خرى أول) عبارة فى ك وفيه بحث اذ يقتضى انه يجاوز محل ذكرها وبأن يعمل فعلها وليس كذلك انما قد انه
 اذا كان موضع ذكر السجدة غير موضع فعلها كما فى قوة واجدوا قه الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون أنه يتجاوز على التأويل الاول
 لقن واجدوا قه ويقرأ ان كنتم اياه تعبدون وليس كذلك بل يتجاوز محل النجود وهو تعبدون اه وحاصله ان جل البعض مخالفة
 للتقل وزا غيره فى بيان النظر ان ظاهره ولو كان حذف محل ذكرها بغير المعنى وليس كذلك فقد تقدم سندا لان لغير المعنى والام يحز
 كان يقرأ فى الحج أن قرآن قه ويصله بقوله من فى السموات ويحذف سجدة (قوله وهو الاشبه) أى بالقواعد (قوله والا فلا) أى
 وان لم يقصد السجدة أى بان قصد ثواب القراءة فلا كراهة ظاهر على كل من القولين (قوله لان قصد السجدة الحج) هذا التعليل يعود
 باله كره على قوة لاجل أن يسجد لانه يفيد ان هناك حالة واحدة وقوله لاجل أن يسجد يقتضى حالتين (قوله لان خلاف العمل) أى قصد
 السجدة لا التلاوة خلاف العمل (قوله حيث فعل ما لا يجوز) أى ما يكره وأما لو لم يكن قصد السجدة فالتأويل أنه يسجد (قوله مثل
 واجدوا) فيه ان موضع السجدة هو قوة ان كنتم اياه تعبدون لا قوة واجدوا ونص المواق بدم موضع السجدة فقط لا آياتها. المازرى
 وقيل آياتها اه وكذا فى برام فلم يقع منه التمثيل كما قاله الشارح وما ذكره شارحنا تبين فيه اتفاق من تقر به الذى كتبه الفقيه
 (قوله وحكى) أى عبد الحنفى لان تهذيب الطالبين لم يذكره

(قوله فتعبر به بالفعل جار على اصطلاحه) فيشئ لانه ليس جار على اصطلاحه لانه مسبوقة به وانما هو أي المازري اختاره وهو قطعاً
اختار من خلاف وان كان ذلك الخلاف اختلافاً في فهم المدونة لا خلافاً خارجياً (قوله دخل في الوعيد) المشار به بقوله تعالى وإذا قرئ
عليهم القرآن لا يسجدون (أقول) الاله وعبدان نظر ترك السجدة وعبدانهم (قوله زاد في أعداد سجودها) فيه أن تلك العلامة موجودة
في النافلة ويمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلاً والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً بخلاف الفرض ثم ان مقتضى الزيادة في الفرض
البطالان فيجب بأن الشارع لم يلزم كل طارئ كأنها ليست بزيادة مخصوصة صوابي جازة في النفل (قوله لا خلاه بنظامها)
أي اختلافاً لا يؤدي البطلان (قوله اتفاق) أي لم يقد تنسبها ثم أقول هذا لا معنى له وذلك لان ما موردون بالاعتداء أفعالها وأقواله
ما لم يسم دليل على التخصيص (قوله أوليان الجواز) أي لبيان انه ليس بمحرم وهذا لا ينافي الكراهة (أقول) لا يخفى بعد هذا توقفه
على دليل (قوله وترك لما لم يصحبه عمل) (٣٥٤)

الاولو عني أو (قوله ولا يكره
تعدّها في النفل) قال في
ك وانظر ما مراد بالنفل
الذي يجوز عدّها فيه هل
ما قبل القرينة فيشمل
السنة أو المطلق وأما الخطبة
فلا فرق بين أن تكون
انطبعة بخطبة جعة أو لا
(قوله خشى الخ) فهان
الخشية تؤذي إلى اختلال
العبادة فكيف يرتكب
أمرها غير واجب يؤدي إلى
اختلالها (قوله وان قرأها)
أي وان اقسم انتهى وهل
سجود سنة أو فضيلة خلاف
وهذا اذا كان الفرض غير
جنازة وأما اذا كان جنازة
فلا يسجد فيها فان فعل
فانظروا أي يسرى فيها
ما جرى في سجدة الخطبة
(قوله وهل يكره ما يحرم)

الكثرة قال المازري وهو الاشبه اذا فرّق بين كتابات السجدة وأجله الآية وذكر التاويلين عبدالحق
ولم يكن هذا خلافاً وانما هو فهم لسجودها التي بلطف الفعل لانهم قبل نفسه لامن خلاف حقيق
قاله ثم أي تعبر به بالفعل جار على اصطلاحه وهو أول من قول ز وعوضنا من اختلاف فلو
قال وهو الاشبه على القول كان مناسباً لاصطلاحه انتهى وإذا اقتصر على الآية فعلى القول بکراهة
الاقتصار عليها لا يسجد على القول الآخر يسجد وإذا اقتصر على الكلمة لا يسجد باتفاقهما (ص)
وتعدّها بقرينة أو خطبة لان فلان مطلقاً (ش) يعني أنه يكره تعدّد قراءة السجدة في القرينة لا مطلقاً
ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجداً في أعداد سجودها وكذا يكره تعدّد في الخطبة لا خلاه بنظامها
ولعل نزوله عليه الصلاة والسلام وسجوده اتفاقاً وأوليان الجواز وترك لما لم يصحبه عمل ولا يكره تعدّد في
النفل فذا وفي جامعته أوسر في حضور أو سفر في ليل أو نهار متناً كذا أو غير متناً كدخلى على من
خلقه التخطي أم لا (ص) وان قرأها في فرض سجدة لا خطبة وسجوداً بالسر وبه والاتسع (ش)
لما ذكر أن السجدة تكرر قراتها في القرينة والخطبة خشى أن يتوهم أن الحكم بالنسبة إلى السجود
وعلمه مستوفى ذكر أن قراتها في القرينة سجدة لا خطبة وهل يكره أو يحرم وإذا وقع وسجد
فهل تبطل الخطبة لزال نظامها أم لا واستظهره الشيخ كرم الدين وظاهر قوله سجدة ولو في وقت حرمه
كما قال ابن الحاج لانها تسبغ للصلاة كسجود السهو والتبسط وظاهره ولو تعدّد قراءة السجدة في وقت
النهي وقال ثم ينبغي أن يفقد ذلك إذا لم تعدّد قراءة السجدة أي في وقت النهي تأمل وإذا
قلنا يسجد في القرينة فإن كان اماماً أو الصلاة سرية سجدة بالعلم المأمورين ولو نفلًا وان لم
يظهر وسجد فقال ابن القاسم ينع لأن الأصل عدم السهو وقال ينعون ينعون أن يتبعوه لا احتمال
سهوه وعلى كل من القولين ولم ينعوه فصلاتهم بخدمة كاسر ح به أو الحسن على الرسالة (ص)
ومجاوزها يسجد بكثر يعيدّها بالفرض ما لم يتجمل بالنفل في ثابته في فعلها قبل الفاتحة
قولان (ش) يعني أن قارئ السجدة إذا جاوزها يسجد كآية ونحوه لا يسجد هاهنا غير عود
الظاهر الكراهة وحسنه لا بطلان (قوله القلي) انظر التقييد بالتبلي فانه لا يظهر لانه مختلف بالاطلاق ما تقدمت
في سجود السهو (قوله أي وفي وقت النهي) هذا تفسير الشارع لامن كلام ثم وقوله تأمل هذا آخر كلامه وأمر بالتأمل أي في وجه
ما له من انعمه نعمه يعمل بنفسه صوره وان في تلك الحالة يجنبه من زاد وقوله نذابه أنه مقتضى الاعلام السنة لان الراجح أن
السجود سنة فيكون وسيلتها كذلك (قوله فقال ابن القاسم ينع) في لظاهر الوجوب بان قبل لو كان الاتباع واجباً ما جاز لهم الترك
فالجواب أن ذلك يجوز أن يكون رعي الخلاف (قوله يعيدّها) أي يسجد على السجود أي الآية التي فيها السجدة قوله والنفل في ثابته
أي يعود لقراءتها في ثابته انظر ما حكمه أعاد قراتها في ثابة النفل هل هو مستحب أو يجري فيه الخلاف ابتداء هكذا انظر بعض
الشرح الآن شارحاً حكمه كالندب وقوله في فعلها أي السجدة مع الانبان ياتها (قوله في فعلها قبل الفاتحة) وعلى الاول لو أخرها
حتى قرأ الفاتحة فعلها بعد ما قبل وكذا إذا قرأته وقبل الانحناء على الثاني لو قدمها قبل يكتفي بها وهو الظاهر وبعد ما قبل لم يكرهها
حتى تعدد الثانية فانت وشم عليه (قوله إذا جاوزها) أي عملها أي عمل السجدة (قوله كآية ونحوها) نحو الآية لا يتبين

لقرائتها

(قوله فلا يعود لقراءتها) أي يكرر ثمان مجيدها في ثمانية الفرض من غير قراءتها لم ينقل في بعضها ثم تقدم سيها وحتمل البطلان لانتفاء السبب بالاختلاف في معنى (قوله هل يسجد بها) أي هل يقرأ أيتها يسجد بها (قوله متعلق بيسجد) فيه نظر بل متعلق بقوله ويجاوزها الخ (قوله دخل عنها) دخل عن الشيء تنسبه وغفل عنه من باب قطع وزهل أيضا بالكسر زهر واختار وقوله أو أتم الركعة الظاهر أنه يسجد بها في ذلك عند انقضاء الفرض ولا تقوت إلا أن قوله ألغاهما لا يصلح أن يكون جوابا إلا باعتبار قوله أتم الركعة الخ (قوله بخلاف تكريرها) أي تحقيقا أو شكاف في شكل مجيدها ألم قاله يسجد هاو يسجد (٣٥٥) بعد السلام لأن السكت في الزيادة تكتفي بها

(قوله سهوا) قدس في السكتين وأما عند قبيل واضافة تكريرها بعد من اضافة المصدر للشعور أي تكرير المكلف بأها والتعبير بالتكرار أخضر ويكون من اضافة المصدر للفعل لكن لما أسند الفعل فيما تقدم للنقص ناسب أن يسند له فيكون الكلام على وثيرة واحدة (قوله فليقرأ السجدة في باقي صلاته) ظاهره ولو في الركعة الثانية فظاهره فرضا أو تفلا مع أن فعلها بالفرض مكرور إلا أن يقال لما اتفقوا على أنها لا قبلها فليقرأ بمقتضى ما عليها ويكون أولى من قراءتها وبعبارة عجم كالوجهها في أي قبلها فنحن إنما نعلمها فأنه يسجد للسهو بعد السلام سواء مجيدها عند قراءتها ألم لا أه (قوله كالم) أي يسجد والمعلم

لقراءتها في صلاة أو غيرها وان جاوزها بكثر رجوع إليها فقرأها أو مجيدها ثم عاد إلى حيث انتهى في القراءة وسواء من في صلاة أو غيرها لكن من في صلاة يعود لقراءتها بالفرض والنقل ما لم يخش الركوع فإن اتخى فاتته فلا يعود لقراءتها في ثمانية الفرض لأنه كابتداء قراءتها فيه وهو مكرور والنقل يعود لقراءتها في ثمانية استحبابا واختلف المتأخرون هل يسجد ها قبل قراءة أم القرآن تقدم سيها أو بعد قراءتها لأنها أغروا وجهه فسر وعيها بعد الفاتحة ثم يقوم فقرأ السورة قولان لا يكرن عبد الرحمن وابن أبي زيد فقوله بكثر متعلق بيسجد ثم الكلام عنده وقوله بالفرض متعلق بعمل مقدر مماثل للذكر أي وييسد بالفرض والوجه مستأنفة استثناء فاسيا جوابا عن سؤال مقدر قدس برماذا يفعل إذا جاوزها بكثر في الفرض والنقل وقوله والنقل الخ معطوف على قوله بالفرض فال موضوع واحد وهو مجاوزتها بكثر وإنما يجعل متعلقا بيسجد ها المذكو ولا ستزام ذلك عدم الاعادة في مسئلة مجاوزتها في غير الصلاة (ص) وان قصد هاترك سها اعتنجهوا لسهو (ش) أي إذا انحط بنية السجدة فلما وصل إلى حد الركوع دخل عنها أو في الركوع فأنه يعتبه عند ما لا يفرغ له وكانت السجدة في هذا ركعة ولا يسجد سها عليه عنده ولا يعتد بالركوع عند انقضاء الفرض بل يخرس إذا كان اطمأن مختصا وأرفع أو أتم الركعة ألغاهما ويسجد تلك الزيادة بعد السلام (ص) بخلاف تكريرها أو يسجد قبلها سها (ش) حال ما كان وان يسجد السجدة ثم يصلي بها ثمانية سها أو يسجد بعد السلام قال ولو يسجد في أي قبلها فليظن أنها السجدة فليقرأ السجدة في باقي صلاته و يسجد ها ثم يسجد بعد السلام (ص) قال وأصل المذهب تكريرها ان كرر ركز بالالم والمعلم فقول من (ش) الضعيف في حاله على المازي قال في القاري إذا قرأ أية سجدة بعد ما سجدها أنه يسجد عندنا وعند الشافعي خلافا لابي حنيفة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو أصل المذهب عندنا إلا أن يكون القاري ممن يتكرر ذلك عليه غالبا كالمعلم والمعلم فيه قولان إذا كانا بالثمن قال مالك وان القاسم يسجدان أول مرة وقال أصح وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وتأخر في القرآن فأنه يسجد جميع سجدا ثم انتهى الشارح ثم انظر كلام المؤلف أن قوله إلا العلم الخ من جهة منقول المازي فيكون خلافا لمذهبنا وأصل المذهب الخ من أن الشارح قدسنا هذا لأن القاسم أي فكان ينبغي أن يقول على القول والمراذيل الحزب الوراد الذي يقرؤه لا يتركب للمعلم الذي من تحتة شين (ص) وينب السجد الاعراف فقرأ قبل ركوعه (ش) يعني أنه يتعبد بأن قرأ سورة الاعراف أو غيرها أو يسجد تسجدتها أي يقرأ ما ينسب من القرآن من الاعتقاد أو من غير ما يند

بقرائه على السماع المذكو رابا للغير ان قرأ عليه القرآن يتلوه مثلا أو كر سورة سجدة واحدة كذا قال عب ثم ان بعض الشيوخ كتب موافقا لصدر عبارة عب فقال والخاص ان العلم أو التعل ان كر سورة واحدة صرا بالحق أو غيره لا يسجدان للتكرار وإنما يسجدان المرأه الأولى وكذلك إذا قرأ التعل سورة معتدة في زمن واحد لا يسجد الا عند سجدة السورة الأولى وكذلك العلم أيضا مستدلا بكلام عجم (أقول) بل الذي شيعن أنه في الثانية يسجد للمعلم والتعلم عند كل سجدة حيث كانا هاتين تلك السورة من غير تكرارها كما هو نص شارحها وقوله انتهى الشارح أي من الشارح ثم انه يرد أن المعلم سامع والسمع لا يسجد الا إذا كان متعلما والجواب ان العلم يسجد مع كونه سامعا وقول المصنف فيما تقدم ان جلس ليعلم فيه حذف أي أو يعلم فلا اعتراض على عب في قوله إلا العلم بسماعه (قوله أي فكان ينبغي أن يقول على القول) أي لمكون المازي اختياره من خلاف وخلاصته أن صدق العبارة يقول ليس يختار من خلاف في ناسب التعبد فيه بالفعل وأخرها مختار من خلاف فالتناسب فيه التعبير بالاسم (قوله أو غيرها) أي بما عليها على نظم المصنف لا بما يشمل قبلها والا كان تنكبسا مكرورها

(قوله ولا يكتفي عن ركوع) أطلقوا الركوع عليه وعلى الرفع منه لأن جملة التلاوة خفض وركوع (قوله أى لا يحصل الركوع) أى تلك الهيئة المخصوصة لا أنه إذا قصد أى تلك الهيئة الركوع لم يستجدها وان قصد تلك الهيئة السجدة فقد غيرها عن صفتها وقوله وذلك غير جائز وهل ينطّل الصلاة حينئذ (٣٥٦) كما هو ظاهر قوله وذلك غير جائز ثم بعد كنى هذا رأيت أن الشيخ سأل الحكم بالطلان

في هذا الموضع فقد قال عقب شرح المصنف هذا كذا إذا أصر كما قد ركعه لصلاته وأما لو صعد بالركوع فينبغي بطلان صلاته وبطلان قول ابن ونس وإن قصد السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز لأن مفاد ابن القاسم في السجدة الإجزاء وبطلان التلويح (قوله صح وكره) بقى الطرف الأول في كلام ابن الحسن لأن جعله على الطرف الثاني غير جائز والتبادر منه الحرمة فاذن بقيد الطلان في الطرف الثاني (قوله قصد جعلها) بمحتمل وقصد تلك الهيئة وبمحتمل جعل الركوع الذى هو الركن فإتباعها (قوله وإن أصر) ما لا يكفى على الاعتناء بالركوع أى فى هذه المسئلة على هذا التقرير لأن ابن القاسم يشترط أن الحركة للركن مقصودة وهى موجودة هنا فالأولى دعوى التكرار ولا يحصل على هذه الصورة اتفاق الأمامين على هذه الصورة وحاصل كلام الطخفي إن ترك السجدة له ثلاثة أحوال

(بأنه الأول بطلان الصلاة والثاني أنه قبل الصلاة الثالثة)

فهرست الجزيء الأول من شرح العلامة الناصري على مختصر سبكي حاشي	
باب الطهارة	٥٨
فصل في بيان الطهارة والنس	٥٨
فصل في إزالة الجنابة	١٠١
فصل في فرائض الوضوء	١٢٠
فصل في آداب طهارة الحاجة	١٤١
فصل في فرائض الوضوء	١٥١
فصل في الغسل	١٦١
فصل في المسح على الخفين	١٧٦
فصل في التيمم	١٨٤
فصل في الجبيرة	٢٠٣
فصل في الحيض	٢٠٣
باب الوقت المختار	٢١٠
فصل في الأذان وما يتبعه	٢١٨
فصل في شروط الصلاة	٢٢٧
فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر	٢٤٤
فصل في فرائض الصلاة	٢٥٥
فصل في فرائض الصلاة	٢٦٤
فصل في بيان حكم القيام وبه ومراعاتها	٢٩٤
فصل في فتنة القوائت	٣٠٠
فصل في حكم سجود السهو	٣٠٧
فصل في سجود التلاوة	٣٤٨

وتقع على صفحة ٨ سطر ٣ أردت أن يوجه إلى

إيمان يتركها استباناً بركوع فاصداً الركوع من أول الخطأ وأما أن تركها عمداً بقصد الركوع وأما أن يتركها لاوي يقطع شيئاً فلما وصل إلى حد الركوع دخل عنقه في الركوع ففي الوجه الأول يعتبر بالركوع بانقضاء ما قبله لأن قصد الحركة التي هي للركن وحده وفي الوجه الثاني يعتبر بالركوع أيضاً لكن بتركه ذلك الفعل وإليه الإشارة بقوله وإن تركها بقصد صح وكره وفي الوجه الثالث اختلف فيه مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه وعند ابن القاسم لا يعتد به

